المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٧٩)

تحقيق الفوائد الغياثية

تأليف
شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني
(ت ٧٨٦هـ)

تحقيق ودراسة
د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي
عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ
مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٧٩)

تحقيق الفوائد الغياثية

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني
(ت ٧٨٦هـ)

تحقيق ودراسة

د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي
عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ

مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ح الجامعة الإسلاميّة، ١٤٢٥هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النشر

تحقيق الفوائد الغياثية لشمس الدِّين الكرماني

تحقيق ودراسة: د. عليّ بن دخيل الله بن عجيّان العوفي

ـ المدينة المنوّرة.

٥٧٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨-٢٢١-٠٢-٩٩٦٠

١ ـ ـ ٢ ـ ـ أ ـ العنوان

ديوي ٤١٥,٥ ٢٢/٢٦٤٠

رقم الإيداع: ٢٢/٢٦٤٠

ردمك: ٨-٢٢١-٠٢-٩٩٦٠

مكتبة العلوم والحكم

المدينة المنوّرة ـ شارع الستين ـ ص. ب ٦٨٨
ت ٨٢٥١٩٤٢ ـ ٨٢٦٣٣٥٦ ـ فاكس ٨٢٢٠٦٦٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة معالي مدير الجامعة الإسلاميّة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه، والتّابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين.

أما بعد: فإنّ أشرف ما تتّجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنّظر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه، لأنّ ذلك هو الذي يوصل إلى السّعادة، كما قال الرّسول ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ : «من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهّل الله له به طريقاً إلى الجنّة».

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر من الآية:٢٨].

وأوّل ما بدئ به رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ هو وحي الله إليه بالعلم ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾، [العلق: ١-٥].

وقال تعالى يخاطبه: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾، [محمّد من الآية: ١٩].

وقال تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾، [طـه من الآية: ١١٤].

وما قامت به الحياة السّعيدةفي الحياة الدّنياوالآخرةإلاّ بالعلم النّافع.

ولذا كان التّعليم هو الهدف الأعظم لمؤسّس المملكة العربيّة

السّعوديّة الملك عبد العزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خادم الحرمين الشّريفين، أوّل وزير للمعارف بلغت مسيرة التّعليم مستوى عالياً، وازدهر التّعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هـــذه الجامعـــات العملاقة، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون إحدى المؤسّسات العلميّة والثّقافيّة، التي تعمل على هدي الشّريعة الإسلاميّة، وتقوم بتنفيذ السّياسة التّعليميّـــة بتـــوفير التّعلـــيم الجـــامعيّ والدّراسات العليا، والنّهوض بالبحث العلميّ والقيام بالتّأليف والتّرجمـــة والنّشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلميّ بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلميّة، ضمن واجباتها، التي تمثل جانباً هامّاً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النّهوض بالبحث العلميّ والقيام بالتّأليف والتّرجمة والنّشر.

ومن ذلك كتاب: **[تحقيق الفوائد الغياثيّة]**، تـــأليف: **شمس الدّين محمّد بن يوسف الكرمانيّ (ت ٧٨٦هـ) تحقيـــق ودراسة د. عليّ بن دخيل الله عجيّان العوفي.**

نفع الله بذلك ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النّـــافع والعمـــل الصّالح، وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمّد بـــن عبـــد الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

معالي مدير الجامعة الإسلاميّة

د/ صالح بن عبد الله العبود

المقدِّمة

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۞

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۞ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۞ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾(1) آمين.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشْرفِ الأَنبياءِ والمُرْسلين، وآله الطَّيِّبين الطَّاهرين، وصَحابتِه الغُرّ الميامين، والتَّابعين لهم بإحْسَانٍ إلى يومِ الدِّين وبعد؛

فإنَّ أعظمَ ما استُنفرت له الطَّاقات، وأُنفقَت في سَبيله الأَوْقَات، ما امتدَّ نفعُه للمَرءِ من الحياةِ إلى المَمَات، وقَدْ قَالَ رسولُ الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: «إِذَا مَاتَ الإنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْه عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلاَّ مِنْ صَدَقةٍ جَارِيَةٍ؛ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ به، أَوْ وَلَدٍ صَالحٍ يَدْعو له»(2).

---

(1) سورة الفاتحة. وآياتُها سبع.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه:(1255/3)؛في كتاب الوصيّة، باب ما يلحق الإنسان من الثّواب بعد وفاته؛حديث رقم(1631).واللّفظ له.وأبوداود في سننه: (300/3)؛ في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصَّدقة عن الميّت؛ حديث رقم: (2880). والتّرمذيّ في جامعه: (660/3) في كتاب الأحكام؛ باب في الوقف؛ حديث رقم (1376). والنّسائي في سننه: (251/6)، في كتاب الوصايا، باب فضل الصّدقة عن الميت؛ حديث رقم (3651). والدّارميّ في سننه: (149/1) في المقدّمة؛ باب البلاغ عن رسول الله-صلّى الله عليه وسلّم- وتعليم السُّنن، حديث رقم (559).

وكانَ من نعَم الله عليَّ أَنْ أَلقــى في رُوْعِــي ــ منذُ نعومة أَظفاري، وأنا أَتلقّى تَعْليمي الأَوَّليّ في جَنَبات هذه الجامعة المباركــة ــ فَهْمــاً صَحيحــاً لحديثِ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم الآنف الذِّكر، ولغــيره من الأَحَاديث الوَارِدة في فَضْلِ العِلْم. فَأَحْببتُ طريقَه وســلكتُ سُــلَّمه. سَائلاً اللّهَ ــ سُبْحَانَه وتَعالى ــ فَضْلَه وبركَتَه، ومَا زِلْتُ كذلك؛ أَتقلَّــبُ بين مَعَاهد الجَامعة الإِسْلاميَّة وَكُلِّيَّاتها نَاهلاً من مَعينها العَذْبِ الصَّافي حتَّى امتنَّ الله عليَّ بالقبولِ في مَرْحلة العَالميَّة العَاليَة "الدُّكْتُوراه".

وكان مِن تَوفيقِ الله وفَضْله عليَّ وعلى زُملائي طلبةِ الدِّراساتِ العُليا في كُلِّيَّة اللُّغــة العــربيَّــة ــ في تلك السَّنة ــ أَنْ رأى القَائمون على الجَامعة الإِسْلاميّة، وعلى رَأْسِهم مَعَالي مُديرِها الحاليّ؛ فضيلة الــدُّكتور/ صالح بن عبدِ الله العُبود ــ ضرورةَ العودة إلى الإفادة من نظام التّعاقد بتزويدِ قسمِ الدِّراسات العُليا بالكُلِّيَّة بعددٍ من الأساتذةِ الفُضلاءِ، والعلماءِ الأَجــلاَّء؛ ليكونوا عونــاً لطلبةِ الدِّراسات العُليا مِنْ جهة، وليسْهِموا مــع زملائِهــم السُّعوديين في تَنْمية المعرفة الإِنْسانيَّة مِنْ جِهةٍ أُخرى.

وبالفعْلِ قَيَّضَ اللهُ لي مُلازمةَ أحدِهم؛ وهو مَنْ هو في العِلْمِ والفَضْل!! فضيلة الأستاذ الدُّكتور/ عَبْد السَّتَّار حُسَين زَمُّوط؛ حيثُ عُيِّن مُشْرفاً لي.

وما زلتُ أستخيرُ الله، وأستشيرُ مشرفي في موضوعِ البَحْــث، وهــو يحبِّبُ إليَّ التَّحقيقَ ويقرِّبني منه؛ حتَّى اسْتشْــعرتُ أهميَّتــه، وأدركــتُ خُطُورتَه، وأنَّه لا يَضْطلعُ به إلاَّ أصحابُ الهممِ العاليةِ والقُدرات الفائقــة؛ ممَّن عرفَ لعلماءِ الأُمَّة الأسلافِ حقَّهم، وقدَّرهم حــقَّ قَــدْرِهم. وأَدْركَ تَمَامــاً أَنَّ العبثَ بتراثِهم، والتَّسرّعَ في إخْراجه؛ أشــدُّ وبــالاً وأَعظــمُ

خِزْيـًا من بقائِه قَابعـًا في مَكانِه؛ عَلى صُورتِه الّتي تَركها المؤلِّفُ عَليه.

وهكـذا ظـللتُ أُطـالعُ مرشـدي -بـين الـوَقْتِ والآخـر- بما تَيسّر لي الوقوفُ عليه؛ من مَخْطُوطات جَديرةٍ بالتَّحقيقِ -في نظـري-، وأعرضُ عليه، وهو لا يَأْلُو جُهدًا في الفَحْصِ والنَّظر، والتَّقصِّي والتَّتبُّعِ؛ بَل وقراءةِ المَخْطوطِ؛ مع مَا فِيه مِنْ الجُهدِ والمَشَقَّة؛ ثمَّ يصدر حُكْمَه المصـيبَ لكبد الحقِيقَة.

وعندما يَسَّر اللهُ لي الاهْتِداءَ إلى كتاب "تَحْقيـقِ الفَوائـدِ الغياثيَّـة" لشَمس الدِّين الكِرْمَانيِّ وجَدْتُني مع زَميلٍ بَاحث فاضلٍ في قِسْم اللُّغويَّات؛ هو فضيلةُ الدّكتور/ ناجي محمدو حين، وكان قَدْ سجَّلَ مَوْضُوعـًا يَتعلَّقُ بتحقيقِ كتاب لشَمْس الدِّين الكِرْمَانيِّ؛ مكّنه من الوُقوفِ على عَنَـاوين كُتبه، فذكرَ لي أنَّ لشارح صحيح البخاريّ؛ شمسِ الدِّين الكِرْمَانيِّ مؤلَّفـًا في البلاغةِ ودلَّني على بعضِ المَصَادر الّتي أورَدت خبرَه.

وبعونِ الله وتيسيره؛ لَمْ تمضِ أسابيعُ قَلائِل إلاَّ وتصوّرٌ شـاملٌ عـن الكتابِ ومؤلِّفه تحت سَمْعِ المشرف وبصره، وإحدى نُسَخِه المجلوبة مـن خارجِ المملكةِ بين يَدَيْه،فوافقَ استحسانُه استِحْسَاني،وفرضتْ قيمةُ الكتابِ العِلميَّة نَفْسها عليَّ وعليه؛فَلَمْ أجدْ مَناصـًا من التّقدُّم به إلى القِسْمِ وتَسْجيله.

وثَمَّت أسبابٌ عدَّة دَفعَتْني إلى اختيارِ هذا الموضُـوعِ، ويمكـنني أَنْ أُقسِّمَها إلى قِسْمين:

أولاً: دوافع تتَعلَّقُ بالباحثِ، منها:

١ ــ رغْبَتِي الملِحَّة ــ الّتي أذْكاهـا فيَّ مشرفي ــ في المُشَـاركةِ في

إحياءِ التُّراثِ العربيِّ والإسلاميِّ؛ بتحقيقِ مخطوطَاتِــه، وبعــثِ نَفائسـه وكنوزه، ولو لَمْ يكن للتّحقيق سوى هذه الميزة لكفت.

٢ ــ رغبتي الجادَّة في الجمع بين التَّـأليف والتَّحقيــق، واكتســاب التَّجربة في كليهما، ولَمَّا كانت أطْروحتي في (الماجستير) مَوْضُوعــاً؛ ناسبَ أن تكونَ في (الدُّكتوراه) تحقيقــاً ودراسةً؛ فأجمعُ بــذلك بــينَ النَّوعين.

٣ ــ إيماني بأنَّ البلاغةَ العربيَّةَ في حاجة ماسَّة إلى تَجْديــد، وأَنَّ أَوَّلَ سبلِ تَجْديدِها الرُّجوعُ إلى تُراثِنا البَلاغيِّ واسْتيعابُه؛ لنبني على أُسسه مــا نَطمحُ إليه من التَّجديد.

٤ ــ رَغْبتي في إِشْباع شوقٍ تملّكني في أَثْناء قِراءتي المخطــوطَ لأوّلِ مرةٍ؛ أجد مَكْمنه في عمقِ الفكرة،ودقّة المَلْحظ،وقوّة الحُجَّة،وحسنِ العرض.

٥ ــ رَغْبتي في التَّمكُّنِ والاسْتِيعابِ التَّامِّ لجميعِ المباحــثِ البلاغيَّــةِ العربيَّةِ، والنَّهلِ من مَعينها التُّراثيّ الصَّافيّ.

٦ ــ رَغْبتي في الإِسْهامِ في إخْراجِ كتابٍ مِنْ كُتبِ التُّراثِ العَــربيِّ؛ خدمةً للعلم وأهله، وإِثْراءً للمراجِعِ الأَصْليّة في المكتبةِ العربيَّة.

ثانيــاً: دوافع تتعلّقُ بالمَخْطُوط:

١ ــ قيمةُ الكتابِ العلميَّة فهو متضمِّنٌ لكتابَينِ عَظيمَين؛ أَحــدهما: مختصرِ الإيْجيّ، والآخر: شرحِ الكِرْمَانيّ، وكلاهما ذو أَهميَّةٍ بالغةٍ؛ لأَنَّهما يستمدَّان مادَّتَهما من مفتاحِ العلومِ للسَّكّاكيِّ مباشرةً.

هذا؛ وقَدْ تَضمَّن الكتابُ الشَّارحُ «تحقيقُ الفَوائد» علومَ البلاغةِ الثَّلاثة:

المَعَاني، البَيَان، البَديعَ. وتنـاولَ بالشَّـرحِ التَّفصـيليِّ -أَحْيانـاً- جميعَ المباحثِ البلاغيَّةِ؛ حيثُ بدأَ بتعريفِ علمِ المعاني وتحدَّثَ عـن غَايتـه ثمَّ تحدّثَ عن الخَبرِ، فعرَّفهُ واسْتَطردَ في بيانِ حَقيقته، وخلافِ العلماءِ حـولَ صدْقه وكذبه، ثمَّ بَيـَّنَ الغرضَ من إلقائه، وأضْرُبَه، وخروجَه عن مُقْتَضى الظَّاهرِ، وأدواتِ تأكيده، ومَا قَدْ يردُ من أغراضٍ فرعيَّة، ثُمَّ تحدَّثَ عـن بقيَّةِ أحوالِ الإسناد، ثُمَّ بَيـَّنَ أحوالَ المُسْندِ إليه، والمُسْند؛ مـن حيـثُ الحذفُ والذِّكرُ،والتَّقديمُ والتَّأخيرُ،والتَّعريفُ والتَّنكيرُ..إلخ؛ذاكراً الأَسْرارَ البلاغيَّة الَّتي تَقْتضي كلاًّ منها، ثم تحدَّثَ عن أَحْوالِ متعلِّقاتِ الفعْلِ مـن حيثُ التَّقديمُ والتَّأخيرُ... إلخ؛ مع بيانِ الأَسْرارِ البَلاغيَّة لهذه الأَحوال، ثُمَّ تحدَّث عن القَصْرِ؛ فعرَّفه، وقسَّمَه باعتبارِ طَرفيه، وباعتبارِ حالِ المُخاطب، وبَيـَّنَ طُرقَه وأَدَواته، ثُمَّ تحدَّثَ عن الفَصْلِ والوَصْل، فعرَّفهما، وبَـيَّنَ مواضعهما، ثُمَّ تحدَّث عن الإيجازِ والإطْنابِ والمُسَاواة، وخَـتَم كلامَـه بالحديثِ عن الطَّلبِ فَعَرَّفَه، وبـيَّنَ أَقْسَامه، وتقسيماتِ كُلِّ قسْم.

وكذلكَ الحالُ في عِلْمي البيانِ والبديعِ؛ فقَد تناولَ جميعَ مباحثِ عِلْمِ البيانِ، وبعضَ المُحسَّنات البَديعيَّة؛ المعنويَّة واللَّفظيَّة.

وممَّا يزيدُ في قيمةِ الكتابِ ويرفعُ شأنَه بين الكتبِ البلاغيَّة الأُخرى؛ أَنَّ المؤلِّفَ لَمْ يقتصرْ في عَرْضه للمباحث البلاغيَّة على التَّعريفِ والتَّقسـيمِ والتَّمثيلِ؛ بَلْ إنَّه لا يَفْتأ تَوضيحـاً وتفصيلاً وعرضـاً للأدلَّة وتَرْجيحـاً، مقرِّبـاً المعلومةَ من أَقْربِ الطُّرقِ وأيسرِها فإذا مَا تعرَّضَ لمثالٍ يحتـاجُ إلى إيضاحِ شرحَ غامضَه وفكَّ طَلْسَمَه وربما نَسَبه إلى قائله؛ إنْ كان له قائـلٌ معيَّن، وإذا ما تطرَّقَ لقضيَّةٍ بلاغيَّةٍ تناولَها البلاغيُّون تحدَّث عنها وذكـرَ

مُجْمَلَ ما وردَ فيهاَ من آراءٍ وناقَشَها وربَّما رجَّح بينها، وكلُّ ما تقــدَّمَ يعرضُه بعقلٍ منظِّمٍ ناضجٍ مؤصِّلٍ تأصيلاً قويــًّا بشتَّى أنــواعِ العُلُــوم، ناهيكَ عن المنهجِ الواضحِ الَّذي سارَ عليه المؤلِّفُ في كتابِه؛ حيثُ ضـــمَّن كتابَه كتابَ شيخه الإيجيِّ دون أَنْ يُنقصَ منه حرفــًا واحدًا مُلتزمــًا في ذلك كُلِّه بخطَّة الكتابِ المَشْرُوح؛ الَّذي بناهُ صاحبُهُ على أُسسٍ مُحْكَمَة؛ قوامها الفصولُ، ثُمَّ القوانينُ، ثُمَّ الفُنونُ، ثُمَّ الأَنواعُ.

أمَّا الكتابُ المشروحُ «الفوائدُ الغياثيَّة في المعانِي والبَيَان» فقَد تضـــمَّن تلخيصــًا وافيــًا للقسمِ الثَّالث من كتابِ «مفتاحِ العُلُومِ» للسَّــكَّاكيِّ؛ الَّذي يُعدُّ من أهمِّ الكتبِ البَلاغيَّة عند المتأَخِّرين؛ لأَنَّه رأسُ مَدْرَسَــتِهِم؛ ممَّا جعلهُم يعكفُون عليه تَلْخيصــًا وشَرْحــًا، وظلَّت هــذه الشُّــروحُ والدِّراساتُ عمدةَ الدَّارسين للبلاغة إلى يَوْمِنَا هذا.

وعليه: فإنَّ كتابَ «الفوائدَ الغياثيَّة» لعضُد الدِّين الإيجيِّ يُوازي كتابَ تخليصِ الخَطيبِ في المَنْزِلَة؛فكلاهُمامختصرٌ للمفتاح.كمَا أَنَّ«تَحقيقَ الفوائِد» للكرمانيِّ يُوازي كتابَ الإيضاح للخطيب؛ فكلاهما شرحٌ لُمخْتَصر.

وإذا رأَينا كثرةً من الشُّروحِ قامتْ على التَّلخــيص؛ لاحْتِيَاجـــه إلى الإيضاحِ والشَّرحِ حتَّى شَرَحَه صاحبُه نَفسُه (الخطيبُ القَزْوينيُّ) في كتابِه المَشْهُور: «الإيضاح»؛ فإنَّ ذلك يُؤكِّد حاجةَ كتابِ الإيجـــيِّ إلى شـــرحٍ وإيضاحٍ؛ فجاءَ هذا الكتابُ موضوعُ التَّحقيقِ والدِّراسةِ محقِّقـــًا لهـــذا الهدف.

ومن هُنا نَلْمَسُ أهميَّةَ الكتابَـــيْن؛ المَشْروحِ والشَّارحِ.

٢ - تَميُّزُ الكِتابـــين المُتقَـــــدِّمين-الشَّرح والمشروح-بأَنَّهما لعَلَمَين

بارزَين عُرفا بالثّقافة العَميقَة والاطّلاعِ الواسعِ ممَّا أَعْطى للكِتَابين صِبْغةً جَديدةً تُميِّزهما عَنْ غيرِهما من كُتبِ البلاغة الأُخْرى.

فصاحبُ الكتابِ المَشْروحِ هو/ عبدُ الرَّحمن بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ الإِيْجيُّ؛ المُكنَّى بأبي الفَضْل، والملقَّب بعضدِ الدِّين، قَاضي القُضَاةِ في زَمَنِه، وشَيخ الشَّافعيَّة في بلده.

قال عنهُ الأَسْنويّ في طَبقاته[1]: «كان إمامًا في عُلُومٍ متعدِّدة، مُحقِّقًا مُدقّقًا ذَا تصانيف مَشْهورة».

وصاحبُ الكتابِ الشَّارحِ هو/ شمسُ الدِّين؛ محمَّد بنُ يوسفَ الكِرْمَانيّ؛ عالمٌ ذاعَ صيتُه، وطَارَت بشهرته الآفاقُ؛ فقد كان أُصُوليًّا فَقيهاً مُحَدِّثاً، مُفَسِّرًا مُتكلِّمًا، أَديبًا نَحْويًّا، بَيَانيًّا. ومن اتَّصفَ ببعضِ هذه الصِّفات فإنَّ كتابَه ـــ ولا شكَّ ـــ سَيَكونُ ذا شأنٍ عظيمٍ؛ لما سَوف يحويهِ من فَرائدَ ونَفَائس؛ فكيفَ بمَن اتَّصفَ بهذه الصِّفات كُلِّها؟!.

ثُمَّ إنَّ الكِرْمَانيَّ تتلمذَ على شيخهِ الإيجيِّ ولازمَه مُدَّةً طويلةً، وقَرَأَ عليه جُلَّ كُتُبه؛ ممَّا جَعَلَه من أخصِّ تلاميذه، وهذَا بدَوره يَجْعَله أَدْرى بمُرَاده، وأَعْلَمَ بكُتُبه، وقَدْ بَدَا ذلك جَليًّا منْ خلالِ كتابه «تحقيقِ الفوائد الغيَاثيَّة» في أَثْناءِ تَعْليقه على بَعْضِ القَضَايا؛ حيثُ صرَّح في مَواضعَ مُتفرِّقةٍ بأَنَّ لشيخه رأيًا حولَ هذه القَضيَّة لَمْ يذكُرهُ ويحسنُ بالمقامِ ذكرهُ فيَذْكره.

٣ - كَونُ «تحقيقِ الفوائد» من المَخْطوطات النَّادرة الْمُهِمّة الّتي لَمْ تُنشرْ وإخراجُه يُعدُّ خدمةً جَليلةً للتُّراثِ العربيِّ، أمَّا «الفوائدُ الغياثيَّةُ» فإنَّه - وإنْ

(١) أي: طبقات الشّافعيّة: (٢/٢٣٨).

أُخرِجَ متأَخِّرًا[١] إلاَّ أنَّه لَمْ يَظْهَرْ بالصُّورةِ المرضيَّة؛ حيثُ لَمْ يَلْقَ من المُحَقِّقِ العَنَايةَ المأْمُولَة؛ ناهِيكَ عَنْ اعتماده في التَّحقيقِ عَلَى نُسخٍ متأَخِّرة.

٤ ــ تَميُّز كِتابِ «تحقيقِ الفَوائدِ» بالشُّمُوليَّةِ وحُسْنِ العَرْضِ في الغالبِ الأَعَمِّ.

(١) أخرجه د. عاشق حسين. ونشــرته – دار الكتاب العربيّ؛ القاهرة. ودار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، عام ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م. وسبق أن طبع طبعة قديمــة برفقــة كتاب شرح الفوائد الغياثيّة لطاش كبرى زاده.

خطة البحث

هَذَا؛ وقَدْ قسَّمتُ موضوعَ الرِّسالة إلى قِسْمينِ رئيسين؛ تسبقهُما مُقدِّمةٌ وتَعْقُبُهما الفَهَارسُ الفَنِّيَّة، ورسمتُ الخُطَّةَ على النَّحوِ الآتي:

١ - المُقدِّمة.

٢ - القسمُ الأَوَّل: قِسمُ الدِّراسة.

ويشتملُ على تمهيدٍ وفَصْلين:

التَّمهيدُ: التَّعريف بالعضدِ الإيجيِّ وكتابِهِ «الفوائد الغياثيَّة»، وفيه مبحثان:

المَبْحثُ الأَوَّل: التَّعريفُ بعضدِ الدِّين الإيجيّ.

المَبْحثُ الثَّاني: التَّعريفُ بكتابِهِ «الفوائدِ الغياثيَّة».

الفصل الأَوَّل: التَّعريفُ بشمسِ الدِّين الكِرْمَانيِّ، وفيه: تمهيدٌ، وثلاثَةُ مباحث:

التَّمهيدُ: نُبْذَةٌ موجزةٌ عن عَصْرِ الكِرْمَانيِّ.

المَبْحثُ الأَوَّل: حياةُ الكِرْمَانيِّ، وفيه ثلاثةُ مطالبٍ:

المطلَبُ الأَوَّل: اسمُهُ، ونسبهُ، ولقبهُ، وكنيتُه.

المطلَبُ الثَّاني: مولدُهُ، ونشأتهُ، ورحلاتُه.

المطلَبُ الثَّالث: عقيدتهُ، وأخلاقهُ، وصفاتُه.

المَبْحثُ الثَّاني: شيوخهُ، وتلاميذهُ، ومكانتُه العِلْميَّة، وفيهِ ثلاثَةُ مطالِبٍ:

المطلَبُ الأَوَّل: شيوخُه.

المطلَبُ الثَّاني: تلاميذُه.

المطلَبُ الثَّالث: مكانتُه العِلْمِيَّة.

المَبْحثُ الثَّالث: مصنَّفاتُه، ووفاتُه، وفيه مَطلبَان:

المطلَبُ الأوَّل: مُصنَّفاتُه.

المطلَبُ الثَّاني: وفاتُـــــه.

الفصل الثَّاني: التَّعريفُ بكتابِ «تَحْقيقِ الفَوائدِ الغياثيَّة»، وفيه أربعـــةُ مباحث:

المَبْحثُ الأَوَّلُ: اسمُ الكتابِ، وتَوْثيقُ نِسْبَته للمُؤَلِّفِ، ومنهجُ المؤلِّفِ فيه، وفيه ثلاثةُ مَطَالبٍ:

المطلَبُ الأَوَّلُ: اسمُ الكتابِ.

المطلَبُ الثَّاني: توثيقُ نِسْبَته للمؤلِّف.

المطلَبُ الثَّالث: منهجُ المؤلِّف فيه.

المَبْحثُ الثَّاني: مصادرُ الكتابِ وشواهدُه، وفيه مَطْلبَان:

المطلَبُ الأَوَّل: مصادرُ الكتابِ.

المطلَبُ الثَّاني: شواهدُ الكتابِ.

المَبْحثُ الثَّالث: تَقْوِيمُ الكتابِ، وفيه مَطْلَبَان:

المطلَبُ الأَوَّلُ: مَزَايا الكتابِ.

المطلَبُ الثَّاني: المآخذُ عليه.

المَبْحثُ الرَّابع: وصفُ مَخْطُوطَاتِ الكتابِ، ومنهجُ التَّحقيقِ، وفيـــهِ مطْلبَان:

المطلَبُ الأَوَّلُ: وصفُ مَخْطُوطات الكتابِ.

المطلَبُ الثَّاني: منهجُ التَّحقيقِ.

٣ – القسمُ الثّاني: قِسْمُ التَّحقيق.

٤ – الفَهارسُ الفنِّيَّة.

وبعدُ... فَهذا خلاصةُ جَهْدي أَضَعُه بينَ يَدَي كلِّ مقوِّمٍ أو مُثقِّفٍ غيرَ مُسْتنكِفٍ من الرُّجوعِ إلى الصَّواب؛ فالنَّقصُ مِنْ طبيعةِ البَشَرِ والكَمالُ للهِ وحدَه ولِكتَابِه العَزيزِ؛ الّذي لا يَأْتيه البَاطلُ مِنْ بينِ يديه ولا مِنْ خَلْفِه. وحَسْبِي أَنَّني اجْتَهدتُ وسَلَكتُ ما اعْتقدْتُ أَنَّه صَوابٌ؛ فإِنْ وافَقْتُ الصَّوابَ فذلك فَضْلُ الله وتَوْفيقُه، وإِنْ كانَت الأُخرى فأَنا محلُّها ولَمْ أبغِ إليها سَبيلاً.

وأخيرًا: فإنِّي أحمدُ الله سُبحانَه وأشْكرُه؛ إذْ وفَّقني لطلبِ العِلْم أَوَّلاً وأَكْرَمني بإنجازِ هَذا البحثِ ثانيًا.

ثُمَّ إنِّي أتوجَّهُ بالشُّكرِ الجَزيلِ والتَّقدير الوَافر إلى مشرفي فضيلةِ الأستاذ الدُّكتور: عبدِ السَّتَّارِ حُسَين زَمُّوط؛ حيثُ تفضَّلَ مَشْكورًا بالإشْراف على هَذا البحث، وتَعَاهده بالرِّعاية الدَّقيقة، والعناية الفَائقة؛ مُنذُ أَنْ كانَ بذرةً إلى أَنْ خَرَج إلى حَيِّز الوُجود. والحقَّ أقولُ: إنَّ لتوجيهاته المُفيدة، وآرائه السَّديدة، وخبرته في مجالِ تَحْقيق النُّصوصِ اليدَ الطُّولى في إخراجِ هذا البحث، ولنْ أنْسَى له -ما حَييتُ- ما غَمَرني به مِنْ الرِّعايةِ والاهْتمام، وأَوْلاَنيه من التَّوجيهِ والنُّصح، وتكرَّم به عليَّ من الجُهدِ والوقت؛ حيث فتحَ لي أبوابَ قلبه قبلَ بيته، وعلَّمني بإشْفَاقه وحِلْمه خُلُقَ العُلَماء قَبْل عِلْمهم؛ فَجَزاكَ اللهُ عَنِّي - مُشْرفي ومُعَلِّمي - خيرَ الجزاء، واللهَ أسألُ أن يُباركَ لكَ في عُمُرك، ويَنْسَأَ لكَ في أَثَرِكَ، ويرزقَكَ العَفْوَ والعافية؛ إِنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

كما أتوجَّهُ بالشُّكرِ الجزيلِ، والعرفانِ الوافرِ، لكُلِّ من قدَّم لِي عَوْنــًا أَوْ نُصحــًا أَوْ توجيهاً مِنْ أساتذَتي الفُضَلاء وإخْوتي الزُّملاء، وأَخصُّ منهم بالذِّكر؛ فضيلةَ الدُّكتورِ/ عبدِ الخالقِ بن مُسَــاعد الزَّهــرانيِّ، وفضــيلةَ الدُّكتور/ تَرَحيبَ بن رُبَيْعَانِ الدَّوسريِّ. فللجَميع مِنِّي خــالصُ الشُّــكرِ والثَّناءِ. واللهَ أسألُ أَنْ يجزيهم خيرَ الجَزاء.

ولا يَفُوتني - في الخِتامِ - أَنْ أشكرَ الجامعةَ الإسلاميَّة الَّتي احْتَضَــنَتْني منذُ الصِّغَر وهَيَّأت لي ولسائرِ طلاَّب العِلْم من جميعِ أنحاءِ العــالَمِ ســبلَ التَّحصيلِ والمَعْرفة.

والحمدُ لله ربِّ العَالمين، وصلاةً وسلامــًا على رَسُوله الأَمِين، وعلى آله وصحْبِه والتَّابعين، ومن تبعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

علي بن دخيل الله بن عجيّان العوفيّ

المدينة النَّبويَّة

القسم الأوّل

قسم الدِّراسة

ويشتمل على تَمهيدٍ وفصلين:

التَّمهيد:

التعريف بالعضد الإيْجيّ وكتابه «الفوائد الغياثيّة»

الفصل الأوّل:

التَّعريف بشمس الدِّين الكرمانيّ.

الفصل الثّاني:

التَّعريف بكتابه «تَحقيق الفوائد»

التّمهيد:

التّعريف بالعضد الإيْجيّ

وكتابه «الفوائد الغياثيّة»

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل:

التّعريف بعضد الدّين الإيْجيّ.

المبحث الثّاني:

التّعريف بكتابه «الفوائد الغياثيّة»

المبحث الأول

التعريف بعضد الدّين الإيْجي *

هُو / أَبو الفضل، عبدُ الرّحمن بن أَحْمد بن عبد الغفّار(١) بن أَحْمد الصِّدِّيقيّ(٢) الإيجيّ(٣) الشِّيرازيّ(٤)، عضد الدِّين، قاضِي القُضَاة في زمنه، وشيخ الشَّافعيَّة في بلده، المعروف بالقاضي العَضُد.

---

* ينظر في ترجمته:
طبقات الشَّافعيَّة الكبرى للسُّبكيّ: (١٠/٤٦ ــ ٤٧)، طبقات الشَّافعيَّة للأَسْنويّ: (٢/٢٣٨)، طبقات الشَّافعيَّة لابن قَاضي شَهْبه: (٢/٢٧ ــ ٢٨)، الدُّرر الكامنة؛ لابن حجر العسقلاني: (٢/٣٢٢ ــ ٣٣٣)، الدَّليل الشّافي؛ لابن تغري بردي: (١/٣٩٧)، المنهل الصَّافي؛ لابن تغري بردي: (٧/١٥٨)، بُغْية الوُعاة؛ للسّيوطيّ: (٢/٧٥ ــ ٧٦)، مِفْتاح السَّعادة؛ لطاش كبرى زاده: (١/٢١١)، شَذَرات الذّهب؛ لابن العماد الحنبليّ: (٦/١٧٤)، البَدر الطَّالع؛ للشوكانيّ: (٣٢٦، ٣٢٧)، هديَّة العارفين؛ لإسماعيل باشا البغداديّ: (١/٥٢٧)، الأَعلام؛ للزّركلي: (٣/٢٩٥).

(١) نَسَبه إلى هذا الجدِّ أَجْمعت عليه جميعُ المصادرِ المترجِمة لَه. أَمَّا نسبتُه «الإيجيّ» و«الشِّيرازيّ» فوردت في أَغْلب المصادر.

(٢) هكذا إلى أَبي بكر الصِّدِّيق ــ رضي الله عنه ــ، نَسَبَهُ تقيُّ الدِّين الكرمَانيّ (ابن شَمْس الدِّين)؛ حيث نصَّ على اسم الإيجيِّ ونسبهِ في ترجمةٍ موجزة؛ سجَّلها بخطِّ يده على الوَرقة الأُولى من كتابِ أبيه «تحقيق الفوائد»؛ الَّذي أَنا بصدد تحقيقه ودراسته.
كما نصَّ على هذه النِّسبة تاج الدِّين السُّبكيّ؛ حيثُ قال: (الطَّبقات الكبرى: ١٠/٤٦): «يذكر أنَّه من نَسْل أَبي بكر الصِّدّيق ــ رضي الله عنه ــ».

(٣) الإيجيُّ ــ بكسر الهمزة ــ: نِسْبة إلى (إِيج)؛ بلدة في أَقصى بلادِ فارس، كثيرة الخيرات، ويُنطق اسمُها عند أهلِ فارس (إِيك). ينظر: معجم البلدان للحمويّ: (١/٢٨٧).

(٤) الشِّيرازيّ – بكسر الشِّين – نِسْبة إلى (شِيراز): بلدٍ عظيمٍ في وسط فارس، عُرِف بعذوبةِ مائه، وصِحَّة هوائِه، وكثرةِ خَيراته. ينظر: معجم البلدان؛ للحمويّ: (٣/٣٨٠ – ٣٨١).

ولدَ بـــ(إيج) – من نواحي شِيراز – بعدَ سنة ثَمـــانين وســـتمائة هجريّة؛ كما ورد عند أغلب المترجمين له(١).

ولَمْ يذكرْ المترجمُون له شيئـــًا ذا بالٍ عن نَشْـــأته أَوْ رحلاتـــه أَوْ مَشَايخه وغاية ما أَفْصحوا عنه أنَّه أخذَ العلمَ عَلى مشايخ عَصْـــره، ولازمَ الشَّيخَ زينَ الدِّين الهنكيّ(٢) تلميذَ القاضي نَاصرِ الدِّين البَيْضاويّ(٣) وغَيْره. وأَنَّـــه رحـــلَ إلى مدينـــةِ السُّـــلطانيَّة(٤)، وأَقـــامَ بهـــا مُـــدَّةً طويلـــةً ثمَّ

---

(١) نصَّ بعضُ مَن ترجم له أَنَّ مولدَه كان بعد السَّبعمائة (ينظر: الدُّرر الكامنة: ٣٢٢/٢، مِفْتاح السَّعادة: ١٩٥/١، البَدر الطَّالع: ٣٢٦/١) وهو قول ضعيف – في نظري– لسَبَبين:

١– تأَخّر المصادرِ الموردة لهذا القَول زمنـــًا عن الأُخرى الموردةِ للقولِ الآخر.

٢– على افْتراض صِحَّة هذا القولِ فإنَّ مولدَه لا يتعدُ كثيرًا عن مَوْلد تلاميذِه؛ الأمر الَّذي يبعد معه–في الغالب الأعمِّ– أن يكون شيخاً لهم، وبخاصَّة مع مَا هُم عليه من النَّباهةِ والنُّبوغ.

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) هو / أَبو سعيد، أَوْ أَبو الخير؛ عبدُ الله بن عمر بن محمَّد الشِّيرازيُّ البيضاويُّ. قاضٍ مفسِّرٌ، ولد قرب شيراز، وولي قَضَاءها مدّةً. له عدَّة مصنَّفاتٍ منها: «أنوار التَّنْزيـــل وأسرارَ التَّأويل» المعروف بتفسيرِ البيضاويّ، و«منهاج الوصولِ إلى علم الأصـــول»، و«لب اللّباب في علمِ الإعراب». تُوفِّي في تبريز سنة (٦٨٥هـ).

ينظر في ترجمته: البداية والنِّهاية؛ لابن كثير: (٣٤٤/١٣)، طبقات السِّبكيّ: (٥٩/٥)، بُغْية الوُعاة: (٥٠/٢ ــ ٥١).

(٤) هي مدينةٌ اختطَّها الملكُ التَّتريُّ غازان (ت ٧٠٣هـ)في مقاطعةِ أَذربيجان بالقُربِ من تَبْريز،ومات قبل اكتمالها.فأَكْملها ابنهُ خدابنده سنة(٧١٣هـ)، وأَلزمَ كثيراً من التُّجَّار والصُّنَّاع والمتعيِّشين سُكْناها. ويسميها المغول (تنغـــر لام). ينظـــر: نهايـــة الأَرب: (٤١٩/٢٧).

عادَ إلى إيج[١].

كان إمامـــاً في عُلوم مُتعددة، محقّقـــاً، مدقّقـــاً، بَارعـــاً في المعقولات، قائمـــاً بالأصلين (أَيْ: علم الكلام، وأُصول الفقه)، عَارفـــاً بالبيانِ، والمعانِي، والنَّحوِ، مُشَاركـــاً في الفقه.

كما أَنَّه كان كريمَ النَّفس، نافذَ الكلمة، قويَّ الحُجَّة، كثيرَ المـــال، كثيرَ الإنْعام عَلى طَلَبةِ العلم[٢].

ويَبدو أَنَّه بجانبِ تَـــولِّيـــه قَضَاء القُـــضَاة -بِمملكةِ أَبي ســـعيد[٣] -آخر مُلُوك التَّتار- صَرف هِمَّةً عاليةً إلى التَّدريس والتَّصنيف؛ حيثُ ذكرَ المترجمون له تلامذةً أفذاذاً[٤]، طبقت شُهرتُهم الآفاق، منهم:

١ ــ شمسُ الدِّين؛ محمَّد بن يُوسف الكِرمانيّ[٥].

---

(١) ينظر: طبقات السُّبكيِّ: (١٠/٤٧)، طبقات ابن قاضي شَهْبه: (٣/٢٨)، الدُّرر الكامِنة: (٢/٣٢٢).

(٢) ينظر: أَغْلب المصادر السَّابقة المترجمة له.

(٣) هو / أَبو سعيد بن أَوْلجايتو (محمَّد خدابنده)، كان آخر من اجتمع شملُ التَّتارِ عليه ثمَّ تفرَّقوا من بعده. استمرَّ مُلكه من سنة (٧١٦هـ)حتَّى موته سنة (٧٣٦هـ). ويذكر أَنَّه نُصِّب ملكـــاً وعُمره أحدَ عشر عاماً؛ فكان من خيرةِ ملوك التَّتار وأحسنهم طريقة. نهاية الأَرب؛ للنّويري: (٢٧/٤٢٠)، البداية والنِّهاية: (١٤/١٩١)، تاريخ الخلفـــاء للسّيوطيّ: (٤٨٥ ــ ٤٨٦).

(٤) ينظر هؤلاء التلاميذ في: طبقات ابن قاضي شَـــهْبه: (١/٢٨)، الـــدُّرر الكامِنـــة: (٢/٣٢٢)، بُغْية الوُعاة: (٢/٧٥)، البَدر الطَّالع: (١/٣٢٧).
وقد قَدَّمت المصادرُ الثّلاثةُ الأُولى شمسَ الدِّين الكِرمَانيَّ على سائرِ تلاميذه، بينما قدَّم صاحبُ البَدر الطَّالع سعدَ الدِّين التّفتازانِيّ.

(٥) هو صاحبُ الكتاب الَّذي نحن بصددِ تحقيقه ودراسته. وسترد ــ بإذن الله ــ فيما =

٢ ـــ الضِّياءُ العفيفيّ[(١)].

٣ ـــ سعدُ الدِّين التَّفتازانيّ[(٢)].

كما ذكروا له عدّة مصنّفات؛ منها:

١ ـــ «تحقيقُ التَّفسيرِ في تكثيرِ التَّنوير» في تَفْسير القرآن[(٣)].

٢ ـــ «الفوائدُ الغياثيَّة في المعاني والبَيان» وهو مختصر لمفتاح السَّكَّاكيّ[(٤)].

٣ ـــ «كتابُ المواقفِ» في عِلم الكلام[(٥)].

= بعد ترجمة مفصّلة له.

(١) هو العلاّمة / ضياءُ بن سعيد بن محمَّد بن عثمان، ضياء الدِّين العفيفيّ. عُرف بالصَّلاح والصِّدق وبَذْل الخير. أتقنَ التَّفسيرَ، والفقهَ، والأصلين، والعربيَّة. تُوفِّي بالقاهرة سنة (٧٨٠هـ).

ينظر في ترجمته: طبقاتُ ابن قاضي شَهْبه: (٣/٩٣-٩٤)، طبقاتُ المفسِّرين: (١/٢٢٢).

(٢) هو العلاّمةُ/ مسعودُ بن عمر بن عبد الله؛ سعد الدِّين التّفتازانيّ. ولد سنة (٧١٢هـ). كان عَالمًا، مُشَاركًا في النَّحو، والتَّصريف، والمَعَاني، والبَيان، والفقْه، والأَصْلين، والمنطق. له عدَّةُ تَصانيف، منها: «شرحا تلخيصِ المِفْتاح؛ المختصر، والمطوّل»، و«حاشية على الكشّاف». تُوفِّي سنة: (٧٩٣هـ).

ينظر في ترجمته:

الدُّرر الكامِنة: (٤/٣٥٠)، بُغْية الوُعاة: (٣٩١)، شَذَرات الذَّهب: (٦/٣١٩).

(٣) هديَّة العارفين: (١/٥٢٧)، معجم المؤلّفين؛ لعمر كحالة: (٥/١١٩).

(٤) أَغْلب المصادر المترجمة له. كشف الظُّنون؛ للحاج خليفة: (٢/١٨٥٣، ١٨٦١ ـــ ١٨٩٤، ١٢٩٩)، المصدران السَّابقان.

(٥) أَغْلبُ المصادرِ المترجمة لـه. كشف الظُّنون: (٢/١٨٥٣، ١٨٦١ ـــ ١٨٩٤، ١٢٩٩)، المصدران السَّابقان.

٤ ــ «كتابُ الجَواهر» وهو مُخْتصر للمواقف[(١)].

٥ ــ «شرحُ مختصرِ ابن الحاجب» في أُصول الفقه[(٢)].

٦ ــ «المَدْخل في عِلم المعَاني والبَيان»[(٣)].

٧ ــ «أَشْراف التَّواريخ»[(٤)].

٨ ــ «بُهْجةُ التَّوحيد»[(٥)].

٩ ــ رسالةٌ في عِلمِ الوَضْع[(٦)].

---

(١) أَغْلبُ المصادرِ المترجمة لــه. كشــف الظُّنــون: (٢/١٨٥٣، ١٨٦١ ــ ١٨٩٤، ١٢٩٩)، المصدران السَّابقان.

(٢) أَغْلبُ المصادر المترجمة لــه. كشــف الظُّنــون: (٢/١٨٥٣، ١٨٦١ ــ ١٨٩٤، ١٢٩٩)، المصدران السَّابقان.

(٣) الأَعلام: (٣/٢٩٥).

(٤) كشف الظُّنون: (١/١٠٤)، هديَّة العارفين: (١/٥٢٧)، الأَعلام: (٣/٢٩٥).
ويبدو أنَّ حاجي خليفة وَهِمَ أَوْ ذهل حين أَورَد هذا الكتاب في كَشْفه تحــت اسمــين: أوَّلهما: العنوان الآنف الذِّكر في المتن، والآخر تحت عنوان: «زبدة التَّاريخ في تَرجَمَــة أشراف التَّواريخ»: (كشْف الظُّنون: ٢/٩٥١)، وتابعه في ذلــك صــاحب هديَّــة العارفين: (١/٥٢٧).
والحقُّ: أَنَّ الكتاب المسمَّى بــ «زبــدة التَّــاريخ» لا يَعْــــدُو كونــــه ترجمــةً بالتُّــــركــيَّــة لــ «أشراف التَّواريخ» قام بها علي مصطفى جلبي (ت ١٠٠٨هــــ). ينظر ما ذكره جرجي زيدان في تاريخ آداب اللُّغة العربيَّة: (٣/٢٧١).

(٥) كشف الظُّنون: (١/٢٥٨)، هديَّة العارفين: (١/٥٢٧).

(٦) بُغْيــة الوُعــاة: (٢/٧٦)، «مفْتــاح السَّــعادة»: (١/٢١١)، كشــف الظُّنــون: (١/٨٧٧ ــ ٨٧٨)، هديَّة العارفين: (١/٥٢٧)، معجم المؤلِّفين: (٥/١١٩).

١٠ ــ «العقائدُ العضديَّة». وهي آخر مؤلَّفاته[١].

وتوفِّي – رحمه الله – مسجونـــًا بقلعة درِيَميان – بكسرِ الدَّال وفتحِ الرَّاء – بالقرب من مسقط رأسه (إِيج)؛ بعدَ أَنْ غَضِب عليـــه صـــاحبُ كرمان فَحَبسَه.

وكانت وَفَاتُه سنة ستٍّ وخَمْسين وسبعمائة[٢]، وقيل: سَنَةَ ثـــلاثٍ وخَمْسين وسبعمائة[٣].

(١) تاريخ آداب اللُّغة العربيَّـــة: (٣/٢٧١)، معجـــم المطبوعـــات؛ ليوســـف ســـركيس: (٧/١٣٣٢، ١٣٣٣).

(٢) ينظر: أَغْلب المصادرِ المتقدِّمة في تَرْجمته.

(٣) طبقاتُ الأَسْنويِّ: (٢/٢٣٨)، الدَّليلُ الشَّافي: (١/٣٩٧).

المبحث الثّاني:

التّعريف بكتابه «الفوائد الغياثيَّة»

عنوانه:

كتابُ الفوائدِ الغياثيَّة مؤلَّفٌ بلاغيٌ ينــتظمُ في سـلكِ المدرسـةِ السَّكَّاكيّة؛ الّتي تعتمد على كثرة التّقسـيمات، والتّفريعـات، وإخـراج المحترزات، والتّعويل على المنطق أكثر من الذّوق، وكنّا ننتظرُ أَنْ نقفَ على هويَّةِ الكتابِ أَوْ موضوعهِ أَوْ على أقلِّ تقدير الفنّ الّذي يندرجُ تحته مـن العنوانِ الّذي على غلافه كما جَرت به عادةُ الكتبِ، حيثُ يصدق العنوانُ على مضمونِ الكتاب، ويشتمل على جميع جزئيَّاته ومباحثه اشتمال الرَّحم على الجنين؛ من مثل: كتاب عبد القاهر الجرجانيّ الّذي وسمه بـ«دلائـل الإعجاز» مُنْطلقـاً في هذه التَّسمية من الغايةِ السَّامية الّتي أَلَّفَ من أجْلها كتابَه ولحظَها في جميع مباحثِه؛ وهي خدمة كتابِ الله العظيم؛ ببيان أسرار النَّظم وتفاوتِ أبعادِ الكلام جودةً ورداءةً.

وسلوكُ هذا الطَّريق ـــ أَعْني صدقَ العنوانِ على المعنونِ له ـــ منهجٌ قويمٌ، لا يعدم الدَّارسون ثمارَه ولو لم يكن منه إلاّ معرفة الفنّ الّذي ينضَوي تحته الكتاب-كَمَا أَسْلفت- لكفى، وكَمْ من كتابٍ صرفَ عنه عنوانُه !!

غيرَ أنّ الإيجيَّ ـــ رحمه الله ـــ ارْتَضى سلوكَ منهجٍ آخر، تسابق إليه بعضُ من سبقه، حيثُ يعزونَ مؤلّفاتهم إلى أَشْهرِ أعلامِ عصْرِهم، تزلُّفـاً إليهم أَوْ اعترافـاً بنعْمتهم عليهم، أَوْ حتَّى تَشْجيعـاً لهم على الأَخذ بيَدِ طلبة العلم والعلماء وتيسير أمورهم؛ كما نلتمسُ العذرَ به للإيْجيّ، الّذي

نسَبَ كتـابه الّذي بـين أيدينا-إلى غياث الدِّين الوزير؛ ذلك الرَّجلِ التَّقيِّ الصَّالح؛ الّذي سلكَ سبيلَ العلمِ، وتأَدَّبَ مع العلماءِ، بِجلوسِه بين أيديهم مع سائر الطُّلاَّبِ في حلقاتِهم العِلْميَّة. وفي مقدِّمة كتابه ينصُّ على عنوانه فيقول[١]: «... فهذا مختصرٌ في عِلْمَيِ المعاني والبَيان يَتَضمَّنُ مقاصدَ مفتاحِ العلومِ سَمَّيتُه بـ«الفوائد الغياثيَّة»[٢] تيمّنـاً باسم من أَلْقى إليه الدَّهر قياده...».

سبب تأليفه:

يعود الفضلُ في إخْراج هذا الكتاب إلى الوزيرِ غيـاثِ الـدِّين؛فهو الّذي أمرَ بتأليفـه، وبذا صرَّحَ الإيجيُّ نَفْسُه في مقدِّمة كتابه؛ إذ قال-بعـد إيرادِه النَّـصَّ المتقـدِّم في تسمـيـة الكـتـاب[٣]-: «وامتثالاً له حين أمر بتلخيصِ مُسْتودعاته، وتجريدِها عن فَضْفَاض عباراته المُنَمَّمة...».

أَمَّا السَّبَبُ المباشرُ الّذي جعلَ الوزيرَ يطلبُ مـن شـيخه الإيجـيِّ تلخيصَ «مفتاحِ العلوم» فمردّه-كمَا صرَّحَ ابن الكرمانيِّ في عبارةٍ موجزةٍ سـطَّرها على غـلافِ شرحِ أبيـه-إلى[٤]: «أنَّ الـوزيرَ كـانَ يقـرأُ

(١) ينظر: الفوائد الغياثيَّة للإيجيّ (مخطوط فيلمي بالجامعة الإسلاميّة تحت رقـم: ١٠٣): (ل ١/ب).

(٢) ولتصريح الإيجيّ باسم كتابه لم أجد ـ فيما وقفت عليه من مصادر نصَّت على اسمـه ـ من سمَّاه بغير هذا الاسم. ينظر: المصادرُ المتقدّمة الّتي نصَّت على هذا الكتابِ ضـمن مصنَّفاته.

(٣) الفوائد الغياثيَّة: (ل ١/ب).

(٤) تحقيق الفوائد، غلاف نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا؛ وهي النّسخة الّتي اعتمدتها لهذا الكتاب أصلاً.

«المفتاح» للسَّكَّاكيِّ على الشَّيخِ عَضُدِ الدِّين، وكان يفيدُ عند الدَّرسِ فوائدَ زوائدَ على «المفتاح»؛ فسَأَله الوزيرُ أَنْ يجمــعَ تلــك الفوائــدَ مفــردةً، فجَمَعها...».

مضمون الكتاب:

تضمَّن كتابُ «الفوائد الغياثيَّة» تلخيصــًا وافيــًا للقسم الثَّالثِ من مفتاحِ العلومِ مع إيجازٍ شَديدٍ مَشُوب ببعضِ التَّنبيهاتِ المُهمَّة، والتَّذنيباتِ المُتمّة، والفوائد القيِّمة الَّتي زيدت على «المفتاح».

وعليه فإنَّ كتابَ «الفوائد الغياثيَّة» يوازي كتابَ تلخيصِ الخطيب في المَنْزِلةِ؛ فكلاهما مختصرٌ للمفتاح وإن تميَّزَ الثَّاني بالبُعْدِ عن الرُّوح المنطقيَّــة، والتَّوسّع في التَّحليل، والاسْتشهاد، وبسطِ الآراء، وإبْدَاءِ الاعْتراضــات؛ وبخاصَّة على السَّكَّاكيِّ نَفْسِه؛ متى لم يَقْتَنِعْ برأيه، وهو ما نُفَسِّرُ به ذيوعَ صيته، وكثرة الشّروح حوله مقارنة بمؤلّف صاحبنا.

ويَبْدو لنا ــ بالمقابل ــ مختصرُ الإيجيِّ مركَّزَ العبارةِ، عميقَ الفكرةِ، ظاهرَ الصَّنعةِ، جيِّد السّبك، لم يغبْ عن مُؤلِّفه ــ ولو طَرْفة عينٍ ــ أَنَّــه يعدُّ مختصرًا صالحــًا للحفظ.

ومَهْما يكن من أمرٍ فقد نالَ كتابُ الإيجيِّ حظَّه من الفَضْلِ والمكَانة، وتلقَّاه العلماءُ بالقَبولِ والرِّضا، وبخاصّة علماءُ المشــرقِ، وتــواردَ عليــه الشُّرَّاحُ من مختلف العُصورِ يفكُّون عباراته ويَنْشُرون عَبيرَه.

وممَّن صرَّحت كتبُ المؤلّفين بذكْرِهم من أُولئك الشُّرَّاح ممّا يــدلُّ على أهميَّةِ الكِتاب ما يلي:

١ ــ السّيِّد عبد الله بن محمد أحمد الحسينيّ (ت ٧٧٦هــ).

٢ ــ شمس الدِّينِ الكرمانيّ (ت ٧٨٦هـ) (صاحبَ الكتاب الّذي نحن في صدد تحقيقه).

٣ ــ شمس الدِّين؛ محمَّد بن حمزة الفَناريِّ (ت ٨٣٤هـ).

٤ ــ محمَّد بن السّيِّد الشَّريف (علي) الجرجانيّ (ت ٨٣٨هـ).

٥ ــ الشّريف مير علي البخاريّ (ت ٩٥٠هـ).

٦ ــ السّيِّد عيسى بن محمّد الصَّفويِّ (ت ٩٥٣هـ).

٧ ــ عصامَ الدِّين؛ أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ).

٨ ــ محمود بنَ محمَّدِ بن شاه الفاروقيّ الجونبوريّ (ت ١٠٦٢هـ)[1].

وعن قيمة الكتاب العلميّة يقول آخرُ الشّرّاح في مقدِّمة شرحه[2]:

«ولعمري إنَّه مع تَناهيه في الإيجازِ جاوزَ حدَّ السِّحر وإن لم يبلغ الإعجاز، وهو قمين بأن ينمَّق بطباقِ العينِ على طباقِ العين:

فَفِي كُلِّ لَفْظٍ مِنْه رَوْضٌ من الْمُنى
وفِي كُلِّ سَطْرٍ مِنْه عقْدٌ من الدُّرَرِ».

---

(١) تنظر هذه الشُّروح، ووصفٌ موجزٌ لبعضها في كشف الظُّنون: (١٢٩٩/٢).

(٢) المسمّى: «الفرائد في شرح الفوائد»، وتوجد نسخة خطِّيَّة منه في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء. (ينظر: فهرس مخطوطات المكتبة العربيّة بالجامع الكبير بصنعاء، ص: ٤٦٢). وقول آخر الشّرّاح «الجو نبوريّ» نقلته عن د. عاشق حسين في دراسته لكتاب الفوائد الغياثيَّة: (٣١)، وذكر د. عاشق في معرض حديثه عن الكتاب أنّه مقسّمٌ إلى قمسين؛ أحدهما ينتهي إلى علم المعاني، والثّاني يحتوي على علم البيان والبديع. وأنَّه اطّلع على الجزء الأوَّل منه. ينظر: المصدر السّابق: (٣٢).

الفصل الأوّل:

التّعريف بشمس الدِّين الكرمانـــيّ

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التّمهيد:

نبذة موجزة عن عصر الكرمانِيّ.

المبحث الأوّل:

حياة الكرمانِيّ.

المبحث الثّاني:

شيوخه وتلاميذه ومكانته العلميّة.

المبحث الثّالث:

مصنفاته ووفاته.

التّمهيد:

نبذةٌ موجزةٌ عن عصر الكرمانيّ

ممَّا لا شكَّ فيه أَنَّ الإِنْسانَ قرينُ بيئته، يتَأثَّر بها، ويُؤثِّر فيها، وبقطعِ النَّظرِ عن حجمِ التَّأثير وقوَّةِ التَّأثُّر بينهما؛ فإِنَّنا لا نستطيعُ أَنْ نتصوَّر أَحدَهما بدون الآخر، حتَّى باتَ في الظَّاهر أنَّ الحكمَ عَلى أحدِهما حكمٌ عَلى الآخر ـ في الغالبِ الأَعمِّ ـ.

ومن هنا يتحتَّمُ علينا أَنْ نلقيَ الضَّوءَ عَلى عصرِ مُؤلّفنا؛ وبخاصَّةٍ إذا أَردنا أَنْ نَسْبر غَوْره حقَّ السَّبر، ونَقْتفي حياتَه حقَّ الاقْتفاء.

وقبل البدءِ في تَفْصيلاتِ عصرِ المؤلّف يجدرُ بي أَنْ أُشير إلى أَنَّ ما أَعْنيه بعصرِ المؤلفِّ هُو تلك الحقْبَةُ الزَّمنيَّة الّتي شهدت مولِدَه، ورافقت حَيَاته حتَّى وفاته، بكلِّ ما تَحْمله من تأثيرٍ واضحٍ عَلى الفَردِ والمُجْتَمع والأُمَّة الإِسلاميَّةِ آنذاك.

وقد جرت سُنَّةُ الدَّارسين لأيِّ عصرٍ من العصور أَنْ يتحدَّثوا عنه - في الغالبِ - من زوايا ثلاثة؛ تكشفُ أَسْتارَه وتُجَلّي معالِمَه؛ وهي:

١ ـ الحالةُ السّياسية.

تكشفُ لنا الكتبُ المؤرِّخة لعصرِ مصنِّفنا عن مَزيد من التَّفكُّك والانْقسامِ داخلَ البلادِ الإسْلاميَّة، ممَّا نتجَ عنه ظُهورُ إمارات جَديدةٍ لَمْ تَكُنْ قائمةً من قبل، أَوْ قيام بعضِها عَلى أَنْقاضِ بعضِها الآخر[١].

(١) ينظر أهمّ تلك الإمارات، أسماؤُها، قيامُها، نهاياتُها، في «محاضرات في تاريخ الأُمم =

وهذا بدوره أَفْضى إلى نشوبِ الخلافاتِ واشتعالِ الحروبِ سَواءٌ فيما بين تلك الإمارات بعضها لبعض، أَوْ فيما بينهما وبين غَيْرِهـا مـن الأُمم الأُخرى المجاورة.

وقد هَيَّأَ لذلك الانْقسام وما ترتَّب عليه عدَّةُ أسبابٍ سبقت عصر الكرمانيّ، أُجْملها فيما يلي:

١- الحملاتُ الصَّليبيَّةُ الحاقدة الَّتي شَنَّها النَّصارى الأُوربِّيُّون عَلى الأَقاليم الإسلاميَّة(١)؛ بقصد النَّيل من المسلمين واستغْلال ثَرواتهم(٢).

٢- انْقضاءُ دولةِ بني العبَّاس إِثر الهجوم التَّتري الغاشِم، الَّذي أَسْفر عن سقوطِ بغداد سنة ٦٥٦هـ(٣)، وقتل الخليفة، واجْتياح أغلب البلاد الإسلاميّة.

= الإسْلاميّة »؛ لمحمَّد الخضري: (٤٨٣).

(١) اختلف المؤرّخون في نشأَتها على أَقوالٍ عدَّة؛ أَرْجحُها أنَّها بدأت سنة (٤٩٠هـ)، واستمرّت حتَّى سنة (٦٩٠هـ) أي: قرنين كاملين.

ينظر: المرجع السَّابق: ص (٤٤٠).

والحقُّ: أَنَّ خطر الصَّليب ما زال يُحْدق بالأُمَّة الإسلاميّة، ويتربّص بها الدَّوائر، وليس ثمّة فرق ـــ في حقيقة الأمر ـــ بين حملات الأَمس وحملاتِ اليوم؛ اللّهم إلاّ بما اسْتترت خلفه حملاتُ اليوم من أقنعةٍ زائفة وشعاراتٍ برّاقة.

(٢) ينظر: الحركة الصَّليبيّة، د/ سعيد عاشور: (٢١/١ ـــ ٢٥). ومن عجبٍ أَنْ يَرْجع بعضُ المؤرّخين أسباب تلك الحملات ـــ مع ظهورها ـــ إلى دوافعَ أخرى لا تمتُّ إلى الحقيقة بصلة.

راجع تلك الآراء في: المرجع السَّابق (الصّفحات نفسها)، وأوروبا في العصور الوسطى للمؤلّف نفسه: (٤٢٤/١).

(٣) ينظر: البداية والنِّهاية: حوادث سنة (٦٥٦): (٢٢٦/١٣ ـــ ٢٤٣)، وتاريخ الخلفاء =

٣- انتشارُ الخلافات المذهبيَّة والطَّائفيَّة.

ومع أنَّ الأمَّةَ الإسلاميّةَ استطاعت بفضل الله ثمّ بفضلِ جُهودِ المخلصين للإسلام آنذاك تجاوز خطر السَّببين الأوَّلين؛ في القضاء عَلى الإسلامِ واقْتلاعِ جذُوره؛ بالتَّصدِّي لحملاتِ الصَّليبِ العَاتية؛ بلْ وتَوجيه ضَربات موجعة لها عَلى أَيْدي الأَيُّوبيِّين، وبخاصَّة صلاح الدِّين[1] الأيُّوبيّ الَّذي أَوْقع بهم هزيمةً ساحقةً في معركةِ حطِّين سنة (٥٨٣هـ)؛ كسرَ من خلالها شوكتَهُم، واستردَّ بيتَ المقدِس بعدَ غيابٍ زاد عَلى تسعين عامًا[2].

وكذا هزيمة التَّتارِ عَلى أَيدي المماليك بقيادةِ الملك المُظفَّر قُطُز[3] في

= للسّيوطيّ: (٤٧١ ـ ٤٧٣).

(١) هو / أبو المظفَّر، يوسفُ بن أيّوب بن شادي، الملقَّب بالملك النَّاصر، أحدُ ملوك بني أيّوب؛ قائدٌ فذٌّ؛ أعاد الله به سيرة الفاتحين الأوّلين، وبه ردَّ كيد الحاقدين الصَّليبيِّين، وُلِد بتكريت سنة (٥٣٢ هـ)، ونشأ بالشَّام، وابتدأ حكمُه بمصر، ثمّ توسَّعت أطرافُ مملكتِه. تُوفِّي ــ يرحمه الله ــ سنة (٥٨٩هـ).

ينظر في ترجمته: الكامل في التَّاريخ؛ لأبي الحسن عليّ بن الأثير:(١٠/٢٢٤- ٢٢٥)، وسيرُ أعلامِ النُّبلاء؛ لشمس الدِّين الذّهبيّ:(٢١/٢٧٨-٢٩١)، الأعلام:(٨/٢٢٠)؛ وقال مؤلّفه: «وللمصنّفين كتبٌ كثيرةٌ في سيرته؛ منها كتابُ: «الرَّوضتين» لأبي شامة...، و«النَّوادر السُّلطانيَّة»، و«المحاسن اليوسفيّة» لابن شدَّاد... ».

(٢) ينظر: الكامل في التَّاريخ، أحداث سنة (٥٨٣هـ): (١٠/١٤٦ ـ ١٥٨).

(٣) هو / سيف الدِّين؛ قُطُز بن عبد الله المعزي: ثالثُ ملوك التُّرك المماليك، كان فارسًا شجاعًا، سائسًا، ديِّنًا، محبّبًا إلى الرَّعية، قُتل غَدْرًا وهو في طريقه إلى مصر سنة (٦٥٨هـ) ولَمْ يُكمل سنةً في السَّلطنة.

ينظر في ترجمته: سيرُ أَعلامِ النُّبلاء: (٢٣/٢٠٠)، طبقاتُ السُّبكيِّ: (٨/٢٧٧)، =

عين جالوت سنة (٦٥٨هـ)[١]،وانْحسار نفوذِهم عن الشَّام إلى أَطْـــراف العراق.

أَقولُ: مع تجاوزِ خطر هذين السَّببين إلاّ أَنَّ ثَلْمهمـــا لَـــمْ يـــؤربْ بسهولة، وبقيت آثارُهما مع اسْتِفحال السَّببِ الثَّالثِ حائلاً دون توحيـــدِ البُلْدان الإسلاميَّة، أَوْ حتَّى بقائِها عَلى ما كانت عليه.

فهذه بلادُ العراقِ وفارس ما زالت تَرْزح تحت سُلطانِ المَغُول حيثُ استطاعَ هولاكو[٢] أَنْ يُقيمَ لنَفْسه وذُرِّيَّته دولةً عظيمةً اتخذ مـــن إيـــران مركزًا لها، وسُمِّيت فيما بعدُ بدولةِ (الإيلخـــانيّين)، ومـــا زال خلفـــاؤه يَتَعاقبون رئاسَتها من منتصف القرنِ السَّابع الهِجريّ حتَّى منتصفِ القـــرن الثَّامن سنة (٧٤٤هـ (حيثُ توفِّي آخرُ ملوكِها[٣] (أَبو سعيد)[٤].

= البداية والنِّهاية: (١٣/٢٥٦ ــ ٢٥٨).

(١) ينظر: البداية والنِّهاية (١٣/٢٤٨-٢٥١)، جوامع التَّواريخ (الإيلخـــانيّون) م ٢، ج ١، ص:(٣١٣ ــ ٣١٤) التَّرجمة العربيَّة.

(٢) هو / هولاكو خان بن تولي خان بن جنكيز خان؛ أحدُ أعتى قادة المغول جبروتـــًا، وأَشدُّهم غلظة، وهو أوَّل ملوك الدَّولة المغوليّة الإيليخانيّة، استمرَّ حكمُـــه عشـــر سنوات، وتُوفِّي إثر مرض أَلَمَّ به في شتاءِ سنة (٦٦٣هـ) عن عمر ينـــاهز الثَّمانيـــة والأَربعين عامـــًا.

ينظر في ترجمته: البداية والنِّهاية: (١٣/٢٧٧)، تاريخ وصّاف لشهاب الدِّين عبد الله الشِّيرازيِّ الملقَّب بـ(وصّاف) ص: (٣٠).

(٣) إيران ماضيها وحاضرها، دونالد ولبر: (٦٥).

(٤) هو / أَبو سعيد بن أولجايتو (محمَّد خدابندا) تولّى الملك بعد أبيه ونُصِّب وعمرُه ستة عشر عامـــًا، كان بينه وبين النَّاصر محمَّد قلاوون مكاتباتٌ ومراســـلاتٌ وتـــودُّد، =

وبعد هذا الأَخيرِ اضطربت الدَّولة، واستولى الطَّامعون عَلى بعـــضِ الأَقاليم، وبَقُوا عَلى ذلك زَمنـــاً حتَّى تغلَّب عليهم محمَّدُ[(١)] بـــن المظفَّـــر الَّذي لَمْ يُوفَّق في تَرْسيةِ قواعد متينةٍ لدولته الفَتيَّة، وذلك عندما ارْتكـــب خَطأً فادحـــاً بتقسيمِ البلادِ بين ابْنيه المتنافسين؛ حيثُ ولَّى أحدَهما مُلْكَ أَصْبهان، والآخَر مُلْكَ شيراز وكرمان؛ تَاركـــاً البابَ مفتوحـــــاً لنشـــوبِ الخلافاتِ المُستَمرَّة بينهما؛ ممَّا أدَّى إلى إعلانِ الحربِ بينهما أَكْثر من مـــرَّة، وضعف أَمْرهما، وأَخيرًا اسْتيلاء تيمور لنك عَلى أَمْلاكهما سنة (٧٨٨هـــ)[(٢)].

ولَمْ يكن الحالُ في مصر والشَّام آنذاك بأَفضل منه في بـــلادِ فـــارس والعراق؛ حيثُ وجدَ الْمَماليكُ الَّذين جاءَ بهم الملكُ الصَّالحُ نجمُ الدِّين[(٣)]

= وبموته سنة (٧٤٦هـ) انتهت دولةُ الإيليخانيّين.

ينظر: نهاية الأَرب: (٢٧/٤١٩ ـــ ٤٢٠)، صبح الأَعْشـــى في صـــناعة الإِنْشـــا؛ للقلقشنديّ: (٤/٤٢٠ ـــ ٤٢١).

(١) هو / مبارز الدِّين؛ محمّد بن مظفّر؛ مؤسّس دولة بني مظفّر. وكان أبوه قد هيّأ لقيام الدّولة عندما كان والياً من قِبَلِ السّلطان أبي سعيد (آخر ملوك الإيليخانيين)؛ فلمّـــا مات خلفه ابنه محمّد واستطاع الانقلاب على أبي سعيد وسيطر على كرمان وفارس وكردستان، توفّي سنة (٧٦٥ هـــ).

ينظر: كتاب « العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر...»المشهور بتاريخ ابن خلدون: (٥/١١٧٧ ـــ ١١٧٩)، و«الدُّول الإسلاميَّة»؛ لستانلي لـــين: (٢/٥٤٥).

(٢) ينظر: إيران؛ ماضيها وحاضرها: (١٢٧)، وتاريخ ابن خلدون: (٥/١١٧٧).

(٣) هو/ أَبو الفتوح، أَيُّوب بن محمَّد بن أَبي بكر بن أَيُّوب. ولاّه والـــدُه بعـــضَ الـــدِّيار الشَّاميَّة، فَبقي فيها إلى أَنْ تملكَ الدِّيار المصريَّة بعد وفاةِ والدِه. تُوفِّي سنة (٦٤٧هـ). =

أيّوب للدِّفاع عن سَلْطَنته-فرصةً سانحةً للانْقضاضِ عَلى دَولةِ بني أَيُّــوب إثر الخلافِ الشَّديدِ الَّذي دبَّ بين ملوكِها في آخر سنيها. وسرعان ما غدا لأُولئك المَماليك كلمة مَسْموعة -في مصر- بعدَ قَتْل تُوران شاه[1] ســنة (٦٤٨هـ) وتسلُّم شَجرةِ الدُّرِّ[2] مقاليدَ الحُكم من بَعْده؛ تلك المرأة الَّــتي اعتبرها المقريزيُّ[3]: «أوَّل من مَلَكَ مصر من مُلوك التُّرك المَماليك».

ولَمْ يَلْبَث نُفوذُهم في ازْديادٍ وشوكَتُهم في قُوَّةٍ حتَّى تَمَّ لهم الاسْتيلاءُ عَلى الشَّام ومزاحمةُ التَّتار في أَطراف العِراق؛ مُعْتمدين في ذلك عَلَى سِياسَةٍ حكيمةٍ؛ تقومُ عَلى مُوادعةِ النَّاسِ والتَّودُّدِ إليهم ابْتداءً، ثمَّ أَخْذهم بـــالحزْمِ والصَّرامةِ بعدَ ذلك.

= ينظر في ترجمته: سيرُ أَعلامِ النُّبلاء: (١٨٧/٢٣ ـــ ١٩٣)، والنُّجوم الزَّاهرة؛ لابـــن تغرى بِرْدى: (٣١٩/٦).

(١) هو / غياثُ الدِّين؛ تُوران شَاه بن الملك الصَّالح: آل إليه الملك بعد وفاةِ أَبيه، ولَـــمْ يدم فيه طَويلاً، وقُتل على أَيْدي المماليك البَحريَّة.
يُنظر في ترجمته: ذيلُ الرَّوضتين؛ لأبي شامة المقدسيّ: (١٨٥)، وسيرُ أَعلامِ النُّـــبلاء: (١٩٣/٢٣ ــ ١٩٦).

(٢) هي / شجرةُ الدُّر بنتُ عبد الله: كانت جاريةً تحت الملك الصَّالح فأَعْتقها وتَزَوَّجها، وأَنْجب منها. ولاَّها المماليكُ السُّلطةَ بعد وفاةِ تُوران شَاه بن الملك الصَّالح، ولَمْ تَدُمْ فيها أَكْثر من ثَمانين يومـــاً حيثُ قتلت سنة (٦٤٨هـ) بعد قتلها زوجَها المملـــوكيّ الَّذي خلعَتْ عليه الحُكم.
ينظر في ترجمتها: الخطـــط؛ للمقريـــزيّ: (٩٠/٣ ـــ ٩٢)، والنُّجـــوم الزَّاهـــرة: (٣٧٣/٦ ـــ ٣٧٩)، وأعلام النِّساء؛ لعمر كحالة: (٢٨٦/٢).

(٣) السّلوك؛ للمقريزيّ: (٣٦١/١).

وهكذا ظلّ المماليكُ البحريَّة[١] « يحكمون مصر والشَّام نحو قرن وثلث (٦٤٨-٧٨٤هـ) استْطاعُوا فيها مواجهةَ المشاكل العَديدة الّتي واجهت المسلمين في الشَّرق الأَدنى عندئذ، سواءٌ كانت هذه المَشَاكل خارجيَّة من جانب الصَّليبيِّين والتَّتار، أَوْ داخليّة في صُورة ثورات أَوْ مؤامرات أَوْ أَزمات اقْتصاديَّة »[٢] حتَّى أَذنَ اللهُ لها بالزَّوال لتحلَّ محلَّها دولةٌ أُخْرى من المماليك - أَيضًا -؛ هم المماليك الجَراكسة أَوْ البُرجيَّة[٣].

وجديرٌ بالذِّكر أَنَّ هذه الدَّولة مع ما حَصل لها من التَّوسُّع والامْتداد والنُّفوذِ لَمْ تَعرفْ الاسْتقرارَ الدَّاخليَّ إلاّ لِمَامًا من الزَّمن في عهد قادةٍ قلَّة؛ عُرفوا بالدِّين والصَّلاح.

ويَبْدو لي أَنَّ أهمَّ ما يُميّز سلاطينها: تشوّقُهم إلى السُّلطة، وتدافعُهم إلى كُرسيِّ الحكم حتَّى غدا شِعارهم-كَما نصَّ عليه بعضُ المحدثين[٤]-: «مَنْ قتلَ ملكًا أصبحَ هُو الملك ».

---

(١) يُرجِّحُ المؤرِّخون أنَّ السَّبب في تَسْمية المماليك بالبَحريَّة « يرجعُ إلى اخْتيار الصَّالح نجم الدِّين جزيرةَ الرَّوضة في بحر النِّيل مركزًا لهم ». الأَيُّوبيُّون والمماليك في مصر والشَّام، د. سعيد عاشور: (١٧٧). وينظر: بدائع الزُّهور في وقائع الدُّهور؛ لمحمَّد الحنفيّ: (٦٧).

(٢) الأَيُّوبيُّون والمماليك: (١٧٧ ـــ ١٧٨).

(٣) سُمُّوا بالجراكسةِ نسبةً إلى أَصْلهم الجرْكسيِّ، وبالبُرجيَّةِ لاختيار السُّلطان قلاوون أَبراج القعلةِ سكنًا لهم. ينظر: الجوهر الثّمين في سير الخلفاء الملوك والسّلاطين؛ لابن دقمان: (٣٠٦ ـــ ٣٠٨)، والأيّوبيّون والمماليك: (٢٢٧).

(٤) الملك الظّاهر بيبرس. د. عبد العزيز بن عبد الله الخويطر. ص (٣٠).

أخلصُ من هذا كُلّه إلى القَوْل:

إنّ الاضْطرابَ السِّياسيَّ كان سِمةً مُمَيّزةً لهذا العصر؛ فلم تكُن تلك الدُّويلاتُ المتنَاثرةُ هنا وهُناك داخلَ الرّقعة الإسْلاميّة عَلى وِفاقٍ فيما بينها؛ بل إنّنا لا نكادُ نَظْفر بالاسْتقرار الدّاخليّ داخل أَسْوار الدَّولة الوحيدة المُسْتَقلّة، أَوْ حتَّى بين أَفْراد الأُسْرة الحاكمة الواحدة.

هذا، وإنّما تَركّز حديثي حَوْل العراق وفارس ومصر والشّام دون غيرِها من أَقْطارِ العالمِ الإسْلامي الممتدّ شرقًا وغربًا آنذاك – لأَنّ تلك البُلدان هي الّتي نالت حظّها من شمس الدِّين الكرمانيّ، إمّا مولِدًا، أَوْ منْشأً، أَوْ هجرةً في طلبِ العلم، أَوْ استيطانًا، أَوْ وفاةً.

٢ ــ الحالةُ الاجْتماعيّة:

اتضَّح لنا ــ فيما مضــى ــ أَنَّنا أمامَ عصرٍ قلقٍ، يمــوجُ بــالفتن، ويتَّسمُ بالقَلاقل، ذاقت فيه الأُمَّة الإسلاميّةُ عَلى امتدادِ رقعتها الجُغرافيَّــة ويلاتِ الحروب، وصنوفَ العذابِ، وعلى الأَخصِّ بلدان فارس، والعراق، ومصر، والشَّام؛ تلك البلدان الَّتي حفــلت ــ ولو لمــدَّة يســيرةٍ ــ باحتضان شمسِ الدِّين الكرمانيِّ.

وطبيعيٌّ - والحالُ ما ذكرت - أَنْ نجدَ صورةَ ذلك العصرِ ماثلةً في أبنائه، منعكسةً ــ بصدقٍ ــ عَلى مناحي حيَاتهم وأمورِ عَيْشهم.

فالنِّظامُ الطَّبقي يبرز واضحــًا للعيان، مُتَّخذًا صورًا شتَّى:

١ ــ منها ما يكونُ بين أجْناسِ الشُّعوبِ المتناحرةِ فيما بينها تبعــًا للغلبة؛ فكلُّ عُنْصر يرى أنّه الأَجْدر بالســّيادة، والأَولى بعمــارةِ الأَرض، وغيرَه لا يستحقُّ إلاّ الرِّقَّ والإذْلال. ويتمثّلُ ذلك بجلاء في هجوم التَّتــار الخاطف عَلى حواضرِ المسلمين وسلبِ خيراتهم؛ فقد كانوا يَــرون أنَّهــم أوصياءُ الله عَلى خَلْقه؛ أرسلهم لتأديب من حلَّ عليهم غضبُه؛ وبذا أفصح هولاكو للقائد المظفّر قُطُز عندما أرسلَ إليه رسالةً يهدّده فيهــا ويــأمرُه بالاسْتسلام، يقول[1]: « يَعلمُ الملكُ المظفَّرُ وسائرُ أمراءِ دولتِه وأهل مملكته بالدِّيارِ المصريَّة وما حولها من الأَعْمال أنَّنا جندُ الله في أرضه، خلقنا مــن سخطِه، وسلَّطنا عَلى من أحلَّ عليه غضبَه؛ فسلموا إلينا أمورَكُم تَسْلموا».

(١) صبح الأَعشى في صناعة الإنشا: (٨/٦٣).

وقِس عَلى هذا السُّلوك التَّتري سلوكَ الصَّليبيِّين – أَيْضـــًا –.

كمْا يتمثَّلُ هذا التَّمييزُ العُنصريُّ في الانقلاباتِ العرقيَّة المفاجئة الَّتي عمَّت البلادَ شرقـــًا وغربـــًا، وأسفرَ بعضُها عن قيامِ دولٍ أخر، كقيـــامِ دولةِ المماليك البَحريَّة عَلى أَنْقاضِ الدَّولة الأيُّوبيّة، ثمّ قيامِ الدَّولة الجركسيَّة عَلى أنقاضِ البحريَّة في مصر والشَّام. وكقيامِ دولةِ بني المُظفَّر عَلى الدَّولة المغوليَّة، ثمَّ تغلُّب الأخيرة عَلى الأُولى في فارس.

٢ ــ ومِنها: ما يظهرُ بين أبناءِ الجنسِ الواحدِ أَوْ الدَّولةِ الواحـــدة؛ حيثُ يتكوَّنُ المجتمعُ الواحدُ من عدَّة طبقاتٍ، ولعلّي لا أبتعـــدُ كـــثيرًا إذا قَسَّمتُها إلى ثلاثٍ؛ ليقتربَ صدقُها عَلى جميع الدُّول والإمارات الَّتي وجدت آنذاك[1]:

أ ــ طبقة عُليا: وتمثلُ السَّلاطين، والأُمراء، والقَـــادة، والـــوُزراء، وكبارَ المُسْتشارين، ومَن لفَّ لفّهم من أبْنائهم وزَوجاتِهم.

وهؤلاءِ كانوا يَحْظون بالامتيازاتِ الكُبرى في الدَّولة، ويسْـــتأثِرون

(١) يتَّفق المؤرِّخون لهذا العصر على وجودِ النِّظام الطَّبقيِّ بمظاهرَ مختلفةٍ في جميع الدُّول والإمارات الَّتي عاشت في ذلك الوقت، ولكنَّهم يتفاوتون في تعـــدادِها وتصـــنيفها بحسب كل إمارة؛ فالمقريزيُّ ــ على سبيل المثال ــ يقسِّم المجتمعَ في عصر المماليك سبعَ طبقاتٍ؛ جعل أعلاها: أهلَ الدَّولة وهم سلاطينُ المماليك والأمراءِ وأتباعِهم من جند المماليك والوزراء... وغيرهم. وأدناها ذوو الحاجة والمسْكنة وهم السُّؤَّال الَّذين يتكفَّفون النَّاسَ ويعيشون منهم. ينظر: إغاثة الأمّة؛ للمقريزيّ: (٧٢).
وقد حاولتُ ــ جهدي ــ التَّقريبَ بين آرائهم فتحصَّلَ لي ثلاثُ طبقاتٍ رئيســـةٍ تؤولُ إليها أَغْلبُ تقسيماتِهم.

بالرَّفاهية ورغدِ العَيش، وتَتَفاوتُ الإقطاعات فيما بينهم بحسب مَنَـــازلهم قربـــًا وبعدًا من السُّلطان.

ب ـــ طبقة وسْطى: وتمثلُ أعيانَ البلدِ، وكبارَ العلماء، والجنـــود، والتُّجَّارِ، وموظّفي الدَّولة. وهؤلاء ينالون من الحظوة بقدر ما تُفيدُ منـــهم الطبقةُ المتقدِّمة؛ فمن رُضي عنه أُجزلَ له العطاءُ وقُرِّب، ومَنْ سُخط عليه ضُيِّق عليه وأُبْعد. غـــيرَ أَنَّهم - في الغالب الأَعَمِّ - يـــدورون في فلـــك الطَّائفةِ الأُولى طمعـــًا أَوْ خوفـــًا؛ سواءٌ كانوا من جِنْسهم، أَوْ من أهـــلِ البلادِ الأصْليِّين.

جـ ـــ طبقة دُنيا، وتُمثِّلُ السَّوادَ الأعظمَ من الرَّعيَّة. وغالبـــًا مـــا يكونون صُنَّاعـــًا، أَوْ زُرَّاعـــًا، أَوْ تُجَّارًا، أَوْ رُعاةً. وهـــؤلاءِ تتفـــاوتُ حياتُهم باختلاف الحُكَّام وأَسَاليبهم في إدارة البلاد؛ فتارةً يَنْعمون بالأَمن، ويَأْمنون عَلى أَنْفسِهم وأموالِهم، وتارةً أُخرى يَرْتكسُـــون في الخَـــوف، ويَتَعرَّضُون للقتلِ والسَّلبِ. عَلى أَنَّ الحالةَ الثَّانية هي الغالبةُ عليهم، وهـــم إِنْ سَلِموا من القَتل والتَّهجير فَلن يَسْلَموا من المكُوس والمغَارم الَّتي تُفْرض عليهم.

ومع هذا التَّوزيع الطَّبقيِّ يبدو لنا ذَلك المجتمع ممتـــزجَ الأجنـــاس، مُخْتلطَ الدِّماء، مختلفَ العَادات والأَعراف، متنوِّعَ المذاهب والأَديان، يموجُ بسائر الأَفْكار والمُعْتقدات.

وليسَ بغريبٍ في مِثل هذا المُجْتمع المفكّك أَنْ نجدَ من أطلقَ لنَزواته وشهواتِه العنان، وتفنَّن في اقتناءِ الجواري الملاح والغِلمان الصِّباحِ، والمغنِّيـــات، والقَينات من كلِّ لون وجنس؛ لا يَرْدعه عمَّا صرف همُّه إليه رَادع، ولا يَثْنـــيه

عن المُضيِّ في غيِّه دينٌ أَوْ مبدأٌ؛ يقول السّبكيُّ[١]: « ولقد سمعت أَنَّ واحداً منهم (أي: أُمراء المماليك) خَرج مرَّةً إلى الصَّيد فافتضَّ هُو ومماليكه من بنات أهل البرِّ ما يزيدُ عَلى سَبْعين بنتاً حَراماً ».

كما أَنَّه ليسَ بمسْتغرب أَنْ نجدَ فيه مَن تجرَّع الذُّل والهوان، وذاقَ طعمَ الجوعِ والمرضِ، وعاشَ إمَّا عالةً عَلى غَيْره مِمَّن يكدحُ من أرباب المهنِ والصِّناعات، وإمَّا مُتلصِّصاً يقطعُ الطّريقَ ويسرقُ النَّاس. وظَهر من هذه الشَّريحة « من اتّخذَ السُّؤالَ صنعةً؛ فيَسْألون من غيرِ حاجةٍ، ويقعدون عَلى أَبْواب المَساجد يَشْحذُون من المُصلّين ولا يَدْخلون للصَّلاة مَعَهم »[٢].

وفي هذا المجتمع أَقْبل النَّاسُ عَلى الخمرِ، يَشْربونها، ويتفنّون في صُنعها، وكَثُر معاقروها في الطّبقتين؛ العليا والدُّنيا؛ ناشدين بذلك الهروبَ من واقعهم المُعاشِ، فهو مُملٌّ، مقيتٌ للسَّادة المُتْرفين، ومُؤلِمٌ قاسٍ للضُّعفاءِ والمَعْدمين.

وإذا ما عرضنا لواقعِ المرأةِ فإنَّه في جانبٍ منه يعدُّ أَشدَّ أسىً وحُزناً؛ إذ احترفت فئاتٌ من النِّساء البغاء وارتضين العيش منه، كما الْتمسَ كثيرٌ منهنَّ العملَ بالمغاني وضروبِ الملاهي كالرَّقص، وأسرفن في التَّشبُّه بالرِّجال حتَّى لبسن العمامَة[٣].

وفي الجانبِ الآخر نجدُ بعضَهنَّ يقررن في بيوتِهن، ويَصْرفن أَنْفسهنَّ

(١) معيد النّعم؛ لتاج الدِّين السّبكيّ: (٥٢).

(٢) المصدر السَّابق: (١٣٦).

(٣) السُّلوك: (٥٠٣/١).

لخدمة أَزواجهنَّ، وربَّما اشْتغلن بأعمالٍ تليق بهنَّ كالغزلِ والتَّطريز، ومنهنَّ من سَمت مكانتُها باشْتغالها بالعلمِ والتَّصدِّي للتَّدريس، من مِثْل: زينب[1] بنت الكَمال، الَّتي ذكر ابنُ حجرٍ أَنَّها روت كثيرًا، وتزاحمَ ببابها الطَّلبةُ يأخذُون عنها العِلم، ويَقْرأون عَليها الكُتبَ الكِبارَ[2].

٣ ـ الحالةُ العلميَّة:

يرى كثيرٌ من الباحثين أنَّه على الرُّغم من تلك الأحداث الَّتي دَهمت هذا العَصْر وما لَحِقه من التَّخْريب فيه أَوْ قبلَه عَلى أَيدي المَغُول والصَّليبيين، وما اكْتنفَه من فتنٍ وثورات؛ على الرُّغم من ذلك كلِّه فإنَّهم يرون أَنَّ العُلوم والمعارفَ ظلَّت مُزدهرةً؛ بل كانت غنيَّةً بالنِّتاجِ الأَدبي، ونجدهم يُعلِّلون ذلك بأسبابٍ عدَّة؛ منها: تشجيعُ بعضِ الملوكِ للعلمِ والعلماء، وحثِّهم عَلى البَحث في شتَّى فروعِ المعرفة.

وأَجدُني -إِذ أُؤيد ما أَشاروا إِليه من كَثْرةِ النِّتاجِ وتشجيعِ بعضِ الملوك العلمَ وأَهله ـ مُتشكِّكًا في عدمِ تَأثير تلك الأَحداثِ العظامِ عَلى حياةِ العلم وتطوُّرِه، ولعلَّ الواقعَ الملموسَ يُصدِّقني في ذلك؛ فالحياةُ العلميَّة - كما هُو مُشَاهد - إِنَّما تَنْمو وتَزْدهرُ في ظلِّ الاسْتقرارِ والأَمنِ؛ عندما يَنْصرفُ النَّاسُ عن همِّ الجوعِ والخوفِ إِلى همِّ التَّحصيل والدَّرس.

---

(١) هي / زينب بنت أحمد بن عبد الرَّحيم المقدسيَّة المعروفةُ ببنت الكمال: عالمةٌ، محدِّثةٌ، تزوَّجت العلم وانْقطعت له، حتَّى أشاد بعلمِها غيرُ واحدٍ من العُلماء، منهم: ابنُ حجر، والذَّهبيّ. تُوفِّيت سنة (٧٤٠هـ).

ينظر في ترجمتها: الدُّرر الكامنة: (٢/١٦٧)، أعلام النّساء: (٢/٢٣١).

(٢) ينظر: الدُّرر الكامنة: (٢/١٦٧).

وأقطعُ بأَنَّ النِّتاجَ الفِكريّ لا يُقاسُ ازدهارُه بكثرةِ المؤلّفاتِ الّتي تَتواردُ عَلى فكرةٍ معيَّنةٍ تردّدها وتشرحُها وتُوسِّعُ الحديث حولها ـــ وهو ما تَتَّسمُ به مؤلَّفاتُ ذلك العصرِ بوجهٍ عامٍّ ـــ، وإنَّما الشّأنُ في قياسه مردّهُ الابْتكارُ والعمقُ والدِّقَّةُ، وهو ما تَحقَّق في مؤلَّفاتٍ كثيرةٍ سابقة، أُلِّفت في عصورٍ مُطْمئنَّة آمنة؛ نجزمُ مُطْمئنّين أنَّها تَفُوق بمراحلَ نِتاج عصرِنا المُضْطرب.

ومعَ ذلك فلستُ أنكرُ فضلَ مؤلَّفاتِ عصرِ الكرمانيِّ وأثرها الفَاعل في الحِفاظِ عَلى مُقدَّراتِ الأُمَّة العِلميَّة، وما اتَّسمَت به من وفرةٍ مردُّها إيضاحُ الفكرةِ، وتقريرُ المعنى، وتأكيدُ المعلومة؛ كما أنِّي لا أتجاهل همَّةَ عُلمائه وصدقَ عزيمتِهم في الانْقطاع للتَّدريسِ ونشرِ العلم؛ وإن كُنت أَتساءلُ عن واقع حالِهم وطلاّبِهم، وقد أَحاط ببلدهم جيشٌ عَرَمْرَم أَوْ نَزَل بسَاحتهم ثائرٌ أهوج !.

وإذا تقرَّر هذا فإنَّ عواملَ عديدة شاركت في استمرارِ الحركَة العلميَّة، وظهورِ كثيرٍ من المصنَّفات المخْتلفة في ذلك العَصْر؛ أَذْكُر منها عَلى وجهِ الإيجازِ ما يلي:

١ ـــ تَقْديرُ بعضِ السَّلاطين للعلم، وإجلالهم لأَهله، والمبالغة في إكْرامهم، وتَهْيئة الجوِّ العلميِّ لهم - أَحْيانًا -، ويُذْكرُ في محاسن هولاكو أَنَّه كان يشجّع « العلماءَ والحكماءَ عَلى مواصلة البحثِ والدَّرسِ؛ إذ كان يُخصِّص لهم الرَّواتب، ويُغْدق عليهم الهِبات، ويُزيِّن مجلسَه بحضورِهم كَمَا أَنَّه كانَ شَغُوفًا بعلوم الحِكْمة والنُّجوم والكيمياء فلاغَرْو أَن كان يصرفُ بسخاءٍ في سبيلِ تقدُّم هذه العُلوم، وليس أَدلّ عَلى هذا

الشّغف من أنّه عهد إلى العَالِم الرِّياضيِّ الفَلكيِّ نصير الدِّين[١] الطُّوسيِّ ببناءِ مرصد كبير... »[٢].

كما يُذْكرُ عن الظّاهرِ بيبرس[٣] - أحدِ ملوك المماليك - وَلَعُه الشّديد بعلمِ التّاريخ وميله إلى أَهله ميلاً شديدًا، وكان يَقُول[٤]: «سماعُ التّاريخ أَعظمُ التّجارب ».

وممّا يحسبُ لأُولئك السّلاطين - في هذا المضمار - ممّا يدلُّ عَلى اهتمامهم بالنّشاط العلميِّ ــ العناية بإنشاءِ المؤسّساتِ التّعليميَّةِ من مدارسَ وغيرِها حيثُ حَرص سلاطينُ المماليك وأمراؤُهم على إنشاءِ عددٍ كبيرٍ من المدارسَ؛ مثل المدرسةِ

(١) هو / أبو عبد الله، نصير الدِّين محمَّد بن محمَّد الحسن الطُّوسيّ، الفيلسوف، كان رأساً في علم الرّياضيّ والأرصاد، أعجب به هولاكو فبوّأهُ منْزلةً عاليةً، وجعل الأموال في تصريفه، وكان يطيعه فيما يشير به عليه،له تصانيف كثيرة، منها: «كتاب المتوسّطات بين الهندسة والهيئة»، و« التّجريد في المنطق»، و«التّلخيص في علم الكلام». توفّي في بغداد سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية.

ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات؛ لصلاح الدِّين الصّفدي: (١/١٧٩ ــ ١٨٣)، فوات الوفيات والذّيل عليها؛ لمحمَّد الكتبي: (٣/٢٤٦ ــ ٢٥٢).

(٢) المغول في التّاريخ، د. فؤاد الصّيّاد: (٣٢٤ ــ ٣٢٥).

(٣) هو / الظّاهرُ بيبرس بن عبد الله البندقداري: رابع ملوك المماليك البحريَّة؛كان قائدًا شُجاعًا،له مواقف مشرّفة ضدَّ التّتار والصّليبيِّين.توفّي سنة ستّ وسبعين وستمائة.

ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيّات:(١٠/٣٢٩)، فوات الوفيّات: (١/٢٣٥).

ولمعالي الدّكتور: عبد العزيز الخويطر كتاب بعنوان: « الظّاهر بيبرس ».

(٤) النُّجوم الزّاهرة: (٧/١٨٢).

الظَّاهريّة(١)، والمدرسة المنصوريَّة(٢)، والمدرسة الشَّيخونيَّة(٣)، والمدرسة الصَّرغتمشيَّة(٤)، ولَمْ يكتفوا بإنشائها بل «وقفت عَلى هذه المدارس الأَوقاف الغَنيَّة لتضمن للطُّلاَّب والمدرّسين قَدْرًا من الحياةِ الهادئة تجعلهم يَنْصرفون إلى الاشْتغال بالعلمِ آمنين مُطْمئنّين»(٥).

٢ ــ انتشارُ المراكزِ التَّعليميَّة من جوامعَ ومدارسَ ومكاتبَ؛ ففي الجوامع تُلقى الدُّروس العامَّة، وتُعقدُ حلقاتُ العلم، ولكلِّ شخصٍ يدخلُ المسجدَ الحقُّ في سماعِ الدُّروس والإفادةِ منها. ويبدو أَنَّ من أهمِّ تلك الجوامع الَّتي أدَّت دورَها كاملاً في المجال التَّعليميِّ آنذاك: الجامعَ الأَزْهر

(١) نسبةً إلى مُؤسِّسها الظَّاهر بيبرس البندقداري، وكمُل بناؤُها سنة (٦٦٢هـ)، وجَعل بها خزانة كتبٍ جليلة، وبَنى بجوارِها مرفقًا لأبناءِ السَّبيل، وتَولَّى التَّدريس بها عددٌ من العلماءِ والكبارِ، منهم الحافظ الدِّمياطيّ. ينظر:البداية والنِّهاية: (٢٤٢/١٣).

(٢) نسبة إلى مؤسّسها المنصور قلاون، ورسم بعمارتها مارستاناً وقبّة ومدرسة. وتَمَّ بناؤها جميعاً في أحد عشر شهراً وبضعة أيّام. ورتّب بها لإقراء القرآن قرّاءً ولتدريس الفقه على المذاهب الأربعة علماء.
ينظر: السّلوك: (١٠٠١/٣).

(٣) نسبة إلى الأمير شَيخون (ت ٧٥٦هـ) ولفخامتها لم تَقْتصر على مذهبٍ بعينِه، بل جُمعت فيها المذاهبُ الأَربعة، وأُنشئت بها دارٌ للحديث.
ينظر: البداية والنِّهاية: (٢٥٨/١٤).

(٤) نسبةً إلى الأمير صَرْغتمش، وكَمُل بناؤُها سنة (٧٥٦هـ)، وقصرَها منشؤُها على المذهبِ الحنفيِّ، وكان معاديــًا للشَّافعيَّة.
ينظر: الدُّرر الكامِنة: (٤١٥/١).

(٥) الأيُوبيُّون والمماليك في مصر والشَّام: (٣٢٧).

بالقاهرةِ ـــ وسيأتي معنا إن شاء الله أَنَّ شمسَ الدِّين الكرمانيَّ دَرَس في هذا الجامع في أثناءِ طلبه العلمَ في مصر ـــ[(١)]، وجامعَ عمرو بن العاص حيثُ نَالا رعايةَ المماليك في تلك المدَّة، ويَذْكُر لنا العلاّمةُ شمسُ الدِّين، محمَّدُ بن الصَّائغ الحنفيِّ أنَّه أدركَ بجامع عمرو قَبْل الوباء الَّذي حدث سنة (٧٤٩هـ) بضعاً وأَربعين حلقةً لإقراءِ العلمِ لا تكادُ تبرح منه[(٢)].

وأَمَّا المدارسُ فكانت تُعْنى بالدُّروس الخاصَّة المنظَّمة، ويقومُ عليها نخبةٌ ممتازةٌ من المدرِّسين، ولَمْ يكن إنشاؤُها مقصوراً عَلى السَّلاطين والأُمراءِ - كما تقدّم -، بل شاركَ فيه - أيضاً - الوزراءُ، والعلماءُ، والقُضاةُ، وعليةُ القومِ[(٣)].

وهي أَنواعٌ؛ فمنها: المعاهدُ الخاصَّةُ بتدريسِ الحديثِ، ومنها المعاهدُ الخاصَّةُ بتدريسِ الفقْه، وغالباً ما تَقتصر عَلى مذهبٍ واحدٍ، ومنها المُتَخَصِّصُ في علومِ اللُّغة، ومنها المُتَخَصِّصُ في الطِّب، و« معنى التّخصّص في هذه المدارس: أَنَّ المادَّة الأساسيَّة فيها هي الّتي أُنشئت المدرسةُ من أجلها، وليس ذلك بمانعٍ من أَنْ تُدرَّس إلى جَانبها موادّ أُخرى »[(٤)].

أَمَّا المكاتبُ فكانت تُعنَى بالتَّعليمِ الأَوَّلي، وأغلب طلاَّبِها من الأَيْتام،

(١) ص (٧١) من هذا البحث « قسم الدّارسة ».

(٢) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة؛ لجلال الدِّين السّيوطيّ: (١٥٢/٢).

(٣) ينظر بعض مدارسهم في: الخطط: (٣٨٣/٢ ـــ ٣٨٨).

(٤) الحياة العقلية في عصر الحروب بمصر والشّام: (٤١).

الأمر الّذي دعا الخيِّرين إلى الإكثار منها وحبس الأموال عليها[١].

هذا فيما يتعلّقُ بأهمِّ الأَسْباب الّتي أَدَّت إلى النُّهوض بالحركة العلميَّة، وهُناك أسبابٌ أُخرى أَدَّت دورَها الفعَّال، ولكن عَلى نطاق محدودٍ، وفي إِطار شريحةٍ خاصَّة، منها: خزائنُ الكتبِ الخاصَّةِ، ومجالسُ السَّلاطين والأمراء، وبيوتُ العلماء، وحوانيتُ الورَّاقين.

أَمَّا ما يتعلّقُ بطبيعة نتاج ذلك العصرِ فإِنَّه شمل جميعَ العُلوم والمعارف، ولَمْ يغلب عليه طابعُ الابْتكار والتَّأصيل - كمَا هُو الحال في العُصور العبَّاسيَّة الأُولى -، وإِنَّما غلب عليه طابعُ الجمعِ والتَّقرير والشَّرح والاخْتصار.

ولذا وجدنا أغلب مُؤلّفاته إِمَّا موسوعاتٍ عامَّة، تشملُ كثيرًا من المعلوماتِ المتنوّعة المتباينة؛ من مثل؛ كتاب « نهاية الأَرب في فنون الأدب» لشهابِ الدِّين النُّويريِّ المتوفّى سنة (٧٣٢هـ)، ويقعُ في نَيِّفٍ وثلاثين مجلّدًا، وكتاب «مَسَالك الأبصار في ممالك الأمصار» لشهابِ الدِّين بن فضلِ الله العمريِّ المتوفّى سنة (٧٤٨هـ)، ويقعُ في أكثر من عِشرين مجلّدًا.

أَوْ موسوعاتٍ خاصَّة تشملُ كثيرًا من المعلوماتِ الّتي تَنْدرج تحتَ فنٍّ واحدٍ من مثل « لسان العرب » للعلاّمة جمالِ الدِّين محمَّدِ بن مكرم بن منظورٍ الإفريقيِّ المصريّ المتوفّى سنة (٧١١هـ).

أَوْ شروحاتٍ إِمَّا لكتبٍ أَلَّفها المؤلِّف نفسُه؛ من مثل «شَرْح شذورِ الذَّهب في معرفةِ كلام العرب» لجمالِ الدِّين أبي محمّد عبدِ الله بن يوسفَ بن

(١) المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، د. سعيد عاشور: (١٥٠ ـــ ١٥٢).

أَحْمدَ (ابن هشام) المتوفّى سنة (٧٦١هـ) حيثُ شرحَ فيه كتابَه المسمَّى « شذور الذّهب في معرفة كلام العرب »، وإمَّا لكتب أَلَّفها غيرُه؛ كالكتابِ الَّذي نحن بصددِ دراسته وتحقيقه؛ فإنَّه شرحٌ لمختصرِ الإيجيّ « الفوائد الغياثيَّة في المعَاني والبَيان ».

أَوْ مختصرات إمَّا لكتب أَلّفها المؤلِّفُ نفسُه؛ من مثل: «الطّبقات الصُّغرى » لتاجِ الدِّين عبدِ الوهَّاب بن تقيِّ الدِّين السّبكيّ المتوفّى سنة (٧٧١هـ)؛ حيثُ اخْتصر فيه «الطّبقات الكبرى » و« الطّبقات الوسطى» الكتابين اللّذين أَلّفهما في تَراجم فقهاءِ الشّافعيَّة. وإمَّا لكتب أَلّفها غيرُه؛ كمختصرِ الإيجيِّ المتقدِّم فإنَّه اختصارٌ لقسم البلاغة في مفتاحِ السَّكّاكيِّ.

وأَخيراً أودُّ أن ألفت النَّظرَ إلى أنَّ علمَ التّاريخ كان أبْرز عُلوم ذلك العصرِ؛ إذْ ظَهر فيه عددٌ كبيرٌ من المؤرِّخين الّذين تَركوا تُراثاً ضَخْماً يَحكي واقعَ العَصْر وأحداثَه ويترجمُ لأَبرز شخصيَّاته.

ونجدُ أَنَّ تآليفَ هذَا الفنِّ تخرجُ في صورٍ مختلفة من«تاريخٍ عامٍّ للدُّول الإسلاميَّة إلى جَمْعٍ لتاريخِ البَشَرِ مُنذ بدءِ الخليقة، مُنْضمًّا إليه تاريخُ بعضِ الأُمم المجاورة، ومن رُوَّاد هذا الاتِّجاه: أَبو الفداء[1]، وابنُ كثيرٍ[2].. ومنهم

---

(١) وهو الملك المؤيّد، إسماعيل بن الأَفضل عليٍّ بن عبد الملك المظفّر محمود الأيُّوبيّ: ولد سنة ٦٧٢هـ، وتُوفِّي سنة ٧٣٢هـ.)ينظر: البداية والنّهاية:١٧٢/١٤، وفوات الوفيّات: ١٨٣/١، والنّجوم الزّاهرة: ٢٩٢/٩)، وله كتاب: «المختصر في تاريخ البشر ».

(٢) وهو / إسماعيل بن عمر المفسّر – أيضًا – ولِد سنة ٧٠٠هـ، وتُوفِّي سنة (٧٧٤هـ) (ينظر: تذكرة الحفّاظ؛ للذّهبي: ١٥٠٨/٤، والذّيل على العبر في خبر من عبر؛ لابن العراقي: ٣٥٨/٢. وله في التّاريخ كتاب « البداية والنّهاية ».

من اتَّجه إلى التَّاريخ لدولة[١]، أَوْ لبلد أَوْ إقليم..[٢].

وأَمَّا السِّيَرُ والتَّراجمُ؛ فمنها السِّيَرُ العامَّة[٣]،... ومنها السِّيرُ الخاصَّةُ لجماعةٍ من الرِّجال تربطهم رابطة ما[٤]»[٥].

(١) مثل رشيد الدِّين فضل الله الهمذانيّ المتوفّى سنة (٧١٨هـ) في كتابه: «جامع التَّواريخ» ويقع في مجلّدين كبيرين، ويعدُّ أهمَّ كتابٍ في تاريخ دولة المغول.

(٢) مثل جعفر بن ثعلب الإدفوي المتوفّى سنة (٧٤٨هـ) في كتابه: «الطَّالع السَّعيد في تاريخ الصَّعيد».

(٣) مثل: «فوات الوفيّات» لابن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، و«الوافي بالوفيات» لابن شاكر الكرديّ (ت ٧٦٤هـ)، و«العبر في أخبار مَنْ غَبَر» لشمس الدِّين محمَّد ابن أحمد الذّهبيّ (ت ٧٤٨ هـ).

(٤) مثل: «تذكرة الحفّاظ» لشَمسِ الدِّين، محمَّد بن أحمد الذّهبي (ت ٧٤٨هـ)، و«طبقات الشّافعيَّة» للسّبكيِّ (ت ٧٧١هـ).

(٥) الأدب في العصر المملوكيِّ، د. محمَّد زغلول سلاّم: (١٣٩ ـــ ١٤٠).

المبحث الأوّل:

حياة الكرمانـــيّ.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل:

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثّاني:

مولده ونشأته ورحلاته.

المطلب الثّالث:

عقيدته وأخلاقه وصفاته.

المطلب الأوّل:

اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته

هُو / محمَّد بن يُوسف بن عليٍّ بن سعيدٍ الكرمانيّ، ثمّ البَغْداديّ.

هكذا ورد اسمُه ونسبُه في أغلب المصادر المُترجِمة(١) له من غير خلافٍ يُذْكر؛ سِوى ما ورد في بعضِها من ذِكْر (بن محمَّدٍ) بعدَ (بن عليٍّ)، وقبل: (بن سعيدٍ)(٢). وما وردَ في بعضِها الآخر من إيراد (بن عبدِ الكريمِ) بدل (بنِ سعيد)(٣).

(١) ينظر: مجمع البحرين وجوهر الحَبْرين؛ ليحيى بن محمَّد بن يوسف الكِرمَانيّ؛ تقيّ الدِّين المعروف بـ(ابن الكِرمَانيّ) (ج ١/ ل ٣)، والدُّرر الكامِنة: (٥/٧٧)، والنُّجوم الزَّاهرة: (١١/٣٠٣)، والدَّليل الشَّافي على المنهل الصَّافي: (٢/٧١٦)، نزهة النّفوس والأَبْدان في تواريخ الزّمان؛ للخطيب الجوهري: (١/١٠٩)، وبُغْية الوُعاة: (١/٢٧٩)، وطبقات المفسِّرين للدّاودي: (٢/٢٨٥)، ومِفْتاح السَّعادة؛ لطاش كبرى زاده: (١/٢١٢)، ذيل وفيَّات الأعيان؛ المسمّى بـ«درّة الحجّال في معرفة أسماء الرّجال»؛ لابن القاضي المكناسي: (٢/٢٥٠)، والبَدر الطَّالع: (٢/٢٩٢)، والفتح المبين في طبقات الأصوليّين: (٣/٢١٠)، والأعلام: (٨/٢٧).

(٢) ينظر: هديَّة العارفين: (٢/١٧٢)، والضَّوء اللاَّمع؛ للسّخاويّ: (١٠/٢٥٩) عند ترجمته لابن المؤلّف (يحيى).

(٣) ينظر: إِنْباء الغمر: (٢/١٨٢)، وشَذَرات الذّهب: (٦/٢٩٤).

ومع إطباق المصادر جميعًا على اسمه وأبيه وجدّه فلا يُعدُّ الاختلاف فيما عداه من السِّلسة - في نظري - أمرًا ذا بال؛ لكونه سمةً غالبةً قلَّ أن ينجو منها علَم من الأعلام مهما علا شأنُه؛ وبخاصَّة مع ما دَرج عليه المترجمون من إسقاطِ بعض الأَسْماء المغمورةِ اختصارًا.

والكِرْمانيُّ – بكسر الكاف – كما ضَبَطها الكِرْمانيُّ نفسُه[(١)]. وقيل: بفتحِها، كما ضَبَطَها غيرُ واحدٍ[(٢)] – وسكونِ الرَّاء نسبة إلى كرمان؛ وهو إقليمٌ واسعٌ يلي بلاد فارس من جهةِ الشَّرق، يحتوي عَلى بلدان شَتَّى[(٣)] « كثيرة النَّخل والزَّرع والمواشي والضَّرع.. وأهلُها أخيارٌ؛ أهلُ سنَّةٍ وجماعةٍ وخيرٍ وصلاحٍ »، افْتُتحت كلُّها في زمنِ الخليفةِ

(١) ينظر ضبطه لها في الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاريّ (٩/١٩٥). ويلحظ أنّه نقل في سياق ذلك ــ عن النَّووي قولَه: « وهو بفتح الكاف » وردَّه في أكثر من مناسبةٍ، منها: قوله: « هو بلدُنا، وأهلُ البلدِ أعلمُ ببلدِهم من غَيْرِهم، وهم متَّفقون على كسرها »، وقال في موضعٍ آخر من كتابه السَّابق: (١٧/١٠٥): «أقولُ: هو بكسرِها. وهي بلدتُنا ــ حماها الله تعالى ! ــ، وأهلُ مكَّة أدرى بشعَابِها ».
على أنَّه نصَّ في كتابه الآنف الذِّكر ــ أيضًا ــ في مواضعَ منه على رواية الفَتْح مُبيِّنًا أنَّه بخلاف المُسْتعمل عن أَهْلِها. ينظر: (٨/٨٦)، و(١٤/١٦٢).

(٢) على هذا الضَّبط السَّمعانيّ المتوفى سنة (٥٦٢هـ) حيث قال في كتابه الأَنْساب: (٥/٦٥): «والكرمانِيُّ بكسر الكاف، وقيل: بفتحها... وهو الصّحيح غير أنَّه اشتهرَ بكسرِ الكاف ».
وليس ثَمَّة مانع أَنْ يُقال: إِنَّ كلا الضَّبطين واردٌ، وبه يتميّز المراد؛ «فالمشهور عند أهلها الكَسر، والمستعملُ عند غيرهم الفتح » كما رجّحه أخي وزميلي عيسى بن محمَّد الجاموس، محقّق النّقود والرّدود للمؤلّف (مخطوط) رسالة ماجستير ص (٢٣) أَوْ «لعلّ الصَّواب فيها في الأصل الفَتْح ثُمَّ كثر استعمالها بالكَسر تغيير من العامَّة»، كما رجّحه ابن حجر العسقلانيّ في الفتح: (١٤/٣٠١)، ويقوِّي هذا الأخير أنَّ السَّمعانيَّ مصحّح الضَّبط بالفتح نسَّابةٌ، علاّمة، متقدِّم زمانًا على من رجَّح الكسرَ.

(٣) منها: جيرَفت، وموقان، وخبيص، وبَمّ، والسِّيرجان، وزماسير، وبُرْدَسير، وغير ذلك. وعلى الكلِّ يُطْلق كرمان. ينظر: معجم البلدان: (٤/٤٥٤).

الرَّاشدِ عمرَ بن الخطَّاب – رضي الله عنه –. وإليها يُنْسب خَلْقٌ عظيمٌ من العلماء(١).

وكذا البغداديُّ، نسبة إلى بغداد، إحْدى الحواضر الإسْلامية في زَمنه.

وهو إذ يُنْسب لكرمان لعِرْقٍ له فيها؛ فإنَّه يُنْسب إلى بغداد لإلْقـاءِ عصا التِّسيار بها.

وليس له مِنْ نِسبة ثالثة إلاَّ ما ذكَره السَّخاويُّ في ترجمةِ يحيى ابْنه(٢)؛ حيثُ انْتهى به إلى « السَّعيديِّ » نسبةً لسعيدِ بن زيدٍ ـــ رضي الله عنه ـــ أحد العَشَرةِ المبشَّرين بالجنَّة(٣).

أَمَّا لقبُه المشْهورُ بهِ فهُو: (شَمْـس الدِّيـن)(٤)، وكنيتُه: (أبو عبدِ الله)(٥). ولا أَعْلم فيهما خِلافـاً.

وهناك لقبٌ آخر يصفه به بعضُ مَن ترجم له، فيقولُون: « شـارح

---

(١) ينظر: معجم البلدان: (٤/٤٥٤ ـــ ٤٥٥).

(٢) ستردُ ترجمتُه مفصَّلةً عند ذكرِ تلاميذِ المؤلِّف ـــ إن شاء الله تعالى ـــ.

(٣) ينظر: الضَّوء اللاَّمع: (١٠/٢٥٩). ولم أقف على مصدر آخر يُؤكِّد أَوْ يَنْفِي عنـه هذه النِّسبة.

(٤) نصَّ عليه من المصادر السَّابقة: مجمـع البحـرين: (جـ١ ل / ٣)، إنبـاء الغمـر: (٢/١٨٢)، النُّجوم الزَّاهرة: (١١/٣٠٣)، الدَّليل الشَّافي: (٢/٧١٦)، نزهة النّفوس: (١/١٠٩)، بُغْية الوُعاة: (١/٢٧٩)، طبقات المفسِّرين: (٢/٢٨٥)، مفْتاح السَّعادة: (١/٢١٢)، دُرَّة الحجّال: (٢/٢٥٠)، هديَّة العارفين: (٢/١٧٢)، الفـتح المـبين: (٢/٢١٠)، الأعلام: (٧/١٥٣).

(٥) نصَّ عليها من المصادر السَّابقة: هديَّة العارفين: (٢/١٧٢).

البُخاريِّ »، أَوْ « صاحب شَرح البُخاريّ »[١]، ولكنَّه لقبٌ لا يصدُق عليه مُنْفردًا، ولا يقوى مُميِّزًا له عن غيرهِ من شُرَّاح البُخاريِّ.

(١) نصَّ عليه من المصادر السَّابقة: النُّجوم الزَّاهـرة: (٣٠٣/١١)، الـدَّليل الشّـافي: (٧١٦/٢)، نزهة النّفوس: (١٠٩/١)، بُغْية الوُعاة: (٩١١)، طبقـات المفسِّـرين: (٢٨٥/٢)، دُرَّة الحجَّال: (٢٥٠/٢).

المطلب الثّاني:
مولده، ونشأته، ورحلاتـــه

لَمْ تضِنّ علينا المصادرُ المترجمة لشَمس الدِّين الكِرْمانيّ بشـــيءٍ مـــن حياتِه، كما وقعَ لغيرِه من العُلماء ممَّن طوت الأَيَّامُ حياتَهم، ولفَّ النِّسيانُ سِيَرهم وأَخْبارَهم، فلم يُبْق لهم مَا يُذكرُون به إلاَّ ما بقي مـــن آثـــارِهم. ولعلَّ الفضلَ كلَّ الفضلِ في ذلك يعودُ إلى ابن المـــؤلِّـــف البارِّ (يحيى)؛ حيثُ ترجمَ لوالده ترجمةً وافيةً ضافية؛ تعـــرَّض فيـــها ـــ بشـــيءٍ مـــن التَّفصيل ـــ لَمسيرة حياتِه، ابتداءً من ولادتِه وحتَّى مماته[1]، وهو ما نفسِّـــر به اتِّفاقَ المترجمين له عَلى نُقاطٍ كثيرةٍ في حياتِه، وعدمِ اختلافهم حوله إلاَّ في التَّفصيلاتِ الدَّقيقة، وفي النَّادر اليسير.

مولده:

وُلِدَ شمس الدِّين الكِرْمانيّ يومَ الخميس، السَّادسَ عشرَ من جُمـــادى الآخرة، سنة سبع عشرة وسبعمائة من الهِجْرة النَّبويَّة[2].

---

(١) ينظر كتابه: مجمع البحرين وجَوْهر الحبرين: (جـ ١ ل/٣).

(٢) ينظر مصادر ترجمته السَّابقة، نفس الصّفحات؛ فجلّها أَجْمع على تحديد شهر وسنة ولادته، ولم يشذّ عنها إلاَّ السُّيوطيُّ في البُغْية حيث قال (٢٧٩/١): « ولـــد يـــوم الخميس سادس عشرين جمادى الآخرة ».

والدَّاوديُّ في طبقاته؛ حيث قال (٢٥٨/٢): « ولد يوم الخميس ســـادس عشـــرين جمادي الآخرة ».

=

وعن مكانِ ولادته يقولُ ابنُه[١]: « كان مولدُه ببلدة (كونان) مِنْ أَعْمال (كوبيان)[٢]، بينها وبين بَلده كرمان مسيرةُ ثلاثة أَيَّام، رأيتُها في مدَّة والدي ـــ رحمه الله تعالى ـــ، وهي بلدةٌ طيِّبةٌ، وهواؤها طيِّبٌ صحيحٌ، وأهلُها عُلَماء فُضَلاء صُلَحاء... ».

نَشْأته ورحلاته:

ساق ابنُ الكِرْمانيّ – رحمهما الله – في معرضِ حديثه عن نَشْأة والده ورحلاته حَديثًا مُخْتصرًا شَافيًا؛ لا أجدُ مَحيصًا من إيرادِه بتَمامه. وفيه يتَّضحُ بجلاءِ أَنَّ الكِرْمانيَّ شبَّ في بيتِ والده (بهاء الدِّين، يوسف)، ونشأَ عَلى مرأًى ومَسْمعٍ منه، يُلقِّنه المعارفَ والعُلوم، ويغرسُ في نفسه الصِّفاتِ النَّبيلةَ والأَخلاقَ الفاضلةَ، كما يتَّضحُ منه جلَدُه

= والبغداديُّ في هديَّة العارفين حيث قال (١٧٢/٦): « ولد سنة ٧١٨ »، كما أنَّ محقِّق الدُّرر الكامنة للحافظ ابن حجر (محمَّد سيِّد) أشار إلى أنَّه وجد في بعض نُسخ الدُّرر المخطوطة أنَّ مولدَ الكِرمَانيِّ كان في سنة سبع وعشرين وسبعمائة علـى أنَّ أَغلبها تنصُّ على أنَّه في السَّابع عشر. وهو ما صحَّحه. (ينظـر: هـامش الـدُّرر: ٧٧/٥).

وظاهر أنَّ تلك النُّقولات الشَّاذَّة لا تبتعد كثيرًا فتقدِّم فائدةً تُذكر؛ ناهيك عن أنَّ احتمال التَّحريف منها ليس ببعيد.

(١) مجمع البحرين وجوهر الحبرين: (جـ ١/ ل ٣).

(٢) (كوبيان) وربَّما قيل لها: (كوكيان) كما صرَّحَ بذلك ياقوت الحمويّ (٤٨٧/٤): « من قرى كرمان، فيها وفي قرية أخرى يقال لها بهاباذ يعمل التّوتيا (حجر يكتحل به). (اللّسان: توت: ١٨/٢) الّذي يحملُ إلى أقطار الدُّنيا».

وصبْرُه في طلبِ العلمِ؛ حتَّى غَدا عالمـًا عَاملاً، ويكفي شَاهدًا عَلى ذلك: أنَّه رحلَ - في سبيل تحصيل العلم - إلى بلـدانٍ مختلفـةٍ متباعـدةٍ أَدَعُ التَّصريحَ بها لابْنه في سياقِ حديثه التَّالي عن أَبيه.

يقول[1]: « نشـأَ والدي - رحمه الله - بها - أيْ: ببلدة كونان -، واشْتغل عَلى والدِه يوسف[2]، وكان من العُلماءِ العاملين. حكى لي والدي عنه أَنَّه ما كان يأكلُ إلاَّ من ثمنِ مصحفٍ شريفٍ كان يكتُبه في كلِّ شهرٍ بخمسة دَراهم، يبيعه ويقتاتُ بالدَّراهم طولَ شهْره؛ فإذا انقضى الشَّهرُ بعد كَتَب آخر؛ فينسخه ولا يأكل إلاَّ منه مع كثرةِ أملاكه وسعةٍ من الدُّنيا... ثمّ لَمَّا بلغَ والدي مبلغَ الرّجال ارتحل إلى كرمان، وقرأَ بها عَلى علمائها، ثمّ بلغَه شرحُ أصولِ ابن الحاجبِ للشَّيخ عضدِ الدِّين عبد الـرَّحمن، فكتبـه ونسخه، وأَرادَ قراءتَه عَلى بعضِ علماءِ كرمان... فرحلَ بإذن والـده إلى (شباكار)[3] وهي بلدٌ من أعمالِ (شيراز)[4]، وفيها الشَّيخ عضدُ الـدِّين، فلازمَه واشتغلَ عليه وقرأَ عليه شرحَ مختصرِ ابن الحاجِب، وكتابَ المواقف في أصولِ الكلام. وغـير ذلك من مؤلَّفـات شيخه عضـد الـدِّين، ثمّ وقعت خراب في بلاد (شيراز)، وقُتل سـلطانها، وكـان مُحسـنًا إلى

(١) مجمع البحرين وجوهر الحبرين: (جـ ١/ ل ٣).

(٢) لم أقفْ له على ترجمةٍ ـــ إلاّ ما حكاه حفيدُه عنه ـــ فيما وقفتُ عليه من مصادرَ.

(٣) لم أقفْ لها على ترجمةٍ فيما بين يديَّ من مصادر البلدان.

(٤) هو بكسر الشِّين وآخره زاي: بلد عظيم في وسط بلاد فارس، وهي ممـا اسـتجدّ عمارتها واختطاطها في الإسلام؛ لكونها عذبة الماء كثيرة الخيرات.

ينظر: معجم البلدان: (٣/٣٨٠ ـــ ٣٨١).

والدي، وكان دائماً يَتَرَحَّمُ عليه. وقصدَ بغداد، ثمّ قصدَ الشَّام، ثمّ أتى مصر. ولكنَّه في سنة خمسٍ وخمسين وسبعمَائة ورد مصر وسُلْطانها الملك الصَّالح، والأمير الكبير بها شَيْخون. فأرادَ السُّلطان شيخون أَنْ يُقيم بالقاهرةِ ويريدُ أنْ يحجَّ. فحجَّ من طريقِ الحاجِّ المصري، بعدَ أَنْ قرأَ البخاريّ بالقاهرةِ بالجامعِ الأزهر عَلى الشَّيخ ناصر[1] الدِّين الفَارقيِّ، وغيره من علمائِها. ثمّ لَمَّا حجَّ رجع إلى بغداد، وكانت بغدادُ إذ ذاك عامرةً بأَهلِها من أحسن بلادِ الدُّنيا؛ فأقامَ بها، واشْتَغل بالتَّأليف، وشُغل النَّاسُ في فنون العلم. وحجَّ مرَّات وجاورَ وأَنا في خدمَته سنة خمسٍ وسبعين وسبعمائة. ثمّ رجعَ إلى بغداد، وأقامَ بها إلى سنة خمس وثمانين، فقصدَ الحجّ وأَنا في خِدمته؛ فحجَّ سنة خمس وثمانين... ».

(١) سترد الإشارة إليه - إن شاء الله - قريباً ضمن الحديث عن شيوخ المؤلّف ص (٧٦).

المطلب الثّالث:

عقيدته، وأخلاقه، وصفاتــه

عقيدته:

ليسَ ثَمّةَ أَدْنى شكٌّ يُساورني في أَنَّ شمسَ الدِّين محمَّد بـــن يُوســـف الكِرْمانيّ أشعريُّ المعتقد؛ فقد بدا ذلك واضحـــًا جَليـــًّا من خلال كُتبه الّتي ألّفها، ويبدو بروز ذلك بِشَكلٍ ظاهرٍ في مولَّفَين من مؤلّفاته هما:

١ ـــ « الرُّدود والنُّقود ». مؤلَّفٌ في أُصول الفقه[١].

٢ ـــ « تحقيقُ الفوائد الغياثيَّة ». الكتابُ الّذي بين يديّ.

ولعلَّ السَّببَ في بروزِ معتقدِه في هذين الكِتابين دونَ غَيْرهمـــا مـــن مؤلّفاته يعودُ إلى طبيعةِ مادَّتهما من جهةٍ، وما يَسْتلزمانه من كيفيَّة المعالجة من جهةٍ أُخرى. الأمر الّذي يؤوبُ بالباحثِ فيهما إلى العودَةِ إلى كثيرٍ من المُرتكزاتِ العَقديَّة الّتي يَنْطلقُ منها.

والنَّاظرُ في هذين الكتَابين يقفُ عَلى مواضعَ عِدّةٍ، تؤكِّدُ انْتسابه إلى المذهبِ الأَشْعريّ، منها:

١- جاءَ في « الرُّدود والنُّقود » عند حديثه عن مَسْـــألـــة التَّكليف بما لا يُطاق قولُه[٢]: « فإنَّا معشرَ الأَشَاعرةِ نُجوّزه - أَيْ: التّكليف بالمحال

(١) مخطوط في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، لـــه نســـخ متعدّدة أفضلها ذات الرقم (٨٨٨٧ ف١)، وهي نسخة فلميّة مصوّرة عن مكتبـــة لالى باستانبول. والكتاب مهم في بابه، ولأهميته عهد إلى بعض طلاّب الدراســـات العليا بقسم أصول الفقه تحقيقه؛ فسجّل بعضه رسائل « ماجستير ».

(٢) (ل ١٢٦/ب) مخطوط رقم: (٨٨٨٧ ف١) في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة.

– وإنْ لَمْ يقع، والمعتزلةُ تَمْنعه ».

والعبارة صريحة لا تحتمل صَرفـــاً ولا تَأْويلاً.

٢– جاء في « تَحْقيقِ الفوائد » عند حديثه عن الاستعارة التَّخْييليَّـــة – بعد إيراد قولَ الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[1] –قوله[2]: « فإنَّـــه يلـــزم مـــن ازدواج اللَّفـــظِ في ﴿ يُبَايِعُونَكَ ﴾ و﴿ يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ أن يكون هُو – سبحانه – مبايعـــاً، وإذ لا بدَّ للمبايع من يدٍ فتُخيّل له سبحانه وتعالى شيءٌ يُشْبه اليد وهـــو القُدْرة، فيطلق عليها لفظ أَوْ يقول إنَّه استعارةٌ بالكناية بإدْخال الله سبحانه وتعالى في جِنْس المبايعين ادِّعاءً وإثبات ما هُو مِنْ خَواصّهم ».

وظاهر أَنَّ هذا القَولَ ينطلقُ من مُعْتقدِ الأَشاعرة في الصِّفات؛ حيثُ يثبتونَ للهِ سبحانه وتعالى سبعَ صفات هي: الإرادة، والحياة، والعِلـــم، والقدرة، والسَّمع، والبصر، والكلام، ويُؤوِّلون ما عَدا ذلك كاليَد، فإنّها – بزعمهم – تَعْني القُدْرة[3].

---

(١) سورة الفتح؛ من الآية: ١٠.

(٢) قسم التّحقيق من هذا البحث ص: (٧٦١).

(٣) ينظر معتقدهم في الصِّفات في: الاقتصاد في الاعتقاد؛ للغزالي: (٨٤ ــ ١٠١)، تحفة المريد « شرح جوهرة التّوحيد »؛ للبيجوريّ: (٩٠).

وراجع الرّد عليهم في هامش (٥) من ص (٧٦١-٧٦٢) من هذا البحث «قســـم التّحقيق».

٣- جَاء في « الرُّدود والنُّقود » عند حَديثه عن القرآنِ وهو بصدد الرَّدِّ عَلى القُطبيِّ في قوله إنَّ المعنَى القَائم بذات الله ليس بكتابٍ - قَوْلُه[١]: « المشهورُ عند الأَشَاعرة... أنَّ كلامَ الله عبارةٌ عن ذلك المعنى؛ وهذه الألفاظ دَالَّةٌ عَلَيه ».

ولا يكشف السِّياقُ الَّذي وردَت فيه تلك العبارة عن مسوِّغٍ مقنعٍ لإيرادِ مَذْهب الأَشاعرةِ في كَلامِ الله هنا (في معرض الرَّدِّ) سوى انتسابِ الكرْمانيِّ إلى هذا المَذْهب[٢]. بل ظهر في غيرِ مَوْطن في «تحقيقِ الفوائدِ الغياثيّة » ثمرةُ اعتقادِه في كلامِ الله بما يتَّفق مع المذهبِ الأَشْعريِّ، منها:

---

(١) (ل ١٤٤/أ) مخطوط رقم (٨٨٨٧ ف١) في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة.

(٢) ينظر معتقدهم في كلام الله في: اللّمع في الرَّدِّ على أهل الزّيغ والبدع؛ لأبي الحسن الأشعريّ: (٢٢)، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل؛ للقاضي الباقلّاني: (٢٦٨ - ٢٨٤)، والإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد؛ لأبي المعالي الجويني: (١٠٣ — ١٠٧).

وهو بخلافِ مذهب السَّلف من الصَّحابةِ والتَّابعين، الَّذين يُثْبتون صفةَ الكلام لله تعالى ويرون (شرح العقيدة الطَّحاويّة: ١٨٠): « أنّه تعالى لم يزل مُتكلِّمًا إذا شاءَ ومتى شاءَ وكيف شاءَ، وهو يتكلَّمُ بصوتٍ، وأنَّ نوعَ الكلام قديم وإنْ لم يكن الصَّوت المعين قديمًا ». وينظر: العقيدة الواسطيّة: (١١١). وتبعًا لذلك فإنَّهم يعرِّفون القرآن بقولهم (العقيدة الطّحاوية: ١٧٩): « القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفيَّة قولاً، وأنزله على رسوله وحيًا، وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وأيقنوا أنّه كلام الله تعالى بالحقيقة وليس بمخلوق ككلام البريّة ». وينظر: العقيدة الواسطيّة: (١٣٦)، و مجموع الفتاوى لابن تيميّة (١٢/١٧، ٦٥، ٢٤٤، ٣٠٦)، ومختصر الصّواعق: (٢٩٢/٢).

إيرادُه لتعريفِ شيخه الإيجيِّ للأمر، وأنّه[١]: «اقتضاءُ الفعلِ بالقولِ استعلاءً»، وشَرْحه إيَّاه وعدم تسجيلِ أيِّ اعتراضٍ عليه إلاّ في موافقته المعتزلةِ في القَيْد الأخير (الاستعلاء)، واعْتذاره عن تلك الموافقةِ بقوله[٢]: «وذكره هذا من حيثُ متابعتُه السَّكّاكيَّ وإلاّ فعندَه – كمَا هُو مذهبُ أهلِ السُّنَّة – لا دخل للاسْتعلاءِ في مَفْهومِ الأمر».

وباعتذارِه عن القيدِ الأخير وتَسْليمه ببقيَّة القيود فإنَّه يقفُ جنبًا إلى جنب مع الأشَاعرة؛ الّذين يسمون الأَمر بأَنَّه «اقتضاءُ الفعلِ بالقَول» انْطلاقًا من مُعْتقدهم في كلامِ الله سُبْحانه وتعالى أَنَّه معنى قائمٌ بنفسه. ولا يغرنّك قوله «كما هُو مذهب أهل السّنّة»؛ فإنَّ الأشاعرة كثيرًا ما يُطْلقون عَلى أَنْفسهم «أهل السّنّة»، وبخاصَّة عندما يكونون في مُواجهةِ المُعْتزلة[٣].

أَضف إلى ذَلك أَنَّه عُنِيَ عنايةً خاصَّةً بمؤلّفات شيخه الإيجيّ – أحدِ أقطابِ الأشاعرة في زمانِه –، وأَشْبعها دَرسًا وشرحًا، ولَمْ يُنقَل

(١) قسم التّحقيق من هذا البحث ص (٥٩٥).

(٢) قسم التّحقيق من هذا البحث ص (٥٩٥-٥٩٦).

(٣) والحقُّ أَنَّ للأشاعرة جهداً محموداً وسعياً مشكوراً في الدِّفاع عن السُّنَّة وبخاصّة أمام الباطنيّة والرّافضة والفلاسفة؛ في هتك أسرارهم وكشف أستارهم. يقول شيخ الإسلام في درء التّعارض (٢٧٥/٨): «فإنَّ الواحد من هؤلاء له مساعٍ مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام، والرَّدِّ على طوائف من المخالفين لما جاء به الرّسول؛ فحمدهم والثّناء عليهم بما لهم من السّعي الدّاخل في طاعة الله ورسوله وإظهار العلم الصحيح... وما من أحدٍ من هؤلاء ومن هو أفضل منه إلاّ وله غلط في مواضع».
وينظر: الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، د. مانع الجهني: (٨٧/١ – ٩٨).

عنه أَنَّه استدرك أَوْ نبَّه عَلى فسادِ معتقده. مِمَّا يدلُّ - أيضًا - عَلى انتسابهِ إلى المذهب الأشعريِّ.

أخلاقه وصفاته:

يظهرُ لي أن شمسَ الدِّين الكِرْمانيّ كانَ شديدَ التَّعلُّق بالله سُبْحانه وتَعالى، محبًّا له ولِرَسوله صَلَّى الله عليه وسلم، عالِي الهِمَّة، صادقَ العزيمةِ، شريفَ النَّفْس، عَلى جانبِ عظيمٍ من التَّواضع وحسنِ الخُلق، قويّ الشَّخصيَّة، زاهدًا في الدُّنيا، معرضًا عن أهلها، محبًّا للفقراء وطلبة العلم.

قالَ عنه ابنُ حجر[1]: «وكان تامَّ الخَلق، فيه بشاشةٌ وتواضعٌ للفقراء وأهلِ العلم، غيرَ مكترثٍ بأهلِ الدُّنيا، ولا مُلْتفتٍ إليهم؛ يأتي إليه السَّلاطينُ ويسألونه الدُّعاءَ والنَّصيحةَ».

وقال غيرُه[2]: «كانَ مُقبلاً عَلى شَأنه، مُعْرضًا عن أَبْناء الدُّنيا».

ومن يطالعُ بعضَ مقدِّمات مؤلَّفاته يلمس قوّة إِخْلاصه لله، وانْصرافه عمَّن سواه.

(١) ينظر هامش الدُّرر الكَامِنَة نقلاً عن إحدى النّسخ المخطوطة للكتاب: (٥/٧٧)، ونقله السّيوطيُّ في البُغْية: (١/٢٦٩)، وكذا الدَّاوديُّ في طبقات المُفسِّرين: (٢/٢٨٥)، وابن القاضي في درّة الحجّال: (٢/٢٥١).

(٢) هو / ابن العماد الحنبليّ في شَذَرات الذَّهب: (٦/٢٩٤)، وفي معنى قوله وردَ قَوْلُ ابن حجر في الدُّرر الكَامِنة: (٥/٧٧)، والشَّوكانيّ في البَدرِ الطَّالع: (٢/٢٩٢).

يقول في مقدِّمة الكواكب الدَّراري[١]: « وما توسّلت به إلى غــرضٍ دنيويٍّ من مــــال أَوْ جـــاه، أَوْ تقرُّبٍ إلى سُلْطـــان أَوْ خليـــــفةٍ – كما هُو عـــــادة أَبْنـــــاء زَمَانِنـــا من أَصْحاب الهِممِ القَاصرةِ والعقولِ الضّعيفة ـــ، بَلْ جَعَلْته لله ولوجهِهِ خالصـــًا ».

كما يقُول في مقدمته للنُّقود والرُّدود[٢]: « وما تَقَرَّبت بـــه إلى أحـــدِ الخلائق رجاءَ أَنْ يكون سبب قُربتِي إلى الخالق؛ فإنَّه عَلى ذلك قدير، وبتحقيق رجاء الرَّاجين جَدِير. وما توفيقي إلاَّ بالله، عليه توكّلتُ وإليه أُنيب ».

ويبدو أَنَّه كان عَابدًا طَائعـــًا مُكْثرًا من النَّوافل والقُرب؛ فعلى الرّغـم من أَنَّه كان لا يَمْشِي إلاَّ عَلى عَصا مُذْ كان ابن أربعٍ وثلاثين ســـنة[٣] إلاَّ أَنَّه حجَّ من بغداد مرَّات. كما ذكر ابنه[٤].

---

(١) (٦/١).

(٢) ينظر: (ج١، ل٢/ب) (مخطوط)، فلميّ في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة رقـــم (٦٤١٢/ف)، وقد سبقني إلى الإشارة إلى ذلك الزّميل الباحث عيسى الجـــاموس في رسالته للماجستير الّتي حقّق بها جزءاً من كتاب النّقود والرّدود. مخطوط ص (٦٢).

(٣) ينظر: إنباء الغمر: (١٨٢/٢)، وشذرات الذّهب: (٢٩٤/٥)، وذُكر أنّ سبب ذلك سقوطه من عليّه.

(٤) راجع ص: (٦٦) من هذا البحث « قسم الدّراسة ».

المبحثُ الثَّاني

شُيوخُه، وتَلاميذُه، ومكانتُه العِلْمِيّة.

وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلبُ الأوّل:

شيوخُه.

المطلب الثّاني:

تلاميــذُه.

المطلب الثّالث:

مــكانتُه العلميَّة.

المطلب الأوّل:

شـــيوخـــه

ننتظرُ ونحن أَمَام عالمٍ ذائعِ الصّيت، بارعٍ في علومٍ متعدِّدة، رحَّالـــة يطلب العلم كشمس الدِّين الكِرْمانيّ – أن نظفرَ له بمشائخ كُـــثر – وهم بلا شكٍّ كذلك ـــ، غيرَ أَنَّ ما حفظته لنا كتبُ التَّـــراجم منـــهم قليـــل لايَتَجاوزون أُولئك المَشْهورين في عَصْره، وربما وجدَ المترجمون في شُهْرتهم واسْتِفاضة عِلْمهم، أَوْ قُرْبهم من الكِرْمانيّ وتأَثُّره بهم ما يُغْني عـــن ذِكْـــر غَيْرهم ممن لَمْ يكُونُوا كَذلك.

ومّمن صرَّحت كتبُ التَّراجم بأَسْمائهم من مَشَايخه ما يَلي:

١ – والده: بهاء الدِّين؛ يُوسف بن عليٍّ الكِرْمانيّ.

ولَمْ أُفْلح في الوقوفِ عَلى تَرْجمةٍ له سوى ما ذَكرهُ حفيـــدُه التَّقـــيُّ الكِرْمانيُّ عنه(١).

وعَـــلَى يديه تَلَقّـــى الكِـــرْمانيُّ دروسَـــه الأُولى. ويَبْدو لي – في ثَنَايا الأَخْبارِ اليَسيرة الوَارِدة عنه – أَنَّه عالمٌ ورعٌ، من بيـــتٍ صـــالحٍ، كسائر بيوتِ قريتِه الَّتي اشْتَهر أهلُها بالصَّلاحِ وتوارثِ الفَضِيلة(٢)؛ ولستُ واجدًا دليلاً يؤَكِّدُ ذلك أَقْوى من اهْتمامِ الوالدِ بابنهِ في هذه الأُسرة(٣).

---

(١) ينظر ص (٦٥) من هذا البحث. « قسم الدِّراسة ».

(٢) ينظـــر مـــا ذكـــره التّقيّ الكرمانيّ عن أهل قرية والـــده ص: (٦٤) مـــن هـــذا البحث. « قسم الدِّراسة ».

(٣) ويظهر ذلك بجلاء من خلال تعليم بهاء الدِّين؛ لابنه شمس الدِّين، وتعليم الأخير لابنه تقيّ الدِّين.

٢ – **القَاضي**: عَضُد الدِّين؛ عبد الرّحمن بن أَحْمد بن عبد الغَفّار الإيجـــيّ وسبق الحديث عنه في المبحث التَّمهيديّ(١). وهو شيخه الّذي لازمَه ثنتي عَشْـــرة سنة محبـــًّا لشخصه عاكفـــًا عَلى دَرْسه، نَاهلاً من مَعينه، شَارحـــًا لكُتبه.

وقد بَدا – لي – شدَّةُ تَأَثُّره بهذا الشَّيخ وعظيمُ توقيره له؛ فهـــو لا يَسمه إلا بالأُسْتاذ(٢)، ولا يذكره إلا بالثّناءِ العاطر(٣).

٣ – **المحدِّث**، ناصر الدِّين، محمّد بن أَبي القاسم الفَارقيّ(٤). ولَـــمْ تُسْعفنا كتب التّراجم بشيءٍ عنه سِوى مَا تقدَّم من اسمه ونَسَبه.

وعنه تَلقّف شمس الدِّين الكِرْمانيُّ الحديثَ، وبينَ يديـــه في الجَـــامع الأَزْهر قرأَ صحيحَ البخاريّ(٥).

---

(١) ينظر ص: (٦٥) من هذا البحث. «قسم الدِّراسة».

(٢) تتبَّعت الكِرمَانيّ في مؤلّفه الّذي أعدّ حوله الدّراسة فلم أَجده يطلق «قال الأســـتاذ» إلاّ على شيخه الإيجيّ، و لم يظفر بهذا الوصف من الكِرمَانيّ أحدٌ سواه !.

(٣) ينظر ما قاله عنه في مقدِّمات شرحه لبعض كتبه، ومنها – على سبيل المثال –: ما قاله عنه في مقدِّمة شرحه لهذا الكتاب ص (٢٠٧) قسم التّحقيق.

(٤) الضَّوء الّلامع: (٨٣/١٠).

(٥) ينظر في الحديث عن شيوخ الكرمانيّ:

مجمع البحرين وجوهر الحبرين: (جـــ١/ق: ٣)، إنبـــاء الغمـــر: (١٨٢/٢ – ١٨٣)، الدّرر الكامنة: (٧٧/٥)، بغية الوعاة: (٢٧٩/١)، طبقـــات المفسّرين: (٢٨٥/٢)، درّة الحجال: (٢٥١/٢)، شذرات الذّهب: (٢٩٤/٦)، البدر الطّالع: (٢٩٢/٢).

المطلب الثّاني:

تـــلامـــيذه

لَمْ يَفْتَأ شَيخُنا الكِرْمانـــيُّ - رحمه الله - يتضلَّعُ صـــنوفَ العلـــومِ والمعارف ويعبُّ من مَعينها الصَّافي حتَّى ارتوى وفَاضَ خيرُه عَلى غـــيره؛ فكان له تلاميذ أبْرار يجتمعون إليه ويُفيدون منه.

ويَذْكُرُ المترجمون له - في هذا الصَّددِ - أنَّه استوطنَ في نهايةِ تَطْوافه بغدادَ، « وتصدَّى فيها لنَشْر العلم مدَّةَ ثلاثين سنة »[(١)].

ومع أنَّهَا مدَّة تكفي لتَخْريج أجيالٍ يُعجز المرءَ حصرُهُم - وهم بلا شكٍّ كذلك -، إلاَّ أنّ ما حفظته المصادرُ لنا منهم عدد يسير ممن شُـــهِر فيما بعدُ، جَرْيـــاً عَلى عادة تلك المصادرِ الَّتي لا تُنوّه من قربٍ أَوْ بعدٍ إلاّ بأولئك الأَفْذاذ الَّذين فَرَضوا أَنْفسهم عليها.

ومنهم:

١ ـــ **ابنه يحيى:** تقيُّ الدِّين، المَعْروف بابن الكِرْمانيّ[(٢)].

ويعدُّ أبرزَ تلاميذِه، وأكثرهم إِفادةً منه؛ لملازمته له جلّ وقتِه؛ يَقُولُ السَّخاويُّ[(٣)]: « ولكن جلّ انتفاعه إِنَّما كان بوالدِه؛ فإِنَّه لازَمـــه ســـفرًا

(١) ينظر: الدُّرر الكامِنة: (٥/٧٧)، طبقات المفسِّـــرين: (٢/٢٨٦)، البَـــدر الطّـــالع: (٢/٢٩٢).

(٢) ينظر ترجمته في: الضَّوء اللاّمع: (١٠/٢٥٩ - ٢٦١)، شـــذرات الـــذّهب: (٧/٢٠٦ - ٢٠٧)، هديّة العارفين: (٢/٥٧٢).

(٣) الضّوء اللاّمع: (١٠/٢٥٩).

وحضرًا، وجَابَ معه نحو خمسين مدينة ».

ولِدَ في رجب سنة (٧٦٢هـ) ببغدادَ، وحفظَ القــرآنَ صَــغيرًا، ثمّ الشَّاطبيَّة، والكَافِيَة، والشَّافِيَة، والحَاوِي، والمُلْحة، وغيرَ ذلك، ومــا زَال يَنْهل من معين والده ويَرْتشف رحيقَ غيره من عُلماءِ عَصْره؛ أَمْثال أَسْعد بن محمّد بن محمود الحنفيّ، وسعيد بن محمَّد المالكيّ، والقَاضِي العلاء الهَرَويّ، والجمال ابن الــدَّبَّاغ الحنبليّ ــ حتَّى تبحَّر وبَرَع؛ فــأَتْقن الحــديثَ، والطِّبَّ، والتَّاريخ(١).

وتذْكرُ بعضُ المَصَادر أنَّه أَخَذ عن والده: « الكتبَ السِّتَّة سَمَاعــًا غيرَ مرّة، وأَعْربَ عليه غالبَ القُرآن، وسَمِع عليه الكشَّــافَ، وتفســيرَ البَيْضاويِّ غيرَ مرّة، وجميعَ كافيةِ ابن الحاجــبِ في النَّحــو، وشَــافيته في الصَّرفِ، والمِنْهاج الأَصْليّ، وشرحه للبرهان العبديّ، والطَّوالع للبيضاويّ، وشرحه للشَّمس الأَصْبهانيّ، والمطالع في المنطق، وشرحه للقطب التّحتانيّ، مع أسئلة واعْتراضات عليه، والفوائد الغِياثيّــة لشَــيخه العَضُــد، و...، و...»(٢) وتَعْدادُها يَطولُ.

وله من التَّصانيف:

* مَجْمَعُ البَحْرين وجَوْهر الحبرين في شرحِ صحيحِ البُخاريّ. كتبه بخطّه، وأَخْرجه في ثمانية أَجْزاء كبار.

---

(١) ينظر: المصادر السَّابقة في ترجمته.

(٢) الضَّوء اللاّمع: (١٠/٢٥٩ - ٢٦٠).

* شرحُ صحيحِ مُسلم.

* المَقْصودُ من تحفة المودود. لابن القيّم.

* هذا بالإضافة إلى خدمته كتبـًا كَثيرة، إمَّا باختصارها، أَوْ بإعادة صِيَاغتها نظمـًا أَوْ نثرًا، ويُذْكر من ضمن مُؤلّفاته - أيضـًا -: كتـابٌ في الطِّبَ[1].

توفّي - رحمه الله - مطعونـًا بالقاهرة سنة (٨٣٣هـ) بعـد أن كفّ بصره.

٢ - ابنه: حميد الدِّين الكِرْمانيّ[2].

واسمُه: عبدُ الحميد، ويبدو أَنَّه كان أَقلَّ ملازمةً لأَبيه من أَخيه تقـيِّ الدِّين، ومع ذَلك فقد أَخذَ عن والدِه كثيرًا، ونالَ حظَّه منـه، وتُطْلعنـا المصادر أنّه هُو الّذي نسخَ لوالده شَرحَ البُخاريِّ بخطِّـه، وأَنَّ لـه عـدَّةَ رحلاتٍ في طلبِ العلم بينَ بغداد والقَاهرة والشَّام الّتي اسـتوطنها إلى أَن توفِّي بها سنة عشر وثمانمائة (٨١٠هـ) وقد زاحمَ الأَرْبعين.

٣ - زميلُه في الطَّلب: العلاَّمة السَّرائي[3].

وهو/ يوسفُ بن الحَسنِ بن محمود السَّرَّائيّ، المولود بتبريز سنة (٧٣٠هـ).

---

(١) ينظر: المصادر السَّابقة في ترجمته، وكشـف الظُّنـون: (٥٤٦، ٩١٩، ١٦٢٩)، ومعجم المؤلّفين: (٢٣٠/١٣).

(٢) ينظر ترجمته في الضَّوء اللاَّمع: (٣٩/٤ ــ ٤٠).

(٣) ينظر ترجمته في الضَّوء اللاَّمع: (٣٠٩/١٠ ــ ٣١٠)، بُغْيـة الوُعـاة: (٣٥٦/٢)، طبقات المفسِّرين: (٣٧٩/٢).

زامل الكِرْمانيّ في الطّلب، وتَتلمذ عَلى شيخه الإِيجيِّ، وعندما عَلِم بعودةِ زميله محدِّثاً إلى بغداد رحلَ إِليه، ولَمْ يَسْتنكف من الأَخذِ عنه لعلْمه بفَضْله وموفورِ علْمه.

له عدّة مؤلّفات، منها:

* شَرْح منهاجِ البَيضاويِّ.
* حاشِية عَلى الكشّافِ.
* حاشِية عَلى شَرحِ الشّافيةِ.

اختلف في وَفَاته فقيل: سنة (٨٠٢هـ)، وقيل (٨٠٤هـ). رحمه الله وأسكنَه فسيحَ جنّاته !.

٤ – المجد الشّيرازيّ[1]:

وهو / محمّد بن يعقوب بن محمّد الشّيرازيّ الفيروزآباديّ، وفد عَلى شمس الدِّين الكِرْمانيّ سنة أربع وخمسين وسبعمائة (٧٥٤هـ (، وقرأ عليه، ثمّ رحل معه إلى الشّام، ثمّ إلى مصر، وهناك سمعا الصَّحيحَ عَلى الفارقيِّ، وهُناك افترقا بعود الكِرْمانيّ إلى الحجّ ــ كما سبق ذكره ــ.

له عدّة مصنّفات، منها:

* بصائرُ ذوي التّمييز في لطائف الكتابِ العزيزِ.
* القَاموس المُحيط. وكان مطوَّلاً في مجلّداتٍ عديدةٍ، وبأَمرِ شيخهِ الكِرْمانيّ اخْتصره في مجلّدٍ ضخمٍ.

(١) ينظر ترجمته في: طبقات الشّافعيَّة لابن قاضي شبهة (٦٣/٤ – ٦٦)، الضّوء اللاّمع: (٧٩/١٠ – ٨٦)، طبقات المفسِّرين: (٢٧٤/٢ – ٢٧٩).

* القَاموس الوَسيطِ لِمَا ذَهب من لغةِ العربِ شَمَاطِيط[١].

تُوفي في شَوَّال سنة سبع عَشْرة وثمانمائة، عن عمرٍ يُناهز الثَّامنة والسَّبعين عامـًا.

٥ - أَبو الفتح التَّستريّ[٢]:

وهو/ نصرُ الدِّين؛ أَحْمد بن محمّد التَّستريّ البغداديّ. ولد سنة (٧٣٣هـ)، واشْتَغَل بالعِلم حتَّى برع في علمِ الحَديث، مُفيدًا من شيخه شَمْس الدِّين الكِرْمانيّ، وعليه قرأَ الكتابَ الَّذي نحن بصددِ تحقيقه، وأَجازَه روايتَه، يقول السَّخاويُّ[٣]: « قال التَّقيُّ فيما قرأْتُه بخطِّه: قرأ على والدي شرحَ المختصر، وأَجَازه والدِي واستفدتُ أنا منه فوائدَ جمَّةً ». والتَّقيُّ بذلك يشيرُ إلى نصِّ الإجازةِ الواردةِ في إحدى نُسَخِ الشَّرحِ المَخْطوطة والَّتي اعْتمدتُها أَصْلاً، كما سيأتِي إيضاحُه فيما بعدَ[٤].

ولهذا التَّلميذِ النَّجيبِ مؤلّفاتٌ، منها:

* نظمُ غريبِ القرآن.
* حاشيةٌ عَلى فروعِ ابن مفلح.
* حاشيةٌ عَلى تَنْقيح الزّركشي في الحديث.
* وله منظومةٌ في الفقْه تزيدُ عَلى سبعةِ آلاف بيت، وأُخرى في

(١) الشّماطيط: القطع المتفرّقة. اللّسان (شمط): (٣٣٦/٧).

(٢) ينظر ترجمته في: الضّوء اللاّمع: (١٩٨/١٠)، شذرات الذّهب: (٩٩/٧).

(٣) الضّوء اللاّمع: (١٩٨/١٠).

(٤) راجع ص: (١٨٣) من هذا البحث « قسم الدّراسة ».

الفرائضِ تَقَعُ في مائة بيت.

توفّي سنة ثنتي عشرة وثمانمائة من الهجرة، وله من العُمر تسعةٌ وستّون عاماً.

٦ – محبّ الدِّين التّستريّ[١]:

وهو أَحْمدُ بن نصر الله (أبي الفتح) المتقدِّم، ولِدَ بمسقط رأسِ أبيه (بغداد) سنة (٧٦٥هـ)، وعلى حلقاتِ شيخ أبيه – أيضاً – تفتّح سمعُه وشقَّ بصرُه؛ فأخذَ يستنشقُ عبيرَها ويَرْتشفُ رحيقَها حتَّى فتح الله عليه فجادَ أدباً وعلماً، وغدا « قدوةً يُرْجَعُ إليه، وإمَاماً تحطُّ الرَّواحل لديه، مع استحضاره للفروع والأصول، والمعقول والمنقول، وصدق اللَّهجة، والوقوف على الحجَّة »[٢].

وقد كان موضعَ تَقديرِ الكِرْمانيّ وموطنَ ثقته؛ إذْ أَجازه روايةَ ما صحَّ عنه من التَّفاسير والأحاديثِ والأصولِ والفُروعِ والأَدَبيّاتِ وغيرِ ذلك، خصوصاً: الصِّحاحِ الخَمْسة الَّتي هي أصول الإسلام ودفاترَ الشَّريعة، وشرحه صحيحَ البخاريّ المسمَّى بالكواكب الدَّراري[٣].

له عدَّةُ حواشٍ عَلى بعض المصنَّفات، منها:

* حَاشِيتُه عَلى تنقيح الزّركشيّ.

---

(١) ينظر ترجمته في: الضَّوء اللاَّمع: (٢/٢٣٣ ــ ٢٣٩)، شَذَرات الذَّهب: (٧/٢٥٠ ــ ٢٥١).

(٢) الضّوء اللاّمع: (٢/٢٣٥).

(٣) المصدر السّابق (٢/٢٣٤) بتصرّف يسير.

* وأُخرى عَلى فروعِ ابن مفلح.

* وثالثة عَلى الوَجِيز.

توفِّي رحمه الله سنة أربعٍ وأربعين وثمانمائة، ولَهُ من العُمـر ثـلاثٌ وسبعون سنة.

المطلب الثّالثُ:

في مَكانته الـعلميَّة

تَسنَّم أَبو عبدِ الله الكِرْمانيّ منْزلةً علميّةً رفيعةً، برَّ بها أقرانَه، وفاقَ بها كثيرًا من علماء عصره، وقد هَيَّأ لذلك ما تميَّز به من عُلوِّ الهمّةِ وسموِّ النّفسِ ويَكْفي شَاهِدًا عَلى رسوخِه في العلم وتمكُّنه منه ما نقله المترجمون أنّه: « تصدَّى لنشرِ العلم بِبغدادَ ثلاثين سنة... »[١]، وبغدادُ آنذاك تمثِّل إِحدى أكبر حواضر المسلمين العِلْميّة، إليها يفدُ طلاّبُ العلمِ من كلِّ فجٍّ، وفي رحابها تعقدُ الحلقاتُ وتُدارُ المحاوراتُ والمُنَاظرات.

ولَمْ يكن شَيْخُنا فيها كغيرِه من شيوخ عَصْرِه ممَّن كانت تَقُوم بهم الحَلقات، بل كان مشارًا إليه فِيها، معقودًا له بناصية العِلْم بين عُلَمائها.

يقول عنه الدَّاوديّ[٢]: « وكان مُشَارًا إليه بالعراق وتلك البلادِ في العِلْم »، ويقول أُخرى[٣]: « ومَهَر وفاقَ أقرانَه وفضل غالبَ زَمانه ».

وقد تقدَّم – في مطلب تلاميذه – مِمَّا يوضِّحُ مكانتَه العِلْميّة أنَّ العلاَّمةَ السَّرائيّ؛ وهو مَن هُو في العلم؛ وقد زاملَه في الأخذ عن الإيجيّ يَنْكسرُ للعلمِ فَيأخذ عن الشَّمسِ ويتتلمذُ عَلى يَديه[٤].

(١) إنباء الغمر: (٢/١٨٢).

(٢) طبقات المفسِّرين: (٢/٢٨٦).

(٣) المصدر السّابق: (٢/٢٨٥).

(٤) راجع ما تقدّم ص (٨٠) من هذا البحث. « قسم الدِّراسة ».

أضف إلى ذلك أنّ تلاميذَه أصْبَحوا ــ فيما بعــدَ ــ مــن العلمــاءِ المَشَاهير.

ويَبْدو أنّ الفَضْلَ في تبوّئه تلك المَكَانةَ المرموقةَ يعود ــ بعدَ توفيــق الله ــ إلى تَنْشئته الصَّالحة الَّتي تعاهدها أبوه، ثمَّ إلى حرصه وإخْلاصــه في طَلَبِ العلمِ، وأخيرًا إلى اهْتمامه بسنّةِ الرَّسول صلى الله عليه وسلّم وَتبحُّره في علمِ الحديث[1].

---

(١) ذكر الزّميلُ الباحثُ / عيسى الجاموس في رسالته للماجستير الّتي حقّق بها جزءًا من كتاب النّقود والرّدود: «أنَّ مكانةَ الكِرمَانيِّ العلميّة عَلَتْ، وازْدَادت شهرتُه في آخر عُمره، خاصَّةً بعد أنْ شرحَ صحيحَ البُخاريِّ في زمان مجاورته بمكّةَ المكرَّمة». النّقود والرّدود. مخطوط (ص ٤٣) بتصرّف يسير؛ بالتّقديم والتّأخير في أوَّل كلامه.

المبحث الثَّالثُ:

مصنّفاتُــه ووفاتُــه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل:

مصنفاتُــه.

المطلبُ الثّاني:

وفــاتُــه.

المطلب الأوّل:

مصنّفاتــه

تركَ لنا محمّدُ بن يوســـفَ الكرْمانِيّ ــ بعدَ رحلةٍ مباركةٍ حافلةٍ بالجدِّ والنَّشاطِ - آثارًا علميَّةً جليلةً؛ تشهدُ بموفورِ علمْه، وسعةِ اطّلاعــه، وتكشفُ عن عالمٍ فذٍّ طرقَ أبوابَ العلومِ وحصَّلَ ثمارَها؛ فلا تكادُ تجــدُ فنــًّا من الفنونِ المعروفةِ في زمنه إلاَّ وله فيه مؤلَّفٌ أَوْ شَرْحٌ أَوْ مختصرٌ.

وفي ظنِّي أَنَّ هذا الرَّجلَ لو خُلِّيَ مَا بينه وبــين التَّــأليف في سِــني انْقطاعِه للتَّدريس لفَاقتْ مؤلَّفاتُه غيرَه ممّن بلغ شأوًا في التَّصنيفِ.

ومَنْ يَدْري لربَّما كانت مؤلّفاتُه كذلك، لكن عَفَا عليها الــزَّمنُ، وجَارت عليها المصائبُ والنّكباتُ، وبخاصَّة تلك الّتي اتّسم بها عَصْرُه.

ومن المُؤسفِ حقــًّا: أَنَّ تلك المصنّفات - عَلى عظيمِ نَفْعها وجَليلِ قَدْرها - لَمْ تعرف طريقها إلى كثيرٍ من طلبةِ العلْم في عصرنا الرَّاهن؛ فما زَالَ بَعْضُها غائبــًا لا نَعرف عنه شيئــًا إلاّ ما صرَّح به المترجمونَ، ومــا فتئ الآخرُ قابعــًا داخل سُجونِ المخطوطات. هذا إذا اسْتثنينا منْها شرحه لصحيحِ البخاريِّ، فَقَد نَالَ حظَّه من الطَّبع ولَمْ ينل حظَّه من التَّحقيق.

أَمَّا مؤلَّفاتُه الَّتي ذكرهَا المترجمون له فهي:

١ – « **تحقيقُ الفوائد الغياثيّة في المعاني والبيان** » (موضوع الدّرس والتّحقيق) وسيأتي الحديثُ عنه مفصّلاً ـــ فيما بعدَ ـــ إنْ شاءَ الله تعالى.

٢ – « **الكَواشفُ البُرهانيَّةُ في شرح المواقف السُّلطانيَّة** »(١) وهـــو كما يَظْهر من عنوانِه شرحٌ لكتابِ شيخـــه العَضُـــــــد الإيجـــــــيِّ الموسوم بـــ« المواقفِ في علم الكلام ».

٣ – «**الزَّواهـــر**»(٢) -وهو أَيضًا - شرحٌ لكتابِ شيخهِ العَضُـــد «الجواهر في أصول الكلام ». وهذا الأَخيرُ مختصرٌ لكتابِ «المواقف» المتقدّم.

ويفهمُ من حديثِ تقيِّ الدِّين الكِرْمانيِّ عن مؤلّفاتِ أبيـــه أنَّ هـــذه الشّروحاتِ الثّلاثة دوِّنت فيما بينها عَلى التَّوالي؛ وبحسب التَّرتيب المتقدِّم، وهذا ما جَعَلني أُقدّمها عَلى غيرِها؛ فقد نـــصَّ عَلـــى أنَّ أوّلَ مؤلّفـــاتِ والـــدِه: شرحُ الفوائد الغياثيّة، ثمَّ قال عقب ذلك مباشرة(٣): « ثمَّ شـــرحَ المواقف في أصولِ الكَلام، ثمَّ الجَواهرَ في أصول الكلام؛ وهذه الأُصـــــول من مؤلّفات شيخه عَضُد الدِّين »عَلى أَنَّه ينبغي أَنْ لا يغفل أنَّ التَّرتيـــبَ

---

(١) ينظر تسميته في الضَّوء اللاَّمع: (١٠/٢٦٠)، والإشارة إليه في مجمع البحرين: (ج ١: ق ٣)، الدُّرر الكامنة: (٥/٧٨)، بُغْية الوُعاة: (١/٢٨٠)، طبقات المفسِّـــرين: (٢/٢٨٥)، درّة الحجّال: (٢/٢٥١)، كشف الظُّنون: (٢/١٨٩١)، هديَّة العارفين: (٦/١٧٢)، معجم المؤلّفين: (١٢/١٢٩).

(٢) ينظر تسميته في الضَّوء اللاَّمع: (١٠/٢٦٠)، والإشارة إليه في المصادر السَّابقة.

(٣) مجمع البحرين: (ج ١/ق٣).

المشار إليه مقطوعٌ به فيما بين الشُّروحاتِ الثّلاثةِ دون النَّظرِ إلى غيرِها من المؤلّفات الأُخرى؛ فالعطف بـ(ثمَّ) - كما هُو معلوم - يفيد التَّرتيبَ مع التَّراخي، وليس ثمَّة مانعٌ يَمْنع أَنْ يكون بين هـذه الشُّـروح مؤلّـف أَوْ مؤلّفات؛ يؤكّدُ هذا حديثُ التَّقيِّ نفسه عن مؤلّفاته والدِه، إذ قالَ عقبَ قولِه السَّابقِ مُبَاشرة[١]: « ثمَّ شرحَ تفسيرَ البيضاويِّ، ووصل فيها إلى سورة يوسفَ فاخترمته المنيَّةُ، وهي آخرُ مصنَّفاته »، ومن المقطوعِ به أنَّ هنـاك مؤلّفات أُخرى لشمس الدِّين الكرْمانيّ لَمْ يَذْكرها ابنُه في سياقِ حديثِه.

٤ ــ **النُّقود والرُّدود**[٢]، **وسمّاه:** « **السَّبعة السَّيارة** »؛ لأَنَّه جمعَ فيه سبعة شروحٍ فالتزمَ استيعابَها، وذُكر أنَّه أردفها بسبعةٍ أُخرى لكن بغـيرِ استْيعاب[٣].

وهو مؤلّفٌ حافلٌ غنيٌّ في بابه، استوعبَ فيه المصنّفُ جلَّ مسـائلِ أُصولِ الفقْه، ولا يَعيبه إلاَّ التَّكرار[٤].

وقد أحسنت الجامعةُ الإسْلاميّةُ بالمدينةِ النَّبويّة صُنعـًا عنْدما وجَّهت طلابَ الدِّراساتِ العُليا في قِسْمِ أُصولِ الفقه إليه، وشَجَّعتهم عَلى تَحْقيقه.

٥ - « **الكواكبُ الدَّراريّ في شرحِ صحيحِ البُخاريِّ** »[٥].

---

(١) المصدر السَّابق (نفس الجزء والورقة).

(٢) ينظر: المصادر السَّابقة.

(٣) الدُّرر الكامنة: (٥/٧٧)، وينظر: بُغْية الوُعـاة: (١/٢٨٠)، طبقـات المفسِّـرين: (٢/٢٨٦).

(٤) ينظر: الدُّرر الكامنة: (٥/٧٧).

(٥) ينظر تسميته في مقدّمته للشَّمس الكرمانيّ: (١١/٦)، ومجمع البحـرين: (ج ١/ق ٣)، =

وهو الكتابُ الوحيدُ المطبوعُ للمصنّفِ ــ كما أَسْــلفتُ ــ، وفي يَقيني أنَّ شُهْرَته من جهةٍ وارْتباطَه بعلمِ الحديثِ من جهةٍ أُخــرى هُمَــا اللَّذان وجَّها الأَنْظار إليه ولفتا ــ بعدَ ذلكَ ــ إلى طَبْعه.

وقد نصَّ التَّقيُّ الكِرْمانيّ أنَّه « كَمَّله بمكَّةَ سنة خَمْس وسَبْعين (أَيْ: بعدَ السَّبعمائة) حين مجاورته بها قُبَالةَ الرُّكنين اليَمَانيَّين »[١].

٦ - **أُنموذجُ الكشَّافِ**. وهو تعليقاتٌ عَلى كشَّــافِ الزمخشــريِّ، ونصَّ عَليه ابنُه[٢].

٧ - **عقائدُ عضُدِ الدِّين**. ونصَّ عليه ابنُه[٣].

٨ - **رسالةٌ في كافيةِ ابن الحاجبِ**. ونصَّ عليها ابنُه[٤].

٩ - **رسالةٌ في التَّصوير والتَّصديق في المنطقِ**. ونصَّ عليها ابنُه[٥].

١٠ - **رسالةٌ في مَسْأَلة الكُحل**. ونصَّ عليها ابنُه[٦].

١١ - **أسئلةٌ واعْتراضَاتٌ عَلى شرحِ القُطب التَّحتانيّ للمَطَــالع في المَنْطقِ**[٧].

= الدُّرر الكامِنة: (٥/٧٧)، وغيرها. وانظر الإشارة إليه في بقيّة المصادر.

(١) مجمع البحرين (ج ١/ ق ٣).

(٢) مجمع البحرين (نفس الجزء والورقة)، وينظر جلّ المصادر السَّابقة.

(٣) المصدر السَّابق (نفس الجزء والورقة).

(٤) المصدر السَّابق (نفس الجزء والورقة).

(٥) المصدر السَّابق (نفس الجزء والورقة).

(٦) المصدر السَّابق (نفس الجزء والورقة)، وينظر جلّ المصادر المتقدّمة.

(٧) الضَّوء اللاّمع: (١٠/٢٦٠).

١٢ - ذَيْلُ مَسَالك الأبصار في التّاريخ[١].

١٣ - شرحُ أَخْلاق عَضُد الدِّين[٢].

١٤ - ضَمَائرُ القرآن[٣].

١٥ - حاشية عَلى تَفسير البَيْضَاويِّ، وتقـــدَّم - عَلى لسانِ ابنه - أنَّه آخرُ مصنَّفاته، وأَنَّ المنيَّةَ اخْترمته قَبْل أن يُتمَّه؛ حيثُ وصـــلَ فيـــه إلى سُورةِ يُوسُفَ[٤].

(١) هديَّة العارفين: (١٧٢/٦).

(٢) المصدر السَّابق: (١٧٢/٦).

(٣) الأَعلام: (١٥٣/٧).

(٤) ينظر نصُّ قول ابنِه عنه ص (٩١)، وينظر جلّ المصادر المتقدّمة.

المطلب الثَّاني:
وفـــاتـــه

اتّفقت كلمةُ المُتَرجمين لشَمْس الدِّين محمَّد بن يوسفَ الكِرْمانيِّ عَلى أَنَّه توفِّي بكرةَ خميسِ السّادسَ عَشَرَ من الشَّهر المحرَّم سنة سِـــتٍّ وثمــانين وسبعمائة من الهجرة في طريق عَوْدته من الحجِّ(١).

ولوصيّةٍ كان قد أَوْصَى بها نَقَله ابنُه التَّقيُّ إلى بغدادَ ودَفنه بموضـــع كانَ قد اخْتارَه في حياتِه بقربِ أبي إسحاق(٢) الشِّـــيرازيِّ وغـــيرِه مـــن العُلماء(٣).

رحمه الله، وأسكنه فسيحَ جنّاته !.

---

(١) ينظر: مصادرُ ترجمته المتقدّمة.

(٢) هو / إبراهيمُ بن عليٍّ بن يوسف الفيروزأباديّ الشِّيرازيّ، ولـــد ســـنة (٣٩٣هـ)، وتتلمذ على علماء شيراز والبصرة وبغداد، حتَّى تفرَّد بالعلمِ الـــوافر مـــع السِّـــيرة الجميلة؛ كان زاهدًا، ورعـــًا، متواضعـــًا، ظريفـــًا، طلقَ الوجه، قويَّ الحجّة، مليح المحاورة؛ له عدَّة مصنَّفات؛ منها: « التّنبيه »، و« المهذّب » في الفقه، و« التّبصرة » في أصول الشّافعيَّة. تُوفِّي سنة (٤٧٦هـ).
ينظر في ترجمته: الأنساب للسَّمعانيّ: (٩/٣٦١ ـــ ٣٦٢)، الكامل لابـــن الأثـــير: (٨/٤٣٢)، وفيات الأعيان: (١/٥٥ - ٥٨)، تهذيب الأسماء واللُّغـــات للنّـــووي: (٢/١٧٢ - ١٧٤)، سيرُ أَعلامِ النُّبلاء: (١٨/٤٥٢ - ٤٦٤).

(٣) ينظر ما قاله ابنُه عن وفاتِه في مجمع البحرين (ج ١/ ق ٣).

الفَصلُ الثّاني :

التَّعريف بكتاب « تحقيق الفوائد »

وفيه أربعةُ مباحـــث :

المبحث الأوَّل :

اسمُ الكتابِ، وتوثيقُ نسبته للمؤلّف، ومنهجُ المؤلّف فيه

المبحث الثّاني :

مصادرُ الكتابِ وشواهدُه .

المبحث الثّالث :

تقويم الكتاب .

المبحث الرَّابع :

وصفُ مخطوطاتِ الكتابِ ومنهجُ التَّحقيق

المبحث الأَوَّل :
اسمُ الكتابِ، وتوثيقُ نسبتهِ للمؤلّفِ، ومنهجُ المؤلّف فيه

وفيه ثلاثةُ مطالب :

المطلب الأَوَّل :
اسمُ الكتابِ.

المطلب الثَّاني :
توثيقُ نسبتِه للمؤلِّف.

المطلب الثَّالث :
منهجُ المؤلِّف فيه.

المطلب الأوّل :

اســـم الكتـــاب

لم يكُن أَمامي بدٌّ - وأَنـــا أنشـــدُ تحقيقَ عنوانِ الكتاب ـــ من سلوكِ منهجِ الاسْتقراءِ والتَّقصِّي لكلِّ ما من شَأنه أَنْ يصلَ بي إلى حقيقةٍ قاطعةٍ أطمئنُّ إليها في وسمِ الكتاب بعنوانه الّذي سَمَّاه به صاحبُه .

وفي سبيلِ ذلك تتبّعتُ جميعَ كتبِ التَّراجمِ الّتي تَرْجمت للمؤلّف وأَشارت من قُربٍ أو من بعد إلى مؤلّفاته . كما تتبّعتُ جلَّ الفَهَارسِ البلاغيَّةِ، بلْ وغيرِ البلاغيَّة تحسّبـــًا لما قَدْ يقعُ فيه بعضُ المفهرسين من إيرادِ الكتابِ في غير فنِّه . كما حرصتُ على الاطّلاع على الكُتب البلاغيّة الّتي جاءت عَقِبَ كتابِ المؤلّف وبخاصَّة تلك الّتي عُنيت بشرحِ الفَوائد الغِياثيّة، فربّما وجدت في إحداها عبارةً صَريحة أَوْ إشارةً عابرةً تكشفُ عن اسمِ الكتابِ مما هو واقعٌ متحقّقٌ في حالاتٍ كَثيرةٍ، عند غالبِ المصنِّفين الّذين يُصرِّحون في كُتبهم بأَسْماء كتبٍ أُخرى نَقَلوا عنها.

كمَا أنَّني - قَبلَ هَذا وذَاك - استعرضتُ ما وقعَ بين يديَّ من كتب المصنِّف وآثاره، ناهيكَ عن كِتابه الّذي بين يديّ ونُسَخه المتعدّدة وكلُّ ذلك بغيةَ الاهتداءِ إلى أيِّ خيطٍ يقود إلى الاسم الحقيقيِّ للكتاب!!.

والحقَّ أقولُ : إنّني - بعد خَوْضي تلك التَّجْربة الشَّاقَّة - ظفرتُ بثلاثةِ عنوانات لا رابعَ لها، وهي على النَّحو التَّالي :

١ – شرحُ الفوائد الغياثيَّة .

وعَلَى هذه التَّسْمية أَغلبُ من تَرْجم له مِمَّن ذكرَ مصنّفاته[١] . وإليها يُشيرُ بعضُ شرَّاحِ الفَوائد الآخرين عندما يُحيلونَ إلى الكتابِ، وهو العنوانُ الَّذي أُثْبت على الورقةِ الأُولى من النُّسخة « الأصل »، وكذا بقيةِ النُّسخِ الأُخرى .

٢ – التَّحقيقُ في شَرْحِ الفَوائد الغيَاثيّة .

وانْفردَ به صاحبُ هديَّة العَارفين[٢] .

٣ – تحقيقُ الفَوائد .

نصَّ عليه صاحبُ كَشْف الظُّنون[٣]. وقَبْله صاحبُ تاريخِ آل مُظَفَّر[٤]، وهو الواردُ برفقةِ العنوانِ الأَوَّل على ظهر الورقةِ الأَولى من النُّسخة التركية؛ الموجود أصلها في مكتبة شهيد .

وبعدَ إمعان النَّظر وإِعْمال الفكرِ ترجَّح عِندي العنوانُ الأخير؛ وذلك للأَسْباب الآتية :

(١) ينظر : ما نقله محقّق الدّرر الكامنة عن إحدى نسخ الكتاب في هامش رقم (١) : (٥/٧٧)، بغية الوعاة : (٩١١)، مفتاح السّعادة : (٢١٣)، طبقات المفسّرين : (٩٤٥)، ذيل وفيات الأعيان المسمّى « درّة الحجال في أسماء الرّجال »: (٢٥٢) .

(٢) (٢/١٧٢) .

(٣) (٢/١٢٩٩) .

(٤) (٢/٢٩٠)، وهو باللّغة الفارسيّة .

١ - أنّ العنوانَ الأَخيرَ «تحقيقَ الفوائد» نصٌّ صريحٌ في التّسـمية؛ ورد في مصادر مُتقدِّمة لصيقة بالمؤلِّف؛ كما هُو الحـال في تـاريخ آل مُظفَّر، أَوْ متخصِّصة في أسماءِ المؤلَّفات؛ كما هُو الحال في كَشْف الظُّنون. فالأَخذُ عنها أَوْلى وأَدقُّ، ثُمَّ إنَّ من حَفظَ حجّةٌ على من لَمْ يحفظْ .

٢ - أنَّ العنوانَ الأَوَّل «شرح الفوائد» أَقْربُ إلى الوصفِ منْه إلى التَّسمية، وكثيرٌ من الكتبِ المَشْهورةِ تُنْعت بوصْفها، فيكونُ طاغيـاً على التَّعريفِ بها مع وجودِ أسماء حقيقةٍ لها . منْها - على سَـبيل المثـال - : «الكَواكبُ الدَّراري في شَرحِ صحيحِ البُخاريِّ» للكرمانيِّ نفسه؛ فعلـى الرَّغم من أَنَّ الكرمانيّ نصَّ على اسْمِ الكتابِ صراحةً في مقدِّمته[1] إلاَّ أَنَّه اشْتَهرَ بين النَّاس بوَصْفه، حيث يَقُولون «شـرحُ صـحيحِ البخـاريِّ» للكرمانيِّ، أو «شرح الكرمانيِّ على الصَّحيحِ».

٣ - ليس من عادةِ الكرمانيِّ في مؤلَّفاته تَرْكَهـا بـلا تَسْـمية أو تسميتها بـ« شَرْح ... »، بل إنَّه يحرصُ على تَسْميتها بأَسْماء مميِّزة لها، فَهُو يعرفُ تمامَ المعرفة أَنَّه في عصرٍ يغصُّ بالشّروح . وتركَها هَكَـذا في إطار الوَصف لا يَضْمن تمييزها أَوْ حتَّى نسبتها إلى غيرِ صاحبِها . ولـذا نجده يُسمِّي شرحَه لصَحيح البخاريِّ بـ«الكـواكب الـدَّراريِّ». ويسمِّي شَرْحه للمواقف: «الكواشـفُ البرهانيَّـةُ في شـرحِ المواقـفِ السُّـلطَانيَّة»[2]، ويسـمِّي شـرحَه للجـواهرِ في أُصـولِ

(١) ينظر مقدّمة شرحه للصّحيح : (١/٦) .
(٢) الضّوء اللاّمع : (١٠/٢٦٠) .

الكلام بـــ« الزَّواهر »[١].

٤ – جاءَ في الورقةِ الأولى من النُّسخةِ التُّركيّة الموجود أصلها في مكتبة شهيد، (إحدى النُّسخ الَّتي لم أَعْتمدها في تحقيقِ الكتاب لأَسْباب سوف أُوردها فِيما بعدُ) ما نصُّه: « كتابُ شرح الفوائد الغياثيَّة، وسمَّاه بـــ« تحقيقِ الفوائد » وسُطِّر أسفل منه عبارة « صحَّ أنَّ الشَّارحَ للفوائد شارحُ صحيحِ البخاريِّ، وهو مولانا العلاَّمةُ شمسُ الدِّين بن محمّد بن يوسف الكرمانيِّ الشَّافعيِّ ـــ رحمة الله علينا آمين ـــ . وسمَّى هذا الشَّرحَ في إجازةٍ أجازَ بها بتحقيق الفوائد بخطِّه ».

ونحنُ إنْ لم نَقِفْ على تلك الإجازةِ التَّي حَظِيت باسم الكتاب إلاَّ أنَّنا نَطْمئنُّ إلى العبارةِ السَّابقة، ونَرى أنَّها تقومُ مقَامَها وبخاصَّة أنَّها كُتبت بنفس الخطِّ الَّذي سُوِّد به الكتاب، وهو خطٌّ قديمٌ أُرجِّحُ أنَّه كُتبَ في عصرِ المؤلِّف أو قريبـــًا منه؛ كمَا يؤكّدُه نوعُ الورقِ والتَّمليكات الَّتي سُجِّلت على المَخْطوط .

٥ – أَمَّا العنوانُ الثَّاني : « التَّحقيـــقُ في شـــرحِ الفوائد » فَيُستَأنسُ به في صِحَّةِ العنوانِ الثَّالث . ولا يَقْوى مُناهضـــًا له، لتأَخُّر البغداديِّ (ت ١٣٣٩هـــ) وانْفراده به . واليقينُ أنَّه تصرَّفَ فيه اخْتصارًا، جَرْيـــًا على عادة بعض المترجمين في إيراد أَسْماء بعضِ الكُتب.

وبذا نختمُ المبحثَ، مطمئنّين إلى أَنَّ اسمَ الكتابِ هو « تحقيقُ الفوائد».

---

(١) المصدر السّابق : (٢٦٠/١٠) .

المطلبُ الثّاني :

توثيقُ نســـبته للمؤلِّف

بلا أَدْنى شكٍّ أستطيعُ القولَ بأنَّ تحقيقَ الفوائد مؤلَّفٌ لشمس الدِّين محمّد بن يوسف الكرمانيِّ . لا يُنازعه فيه مُنازعٌ، ولا يَنْفيه عنه حاسدٌ .

وقد تَأكَّد ذلك من أَوْجه عدَّة؛ منها ـــ إضافةً إلى ما تقدَّم في المبحث السَّابق ما يَلي - :

١ - نصَّ الكرمانيُّ نفسُه على ذَلك في أَوَّل كتابه في نُسْخَة (أ) المُعْتمدة، والنُّسْخَتين التّركيّة والإيرانيّة المُهْملتين؛ حيثُ قَال : « ... وبعدُ؛ فيقولُ العبدُ؛ أصغرُ عباد الله - تعالى - محمّدُ بن يوسف الكرمانيُّ أَعْلى الله منزلَه، ومنْزلَته في المَنْزلَين ... قالَ الأُسْتاذُ ... » .

٢ - نصَّ ابنُ الكرمانيِّ « يحيى » - أَيْضـــًا - على ذلك؛ حيثُ قَالَ في مقدمة كتابه « مجمع البحرين »؛ في أثناء حديثه عن والده[1]: « وله تصانيف مُفيدة؛ منها شرحُ البخاريِّ، وسمَّاهُ بالكواكب الدّراري ... وله شرحُ الفوائد الغياثيَّة في المعاني والبَيان، وهو أَوَّل مصنَّفاته، ثمّ شرح ... ».

وقالَ - أيضـــًا - في تَقْريظ مقتضب كتبَه بخطٍّ يده على ظَهْر الورقة الأُولى من النُّسخة الّتي اعتمدتُها أَصْلاً لكتاب « تحقيق الفوائد »؛ مُنوِّهـــًا بشيخ والده الإيجيِّ ومؤلّفاته . قالَ : « وله شرحُ المختصر لابن الحاجب وهو أحسنُ شروحه وأَشْكلُها، وقد نَقَّحه والدي؛ الشَّارحُ للفوائد المذكور أَعْلاه (إشارة إلى عنوان الكتاب) » .

---

(١) « مخطوط » (جـــ ١/ ق ٣) .

٣ ــ أَنَّ اسمَ شمسِ الدِّين محمّد بن يوسف الكرمانيّ ذُكرَ برفقةِ عنوانِ الكتابِ على غلافِ كلِّ نسخةٍ من نُسخ المخطوط الّتي وقَفْتُ عليها .

٤ ــ وجودُ بعضِ نصوصِ الكتابِ أو آرائه الخاصَّة في كتبِ المتأخِّرين وعَلى وجهِ الخُصوصِ شُرّاحِ الفوائدِ؛ منسوبةً إلى شمسِ الدِّين الكرمانيّ صراحةً، أو كنايةً؛ كقوله : « قال بعض الشُّرَّاح من تلاميذ المصنِّف » ممّا يدلُّ دلالةً قويّةً على أَنَّ الكتابَ له .

من ذلك قولُ طاش كبرى زَاده في شَرْحِه للفوائد الغياثيَّة[1]: « قال الكِرمانيّ في شَرْحه : (والحملية – بالحاء المهلمة – هو المناسبُ لقوله فبالحمل . وبالجيم هو المناسب لاصْطلاحاتِ الفَنِّ – كما سيأتي – وكلٌّ منهما قُرئ على الأُسْتاذ؛ هذا كلامه » .

وهذا الكلامُ بعينِه موجودٌ ضمنَ كتابِ صاحبِنا[2] .

٥ ــ لم أَجدْ ــ فيما وقفتُ عليه ــ من فهارسَ؛ نَقلَت شَيئــًا من أوّل الكتابِ وآخره أو مصادر عُنيت بالمؤلِّف أَوْ كُتبِه من ينسبُ هذا الشَّرحَ لغيرِه من العلماءِ مع كثرةِ الشُّرَّاح وتَقَاربِ الشُّروح .

وبذا نَختِم المبحثَ مُطْمئنّين إلى أَنَّ صاحبَ « تحقيق الفوائد » هو شمسُ الدِّين محمَّد بن يوسف الكرمانيّ .

---

(١) ص : (٤٤٩) قسم التّحقيق . وانظر مواضع أخرى في الكتاب نفسه صرّح فيها بالكرمانيّ أو كنّى عنه؛ منها – على سبيل المثال – : ص (١٦، ٤٧، ٥٧، ٥٩) .

(٢) راجع ص : (٤٤٩) من قسم التّحقيق .

المطلبُ الثّالثُ :

مَنْهج المؤلِّف فيه

لَمْ يشِر شَمْسُ الدِّين الكرمانيُّ ـــ على غيرِ عَادته في بعضِ مقدِّماتِ كُتبه - إلى المَنْهج الّذي سَلَكه في تأليف كتابه « تحقيق الفوائد» وبخلافِ ما دَرَج عليه المُصنِّفون في الغَالبِ من تَنْميق المقدِّماتِ وتَحْبيرها نَراه عَجِلاً إلى الالتحامِ بكلامِ شَيخه الإيجيّ «صاحب المُختصر» فإنَّك لا تَكادُ تَتَجاوز السَّطرين حتَّى تجدَ نَفْسكَ وجهاً لوجه أَمام الإيجيّ مُسْلماً له العنانَ في رحلة طويلة تبدأ من مبتدأ الكتاب وتنتهي بنهايته . وقَدْ تَتَساءلُ كيف يكونُ ذلك ونحنُ أمامَ كتابِ للكرمانيِّ لا للإيجيّ ؟!

وهُنا أقولُ : لقد أظهرَ الكرمانيُّ قـدرةً فائقةً في الدَّمج بين كتابه « تحقيق الفوائد » وكتابِ شيخه « الفوائد الغياثية » حتَّى صارا كأنهما كتاب واحد؛ وكلُّ ذلك من غيرِ أن يغمطَ شيخَه حَرفاً واحدًا من كتابه . وأسوقُ للدِّلالة على ذلك النَّصَّ التَّالي[1]:

« **الثّامنُ : إتباعُ الاستعمال**؛ فإنَّه إذا كانَ الاستعمالُ واردًا على الحذفِ منه أَوْ من أمثاله ونظائره ـــ كمَا قالَ في المفتاح ـــ وقامت القرينَة لابُدَّ من حذفه؛ **كما في** : (**نعم الرّجل زيدٌ !**)؛ على قولِ من يَرى أَصلَ الكلامِ « نعم الرَّجل هو زيد » وكمَا في : « **ضَرْبي زيدًا**

(١) قسم التّحقيق ص : (٢٩٥-٢٩٧) .

قَائمــًا » فإنّ التّقدير – على الأصحّ –: « ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كانَ قائمــًا »، وكمَا في قَوْلهم : (**سقــيا**)، إذ التّقــدير : « **سَقَاك الله سقيــًا** »، وكَذا : (**عجبــًا**) إذ التّقدير : عَجبتُ عجبــًا، وكما في قولها : « **إلاّ حَظيَّةٌ فَلا أَليَّةٌ** » .

فالكَلامُ المكتوبُ بالخطِّ المثقّل للإيجيّ؛ أي : كتاب « الفَوائد الغياثيّة» والكلامُ المكتوب بالخطِّ المخفّف للكرمانيِّ؛ أي : كتاب « تحقيق الفوائد». وكَمَا هو ملاحظٌ تحقّقَ الرّبطُ بينهما بعناية فائقة يَتعذّرُ معها – لولا مغايرة حجــــم الخطِّ – التّميزُ بَيْنهما[١] . كَمَا يظهرُ في الوقت نفسه مثولُ نصِّ الإيجيِّ كما هو بقضِّه وقَضيضه بحيث يمكنُ قراءة مخْتصرِه كاملاً بلا أدنى زيادةٍ أو نَقْصٍ؛ ولك أَنْ تتحقّق مِن ذلك بقصرِ النَّظرِ على قراءَة الخطِّ المثقّل .

وإذا كانَ الأمرُ كذلك فإنّ كلا الكتابين يَنْضويان تحت أَرْوقة المدرسة السَّكّاكيَّة، فالإيجيّ « لَمْ يخلّ بالأَصلِ الّذي اخْتصرَه فقد أَوْفى على الأَفكارِ الرَّئيسة المَوْجودةِ في المفتاح وشَفَعها بالأَدلّة المَنْطقيَّة والفَلْسفية اتّباعــًا لأَصْله ...، بل ربَّما فاقَ السَّكّاكيَّ في الإلحاحِ على الجدلِ الفَلْسفيّ »[٢]. والكَرمانيُّ التزمَ بكتاب شيخه واعتمدَ خطّته، وحتّى عندما شَرَعَ في فكِّ رمُوزِه وتَفْصيلِ مُجْمله لَمْ يغبْ عنه أَصْله أيضــًا .

---

(١) ومن هنا تنبّه النُّسَّاخ إلى أهمّيّة التّمييز بين الكتابين؛ فعمدوا إلى المداد الأحمر وكتبوا به نصّ الإيجيّ، والمداد الأسود وكتبوا به نصّ الكرمانيّ .

(٢) الفوائد الغياثيّة؛ قسم الدّراسة، د/ عاشق حسين : (٣٧) .

وكمَا هو معلومٌ فإنّ المدرسةَ السَّكّاكيَّة تعتمدُ على التَّقعيد والتَّنظيم، حيثُ التَّعريفاتُ، والتَّقسيماتُ، والتَّفريعاتُ، والتَّعليلاتُ، وإخراجُ المُحْترزاتِ، وتوهمُ الاعتراضاتِ، ودفعُ الاحتمالاتِ . وكلٌّ ما يمكن أَن يُسْهِمَ في ضبطِ الدَّرسِ البلاغيِّ وحصرِه في إطارٍ محدَّدٍ واضحٍ .

هذا ما يتعلّقُ باتجاه الكِتاب البلاغيِّ ومشربه العامِّ، أمَّا إذا نَظرنا إلى التَّفصيلات الدَّقيقة فإنّ منهجَه يتَّضحُ بالمعالمِ الآتية :

١ - سارَ الكرمانيُّ في كتابه على الخطِّ نَفْسِه الّذي رسَمَه الإيجيُّ في كتابِه؛ حيثُ بناهُ على مقدّمةٍ وفَصْلين وذَيل .

جعلَ الفصلَ الأوّل في علمِ المعاني والكلامِ في الخَبرِ والطَّلبِ . وقَسَّمهُ إلى قَانُونَين، جعلَ القَانونَ الأَوَّلَ في الخبرِ . وقَسَّمه إلى فنون :

الفنُّ الأَوَّلُ : في الإِسناد .

الفنُّ الثّاني : في المسندِ والمُسندِ إليه، والكلامِ في الحذفِ والإثباتِ، وفي التَّعريفِ بأَنواعه، والتَّنكير، وفي التَّوابع . وقَسَّمه إلى أَنْواع :

النَّوعُ الأَوَّلُ : في الحذفِ والإثباتِ .

النَّوعُ الثّاني : في التَّعريفِ بأَقسامه والتَّنكير .

النَّوعُ الثّالثِ : في التَّوابع .

الفنُّ الثّالثُ : في وضعِ الطّرفين كلٌّ عِند صاحبه، والنَّظرِ في التَّقديم والتَّأخير وفي الرَّبط وفي القصر . وقسَّمه إلى أَنْواع :

النَّوعُ الأوّلُ : في التَّقديم والتَّأخير .

النَّوع الثَّاني : في الرَّبط .

النَّوع الثَّالث : في القَصْر .

الفنُّ الرّابعُ : في وضعِ الجُملتين والكلام في الوصل والفَصْل وفي الإِيجازِ والإِطْناب وفي جَعْلِ إِحداهما حالاً . وقسمَّه إلى أَنْواع :

النَّوعُ الأوَّل : في الفصلِ والوَصْل .

النَّوعُ الثَّاني : في الإِيجازِ والإِطْناب .

النَّوعُ الثَّالثُ : في جَعْلِ إِحدى الجُملتين حالاً .

وجعل القانون الثَّاني في : الطَّلب .

أَمَّا الفَصْلُ الثَّاني فَعَقَده : في علمِ البيانِ . وأداره على أُصولٍ أَرْبعة :

الأَصْل الأَوَّل : في التَّشبيه . وتَناوله بالحديثِ في أَنواعٍ خَمْسة .

النَّوعُ الأَوّل : في الطَّرفين .

النَّوعُ الثَّاني : في وجْه التَّشبيه .

النَّوعُ الثَّالث : في غرضِ التَّشبيه .

النَّوعُ الرَّابع : في حال التَّشبيه .

النَّوعُ الخَامس : في صِيغة التَّشبيه .

الأَصلُ الثَّاني في : المجاز . وقسَّمه إلى نوعين :

ما كان التَّصرّف فيه باللّفظ . وله أَقْسام .

ما كان التَّصرّف فيه بالمعنى . وله أَقْسام .

الأَصْل الثَّالث : في الاسْتعارة . وتَناوله من خِلال :

مُقَدّمة .

تَقْسيماتٍ .

خَاتِمَة

الأَصْلُ الرَّابعُ : في الكِناية . وقسَّمها إلى ثلاثةٍ :

ما كانَ المقصودُ بها الموصوفَ نفسَه .

ما كانَ المقصودُ بها الصِّفةَ نفسَها .

ما كانَ المقُصودُ بها اخْتصاصَ الصِّفة بالموصُوف .

أمّا الذّيل فَعَقَده في علمِ البَديعِ . وجَعَله قِسْمين :

معنويّ . وذكرَ من أَصْنافه :

المطابقةَ .

الْمُقَابَلةَ .

الْمُشَاكلةَ .

مُراعاةَ النَّظير .

الْمُزَاوجة .

اللّف والنَّشر .

الجَمع .

الفَرق .

الجمعَ مع التَّفريق .

الجمعَ مع التَّقْسيم .

التَّقسيمَ مع الجَمع ... .

الجَمْعَ مع التَّفريقِ والتَّقسيم .

الإِيهامَ .

التَّوجيه .

الاعْتِراض .

التَّجاهل .

الاسْتتباع .

لفظيّ . وذكرَ من أَصْنافه :

التَّجْنيس .

ردَّ العجزِ على الصَّدر .

القَلب .

السَّجع .

التَّرصيع .

وفي تَضَاعيفِ هذه الفصولِ والقَوانينِ والفُنونِ والأَنواعِ ساقَ كثيرًا من التَّنبيهاتِ والتَّذنيباتِ والخَواتيمِ؛ إتمامـــاً للفائدةِ ومَزيدًا للإيضاحِ وإن شَابها – أحيانـــاً – بعضُ النَّظرات الفَلْسفيَّة .

٢ – نثر الكرمانيُّ كتابَ شيخه داخلَ كتابه – كما أسلفتُ – حيث يورد أَحْرفـــاً، أَوْ كلمات، أَوْ جُملاً، أَوْ عِبارات من المُخْتصر ويَصلُها بكلامِه من غيرِ أَن يَخرجَ بها عن مرادِ صاحبِ المُختصر ومقصده العامِّ، ولكي يَخرجَ الكتابُ متَّصلاً في سياقٍ واحدٍ لم يجدْ الكِرمانيّ مناصـــاً من الآتي :

أ - التَّمهيد لعباراتِ المُخْتصر قبلَ إيرادها بعباراتٍ من عنده حتّى إذا ما الْتحَمت بها ظهرَ السِّياق مُنْسجمًا وكأنَّه لشخصٍ واحدٍ كقوله[1] : « فالأوّل؛ **كقوله : وقالَ إنّي في الهوى كاذبٌ** ... » .

ب - فَصْل الجملةِ الواحدةِ وإعادة رَبْطها بعد إضافة ما يوضِّح مَعْناها بما يتَّسق معها من المُفْردات والجُمَل كقوله[2] : « **وعلمُ البيانِ : معرفةُ مراتب العِباراتِ** الدَّالّة على معنى واحدٍ **في الجلاء** » .

جـ - التَّعقيب على عباراتِ المُخْتصر بعد إيرادها بعباراتٍ مُتَمِّمة لها كَقَوله[3]: « **الرَّابع : (مثلُك لا يَبْخل)، و(غَيْرك يَبْخل) التُزم فيهما التَّقديم للتَّقوية**؛ لأَنَّ بناءَ الفعْل عَلَى المبتدأ أَقْوى للحُكمِ ... » .

د - الإكْثار من (أَيْ) التَّفْسيريَّة، والجُملِ الاعْتراضيَّة بين الشَّرحِ والمَشْروح عَلى أنَّهما لَمْ يحدثا في السِّياق انْقطاعًا لاتِّسام الكتَابين بهما عَلَى حدٍّ سَواء . نَحْو[4] : « **فـ(ما ضربت إلاَّ زيدًا)؛ أَيْ : أَحدًا**، أي : يُقَدر (أحدًا) مَفْعولاً لِقَوله (ضَربت) لأنَّه عامٌّ مناسبٌ للمُسْتثنى في الجنس والوَصْف، و(**إلاَّ راكبًا**)؛ **أَيْ : عَلَى حال**؛ أي : ما ضَربتُ على حالٍ إلاَّ راكبًا والمقدَّر فيه ذلك لمُناسَبته له . و(**إلاَّ تأديبًا**) **أي: لغرضٍ**؛ أي : مَا ضَرَبْتُ لغرضٍ إلاَّ تَأديبًا » .

---

(١) ص (٥٣٩) قسم التّحقيق .

(٢) ص (٢٢٩) قسم التّحقيق .

(٣) ص : (٤٤٢) قسم التّحقيق .

(٤) ص : (٥١٤) قسم التّحقيق .

وأخيرًا يَنْبغي أَنْ أُشير إلى أنّ الكتابَ لَمْ يجرِ على وتيرةٍ واحدةٍ من الاتِّصال، بل التَّمازجُ هو السَّمةُ الغَالبةُ والطَّابع العامُّ . وهناك مواضعُ متفرِّقةٌ في الكتاب يبدو فيها الانْفصال واضحـــًا حيثُ يعمدُ الشَّارحُ إلى إيراد جملةٍ من المُخْتصر ويعقبها بكلامٍ مُسْتأنف يشرحُها . وكَثُر هذا المَسْلَك عند شرحِ المُفْردات الغَريبة والتَّعليق على الجملِ البليغة؛ الأمر الّذي يحتِّمُ عليه قطعَ اتِّصال المعلومة ليَشْـــرعَ فيما هـــو أهمّ – وهو إيضَاحُها – . ومن ذلك قولُه في أَوَّل الكتاب(١):

« **الحمدُ لله الّذي خلقَ الإنْسانَ** . الحمدُ : الثَّناءُ على الجَميل عَلى جهة التَّعظيمِ، وهو باللِّسان وحده . والشُّكر ... **أَلْهمه المَعَاني وعلَّمه البَيانَ**؛ فيه من حسنِ المَطْلعِ وبراعةِ الاسْتهلالِ ما لا يَخْفى . **والصَّلاةُ عَلَى نبيِّه محمَّد** ... » .

٣ – حرِصَ الكرمانيُّ على إيضاحِ عباراتِ المُخْتصرِ الغَامضةِ وشَرْحِ مفرداته الغَريبة، وكَثُر تعرّضُه للغريب في مقدِّمةِ الكتابِ، وعُقَيب الشَّواهد الشِّعريَّة .

٤ – اعْتَنى الكرمانيُّ بتوثيقِ الأَقْوال، ونسْبتها إلى قَائليها في الغَالب. وهو إنْ لَمْ يجمعْ بين الكتاب وصَاحبه فإنَّه يَذْكرُ أَحدَهما .

فمثالُ ما جمعَ فيه بَيْن الكتاب وصاحبه قولُه(٢): « قَالَ الشَّيخُ في دلائلِ الإعْجاز ... »، وقولُه(٣): « وقالَ الزَّمخشريُّ في الكشّاف ... » .

(١) ص : (٢٠٧-٢٠٩) قسم التّحقيق .
(٢) ص : (٢٣١) قسم التّحقيق .
(٣) ص : (٦٩٢) قسم التّحقيق .

ومثال مَا ذكرَ فيه اسم الكتاب وحده؛ قولُه[١]: « قالَ في الإِيْضاح ... »، وقولُه[٢]: « قَالَ في المِفْتاح ... » .

ومثالُ ما ذكرَ فيه صاحب الكتاب وحده قولُه[٣]: « كَمَا قالَ ابنُ الحاجب ... »، وقولُه[٤]: « وقالَ السَّكّاكيُّ ... » .

ويلحظُ - في هذا الصَّدد - أنّه أكثر النّقل عن السّكّاكيّ، وشيخه الإيجيِّ، والزَّمخشريِّ، والجُرجانيِّ، وابنِ الحاجبِ، والقَزوينيِّ . وصرَّح بمؤلّفاتهم .

٥ - يَنْزعُ الكِرمانيُّ - أحيانـــًا - إلى الاسْتِطرادِ في إيضاح بعض مَا يَعْرِضُ من ألفاظٍ غَريبة أو شواهد سَواءٌ أكانت قُرآنية أَمْ شِعريَّة أَمْ أمثالاً .

ومنْ أَمثلةِ ذلك استطراده في تَفْسيرِ قولِه تَعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ قال[٥]: « **ونَظيرُه ... قولُه تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾**؛ أَثْبتَ الرَّميةَ لرسولِ الله صَلّى الله عليه وسلّم؛ إِذْ هو الرَّامي بحسبِ

(١) ص : (٧٦٦) قسم التّحقيق .
(٢) ص : (٣٩١) قسم التّحقيق .
(٣) ص : (٤٧٥) قسم التّحقيق .
(٤) ص : (٨١١) قسم التّحقيق .
(٥) ص : (٢٧١) قسم التّحقيق .

الصُّورة، ونَفَاها عنه بحسبِ التَّأثير إذ لا مُؤثِّر إلاّ الله، ولا سيَّما في الأَثَر العَظيم الَّذي ليسَ في قوّةِ البَشر، روي أنَّه – عَليه السَّلام – لَمَّا طَلَعت قريشٌ قَالَ : « هذه قريشٌ قد جَاءت بخُيلائها وفَخْرها يُكَذِّبون رسولك : اللّهم أَسأَلك مَا وَعدتَّني ! »، فأَتاه جبريلُ فقالَ : خُذ قبضةً من تراب فَارْمهم بِه، فقَال النَّبيُّ – عليه السَّلام – لعليٌّ – رضِي الله عنه – لَمَّا التقَى الجمعانُ : « أعطني قبضةً من الحصبان »، فَرمى بِها في وجوهِهم، وقال: « شَاهتِ الوُجوه »، فلم يبق كافرٌ إلا شُغل بعينه فانْهزَموا » .

– حَرِص الكرمانيُّ على ضَبْط كثيرٍ من الأسماء الغَريبةِ وبعضِ الأَلْفاظ الملْبسة سواءٌ في ذلك الوارِدة في شَرْحه أَمْ في المُخْتصر . فمِن ذلك قولُه(١): « **وفي أبياتِ ابن حجر** الكنديِّ – وهو امرؤُ القَيس؛ بالحاءِ المُهْملة المَضْمومة ثمَّ الجيم ... » .

وقولُه(٢): « الأَثْمُد – بفتحِ الهمزة، وضمِّ الميم – : مَوْضع » .

وقولُه(٣): « **أَو لأَنَّه لَما دهِش** ـ بكسر الهاءِ – **عَنْ مُقْتضى الظَّاهر**».

– حرصَ الكرمانيُّ على إتمامِ ما اخْتصرَه الإيجيُّ من الشَّواهد القُرآنية أَوْ الشِّعريّة . مُقْتصرًا على موضعِ الشَّاهد أحيانـًا . ومتجاوزًا ذلك إلى نهايةِ الآيةِ، أَوْ ذكر البيتِ المجاورِ أحيانـًا أُخرى .

---

(١) ص : (٤٠٢) قسم التّحقيق .

(٢) ص : (٤٠٣) قسم التّحقيق .

(٣) ص : (٤٠٧) قسم التّحقيق .

ومن أمثلة ذلك قوله[١]: « **والإطْناب كقوله – تعالى – : ﴿ إنَّ فى خَلْقِ السَّمَـٰوَٰتِ وَالأَرْضِ** وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتى تَجْرِىْ فِى الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَـٰبِ الْمُسَخَّرِ بَـيْنَ السَّمَآءِ وَالأَرْضِ لآيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَّعْقِلُونَ ﴾ » .

وقولُه[٢]: « **كما قالَ الشَّاعرُ**، أي : كَمَا فَعلَ تَأَبَّط شرًّا في قوله :

بأنِّي قَدْ لقيتُ الغُـولَ تَهْوي ... بسَهب كالصَّحيفة صَحْصَحان

فأَضْرِبُها بلا دهش فَخَـرَّت ... صَرِيعًا لليَدين وللجِـران».

– حرص الكرمانيُّ على ذِكرِ أَقْوال العُلماء ومُناقَشتها أَحْيانـًا، وكذا التَّرجيح بَينها أَحْيانـًا أخرى .

ومن ذلك قولُه في مبحث الالْتفات[٣]: « **ثم إنَّ الحكايةَ والخطابَ والغيبةَ ثلاثتَها تُستعملُ كلٌّ في مقامِ الآخر أَوْ يُنْتقل منه إليه ويُسَمَّى التفاتـًا** . قَالَ في المفْتاح : (واعلم أَنَّ هذا النَّوع أعني : نقل الكلامِ عن الحكايةِ إلى الغيبةِ لا يختصُّ بالمسند إليه ولا هَذا القدر؛ بل الحكايةُ والخطابُ والغيبةُ ثلاثتُها يُنْقلُ كلُّ واحدٍ منها إلى الآخر، ويُسمّى هذا النَّقل : الْتفاتـًا عند علماءِ علم المعاني) . ولَمَّا كان مُرادُ السَّكّاكيِّ أعمَّ ... صرَّح الأستاذُ بالقسْمين .

(١) ص : (٥٤٧) قسم التّحقيق .

(٢) ص : (٤١٢-٤١٣) قسم التّحقيق .

(٣) قسم التّحقيق ص : (٣٩١-٣٩٨) .

قال صاحبُ الإيضاحِ: (المَشْهورُ عِنْد الْجُمهورِ أَنَّ الالْتفات هو التَّعبير عن معنىً بطريقٍ من الطُّرق الثَّلاثة بعد التَّعبير عنه بطريقٍ آخر، وهذا أَخصُّ من تَفْسير السَّكَّاكيِّ ...) .

وقالَ الأستاذُ : كونُه مَشْهورًا عِنْد الجَمْهور مَمْنوعٌ بَلْ ما ذَكره السَّكَّاكيُّ هو المَشْهورُ بَلْ هو أعمُّ ... .

وذكرَ الزَّمخشريُّ في سُورةِ الأَنْفالِ في الكشَّافِ في قَوْلِه : ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ ما هو قريبٌ منه ... .

والحقُّ : أنَّ هذا النَّوع مِن الكلامِ كثيرٌ ... ولا مشاحَّة في تَسْميته الْتفاتًا . والأَمثلَة – بحسب التَّقديريّ والتَّحقيقيّ والمضمر من نوعه أو بالنّسبة إلى المظهر – لا تكاد تحصى » .

– نَبَّه الكرمانيُّ إلى اخْتلافاتِ نسخِ الكتابِ في تِسْعةَ عَشر مَوْضِعًا، وكشفَ عن اطِّلاعٍ واسعٍ بها، كما أَشارَ إلى مَعْرِفة شيخِه لبعضِ تلك الاخْتلافاتِ وإجازته لها .

وفي مرَّات عديدةٍ صرَّح بقراءَتِه نُسْختَه على المُؤلِّف . وممَّا ذكر في هذا الصَّدد قولُه[1]: « اعْلم أَنَّ في هذه الصَّفحة اختلفت النُّسخ بحسب تَقْديم بَعْضٍ؛ لكنَّ النُّسخةَ الصَّحيحةَ والموافقة للمفتاح كَمَا شَرْحناه » .

وقولُه[2]: « هَذا على مَا في النُّسخةِ الَّتي قرأْتُها على المصنِّف . وفي

(١) ص : (٤٥٦) قسم التّحقيق .

(٢) ص : (٥٠٦) قسم التّحقيق .

بعضِ النُّسخ : (...) فلاَ حَاجةَ إلى مَا ذَكرْناه » .

وقوله[١]: « وفي بعضِ النُّسخ (...) وكلاهما مَقْروآن عَلَى المُصنِّف ».

وقولُه[٢] : « وفي بَعْض النُّسخ مكان قَوله : (...) قوله : (...) وهو سَهوٌ من النَّاسخِ » .

- ربطَ الكرمانيُّ بين المُخْتصرِ وأَصْله مقارنةً، وإتمامـًا، وإيْضاحـًا، وربَّما كشفَ عن رأيٍ لصاحبِ المختصر بخلافِ ما أَوْرده في كتابه مُعْتذرًا عن ذلك بمُتابعة السَّكّاكيّ كقوله[٣]: « والمصنِّفُ ينقلُ كلامَ السَّكّاكيِّ وإلاّ فالحقُّ عنده عَلى طرفِ التَّمام وهو ... » أَوْ[٤]: «والمصنِّف قلّد فيه السَّكّاكيّ لا أَنّه الحقّ عِنْده» .

وقد يسوقُ صاحبُ المُختصرِ أَوْ الشَّارح ما لا يَرِدُ في المِفْتاح . ومَتَى وقعَ نبَّه عليه بقوله[٥]: « وهذه المسأَلةُ زائدةٌ على المِفْتاح »، أو[٦]: « وهذا مِمّا زاد على المِفْتاح » .

(١) ص : (٥٢٥) قسم التّحقيق .

(٢) ص : (٨١٤) قسم التّحقيق .

(٣) ص : (٦٦٣) قسم التّحقيق .

(٤) ص : (٢٤٧) قسم التّحقيق .

(٥) ص : (٢٨٦) قسم التّحقيق .

(٦) ص : (٢٤٥) قسم التّحقيق .

- ساقَ الكرمانيُّ بعضَ الأسئلة الافْتراضيَّة وأجابَ عليها . وذَلك عِندما يَشْعر أَنَّ المخاطبَ يخالفه الرَّأيَ، فيطرحُ ما يتصوَّر أنّه عالقٌ في ذهنه مِنْ شُبه في قالبِ سُؤالٍ ثمَّ يَشْرع في الإجابة عَلَيها .

ومِنْ ذلك قولُه[١]: «فإنْ قُلتَ : فَمَا الفرقُ حينئذ بَيْنه وبينَ الحرف ؟، قلتُ : لوجهين، الأَوَّل : أَنَّ معناه وإنْ لم يتحَصَّلْ إلاَّ بذكر المتعلّق؛ لكنَّه إذا تحصَّل فَفِي نَفْسه بخلاف الحرفِ فإنَّه في غَيْره . والثّاني : أَنَّه بعد ذكر متعلّقه يصيرُ إسنادًا تامــًّا مُفيدًا بخلافِ الحرف . وإن قُلتَ - أيضـــًا -: سَلَّمنا أَنَّه لا يتحصَّل إلاَّ بالمسندِ إليه، لكنَّه أعمُّ من أن يكونَ مذكورًا أَوْ مَحْذوفـــًا عند القَرينة ؟، قلتُ : العللُ النَّحويَّة تعليلاتٌ بعد الوقوع ولا تَوْجيه للنَّقضِ عَليها . فإنْ قُلتَ : فَمَا تَقُول في فاعلِ المصدر فإنَّه جائزُ الحذفِ ؟ . قُلت : لأَنَّ المصدر وضِع للنِّسبة المُطلقة لا المُقيَّدة، والتَّقريب ظاهرٌ . كيفَ وبحثُنا في فاعلِ الفعلِ لا مُطْلَقـــًا ! ».

ـــ ختمَ الكرمانيُّ حديثَه حولَ بعضِ المسائلِ الَّتي تَنَاولها بِخُلاصة موجزةٍ يُقرِّر فيها المسأَلَة ويَفْصلُ القولَ فيها وغالبـــًا ما يَبْدؤهـــــا بقوله : « والحاصلُ » أَوْ « وحَاصلُه » ومن ذلكَ قولُه[٢]: « ... وَضْعُ الفعل الماضي مَوْضع الفعْل المُضَارع **للتَّحقيق** والتَّوكيد؛ **نحو**: ﴿ **وَنَادَىٰٓ أَصْحَـــٰبُ الْجَنَّة** ﴾ فإنَّه كان مُقْتضى الظَّاهر أَنْ يُقَال : (وينادى)

(١) ص : (٢٨٥-٢٨٦) قسم التّحقيق .

(٢) ص : (٤١١) .

لأنَّه في القِيامة . لكنَّه عدلَ إلى الماضِي بيانــًا لتَحقّقه وتَوْكيدًا؛ لأَنَّ هذا النِّداءَ ضَروريٌّ الوُقوعِ .

فالحَاصلُ : أَنَّ ما هو للوقوعِ أَخْذه كالوَاقعِ لتَحقُّقِ وقوعِه » .

– حَرِصَ الكِرمانيّ عَلى التَّأدّبِ مَعَ العُلَماءِ وتَوْقيرِهم والثَّناءِ عليهم والدُّعاءِ لهم، وبخاصَّة شيخه الإيجي، وفي أَكْثر من مَوضع وجدته يَتْلمس العذرَ لمخطئهم منكرًا التَّشنيعَ عليه حتَّى وإن أَبْعد .

ومِنْ ذلك قولُه[1]: « وأَمَّا المنقولُ من الرّبعيِّ ... فَهُو مِمَّن خَطَّأَ فأَخطأ ومع إمكانِ أَنْ يُحْمل على مَحْمل صَحيح لا حاجة إلى مِثْل هَذا التَّشْنيع عَلى مِثل الإمام؛ ذلك الرَّجلِ الفَاضلِ والفَحْل البَازلِ » .

ـــ صرَّح الكِرمانيُّ بأَنَّ شَيْخَه إذا أَطْلق لَفْظَ « الشَّيخِ» فإنَّه يَعْني السَّكّاكيَّ . وإذا أَطْلقَ لفظَ « الإمام » فإنَّه يَعْني عبدَ القاهر الجُرجانيّ[2] .

أَمَّا الكرمانيُّ فوجدتُه إذَا أَطْلق لَفْظَ « الأُستاذ » أو « المصنِّف » فإنَّه يَعْني شيخَه الإيجيّ . وإذَا أَطْلق « الشَّيخ » فإنَّه يَعْني عبدَ القَاهرِ الجُرْجانيّ، أمَّا « شارح المفتاح » فإنَّه يَعْني به الشِّيرزايَّ .

---

(١) ص : (٥٠٣) قسم التّحقيق .

(٢) ينظر ص : (٧٤٦) قسم التّحقيق .

المبحث الثّاني :
مصادرُ الكتاب وشواهدُه .

وفيه مطلبان :

المطلب الأَوّل :
مصادرُ الكتاب.

المطلب الثّاني :
شواهدُ الكتابِ .

المطلب الأوّل :

مـــصادرُ الكتـــاب

تنوَّعتْ مصادرُ شمسِ الدِّين الكرمانيِّ الَّتي اعتمدَ عليها في هذا الكتاب؛ وتَوزعتْ على أَغلب الفنون العلْميّة المَشْهورة في عَصْرِه، وتفاوتَ نقلُه منها كثرةً وقلّةً، طولاً وقصرًا، نصــًّا ومعنى .

ففي حين نَجد نقوله من بعضِ المصادرِ تكثُر كثرةً مُلْفتة؛ بحيث تَتَجاوز المائـــة نَقْل؛ نجدهـــا تقـــلّ قلّـــةً ظاهرة في مصادرَ أُخرى؛ بحيث لا تَتَعدّى المرةَ الواحدة .

ويَبْدو لي أَنَّ الكتب الَّتي أكثرَ من النَّقلِ منها كانت بحوزَتِه؛ بدليل أَنَّه ينقلُ منها نَقْلاً مباشرًا في حالاتٍ كثيرة، وغالبـــًا ما تكون كتباً مشهورةً تداولها النَّاسُ فِيمَا بَيْنهم، كـــ« الكشّاف » للزَّمخشريِّ، أوْ ذات صلةٍ وطيدةٍ بكتاب المؤلّفِ نَفْسه كـــ« مفتاح العلوم » للسَّكاكيِّ، أو ذاتَ صلة وطيدة بالمؤلّف نفسه لكونه تتلمذَ عليها كَكُتبِ شَيْخه الإِيجيِّ، أو اطَّلع عليها وكانت أثيرةً عنده كـــ« كتاب الصِّحاح » للجَوهريِّ؛ الَّذي لا أَسْتبعد حفْظه له -.

وفي حين نَظْفر بنقلٍ طَويل من تلك الكتب يمتدُّ فيَشْمل صفحةً كَاملةً أَوْ قريبـــًا منها في بعض المواطن؛ لا نكاد نَعْثر إلاّ على الكلمةِ أو الكَلمتين في مواطنَ أخرى .

وقسْ عَلَى هذا التَّفاوتِ تَفاوتَه في النُّصوص المنقولة . فتارةً تكون بالنَّصِّ وأُخرى تَكُونُ بالتَّصرّفِ اليسيرِ، وتَارةً ثالثةً بالمعنى .

وكذا تَفَاوتَه في طريقةِ النَّقلِ من تلك المصادر؛ فأحيانـًا يُصرِّحُ باسم الكِتابِ واسمِ مؤلِّفه، وأَحْيانـًا يَكْتفي بإيرادِ اسمِ الكتابِ دون اسمِ مؤلّفه، أو اسمِ المؤلّف دُون كتابه . وأحيانـًا أُخرى لا يذكرُ اسمَ الكتابِ ولاَ اسم مؤلِّفه، وإنَّما يوردُ ما يدلُّ على أنَّه ينقلُ؛ كقوله: «قيل»، «كقولهم »، « كقول النُّحاة »، « كَمَا ذكرَ أَهْلُ ...»، « يُروى » .

وهَاهِي ذي مصادرُ المؤلِّف في كتابه أَسُوقُها مرتبةً بحسب الوفاة[1]:

---

(١) للمصدر ــ عند الباحثين ــ مفهومان؛ أحدهما : الكتاب الّذي اسْتقيت منه المعلومة . وهذا هو المفهوم السّائد عند عامّة الباحثين، وعليه يسيرون في غالب كتاباتهم العلميّة . والتّعامل مع المصدر بهذا المفهوم الخاصّ يسعف بحوثاً خاصّة حُصرت نقولها في مؤلّفات معروفة موجودة يعوّل عليها في النّقل .
أمّا المفهوم الآخر ــ وهو الّذي سلكته في هذا المبحث وعليه مدقّقو المحقّقين المحدثين ــ فهو أوسع مِمّا سبق؛ حيث يُراد به الشّخصيّة الّتي استقيت منها المعلومة بأيّ وسيلة كانت؛ سواء كانت كتابة، أو مشافهة، أو بواسطة؛ فالمجال في هذا المفهوم أرحب وأوسع، وهو بتلك الشّموليّة يناسب جميع البحوث العلميّة على اختلاف طبائع نقولها .
هذا، ولا يعني الاعتماد على الشّخصيّة إهمال ذكر الكتاب ــ كما قد يُظنّ ــ بل الكتاب طريق من أهمّ الطّرق الموصلة إلى الشّخصيّة إضافة إلى أنّه وعاء المعلومة الموثّقة الّتي لا يمتدّ إليها السّهو أو النّسيان .
ولذا فإنّني آثرت هذا المسلك متعرّضاً في الوقت نفسه للكتاب أو المصدر بالمفهوم الخاصّ؛ ناصّاً عليه متى ما تحقّقت شروطه .

١ - أَبو بِشْرٍ؛ عمرو بن عُثْمان بن قنبر المُلقّب بـ« سيبويه » (ت: ١٨٠هـ) .

نَقَل عنه فِي موضعٍ واحد، ناصـاً على اسْمه دون كتَابه[١].

٢ - أَبو إِسْحاق؛ إبراهيمُ بن سُفيان بن هاني، النَّظّام (توفّي بعد العشرين ومائتين ببضع سنين هجرية) .

نَقَل عَنْه في موضعٍ وَاحد[٢].

٣ - أبو عُثْمان؛ عمرو بن بَـحر بن محبوب الكنانيّ الملقب بـ«الجَاحظ» (ت ٢٥٥هـ) .

نقل عنه في موضعٍ واحد . ناصـاً على اسْمه دون أيٍّ من كُتُبه[٣].

٤ - أبو سَعيد الحسنُ بن عبد الله السِّيرافي النّحويّ (ت ٣٨٥هـ).

نقلَ عنه في موضعٍ واحد ولم يَنُصّ على اسْمه ولا كِتابه . وإنّما أشارَ إليه بقوله : « كَمَا هو رأي بعض »[٤].

٥ - أَبو نَصْرٍ؛ إسماعيلُ بن حمّاد الجَوهريِّ الفارابيِّ (ت: ٣٩٨هـ).

نَقَلَ عنه في سبعة وسبعين[٥] موضعـاً من كِتابه « الصِّحاح»، وصرَّح باسْمه واسْمِ كتابِه في موضعٍ واحدٍ[٦].

---

(١) راجع ص : (٣٨٠) قسم التّحقيق .

(٢) راجع ص (٢٥٣) قسم التّحقيق .

(٣) راجع ص : (٢٥١) قسم التّحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٢٢) قسم التّحقيق .

(٥) ينظر على سبيل المثال ص: (٢١٢-٢١٦، ٢٩٦، ٣٢٨، ٣٥٢) قسم التّحقيق .

(٦) راجع ص : (٥٥٦-٥٥٧) قسم التّحقيق .

وبالاستقراءِ والتّتبّعِ وجدتُ أنّه ينقل عنه نَصــاً في أَغْلب الأَحوال. وإنْ شابَ نَقْلَه شيءٌ من التّقديم والتّأخيرِ بحسبِ المعنى الّذي يهدفُ إلى إيضاحه . ولذا فإنّه – في سبيلِ ذلك – لا يجدُ حَرجــاً في الرَّبط بين نَصين مُتَباعِدين تَوارَدا على معنًى واحد داخل المادةِ الواحدة؛ من مِثْل قوله في بيانِ مَعْنى العَويصِ[1]: « العَويصُ : ما يَصْعُبُ اسْتخراجُ معناه؛ اعْتاصَ عليه الأمرُ أَيْ الْتوى » حيثُ فسَّر العويصَ بجُملتين أَوْرَدَهما كما هما نصًّا في « الصِّحاح »[2]، غير أَنَّ ثانيتَهما : « اعتاص ... التوى » سَبَقَتِ الأُولى : « ما يصعب استخراج معناه »، وفُصِل بَيْنهما بثلاث جُملٍ . وربما كان السببُ في مثلِ هذا الرَّبطِ الّذي لم يراع التّقديمَ والتّأخيرَ اعتمادَه – في ظَنّي كما سَبَق أنْ ذكرتُ – على اسْتظهارِه لهذا الكتابِ الّذي ضبطَ فيه الجملَ والعباراتِ دون تَرْتيبها .

٦ – أَبُو الحَسنِ؛ عليٌّ بنِ عيسى البَغداديّ الرَّبعيّ (ت ٤٢٠هــ).

نَقَلَ عنه في ثلاثةِ مواضع[3] صرَّحَ فيها باسْمه دون ذِكْرِ شَيءٍ من كُتُبه .

٧ – أَبُو عليٍّ؛ أحمدُ بن محمد بن الحسن المرزوقيٍّ (ت ٤٢١هــ).

نقلَ عنه في موضعٍ واحدٍ[4]، من كتابِه « شَرْحِ ديوانِ الحَماسة »، ولَمْ يُصرِّح إلاّ باسم المؤلِّفِ .

---

(١) ص : (٢١٧) قسم التّحقيق .

(٢) (٨٧٨/٣) .

(٣) راجع ص : (٥٠٠، ٥٠٢، ٥٨٨) قسم التّحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٩٥) قسم التّحقيق .

٨ – أَبو بكرٍ؛ عبدُ القَاهرِ بن عبد الرَّحمن بن محمّد الجُرجانيّ الشَّافعيّ (ت ٤٧١هـ) .

نقلَ عنه في عَشْرةِ مواضع، وسَمَه في مَوْضعين منها بـ«الشَّيخ»[١]، مصرّحًا باسم مؤلّفه « دلائل الإعجاز » برفقَة أحدِهما[٢]، ونصَّ على اسْمِه بَعْد وسْمه بـ« الشَّيخ » في ثلاثةِ مواضع[٣]، ونَصَّ على اسْمه بعد وصفه بـ« الإمام » و« الشيخ »[٤] في موضعٍ واحدٍ . ونصَّ على اسْمِه في موضعٍ واحدٍ[٥]. بينما نصَّ على اسمِ مؤلّفه « دلائل الإعْجاز » دون اسْم أو وصفٍ في ثلاثةِ مواضِع[٦] .

٩ – أَبو حامدٍ؛ محمَّدُ بن محمّد بن محمّد الطُّوسيّ الغَزاليّ، حجّة الإسلام (ت ٥٠٥هـ) .

نقلَ عنه في موضعٍ واحدٍ . مصرِّحًا باسْمِه[٧].

١٠ – أَبو محمَّد؛ القاسمُ بن عليٍّ بن محمّد بن عثمان الحريريِّ (ت ٥١٦هـ) .

---

(١) راجع ص : (٢٣١، ٤٣٧) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص : (٢٣١) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٤٢٧، ٤٣٧) قسم التَّحقيق .

(٤) راجع ص : (٧٢٩) قسم التَّحقيق .

(٥) راجع ص : (٧١١) قسم التَّحقيق .

(٦) راجع ص (٤٢٨، ٥١٠، ٧٠٦) قسم التَّحقيق .

(٧) راجع ص : (٦٢٣) قسم التَّحقيق .

نقل عنه في خمسة مواضع(١)، صرّح في ثلاثة مواطن منها باسمه(٢)، ولـــم ينصّ على أيّ من كتبه، وإن كانت نقوله كلّها من كتابه «المقامات الحريريّة» .

١١ – أبو القاسمِ؛ جارُ الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـــ).

نَقَل عنه في عِشْرين مَوْضعـــًا . صرَّحَ باسْمِه واسم كتابه «الكشَّاف» في أربعةِ مواضع(٣)، وباسمه منفردًا في ستّة مواضع(٤)، وباسمِ كتابه منفردًا في أربعة مواضع(٥)، وبلا نِسبة إلى اسْمِه أو كِتابِه في ستةِ مواضع(٦)، منها موضعٌ اعتمد فيه على كتابه « المُفَصَّل » .

وقَدْ ظَهَر لي من خِلال تَتَبّعي لنُقولِ المؤلِّفِ عنه إجلالُ الكرمانيّ له(٧)، وتَأثّره الشّديد به؛ بل واسْتيعابُه الكامل لكتابه « الكشَّاف »، إذْ أنّه لا يَكْتفي بالإحالةِ إلى اسمِه أَوْ كتابه، بَلْ يَتجاوز ذلك – أحْيانـــًا – إلى اسمِ السُّورة وموضعِ الآياتِ، منها(٨) .

---

(١) راجع ص: (٨١٩، ٨٢٣)، ويلحظ وجود أكثر من نقل في صفحة واحدة .

(٢) راجع ص : (٨١٩، ٨٢٣) .

(٣) راجع ص : (٢٤٢-٢٤٨، ٣٩٦، ٥٦٥، ٦٩٢) قسم التّحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٧٣، ٣٩٧، ٤٠٤، ٥٤١، ٦٤١) قسم التّحقيق .

(٥) راجع ص : (٣٠٧، ٤٥١، ٥٨٩، ٧٠١) قسم التّحقيق .

(٦) راجع ص: (٢٥٧، ٣٠٧-٣٠٨، ٣٤٨، ٣٩٦، ٥٤٦، ٥٦٩) قسم التّحقيق .

(٧) ومن ذلك قوله وقد شرع في النّقل عنه ص: (٥٨٩) من قسم التّحقيق : « قال في الكشاف – أفيض على مصنفه سجال الألطاف – في أواخر سورة الأعراف : ... ».

(٨) راجع – على سبيل المثال – ص (٣٩٧، ٥٨٩-٥٩٠) قسم التّحقيق .

١٢ - أَبُو عبدِ اللهِ؛ محمّدُ بن عمر بن الحسين بن عليٍّ الرَّازيّ؛ الملقَّب بـ« فخر الدِّين » (ت ٦٠٦هـ) .

نقلَ عنه في أَرْبعةِ مواضع صرَّح فيها باسْمِهِ دون أيٍّ من كُتُبه(١).

ويُلْحظُ أَنَّ صاحب الفوائد « الإيجيّ » تابعَ السَّكاكيَّ وحملَ عليه مرَّةً حِينما غَمزَه بـ« من لا خبرة له بالنَّحوِ » بَيْنما نجد الشَّمسَ الكرمانيَّ يصفه في ثلاثة مواضعِ بالإمامِ .

١٣ - أَبُو يعقوبَ؛ يوسفُ بن أَبي بكرٍ محمّد السَّكّاكيّ الخَوارزميّ (ت ٦٢٦هـ) .

نقل عنه في مائة وأَربعة وعشرين مَوْضعًا محيلاً إلى اسْمه «السَّكّاكيِّ» مرةً(٢)، وإلى صاحبِ المفتاحِ أُخْرى(٣) .

وإِلى كتابه « المفتاح » ثالثةً(٤)، ولم أَقف إلاَّ على موضعٍ واحدٍ جمعَ فيه بين اسْمه وكتابه - وإنْ لَمْ ينصّ عَلى اسمِ كتابه - .

وظاهرٌ أنَّ السَّبب في كَثْرة الإحالةِ إلى كتابه مقارنةً بغيرهِ مردُّه كونه أَصْلاً لكتابي الإيجيِّ « المختصر »، والكرمانيِّ « الشَّرح »؛ فهما يَستقيان مادَّتهما منه بالدَّرجة الأُولى .

---

(١) راجع ص : (٥٠٠، ٥٠١، ٧٠٧، ٧٠٩) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع-على سبيل المثال-:(٣٥٢٤٠، ٣٦٠، ٣٧٣، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤١٤، ٤٧٠، ٥١٠، ٥٩٥، ٦٣١، ٦٦٢-٦٦٣، ٧٠٣، ٧٠٧، ٧٤٣، ٨٠٩)قسم التَّحقيق.

(٣) راجع - على سبيل المثال -: (٣٦٢، ٣٨٢، ٣٨٦، ٧٣٢، ٧٨٠) قسم التَّحقيق.

(٤) راجع - على سبيل المثال - : (٢٩٥، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٥٩، ٥٠٦، ٥١٣، ٦٠٢) قسم التَّحقيق .

وإذَا ما تَتبّعنا نُقولَ المؤلِّف من المِفْتاح فإنّا نجدها في الغالب الأَعمِّ نصيَّة وبخاصَّة تلك الَّتي يُقَدمُ لها بقولِه : « قالَ في المفتاح »[١] أَوْ «وفي المفتاح »[٢].

١٤ – أَبو الفَتحِ؛ ضياءُ الدِّين ابن الأَثير (ت ٦٣٦هـ) .

نقلَ عنه في ثلاثةِ مواضع[٣] دون أَنْ يُصرِّحَ باسمه أَوْ كتابِه « المثل السّائر » الَّذي نقلَ منه .

١٥ – أَبو عَمرو؛ عُثْمان بن عمر بن أَبي بكر جمال الدِّين؛ المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) .

نقلَ عنه في تِسْعة مواضع، صرَّح في جَميعها باسْمه « ابن الحاجب »، وفي ستٍّ منها قرنَ اسْمه باسمِ أحدِ كُتبه، ناقلاً عن «مختصر المُنْتهى» ثلاث مَرَّات[٤]، وعن «المُنْتهى» نفسِه مرَّتين[٥]، وعن «شرحِ الكَافية» مرَّةً واحدة[٦] .

أَمَّا كتابُ « الإِيضاحِ في شَرْحِ المفصَّلِ »، فَلَم يُصَرِّح به، وَتبيَّن لي نَقْلُه منه مرَّةً واحدةً[٧].

---

(١) راجع ــ على سبيل المثال ــ : ٣٤٧، ٣٩١، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٩، ٥٠٨، ٥٦٦، ٥٨٠، ٥٩٧) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع – على سبيل المثال – : (٥٠٨، ٧٧٢، ٧٩١-٧٩٢) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٧٦٣-٧٦٤، ٨٢٢) قسم التَّحقيق .

(٤) راجع ص : (٢٤١، ٦٢٢، ٦٨٠) قسم التَّحقيق .

(٥) راجع ص : (٦٩٢، ٧١٠) قسم التَّحقيق .

(٦) راجع ص : (٣٧٣-٣٧٤) قسم التَّحقيق .

(٧) راجع ص : (٣٨٣) قسم التَّحقيق .

١٦ - أَبُو عبـــدِ الله؛ جمالُ الدِّين محمّد بن مالك الطَّائيِّ الأَنْدلسيّ (ت ٦٧٢هـــ) .

نَقَل عن أَلْفيّته بالمَعْنى في مَوْضِعين، و لم يصرِّح إلاَّ باسِمِه[1] «ابن مالك» .

١٧ - مَيْثَمُ بن عليٍّ بن ميثم كمالِ الدِّين البَحرانيّ (ت ٦٨١هـــ).

نقلَ عنه في موضعٍ واحدِ نَاصـــاًّ على اسْمِه «البَحرانيّ»، واسم رِسالَتِه الَّتي نَقَل عنها « التَّجريد »[2].

١٨ - محمودُ بن مَسْعود بن مُصلح، قطب الدِّين، الشِّيرازيّ (ت ٧١٠هـــ) .

نقلَ عنه في عشرَة مَواضع لَمْ يُصرِّح في أيٍّ منها باسْمِه أو باسْمِ كتابه وإنَّما أَشَار إلى الشِّـــيرازيّ في ســـتّةِ مواضـــعَ بوصفه « شارح المفتاح »[3]، وإلى كتابِه في موضعٍ واحدٍ بِوصْفه : « شرح المفتاح »[4] ، ونقلَ عنه نُصُوصـــاً بِلا إشارةٍ في ثلاثة مواضعٍ[5].

(١) راجع ص : (٣١٨، ٣٧٨) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص : (٧١٨) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٢٨٧، ٤٦٤، ٥٧٧، ٦٢٩، ٧٢٤، ٧٥٣) قسم التَّحقيق .

(٤) راجع ص : (٥٧٧) قسم التَّحقيق .

(٥) راجع ص : (٢٣٥، ٦٦٥، ٧٨٣) قسم التَّحقيق .

وفي الجُمْلة فإنَّ عبقَ الشِّيرازيِّ وروحَ كتابِه «مفتاح المفتاح» لا يكادان يَغيبان عن شَرْح الكِرمانيِّ البَتَّة مُتَمثِّلين في طريقةِ العَرض، وأسلوبِ المُعَالجة وصياغة المادَّة .

١٩ – أَبو عبد الله؛ مُحمَّد بن عبد الرَّحمن بن عمر، جلال الدِّين، القَزْوينيّ (ت ٧٣٩هـ) .

نقلَ عنه في أَحدَ وعشرينَ مَوْضعـًا، لَمْ يُصرِّح في أيٍّ منها باسْمِه صراحةً، بل كانَ يَقُول : « قالَ صاحبُ الإِيضاح »، وتكرَّر منه ذلك ثِنْتي عشرةَ مرَّةً[١]، ويقول – أَيْضًا – : « وفي الإيضاح »، أو قريبًا منه كقَوْله : «والمَفْهومُ من الإِيضاح»، وتكرَّر منه ذلك في ستّةِ مواضع[٢]، أَمَّا بقيَّةُ النُّقول فَسَاقَها بلا إشارة[٣].

ويلحظُ: أَنَّ أغلبَ النُّقول عنه تَدُور في فلك التَّعريفاتِ أو التَّقْسيماتِ أَوْ بيانِ وجْهَاتِ نظرِه تَقريرًا أو اعْتراضـًا .

٢٠ – أَبو الفَضْل؛ عبدُ الرَّحمن بن عبد الغفَّار الإيجيِّ (ت ٧٥٦هـ).

نقلَ عنه في ستّةٍ وعِشْرين مَوْضعاً، كثيرًا ما يُسَميه فيها بـ« الأُستاذ»[٤]،

---

(١) راجع ص : (٣٣٢، ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٢٨، ٤٩٦، ٧١١، ٧٣٦، ٧٤٢) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص : (٤٥٢، ٧٤٠، ٧٦٢، ٧٦٦، ٧٦٨، ٨١١) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٧٦٥، ٨٢١) قسم التَّحقيق .

(٤) ينظر ــ على سبيل المثال ــ ص : (٢٢٣، ٣٩٤، ٤١٩، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥٦٥، ٦٨٩) قسم التَّحقيق .

أَوْ بـ« المصنِّف»[١]، صرَّح في ستَّةِ مواضع بكتابِه «شَرْح مختصرِ ابن الحاجب»[٢]، وفي موضعٍ واحـــدٍ بــ« رُســيلة له في مَســائلَ شتَّى في النَّحوِ »[٣]وبالسَّماعِ منه مباشرةً في موضعٍ واحدٍ[٤].

وتكشفُ النُّقولاتُ عنه عن قربِ الشَّمسِ الكِرمانيِّ منه وفهمه الدَّقيق لآرائِه؛ من ذلك قولُه[٥]: « وإذا لم يرتضِ المصنّف ذلك ... قال : (قال)، وقولُه[٦]: « والمرضِيُّ عنده »، وقولُه[٧]: « والمصنِّفُ ينقلُ كلامَ السَّكَّاكيِّ، وإلاَّ فالحقُّ عنده على طرف التَّمامِ ».

٢١ - عبَّادُ بن سُلَيمان الضَّمريّ .

نقلَ عنه في موضِعين، صرَّح في الأوّلِ منهما باسْمِه كَامِلاً[٨] وفي الثَّاني باسمه الأولُ مُنْفردًا[٩].

---

(١) ينظر- على سبيل المثال - ص : (٣٢٩، ٣٣٢، ٣٧٨، ٣٨٦، ٤٢٨، ٤٣٧، ٦٦٣) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص : (٦٢٢، ٦٨٠، ٦٩٠، ٧٠٤، ٧٠٩، ٧٥٠) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٣١٨) قسم التَّحقيق .

(٤) راجع ص : (٧٨٣) قسم التَّحقيق .

(٥) راجع ص : (٣٨٦) قسم التَّحقيق .

(٦) راجع ص : (٤٣٧) قسم التَّحقيق .

(٧) راجع ص : (٦٦٣) قسم التَّحقيق .

(٨) راجع ص : (٦٧٤) قسم التَّحقيق .

(٩) راجع ص : (٦٧٥) قسم التَّحقيق .

٢٢ - صاحبُ المطالعِ . لم أقفْ على ترجمته ولا على كِتابِه .

ونَقَل عنه بالنِّسبة المتقدّمة في موضعٍ واحدٍ[1].

(١) راجع ص : (٦٢٣) قسم التَّحقيق .

المطلب الثّاني :
شواهدُ الكتـــاب

كمَا تنوّعتْ مصـــادرُ شمسِ الدِّين الكَرمـــانيّ في هذا الكتابِ تنوَّعتْ ـــ أيْضـــًا ـــ شَواهـــده؛ فَشَملت آيَ الذِّكر الحكيمِ، وأحاديثَ الرَّسولِ صلّى الله عليه وسلَّم، وأمثالَ العربِ، وأقوالَهم، وحكمَهم، وأَشْعَارهم .

وتفصيلُ ذلك على النَّحوِ التَّالي :

أوَّلاً : القُرآن الكريم .

لَمَّا كان للقرآنِ الكريم مكانةٌ عظيمةٌ اهتمَّ به علماءُ المسلمين وتَعاهدُوه حفظًا، ودَرْسًا، وتطبيقًا، و لم تكن منْزلتُه البيانيّةُ لديهم بأَقلّ من منْزلته التَّشْريعيَّة . لذا نجدهم - كَمَا يَسْتنبطُون أَحْكامه - يَتَمثّلُون بيانَه . وقَدْ يَجْري على أَلْسنتهم من بديعِ نَظْمه وجَميلِ صُورِه وآنق مُفرَداته ما لا يَتَكلَّفون له جَلْبـــًا، أو يَمْلكون له دَفْعـــًا، ومن أولئك العُلَماءِ الّذين أسرهَم أسلوبُ القرآنِ وبهرهم قوّةُ حجّته صاحبنا شمسُ الدِّين، كيف لا!. وهو العالم الرَّبّانيّ بما كان يعلِّمُ النَّاس وبما كانَ يَدْرس !! .

والنَّاظرُ في « تحقيقِ الفَوائد » يجد أَنَّه اشتملَ على مائة وثمانية وثمانين شاهدًا قرآنيـــًّا، وهذا العددُ - في نَظَري - عددٌ لا يُسْتهان به وبخَاصَّةٍ إذا ما قُورن ببعضِ المصادرِ البَلاغيَّة، ناهيك عمَّا تميَّزت به تلك الشَّواهد من شموليَّة؛ إذ لم تَقْتَصر على المسائل البلاغيَّة وحْدَها - كما هـــــو منتظر -، وإنَّما توزَّعت على مسائلَ متعدِّدة هي :

١ ـــ شواهد تختصُّ بقضايا بلاغيَّة . وهي السِّمةُ الغالبةُ، وبلغ عدَدُها مائة وستة وسبعين شاهدًا .

منها: مائة وثلاثون شاهدًا ضمنَ علمِ المعَاني، واثنان وثلاثون شاهدًا ضِمنَ علمِ البيان، وأربعة عشر شَاهدًا ضِمْن علمِ البَديع .

وغَالبًا ما يوضّحُها بما يُقرّر القَاعدة البَلاغيّة الّتي يعرضُ لها . ومِنْ أمثلةِ هذا النَّوع قولُه في بيانِ أضربِ الخبرِ في أَثْناء حديثه عن الضَّرب الثّالثِ (الإنكاريّ)[1]: « **ويسمَّى إنْكاريـًّا . ويشهدُ له قولُ رسلِ عيسى عليه السَّلام أوّلاً: ﴿إنّا إليكم مرسلون﴾، وثانيًا : إذ بولغَ في تَكْذيبهم : ﴿ربّنا يعلم إنّا إليكم لمرسلون﴾** أرسلَ عيسى ـــ عليه السَّلام ـــ إلى أَهْلِ أنطاكية اثْنين : شمعون، ويُوحَنَّا فكذّبوهما، فقوّاهما برسول ثالث؛ هو بُولس أَوْ حبيب النَّجّار . فقالوا : ﴿إنّا إليكم مرسلون﴾ فأَنْكروا بقولهم: ﴿ما أنتم إلاّ بشر﴾ الآية؛ فأَجابوا بقولِهم: ﴿ربّنا يعلم﴾؛ ولَمّا كانَت الآيةُ مُشْتملةً على تكذيبِ الرُّسلِ من ثلاثة أَوجه أكّد إثبات رسالاتهم – أَيْضًا – بثلاثةِ أَوْجه : اللاَّم، وإنّ، ومَا في قوّة القَسَم » .

٢ – شواهد لا تختصُّ اخْتصاصًا مُباشرًا بقضايا بلاغيَّة، وإنَّما ترد بالدَّرجة الأُولى في خِدْمتها بهدفِ تقريبِ المعنى وإيضاحِه . وهي عَلَى قِسْمين :

---

(١) راجع ص : (٢٦٦-٢٦٧) من قسم التَّحقيق .

أ) شواهد تردُ برفْقَةِ شواهد بلاغيَّة لرابطٍ بينهما وعددها أربعة شواهد .

ويجدُ المسْتَشهدُ في إيرادها ما يوضِّح به استشهادَه ويقرِّر به المعنى الَّذي ساقَ الشَّاهد لأَجْله . ومن أَمثلتها قولُه في بيانِ أَحدِ الأَوجه المرجِّحة للإِثْبات(١) :

« **العاشرُ : بسط الكلام افْتراصــاً لإصغاءِ السَّامع نحو ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيهَا﴾** إذْ كان يتمُّ الكلامُ بأَنْ يقول (عصا) فذكر المُسْنَد إليه وهو ﴿ هِيَ ﴾ للبَسْط، **قيل** : **ولذلك** ... **أتبع** موسى **ما أتبع**، أَيْ : قوله : ﴿ أَتَوَكَّأُ عَلَيهَا ﴾ ... ومع ذلك خافَ فقالَ اللهُ تَعالى : ﴿ خُذْهَا وَلاَ تَخَفْ سَنُعيدُهَا سِيْرَتَهَا الأُولَى ﴾ » .

وشاهدنا في الآية الأُخرى الَّتي أَكْملَ بها المَشْهدَ و لم تكن جزءاً من الشَّاهد البَلاغيِّ .

ب) شواهد لتَقْريبِ معنى بلاغيٍّ دون أَنْ تَنْدرجَ تحت قاعدته، وعددُها ثلاثة شواهد . وفي جميعها قدَّم المؤلِّفُ بما يدّلُ على أَنَّها لتوضيحِ المرادِ خارجَ نطاقِ القاعدة المَسُوقة؛ حيثُ يقول : « ونظــيرُه »، «ومثلُه».

ومن تــلكَ الشّواهدِ قــولُه(٢): « **ونظــيرُه** - أي : نظير قوله

(١) راجع ص (٣٠٤-٣٠٧) من قسم التَّحقيق .

وراجع الشَّواهد الثَّلاثة الباقية ص (٤٣٣، ٥١٣، ٧١١) من قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص: (٢٧١) من قسم التَّحقيق . وراجع الشَّاهدين الآخرين ص(٢٧٤، ٢٧٥).

تعالى في النَّفي والإثبات؛ في أَنَّ المتَّصف بالشَّيءِ نُزِّل منْزلة الخَالي عنه بوجه خَطَابيّ لا في تَنْزيلِ العَالم منْزلةَ الجَاهل، **قولُه تعالى** : ﴿ **ومَا رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ** ﴾ أَثْبتَ الرَّمية لرسولِ الله – صَلَّى الله عليه وسلَّم – إذْ هو الرَّامي بحسب الصُّورة ونَفَاها عنه بحسب التَّأثير؛ إذ لا مؤثِّرَ إلاّ الله، ولا سيما في الأَثرِ العَظيم الَّذي ليس في قُوَّة البَشر ».

(٣) شواهدٌ استدعى ذِكْرها مناسبةٌ خاصّةٌ . وعدُدها أَرْبعةٌ، وتفصيلها يتمثّل فيما يلي :

(أ) شاهدان اختصّا بقضايا نحويّة . وقد تَطَلَّبَ الإيضاحُ الشّافي الَّذي ألزم المؤلِّفُ نفسَه به في غالبِ مباحثِ الكتابِ إيرادهما، فجاءا حجةً قَاطعةً وبرهانــاً سَاطعــاً عَلَى ما أُردفا عليه . ومن ذلك قولُه في أَحدهما موضّحًا القُرب بين المعرَّف تعــريفَ الحقيقة والنَّكرة[١]: «**ولذلك**، أي : ولاتّحاد المُودّى وعدمِ اخْتلافه إلاّ بالاعتبارِ **حكم** النُّحاة **بتقاربهما**، أَيْ : بتقاربِ المعرَّفِ باللاَّمِ للحقيقةِ – لا لغيرها من الاسْــــتغراقِ أَوْ العهد – والنّكرة، **وجوِّز**، أي : ولذلك جوّز **وصف المعرَّف هذا التَّعريف**، وهو تَعْريف الحقيقة **بالنّكرة، كمَا في قوله تعالى** : ﴿**غَــيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾ ،فإنّ﴿ غَيْر ﴾نكرةٌ وصفَ بها المَعْرفة،وهوقوله تعالى:﴿ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ » .

---

(١) راجع ص: (٣١٤-٣١٥) من قسم التَّحقيق،وراجع الشّاهد الآخر ص (٣٧٦-٣٧٧).

(ب) شاهدٌ لإيضاح لفظ غريب . ومثالُه قولُ المؤلِّف[1]: «والفَواصل لعلَّها أُخذت من قَوْله تعالى : ﴿ فُصِّلَتْ آيَـٰتُهُ ﴾» .

(ج (شاهدٌ لإيضاحِ مَعْنى مُجْملٍ، وهو الوارد في قوله[2] : «وإنَّما أَكْتفي بأحد الضِّدين عن الآخر لدلالة حُكْمه على حُكْمه نحو قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ » .

هذا وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ شواهدَ الكتاب القُرآنية لم تقتصرْ على قراءةِ حفصٍ، بل بَنَى المؤلفُ استشهاده البلاغيَّ في خمسة مواضع على بعضِ القراءاتِ القرآنيةِ الأُخرى؛ منها موضعٌ تكرَّر مرَّتين[3]، ومن تلكَ المواضع قولُه[4]: «**ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنَ ﴾ بقراءةِ الاستفهام**؛ أي : على لَفْظ « مَن » الاستِفهاميّة ورَفْع ﴿ فِرْعَوْن ﴾، يُؤوَّل بها المراد منه : العذابُ **المقول عنده** مَن فرعون » .

ثمَّ إنَّ مما يُلفت النَّظرُ إليه بخصوص تلك الشَّواهد – ممَّا يحسبُ للكتاب – حُسْنَ اختيارها بما يُلائم المقامَ، ودقّةُ توظيفها بما يَخْدُم المَعْنى المُسْتشهد عَليه .

---

(١) راجع ص : (٣٠٠-٣٠١) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص : (٤١٨) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٢٧٢-٢٨٨) من قسم التَّحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٦٩-٣٧٠) من قسم التَّحقيق . وراجع الموضعين الباقيين ص : (٥٦٩، ٦٠٤) قسم التَّحقيق .

ولك أَن تَتأَمَّل ذلك في حُسْن اخْتيارِه الآية الَّتي خَتَم بها عِلْمي المَعَاني والبيان بغرض تَأَمُّل لطائفها، يَقُول(١): «وإذا وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنويَّة واللَّفظية فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آيةً، **فإن شئتَ فتأمل قولَه تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِيْنَ ﴾ تر ... ما فيه ... من لطائفهما »**(٢).

ثانيـــاً : الحديثُ الشَّريفُ .

يعدُّ الحديثُ الشّريفُ ثَاني مصادر التَّشريعِ الإسْلامي بَعْد القرآن الكريمِ، والحديثُ الصَّحيحُ وحيٌ أَجْراه الله على لسانِ رسولِه صلَّى الله عليه وسلم؛ من لا ينطقُ عن الهَوى إنْ هو إلى وحيٌ يُوحى . وترجع أهمّيته إلى أنه يوضِّح القرآنَ في بيانِ أحكامه وتفصيلِ إجْماله .

وقَد عُني به صاحبنا شمسُ الدِّين الكرمانيٌّ عنايةً فائقةً حين أَفْرده بالبحثِ والدِّراسة، بل إنَّه أَلَّف فيه أكبرَ مؤلَّفاته وأشْهرها على الإطْلاق، حِينَما شَرح « صَحيحَ البُخاريّ » بكتابه الموسومِ بـــ« الكواكبُ الدَّراريِّ شرحُ صحيحِ البخاريِّ » .

(١) راجع ص : (٧٩١) قسم التَّحقيق .

(٢) ينظر تلك اللّطائف : في « مفتاح العلوم » ص (٤١٧ ــ ٤٢٢) .

وكنّا ننتظرُ - والحالُ ما تقدَّم - أن نجدَ أثرَ هذه العناية ظاهرًا في كتَـــابه « تحقيق الفَوائد »، لكنَّ الواقع خَالفَ ذلك؛ فالّذي بين دَفّتي الكتاب من الأَحاديث والآثار لا يَتجاوزُ تسعةَ شواهد ! فما سرُّ ذلك ؟! .

يَبْدو لـــي - والله أعلم - أنَّ عـــنـــايةَ شمسِ الدِّين الكرمانيّ بالحديث اسْتجدّت بعدَ تَأْليفه « تحقيق الفوائد »، ويَشْهد لذلك تَأخُّر رحلته في طلبِ علمِ الحديث، ومن ثمّ تأخُّر تَأليفه فيه وقد تقدَّم معنا أنَّه كَمَّلَ الكواكبَ الدَّراريَّ بمكَّةَ المكرَّمة سنة خمس وسبعين بعد السَّبعمائة؛ حين مجاورته بها قبالةَ الرُّكنين اليَمانيّين .

كمَا أنَّ طبيعةَ الدَّرسِ البَلاغيِّ الّذي تَرَعْرَعَ في ظلِّ الإعجاز القُرآنيِّ من جهة، والدِّراســات الأَدبيّة من جهة أُخرى جعلَ شواهدَه - في الغالبِ الأعم - تؤول إليهما وتــدورُ في فلكهما، والُمتَأخِّرون - كما هُو معلومٌ - عيالٌ على الُمتقدِّمين، وهو ما نُفسِّر به كثرةَ الشَّواهدِ القرآنيّة والشَّواهد الشِّعريّة وقلّة ما عداها من الشَّواهد الأُخرى .

أَمَّا شواهدُ « تحقيق الفوائد » الحَديثيَّة التِّسعة[1] فقد اتَّسمت بالإيجازِ والوُضوحِ، ولذا لَمْ يحتجْ إلى شرحِ لفظة غريبةٍ أَوْ بيانِ تركيبٍ غامضٍ .

وخلت أَرْبعةُ شواهد منْها من أَيِّ إشارةٍ تدلّ على أنّها أحاديث أَوْ آثــار؛ حيـــثُ كـــانَ المؤلّـــفُ يقـــدِّم لهـــا بقولـــه :

(١) ينظر ص : (٢٥٤، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٢٠، ٣٦٠، ٤٧٣، ٦١٤) قسم التَّحقيق .

«نَحـــــوْ »[(١)]، أو«مِثْل »[(٢)]، أو « نَحْو قوله »[(٣)].

وتَوزعَ الاسْتشهادُ بها بين القَضايا البلاغيَّةِ والأُخرى العرضيَّة الَّتي تجيءُ في خدمة القضايا البلاغيَّة .

ومن أَمثلة ما اسْتُشْهد به على قضيّة بلاغيَّةٍ قوله[(٤)] : « وقـــــد يُذْكـــــر – أي : الشَّرط – بدون الواوِ، وذلك فِيما كانَ المتروكُ أَولى بترّتبِ الجزاءِ عليه لدلالة العقل حينئذٍ عليه؛ **نحو : نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه**، إذْ يلزم منه بالطريقِ الأَولى أنّه لو خَافه لَمْ يَعْصه أَيْضـــاً » .

ومن أمثلة ما استُشْهد به في خدمة قضيّة بلاغيّة . قَوْلُهُ[(٥)] : «**ولذلك يُتَبرّأُ عن الكَذب بدَعْوى الاعتقاد أو الظَّنِّ**، أَيْ الدَّليل عليه : أنّه يُتبرّأ عن الكذبِ بدعوى الاعْتقاد أو الظَّنِّ متى ظَهر خَبرُه بخلافِ الواقعِ، أَيْ : إذا قِيل له : كذبتَ يقول : لا؛ بَلْ قُلـــتُـــه بناءً على اعتقادي؛ كما قالت عائشةُ – رضي الله عنها – : «ما كذبَ، ولكنّه وهم » .

---

(١) راجع ص : (٤٧٣، ٦١٤) قسم التَّحقيق .

(٢) راجع ص : (٣٦٠) قسم التَّحقيق .

(٣) راجع ص : (٣٢٠) قسم التَّحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٧٤-٣٧٥) قسم التَّحقيق .

(٥) راجع ص : (٢٥٣-٢٥٤) قسم التَّحقيق .

ثالثـــاً : الأَمثال والأَقْوال .

خلّف لنا أَسْلافُنا العربُ كمـــًّا هائلاً من الأَمْثال السَّائرة، والأَقْوال البَليغةِ الّتي كثيرًا ما يَعِنّ لنا التّمثلُ بها في مُناسبات تشبهُ المناسباتِ الّتي قيلت فِيها . وتعدُّ بسببِ إيجازِها وسهولةِ حفظِها، وسرعةِ انْتشارِها أمثلَ تُراث للأُمَّةِ وأَصْدقه . وأَجدُها - وإنْ أخذت حقّها من الجَمعِ والتَّأصيلِ - لَمْ تَأخذ حقّها من الاسْتِنطاقِ والتَّحليلِ .

وفي ظَنّي أنّها - بحكمِ جريانِها على الأَلْسنة بلا تَغْيير يُذْكر - مَتَى مَا أَخَذت حَظّها من الدَّرسِ العميقِ سوف تَكْشفُ لنا عن أَبْعاد تُراثيَّة مُفيدة .

وبالعَوْدةِ إلى كتابِ «تحقيق الفوائد» نَجدُ أَنَّ نصيبَه من الأَمثال والأَقوالِ عشرون شَاهـــدًا[١]، جـــاءَ بعضُها شَاهدًا بـــــلاغيـــًّا كقولِه[٢] : «**وإذا كان** وجهُ الشَّبه أمرًا **مُنْتزعـــًا من** عدَّةِ أمور؛ **نحو قولك: تقدِّمُ رجْلاً**؛ أي: لإِرادة الذَّهاب، **وتؤخِّر أُخرى** لإرادة عدمه، **للمتردِّد في الأمر** » .

(١) راجع الصفحات : (٢٨٢، ٢٨٦، ٣٠٣، ٣٣٣، ٣٦٧، ٣٩١، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٧٥، ٤٨٠، ٥١٠، ٥٤٤، ٥٥٦، ٦١٤، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٦٢، ٧٣٥، ٧٧٨، ٨١١) قسم التَّحقيق .
ويلحظُ أَنّ أحدَ الأَقوال تكرَّر ثلاث مرّات في أماكن مختلفة من الكتاب، بَيْنما ورد أَكثرُ من مثلٍ في صفحةِ واحدةٍ .

(٢) ص : (٧٣٥) قسم التَّحقيق .

وبعضُها الآخرُ في سياق شاهد؛ للإيْضاحِ والتَّأكيد، كَقَوله[١] : « **الخامسُ** : **الاسْتِلْذَاذ**؛ كذكرِ العاشقِ للمَعْشوق، ولهذا قِيل : «من أحبَّ شيئًا أكثرَ من ذِكْره » .

ويَبْدو واضحًا للعيان تباينُ طريقة الاسْتشهاد بها في الكتاب، فتارةً يُذكر ما يدلّ على أنه مَثَلٌ أو قولٌ، كقوله[٢]: «**فتأمّل في مثل** هذا المثل : (**أتخدع بالزَّبيب بعد المشيب**) » .

وتارة لا يذكر : كقوله[٣]: « **فالتزمت** الواو **فيها** أي في الاسمية **إما نادرًا** نحو : (كلّمتُهُ فوه إلى فِيَّ) » .

ومن جهة أُخرى نجدُ الحديثَ يطولُ حولَ بعضها بشرحِ الغَريبِ وبيانِ المعنى العَامِّ، وذكرِ قصّة المثل ومضربه أَحْيَانًا، كقوله[٤]: « وكَمَا في قَوْلِها: (إلاّ حظيَّة فلا أليّة)؛ حظيّةٌ : فعيلةٌ من حَظيت المرأةُ عند زوجها حُظوة . وأليّةٌ : فَعيلة من الألو . وهو التَّقْصير؛ بمَعنى فاعله؛ أَيْ : إنْ لا يكن لك في النِّساء حظيّة؛ لأَنَّ طبعكَ لا يُلائِمُ طبعهن، فإنِّي غيرُ مقصّرة ... ومورد المَثل : أَنَّ رجلاً كان لا تَحظى عنده امرأةٌ فلمّا تزوّج هذه لَمْ تَأل جهدًا في أَنْ تحظى عِنْده، ومَع ذَلك لم تَحْظ، بل طلَّقها فَقَالتْ . ومَضْرِبُه كلُّ قضية كانَ الإنسانُ أهلاً لها مُجتهدًا فيها، ولكنَّها امْتنعت عَليه لعارضٍ عَرض من غيرِ جهته » .

---

(١) ص : (٣٠٣) قسم التَّحقيق .
(٢) ص : (٤٢٠) قسم التَّحقيق .
(٣) ص : (٥٥٦) قسم التَّحقيق .
(٤) ص : (٢٩٦-٢٩٧) قسم التَّحقيق .

ويَقْصر الحديث حولَ بعضِها الآخر أحْيانـــًا أُخرى كقوله[١] : «لاستكراه النَّفس التَّكرار بالذَّات، كما قِيل: (أَكْرَه من مُعَادٍ)، واسْتِحبابه الجدَّة؛ كما قيل : (لكلِّ جديد لذّةٌ) » .

وأخيرًا : أَوَدُّ الإشارةَ إلى أَنَّ غالبَ ما وردَ في كتابِ « تحقيق الفوائد الغياثية » من أَمثالٍ وأَقْوالٍ استْشَهدت بها كتبُ البلاغيِّين المُتَقدّمين عليه؛ وعلى الأَخصِّ « مفتاح العلوم » للسَّكّاكيِّ .

رابعـــًا : الشِّعر :

الشِّعرُ ديــــوانُ العَـــــربِ، وهـــو كَمَا يقولُ الدُّكتور محمَّد أَبو موسى[٢]: « الدَّائرة الأَوسع الَّتي إذا حفظناها نكونُ قد أَقَمنا حولَ كتابِ الله ثوابتَ من المعارف المؤسّسة على أُصول من المنهج الصَّحيح؛ تظلُّ بين يدي الذِّكرِ الحكيمِ تهيّئ لسَماعه وفَهْمه وتَذَوّقِ بلاغته وأسرارِ بيانه » .

وحَسْبك دليلاً على أَهَميته وخطورةِ شأنه قولُ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما[٣]: « إذا أَشْكلَ عَلَيكم الشَّيءُ من القُرآن فارْجِعوا إلى الشِّعْرِ فإنَّه ديوانُ العَربِ » .

---

(١) ص : (٦٦٢) قسم التَّحقيق .

(٢) خصائص التّراكيب « دراســة تحليليّة لمســائل عــلم المعاني » لمحمّد محمّد أبو موسى : (٧) .

(٣) الفاضل في اللّغة والأدب؛ للمبرّد : (١٠) .

لذا اهْتمَّ به علماؤُنا قَديمـــًا وحَديثـــًا على اختْلاف تَخَصُّصاهم العِلميَّة فاستَشْهد به الفُقَهاءُ، والمحدِّثون، والمفسِّرون، والنُّحاة، واللُّغويّون على حدٍّ سواء .

وقد امْتلأ كتابُنا بهذا النَّوعِ من الشَّواهد، حيث بلغَتْ مواضعُ الاستشْهاد الشِّعريّة مائة وثمانية عشر مَوْضعـــًا[١]، وهي – بلا شكّ – كثيرةٌ جدًّا، ويُلْحظُ أنّه سلكَ في طريقةِ الاستشهادِ بها وطريقة إيرادها نفسَ المسلك الّذي سَلكه في بقيَّة الشّواهدِ المتقدِّمة . على أنَّه لَمْ ينسبْ تسعين شاهدًا، واسْتطعتُ بفضلِ الله نسْبة (٨٢) شاهدًا إلى قائلها .

كَمَا يُلْحظ أَنَّ شواهدَ الكتابِ الشّعريّة لَمْ تَخْرج في الجُمْلة عن شَواهد المصادر البلاغيَّة الأُخرى الَّتي تقدَّمت على الكتابِ وبالأَخصِّ كتاب « مفتاح العلوم » للسَّكّاكيِّ .

ولبيانِ ما تقدَّم بجلاءِ أَسُوقُ الشَّاهدين التَّاليين :

١ – شاهدٌ لم يُنْسبْ، ولم يُسْبق بما يدلُّ على أَنَّه شاهدٌ، ولم يُبيَّن مَعْناه، أَوْ يُشْرح غَريبه وليسَ بلاغيـــًّا، كقوله[٢]: « فإنَّ المحلَّ الخالي إذا كانَ فَارغـــًا تَمكّن فيه نقشٌ يردُ عليه أَشدَّ تمكُّن :

أَتَاني هَواها قبل أَنْ أَعْرفَ الهَوى فَصَادفَ قَلْبي خَاليـــًا فَتَمكّنا».

(١) ينظر – على سبيل المثال –: (٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣١٦، ٣٢٥–٣٢٦، ٣٣٥، ١٣٣، ٣٤٠) قسم التَّحقيق .

(٢) ص : (٢٦٥) قسم التَّحقيق .

٢ - شاهدٌ نُسب، وسُبق بما يدلُّ على أنَّه شاهدٌ، وبيَّن مَعْناه، وشُرح غَريبُه، واستُشْهد به عَلَى موضع بَلاغيٍّ؛ كقوله[1]: « ومن هَذَا القبيلِ وضْعُ الحاضرِ **موضع الماضِي لإيهامِ المشاهَدَة**؛ مشاهدة تلك الحالة واسْتِحضارها في ذهنِ المُخاطب ... كَمَا فعلَ تأبَّط شرًّا في قوله :

بأَنِّي قَدْ لَقيتُ الغُولَ تَهْوي ... بسَهْب كالصَّحيفة صَحْصَحان

فَأضْرِبُها بلا دهَش فَخرَّت ... صَرِيعـــاً للـــيدينِ وللجـــران

وكانَ مقتضَى الظَّاهِر: « فضَربتُها »، لكنَّه عدلَ إلى الحاضر قَصْداً أن يصوِّر لقومه الحالةَ الَّتي تَشجَّع فِيها بضربِ الغُول كأنَّه يُبصرهم إيّاها - أيْ : تلكَ الحالة - ويُطلعهم عَلَى كُنْهها، ويَتَطلَّبُ مِنْهم مُشاهدَتَها؛ تَعْجيبـــاً من جُرْأَته على كُلِّ هَوْل، وثبَاته عندَ كلِّ شدَّة .

والسَّهبُ - بالسِّين والصّاد المهملتين - : الفَلاةُ .

والصَّحصحانُ : المُستوي؛ أي بفلاةٍ كالقرطاس مُسْتَوية .

لليَدين : أيْ عَلَى اليَدين .

والجِرَانُ : مقَدَّم عنق البَعير من مذبحه إلى مَنْحرِه » .

وقِس على هذين الشّاهدين المتنافيين شواهدَ شعريَّة أخرى اتّفقت أَوْ أَخذَت صُورًا مُتنوّعةً من النّفيِ والإِثْباتِ .

---

(١) ص : (٤١٢-٤١٣) قسم التَّحقيق .

المبحث الثّالث :

تقويم الكتاب

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل :

مزايا الكتاب

المطلب الثّاني :

المآخذ عليه

المطلبُ الأوَّل :

مزايا الكتاب

١ - حسن التّبويب والتّنظيم :

سبق أَن قدَّمت أنَّ كتابَ تحقيقِ الفوائد ينضوي تحت أَرْوِقة المدرسة السَّكَّاكيَّةِ ولذا فإنَّه يستمدُّ قيمته العِلميَّة من تلك الأُسس المحكمة الَّتي قَامت عليها والمنهج القَويم الَّذي ترسمته .

ولستُ أعني عندما أعبِّر - هنا - بـ(السَّكَّاكيَّة) سبق السَّكَّاكيِّ إلى ذلك المنْهج الَّذي خالفَ به المتقدِّمين ممَّن صنَّفوا كتبًا مُسْتقلَّة في البَلاغة؛ كعبد القاهرِ الجُرجانيِّ الَّذي صنَّف كتابيه « أسْرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» أَوْ حتّى كتبًا لا يصدقُ عليها التَّصنيفُ البلاغيُّ تمامًا كتلك الَّتي تضمَّنت كثيرًا من المباحث البلاغيَّة دونما حاجزٍ مانعٍ من دخولِ غيرها من المباحث الأُخرى . من مثل كتاب « الموازنة بين أبي تمَّام والبحتريّ » لأبي القاسم الآمديّ، وكتاب : « الوساطة بين المتنبّي وخصومه » للجرجانيّ - وإنَّما أعْنِي الارتباطَ الوثيقَ الَّذي يصل كتابَ الشّيخ الكرمانيِّ «تحقيق الفوائد» بكتابِ شيخِ شيخِه أبي يعقوب السّكاكيّ «المفتاح»؛ ذلك الكتاب الَّذي ذاعَ صيتُه بين النَّاس، ونالَ شهرةً لم ينلها كثيرٌ من الكتبِ البلاغيَّة الأُخرى . فكتابُ الكرمانيِّ - كما سبق - أَنْ ذكرتُ يشرحُ كتابًا آخر شديدَ الصِّلةِ بكتاب السَّكَّاكيّ؛ هو كتاب «الفوائد الغياثيَّة»؛ ذلكم الكتاب الَّذي اختصر به صاحبُه - بعنايةٍ فائقةٍ - « مفتاح العلوم » للسَّكَّاكيّ .

وغنيٌّ عن الإيضاح أنَّ السَّكَّاكيَّ أفادَ كثيرًا في تبويبه وتقعيده وتقسيمه من الفَخْر الرَّازي في كتاب : « نهاية الإيجاز في دراية الإعْجَاز »، بل إنّه كما يقولُ محقّقُ نهاية الإيجاز الدّكتور بكري شَيْخ أمين[1]: « كادَ أَنْ يكون ظلاًّ للرَّازيّ وصدًى لصوته » . وفي نظري أنَّه لم يتميَّز عنه كثيرًا إلاَّ بما امتنّ الله به عليه من دِقَّةِ التَّنظيمِ وضبطِ التَّقسيم وقوَّةِ الأَدلَّة .

ومع سبقِ الرَّازي إلى التّنظيم والتَّبويب وتشْعيبِ المسائل وتَفْريعها وفق أسسٍ عقليّة منطقيَّة إلاّ أنّ أغلبَ الدَّارسين المحدثين يغضّون الطَّرف عنه، ويتجَاهلون سَبْقه، ولا يلوونَ على كتابه كما يَلْوون على كتابِ السَّكَّاكيِّ الّذي نُسب إليه السَّبق وركَّز عليه الدَّارسون مُتَعرّضين لمنهجه – في الغالب الأَعمّ – بالذَّمِّ والتَّسفيه؛ رامينه بالانْحرافِ والجمودِ وعدمِ الفَهم؛ ومنهم الدُّكتور عبد العزيز عتيق[2] يقول : « ومن هنا كانت خُطُورة منهاجِ السَّكَّاكيِّ الّذي يُعدُّ في تاريخِ البلاغة بداية طور الجُمود في دراستها لقد خُيِّلَ إليه أنَّه بمنهاجِه المنظّم المتقن يُصْلح من شأنِ البلاغة، فإذا به من حَيثُ لا يَدْري يُفْسدها ويُسيءُ إليها » .

والحقّ أنّ السَّكَّاكيَّ – رحمه الله – حُمِّل ما لا يَحْتمل؛ إذ طُلبَ منه أَنْ يواكب بلاغة عبد القاهر الجرجـــاني – رحمه الله – وأن يأتي بما يحاكي كتابيه على الأقل إذ لم يستطع أن يتفوّقّ عليه . ومن هذه الجهة انهالت السّهام عليه . ولو أُمعن النّظر في صنيع السَّكَّاكيّ وغايته منه لما

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز « قسم الدّراسة » ص (٥٦) .

(٢) علم المعاني ص (٢٧) .

حُمّل كلّ ذلك . ولأُحيل ذمّه مدحــًا . فهو لم يؤلّف كتابه ليغيّر مسار البلاغة العربيّة ويلبسها ثوب الجمود - كما زعموا - ولم يكن هذا مقصدًا له على بال، وغاية ما هدف إليه هو اختصار كلام الإمام عبد القاهر وتصفيته من التّكرار وتقريبه لطلبة العلم بوضع الحدود والرّسوم الّتي تضبط مباحثه وتفصّل مسائله . ليستقيم لطالب البلاغة الطّريق وتتّضح أمامه الصّورة؛ متى ما خاض غمار البيان وأدلج في بحور تذوّق الكلام، ولعلّ الّذي حداه إلى ذلك ضعف الذّوق العربيّ في العصور المتأخّرة فأراد بمنهجه المنطقيّ الإعانة على فهم البلاغة .

وأجدني مع الأستاذ الدكتور فضل حسن عبّاس : حين يقول(١): «ورحم الله السَّكّاكيّ ونرجو أن يؤجر على هذه الحملات الّتي توجّه إليه؛ فلقد حمّلوه مسؤولية جمود البلاغة ووقوفها عند حال لا تحسد عليه ... .

صحيح أَنّ السَّكّاكيَّ سلب بلاغة عبد القاهر هذه السّمات الأدبيّة، وهذا الأسلوب الّذي يستند إلى الذّوق والقاعدة معــًا؛ ولكن ينبغي أن لا ننسى، ولا يجوز أن ننسى أنّ البلاغة كانت بحاجة إلى من يحدّد لها مصطلحاتها تحديدًا تامــًّا، ومن يفصّل مسائلها، ويَفْصل بعضها عن بعض، وتلك حسنة لا ينبغي أن تغفل، ولكن الكــثيرين - سامحهم الله - لا يذكرون إلاّ السّلبيّات » .

أخلص من هذا كلّه إلى القول بأنّ انضواء كتاب «تحقيق الفوائد» تحت أروقة المدرسة السَّكّاكيّة لا يغمط شيئــًا من شأنه ولا يحط قدرًا

(١) البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتّبعيّة : (١٧٥) .

من قدره كما ظنّ بعض، بل هو ميزة تحسب للكتاب؛ تشتدّ الحاجة إليها في ميدان التعليم « ثمّ يبقى ما وراء ذلك مفتوحـــًا ليشمل كل دراسة تستخرج أسرار البيان »[(١)].

ولست في حاجة – هنا – إلى استعراض طريقة الكرمانيّ الموفّقة الّتي بنى عليها كتابه، فقد سبق الحديث عنها في المطلب الثّالث من المبحث الأوّل من هذا الفصل في أثناء الحديث عن منهج المؤلّف في الكتاب؛ حيث استعرضتُ بالتّفصيل المخطّط الّذي سار عليه الشّارح في كتابه[(٢)].

٢ – التّوسّط والاعتدال :

حيث تجنّب مؤلّفه الإطناب المملّ والاختصار المخلّ، فسلك به منهجـــًا وسطـــًا سواءٌ في عرض المادّة العلميّة أَوْ في التّقسيم والتّفريع . وما يندرج تحتهما من التّقعيد والتّمثيل وإيراد الأقوال والأدلّة ومناقشتها . متحاشيـــًا في ذلك كلّه التّكرار والإطالة، ومحترزًا – في الجملة – عن التّقصير والإيجاز، ولذا نجده عندما يتعرّض لأحوال المسند والمسند إليه وبعض أحوال متعلّقات الفعل لا يفرد كلّ نوع ببحث مستقلّ – كما فعل غيرُه من البلاغيّين؛ بل كما فعل السّكّاكيّ نفسه؛ عمدة الكرمانيّ في كتابه – وإنّما يعالجها جميعـــًا تحت مبحثٍ واحد ذاكرًا أغلب النّكت البلاغيّة؛ ممثّلاً لها بما تيسّر من الأمثلة مما قد يكون مندرجـــًا تحت المسند

(١) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجانيّ د. محمّد محمّد أبو موسى : (١١) .

(٢) راجع ص (١٠٧–١١٠) من قسم الدِّراسة .

إليه أَوْ تحت المسند؛ أَوْ تحت متعلّقات الفعل؛ تاركـًا المجال مفتوحـًا أمام القارئ لإعمال عقله في تحصيل ما لم يذكره وقياس الأشباه على النّظائر فيما لا يستغلق فهمه أَوْ يشقّ طلبه . وأسوق للدّلالة على ذلك قوله[1]: « **ثمّ إنّه**، أي الحذف، **يترجَّحُ لوجوه : الأوّل** : ضيق المقام؛ كجوابِ المشرف - أي على الموت - : أموتُ، حيث يقال له : كيف أنت ؟ إذا الوقت لا يسع أن يقول : أنا أموت ... وكضروة الشّعر، وقوله :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ
سَـهَرٌ دَائِمٌ وحُزْنٌ طَوِيـلُ

الثّاني: الاحترازُ عن العَبَث؛ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾؛ إذ لو كُرِّر فعلُ التّسبيح؛ لكان عبثـًا؛ إذ هو معلومٌ من الأوّل » .

فلقد تحقّقت الفائدة المنشودة بإيراد الوجهين المذكورين وغيرهما من الوجوه الأخرى الواردة بعدهما الّتي تكشف أسرار الحذف البلاغيّة غير أنّه درءًا للتّطويل والتّكرار عالج أوّلهما « ضيق المقام، ضرورة الشّعر » في باب المسند إليه؛ حيث جاء المحذوف في أمثلته مسندًا إليه .

وعالج ثانيهما « الاحتراز عن العبث » في باب المسند؛ حيث جاء المحذوف في مثاله مسندًا .

(١) ص (٢٧٦-٢٧٧) قسم التّحقيق .

وكان بإمكانه أن يمثّل لكل وجه بمثالين؛ أحدهما في باب المسند إليه، والآخر في باب المسند، كما فعل غيره ممّن رام البسط والتّوسّع .

وظاهر أنّ الّذي هيّأ لهذا المسلك، أي مسلك « التّوسّط والاعتدال» هو الإيجيّ، صاحب الكتاب المختصر؛ حيث بنى كتابه على أسس منطقيّة لا تقبل الحشو والاسترسال .

ويبدو لي أنّ الكرمانيّ – رحمه الله – نشد هذا المسلك وهدف إليه قبل تأليف الكتاب، ولو أنّه آثر منهج المطوّلات لعدل من أوّل الأمر عن ربط كتابه بمختصر شيخه، أَوْ حتّى عدم تضمينه إيّاه بالطّريقة الدّقيقة المحكمة الّتي سبق أن أشرت إليها[1] على أقلّ تقدير .

٣ – اشتمال الكتاب على بعض الفوائد المهمّة :

تضمّن كتاب تحقيق الفوائد فوائد جليلة؛ انفرد بها الكتاب عن سائر الكتب البلاغيّة الّتي سبقته، ويعود الفضـــل في إيرادها – في الدّرجة الأولى – إلى الإيجيّ صاحب المختصر . فهو الّذي ضمنها كتابه صراحة، أَوْ قدح في ذهن الكرمانيّ إليها . وغالبـــًا ما يشير الشّارح إليها بقوله[2]: « وهذا ممّا زاد على المفتاح »، وتبدو لنا قيمة تلك الزّيادات بجلاء إذا ما ربطنا بينها وبين عنوان الكتاب المختصر : « الفوائد الغياثيّة » وتَذَكَّرْنا ما

(١) ينظر ص (٣٠٣) من قسم التّحقيق .

(٢) ص (٢٤٥) قسم التّحقيق . وينظر – على سبيل المثال – الصّفحات : (٢٥٠، ٢٥٣، ٢٧٦، ٣١٢، ٤٤٨) .

سبق أن أوردناه في سبب تأليف الكتاب[١]. حيث نصّ ابن الكرمانيّ ((أنّ الوزير (غياث الدّين) كان يقرأ المفتاح للسّكّاكيّ على الشّيخ عضدِ الدّين، وكان يفيد عند الدّرس فوائد زوائد على المفتاح؛ فسأله الوزير أن يجمع تلك الفوائد مفردة فجمعها ...)) .

وقد تتبّعت المواطن الّتي صرّح الشّارح بأنّها ممّا زاده شيخه على ما في ((المفتاح)) فوجدها تقارب العشرين موطنـــًا وقد يكون في الموطن الواحد أكثر من فائدة .

وجدير بالذّكر أنّ تلك الفوائد لم تعرف مواطن معيّنة من الكتاب تلتزم الورود فيها؛ بل ترد بحسب المقتضى الدّاعي لها؛ فأحيانـــًا ترد في ثنايا المباحث الرّئيسة، وأخرى في خواتيمها، وثالثة خارجـــًا عنها في إطار التّنبيهات . وغالبـــًا ما يكون تصريح الشّارح بأنّها من الفوائد الزّائدة على ما في ((المفتاح)) في بداية الحديث[٢] عنها؛ بخلاف الفوائد الأخرى؛ فالتّصريح بزيادتها يرد عقب إيرادها [٣].

وللإيضاح أسوق المثال التّالي مشتملاً على كلام المصنّف والشّارح[٤]:

(١) ينظر ص (٣٢-٣٣) من قسم الدّراسة.

(٢) ينظر – على سبيل المثال – ص (٣١٢، ٤٧٠، ٧٤٨) من قسم التّحقيق .

(٣) ينظر على سبيل المثال ص : (٢٤٥) .

(٤) ص (٢٤٤-٢٤٧) قسم التّحقيق .

«وتعريفاتُه [أي الخبر] تَنْبيهاتٌ، فإنَّ التَّعريفَ قد لا يُرادُ به إحداثُ تَصوّرٍ؛ بل الالتفاتُ إلى تصوُّرٍ حاصلٍ ليتميّز من بين التَّصوُّرات؛ فيعلَم أنّه المرادُ .

إشارةٌ إلى سؤالٍ وجواب .

تقديرُ السّؤال: لا يشتغلُ العقلاءُ بتعريفِ التَّصوُّرات البديهيَّة كما لا يُبَرهن على القَضايا البديهيّة؛ فلو كان الخبرُ ضروريــًّا لما عَرَّفُوه ... .

تقديرُ الجوابِ : أَنَّ هذه تنبيهاتٌ لا تعريفاتٌ تنافي الضَّرورة فإنّها ليست لإفادة تصوُّرٍ وإحداثِه؛ بل لتَمْييز ما هو المراد به مِنْ بين سَائِر التَّصوُّراتِ الحَاصلة عنده ... .

وهذا ممّا زاد على (المفتاح)».

ومن أمثلة ذلك – أيضاً – ما أورده المصنِّف وعلّق عليه الشّارح في التّنبيه الّذي جاء عقب النّوع الثّالث المعقود في التّعريف بأقسامه والتّنكير، قال[1]: «تنبيه: ما في هذا التّنبيه من الفوائد ممّا زادها على الأصل وهي فوائد شريفة مهمّة لا بدّ من معرفتها :

التّعريف : يقصد به معيّن عند السّامع من حيث هو معيّن كأنه؛

أي: التّعريف إشارة إليه؛ أي : إلى ذلك المعيّن بذلك الاعتبار؛ أي : باعتبار أنّه معيّن عنده .

وأمّا النّكرة : فيقصد بها التفات النّفس إلى المعيّن من حيث هو، من غير أن يكون في اللّفظ ملاحظة تعيُّن، وإن كان لا يكون إلاّ معيّنا؛

(١) ص (٣١٢-٣١٣) قسم التّحقيق .

فإن الفهم موقوف على العلم بوضع اللّفظ له؛ أي : للمعنى الّذي هو مفادٌ من اللّفظ وذلك؛ أي : العلم بالوضع **إنّما يكون بعد تصوّره** ذلك المعنى، **وتميّزه عنده عمّا عداه**؛ لكنه لا يلاحظ في اللّفظ أنه معيّن .

والحاصل : أنّ الخطاب لا يكون إلاّ بما يكون معلوماً للمخاطب ومتصوّراً له؛ سواءٌ كان اللّفظ نكرة أو معرفة؛ لكن الفرق : أنّ في لفظ المعرفة إشارة إلى أنّه يعرفه السّامع دون المنكر؛ فإذا قلت : ضرب الرّجل؛ فكأنّك قلت : ضرب الرّجل الّذي تعرفه؛ ففي اللّفظ إشارة إلى أنّه يعرفه بخلاف النّكرة ».

وظاهرٌ أنّ ما في التّنبيه تكميلٌ مهمٌّ للمبحث البلاغيّ المعقود، بتحديد مصطلحين رئيسين وردا فيه يحوّل القصور في معرفة المراد بكلّ واحد منهما بدقّة دون الفهم المنشود؛ بل ربّما أدّى إلى الوقوع في خلافه؛ ممّا يتنافى مع أسس البلاغة كأن يسبق إلى الفهم من « التّعريف » مجرّد التعيّن لمعنى اللّفظة المعرفة من غير ملاحظة تعينها بخصوص معيّن في ذهن السّامع وارتباط مدلولها - سلفاً - به . وكذا التّنكير بأن يسبق إلى الفهم منه مطلق النّكرة؛ أي : عدم العلم بمعنى اللّفظة المنكرة أصلاً، الأمر الّذي يؤول بالمتكلّم إلى مخاطبة السّامع بما لا يعلمه .

أمّا ما يتعلّق بالفوائد الواردة في شرح الكرمانيّ فهي الكثرة الكاثرة وإن لم ينصّ عليها إلاّ في النّادر كقوله[1]: « وهَهُنا فائدةٌ جليلةٌ لا بدَّ من ذكرها؛ وهي : أنَّ اللّفظ قد يُوضعُ وضعًا عامًّا لموضوع له عامّ؛ كـــ(رجل)

---

(١) ص (٢٨٤-٢٨٥) قسم التّحقيق .

وقد يُوضع وضعـًا خاصـًّا لموضوع له خاصٌّ؛ كـ(زيد)، وقد يُوضع وضعـًا عامـًّا لأمـورٍ مَخْصُوصةٍ كـ(هذا) فإنّ وضْعه عامٌّ لكلّ مشارٍ إليه مخصوص ... » .

٤ – ظهور شخصيّة المؤلّف العلميّة بشكل واضح :

وبدا هذا الظّهور المتألّق عند المُختَصر والشّارح على حدٍّ سواء؛ كلّ بحسب طبيعة تناوله . فصاحب المختصر يكتفي بالإشارات الموجزة العابرة، وصاحب الشّرح يميل إلى الإيضاح والتّفصيل . وقد برزت شخصيّتهما من خلال آرائهما واختيارهما وتعليلاتهما ومناقشتها وردودهما الّتي ردّا بها على بعض العلماء .

ومن أمثلة ظهورها عند صاحب المختصر قوله(١): «**الثّاني: ألاّ يُعْرف منه إلاّ ذلك القَدْرُ حقيقةً أَوْ ادِّعاءً ... وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾**» .

فتعبيره بقوله : « وعليه حُمل » إشارةٌ ظاهرة إلى عدم قبوله وجه الحمل، ولو قبله لما ساغ له الإتيان بلفظ زائد هو « حُمل »، ولكفاه أن يقول : «وعليه قوله»؛ فهو المتّسق مع منهج الاختصار الّذي سار عليه . ولم يكن له أن يسلك هذا التّطويل بهذه الإشارة العابرة لو انساق خلف آراء الآخرين؛ يأخذها ويحكيها كما هي؛ دون أن ينصب عليها عقله ناقدًا ومقوّمـًا .

---

(١) ص (٣٦٢) قسم التّحقيق .

يقول الكرمانيّ[١]: « ولَمّا كانَ عند المصنِّف وجهٌ أَنسبَ منه لسياقِ الآية – قال : « وعليه حُمل » والمراد به صاحب « المفتاح » . ولـــم يقل: (وعليه ورد) أَوْ (عليه قوله) .

والوجهُ فيه: أنَّهم نكَّروه لاعتقادِهم أنَّه لا يجوز أن يكون شخص هكذا موجودًا يقول كذا وكذا . ويدّعي : كذا وكذا، واستبعدوه، بل أحالوه، فكأنّه للتّعجّب وبيان الاستحالة لذلك الخبر الّذي يدّعيه؛ أي : هل ندلّكم على رجلٍ عجيب، يقول كلامـــًا عجيبـــًا، متّصفٍ بصفة غريبة، يدّعي أمرًا غريبـــًا . ولو قال مقام (على رجل) : (على محمّد) : لـــم يكن مفيدًا لذلك » .

ومن ظهورها عند صاحب الشّرح قوله بعد أن ساق الخلاف في «لو»؛ هل هي لامتناع الثّاني لامتناع الأوّل، أَوْ هي لامتناع الأوّل لامتناع الثّاني ممّثلاً بقوله : «لو جئتني أكرمتك» قال[٢]: « والتَّحقيقُ فيه أنَّه يُستعملُ في كلا المعنيين لكن بالاعتبارين؛ باعتبار الوجود والتّعليل، وباعتبار العلم والاستدلال؛ فيقول: لَمّا كان المجيءُ علّة للإكرام بحسب الوجـــــود فانتفاء الإكـــرامِ لانتفاءِ المجيْ؛ انتفاءٌ للمعلول لانتفاءِ علّته. و– أيضـــًا –: لّما يعلم انتفاء الإكرام فقد يُستدلُّ منه على انتفاء المجيء؛ استدلالاً من انتفاء اللاّزم على انتفاء الملزوم ... وهذا تحقيق لم ينقّح إلى السّاعة » .

---

(١) ص (٣٦٦، ٣٦٧) قسم التّحقيق .

(٢) ص (٤٧٥–٤٧٧) قسم التّحقيق .

هذا؛ وقد ظهر لي أنّ الكرمانيّ – رحمه الله – ينشد الحقَّ بعيداً عن التّعصّب والهوى، ومتى تجلّى الحقُّ أمامه بدليله ذكره وإن أدّى ذلك إلى مخالفته القول السّائد الّذي عليه أرباب الفنّ، أَوْ عليه شيخه « الإيجيّ » غير أنّه لا يهمل وجهات نظر الآخرين أَوْ آراءهم . ولا يتعرّض لها بشيء من النّقد الجارح. وإنّما يقدّمها على رأيه ويوفيها حقّها من البسط والإيضاح ثمّ يعقّب – في النّهاية – عليها برأيه، وأسوق للدّلالة على هذا المثال الآتـــي[1]:

«**ويقبح (هل زيداً عرفت) لإشعاره**؛ أي : التّقديم **بثبوت التّصديق** بنفس الفعل، وإشعاره (هل) بعدم ثبوت التّصديق؛ لأنّه لطلب التّصديق.

وإنّما قال: (يقبح) و لم يقل : (يمتنع) لأنّه وإن احتمل التّقديم المنافي؛ كذلك يحتمل عدم التّقديم، وإن كان مرجوحاً بالنّسبة إلى احتمال التّقديم وذلك بأن يقدّر : عرفت آخر قبل زيد، أَوْ تجعـــل مفعول (عرفت) المذكور محذوفاً، والتّقدير: (هل عرفت زيداً عرفته) .

بخلاف عرفته؛ أي : بخلاف (زيداً عرفته) فإنه لا يَقْبُح؛ لأن زيداً لا يحتمل التّقديم؛ لأنّ (عرفته) قد أخذ مفعوله، وإذ لم يحتمل التّقديم لا يستدعي ثبوت التّصديق بنفس الفعل؛ فلا ينافي (هل) .

وهذا على ما هو كذلك لفظ المختصر وأصله، وعلى ما شرحه الشّارح للأصل؛ لكن الحقّ : أن (زيداً عرفته) – أيضاً – يحتمل التّقديم؛ بأن

(١) ص (٥٧٨) قسم التّحقيق .

يقدّر المفسّر بعد (زيداً)؛ نحو: (هل زيداً عرفت عرفته... فلا يخرج من باب القبح » .

وجدير باللّحظ في هذا النّصّ تأدّب الكرمانيّ مع شيخه وغيره من العلماء؛ فعندما صرّح بالحقّ في غير جانبهم لم يصرّح بأسمائهم، وإنّما أحال إلى مؤلّفاتهم؛ إذ قال: (هذا على ما هو كذلك لفظ المختصر وأصله » أَوْ على وصف يُشْترك فيه إذ قال: « وعلى ما شرحه الشّارح للأصل » .

٥ – اشتمال تحقيق الفوائد على بعض آراء الإيجيّ الّتي لم ترد في مختصره :

ذكر الكرمانيُّ في كتابه بعضَ آراء شيخه الإيجيِّ، وكثيرًا منها لم أجد له ذكرًا في كتب الإيجيّ نفسه، ممّا يرجّح أنّها ممّا تلقّفه التّلميذ عن شيخه مشافهة في وقت ملازمته له وتلقّيه عنه .

ويمثّل حفظ مثل هذه الآراء قيمة تاريخيّة وفكريّة، يمكن أن يفاد منه في رصد حركة التّطوّر الفكريّ للأمّة بعامّة؛ كما يمكن أن يفاد منه في دراسة الشّخصيّات وتقصّي أبعادها .

ومن أمثلة ما حفظه الكرمانيّ لشيخه قوله معلّقـًا على ما ورد في المختصر[(١)]: «**وههنا نظر؛ فإنّ الإلف بالتّكرار يحصل؛ فكيف يتنافى حكمها ؟!** »، قال[(٢)]: « والمصنّف ينقل كلام السّكّاكيّ، وإلاّ فالحقّ عنده

(١) ص (٦٦٢) قسم التّحقيق .

(٢) ص (٦٦٢-٦٦٣) قسم التّحقيق .

على طرف التّمام، وهو : أن كلّ تكرار لا يورث الكراهة، بل الّذي يورثها تكرار شيء منه بدّ؛ وهو مناف للإلف، وأمّا تكرار شيء لا بدّ منه؛ كتكرار الشُّبه الضّروريّة عند الطّبيب، فهو غير مناف للإلف؛ بل موجب له ».

وبدت - لي - بعد الاستقراء والتّتبّع لكلّ ما هو على شاكلة هذا المثال حقيقتان مهمّتان :

أوّلهما: قرب الكرمانيّ من شيخه الإيجيّ قربـــًا يجعله أخصّ تلاميذه وأعرفهم بمراده، وأكثرهم إحاطة بآرائه .

ثانيهما: ولاء الكرمانيّ لشيخه وحبّه له، وكأنّي به لا يجد أدنى مناسبة تستدعي إيراد وجهة نظر لشيخه أَوْ رأي له حتّى يبادر إليها ويوفيها حقّها .

٦ - اشتمال تحقيق الفوائد على أصحّ نسخ المختصر :

أشرتُ فيما مضى أنّ كتاب الفوائد الغياثيّة مختصر أُعدّ بعناية فائقة ليكون صالحـــًا للحفظ، وليس بغريب على هذا الكتاب ومثله أن تكثر نسخه . وأن تتعدّد روايته، وأن يطرأ بعض التّغيير على جمله ومفرداته، لانتشاره بين النّاس واعتمادهم في ضبطه أحيانـــًا على حفظهم وهو يختلف باختلاف القدرات العقليّة .

ومع اختلاف النُّسخ وكثرتها ـــ الّتي وجدت في حياة المؤلّف ناهيك عمّا وقع بعدها - نجد الحاجة ملحّة إلى نسخة صحيحة ليست أقلّ من أن تكون كُتبت بخطّ المؤلّف نفسه، أَوْ قُرأت بين يديه .

ولمّا تعذّر وجود الأولى أسعفنا الكرمانيّ ــ رحمه الله ــ بالثّانية، حينما ضمّن كتابه كتاب شيخه دون أن ينقصه حرفًا واحدًا، مع ما كشف عنه من إلمام بالنُّسخ الأخرى المعاصرة له، واعتماده النّسخة المقروءة على الشّيخ .

وقد تقدّم التّمثيل لهذه القضية بما يغني عن إعادته هنا[1].

٧ – وضوح المعنى، وسلامة الأسلوب غالباً :

اتّسم تحقيق الفوائد – في الجملة – بوضوح معانيه، وسلامةِ أساليبه، ولو خلا من بعض الأفكار الفلسفيّة الّتي شابته وبعض أخطاء النّسخ لقُلْتُ : إنّ النّاظر فيه لا يحتاج إلى إعمال عقل وإعادة نظر ليدرك المعنى المراد .

ومع ما تمثّله هذه الميزة من أهمّيّة، وكونها مطلبًا ضروريًّا في كلّ مؤلّف إلاّ أنّها كانت منتظرة من الكرمانيّ الّذي أخذ على عاتقه شرح كتاب شيخه وتقريبه لطلبة العلم، وأنّى يكون ذلك بعيدًا عن المعنى الواضح المبني على الأسلوب السّليم !! .

---

(١) ينظر ص (١١٦) من قسم الدّراسة.

المطلب الثّاني :

المآخـــذ عليه

«تحقيق الفوائد» عملٌ بشريّ والبشرُ مظنّةُ الخطأِ والنِّسيان والنَّقص، ولم يكتب الله الكمال لكتاب إلاّ لكتابه؛ فهو الّذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنْزيل من حكيم حميد﴾[1].

فعلى الرّغم من توافر محاسن الكتاب، وكثرة مزاياه؛ إلاّ أنّه لم يخل من بعض المآخذ القليلة الّتي أرجو أن لا تقلّل من قيمته العلميّة . ومنها :

١ – أخطاء عقديّة :

كتأويله اليد بالقدرة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[2]

وتقدّم في مبحث عقيدته أنّه ينتسب إلى المذهب الأشعريّ[3].

فأدّت أشعريّته إلى الوقوع في هذه الأخطاء في نظر أهل السّنّة والجماعة بالمعنى الخاصّ .

(١) سورة فصلت . الآية : ٤٢ .

(٢) سورة الفتح من الآية : ١٠ .

(٣) تنظر : الصّفحات (٦٧–٧١) قسم الدّراسة .

ومن المآخذ العقديّة الّتي تؤخذ على الشّارح وقوعه في بعض التّعبيرات الّتي تحمل في ظاهرها مخالفة شرعيّة واضحة؛ كقوله في أوّل الكتاب عند التّعرّض لبيان تسمية كتاب شيخه الإيجيّ بـ«الفوائد الغياثيّة»[1]: «منسوبةً إلى الوزير بن الوزير بن الوزير؛ الّذي ما وسع في طرف العالمين إدراك عظمته، وما وضع الزّمان أمراً إلا بعد مشيئته، الدّستور، الأعلم، الأعظم، سلطان وزراء العالم، غياث المستغيثين، خلاصة الماء والطّين، غياث الدّنيا والدّين، رشيد الإسلام والمسلمين» .

ففي قوله – كما هو ظاهر – مغالاة في الإطراء ومجاوزة في المدح والثناء؛ بل تضمّنت بعض جمل القول ما ينافي التّوحيد؛ منها : وصفه ممدوحه بأن الزّمان لا يضع أمراً إلاّ بعد مشيئته؛ فالمشـــيئة المطلقة – كما هو معلوم – لله سبحانه وتعالى، (والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله ولا قدرة له على أن يشاء شيئاً إلاّ إلى إذا كان الله قد شاءه . قال تعالى : ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَّسْتَقِيمَ ۝ وَمَا تَشَآءُونَ إِلاَّ أَن يَشَآءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾[2])[3]. ومنها : وصفه الممدوح بأنّه (غياث المستغيثين) و(غياث الدّنيا والدّين)؛ فالاستغاثة بهذا الإطلاق لا تكون إلاّ لله ــــ سبحانه وتعالى – فهو المتفرّد بذلك، قال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ

---

(١) ص (٢١٠-٢١١) قسم التّحقيق .

(٢) سورة التّكوير : ٢٨ – ٢٩ .

(٣) فتح المجيد شرح كتاب التّوحيد، لعبد الرّحمن آل الشّيخ : (٤٧٢) .

وَيَكْشِفُ السُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ الأَرْضِ أَءِلَهٌ مَّعَ اللهِ﴾[١] . ثمّ من هو الوزير بن الوزير بن الوزير – وإن سما – بجانب صفوة الخلق من الأنبياء والمرسلين حتى يوصف بأنّه خلاصة الماء والطّين؟!

وهذا مأخذ يتّجه إلى ظاهر التّعبير أمّا مراد الشّيخ من هذه العبارات فلم يفصح عنه، على أنّنا لا نتوقّع من عالم جليل كالشّيخ الكرمانيّ أن يعتقد ما تضمّنته تلك التّعبيرات – وإن كانت تحسب عليه – وحكمنا مبني على الظّاهر، والله يتولّى السّرائر .

٢ – أخطاء منهجيّة :

وتمثّلت فيما يلي :

أ – اعتماده – أحيانًا – على بعض الرّوايات الضّعيفة، ممّا أدّى به إلى الوقوع في الإسرائيليّات المنكرة؛ وظاهر أنّ السّبب في ذلك يرجع إلى اعتماده اعتمادًا كليًّا في تفسير ما يعترضه من آي الذّكر الحكيم على كشّاف الزّمخشريّ؛ ذلك الكتاب الّذي يموج بالرّوايات الضّعيفة .

ومن ذلك تفسيره « المآرب » في قوله تعالى حكاية عن موسى –عليه السّلام– : ﴿ وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾[٢] بقوله[٣]: « وقيل : كان فيها من المآرب الأخرى أنّه كان يستقي بها فتطول بطول البئر، ويصير

(١) سورة النّمل : من الآية : ٦٢ .

(٢) سورة طه، من الآية : ١٨ .

(٣) ص (٣٠٧) قسم التّحقيق .

شعبتاها دَلوًا، ويكونان شمعتين باللّيل، وإذا ظهر عدوٌّ حاربت عنه، وإذا اشتهى ثمرة ركزها فأَوْرقت وأَثْمرت، وكان يحملُ عليها زاده وسقاه، فجعلت تُماشيه، ويركزها فينبع الماءُ؛ فإذا رفعها نَضَب، وكانت تقيه الهوامَّ » .

وهذا الكلام بقضّه وقضيضه منقول نصًّا عن الزّمخشريّ[١] .

ب – إخفاقُه – أحيانًا قليلة – في ربط شرحِه بالكتاب المشروح؛ على النّحو الّذي سلكه في الدّمج بينهما؛ فظهر الانقطاع في السّياق تارة، والتّدخّل المخلّ تارةً أخرى .

فمن الأوّل: انشغال الشّارح عن إكمال فكرته الّتي ساق الحديث من أجلها بشرح بعض المفردات الواضحة، الّتي لا يفضي إغفال شرحها إلى انغلاق المعنى، كقوله[٢]: « **الثّاني : لا تغلط في مثل قول الشّاعر :**

كما أبرقت – أي : صارت ذات برق – **قومًا عطاشًا غمامةٌ**

فلمّا رأوها أقشعت – انكشفت . وقشعته : كشفته، وهو مثل : أكبَّ، وكبّ؛ لزومًا وتعدّيًا – **وتجلّت** أي ظهرت . لكثرة الْتبَاس الوصف الحقيقيّ بالاعتباريّ، وانتزاعه من أمرين – مثلاً – مع وجوب الانتزاع من أكثر؛ **فتنزع الوصف؛** الّذي هو وجه التّمثيل **ممّا لا يتمّ المراد به؛ كالمصراع الأوّل ...** » .

---

(١) الكشّاف : (٣/٥٩ ـــ ٦٠) .

(٢) ص (٦٥٨-٦٥٩) قسم التّحقيق .

فأنت تلحظ كيف أدّى انصرافُ الشَّارح عن المعنى المراد، بما لا يستدعيه المقام إلى توزّع البيت الشّعري - جملاً ومفردات - هنا وهناك حتّى كدت تنسى أنّه يعرض بيتًا شعريًّا، وكان الأولى به أن يعرض البيت مجرّدًا؛ ليسارع إلى اقتناص المعنى المراد؛ ثم لا يعيبه - إن كان لا بدّ شارحًا - أن يؤخّر شرح المفردات عقب تمام المعنى كما هي عادته في أغلب المواضع المشابهة[1].

ومن الثّاني : ما ترتّب على تدخّله من إيهام معنى لم يقصد إليه المصنّف في قوله[2]: «**وإمّا للتّباين**؛ أي الفصل إمّا للاتّحاد وإمّا للتّباين ... **فتارة ... لاختلافهما ... خبرًا وطلبًا ... كقوله : ... إلا أن تضمّن إحداهما ... معنى الأخرى نحو قوله ... وقوله : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بعد قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ... وعُدَّ عطفًا على ﴿فَاتَّقُواْ﴾ ... والأظهر**؛ أي عند السَّكَّاكيّ **أنّه على (قل)** » .

فظاهر قول المصنّف : « والأَظهر » أنّه يؤيّد هذا الرّأي، بينما ظاهر قول الشّارح بعده : « أي : عند السَّكَّاكيّ » اختصاص الرّأي بالسَّكَّاكيّ دون المصنّف أَوْ الشّارح، وليس الأمر كذلك؛ إذ لم يورد الشّارح عنه أَوْ عن شيخه رأيًا آخر، بل كشف السّياق فيما بعد موافقة المصنّف للسّكّاكيّ .

(١) ينظر-على سبيل المثال-ص(٣٥٢-٣٥٣)وص(٦٥١-٦٥٢) من قسم التّحقيق.

(٢) ص (٥٣٨-٥٤١) قسم التّحقيق .

وعليه فإن تدخّله بالجملة السّابقة أوقع في فهم خلاف المراد .
وكان الأَوْلَى - إن كان لا بدّ متدخّلاً - أن يقول: «كما حكاه السَّكّاكيّ » .

ج/ خطؤه في نقل بيت شعريّ دون أن يكون ما أورده رواية ذُكرت له . والبيت مشهور عند البلاغيّين . استشهد به الإمام عبد القاهر ومن جاء بعده بما فيهم السَّكّاكيّ عمدة المختصر والشّرح . وهو[1]:

«وقال : إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكـــــاذب».

أَمَّا خطؤه فيه فقد وقع في أوّل البيت؛ حيث قال : « قد قال »، و لم أقف على مصدر متقدّم أَوْ متأخّر أورده بهذا النّقل . وقد يقول معترض : ربّما وقع هذا الخطأ من النّاسخ دون المؤلّف !! فأقول : قد يكون، وربّما كان الأمر كذلك !!، إلاّ أنّ جميع نسخ الكتاب على هذا النّقل، الأمر الّذي يقوّي أن يكون من المؤلّف . والله أعلم .

٣ - خطأ علمي :

وتحقّق هذا الخطأ عندما فهم الشّارح من كلام المصنّف ما لم يقصده، فحمّل كلامه ما لا يحتمل؛ وقد يبدو هذا الخطأ واردًا بل ربّما وقع فيه كلّ من يقرأ المختصر إلاّ أنّنا لم ننتظره من الكرمانيّ بالذّات فهو أقرب الناس إلى شيخه وأعرف التّلاميذ بكلامه ومراده، فكيف فاته ألاّ يميّز بين كلام شيخه وكلام غيره !! .

---

(١) ص (٥٣٩) قسم التّحقيق .

ولنتبيّن الأمر بجلاء أسوق من الكتاب النّصّ الآتي(١):

« **قال الرّبعي،** أي : عليٌّ بن عيسى الرّبعيّ **نحويٌّ بغداد: (إنّ) للتّحقيق،** أي كلمة إنّ للتّحقيق ولتأكيد إثبات المسند للمسند إليه **و(ما) مؤكّدة؛ لا نافية كما قال من لا خبرة له بالنّحو؛** قيل عرّض به للإمام الرّازي ... » .

أقول : الظّاهرُ المتبادْرُ إلى الذّهن من هذا النّصّ أنّ قول الرّبعيّ يمتدّ - فيما ساقه المصنّف - إلى نهاية الجملة؛ أي : «... من لا خبرة له بالنّحو » وهو ما تبادرَ إلى ذهنِ الشّارحِ؛ بدليل قوله فيما بعد(٢): «وقال الرّبعيّ : إنّها قول من لا خبرة له بالنّحو ... » فقد فهم أنّ الجملة السّابقة كلّها مقول للرّبعي؛ لكن الحقيقة تبدو بالرّجوع إلى «المفتاح» وشروحه خلاف ما تبادر؛ فجملة «وما مؤكّده؛ لا نافية؛ كما قال من لا خبرة له بالنّحو» ليست من كلام الرّبعيّ؛ كما ظنّ الكرمانيّ، وإنّما هي من الإيجيّ يحكيها عن السّكّاكيّ الّذي علّق عليها في «المفتاح» بقوله(٣): «ثمّ اتّصلت بها [أي : بـ« إنّ »] ما المؤكّدة لا النّافية على ما يظنّه من لا وقوف له بعلم النّحو»؛ وقد أبان شرّاح المفتاح(٤)؛ بل الكرمانيّ عقب الجملة

---

(١) ص : (٥٠٠) قسم التّحقيق .

(٢) ص (٥٠٢) قسم التّحقيق .

(٣) مفتاح العلوم : (٢٩١) .

(٤) ينظر شرح الشّيرازيّ : (٦٨٩)، شرح الجرجانيّ : (٥١١) .

مباشرة أنّ المعنيّ بذلك هو الإمام الرّازي؛ فهو صاحب القول المعترض عليه. وهنا يتجلّى الخطأ الّذي وقع فيه الشّارح حيث فهم أنّ الاعتراض متّجه من الرّبعيّ إلى الرّازي، وليس الأمر كذلك؛ إذ إنّ الرّبعيّ متقدّم في الوفاة على الفخر الرّازي فالرّبعيّ توفّي سنة (٤٢٠هـ).

أمّا الفخر فتوفّي سنة (٦٠٦هـ) . فكيف يعترض متقدّم على متأخّر ؟! - كما يفهم من كلام الكرمانيّ - . ثمّ لم تنقل كتب النّحو أنّ أحدًا قال بقول الرّازي ممّن سبق الرّبعيّ حتّى يوجّه قوله إليه . والله أعلم .

٤ - أخطاء أسلوبيّة :

ويمكن أن نقسمها إلى قسمين :

أ - ما يتعلّق بالمعنى :

ومن أمثلته : استطراد الشّارح - رحمه الله - في إيضاح قول المصنّف[1]: «**فإما أن لا يستدعي الإمكان**» مشيرًا به إلى القسم الأوّل أقسام الطّلب بما يعدّ أقرب إلى الغموض والإلباس؛ إذْ بنى حديثه على كلمتين زاوج بينهما ثمّ أدارهما نفيـًا وإثباتـًا؛ قال: «أي : لا يستدعي في مطلوب إمكان الحصول؛ لا أنّه يستدعي أن لا يمكن . والأوّل أعمّ؛ لأنّه كلّما صدق: (يستدعي أن لا يمكن) صدق : (لا يستدعي أن يمكن) وإلاّ لصدق (يستدعي أن يمكن) فيتجمع النّقيضان . وليس كلما صدق (لا يستدعي

(١) ص (٥٦٣) قسم التّحقيق .

أن يمكن) صدق (يستدعي أن لا يمكن) لأن الأوّل يحتمل أن يجامع الإمكان وعدمه؛ لاحتماله منهما، بخلاف الثّاني فإنّه لا يجامع الإمكان لاستلزامه عدمه» .

ولعلّ التوغّل في المنطق عند بعض تلاميذ المدرسة السَّكّاكيَّة هو الّذي أدّى إلى مثل هذا التّعقيد .

ب - ما يتعلّق باللّفظ :

ومن ذلك خطؤه في مخاطبة المؤنّث بصيغة المذكّر . ومثاله قوله[1]: «الأوّل : **عقد الهمّة به منك أَوْ من السّامع ولو ادِّعاءً**؛ أي تكون همّة المتكلّم أَوْ السَّامع معقودًا به؛ حقيقةً أَوْ ادِّعاءً ... » .

فلفظة « معقودًا » وردت بصيغة التذكير، وحقّها أن ترد بالتّأنيث لكونها خبرًا لمؤنّث هو لفظة : « همّة » .

وممّا يلفت إليه النّظر في هذا الجانب إقحام الكرمانيّ - رحمه الله - لبعض الألفاظ الفقهيّة معبّراً بها عن بعض الأسرار البلاغيّة من مثل قوله[2]: « فعلم أنّ الجملة بالنّسبة إلى الواو لها الأحكام الخمسة ما يجب دخولها فيها كالجملة الاسميّة، وما يستحبّ كالماضيّة، وما يحرم ويمتنع كالمضارع المثبت، وما يكره دخولها ويكون تركها أولى كالجملة المنفيّة، وما يستوي الأمران فيها كما في الظّرفيّة » .

---

(١) ص (٤١٦٥) قسم التّحقيق .

(٢) ص (٥٦١) قسم التّحقيق .

فالألفاظ : (يجب، يستحبّ، يحرم، يمتنع، يكره) ألفاظٌ شرعيّة يكثر استعمالها على ألسنة الفقهاء، وكان ينبغي على الكرمانيّ أن لايزجّ بها في المباحث البلاغيّة؛ لأنّ البلاغة تقوم على الذّوق والتّحليل، وكلاهما لا يقبل الجزم أو القطع حتى تصدق عليهما تلك الألفاظ . ويبدو لي أنّ ثقافة الكرمانيّ الشّرعيّة هي السّبب وراء وجود مثل تلك الألفاظ .

وبعد؛ فهذه أبرز المآخذ الّتي تؤخذ على الكتاب، وهي - في نظري - لا تقلّل من قيمة الكتاب العلميّة، ولا تنقص من قدره إذا ما قوبلت بما له من حسنات، ولله درّ القائل :

وَمَنْ ذَا الّذي تُرضَى سجاياه كلّها
كَفَى المرءَ نُبْلاً أَنْ تُعدَّ معَايُبهْ[1]!!.

(١) ديوان علي بن الجهم : (١١٨) .

المبحث الرّابع :

وصف مخطوطات الكتاب، ومنهج التّحقيق

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل :

وصف مخطوطات الكتاب .

المطلب الثّاني :

منهج التّحقيق

المطلبُ الأوَّل :
وصفُ مخطوطاتِ الكتــابِ

بعد بحثٍ وتَنْقيبٍ شَديدين عثرتُ لهذا الكتابِ على خَمْس نُسخٍ[(١)]، استطعتُ ــ بفضلِ الله تعالى ــ وعلى الرُّغم من تَوزّعها على ثلاثِ دول الحصولَ على مُصوّراها جميعــاً . وبالمُقارنة بينها لم أَجْد كبيرَ فرقٍ يُذكر؛ فجميعُ النُّسخِ سَليمةٌ من آفاتِ المَخْطوطات، اللَّهمّ إلاّ ما كان من نُسْخة مكتبة شهيد التُّركية الَّتي امتدت لها معاولُ الأَرَضَة فأَحْدثت بها خُروماً وتَشَقُّقات .

وجَميعُها أَيْضــاً سليمةٌ من آفاتِ النُّسَّاخِ باستثناء نسخة مكتبة مشهد الإيرانية الَّتي طغت عليها العُجمةُ في بعضِ الكلمات .

وقد أَسْفر إِمْعانُ النَّظرِ في تلِك النُّسخ إلى اتِّخاذ إِحداها أَصْلاً، قابلت بعض النُّسخ عليه، وأهملت بعضها الآخــر، لعلل ســـيرد ذكرها ــ إن شاء الله ــ فيما بعد .

وإليكَ بيانَ هذه النُّسخِ :

(١) تصَّفحتُ - في هذا الصّدد - أكثرَ من ثمانمائة مجلّد من فهارس المخطوطات، وراسلتُ أو اتصلتُ بمراكزَ متعددةٍ، منها : مركزُ الملك فيصل للبحوثِ والدِّراسات الإِسلامية بالرِّياض، ومركز البحثِ العلميِّ بجامعة أمِّ القرى بمكةَ المكرمة .

أوّلاً : النّسخ المعتمدة :

١ – النّسخة الأصل :

وهي مَخْفوظةٌ في مكتبةِ دامادا إبراهيم باشا زادة في تركيا تحـــت رقم (١٠٢٦)، وتقعُ في ثلاثٍ وثمانين ورقة، في كلِّ ورقةٍ صفحتان، وعددُ أَسْطرِ الصَّفحةِ الوَاحدةِ يترواح ما بين (٢٥ – ٢٧)، وفي كلِّ سطرٍ منها نحو ثلاث عشرة كلمة .

وهي مكتوبةٌ بخطٍّ نسخيٍّ واضحٍ، سار على نَمطٍ واحد حتَّى بداية الصَّفحة العَاشرة، ثم تغيَّر إلى خطٍّ نسخ تعليق واضحٍ أيضـــًا؛ ليعود مع بدايةِ الصَّفحة الثَّامنة عشرة إلى الخَطِّ الأَول . وهكذا يستمرُّ إلى بدايةِ الصَّفحة الحادية والسِّتين حيثُ يعود النّسخ تعليق ليأخذَ الخطّ شكله الأوَّل بعد الصَّفحة الثَّامنة والسِّتين، وهكذا يستمرُّ إلى نهاية المَخْطوط .

ويلحظُ أَنَّ نَاسخَها ميَّز المختصرَ من الشَّرح بالمدادِ الأَحْمر، كما أَنَّه اسْتدركَ في الحاشيةِ بعضَ السَّقطاتِ الّتي تنمُّ عن مراجعتهِ لها . وكانَ يُشير إلى السَّقط بـــ(↗) أَوْ (↖) .

أَمَّا غلافُها فجاءَ على النَّحو التَّالي :

١ – عنوانُ الكتاب واسم مؤلِّفه . وصورتهما : « كتاب شرح الفوائد الغياثيّة؛ للشَّيخ الإمام العالم المحقّق العلاَّمة شمس الدِّين تلميذِ مصنِّفها تغمَّدهُ الله برحمته » وكُتبَ أَعْلى الوَرقة .

٢ - كلمةُ «لا إله إلاّ الله محمَّدٌ رسولُ الله »، وكتبتْ بخطٍّ دَقيقٍ في أَعْلى الصَّفْحةِ في رُكْنها الأَيْسر على وجه التَّحديدِ .

٣ - تَقْريظٌ بخطِّ ابن الكرمانيِّ « يحيى » وردَ في عشرين سَطْرًا كُتبَ تحتَ العُنوانِ مباشرةً وامتدَّ به الكاتبُ إلى نصفِ الصّفحة، ثمَّ اتَّجه به إلى الطَّرف الأَيسر؛ كاتبـــًا من أسْفلِ الصَّفحة إلى أَعْلاها نحو ستّة أَسْطر . وفي الطَّرف المقابلِ إِلحاقٌ آخر كتبَ في سطرين .

وتضمّنَ التَّقريظُ إشادةً بمؤلِّف الفوائدِ الغياثيّة، وذكر اسمِه، ونسبه، ومؤلَّفاتِه، وتاريخِ وفاته ومكانه .

٤ - كلمةٌ بخطِّ ابن الكرمانيِّ أيضـــًا؛ تَتَضمّنُ تاريخَ وفاةِ والدِه، ومكان دفنه . وكُتِبت أَمام العنوانِ واسمِ المؤلِّف .

٥ - عبارةٌ مسجوعة من ثلاثةِ أسطرٍ كتبتْ بخطٍّ مغايرٍ للخُطوطِ المُتقدّمةِ بقلمٍ مُخْتلف؛ نصُّها : « إذا ... في على الناس فالرّدى ... بموجع بخير مليك سيّد وسميدع مصطفى ... متمم ومصقع . بجيش ... قبل محكمه الجمع » .

ودوّنت في منتصف الصّفحة تقريبـــًا . ويبدو أنّها كُتِبَتْ قبل تقريظ ابن الكرمانيّ المتقدّم بدليل أنّه انحرف عنها إلى طرف الصّفحة الأيسر .

٦ - ختم تملّك؛ نصّه : « وقف الملاّ عليّ أفندي القاضي بفساكرزوم إيلي على أولادِه بطنـــًا بعد بطن ثمّ على من يكون مدرّســـًا

بمدرسة المرحوم شهزاده السّلطان محمّد خان بقسطنطينيّة المحميّة سنة ...»، ومكانُه في ركنِ الصَّفحةِ الأَيْسر مقابل الأَسْطر المَسْجوعة المُتَقدّمة، ويميل إلى الأَسْفل عنها قَليلاً .

٧ – كلمة : « كتاب معاني » كُتبت إحدى الكلمتين فوق الأُخرى بخطٍّ فَارسيٍّ . وموقعُها في أَقْصى الرُّكن الأَيمن قبالةَ الختمِ السَّابق .

٨ – بيتا شعر؛ نصّهما :

« يَقُولُــــون لي : صَـــبْرًا فَصَـــــبرُك أَحْمَـــــــــد
فَقُلتُ لهـــم : مَهْـــــلاً فَصــــــدُّك أحمــــــد »

وجَاءا تحت الختمِ السَّابقِ بميلٍ إلى الجهةِ اليُمْنى منْه .

أَمَّا الصَّفحةُ الأَخيرةُ من هذا المخطوط فجاءت تَحْمل نَصَّين مُهمَّين :

أحدهما : يَتَضمَّن تاريخَ نسخِ المخطوط، واسمَ ناسخه؛ ونصُّه : « تمّ نسخُ الكتابِ في الثُّلث الأَخير من شهرِ المبارك جُمادى الأُولى من سنةَ أربعٍ وستّين وسبعمائة هجريّة على يد المفترق في الذّنوب والمُعْترف بالعيوبِ الحسنِ بن عليٍّ بن مبارك ابن القَوّام الموصليّ . غَفَرَ الله ذُنوبهم وستَر في الدَّارين عيوبَهم، مُصَلّيــًا ومُسلِّمــًا على نبيِّه وآلهِ الطّيّبين وأَصْحابه الطَّاهرين . آمين يا ربَّ العالمين » .

ثانيهما : يَتَضمن سماعَ المؤلِّف هذا الكتابَ من كَاتِبه وإِجَازَته له بروايته عنه . وتَكْمُن أهميّةُ هذا النَّصِّ في أَنَّ كاتبَه هو محمّد بن يوسف الكرمانيّ نفسه .

ونصّه ما يلي :

« بِسْم الله، والحمدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِه محمّدٍ وآلهِ وصحبِه أَجْمعين .

أمّا بعدُ :

فقد سَمِع المولى؛ إمامُ الأئمّة، قدوةُ أفاضلِ العصرِ؛ جامعُ الفَضيلتين، مجمعُ الكَمالاتِ، ذُو النَّفسِ القُدسيَّة، والفَضائلِ الأنسيَّة، جلالُ المِلَّة والدِّين، نصرُ الله، أدامَ الله كمالَه، وزادَ جلالَه في المنْزِلين من الكاتبِ هذا الكتابَ؛ فأجزتُ له أَنْ يرويَه عنِّي، ويعربه غيره، مسطهراً بدعائه الشَّريفِ، مُلْتمسـًا منه تَصْحيحه لو اطَّلع على ما يَقْتضيه؛ نفعه الله وإيَّاي بما سَعَينا فيه .

وهذا خطُّ مؤلِّفه أصغرِ عبادِ الله تعالى محمّدٍ بن يوسفَ بن عليٍّ بن محمّد الشَّافعيّ الكرمانيٍّ؛ غَفَر الله زلاّتِه . وذلك في أوّل أَوَّلِ ربيعي سنة أربعٍ وستّين وسبعمائة ببغداد » .

أسباب اتّخاذ هذه النُّسخة أَصْلاً :

ثمّة أسبابٌ عدَّة، ومواصفاتٌ عالية؛ ارتقت بهذه النُّسخة، وأَهَّلتها لأَنْ تكون أَصْلاً، أسوقُها فيما يلي :

١ - وضوحُ خطِّها، وسلامةُ أَوْراقها .

٢ - استقامةُ نَصِّها، وقلَّةُ سَقْطها .

٣ - كونُها أقدَم النُّسَخِ تاريخـًا؛ فهي مكتوبةٌ في زَمنِ المؤلِّف .

٤ - كونُها مقابلةً على نُسخةٍ أخرى؛ فهي بوزنِ نُسْختين .

٥ - اطّلاعُ ابنِ المؤلِّف عليها وكتابتُه على غِلافِها . وهو تلميذُ أَبيْه وألصقُ النَّاسِ به .

٦ - إجازةُ روايتِها أَوْ النُّسخةِ الَّتي قُوبلت عَليها من قِبَل المؤلِّف وبخطِّ يدِه .

٢ - النُّسخة (أ) :

وهي محفوظةٌ في مكتبة فاتح كتبخانة سي، فاتح جامع شريفي، در ونداه واقصر في تركيَا رقم (٤٦٣٨)، وتقع في أربع وستِّين ورقة، في كلِّ ورقةٍ صَفْحتان، وفي كلِّ صفحةٍ سبعة وعشرون سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ منها نحو من ستّ عشرة كلمة .

وهي مكتوبة بخطّ نسخيٍّ جميل، سارَ على نمط واحد من أَوَّل المخْطوطةِ إلى آخرِها، وعَليها استْدراكاتٌ قَليلةٌ في أَوَّلها، تدلُّ على أنَّ ناسخَها راجعها بعد أَن أتمَّ نَسْخها . ولَمْ يُكْشَف عن نَاسِخها ولا عن تَاريخِ نَسْخها، وإنْ كان خَطُّها يرْتقي بها إلى القَرنِ الثَّامن الهِجريِّ «عصر المؤلِّف » . ويبدو أنَّ ناسِخَها على قدرٍ من العِلم والإتقان، فَهُو حسنُ الخَطِّ، نادرُ التَّصحيفِ والتَّحريف، ملمٌّ بالمتن والشَّرح؛ حيث كتبَ أَوَّلهما بالمداد الأَحمر والآخر بالمداد الأَسْود .

وهي لَمْ تَبدأ بالمتن - كما بَدأت سابقتُها -، وإنَّما بالشَّرح؛ حيث جاءَ في أَوَّلها : « بسم الله الرّحمن الرّحيم . ربِّ يسِّر . الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ على خيرِ خَلْقِه محمَّدٍ وآله أجمعين . وبعد؛ فيقولُ العبدُ

أصغرُ عبادِ الله تعالى محمّدُ بن يوسفَ الكرمانيّ أعلى الله مَنْزِلَه ومَنْزِلَته في المَنْزِلين، ورفَع مَقَامَه ومَكَانَته في المَكَانين . قالَ الأُستاذُ » .

وأهمُّ ما يُميِّزها - سوى ما تقدَّم - سلامةُ أوراقها؛ حيث خلَت تَمامـــًا من أيِّ تلفٍ سواء داخل النَّصِّ أَوْ خارجه، واسْتقامةُ سِياقها، وقِلَّةُ سَقطِها، وتميّز خطوط عناوينها الدّاخليّة بخطّ سميك واضح .

ولهذه الامْتيازات قَدَّمتُها على بقيَّةِ النُّسخِ الأُخرى، ورمزتُ لها بالحرفِ الهِجائي الأَوَّل « أ » .

٣ - النُّسخة (ب) :

وتوجدُ في دارِ الكُتبِ الوَطنيَّةِ في تُونس تحت رقم (١٩٥٥) وتقعُ في مائة وستّ وعشرين ورقة؛ تَشْتمل الصَّفحةُ الواحدةُ منها على ثلاث وعشرين سطرًا بمعدَّل تسع كلمات للسَّطر الواحدِ .

وهي مكتوبةٌ بخطٍّ فارسيٍّ جَميل جدًّا، سارَ على نمطٍ واحدٍ حتَّى نهايةِ المَخْطوطة، والنُّسخةُ مكتوبةٌ بالمدادين؛ المتن بالأحمر، والشَّرح بالأسود . وقد تأثّرت أوراقُها بسبب الأَرضةِ والرُّطوبة، ممَّا أحدثَ فيها تَشقُّقات وتَرْشيحات، وبدا الجهدُ الّذي بُذلَ في تَرميمها واضحـــًا حيث القصّ واللّزق والأَشْرطة الشَّفّافة اللاّصقة .

وقراءتُها في الجملة ـــ مع ما اعْترَاها من آفات ـــ لا تُشَكِّلُ كبيرَ عناءٍ وبخاصَّةٍ مع وجودِ النُّسخِ الأُخرى الّتي تُوضِّحُ مُشْكلها وتفكُّ طَلْسَمَهَا.

ومع أَنَّها كثيرةُ السَّقطِ، وبخاصَّة ما يكون بسببِ انْتقالِ النَّظرِ، إلاَّ أنَّ أهميَّتها تكمنُ في تاريخها، حَيْثُ فرغَ نَاسِخُها من كتابَتِها في حياة مؤلِّفها وبالتَّحديدِ في ربيعِ الآخر سنةَ تسعٍ وستّين وسبعمائة، ولذا اعْتَمَدْتُها في المُقَابلةِ، ورمزتُ لها بالحرفِ الهجائي الثَّاني « ب » .

ثانياً : النسخ المهملة :

١ - نسخة مكتبة شهيد :

وهي موجودةٌ في مكتبةِ شَهيد علي في تُركيا تحت الرَّقم (٢٢٣٩)، وتقعُ في ثماني وثمانين ورقة، بَيْنما زاد ترقيمُها ورقةً واحدةً على الأَصْلِ، وهو خطأٌ سببُه احْتسابُ ورقةٍ لا علاقةَ لها بالكتاب قَبْلَ العُنوان . أَمَّا عددُ أسطرِ صفحتِها الواحدة فثلاثةٌ وعشرون سَطرًا .

وخَطُّها نَسْخيٌّ جميلٌ جدًّا، معجمٌ في غالبِ أَحْرفه، محدّدُ الفِقَراتِ، واضحُ العَناوين، وظاهرٌ من ورقِها وخطِّها أَنَّها قديمة النَّسخ بحيث تَرْتقِي إلى زَمن المؤلِّف . ومع هذا لَمْ يكن أَمامي بدٌّ من إِهْمالها، والاكْتِفاء بمجردِ الاسْتئناس بها، وذَلك لسَبَبين رئيسين :

١ - شدَّةُ التَّلفِ الَّذي لحق بها، ويَتَمثَّلُ في تَآكل أَرضة امتدَّ إلى جَميعِ أَوْراقها . ابْتداءً من صَفْحة العُنوان إلى صفحةِ الختام، ولكونه وَقَعَ في مُنْتصفِ الوَرقة في طَرفها الأَسفل لَمْ تسلم منه الصَّفحتان اليُمنى واليُسرى.

٢ - تَطَابُقُ نصِّها مع النُّسخة « أ » حيث سَارت معها حَذْو القُذَّةِ بالقُذَّة وتَابعتها حتَّى في الخَطأ؛ الأَمر الَّذي يؤكِّد كون إِحداهما مَنْسوخة

عن الأُخرى . وإنْ كُنتُ أُرجِّحُ تَأخَّرَ نسخة مكتبة شهيد لأَسْباب تَبيّنتُها في أثناءِ المُقارنةِ بينهما . منها وقوعُ ناسخِ الأَخيرةِ في ثلاثة أَخْطاءٍ مُتفرِّقة نَتجتْ عن إخْفاقه - قطعـــاً - في قِراءة ثلاث كلمات من النّسخة «أ».

٢ - نسخة مكتبة مشهد :

ويعودُ الفَضْلُ في الاهْتداء إليها - بعـــد الله سبحانه وتعالى - إلى فضيلةِ الدُّكتور/ يوسفَ بن عبد الرَّحمن المرعشليّ الباحث بمركز خدمة السُّنَّة والسِّيرة النَّبويّة؛ حيث تفضَّل مَشْكورًا بمراجعة النُّسخة الأَلمانيّة الأَصليَّة لكتابِ بروكلمن الموجودةِ لديه فوجدَ ما يدلُّ عليها في الذَّيل .

وتَمكّنتُ بفضل الله من الحصولِ على مُصَوَّرة لها من مكتبةِ مشهد في إيران، فوجدتُها تقعُ في ثنتين وتسعين ورقة؛ في كلِّ صفحةٍ منها ثلاثة وعشرون سطرًا؛ في كلِّ سطرٍ نحو ثلاث عشرة كلمة . وخطُّها نسخيٌّ جميل جدًّا مُعْجم، سارَ على نَمطٍ واحدٍ من أَوَّلها إلى آخرها .

والحقَّ أَقُولُ : أنّني توسَّمت في هذه النُّسخة خيرًا بادئ الأَمر وبخاصَّة قَبلَ الحصولِ عليها وقلتُ في نَفْسي : لعلَّ في وجودها في بيئة صاحب المتنِ وصاحبِ الشَّرحِ ما يُميّزها عن غَيْرها . وما زالت كَذلك حتَّى قرأتُها كاملةً وقارنتُها بغيرها . فوجدتُها كثيرةَ السَّقط؛ ظاهرةَ العجمةِ في بعضِ كَلماتها؛ غيرَ متّضحة المتن في بعضِ المواضعِ لكتابته بالأحمر فآثرتُ عدم الاعْتمادِ عليها دون الاسْتئناسِ برغمِ ما بذلتُ في جَلْبها من الجُهدِ والمالِ .

٣ – نسخة المتن :

سبقت الإشارةُ إلى أنّ الكرمانيّ ضَمَّن كتابَه « تحقيق الفوائد» كتاب شيخه الإيجيّ « الفوائدَ الغياثيّة » وإتمامــًا للفائدة وتَحرِّيــًا للدِّقّة رأيتُ أَنْ أعرضَ نصَّ المتنِ الموجودِ في شَرْح الكتابِ على نُسخةٍ مُستقلّة للمتن واضعــًا نصبَ عيني هدَفين رئيسين :

١ – الاطمئنانُ على نصِّ المتن الموجودِ في كتابِ الكرمانيّ . والتَّأكُّدُ من سلامته كَمَا وضَعه مُصَنِّفُه دون تَغْيير قد يَلْحق به، أَوْ يَعْتريه من جَرَّاء التَّضْمين، وكَثيرًا ما يحدثُ ذلك في المصنَّفات المُشَابهة؛ حيث يُسَوِّغُ الشَّارحُ لنَفْسه تكييفَ المتن بما يَتَناسبُ مع سياقِ الشَّرح .

٢ – تحرِّي الدِّقّة في تَرْجيح إحدى الرِّوايتين أَوْ الرِّوايات عِنْد اخْتلافِ المَتنِ في نُسخ الشَّرح، وبخاصَّة أنّ ذلك الاختلافَ مُتوقّعٌ، بل واردٌ نظرًا لأَهمِّيَّة كتابِ « الفوائد » الّذي تلقّاه النَّاسُ بالقبولِ، وتَلقّفته الصُّدور بالحِفْظ ممَّا أدَّى إلى كثرةِ نُسخه واختلافِ روايته .

وفي سبيل ذلك لَمْ أجدْ مناصــًا من الاعْتمادِ على نسخة خطِّيَّة للفوائد الغياثيّة . أمَّا الكتاب المحقّق فأهملته تمامــًا لأسبابٍ سوف أَذْكرُها في نهايةِ المطلب .

وإليك وصفاً موجزاً لهذه النُّسخة :

- نسخةُ الفوائد الغياثيَّة « ف »:

وتوجد مصوّرتها في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنوّرة تحت الرّقم (١٦/١٠٣) .

وتقع في إحدى وثلاثين ورقة، في كلِّ ورقةٍ صَفْحتان، ومسطّرتُها تسعةَ عشرَ سطرًا؛ بمعدّل ثماني كلمات في السَّطر الواحد .

وخطُّها قديمٌ واضحٌ، وبها سقط لكنَّه قليلٌ . ويلحظ أنّني رمزت لها في أثناء المقابلة بالحرف « ف » الحرف الأوّل من عنوان الكتاب .

أَمَّا كتابُ « الفوائد الغياثيّة » المحقّقُ فإنّني لم أُعوِّل عليه لعدَّةِ أسبابٍ أجْملُها فيما يلي :

١- تَأخّرُ زمنِ النُّسخ الّتي اعتمدَ عليها محقّقه في التَّحقيق وعدمِ استقلاليّة بعضها؛ حيثُ كان ضِمْن بعض شُروح الكتابِ المُتأخِّرة .

٢ - كثرةُ المآخذِ الّتي اسْتدركتُها عليه - بعد قراءةِ الكتابِ كَاملاً ومُقَارنَته بالنُّسخ الّتي لديَّ -؛ حيث تجاوزت تسعين مَأخذًا، بعضُها أَخْطاء في إقامةِ النّصِّ إمَّا بالزِّيادة أَوْ بالنَّقص، أَوْ بالتَّقديمِ أَوْ بالتَّأخير، أَوْ بالتَّحريف أَوْ التَّصحيف، أَوْ بإثباتِ غيرِ الصَّواب مع وجُود الصَّواب . وبعضُها أخطاء طباعيَّة، وأُخر وقَعت في آياتٍ قُرآنيَّة .

المطلبُ الثّاني :

منهجُ التحقيق

حاولتُ جَهْدي إخراجَ كتابِ « تحقيق الفوائد » كما أراده مؤلِّفُه، واسْتنفذتُ الوسعَ في أَنْ يكون في المكانَة اللاّئقة به وبصَاحبه . ولذا حرصتُ على اتّباعِ مَنْهجٍ عِلْميٍّ سَلِيم مُتَحرِّيــاً الأَمَانةَ والدِّقّةَ في كلِّ ما أكتبُه أَوْ أعْرض له .

ولهذا قُمْتُ بما يلي :

١- اعتمدتُ نسخةَ مكتبةِ « دامادا إبراهيم باشا » أصلاً؛ لامتيازات حَظيت بها، ثمَّ نسختُها كاملةً مراعيــاً في ذلك قَواعدَ الإملاء الحَديثة وعلاماتِ التَّرقيم إلاّ ما كان من الآياتِ القرآنيّة فإنِّي أثْبتُّ رسْمَها كمَا هو في المُصْحفِ العُثْمانيِّ .

٢- رمزتُ لوجهِ الوَرقةِ بالرَّمز « أ »، ولظَهْرها بالرَّمز « ب » .

٣- أثبتُّ أرقامَ صفحاتِ النُّسخةِ الأَصليَّة . وذلك بوضعِ خطٍّ مائلٍ عند نهايةِ كلِّ صفحة، والإشارَةِ إلى رقمِ الورقةِ، ورمزِ صفحتِها؛ في الهامشِ الأَيْسر، أَمام الخطِّ .

٤- قابلتُ نسخةَ الأَصْل بالنُّسختين الأخريين المعتمدتين، ذاكرًا الفُروقَ بينها في الحَاشِية، و لم أَتدخّلْ في الأَصْل إلا لمسوِّغ قَويٍّ يَقْتضي ذَلك من :

أ : تَيَقُّن خطأ الأَصل . وفي هذه الحالةِ أُثبتُ الصَّوابَ في المتنِ وأُشير في الحاشيةِ إلى مَا وردَ في الأصلِ بقَولي : « في الأصْلِ ... والصّواب من نسخة ... » .

الحالة الثّانية :

ب : تيقُّن صحّةِ بقيَّةِ النُّسخِ، وفي هذه الحالةِ أُثبتُ الصَّحيحَ في المتن وأُشير في الحاشِية إلى ما ورد في الأَصل بِقَوْلي : « في الأَصْل ... والمُثْبت من نسخة ... » .

وجلُّ ما أَثْبَتُّه ممَّا تيقَّنتُ صِحَّته وجَدتُ له شَواهدَ تُقوّيه وتُرجّحه على غيره؛ إمَّا من النُّسخ الأُخرى وغالبـًا ما يكونُ بإجماعِها سواء المعتمدة أَوْ المهملة، أَوْ بالنُّسخِ الأُخرى ومصادر القَولِ النَّاقلة له إنْ وجدت .

٥ - قابلتُ نصَّ « الفوائد الغياثّية » الموجودَ بالنُّسخةِ المعتمدة أَصْلاً بنسخة خطِّيّة مستقلّة للكتاب وهي الّتي رمزت لها بالحرف « ف » كما سبق أن ذكرت وأَشْرتُ إلى الفُروق بَيْنهما، وكثيرًا ما أُطَمِئْنُ القارئ إلى أنّ ما خالف الأصل من النّسختين الأخريين ليس خطأ ورادًا، بل رواية ثابتة للكتاب .

٦- عزوتُ الآياتِ القرآنيَّة،بذكرِ اسمِ السُّورة ورقمِ الآية؛ مُفَرِّقـًا بين الاسْتشهادِ بجـزءِ الآيةِ والآية؛ بقولي في الجُزْء: «من الآية » أَوْ «بعضَ الآيةِ »، ومكمِّلاً بعضَ الآياتِ في الحاشيةِ إن تَطَلَّب الإيضاحُ ذلك. كما أَنّي قمتُ بتَمييزِ الآياتِ عن سائرِ النُّصوص بِوَضعها بين قَوْسين مُزهرين ﴿ ﴾ .

٧- وثَّقتُ القراءاتِ القرآنيَّة من كتبِ القِراءاتِ بالدَّرجةِ الأُولى، ثمَّ من كتب التَّفسير الَّتي تُعْنى بالقراءات، ونَسَبْتُها إلى أَصْحابها .

٨- خَرَّجتُ الأَحاديثَ النَّبويَّة والآثارَ من مصادر الحديثِ المَعْروفة، متبدأً بالبحثِ عن الحديثِ أَوْ الأَثرِ في كتبِ الصِّحاح، فإن لم أجدْ بحثتُ في كتبِ غريبِ الحديثِ والأَثر، مشيرًا في الغَالبِ إلى لفظِ الحديثِ كما وردَ في مصدره .

٩- خرَّجتُ أمثالَ العربِ السَّائرةَ وأقوالَهم المَشْهورةَ من كتبِ الأمثالِ، ومن بقيَّةِ كتب الأدبِ واللُّغَة .

١٠- خرَّجت الشَّواهد الشِّعريَّةَ الواردةَ في الكتاب مبتدأً بالدِّيوان إنْ كان للشَّاعر ديوانٌ، أَوْ من مَجْمُوعه الشِّعري إنْ وُجدَ . مع تخريجه - أيضــًا - من بعضِ كتبِ اللُّغة والأَدب . مُشيرًا في غالبِ الأبياتِ إلى اخْتلافِ رواياتِ البيت، فإن لم أَجد ديوانــًا أَوْ مَجْموعــًا شعريــًّا خرّجتُ البيتَ من كتبِ اللُّغة والنَّحو والأَدب .

وإذا كانَ الشَّاهدُ الشِّعريُّ بلاغيــًّا أشرتُ - إضافـــةً إلى ما تقدَّم إلى ــ الاسْتشهادِ به في المصادر البَلاغيِّة المتقدِّمة على المُصنِّف .

كما أنّي حرصتُ على نسبةِ الأبيـــات ــ الَّتي لم يَنْسبها الكتاب - إلى قائليها، مبيّنــًا الخلافَ في نسبةِ البيت إنْ نسبَ إلى أكثرِ من قائلٍ، ومتى ورد صدرُ البيتِ أَوْ عجزُه أَوْ جزؤُه أَكْملتُه في الهامشِ إن اهتديت إلى بقيّته، وقد أذكرُ في الهامشِ بيتــًا أَوْ بيتين وَردا برفقةِ البيتِ المُسْتشهد به .

١١- قمتُ بتخريج أقوالِ العلماءِ وغيرهم، وما وقفتُ عليه من آرائهم من مؤلَّفاتِهم إنْ كان لَهم مؤلَّفاتٌ، فإن لم تَكُن أَوْ فُقدت خَرَّجْتُها من المصادر الَّتي تَنْقُلُها .

١٢- وضعتُ الأحاديثَ النَّبويَّةَ، والآثارَ، والأقْوالَ، والأَمْثالَ، والنُّصوص المَنْقولة، وأَسماء الكُتب بَين قَوْسين صَغيرين: « » .

١٣- شَرَحتُ المُفْردات الغَريبةَ، وحاولتُ أَن يكونَ ذلك من مَظَانِّها قَدْر الإمكان؛ فإنْ كَانت اللَّفظةُ الغَريبةُ في آيةٍ قرآنيَّة فَسَّرتُها من كتبِ غريبِ القُرآن أَوْ التَّفسير، وإنْ كانت في حديثٍ أَوْ مثلٍ شَرحتُها من كتبِ غريبِ الحديث، أَوْ شُروح الحديث، وإنْ كَانت في سائرِ النُّصوص الأُخرى فمن كتبِ المَعَاجم، والمصادر اللُّغويَّة .

١٤- علَّقت على بعضِ عباراتِ الكتاب بمَا يُزيلُ إبهامها، ويوضِّحُ غموضَها، وحَرصتُ على إعادة الضَّمائر إلى مَرْجعها من الكلام .

١٥- خَرَّجتُ الكلمات الدَّخيلة أَوِ الْمُعَرَّبَة من كتبِ المعرَّبِ أَوْ الدَّخيل إنْ وجدت بالدَّرجة الأُولى، فإنْ لَمْ توجد فَمن بقيّة كتبِ اللُّغة .

١٦- ضَبطتُّ الآيات القُرآنيَّة، والأَحاديثَ النَّبويَّة، والآثارَ، والأشعار، والأَمْثالَ بالشَّكلِ التَّامِّ .

١٧- ربطتُّ أجزاءَ الكتابِ بعضَها ببعضٍ، وذلك بالإشارةِ إلى أَرْقام الصَّفحاتِ الَّتي أَحالَ عليها الشَّارحُ في الكتاب .

١٨- ترجمتُ للأعلامِ الّذين وردَ ذكرُهم في متنِ الكتابِ، وحاولتُ أَنْ تكونَ التَّرجمةُ موجزةً متناولةً أبرزَ مَعَالم الشَّخصيَّة؛ كاسْمه، ونَسبه، ولَقبِه، وكُنْيته، وولادته، وتاريخِ وفاته، وأهمّ مؤلّفاته . مُشيرًا – بعد ذلك – إلى أهمّ مصادر التَّرجمة الّتي اسْتفدتُّ منها .

١٩- حرصتُ – جهدي – أن أُرتِّبَ المصادرَ الّتي أُحيلُ عليها في الهامشِ بحسبِ وفيّات مُؤلِّفيها ما لَمْ يَسْتدعِ السِّياقُ تقديمَ متأخِّرٍ على متقدِّم .

٢٠- عرَّفتُ بالأماكن والبُلدان والمَواضِع الّتي ورد ذكرُها في المَتن، وعَوَّلتُ في ذلك على كتبِ الأماكن والبُلدان .

٢١- أشرتُ – أحيانًا – إلى بعضِ الأخطاءِ الواردةِ في المتن من النُّسّاخ؛ كَأَن أَقُول : « وهو تَحْريفٌ »، أَوْ « تَصْحيفٌ »، وعلّلتُ لبعضِ السَّقطِ بقَولي مثلاً : « وهو من انتقال النَّظر » .

٢٢- اختصرتُ – أحيانًا – أسماءَ بعضِ الكتب بما يُنْبئ عنها؛ مَنْعًا للإطالة من مِثْل « المفتاح » في الدّلالة على « مفتاح العلوم »، و« المعاهد » في الدّلالة على « معاهد التّنصيص » .

٢٣ ـ ذَيّلتُ الدِّراسةَ بنماذجَ من صُور الصَّفحاتِ الأُولى والأَخيرة للأَصل وبقيَّةِ النُّسخ المُعْتمدة، وبفهرس لموضوعات الدّراسة .

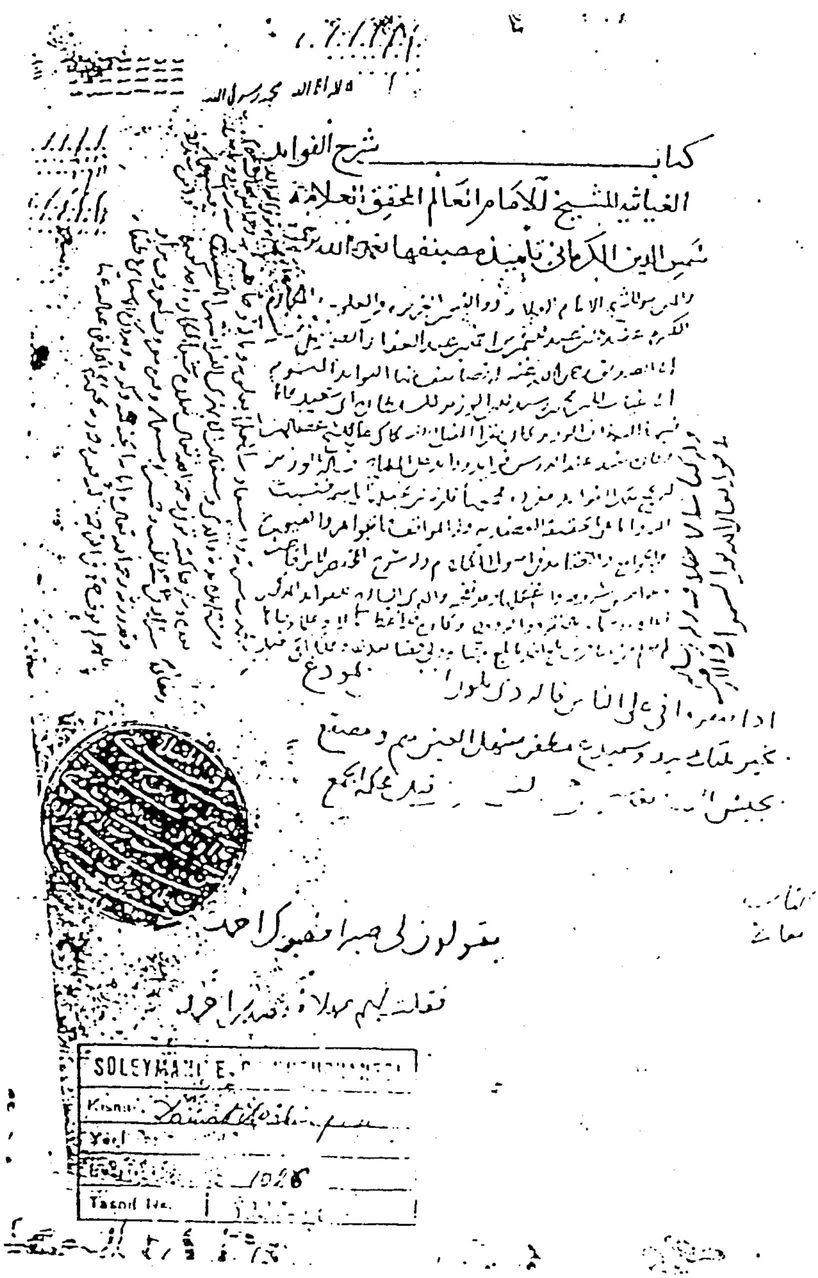
٢٤- وضعتُ للكتابِ عدَّةَ فهارسَ فنِّية؛ تيسيرًا للإفادة منه .

القسم الثّاني :

قسم التّحقيق

تحقيق الفوائد

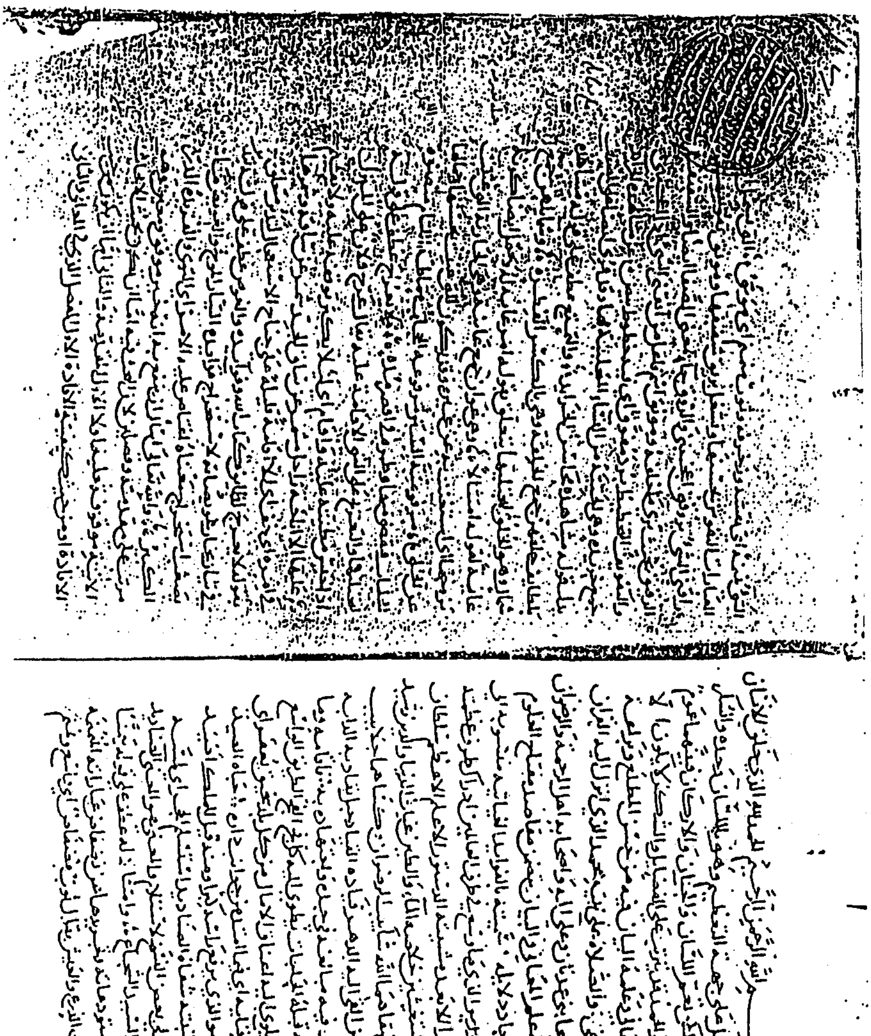
لشَمْسِ الدِّين؛ محمَّد بن يُوسف الكِرمَانيّ


كتاب شرح الفوائد

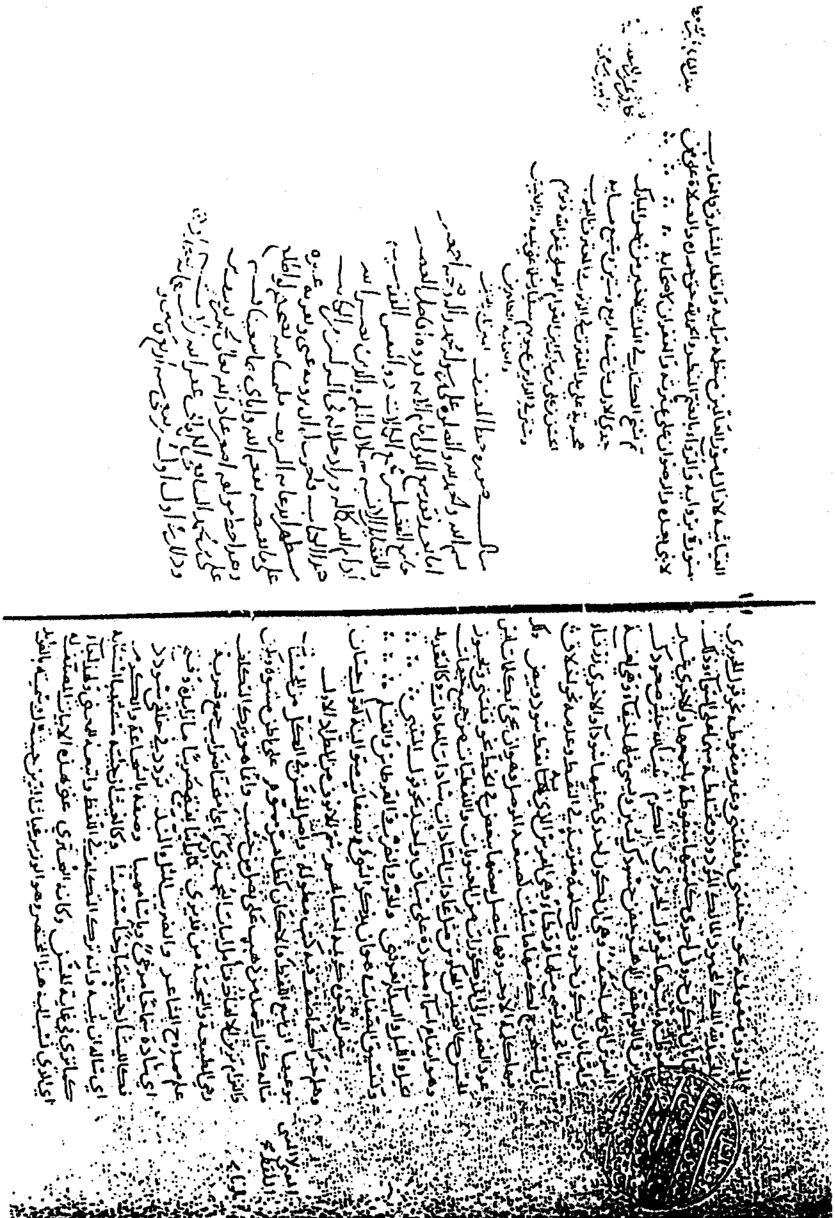
الغياثية للشيخ للإمام العالم المحقق العلامة

شمس الدين الكرماني تأليف مصنفها ... الله ...

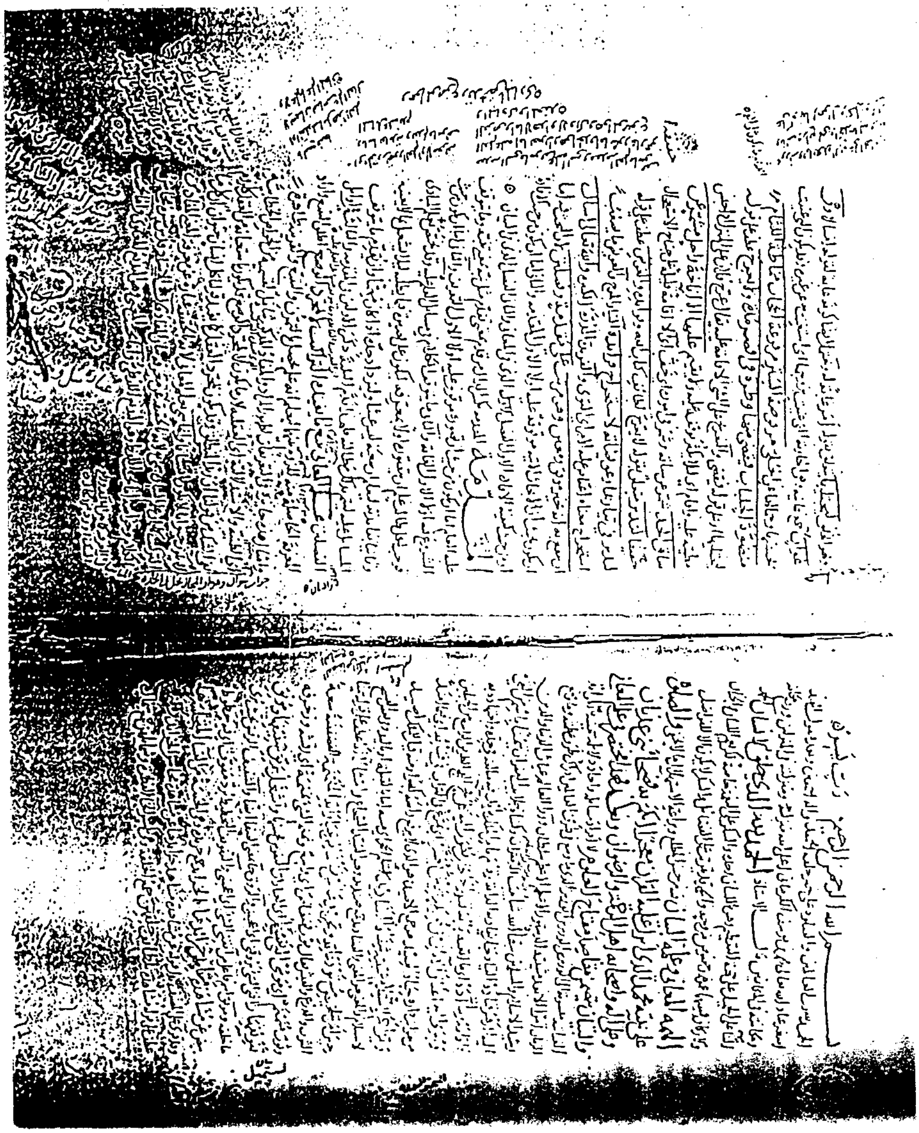
ورقة العنوان من النّسخة الأصل



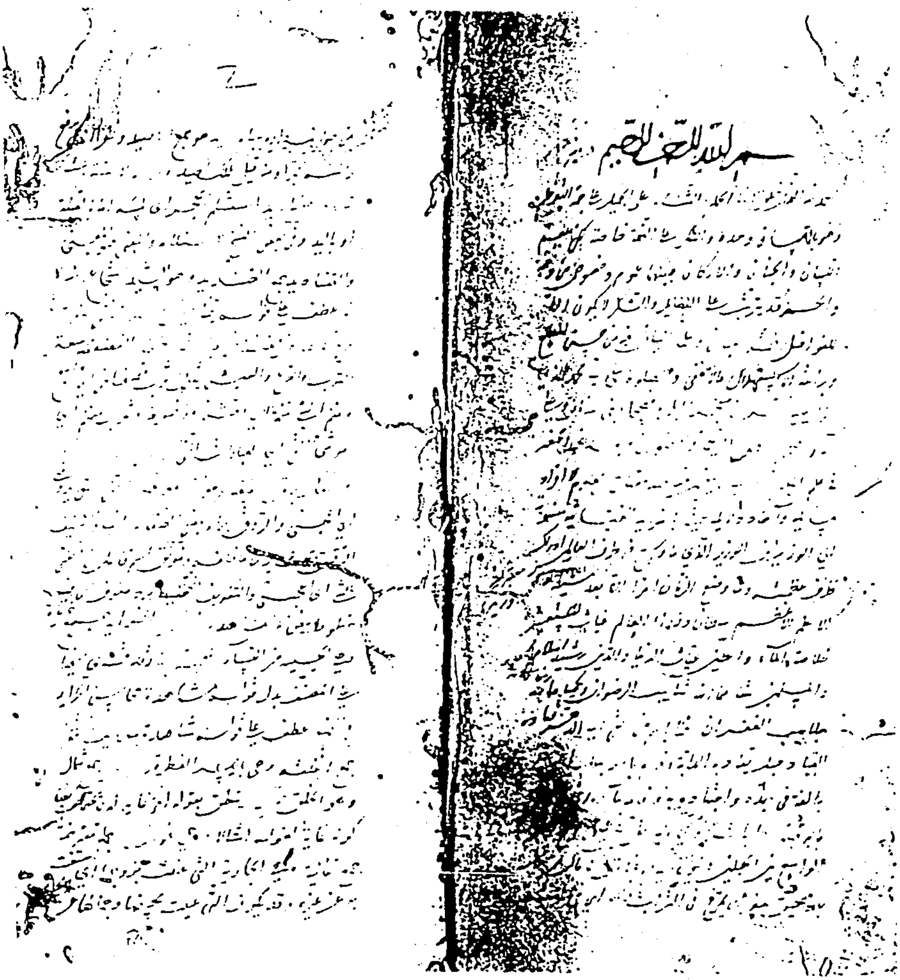
الورقة الأولى من النّسخة الأصل



الورقة الأخيرة من النسخة الأصل



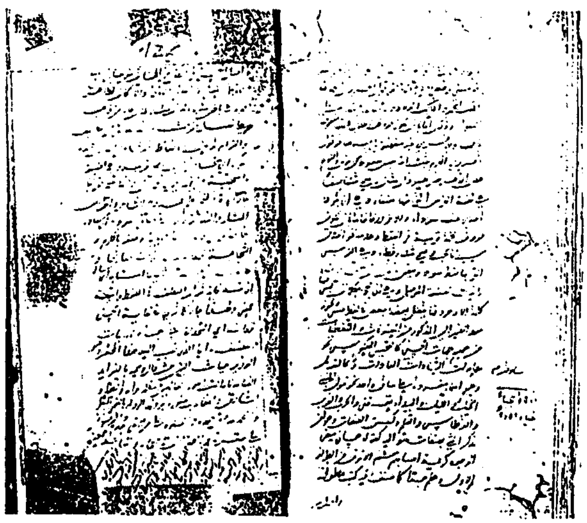
الورقة الأُولَى من النّسخة (أ)



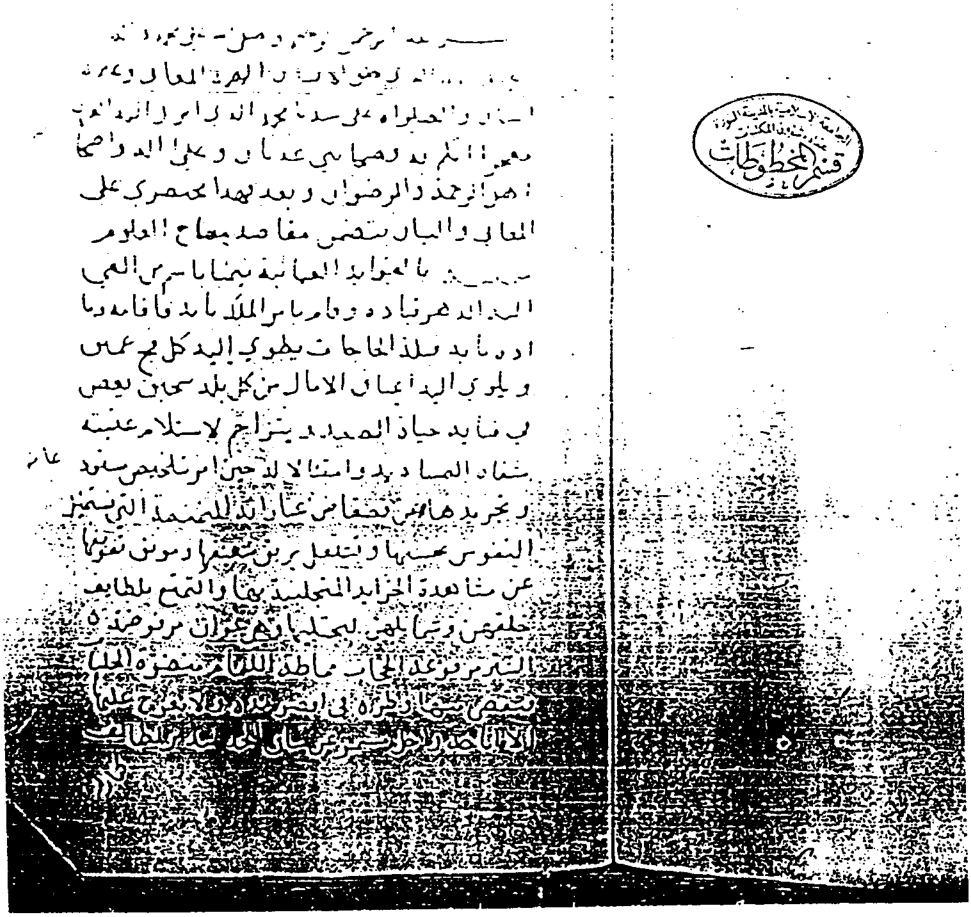
الورقة الأُولَى من النّسخة (ب)



الورقة الأخيرة من النّسخة (أ)



الورقة الأخيرة من النّسخة (ب)



الورقة الأولَى من النّسخة (ف) نسخة الفوائد الغياثيّة

[بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ .

ربِّ يسِّر .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ على خير خلقه محمّد وآله أجمعين، وبعدُ؛

فيقول العبدُ، أصغرُ عبادِ اللهِ – تعالى – محمَّدُ بن يوسف الكرمانيُّ؛ أعلى اللّهُ منزلَه، ومنزلَته في الْمَنْـزِلَيْن!، ورفع مكانَه، ومكانتَه في المَكَانَيْن ! – :

قال الأستاذُ[١] :][٢]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[٣]

الحمدُ للهِ الّذي خَلَقَ الإنسانَ .

الحمدُ : الثَّناءُ على الجميلِ على جهةِ التَّعظيمِ . وهو بِاللِّسانِ وحْده . والشُّكْرُ على النِّعمة خاصَّة؛ لكن يعمُّ اللِّسانَ والجنانَ

(١) إذا أطلق الكرمانيُّ – رحمه الله – لفظة : « الأستاذ » فإنّه يعني بذلك شيخه الإيجيّ – كما ثبت لي من نقولات كثيرة في المخطوط – وقد سبق ذكر ذلك في الدّراسة ص (١١٩) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ .

(٣) هكذا – أيضاً – وردت البسملة عند المصنِّف في ف . ولم ترد في أ . وزيد بعدها في ب : « وبه نستعين ».

والأركانَ[١]. فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه[٢].

والحمدُ قد يترتَّب على الفضائل[٣]. والشُّكرُ لا يكون إلاَّ للفواضل[٤].

أَلْهَمَهُ[٥] المعاني، وعلّمه البيان؛ فيه من حُسْنِ المطْلعِ وبراعةِ الاسْتهلال ما لا يَخْفَى[٦].

---

(١) وذلك بأن يُثنِي الشَّاكر على الْمُنعِم باللِّسان، والاعتقاد، والعمل . وقد جمعها الشَّاعر في قوله :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلاثَةً   يَدِي، وَلِسَانِي، والضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

(٢) فعلى هذا يكونُ الحمدُ أعمَّ من الشُّكر مورِدًا؛ لوروده على غير الإنعام . وأخصَّ منه مصدرًا؛ لاخْتصاصه باللِّسان دونه . والعكسُ بالعكسِ .

(٣) الفضائل : جمع فضيلة؛ وهي : الدَّرجة الرَّفيعة، من الفضل ضدِّ النَّقص . ينظر : اللِّسان (فضل) : (١١/٥٢٤) . وأراد بالفضائلِ : الخصال اللاَّزمة للإنسان غير المتعدية عنه؛ كالعلم والشَّجاعة .

(٤) الفواضلُ : جمعُ فاضلة؛ وهي : اليدُ الجميلة، ومنه أَفْضل الرَّجل على فلان وتفضَّل؛ بمعنى : أناله من فضله، وأحسنَ إليه . يُنظرُ : مادَّة : (فضل) : اللِّسان (١١/٥٢٥)، وأساس البلاغة : (٢/٢٦) . وأراد : الخِصَال المتعدِّية من إنسانٍ إلى غيره؛ كالعطاء وغيره .

(٥) الإلْهام : ما يُلقى في الرُّوع . اللِّسان (لهم) : (١٢/٥٥٥) .

(٦) من ذلك ما ذكره أحدُ شُرَّاح الفوائد الغياثية إذ قال (شرح الفوائد "مخطوط" مجهول المؤلف؛ ل : ٣) :«هذا المطلع يشتملُ على أنواعٍ من الحُسْن :

١ - أنَّه افتتح كلامه بما افتتح به سبحانه وتعالى كلامَه المجيد؛ الَّذي فاق حُسْنًا كلامَ البُلَغاء طُرًّا .

=

والصَّلاةُ على نبيِّه محمَّد الَّذي أُنزلَ إليه[(١)] القرآن مُعْجزًا؛ أَبْكمَ به فُصَحَاءَ بني عدْنان[(٢)]، وعلى آله وأصحابه أهلِ الرَّحمةِ والرِّضوان .

وبعدُ :

فهذا مُختصرٌ في عِلْمي[(٣)] المعاني والبيان؛ يتضمَّنُ مقاصدَ مفتـــاحِ

= ٢ - أنَّ فيه تلميحـــًا إلى ما رَوَى أبو هريرةٍ - رضي الله عنه -: «كلُّ كَلاَمٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بالحَمْدُ للهِ فَهو أَجْذَم» .

٣ ــ أنَّ فيه اقْتباســًا من قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرَّحمن : ٣،٤] .

٤ ــ أنَّ فيه ترقِّيــًا لطيفــًا إلى إلهام المعاني؛ ثُمَّ مِنه إلى تعليمِ البيان . فإنَّ الله خلقَ الإنسان أوّلاً، ثمَّ أَلْهمه المعاني الَّتي ينتفعُ بها ... .

٥ ــ أنَّه ضَمّنه ما سيق الكلام لأجله؛ ويُسمَّى : براعة الاستهلال » .

(١) كذا في الأصل، ف . وفي أ، ب : «عَليه» .

(٢) هو أحد من تقفُ عندهم أَنسابُ العرب . ويَتفق المؤرّخون على أنّه من ولد إسماعيل -عليه السَّلام-؛ إلاّ أنَّ تسمية الآباء بينه وبين إسماعيل قد جُهلت جُملة . إليه تُنْسب مُعظمُ قبائل الحجاز، ومن نسله الرَّسولُ محمّدٌ صلى الله عليه وسلم .

ينظر ترجمته في : تاريخ الطّبري : (٢/٢٧١)، جمهرة أنساب العرب : (٧)، الأعْلام : (٤/٢١٨) .

وإنَّما خصَّ فصحاء بني عدنان ــ دون غيرهم ــ؛ لأنّهم أفصحُ العرب على الإطْلاق؛ فيلزم إبكام غيرهم بالطَّريقِ الأَوْلَى .

(٣) في الأصل، أ، ب : « عِلْم » بالإفراد، والمثْبتُ من ف . والتّثنية أولى من الإفراد =

العُلــــوم[١]؛ لا أَفــرادَ مسائــلـــه، وآحادَ دلائــلــه . ســـمَّيتُه بـــ: « **الفوائد الغياثيّـــة** »؛ منســـوبةً إلى الـــوزيرِ بـــن الـــوزيرِ بـــن

= لأمور، منها :
أ ــ أنَّ كُلَّ واحد منهما : « المعاني، البيان » ــ وإنْ تلازما ــ علمٌ مستقلٌّ بذاته؛ فالتّثنية أصدق عليهما؛ بخلاف من أثبت الإفراد؛ فإنَّــه يتحتَّــم عليه أن يصـــرفه إلى الجِنْس أوّلاً « علم البلاغة »، ومن ثمَّ إلى عِلمي المعاني والبيان .
ومن وجهٍ آخر يلزمه ــ أيضاً ــ تقدير محذوف قبل كلمة « البيان »، ليستقيم الكلام وهو كلمة « وعلم »؛ فيكون الكلام هكذا : « فهذا مختصرٌ في علم المعاني وعلم البيان »،وما لا يحتمل التقدير أَوْلَى مما يحتمل التقدير. لذا كانت التثنية أَوْلَى.
ب ــ ما ذكره المصنّف من أنّ كتابَه مُختصر« يتضمّن مقاصد مفتاح العلوم؛ وقد صرّح صاحب المفتاح « السَّكّاكيّ » بالتّثنية؛ إذ قـــال (مفتاح العـــلوم: ١٦١): «القسم الثّالث في علمي المعاني والبيان » فتأكّد إثباتها قياســاً للفرع على الأصل .

(١) أي : مقاصد القسم الثّالث من مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السَّكّاكيِّ؛ أطلق اسم الكلّ وأراد به الجزء . هذا هو الرّأي الرّاجح . وقد ذكر أحدُ الشُّرّاحِ رأيـــاً آخر إضافة إلى ما تقدّم؛ وهو أنّ المختصر «يتضمَّن مقاصد المفتاح نفسه؛ وهو ما يشتمل عليه القسم الثّالث ... إذ هو المقصود بالذّات من المفتاح، وما تشتمل عليه سائر الأجزاء؛ من سوابقه ولواحقه ــ وسيلة إليه » . شرح الفوائد الغياثية . مجهول : (٤/أ) .
ولا شكّ أنّ هذا الرّأي مرجوحٌ مجانبٌ للصّواب؛ لأنّ الفوائد الغياثيّة لم تشتمل إلاّ على مهمّات القسم الثّالث لا مجموعها . ولو كان الأمر كما ذكر لوجب استيعاب القسم الثّالث بتمامه . وليس كذلك .
يقول طاشكبري زاده دافعــاً هذا الرّأي (شرح الفوائد الغياثيّة : ٥) : «ولا توهّمنّ أنّه أَراد بمفتاح العلوم : المجموع، وبالمقاصد : القسم الثّالث؛ بناء على أنّه العُمدة =

الوزيرِ[(١)]؛ الّذي ما وَسع في طَرْفِ العالمين[(٢)] إدْراك طرف عَظمته، وما وَضَعَ الزّمانُ أَمرًا إلاّ بَعْد مشيئَته، الدّسْتُورِ، الأعْلَمِ، الأعْظَمِ، سلطانِ وزراءِ العالَم، غياثِ المستغيثين، خُلاصةِ الماءِ والطِّين[(٣)]، غياث الدُّنيا والدِّين، رشيدِ الإسلامِ والمسلمين[(٤)].

= القصوى من بين سائره؛ لأنّه لا يلائم المقام » .

(١) « ابن الوزير »الثّانية ساقطة من ب .

والوزير بن الوزير بن الوزير هو / غياث الدّين محمد ابن سلطان الوزراء رشيد الدّين . استوزره أبو سعيد خان آخر ملوك الدّولة الإيلخانيّة . كان رجلاً صالحاً، تقيًّا، عادلاً، محباً للعلم . وإليه نسب بعض العلماء مؤلّفاتهم . ينظر : تاريخ أدبيّات إيران : (٤٦/٣) « باللُّغة الفارسيّة» .

(٢) الطَّرْف : طَرْف العين . اللّسان (طرف) : (٢١٣/٩) . وأضاف الطَّرْف إلى العالمين من باب الاستعارة؛ تقويةً للمعنى، ومبالغةً في المدْح.

(٣) عبارة : « غياث المستغيثين ... والطِّين » ساقطة من أ .

(٤) في ظاهر قول الشّارح : « الّذي ما وسع ... والمسلمين » مغالاة في الإطراء، ومجاوزة في المدح والثّناء؛ بل تضمّنت بعض جمل القول ما ينافي التّوحيد ـــ في الظّاهر ـــ .

منها : وصفه ممدوحه بأنّ الزّمان لا يضع أمراً إلاّ بعد مشيئته، فالمشيئة المطلقة لله ـــ سبحانه وتعالى ـــ . « والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله؛ ولا قدرة له على أن يشاء شيئاً إلاّ إذا كان الله قد شاءه؛ كما قال تعالى: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝ وَمَا تَشَآءُونَ إِلاَّ أَن يَشَآءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]. فتح المجيد شرح كتاب التّوحيد: (٤٧٢) .

ومنها : وصفه الممدوح بأنه : « غياث المستغيثين »، و« غياث الدُّنيا والدّين » . =

سقاهُ(١) الله شآبيبَ(٢) الرِّضوان !، وكساهُ(٣) جلابيبَ(٤) الغفران !، تيمُّنـــاً(٥) **باسم منْ ألقى إليه الدّهرُ قيادَه** . القيادُ : حَبْلٌ تُقاد به الدَّابّة . **وقامَ بأمرِ المُلك بأيْد**؛ فيه مُبالغةٌ في جدِّه واجتهاده به . **فأقامَه وما آده**؛ أي: ما أَتعبَه(٦). **بابُه قِبْلةُ الحاجاتِ، يُطْوى إليه كُلُّ فَجٍّ عميقٍ**(٧)؛ الفجُّ:

= فالاستغاثة بهذا الإطلاق لا تكــون إلاّ لله –ســبحانه وتعالى–؛ فهو المتفرّد بذلك، قال –تعالى–: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ الأَرْضِ أَءِلاَهٌ مَّعَ اللهِ ﴾ [النمل : ٦٢] .

ثمّ من هو الوزير بن الوزير بن الوزير ـــ وإن سما ـــ بجانب صفوة الخلق من الأنبياء والمرسلين حتى يوصف بأنّه خلاصة الماء والطّين !! .

وهذا حكمٌ على ظاهر تعبيره، ولم يفصح عن مراده فيه .

(١) في الأصل : « سقاهما » بالتّثنية، والصّواب من : أ .

(٢) الشّآبيبُ : جمع شُؤْبوب؛ وهو : الدّفعة من المطـــــر وغـــــيره . اللّسان : (شأب) : (١/٤٨٠) .

(٣) في الأصل : « كساهما » بالتّثنية، والصّواب من : أ .

(٤) الجلابيبُ : جمع جِلْباب؛ وهو قميص، أو إزار يُشْتَمَـــلُ به . ينظر : اللّسان : (جلب) : (١/٢٧٢ ـــ ٢٧٣) .

(٥) طلبـــاً لليمين والبركة؛ وهذا تعليلٌ للتّسمية بـــ« الفوائد الغياثيّة » .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَؤُدُهُو حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة : من الآية / ٢٥٥] .

(٧) في الأصل تأخرت كلمة « عميق »، وفصل بينها وبين موصولها بتفسير كلمة (الفجّ) . وتقديمها تبعًا لما جاء في : أ، ب، ولكون وصل السِّياق أبلغ في إيضاح المعنى .

وقوله : « كُلّ فجٍّ عميقٍ » اقْتباسٌ جُزئي من قوله تعالى : ﴿ وَأَذِّن فِى النَّاسِ بِالْحَجِّ =

الطَّريقُ الواسعُ بين الجبلين . **ويُلْوى إليه أعناقُ الآمالِ من كلِّ بلدٍ سحيقٍ**[١]. **يُعَفَّرُ**؛ أي: يُمَرَّغُ في التُّرابِ، **في فنائه**، أي: فيما امتدَّ من جوانب دارِه . **جباهُ الصَّيَدِ**، وهو جمع الأَصْيَد . وَهُوَ[٢] الَّذي يرفع رَأْسَه كِبْرًا . ومنه قيلَ للملِك : أَصْيَدُ . **ويَتزاحمُ لاسْتسلامِ**[٣] **عتبته**[٤] **شفاةُ الصَّناديدِ** . اسْتَسلمَ الحجرَ؛ أي : لَمسَه[٥]؛ إمَّا بالقُبْلة، أَوْ باليَد . وفي بَعْضِ النُّسَخِ : « لاسْتلامِ »؛ والْمَعْنى هو الْمَعْنى . [و][٦] الصَّناديدُ : جمعُ الصِّنديد[٧]؛ وهو : السَّـــيِّد الشُّجاع .

وامتثالاً له؛ عطفٌ على قوله : (تيمّنـــًا)؛ **حين أمرَ بتلخيصِ مُستودعاته، وتجريدهَا عن فَضْفاضِ عباراته المَنْمَنَمَة** .

الفَضْفَضَةُ : سَعَةُ الثّوبِ والدِّرع والعيشِ؛ يقالُ : ثوبٌ فَضْفَاضٌ؛ أيْ: واسِع .

= يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [الحجّ : الآية /٢٧] .

(١) السَّحيقُ : البعيدُ . اللّسان : (سحق) : (١٥٤/١) .

(٢) في أ، ب : « هو » .

(٣) في ف : «لاستْلام »؛ وهي رواية بعض نسخ المتن كما ذكر الشّارح عقب ذلك .

(٤) العتبة : هي أُسْكفّةُ البابِ الّتي تُوطأُ . وقيل : هي ما يَعْلوه . ينظـــر مادّة (عتب): اللّسان : (٥٧٦/١)، مختار الصّحاح : (١٧٣) .

(٥) في أ : « مسه » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٧) في أ : «صِنْديد » .

[١/ب] ونَمْنَم/الشَّيءَ نَمْنَمه؛أي:نَقَّشَه(١)وزَخْرَفه.وثوْبٌ مُنَمنَمٌ؛أي:مُوَشَّى.

الّتي تَسْتَميلُ؛ أي: العبَارات . **النُّفوسَ بحُسْنِهَا**(٢)، **وتشغلُ بريِّق شفيفها ومُؤنق تفويفها** .

راقني الشَّيءُ يروقني: [أي](٣) أعجبني . والرَّوق جاء بمعنى : الصَّفاء – أيضًا – .

والشّفيفُ : الرَّقيقُ؛ بحيثُ يُرى ما خَلْفَه .

ومُؤنق : اسْم فاعلٍ منْ آنقني الشَّيءُ؛ إذا(٤) أعْجَبني .

والتَّفْويف : التَّخطيط؛ بُرْدٌ مُفوَّفٌ؛ أي : فيه خُطُوط بيض .

عن مُشاهدةِ الخرائدِ(٥)؛ جمع(٦) خريدةٍ؛ وهي: الحَيِيَّةُ من النِّساء(٧).

---

(١) في : أ، ب :«رقشه»، وكلاهما بمعنى واحد. ينظر: اللِّسان: (نمم) : (١٢/٥٩٣) .

(٢) في ب جاء سياقُ العبارة هكذا : « **الّتي**، أي العبارات . **الّتي تَسْتميلُ النُّفوسَ بحُسْنها**». وتكرار المتن يحول دون استقامته .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل، ومثبت من : أ، ب . وعليه درج الشّارح .

(٤) في أ، ب : « أي » .

(٥) هكذا في الأصل، ف . وفي أ : « **عن مُشاهدة مَشَاهد خَرائدها** » .

(٦) هكذا ابتدأ الشّارح في الأصل، وهو الموافق لما بعده . وفي أ، ب زيد قبله : « الخرائد » .

(٧) ذكر أحدُ الشُّرَّاح معنى آخر للخرائد غير ما ذكره المصنف؛ فقال (شرح الفوائد الغياثيّة لمجهول ٦/أ) : « الخريدة العذراء، ومنه لؤلؤةٌ خريدةٌ؛ أي : غير مثقوبة »، ثمّ علّق عليه بقوله : « وحملها على هذا المعنى ـــ ههنا ـــ أبلغ؛ ليفيد أَنَّ النُّفوس =

المُتَجَلْبَبَة بها[١]. وقد قُرِئ - أيضًا - على المصنّف[٢] - بدل قوله : «مُشاهدة»: «محاسنِ الخرائد»[٣]. **والتّمتّع**؛ عطفٌ على قوله : «مُشاهدة». **بلطائف خلَقِهنّ**؛ جَمْع الخلْقة؛ وهي - بالكَسْر -[٤] الفطْرة . **وشمائلهنّ**؛ جمع شمال؛ وهو الخُلُق . **لِيَجْتَليها**[٥]؛ يتعلّق بقوله: « أَمَر » غاية له[٦]، ويحتملُ - أيضًا - كونه غايةً لقوله : « امْتثالاً »[٧]. **وهي غوَان**؛ جملةٌ معْترضةٌ؛ جمع غَانية؛ وهي : الجارية الّتي غَنيَتْ بزوجها؛ أي : اسْتغنت به عَن غيره . وقد يكونُ للّتي[٨] غَنيَت بحُسنها وجمالها عن الحليّ. **مرفوضَة السِّتر**[٩]، **مرفوعة الحجاب، مُماطة اللِّثام، مَنْضُوَّة**

= أعرضت عن ملاحظة المعاني المستودعة فيه بالكُلّيّة؛ حتّى بقيت أبكارًا؛ لميلها إلى العبارات بحسنها، واشتغالها بزينتها » .

(١) أي : المتلحّفة بها، والضّمير في « بها » عائدٌ إلى العبارات .

(٢) متى أطلق الشّارح كلمة: « المصنّف » فإنّه يعني بها شيخه الإيجيّ - رحمهما الله -.

(٣) العبارة في أ : « ...قوله : (عن مشاهدة مشاهد خرائدها) : عن مشاهدة محاسن الخرائد »، وفي ب : « ... قوله : (مشاهدة الخرائد) : محاسن الخرائد » .

(٤) في أ : « بكسر الخاء».

(٥) اجْتلى الشّيءَ : نظر إليه . اللّسان : (جلا) : (١٤/١٥١) .

(٦) والمعنى على هذه الغاية : أَمَر بتلخيصِ مستودعاته، وتجريدِ خرايدِ معانيه عن جلْباب عباراته المزيّنة؛ لينظر إليها مكشوفةً .

(٧) والمعنى على هذه الغاية : امتثلتُ أمرَه بتلخيص مستودعاته؛ ليتحقّق الاجتلاء .

(٨) في أ، ب : « الّتي » .

(٩) أي : متروكة ما يُستتر به، والرَّفض : التَّرك . اللّسان : (رفض) : (٧/١٥٦) .

الجلباب(١)؛ **فيقْضِيَ منها وطَرَه**(٢) **في أَقْصر مُدَّة**(٣). **ولا يُعَرِّج** : عطفٌ على قوله: «ليجْتليها»، [أَوْ على قوله : « فيقضي »](٤). والتَّعريجُ على الشَّيءِ : الإقامةُ عليه؛ يُقالُ : « عَرَّج فُلانٌ على المنْزِلِ »؛ إذا حَبَسَ مَطيّتَهُ عليه وأَقام. أي : لئلاَّ يَكثُر توقُّفُه عليه . ولا يُقيم **عَليها إلاّ إناخةَ**(٥) **راحلٍ مُشَمِّرٍ عن ساق الجدِّ**؛ شَمَّر عن ساقه، وشَمَّر(٦) في أمره(٧)؛ أي:

(١) أي : مخلوعة الثّوب . يُقال : نضا ثوبه عنه نضْوًا : إذا خلَعه وألقاه . اللّسان : (نضا) : (١٥/٣٢٩)، ومنه قول امرئ القيس :
« فجئتُ وَقَدْ نَضَّتْ لنَوم ثِيابَها » . ديوانه : (١٤) .

(٢) الوطر: الحاجة. ينظر: اللّسان: (وطر): (٥/٢٨٥). وقضَى فُلانٌ وطَرَه؛ أي: فرَغ من حاجته. وجملة : « فيقضي منها وطره ... » مقتبسة من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [الأحزاب : من الآية / ٣٧] .

(٣) في قله الإيجيّ ـــ رحمه الله ـــ : « عن مشاهدة ... في أقصر مدة » دقّةٌ في إبراز المعنى، وتمكينٌ له في ذهن المتلقّي ـــ ممّا يدلُّ أنّه تملَّك ناصية البيان ـــ؛ فقد استعار الخرائد للمعاني، ثمّ عقّبها بصفات مُلائمة لها؛ منطقيّة التّسلسل، متدرّجة الإثارة؛ فهي : مكشوفة الأسْتار أوّلاً، ومرفوعة الحجاب ثانيـًا، ومنحّاة اللّثام ثالثـًا، ومخلوعة الثّياب رابعـًا، ليقرّر من ذلك كلّه سهولة الوصول إلى المعنى المراد؛ كما وشت الصفاتُ المتتابعةُ بسهولة الوصول إلى الموصوف .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، ومثبت من : أ .

(٥) النَّوْخَةُ : الإقامة ومنه أناخَ البعيرَ، أي : أَبْركه فبَرك . ينظر : اللّسان (نوخ): (٣/٦٥) .

(٦) في الأصل :«وَشَمَّرها » . وفي ب : « شمرة » . والمثبت من : أ؛ وهو الموافقُ لما في الصّحاح واللّسان . ينظر : الصِّحاح : (٢/٦٠٤)، واللّسان : (٤/٤٢٧) (شمر) .

(٧) في أ :«أموره».

خفَّ. أي : إلاَّ إقامةً[١] قليلةً على جناح الاستعجال[٢]. **لتدبـــرٌ** : متعلّق بقوله : « لا يُعَرِّج » . **لطائفِ كتابِ اللهِ وفوائده، والغوصِ** : عطفٌ علـــى قوله : «لتدبُّر». **في تــيَّـــار بحارِ عويصاته؛ لاسْتخراجِ فرائده:** التَّـــيَّارُ: الموج. والعويصُ: ما يصعُبُ استخراجُ معناه؛ اعتاص عليـــه الأَمـــرُ؛ أي: الْــتَوى . والفريدةُ : الدُّرَّة الكـــبيرة[٣]. **واللهَ ـــ تعـــالى ـــ أَســـألُ أن ينفعَ[٤] به[٥]، إنَّه خير موفِّق ومُعين.**

وهو[٦] مرتَّبٌ على مقدِّمة وفصلين؛ لأَنَّ البحثَ فيه إمَّا أن يكون بحيث [إنَّ][٧] الأبحاثَ الآتية موقوفةٌ عليه، أَوْ لا؛ الأوّل : المقدِّمة . والثّاني: إمَّا أن يكون من حيث الإفادة، أَوْ من حيث كيفيَّة الإفادة؛ الأَوَّل: الفصل[٨] الّذي في المعاني . والثّاني :/ الفصل الّذي في البيان[٩]. [٢/أ]

---

(١) في أ زيادة : « خفيفةً »، والمعنى تامٌّ بدونها .

(٢) في أ زيادة : « خفيفـــاً » ولا وجه لها .

(٣) في الأصل، ب: «الدّرّ الكبيرُ». والمثبت من: أ. وهو المناسب للإفراد والتَّأنيث قبله.

(٤) في ب : « يُنتفع » .

(٥) الضَّمير في « به » عائدٌ إلى المختصر الّذي صرَّح به في أَوّلِ الكلامِ : « وبعد فهذا مختصر ... » .

(٦) عائدٌ إلى المختصر ـــ أيضـــاً ـــ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ومثبت من : أ .

(٨) في أ زيادة : « الأَوَّل » ولا وجه لها .

(٩) ذكر بعضُ شُرَّاحِ الفوائدِ عباراتٍ أُخرى لانحصار المختصر في البحوث الثّلاثة المتقدّمة؛ منها : =

....

= ١ ــ « أنّ المذكورَ في المختصر إمَّا أن يكون من قبيل مقاصد علم البلاغة أَوْ لا . الثّاني : المقدِّمة . والأَوَّلُ إن كان الغرضُ منه الاحْتراز عن الخطإِ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال؛ فهو : الفَصل الأوَّلُ . وإلاّ فإنْ كان الغرضُ منه الاحْترازَ عن الخطإِ في إيراد الكلام على مراتب الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال؛ فهو : الفصل الثّاني » . شرح الفوائد الغياثيّة . طاش كبري زاده : (٨) .

٢ ــ « أنّ المبحوثَ عنه في المختصر إمَّا أن يكون مَقْصودًا بالذّات، أَوْ لا . والثّاني يجب أن يتوقف عليه المقصود بالذّات ــ وإلاّ كان ذِكْرُه عبثًا ــ؛ وهو : المقدِّمة . والأوّل إن كان البحثُ فيه عن إفادة التّراكيب لمعانيها العقليَّة ــ أي : الّتي لا يُكتفى في فهمها بمجرّد الوضع ــ؛ فهو : الفصل الأوّل الباحث عن علم المعاني . وإنْ كان البحثُ فيه عن كيفيّة إفادتها لها بحسب الجلاء والخفاء؛ فهو الفصل الثّاني الباحث عن علم البيان » . شرح الفوائد . مجهول (٧ : أ ــ ب) .

وجميع تلك العبارات ــ وإن اختلفت ألفاظها ــ تدور حول معنى واحد؛ خلاصته ما ذكره المصنّف رحمه الله ! .

المقــدِّمــة

المقـــدّمـــة

المقَدِّمة – بكسر الدّال – من قدَّم؛ بمعنى : تقدَّم[١]، مثل : نبَّه . بمعنى: تنبَّه . وما يتوقّف عليه العلمُ إمَّا أن يكون من حيث إنّ تصوره موقوف عليه، أَوْ لا . الأوَّل : التَّعريف . والثّاني : إمَّا أن يكون من حيث الشُّروع فيه، أَوْ لا . الأوَّل : الغاية . والثّاني : ما يتوقَّف عليه الكلام في مسائل العلم[٢]، وقد يختصّ بعلم المبادئ؛ فوجب لكلّ طالبِ علم أن يتصوّره[٣] أوَّلاً بمعرّفه[٤] ليكون على بصيرة فيما يطلُبه؛ لئلاّ يشتغل[٥] بما لا يعنيه، وثانيــًا بفائدته؛ ليعلم أنّ سعيه ليس عبثـًا، وليزداد جدّه إذا كان مهمــًّا، وأن يُقَدِّم ما يتوقّف المسائل عليه لِيتمّ بذلك مطالبه .

فلهذا قدَّم الثّلاثة[٦]؛ ذكر الأوَّلين في المقَدِّمة، والثّالث في أوائل الفصلين[٧] .

---

(١) وأصلها : مقدِّمة الجيش؛ وهم القوم الّذين يتقدّمونه . ينظر : اللّسان : (قدم) : (٤٦٨/١٢) .

(٢) بهذا التّرتيب جاءت عبارة الأصل . وفي بقية النسخ أُخّرت« عليه »إلى نهاية الجملة .

(٣) في الأصل : « يتصوّر » والصَّواب من : أ، ب .

(٤) في ب : « بمعرفته » .

(٥) في ب : « يُشغل » .

(٦) أي : التَّعريف، الغاية، ما يتوقّف الكلام في مسائل العلم عليه .

(٧) استقى الشّارحُ ــ رحمه الله ــ حديثَه في هذه المقدّمة من مفتاح المفتاح للشّيرازيّ . =

علمُ المعاني[(١)] : تَتبّع ما يُفيده التَّراكيب لا بمجرَّد[(٢)] الوضع[(٣)]:
أَطْلق التَّتبّع وأَراد المعرفة الحاصلة منه[(٤)]؛ للزوم بينهما؛ لِيُعْلم أنَّه علمٌ يحصّل بالتَّمرّن والتَّتبّع . والقرينةُ ظاهرةٌ[(٥)]. وأَمْثال هذه جائزة في التَّعريفات لظُهور المراد . والمفاد المذكور شاملٌ لقسميْه من الخواصِّ الخطابيَّة؛ (أي : الظّنّية)، والاستدلاليَّة؛ (أي : العقليَّة)؛ لأَنَّ ما يكون لا بمجرَّد[(٦)] الوضع قد يكون باستعانة من العقل؛ كلزوم نفي الشَّكّ من قولنا: « إنَّ زيدًا لمنطلق »[(٧)]، وقد يكون بمجرَّد العقل؛ كما يُفيد قولنا: «كُلُّ إنسَانٍ حيوانٌ » : أَنَّ كلَّ ما لا يكون حيوانًا لا يكون إِنسانًا .

= ينظر : ص (٧) .

(١) سيأتي ــ بإذن الله ــ بيان السّبب في تقدم علم المعاني ص (٢٣٩).

(٢) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي أ : « لا لمجرّد » .

(٣) هذا التَّعريف خُلاصة موجزة لما حكاه السَّكّاكيُّ؛ ولفظه (المفتاح : ١٦١) : «علم المعاني هو : تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاسْتحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».

(٤) في ب : « عنه » .
وإنّما أطْلق اللاَّزم « التّتبّع » وأراد الملزوم « المعرفة »؛ لأنَّ التَّتبّع حِسّي في الفعل، وعلم المعاني من الكيفيَّات النَّفسانيَّة . فلا يصدق أحدُهما على الآخر . وقد ذكر طاش كبري زاده في شرحه للفوائد الغياثــيَّة : (١٠) : أنّ هذا الإطلاق « يتضمّن فوائد : التَّنبيه على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطَّالب . وعلى أنَّ دلائل مسائله استقراءُ كلامِ البلغاء؛ للإرشاد إلى طريق إثباته، وعلى صعوبة المطلب؛ لترغيبه في الجدِّ والاجتهاد . وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته، وعلم أرباب السَّليقة بالخواصّ؛ لأَنَّ علمهم بها لا يُسمَّى علم المعاني » .

(٥) وهي : أنّ التّتبّع سبب في حصول المعرفة .

(٦) في أ : «لا لمجرّد» .

(٧) وذلك لأنّ « إنّ » المؤكّدة، واللاّم الزّائدة في « لمنطلق » تحملان معنى زائدًا على إفادة =

وإنّما سُمِّي بعلم المعاني[١]؛ لأنّه - بالحقيقة - عبارة عن معرفة المعنى المفاد من التَّركيب؛ كما أنّ علم البيان سُمِّي به؛ لأنّه [- بالحقيقة -][٢] عبارة عن معرفة بيان المُفاد.

قال الأستاذ[٣]: محاسنُ الكلام وخواصُّه إمّا بحسب اللَّفظ؛ وهو البديع اللَّفظي، وإمَّا بحسب المعنى؛ وهو البديع المعنويّ، وإمَّا بحسب إفادة المُفاد؛ وهو علم المعاني، وإمَّا بحسب كيفيَّة إفادته؛ وهو علم البيان.

ويُسمَّى؛ أي: ما يُفيده التَّراكيب: **خاصيَّة**[٤] **التَّركيب. وإنَّما يُراعِيها البليغ**؛ أي: من له فَضْل تمييزٍ ومعرفةٍ[٥]؛ لنُزول التَّراكيب

= الحكم؛ وهو: نفي الشَّكّ؛ فوجب حملُهما عليه.

(١) في الأصل، ب: « وإنَّما سُمِّي العلمُ بعلم المعاني » ولا مُسوِّغ للزِّيادة.

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب. ومثبت من أ؛ وهو الموافق لما قبله.

(٣) لم أعثر على كلام أستاذه الإيجيّ الّذي نقله هُنا فيما تيسّر لي من مؤلّفات الرّجل ولعلّ المنقول في مؤلّف آخر ما زال مخطوطًا مثل: « المدخل في علم المعاني والبيان والبديع » الّذي يُنسبُ له.
وفي أ: جاء عقب كلمة: « الأستاذ » جملة دعائيّة، هي: «قُدِّس سرُّه».

(٤) في ب: « خاصّة ». وخصَّه بالشَّيء: أفرده به دونَ غيرِه. ينظر: اللِّسان: (خصص): (٧/٢٤).
وخاصيَّة التَّراكيب: ما يُميّزه ممَّا يختصُّ به ولا يكون مشتركًا بينه وبين غيره. وإنّما ألحقوا اليَاءَ المشدَّدة للمبالغة في قُوَّة اختصاص كلِّ تركيب به؛ بحيث لا تتجاوزه إلى غيره من التَّراكيب.

(٥) وذلك « بأن يُميّز في الاستعمال بين أجناس التَّراكيب؛ كالطَّلبيِّ، والخبريِّ، وبين أنواع كلٍّ منهما؛ كالأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنِّي والنِّداء للطَّلبيِّ، والإثبات والنَّفي للخبريِّ، وبين أصناف كلِّ نوعٍ منهما؛ كالابتدائيِّ والطَّلبيِّ والإنكاريِّ، ويعرف أنّ لكلٍّ منهما خاصِّية هو يفيدها فلا يُستعملُ الكلامُ الابتدائيُّ في مقامٍ يستدعي الطَّلبيَّ أوْ الإنكاريَّ ولا بالعكس ... ». شرح الفوائد الغياثيّة. لمجهول: =

الصَّادرةِ عمَّن سِواهُ – في صناعة البلاغة – منزلة[١] أصوات حيوانات تصدُر عن محالِّها بحسب ما يتّفقُ[٢]. **ويفهمُها ذو الطَّبعِ السَّليم**[٣]؛ لاعْتبار ذوقه وصحَّة انتقال ذهنه .

وتنقسمُ إلى ما هُو كاللاَّزم لِصُدوره عن البليغ، وإلى ما هو لازمٌ لما[٤] **هو**[٥] **هو**[٦] **حينــًا** : أي : تَنْقسم الخاصيَّةُ إلى قِسمين :

قِسمٍ ليس بِلازمٍ؛ بلْ هوَ كاللاَّزمِ / لصُدوره عن البليغ[٧]؛ وهي اللّوازمُ الخطَابيّة؛ كلُزوم نفي الشَّكِّ بقولنا[٨]: « إنَّ زيدًا منطلقٌ »؛ فإنّه [٢/ب]

= (٩/ أ ـــ ب) .

وقول الإيجيّ : « وإنّما يراعيها البليغ ... » أسلوبٌ قصريٌّ؛ أي : رعاية هذه الخواصّ مقصورةٌ على البليغ .

(١) في الأصل : « بمنْزلة »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) لأنَّ غير البليغ لا يراعي الخواصَّ، ولا يقصد إليها؛ بل قد يَستعمل تركيباً مكان آخر لعدم تمييزه بين خواصِّ التَّراكيب .

(٣) قول الإيجيّ : « ويفهمُها ذو الطَّبعِ السَّليم » معطوفٌ على ما تقدّم؛ فهو أسلوبٌ قصريٌّ ـــ أيضـًا ـــ؛ أي : فهْم هذه الخواصِّ مقصورٌ على ذي الطَّبعِ السَّليم . ولم يقل على البليغ ـــ كما تقدّم ـــ منعـًا للدّور .

(٤) اللاّم في « لما » للتّعليل؛ كما هو الحال في قوله : « لصدوره » .

(٥)، (٦) الضّمير الأوّل راجع إلى الموصول قبله، والآخر راجع إلى التَّركيب، أي : لازم للتَّركيب لأمرٍ هو ذات التّركيب . وسيتضّح ذلك بجلاء من خلال شرح الكرمانيّ الآتي لهذه الفقرة .

(٧) قوله : « لصُدوره عن البليغ » : تعليلٌ لقوله : « كاللاَّزم »؛ فقد عرض للتَّركيب أمرٌ خارجيّ؛ وهو صدوره عن البليغ؛ غلب ـــ بسببه ـــ عدم انْفكاكه عن الخاصِّية؛ لما جرت به عادةُ البلغاءِ من عدم تخلّف تراكيبهم عن خواصِّها . فكانت كاللاَّزمة .

(٨) في الأصل : « لِقَوْلنا »، والصّواب من : أ، ب .

يلزمهُ لصدوره عن البليغ؛ إذ لوْ صدر من غيره لم يُفهم[١] . وهذا القِسْمُ يقعُ كثيرًا؛ بلْ دائمــًا في كلامِ البليغِ .

وقسمٍ لازم لذاتِ التَّركيب صدرَ عن البليغ أوْ لا؛ وإنْ لم يُعتبر إلاّ عند الصُّدورِ من البليغ؛ وَهي اللّوازم الاستدلاليَّة؛ كعكسِ نقيضِ القضيَّة[٢]. وهذا القسمُ يقعُ في كلامه حيْنــًا لا كثيرًا وَلا دائمــًا؛ أي: خَواصّ كلامِ البليغ أكثرها من الأوَّل، ومن الثّاني قليلٌ . فعلى هذا قوله : «حينــًا » يتعلّقُ بمحذوفٍ؛ مثل : حاصلاً[٣]، أَوْ حصل[٤]، أَوْ يَقع، أَوْ يَصْدر، إلى غَير ذلك .

ومَنْ تتبَّع كتابَ « المفتاح » عَلِم أنَّ الخواصَّ الاسْتدلاليَّة - أَيضــًا - ممّا فيه البحثُ؛ صرَّح بها[٥] السَّكَّاكيُّ[٦] في مَواضع من

---

(١) أي : لم يُفهم نفي الشَّكِّ .

(٢) عكسُ نقيض القضيَّة : إحدى المقدّمات المنطقيَّة التي تُبنى عليها الحجَّة . وحاصله عند السَّكَّاكيِّ (المفتاح / ٤٧٩ ــ ٤٨٠) : « يرجع إلى نفي الملزوم بنفي لازمه في عكس المثبت، وإلى إثبات اللاّزم بثبوت ملزومه في عكس المنفيّ » وعنــد أصحابه: «عبارة عن جعل نقيض الخبر مبتدأ، ونقيض المبتدأ خبرًا؛ مثل أن تقول في قولك : كلّ إنسان حيوان : كلّ لا حيوان لا إنسان ... » .

ومـــرادُ الشَّـــارح ــ رحمه الله ــ : أَنَّ عكس النَّقيض خاصِّية ذات علاقة عقليَّة؛ لا تنفكّ عن ذات التّركيب؛ فهي لازمة له .

(٣) في أ :« حاصل » . ولا وجه له .

(٤) في ب :« يحصل » .

(٥) في ب : « به » .

(٦) هو/ أبو يعقوب؛ يوسف بن أبي بكر بن محمّد السَّكَّاكيّ الخوارزميّ. إمام في العربيّة؛ بيانها، وأدبها، وعروضها، وشعرها . متكلّم فقيه . ومن أهمّ كتبه « مفتاح =

كتابه[١]، كما قالَ في أَوّل المنطِق[٢]: « الكلامُ في تكملةِ[٣] علمِ المعاني؛ وهي : تتبُّع خواصّ تراكيبِ الكلامِ في الاستْدلال » .

واللاّم في قوله : « لصُدُوره » ظاهرٌ في التَّعليل، ويُحتمل كونُه من صلة اللاّزم، وحينئذ يَكونُ اللاّزمُ والملزومُ مذكورين بالفعل .

واعلم: أنَّ هذا الموضعَ[٤] من مَزالِّ الأَقْدام، ومَضالِّ الأفهامِ، واشْتَغلَ بتوجيهه جمٌّ غفيرٌ[٥] من الأفاضل؛ كالتَّوجيهات الّتي في شُرُوح «المفتاح»[٦]. وكمَا قِيل : المرادُ بما هو كاللاّزمِ : اللاّزمُ الغيرُ البيِّن، وبِمَا

= العلوم »، وقد قسّمه إلى ثلاثة أقسام؛ أوّلها في علم الصّرف، وثانيها في علم النَّحو، وثالثها في علمي المعاني والبيان، ثمّ ختمه بما يكمل به علم المعاني، وبما يتمّ الغرض منه . ولد سنة ٥٥٥هـ، وتوفّي سنة ٦٢٦هـ .

ينظر : بغية الوعاة : (٣٦٤/٢)، الأعلام : (٢٢٢/٨) .

(١) ينظر – على سبيل المثال – ص : (٤٣٨، ٤٩١، ٥٠٤) .

(٢) المفتاح : (٤٣٥) . وأراد بالمنطق : «علم الاستدلال أو علم خواصّ تراكيب الكلام » كما عَنْوَنَهُ السَّكّاكيُّ؛ وهو أحدُ العلوم المتعدِّدة الّتي اشتمل عليها كتابه الآنف الذّكر .

(٣) في الأصل، ب : « تكلمة » . والصّواب من : أ؛ مصدر القول «المفتاح » .

(٤) يقصد به : الحديث عن أقسام خاصيّة التّركيب .

(٥) الجمُّ الغفير : الجمع الكثير . ينظر : اللِّسان : (غفر) : (٢٧/٥) .

والجمّ منفردًا : الكثير من كلّ شيء؛ وفي التّنزيل : ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ سورة الفجر : ٢٠؛ أي : كثيرًا، وقيل : الكثير المجتمع . اللِّسان : (جمم): (١٠٤/١٢) .

والغفير منفردًا : الجماعة الكثيرة . ينظر : اللِّسان : (غفر) : (٢٧/٥) .

(٦) ينظر – على سبيل المثال – : مفتاح المفتاح : (٥٤ ـــ ٥٨) .

هو لازُم: اللاَّزمُ البيِّن. وَكَذا[١] قيل: إنَّ «حينـــًا» متعلّقٌ بقوله: «لازمٌ»[٢]؛ أي: الملازمة جُزْئيّة[٣]؛ ولا مُنافاة بين كونه ذاتيـــًّا وبين الجزئيّة[٤]؛ والكلُّ فيه ما فيه[٥]؛ إلاَّ ما ذكرنَا؛ فإنّه لا غُبارَ عليه .

وغايتُه[٦]؛ أي : غايةُ علمِ المعاني . **تَطْبيقُ الكلام على مُقتضى الحال**؛ وهو الأمرُ الدّاعي إلى التَّكلُّم على الوجه المخْصُوص؛ **فإنَّ المقامات**[٧] **مختلفةٌ**[٨]؛ **كالجدِّ**: أي: كمقامِ الجدِّ **مع مقام الهَزْل**، ومقامِ **التَّواضعِ مَعْ** مقام **الفخر**، ومقامِ الشُّكرِ مع مقامِ الشِّكَاية، ومقامِ التَّهنئة مع مقام التَّعزية[٩].

---

(١) في أ : « وكما » .

(٢) في الأصل : « لازمـــًا »، والصّواب من : أ، ب . وهو الموافق للكلمة في سياقها المتقدّم .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٥٧) .

(٤) لأنّه قد يُعْترض على تعلّق « حينـــًا » بـــ« لازم »: بأنّ ذلك مناقض لقوله : « لما هو هو » ولا منافاة؛ لأنّه يمكن أن يجاب عنه بأن كونـــه حينـــًا بالنّظر إلى وصفه العنواني «الملازمة الجزئيّة »، وأنّه كونه لما هو هو بالنظر إلى ذاته .

(٥) أي : جميع الآراء الواردة في توجيه المسألة لا تشفي الغلّة ولا تدفع الاعتراض .

(٦) غايةُ كلِّ شيءٍ : مداه ومنتهاه . ينظر : اللّسان : (غيا) : (١٥/١٤٣) .

(٧) في أ : زيد ضمن كلام الشّارح : « والأحوال » .

(٨) لّما كان غاية علم المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ناسب المقام أن يبيِّن السَّبب الدَّاعي إلى ذلك؛ وهو أنَّ المقامات والأحوال الّتي يُورد عليها الكلام مختلفة متفاوتة .

(٩) إنّما تعرّض المصنِّف « الإيجيّ » والشّارح « الكرمانيُّ » لهذه المقامات المتضادّة لبيان الاختلاف والتفاوت بين كلّ مقامٍ مذكور وضدِّه، ولم يهدفا بذلك إلى حصر =

وكلّ(١)؛ أي : كلّ مقامٍ من المقامات، **يَسْتَدْعي تركيبـًا يفيدُ ما يُناسبُه**؛ أي: المقام، وحُسْن الكلام(٢)، ولا حُسْنه؛ بمطابقته(٣) [للمَقام](٤) وعدم مُطابقته له؛ وهـذَا هـو الَّذي يُسـمَّى : مُقْتضى الحال؛ على أنّـه – أي: المَقام – **قَدْ يَقْتضي تأدية المعنَى بِمُجرَّد دلالات وضعيَّة** وألفاظ / [٣/أ] مُسْتَعْملةٍ كيف كانتْ،ومجرّدِ **تأليفٍ** بينها(٥)؛يُخرجها عَن حُكمِ النَّعيق(٦)،

= المقامات، أَوْ قصْر خصوصيَّة المراعاة على كلّ مقام وضدّه، أوْ حتّى حصر الخصوصيَّة على ذات المقام من حيث هو مقام؛ دون النَّظر إلى اعتباراتٍ أُخرى ترتبط به كحالِ المخاطب أو السَّامع؛ بلْ قد يكون اختلاف المقام بالنِّسبة إلى حالِ المخاطب لذاته؛ كاختلاف الخطاب مع الغبيِّ مع الخطاب مع الذّكيّ، واختلاف الخطاب مع الخائف مع الخطاب مع الآمن، وقد تتركّب بعض المقامات مع بعض مقامات بحسب اعتبارات الأحوال؛ فقد يجتمع مقام التّهنئة مع مقام الجدِّ، ومقام الشُّكر مع التَّواضع، وغير ذلك مما يشقُّ حصره . وكلُّه مندرج تحت غاية علم المعاني .

(١) التّنوين في « كلّ » عوضٌ عن مضاف إليه؛ وضَّحه ما جاءَ بعده من كلام الشّارح .

(٢) في الأصل : « المقام »، والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « لمطابقته » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) من غير نظرٍ في الاعتبارات اللاّحقة للمفردات؛ من الإثبات، والحذف، والتَّعريف، والتَّنكير، وغير ذلك وكذا الاعتبارات المتعلّقة بالتَّأليف سواء ما يتعلّق بالطَّرفين؛ كالتَّقديم والتَّأخير والرَّبط بينهما والقصر، أو ما يتعلّق بالجمل أو الجملية كالفصل والوصل، وقد أشارَ السَّكّاكيُّ ـــ رحمه الله ـــ إلى هذا المعنى في أثناء حديثه عن تفاوت مقتضى الحال . ينظر : المفتاح : (١٦٣) .

(٦) النَّعيق : الصِّياح . وأصله : دعاء الرَّاعي الشَّاءَ؛ يُقالُ : نعق الرَّاعي بالغنم نُعاقـًا ونعيقـًا ونعقانـًا : إذا صاح بها وزجرها . ينظر : اللِّسان : (نعق) : (٣٥٦/١٠) . وفي الذّكر الحكيم : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَآءً =

وهو الّذي يُسَمَّى في علمِ النَّحوِ: أصلُ المَعْنَى، كما إِذَا كانَ الْمُخاطبُ غَبيـــًّا غيرَ ذكيٍّ يستوي بالنِّسبةِ إليه كُلُّ التَّراكيبِ، وحينـــئذٍ يكونُ المطابقُ للحالِ ما يُفيدُ أصلَ المعنى لا غـــير؛ وهذا - أيضًا - نوعٌ من الخاصيَّة يُراعيها البليغُ .

والحاصلُ : أنَّ كلَّ علمٍ يتحصَّل بمتعلّقه[١]، ويُحصَّل لغرضه، ويستحصل بطريقه . ومتعلَّقُ[٢] علمِ المعاني : خواصُّ التَّراكيب . وغرضهُ: تطبيقُ الكلامِ على مُقتضى الحال؛ فمن المتكلِّم : بأن يُوردَ تركيبـــًا يُفيدُ مَعْنًى مُنَاسبـــًا؛ وَهُو البليغ، ومن السَّامع[٣]: بأن يَحْمِله عليه؛ وهو لِذِي الطَّبع السَّليم؛ وطريقُه : الاستقراءُ والتَّتبُّعُ .

وعلـــمُ **البيـــانِ: معرفـــةُ مراتـــبِ العبـــارات** الـــدَّالَّة علـــى معنًـــــــــــى واحـــــــــــدٍ **في الجـــــــــــلاء**[٤]؛

= وَنِدَآءًۚ ﴾ سورة البقرة : من الآية ١٧١ .

ومراده بـــ« يُخرجها عن حُكْمِ النّعيق » : تجاوز ما يفقه من مجرَّد الصَّوت إلى ما يخرج المعنى من أدنى درجات التّأليف .

(١) في ب : « المتعلّقة » .

(٢) في الأصل : « فمتعلّق »، والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأنْسب .

(٣) « ومن » ساقطة من : أ .

(٤) الجلاء : الوضوح . ينظر : الصّحاح (جلا) : (١٨٣٩/٥) . وأراد به : وضوح المعنى المراد بحسب الطُّرق المختلفة الكاشفة عنه .

ويبدو للمتأمل في ثنايا هذا التعريف جودة سبكه، وإيجازه؛ فقد توارد عليه عقلان =

أهي[١]: بطريق التَّمثيلِ، أوالكنايةِ، أوالاستعارةِ، أَوْ غيرها[٢]. [وإنّما أهملَ ذكرَ الخفاءِ؛ لأنَّه إذا عُلم مراتبُ العباراتِ في الجلاءِ عُلم مراتبُها في الخفاءِ ـــ أيضـــاً[٣]][٤].

= (الإيجيّ والكرمانيّ)؛ استدرك التّلميذ بقوله : « الدّالة على معنى واحد »، ما غفل عنه إيجاز الشيخ : « معرفة مراتب العبارات في الجلاء »؛ فغدا بذلك قريبـــًا من أن يكون جامعـــًا مانعـــًا مع جمال العبارة وحسن الصياغة . وكان الأَجْدر بهما أن ينصّا على قيد « بحسب الدّلالة »؛ ليحترز به عن المعاني والمفردات المترادفة .
ومع أنّ التّعريف المتقدّم مبنيّ أصلاً على تعريف السَّكّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ إلا أنّه اشتمل عليه وأحاط به إحاطة الرَّحم بالجنين، وكأنّما تولّد تعريف السَّكّاكيّ منه موضّحـــًا له؛ إذ قال (المفتاح : ١٦٢) : « وأمّا علم البيان : فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مُختلفة، بالزِّيادة في وضوح الدِّلالة عليه، وبالنُّقصان ليُحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد » .

(١) في الأصل : « أي »، والصّواب من : أ، ب .
(٢) فالمعنى الواحد « كالجود » ـــ مثلاً ـــ يمكن أن يُؤدَّى بطرق مختلفة في وضوح الدِّلالة عليه:
فتارة يُؤدَّى بطريق التَّشبيه؛ فتقول : « محمّد كالبحر » .
وتارة يُؤدَّى بطريق الكناية؛ فتقول :« محمّد كثير الرّماد » .
وتارة ثالثة بطريق الاستعارة؛ فتقول : « رأيت بحرًا في دارنا » .
(٣) ليس هذا الكلام على إطلاقه؛ « لكون (الخفاء) مردودًا أصلاً في البلاغة، وإن كان بعض مراتب الوضوح خفيّة بالنِّسبة إلى ما هو أوضح منه، وما قيل : إنّما أهمل الخفاء لانفهام مراتبها من مراتب الجلاء ـــ إنْ أراد قائله مراتب الخفاء الحقيقيّ فغير صحيح، وإنْ أراد مراتب الخفاء الإضافيّ ـــ كما ذكرناه ـــ فصحيح لكنّه لم يهملها؛ إذ هي داخلة في مراتب الجلاء » . شرح الفوائد الغياثيّة . طاش كبرى زاده:(١٥).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأثبت من : أ، ب . وقد سقط من العبارة المثبتة قوله : « إذا علم » من أ، كما سقطت كلمة : « أيضا » في نهاية العبارة من ب .

قال الشّيخُ[(١)]- في « دلائل الإعجاز » : لنا معْنًى، ومعنى معْنًى؛ أَمَّا المعنى؛ فهُو: ما يُفهمُ من ظاهرِ اللّفظ بلا واسطة[(٢)]، وأمّا معنى المَعْنى؛ فهو: أن يُفهَمَ من لفظ مَعْنى، ثُمَّ يُفيدُ ذلك المعنى معنًى آخر لتعلُّق بينهُمَا؛ كدلالة: «زيدٌ طويلُ النّجاد » على أنّه طويلُ القامة[(٣)]. ولاخْتلافِ التَّعلُّق بَيْن المَعْنَيين؛ في : الظّهُور والخفاء، و[بسبب][(٤)] كثرةِ اللّوازم وقلّــتها - اخْتلفت طُرُقُ تأديةِ المَعْنى الواحدِ بأساليبَ مختلفةٍ بالجلاءِ والخفاءِ .

وهــذا العلمُ - أيضـًا - تتبُّعيٌّ؛ لكنّه لَمَّا كان شُعبةً مِنْ علم[(٥)] المعاني - وهو تتبُّعيّ- لم يَحْتَجْ ههنا[(٦)] إلى التِّكرار[(٧)].

---

(١) يقصد بالشّيخ : الإمــام عبد القاهر الجرجانيّ؛ وهو أبو بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ، الشّافعيّ . أديبٌ من أعلام اللّغة، وواضع أُسس البلاغة، له عدّةُ مُصنّفات؛ منها : « أسرار البلاغة »، و« دلائل الإعجاز »، و«الشّافية »؛ رسالة في إعجاز القرآن، اختلف في سنة وفاته على أقْوال أشهرها ٤٧١هـ.
ينظر في ترجمته : نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري : (٣٦٣ ـــ ٣٦٤)، سير أعلام النُّبلاء : (٤٣٢/١٨، ٤٣٣)، فوات الوفيات : (٣٦٩/٢ ـــ ٣٧٠)، بغية الوعاة : (١٠٦/٢) . وللدّكتور محمد عبد المنعم خفاجي كتاب : « عبد القاهر والبلاغة العربيّة » .

(٢) كدلالة : « زيد خرج » على مجرّد ثبوت الخروج لزيد .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : (٢٦٣) حيثُ نقلَ الشّارح قولَ الجرجانيّ بالمعنى .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من : أ .

(٥) كلمة : « علْم » ساقطة من ب .

(٦) في الأصل : « هنا » والمثبت من : أ، ب . وعلى مثلها درج الشّارح .

(٧) خالف طاشكبرى زاده هذا القول . وصرَّح بما يدلُّ على أنَّ إهمال المصنّف للتّتبّع في تعــريف علم البيان مقصـودٌ، وعــلّل ذلك بقوله (شرح الفوائد الغياثيّة : ١٥): =

وهذا(١) **كشُعْبة**(٢) **للمعاني**؛ لأنَّها مَعرفةُ العبارات بحسب الإفادة؛ وهذا معرفةُ مراتبها بحسبها، ومعرفةُ مرتبة الشَّيْءِ مُتأخّرةٌ عَن معرفة الشَّيْءِ؛ لأنَّها متفرِّعةٌ عليه ومُنْشَعِبَةٌ(٣) منْه(٤). وهذا المعنى في

= «وإنّما لم يذكر التَّتبُّع ههنا إشارة إلى أنّ دلائل علم البيان – لكونه باحثـًا عن الملازمات العقليّة – هي العقل؛ بخلاف علم المعاني فإنّه – لكونه باحثـًا عن الملازمات العرفـيّة والذّوقيّـه – يحتاج إلى ممـارسات طويلة، واستقراءِ صورٍ كثيرة . ومن قال: إنّ التّتبّع مراد ههنا كما أنّ المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الإشارة المذكورة ... ».

(١) أي : علم البيان .

(٢) الشُّعْبةُ من الشَّجر : ما تفرَّق من أَغْصانها . اللّسان : (شعب) : (٤٩٩/١) .
وإنّما لجأ إلى التّشبيه فقال : « وهذا كشعبة » ولم يقل : « وهذا شعبة » لأنّ ما تشعَّبَ عن الشَّيء يكون ــ حقيقة ــ منه . وعِلْم البيان ــ في حقيقة أمره ــ ليس جزءًا من علم المعاني .
ويبدو لي أنّ تعبير الإيجيّ أدقّ من تعبير الكرمانيّ الّذي جعل علم البيان شعبة من علم المعاني، وذلك لأنّ أسلوب التّشبيه لم يلغ استقلاليّة علم البيان عن علم المعاني . وقد وفّق الإيجيّ في ذلك؛ لأنّ كلاً من العلمين له وظيفته الخاصّة به وإن كانا معاً يمثّلان علم البلاغة .

(٣) في أ : « ومُتشعِّبة » والمعنى واحد . يقال : تشعّبت أغصانُ الشّجرة .
وانْشَعبت : انتشرت وتفرّقت . اللّسان : (شعب) : (٤٩٩/١) .

(٤) قال ابن يعقوب (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح؛ كتاب ضمن شروح التّلخيص، ٢٥٦/٣) : « وفيه نظر؛ لأنّ إيراد المعنى الواحد بطريق من الطّرق الّتي يقبلها لا يستلزم المطابقة لذاته، فلا توقّف؛ بل المتبادر أنّ مفاد البيان هو الّذي يتنَزّل من مفاد المعاني منْزلة الجزء من الكلّ؛ لأنّه للاحتراز عن التّعقيد المعنويِّ؛ الّذي تتحقّق به الفصاحة؛ الّتي هي جزء من البلاغة » ؟
ولا تعارض عندي بين الرأيين؛ لوجود الخصوصيّة الّتي نظر إليها كلُّ رأي وتحقّقها بحسب كلّ وجهة .

الحقيقة[١] راجعٌ - أيضـــًا - إلى الإفادة، وكيفيَّة الإفادة فَجَرى[٢] مجرى المُركَّبِ من المُفْرد؛ ولِهَذا قُدِّم وضعـــًا لِيُوافق الطَّبْع؛ لأنَّ المفردَ مقدَّمٌ على المركَّبِ بالطَّبعِ .

ومَا أفقرَ؛ صيغةُ فعلِ التَّعجّبِ : **طالبَ الوقوفِ على تمامِ الْمُرادِ مِنْ كلامِ اللهِ - تعالى -[٣] إلى هذَيْن العلْمين[٤]! .**

المراد؛ أي : ما يُراد بَيَانُه مِن التَّكلُّم[٥].

---

(١) في أ، ب : « بالحقيقة ».

(٢) في الأصل : « تجرى »، والصّواب من : أ، ب .

(٣) « تعالى » ساقطة من : أ .

(٤) أي : علمي : المعاني والبيان .

وتعبيرُ السَّكّاكيّ - رحمه الله - قريب من هذا . ينظر : المفتاح : (١٦٢) . ويؤخذ عليه عدم تنبّهه لمغزى قوله : « الواقف على تمام المراد ... مفتقرٌ إلى ... »؛ حيث أجرى العِبارةَ على المجاز . وكان الأَولى أن يقول : « طالب الوقوف » كما ذكر المصنّف .

وإنّما افتقر طالبُ الوقوف على تمام المراد إلى هذين العِلْمَين لأنّه لا يمكن تعاطي تفسير كلام الله تعالى وفَهْمِ مراده إلاّ بعد فهمِهما واسْتيعاب قواعدِهما. من خلال معرفة الخواصِّ الدّقيقة للتّراكيب المختلفة في المقامات المتفرّقة. ومن تجرّأ على الخوض في كلام الله وهوراجل فيهما فقد دخل في زمرة من توعّدهم الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم بقوله:«مَنْ قالَ في القرآنِ برأيِه فلْيتبوّأ مقعدَه من النّار»[سنن التّرمذي: ١٨٣/٥] .

(٥) ويجب قصْره في كلام الله تعالى؛ على ما يمكن الاطّلاع عليه ممّا مكّن منه البشر؛ لا بحسب نفس الأمر .

[٣/ب] وذلك[١] المَعْنى الواحد الّذي اخْتَلفت[٢] فيه العبارات؛/ كمعنَى: « زيدٌ شُجاعٌ »؛ فَإِنَّه واحدٌ في قَوْلنَا: « زيدٌ كالأسد في الشَّجاعة »، و« زيدٌ كالأسد »؛ بحذف وجه الشَّبه[٣]، و«زيدٌ أسدٌ» بحذف حرف التّشبيه – أيضًا – .

وتمام الْمُراد: كون العبارة الدَّالّة على ذلك المعنى على ما يَنْبغي من مراتب الجلاء؛ وهي[٤] ما يُفيدُه الصَّرفُ عن الحقيقة وعن التَّصريح إلى المجاز والكناية والتَّشبيه والاستعارة[٥] وغير ذلكَ. وهذَا القدر – أي: تمام ما يُرادُ من العبارة – ممَّا لا اختلافَ في إمكان الوقوف عليه.

وعلى الوَجْه الّذي وَجَّهناه[٦] لا وُرودَ لمَا يُقالُ: إن الاطّلاعَ على تمام مُراد الله – تعالى – لا يَصِحُّ إذا كان مُمْتَنعًا[٧] – كَمَا في

(١) في ب: « ذلك » بحذف الواو. والعطف أَوْلَى.

(٢) في أ، ب: «اختّلف».

(٣) في أ: « التّشبيه ».

(٤) في الأصل: « وهو »، والصّواب من: أ، ب.

(٥) جَعَل الكرمانيُّ الاستعارة – في هذه العبارة – قسيماً للمجاز. والمَعْلُوم من المدرسة السَّكّاكيَّة أنَّ الاستعارة قسم من أقسام المجاز وليست قسيماً له؛ إذ أنَّ المجاز عقليّ ولغويّ، واللُّغويّ مجازٌ مرسلٌ واستعارة. ولعلَّ صاحبنا تسامح في عبارته من أجل التّوضيح فأراد بالمجاز المجاز المرسل الّذي هو قسيم للاستعارة.

(٦) أي: إيضاحه المتقدّم لتمام المراد؛ إذ قال: « وتمام المراد ... الوقوف عليه ».

(٧) هكذا وردت العبارة في الأصل. وفي أ، ب: « إنّ الاطّلاع على تمام مراده إذا كان ممتنعًا »، وزيد في أ: « محالاً ».

المُتَشابهات(١)؛ فَكَيْفَ يَفْتَقِرُ طالبُ الوقوفِ على تمامه إلى هذين العِلْمَين؟!؛ وإنَّمَا يَصِحُّ لو كانَ الوقوفُ مُمْكناً، فَلاَ حاجة إلى الجوابِ : بأنَّ المدّعى أنَّه لا يُمْكِنُ الوقوفُ على تمامِ المرادِ من غير هذينِ(٢) العِلْمين، وهُو مُسلّم، وأَمَّا أنَّه لا يُمْكِنُ مَعَهُما - أيضـــًا -؛ فلا يُنافِي ذلكَ . وأمَّا أنَّه لَوْ افتقرَ إليهما لَعلِمَ تمامه معهُما فغيرُ لازمٍ(٣).

---

(١) المُتشابهات هنا ما يُقابل المحكمات في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ الَّذى~ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتاب مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابهاتٌ ﴾ [آل عمران، من الآية : ٧] .

وقد اختلف العلماءُ ـــ رحمهم الله ـــ في بيان المراد بها على أقوال عدّة منها :

١ ـــ المتشابه المجمل .

٢ ـــ المتشابه هو الّذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين؛ كالآيات الّتي ظاهرها التّعارض .

٣ ـــ المتشابه الحروف المقطّعة في أوائل السُّور .

٤ ـــ المتشابه القصصُ والأمثال .

٥ ـــ المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى؛ ممّا يجب الإيمان به ويحرم التّعرّض لتأويله . وهذا الأخير هو ما رجّحه ابن قدامة المقدسيّ .

ينظر : المستصفى من علم الأصول؛ للغزالي : (١/٢٠٢ ـــ ٢٠٤)، روضة النّاظر وجُنّة المناظر؛ لابن قدامة : (١/١٨٥ ـــ ١٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمديّ : (١/١٥٣) .

(٢) كلمة : « هذين » ساقطة من أ، ب .

(٣) ينظر ما تقدّم من الاعتراض والإجابة عليه في مفتاح المفتاح : (٦٥) . وليس ثَمَّة شكٌّ أنّ تلك الإجابات مع إجمالها وإيجازها شافية وافية؛ تحقّق معها المراد، واندفع أمامها الاعتراض .

ولَمْ يتعرَّضْ لغايةِ علمِ البيانِ لظهورهَا[(١)]؛ وهي : تطبيقُ الكلامِ على ما يَنْبغي مِنْ مراتبِ الجلاءِ؛ أي : على تمامِ المرادِ .

(١) حيث اتّضحت تلك الغاية من خلال تعريف علم البيان نفسه .

الفصلُ الأوّلُ

في علْمِ المعاني والكلامِ
في الخَبر والطَّلبِ

الفصل الأوّلُ :

في علْمِ المعاني والكلامِ في الخَبر والطّلبِ(*)

لَمَّا شغل(١) عَن تعريفِ العلمين وَمَا يتعلّقُ بهما(٢) - شغل(٣) ببيَانِ المسائلِ وما تتوقّفُ عليه.

لا يخفى عليكَ أنَّ التعرُّضَ لخواصِّ تراكيبِ الكلامِ موقوفٌ على التَّعرُّضِ لِتَراكيبه؛ الّتي هي موضوع هذا العلم؛ لامتناع معرفة خاصيَّة الشَّيء دون معرفته. كما لا يخفى - أيضًا - حال التعرّض لها(٤) مُنْتشرةً(٥)؛ فيجب المصيرُ إلى(٦) إيرادها تحتَ الضَّبط(٧)؛

(*) في الأصل : « والكلام في الطّلب والخبر » والمثبت من : أ، ب، ف، وإثباته بهذا التّرتيب هو الأولى؛ لما جرى عليه البلاغيّون من تقديم مباحث الخبر على الإنشاء؛ ومنهم المصنّف نفسه حيث بدأ بالخبر عقب ذلك مباشرة فقال : « فالخبرُ تصوّره ضروريّ ... » .

(١) في أ : « فرغ » . والمعنى واحد .

(٢) من : الإيضاح، والتَّقسيم، والغاية، والأَهَمِّيَّة .

(٣) بمعنى : « ابتدأ ». ولفظه : «شغل» مُتردِّدة بين معنين متضادّين؛ أحدهما : فرغ؛ كما تقدم في «شغل» الأولى، والثّانية : « بدأ »؛ كما في « شغل »الثّانية .

(٤) « لها » وما تلاها من كلمات مشابهة إلى نهاية الفقرة الضّمير فيها يعود إلى التّراكيب.

(٥) مُراده : أنّ حال التّعرض للتّراكيب مُتعذّر؛ لتنوّعها وتكثّر أفرادها .

(٦) قوله : « المصير إلى »ساقطة من : ب .

(٧) الضّبط: لزوم الشّيءِ وحبسه، وضبط الشّيءِ: حفظه بالحزم. اللّسان (ضبط): (٧/٣٤٠). =

بتَعْيين مَا هو أصلٌ لها وسابقٌ في الاعتبار(١)، ثم حَمل مَا عَدا ذلك عليه؛ بناء على موجب المساق .

والسَّابقُ في الاعتبارِ - في كـــــلامِ العربِ - شيئان: الخبرُ، والطَّلبُ المنحصرُ بحُكمِ الاسْتقراءِ في الأبواب الخمسة؛ الَّتي هي : التَّمنِّي، والنِّداء، والأمْر، والنَّهي، والاسْتِفْهام، وما سوى ذلك نتائج امْتناع إجراء الكلام على الأصل(٢)؛ هكذا قال السَّكَّاكيُّ(٣)، والمصنِّفُ تلا تلْوه(٤) فيه؛ لكنَّ التَّقسيمَ الحقَّ عندَه رُباعيٌّ؛ لأنَّ الكلامَ لا بُدَّ له من فائدة؛ فحصولها إمَّا من المتكلِّم، وإمَّا من المخاطَب، وعَلى التَّقديرين؛ إمَّا أن تَحْصُل في

= ومراده : إدراج جميع التَّراكيب تحت إطارٍ ضابط يَشْملها .

(١) أي : في النّظر .

(٢) قوله : « وما سوى ذلك نتائج ... » أي : ما سوى الخمسة متفرّع عليها بواسطة إجراء الكلام على خلاف الأصل .

وما سوى الخمسة : كالاستبطاء في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد، من الآية : ١٦]، والتّسوية في قوله تعالى : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم ﴾ [البقرة، من الآية : ٦]، والتّنبيه أو التّقرير في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ [الضّحى؛ من الآية : ٦]، والتّحضيض في قوله تعالى : ﴿أَلا تُقَاتِلُونَ ﴾ [التّوبة، من الآية : ١٣]، والتّوبيخ في قوله تعالى : ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِـــــآيَـــاتِى ﴾ [النّمل، من الآية : ٨٤] .. إلخ .

(٣) المفتاح : (١٦٣ ــ ١٦٤) بتصرّف يسير .

(٤) أي : اتَّبع مسْلَكه؛ يقال : « فلانٌ يتْلو فُلانـــًا؛ أي : يَحْكيه ويَتْبع فعله » . اللّسان: (تبع) : (١٤/١٠٤)، وينظر : معجم مقاييس اللّغة : (١/ ٣٥١) .

الخارج، أَوْ في الذّهن؛ فما[1] من المتكلّم وفي الخارج : إنشاءٌ، وفي الذّهن : [أ/٤] إخبارٌ. ومَا / من المخَاطَب [و][2] في الخارج : أمرٌ، وما يُشْبهه؛ أي: الطّلَب، وفي الذّهن : استفهامٌ .

لا ثُنائيٌّ كما في « المفتاح »[3]، وكما قاله ابنُ الحاجب[4] في «مختصر منتهي السُّول والأمل »: بأنَّ الكلامَ إمَّا أن يدلّ على أنَّ له متعلّقـــاً خَارِجيـــاً أوْ لا[5].

الأوّلُ : الخبرُ، والثّاني : الإنشاءُ .

ولا ثُلاثيٌّ كما قاله المنطقيّون[6]: بأنّه إمَّا أَن يحتملَ الصِّدقَ

---

(١) في ب : «ما» بدون العطف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب . ويطلبه السّياق .

(٣) إشارة إلى الخبر والطّلب المتقدّمين . ينظر : المفتاح : (١٦٤) .

(٤) هو / أبو عمرو؛ عُثْمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكُرْديّ، جمال الدّين . ابن الحاجب، الفقيه، النّحوي . كان من كبار العلماء بالعربيّة . له عدّة مؤلّفـــات؛ منها « الكافية » في النّحو . و « الشّافية » في الصّرف . و « منتهى السُّول والأمل » في علمي الأصول والجدل، ومختصره : « مختصر منتهى السّول والأمل » . نشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وتوفّي بالاسكندريّة سنة ٦٤٦هـ .

ينظر في ترجمته: ذيل الرّوضتين لأبي شامة: (١٨٢)،وفيات الأعيان: (٣/٢١٧-٢١٩)، سير أعلام النّبلاء:(٢٣/٢٦٤-٢٦٦)،والبداية والنّهاية: (١٣/٢٠٠) .

(٥) ينظر : مختصر ابن الحاجب (ضمن شرحه المسمّى بيان المختصر لشمس الدّين الأصبهانيّ) : (١/٦٢٧) .

(٦) والمنطقيّون: جمع منطقيٍّ؛ وهو الّذي ينتسب إلى المنطق؛ ذلك العلم العمليّ الآليّ؛ الّذي تَعْصِمُ مراعاته الذّهن عن الخطأ في الفِكر. ينظر: التّعريفات للجرجانيّ: (٣٠١).

والكذبَ، أوْ لا؛ الأوّلُ : خبر، والثّاني : إمّا أن يدلّ بالذّات على طلب[1]، أوْ لا، الأوّلُ : يُسمَّى : طلبـــاً، والثّاني : تنبيهــاً[2] .

لأنّ في كُلٍّ منهما[3] حَزازَةً[4] تُعرف بالتّأمّل؛ كما في قول السّكّاكيّ مثلاً؛ فإنّه يَلْزم عليه أن يكون مفهومُ النّداء طلبـــاً؛ لكنّه ليس كذلك؛ لأنّ مفهومَ النِّداءِ صوتٌ يَهْتف[5] به الإنسانُ . صرَّحَ به الزّمخشريُّ[6] في

(١) في ب : « الطّلب » .

(٢) تنبه على الأمر : شعر به . اللّسان : (نبه) : (١٣/٥٤٦) .

(٣) أي : التّقسيم الثُّنائيّ والثُّلاثيّ؛ المتقدّمين .

(٤) الحزَازَة ــ بالحاء المهملة ــ ما يقع في القلب ويَحيكُ في الصَّـــدر . ينظــــر : اللّسان : (حزز) : (٥/٣٣٥) .
ومنه قول زفر الكلابيّ :
وقد يَنبُت المَرْعَى على دِمَن الثّرى   وتبقى حَزَازَاتُ النُّفوس كَـما هِــيَا

(٥) في الأصل : « يُهْتَــفُ » بالبناء للمجهول، و لم تشكل في ب، والصّواب من أ، وهو الّذي صرّح به الزّمخشريّ ــ كما أشار إليه الشّارح عقبه ــ . وهتَفْتُ بفلان؛ أي : دعوته . اللّسان (هتف) : (٩/٣٤٤) .

(٦) هو/أبو القاسم؛ محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريُّ، الخوارزميّ. جاور بمكّة زمانــاً فقيل له: جار الله. رأس في الاعتزال، وإمام في العربيّة وآدابها . له مصنّفات عديدة؛ من أهمّها : « الكشّاف » و« المفصّل » و« الفائق ». مات ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ .
ينظر في ترجمته : الأنساب : (٦/٢٩٧، ٢٩٨)، نزهة الألباء : (٣٩١ - ٣٩٣)، المنتظم: (١٠/١١٢)، معجم الأدباء : (١٩/١٢٦ ــ ١٣٥)، ســير أعلام النّبلاء : (٢٠/١٥١ــ ١٥٦) .

«الكشّاف»[١]، والطَّلبُ غايتُه، وكذا لا يَصحُّ كَوْن التَّمنِّي منه؛ لأنّ الطَّلب يقتضي مطلوبــًا منه، ولا مطلوب منه للتَّمنِّي .

وعلَى هَذا **فالخبرُ : تَصوُّرهُ ضَرُوريٌّ في الأَصحِّ.** اختلف في أَنّ تصوُّر الخَبرِ من التَّصوّرات الضَّروريّة أَوْ الكسْبيّة حتى لا يحتاجُ إلى التَّعريف أوْ يحتاج ! .

الأصحُّ : الأوّل . وذلك لِمَا أنّ كلّ واحدٍ من العُقلاء ممّن لم يُمارس الحدود[٢] والرُّسوم[٣] يعرفون الصَّادقَ والكاذبَ، بدليل أنّهم

(١) ينظر : (١/١٢١) .

(٢) الحُدود : جمع حدٍّ وهو لغة : الفصلُ بين الشّيئين لئلاّ يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلاّ يتعدّى أحدهما على الآخر . اللّسان : (حدد) : (٣/١٤٠) .

ويطلق اصطلاحــًا على : تعريف الشّيء بأجزائه، أو بلوازمه أو بما يتركّب منهما تعريفــًا جامعــًا مانعــًا . وينقسم إلى قسمين :

أ ــ حدٌّ تامٌّ : وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين؛ كتعريف الإنسان بالحيوان النّاطق .

ب ــ حدٌّ ناقصٌ : وهو ما كان بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل وحده؛ كتعريف الإنسان بالجسم النّاطق، أو بالنّاطق فقط .

ينظر : المفتاح : (٤٣٦)، والتّعريفات : (١١٢)، و تسهيل المنطق : (٣٥، ٣٦) .

(٣) الرُّسوم : جمع رسمٍ؛ وهو لغة : الأثرُ أو بقيّته . اللّسان : (رسم) : (١٢/٢٤١) .

ويمكن تعريفه بأنّه : تعريف الشّيء بالخارج اللاّزم له، وينقسم إلى قسمين :

أ-رسمٌ تامٌّ: وهو ما كان بالجنس القريب والخاصّة؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الضّاحك .

ب ــ رسمٌ ناقصٌ : وهو ما كان بالجنس البعيد والخاصّة، أو بها وحدها؛ كتعريف الإنسان بالجسم الضّاحك، أو بالضّاحك فقط .

ينظر : المفتاح: (٤٣٦)، التّعريفات: (١٤٨)، تسهيل المنطق : (٣٥ - ٣٦) .

وبمقارنة الحدّ بالرسم يظهر أنّ الحدَّ أتمٌّ، وأنّ الرّسمَ أعمُّ . ينظر: المفتاح: (٤٣٦).

يُصدِّقون أبدًا في مقام التَّصديق، ويُكذِّبون أبدًا[(١)] في مقام التَّكذيب، والعلم بالصَّادق والكاذب مَوْقوفٌ على العلم بالخبرِ الصِّدق والخبر الكذب؛ فكان تَصوُّر الخبر ضَروريـــًّا؛ لاستحالة كون تصوُّر الكُلِّ ضرُورياً [دون جزئه][(٢)] .

وتَعْريفاتُهُ[(٣)] تَنْبيهاتٌ[(٤)]؛ فإنَّ التَّعريفَ قدْ لا يُرادُ به إِحْداثُ تَصَوُّرٍ بل الالْتفاتُ إلى تَصَوُّرٍ حاصلٍ ليتَمَيَّز(٥) من بين التّصوُّراتِ؛ فيُعْلَمَ أنَّهُ المرادُ.

إِشارةٌ إلى سُؤالٍ وجَوابٍ .

تقديرُ[(٦)] السُّؤالِ : لا يَشْتغلُ العقلاءُ بتَعريف التَّصوّرات البديهيَّة كَمَا لا يُبَرْهَنُ على القضايا البديهيّة؛ فلو كان الخبرُ ضروريـــًّا لَمَا عَرَّفُوه . لكنَّهم عرَّفُوه[(٧)] كقَوْلهم[(٨)]: «هُوَ الكلامُ المُحْتَملُ للصِّدقِ والكذبِ»،

(١) كلمة : « أبداً » ساقطةٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . مثبتٌ من : أ، ب؛ وبه يتمُّ المعنى المراد.

(٣) أي : الخبر .

(٤) التّنبيهات : جمع تنبيه . وقد تقدّم معناه ص (٣٣) .

(٥) في ب : « ليُميِّز » .

(٦) في أ : «تقرير ».

(٧) قولهم : « لكنّهم عرّفوهُ » ساقطٌ من ب .

(٨) التّعريفات : (١٢٩) . وينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (٦/٢) وعزاه إلى المعتزلة؛ كالجبائيّ، وابنه، وأبي عبد الله البصريّ، والقاضي عبد الجبّار، وغيرهم .

وكقولهم[١]: « هو الكلامُ المفيدُ بنفسهِ إضافة أمرٍ من الأمورِ إلى أمرٍ من الأمور إثْباتــاً أَوْ[٢] نفيــاً »[٣].

تقديرُ[٤] الجوابِ : أنَّ هذه تنبيهاتٌ لا تعريفاتٌ تنافي الضَّرورَة؛ فإنَّها ليست لإفادة تصوُّرٍ وإحدَاثِه؛ بل لتمييز[٥] ما هو[٦] المراد به من بين سائر التَّصَوُّرات الحاصلة عنده، والتفات النّفس / إليه بخُصوصه؛ كما أنَّ الإنسان يُطلق على حيوان ذِي أوصافٍ؛ من كونه: ناطقــاً، وضاحكــاً، ومنتصبَ القامة، وعريضَ الأظفار ــ مثــــلاً ــ، ولا يُعرف أنه بإزاء أيِّ شيءٍ منها وُضِع؛ فيُقال : « الإنسانُ : حيوانٌ ناطقٌ »؛ ليُعلم المراد منها؛ وهذا مِمَّا زاد على « المفتاح »[٧]. [٤/ب]

(١) الإحكام في أصول الأحكام : (٢/ ٩) وعزاه إلى أبي الحسن البصريّ . ونقله عنه الإيجيّ في شرحه لمختصر ابن الحاجب : (٢/ ٤٨) .

(٢) الهمزة في : « أَوْ » ساقطة من : أ .

(٣) أورد السَّكَّاكيُّ – رحمه الله – في المفتاح هذين التَّعريفين وغيرهما وعلّق على قصورها بقوله : « ليتها صلحت للتّعويل »، ثم شرع في بيان المآخذ عليها؛ تعريفــاً تعريفــاً . ولمزيد من الإيضاح ينظر المفتاح : (١٦٤ ــ ١٦٥) .

(٤) في أ : « تقرير ». وفي ب : «وتقرير » .

(٥) في ب : « ليتميّز ».

(٦) في الأصل : « ما ما » بالتّكرار؛ ولا وجه له .

(٧) أي : قول المصنّف – رحمه الله – : «وتعريفاته تنبيهات ... المراد» فإنّه من الفوائد الّتي زادَها على ما جاء في المفتاح . =

وكذلكَ الطَّلبُ[١] **بأقسامه**[٢]**؛ فإنّ كلاًّ يُميّزُ بينها، ويُوردُ كُلاًّ**[٣] **في موضعه، ويجيبُ عنه بِمَا يُطـابقه؛ حتَّى الصِّبْيانُ**[٤] **ومن لا يَتَـأَتَّى منه النَّظَرُ**[٥]؛ أي: وكذلك الطَّلبُ بأقسـامه تَصَوّرُه ضرُوريّ – على الأصحِّ من المذاهب –[٦]؛ فإنَّ كلَّ أحد[٧] حتَّى الصِّبيان ومن لا يتأتّى منه النَّظرُ – كالمعاتيه[٨] والمجانين – يُدْرِكُ التَّفرقَة بِالبديهةِ بين الأقسام، ويُميِّز

= وقد تناول العلاّمة أبو الحسن الآمديّ حقيقة الخبر وأقسامه بشيء من التّفصيل متعرّضـًا لأقوال العلماء وحججهم؛ إيرادً وردًّا توجيهـًا ونقدًا، مشتملاً في ذلك كلّه على ما أوجزه الشّارح هنا .

ولمزيد من الإيضاح حول هذه المسألة ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (٣/٢ ـــ ١٤) .

(١) أي : تصوُّره ضروريّ .

(٢) الباء للمصاحبة، وأقسام الطّلب خمسة ـــ على ما أورده صاحب المفتاح ـــ هي : التّمنّي، الاستفهام، الأمر، النّهي، النّداء . ينظر : المفتاح : (١٦٥) .

(٣) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في ف . وفي أ، زيادة : «منها » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٤) كلمة : « الصِّبيان » يجوز فيها الحركاتُ الثّلاثُ؛ النَّصب؛ على أنّ (حتّى) عاطفة على (كلاًّ)، والجرُّ؛ على أنّها جارّةٌ، والضَّمُّ؛ على أنّها ابتدائيّةٌ .

وأشار بـــ« الصّبيان » إلى الفاقدين للكسب بحسب الطّبع والوقت .

(٥) أشار بـــ«من لا يتأتّى منه النّظر » إلى الفاقدين للكسب بحسب العوارض؛ كالمعاتيه والمجانين ـــ كما سيأتي ـــ .

(٦) قوله : « على الأصحّ من المذاهب » ساقطٌ من : أ، ب .

(٧) في أ، ب : « واحد ».

(٨) المعاتيه : جمع معتوه؛ وهو المدهوش من غير مسّ جنون . وقيل : المجنون، وقيل : النّاقص العقل . اللّسان : (عته) : (٥١٣/١٣) .

بينها، ويُورِدُ كُلٌّ واحدٍ منها في موضعه؛ فيتمنَّى في مقام التَّمنّى، وينهى في موضع[١] النَّهي، وهكذا، ويُجيبُ[٢] عن كلٍّ بما يُطابقه؛ وكلٌّ منها طلبٌ مخصوصٌ، والعِلم به مَسْبوقٌ بنَفْس الطَّلب .

والمصنِّفُ قلّدَ فيه[٣] السَّكّاكيَّ؛ لا[٤] أنَّه الحقُّ عنده؛ للفَرْق[٥] بينَ التصوُّر والحُصول؛ فإنَّ المُتَميِّزَ الحصول لا التَّصَوُّر؛ فيلزم كون الحصول ضروريــًا دُون التَّصوُّر؛ فلا يَتمُّ المقصودُ .

---

(١) في أ : « مقام » وهما – في هذا السّياق – بمعنى .

(٢) في ب : « يجيب » بدون العطف .

(٣) أي : في كون تصور الطّلب بأقسامه ضروريــًا .

(٤) في ب : « إلاّ »؛ وهو تحريفٌ بالزّيادة .

(٥) في ب : « الفرق » ولا وجه له . وتستقيم العبارة – في هذه النّسخة – بحذف الضّمير في: « أنّه » فيكون السّياق: « إلاّ أنّ الحقّ عنده الفرق بين التّصوّر والحصول».

القانونُ الأوّلُ : في الخَبر(*)

مرجعُ الخبريّة إلى حُكمٍ يُوقع؛ أي : سَبَبُ كون الكلامِ خبرًا اشتمالُه على حُكم يُوقعه المخبرُ الّذي(١) يَحْكُم بمفْهومٍ لمفهومٍ؛ كما تجده فاعلاً ذلك إذا قال(٢): **نحـــو** : « **هُو قـــــائمٌ** »(٣)؛ **لا إلى حُكمٍ يُشارُ إليه؛ نحو** : « **الّذي هـــــو قائمٌ** »(٤)، **أَوْ** « **إنَّهُ قائمٌ** »(٥)؛ **فَإنّه**(٦) **تصوّرٌ يُحكم به**؛ كما يقال: « الّذي أدّعيه أنّه زيد » . **أوْ عليه**؛ أيْ : أَوْ تصوُّر يُحْكم عليه؛ كما يقال : « حقّ أنّه زيد ». **ومن حقِّه**؛ أيْ : ومن حقِّ هذا

(*) ذكر الشّريف الجرجانيّ وغيره : أنّ العلّة في تقديم مباحث الخبر على الطّلب كونه أسْبق في اعتبار البلغاء، وأكثر استعمالاً، وأوفر اشتمالاً على الخواصّ البلاغيّة، وأقدم في الاشتقاق؛ فإنّ ألفاظ الطّلب مأخوذة بتصرّف من ألفاظ الخبر .

ينظر: المصباح للجرجانيّ: (٣٧)، وشرح الفوائد الغياثيّة لطاش كبرى زاده: (٢١).

(١) في الأصل : « أيْ »، والصّواب من : أ، ب .

(٢) في الأصل، ب : « قلت » والصّواب من : أ . وهو المناسب للسِّياق . والموافق للمفتاح .

(٣) فقد حكم بمفهوم القيام لمفهوم ضمير الغائب : «هو » . وإنّما أورد المسند إليه في المثال ضمير غائب؛ ليصحَّ جعْله صلةً للموصول في المثال الّذي يذكره فيما بعد . فيجمع بين الحكم الموقع والحكم المشار إليه بمثالين متقاربين في اللّفظ والمعنى، مختلفين في النِّسبة .

(٤) أشار بهذا المثال إلى معلوميّة النِّسبة عند المخاطب باعتبار اتّصاف ذاتٍ بها (الصّلة مع الموصول) .

(٥) أشار بهذا المثال إلى معلوميّة النِّسبة عند المخاطب مطلقــاً .

(٦) أي : الحكم .

التَّصَوُّر. **أن يكون مَعْلومـــًا** للمخاطب **قبلُ**؛ أي : قبل الخطاب؛ لِتَصِحَّ[(١)] الإشارةُ إليه، والحُكْم به أَوْ عليه .

ومرجعُ احتماله[(٢)] للصِّدق والكذبِ إلى تحقُّقه من حيثُ هو حكمُ حاكمٍ[(٣)] معهما؛ أي[(٤)]: مَعَ الصِّدقِ والكذبِ **بَدَلاً**؛ أي : بطريق البدل؛ لامْتناعِ اجْتماعِهما وتعيُّن أحدهما؛ فإنّه[(٥)] لو كان لازم[(٦)] الصِّـــــدق من حـــيثُ هو حكـــمُ حاكمٍ لَمَا تَحقّق مع الكذب، وبالعكسِ؛ كما هو حكم الماهيَّاتِ من حيثُ هي مع المتقابلات . **وإنْ كان خصـــوصـــيَّـــةُ المحلِّ** ـــ أي : المقام؛ ليشْمَل ما من الُمــــخْــبِــر، ومــــا من مَـــــادَّةِ[(٧)] الخبر؛ هكذا قال الأستاذُ[(٨)]، **قـــد[(٩)] تـــأبى إلاّ أحدهما**؛ كخبرِ اللهِ - تعـــالى-[(١٠)]، وكالواحدِ نصف الاثنين؛ فإنَّ خصوصيَّة/ الُمخْبر [٥/أ]

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « ليصحّ » .

(٢) أي : الخبر .

(٣) قصد بقوله : « من حيث هو حكم حاكم »النّظر إلى الحكم من حيث ذاته فقط، وغضّ النّظر عن الاعتبارات الملازمة الّتي تدفع الاحتمال .

(٤) كلمة : « أي » ساقطةٌ من ب .

(٥) أي : الخبر .

(٦) في الأصل : « لازمه ». والصّواب من : أ، ب .

(٧) كلمة : «مادّة » ساقطة من : أ، ب .

(٨) لم أقف على قول الأستاذ في مؤلّفاته - الّتي بين يديّ - ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه .

(٩) «قد » كرّرت في الأصل، ولا وجه لتكرارها .

(١٠) كلمة : «تعالى» ساقطة من : أ .

في الأوّلِ، والخبرِ في الثّاني تمنع إلاّ الصِّدق، وكخبر مُسَيْلمة[١] الكذّاب، والواحد ضِعْف الاثنين؛ فإنّها تمنع إلاّ الكذب . وهذا - أيضـــاً - زائدٌ على « المفتاح »[٢].

ومرجعُ الصِّدقِ والكذبِ إلى مُطابقةِ الواقعِ وعدمِها؛ وهذا[٣] هو المَشْهُور من الجمهور، وعليه التَّعويل[٤]؛ وعلى هذا لا يكون بَيْنَهما واسطة[٥]، ولأنَّه[٦] بُطِلِ سائرِ المذاهب فيه لم يحتجْ إلى الاستدلال على حقّيته لتعيُّنه حينئذٍ لها .

---

(١) هو / أبو ثمامة، مُسَيْلمة بن ثمامة بن كبير، الحنفيّ الكذّاب . ولد ونشأ باليمامة، امتدّ به العمر حتى سمع بأمر محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم . فلم يلبث حتّى ادَّعى الرِّسالة، وأخذ يتبجّح بأسجاع منكرة يضاهي بها القرآن الكريم، توفي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قبل القضاء على فتنته . فلمّا تمّ لأبي بكر -رضي الله عنه- الأمرُ جهّز جيشـــاً قويـــاً؛ فحاصره أيّامـــاً باليمامة؛ ثُمّ قضى عليه سنة ١٢هـ .

ينظر في ترجمته : ســـيرة ابن هشـــــام : (٥٩٩/٢ - ٦٠٠)، الكامـــــل في التّاريخ : (٢١٨/٢ ــ ٢٢٤)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النّفيس؛ لابن محمد الديار بكري : (١٥٧/٢) .

(٢) أي : قول المصنّف - رحمه الله - : « وإن كان ... إلاّ أحدهما » فإنّه من الفوائد الّتي زادها على ما جاء في المفتاح .

(٣) في ب : « هذا » بحذف حرف العطف .

(٤) التّعويل : الاعتماد؛ عوّل عليه : اتّكل واعتمد . اللّسان : (عول) : (٤٨٤/١١) .

(٥) فإمّا طابق الواقع فهو صدق، أو لم يطابقه فهو كذب، ولا ثالث .

(٦) في ب زيادة : « لمّا » والسِّياق تامٌّ بدونها .

وقيل[١]؛ والقائلُ هو : الجاحظُ[٢]، وقد يُقال : هو الّذي اشتهر عند العامَّة بجُحَا[٣]، ولعلّه تَخْفيف تصغيره : **مع القَصد** [أي][٤] إلى مطابقة الواقع [وعدمها][٥] مع القَصْدِ

(١) هذا هو المذهب الثّاني .

(٢) هو / أبو عثمان؛ عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ، أديب معتزليّ، له تصانيف كثيرة؛ أشهرها : « البيان والتبين »، « الحيوان »، « المحاسن والأضداد »، « البخلاء » فُلِج في آخر عمره، وتوفّي سنة ٢٥٥هـ .
ينظر في ترجمته : الفهرست : (٢٠٨ - ٢١٢)، تأريخ بغداد؛ لأبي بكر البغدادي : (٢١٢/١٢ - ٢٢٠)، معجم الأدباء : (٧٤/١٦، ١١٤)، وفيّات الأعيان : (٤١٢/٣ - ٤١٧، سير أعلام النّبلاء : (٥٢٦/١١ ــ ٥٣٠) .

(٣) هذا احتمالٌ بعيد وينأى به عن الصّواب عدّة أسباب، منها :
١) ثبوتُ أخبارٍ متواترة تدلّ على اشتهار جحا قبل مجيء الجاحظ؛ منها :
أ ــ ما ذكره صاحب الأعلام : (١١٢/٢) أنّه وجد على هامش مخطوطته من« المستقصى » للزّمخشريّ بيتًا لعمر بن أبي ربيعة؛ يقول فيه :
دلّهتِ عَقْلِي، وتَلعبتِ بي حتَّى كَأَنِّي من جنُونِي جُحَا
ب - ما ورد عن أبي العتاهية أنّه قال (أبو العتاهية أخباره وأشعاره : ٤٨٨) :
دلّهني حُبُّها وصَيَّرني مثلَ جُحَا شُهْرَةً ومَشْخلبة .
وعمر بن ربيعة، وأبو العتاهية كلاهما - ولا شكّ - متقدّم على الجاحظ .
٢) ما نقله الميدانيُّ في مجمع الأمثال : (٣٩٦/١ - ٣٩٧) من أنّ جحا هو أبو الغُصْن الكوفيّ الفزاريّ وأنّه كان في الكوفة إبّان ثورة أبي مسلم الخراسانيّ .
٣) ما ثبت عن الجاحظ نفسه في بعض مؤلّفاته أنّه ساق أخبارًا عن جحا .
ينظر : رسائل الجاحظ : (٢٣٩/٢)، وكتاب البغال : (٣٧) .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعليه درج الشّارح .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ومثبت من : أ .

والاعتقاد : **فحيثُ لا قَصْدَ لا**[(١)] **صدقَ ولا كذبَ**[(٢)] **لقوله**[(٣)]**- تعالى -:** ﴿**أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ**﴾[(٤)]؛ وجهُ الاستدلال بالآية : أنّهم[(٥)]- وهم أهْلُ العربيّة - جعلوا دَعْواه الرِّسَالة من جنس كلامِ المجنون - الّذي ليس صادقًا عندهم - قَسيمًا للكذب؛ فلا يكون صَادقًا ولا كاذبًا؛ فثبتت[(٦)] الواسطةُ، وما ذلك إلاّ لأنّ المجنون لا يقُول عن قصدٍ واعتقاد .

والجوابُ: أنَّ الافْتراءَ أَخصُّ من الكذبِ المطلق؛ لأنَّهُ كذبٌ خاصٌّ؛ [لأنّه كذبٌ مع القَصْد][(٧)] فمقابلُهُ قد يكون - أيضًا -

(١) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي ب : « فلا » .

(٢) وعلى هذا المذهب فإنّ التّقسيم رُباعيّ؛ لأنّ الحكم المطابق إن كان مع قصد المطابقة فالخبر صادق، وإن لم يكن كذلك؛ فإمّا أن لا يكون معه قصد أصلاً، أو يكون معه قصد إلى عدم المطابقة وهذان الخبران غير صادقين ولا كاذبين . والحكم الغير مطابق إن كان مع قصد عدم المطابقة فالخبر كاذب، وإن لم يكن كذلك؛ فإمّا أن لا يكون معه قصد أصلاً، أو يكون مع قصد إلى المطابقة وهذان الخبران ــ أيضــًا ــ ليسا بصادقين ولا كاذبين .

(٣) هكذا -أيضاً- في أ، ب . وفي ف : « كقوله »، والمثبت أولى؛ لمقام الاحتجاج.

(٤) سورة سبأ : من الآية ٨ .

(٥) أي : مشركي قريش .

(٦) في أ، ب : « فثبت » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

نَوْعـًا آخر من الكذبِ[١]. فالحاصلُ أنَّهُما نوعانِ من الكذبِ جُعلا قِسْمَين؛ فَلاَ[٢] يَلزم الواسطة؛ وهذا زائدٌ على « المفتاح » .

وقيل – والقائلُ هو : النَّظّام[٣]– : **إلى مُطابقة الاعتقادِ وعدمِها؛** أي: مَرجعُ الصِّدقِ والكذبِ إلى مُطَابقة الحكمِ لاعتقادِ المخبرِ أوْ ظَنِّه، وإلى عَدم المُطَابقة لذلك[٤]؛ سواءٌ كان ذلك الاعتقادُ أَوْ الظَّنُّ خطأً أَوْ صواباً[٥]؛ **ولذلك**[٦] **يتَبَرَّأُ عن الكذبِ بدعوى الاعتقادِ أَوْ الظَّنِّ**؛ أي:

---

(١) وهو الكذب مع عدم القصد . والمعنى على هذا : افترى أم لم يفتر؛ لأنَّهم عبّروا عن عدم القصد بالإخبار حال الجنون .

(٢) في أ : « فلم » .

(٣) هو/ أبو إسحاق؛ إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصريّ، النّظّام . من أئمة المعتزلة تكلّم في القدر، وانفرد بآراءٍ خاصّة تابعته فيها فرقةٌ من المعتزلة، سُمّيت بـ« النّظّاميّة » . ومن آرائه المشهورة : القول بالصّرفة . اختلف في وفاته؛ فقيل : في خلافة المعتصم، وقيل : في خلافة الواثق .

ينظر في ترجمته: الفهرست: (٢٠٥ - ٢٠٦)، أمالي المرتضى: (١/١٨٧ - ١٨٩)، الملل والنّحل؛ للشّهرستاني : (١/٥٣ ــ ٥٩)، سير أعلام النّبلاء : (١٠/٥٤١ ــ ٥٤٢)، طبقات المعتزلة؛ لابن المرتضى: (٤٩ ــ ٥٢) .

(٤) في ب : « كذلك ».

(٥) وعلى هذا لا يكون بينهما واسطة؛ لأنَّ المخبر إنْ كان معتقدًا لما يخبر به فهو صادق وإلاّ فهو كاذب .

(٦) في ب : « وكذلك ».

الدَّليل عليه : أنّه يُتَبرّأُ عن الكذب بدعوى الاعتقاد أَوْ الظّنِّ متى ظهَر خَبَرُه بخلاف الواقع؛ أي : إذا قيل له : كَذَبْتَ؛ يقول : لا؛ بل قُلْتُه بناء على اعتقادي؛ كما قالت عائشةُ[١]- رضي اللهُ عنها - : « مَا كَذَب؛ ولكنَّه وَهِمَ »[٢]؛ فلو لَمْ يكن الكذبُ مخالفةَ الاعتقاد لَمَا قيل .

(١) هي / أمُّ المؤمنين؛ عائشة بنت أبي بكر الصدِّيق؛ زوج النَّبيّ صلّى الله عليه وسلّم . ولدت بعد المبعث النّبويّ بأربع سنين، وبنى بها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بعد وقعة بدر . كانت غزيرة العلم؛ يسألها أكابرُ الصّحابة . نزلت فيها آيات من القرآن الكريم . توفّيت سنة ٥٨هـ .
ينظر في ترجمتها : الطّبقات الكبرى؛ لابن سعد : (٥٨/٨ ـــ ٨١)، الاستيعاب : (١٨٨١/٤ ـــ ١٨٨٥)، تذكرة الحفّاظ؛ للذّهبي : (٢٧/١ ـــ ٢٩)، الإصابة في تمييز الصّحابة؛ لابن حجر العسقلاني : (١٦/٨ ـــ ٢٠) .

(٢) جزءٌ من حديث ورد بهذا اللفظ أو قريب منه في سنن التّرمذي : (٣٢٧/٣، ٣٢٨، ٣٢٩) تحت رقم (١٠٠٤) كتاب الجنائز، باب : ما جاء في الرّخصة في البكاء على الميّت .
ونصُّ إحدى رواياته : « عن ابن عمر، عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « الميِّتُ يُعَذَّبُ ببُكاءِ أهله عَلَيه » فقالت عائشة : يَرْحَمُهُ الله ! لم يَكْذب ولكنَّه وَهِمَ. إنَّما قَالَ رَسولُ اللهِ صَلى الله عليه وسلم لرَجلٍ مات يهودياً : إنَ الميِّتَ ليعذَّب، وإنَّ أهلَهُ ليبْكون عليه » .
قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث صحيح وقد روي من غير وجه عن عائشة : سنن التّرمذيّ (٣٢٩/٣) .
وللحديث شواهد تؤازره مطوّلة ومختصرة في صحيح البخاري : (١٧٢/٢، ١٧٣)، وصحيح مسلم : (٦٤١/٢، ٦٤٢) وسنن ابن ماجه : (٥٠٨/١)، وسنن النّسائيّ : (١٧/٤)، و سنن أبي داود : (٤٩٥/٣) .
وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميِّت بالبكاء عليه، وقد سرد الحافظ ابن حجر أقوالهم في « الفتح »(١٨٣/٣) وما بعدها . =

وممَّا يُحقِّق[1] ذلك[2] قولُه - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[3]؛ كذَّبهم في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[4] مَعَ مُطابقته للواقع؛ لأنَّه لَمْ يُطابق اعْتِقادَهم؛ فعُلِم أنَّ المُعْتَبَر هو مُطابقةُ الاعتقادِ لا الواقِع .

والجوابُ : أنَّه يستلزمُ تَكذيبَ اليهوديِّ في قوله: «الاسلامُ حقٌّ»، وتصديقَه في خلافِه . والإجماعُ يخالفُه[5]. و﴿لَكَاذِبُونَ﴾ أي[6]: فيما يُشعر به / « إنّ واللاّم واسميَّة الجُملة »؛ من كون الشَّهادةِ من صميمِ القلبِ . [٥/ب]

= أمّا قوله : « وَهِم ـ بالكسر ـ فمعناه : الغلط ». غريب الحديث، لابن الجوزيّ : (٢/٤٨٦) .

(١) في الأصل : « يحقّقه » . والصّواب من أ، ب .

(٢) أي : قول النّظّام .

(٣) سورة المنافقون : من الآية ١ .

(٤) سورة المنافقون : من الآية ١ . والآية كاملة : ﴿إِذَا جَآءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ .

(٥) في أ، ب، ف : « بخلافه »وهما بمعنى .

(٦) « أي » ساقطة من : أ، ب .

الجوابُ[١] بوجهين : بالمناقضة[٢] جدلاً، والحلّ[٣] تحقيقـــاً .

أمّا المناقضةُ[٤]: فأَنْ[٥] يُقال : لوْ صحَّ ما ذكرتُم للـــزِمَ تكـــذيبُنا لليهوديّ[٦] إذا قال : « الإسلامُ حقٌّ »؛ لعدم مُطابقته لاعتقاده، وتصديقُنا له في خلافه؛ أيْ : إذا قالَ : « الإسلامُ باطلٌ »؛ لمطابقته له؛ لكنَّه خلاف الإجماع .

وأمّا الحلُّ فهو : أنّه لَمْ يتبرّأ عن الكذب؛ بلْ عن مَذَمَّة الكذبِ وتعَمُّدِه المستلزمِ للتّوبيخِ عليه . ولظهورِه[٧] لَمْ يَتَعرَّض لَهُ[٨] المصنِّفُ .

والجوابُ عن الآية : أَنَّهُ ليسَ المرادُ أنَّهم لكاذبون في مقولهم[٩]؛ بل فيما يُشعر به كلمة : « إنّ، واللاّم، واسميّة الجملة »؛ من كَوْن شهادتهم

---

(١) في ب : « والجواب » .

(٢) في أ، ب : «بالمعارضة».

والمُناقضة لغةً : ضدُّ الإبرام . ينظر : اللِّسان : (نقض) : (٢٤٢/٧) .

وهي اصطلاحـــاً : بيان تخلُّف الحكم المدّعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلّل الدّالّ عليه في بعض من الصُّور . التّعريفات للجرجانيّ : (٣١٥) .

(٣) الحلُّ : الفَتْح والنَّقض . وحلَّ العُقدة يَحُلُّها حلاًّ : فتحها ونقضها فانـــحلّت . اللِّسان : (حلل) : (١٦٩/١١) .

(٤) في أ، ب : « المعارضة ».

(٥) في ب : « بأن ».

(٦) في أ، زيادة : « أي »، والسّياق تامٌّ بدونها .

(٧) أي : الوجه الثّاني : «الحلّ».

(٨) في أ، ب : تأخير «له » بعد كلمة : «المصنِّف » .

(٩) وهو قولهم : ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ .

من صميمِ القَلْب[١]. هذا هو كَمَا أجابَ في « المفتاح »[٢]، لكن له وجُوه أُخرى[٣]؛ كما يقال : إنَّهم لكاذبون[٤] في شهادتهم؛ إمَّا لإشعارها عُرفًا بالعِلْم؛ لأنَّ من قال : « أشْهد بكذا » تَضَمَّن[٥] أنّي أقوله عن عِلم[٦]، وإن كان الشَّهادة بمجرّدها تحتمل العِلْم والزُّور، وتقيّد بهما لُغَةً[٧]. وإمّا لأنّهم زَعَموا أنَّ شَهَادَتَهم بذلك مُسْتَمِرَّةٌ[٨] غيبةً وحضورًا [لقولهم نَشهد على طريقة قوله: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[٩]][١٠]. أوْ أنَّهُم كاذبون في تَسْميتهم إخبارَهم شهادةً؛ لأنَّ الإخبارَ إذا خَلاَ عن مُواطأة القَلب[١١] لَمْ يكُن شهادةً – في الحقيقة –.

---

(١) لأنّ كل واحد من الثّلاثة المتقدّمة يفيد تأكيد الخبر ـــ كما سيأتي ـــ .

(٢) ينظر ص : (١٦٧) .

(٣) تنظر هذه الوجوه في الكشّاف : (٤/٥٤٠) .

(٤) في الأصل : « كاذبون » . والمثبت من : أ، ب؛ لكونه موافقًا للفظ الآية الكريمة واستئناسًا بورود الكلمة هكذا في الجواب المتقدّم .

(٥) في أ : « يتضمّن » .

(٦) والعلم اعتقاد جازم ثابت، ولم يكن لهم اعتقاد جازم .

(٧) وعلى هذا فليس ثمّة مانع أن يطلق على قولهم : ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ شهادة مع أنّه ليس كذلك ـــ في حقيقة الأمر ـــ باعتبار الأصل اللّغويّ .

(٨) في ب : « لمستمرة » .

(٩) سورة البقرة : من الآية ١٥ .

(١٠) من بداية المعقوف الأول إلى نهاية قوله : ﴿ نَشْهَدُ ﴾ مثبت من : أ، ب . وما جاء بعده إلى المعقوف الثّاني مثبت من : أ .

(١١) في ب : « عن المواطأة » .

أوْ أنَّ المعنى : لكاذِبُونَ فيما عند أنفُسِهم؛ لاعتقادهم أنَّهُ خبرٌ على خلاف ما عليه حالُ الْمُخبَر عنه(١). أَوْ أنّهم قومٌ كاذِبُون(٢) شأنُهم الكَذِب وإن صَدَقوا في هذا الخَبَر؛ وذلك لا يُخرِجهم عَن(٣)زُمْرةِ الكاذبين(٤).

ثُمَّ البحثُ في الخبر إمَّا عن الإسنادِ أَوْ عَنْ طرفيه؛ أي : المُسْنَد والمُسْنَد إليه، **أَوْ عَنْ وَضْع كُلٍّ منهُما عند صاحِبِه، أوْ عن وَضْعِ الجُمْلَتين(٥) إذا تَعَدَّدت؛ ففيه أَرْبعةُ فُنون .**

إذا(٦) عَرَفْتَ أنَّ الخبرَ يَرْجعُ إلى الحُكمِ(٧) بمفهومٍ لمفهوم(٨)؛ وهو الَّذي نُسمِّيه: الإسناد الخبريّ؛ كقولنا: « شيءٌ ثابتٌ »، « شيءٌ لَيْس

(١) في ب زيادة : « في الواقع عنه » .

(٢) في أ، زيادة : «من » والمعنى أبلغ بدونها .

(٣) في أ : « من » .

(٤) وحاصل الأجوبة : أنَّ تكذيبهم إمَّا عائد إلى الجملة الأولى : ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾ أوْ إلى الجملة الثّانية : ﴿ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ أو لا يعود إلى شيء من الجملتين البتّة لأنَّ شأنهم الكذب . وفي جميع ما تقدّم لا يستقيم الدّليل .

(٥) في ب : « الجملة ».

(٦) في أ، ب : « لما ».

(٧) في ب : « حكم » .

(٨) تقدّم التّصريح بهذا ص : (٤٣) من هذا القسم .

بثابت»؛ فأنت في الأوّل تحكم بالثُّبوت للشَّيء، وفي الثّاني باللاّثُبوت - فاعرف(١) أنّ الاعتبارات الرَّاجعة إلى الخبرِ ثَلاثةٌ :

اعتبارٌ يرجعُ إلى نفسِ الإسناد من حيثُ هو حكمٌ؛ من غير التَّعَرُّضِ/ لكونِه لغويــًّا أَوْ عَقْليـــًّا؛ فإنّه وظيفةٌ بيانيّةٌ؛ بل من حَيْثُ هو [٦/] مجرَّد عن لام الابْتداء(٢) أَوْ غير مجرَّد - مثلاً(٣).

واعتبارٌ يرجع إلى طَرَفي الإسنادِ لا من حيثُ الحقيقةُ والمجاز؛ بلْ من حيثُ هُمَا هُمَا(٤) لكونه(٥) محذوفــًا أَوْ ثَابتــًا، مُعَرّفــًا أَوْ مُنَكّرًا .

واعتبارٌ يرجعُ إلى وضعِ كُلٍّ من الطّـرفين عِنْـد صَـاحبه - أي: الطَّـرف الآخـر - ونِسـبته إليـه؛ مـن التَّقـديم

(١) بداية جملة الجواب للشَّرط المتقدّم : « إذا » .

(٢) في أ زيادة : « مثلاً »، وسيأتي في نهاية الجملة ما يغني عن إيرادها هنا .

(٣) قوله : « مثلاً » إشارةٌ ظاهرة إلى عدم تعلُّق الاعتبار بلام الابتداء لذاته؛ بل إلى كلّ أداة أوْ تركيب تؤدّي مُؤدّاه؛ من كلّ ما يزيد الحكم قُوَّة وثبوتــًا؛ فيدخل في ذلك: القسم، ولامه، ونونَيِ التّوكيد، وإنّ، وتكرار التّركيب ... إلخ .

فالحكـم المجـرّد؛ كقولنا : « زيدٌ عارفٌ »، وغير المجرّد؛ نحو : « عـرفـت عرفت »، و« لزيد عارف »، و« إنّ زيدًا عارف »، و«إنّ زيدًا لعارف »، و« والله لقد عرفت »، أو «لأعرفنّ» .

(٤) « هما » الثّانية ساقطة من ب . ومُراده بقوله :« من حيث هما هما » : من حيث كون الطّرفين مسندًا ومسندًا إليه .

(٥) في أ : « ككونه » والمعنى معهما واحد .

والتَّأخير وغَيْرِهما[١].

هذا إذا كانت الجُمْلَةُ الخبريّةُ مُفرَدَةً؛ أَمَّا إذَا تَعَدَّدت فَلِوضعِ كُلٍّ من الجُمْلتين عندَ صاحبتها[٢]- أيضًا - اعتبارٌ آخر؛ من الفصلِ والوصلِ وغيرِهما[٣].

وجعلَ لكلِّ اعتبارٍ فنًّا، فالفنونُ[٤] أربعة[٥].

واعلم: أَنَّه[٦] في وضع الفنون خَالفَ السَّكّاكيَّ؛ لأَنَّه[٧] وضعَ لكلٍّ من الطّرفين فنًّا، ولم يَضَعْ[٨] للوَضْع فنًّا مُسْتقلاًّ؛ بَلْ ذكره في خِلالِ

(١) كالقصر - مثلاً - .

(٢) في الأصل: « صاحبها » والصَّواب من: أ، ب.

(٣) كالإيجاز والإطناب والمساواة.

(٤) في الأصل: « والفنون » والصّواب من: أ، ب؛ لأنّ الفاء أفصحت عن جواب شرط مقدّر. تقديره: « إذا كان الأمر كذلك فالفنون .. ».

(٥) يلحظ أنّ الشّارح - رحمه الله - أورد الاعتبارات نفسها الّتي ذكرها المصنِّف غير أنّه فصّل القول فيها عندما نظر إليها من زاويتين؛ الأولى: في إطار الجملة الواحدة وجعل التّقسيم ثلاثيًّا، الثّانية في إطار الجملة مع أختها، فزاد اعتبارًا رابعًا. وبذا انتهى إلى ما انتهى إليه من كون الفنون أربعة.

(٦) أي: المصنِّف.

(٧) أي: السَّكّاكيُّ.

(٨) في ب: « يوضع »؛ وهو خطأٌ ظاهر.

فَنّي الطّرفين[1]، بخلافه[2]؛ فإنَّهُ وَضَع للطّرفين كِليهما فنــًّا، وللوضْع فَنــًّا؛ وهَذا أخْصر، وأَوْفق للنَّظم الطّبيعيِّ .

(١) ينظر : المفتاح : (١٦٧)، والتّقسيم عند السَّكّاكيِّ ثلاثيٌّ : « فَنٌّ يرجع إلى حكم، وفَنٌّ يرجع إلى المحكــوم له، وهــو المســــند إليه، وفَنٌّ يرجع إلى المحكوم به؛ وهو المسند » .

(٢) أي : المصنِّف .

الفنُّ الأوّلُ : في الإسناد .

قدَّمَ الفنَّ الرَّاجـــع إلى الإســناد على الأخوات[١]ــ وإنْ كان بحسبِ الوُجود مُتأخرًا لتأخُّرِ النِّسبةِ عن المُنْتسبين؛ لأنَّه هو المقْصُودُ من الخبرِ؛ فله التَّقَدُّم[٢] بحسب الشَّرف .

قد يُريدُ به المُتكلِّمُ أن يُعلِمَ منه الحُكْمَ؛ نحو : « زيدٌ قائمٌ »، لِمَن لا يَعْلمه؛ أي : لمخاطَبٍ لا يعلمُ قيامَ زيدٍ . **ويُسَمَّي : فائدةَ الخبرِ، وقدْ يُريدُ؛** أي : المتكلِّمُ **بـــه؛** أي : بالخبرِ، **أن يُعلمَ أنَّه يَعْلمُه؛** أي : يُعْلم المخاطبَ أنَّ المتكلِّمَ يعلمُ ذلك الخبر؛ **نحو قولك : حفظتَ التَّوراةَ؛ لمن قَد حفظها**[٣]؛ أي : لمُخاطبٍ حفظَ التَّوراة؛ فإنَّه لا يُريد[٤] به إعلامَ المخاطب بأنَّه[٥] حافظٌ للتَّوراة لامتناعِ إعلامِ المعلوم؛ بلْ يُريدُ إعلامَه بأنَّه[٦] يَعْلَمُ أنَّه حافظٌ للتَّوراة . **ويسمّى**[٧]: **لازمَ فائدةِ الخبرِ.**

---

(١) هكذا في الأصل ب . وفي أ : « الإخوان ».

(٢) في أ : « التّقديم » .

(٣) في ف، ب : « حفظه » بدون تأنيث الضّمير؛ على أنّه بمعنى الكتاب . وكلا الوجهين جائز .

(٤) في الأصل : « يُراد » والمثبت من : أ، ب . وهو الموافق للسِّياق .

(٥) أي : المخاطَب .

(٦) أي : المتكلِّم .

(٧) في أ، زيادة : « العلم بعلم المتكلّم بالحكم » والسِّياق تامٌّ بدونها .

والأُولى[١] بدون هذه[٢] تمتنعُ[٣] من غير عكسٍ[٤]؛ هذا [على][٥] ما هو المشهور من القومِ؛ إذْ قالوا : من الضَّرُوريَّاتِ لكلِّ عاقلٍ أَنْ يقصدَ[٦] بالخبرِ إفادة المخاطبِ، وإلاَّ كان[٧] الإخبارُ عَبَثًا؛ لكنَّ الحقَّ أنّه بحسبِ مُقْتضى الظَّاهر، أوْ منْ حيثُ هو الخبر، أوْ بحسبِ[٨] الغالب؛ لأنَّ قَصْدَ[٩] حَنَّة أمِّ

(١) في الأصل : « والأوّلُ » . والمثبت من : أ، ب؛ وهو الموافق لما في المفتاح . والمراد بها : فائدة الخبر .

(٢) اسم الإشارة يعود إلى لازم الفائدة، وقد أنّثه باعتباره فائدة ــ أيضًا ــ .

(٣) في الأصل :« يمتنع ». والمثبت من : أ، ب؛ وهو الموافق لما في المفتاح .

(٤) والمعنى : أنَّ كلَّ من أفدتَّه فائدة الخبر أفدتَّه ضمنًا لازم الفائدة، وليس من أفدتَّه لازم الفائدة أفدتَّه فائدة الخبر .

وهو ما عبَّر عنه الخطيبُ القزوينيُّ ــ رحمه الله ــ بقوله (الإيضاح : ١/٦٧) : «أي: يمتنع أن لا يحصل العلم الثّاني من الخبر نفسه عند حصول الأَوَّل منه؛ لامتناع حصول الثّاني قبل حصول الأوَّل، مع أنَّ سماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثّاني منه . ولا يمتنع أن لا يحصل الأَوَّلُ من الخبر نفسه عند سماع الثّاني منه، لجوازِ حصول الأوَّل قبل حصول الثّاني، وامتناع حصول الحاصل» .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) في ب : « القصد »، ولا يستقيم معها ظاهر السِّياق .

(٧) في ب : « لكان »، ولا يستقيم معها السِّياق إلاَّ بتأويل؛ هو تقدير إنْ قائمة مقام لو .

(٨) قوله : « مقتضى ... بحسب » ساقط من : أ، ب، وليس مخلاً بالمعنى؛ لأنَّ ما تميّز به الأَصلُ من زيادة فضلة، مكرّرة للمعنى الّذي أثبتته بقيةُ النُّسخ الأخرى .

(٩) في ب زيادة : «خبر » والمعنى تامٌّ بدونها .

مريم في قولها : ﴿رَبِّ إِنِّــي وَضَعْتُهآ أُنْثَىٰ﴾(١) ليسَ إلى إفَادةِ فائدة الخبر، ولا إلى إفادةِ لازمهـــا؛ لشُمولِ عـــلمِ اللهِ ـــ تعالى ـــ؛ بلْ إلى إظهارِ التَّحسُّرِ، وإنشاء(٢) التَّأسُّفِ، أوْ غيره(٣)، وَكَم مِثلها فِي القرآن!(٤).

[٦/ب] **ومن / حــقِّ الكلامِ عقلاً**؛ أي : العقلُ يَحْكُم بأنَّ حقَّ الكلامِ أن **يكونَ بقـــدرِ الحـاجــةِ**، مُفْرَغــًا فِي قـالــب(٥) المرادِ؛ **لا أزْيَــد** وإلاَّ كان(٦) هَذَرًا(٧)، **ولا أنقصَ** وإلاَّ كان(٨) حَصَرًا(٩).

---

(١) سورة آل عمران، من الآية : ٣٦ .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ : « إفشاء » وهو تحريفٌ ظاهر . والكلمة ساقطة في ب .

(٣) وهو بذلك يشير إلى أنَّ الخبر يأتي لغير الغرضين الأصليين ـــ فائدة الخبر، لازم الفائدة ـــ؛ بل يأتي لأغراض أخرى تُفهم من السِّياق وقرائن الأحوال، وتعرف بالأغراض النّوعيّة للخبر؛ منها : إظهار التحسّر وإنشاء التأسّف؛ الّذي أشار إليه الشّارح في خبر أمِّ مريم ـــ عليها السّلام ـــ .

(٤) خالف المصنِّف ـــ رحمه الله ـــ صاحبَ المفتاح بتأخيره الحديث عن أغراض الخبر وكان حقّه أن يُذكر حيث يُذكر مرجعُ الخبر والصِّدق واحتمالهما ـــ كما فعل السَّكّاكيّ ـــ، وإنّما أخَّره ـــ ههنا ـــ ليبني عليه الكلام في الاحتياج إلى تأكيد الإسناد وعدمه؛ وهو الّذي بدأه بقوله : «ومن حقِّ الكلام عقلاً» .

(٥) القالبُ والقالَبُ ـــ بدون إضافة ـــ : الشَّيءُ الّذي تُفرغ فيه الجواهر؛ ليكون مثالاً لما يُصاغ منها . اللِّسان : (قلب) : (٦٨٩/١) .

(٦) في أ، ب: « لكان »، ولا يستقيم معها السِّياق إلاّ بتأويل؛ هو تقدير «إن» قائمة مقام لو.

(٧) الهَذَرُ : الكلامُ الّذي لا يُعْبأُ به، والهَذَرُ : الكثيرُ الرَّدئ، وقيل : سقط الكلام. اللِّسان : (هذر) : (٢٥٩/٥) .

(٨) في أ، ب: « لكان »، ولا يستقيم معها السِّياق إلاّ بتأويل؛ هو تقدير «إن» قائمة مقام لو.

(٩) الحَصَرُ : ضَرْبٌ من العِيِّ . اللِّسان : (حصر) : (١٩٣/٤) .

فالخطابُ بالخبرِ إمَّا[١] **مع خالي الذِّهن** عن الحُكْمِ بأحدِ طرَفي الخبرِ على الآخرِ نَفْيــًا[٢] أَوْ إِثْبَاتــًا، وعن[٣] التَّرددِ فيه؛ **فَيُجَرَّدُ عن المُؤكِّدات**، ولا يُشَمّ رَائحتُها، وكَفى في انْتقاش[٤] ذهْن المُخَاطب حينئذ بالحُكْم مُجَرَّدُ الإسناد؛ لمصادفته[٥] خاليــًا؛ فإنّ المحلّ الخَالي[٦] إذا كانَ فارغــًا تمكّنَ فيه نقشٌ يَردُ عليه أشدّ تَمَكُّنٍ :

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى
فَصَادَفَ قَلْــبِي خَــالِيًا فَتَمَــكَّنَا[٧]

---

(١) هذا شروع في بيان أنواع الخبر من حيث التّأكيد وعدمه بالنّظر إلى المخاطب، وهو ما يُعرف ــ بلاغة ــ بأضرب الخبر : « الابتدائيِّ، الطلبيِّ، الإنكاريّ » .

(٢) في أ، ب : « وإثباتاً » بالعطف بالواو؛ دون « أو ».

(٣) في أ : « أو عن » بالعطف بأَوْ . و« عن » ساقطةٌ من ب .

(٤) الانتقاش ــ في الأصل : ما يحدثه النَّقّاشُ على فصّ الخاتم . ينظر : اللِّسان : (نقش) : (٣٥٩/٦)، واستعارته هنا لما يوقع في الذِّهن .

(٥) أي : ذهن المخاطب .

(٦) كلمة : « الخالي » ساقطة من : أ، ب، وحذفها هو الأنسب؛ للسّلامة من التّكرار؛ لأنّ الخالي لا يكون إلاّ فارغاً .

(٧) البيتُ من الطّويل، والاستشهاد به معنويّ . وقد اختلفت المصادرُ النّاقلة له في تحديد قائله، وفي روايته؛ حيث ورد عند الجاحظ منسوبــًا إلى مجنون بني عامر؛ برواية : «قلبي فارغــًا » في البيان والتّبيين؛ للجاحظ : (٤١/٢ ــ ٤٢)، ورواية : « قلبــًا خاليــًا » في الحيوان : (١٦٩/١، ١٦٧/٤)، وبهذه الرّواية منسوبــًا إلى ديك الجن؛ عبد السّلام بن رغبان في ديوانه : (١٠٨)، كما ورد في عيون الأخبار؛ لابن قتيبة : (٩/٣) منسوبــًا إلى عمر بن أبي ربيعة؛ برواية : « قلــبــًا فــارغــًا »، وورد ــ أيضــًا ــ منسوبــًا إلى ابن الطّثريّة في الموازنـــة : =

نحو: « زيدٌ قائمٌ »؛ مثال المجرَّد[١]عن المؤكّدات، **ويُسمَّى : ابتدائيــًّا**؛ لأنَّه يقعُ غالبــًا فِي ابتداء الكَلام[٢]. وقوله : **لأنَّ المحلّ الخالي يَتمكّن فيه كلُّ نقْشٍ يَرِد عليه** : تَعْليلٌ لقوله : « فيُجرَّد » .

وإمَّــا مع مُتَحيِّرٍ[٣] طــالب[٤] للحُكم، **طَرَفاه** ــ أي : طَرَفا الإسناد[٥]ــ حاصلان **عندَه دُونَ الحكمِ** والإسناد؛ **فهو** ــ أي : المُتحيِّر[٦]ــ **بَيْــنَ بَيْن**[٧]؛ أي : بَيْن الإسنادِ وبينَ اللاَّ إسناد؛ **فيؤكّد** للاحتياجِ إليه لزَوال التَّحيُّر . **نحو** : « **لزيدٌ قائمٌ** »؛ مُؤكّدًا بلام الابتداء، و« **إنَّ زيدًا قائمٌ** »؛ مُؤكّدًا بإنَّ التَّحــقيقيّة . **ويُسَــمّى** : **طَلَبيــًّا**؛ لكونِ المخاطبِ طالبــًا له .

= (٦٩) برواية عيون الأخبار، وفي محاضـــرات الأدباء ومحاورات الشّعراء؛ للأصفهانيّ : (٢/ ٢٩) برواية الحيوان . أمَّا الرّواية الّتي استشهد بها الشّارح فقد وردت عند السَّكّاكيّ في المفتاح : (١٧٠)، وتابعه فيها الطِّيــبيّ في التِّبيان : (٢٢٨)

(١) في ب : « للمجرِّد » .

(٢) أي : من غير سَبْق طلب أوْ إنكار .

(٣) المُتحيِّرُ : هو الّذي لم يهتد لأمره . ينظر : اللّسان : (حير) : (٤/ ٢٢٢) .

(٤) كلمة : « طالب » أدرجت ضمن كلام الإيجيّ في أ . وليست موجودة في ف .

(٥) أي : المسند إليه والمسند .

(٦) في أ، ب : « فالمتحيِّرُ » .

(٧) أصله كما ذكره الشّارح عقبه أي : «بين الإسناد وبين اللاّ إسناد » أو «بين الإثبات وبين السَّلب »؛ فحذف المضاف إليه من كليهما ورُكّب المضافان فجُعلا اسمــًا واحدًا فبنيا .

وقولُه : « طرفاه عنده » جملةٌ وقعت صفة لقوله : « مُتَحيِّر » .

وإمَّا[١] **مَع مُنْكِرٍ يَحْكُم بخلافه**؛ أيْ : بخلافِ ما عِنْدَ المُتَكلِّم، **فيُزادُ**[٢] **توكيدُه بحسبِ قوَّة إنكاره**؛ أي : بحَسبِ ما أُشْرِبَ[٣] من الإنكارِ في اعتقاده، لِـيَرُدَّه ـ أي : المُتَكلِّمُ المخاطبَ ـ[٤] إلى حُكْم نفسه. **نحو** : « **إنَّ زيدًا لَقَائمٌ** »؛ لمن يُنْكرُ القيامَ، وَ « **وَاللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ** »؛ لمن يُبالغُ في إنكار القيامِ، **ويُسمَّى إنكاريًّا . ويشهدُ له قولُ رُسُل عيسى ـ عليه السّلام ـ أوّلاً: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾**[٥]؛ **وثانيًا:إذ بُولغَ في تكذيبهم:﴿رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾**[٦].

---

(١) في ب: «فإمّا»؛ بالعطف بالفاء . ولا يتناسب مع مثيلاتها في القسمين المتقدّمين قبلها.

(٢) هكذا ـ أيضاً في ف ـ . وفي ب : « فيزداد » .

(٣) الإشْراب : المخالطة . وأُشرب فلانٌ حُبَّ فلانة؛ أي : خالط قلبه . ينظر : اللّسان : (شرب) : (٤٩١/١) .

(٤) في ب : « والمخاطب » ولا وجه له . ويظهر أنّ النّاسخ ـ عفا الله عنه ـ توهّم حركة الحرف السّابق : « الضّمّ » واوًا .

(٥) سورة يس : من الآية : ١٤ .

(٦) سورة يس، من الآية ١٦. وفي أ وردت الآية كاملة: ﴿قَالُوا رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ .

أَرْسل عيسى ـــ عليه السلام ـــ إلى أهلِ أَنْطَاكِيةَ[١] اثنين : شَمْعُون، ويُوحَنَّا؛ فكذَّبُوهُما؛ فقوَّاهُما برسول ثالث هو بُولس[٢]، أَوْ حَبيب النَّجَّار، فقالُوا : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾، فَأَنْكَرُوا[٣] بقولهم : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ ﴾[٤] الآية؛ / فأَجَابُوا بقَوْلهم : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ﴾[٥] الآية. ولَمَّا كانت الآيةُ مشتملةً على تكذيبِ الرُّسلِ من ثَلاثة أوجهٍ[٦] [٧/أ]

(١) أنْطاكية ـــ بالفتح، ثمّ السّكون، والياء مخفّفة ـــ : مدينة من الثّغور الشّاميّة، شُهرت بطيب هوائها، وعذوبة مائها، وكثرة خيراتها . حاصرها أبو عبيدة بن الجرّاح وصالحَ أهلَها على الجزية .
ينظر : معجم ما استعجم؛ لأبي عبيد البكريّ : (١/٢٠٠)، و معجم البلدان؛ لياقوت الحمويّ : (١/٢٦٦ ـــ ٢٧٠) .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ : « فولس » . وفي ب : « يونس » .

(٣) في ب : « وأنكروا » .

(٤) سورة يس : من الآية ١٥ . وفي أ : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ وسيأتي تمام الآية ضمن ذكر الآيات قريباً .

(٥) في أ : أُتمّت الآية كاملة : ﴿ رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ .
ولمزيد إيضاح نسوق الآيات كاملة؛ قال تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا الْمُرْسَلُونَ ۝ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَانُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ۝ قَالُواْ رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾. سورة يس: الآيات: ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ .

(٦) الوجه الأوّل : قوله : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾، والوجه الثّاني : قوله : ﴿ مَآ أَنزَلَ الرَّحْمنُ مِن شَيْءٍ ﴾، والوجه الثّالث : قوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ .

أكّد إثبات رسالاتهم[١] ــ أيْضــًا ــ بثلاثةِ أوجهٍ : « اللاَّمِ، وإنَّ، وما في قُوَّة القَسَم[٢] » .

(١) في أ، ب : « رسالتهم » .

(٢) أورد المفسِّرون القصَّة بروايات مختلفة متفاوتة طولاً وقصرًا . فمن قائل بأنّ أولئك الرُّسلَ رسلُ الله سبحانه وتعالى، ومن قــائـــل بأنّهم رســـلٌ لعيسى ــ عليه السّلام ــ، ومنهم من قال بأن أسماءهم : شمعون، ويوحنّا، وبولس . ومنهم من قال بأنّهم : صادق، ومصدوق، وشمعون، وقيل غير ذلك . وكما وقع الاختلاف في الرّسل وأسمائهم وقع الاختلاف في القرية المرسل إليها؛ هل هي أنطاكية أم غيرها ؟ .

وقد رجّح ابن كثير في تفسيره (٣/٥٧٦ ــ ٥٧٧) : «أنّ هؤلاء كانوا رسل الله عزّ وجلّ لا من جهة المسيح ــ عليه السّلام ــ كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ... وَمَا عَلَيْنَآ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ ولو كان هؤلاء من الحواريّين لقالوا عبارة تناسب أنهم من عند المسيح عليه السّلام، والله تعالى أعلم . ثمّ لو كانوا رسل المسيح لما قالوا لهم : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ » .

كما رجّح أنّ هذه القرية ليست أنطاكية « لأنّ أهل أنطاكية آمنوا برسل المسيح إليهم، وكانوا أول مدينة آمنت بالمسيح ... فإذا تقرّر أن أنطاكية أول مدينة آمنت؛ فأهل هذه القرية ذكر الله تعالى أنّهم كذّبوا رسله، وأنّه أهلكهم بصيحة واحدة ... » ثمّ « إن قصّة أنطاكيَّة مع الحـــواريّين أصــحاب المســيح بعد نزول التَّــوراة، وقد ذكــر أبو سعيد الخدريّ ــ رضي الله عنه ــ وغير واحد من السّلف أنّ الله تبارك وتعالى بعد إنزاله التّوراة لم يهلك أمّة من الأمم عن آخرهم بعذاب يبعثه عليهم ...؛ فعلى هذا يتعيّن أنّ هذه القرية المذكورة في القرآن قرية أخرى غير أنطاكية ... أو تكون أنطاكية إن كان لفظها محفوظــًا في هذه القصّة مدينة أخرى غير هذه =

هذا كُلُّه[١] **إخْراجُ الكلامِ على مُقْتَضى الظّاهر**، وأنَّه في عِلْمِ البيانِ يُسَمَّى : بالتَّصْريح[٢].

وإخراجُ الكلامِ على مُقْتضى الظَّاهِرِ أخَصُّ من إخراجِ الكلامِ على مُقْتضى الحـال[٣]؛ لأنَّ العُـدولَ عن مُقْتَضـى الظَّاهر ـــ أيْضـاً ـــ مُقْتضى الحال، ولا يَنْعَكِس .

وقد يُعدلُ؛ أي : الكلام **عَنْه**؛ أيْ : عن مُقْتَضى الظَّاهِر، **ويُسمَّى حينئذ : إخراج**[٤] **الكلامِ لا على مقتضى الظّاهِر؛ فيُقامُ العالِمُ بالفائدة ولازمِهَا مُقامَ الجاهل؛ لاعتباراتٍ خطابيَّةٍ**[٥] إقناعيَّةٍ؛ أي : مَظْنُونات

= المشهورة المعروفة؛ فإنّ هذه لم يعرف أنها أهلكت؛ لا في المـلّة النّصـرانـيّـة، ولا قـبـل ذلك والله ـــ سبحانه وتعالى ـــ أعلم » .

ينظر القصّة في : تفسير الطّبريّ (١٥٥/٢٢ ـــ ١٥٦)، وفي كـشّـاف الزّمخشريّ : (١٠/٤ ـــ ١١، ومعـالم التّـنْزيل؛ للبغوي : (١٢/٧)، الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي : (١٤/١٥)، وتفسير ابن كثير : (٥٧٤/٤ ـــ ٥٧٧)، وفتح القدير؛ للشّوكاني : (٣٦٣/٤ ـــ ٣٦٦) .

(١) أي : الخطاب المجرّد مع خالي الذّهن، والخطاب المؤكّد تأكيدًا طلبيـاً مع المتحيّر، والخطاب المؤكّد بأكثر من مؤكّد مع المنكر؛ بحسب درجات إنكاره .

(٢) سُمِّي بذلك لأنّ دلالته على الخاصيّة المرادة واضحة .

(٣) وعلى هذا فإنّ « معناه : مقتضى ظاهر الحال » شرح العلاّمة سعد الدّين التّفتازانيّ على التّلخيص (ضمن شروح المفتاح) : (٢٠٨/١) .

(٤) في الأصل : « بإخراج » . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٥) في أ زيادة : « أي » والسّياق تامّ بدونها؛ بل إنّ في إثباتها تكرارًا لها؛ لورودها مرّة أخرى عقب ذلك، وليس من منهج الشّارح تكرارها في الجملة الواحدة .

ومَقْبُولات؛ لا بُرْهَانيَّة . **مَرْجعُها**؛ أي : مَرْجِعُ تلك[1] الاعتبارات **التَّجهيلُ** أيْ : تجهيلُ العالِم؛ **لوجوه**[2] **مُخْتَلفة**؛ كعدم العَمَل بمُقْتَضى علْمه؛ **كَمَا في قوله [تعالى]**[3]: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ **لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾[4]؛ ينفي العلمَ عنهم **حيثُ لم يعمَلوا**[5] به؛ بعلمهم، ولَمْ يَجْروا عَلى سَنَن مُقتضاه **بعد قوله** في صَدْر الآية : **﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ ﴾**؛ **مؤكّدًا باللاّمِ القسميَّة** واصفـًا لهم بالعلم على سبيلِ التّوكيد القسَميّ .

ونظيرُه؛ أي: نَظيرُ قوله - تعالى - في النّفي والإثبات؛ في أنّ المتَّصفَ بالشَّيءِ نُزِّل مَنْزلة الخالي عنه بوجهٍ خطابيّ؛ لا في تَنْزيل العالِم مَنْزلة الجـاهل، **قولُه - تعالى -**: ﴿ **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ** ﴾[6] أَثْبَتَ الرَّمْيةَ لرسُولِ الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ؛ إذْ هو الرَّامِي بِحَسَبِ الصُّورة،

(١) كلمة : « تلك » ساقطة من ب .

(٢) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « بوجوه » وهو الموافق لما في المفتاح .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ف .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٠٢ . والضّمير في قوله : ﴿ عَلِمُواْ ﴾ عائد إلى أهل الكتاب، وقيل : اليهود خاصّة، أمّا الضّمير في قوله : ﴿ اشْتَرَاهُ ﴾ فهو عائد إلى السِّحر المذكور في صدر الآية .
والخلاق : النَّصيب . ينظر : تفسير الطّبريّ : (٢/٥٤١ ــ ٤٥٣) .

(٥) في ب : « يعلموا » وهو تحريف .

(٦) سورة الأنفال، من الآية : ١٧ . وفي أ ورد ضمن الاستـشـهاد قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمَى ﴾ وليس في ف . ولا يستدعيه موضعُ الشّاهد .

ونفاها عَنْه بِحسبِ التَّأثيرِ؛ إذْ لا مُؤَثِّر إلاَّ اللهُ ولا سِيَّما[1] في الأثرِ العظيمِ الَّذي ليس في قُوَّةِ البشرِ .

رُوي أنَّه ـــ عليه السلام ـــ لَمَّا طلعتْ قريشٌ[2] قال : « هذه قُريشٌ

---

(١) في أ، ب : « سيّما » .

(٢) القصَّةُ بلفظ قريب جدًّا من هذا في الكشَّاف : (١٩٧/١) ولم أعثر في كتب الحديث على ما يدلُّ أنَّ هذه القصَّة وقعت يوم بدر ـــ كما هو الحال عند المفسّرين ـــ بل إنَّ ثَمَّة روايات متقاربة ورد بعضها في صحيح مسلم : (١٤٠٢/٣) وبعضها في مسند الإمام أحمد : (٣٥٤/٧ ـــ ٣٥٥) وبعضها في مسند الدّارميّ : (٢٨٩/٢، ٢٩٠) تدلّ على أنّ تلك الرّمية كانت يوم حنين . وهذا ما أكّده الطِّيبيُّ في فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب « مخطوط » رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية : (٣٣٠) إذ قال : « لم يذكر أحد من أئمّة الحديث أنّ هذه الرّمية كانت ببدر » . غير أنّ ابن حجر العسقلانيّ ـــ رحمه الله ـــ في كتابه : الكافي الشّافي في تخريج أحاديث الكشّاف « طبع مستقلاًّ عقب تفسير الكشّاف في طبعة دار المعرفة » ـــ علّق على قول الطِّيبيّ رادًّا له؛ فقال ص (٦٨) : « وهو تعقيب غير مرضيّ » . ثم ذكر ما يؤكّد أنّ هذه القصّة وردت ببدر مستشهدًا بعدّة روايات وردت عند الواقديّ والطّبريّ . ينظر : الصّفحة السّابقة .

والحقُّ : أنّ تلك الرّوايات ـــ وإن قويت بمجملها وتعدُّد طرقها ـــ لا تخلو من ضعف أو انقطاع . ومع ذلك لا أرى مانعــًا من الجمع بين الرَّأيين؛ بأنّ هناك رميتين إحداهما وقعت منه صلّى الله عليه وسلّم يوم بدر، والأخرى يوم حنين . والله أعلم .

ينظر تلك الرِّوايات في مغازي الواقديّ : (٨٠/١ ـــ ٨١)، وتفسير الطّبري : (٤٤٤/٣)، وسيرة ابن هشام : (٦٦٨/٢) .

وفي مسند الإمام أحمد : (٤٨٧/٤)، (٤٤٢/٥)، وابن حبّان : (٦٥٠٢)، وأبو نعيم في الدَّلائل : (١٣٩)، والبيهقيّ في الدّلائل : (٢٤٠/٦) ـــ أنّ هذه =

قَدْ جَاءت بخُيلائها وفَخْرها[١] يُكذِّبون رَسُولك؛ اللّهمَّ أسْأَلُك مَا وعدتَّني!؛ فأتاهُ جبريلُ، فقال : خُذْ قَبْضَةً مِنْ تُراب فارْمِهم به؛ فقـال النّبيُّ ــ عليه السّلامُ ــ لَعَليٍّ ــ رضي اللهُ عنه ــ لما الْتَقى الجَمْعان : أَعْطِني قَبْضَةً من الحصبَان[٢]؛ فَرمى بها في وُجوهِهم، وقال[٣]: شَاهَت الوُجُوه![٤]؛ فلم يَبْقَ كافرٌ إلاّ شُغل بعينه؛ فانهزَمُوا » .

وقولُه ــ تعالى ــ : ﴿ **وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَانَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ** ﴾[٥] أثبتَ لهم الأيمانَ في صدر الآية، ونفى عنهم في عجُزها؛ إذْ لَمْ يَتَرتَّبْ عليها / [٧/ب] الغرضُ الّذي هو الاسْتيثَاقُ والوفاءُ .

= الرّمية وما رافقَها من دعاء كانت قبل بدر ــ عندما تمالأت عليه قريش لقتله ضربة رجلٍ واحد ــ ولكنّ ثمرتها ظهرت ببدر « فما أصابَ رجلاً منهم من ذلك الحصَى حصاة إلا قُتل يوم بدرٍ كافرًا » مسند الإمام أحمد : (٤/٤٨٧) .

(١) في الأصل : « ومجدها » . والمثبت من : أ، ب . مصادر القول السّابقة . وهو الأولى؛ لإجماع مصادر القول عليه .

(٢) الحَصْبان : الحجارة الصّغيرة . ينظر : اللّسان : (حصب) : (١/٣١٩) .

(٣) في ب : « وقالت » وهو تحريف بالزّيادة .

(٤) شاهت الوجوه : أي : قبحت . النّهاية في غريب الحديث : (٢/٥١١)، غريب الحديث : (١/٥٦٩)، وينظر : اللّسان : (شوه) : (١٣/٥٠٨) .

(٥) سورة التّوبة : من الآية ١٢ .

وقَدْ يُلقى؛ أي : وإذْ[١] يُعدل عن[٢] الظّاهر بناءً على أنَّهُ هُو مقتضى الحال قَدْ يلقى **الخبرُ إلى المنكرِ مُجَرَّدًا** عن المؤكّدات؛ **تَنْزيلاً لَهُ منْزلة من لا يُنكر**[٣]، **إذا كان معه**؛ أي[٤]: مع المُنْكر **ما إذا تأمَّله**؛ كالدَّلائل العَقْليَّة[٥] **ارْتَدع** عن الإنكارِ؛ **تَقُولُ للكافرِ** : « **الإسلامُ حَقٌّ** » **لوُضُوحِ دلائله**؛ أيْ : لما مَعه مَن الدَّلائل الواضحة الَّتي لَوْ تَأَمَّلها[٦] عَرفَ حَقّيته[٧].

ومِثْلُه: ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾[٨] مع كَثْرةِ المُرْتابين فِيه؛ لأَنَّهُ كان في وُضوحِ الدِّلالة وسُطوعِ البُرهان بحيث لوْ تأمَّلوا فيه ارْتَدعُوا عن الارتياب .

وإلى غيْرِ السّائلِ؛ أيْ : يُلقى إلى غَيْرِ السَّائلِ . عَبَّرَ عن خَالي الذِّهن «بغَيْرِ السَّائل» لِيُنبّه على أنَّ إلقاءَ الخبرِ إليه مُؤكَّدًا لتتريله منْزلة السَّائلِ[٩]**مؤكّدًا**؛ وذلك ليسَ كما اتّفَق؛ **بلْ إذا قُدِّم إليه**؛ أي: إلى غَيرِ

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « وإذا » . والجملةُ شروعٌ في تنْزيل المنكر مقام الآخرين .

(٢) في أ زيادة : « مقتضى » .

(٣) في الأصل : « لاينكره » . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٤) « أي » ساقطة من ب .

(٥) في أ، ب زيادة : « امتنع و » والمعنى تامّ بدونها .

(٦) الضّمير عائدٌ إلى الكافر .

(٧) في ب : « عن حقيقته » . وهو خطأٌ ظاهر .

(٨) سورة البقرة : من الآية : ٢ .

(٩) في ب : « المسائل »، وهو تحريف بالزّيادة .

السَّائلِ، **ما يُلوِّح**[١]؛ كلام يُشير بــه بالخَبرِ[٢]، ويُشعِر بِحُكم ذَلك الخبرِ ومَضْمُونه؛ **لأنَّه للنَّفسِ اليَقْظى**[٣] **مظنَّةُ التَّرَدُّد**؛ لأنَّ تقديم[٤] الملوّح للنَّفس اليَقظى مظِنَّةُ الطَّلَبِ والتَّرَدُّد في تحقق[٥] مضمُونه للتَّلويحِ، وعدم تَحَقّقه لعدمِ التَّصْريح. **قال**[٦]: ﴿**وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ**﴾[٧]؛ أي: لا تُراجعني يا نُوحُ في إهلاكِ الكُفَّارِ وإغراقهم. ولَمَّا أوْرَثَ هذا النَّهيُ تحيُّرَ[٨] نوحٍ ــ عليه السّلام ــ في سبب عدمِ المراجعةِ، وأنَّهم مُغرَقون أمْ لا؟ ــ أُزيل هذا التَّحَيُّرُ بأنْ قيلَ: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ على سبيلِ التَّوكيدِ؛ أي: محكومُون[٩] بغرَقِهم.

---

(١) التّلويح لغة: الإشارة عن بعد.

وفي اصطلاح أهل البيان: ذكر لفظ يدلّ على معنى يتوسّط لوازمه؛ كما في كثير الرّماد. شرح الفوائد: لمجهول: (ل: ٢٦/ب)، وينظر: مفتاح العلوم: (٤١١)، الإيضاح: (٥/١٧٦).

(٢) في أ، ب وردت العبارة هكذا: « **ما يُلوّح به** كلام يشير بالخبر ».

(٣) أي: المُنتَبِهة. واليَقظةُ نقيض النّوم. اللّسان: (يقظ) (٧/٤٦٦).

(٤) في أ، ب: « تقدُّم ».

(٥) في ب: « تحقيق ».

(٦) في أ: زيادة: «الله تعالى»، وليست في ف.

(٧) سورة المؤمنون: من الآية: ٢٧.

(٨) في أ: « تردُّد »، وهما بمعنى.

(٩) في ب: « محكمون » وهو تحريف بالنّقص.

وكذَا إلى غَيْر المُنْكر؛ أي : كما يُلقى إلى غَيْر السَّائل مُؤكَّدًا؛ كذلك يُلْقى إلى غير المُنكِر مُؤكّدًا زيادةَ تأكيد[١] **عند شيء**؛ أي : إذَا كان عليه شيءٌ **من مخايل**[٢] **الإنْكار** وأَمَارَاته؛ **قال**[٣]:

جَاءَ شَقيقٌ[٤] عَارِضًا رُمْحَهُ إنَّ بَني عَمِّكَ فِيهِم رِمَاح

شَقِيق: اسمُ رجلٍ حسبَ تأتي[٥] المقاومة مع بَني عمِّه سهلاً؛

(١) في أ : «توكيد» وهما بمعنى .

(٢) المخايل: جمع مَخيلة، وهي محلُّ الظَّنِّ؛ يقال: خِلْتُ الشَّيءَ خَيلاً ومَخيلَةً أي: ظننته. ومنه المثل: « مَن يَسْمَعْ يَخَلْ » أي: يظنّ. ينظر: اللّسان: (خيل): (١١/٢٢٦).

(٣) البيتُ من السَّريع. وقائله: جَحل بن نَضْلة؛ أحدُ بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن أعصر. وبعدَه :

هَلْ أَحْدثَ الدَّهــرُ لنَــا ذِلَّةً أَمْ هَلْ رقَت أُمُّ شَقيقٍ سِلاح

وقد ورد البيت منسوبــًا لقائله في البيان والتّبيين : (٣/٣٤٠)، والمؤتلــف والمختلف لأبي القاسم؛ الحسن بن بشر : (١١٢)، ومعاهد التّنصيص : (١/٧٢) وبدون نسبة في المــوشــح في مآخذ العلماء على الشّعراء؛ للمرزبانيّ : (٣٩٦)، ودلائل الإعجاز : (٣٢٦)، ونهاية الإيجاز : (٣٥٩)، ومفتاح العلوم : (١٧٤)، والإيضاح : (١/٧٥)، والتِّبيان في البيان : (٢٢٩) .

والشّاهد فيه قوله : « إنّ بني عَمّك فيهم رِمَاح » حيث نزّل غير المنكر للشّيءِ منْزلةَ المنكرِ لظهور أمارات الإنكار عليه .

(٤) هو / شقيق بن جزء بن رباح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا أحد بني قتيبة بن معن . المؤتلف والمختلف : (١١٢) .

(٥) في الأصل، ب: « بأن » والصّواب من: أ، ويشهد لصوابه وصفه بقوله : «سهلاً» في نهاية العبارة وهو ما لا يصدق مع «بأن» لضرورة أن يكون خبرها «سهلاً» مرفوعًا من ناحية، ومطابقاً للاسم «المقاومة» -من حيث التّأنيث- من ناحية أخرى .

حينَ[١] جاء آخذًا رُمْحَه بالعَرْض؛ غير مُلتفت إلى القرْنِ المكافح[٢]، حَتَّى يَجْعل طرفَ الرُّمح إليه، مغرُورًا بشجاعته؛ فنزّلهُ الشّاعرُ لهذا منْزلةَ من يُنكِرُ أنَّ في بني عمِّه أُهْبَةَ[٣] الْحَرْب؛ من الرِّماح وسائرِ السِّلاحِ، ويعتقدُ كون كُلِّهم عُزْلاً[٤].

والحاصلُ: أنّه يجبُ أَنْ يكونَ لباسُ[٥] الكلامِ على قَدِّ[٦] /المقام؛ لا زائدًا ولا ناقصًا،ووضعُ الخبر ليعتقدَ المخاطبُ مضمونَه؛ فحَقُّهُ أن يُخاطبَ به من لا يَعْتقدُه[٧]؛ وهو إمَّا غيرُ مُتَصوّرٍ له[٨]، أَوْ مُتصوّرٌ مَع تجويزِ نقيضِه[٩] أَوْ مع اعتقادِه[١٠]. [٨/أ]

(١) كلمة « حين » ساقطة من ب .

(٢) هكذا في الأصل، وفي أ، ب، مفتاح العلوم:«المكاوح». ولفظة الأصل أولى وأصدق على المقام؛ لأنَّ المكافحة : «المضاربة والمدافعة تلقاء الوجوه». وهذا ما يتحقّق مع حمل الرُّمح ورأسه للخصم. أمَّا المكاوحة فإنَّها لا تتجاوز معنى المقاتلة والمغالبة .
ينظر : اللِّسان : (كفح) : (٥٧٣/٢)، و (كوح) : (٥٧٥/٢) .

(٣) الأُهْبَةُ : العُدَّةُ . وأُهْبَةُ الحربِ : عُدّتها . اللِّسان : (أهب) : (٢١٧/١) .

(٤) في أ زيادة:«لا سلاح لهم»والسِّياق تامّ بدونها لكونه تفسيرًا لقوله:«عزلاً».

(٥) في الأصل: « أساس » والصّواب من أ، ب . إذْ ربْطُ المطابقة بأساس الكلام يوحي بوجود فضلة لا يُعتدّ بها في مطابقة الكلام لمقتضى الحال . والبلاغةُ تمنعُ ذلك.

(٦) في الأصل : « قدر » . والمثبت من أ، ب؛ إذ هو المناسب للّباس المتقدّم .

(٧) في ب : « لا يعتقد » .

(٨) وهو خالي الذّهن .

(٩) وهو المتردِّد .

(١٠) أي : اعتقاد النّقيض؛ وهو المنكر .

فمعَ الأوَّلِ يَكْفي أصلُ الخبرِ . ومع الثّاني يجبُ زيادةُ تقويةٍ له لِمنع[(١)] تجويزِ نقيضه . ومع[(٢)] الثّالث أَزْيد لِمَنعِ[(٣)] اعتقاد النَّقيضِ . ثُمَّ تَجْويزه .

وكلَّما كان اعتقادُه أقوى احتاجَ إلى مُزيل أَقْوى؛ لا جَرَمَ يُخاطَبُ الأوَّلَ به مُجَرَّدًا، والثّاني مُؤكّدًا، والثّالثَ أشدَّ تأكيدًا .

ثمَّ هذه الثّلاثةُ قدْ تكون ادّعَاءً لا حقيقة، وتُسمَّى : إخراجَ الكلامِ لا على مقتضى الظّاهِر؛ فيدَّعي خُلُوَّ الذِّهنِ للتَّجْهيلِ، أَوْ السُّؤالَ لسبق كلامٍ يوجبُه، أَوْ الإنكارَ لأمارته أَوْ عدمه لظُهورِ الدّلائلِ.

ومنْ هُـــنَا[(٤)]؛ أي : مِمَّا علمتَه ههنا[(٥)]؛ من كيفيَّة إخراجِ الجُملِ الخبريَّة على مُقْتضى الحالِ، وأنواعِ تركيباتِها الأُوَلِ؛ أي: تركيباتها بحسبِ عقدِ الجُمْلة،ونسبةِ بَعْضها إلى بعضٍ.**مَعْ ما سيأتيكَ**؛في الفنِّ الرّابعِ[(٦)] من تركيباتها الثّواني؛ أي : تركيباتها مع الجُمَل بعضها إلى بعض فَصْلاً وَوَصْلاً؛ **تعرفُ تفاوتَ** : « **اعْبُدْ رَبَّكَ إنَّ العبادةَ**[(٧)]، **أو العبادةُ**[(٨)]، **أو فالعــبــادةُ حــــقٌّ لــــه** »[(٩)]؛ **بِحســـبِ المقام**؛ أي : تفاوت ما

---

(١) في ب : « تمنع » .

(٢) في الأصل : « في » والمثبت من أ، ب . وهو الملائم لما قبلَه . والمعنى واحد .

(٣) في ب : « تمنع ».

(٤) هكذا -أيضاً- في ف.وفي أ :«ههنا» ومعناهما واحد.وفي ب: « هذا » وهو تحريف.

(٥) في أ : « هنا » .

(٦) من بيان أحكام الفصل والوصل والإيجاز والإطناب .

(٧) بزيادة « إنّ » للتّأكيد .

(٨) بترك « إنّ » مع الفصل ـــ كما تقدّم ـــ .

(٩) بترك «إنّ » مع العطف بالفاء .

بين[١] هذه الجُمل الثّلاث[٢] على مُقْتضى المقام[٣]، كما يُقال: إنَّ الأُوْلى[٤] تُستعملُ حيثُ يُحتاجُ إلى التّأكيد، ويُرادُ تحقيقُ العلّة[٥]، والثّانية حيثُ يُخَاطبُ خالي الذّهن، ولا يُرَادُ التّعليلُ، والثّالثة حيثُ يُرَادُ التّعليلُ، ولا يُرادُ التّحقيق؛ لأَنَّ « الفاء » مُشْعرٌ بالعلّيّة، و« إنّ » بالتّحقيق، حتّى لو أُريد[٦] كلاهُما يُؤْتى بهما؛ فيُقالُ: «فإنَّ العبادةَ حقٌّ ».

وتقِفُ؛ أي : ومن هَذا[٧] تقِفُ[٨] **على اعتبارات**[٩] **النّفي**؛ لأنَّ من أتقنَ الكلامَ في[١٠] اعتباراتِ الإثباتِ وقفَ على اعتباراتِ النّفي بالقياسِ عليه[١١]،

---

(١) في أ، ب : « أي : تفاوتـًا بين » .

(٢) في أ زيادة : «بعضها إلى بعض »، والمعنى ظاهر بدونها .

(٣) في الأَصل: « الكلام » . والصّواب من أ، ب؛ فالمقام هو الّذي يوجد التّفاوت؛ لا الكلام .

(٤) في الأَصل: « الأوّل » . والصّواب من: أ، ب؛ للتّأنيث المتقدّم .

(٥) في الأصل : « التّحقيق » . والمثبت من: أ، ب؛ لكونه أدقَّ في إبراز المعنى بعيدًا عن الاحتمال .

(٦) في أ، ب : « يُراد » . والمعنى هو المعنى .

(٧) في الأَصل : « هنا » . والمثبت من أ، ب . وسيأتي ــ عمّا قليل ــ في العبارة المعطوفة عليها ما يدل على أنّها أولى بالإثبات .

(٨) في أ أقحمت كلمة : « تقف »ضمن كلام المصنِّفِ مع سَبق ورودها فيه .

(٩) في الأَصل : «اعتبار» . والصّواب من أ، ب، ف .

(١٠) في الأَصل : «على» . والصّواب من أ، ب .

(١١) فالمتكلّم قد يُريد أَنْ يُعْلم الحكم السّلبيّ؛ فيقول : «ليس زيدٌ قائمـًا » لمن لا يعلمه، وقد يُريد أَنْ يُعْلِمَ أنّه يعلمه، نحو : « ما حفظت القرآن » لمن لا يحفظه . =

وعلى سببٍ؛ أي : ومن هذا تقفُ على سبب[1] **نزولِ القُرآن على هذه المناهج** المذكورةِ؛ من اعتباراتِ الإسنادِ الخبريِّ؛ إمَّا على وفقِ الظَّاهر، وإمَّا لا على وفقهِ بحسب المقاماتِ .

= وكذا الحالُ في إلقاء الخبر على مقتضى الظّاهر، فيُقال لخالي الذّهن : « ليس زيدٌ قائمـًا » . ويقال للشّاك : « ليس زيد بقائم » . ويقال للمنكر : « والله ليس زيد بقائم » . وقد يُعدل عن ذلك الظّاهر، ويخرج الكلام على خلافه؛ فيقام كلٌّ واحد من خالي الذّهن والمتردِّد والمنكر مقام الثّلاثة الباقية ـــ كما سبق أن وضّح ـــ .

(١) في أ : أقحم قوله : « على سبب » ضمن كلام المصنِّف مع سبق وروده فيه .

الفنُّ الثَّاني: في الْمُسْنَدِ والْمُسْنَد إليه، / **والكلامِ في الحذفِ والإثباتِ، وفي التَّعريفِ بأنواعه** الْخَمْسَة[١]. **والتَّنكير، وفي التَّوابعِ**؛ أي : الخمسة[٢]- أيضاً -[٣]؛ وإنَّما كرَّرَ لفظة : « في » فِي التَّعريفِ إشعارًا بأنَّه نَوْعٌ آخرَ من الكلامِ، وكذا في التَّوابعِ؛ والأَمرُ فيه سهلٌ جدًّا .

(١) في أ : أقحمت كلمة « الخمسة » ضمن كلام المصنِّف . أمَّا تلك الأنواع الخمسة فهي : المضمر، العلم، الموصول، اسم الإشارة، والمعرّف باللاّم، وبعضهم عدّ المضاف إلى أحد هذه الأمور قسمـــًا سادســًا، وبعضهم لم يعدُّه قسمـــًا مستقلاً ورجعه إلى ما أضيف إليه .
ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب؛ للزّمخشري : (٢٤٥)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك؛ لابن هشام : (١/٧٧)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب؛ لابن هشام : (١٦٥) .

(٢) مراده بالتّوابع الخمسة : التَّأكيد، والنَّعت، والبدل، وعطف البيان، وعطف النَّسق . ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب : (١٤٣)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب : (٤٣٣) .

(٣) كلمة : « أيضـــًا » ساقطة من ب .

النوعُ الأَول : في الحذف والإثبات(*)

فالحذفُ(١) **إنّما يجوزُ لقرينة**(٢) **حاليَّة**؛ كقولِ المُسْتهلِّ(٣): « الهلال واللهِ »(٤)، **أَوْ مقاليَّة**؛ كقولِه – تعالَى –: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا(٥) ﴾(٦) الآية.

(*) قدَّم هذا النَّوع على غيره؛ لأنَّ الحذف والإثبات يعرضان للطَّرفين بالذّات من غير وساطة؛ بخلاف النَّوعين الآخرين.

(١) استهلَّ حديثَه بالحذف؛ لأَنَّ الحذف يعني عدم الذِّكر، والعدم سابق الوجود الممكن؛ فهو مقدّم .

(٢) هكذا في الأَصل، ب، ف . وفي أ : « بقرينة » .

وإنّما جوّز الحذف لقرينة؛ لأنَّ الحكم المستفاد من الخبر لا يحصل إلاّ بمسند ومسند إليه وقد يكون معهما متعلّقات، فالأصل ذكرهما وما يتعلّق بهما، ولا يجوز العدول عن شيء منها إلاّ لقرينة دالّة على ذلك المحذوف .

(٣) المستهلّ : مَن رأى الهلال . ينظر : اللّسان : (هلل) : (٧٠٢/١) .

(٤) فالمحذوف المسند إليه؛ أي : هذا الهلال ودلّ عليه الحال المشاهد .

(٥) في ب : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ ﴾ .

(٦) سورة النّور : من الآية ٣٦ .

ولإيضاح الشّاهد بجلاء كان الأَوْلى ذكرَ الآية وما بعدها، والإشارةَ إلى أنَّ ذلك في قراءة مَن قرأ الفعل ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ بالبناء للمفعول .

فالآيتان : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالأَصَالِ ۞ رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ الزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ ﴾ النّور: (٣٦، ٣٧).

والشّاهد : حذف المسند المدلول عليه بالمقال؛ فكأنَّ سائلاً سأل : من يسبحه ؟ فجاء الجواب : يسبحه رجال لا تلهيهم ... » وسيأتي ـــ إن شاء الله ـــ ما يشهد لذلك من كلام الشّارح نفسه ص (٨٤ ـــ ٨٥) .

ويجيءُ؛ أي : الحذف، **في المسندِ**(١) **والمسندِ إليه**(٢)، **وفي الفعلِ**(٣)؛ وإنَّمَا ذكرَه(٤) وإنْ كانَ يدخُلُ(٥) تحتَ المسندِ لتخصّصه بخَواصّ وأحكامٍ. **والمفعولِ**(٦) **وسائرِ المُتَعَلِّقَاتِ**(٧) **سوى الفاعلِ؛ إذ الفعلُ وُضِع للإسنادِ المُحَصَّلِ** أَوْ الموجودِ(٨)، أي : المُعَيَّن الجُزْئي لا المطلق الكُلّيّ، **وهو**(٩) **نسبةٌ لا تتحصَّلُ إلاَّ بذكرِ المسندِ إليه**؛ كـ« نصر » ـ مثلاً ـ؛ فإنَّه لم يُوضَع

(١) نحو : حذف الخبر في قول الشَّاعر :

نَحْن بِمَا عِنْدنا، وأَنْتَ بما ... عِنْدك راضٍ والرَّأيُ مُخْتلف

أي : نَحْن بما عنْدنا راضُون، حذف المسند من الأوَّل لدلالة الثَّاني عليه : « راض » .

(٢) نحو حذف المبتدأ في قول الشّاعر :

قَالَ لي : كَيْف أَنْت ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ ... سَهرٌ دَائِمٌ، وحزنٌ طَوِيل

أي : أنا عليل، حالي سهر دائم .

(٣) نحو : حذف الفعل في قول الشّاعر :

وليسَ قَوْلك مَنْ هَذا بِضَائره ... العُرْبُ تَعْرف مَنْ أنكرتَ والعجَمُ

أي : والعجم تعرفه .

(٤) الضَّمير يعود إلى الفعل .

(٥) في أ، ب : « داخلاً ».

(٦) نحو حذف المفعول به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [سورة يونس، من الآية : ٢٥] أي : يدعو جميع النّاس .

و لم يقيّد المفعول للإشارة إلى دخول الحذف في جميع المفاعيل سواء كان : مفعولاً مطلقًا، أو مفعولاً به، أو مفعولاً معه، أو فيه، أو له .

(٧) أي : باقي المتعلّقات؛ كالحال، والتّمييز، والاستثناء .

(٨) قوله : « أو الموجود » ساقطٌ من أ، ب .

(٩) أي : الإسناد .

لنسبة الحدث إلى شيءٍ مّا؛ بَلْ لنسبته إلى أمرٍ مُعيَّنٍ؛ وهو ما يُذكرُ بعده. فما لَمْ يُذكر الفاعل لَمْ يَتمَّ مدلُوله ومَعْناه، وإذا النِّسبة[١] لا تَسْتَقلُّ بوجُودها؛ بل تحصّلها تبعٌ لتحصّل لحوقها للغير فتحصّلُها عبارة عن أنّ يُقرّ[٢] بها لُحُوقٌ للغير خَاصٌّ، وإطلاقُها بخلافه؛ كـ« ضرب زيدٌ »، و«الضّرب»؛ فالأوَّل: يقالُ: إنّها نسبةٌ مُحصّلة، والثّاني: مُطْلَقةٌ. وكـ«هذا النّصف» و«النّصف»، و«ظَرفِيَّةُ الدّارِ» و« الظّرْفيّة »؛ كما بُيِّن في علمِ الطّبيعية[٣].

فالحاصلُ: أنّ « نَصَرَ » وُضِعَ لِكُلِّ نصرٍ خاصٍّ؛ كـ« نَصَرَ زَيْدٌ »، و« نصر بكرٌ »؛ فلو ذُكرَ بدونِ الفاعلِ لم يُفدْ شَيْئًا.

وهَهنا فائدةٌ جليلةٌ لا بدَّ من ذكرها، وهي: أنّ اللّفظَ قد يُوضعُ وضعًا عامًّا؛ لموضوع[٤] له عَامّ؛ كـ« رجُل »، وقد يُوضعُ وضعًا خاصًّا؛ لموضوع[٥] له خاصّ، كـ زيد »، وقد يوضع وضعًا عامًّا لأمورٍ مخصوصةٍ؛ كـ« هذا »؛ فإنّ وضعه عامٌّ لكُلِّ مُشارٍ إليه مَخْصوص؛ أي: وضع لاعتبارِ[٦] المعنى العامّ

(١) هكذا الأصل. وفي أ، ب: « وإذا النّسبُ » ولا اختلاف في المعنى.

(٢) في الأصل: « القران ». والصّواب من: أ، ب.

(٣) في الأصل: « الطّبيعيّ ». والصّواب من: أ، ب.

(٤) في الأصل: « فالموضوع » والصّواب من أ، ب.

(٥) في الأصل: « فالموضوع » والصّواب من أ، ب.

(٦) في الأصل: « وضعت لاعتبار ». وفي ب: «وضعت باعتبار». والصّواب من: أ، فهو المناسبُ للسّياق.

للخُصوصيّات(١) الّتي تَحْته؛ فلا يُقالُ : «هذا» والمرادُ : أحدٌ ممّا(٢) يُشارُ إليه(٣). وكالحُروفِ كـ« منْ » فإنّها وُضعَتْ باعتبارِ معنى عامّ؛ وهو نَوعٌ من النِّسْبة؛ كالابتداء لكلّ / ابتداء مُعَيَّن بخُصوصه(٤)؛ فما لم يُذكر مُتَعلّقه لا يَتَحصّل فردٌ من ذلك النَّوع [الّذي](٥) هو مدلولُ الحرفِ، لا في العقل ولا في الخارجِ، وإنّما يتحصّل بالمَنْسُوب إليه، فيتعقّل بتعقّله . [٩/أ]

وهكذا الفعل فإنّه وُضِع لنسبةِ الحدثِ إلى أمرٍ مُعيَّن؛ فما لم يُذكر ذلك الأمرُ لم يُفد .

فإن قلتَ(٦): فما الفرقُ حينئذٍ بينه وبين الحرف ؟ .

قلتُ : لوجهين(٧):

الأوّل : أنّ معناه وإنْ لم يتحصَّل إلاّ بذكر المتعلّق؛ لكنّه إذَا تحصَّل ففي نفسه بخلاف الحرف؛ فَإنّه في غيره، والثّاني(٨): أنّه بعد ذِكر مُتعلّقه يصير إسْنادًا تامًّا مُفيدًا(٩) بخلافِ الحرف .

---

(١) في ب : «للمخصوصات » .

(٢) في ب : « ما ».

(٣) بل يقال : هذا، والمراد : المعين بالإشارة .

(٤) في الأصل : «ونحو صَهْ » والصَّواب من أ، ب .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ب، ومثبت من أ .

(٦) اعتراض توقّع الشّارح توجهه إليه .

(٧) هكذا في الأَصل، ب . وفي أ : « بوجهين » . وكلاهما جائز .

(٨) في ب : « الثّاني »؛ بحذف حرف العطف .

(٩) في أ : «مقيدًا » وهو تصحيف .

وإن[١] قلتَ — أيضـًا — : سلّمنا أنّه لا يتحصّل إلاّ بالمسند إليه، لكنّه أَعمُّ من أنْ يكون مَذْكورًا أو محذوفـًا عند القرينة ؟ .

قلتُ[٢]: العللُ النَّحويّةُ تَعْليلاتٌ بَعْد الوقوع ولا تَوجيه للنَّقضِ عليها .

فإن قلتَ : فما تقولُ في فاعلِ المصدر؛ فإنه جائزُ الحذفِ ؟ .

قلتُ : لأنَّ المصدرَ وُضِع للنِّسبة المُطْلقة لا المقيّدة، والتَّقريبُ ظاهرٌ؛ كيف وبحثُنا في فاعل الفعل لا مُطلقاً ![٣].

وهذه المسألةُ زائدةٌ على « المفتاح »[٤].

ثم إنَّـــــه؛ أي: الحـــــــذف[٥]. **يتـــــــرجَّحُ**[٦]

---

(١) في أ، ب : « فإنّ » .

(٢) في أ : « قلنا » .

(٣) قوله : « فإن قلت : فما تقولُ في فاعل ... لا مطلقـًا » ساقطٌ من ب .

(٤) وهي : تعليل المصنّف عدم مجيء الحذف في فاعل الفعل » أمَّا ما تقـدّم ذلك من قـوله : « فالحذف إنّما يجوز لقرينة حاليّة، ويجي في المسند والمسند إليه ... » فغيرُ مرادٍ لأنَّ السَّكّاكيَّ — رحمه الله — وإن لم يورد الحديث عنه إجمالاً مُجتمعـًا في موضعٍ واحد إلاّ أنّه تعرّض له في ثنايا كتابه عند حديثه عن كلِّ مبحث من تلك المباحث على حِدَة .

(٥) مطلقـًا؛ أي : في المسند إليه، والمسند، وغيرهما .

(٦) سبقت إشارة المصنِّف — رحمه الله — أنّ الحذف يجوز بقرينة حاليّة . ولّما كان الكلام يقتضى — في أصل وضعه — إثباتَ المسند والمسند إليه وتوابعهما لتوقّف إفادة النِّسبة عليهما . والقرينة تُجوِّز الحذف . ولّما لم يجز ترجيح أحد الجائزين (الإثبات، الحذف) على الآخـر — شرع في بيان المرجِّحات لكلّ منهما؛ فبدأ بالحذف ثمّ بالإثبات .

لوجوه[١]: **الأوَّل: ضيق المقَام**[٢]؛ كجوابِ المشْرف ــ أيْ : على الموت ــ : أمُوت؛ حيث يُقال له : كيف أنت ؟، إذ الوقت لا يَسع أن يقُول : أنا أموتُ[٣]. وكعند[٤] ملاقاةِ المحبِّ والمحبُوبِ في مضيق، فيُحذف خوفاً من تنبُّه الرُّقَباء . وكضَرُورة الشِّعْر . وقوله[٥]:

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنتَ ؟ قلتُ : عَلِيلٌ
سَهَــرٌ دَائِمٌ، وَحُــزْنٌ طَــوِيلُ

يحتملُ الأخيرين لا الأوَّل[٦]؛ كما قال شارحُ « المفتاحِ »[٧]؛ لأنَّ المِصْراعَ الأخير يَنْفيه[٨].

---

(١) في الأَصل، أ : « بوجوه » . والمثبت من : ب، ف .

(٢) أي : الحال الّتي وقع الكلام فيها بأن لا يسع الوقت الذّكر . وأسبابه كثيرة؛ منها : الخوف، والضَّجر، وانتهاز فرصة، وإقامةُ وزنٍ، ونحو ذلك .

(٣) بإثبات المسند إليه .

(٤) في الأَصل : « وكما عند » . والمثبت من أ، ب .

(٥) البيتُ من الخفيف، مشهور ولا يعلم له قائل، وقد ورد بدون نسبة في دلائل الإعجاز : (٢٣٨)، والمفتاح : (١٧٦)، و الإيضاح : (٢/٤)، والتِّبيان : (٢٣١)، وهو في معاهد التّنصيص : (١/١٠٠) .

(٦) أي : الحذف خوفاً من تنبُّه الرُّقباء، وضرورة الشِّعر؛ لا ضيق الوقت .

(٧) ينظر : مفتاح المفتاح : (١٤٣) .

(٨) هذا التَّعليلُ أَورده الكرمانيّ ــ رحمه الله ــ ردًّا على شارح المفتاح . وإيضاحُه : أنّ في مصراع البيت الثّاني إطناب ومباثّة للشّكوى؛ وفي ذلك ما يتنافى مع عدم سِعة الوقت ــ كما هو الحال في جواب المشْرِف ــ . =

الثّاني : الاحْتراز عن العَبث[١]؛ **نحو** : ﴿ **يُسَبَّح**[٢] **لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ** ﴾[٣]، إذ لو كُرِّر فعلُ التَّسْبيح[٤] لكان عبثاً؛ إذْ هو معلومٌ من الأَوَّل[٥].

وفيه؛ [أي][٦]: في الحذفِ في هذا المثال **مَع ذلك**؛ مع الاحترازِ

= على أنّ هناك من ردّ هذا الوجه؛ وقال : « المصراع الثّاني وإن تُصوّر بصورة الإطناب إلاّ أنّه في حقيقة الأمر إيجازٌ؛ لأنّ المقام مقام مُباثّة للشّكوى، وحديث مع مُحبٍّ؛ وهو خليقٌ بأطنبَ من هذا » .
ينظر : شرح الفوائد الغياثيّة لمجهول : (ل٣٠/ب، ٣١/أ) .

(١) أي : عمّا لا فائدة فيه؛ لأنّ غرض المتكلّم إفادة المخاطب؛ فمتى كان عارفـاً بالقصد لم يكن في ذكره فائدة، وترجّح الحذف .
وقيّده صاحب المفتاح بقوله (ص ١٧٦) : « بناء على الظّاهر »؛ لأنّ ذكر المسند والمسند إليه ــ في الحقيقة ــ ليس عبثـاً؛ لكونهما من أجزاء الكلام، وجزء الشّيء لا يكون مستغنًى عنه . ثمّ القرينة وإن كانت مغنية عن الذّكر ظاهراً لكن يجوز أن يكون له فائدةٌ ملموسةٌ؛ كالتّعجّب والتّعظيم وما إلى ذلك .

(٢) على قراءة مَن قرأ بالبناء للمفعول . وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر . وقرأ الباقون بكسر الباء بالبناء للمعلوم .
ينظر : النّشر في القراءات العشر : (٢/٢٤٩) .

(٣) سورة النّور من الآيتين : ٣٦، ٣٧ .

(٤) فقال : « يسبحه رجال » .

(٥) ومن هذا يعلم أنّ المحذوف في الآية الكريمة هو المسند إلى ﴿ رِجَالٌ ﴾ لوقوعه في جواب سؤال مقدّر؛ وكأنّه قيل : من يسبحه؟ فجاءت الإجابة : ﴿ رِجَالٌ ﴾؛ أي: يُسبّحه رجال .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ . وعليه درج الشّارح .

عن العبث **تكثيرُ الفائدة بنيابته**؛ أي : بنيابة ذلك الكلامِ **عن ثلاث جُمل**؛ إحْداها : المذكورة[١]، والثّانية : مَنْ يُسبّح ؟[٢]. والثّالثة : يُسبّحُ رجالٌ[٣]؛ ولو بَنَاه للفاعلِ لكان جُمْلةً واحدةً . ولا شُبْهة أنّ الكلامَ متى [٩/ب]
كان أجمعَ للفوائدِ كان أبلغ، وفوائدُ ثلاثِ جُملٍ أكثرُ من فوائدِ جملة؛ فيكون الكلامُ ببناءِ المفعولِ أبلغ، **ويكون**؛ عطفٌ / على قوله : « بنيابته»، ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ** ﴾ **و** ﴿ **رِجَالٌ** ﴾ **مقصودَين** [بالذّكر][٤]؛ لأنّهما حينئذٍ من أركان الكَلامِ لا من الفَضَلات؛ وفيه أدنى مُخالفة للمفتاح؛ لأنّه قال في قوله : « يُكتبُ القرآنُ لي زيدٌ »[٥]: أنّ « كُلٌّ واحدٍ من لفظي : (القرآن) و(زيد) مقصودٌ إليه في الذّكرِ غير مستغنًى عنه؛ بخلافه في التّركيب الآخر[٦]؛ فإنّ لفظ (القرآن) يُعدُّ فيه فَضْلة »[٧]. فالموافق له[٨] أن يُقَال: [ويكون المسبّح (له) و(رجال)

(١) وهي قوله : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ ﴾ .

(٢) السّؤال المقدَّر النّاشي من بناء الفعل للمفعول .

(٣) الإجابة المترتّبة على السّؤال المقدَّر .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . وأثبت من : ب؛ حيث ورد ضمن كلام الشّارح . أمّا في أ فإنّه ورد ضمن كلام المصنِّف، وليس في ف .

(٥) المفتاح : (٢٢٧) واختلاف اللّفظ يسير جدًّا .

(٦) أي : بناء الفعل للفاعل؛ (يكتُبُ القرآنَ لي زيدٌ) .

(٧) لكونه حينئذٍ مفعولاً به؛ بخلاف التّركيب الأوّل؛ فإنّه نائب عن الفاعل . وما ناب عن العمدة فهو عمدة .

(٨) في أ، ب زيادة : « أي المصنّف » والسّياق تامٌّ بدونها .

مقصودين؛ اللّهم إلاّ أَنْ يُقال :][1] المـــراد من قـــولـــه: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ لفظة : « له » . وفي بعض النُّسخِ لم تُوجد لفظة : « يسبّح »، لكنَّ المقروء على المصنِّف هو المشْرُوحُ .

وبذكرِ الشَّيءِ عطفٌ على [قـــوله][2] « بنيابته » **مُجْمَلاً ثُـــمَّ مفصَّلاً؛ وهو[3] أوقعُ في النَّفسِ؛** لتكرار[4] الإسناد[5]، وأنَّهُ[6] إذا ورد[7] عليها المجْمَل[8] انتقَش فيها واشْتاقت -أيضـــًا- إلى تفصيله؛ ثمّ إذا ذُكر بعده المُفَصَّل[9] تمكّن فيها. والمحْصُولُ بعد الطَّلبِ أعزُّ من المنساق بلا تَعب[10].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ . وفي ب : «ويكون المسبح له مقصودًا؛ اللّهم أن يقال : » .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل ومثبت من : أ، ب . وبه يتَّضح المعنى .

(٣) « وهو » ساقط من ب .

(٤) هكذا في الأَصل . وفي أ، ب : « تكرّر » .

(٥) وذلك لأنّ إيراد الفعل « يُسبَّح »؛ مبنيـــًّا للمفعول يقتضي استناد التَّسبيح إلى فاعل ما؛ وهذا هو الإسناد الأَوَّل . وإيراد ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوعـــًا يقتضي وجود فعل يستند إليه؛ وهو ﴿ يُسَـــبِّحُ ﴾ المقدَّر؛ وهذا هو الإسناد الثّاني .

(٦) في أ : « ولأنّه » .

(٧) في أ، ب : « أورد » .

(٨) يقصد به الإسناد الأوَّل؛ الّذي لم يُعيِّن فيه الفعل المذكور ﴿ يُسَـــبّحُ ﴾ فاعله .

(٩) يقصد به الإسناد الثّاني؛ الّذي عيَّن فيه الفعل المحذوف ﴿ يُسَـــبّحُ ﴾ فاعله .

(١٠) يشعر هذا التَّعقيب بأنَّ الشّـــارح يُخـــالف السَّكّاكيّ ـــ رحمهما الله ـــ في عدّه =

الثّالث : تَخييلُ(١) **التّعويلِ**؛ أي : الاعتماد **على شهادة العقلِ دون اللّفظِ**(٢)، **وكم بَينهما !**؛ لأنّ الاعتمادَ على شهادةِ العقلِ لو حُذِف، وعلى شهادةِ اللّفظِ لو ذُكِر . وكم بين الشّهادتين من الفرق !؛ فإنّ شهادة العقلِ أَقْوى وأدلُّ .

= أنّ من فوائد نحو هذا التّركيب : أنّ أوّله لما لم يكن مطمعــًا في ذكر فاعله كان وروده على السّامع كمن تيسّر له غنيمة من حيث لا يحتسب بخلاف ما إذا كان الفعل مبنيــًّا للفاعل . ينظر : المفتاح : (٢٢٨) .

ويبدو لي : أنّ رأي الكرمانيّ أقرب إلى الصّواب؛ إذ أنّ بنـــاء الفـــعل للمفعول ـــ وإن قطع الطّريق إلى الفاعل ـــ لا يمنع من تطلّع النّفس إلى الفاعل، واستشرافها إلى معرفته، ومتى عرفته أدركت حاجتها، وشفت غلّتها . يؤكّد هذا ما ذكره السَّكّاكيُّ نفسه في الفائدة الأولى من أنّ الجملة المبنيّة للمفعول تنوب عن ثلاث جمل؛ ذكر منها : الجملة المدلول عليها بالفاعل؛ (المفتاح : ٢٢٧) وهي في شاهدنا: من يسبّحه ؟ المدلول عليها بــ﴿ رِجَالٌ ﴾ ولم يكن لهذا التّساؤل أن ينبت سريعــًا ـــ دون غيره ـــ لولا استشراف المخاطب إلى معرفة الفاعل . والله أعلم .

(١) التّخييل : من خال الشّيء إذا ظنّه؛ ومنه المثل : « مَن يَسمع يَخَلْ »؛ أي : يظنّ . ينظر: اللّسان : (خيل) : (٢٢٦/١١) .

« وإنّما قال : "تخييل" لأنّ الدّال حقيقة عند الحذف هو اللّفظ المدلول عليه بالقرينة، وهذه نكتة فلسفيّة أتى بها السَّكّاكيُّ في أغراضِ الحذف ... » . بغية الإيضاح . للصّعيديّ : (٥٦) .

(٢) قيّده السَّكّاكيُّ بقوله (المفتاح : ١٧٦) : « من حيث الظّاهر » لأنّ شهادة اللّفظ لا تتمُّ بدون مساعدة العقل .

الرَّابعُ : تَطْهيرُ اللِّسان عَنه[١]؛ لغاية دَناءته وخسَّته؛ فلا يَليق ذكره باللِّسان[٢]، **ويقرُب منه**؛ من تَطْهيرِ اللِّسان؛ من حيثُ إنَّه لا يَليقُ بالذِّكر **الحياءُ من التَّصريح**[٣]؛ أي : ما يُسْتَحى من التَّصْريح بذِكْره؛ **كما قـــالتْ عائشة ــ رضِي الله عنها ــ**[٤]: (**مَا رَأَى مِنِّي وَمَا رَأَيْتُ مِنْه**)، أي : ما رأى رسُول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ العورةَ منّي[٥]، وما رأيتُ العورةَ منه .

الخامسُ : تَطْهيرُه عن اللِّسان؛ لغاية شرفِه وعظمتِه[٦].

---

(١) في المفتاح (ص ١٧٦) : « وإما لإيهام أنّ في تركه تطهيرًا للسان عنه ... » وإنّما حذف هنا قيد (الإيهام) بناءً على ظهور حمل التّطهير على الوهم؛ إذ أنّ اللّفظ ــ في حدّ ذاته ــ لا يلوّث اللّسان .

(٢) ومثاله قول الشّاعر :

قومٌ إذا استنبحَ الأَضْيَافَ كَلْبُهم ... قَـــالُـــوا لأمّهـــم بُـــــولِي عَلَى النَّارِ

أي : هم قومٌ . فقد حذف المسند إليه تطهيرًا للّسان عنه، وتنكير « قوم » للتّحقير .

(٣) علّل طاش كبرى زاده قولَ المصنِّف : « ويقرب منه الحياء من التّصريح » دون قوله : « ومنه ... » مع أنّ كلاًّ منهما على اختيار الحذفِ لتلوّث المحذوف بقوله (شرح الفوائد : ٤٣) : « إنّ مدارَ الحياء على الاحترازِ عن الأسماع ومدارَ التَّطهير على الاحتراز عن التّكلّم من غير ملاحظة الأسماع » .

(٤) تقدّمت ترجمتها ص (٢٥٤) من هذا البحث . أمّا قولها فلم أجده في كتب الحديث المعتمدة، وأشار إليه شارح الجامع الصّغير في كتابه المسمّى : « التيسير في شرح الجامع الصّغير » : (٢٥٠/١) . وهو موجود في الطّراز؛ للعلويّ : (٣٠٣/٣) .

(٥) في ب وردت العبارة هكذا : « ما رأى الرَّسول منّي العورة ».

(٦) ومثالُه قول الشّاعر :

=

السَّادسُ : إمكانُ الإنكارِ إن احْتيج إليه، كما تقول عند وجودِ القرينة:

يُعْطي ويَمْنعُ لا بُخلاً ولا كَرَماً .

ولا تذكر المُسْنَد إليه لتتمكّنَ من الإنكار؛ أي : إن احتجت إليه، وكما قال الصدِّيق [رضي الله عنه][1]ـــ في جوابِ سُـــؤالِ الكـــفّار : مَنْ هَذا ؟ ـــ[2]: (رَجُلٌ يَهْدِيني السَّبِيلَ)، قريبٌ منه[3].

= أضاءَتْ لهم أحْسابُهم ووجوهُهمْ
دُجى اللّيل حتّى نظّم الجزع ثاقِبُه
نجومُ سماءٍ كلّما انقضَّ كَـــوْكَـــبٌ
بَدا كَوْكَبٌ تأوِي إليه كَواكِبُـــه

أي : هم نجوم . فقد حذف المسند إليه تطهيرًا له عن اللِّسان .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ، ب .

والصِّدِّيق هو : أبو بكر؛ عبد الله بن أبي قُحافة عثمان بن عامر التّيميّ القرشيّ؛ لُقّب بالصّدِّيق وبالأوّاه . خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته، وأبو زوجه عائشة أمّ المؤمنين . أوّل الرّجال إسلامـــًا، ولد بعد مولد النّبيّ صلى الله عليه وسلم بسنتين وأشهر، وتوفّي سنة ١٣ للهجرة عن عمر يناهز (٦٣) عامـــًا .

ينظر في ترجمته : السِّيرة النّبويّة لابن هشام : (٢٤٩/١)، الطّبقات الكبرى لابن سعد : (١٦٩/٣ ـــ ٢٠٢)، تاريخ الطّبريّ : (٤٢٠/٣ ـــ ٤٣١) .

(٢) صحيح البخاريّ : (١٦١/٥) وإحدى روايتي ابن سعد في الطّبقات : (٢٣٥/١) بتصرّف طفيف . أَمَّا الرِّواية الأخرى (٢٣٤/١) فبلفظ : « هَادٍ يَهْدِيني ».

(٣) إنّما قال : « قريبٌ منه » ولم يقل : « منه » لاختلاف بينهما؛ فإنّ الدّاعي إلى الإنكار في الأوَّل ما نشأ عن الحذف؛ وهو عدم التّصريح بالمسند إليه؛ ليتأتّى الإنكار ـــ إن احتيج إليه ـــ فيما بعد بالقول : ما عنيت فلانـــًا بل غيره .أَمَّا الثّاني فإنّ الدّاعي إلى =

السّابعُ : تعيُّنه للخبرِ حقيقةً أو ادِّعاءً؛ أي : يكون المسندُ إليه مُتَعيِّنـــًا لهذا الخبرِ لا يُشاركه فيه غيرُه، ولا يَصلُح الخبرُ إلاّ له[1]. حقيقةً؛ كقولك: «خالق لما يشاء [فاعل لما يريد[2]][3]»، أو ادّعاءً من المتكلّمِ؛

= الإنكار فيه ما نشأ عن الكناية في قوله : « يهديني السّبيل » فإنّ ظاهره أنّه دليل الطّريق، وباطنه أنّه دليل الخير والرّشاد؛ كما أفصحت عنه روايتا البخاريّ وابن سعد المتقدّمتان : « فيَحْسِب الحاسبُ أنّه إنّما يعني الطّريق، وإنّما يعني سبيل الخبر » والمعنى الثّاني هو الّذي يتأتّى به الإنكار إن احتيج إليه .

(١) قصَر الشّارح ـــ رحمه الله ـــ الحذفَ في هذا الغرض على المسند إليه، وجعله في بابه دون غيره؛ عندما قال : « أي : يكون المسند إليه متعيّنــًا لهذا الخبر ... » ويبْدو أنّ السّبب في ذلك فهمه للخبر في قول المصنِّف : « تعينه للخبر » على أنّ المراد به الخبر النّحويّ «خبر المبتدأ» .

وأُرجِّح ما ذهب إليه طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد : (٤٢) من « أنّه أراد بالخبر : معنى الإخبار الحاصل من الإسناد لا خبر المبتدأ؛ إذ المصنِّف عمّم الكلام للمسند والمسند إليه معـــًا؛ فالمراد بالمحذوف ما يعمّهما »، والله أعلم .

(٢) فإنّ هذين الخبرين لا يَصلُحان إلاّ لله ـــ سبحانه وتعالى ـــ، وكلاهما مُسْتوحى من التّنزيل الحكيم .

أمّا أوّلها فمُسْتقى من قوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النّور : من الآيـة ٤٥]، وقوله تعـالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص : من الآية ٦٨] وغير ذلك من الآيات الّتي تضمَّنت مثل هذا المعنى .

أمّا ثانيهما فمُسْتقى من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة من الآية ٢٥٣]، وقوله : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : الآية ١٦] وغير ذلك من الآيات الّتي تضمنت مثل هذا المعنى .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل، ب . ومثبت من : أ .

كقولِ الشّاعرِ ــ في حقِّ ممدوحِه ــ[١]:

الوَاهِبُ المائةَ الهِجانَ وعبدَها عَـوْذًا تُزَجِّي خَلفَهـا أَطْـفالَها

الثّامنُ : اتباعُ الاستعمال[٢]؛ فإنّه إذا كان الاستعمالُ واردًا على الحذفِ منـه[٣] أو من أمثـاله ونظـائره[٤] ــ كـما قـال في «المفتاح»[٥] ــ، وقـامـت القـرينـةُ لا بُـدَّ من حـذفـه؛ [١٠/أ] **كـمـا في**[٦]: (**نِعـم الـرَّجـلُ زيـدٌ !**)؛ عـلى / قـول مـن يـرى أصـل[٧] الكـلامِ : « نِعْـمَ الرَّجلُ هو زيـدٌ »[٨]،

(١) البيت من الكامل، وقائله أعشى قيس؛ قاله يمدح قيس بن معدي يكرب، وهو في ديوانه: (١٥٢) . طبعة دار صادر .

(٢) أي : الاستعمال الجاري عند العرب في كلامهم .

(٣) يقصد به : السّماعيّ .

(٤) يقصد به : القياسيّ .

(٥) ينظر ص : (١٧٦) .

(٦) هكذا ورد قوله : « كما في » ضمن كلام المصنِّف في الأَصل، ف . وورد في : أ،ب، ضمن كلام الشّارح، وزِيدَ بعده كلمة : « نحو » مُوردةً ضمن كلام المصنِّف .

(٧) كلمة : « أصل » ساقط من ب .

(٨) بجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ كأنه لَمّا قيل : نعم الرَّجل !، سئل : من هو؟ فقيل : زيدٌ؛ أي : هو زيد . فحذف المسند إليه، وينقاس على هذا القول نظائره . بخلاف من يرى أنّ أصل الكلام جعل المخصوص مبتدأً خبره ما تقدّمه من الجملة؛ كأنّ الأَصل : زيد نعم الرَّجل، فإنَّه لا حذف فيه . وإنّما فيه تقديم وتأخير . ينظر : إعراب مخصوص نعم وبئس في : الأصول في النّحـو؛ لابن السّراج : (١/١١٢)، المفصّل : (٣٦٢ ــ ٣٦٣)، أوضح المسالك : (٣/٢٥١)، شرح الأشمونيّ =

وكمـا في : «ضـربي زيـدًا قـائـمـًا»؛ فـإنّ التّقـديرَ - على الأصحِّ -: «ضـربي زيـدًا حـاصلٌ إذا كان قـائمـًا»[1]، وكما في قولهـم[2]: (**سُقيا**)؛ إذ التّقدير : « سقاك الله سُقيا »، **وكذا** : (**عجبـًا**)؛ إذ التّقدير : « عجبتُ عجبـًا »[3]، وكما في قولها[4]: « **إلاّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ** »؛ حَظِيَّةٌ : فَعِيلة من حظيت المرأةُ عند زَوْجها حُـظوة[5]. وأَلِيّةٌ : فعيلة من الأَلْوِ؛ وهو التَّقْصير؛ بمعنى فاعله؛ أي : إن لا يكن لك في النِّساءِ حَظِيّة؛ لأنَّ طبـعك لا يُـلائم طبعهنّ ــ فإنّي غيرُ مُقَصِّرةٍ،

= : (٣٧٨/٢ ــ ٣٧٩) .

(١) وعليه يكون المحذوف خبر المصدر وهو : «حاصل» لقيام غيره مقامه، ثمّ حذف : «إذا كان» لقيام الحال مقام الظّرف . كما نصّ عيه أكثر المحقّقين من أهل البصرة . وإنّما قال : « على الأصحِّ » تبعـًا لاختلاف النّحويين في هذه المسألة وسلوكهم تقديرات شتّى؛ منها : « ضربي زيدًا أضربه قائمـًا »، ومنها : «ضربي زيدًا قائمـًا حاصل»، ولمزيد من البيان ينظر : حذف الخبر في المصادر التّالية : المفصّل : (٤٦)، أوضح المسالك : (٢٠٤/١) .

(٢) في أ : « قوله » .

(٣) وهذان المثالان : « سقيـًا »، « عجبـًا » حذف المسند فيهما حذفـًا سماعيـًا.

(٤) المثل في : الأمثال؛ لأبي عبيد : (١٥٧)، جمهرة الأمثال؛ للعسكري : (٥٩/١)، مجمع الأمثال؛ للميداني : (٣٠/١)، فصل المقام في شرح كتاب الأمثال؛ للبكري : (١٣٧)، المستقصى في أمثال العرب؛ للزّمخشري : (٣٧٣/١)، اللّسان : مادة (إلاّ) . والشّاهد فيه : حذف المسند من الشرط، والمسند إليه من الجزاء؛ اتباعـًا للاستعمال . وأصل الكلام :« إن لا يكن لك حظيّةٌ فإنّي لا أليّةٌ » . ويُروى المثلُ بالنَّصب : « إلاّ حظيةً فلا أَلِيّة » على تقدير : « إن لا أكن حظيّةً فأنـا لا أكون مقصِّرة »؛ فيكونان خبرين لـ «كان» المحذوفة .

(٥) بضم الحاء وكسرها . والْحُـظوةُ : المكانة والمترلة . اللّسان : (حظا) : (١٨٥/١٤) .

و(كان) هي[١] تامَّة .

ومورِدُ المثل : أن رَجلاً كان[٢] لا تَحْظَى عنده امرأة، فلمَّا تزوَّج هذه[٣] لم تَأْلُ جهدًا في أن تَحْظى عنده؛ ومع ذلك لم تَحْظ؛ بلْ طَلَّقها؛ فقالت[٤] .

ومَضْرِبُه : كلُّ قضيَّةٍ كان الإنسانُ أهلاً لها، مُجْتهدًا فيها؛ ولكنَّها امتنعت عليه لعارضٍ عرضَ من غير جِهته .

التّاسعُ : اختبارُ السّامعِ هلْ يتنبّه للمحذوفِ مع وجودِ القرائن، واختبارُ **قَدْرِ تَنبّهه** عند وجودها - أيضًا -[٥]. يُحكى أنّ واحدًا - من خُلفاء بغداد -[٦] ركِب مع واحدٍ من نُدمائهِ في سفينةٍ

(١) في أ : « هذه » . وكان الأولى بالسّياق حذفها؛ إذ لا فائدة في إيرادها؛ ضميرًا أو إشارةً .

(٢) في الأصل زيادة « أي » ولا وجهَ لها .

(٣) في أ : « بهذه » .

(٤) أيْ : قالت الكلام السَّابق الّذي صار مثلاً يضرب .

(٥) مَثَّل بعضُ البلاغيّين المحدثين لأولهما (اختبار تنبّه السّامع)؛ بقوله : « هذا كأنْ يزورك رجلان سبقت لأحدهما صُحبة لك؛ فتقول لمن معك : وفيّ » . ولثانيهما (مقدار تنبّهه)؛ بقوله : « هذا كأنْ يزورك رجلان أحدهما أقدم صُحبة من الآخر؛ فتقول لمن معك : جديرٌ بالإحسان تريد الأقدم صُحبة ... » بغية الإيضاح : (٥٦/١) .

(٦) في أ : « بغداذ » بذال أخيره مُعْجمة، وهو من أسماء بغداد - أيضًا - . ينظر : اللّسان : (بغدذ) : (٤٧٨/٣) . وفي ب طمس بقدرها .

ذات يـــومٍ[١]، فبينا هما كذلك إذْ سَأَل من نديمه : أيُّ طعامٍ أشهى عندك، وألذُّ لديك ؟، فقال : مُخُّ البيضِ المسلوق[٢]. فعبرا، حتّى اتَّفَق عودُهما هنالك في العام القَابل . فقالَ : مع أيْشٍ ؟ [٣]، فأجاب النَّديمُ : مع الملحِ؛ فتعجَّب من استحضارِه، وكمالِ تنبهِّهِ وتيقُّظِهِ؛ فخلع عليه، وقرَّبه من نَفْسه .

العاشرُ : تَكثير الفائدة باحْتمال الأمرين[٤]؛ من حَمل المذكُور تارةً على

(١) العبارة في أ، ب هكذا : « يُحكى ... بغـــــداد مع واحـــد من ندمائه ركبـــا في السّفينة ... » .

(٢) مُخُّ كلِّ شيءٍ : خالصُه . اللِّسان : (مخخ) : (٣/٢٥٢) . وأراد به هنا : صفار البيض .

(٣) كذا في الأصل، أ . وفي ب : « أي شيء ؟ » . وهذا هو أصل الكلمة لكن حذفت الياء الأخيرة وسكنت الوسطى وأُدغمت الكلمتان فصارتا كلمة واحدة . والكلمة في استعمالها الجديد مقيسة؛ فقد استعملها ابن مالك إذْ قال (الاعتماد في نظائر الظّاء والفاء : ٣٤) : « ولعلّ قائلاً يقول : المراد من هذا أيشٍ »؛ بل إنَّها وردت في زمن الاحتجاج على لسان الكميت بن زيد في قوله (المسائل البصـــريّات؛ لأبي علي الفارسيّ : ١/٣٩٣) : « أيشٍ تقول ».
ولمزيدٍ من الإيضـــاح حـــول هذه الكلمـــة؛ أصـــلها، تطوراتهـــا، خلاف العلماء فيها ــ تراجع رسالة (الماجستير) المعنونة بـ« شهاب الدّين الخفاجي وجهوده في اللُّغة » للباحث عبد الرَّزّاق بن فرّاج الصّاعدي ص : (٢٥٥) .

(٤) هكذا ــ أيضـــًا ــ في ف . وفي ب زيد بعد هذا ــ ضمن كلام المصنِّف ــ : «ومنه » .
وإنّما عدّ احتمال الأمرين تَكْثيرًا للفائدة؛ لأنّ نفس السّامع تذهب كلّ مذهب ممكن، وتقدّر كلّ أمرٍ مناسبٍ .

ترك مُسنده، وحمله أخرى على تَرك المسند إليه؛ كما في الآيتين؛ **نحو**[١] **قوله ــ تعالى ــ**[٢]: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[٣]، و﴿**طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ**﴾[٤] لحملهما[٥] تارةً على: « فصبرٌ جميلٌ أجملُ » ، و « طاعةٌ معروفةٌ أَمْثل »[٦]، وحملهما أُخرى على : « فأمري صَبْرٌ جميل »، و« طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ »[٧] بالقولِ دون الفعل والنِّيَّة .

الحادي عَشَر : أن يقصدَ بحذفِ المفعولِ تعميمَ الفعل؛ احْترازًا عن أنْ يَقْصر[٨] السَّامعُ الفعلِ على المفعُول المذكور لو ذُكر؛ كقولك : « فلانٌ يُعْطي ويَمْنع »؛ فإنَّه أعمُّ تناولاً من قولك : يُعْطي الدِّرهم[٩]، ويَمْنَعه[١٠].

(١) هكذا ــ أيضًا ــ في ف .. وفي ب : « أي » .

(٢) كلمتا :«قوله تعالى » وردت ضمن كلام الشّارح في : أ .

(٣) سورة يوسف : من الآيتين ١٨ و٨٣ .

(٤) سورة النّور : من الآية ٥٣ .

(٥) في الأَصل : « تحملها » . وفي ب طمس بقدرها . والمثبت من : أ؛ وهو المناسب للمعطوف الوارد عَقِب ذلك؛ وهو قوله : « وحملها أخرى » .

(٦) فيكون المحذوف ــ في كلا المثالين ــ هو المُسْند .

(٧) فيكون المحذوف ــ في كلا المثالين ــ هو المسند إليه .

(٨) في الأَصل : « يقتصر »، والصّواب من : أ، ب .

(٩) في ب : « الدَّراهم »؛ بالجمع؛ وهو تحريف بالزّيادة؛ يَدلُّ عليه قوله عقب ذلك مباشرة : « ويمنعه » لدلالته على الإفراد .

(١٠) وفي بيان بلاغة الحذف في هذا الغرض يقول السَّكّاكيّ (المفتاح : ٢٢٨) : « وأنّه أحد أنواع سحر الكلام؛ حيث يتوصّل بتقليل اللّفظ إلى تكثير المعنى ».

أو إطلاقه؛ أي[1]: يقصد به الإطلاق، ونفس الفعل، بتنزيل المتعدّي منزلةَ اللاّزم ذهابـاً في : « فلانٌ يُعطي » إلى معنى : أنَّه يفعلُ الإعطاء، ويُوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمُبالغة[2]. والغالبُ أنّ الأَوَّل يُستعمل[3] في النَّفي، والثّاني في الإثبات؛ كما في الآيتـين قـال[4]ـ تعالى ـ : ﴿ **وَتَرَكَهُمْ فِى / ظُلُمَـٰتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ** ﴾[5]، ﴿ **إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾[6]. [١٠/ب]

الثّاني عَشَر : رعايةُ فواصل الآي؛ أيْ : أواخر الآيات . والفواصل لعلّهـا أُخذت من قوله – تعالى -: ﴿ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ ﴾[7]. **نحو**: ﴿ **مَا**

---

(١) في ب زيادة :«أوْ» والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٢) والفرْق بين التّعميم والإطلاق : أنّ الأوَّل حذفٌ للمفعول باعتبار تعلّق الفعل به دون غيره، وأمّا الثّاني فحذفٌ للمفعول من غير ملاحظة تعلّق الفعل به .

(٣) في الأصل : « مُستعمل » . والمثبت من : أ، ب . وهو الأولى؛ لأنّ الفعل المضارع يدلّ على الحدوث والتّجدّد بخلاف الاسم فإنّه يدلّ على الثُّبوت والدَّوام .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب زيد لفظ الجلالة مُوردًا ضمن كلام الشّارح .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٧ .
والمراد أنّهم لا يبصرون ما حولهم . فحذف مفعوله لئلاّ يقصر السّامع الفعل عليه؛ بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيجعلهم لا يبصرون شيئـاً .

(٦) سورة النّحل : من الآية ٦٧ .
والمراد يتّصفون بالعقل مطلقـاً من غير ملاحظة متعلّق للتعقّل .

(٧) سورة فصّلت : من الآيتين : ٣، ٤٤ .

وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[1]؛ إذْ لَوْ قال : و« ما قَلاك » لبطل السَّجع .

والإثباتُ يجبُ عند عدم القرينة وإلاّ لم يُمكن الإفادة[2]، وإذا[3] كانت القرينة فيجُوز الحذفُ والإثبات . **وقدْ يَترَجَّحُ** طرفُ الإثباتِ **لوجوهٍ** :

الأوَّل : **كونُه**؛ أيْ : الإثبات : **الأصل**[4]؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ أن تكون أرْكانُه وأجزاؤُه مَلْفُوظةً مَذْكورةً بالفعلِ . **مع عدمِ الصَّارفِ** عن الإثبات؛ أي : مع عدمِ المانع عنه، والحامل على التَّركِ والحذفِ[5].

---

(١) سورة الضّحى : آية ٣ . وكان الأَولى بالمصنّف أن يذكر الآيتين السَّابقتين قبلها أو إحداهما؛ ليتّضح الاسْتشهاد . لكنَّه آثر الإيجاز اعتمادًا على أنّها من قصار السّور المحفوظ ومتى استُحضر آية منها استُحضر ما قبلها وما بعدها . وأُدرك مَوْطنُ الاستشهاد .

(٢) في الأَصل : « الفائدة » . والصّواب من أ، ب؛ إذ الإفادة سبيل الفائدة .

ومراد الشّارح : انعدام الإفادة لانعدام القرينة؛ فوجب انتفاؤها قبل غيرها بالطَّريق الأَولى .

وقوله : « وإلاّ لم يكن الإفادة » ورد ضمن كلام المصنّف في أ، وليس في ف .

(٣) في أ : « فإذا ».

(٤) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « أصلاً » .

(٥) مثاله : قولك لخالي الذّهن : « زيد قائم » .

وهذا الوجه ـــ في نظري ـــ ضعيف؛ وزنُه في ميزان الذِّكر هو وزنُه في ميزان الحذف، وقيْدُ المصنِّف : « مع عدم الصّارف » وتعليلُ الشَّارح : « لأنّ الأَصل في =

الثّاني : زيادةُ التّقرير والإيضاح[١]؛ إذْ لو لَمْ يُذْكر لَفُهِم المقصُود لكن عند ذِكْره يَتَقرّرُ زيادة تقرير[٢].

الثّالثُ: الاحتياطُ لقلّةِ الثّقةِ والاعتماد **بالقرائنِ**؛ إمّا لغباوةِ السّامعِ[٣]، أو لغيرها[٤] .

الرّابع : أن لا يَتمكّن السّامعُ من ادِّعاءِ عدم التّنبّه له؛ إذ لو تركه لَعَلّهُ[٥] يدّعي عدمَ معرفة

= الكلام أن تكون أركانه وأجزاؤه ملفوظة مذكورة بالفعل » معارضان بوجود القرينة المجوّزة للحذف والإثبات، ولا يتصوّر معها ــ بدون داع صحيح مرجّح للذّكر ــ إهمال الحذف ولو بأقلّ درجات الأَصل المسوّغة له؛ كالاحتراز عن العبث .

وعليه فإنّي أرى ألاّ تحرم القرينة حقّها في ميزان الذّكر لتحصيل معادلها في ميزان الحذف ولو بأدنى ما تستدعيه البلاغة؛ كالاحتراز عن العبث كما تقدّم . والله أعلم .

(١) في أ وردت كلمة : « الإيضاح » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٢) نحو قولك : « زيد عندي »؛ جواباً لمن قال : « أين زيدٌ ؟ » .

(٣) كقولك : « الّذي حضر زيد »؛ جواباً لغبيٍّ سأل : « من حضر ؟ » .

(٤) كضعف القرينة نفسها، وعدم الاعتماد عليها؛ كما في قولك : « الّذي نجح زيد، والّذي أخفق عمرو » في جواب : « مَن نجح ومَن أخفق ؟ » ولا يقال : « زيد وعمرو »؛ اعتمادًا على قرينة التّرتيب في السّؤال لخفائها .

ويلحظ هنا أنّ الشّارح ــ رحمه الله ــ اسْتدرك على المصنِّف ما أَهْمله أو أَجْمله من كلام السَّكّاكيّ، وذلك بتضمينه هذا القِسم وجهاً آخر أورده السَّكّاكيّ مستقلاً وهو : الذّكر « للتّنبيه على غباوة السّامع » . ينظر : المفتاح : (١٧٧) .

(٥) في ب : « لعلّة »، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ .

مُراده[١] عند المُؤَاخذة[٢]. وهذا الوجهُ لا يُعلم من « المفتاح ».

الخامسُ : الاستلذاذُ؛ كذكرِ العاشق للمَعْشُوق؛ ولهذا قيل[٣]: «مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أكثرَ ذكْرَهُ ».

قال المتنبّي[٤]:

أَسَامِيًا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةً ذَكَرْنَاهَا

السَّادس : التَّبرُّك؛ كما يُذكر اسمُ اللهِ والأنبياءِ والأَولياءِ تبرُّكًا .

وفي جَعل الاستلذاذِ وَجْهًا، والتَّبرّك وجهًا آخر إشمامُ رَائحة خِلافِ « للمفتاح »[٥]؛ فإنَّه

---

(١) في ب : « ومراده » ولا وجه للعطف .

(٢) ويقابله في الحذف ما تقدّم من عدم التّصريح ليتأتّى الإنكار إن مسَّت الحاجةُ إليه .

(٣) أورده الميدانيُّ في مجمع الأمثال : (٣/٣٦٣) ضمن أمثال المولّدين، واللّفظ عنده : « مَن أحبّ شيئًا أكثرَ مِن ذكرِه » .

(٤) البيتُ من المنسرح، وهو في ديوان المتنبّي بشرح البرقوقيّ : (٢/٤١٠) .

والمتنبّي هو : أبو الطّيِّب؛ أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفيّ . ولد بالكوفة، ونشأ بالشّام، كان شاعرًا حكيمًا، وفد على سيف الدّولة فمدحه ونال عطاياه، ثمّ إلى كافور؛ ثمّ رحل إلى العراق وبلاد فارس . له ديوان شعر . قتله فاتك الأسديّ سنة ٣٥٤هـ .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدّهر؛ للثّعالبي : (١/١١٠ ــ ٢٢٤)، تاريخ بغداد : (٤/١٠٢)، نزهة الألبّاء : (٢٩٤ ــ ٢٩٩)، الكامل لابن الأثير : (٨/٥٦٦)، وفيات الأعيان: (١/١٣٤ ــ ١٣٩)، سير أعلام النُّبلاء : (١٦/١٩٩ ــ ٢٠١) .

(٥) في أ، ب : « المفتاح ».

قال(١): « أو يُذكر تَبرّكـــًا واسْتلذاذًا به؛ كما يَقُول الموحِّدُ : اللهُ خالقُ كـــلِّ شيءٍ »(٢).

السَّابع : **التَّعجّب**؛ كما يقال : «زيدٌ يقاومُ الأسد».

الثّامن : **التَّعظيم**؛ كما(٣) في بعضِ الألقابِ المحمودة .

التّاسع **الإهانة**؛ كما في الألقابِ المذمومة .

العاشر : **بَسْطٌ لكلامٍ افْتراصـــًا(٤) لإصغاء(٥) السَّامع؛ نحو** : ﴿**هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا**﴾(٦)؛ إذْ كان يتمُّ الجوابُ بأن يقول : «عصا»، فذكر المسنَد إليه، وهو «هي» للبَسْط؛ **قيلَ** : **ولذلك**؛ أي: ولأجلِ البسطِ افتراصـــًا **أَتْبع** مُوسى **ما أَتْبع**، أي: قولَه: ﴿ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾ الآية.

---

(١) المفتاح : (١٧٧) بتصرّف يسير .

(٢) اقتباسٌ من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [سورة الرّعد : من الآية ١٦، وسورة الزّمر : من الآية ٦٢] .

(٣) في أ زيادة : « يقال » ولا وجه لها .

(٤) الفُرْصةُ:النُّهزَةُ والنَّوبةُ.وافترص الفرصة؛أي:اغتنمها.ينظر: اللّسان:(فرص):(٧/٦٤).

(٥) الإصْغاء:الميل.وأصْغيت إلى فلان إذا مِلْت بسمعك نحوه.اللّسان:(صغا) (١٤/٤٦١) .

(٦) سورة طه : من الآية ١٨ . وفي أ : عُقِّب جزء الآية بقوله : «الآية» ضمن كلام المصنِّف وليست في ف .

ولَمَّا لم يكن هذا الوجهُ مُسْتحسنـًا عند المصنِّف؛ لأنَّ بسطَ الكلام لمجرَّدِ[1] الافتراص [لا يكون][2] مناسبـًا أَوْ لا يليق بالبُلغاء؛ إذ هو هَذَرٌ[3] وترك أدب؛ سيّمَا في جناب الجبروت - عَبَّر عنه بلفظة[4]: ((قيـلَ)) .

وقال : الحقُّ أَنْ يُقال : إنّ السُّؤال إذا كان وَاردًا على شيءٍ ظاهر يَتَوجَّه إلى أمر يتعلّق به بحسب مُقتضى الحال، وإلاّ يَكُون عبثـًا لظُهوره[5]؛ كما إذا سألت عَمَّن لبسَ ثياب السَّفر : ما هذا ؟، فإنّك لا تسأله عن نفس الثَّوب وماهيَّته لظُهُوره؛ بل عن سَبَبِ لبْسه . فكأنَّكَ قُلتَ : ما عزيمتُك؟، والجوابُ : أُريدُ سَفَرَ الكعبة . ولو أجاب : بأنَّه / كِرْباسٌ[6]، عُدَّ مسخرة؛ فكذلك هَهُنا؛ لَمَّا كان السُّؤال عن أمر ظاهرٍ، وعُلِمَ من مُقتضى المقام؛ من مُناظرةِ السَّحرة أو غيرها أنَّه بصددِ أن يَرد عليه صورة[7] أخرى، وأنَّ هذا السُّؤال يَعْقُبه أمرٌ عظيمٌ يُحدثه اللهُ في العصا ــ [١١/أ]

(١) في الأصل : « بمجرّد » . والصّواب من أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٣) الهَذَر : الكثير الرَّديء، وقيل : هو سَقطُ الكلام . اللِّسان : (هذر) : (٥/٢٥٩).

(٤) في ب : « بلفظ » ولا اختلاف في المعنى .

(٥) أي : المسؤول عنه .

(٦) الكرْباس ــ بكسر الكاف ــ لفظة فارسيّة معرّبة تعني : الثّوب . ينظر : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : (٥٥٦)، اللّسان : مادة (كربس) : (٦/١٩٥) .

(٧) في ب : « بصورة » .

عُلم أنّه لتقرير صورته(١) الأُوْلى في نفسه؛ حتىَّ لا يغفل عنها عند ورود الصُّورة الأُخرى، ولتوطينِ نفسه وتثبيته حتَّى لا يخاف عنده، ولا يتوحَّشَ منه . فالجوابُ لا يكونُ إلاَّ أن يقول : إنَّ صُورها مقرَّرةٌ في نفسي؛ أعرفها بالذَّاتِ؛ فإنَّها ما هي إلاَّ عصاي لا تنفع إلاَّ منافع بنات جنسها، وبالصِّفات واللَّوازم، فإنِّي(٢) قديمـاً ﴿ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾(٣)؛ ليكونَ جوابُهُ مُطابقـاً للغَرض الَّذي فهمه من فحوى سُؤال ربِّه؛ فَعُلِم أنَّ البسْط لذلك، لا للافْـتراص(٤)، ومع ذلك خافَ؛ فقال [الله](٥)- تعالى - : ﴿ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾(٦).

(١) الضَّمير يعود إلى قوله : « أمر ظاهر »وفي ب : «صورة »؛ فيكون الضَّمير عائداً إلى العصا.

(٢) في أ، ب : « فإنّي »، وكلا التّعبيرين جائزٌ .

(٣) بقية الآية السَّابقة، وقد تقدّم عزوها .

(٤) وعليه : فليس هناك بسط للافتراص؛ بل جواب عن ما سئل بقدر السّؤال . وهذا التّوجيه استقاه الشّارح ــ رحمه الله ــ من الكشّاف : (٥٩/٣) .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . وأثبت من : أ، ب؛ دفعـاً لما قد يرد من إيهامٍ قبل ورود لفظة : « تعالى » .

(٦) سورة طه، من الآية : ٢١ .

وهكذا يفعلُه المشعبدون[١] إذا أرادوا أن يجعلوا حبلاً من الحبالِ في صُورة حَـيَّة[٢]؛ فإنَّهم يقولون للنُّظّار : ما هذا ؟، أليس حَبْلاً من قُطنٍ أو صوفٍ !، ويُكرِّرون ذلك لِئلاّ يَغْفَلوا عند لبس الصُّورة الثّانية، وخلع الصُّورة الجبليّة[٣] عنها .

وقد ذُكِر في « الكشّاف » ــ أيضـاً ــ وجهـاً لسنا هنا لبيانِه[٤].

وقيلَ : كان فيها من المآرب الأُخرى « أنّه كان يَسْتقي بها؛ فتطول بطول البئر، ويصير شُعْبَتَاها دَلْوًا، ويكونان شمعتين باللّيلِ، وإذا ظهر عدوٌّ حاربت عنه، وإذا اشتهى ثمرةً ركزها فأَوْرَقت وأَثْمرت، وكان يحملُ

(١) المُشَعْبِدون ــ بالدّال المهملة ــ جمع مُشَعْبِد، ويقـال له ــ أيضـاً ــ : مشعْوِذ، وهو من يقوم بالشّعبذة أو الشّعوذة؛ وهي : خفّة في اليَد وأُخذٌ كالسِّحر يُرى الشّيءَ بغـير ما عليه أصله في رأي العين . ينظر : اللّسان : (شعبد): (٣/٢٣٨)، و(شعذ) : (٣/٤٩٥) .

(٢) قوله : « في صورة حيَّة » ساقط من أ، ب .

(٣) في ب : «صُورة الجبليّة » .

(٤) قوله : « وقد ذُكر ... لبيانه » ساقط من ب .
أمّا الوجه الّذي ذُكر في الكشّاف فهو قول الزّمخشريّ : (٣/٥٩) : « ويجوز أن يُريد عزّ وجلّ : أن يُعدِّد المرافق الكثيرة الّتي علّقها بالعصا ويستنكرها ويسْتعظمها، ثمّ يُريه على عَقِب ذلك الآية العظيمة؛ كأنّه يقول له : أين أنت عن هذه المنفعة العظمى والمأربة الكبرى المنسيّة عندها كلُّ منفعة ومأربة كنت تعتدّ بها وتحتفل بشأنها ؟! » .
وإنّما أهمله الشّارح ــ رحمه الله ــ اكتفاءً بما قبله لعدم ترتب مزيد فائدةٍ في ذِكْره.

عليها زَاده وسقاه، فجعلت تُماشيه، ويركزها فينبع الماءُ، فإذا رفعها نَضَبَ، وكانت تقيه الهوامَّ[1] »[2].

الحادي عشر : التَّصريحُ في المسْنَد بالاسم للثَّبات؛ أي : ليُستْفاد الثُّبوت[3] صريحـاً؛ لأنَّ أَصل الاسم الدّلالة على الثُّبوت . **أو بالفعل للتَّجدُّد**؛ نحو : « زيدٌ قام »[4]، **أو لتعيين أَحدِ الأَزْمنة الثَّلاثة باختصارٍ**؛ كدلالةِ « قام » على الزَّمانِ الماضي باختصار؛ فإنَّه لو قال : « زيدٌ قائمٌ في

(١) الهوامّ : جمع هامّة . وهو المخُوف من الأحناش . ينظر : الصّحاح : (٣٩٨/٥) .

(٢) وجميع هذه الأخبار المتقدِّمة نقلها الكرمانيّ نصـّاً عن الكشّاف : (٣/٥٩-٦٠) وهي ــ ولا شكّ ــ من الإسرائيليّات المنكرة الّتي وقع في شراكها الزَّمخشريّ؛ إضافة إلى اعتزالِه والأحاديثِ الضّعيفة الّتي يموج بها تفسيره؛ مما صرف علماء السَّلف عنه ودفعهم إلى التّحذير منه؛ كالحافظ الذّهبي في ميزانه : (٧٨/٤)، وابن حجر في اللّسان : (٦/٤)، وابن تيميّة في مقدمته في أصول التّفسير ص (٨٦) . ولاعتماد الكرمانيّ على تفسيره كثيرًا آثرت توضيحَ ذلك .

هذا، ويشير ابن كثير في تفسيره (١٥٢/٣) إلى تلك الأخبار بقوله : «وقد تكلّف بعضهم لذكر شيء من تلك المآرب الّتي أبهمت فقيل كانت تضيءُ له باللّيل وتحرس له الغنم ... وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة، والظّاهر أنّها لم تكن كذلك، ولو كانت كذلك لما استـنكر مـوسى ــ عليه الصّلاة والسّـلام ــ صيرورتها ثعبانـاً فما كان يفرّ منها هاربـاً، ولكن كل ذلك من الأخبار الإسرائيليّة » .

(٣) مثاله : « زيد عالم » .

(٤) في ب : « قائم » وهو تحريف بالزّيادة، أخرج المثال بالاسميّة عن موطن الاستشهاد .

الزَّمان الماضي » أفادَ تعيين الزَّمان؛ لكن بتَطْويل . **أو بالظَّرف للاحتمال**؛ أي : لاحتمال الثُّبوت لو قُدِّر الاسم، واحتمال التَّجَدُّد لو قُدِّر الفعل[١] .

الثَّاني عشر: التَّعريضُ[٢] بغَبَاوةِ السَّامع، وأنَّه ممن لايتنبَّه بالقَرائن[٣] .

(١) نحو : « زيد في الدّار »؛ لاحتماله أن يكون مقدّرًا بالاسم؛ وهو نحو : « حاصل » أو «مستقرّ » فيدلّ على الثّبوت والدّوام . واحتماله أن يكون مقدّرًا بالفعل؛ وهو نحو : « حصل » أو « استقرَّ » فيدلّ على التّجدُّد والزَّمان .

(٢) التَّعريض : خلاف التَّصريح، يقال : عرض لفلان، وبه؛ إذا قال فيه قولاً وهو يعيبُه . اللّسان : (عرض) : (١٨٣/٧) .

(٣) بل لا بُدَّ من التَّصريح له؛ كقولك لمخالف الإسلام إنْ سألك : « ما دينُك ؟ » : «ديني الإسلام » .

النَّوعُ الثَّاني : في التَّعريف بأَقْسامه(*)، والتَّـنْكير(**).

التَّعريفُ(١): **لإفادةِ فائدة يُعْتَدُّ بها**؛ أي : إذا كان المقصودُ من الكلامِ تَربية الفائدة(٢)، وإفادةَ السَّامع فائـدةً تُعتبرُ ويُعـتدُّ بمثلها، ـــ يُعرَّفُ؛ **فإنَّ الحكمَ سواءٌ كان فائدة الخبرِ، أو لازمها**؛ لأنَّه حُـكْـمٌ ـــ أيضـًا ـــ؛ فإنّ «زيدًا قائم» يَشْتملُ(٣) على حُكمين :

أحدهما : صريحـًا؛ وهو إسنادُ القيامِ إليه / . [١١/ب]

وثَانيهما : ضِمنيًّا، وهو أنَّك تَعْـلمُ أنّـه قـائمٌ؛ فـإنّه إسنادٌ ـــ أيضـًا ـــ؛ فإنَّ العِلْمَ فيه مُستندٌ(٤) إليك . **كلَّما كان أخصَّ فاحتمالُ وقوعِه أقلُّ**(٥)؛ **فالفائدةُ في تعريفه أقوى**، أي : كُلَّما ازدادَ تَخْصيصـًا ازدادَ الحُكمُ بُعدًا فَقَلَّ احتمالُ وُقوعه؛ فالفائدةُ بحسبه تزداد قُوّة، وكلَّما

(*) وهي خمسةٌ : العَلَم، الضمير، الموصول، اسم الإشارة، المعرّف باللاّم، المعرّف بالإضافة.

(**) يلحظ أنَّه قدَّم التَّعريف على أَقْسامه؛ تقديمـًا للمطلق على المقيَّد، وقدّمهما على التَّنكير لكون الفائدة فيهما أَقْوى وأَتمّ.

(١) في ب : « والتَّعريف ».

(٢) أي : تكثيرها .

(٣) في ب : « مشتملٌ » .

(٤) في أ، ب : « مسند »، والمعنى هو المعنى .

(٥) لأنَّ قيودَ الخاصِّ أكثرُ من العامِّ؛ إذ كلُّ قيدٍ للأعمِّ قيدٌ للأخصِّ من غير عكسٍ .

كان أعمّ كان احتمالُ وقوعه أكثر؛ فالفائدةُ فيه أضعفُ . **فاعتبرْ** حالَ الحُكمِ في قولنا[١]: (**شيءٌ مَّا موجودٌ**)، و(**زيدُ بنُ عمرٍو طبيبٌ ماهرٌ**)؛ ولهذا : لا استغرابَ في الأوَّل، ولا توجّه للنَّفس إلى سَماعه[٢]، بخلافِ الثَّاني؛ فإنَّه لا تسمعه إلا وتَتوجّه إليه النَّفس[٣].

واقتفى المصَنِّفُ فيه أَثرَ السَّكّاكيِّ؛ وإلاَّ فعنده أنَّ فهمَ قُوَّة هذه الفائدة ههنا وعدمه يمكن أن يقال : إنّه حاصلٌ من جوهر اللَّفظ لا[٤] من التَّعريف والتَّنكير؛ لأنَّ لفظَ مثالِ التَّعريف خاصٌّ، ولفظَ مثالِ التَّنْكيرِ أعمُّ العامِّ .

نعم، لو أثبتَ هذا الفرقَ بين الشَّيءِ وشيءٍ لتمَّ دسته[٥].

---

(١) في أ ورد قوله : « حال الحكم في قولنا » ضمن كلام المصنِّف وليس في ف .

(٢) لأنَّ احتمال وقوعه أكثر؛ لكون المسند والمسند إليه في أعلى درجات العموم .

(٣) في ب : « النَّفس إليه » . وإنّما اتَّجهت النَّفس إليه لقلّة احتمال وقوعه؛ بسبب كون المسند والمسند إليه في أقصى درجات الخصوص .

(٤) في ب : «إلاّ » هو تحريف بالزّيادة .

(٥) الدّستُ : ورد لعدّة معانٍ مختلفة؛ منها : دست القمار أو اللّعبة؛ يُقال لمن غُلب : تمّ عليه الدّست . ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي : (٥١٨/٨) . وينظر تعليق الدكتور ف. عبد الرحيم عليه في كتاب المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي ص : (٢٨٩) .
والمراد به هنا : الغلبة . فقوله : « تمّ دسته »؛ أي : غلب وتحقّق له ما أراد .
هذا وقد حكى طاش كبرى زاده ما ذكره الكرمانيّ من اقتفاء المصنّف أثر السَّكّاكيّ =

تنبيه :

ما في هذا التَّنبيه من الفوائد مِمَّا[١] زادها على الأصل؛ وهي فوائد شريفةٌ مُهمّةٌ لا بدَّ[٢] من معرفتها .

التَّعريفُ[٣]: **يقصد به مُعيَّن عند السَّامع من حيثُ هو مُعيَّنٌ؛ كأنَّه**؛ أي : كأنَّ التَّعريفَ **إشارةٌ إليه**؛ أي : إلى ذلك المُعَيَّن **بِذَلك الاعتبار**؛ أي: باعتبار أنَّه مُعيّن عِنده .

وأمّا النَّكرة[٤]: **فيُقصدُ بها**[٥] **التفاتُ النَّفسِ إلى المعيَّنِ من حيثُ هو؛ مِنْ غيرِ أَنْ يكون في اللَّفظ مُلاحظة تَعيُّن، وإن كان لا يكونُ إلاَّ معيَّنــاً؛ فإنَّ الفهمَ موقوفٌ على العلم بوضعِ اللَّفظِ له**؛ أي : للمعنى الَّذي هو مُفادٌ من اللَّفظ؛ **وذَلك**؛ أي : العِلْم بالوضع **إنَّما يكونُ بعد**

= وإلاّ فعنده رأي آخر . ولم يفصح أنَّه أفاد هذه المعلومة من الكرمانيّ صراحة؛ وإنّما ذكر أنَّ ناقلها عن الإيجيّ بعضُ تلاميذه . ثمّ علّق على الرأي المنقول بقوله (شرح الفوائد الغياثيّة : ٥٢) : « أقول : إنّي أستبعد صدور مثل هذا الكلام عن المصنِّف؛ كيف وغرض السَّكّاكيّ ليس إلاّ التّنظير بزيادة الفائدة مع زيادة خصوص الخبر؛ وإن لم يكن من قبيل التَّعريف والتّنكير، وما ذكر إنّما يَردُ لو أراد السَّكّاكيّ التَّمثيل . وكلامه ظاهر؛ والله أعلم » .

(١) في الأصل : «ما » وهو تحريف بالنَّقص، والصّواب من : أ، ب .

(٢) في أ « فلا بدّ » .

(٣) في أ زيادة : « قد » ضمن كلام المصنّف؛ وليست في ف .

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « التّنكير » .

(٥) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : «به » .

تصوُّره[(١)] ذلك المعنى، **وتميّزه عنده عَمَّا عداه**؛ لكنَّه لا يلاحظ في اللّفظِ أنَّه مُعيَّن .

والحاصلُ : أَنَّ الخطابَ لا يكون إلاَّ بما يَكون مَعلومــًا للمخاطب ومتصوَّرًا له؛ سواءٌ كان اللَّفظُ نكرةً أو معرفةً، لكن الفرْق : أنَّ في لفظ المعرفة إشارةً إلى أنَّه يعرفة السَّامع دون المُنكّر[(٢)]، فإذا قلتَ : ضربَ الرَّجلُ؛ فكأنك قلتَ : ضربَ الرَّجلُ الَّذي تعرفُه؛ [ففي اللَّفظ إشارةٌ إلى أنَّه يعرفه][(٣)] بخلاف النّكرة[(٤)].

وبهذا يُعرفُ الفرق بين أسد والأسدِ مُرادًا به الحقيقة؛ أي : إذا أُريد بالأسدِ الماهيَّة الَّتي يُعبَّر عنها بالجنسِ في عُرفِ النُّحاةِ لا العهــد والاســتغراق[(٥)]،

(١) في أ زيادة : « أي » والسِّياق تامّ بدونها .

(٢) في أ : « النّكرة » .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) فإذا قلت : « ضرب رجلٌ »، فليس فيه إشارة إلى رجل معيّنٍ عند السّامع، بل الإشارة إلى حقيقة الرَّجل المعلومة للمخاطب مع قطع النَّظر عن التّعيين والمعلوميّة.

(٥) في ب : « أو الاستغراق » بالعطف بــ« أو »، وقد ذكر النّحويّون أنّ « الْ » المعرّفة نوعان : عهديَّة وجنسيَّة :
أَمَّا العهديّةُ فهي الَّتي تدلّ على تعريف شيء معهود للمخاطب، ومثالها قوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْــنَآ إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزّمّل : بعض الآية ١٥ وبعض الآية ١٦] . والعهد ثلاثة أنواع : ذكريّ ــ كما هو الشّأن في المثال المتقدّم ــ، وذهنيّ، وحضوريّ .

=

ويعرفُ **أنَّ مُؤَدَّاهما**[١]؛ أي : معنى الأسد وأسد[٢] **بالحقيقة واحدٌ**؛ وهو الماهيَّة المعيَّنة[٣] المعلومةُ للسَّامع، **وإنَّما يختلف الاعتبارُ**؛ وهو أَنَّ في المعرفة إشارةً إلى تعيُّنه عند السَّامع، وفي النَّكرة لا إشارة إليه؛ **ولـذلك**؛ أي : ولاتّحادِ المؤدَّى وعدمِ اختلافه إلاّ بالاعتبار / **حكم النُّحَاةُ بتقارُبهما**؛ أي : بتقارُبِ المعرَّفِ باللاَّم للحقيقة ـــ لا لغيرها، من الاستغراق، أو العهد ـــ والنَّكرة[٤]؛ **وجُوِّز**؛ أي : ولذلك جُوِّز **وصفُ**

= أمَّا الجنسيّة فهي نوعان :

الأولى : لاستغراق الجنسيّ، وهي الَّتي تفيد الشّمولَ والإحاطةَ لجميع أفراد الجنس، ومثالها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [سورة العصر : الآية ٢] .

والثّانية : لتعريف الحقيقة؛ أي : حقيقة الجنس بقطع النَّظرعن أفراده؛ مثل قولك : الرَّجل خير من المرأة؛ أي : حقيقة الرَّجل خير من حقيقة المرأة بقطع النَّظر عن الأفراد . توضيح النّحو؛ شرح ابن عقيل، د. عبد العزيز فاخر (١٧٦/١ ـــ ١٧٧). بتصرّف . وينظر : مغني اللّبيب لابن هشام : (٧٢ ـــ ٧٣) .

وهذا النَّوع هو مراد المصنِّف ـــ رحمه الله ـــ بقوله : « والأسد مرادًا به الحقيقة»، والنَّوعان الآخران هما اللّذان أشار إليهما الشَّارح ـــ رحمه الله ـــ بقوله : «لا العهد والاستغراق » .

(١) مؤدّاهما : أي : موصلهما؛ من أدَّى الشَّيءَ؛ إذا : أَوْصَله . والاسم الأداء . ينظر : اللّسان : (أدا) : (٢٦/١٤) .

(٢) في أ : « أسد والأسد » .

(٣) في أ : « المقيّدة » .

(٤) هذا هو الدَّليل الأوَّل على أنَّ مؤدّى أسد والأسد مُرادًا به الحقيقة واحد؛ وبيانه أنّ علماء النّحو حكموا بتقارب اسم الجنس المنكّر والمعرّف بتعريف =

المعرَّف هذا[١] **التَّعـــريـــف**؛ وهـــو تعريفُ الحقيقة **بالنَّكرة؛ كمـــا في قوله – تعالى – : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾**[٢]؛ فإنَّ ﴿ غَيْرِ ﴾ نَكرةٌ وصفَ بها المعرفة؛ وهو قوله – تعالى –: ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[٣]. ولوْ قِيلَ : إنَّ لفظ ﴿ غَيْرِ ﴾ بإضافته إلى أحد الضِّدَّين؛ – لأنَّ المغضوبَ عليه ضِدُّ المنعم عـــليـــه – صار معـــرفةً، أو إنَّ[٤] تعريف الَّذين أنعمت ليس من التَّعريف الَّذي فيه البحث – فبَعد التَّسليم الأمرُ فيه سَهْلٌ؛ لأنَّ التَّمثيلَ للتَّفهيم لا للتَّحقيق[٥] .

= الجنس،

وعاملوهما معاملة واحدة؛ فلم يفرّقوا بين ضرب الضّرب وضرب ضربـــًا . وقالوا المصدر في كليهما للتّأكيد والدّلالة فيهما على حقيقة الضرب من غير أمر زائد من النّوعية والعدد وغير ذلك .

ينظر : الكتاب؛ لسيبويه : (١/ ٢٣١)، الأصول لابن السِّراج : (١/ ١٦٠)، الإيضاح العضدي لابن علي الفارسي : (١/ ١٩٣ ــ ١٩٤) .

(١) هكذا ــ أيضـــًا ــ في ف . وفي : أ ، ب : « بهذا » .

(٢) سورة الفاتحة : من الآية: ٧ .

(٣) هذا هو الدَّليل الثَّاني الَّذي استدلّ به المصنِّف على أنّ مؤدّى أسد والأسد مرادًا به الحقيقة واحد . وبيانه ظاهرٌ في كلام الشَّارح .

(٤) في ب : « لأنّ » .

(٥) ولأجل هذين الاعتراضين المتّجهين وغيرهما قدَّم المصنِّف بقوله : « وجُوِّز ».

ولذلك **قيل**[١]- أيضًا - **في قوله**[٢]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللّئيمِ يَسُبُّني

فَمَضيتُ ثُمَّتَ[٣] قُلْتُ : لا يَعْنِيني

(١) في الأصل، ب : « وقيل ولذلك قيل » والمثبت من : أ . لكونه أخصر لفظًا وأسرع معنى؛ كما أنّه هو الموافق لصنيع الشّارح في مواضع مشابهة لهذا الموضع .

(٢) البيتُ من الكامل . وقد اختلفت المصادر النّاقلة له روايةً ونسبةً؛ حيث ورد بهذه الرِّواية (المتن) منسوبًا إلى رجل من بني سلول في الكتاب لسيبويه : (٣/ ٢٤)، والخصائص؛ لابن جنيّ: (٣/٣٣٠)، و أمالي ابن الشّجريّ: (٢/٢٠٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ للبغداديّ : (١/ ٣٥٧)، وشرح شواهد المغني : (١٠٧)، وشرح الأشمونيّ : (١/ ٨٤) .

وبها ـ أيضًا ـ منسوبًا إلى عُميرة بن جابر الحنفيّ في عروس الأفراح : (١/٣٢٥) .

وبها بدون نسبة في دلائل الإعجاز : (٢٠٦) .

وبرواية : « وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللّئيمِ ... » منسوبًا إلى شِمْر بن عمر الحنفيّ في الأصمعيّات : ص : (١٢٦) قطعة : (٣٨) .

وبرواية : « وَلَقَدْ ... فأجوز ثمّ أَقُولُ : لا يعنيي » بدون نسبةٍ في الكامل للمبرّد: (٣/ ٨٠) .

وبرواية : « وَلَقَدْ ... فَمَضَيْتُ عنه، وقُلتُ لا يَعْنيني » منسوبًا إلى عميرة (المتقدّم) في حماسة البحتريّ : (١٧١)، وبدون نسبةٍ في تفسير الطّبريّ : (٢/ ٣٥١) .

والشّاهد فيه : قوله : « اللّئيم يَسبُّني »؛ حيث وصف المعرّف بأل (اللّئيم) بالنّكرة (يَسُبُّني) لكونه أُريد به حقيقة الجِنْس .

(٣) هي « ثمّ » العاطفة، والعرب تزيد التّاء في آخرها فتختصّ بعطف الجُمل . ينظر : =

إن ((**يَسُبُّني**)) **صفةٌ** للّئيم **لا حال**؛ لوجوبِ كون ذي الحالِ معرفةً واللّئيم كالنَّكرة[١].

ومعنى البيتِ[٢]: إنِّي أمرُّ على لئيمٍ من اللِّئام؛ صفته؛ أنّه يُسُبُّني؛ فأمضي هُناك[٣] ولا ألتفتُ إليه؛ ثم أقولُ ــ في نفسي ــ : هو يُريدُ شخصــاً آخر ولا يُريدني، لا أَنِّ أمرُّ على اللّئيمِ حالَ السَّبِّ فأقُول : لا يَعْنِيني .

فإن قلتَ : فعرِّفني الفرقَ بين الأسدِ وأُسامة . ولِمَ قيلَ : الأسدُ اسمُ جنسٍ[٤]، **وأُسامةُ عَلَمُه!** أي : عَلَم الجنس، مع أنّهما ــ في المعنى ــ واحد؛ لأنَّ معناهما مُعيَّن من حيثُ هو مُعيَّن باعتبارِ أنّه مُعيَّن .

قلتُ : أُســامــةُ يَــدلُّ على التَّعيين بجوهر اللَّفظ، ويُشيرُ إليه[٥]

= النّحو الوافي : (٥٧٧/٣) .

(١) ينظر ــ على سبيل المثال ــ : شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك : (٤٦/٣)، أوضح المسالك : (٢٧٣/٣) .

وإنّما قال : « قيل » لأنّ بعض النّحاة زعم أنّه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالاً كالأصل في الجملة الواقعة بعد المعرفة . ينظر ــ على سبيل المثال ــ : شرح ابن عقيل : (١٨٢/٢ ــ ١٨٣) .

ولا شكّ أنّ المعنى يأبى ذلك ــ كما سيأتي في كلام الشّارح ــ .

(٢) في أ : « ومعناه » .

(٣) كلمة : « هناك » ساقطة من ب .

(٤) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ، ب : « الجنس » .

(٥) في أ زيادة : « ذاته » .

لا بحسب أمرٍ خارجٍ من نفس اللّفظ؛ **فلا يحتمل غيره**[(١)]؛ أي : الدّلالة على غير التَّعيين[(٢)]، كما هو مقتضى العَلَميَّة، **والأسدُ بخلافه**؛ فإنّه لم يدل على التَّعين بجوهر لفظه[(٣)]؛ بل دلالته على التَّعين وإشارته إليه تُستفاد[(٤)] من الخارج؛ كما قال : **فإنَّ التَّعيين مُستفادٌ من اللاَّم**؛ ولهذا تحتمل الدّلالة على غير التَّعيين عند نَزْع اللاَّم .

قال المصنِّفُ في « رُسيِّلة له » في مسائلَ شتَّى في النَّحو[(٥)]: الفرقُ بين اسْمِ الجنس وعَلَم الجِنس : أنَّ عَلَم الجنس كأُسامة وُضِع للتَّعيُّن[(٦)] بجوهرِه، وأسد وضع لا لِمُعيَّن، ثُمَّ جاء التَّعيُّن وهو معنى فيه من اللاَّم؛ وبهذا صَرَّح ابنُ مالكٍ[(٧)].

---

(١) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ، ب : « غيرا » .

(٢) في أ : « المعين » وزيد بعدها : « بحسب الإشارة » .

(٣) في ب وردت الجملة هكذا : « يدل بجوهر لفظه على التّعيين » .

(٤) في أ : « مُستفادٌ » .

(٥) لم أقف عليها . وقد أشار بعض من ترجم للإيجيّ أنّ له رسالة في علم الوضع، فلعلّها تكون هي .

ينظر : طبقات الشّافعية الكبرى؛ للسّبكيّ : (٤٦/١)، بغية الوعاة : (٧٥/٢ ــ ٧٦)، مفتاح السّعادة : (٢١١/١)، شذرات الذهب : (١٧٤/٦ ــ ١٧٥) طبعة المكتب التّجاريّ، البدر الطّالع : (٣٢٦/١ ــ ٣٢٧) .

(٦) في أ، ب : « للمعيّن » .

(٧) ينظر : ألفيّة ابن مالك : (٢١، ٢٢) .

ثمّ نقُول - في حَصْر المعارف -: التّعيُّن: إمّا أن يُفيده جَوهر اللّفظ؛ وهو العَلَم؛ أَوْ لا. فإمّا حرفٌ؛ وهو: التّعريف[١] باللاّم أو النّداء، أَوْ لا. فالقرينةُ؛ إمّا في الكلام؛/ وهو: المُضْمر[٢]، أَوْ لا. ولا بُدَّ من إشارة[٣]؛ إمّا إليه؛ وهو: اسمُ الإشارة[٤]. وإمّا إلى نسبةٍ معلومة له؛ إمّا خبريّةٍ؛ وهو: الموصول، أوْ لا؛ وهو الإضافة، لكنَّ الإضافةَ إلى غيرِ المعيَّن(٥) لا تُفيد تعييناً؛ فهو المضافُ إلى أحدِ الخمسة. [١٢/ب]

قدْ عُلم أنَّ المعرفةَ هو[٦] الّذي يكون فيه إشارةٌ إلى التّعيُّن[٧] عند السّامع؛ فذلك التّعيُّنُ إمّا أن يُفيدهُ[٨] جوهرُ اللّفظ[٩] ويُشير إليه ذاته أو لا؛ الأوّل: العَلَم[١٠]، والثّاني: إمّا أن يُفيده حرفٌ أو لا؛ الأوّل: هو المعرَّفُ

(١) في أ: « المُعرَّف ».

(٢) في أ: « الضّمير ».

(٣) في أ: « الإشارة ».

(٤) في الأصل: « اسم إشارة »، والصّواب من: أ، ب، ف.

(٥) في الأصل: « معيّن » والصّواب من أ، ب، ف.

(٦) الضّمير عائدٌ إلى مذكّر مقدّر معلوم من السّياق؛ قبل كلمة « المعرفة ». وهو كلمة: « الاسم ».

(٧) في أ: « التّعيّين ».

(٨) في ب: « يفيد » وهو تحريف بالنّقص.

(٩) أي: مجرّدُ الاسم في أصلِ وضْعِه.

(١٠) سواء كان علم شخصٍ كـ« زيد »، أو علم جِنسٍ كـ« أُسامة » كما تقدّم.

باللاَّم، أو المعرَّفُ[١] بالنِّداء . ولعدمِ الاعتداد بتعريفِ الميــــم؛ نحو قـــوله[٢]: « لَيْسَ مِن امبَرّ امْصيام[٣] في امْسَفَر » لم يتعرَّض له[٤]. والثّاني : لا بُدَّ أن يكون بقرينة لِيُشار بها إليه[٥]، وهي إمَّا في الكلام [أي : في المكالمة والـتَّخــاطبِ][٦] أو لا؛ الأوَّل : هو الْمُضمرات، والثّاني : وإذ

(١) في ب : « والمعرف » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .

(٢) أي : قول الرّسول صلى الله عليه وسلم لذلك الأعرابيّ الّذي سأله : « هل من امبر امصيام في امسفر » والحديث أخرجه أحمد في مسنده : (٥/٤٣٤) .

(٣) في ب : « في امصيام »وهو تحريف بالزّيادة .

(٤) ولم يُعتدّ بتعريف الميم لعلّة استعماله؛ إذ أنه يُستعمل في بعض اللّغات؛ مثل لغة : طيّء، وتميم، وهذيل، وحمير .

أو لرجوعه إلى اللاّم حقيقة .

ينظر : معاني الحروف، للرّماني : (٧١)، الجنى الداني في حروف المعاني؛ للمراديّ: (١٤٠)، فقه اللّغة للثّعالبي : (٧٣)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام: (٧١)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها؛ للسّيوطي : (١/٢٢٣) .

(٥) في ب : « لقرينة إشارتها إليه » .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب؛ غير أنّ « أي » في العبارة أُبدلت بــ« أو » في ب؛ وهو تحريف ظاهر .

وإنّما أثْبَتُّ هذه الزّيادة مع تمام السّياق بدونها ـــ لما فيها من زيادة إيضاح؛ لأنّ القرينة لا تكون في الكلام وإنّما في التّكليم أو التّخاطب، كما أنّ ناسخ الأصل أشار في الموضع نفسه إلى وجود سقط؛ رامــزاً لــــه ـــ كعادته ـــ بخطّ معطوف « ٦ » لكنّه لم يثبت تلك الزّيادة في الحاشية، ولعلّه غفل عنها .

لا بُدَّ فيه[١] من إشارة؛ إذ بَيَّنَّا أنَّ الإشارةَ[٢] جزءُ مفهوم المعرفة؛ فتلك الإشارة؛ إِمَّا إليه أي : إلى الشَّيءِ الَّذي يُراد تعينه؛ وهو : اسم الإشارة أو لا[٣]، بل إلى نسبةٍ لذلك الشَّيءِ معلومة للسَّامعِ، وإلاَّ امتنع[٤] تعريفُ الشَّيءِ بها ومعرفته منها، أي : فالإشَارةُ إِمَّا حسيّةٌ أو عقليَّة[٥]، وتلك النّسبة إِمَّا إسناديّة خَبريَّة؛ وهو الموصُولات، أو لا؛ وهي النِّسبة الإضافيَّة؛ أي : الَّتي حصلت بطريق الإضافة؛ وهو المضاف، لكنَّ الإضافةَ إلى غيرِ المعيَّن لا تُفيد[٦] التَّعيين؛ إذ النِّسبةُ إلى الشَّيءِ لا تُفيدُ للمنتسب[٧] ما ليس للمنتسب إليه؛ فالمعرَّفُ بالإضافة : ما أُضيفَ إلى أحد المعارفِ الخمسة، لكن بالشُّروط[٨] الَّتي ذكرها النُّحاة. فالمعارفُ ستَّةٌ: العَلَم، المعرَّف

(١) كلمة : « فيه » ساقطة من ب .

(٢) هكذا العبارة في الأصل،ب.وفي أ: «إذ بيان الإشارة»،وكلا المعنيين مستقيم مع السّياق.

(٣) في ب زيادة عبارة : « أي : فالإشارة إِمَّا حسيّة أو عقليّة » . وليس هذا موضعها من السّياق، وسيأتي بعد قليل .

(٤) في أ : « لامتنع ».

(٥) عبارة : « فالإشارة إِمَّا حسيّة أو عقليّة » لم ترد في هذا الموضع من السّياق في ب، وقد سبق إيراد موضع إقحامها . ينظر : هامش رقم (٣) .

(٦) في الأصل : «لا عند » والصّواب من أ، ب .

(٧) في ب : « للمنتسبين » وهو تحريف بالزّيادة؛ بدليل إفراد ما بعده .

(٨) في الأصل: «الشّروط»،وفي ب:بالشّرط؛ وفيهما تحريف بالنّقص. والصّواب من: أ .

وقد اشترط النُّحاة لذلك ما يلي :

=

بالحرفِ(١)، المضمر، اسمُ الإشارةِ، الموصول، المضاف .

ويختارُ(٢) العَلَمُ لوجوهٍ :

ومُخالفةُ السَّكّاكيّ في تقديم العَلَــم على المضمر إِمَّا لأنَّه أعرف - كما هو رأي بعضٍ -(٣)؛ لأنَّ لــه وضعاً خاصاً، وموضوعــاً له خاصاً، وإِمَّا لأنَّه أَوَّل خارجٍ من التَّقسيم -(٤):

= ١ ــ أن لا يقع المضاف موقع نكرة لا تقبل التَّعريف، نحو : « رُبَّ رجل وأخيه » .
٢ ــ أن لا يقبل المضاف التَّعريف لشدَّة إبهامه كــ« مثل » و « غير » وشبهه إذ لم يشتهر المضاف بمشابهته المضاف إليه أو بمغايرته . قال ابن الحاجب : إضافة هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلاَّ بأمر خارج عن الإضافة كوقوع : « غير » بين ضدّين . ينظر : شرح الكافية في النّحو، لابن الحاجب : (٢٧٥/١) . وينظر ما قاله الأشموني في شرحه : (٣٠٧/٢) .

(١) في الأَصل : « الحرف » وهو تحريف بالنَّقص . والصّواب من أ، ب .

(٢) في ب، والنُّسخة الأخرى للمتن : « فيختار » .

(٣) مراده : أبو سيعد السِّيرافيّ؛ حيث يرى : « أنّ أعرف المعارف الاسم العَلَم، ثمَّ المضمر، ثمَّ المبهم، ثمَّ ماعرِّف بالألف واللاّم، ثمَّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف » .
وقد اختلف النّحاة في مراتب المعارف إلى أقوال عدّة . انظرها في : الإنصاف في مســائــل الخــلاف : (٧٠٧/٢ ــ ٧٠٩)، في علـم الإعـراب؛ للاسفرائيــني : (٤٩٤/١)، شرح المفصّل؛ لابن يعيش : (٥٦/٣، ٨٧/٥)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسّيوطي : (١٩١/١) .

(٤) مراده بــ« التّقسيم »: تقسيم المصنِّف المتقدِّم في حصر المعارف .

الأَوَّل: إحضارُه بعينه؛ أي: إحضارُ المتكلِّمِ المُسْـنَدَ إليه - مثلاً -[١] في ذهن السَّامع بشَخْصه[٢] بحيث لا يُشاركه فيه غيرُه، **بطريقٍ يخصُّه**؛ أي: يختصُّ المسند إليه[٣]، وما هو إلاَّ لفظة العَلَم؛ لأنَّه طريقٌ لتعريفه خاصٌّ به؛ **نحو**: لفظة « الله » في قوله: ﴿ **اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ** ﴾[٤].

قوله: « بعينه » يُخرجُ الإحضار[٥] بالصِّفات المختصَّة.

[و][٦] قوله: « بطريق يخصُّه » يُخرج الإحضار بسائر المعارف؛ فعُلم أنَّ ما / زاد في « المفتاح » عليه بقوله: « ابتداءً » لا حاجةَ إليه[٧]؛ ١٢]
ولهذا لم يذكره المصنِّفُ.

---

(١) كلمة: « مثلاً » ساقطة من: أ. والمقام يستدعيها؛ لأنّ المحضر بعينه قد يكون مسندًا إليه، وقد لا يكون مسندًا إليه. وتقييدُه بالمسند إليه هنا ليس إلاّ من باب التّمثيل للإيضاح.

(٢) المراد بإحضاره في ذهن السّامع: لفت انتباهه وتوجيهه إليه.

(٣) هكذا في الأَصل. وفي أ: « بطريق يخصّ المسند إليه ». وفي ب: « يختصّ بالمسند إليه ».

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٥٧.

(٥) في ب: « الاختصار » وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل. ومثبت من: أ، ب.

(٧) قال السَّكّاكيُّ (ص ١٨٠): « وأمّا الحالةُ الّتي تقتضي كونه علمًا إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السّامع ابتداء بطريق يخصّه ».
فذكر ثلاثة قيود لاقتضاء كونه علمًا: أ ــ إحضاره بعينه. ب ــ كونه ابتداء. جـ ــ كونه بطريق يخصّه.
ولَمَّا كان القيدُ الثّالث مخرجاً للقيد الثّاني ضرورةً؛ باعتبار أنّه مخرج لسائر المعارف استغنى المصنِّف عن ذكره، واكتفى بالثّالث؛ رومًا للاختْصار؛ وذلك لأنّ الإحضار ابتداءً مخرج للإحضار ثانيًا؛ كما في ضمير الغائب؛ نحو: جاءني وهو =

الثّاني : التّعظيم .

الثّالثُ : الإهانة .

كما في[١] **بعض الألقاب والكُنى** المحمودتين في الأَوَّل[٢]، والمذمومتين في الثّاني[٣]. قيلَ : العَلَمُ إِمَّا أن يكُون مُشْعرًا بمدحٍ أو ذمٍّ أو لا؛ الأَوَّل : اللّقبُ[٤]، والثّاني : إِمَّا أن يكونَ مُصَدَّرًا بمثل : أبٍ وابنٍ[٥]، أوْ لا؛ الأَوَّل: الكُنية[٦]، والثّاني : الاسمُ[٧].

الرَّابعُ : الاستلذاذُ بذكرِه[٨].

= راكب؛ فإنّه وإن أحضر شخصه في ذهن السّامع لكنّه إحضارٌ جاء ثانيـًا . ولا يخفى أنّه إحضارٌ بطريق آخر اعتمد على العلم، وبانتفاء الطّريق الآخر بالقيد الثّالث انتفى الإحضار . فلا حاجة لقوله : « ابتداء ».

(١) في الأصل، وبقيّة النّسخ : « كفى »، والصّواب من ف .

(٢) أي : التّعظيم .

(٣) أي : الإهانة .

(٤) فالتّعظيم به نحو : « قَدِم علينا نصرُ الدِّين » . والإهانة به نحو : « رحل عنّا أنفُ النّاقة » .

(٥) في أ زيادة : « وأم » .

(٦) والتّعظيم بها؛ نحو : « أقبل علينا أبو الخير ». والإهانة بها؛ نحو : « ذهب عنّا أبو الشّرّ » .

(٧) والتّعظيم به؛ نحو : « كرٌّ صاعدٌ »؛ لما فيه من معنى الصّعود، والإهانة به؛ نحو : « فرٌّ هابطٌ »؛ لما فيه من معنى الهبوط .

(٨) في أ، ورد قوله : « بذِكْرِه » ضمن كلام المصنّف وليس في ف .

ومن الاستلذاذ بالعَلَميّة قول المتنبّي جامعـًا للممدوح بين الاسم والكنية واللّقب =

الخامس : التَّبرُّكُ بهِ؛ وذلك ظاهرٌ[١].

والمضمرُ لوجوه[٢]:

الأَوَّل : الإشارةُ إلى مذكورٍ[٣]؛ كقول الشّاعر[٤]:

بيُمنِ[٥] أَبي إِسْحَاقَ[٦] طَالَتْ يَدُ العُلَى وَقَامَتْ قَنَاةُ الدِّين، واشْتَدَّ كَاهِلُه

= واسم بلده (ديوانه : ٢/٤١٠ بشرح البرقوقيّ) :

أبـــا شُجاعٍ بفارسٍ عَضُـــدَ الـــ ـــدَّولة فَنَّا خُسْرو شَهَنْشاهَا

أساميــًا لَــمْ تَــزِدْهُ معــرفةً وإِنَّمَــا لَــذَّةً ذَكَــرْنَاهَــا

(١) في أ، أُدخل ضمن كلام المصنِّف : « به، وذلك ظاهر » وليس في ف . ومن التّبرّك بالعَلَميّة . التّصريح بأسماء الله وأسماء رسله وأنبيائه وأسماء الصّالحين؛ كقولنا ـــ مثـــلاً ـــ : « الله ربُّنا ومحمد نبيّنا » إذا تقدّم لهما ذكر في حديث سابق فيعاد ذكرهما تيمُّنـــًا وتبرّكـــًا .

ويلحظ أنّ المصنّف ـــ رحمه الله ـــ أهمل زيادةً أوردها السَّكّاكيّ قبل هذين الغرضين، وهي لفظة : « إيهام » في قوله (المفتاح : ١٨١) : « أو مقام إيهام أنك تستلذّ اسم العلم، أو تتبرّك به، أو ما شاكل؛ كلّ ذلك مما له مدخل في الاعتبار » .

والحقّ : أنّه لا معنى لإيراد تلك الزّيادة؛ لأنّ الاستلذاذ والتّبرّك حاصلان تحقيقـــًا؛ والله أعلم .

(٢) أي : ويختار المضمر لوجوه .

(٣) هذا مختصٌّ بضمير الغائب . وتقدير الكلام : الإشارة إلى مذكور متقدّم .

(٤) البيتان من الطّويل، وقائلهما أبو تمّـــام، وهـــما موجودان في ديوانه بشرح التّبريزيّ : (٣/٢٩) برواية : « هو اليمُّ ... والجود ساحله » وذكر المحقّق أنّ في إحدى نسخ التّحقيق : « هو البحر » . والشّاهد فيه : قوله : « هو البحر » حيث أتى به ضمير غائب مشيرًا به إلى مذكور به إلى مذكور متقدّم : « أبي إسحاق » .

(٥) اليُمن : البركة، وقيل : خلاف الشّؤم . اللّسان : (يمن) : ١٣/٤٥٨ .

(٦) هو : أبو إسحاق؛ محمّد بن هارون الرّشيد بن المهديّ؛ المعتصم بالله . خليفةٌ عبّاسيٌّ، =

هو البَحرُ من أَيِّ النَّواحي أَتيتَه؛ فَلُجَّتُهُ[١] المعْرُوفُ، والبَرُّ[٢] سَاحِلُهُ[٣]

أَوْ ما في حكمه؛ أي: حُكمِ المذكورِ؛ كما في قولــه[٤]- تعــالى-: ﴿ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[٥].

الثَّاني : حكايةُ المتكلِّم واحدًا أَوْ فوقه، وكونُ المقام مقام الــتَّكلّمِ[٦] كقول الشّاعرِ[٧]:

ونحنُ التَّاركُونَ لِمَا سَخِطْنَا ونحنُ الآخذُون لما رَضِــيــنــا

= بُويع بالخلافة بعد أخيه المأمون . فُتحت في عهده عمُّوريَّة، وبُنيت سامراء، بقي في الخلافة ٨ سنين و ٨ أشهر، وتوفّى سنة ٢٢٧هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٧٠/٦)، وتاريخ بغداد : (٣٤٢/٣ ــ ٣٤٧)، وتاريخ الطّبريّ : (١١٨/٩ - ١١٩)، وسير أعلام النُّبلاء : (٥٣٥/١٢ ــ ٥٤٠).

(١) لُجّة البحر :حيث لا يُدْرك قَعْره، وقيل: حيث لا يُرى طرفاه. اللّسان: (لجج): (٣٥/٢).

(٢) في أ : « والجود » وصُححتا في الهامش : « البرّ » .

(٣) في ب زيد بعد البيتين : « وكأنّ الشّاعر عنى به سلطان عصرنا، وخليفة دهرنا، خلّد الله سلطانه !، وأوضح على العالمين برهانه ! » .

(٤) في أ، ب : « كقوله » .

(٥) سورة المائدة، من الآية : ٨ . فمرجع الضّمير هو العدل؛ المدلول عليه بلفظ: «اعدلوا»؛ فهو لم يتقدّم لفظــاً وإنّما تقدّم معناه في الفعل .

(٦) هذا مختصّ بضمير المتكلّم .

(٧) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن كلثوم، والبيتُ ضمن معلّقته المشهورة، وهو موجــود في: شرح القصائد المشهورات . الموسومة بالمعلّقات لابن النّحّاس: (١١٤/٢)، وشرح المعلّقات السّبع للزّوزنيّ: (١٩٩)، وديوان المعاني؛ للعسكريّ: (٩٠/١).

الثّالثُ : تخصيصُ المخاطب[١]؛ كقول ابن الدُّمَيْنَة[٢]- وكَتَبه[٣] إلى امْرِأته أُمَّامة[٤]-[٥]:

(١) هذا مختصّ بضمير المخاطب .

(٢) في الأصل: « ابن الدّميثة » وفي أ: « ابن الدّميه »، وفي ب: « ابن الدّهينة » والمثبت هو الصّواب.

وهو / أبو السّريّ؛ عبد الله بن عبيد الله بن أحمد من بني عامر الخثعميّ . والدُّمينة أُمُّه . شاعر بدويّ أمويّ من أرقّ النّاس شعرًا . أكثر شعره في الغزل والنّسيب والفخر . له ديوان شعر مطبوع . اغتيل إثر رجوعه من الحجّ سنة ١٣٠هـ .

ينظر ترجمته في: الأغاني: (٩/٦٤)، وسمط اللآلي: (١٣٦)، و معاهد التّنصيص : (١/١٦٠) .

(٣) في أ : « وقد كتبه ».

(٤) كلمة : « أمامة » ساقطة من ب . وهي/ امرأة خثعميّة من قوم ابن الدُّمينة . وفي بعض المصادر أنّ اسمها أميمة . كان قد هويها وهاج بها مدّة فلمّا وصلته تجنّى عليها، وجعل ينقطع عنها ثمّ زارها ذات يوم فتعاتبا عتاباً طويلاً وكان بينهما مجاذبة شعريَّة .

ينظر: ديوان ابن الدّمينة: (٤٢)، والأغاني: (٩/٦٩)، ومعاهد التّنصيص: (١/١٦٣).

(٥) البيت من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر : (٤٢)، البيان والتّبيين : (٣/٣٧٠) منسوبــًا إلى جوهر جارية المهديّ، ولعلّها تمثّلته، والحيوان : (٣/٥٥)، والحماسة لأبي تمّام : (٢/١٤٦)، ومعاهد التّنصيص : (١/١٦٢) .

والبيت منسوب ــ أيضــًا ــ إلى قيس بن الملوّح . ديوانه : (٥٢) .

واستُشهد به في المفتاح : (١٧٩)، والتّبيان : (٤٥٠) .

وأنتِ الّتي[١] كَلَّفْتَني دَلَجَ[٢] السُّرى وُجُونَ القطا[٣] بالجلهتين جُثُومُ[٤]

وكجوابها[٥] له[٦]:

وأنتَ الّذي أَخْلَفْتَني مَا وَعَدْتني وَأَشْمَتَّ بي مَنْ كَان فِيكَ يَلُومُ

الجَلْهَةُ : طرفُ الوادي .

---

(١) في الأصل : « الّذي » والصّواب من : أ، ب، مصادر البيت .

(٢) في ب : « ولج » . أمّا الدّلج؛ فهو : إمّا سير اللّيل كلّه، أَوْ سير آخره، أو سير أيّ ساعة منه، ينظر : اللّسان : (دلج) : (٢٧٢/٢) .

وبإضافته إلى السُّرى؛ وهو سير اللّيل (اللّسان: « سرا » : ٣٨١/١٤) تأكّد أنّ مراده: سير اللّيل كلّه .

وقد ذكر المرزوقيّ في أثناء شرحه لهذا البيت ضمن شرحه لديوان الحماسة : (١٣٧٩/٣) : « أنّ السّرى : سير اللّيل، والدّلج : السَّير في بعض اللّيل . ويقال : سار دلجة؛ أي : ساعة من أوّل اللّيل؛ فلذلك أضاف الدّلج إلى السُّرَى، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكُلّ » .

(٣) الجُون: جمع: جَوْن. وهو كلّ لون سوادٍ أُشرب حمرة. اللّسان: (جون): (١٠١/١٣) . والقطا : طائر معروف لونه أسود مشوب بحمرة، وسُمّي قطا لثقل مشيه . ينظر : اللّسان : (قطا) : (١٨٩/١٥) .

(٤) الجثوم : مصدر (جثم) يقال : جثم الطّائر جثمًا وجُثومًا إذا لزِم مكانه فلم يبرح . ينظر : اللّسان : (جثم) : (٨٣/١٢) .

(٥) في الأغاني : (٦٩/١٧)، وفي معاهد التّنصيص : (١٦٢/١) : أنّها هي الّتي قالت الشّعر في بادئ الأمر؛ ثمّ أجابها هو بمقطوعة أوّلها البيتُ المتقدّم .

(٦) وجوابها له في المصادر المتقدّمة الّتي أوردت شعره .

قال المصنِّفُ : أمثالُ هذه المباحثِ وظيفةُ اللُّغة أو النَّحوِ لا المعاني[١]؛ لكن بالسَّكّاكيِّ اقتديتُ في إيرادِها[٢].

وحقُّ الخطابِ أن يكون مع مُعَيَّن، وقد يُعْدل[٣] **عنه**؛ [أي][٤] عن الحقِّ إلى غير مُعَيَّن **تَعْميمــاً**؛ أي : لِيَعمَّ كلَّ مخاطبٍ؛ كما تقول : فلانٌ لئيمٌ؛ إن أكرمته أهانك، وإن أحسنتَ إليه أَسَاء إليك؛ فلا[٥] تُريد بـ«أكرمت » و« أحسنت »[٦] مخاطبــاً مُعيّنــاً؛ كأنّك قلتَ : إنْ أُكرم أهان، وإن أُحسن إليــه أســاءَ . **وعــليه**؛ أي : على التَّعمــيم **يُحمل قولُه – تعــالى –**[٧]: ﴿**وَلَــوْ تَــرَى إِذِ الْمُجْــــرِمُــونَ نَاكِسُواْ**

---

١١) والحقُّ ــ في نظـــري، والله أعلم ــ أنّ أمثال هذه المباحث؛ وإن كانت ذات صلة وطيدة بعلم اللُّغة أو النّحو في أصل وضعها؛ إلاّ أنَّها لا تنفك بأيّ حال من الأحوال عن علم المعاني الّذي يعرف به أحوال اللّفظ العربيّ؛ الّتي بها تتحقّق مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

(٢) في ب زيادة : « فيه » . ولم أقف على قول المصنّف في مؤلّفاته ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه الكرمانيّ .

(٣) في الأصل : «تعدل » والمثبت من : أ، ب، ف .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ . وعليه درج الشّارح .

(٥) في أ : « ولا » .

(٦) في ب : « بـــ(أحسنت) و(أكرمت) » .

(٧) هكذا وردت جملة : « قوله تعالى » ضمن كلام المصنِّف في الأصل، ب، ف . وفي أ، ضمن كلام الشّارح .

رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾(١) قصدًا إلى تفظيع(٢) حال المجرمين؛ **كأنَّه لوضُوحه**(٣) بحيث يمتنع خَفَاؤُها(٤) **حُقَّ أن يُخاطب به كُلٌّ من يتأتّى منه الرُّوية**، ولا(٥) يَخْتَصّ براءٍ دُون راءٍ .

والموصولُ [لوجوه](٦)؛ أي : يُختارُ(٧) الموصولُ [لوجوهٍ](٨)؛ وهو متى صحَّ إحضارُ الشَّيءِ في ذهن السَّامعِ بوساطة ذكرِ جملةٍ معلومة الانتساب إلى مشارٍ إليه، ومع ذلك اتَّصَل به غرضٌ من الأغراض، أو وجهٍ من الوُجُوه .

[١٣/أ] **الأوَّل** : **ألاَّ يَعْلم / منه**؛ من ذلك الشَّيءِ **المخاطِبُ**؛ أي : المتكلِّم، **أو المخاطَبُ**؛ أي : السَّامعُ، **أو هما**(٩) **غيرَ ذلك** الإسنادِ والانْتسابِ؛ مثل:

---

(١) سورة السَّجدة، من الآية : ١٢ .

(٢) التَّفظيع : مشتقّ من الفظاعة؛ وفظع الأمر؛ إذا اشتدّ وشنع وجاوز المقدار . ينظر : اللِّسان : (فظع) : (٨/٢٥٤) .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف، وفي أ : « لوضوحها » .

(٤) أي : الرّؤية .

(٥) في أ : « فلا » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ، ب، ف .

(٧) في أ : « ويختار » .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب .

(٩) أي : المتكلِّم والسَّامع .

«الّذي كان معك أمس لا أعرفه »[(١)]، أو « الّذي كان معنا أمس رجلٌ عارفٌ فاعرف »[(٢)]، أو « الّذين في بلاد الشّرق لا نعرفهم »[(٣)].

الثّاني : **استهجانُ**[(٤)] **التّصريح** بالاسم لكونه من الأَسْماء المذمومة؛ فلا تقول : « حنظلةُ فعل كذا »؛ بل « الذي كان معكَ فعل كذا »[(٥)].

الثّالثُ : **الإخفاءُ**، وذلك حيثُ لو ذُكر الاسم لعَلِمه غَيْرُ المخاطبِ؛ فيُعدل إلى الموصول إخفاءً من غيره[(٦)].

الرَّابعُ : **زيادةُ التَّقرير**؛ أي : تقرير الخبر؛ **نحو قوله** : ﴿ **وَرَاوَدَتْهُ الَّتِى هوَ فِي بَيْتِهَا** ﴾[(٧)]؛ فإنّ في كونه في بيتها؛ المُسْتلزِم لزيـــادةِ الاختلاطِ والانبساطِ - زيادةَ تقريرٍ[(٨)] للمُراودة ليستْ في إيراد لفظةِ العَلَم؛ الّتي هي « زليخا »[(٩)].

(١) مثال يصدق على المتكلّم .

(٢) مثال : يصدق على المخاطب .

(٣) مثال يصدق على المتكلّم والمخاطب . وتنظر جميع هذه الأمثلة في المفتاح : (١٨١) .

(٤) الاستهجان : استفعال من هجن . والهُجنة من الكلام : مـــا يعـــيب . ينظـــر : اللّسان : (هجن) : (٤٣١/١٣) .

(٥) وإنّما عدل عن الاسم إلى الموصول لما في الاسم من معنى الحنظل؛ وهو شجرٌ مرٌّ الطّعم تأباه الأذواقُ، وتنفر من ذكره الطّباع .

(٦) وهذا الوجه ممّا زاد المصنّف على المفتاح .

(٧) سورة يوسف، من الآية : ٢٣ .

(٨) في أ : « التّقرير » .

(٩) قيل : إنّه اسم امرأة العزيز، وقيل : إنّ اسمها : « رغبل » . ينظر : الجامع لأحكام القـــرآن : (١٦٧/٩)، وشرح عقود الجـــمان للسّـــيوطيّ : (١٦)، وفتـــح القـــدير : (١٦/٣) .

=

هكذا وجَّهَهُ المصنِّفُ، لكن قال صاحبُ « الإيضاح » : زيادةُ التَّقريرِ لتنْزيه يُوسفَ؛ لأنَّ الآيةَ مَسُوقةٌ لتنْزيهه عن الفَحْشاء، والمذكور أدلُّ عليه من امرأة العزيزِ[1]، ولفظُ «المفتاحِ » مُحْتملٌ للوجهينِ[2].

= ولم تتحقّق زيادة التّقرير بإيراد لفظة العلم أو الوصف المجرّد كقوله : «زليخا» أو « امرأة العزيز »؛ « لأن مثل هذا يقرر الغرض فقط ولا يزيده تأكيدًا؛ بخلاف التّعريف بالموصوليّة فإنّه يزيد الغرض المسوق له الكلام تأكيدًا؛ لاشتمال الصّلة على ما يفيد هذه الزّيادة في التّقرير ...؛ لأن وجوده عليه السّلام في بيتها مع مالها من سعة السّلطان، وقوّة النّفوذ، ومع فرط الاختلاط والألفة ــ أدلّ على وقوع المراودة وصدور الاحتيال منها». من سمات التّراكيب دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، أ.د عبد السّتّار زمّوط ص : (١٥٧) .

(١) ينظر : الإيضاح : (١٤/٢ ــ ١٥) . وكان الموصول أدلّ على نزاهة يُوسف من التّصريح أو بامرأة العزيز؛ لأنّه في بيتها وتمكّن من أداء ما طلبت منه؛ حيث هيّأت له كل أسباب التّمكن؛ ومع ذلك عفّ وامتنع فكان ذلك غاية في نزاهته عن الفحشاء » . من سمات التّراكيب : (١٥٧) .

(٢) أي : زيادة تقرير المراودة، وزيادة تقرير نزاهة يوسف عليه السّلام؛ حيث إنّ لفظه لم يتجاوز زيادة التّقرير؛ فكان صالحـًا لكلا الوجهين .

على أنّ الآية تصلح أن تكون مثالاً للوجوه الثّلاثة المتقدّمة .

أمَّا الوجه الأوَّل : « عدمُ علم المخاطب أو غيره إلاَّ بالصّلة »؛ فلإمكان عدم علم الرّسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ باسمها .

أمَّا الوجه الثّاني : « استهجان التّصريح »؛ فلأنّه يستهجن في الآيات القرآنيَّة التّصريح باسم المرأة الطّالبة للبغاء . وقد صرَّح صاحب المفتاح عقب إيراده الآية بما يدلّ على ذلك؛ حيث قال ص (١٨١) : « والعدول عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيرًا » . =

الخامسُ : توجُّه الذِّهن[١] **لما سَيردُ عليه** من الخبر عن الموصول؛ مُنتظرًا لوُروده[٢] عليه[٣] حتَّى يأخـــذ[٤] منه[٥] مكانه إذا وَرَد - كما هُو المشهُور في لسانِ القومِ[٦]: «الْمَحْصُولُ بَعْد الطَّلَبِ أَعَزُّ مِن الْمُنْسَاقِ بِلا تَعبٍ» - كقول الشَّاعر[٧]:

والَّذي حَـــارَتِ[٨] البَرِيَّـــةُ فِيهِ   حَيَوانٌ مُسْتَحَدثٌ مِنْ جَمَادِ[٩]

= أمَّا الوجه الثَّالث : « الإخفاء » فلأنه لو صرّح به لعلمه غير المخاطب .

(١) أي : ذهن السّامع .

(٢) أي : الخبر .

(٣) أي : على الموصول .

(٤) أي : الخبر .

(٥) أي : من ذهن السَّامع .

(٦) تقدّم تخريجه ص (٨٧) قسم التّحقيق .

(٧) البيتُ من الخفيف . وقائله : أحمد بن عبد الله التّنوخيّ؛ المعروف بأبي العلاء المعرّي. قاله ضمن قصيدة يرثي بها فقيهـــًا حنفيـــًّا، والبيت في سقط الزّند : (١٢)، وشروح سقط الزّند : (٣/١٢٧)، و شرح التّنوير على سقط الزّند؛ لأبي يعقوب يوسف بن طاهر : (١/٢١٧)، واستشهد به ــ في هذا الموضع وفي غيره ــ السَّكَّاكيُّ في المفـــتـــاح : (١٨٣)، وبـــــدر الدّين بن مالك في المصباح: (١٥)، والقزوينيّ في الإيضـــــاح : (٢/٥١)، والطِّـــيـــبـــيّ في التّبـــــيان: (٢٤٣)، وهو في المعـــاهد : (١/١٣٥) .

(٨) حارت : بمعنى : اختلفت؛ من إطلاق الملزوم وإرادة اللاَّزم؛ على سبيل المجاز المرسل .

(٩) اختلف البلاغيّون في موضع الاستشهاد بهذا البيت، وتباينت حوله وجهاتُ نظرهم؛ فمنهـــم من أورده شـــاهـــدًا لكـــون المســـنـــد إليه موصـــولاً ــ كما فعل =

وهو إمَّا آدم – عليــه السّلام –، أو ناقةُ صالحٍ، أو غيرُهما؛ من جمادٍ صار حيوانـــًا، إذا كان مجازاً للعُقولِ(١).

= الشّارح ــ؛ ومن هؤلاء : السَّكّاكيّ، وبدر الدِّين بن مالك، والطِّيبــيّ . وفي بيان وجهة نظرهم يقول الطِّيبيّ (التِّبيان : ٢٤٣) : « والاستشهاد به هنا أوقع منه في باب تقديم المسند إليه؛ لما أن التّشويق المستحسن إحدى خواصّ الإخبار بالّذي؛ لما فيه من الإيهام الّذي هو سبب للتّشويق، وتطويله بالصّلة هو سبب استحسانه على أنه مستلزم للتّقديم » .

ومنهم من أورده شاهدًا لتقديم المسند إليه؛ كما هو الحال عند القزوينيّ ومن لفّ لفّه ممّن تأخّر عنه، وفي بيان وجهة نظرهم يقول القزوينيّ : (الإيضاح : ٥١/٢) : « وأمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ؛ إمّا لأنّه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإمّا ليتمكّن في ذهن السّامع؛ لأنّ في المبتدأ تشويقـــًا إليه؛ كقوله :

والّذي حَـــارَت الــــبريَّة فـيـــه   حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ من جَمَاد

وهذا أَوْلَى من جعله شاهدًا لكون المسند إليه موصولاً؛ كما فعل السَّكّاكيُّ » .

والّذي يترجّح لي ــ والله أعلم ــ أنّ النُّكت البلاغيّة لا تتزاحم، وليس من مانع على أن يكون البيت شاهدًا على الحالين؛ كما فعله السُّيوطيّ ــ رحمه الله ــ في شرح عقود الجمان : ص (١٧، ٢٣)؛ إذ أورده شاهدًا عليهما .

(١) رجّح سعد الدّين التَّفتازانيّ وبعض من جاء بعدَه من البلاغيّين أنّ المراد بالحيوان المستحدث من الجماد : الإنسان؛ إمَّا من حيث عوده بعد الفناء، أو حياته بالرّوح وموته بمفارقتها، بدليل السّياق قبل البيت وبعده؛ أمَّا قبله؛ فقوله :

بان أمرُ الإلهِ واختـــلفَ الـــنَّـــا   سُ فداعٍ إلى ضَلالٍ وهَادِي

وأمّا بعده؛ فقوله :

فاللَّبيبُ اللَّبيبُ من ليسَ يَغْتـــ   ـــرُّ بكـــون مَصِـــيره للفَســـادِ =

السّادسُ : **بناءُ الخبرِ عليه** [أي : على الموصول][1] **تعظيماً**؛ [أي: تعظيمــًا للخبرِ][2] **نحو** :

إنَّ الّذِي سَمَكَ[3] السَّمَاءَ بَنَى لـَـنَا
بَيْـتــًا[4] دَعَائِمُـــهُ[5]أعَــزُّ وَأَطْولُ[6].

وفيه تعظيمٌ؛ حيثُ كان باني بيته سامكَ السَّماءِ . ونحو :

= وظاهر أنهم أفادوا في ترجيحهم المتقدّم من شارح سقط الزّند؛ أبو محمّد البطليوسيّ؛ إذ قال في شرح البيت : (شروح سقط الزّند : ١٠٠٥/٣) : « يريد أنّ الجسم موات بطبعه، وإنّما يصير حسّاســًا متحرّكــًا باختيار باتصال النّفس به، فإذا فارقته عند الموت عاد إلى طبعه؛ فالحياة للنّفس جوهريّة، وللجسم عرضيّة؛ فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقته النّفس، ولا تعدمها النّفس » .

ينظــر : المـــطـــوّل : (١٠٧/١)، معـــاهد التّنصيص : (١٣٦/١) .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من: أ، ب، وعلى مثله درج الشّارح.

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب، وعلى مثله درج الشّارح .

(٣) السَّمْكُ : الرَّفع . ينظر : اللّسان : (سمك) : (٤٤٣/١٠) .

(٤) اختُلف في المراد بالبيت؛ فقيل : الكعبة، وقيل : أهل البيت، والرّاجح : أنّ المراد به بيت المجد والشّرف؛ لمناسبة الفخر له .

(٥) الدّعائم : جمع دِعامة – بالكسر –؛ وهي : عماد البيت الّذي يقوم عليه . اللّسان: (دعم) : (٢٠٢/١٢) .

(٦) البيتُ من الكامل . وقائله : همّام بن غالب المعروف بـــ« الفرزدق » . والبيتُ في ديوانه : (٢٠٩/٢)، وفي المعاهد : (١٠٣/١) .

إنّ الّذي خَلَقَ الأَشْيَاءَ صَوَّرَني
نَــاراً مِنَ البَأْسِ في بَحْرٍ[١] مِن الجُودِ[٢]!.

أو تحقيقـاً؛ نحو :

إنّ الّــتي ضَرَبَتْ بَيْــتـاً مُهَاجِرَةً
بِكُوفةِ الجُنْدِ[٣] غَالتْ[٤] وِدَّها غُوْلُ[٥]،[٦].

(١) في الأصل : « أو بحرًا » . والصّواب من بقيّة النّسخ، وهو المناسب للسِّياق .

(٢) البيت من البسيط، و لم أهتد إلى قائله ــ فيما بين يديَّ من المصادر ــ .

(٣) هي مدينة الكوفة المشهورة، وإنّما أُضيفت إلى « الجند » لمقام الجند بها، وهي مِصْرٌ من سواد العراق؛ اختطّها المسلمون في السَّنة ١٧هـ .
ينظر : معجم ما استعجم : (١١٤١/٤)، و معجم البلدان : (٤٩٠/٤ ــ ٤٩٤)، والكامل في التّاريخ : (٣٧٢/٢) .

(٤) غالت : أي : أهلكت خفية . من الغَول ــ بالفتح ــ؛ وهو الإهلاك الّذي لم يُدْر به .
ينظر : اللّسان : (غول) : (٥٠٧/١١) .

(٥) الغُوْلُ ــ بالضّمّ ــ : جنس السّعلاة، والجمع : أغوال وغيلان . وقيل : الدّاهية، وقيل: كلّ ما اغتال . ينظر : اللّسان : (غول) : (٥٠٧/١١)، ومختار الصِّحاح : (٢٠٢) .

(٦) البيتُ من البسيط؛ وهولعبدة بن الطبيب . ورد ضمــن قصــيدة طويــلــة في شعره : (٥٩)، وفي المفضّليّات؛ للضبــي : (١٣٥)، وفي بهجة المجالس وأُنس المجالس؛ للقرطبي : (٧٨١)، كما ورد منفردًا في المفتاح : (١٨٢)، والمصباح : (١٧)، والإيضاح : (١٧/٢)، والتّبيان : (٢٤٢) .
وقد أورد أبو زيد في نوادره : (١٥٦) البيت برواية : « بكوفةِ الخُلدِ » على أنّه موضع . غير أنّ البكريّ نقل ما يدفع ذلك؛ إذْ قال (معجم ما استــعجم : ١١٤٣/٤) : «وقال الأصمعيّ : إنّما هو بكوفة الجُنْد . والأوّل تصحيف . وهكذا نقلتُه من خطِّ =

وفيه تحقيقُ الخبرِ؛ لأنَّها إذا هَجَرت وضَرَبت البيتَ بكُوفةِ الجندِ عازمةً للسَّفرِ - كان ودُّها هالكاً . يُقال : غَالَته غولٌ : إذا وقعَ في مهلكة .

أَوْ تَعْلِيلاً؛ نحو[1]: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ** ﴾[2]. **وهذا**؛ أي : اختيار الموصولِ لبناءِ الخبرِ عليه تعليلاً **قدْ يتبعه تعظيمٌ للمتكلِّم**؛ نحو : « الَّذي يُرافقني يستحقُّ الإجلال »، **أو للسَّامع**؛ نحو : « الَّذي يُرافقُك[3] يستحقُّ الإكرام »، **أو للمذكور** وهو المسند إليه؛ نحو : « الذي عنده السُّلطان يستحقُّ التَّعزيــر[4] والتَّــوقير »، **أو**

= أبي عليّ القاليّ » .

(١) في ب : « كقوله » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) سورة الكهف، من الآية : ١٠٧ . وتمامها : ﴿ نُزُلاً ﴾ .

وأوضح من التّعليل الّذي نصّ عليه المصنّف أن يكون الغرض : الإيحاء إلى بناء الخبر وأنّه من جنس الخبر، قياساً على المثال الّذي أورده صاحب الإيضاح (١/٦٦) :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَن عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِين ﴾ [غافر: الآية: ٦].

ففي المثال إيحاء إلى وجه بناء الخبر، وأنّه من جنس الشّر .

وإنّما قلت : « وأوضح من التّعليل » لأنّ المثال الّذي ذكره الإيجيّ لا يتضمّن تعليلاً صريحاً ظاهراً . والله أعلم .

(٣) في الأصل : « يرافق » والصّواب من : أ، ب .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « التّعظيم » وهما بمعنى متقارب .

لغيرهم[١]؛ أي : غير المتكلّم والسّامع والمذكور؛ نحو : قوله - تعـالى - : ﴿الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]؛ فإنّ في بناءِ كونهم خاسرين على تكذيبهم شُعَيبًا تعريضًا بتعظيمِ المصَدِّقين وتَنْزيههم عن الخُسْران[٣] . **أو إهانة** عطفٌ على قوله : « تعظيم »؛ نحو : « الّذي[٤] يفارقُني أو يُفارقك يستحقُّ الإكرام »، أو : «الّذي عنده الحرافيش[٥] يستحقُّ اللّوم » . **أو تنبيهًا** - بالنَّصْبِ - عطفًا[٦] على قوله / : « تعظيمًا »، والرَّفعِ[٧] عطفٌ[٨] على قوله : « تعظيم »؛ والظّاهرُ : أنّ النَّصبَ أقربُ إلى ما في « المفتاح »[٩] [١٣/ب]

(١) في ب : « لغيرها » وهو خطأ ظاهر .

(٢) سورة الأعراف، من الآية : ٩٢ .

(٣) الّذي يبدو لي ــ والله أعلم ــ أنّ التّعظيم المراد ينصرف إلى شأن نبيّ الله شعيب؛ إذ أن تكذيبه أوجب هذا الخسران المبين . وهذا التّوجيه هو ما نجده في كتب البلاغيين المتأخّرين مثل : البغية : (١/١٦٦)، والمنهاج الواضح؛ لحامد عوني : (٤/١٠٦ ــ ١٠٧) .

(٤) في أ : « إنّ الّذي » ولا وجه للتّأكيد، و لم يرد في مثال المفتاح .

(٥) الحرافيش أو الخرافيش : أوغادُ النّاس وأرذالهم .

(٦) في أ : « عطف » بالرّفع .

(٧) في أ : « وبالرّفع » .

(٨) كلمة : « عطف » ساقطة من : أ .

(٩) وهو قول السّكّاكيّ (١٨٢) : « وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ » .

على خطأ[١]؛ **نحو**[٢]:

إنَّ الَّذيــنَ تَرَوْنَهم [إخوانَكُمْ][٣] **يَشْفي**
غَليلَ صُدُورِهم أَنْ تُصْرَعُــوا[٤].

الغليلُ : حــرارةُ العــطشِ، والضِّغْنُ[٥]، والحقدُ - أيضــًا - . **أو غيرُها** - بالنَّصْبِ والرَّفعِ؛ تابعين لرفع التَّنبــيه ونصبه -؛ أي : غير المذكورات؛ كنحو : تطييبُ[٦] قلوبِ الفقراءِ، أو غيره؛ **كقول الشَّاعرِ**[٧]:

---

(١) في أ، ف : « الخطأ » .

(٢) كلمة : « نحو » ساقطة من : أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب، ف .

(٤) البيتُ من الكامل . وقائلُه : عبدة بن الطَّبيب، قاله ضمن قصيدة يعظُ فيها بنيه .
والبيت في شعره : (٤٨) وفي المفضليّات : (١٤٧)، حماسة البحتريّ : (١٥٥)، والحيوان : (٤/١٦٧) برواية :
إنَّ الَّذي تَــرَونَهُمْ خُــلاَّنكــم يَشْفِي صداعَ رُؤُوسِهم أن تُصْرَعوا
ونسب ابن المعتزّ في البــديع: (٩٨) هذه الرِّواية إلى جرير، ولم أعثر عليها في ديوانه.
واستشهد بالبيــت صــاحبُ المفتاح : (١٨٢)، والمصباح : (١٧)، والإيضاح: (٢/١٥)، والتّبيان : (٢٤٢)، وهو في المعاهد : (١/١٠٠) .

(٥) في أ رسمت هكذا : « والظّعن » .

(٦) في أ : « تطيب » وهو تحريف بالنّقص .

(٧) هكذا ــ أيضاً ــ وردت جملة: « كقول الشَّاعر» ضمن كلام المصنِّف في : أ، ب.
وليست ضمن ف .
والبيتُ من السَّريع، وقائلُه أبو العلاء المعرِّي . قاله ضمن قصيدة يرثي بها جعفر بن =

إنَّ الَّذي الوَحْشَةُ فِي دَارِه تُؤْنسُهُ الرَّحْمَــةُ في لَحْــــدِه

وإنَّما أوردَ السَّكّاكيُّ هذا البيتَ مثالاً للتَّنبيه على معنى آخر غير الخطأ[١]؛ كعلى[٢] التَّطييب؛ فعلى هذا هو مثال لما هو قسمٌ للتَّنبيه، وعلى ما فعله المصنِّفُ لما هو قسيم للتَّنبيه[٣].

= علي ــ رضي الله عنه ــ . وقد ورد في سقط الزّند : (٢٨)، وشروح سقط الزّند : (١٢٧/٣)، وشرح التّنوير على سقط الزّند : (١٠/٢) .
واستشهد به صاحبُ المفتاح : (١٨٢)، والتّبيان : (٢٤٢) .

(١) حيث قال (مفتاح العلوم: ١٨٢): « وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب إلى خطأ؛ كقوله: إنّ الّذين ترونهم ... أو على معنى آخر؛ كقولهم : إنّ الّذي الوحشة ... ».

(٢) في الأصل : « كعلة » والصّواب من : أ، ب . وهو الموافق للسّياق قبله .

(٣) وحاصلُ الخلاف بين المصنّف والسَّكّاكيِّ في الاستشهاد بالبيت يعود إلى سببين رئيسين :
الأوّل : سببٌ مباشرٌ؛ وهو اختلاف التَّقسيم بينهما ــ في هذا الموضع ــ؛ حيث إنّ المصنِّف لم يفرّق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر مطلقــًا، وبين ما يتفرّع من الاعتبارات الأخرى؛ فقد جعل المصنِّفُ التَّعظيم والإهانة مختصــًّا بالتّعليل؛ بينما جعله السَّكّاكيُّ من فروع الإيماء إلى وجه البناء مطلَقــًا .
كما أنّ المصنِّف جعل التّعليل مقابلاً للفروع؛ بينما لحظه السَّكّاكيّ في الكلّ .
وتبعــًا لاختلاف التّقسيم اختلف إيراد البيت .
الثّاني : سببٌ غيرُ مباشر؛ وهو اختلاف المنهج بين المصنّف والسَّكّاكيِّ في عرض مباحثهما بعامّة؛ حيث إنّ المصنِّف عالج مباحث أحوال المسند إليه وأحوال المسند من خلال الدّمج بينهما ــ رومــًا للاختصار؛ بخلاف السَّكّاكيِّ الّذي فَصَل بينهما؛ ممّا نتج عنه اختصاص بعض الأحوال إمَّا بالمسند إليه أو بالمسند، وعدم صلاحيّتها للتّعميم؛ الأمر الّذي تعذّر معه ــ أحيانــًا ــ مسايرة المصنِّف للسّكّاكيّ =

وحاصلُه : أنَّ معنى بناءِ الخبرِ على الموصول كونُ الموصولِ مَع صلتهِ بحيثُ يكون بينه وبينَ الخبرِ تعلُّقٌ يقتضِي بناءَه عليه وإسناده إليه، ويكُون هو الباعثُ على الإخبار؛ وذلك إمَّا بالتَّعريض للتَّعظيم؛ نحو: «إنَّ الَّذي سمك السَّماءَ»، وإمَّا بالعَلِّيَّة لميّة[1]؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[2]، أو آنيَّة[3]؛ وهو الَّذي عبَّر عنه بتحقيق الخَبر؛ نحو : « إنَّ الَّتي ضَرَبت »، وإمَّا بالرَّدِّ عليه والتَّنبيه على الخطأ؛ نحو : « إنَّ الَّذين تروهم[4] »، وإمَّا بغيرِ[5] المذكورات؛ نحو : « إنَّ الَّذي الوحشة في داره[6] » . وعلى هذا التَّوجيه لا يَرِدُ اعتراضٌ؛ فتأَمَّل .

= بدقّة تامّة .

(١) عنى بقوله : « لميّة » الشّيءَ المنتظرَ الوقوع . من « لَمّا » . ينظر : اللّسان : (لمم) : (١٢/٥٥٣) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٠٧. وفي أ، ب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ﴾ .

(٣) عنى بقوله : « آنية » الشّيءَ الحائنَ الوقوع . من « أوان » أو « إوان » بمعنى الحين . ينظر : اللّسان : (أون) : (١٣/٣٩) .

(٤) في أ، ب، زيد : « إخوانكم » .

(٥) في أ : « لغير » .

(٦) قوله : « في داره » ساقطٌ من ب .

والإشارةُ؛ أي : يُختارُ الإشارةُ، وهو(١) متى صحَّ إِحْضاره الشَّيءَ في ذهن السَّامعِ بواسطةِ الإشارةِ الحسِّيَّةِ إليه؛ لا الإشارةِ العَقْليَّة(٢) - كما في الموصولاتِ - **لوجوه** :

الأوَّل: تعيُّنه؛ أي: اسم الإشارة **طريقًا** إلى إحضاره(٣)؛ بأن لا يكون لكَ أو لسامعك طريقٌ إليه سواها(٤).

الثَّاني: العِنايةُ بكمالِ التَّمييزِ؛ إذ التَّمييزُ والتَّعيينُ بالحسِّ أكملُ؛ كقوله(٥):

---

(١) هكذا في الأصل، ب؛ بالتّذكير؛ على اعتبار مضاف محذوف تقديره : « اسم » أعني : اسم الإشارة . وفي أ : « وهي » بالتّأنيث . والأوّل أولى لوجود ما يدلّ على المحذوف قبل الضّمير؛ وهو قوله : « يختار »، وبعده؛ وهو قوله : « تعيُّنه » وكلاهما للمذكّر . أمّا تأنيث الضّمير في المفتاح فمردّه إلى أنّ الضّمير يعود إلى مؤنّث في قوله: « وأمّا الحالة » .

(٢) وذلك لأنّ الأصل في « أسماء الإشارة أنْ يشار بها إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد؛ فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته؛ فلتصيِّره كالمشاهد، وتنزيل الإشارة العقليّة منزلة الحسيّة » المطوّل؛ للتّفتازاني : (٧٧) .

(٣)، (٢) الضّمير فيهما يعود إلى الشّيء المراد إحضاره في ذهن السّامع . ومثاله : قولك عمّن لا يمكن إحضاره بطرق التّعريف الأخرى : « هذا رجل عالم؛ فاعرفه ! » أو « هذا لا أعرفه؛ فمن هو ؟ » .

(٥) البيتان من الكامل . وقد وردا مَنْسوبين لأكثر من شاعر؛ فقيل : إنّهما لرجل يمدح حاتمًا . (عروس الأفراح للسّبكيّ ــ ضمن شروح التّلخيص ــ : ٣١٣/١، =

وإذا تَأَمَّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ مُقْبلٍ   مُتَسَرْبِلٍ سِرْبَــالَ[٣] لَيْلٍ أَغْبَــر
أوما[١] إلى الكَوْمَاءِ[٢]: هذا طَارِقٌ   نَحَرَتْنِي الأَعْدَاءُ إن لَمْ تُنْحَرا!

فإنّه لَمَّا أراد أن يُميِّز المشارَ إليه أكملَ تمييزٍ ذكرَ اسمَ الإشارة؛ وقالَ : « هذا طارقٌ » .

الثّالثُ : التّنبيهُ على غباوةِ السّامع وادِّعاء أنَّ الشَّيءَ لا يتميَّز عنده إلاَّ بالحسِّ؛ ولا يَفهم إلاَّ[٤] بالإشارة الحسِّيَّة؛ كقولِ الفرزدقِ[٥] في

= ومعاهد التّنصيص : (١٠٨/١) . وقيل : إنّهما لحسَّان بن ثابت ـــ رضي الله عنه ـــ: (نهاية الأرب: ٢٠٣/٣)، وهما في ديوانه ضمن الشِّعر المنسوب له: (٣٨٧). وقيل: إنّهما لابن المولى؛ محمد بن عبد الله بن مسلم: (سمط اللآلي:١٨٢/١). وقيل: إنهما للعلويِّ صاحبِ الزّنج: (مجموعة المعاني: ٣٤). وقيل: إنهما لأعرابي: (زهر الآداب: ٨٤٥/٢)، وقيل : إنهما لبعض الإسلاميين: (ديوان المعاني: ٤٧/١) .

والبيتان من غير نسبة في كتاب الأمالي للقالي : (٤٥/١) برواية : « متسربل أثواب عيش أغبر » .

واستشهد بهما في المفتاح : (١٨٣)، والمصباح : (١٧)، والإيضاح : (١٨/٢) .

(١) أَوْ ما : مخففة : (أو مأ)؛ بمعنى : أشار . ينظر : اللِّسان : (ومى) : (٤١٥/١٥) .

(٢) الكوماءُ : النّاقةُ العظيمة السِّنام . ينظر : اللِّسان : (كوم) : (٥٢٩/١٢) .

(٣) مُتسربل السِّربال : لابس القميص . ينظر : اللِّسان : (سربل) : (٣٣٥/١١) .

(٤) أداة الاستثناء : « إلاَّ » ساقطة من أ؛ ومستدركة في الحاشية .

(٥) هو أبو فراس؛ همّام بن غالب بن صَعْصَة التّميميّ البصريّ، اشتهر بالفرزدق . شاعر ذا أثر عظيم في اللّغة؛ قيل عنه : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب . كان شريفــاً في قومه، عزيزًا في نفسه. له ديون شعر، توفّي في بادية البصرة سنة ١١٠هـ. =

خطابه جَرِيرًا(١):

أُولئكَ آبــائي، فَجِئْني بِمِثْلِهِم، إذا جَمَعَتْنا يا جَرِيرُ المَجَامعُ!(٢)

الرّابع: التّهكُّمُ؛ أي: الاستهزاء أو التَّمَسْخُر(٣)، **كما تقول**(٤) **للأعمى: «هذا هذا»؛ وليس ثَمَّةَ شيءٌ يُشارُ إليه** .

= ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلاّم : (٢/٢٩٨)، الشّعر والشّعراء؛ لابن قتيبة : (١١١)، الأغــاني : (٥/٢٢١)، معجــم المــرزبــانيّ : (٤١١)، ســير أعــلام النُّبلاء : (٤/٥٩٠) .

(١) هو أبو حرزة؛ جرير بن عطيّة بن الخطفى التّميميّ البصريّ . شاعرٌ مطبوعٌ، ولد باليمامة، ونشأ بالبادية؛ فانطلق لسانُه، وتفتّقت موهبتُه، ثمّ ارتحل إلى البصرة ينتجع الكرماء، ويمدح الكبراء؛ فشبّت بينه وبين الفرزدق والأخطل نارُ الهجاء . توفّى سنة ١١٠هـ ودفن باليمامة .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلاّم : (٢/٢٩٧)، والشّعر والشّعراء : (١٠٨)، وفيات الأعيان: (١/٣٠١ ــ ٣٠٧)، وسير أعلام النُّبلاء : (٤/٥٩٠ ــ ٥٩١).

(٢) البيتُ من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر : (٢/٤٢) ضمن قصيدة طويلة يهجو فيها جريرًا ويفتخر بنسبه . وهو ــ أيضــًا ــ في النقــائض : (٢/٦٩٩)، والإشارات : (١٨٤) .

واستُشْهد به في المفتاح : (١٨٤)، والمصباح : (١٨)، والإيضاح : (٢/١٩)، والتّبيان : (٢٤٤) .

(٣) في ب : « والتّمسخر » بالعطف بالواو . وحرف العطف والكلمة بعده سقطا من : أ .

(٤) في أ : « كما يقال » .

الخامسُ : بيانُ حاله في القُربِ والبُعدِ والتَّوسُّطِ بـ« هذا » و«ذلك» و « ذاك »؛ / فـإنَّ « هـذا » يُشار به إلى القَريب، و « ذلك » [١٤/ب]
إلى البعيد، و« ذاك » إلى المتوسِّط. وكأنَّه[١] بحسبِ زيادة الحروفِ يزدادُ البُعدُ؛ **إذ به كمالُ التَّمييز** [إذ ببيانِ حالهِ من التَّوسُّطِ وطَرَفيْه يحصلُ كمالُ التّمييز][٢] المطلوب من الإشارة؛ **نحو: ﴿أُلئكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وأُلئكَ هُمُ الْمُفْلحُونَ﴾**[٣].

وقد يعتبرُ القُربُ في الرُّتبة تَحْقيرًا[٤]، وذلك فيما يُشارُ إليه إشارة القريب، ويُرادُ قربُه في المرتبةِ - لا القرب المكاني - وانحطاطُـه فيها؛ تحقيرًا للمُشار إليه واسترْذالاً له؛ **نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾**[٥]، وكما يحكيه القائلُ عن امرأته[٦]:

---

(١) في أ : « فكأنّه » . وفي ب : « وكانت » ولا وجه له .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من: أ، ب. ولعلّه سقط من انتقال النَّظر.

(٣) سورة البقرة، الآية : ٥ .

(٤) هكذا وردت العبارة في ف . وفي ب : « وقد يُعتبر القربُ والبعدُ تحقيرًا » .

(٥) سورة الفرقان، من الآية : ٤١، وقبل الجزء المستشهد به : ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا﴾ .

(٦) في ب : « امرأة » .

والبيتُ من الطّويل؛ وقد ورد منسوبـًا إلى الهذلول بن كعب العنبريّ في ديوان الحماسة شرح التّبريزيّ : (٢٢٨/٢) برواية : « تقول وصكّت » وفي شرح المرزوقيّ : (٦٩٦/٢) برواية : « تقول ودقّتْ صدرها » .

كما ورد منسوبـًا إلى أعرابيّ من بني سعد بن زيد بن مناة بن تيميم في قول أبي =

تَقُولُ وَدَقَّــتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِــهَا

أبعْلِي هَذَا بالرَّحى الْمُتَقَاعِسُ ؟![1].

أَوْ البُعْدُ [أي][2] وقد يُعتبر البعدُ **فيها** ــ في الرُّتبة ــ **تعظيمــًا**، وذلك فيما يُشارُ إليه إشارة البعيد، ويُرادُ بعدُه في المرتبة[3] وارتفاعُه فيها؛ كأنَّه بلغَ الدَّرجَةَ العُليا؛ بحيثُ لا يُـدرك قُرْبُه؛ **نحــو: قوله – تعالى –: ﴿ الــم ذَالِكَ الْكِتَابُ ﴾**[4] ذهابــًا إلى بُعده درجةً؛ فإنَّ الكتابَ لَمَّا كان قريبــًا وأُشير إليه إشارةَ البعيدِ عُلِم أنَّه لا يريدُ البُعدَ المكانيَّ، بل البُعدَ الرُّتبيَّ .

= العبّاس، وإلى ابن محلم السَّعدي في قول أبي الحســـن، في الكامــل في اللُّغة والأدب : (٣٥/١) . برواية : « تقول وصكّت صدرها » . وإلى الأخير نسَبَهُ صاحبُ العقد الفريد : (١٠٩/١) برواية : « تقول وصكّت وجهها » .

وبرواية المتن استشهد بالبيت في المفتاح : (١٨٤)، والإيضاح : (٢٠/٢)، والتّبيان: (٢٤٥) .

(١) المُتقاعِسُ : الّذي يدخل ظهره ويخرج صـــدره، ضـــدّ الأحدب . ينظر : اللّسان : (قعس) : (١٧٧/٦) .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من : أ ، وعلى مثله درج الشّارح .

(٣) في الأصل: « الرّتبة » والصّواب من : أ، ب، وهو الموافق لما يقابله قبله؛ وهو قوله: «ويراد قربه في المرتبة » .

(٤) سورة البقرة، الآية : ١، وبعض الآية : ٢ .

أَوْ خلافه[١] قد يُعتبر البُعدُ في الرُّتبـــة بخلاف التَّعظيم، أي[٢]:

التَّحقير؛ كما يُقال : **ذلك اللَّعين**، وهو حاضرٌ تبعيدًا له عن ساحة العزَّةِ لاسْـــتِرْذَاله . هـــذا كما هو في « المفتاح »[٣]؛ لكن قال المصنِّفُ بحمله - أيضًا - على التَّعظيم[٤]؛ أي: ذلك اللَّعينُ العظيمُ المرتبة الرَّفيعها[٥] في اللَّعن .

قوله: ((أَوْ خلافه)) بالنَّصبِ عطفٌ على قوله: ((تعظيمـــًا))؛ ولا يجبُ في معطوفِ المفعولِ له التَّنكيرُ؛ بل في نفس المفعولِ له.

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، زيادة : « أو » والمعنى تامٌّ بدونها . وفي ب : « أي » وقد وردت « أي » في جميع النّسخ مرّة أخرى في نفس الفقرة عندما قال الشّارح عقب ذلك بقليل : « أي : التّحقير »، وليس من عادة الشّارح تكرارها في فقرة واحدة .

(٢) في ب : « أو » وعليه تندرجُ نكتٌ أخرى خلاف التَّعظيم والتَّحقير، والمثال بعده يضعف ذلك .

(٣) ينظر ص (١٨٤) .

(٤) هذا القولُ من جملة ما نقلَه الكرمانيُّ عن شيخه الإيجيِّ، و لم أَعثر عليه في مؤلّفات المصنّف الّتي بين يديّ.

(٥) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : « الرّفيع » .

والمُعَرَّفُ باللاَّمِ للإشارة إلى الحقيقة؛ أي: يُختار المعرَّفُ باللاَّم إذا كان المقصودُ به الإشارة[1] إلى نَفْس الحقيقة ـ أي: الماهيّة الَّتي يُعبَّر عنها في عُرْفهم بالجنس ـ، وهذا التَّعريفُ يُسمَّى: تعريفُ الجنسِ، وتعريفُ الماهيَّة، وتعريفُ الحقيقة[2]. **نحو**: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[3] أي: جعلنا مبدأَ كلِّ شيءٍ حيٍّ هذا الجنسِ الَّذي هو جنس الماء؛ حتَّى الملائكة؛ فإنَّها خُلقت من ريح خُلقت من الماء، والجنّ فإنَّه خُلق[4] من نارٍ خُلقت من الماء ـ كمَا جاء في الرِّوايات ـ[5].

أَوْ للاستغراق؛ أي: وإذا[6] كان المقصودُ العمومَ إمَّا **مُطلقاً**؛ وذلك بأن لَمْ ينقلْ عن الحقيقة اللُّغويَّة، و لم يُقيَّد بعُرف أَوْ غيره؛ فيَستغرق جميعَ أفراد ذلك الاسم بحسبِ اللُّغة؛ وهو الاسْتغراقُ الحقيقيُّ؛ **نحو**: ﴿**إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ**﴾[7] أي: جميع أفراد الإنسان بشهادة استثناء

(١) قوله: « إذا كان المقصود به الإشارة »، ورد على أنّه من كلام الإيجيّ في الأصل. وليس في ف. ويبدو أنّه وهمٌ من النّاسخ.

(٢) ينظر: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى؛ لابن هشام: (٨٩).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية: ٣٠.

(٤) في أ: « فإنها خلقت » وكلاهما جائز.

(٥) ينظر: الكشّاف: (١٩٥/٣) طبعة الاستقامة.

(٦) في أ، : « إذا » بحذف الواو. وفي ب: « أو إذا » بزيادة الهمزة قبل الواو. وعلى الكل المعنى ظاهر.

(٧) سورة العصر: من الآية ٢.

﴿إِلاَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[١] عنه؛ إذ الاسْتثناءُ معْيارُ العُمومِ . أَوْ **مقيّدًا**[٢]؛ وهو بخلافه[٣]؛ فيستغرق / جميعَ أَفرادِه بحسبِ ذلك القيدِ[٤]؛ كالعُرفِ ــ مثلاً ــ، وهو الاستغراقُ العُرفيُّ؛ **نحو** : «**جمعَ الأميرُ الصَّاغة**»؛ إذا جمع صاغةَ مملكته لا صاغةَ الدُّنيا . [١٥/أ]

أَوْ للعهد؛ أي : وإذا[٥] كان المقصودُ حصَّةً معهودةً من الحقيقة؛ كما إذا قالَ [قائلٌ][٦]: « جاءني رجلٌ من قبيلةِ كذا »، فتقول : « الرَّجلُ فعلَ كذا» **لفظــًا**؛ **نحو**: ﴿**كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىا فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَىا فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**[٧]﴾[٨]، **أَوْ ذهْنًا**؛ **نحو**: ﴿**أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ**[٩]﴾[١٠].

(١) سورة العصر : من الآية ٣ .

(٢) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « وإمَّا مقيّدًا » بالعطف بالواو، وزيادة : « إمَّا» ضمن كلام الشّارح . وفي ب : « أو إمّا مقيّدًا » بالعطف بــ« أو »، وزيادة إمَّا ضمن كلام الشَّارح .

(٣) أي : بخلاف الاستغراق الحقيقيّ .

(٤) في ب : « المقيّد » .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « أو إذا » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب . ولا بدَّ منه لاستقامة السِّياق .

(٧) أي : الرّسول المذكور سابقــًا .

(٨) سورة المزّمّل، من الآيتين : ١٥، ١٦ .

(٩) أي : محمّدًا، المعهود في أذهانكم .

(١٠) سورة محمّد، من الآية : ٣٣ .

العهدُ نوعان؛ لأنّ تعريفَ العهدِ إشارةٌ إلى ما هو مُعيَّن[(١)] ومعهود[(٢)] قبل؛ فهو[(٣)] إمَّا أن يكونَ في اللّفظ والذِّكرُ دليلٌ عليه سابقــاً، أَوْ لا يكون[(٤)]، فإنْ كان؛ فهو : العهد اللّفظيُّ، ويُسمَّى ــ أيضاً ــ : بالخارجيّ[(٥)]؛ كما في الآية الأُولى، فإن[(٦)] لم يكن؛ فهو : العهدُ الذِّهنيُّ؛ كما في الآيةِ الثّانيةِ .

تنبيه :

اللاّمُ للتّعريف؛ اللاّم ــ كما عرفت[(٧)]ــ لتعريف المتكلّم السّامعَ الحقيقةَ المعلومة المُتَميِّزة عنده، والإشَارة إليها[(٨)]. **والحقيقةُ يُفيدُها جوهرُ اللّفظ**؛ من حيثُ هي بلا ملاحظةِ عمومٍ واستغراقٍ أَوْ عهدٍ وخصوصٍ . **والتّعميم**؛ أَيْ : الاسْتغراق، **والتّخصيص**؛ أي : العهد **عارضان** من خارجٍ؛ فإنّ الحقيقةَ كما لا تقتضي التّوحُّد[(٩)]، وكونه في ضمن فردٍ واحدٍ؛ كذلك لا تقتضي التّعدُّد، وكونه في ضمن الأفراد . **فيُحتاج**

(١) في الأصل : « متعيّن »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) في ب : « ومعهودة ». ولا وجه للتّأنيث .

(٣) في أ : « وهو» .

(٤) كلمة : «يكون» ساقطة من ب .

(٥) ينظر : الإيضاح : (٢/٢٤)، والتبيان : (٢٤٩) .

(٦) في أ : « وإن ».

(٧) مراده : ما تقدّم في هذا الصّدد ص ١٣٠ .

(٨) قوله : « والإشارة إليها » ساقطةٌ من ب .

(٩) في ب : « التّوحيد ».

فيهما؛ أي : التَّعميم والتَّخصيص الزَّائدين على مدلولِ اللاَّمِ وجوهرِ اللَّفظِ **إلى القرينة**[١] من مقتضى المُقامِ وغيره .

والحاصلُ : أَنَّ اللاَّمَ لَمَّا كان لتعريفِ ما هو معلومٌ عند السَّامعِ والإشارةِ إليه؛ فإن كان عِلْمُ المخاطبِ بمطلق الحقيقة فهو لتعريف الجنس، وإن كان علمُه بها بحسبِ العهدِ؛ فإن كان بالبعضِ[٢] فهو لتعريفِ العهد لفظيـــًّا أَوْ ذهنيـــًّا، وإن كان بالكلِّ فهو لتعريفِ الاستغراقِ . فتَغَيُّرُه بحسبِ تغـــيُّر علم المخاطَبِ ومُقْتضى المقام . فعُلم أنَّ أصل وضْعِه للتَّعريفِ؛ لكن بكلِّ اعتبارٍ له تعريفٌ خاصٌّ؛ وإشارةٌ خاصّةٌ . وأمّا في تعريف الجنسِ فلا يحتاج إلى قرينةٍ؛ لأنَّ جوهرَ اللَّفظِ مفيدٌ له .

والمضافُ لأمورٍ؛ أي : يُخْتار[٣] الْمُضاف لوجوهٍ :

الأوَّلُ : **أَنْ لا طريقَ**؛ أي : لا يكون للمُتَكلِّم إلى إحضاره في ذهنِ السَّامعِ طريقٌ **سواها**؛ سوى الإضافةِ؛ كقولك : « غلامُ زيدٍ » إن لم يكن عندك أَوْ عند سامعك[٤] منه شيءٌ سِواه .

(١) هكذا في الأصل، وبقيّة النّسخ . وفي ف : « قرينة [١٥/أ] .

(٢) في الأصل : « البعض » والصَّواب من : أ، ب، وهو الموافق للسّياق بعده : « وإن كان بالكلِّ » .

(٣) في أ : «ويختار » .

(٤) في أ زيادة : « أو عندهما » ولم ألتفت إليها؛ لعدم إثبات المفتاح لها، ولتنافر ضمير المثنّى الغائب فيها مع السِّياق؛ إذ كان الأَوْلَى أن تساق بضمير المخاطب: « أو =

[١٥/ب] **الثّاني** : **تعذُّرُ التّعدادِ**[١]/ بالامتناعِ العاديِّ؛ كَكَون عَدَد المسندِ إليه غير محصُور، أَوْ بغيره؛ نحو :

بَنُو مَطَرٍ يومَ اللِّقَـــاءِ كأَنَّهُمْ   أُسُودٌ لَهَا فِي غِيْلِ خَفَّانَ أَشْبُلُ[٢].

فإنّه لَمَّا كانَ تعدادُ بني مطر[٣] مُتعذّرًا لكونهم غير محصورين اخْتارَ الإضافة .

الغيلُ - بالكسر - : الأَجَمَة[٤] ومأوى الأسدِ .

وخفّانُ[٥]: مأسدةٌ .

= عندكما » اتباعـــًا لما قبلها، ولعدم وجود فائدة ترجّح الالتفات في هذا الموضع .
وكلّ ذلك ينفي أن تكون تلك الزّيادة من الشّارح . والله أعلم .

(١) في الأصل : « التّعدد » . والصّواب من : أ، ب، ف .

(٢) البيتُ من الطّويل . وقائلُه مروان بن أبي حفصة الشّاعر، يمدح معن بن زائدة الشّيبانيّ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . والبيت في شعر الشّاعر ص: (٨٨)، طبقات ابن المعتز ص: (٤٣)، الأغاني : (٣٠٤/٥)، والعمدة في صناعة الشّعر ونقده؛ لابن رشيق القيروانيّ : (٣٥٣/٢)، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن؛ لابن أبي الاصبع : (٩٥) .
واستشهد به : المفتاح : (١٨٦)، والمصباح : (٢٠)، والإيضاح : (٣٤/٢)، والتّبيان في غير هذا الموضع : (٢٣٣) .
والشّاهد في قوله : « بنو مطر »؛ حيث أغنت الإضافة عن تعداد متعذّر .

(٣) في أ، ب : « بني المطر » .

(٤) الأَجَمَة : الشّجر الكثيرُ الملتفُّ . اللّسان : (أجم) : (٨/١٢) .

(٥) خَفّان ــ بفتح أَوَّله وتشديد ثانية ــ : « موضع قرب الكوفة يسلكه الحاجّ =

وأشبلُ : جمع شبلٍ[(١)].

أَوْ تعسُّرُه، كقوله[(٢)]:

قَومِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْـــمَ[(٣)] أَخِي فإذا رَمَيْتُ يُصيبُنِي سَهْمِي

فإنَّ قومَه إذا لم يكونوا غيرَ محصورين لم يتعذَّر التَّعداد؛ لكنَّه مُتعسِّرٌ لكَـــثْرته . ويجوزُ كونه للمَذَمَّة - أيضـــًا - .

أَوْ إِمْلاَلُه؛ كقوله[(٤)]:

= أحيانـــًا، وهو مأسدة » . معجم البلدان : (٣٧٩/٢) . وقيل : « موضع قَبل اليمامة؛ أشبُّ الغياض، كثير الأُسد » . معجم ما استعجم : (٥٠٥/٢) .

(١) والشِّبْلُ : ولد الأسد إذا أدرك الصَّيد . اللِّسان : (شبل) : (٣٥٢/١١) .
والمشهور أنّ ذوي الشّبل من الأسود أشدّ مقاتلة ومقابلة ومدافعة من غيرها .

(٢) في أ : « كقولهم » وهو تحريف بالزِّيادة . والبيت من الكامل . وقائله هو الحارث بن وعْلة الجرميّ الذّهليّ . شاعر جاهليّ .
والبيتُ في الحماسة : (١١٨/١)، وعيون الأخبار : (٨٨/٣)، سمط اللّآلئ : (١/ ٥٨٤)، المؤتلف والمختلف : (٣٠٣)، وشرح الحماسة للمرزوقيّ : (٢٠٤/١)، والتّبريزي : (١٠٧/١)، ودلائل الإعجاز : (٢٥٣) .
واستُشهد به في المفتاح : (١٨٦)، والإيضاح : (٣٤/٢) .
والشّاهد في قوله : « قومي » حيث أغنت الإضافة عن تعداد متعسِّر .

(٣) أميم : منادى مرخّم؛ وأصـــله أميمـــة؛ وهي الّتي كانت تحضّ الشّاعر على الأخذ بثأر أخيه .

(٤) البيـــتُ من الطّويل. وقائله: القـــتّال الكلابيُّ . ديوانه: (٥٠)، الكتاب : (٥٦٥/٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين؛ للأنباري؛: (٧٧٢/٢)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : (٤٤٧/١)، واستشهد به في المفتاح : (١٨٧) . =

قَبَائِلُنا سَبْعٌ وأنْـــتُم ثَلاثَـــةٌ   ولَلسَّبْعُ[١] خَيْرٌ من ثلاثٍ وأكْثَرُ.

الثَّالثُ : مجازٌ لطيفٌ[٢]، أي: لكون الإضافةِ متضمِّنة لاعتبارٍ لطيفٍ مجازيٍّ، **كقوله**[٣]:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ - أي : الحَمْقَاءِ - لاحَ بِسُحْرَةٍ[٤]

سُـــهيْــلٌ[٥] أَذَاعتْ[٦] غَزْلَها في القَرائِـــبِ

والاعتبارُ اللَّطيفُ المجازيُّ هو الإضافةُ لأَدنى مُلابسة؛ وهو ظهورُ حُمْقِها عند طلوعِه؛ فإنَّ الكَيِّسَةَ[٧] من النِّساءِ تَسْتعدُّ للشتاءِ صَيْفـــًا

= والشَّاهد في قوله: « قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وأنتُم ثَلاثَةٌ » حيث عدل عن التَّعداد خشية الإملال .

(١) في أ : « والسّبع » .

(٢) اللَّطيف : ما يدقُّ إدراكه . ينظر : اللِّسان : (لطف) : (٣١٦/٩) .

(٣) البيتُ من الطَّويل . ولا يعلم له قائل . وقـــد ورد الشّـــطر الأوّل منـــه في المفصّل : (١٢١)، وأتَمَّه النعسانيّ في شرح أَبْيات المفصّل وقال : (١٢١) : « لم أرَ مَن ذكره قائله ».

والبيتُ برواية المـــتن في المقـــرّب؛ لابن عصفور: (٢١٣/١)، والمفتاح: (١٨٧)، والمصباح : (٢١) . وبرواية : « الغرائب » في عروس الأفراح : (٣٤٧/١) ضمن شروح التّلخيص . وخزانة الأدب للبغدادي : (٤٨٧/١) .

(٤) لاح بسُحرةٍ : أي ظهر عند السَّحَر . وهولا يطلع سحرًا إلاّ عند الشّتاء .

(٥) سُهيلٌ : بدل من كوكب، أو عطف بيان، وهو اســـم لنجم معروف . ينظر : اللِّسان: (سهل) : (٣٥٠/١١) .

(٦) أذاعت : نشرت . ينظر : اللِّسان : (ذيع) : (٩٩/٨) .

(٧) الكيِّسة : العاقلة . اللِّسان : (كيس) : (٢٠١/٦) .

فَتَسْتريح عند طلوعه، والحـَــمْقَاء لعدم استعدادها إذا أخذها البردُ بطلوعه أخذت تُفَرِّقُ قُطْنَهَا وتُذيعُه في نساءِ القرائب؛ ليَغْزِلن لأجلها .

والغزلُ؛ بمعنى : المغزول، وأَراد به : القطنَ مجازًا باعتبارِ المآلِ .

الرّابعُ : نوعُ تعظيمٍ للمضاف؛ نحو : عبدُ الخليفةِ رَكِبَ[1]، **أَوْ المضافِ إليه؛** نحو : « عبدي حَضَرَ »[2]، **أَوْ غيرهما،** نحو : « عبدُ السُّلطان عندي »؛ فتعظم شأْنَك لا شأْنَ المُضافِ ولا شأْنَ المضافِ إليه[3].

أَوْ إهانة؛ أي : نوع إهانة للمُضافِ؛ كـــ« غُلامِ الحَجَّام جاء »، أَوْ للمُضَافِ إليه؛ كـــ« عبد العالم سَرَقَ »؛ مُحقِّراً لشأن[4] العالم بعِلَّةِ سُوء سياسَته له، أَوْ لِغيرهما؛ نحو : « ولد الحَجَّام رفيقُ فُلانٍ » .

---

(١) فتُعظم شأن العبد باعتبار أنّ مالكه الخليفة .

(٢) فتعظم شأنك باعتبار أنّك تملك عبدًا .

(٣) على أَنّ الأَوْلَى بالمثال الأخير – وإن كان صادقـــًا في عدم وقوع التّعظيم فيه على المضاف أو المضاف إليه – أن يكون هكذا: «عبد السّلطان عند فلان»، وذلك لما يلي:

أ – دفعـــًا لِلَّبس الّذي قَدْ يَنْشأ عن المثال الثّاني : « عبدي حضر »؛ إذ أَنّ التّعظيم فيه مُنْصبٌّ على المتكلّم – أيضـــًا – .

ب – انسجامـــًا مع المثال المقابل في الضّدّ « الإهانة » إذ أنّ الإهانة فيه لم توقع على المتكلّم بل على غيره : « ولَدُ الحجّام رفيقُ فلان » .

جـ – موافقةً للمفتاح واقتداءً به حيث إنّ السّكّاكيّ لم يُوقع التّعظيم على المتكلّم كما فعل الشّارح، وإنّما أوقعه على الغير؛ ومثاله (ص ١٨٧) : « عبد الخليفة عند فلان » وقد درج المُصنّف والشّارح على الاقتداء به .

(٤) في ب : « شأن » .

تَــذْنِــيب(*):

قدْ يقعُ المعرفةُ[١] **مُسندًا**؛ وذلك إذا كان المُسندُ مشخَّصاً[٢] عند السَّامعِ، مَعْلُومــًا له بإحدى[٣] طُرقِ التَّعريف . **وكَوْنُه معلومــًا مُعَيَّنــًا** عند السَّامع[٤] **لا يمنعُ كونَ الخبرِ مُفيدًا، إذ قدْ يُقصدُ به لازمُ الفائدة، أَوْ الفائدة بأَنْ يكون السَّامعُ عَلِم ذاتين بصفتين، ثُمَّ يَشُكُّ في إحداهما؛ أهي الأخرى أم لا ؟؛ فينفي عنه ذلك الشَّكّ .**

قوله : « وكونه مَعْلومــًا مَعيَّنــًا لا يَمْنع » جوابٌ وسؤالٌ .

تقديرُ[٥] السُّؤالِ : إنَّه إذا كانَ مُشَخَّصــًا عنــده[٦] معــلومــًا له يكــونُ المســندُ إليه لا مَحَالة - أيضــًا - مَعْلُومــًا له[٧]؛ لأنَّ كون

(*) التَّذنيبُ : جَعْلُ الشَّيءِ ذَنَبــًا، أَوْ ذنابة؛ بمعنى : تابعــًا له، أو عقبــًا على إثره . ينظر: اللِّسان: (ذنب) : (٣٨٩/١) والمراد أَنَّ ما سيأتي متعلِّقٌ بمباحث التَّعريف؛ متمّم له.

(١) قول المصنّف : « قد يقع المعرفة » ورد ضمن كلام الشَّارح في الأصل .

(٢) في أ، ب : « متشخصــًا » .

(٣) في أ : « بأحد ».

(٤) قول الشَّارح : « عند السَّامع » ورد ضمن كلام المصنِّف في الأصل، أ، ب . ولم يرد في ف، وعدم إثباته ضمن كلام المصنِّف هو الأنسب؛ لمقام الاختصار .

(٥) في ب : «تقرير ».

(٦) في أ : « عند السَّامع » .

(٧) عبارة : « يكون المسند معلومــًا له » ساقطة من : أ . واستُدرك السَّقطُ بخطٍّ مغايرٍ في حاشية (أ) بعبارة : « تعيّن أن يكون المسند إليه معلومــًا مُعيّنــًا مُشخصــًا » .

المسند إليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العربِ . وإذا كانا معلومين فماذا يستفيدُ من ذلك الخبرِ ؟ .

وتقديرُ(١) الجوابِ : إنّه قد يَسْتفيدُ إمّا فائدة لازم الخبرِ(٢)؛ كما في قولك لمن أثنى عليك بالغيبِ : « الّذي أثنى عليَّ بالغيبِ أنت »؛ مُعَرِّفًا له أنّكَ عالمٌ بذلك، وإمّا نَفْس فائدةِ الخبرِ؛ وذلك فيما إذا كان السَّامعُ عَلِمَ / ذَاتين بِصِفَتين، ثُمَّ يَشُكُّ في إِحْداهما وهي ما يَجْعله مسندًا، أَهي الأخرى أَمْ لا ؟؛ فيُريد المُتَكلِّمُ أن يَنْفِي عنه ذَلك الشَّكَّ(٣)، ويُخْبره بأنَّ ذلك الشَّيءَ مُتَّصفٌ بالأُخرى؛ فيورد اللّفظ الدَّال على الأُولى مُسْندًا إليه، واللّفظ الدَّال على الثّانية(٤) مُسْندًا، فيَسْتَفيد السَّامعُ من ذلك ما كان يُخْبره له(٥) من اتِّصافِ ذلك الشَّيء بالثّانية(٦)؛ كما في قَوْلك لمن يعرف [١٦/أ]

(١) في ب : « وتقرير » .

(٢) هكذا في الأصل بتقديم « فائدة » على « لازم »، ولا مانع؛ لأنّ لازم الخبر فائدةٌ؛ كما قرَّر ذلك البلاغيّون، بل إنّ هذا التَّقديم ـ في نظري ـ هو الأولى، وبخاصّة في هذا المقام؛ لأنّه وقع في إجابة سؤال يستفهم عن الفائدة؛ فناسب تصدير الإجابة بتقديمها؛ إذ قال : « إنه قد يستفيد إمّا فائدة لازم الخبر ... وإمّا نفس فائدة الخبر ». وفي أ، ب : « لازم فائدة الخبر » .

(٣) في ب : « الخبر » .

(٤) في أ : « الثّاني » وهو تحريف بالنّقص .

(٥) في أ : « به » .

(٦) في الأصل : « الثّاني » وهو تحريف بالنّقص . والمراد اتّصافه بالصّفة الثّانية .

أنَّ له أخـــًا، ويعرف أنَّ[١] إنسانـــًا يُسمَّى زيدًا؛ ولكن[٢] لا يعرف أنَّ ذلك الإنسانَ هو أَخُوه : « زيدٌ أَخُوك، أَوْ أَخُوك زيدٌ »[٣].

والحاصلُ[٤]: أنَّ العلمَ بالطَّرفينِ غيرُ العلم بالنِّسبة والحَمْل، ثمَّ لا يُقَدَّمُ فيما نحنُ فيه ما تَقَدَّمَ بسلامة الأمير[٥]؛ أي : جُزافـــًا[٦] من غير علَّة حتَّى يكون مُخَـــيَّرًا في التَّقديم والتَّأخير كيف اتَّفق؛ بل لا بُدَّ أن يكون التَّقديمُ لعِلَّةٍ على حسب ما يقتضيه المقامُ . فيُقدَّم في مسألةِ الأخ

(١) « أنَّ » ساقطة من أ، ب .

(٢) في ب : « لكن » بدون الواو .

(٣) لمزيد من الإيضاح حول هذه القضيّة يراجع المفتاح ص (٢١٢ ــ ٢١٦) .

(٤) في ب : « فالحاصل » .

(٥) في الأصل : « الأمر » والصَّواب من : أ، ب، المفتاح .

وقوله : « بسلامة الأمير » مقْتبسٌ من كلام السَّكّاكيّ : (المفتاح : ٢١٣) ولعلّه أوّل من أورده في مصنّف، إذ لم أقف عليه في المصنّفات السّابقة له .

وفي بيان معناه يقول الشّيرازيّ في شرحه للمفتاح : (٣٢٤) : « هذا مَثَلٌ يُضرب في العمل لا معنى له ».

كما يقول الشّريف الجرجانيّ في شرحه للمفتاح ــ أيضـــًا ــ (٢٣٢) : « وهذا مثل في العجم، فإنّ الغلمة من الخدم يأخذون من السّوقة أشياء، ويتمسّكون في ذلك بسلامة الأمير » .

(٦) جزافـــًا : كلمة فارسيّة معـــرّبـــة من الجـــزف، وهو المجهول القدر . ينظـــر : اللّسان : (جزف) : (٢٧/٩) .

والمراد : عدم أخذ الأمر بالمساهلة .

وزيد – مثلاً – ما يُرادُ الحُكْم عليه، ونَفْي شكٍّ ثبوت الآخر لَه[١] عنه؛ فتقولُ لمن يعرفُ زيدًا بعينه وباسمه، لكن لا يعرف أنّه أخُوه؛ وهو كالطّالب حكماً له، وكان معتقدًا أنّ له أخـًا لكن لا يعلمُه على التَّعيين: «زيدٌ أخوكَ»؛ على ما يتصوَّرُه من السَّامعِ من كونه طالبـًا للحُكْمِ على زيد، وكذا عكسه؛ تقول لمن يعتقد أنّ أخـًا لنفسه؛ لكن لا يعرفه على التَّعيين؛ وهو كالطّالب منك الحُكم على أخيه بالتَّعين: «أخوك زيدٌ»، فيورد الحكم على ما يتصوَّره من السَّامع.

وبهذا يُعلم الفرْقُ بين « زيد أخوك » و «أخوك زيد »[٢]؛ فظهر الفرْقُ بهذا بين العبارتين فإنّه لأيّ شيء في الأوَّل؛ الحكم على زيد بالأخ، وفي الثّاني بالعكس. **ويُعرفُ معنى قول النُّحاة : « المقدَّمُ من المعرفتين هو المبتدأ »**[٣]؛ لأنَّك تجعل المشكُوك في ثبوته للآخر[٤] مُسندًا فتُؤخّره، والآخر مُسندًا إليه فتُقدِّمه[٥]، **معَ أنَّه**؛ [أي : مع أنّ الخبر

(١) في أ زيادة : « ونفيه » والسِّياق مستقيم بدونها؛ إذ المراد نفي الشّكّ الثّابت للآخر عنه .

(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ : « بين (أخوك زيد)، (وزيد أخوك) ».

(٣) ينظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : (٢١٧/١)، مغني اللّبيب : (٥٨٩) .

(٤) في الأصل : « الآخر » وهو تحريف بالنّقص، والصّواب من : أ، ب .

(٥) يوحي قول المصنِّف : « ويعرف معنى ... » وتعقيب الشّارح بعده بقوله : « لأنّك تجعل ... فتقدّمه »؛ يوحي باتّفاق البلاغيّين والنّحاة على العلّة الموجبة للتّقديم . والحقُّ أنّها مثار اختلاف بينهما؛ فالبلاغيّون يعلّلون بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، والنّحويّون يعلّلون بأمور لفظية؛ منها؛ دفع الالتباس . فالنّتيجة وإن اتّحدت إلاّ أن =

المعرف باللاّم][١] **إذا أُريدَ به الحقيقة أفاد حصرها في المبتدأ**؛ أي : كونه مَعْلومــًا لا يمنع كونِ الخبر مُفيدًا[٢]. إذ قد يُقْصَدُ به لازم الفائدةِ، أَوْ الفائدة نفسها؛ مع أنَّه قد يُقْصدُ به فائدة أُخرى هي[٣]: الحصر[٤]؛ وهو إذا كان اللاَّمُ[٥] للتَّعريف وأُريد به[٦] الحقيقة والجنس؛ فإنَّــكَ إذا قلت : « زيدٌ المنطلق »؛ وأَردتَّ حقيــقة المنطلق أفــادَ حصــر الانطــلاق في زيـــدٍ؛ لأنَّ حقيقةَ المنطلق - حينئذٍ - هو زيد؛ فلا[٧] يكون غيره منطلقــًا.

قال السَّكَّاكيُّ : « زيدٌ المنطلق »، و« المنطلقُ زيدٌ »، كلا العبارتين تستلزمُ انحصار الانطلاق في زيد[٨]. وعبارةُ الأُسْتاذ تُشعرُ بخلافه.

[١٦/ب] وأيضــًا : بنَى السَّكَّاكيُّ الحصرَ على الاستغراق؛ فإنَّه بعدما / ذَكَر أنَّ المقامَ إذا كان خطابيــًّا؛ مثل : « المؤمنُ غِرٌّ كَرِيمٌ »[٩] حُمل على

= الطّريق إليها مختلف .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٢) في الأصل : « مفيد » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « وهي » .

(٤) أي : قصر الخبر على المبتدأ بحيث لا يتجاوزه إلى غيره؛ حقيقة أو ادّعاء .

(٥) في ب : « باللاّم »؛ وهو تحريف بالزّيادة .

(٦) في ب : زيادة « حصر »، والسِّياق يرفضها .

(٧) في ب : « ولا » .

(٨) ينظر : المفتاح : (٢١٦) .

(٩) حديثٌ أخرجه أبو داود في سننه : (٥/١٤٤)، والتّرمذيُّ في جامعه : (٤/٣٠٣)، والإمام أحمد في مسنده : (٢/٢٩٤) . وتمامُه : « والفاجرُ خِبٌّ لئيم » . وقال عنه =

الاستغراق، وأنَّ الاستغراقَ نوعان : عُرفيٌّ، وغيرُ عُرفيٍّ، وأنَّ استغراقَ المفرَد أشملُ من استغراق الجمع ــ قال[١]: « إذا عرفتَ هذا فنقول : متى قلنا : (زيدٌ المنطلق)، أَوْ (المنطلقُ زيدٌ)؛ في المقام الخطابيِّ لزمَ ألاَّ يكون غيرُ زيدٍ منطلقــاً »[٢].

والمصنِّف بَنَى على تعريفِ الحقيقةِ، وأنت الحاكمُ الفيصلُ .

والتَّنكيرُ لأمُورٍ[٣]:

الأَوَّلُ : الإفرادُ[٤] شخصــاً أَوْ نوعــاً؛ كقوله : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ

= أبو عيسى التّرمذي : (٣٠٣/٤) : « هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاَّ من هذا الوجه».

وفي معناه قــال الخــطّابِيّ في معالــم السّنن « مــع سنن أبي داود »: (١٤٤/٥): «معنى هذا الكلام : « أن المؤمن المحمود هو مَن كان طبعه وشيمته الغرارة، وقلّة الفطنة للشَّرّ، وتــرك البحــث عنه، وأنَّ ذلك ليس منه جهلاً؛ لكنّه كرمٌ وحسنُ خلق ... » .

وقال ابنُ الجوزيّ في غريب الحديث (١٥٠/٢) : « أي : ينخدع » .

والحديث جرى مجري المثَل .

ينظر : كتاب الأمثال في الحديث النّبويّ لأبي الشّيخ الأصبهانيّ : (١٩٤) .

(١) في ب زيادة : « المصنِّف » ولا وجه لها؛ فالقائل هو السَّكّاكيُّ، وقد نصّ عليه في أوّل العبارة .

(٢) المفتاح : (٢١٥ ــ ٢١٦) .

(٣) أي : يُختار التَّنكير لأمور مرجِّحة .

(٤) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي ب : « للأفراد ».

كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّـآءٍ﴾[١] يجوزُ أن يُرادَ : خلقَ كُلَّ فردٍ من أفراد الدَّوابِ من فردٍ من الماءِ؛ وهو النُّطفةُ المعيَّنة الَّتي يكونُ ذلك الفردُ منها، وأن يُرادَ: خَلقَ كلَّ نوعٍ من أنواعِ الدَّوابِ من نوعٍ من أنواعِ المياهِ، وهو نُطفةُ ذلك النَّوعِ .

الثَّاني : ألاَّ يُعرف منه[٢] **إلاَّ ذلك القدرُ حقيقةً أَوْ ادِّعاءً؛ فلا بُدَّ**[٣] حينئذ من التَّنكيرِ لعدمِ القدرةِ على التَّعريف؛ **وعليه حُمل قوله -تعالى-: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىا رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾**[٤]؛ ولَمَّا[٥] كان عند المُصنِّف[٦] وجهٌ أنسبَ منه لسـياقِ الآيةِ ــ قال : « وعليه حُمل »، والمرادُ به : صاحبُ « المفتاحِ »[٧]، ولَمْ يقلْ: «وعليه وَرَد»، أَوْ: « عليه قوله ».

(١) سورة النّور : من الآية ٤٥. والمنكّر المحتمل كلٌّ من: ﴿ دَآبَّةٍ ﴾، و﴿ مَّآءٍ ﴾.

(٢) الضّمير في « مِنْه » لمدلول الْمُنكّر المفهوم من السِّياق . والمراد : أن لا يعرف المتكلِّمُ أو المخاطبُ أو كلاهما إلاّ ذلك القدر المحدود في إطار التّنكير .

(٣) في ب : « ولا بدَّ » .

(٤) سورة سبأ؛ من الآية : ٧ .

(٥) في أ : «ولكن لَمَّا».

(٦) في أ زيادة : «رحمه الله » .

(٧) إذا قال (١٩٢) : « وعليه ما يحكيه جلّ وعلا عن الكُفّار في حقِّ النَّبيِّ عليه السَّلام : ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ كأن لم يكونوا يعرفون منه إلاّ أنّه رجل ما، وباب التّجاهل في البلاغة وإلي سحرها .

والوجهُ فيه: أنّهم[١] نكّرُوه لاعتقادهم أنّه لا يجوزُ أن يكونَ شخصٌ هكذا موجودًا؛ يقول: كذا وكذا، ويدّعي: كذا وكذا، واستبعدوه؛ بلْ أحالوه، فكأنّه[٢] للتّعجُّب وبيانِ الاستحالة لذلك الخبرِ الّذي يدّعيه؛ أي : هل ندلُّكم[٣] على رجلٍ عجيبٍ، يقول كلامـًا عجيبـًا، مُتّصفٍ بصفةٍ غريبةٍ، يَدّعي أمرًا غريبـًا . ولو قال مقام : « على رجل »: « على محمّد»؛ لم يكن مُفيدًا لذلك .

الثّالثُ : أن لا يُمْكن تعريفُ السّامع؛ كأن لا يعرف منه[٤] إلاّ ذلك القدْرَ الغير المُعيَّن[٥].

الرّابعُ : المانعُ من التّعيين[٦]؛ أي : التّنكيرُ يكون لمانعٍ يَمْنع منُ التّعيين والتّعريف؛ كالإخفاءِ عن الحَضْرة .

الخامسُ : إيهامُ بلوغه، حيثُ لا يكتنهُ كُنْهه[٧]؛ أي : لا يدخل

(١) أي : الّذين كفروا، الوارد خبرهم في الآية الكريمة المتقدّمة .

(٢) في أ، ب : « وكأنّه » .

(٣) في ب : « أدلّكم » .

(٤) في أ : « كأنّه لا يقدر أن يعرف منه » والمعنى واحد .

(٥) ومثّل له صاحب المفتاح : (١٩٣) بقول القائل : «عندي رجل » إذا لم يعرفه المخاطبُ بجهةٍ من جهاتِ التّعريف .

(٦) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ : «لمانع من التّعريف » .

(٧) كلمة : « كُنهه » وردت ضمن كلام المصنِّف في : أ، وليست في ف .
وكنه الشّيء : قدرُه ونهايتُه وغايتُه . اللّسان : (كنه) : (١٣/٥٣٦) .

[١٧/أ] تحتَ التَّعيين والتَّعريف . **لحقَارتِه أَوْ لعَظَمته** . / **ويحتملُها**؛ أي : الحَقَارةَ والعظمةَ **قوله - تعالى-: ﴿أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَـٰنِ﴾**(١)؛ لاحتمالِ كون التَّنْكير(٢) والتَّنوينِ للتَّحقير؛ أي : عذابٌ حقيرٌ، وللتَّعظيم؛ أي: عذابٌ عظيمٌ . وقيل : المسيسُ قرينةٌ للأوَّلِ؛ وكونه من الرَّحمن قرينةٌ للثَّاني؛ لأنَّ عذاب الرَّحمن أشدُّ؛ لأنَّه لا يُعذّب إلاَّ لمن اشتدَّ استحقاقُه له(٣)؛ كما يقالُ : « نعوذُ باللهِ من غضب الله الحليمِ » .

(١) سورة مريم، من الآية : ٤٥ .

(٢) كلمتا : « كون التَّنكير » تكرّرتا في ب، وكلمة : « كون » سقطت من : أ .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٢٢٢) .

النّوعُ الثّالثُ : في التّوابع(*)

وهي لتربيةِ الفائدة(١)؛ لأنّ(٢) تربيةَ الفائدة إنّما(٣) تكونُ بتخصيص الحُكم، وهو(٤) بتخصيصِ المسندِ أَوْ المسندِ إليه؛ وذلك كما يكونُ لكونه أحد أقسام المعارف؛ يكُون لكونه مَصْحوبــاً بشيءٍ(٥) من التّوابعِ؛ **لأنّها تُفيدُ زيادة تقيد**(٦) لمتبوعه فيتخصّص .

فالوصفُ لوجوه :

الأوّلُ: التّبْيِــينُ(٧)؛ وذلك حيثُ كان المرادُ الكشفَ عن حقيقةِ

(*) تقدّمت الإشارة إلى أنّ مراد المصنِّف بها التّوابع الخمسة؛ وهي : التّأكيد، الصّفة، البدل، عطف البيان، العطف بالحرف.

(١) تربية الفائدة : تكثيرها . مــن ربــا الــشّــيءُ يربو إذا نما وزاد . ينظر: اللّسان (ربا) : (٣٠٤/١٤) .

(٢) في أ : « أي » ولا يستقيم السِّياق بها . وبخاصّة مع : « ربما » الآتية بعدها .

(٣) في أ : « ربّما » ولا يستقيم السِّياق بها أيضــاً . وظاهر أنّها محرَّفة من « إنّما » .

(٤) أي : تخصيص الحكم .

(٥) في الأصل : «لشيء»؛ وهو تحريف بالقلب، والصَّواب من : أ، ب .

(٦) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « تقييد ».

(٧) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « التّفسير » . وهما بمعنى واحد كما سيتّضح من السِّياق فيما بعد .

الموصوف وتبيينها وتفسيرها؛ كما إذا قلتَ: « الجسمُ الطَّويلُ العريضُ العميقُ يحتاجُ إلى فراغٍ يَشْغَلُه » .

الثَّاني : التَّمييزُ؛ وذلك حيثُ يكون المرادُ تخصيص الموصوف زيادة تخصيص وتعيين؛ نحو : « زيدٌ التَّاجرُ عندنا » .

و﴿ **لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ** ﴾[١] **يحتملُهما**؛ أي: التَّبيين؛ وذلك إذا أُريد[٢] بالمتَّقي : الَّذي يفعلُ الواجبات بأسرها، ويجْتَنبُ[٣] الفواحشَ والمنكراتِ عن آخرها؛ فكشفته كشفاً؛ كأنَّكَ حَدَّدته؛ لأنَّك ذكرتَ أساسَ الحسناتِ؛ وهو : الإيمان[٤]، وعقَّبْته بأمَّي العبادات البدنيَّة والماليَّة المُستَتْبِعتين[٥] لسائرِ العبادات؛ وهما : الصَّلاة، والزَّكاة[٦]؛ فأفدتَّ بذلك فعل الواجباتِ بأسرها، وذكرتَ النَّاهيَ عن

---

(١) سورة البقرة : من الآيتين ٢، ٣ . وفي أ، توقّف الاستشهاد عند قوله : ﴿ بِالْغَيْبِ ﴾ ، ولا يكمل به الاستشهاد؛ لأن قصد المصنّف مجرّد الإشارة إلى الدّليل؛ ليستحضره المتلقّي كاملاً في ذهنه؛ إذ موضع الاستشهاد لا يتعلّق بجزء من الآية دون جزء آخر، ولذا كان ينبغي أنِ يؤتى بالآية الكريمة كاملة؛ لأنّها كلّها موطنٌ للاستشهاد .

(٢) في الأصل : « أرابد » والصّواب من أ، ب .

(٣) في ب زيادة : « عن » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٤) يُشير إلى قوله تعالى في الآية المتقدِّمة : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ .

(٥) هكذا في الأصل، وهو الموافق لما في المفتاح : (١٨٧) . وفي أ، ب : « المستتبعين » .

(٦) والإشارة إليهما في الآية المتقدّمةفي قوله تعالى: ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ .

الفحشاءِ والمنكرِ وهو الصَّلاةُ[١]، فأفدتَّ بذلك اجتنابَ الفواحش عن آخرها . والتَّمييز؛ وذلك إذا أُريد بالمُتَّقي[٢] المجتنب عن المعاصي . والأُولى عند النُّحاة تُسمَّى : بالصِّفة الموضِّحة، والثَّانية : بالمُخَصِّصَة[٣]؛ وفيهما نوعُ تمييزٍ؛ لكن التَّمييز بالثَّانية يكون بين[٤] الأفراد المُتَّفقة بالحقيقة، وبالأُولى من الماهيّاتِ المختلفة بالحقيقة[٥].

الثَّالثُ:التَّأكيدُ المُجرَّدُ؛نحو: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾[٦] فإنَّه لا فائدة فيها / من التَّبين أَوْ التَّمييز أَوْ المدحِ سوى التَّوكيد؛ نحو : « أمس الدَّابرُ لا يعودُ » . [/١٧]

الرَّابع: المدْحُ أَوْ الذَّمُّ[٧]: نحو: ﴿اللّٰهُ الْخَـٰلِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾[٨]؛

---

(١) يدلّ على ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَآءِ وَالْمُنكَرِ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية : ٤٥] .

(٢) في الأصل : « بالمنفي » وهو تصحيف، والصَّواب من : أ، ب .

(٣) ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب : (١٤٩)، شرح ابن عقيل : (١٧٨/٢)، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : (٢٤٤)، توضيح النّحو : (٨/٤) .

(٤) في الأصل : « من »، والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في الأصل : « الحقيقة »، وهو تحريف بالنّقص . والصَّواب من : أ، ب .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ١٩٦ .

(٧) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « المدح والذّمّ » بالعطف بالواو .

(٨) سورة الحشر؛ من الآية : ٢٤ .

فإنَّ هذا الوصفَ لمجرَّدِ المدح لامتناعِ أن يكـــون كاشــفــًا؛ لأنَّـــه - تعالى - أوضَح من أن يوُضَّح، أَوْ مُخَصِّصـــًا؛ لتَميُّزه بذاته، أَوْ تأكيدًا لعدمِ إفادة تقرير(١) أمرِ المتبوع . وكذا قولُك : « إبليس اللّعين »؛ في طرف الذّمّ .

واعلم : أنَّ الصِّفةَ معلومةُ الثُّبوت للموصوف؛ لأنَّ أصلَ الصِّفة للتَّمييز، ويمتنعُ أن يُميَّز شيءٌ عن شيءٍ بما لا يُعْرف له؛ فحقُّه أن يكون عند السَّامع معلومَ الثُّبوت للموصـــوف؛ **وهـــو** - أي : الثُّــبوت - للموصوف(٢) - **فرعُ ثُبوهّا في نَفْسها**؛ لأنَّ ثبوتَ الشَّيءِ للشَّيءِ فرعٌ على ثبوتهِ في نفسه؛ فما لا يكونُ ثابتـــًا لا يكون وصفـــًا(٣)؛ **فلا يكون**؛ أي: فالوصْفُ لا يكون طلبـــًا لعدم ثُبوته . **فإن**(٤) **وقعَ** يجبُ أن **يُؤوّل**(٥)؛ كما

---

(١) في الأصل : « تقدير »؛ وهو تحريف بالقلب . والصَّواب من : أ، ب .

(٢) كلمة : « للموصوف » ساقطةٌ من : أ .

(٣) قوله:« لأن ثبوت... وصفـــًا» تعليل استقاه الشَّارح من المفتاح. ينظر ص:(١٨٨).
واعترض عليه الشّيرازيّ في شرحه اعتراضـــًا وجيهـــًا إذ قال (ص:١٩٥):«واعلم أن في قوله ثبوت الوصف للموصوف فرعٌ على ثبوته في نفسه نظرًا؛ إذ المراد بثبوت الوصف في نفسه ثبوته في الخارج على ما هو المصطلح والمفهوم منه والمدلول عليه بسياق الكلام، وعلى هذا لا يصحّ الحكم بالفرعيّة؛ لأنّ ثبوته في الخارج هو ثبوته للموصوف، والشَّيءُ لا يتفرّع على نفسه » .

(٤) هكذا ــ أيضـــًا ــ في ف . وفي أ، ب : « ولو » .

(٥) هكذا في الأصل، وبقية النّسخ . وفي ف : « أوّل ».
والتّأويل : نقل ظاهر عن وصفه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر =

في قوله[١]:

.... جاءوا بمذق[٢] هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ !

فإنّه يؤوَّلُ : بمقولٍ عنده هذا القول[٣]؛ لإيرادِ ذلك المذق في خيالِ الرَّائين[٤] لونَ الذّئب بورقته[٥] لكونه سمارًا؛ أي : لبنـًا مخلوطـًا بالماء . ففي قوله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي~ إِسْرَآءِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ۝ مَنْ فِرْعَوْنُ﴾[٦] بقراءةِ الاستفهامِ؛ أي: على لفظ[٧]: «مَـــنْ»

= اللّفظ . اللّسان : (أول) : (٣٣/١١) .

(١) عجز بيتٍ من الرَّجز؛ ذكر البغداديُّ في الخزانة: (٢٧٧/١) : « أنه لم ينسبه أحدٌ من الرُّواة، وقيل : قائلُه العجّاج و لم يثبت له، وصدرُه :

حتّى إذا جنَّ الظّلامُ واختَلطْ

والبيت في البيان والتّبيين : (٢٨١/٢) برواية : « جاء بمذق » .

وينظر : الكامل، للمبرّد : (١٤٩/٣)، أمالي ابن الشّجريّ : (٤٠٧/٢)، والبرهان الكاشف في إعجاز القرآن : (١٢١) .

واستشهد به صاحب المفتاح:(١٨٩)،والمصباح: (٢٢)، والإيضاح: (٤٣/٢) .

(٢) المَذْقُ : اللّبن المخلوط . اللّسان : (مذق) : (٣٤٠/١٠) .

(٣) فالصِّفة الحقيقيّة مقول؛ وهو ليس بطلب. والجملة واقعة موقع الفاعل للمقول لا صفة .

(٤) في أ، ب : « الرّائي » .

(٥) في أ : « لورقته »، والوُرقة : اللّون بين السّواد والغبرة . ينظر : اللّسان : (ورق) : (٣٧٧/١٠) .

(٦) سورة الدّخان، الآية : ٣٠، وبعض الآية ٣١ . وفي أ، أُتمَّ الاستشهادُ بالبعض المتبقّي من الآية الأخيرة؛ وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيـًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾، وليس في ف . والاستشهاد تامّ بدونه .

(٧) في أ : « لفظة » والكلمة ساقطة في ب .

الاستفهاميَّة، ورفعِ فرعون[١] ــ يُؤوَّل بأنّ المُراد منه : العذابُ **المقولُ عنده** مَن فرعون ؟! .

قال في « المفتاح »[٢]: « لَمَّا وصفَ اللهُ العذابَ بكونه مُهينـــاً؛ بيانـــاً لشدَّته وفظاعةِ أمرِه[٣]، وأراد أن يُصوّر كُنهه؛ قال : (مَن فرعون)؟!، هلْ تعرفونَه ؟ مَن هو في فرط عتوّه وشدَّةِ شكيمته في تَفَرْعَنه وتكبُّره ؟!؛ ما ظنُّكم[٤] بعذابٍ يكون المُعَذّب به مثله ! » .

والتَّوكيدُ[٥] **لمجرَّدِ التَّقريرِ**[٦]؛ كما في قولك[٧]: « ضربت أنا »؛ فإنّ ذكر المؤكّد يقرِّر[٨] أمر النِّسبة .

(١) وهي قراءة ابن عبّاس – رضي الله عنهما – . أمَّا قراءة الجمهور فبالجرّ على أنّه بدل من العذاب؛ إمَّا على حذف مضاف؛ أي : من عذاب فرعون، وإمَّا على المبالغة كأنه نفس العذاب فأبدل منه، أو على أنّه حال من العذاب؛ تقديره : صادراً من فرعون .
ينظر : الكشّاف؛ للزّمخشري : (٢٨٠/٤)، التّفسير الكبير للّرازيّ : (٦٦١/٩)، البحر المحيط : (٣٧/٨)، وفتح القدير؛ للشّوكاني : (٥٧٦/٤) .

(٢) ص: (١٨٩) .

(٣) في الأصل، ب : « لشدّة فظاعة أمره » . والمثبت من : أ، ومصدر القول .

(٤) في الأصل، ب : « فما ظنُّكم »، والمثبت من : أ، مصدر القول .

(٥) هكذا ــ أيضاً ــ في ب، ف . وفي أ : «التَّأكيد» .

(٦) أي : تقرير الحكم، وتحقيق معناه في ذهن السَّامع .

(٧) في أ : « قوله » .

(٨) هكذا في الأصل . وفي أ : « تقرير » . وفي ب : « ... المؤكّد يؤكّد تقرير » .

أَوْ مع دفع توهُّمِ التَّجوُّزِ أَوْ السَّهو(١)؛ أي : أَوْ يكون للتَّقرير مع دفع تَوَهُّم السَّامع في حكم المتكلّم تجوُّزًا أَوْ سَهْوًا أَوْ نِسْيانــًا(٢)؛ فإنَّك إذا قلتَ : «جاء السُّلطان » جاز أن يَظُنَّ السَّامع أنَّك تجوَّزت أَوْ سهوت، والجائي وزيرُه .

أَوْ خلافِ الشّمول؛ أي : أَوْ يكونُ للتَّقرير(٣) مع دفع توهُّم السَّامع خلاف الشُّمول والإحاطة؛ كقولك : « جاء القومُ كلُّهم »، وبالحقيقة / [١٨/أ] مآلُ الكُلِّ التَّقرير وإليه المصير .

والبيانُ للإيضاح؛ وهو(٤) إذا كان الُمراد زيادة إيضاحه بما يخصُّه من الاسم؛ كقوله(٥):أَقْسَمَ باللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَر ....

---

(١) في أ، زيد ضمن كلام المصنّف :«أو النّسيان » وليست في ف .

(٢) زاد الشَّارح ـــ رحمه الله ـــ النّسيان بقوله : « أو نسيانــًا » للإيضاح واقتداءً بالسَّكَّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ، وتركه المصنّف حرصــًا على الاختصار؛ لكون مؤدّى السَّهو والنِّسيان متقاربــًا .

(٣) في أ : « التّقرير » .

(٤) في أ زيادة : « ما » .

(٥) في أ : « كقولك » . والمقول شطرُ بيتٍ من مشطور الرّجز، وتمامه :

.... ما مسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر

وقائلُه : عبد الله أو عمرو بن كيسبة النَّهدي، قاله ضمن مجموعة أبيات أمام عمر بن الخطّاب ـــ رضي الله عنه ـــ في قصة تنظر في الإصابة : (٩٦/٥ ـــ ٩٧)، والخزانة : (١٥٦/٥) . =

ولو لمعنى ضمنيٍّ[(١)]؛ أي[(٢)]: لا يجبُ أن يكون الإيضاحُ لما يكون مصرَّحـًا به؛ بل قد يكونُ لمعنًى ضمنيٍّ، **قال - تعالى** -[(٣)]: ﴿**لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾[(٤)]؛ شفع إلهين باثنين، وإله بواحد؛ لأنَّ لفظ « إلهين » يحتملُ معنى[(٥)] الجنسيَّة ومعنى التَّثنية، وكذا لفظ: «إله» يحتملُ الجنسيَّة والوحدة[(٦)]، والَّذي له الكلام مَسُوقٌ هو العدد في الأوَّل، والوحدة[(٧)] في الثَّاني؛ ففسَّرَ إلهين بـ« اثنين »، وإله بـ« واحد »؛ بيانـًا لما هو الأصل في الغرض[(٨)] بخلاف الجنسيَّة؛ فإنَّها ليست أصلاً في الغرض،

= وقد ذُكر البيتُ في المفصّل : (١٥٩) بلا نسبة . ونسبه ابن يعيش في شرح المفصّل : (٧١/٣) لرؤبة بن العجّاج . ولم أجده في ديوانه .

بل خطّأ هذه النّسبة العتيّ في المقاصد النّحويّة : « مطبوع على هامش الخزانة » إذ قال (٣٩٢/١) : « وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة، ولم يدرك عمر — رضي الله عنه — ولا عدّه أحدٌ من التّابعين . وإنّما قاله أعرابيٌّ كان استحمل عمر بن الخطّاب — رضي الله عنه — ... ولم يحمله فقالَه ».

(١) هكذا — أيضاً — في أ، ف . وفي ب : « تضمني » .

(٢) « أي » ساقطةٌ من ب .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف . وفي ب : « قال الله تعالى »، وفي أ : « قال » .

(٤) سورة النّحل؛ من الآية : ٥١ .

(٥) كلمة : « معنى » ساقطة من ب .

(٦) في ب : « والواحدة » وهو تحريف بالزّيادة .

(٧) في ب : « والواحدة » وهو تحريف بالزّيادة .

(٨) قال طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد : (٩٠ — ٩١) : « الغرض في الأوّل نفي القيد؛ أعني : الاثنينيّة دون المقيّد . وفي الثّاني إثبات القيد؛ أعني : الوحدة دون =

بخلاف الجنسيَّة؛ فإنَّها ليست أصلاً في الغرض، وإن كان لها مدخلٌ فيه، لأنَّ المراد : لا تتَّخذوا من مسمًّى بالإله[١] اثنين سواء كانا[٢] من جنسين أَوْ من جنس[٣]. قال الزَّمخشريُّ : إنَّهما للتَّوكيد[٤]، وردَّه ابنُ الحاجبِ : بأنَّ حدَّ التَّأكيدِ[٥] لا ينطبقُ عليهما لتوقُّف التَّقْرير على دلالة التَّابعِ على المتبوع، وليسَ فيهما دلالةٌ على إلهين وإله؛ بل هما صفتان لانطباق حدِّها عليهما[٦]. وعند السَّكَّاكيِّ هذا ــ أيضًا ــ مردودٌ؛ لأنَّهما وإن دلاَّ على معنًى في متبوعهما لكنَّهما لم يُذْكرا لذلك؛ أي : ليدلّ على أنَّ في المتبوع معنى التَّثنية والوحدة[٧] حتَّى يكونا صفتين؛ فإنَّ هذا القيدَ مُرادٌ في الحدودِ النَّحويَّةِ، وإن حُـذفتْ[٨] عنها اختصارًا؛ كما ذكره

= المقيّد؛ لكونه مسلمًا ههنا، وبين الاعتبارين فرقٌ كثير » .

(١) في الأصل : « الإله » والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في ب : « كان » وهو تحريف بالنّقص .

(٣) في أ زيادة : « واحد ».

(٤) ينظر : الكشّاف : (٢/ ٥٧٠) وسيأتي ما يوضّح كلامَه .

(٥) في ب : «التّوكيد ». وحدُّ التّوكيد ــ كما نصّ عليه ابن الحاجب نفسه في شرح الكافية : (١/ ٣٢٨) وغيره؛ كابن هشام في شـذور الذّهـب « مع الشّرح » : (٤٣٢) : « تابع يقرر أو المتبوع في النِّسبة أو الشّمول ».

(٦) تنظر : الكافية : (١/ ٣٠٢)، وحدّها ــ كما نصّ عليه (المصدر السّابق : ١/ ٣٠١) ــ : «تابع يدلّ على معنى في متبوعه؛ مطلقاً » . وينظر تعريفات غيره من النّحويين فهي في معناه .

(٧) في ب : « والواحدة » .

(٨) هكذا ــ أيضاً ــ في ب على التّأنيث . وفي أ : « حذف » وكلاهما جائز .

ابنُ الحـــاجبِ في « شرح الكافية[١] » ؛ كما في المفعولِ به - مثلاً -؛ فإنَّه ما ذُكر ليَدُلَّ على أنَّه وقع عليه فعلُ الفاعل لا ما وقعَ عليه فعلُ الفاعل، وإلاَّ لزم أن يكونَ زيدٌ في قولنا : « زيد ضربته » مفعولاً به؛ وليس كذلك؛ بل عنده[٢] بيان كما ذكر؛ لأنَّه ذُكر لبيان أنَّ المُرادَ بما توجَّه إليه النَّهيُ معنى التَّثنية لا الجنسيَّة؛ فهو تابعٌ غير صفةٍ يوضِّح ويبيِّن متبوعه؛ وهو[٣] معنى عطف البيان[٤]؛ وأمَّا صاحبُ « الإيضاح » فقد قال:

---

(١) في الأصل : « الوافية » وهو تحريفٌ . والصّواب من : أ، ب .

(٢) أي : عند السَّكّاكيّ .

(٣) في أ، : « وهي ».

(٤) نقل الشّارح هذا الرّأي عن الشّيرازيّ الّذي وصفه بأنّه (مفتاح المفتاح : ٢٠٣): «نظر في غاية الدّقّة ونهاية اللّطافة » .

والحقُّ ــ عندي ــ أنّ الشّيرازيّ حمّل كلام الزّمخشريّ والسَّكّاكيّ ما لا يحتمل؛ إذ توهّم منه خلاف المراد؛ فلم يصرّح السَّكّاكيّ بأنّه عطف بيان صناعيّ كما ذكر الشّيرازيّ، بل إنّ الأقرب لمراده ــ على ما هو دأبه ــ أنّه من قبيل الإيضاح والتّفسير وإن كان وصفــًا صناعيــًّا .

كما أنّ الزمخشريّ لم ينصّ في سياق حديثه عن الآيتين على التّأكيد الصّناعيّ المعروف عند النّحاة، والأقرب أنْ يفهم من قوله (٢/٥٧٠) : « ... شفع بما يؤكّده » التّقرير والتّحقيق لا التّأكيد الصّناعيّ، وبخاصّة أنّه أورد في المفصّل في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ نَفْخَــةٌ وَاحِــدَةٌ ﴾ ما يقوّي ذلك . ينظر : المفصّل: (١٤٩) .

قال سعد الدّين التّفتازانيّ رادًّا كلام الشّيرازيّ وما استدلّ به من كلام ابن الحاجب (المطوّل : ٩٨) : « وأقول : إنْ أُريد أنّه لم يذكر إلاّ ليدلّ على معنى في متبوعه =

إنّهما وصفان للبيان[١]. ومنه[٢] / : ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٣] ذَكَرَ ﴿فِي الأَرْضِ﴾ مع ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مع ﴿طَائِرٍ﴾ لبيان أنّ القصدَ من لفظ ﴿دَآبَّةٍ﴾ ولفظ[٤] ﴿طَائِرٍ﴾[٥] ليس إلى صنفين أَوْ فردين منهُما، وإلاّ لبيَّنهما بخواصّ الصّنف أَوْ الفرد[٦]؛ بل إنّما هو إلى[٧] الجنسين؛ وإلى تقديرهما[٨] في [١٨/ب]

= فلا يصدق التّعريف على شيء من الصّفة؛ لأنّها البتّة تكون لتخصيص، أو تأكيد، أو مدح، أو نحو ذلك . وإن أُريد أنّه ذكر ليدلّ على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئًا آخر؛ كالتّخصيص، والتّأكيد، وغيرهما، فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينيّة والوحدة، ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره ... بل الأمر كذلك عند التّحقيق؛ ألا ترى أنّ السّكّاكيّ جعل من الوصف ما هو كاشف وموضّح، ولم يخرج بهذا عن الوصفيّة » .

(١) يُنظر : الإيضاح : (٢/ ٤١) .

(٢) أي : من البيان لمعنى ضمنيّ .

(٣) سورة الأنعام، من الآية : ٣٨ .

(٤) في ب :«لفظة » .

(٥) في الأصل : «من لفظ ﴿طَائِرٍ﴾ ولفظ ﴿دَآبَّة﴾ » . والمثبت من أ، ب؛ وهو الملائم للتّرتيب الوارد في الآية الكريمة؛ وعبارة الشّارح بعدها، وعليه ورد لفظ المفتاح : (١٩٠) .

(٦) في أ : « والفرد » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .

(٧) حرف الجرّ : « إلى » ساقطٌ من ب .

(٨) في الأصل : « تقديرها »، والصّواب من أ، ب .

مكانهما[١]، وهو أنّهما على عمومهما؛ ولهذا بيَّنهما[٢] بخواصّ الجنسين؛ وهي في الدَّابة حصولها في الأرض، وفي الطَّائرِ الطَّيرانُ بالجناحِ . وبين الآيتين فرقٌ؛ كأَنَّ الثَّانيةَ عكسُ الأُولى؛ فإنَّها حاملةٌ للجنسيَّة وللتَّعدّد، والبيان موضِّح[٣] لها بأنَّ المقصود من النَّهي : التَّعدُّد لا الجنس؛ والثَّانيةُ حاملةٌ للجنسيَّة والتَّوحّد[٤] المتوهَّم من التّنوين بكونه نوعًا واحدً أَوْ صنفًا واحِدًا منه، والبيان موضِّحٌ[٥] لها بأنَّ المقصودَ الجنس والعُموم لا التَّوحّد والخصوص؛ ولعلَّه لهذا فصلَ بينهما بلفظة[٦] « منه » .

والبَدَلُ لذكرِ المقصودِ بعدِ التَّوطِيَة؛ لأَنَّه تابعٌ مقصُودٌ بما نُسبَ إلى المتبوع دونه . وهذا صحيحٌ في الأَبْدالِ الثَّلاثة :

بدلِ الكُلِّ[٧]؛ نحو: ﴿اهْدِنَا الْصِّرَٰطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ الَّذِينَ

(١) قوله : « في مكانهما » ساقط من ب .

(٢) في ب زيد بعد قوله : « بيَّنهما » ما يدلّ على اضطّراب السِّياق وتكراره؛ حيث ورد السِّياق هكذا : « ولهذا بينهما الخواصّ الجنسيّة وإلى تقريرهما، وهو أنّهما على عمومهما، ولهذا بيّنهما » .

(٣) في الأصل : « يوضح »، والصَّواب من : أ، ب .

(٤) في ب : « والتّوحيد » .

(٥) في الأصل : « يوضح »، والصَّواب من : أ، ب .

(٦) في ب : « بلفظ » .

(٧) أي : بدل الكلّ من الكلّ، وهو ما يُسمَّى : البدل المطابق . وهو بدل الشَّيء من شيءٍ مساوٍ له في المعنى . ينظر : الأصول في النَّحو : (٢/٤٦ ــ ٤٧)، شرح قطر =

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[١].

وبدلِ البعضِ[٢]؛ نحو : جاءَ[٣] القومُ أكثرُهم[٤].

وبدل الاشتمال[٥]؛ نحو : « سُلبَ زيد ثوبه »[٦].

لا في الغلَطِ[٧]؛ نحو: «جاءَ[٨] رجلٌ حمارٌ»[٩] فإنَّه لا

= النّدى : (٢٦٦)، توضيح النّحو : (٧١/٤) .

(١) سورة الفاتحة، الآية : ٦، وبعض الآية : ٧ .

وشاهد البدل في ﴿ صِرَاط ﴾ الثّانية؛ حيث إنّها بدل كلّ من الأولى .

(٢) أي : بدل البعض من الكلّ، وهو بدل الجزء من كلّه . ينظر : الأصول في النّحو: (٤٧/٢)، شرح قطر النّدى : (٢٦٦)، توضيح النّحو : (٧١/٤) .

(٣) في أ : « جاءني » .

(٤) وشاهد البدل في المثال في : « أكثرهم »؛ حيث إنّها بدل بعضٍ من كلمة « القوم» الدّالّة على العموم والكلّيّة .

(٥) وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه .

ينظر : الأصول في النّحو : (٤٧/٢)، شرح قطر النّدى : (٢٦٦)، توضيح النّحو : (٧١/٤) .

(٦) وشاهد البدل في المثال في : « ثوبه »؛ حيث إنّها بدل اشتمال من «زيد ».

(٧) أي : بدل شيء ذكر غلطًا، وهو أن يقع المتكلّم في غلط فيذكر غير المراد «المبدل منه» ثمّ يستدركه بالمراد « البدل » .

ينظر : الأصول في النّحو : (٤٨/٢)، وشرح قطر النّدى : (٢٦٦) .

(٨) في أ : « جاءني » .

(٩) في ب ورد المثال هكذا : « جاء زيد حمارًا »وهو خطأ ــ بلا شكّ ــ إذ لا شاهد فيه على البدل بنصب « حمار » .

توطئة[١] فيه؛ **وهو لا يقعُ في فصيح الكلام** استقراءً . قال المصنِّفُ : والحَقُّ ما قاله ابـــنُ مـــالك[٢] وهو: أنَّه [لا][٣] يقعُ في فصيح الكلامِ، كما يقالُ: « أعطنـــي ثوبًا فرســـًا جملاً »[٤]، كما[٥] نقل حديثـــًا مثله في كتابه[٦]. ولعلَّ غلَطَ القومِ فيه من تصوُّرهم وجوب كونه غلطـــًا استشعاراً من اسمه؛ لكنَّه ليس بواجبٍ . وأمَّا ما يُظنُّ أنَّ في البدل قسمـــًا خامســـًا هو بدلُ الكُلِّ من البعض؛ نحو : «نظرتُ إلى[٧] القمرِ فَلَكِه»،

(١) في ب : « لا تعطيه » وهو تحريف .

(٢) في أ : « ابن المالك » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وبقيّة النّسخ . ومثبت من المحقِّق . وبإثباته يستقيم السِّياق مع كلام الإيجيّ المتقدّم، وهو الّذي نصّ عليه ابن مالك في شرح الكافية الشّافية؛ حيث قال (١٢٧٨/٣) : « إنّه لا يرد في كلام فصيح، ولا يذكر متبوعه إلا غلطاً أو نسياناً » .

(٤) هذا المثال شاهد على ما يُسمّى : بـــ«بدل الإضراب » أو « بدل البداء » . والحقُّ أنّ هذا القسم ـــ وإن كان يشترك مع ما قبله في أنّ البدل فيهما مباين للمبدل منه ـــ مقصودٌ في الكلام قصدًا صحيحـــًا فهو يقع في فصيح الكلام؛ فقول المتكلّم : «أعطني ثوبـــًا » مقصودٌ في حقيقة الأمر؛ ثم بدا له أن يضرب إلى « فرســـًا »، ثمّ إلى «جملاً». وهذا بخلاف القسم المتقدّم فإنّه وقع على لسانه خطأً . والنّحويّون يجيزون وقوعه لأنّ غاية مقصدهم تأدية أصل المعنى، بخلاف ما عليه البلاغيّون فإنهم لا يرون فيما يسقط على اللّسان سهوًا أو غلطـــًا فائدة .

(٥) في ب : « لكن » .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشّافية : (١٢٧٨/٣) .

(٧) حرف الجرّ « إلى » ساقط من ب .

وكقوله[١] :

نَضَّـرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَـا بسجستانَ[٢] طَلْحَةَ[٣] الطَّلَحَات

فإنَّه بعضُ الظَّنِّ؛ لأنَّ الأوَّلَ بدلُ الاشتمال؛ لاشْتماله على القَمر . والثّاني: بدلُ البعضِ من الكُلِّ؛ لأنَّ طلحةَ بعضُ الأعظُم المدفونة بسجستان[٤] .

والعطفُ لتفصيلٍ مع اختصارٍ؛ فلما دخل عليه الواوُ؛ أي:

---

(١) البيتُ من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرّقيّات، والبيت برواية المتن في ديوانه : (٢٠)، ومعجم البلدان : (٣/١٩٠)، وبرواية : «رحم الله » في الحيوان للجاحظ: (١/٣٣٢)، والإنصاف : (١/٤١) .

(٢) سِجِسْتان ـــ بكسر أوّله وثانيه ـــ : اسم لناحية كبيرة وولاية واسعة تقع بين خراسان وكرمان، وتضمّ عدّة مدن؛ أعظمها زرنج، أرضها سبخة، ورياحها لا تسكن أبداً، وأهلها أخيار .

ينظر: تقويم البلدان؛ لعماد الدّين الأفضل: (٣٤٠ ـــ ٣٤١)، مراصد الاطلاع؛ لصفيّ الدّين البغداديّ: (٢/٦٩٤)، آثار البلاد وأخبار العباد؛ للقزويني: (٢٠١ - ٢٠٢).

(٣) في ب زيادة : « من»؛ ولم ترد في المصادر النّاقلة للبيت .

وطلحة الطّلحات؛ هو : طلحة بن عبد الله الخزاعيّ؛ أحد أجواد العرب، ولاّه الأمويّون سجستان، وبها توفّي سنة ٦٥هـ .

ينظر : المحبّر؛ لمحمّد بن حبيب : (١٥٦)، وخزانة البغدادي : (٣/٣٩٤)، والأعلام : (١/٢٢٦) .

(٤) أرى أنّ توجيه الكرمانيّ ـــ رحمه الله ـــ للمثال الّذي ورد في البيت لبدل البعض ـــ فيه تكلّف؛ لأنّ الأعظم بعض الإنسان وليس الإنسان بعض عظامه؛ كما أراد .

فلتفصيل ما دخل عليه؛ وهو الفاعل(١) - مثلاً - في قولنا: «جاء زيدٌ وعمرو» / . ولفظةُ « الواوُ »، فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل مع(٢) اختصار لطيّ الفعل وحذفِه من المعطُوف(٣)، وليسَ فيه تفصيلٌ لصاحبه؛ أي : الفـعل؛ كالمجـيءِ(٤) لجوازِ أن يكون مجيئُهما(٥) في زمانٍ واحد . [**ولصاحِبه مع التَّعقيب الفاء**؛ أي : ولتفصيل صاحب](٦) ما دخل عليه وهو الفعل - مثلاً - مع التَّعقيبِ لفظةُ « الفاء »؛ نحو : « جاء زيدٌ فعمرو »؛ فإنّ فيه تفصيلاً للفعل؛ إذ التَّعقيبُ يقتضي تغايُرَ أزمنةِ المجيءِ، واختصارٌ بحذف الفعل. قال سيبويه(٧): المُرورُ في قول القائل: «مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ» [١٩/أ]

(١) في الأصل زيادة : « على » والسِّياق بها لا يستقيم، وليست في بقيّة النّسخ .

(٢) في الأصل : « في » والصَّواب من : أ، ب .

(٣) فإنّ أصل الكلام فيه : « جاء زيدٌ، جاء عمرو ».

(٤) في ب : «كما يجي »، وهو تحريف .

(٥) الضّمير يعود على « زيد وعمرو » في المثال المتقدّم .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . على أنّ الجزء الوارد ضمن كلام المصنّف موجود في ف .

(٧) هو/ أبو بشر؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسيّ، ثمّ البصريّ، اشتهر بلقبه «سيبويه» . إمام النّحاة وحجّة العرب . أقبل على العربيّة فبرع وساد، وألّف فيـها كـتابه المشـهور : « كتاب سيبويه » . اختُلف في وفاته على أقوال أرجحها سنة ١٨٠هـ . ينظر في ترجمته : المعارف لابن قتيبة : (٢٣٧)، أخبار النّحويّين البصريّين؛ لأبي سعيد السّيرافيّ : (٤٨)، طبقات النّحويّين واللّغويّين : (٦٦ ـــ ٧٢)، الفهرست لابن النّديم : (٥٧) .

مرُوران[١]؛ لأنَّهما متغايران في الزَّمانِ لا مُتّحدان فيه؛ وكذا في أخواته[٢]؛ يعني: «الفاء، وحتّى»، والمُرادُ : أنَّ تفصيلَ الفعل هو المقصود فيه؛ لأنَّ تفصيلَ الفاعلِ فيه لازمٌ .

وبِتراخٍ[٣]؛ أي : ولتفصيل صاحبِ ما دخلَ عليه مع التَّراخِي كلمةُ : « **ثُمَّ** »؛ نحو : « جاءَ[٤] زيدٌ ثمَّ عمرو » . والتَّراخي على نوعين؛ فإنَّه كما يكون بحسب الزَّمانِ[٥] يكونُ بحسب المرتبةِ[٦].

وبتدريجٍ؛ أي : ولتفصيل صاحبه مع تدريج « **حتَّى** »، ويفيد[٧] لِما

(١) ينظر : الكتاب : (٤٣٨/١) .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « أخويه ».

(٣) التّراخ : التّأخّر والمهلة .

(٤) في أ : « جاءني ».

(٥) كما هو الحال في المثال المتقدّم .

(٦) وذلك بتخريج الكلام لا على ظاهره بأن تكون مرتبة المعطوف عليه بعيدة عن مرتبة المعطوف؛ إمَّا أعلى أو أدنى، تنزيلاً للبعد الرُّتبي منزلة البعد الزَّماني؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۞ وَمَآ أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۞ فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمــًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۞ أَوْ مِسْكِينــًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۞ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [سورة البلد، الآيات: ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، وبعض الآية ١٧] فقد عطف بـــ﴿ ثمّ ﴾ ليدلّ على أنّ مرتبة الإيمان أعلى من مرتبة الإطعام.

(٧) في ب : « يفيد » بدون العطف .

بعده قُوَّةً أَوْ ضَعْفًـــا نحو : « قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المُشاة »[١]، و«مات النّاسُ حتَّى الأنبياءُ »[٢].

قال صاحبُ[٣] «المفتاح»[٤]: وهو «للتَّدريج[٥] كما يُنبئُ عنه قولُه[٦]:

---

(١) التّرتيب في هذا المثال من الأعلى إلى الأدنى؛ حيث إنّ المعطوف بـــ« حتّى »؛ «المشاة » أضعف من المعطوف عليه؛ « الحاجّ »؛ المدلول عليه بالسِّياق أنّه الحاجُّ الرّاكب .

(٢) التّرتيب في هذا المثال من الأدنى إلى الأعـــلى؛ حيث إنّ المعطوف بـــ« حتّى » : «الأنبياء »؛ أقوى من المعطوف عليه « النّاس » .

وكان الأَوْلَى بالشّارح ـــ رحمه الله ـــ أن يقدّم المثال الثّاني على الأوّل، أو يقدّم قوله : « ضعفـــًا » على « قوة » ليلائم بين المثال والممثّل له في التّرتيب .

(٣) في أ، ب : «في »؛ بدلاً من « صاحب ».

(٤) المفتاح : (١٩١) .

(٥) في الأصل : « التَّدريج » والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

(٦) كذا في الأصل، ب، وإحدى روايتي المفتاح كما نصَّ عليه الشّيرازيُّ (مفتاح المفتاح: ٢٠٩) . وفي أ، رواية المفتاح المشهورة : «قول من قال » .

والبيت من الطّويل . ونُسب إلى الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، و لم أجده في ديوانه المطبوع .

والبيت برواية المتن في الإيضاح؛ شرح محمد عبد المنعم خفاجي : (٤٧/٢)، عروس الأفراح : (٣٨١/١) . وبرواية : « فارتقى » في الإيضـــــاح؛ شرح وتعليق عبد المتعال الصّعيديّ : (٨٧/١) . و لم أقف على من استشهد بهذا البيت قبل السَّكّاكيّ من البلاغيّين .

وكُنتُ فتًى مِنْ جُـــندِ إبْلِـــيسَ فَـــارْتَمى
بي الحَالُ حتَّى صَارَ إبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي »

وفيه نظرٌ؛ لجوازِ أَنْ يُستفاد معنى التَّدريج من خصوصيَّة المحلِّ[١].

وللإضرابِ؛ عطفٌ على « لتفصيل »؛ أي: العطفُ للإضراب؛ وهو صرفُ حكمِكَ عن محكومٍ له إلى آخر، « **بَلْ** »؛ نحو : « جاءني[٢] زيدٌ بلْ عمرٌو»؛ فإنَّه صرفَ المجيءَ المثبتَ لزيد عنه وأثبته لعمرو؛ نحو : «ما جاءني زيدٌ بل عمرو»؛ وهذا المثالُ يَحتملُ أن يصرفَ النَّفْي عن زيدٍ ويثبته لعمرو[٣] حتَّى يكون جائيــًا، وأن يصْرفَ النَّفْي عنه ويثْبته لعمرو حتَّى لا يكونَ جائيــًا . نصَّ عليه ابنُ الحاجب[٤]. **ولرَدٍّ قالبٍ للحُكم**؛ أي : مَنْ يعتقد نفيَ ما أثبته، أَوْ إثبات ما تنفيه، **أَوْ شاكٍّ**؛ أي : من يعتقد أحدَ الأمرين بلا ترجيحٍ . **أَوْ مُعمِّمٍ**؛ أي : مَن يعتقد أمرين معــًا . «**لا**،

(١) قوله : « وفيه نظر؛... المحل » إشارة إلى أن البيت قد يحمل على الاستشهاد المعنويِّ لا اللّفظيِّ؛ إذ التّدريج فــيه مستفاد من خصوصيــّة المحلّ؛ لجواز أن تكون «حتّى» فيه ليست عاطفة؛ لأنّ المشهور أنّها لا تأتي في عطف الجمل، ولأنّ الجملة قبلها لا يستقلّ الكلام بها حتَّى يصحّ العطف .

ينظر : أوضح المسالك : (٣٢٤/٣)، توضيح النّحو : (٥١/٤) .

(٢) في أ : «جاء» .

(٣) عبارة : « نحو : ما جاءني ... لعمرو » ساقطة من ب، وسقوطها من انتقال النّظر .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل : (٢١٤/٢) .

ولكن»؛ أي: ولردِّ[١] السَّامعِ عن الخطأ إلى الصَّوابِ : «لا، ولكن»؛ وذلك إمَّا ردّ من يقلبُ الحكمَ ويحكُمُ بخلافِ ما هو واقعٌ؛ كما إذا اعتقدَ أنَّ زيدًا شاعرٌ لا منجِّم؛ فيقول : « زيدٌ منجِّمٌ لا شاعرٌ »[٢]، أَوْ يشكُّ أنَّ زيدًا على أحدِ الوصفين - مثلاً - من القيام والقُعودِ من غير ترجيحٍ؛ فيقول[٣]: «زيـــدٌ قائمٌ لا قاعدٌ» معيِّنـــًا أحدَ الطَّرفين بالتَّرجيح[٤]، أَوْ يُعمِّمُ[٥] الحكمَ فيعتقده شاعرًا ومنجِّمًا؛ فيقول: «زيدٌ شاعرٌ لا منجِّمٌ»[٦].

وفي كتاب « المفتاح » : وإن لم يذكُرْ مسألةَ الشَّاكِّ في بابِ العطفِ[٧]، لكن ذكره في باب القَصْرِ[٨].

هذا حكمُ « لا » وهو لا يُستعملُ إلاَّ بعد الإثبات .

وأمَّا « لكن » فلم يَذكـــر في « باب العطـــْفِ » إلاَّ مثال القَلْبِ، وفي « باب القصْر » لَمْ يتعرَّضْ لشيءٍ له أصلاً .

---

(١) في الأصل : « وكردّ » وهو تحريف، والصَّواب من : أ، ب .

(٢) ويُسمّى : قصرَ قلبٍ .

(٣) في ب زيادةٌ بتكرار العبارة المتقدِّمة : « زيدٌ منجّم ... أنّ زيدًا » وهي من انتقال النّظر .

(٤) ويُسمّى : قصرَ تعيينٍ .

(٥) في الأصل: « معمّم » . والمثبت من : أ، ب . وهو المناسب للمثالين السّابقين قبله .

(٦) ويُسمّى : قصر إفراد .

(٧) ص : (١٩١) .

(٨) ينظر : ص: (٢٩٣) .

والظَّاهرُ تساويهما في الثّلاثة[١]؛ اللّهُمَّ إلاَّ أن يقال : الاسْتدارك استئنافُ كلامٍ بعد كلامٍ؛ فالمُناسبُ أن يكونَ في اعتقادِ السَّامعِ / - أيضًا - كلامانِ ليتطابقا، وهذا صادقٌ في القلبِ؛ لأنّ في التَّعميم والشَّكّ ليس كلامان، بل حكم واحد، وأمّا أمثلتُه فتكونُ عكسَ أمثلة « لا » لأنَّها لازمةٌ للنَّفْيِ[٢]. [١٩/ب]

وللتَّشكيك أَوْ الشَّكّ[٣] « **أوْ، وإمّا** »؛ نحو : «جاءني زيدٌ أَوْ عمرو»، و« إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو »؛ فإنَّه يُحتمل أن يُستعملَ في الشَّكّ؛ [وذلك][٤] إذا كان المُتكلِّمُ جاهلاً بالتَّعيين، ويُحتملُ أن يُستعملَ في التَّشكيك؛ وذلك إذا كان المُتكلِّمُ عالمًا به ويُريد[٥] تشكيك[٦] المخاطَب .

---

(١) في ب زيادة : « في القصر والتَّشكيك والتَّعميم » وظاهر أنَّ لفظة « القصر » محرّفة عن « القلب »؛ فهي القسيم المناسب للقسمين الآخرين : « التّشكيك والتّعميم؛ ناهيك عن أنّ هذه الأقسام الثّلاثة أقسام للقصر باعتبار اعتقاد المخاطب وليست قسيمة له؛ كما تنبئ عن ذلك اللّفظة المحرّفة .

(٢) فتقول لردِّ من يقلب الحكم ويحكم بخلاف الواقع؛ كما إذا اعتقد أنَّ زيدًا منجّم لا شاعر : « ما زيد منجّم لكن شاعر » .
وتقول لمن يشكّ أنّ زيدًا على أحد الوصفين من القيام والقعود من غير ترجيح : « ما زيد قائم لكن قاعد » . معيّنًا أحد الطّرفين بالتّرجيح .
وتقول لمن يُعمّم الحكم ويعتقد أنّ زيدًا شاعر ومنّجم : ما زيد منجّم لكن شاعر .

(٣) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : « للشّكّ » والكلمة ساقطة من ف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب . وهو الموافق لنظيره بعده .

(٥) في أ زيادة « به» والمعنى تامٌّ بدونها .

(٦) في ب : « التَّشكيك » ولا تستقيم مع ما بعدها .

قال : (**وللتَّفسير** : « **أي** » **عندي**)؛ أي : قال صاحبُ «المفتاح» : والعطفُ قد يكونُ للتَّفسيرِ؛ كما في قولك : «جاءني أخوك؛ أي : زيدٌ»؛ فإنَّه حرْفُ عطف للتَّفسير عندي[1]؛ لصدْق الحَدِّ الَّذي حُدَّ له[2] عليه؛ وهو إتْباع الثَّاني الأوَّل في الإعراب بتوسُّط حرْف[3].

وإذ[4] لَمْ يَرْتَضِ المُصنِّفُ ذلك؛ لأنَّه يقتضي المُشاركةَ في الحكمِ والنِّسبـــةِ ولا يكفي فيه مُجرَّدُ شركة الإعراب - قال: « قال » ولا تشاحَّ[5] في الاصطلاح .

---

(١) ينظر ص : (١٩١) .

(٢) الضَّمير في « له » عائدٌ إلى حرف العطف قَبْلَه .

(٣) عبارة : « لصدق الحدِّ ... في الإعراب » ساقطة من ب . وينظر «حدّ العطف» في الإيضاح في شرح المفصّل؛ لابن الحاجب : (٤٥٤/١)، وشرح ابن عقيل : (٢٠٦/٢)، وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : (٢٥٩) .

(٤) في أ : « وإذا » .

(٥) لا تشاحّ : لا منازعة . ينظر : اللّسان : (شحح) : (٤٩٥/٢) .

خـــاتـــمـــةٌ :

قد يُعْدلُ عن مُقْتضى الظَّاهر[١]؛ فيوضعُ اسمُ الإشارةِ موضعَ الضَّمير .

جميعُ ما ذكرنا من الحالات المقتضيةِ لاختلافِ أحكامِ الْمُسندِ إليه أَوْ الْمُسندِ[٢] هو مقتضى الظَّاهر، ثُمَّ قد يُعدل عنه ويُخرَجُ الكلامُ لا على مقتضى الظّاهر؛ فيُوضع اسمُ الإشارةِ موضع الضَّمير؛ وذلك **إمَّا للعناية بتمييزه**[٣]؛ كقوله[٤]:

---

(١) جميع ما ساقه المصنِّف من أقوالٍ تتعلّق بالمسند أو المسند إليه؛ ابتداءً من مفتتح الفنّ الثّاني إلى ههنا مما جرى على مقتضى الظّاهر .

وقد يجري بعض ما تعرّض له على خلاف مقتضى الظّاهر؛ فناسب أن يختم كلامه في نهاية الفن بما يوضّح ذلك .

(٢) قوله : « أو المسند » ساقط من أ .

(٣) لكونه مختصـــًّا بحكم بديع عجيب الشّأن . ينظر : المفتاح : (١٩٧) .

(٤) البيتان من البسيط، وقائلهما : أحمد بن يحيى؛ المعروف بابن الرّاونديّ . وهما في المفـتـــاح: (١٩٧)، والمصـبـــاح: (٢٩)، والإيـضـــاح: (٢/٨٣)، والتّبيان : (٢٤٥)، ومعاهد التّنصيص : (١/١٤٧) .

والشّاهد في اسم الإشارة « هذا »؛ حيث عاد إلى غير محسوس؛ وهو كون العاقل محرومـــًا والجاهل مرزوقـــًا، وكان الأَولى بالمقام الضّمير؛ لكونه موضوعـــًا لغير المحسوس؛ بخلاف اسم الإشارة فإنه موضوع للمحسوس . والحكم البديع الذي سوّغ ذلك هو جعل الأوهام حائرة، والعالِم المتقن زنديقـــًا .

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ[١] أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ[٢] وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَــرْزُوقا

هَذَا الَّذي تَرَكَ الأَوهامَ حَـــائِرَةً وصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ[٣] زِنْدِيقا[٤]

أَوْ للتَّهكُّم؛ أي : للاستهزاء[٥] والسُّخرية بالسَّامع؛ كما إذا كان فاقدَ البصرِ؛ فيسْخر منه؛ ويقال : هذا أبصر » .

أَوْ لإيهام بَلادَةِ السَّامعِ بأنَّه لا يُميِّزُ بين المحسوسِ بالبصرِ وبين غيرِه؛ فيُشار إلى غير المحسوسِ عنده بما يُشار إلى المحسوسِ؛ عسى أن يُدرِكَه .

أَوْ كمالِ فطَانتــه، أي : لإيهامِ كمالِ فطانةِ السَّامع بأنَّ غيرَ المحسوسِ بالبصرِ عنده كالمحسوسِ عند غيره .

أَوْ لظهورِه؛ فهو عنده كالمحسوسِ؛ فيُشار إليه باسمِ الإشارةِ؛

(١) « عاقل » الثّانية صفة لــ« عاقل » الأولى، أي : كامل العقل متناهٍ فيه . وقِسْ على ذلك «جاهل » الثّانية .

(٢) عيِيَ فلان بالأمر : إذا عجز عنه . اللّسان : (عيا) : (١٥/١١٤) .
ومراده بــ« أعيت مذاهبه »: أعجزته وصعبت عليه طرق معايشته . معاهد التّنصيص : (١/١٤٨) .

(٣) التّحرير : الحاذق الماهر العاقل المجرّب . وقيل : الرّجل الطّبن الفَطِن المتقــن البصير . اللّسان : (نحر) : (٥/١٩٧) .

(٤) الزّنديق : من الثّنويَّة، أو القائل بالنُّور والظّلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالرُّبوبية، أو من يُبْطن الكفرَ ويُظهر الإيمان، أو هو مُعرَّب : زن دين؛ أي : دين المرأة . القاموس المحيط : (زنديق) : (١١٥٠) .

(٥) في أ، ب : «الاستهزاء» .

كقوله(١):

تَعَالَلْتِ(٢) كَيْ أَشْجَى(٣) وَمَا بِكِ عِلَّةٌ
تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بَذَلِكَ.

أي : بقتلي؛ وكان القياسُ أن يقولَ : « به » ولكن لَمَّا كان قتلُه بادِّعاءِ الشَّاعرِ كأنَّه ظهرَ ظهور المحسوس بالبصرِ أشار إليهِ باسمِ الإشارة لا بالضَّمير / . [٢٠/أ]

والمظهرُ؛ أي: ويُوضعُ(٤) المظهرُ، **موضعَ** المضمر؛ فيوضع موضعَ الضَّميرِ(٥) **الغائب؛ لتمكين نقشه** نقش المُظهر(٦)، **نحو** : ﴿ **الله**

---

(١) البيتُ من الطَّويل . وقد اختُلف في قائله ولفظه؛ والمشهور : أنّه لابن الدُّمينة، ولم أجده في ديوانه؛ لكن نسب إليه برواية المتن في الأغاني : (٦٣/٩)، ودلائل الإعجاز : (٩٠)، والحماسة البصريّة : (١٠٧/٢) .
وبرواية : « تمارضت »؛ منسوبًا لعلية بنت المهديّ؛ في العقد الفريد؛ لابن عبد ربّه: (٤٥٣/٢)، وبرواية : «تمارضت ... قد رضيتُ بذلك»؛ منسوبًا لمرّة؛ في أمالي القالي : (٣١/١) وفي كلا المصدرين المتقدّمين وردت الرّوايتان عن أبي العبّاس المبرّد؛ غير أنّي لم أعثر على الأبيات في كتابه الكامل .
وقد استُشهد بالبيت في نهاية الإيجاز : (١١٠)، المفتاح : (١٩٧)، والمصباح : (٢٩)، والإيضاح : (٨٣/٢)، والتّبيان : (٢٤٥) . وهو في معاهد التّنصيص : (١٥٩/١) .
(٢) تعاللت : ادّعيت العلّة؛ أي : المرض . ينظر : اللّسان : (علل) : (٤٧١/١١) .
(٣) أشجى : أحزن . اللّسان : (شجا) : (٤٢٣/١٤) .
(٤) في ب : « يوضع » بحذف الواو .
(٥) في أ ورد قوله : « المضمر ... الضّمير » ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .
(٦) في أ ورد قوله : «نقش المظهر » ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

الصَّمَدُ ﴾[١] دُون هُو الصَّمَد، **أَوْ موضعَ الضَّميرِ المتكلِّم؛ لتربية المهابة في** عينِ السَّامعِ، وإدخال الرَّوْعةِ في ضميره؛ كما يقولُ الخليفـةُ : « أمـيرُ المؤمنين يأمرُك بكذا »، أَوْ: « الخليفةُ يرسمُ لك »؛ مكان : «أنا آمـرُ »، أَوْ «أرسم». **أَوْ لتقوية الدَّاعيةِ**؛ أي : داعية المأمور؛ **نحو : ﴿ وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾**[٢]: تركَ[٣] ضميرَ النَّفسِ[٤] وهو : « اليَاء » بـأن يقول : « وعليَّ »[٥] إلى المظهر وهُو الله؛ فإنَّ داعيتَه إلى التَّوكُّل تتقـوَّى بسماعِ لفظةِ « الله » بخلافه لو قيلَ : «وعليَّ »[٦].

والمضمرُ[٧]؛ أي : يوضعُ المضمَرُ **موضعَ المظهرِ** عكس المـذكور؛ **كقوله - تعالى -: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَـدٌ ﴾**[٨]؛ **لأنَّـه** - أي : السَّامـع - **إذا لم يَفْهَمْ من الضَّمير معنىً ينتظرُ ما يردُ عليه فيـتمكّن** المسـموعُ

(١) سورة الإخلاص، الآية : ٢ .

(٢) سورة إبراهيم، من الآية : ١٢ .

(٣) في أ : « بترك » .

(٤) في ب : « الضَّمير » بدلاً من قوله : « ضمير النّفس » .

(٥) في : أ، ب : « عليَّ » بحذف الواو .

(٦) في ب : « عَلَيَّ » بحذف الواو .

(٧) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « المضمر » بحذف الواو .

(٨) سورة الإخلاص، الآية : ١ .

بعده والواردُ عقيبه **أكثــرَ** تمكُّنٍ وأَفْضله[١]؛ لما[٢] مرَّ غــير مــرَّة[٣]: أنَّ المحصولَ بعد الطَّلب أعزُّ من المُنْساقِ بلا تعبٍ . **ولذلك**؛ أي : ولتمكُّن[٤] الوارِدِ أكثر تمكُّن . **التُــزِمَ تقــديمُـــهُ**؛ أي : تقــديم ذلك الضَّمير - أي : ضمير الشَّأنِ الّذي وضعَ موضعَ المُظْهر - .

ثمَّ إنَّ الحكايةَ والخطابَ والغيبةَ ثلاثتها يُستعملُ كلٌّ مقامَ الآخر، أَوْ يُنتقلُ منه إليه؛ ويُسمَّى التفاتــاً .

قالَ في « المفتاح »[٥]: « واعلم : أنَّ هذا النَّوع - أعني : نقلَ الكلامِ عن[٦] الحكايةِ إلى الغيبةِ - لا يختصُّ المسند إليه ولا هذا القدْر[٧]؛

---

(١) يقول الإمام عبد القاهر الجرجانيّ ـــ رحمه الله ـــ في بيان مزيّة ذلك (دلائل الإعجاز : ١٣٢ ـــ ١٣٣) : « ومن ههنا قالوا : إنّ الشّيءَ إذا أُضمر ثُمَّ فُسِّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار ... ولم يكن ذلك كذلك إلاّ لأنّك تعلّمه إيّاه من بعد تقدمة وتنبيه؛ أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بنى ولوّح ثمّ صرّح. ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطّريق ».

(٢) في أ : « كما » .

(٣) راجع ما تقدّم ص (٢٩١) وص (٣٣٣) من قسم التّحقيق .

(٤) في الأصل : «وليتمكن» . والصّواب من أ، ب؛ لأنّ العلّة في تقديمه تمكّنه لا تمكينه .

(٥) ص : (١٩٩) .

(٦) كذا ـــ أيضــًا ـــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .

(٧) أي : النّقل من الحكاية إلى الغيبة .

بل الحكايةُ والخطابُ والغيبةُ[١]؛ ثلاثتُها ينقلُ كلٌّ واحد منها إلى الآخر . ويُسمَّى هذا النقل : التفاتــًا عند عُلَماء[٢][علمِ][٣] المعاني » .

ولَمَّا كان مُراد السَّكَّاكيِّ من النَّقلِ أعمَّ من النَّقلِ التَّحقيقيِّ؛ وهو أن يُعبَّرَ عنه بطريقٍ من هذه الطُّرقِ بعدما عُــبِّر عنه بطريقٍ آخر[٤] منها، ومن النَّقــل[٥] التقديريِّ؛ وهو أن يُعبَّر عنه بطريقٍ منها فيما كانَ مقتضــى الظَّــاهــرِ أن[٦] يعبَّر عنه بغيره منــها؛ بدليل الأمثلة؛ كــما في أوَّلِ بيــتِ امــرئ القيْــسِ[٧]؛ حيــثُ قــال[٨]:

---

(١) التّرتيب كذلك ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي ب تقدّمت كلمة « الغيبة » على كلمة « الخطاب » .

(٢) في ب : « العلماء » ولا يستقيم السِّياق بها .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، مصدر القول .

(٤) كلمة : « آخر » ساقطة من : أ .

(٥) عبارة : « وهو أن يعبر ... ومن النّقل » ساقطةٌ من ب، وهو من انتقال النّظر .

(٦) في الأصل : « بأن » . والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأولى .

(٧) هو / امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكنديّ؛ آكل المرار، اشتهر بلقبه، واختلف في اسمه . إمام الشّعراء الجاهليّين، وأطولهم قصيدًا، وأبرعهم افتنانــًا، نشأ مترفــًا، وظلّ سادرًا في لهوِ حتّى قُتل أبوه ملكُ بني أسد؛ فأفاق وظلّ يطالب بثأر أبيه حتّى توفّي سنة ٥٤٥م تقريبــًا .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء؛ لابن سلام : (١/ ٥١)، الشّعر والشّــعراء : (١٦)، الأغاني : (٥/ ٥٥ ــ ٧٤)، وشرح الزّوزنيّ على المعلّقات : (١٧ ــ ٣٠) .

(٨) جزء من بيت المتقارب، وتمامه :

=

«تطاولَ ليلُك[١] » فيما كـــان مُقتضى الظّاهرِ أن يقول : « ليلى » – صرَّحَ الأستاذُ بالقسمين تنبيهاً على مرادِه[٢]؛ بأن أشارَ إلى التّقديريِّ بقوله: « يُسْتعملُ كلٌّ مقام الآخر »، وإلى التَّحقيـــــقيِّ بقوله : « أوْ ينتقل[٣] منه إليه » . /

قال صاحبُ « الإيضاح »[٤]: «المشهورُ عند الجمهور : أن الالتفاتَ هو التَّعبير عن معنى بطريقٍ من الطُّرقِ الثلاثةِ بعد التَّعبير عنه بطريقٍ آخر . وهذا[٥] أخصُّ من تفسير السَّكّاكيِّ؛ لأنَّه أراد بالنَّقل : أن يُعبَّر بطريقٍ من [٢٠/ب] هذه الطُّرق عمَّا عُبِّرَ عنه [بغيره][٦]، أَوْ كان مقتضى الظَّاهر أن يُعبّر عنه بغيره منها[٧]؛ فكلُّ التفاتٍ عندهم التفاتٌ عنده؛ من غير عكسٍ »[٨].

= .... بالأَثْمد ونامَ الخَليُّ ولم تَرْقُدِ

وهو في ديوان الشَّاعر : (١٨٥) .

(١) في أ، ب زيادة : « بالأثمدِ » والاستشهاد تامٌّ بدونها .

(٢) أي : السَّكّاكيّ .

(٣) في ب : «ينقلب » وهو خطأ ظاهر .

(٤) (٢/٨٦، ٨٧) .

(٥) كذا في مصدر القول . وفي أ : « هذا » بحذف الواو . ومراده بهذا : الالتفات المشهور عند الجمهور ــــ حسبما ذكره صاحب الإيضاح ــــ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وبقيّة النّسخ، ومثبت من مصدر القول، ولا بدّ منه لتمام المعنى .

(٧) فعلى هذا يتحقّق الالتفات عند السَّكّاكيّ بتعبير واحد؛ لكونه لا يشترط تقدّم التّعبير تعبيرٌ آخر، بل متى ما ورد السِّياق بتعبير يخالف ما ينبغي أن يكون عليه مقتضى الظّاهر عُدَّ عنده التفاتـــاً .

(٨) يوحي قول الخطيب ــــ رحمه الله ــــ أنّ السَّكّاكيّ سابق إلى هذا الرّأي، أو ربّما =

وقالَ الأستاذُ: كونُه مشهورًا عند الجُمْهور مَمْنوعٌ؛ بلْ ما ذكره السَّكّاكيُّ هو المــشهور[1]؛ بل هو[2] أعمُّ - أيضــًا - ممَّا ذكــره السَّكّاكيّ[3]؛ لأنّه قد يُقال : النَّقل من المُفردِ إلى المُثنَّى أَوْ الجمع[4] وبالعكسِ في نَوعٍ واحدٍ من التَّكلُّم[5] والخطابِ والغيبة من غير النَّقلِ إلى نوعٍ آخــر - أيضــًا - التفات[6]. فعلى هذا نقولُ: الالتفاتُ وضعُ ضميرٍ[7] موضعَ آخر، وهو مثل قوله[8]:

= فهم ذلك . والحقّ أنّه مأخوذٌ عن الزّمخشريّ؛ فكان الأَولَى بالخطيب أن يسنده إلى أوّل من قاله، وبخاصّة أنّ الخطيب نفسه نقل في كتابه عن الزّمخشريّ وأسند إليه بعض آرائه الأخرى .

يقول د. محمّد محمّد أبو موسى مشيرًا إلى إهمال متأخّري البلاغيّين التّنويه بسبق الزّمخشريّ ونسبة قوله إلى السَّكّاكيّ (البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشريّ : ٤٤٣) : «وجرت كتب المتأخّرين على دراسة مذهبين في الالتفات؛ مذهب الجمهور ومذهب السَّكّاكيّ . والواقع أنّ المذهب المنسوب إلى السَّكّاكيّ هو طريقة الزّمخشريّ وارتضاها السَّكّاكيّ وسار عليها » . على أنّ قول (أبو موسى) مسبوق بقول الصعيدي فقد أشار إلى سبق الزمخشري. ينظر: بغية الإيضاح: (١١٧).

(١) هذا ردٌّ على قول صاحب الإيضاح المتقدِّم : « المشهور عند الجمهور ... ».

(٢) ضمير الغائب : «هو » ساقطٌ من ب .

(٣) هذا ردٌّ على قول صاحب الإيضاح المتقــدِّم : « وهــذا أخصُّ من تفسير السَّكّاكيِّ ... » .

(٤) في أ : « والجمع » بالعطف بالواو؛ بدلاً من العطف بــ« أو » .

(٥) في ب : « المتكلّم » وهو تحريفٌ بالزّيادة .

(٦) لم أقف على قول الإيجيّ - فيما بين يديّ من كتبه - ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه الكرمانيّ .

(٧) في أ زيادة : « ونحوه ».

(٨) صدر بيتٍ من الكامل . وقائله لبيد بن أبي ربيعة . وتمامه : =

فَوَقَفْتُ[١] أَسْأَلُهَا وَكَيفَ[٢] سُؤَالُنا ....

بل الانتقالُ من المُظهر إلى المضمرِ مُتَكلّماً أَوْ مُخاطبـاً أَوْ غائبـاً وبالعكس - أيضـاً -: التفاتٌ؛ وعلى هذا: يحتاجُ إلى تعريفٍ أعمَّ منه.

وذكر المَرْزُوقيُّ[٣] ما يُشعرُ بما قلنا[٤]، ومَثَّل بقوله[٥]:

= .... صُمــاً خَوالدَ ما يُبِينُ كَلامُهَا ؟!

والبيتُ ضمن معلّقته المشهورة . ديوانه : (١٦٥)، و شرح المعلّقات السّبع للزوزنيّ : (٢٤١) .

(١) كلمة : « فوقفت » ساقطةٌ من ب .

(٢) في أ : « فكيف » .

(٣) هو / أبو عليّ؛ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ الأصبهانيّ . عالمٌ بالنّحو، وإمامٌ من أئمّة اللّسان، له عدَّة مؤلّفات؛ منها : « شرح ديوان أبي تمّام »، « الأزمنة والأمكنة»، « شرح الفصيح »؛ توفّي سنة ٤٢١هـ عن عمر يناهز التّسعين عامـاً .
ينظر في ترجمته : معجم الأدباء؛ لياقوت الحموي : (٣٤/٥ ـــ ٣٥)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة؛ للقطفي : (١٠٦/١)، سير أعلام النّبلاء : (٤٧٥/١٧ ـــ ٤٧٦)، الأعلام : (٢١٢/١) .

(٤) حيث قال (شرح ديوان الحماسة : ٢٤٨/١) : « ... ومثل هذا الكلام يسمّى التفاتـاً . والعرب قد تجمع في الخطاب أو الإخبار بين عدَّة؛ ثمّ تقبل أو تلتفت من بينهم إلى واحدٍ لكونه أكبرَهم، أو أحسنَهم سماعـاً لما يلقَى إليه، أو أخصَّهم بالحال الّتي تنطق بالشّكوى بينهم؛ فتفرده بكلام » .

(٥) عجز بيتٍ من البسيط، وصدره :

لَوْ كَانَ مدحة حيٍّ أَنْشَرَت أَحَدًا .... =

.... أَحْيَا أَبَاكُنَّ يَا لَيْلَى الأَمَادِيحُ .

وذكرَ الزَّمخشـريُّ في سورةِ الأنفـالِ[١] في « الكشَّـاف» في قوله : ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾[٢] ما هوَ قريبٌ منه[٣]. بل صرَّحَ به في سـورة النِّساءِ في قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾[٤] إذْ قال[٥]: «و لم يقلْ : (واستغفرت لهم)، وعدلَ عنه[٦] إلى طريقةِ الالتفاتِ تفخيماً لشأنِ رسولِ الله - صلّى الله عليه وسلّم -، وتنبيهاً على أنَّ شفاعةَ[٧] من اسمُه

= وقائلُه أبو ذؤيب الهذليّ . ينظر : ديوان الهذليّين : (١١٣/١) .

والالتفات المشار إليه - بحسب العموم - في قوله : « أباكنّ يا ليلى » حيث عبّر بما يدلّ على الجمع أوّلاً : « أباكنّ »، ثمّ عاد بما يدلّ على الأفراد : « ليلى » .

(١) في أ : «من » .

(٢) سورة الأنفال، الآية : ١٤ .

(٣) إذ قال (١٩٥/٢) : « والمعنى ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الّذي لكم في الآخرة؛ فوضع الظّاهر موضع الضّمير » .

(٤) سورة النّساء، من الآية : ٦٤ .

(٥) الكشّاف : (٥٥٩/٢ ـــ ٥٦٠) . وفيه زيادة : « وتعظيمـاً لاستغفاره »؛ حيث وردت بعد الجملة الدّعائيّة : « صلى الله عليه وسلّم».

(٦) « عنه » ساقطة من : أ .

(٧) في الأصل، وبقيّة النّسخ : « الشّفاعة » . والصّواب من مصدر القول . وبه يستقيم =

الرَّسُول من الله بمَكَان[١] » .

والحقُّ : أنَّ هذا النَّوعَ من الكلام كثيرٌ؛ مثل قوله – تعالى –: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ﴾[٢]؛ ولا مُشاحَّة في تسميته الْتِفَاتًا، والأمثلة – بحسبِ التَّقديريّ والتَّحقيقيّ والمضمَر من نوعه أَوْ جنسه أَوْ بالنِّسبة إلى المظهر – لا تكادُ تُحْصى .

ثمَّ قولُ السَّكَّاكيِّ : إنّه التفاتٌ عند عُلماءِ علم المعاني[٣]، لا يُنافي قولَ الآخرين؛ كالزَّمخشريِّ : إنّه التفاتٌ في علم البَيان[٤]؛ كما ظنَّ بعضٌ؛ لأنَّ البيانَ قد يُطلقُ كثيرًا ويُرادُ به علمُ المعاني والبيان والبديع ثلاثتُها معًا؛ بل رُبَّما سُمِّي به؛ تسميةً للشَّيءِ[٥] باسمِ أشرفِ أقسامه، كما أنَّ بعضًا يسمِّى الثلاثةَ علم البديع؛ تسمية الشَّيءِ باسمِ أشهرِ أقسامه، ويُؤيِّده قولُ الزَّمخشريِّ في آخر سُورةِ مريم في قوله : ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا

= السِّياق .

(١) عبارة : « بل صرّح ... بمكان » ساقطة من ب .

(٢) سورة الطّلاق، من الآية : ١ .

والالتفات المشار إليه ضمن هذا النّوع متحقّق بالانتقال من التّعبير بصيغة المفرد إلى التّعبير بصيغة الجمع .

(٣) تقدّم قوله ص : (١٨٣) من هذا البحث .

(٤) ينظر : الكشّاف : (٥٦/١) .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « الشّيء » ولا اختلاف في المعنى .

إِدًّا ﴾[(١)]: أنّه يُسمَّى الالتفات في علم البلاغة[(٢)].

ويزيدُ؛ أي : الكلام بسببِ[(٣)] الالتفاتِ **في القبولِ والنَّشاطِ** للسَّامعِ؛ **كاختلافِ الألوانِ في قرى الأشْباح**[(٤)]، فإنَّه أشهى غِذاءً وأطيبُ تناوُلا . أليس ذلكَ /؛ أي : قرى الأشباح **دأبهم** [أي][(٥)] عادتهم وشأنُهم مُخالفين فيه[(٦)] بين [لون ولون، وطعم وطعم؛ فكذلك عَمِلوا في قرى الأرواح مخالفين فيه بين][(٧)] أسلوبٍ وأسلوب، في إيرادٍ وإيرادٍ؛ ليكونَ[(٨)] أدخل في القبُول، وأحسن في التَّطرية[(٩)]. ٢٠/أ]

(١) سورة مريم، الآية : ٨٩ .

(٢) ينظر : الكشّاف : (٣/٤٧) . وتحقّق الالتفات بمجي الآية الكريمة بعد قوله: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ ؛ فانتقل الأسلوب من الغيبة إلى الخطاب.

(٣) في أ : « بحسب » .

(٤) الأشباح : جمع : شبح؛ وهو : ما بدا لك شخصُه من النَّاس وغيره من الخلْق . أو ما أدركته الرّؤية والحسّ . اللّسان : (شبح) : (٢/٤٩٤) .

والمراد : أشخاص بني الإنسان؛ فهم الذين يميّزون بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد ـــ كما سيأتي ـــ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ . وعلى مثله درج الشَّارح .

(٦) « فيه » ساقطةٌ من ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وسقوطه من انتقال النَّظر .

(٨) في أ : « فيكون » .

(٩) التّطرية : المدح والثّناء . ينظر : اللّسان : (طرا) : (١٥/٦) .

ويختصُّ مواقعُه؛ أي : الالتفات . **بفوائدَ**؛ أي : بعد الفائدة[١] العامّة - الّتي هي الزِّيـادة في القبـول والنَّشـاطِ - لكُلِّ التفاتة خاصَّة في موقعها؛ أيضـًا؛ فائدةٌ خاصَّةٌ؛ من فضل بهاء ورونق، وزيادة هزة[٢]، ورفعة مترلة، لا يُدركها إلاّ أربابُ الذّوقِ من البُلغاءِ النَّحاريرِ، والحُذّاق المهرة[٣].

مَلاكُ إدراكِها[٤] **الذّوقُ** السَّليمُ والطَّبعُ المستقيمُ . والملاكُ : ما يُمْلكُ به الأَمرُ[٥] . **فيزدادُ الحسنُ**؛ أي : إذا اختصَّ موقعُ الالتفات بشيءٍ من تلك الفوائد ازدادَ الكلامُ حسنـًا؛ **كأَنْ تشكُو وتَشْكُر**؛ أي : تشكو[٦] **حاضرًا** له جناياتٌ [كثيرة][٧]- في حَقِّك - **إلى غيره مُحَوِّلاً** وجهكَ عن الجاني إلى الغيرِ تُعدِّدُ[٨] جناياته؛ واحدةً فواحدة؛ **فتجـد من نَفْسكَ داعيـًا يدعوكَ إلى مُواجهته** - ذلك الجـاني - **بهما**؛ بالشُّكْرِ

(١) في أ : « الفوائد»والإفراد يلائم السِّياق بعدَه .

(٢) في الأصل : «نضرة »، والصَّواب من : أ، ب . وبه ورد لفظ المفتاح . ويبدو أنّها حرفت في الأصل بجعل حرف الهاء حرفين، وهما : « النّون والضّاد » ونقل نقطة الزّاي إلى الحرف الأخير قبلَه .

(٣) في ب : « والمهرة » .

(٤) في الأصل : « إدراك »، والصَّوابُ من أ، ب، ف .

(٥) في أ :«أمره » .

(٦) في ب : « تَشْكر » وهو تحريف؛ يدلّ عليه ما بعدَه .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . ويناسب إيراده المقام، كما أنّها ذكرت ــ فيما بعد ــ في المقام المقابل« مقام الشّكر » .

(٨) في أ، ب :«معدّدًا » .

والشِّكاية . **تُغَالِبُه**؛ أي : وأنت[١] تغالبُ ذلك الدَّاعيَ ولا تَلْتفتُ إليه **حتَّى يغلبكَ**، ويحملكَ - من حيثُ لا تدري - على أن تُشافهَ ذلكَ الغير بالسُّوءِ والتَّسفيه؛ فَتَلْتفت من الغَيْبةِ إلى الخطابِ . وكذا فيما تشكرُ حاضرًا ذا نعمٍ عليكَ كثيرةٍ إلى غيره، فإذا أخذتَ في تَعْداد[٢] نعَمه العظَام؛ أحسستَ من نفسك كأنَّها تطالبُكَ بالإقبالِ على مُنْعمك، ولا تزال تزايد ـــ ما دُمت في تعدادها ـــ؛ حتَّى تغلبَكَ؛ فتلْتَفتَ إليه مُثْنيًا عليه، داعيًا له، شاكرًا لصنايعه وعوارفه .

أَوْ تذْكُر له؛ أي : للغير؛ عطفٌ على « تشكر »؛ يريدُ أن يُشيرَ إلى لطفِ الفائدة الخاصَّة في موقعِ الالتفاتِ الَّتي في الفاتحة، **صفات جلالٍ بحضورِ قلبٍ يزدادُ؛ حتَّى كأنَّكَ ماثلٌ بين يديه؛ فَتَقُول: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾**[٣] **يا من هذه صفَاتُه**؛ وهذا ظاهرٌ، لكن ننقلُ كلامَ السَّكَّاكيِّ [فيه][٤]؛ لأنَّ فيه بسطًا؛ قال[٥]: «من حقِّ العبدِ إذا أخذَ في القراءةِ أَنْ يكونَ افتتاحُهُ التَّحميدَ عن[٦] قلبٍ حاضرٍ ونفسٍ ذاكرةٍ تعقلُ فِيمَ هو،

(١) « وأنت » ساقطة من أ .

(٢) عبارة : « ذا نعم ... في تعداد »ساقطةٌ من ب .

(٣) سورة الفاتحة؛ من الآية : ٤ .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) المفتاح : (٢٠٢ ـــ ٢٠٣) بتصرّف يسير في أوّله .

(٦) هكذا ـــ أيضًا ـــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .

وعند من هو . فإذا انتقلَ من[1] التَّحميدِ إلى الصِّفاتِ أن يكونَ انتقالُهُ مَحْذوّاً به حذو الافْتتاح؛ فإنَّه متى افتتحَ على الوجهِ الَّذي عرفتَ؛ مُجْرياً على لِسانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2] أفلا يجدُ محرِّكـاً للإقبالِ على من يَحْمَدُ؛ من معبودٍ عظيمِ الشَّأن !، حقيقٍ بالثَّناءِ والشُّكر !، مستحـقٌ للعبادة !، ثـمَّ إذا انتقل [عـلى][3] نحو الافتتاحِ إلى قولـه : ﴿رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾[4] واصفـاً له / بكونه ربـاً مالكـاً للخلْق، [٢١/ب] لا يخرجُ شيءٌ من ملكوته وربوبيَّته؛ أَفَتَرَى ذلكَ المحرِّكَ لا يقْوى . ثمَّ إذا قالَ : ﴿الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾[5] فوصفهُ بما يُنبئُ عن[6] كَوْنه مُنعمـاً على الخلْقِ بأنواع النِّعَم؛ جلائلِهَا ودقائقِها؛ مُصيبـاً إيَّاهُم بكلِّ معروفٍ؛ أَفلا تتضاعفُ قوَّةُ ذلكَ المحرِّكِ عند هـذا ! . ثـمَّ إذا آلَ الأمرُ إلى خاتمة هذه الصِّفاتِ؛ وهي: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[7] المُنادية[8] على كونه

(١) هكذا ــ أيضـاً ــ في مصدر القول . وفي أ : « عن » .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية : ٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وبقيّة النّسخ . ومثبت من مصدر القول، وبه يستقيم السِّياق .

(٤) سورة الفاتحة، من الآية : ٢ .

(٥) سورة الفاتحة، الآية : ٣ .

(٦) هكذا ــ أيضـاً ــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .

(٧) سورة الفاتحة، الآية : ٤ .

(٨) في الأصل : « المتأدّية » . والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

مالكـــاً للأَمرِ كُلّه في العاقبةِ يومَ الحَشْرِ للثّوابِ والعقاب؛ فما ظنُّكَ بذلكَ المُحـَـرِّك ؟؛ أيسعُ ذهنُك ألاّ يصير إلى حَدٍّ[1] يوجبُ عليك الإقبالَ على مَوْلًى شأن نفسك معه منذُ افتتحت التّحميدَ مـــا تصـــوّرت، فتستطيع أن لا تقـــول : ﴿إيّـــاكَ﴾ يا منْ هذه صفاتُه ﴿نَعْبُدُ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾[2] لا غَـــيْرك؛ فلا يَنطبق على المترلِ على ما هو عليه » .

وفي أَبياتِ ابن حُجْرٍ الكِنْديِّ - وهو امْرُؤُ القيسِ[3] - بالحاءِ المُهْملة المضمومَةِ، ثمَّ الجيم -، **وهو المشهودُ له بكمالِ البلاغة**[4]؛ المعقودُ[5] بالخُنْصر في شأنِ الفصاحةِ - **ثلاثُ التفاتاتٍ**[6]. والأبيات هي هذه[7]:

---

(١) في الأصل : « حمد ». الصَّواب من : أ ، ب، مصدر القول .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية : ٤ .

(٣) تقدّمت ترجمته ص (٣٩٢) قسم التّحقيق .

(٤) قولُ المصنِّف : « وهو المشهود له بكمال البلاغة » جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر .

(٥) في : أ، ب : « المشار إليه » وتعبير الأصل أدقّ؛ لأنّ الإشارة لا تكون بالخنصر وإنَّما بالسَّبَّابة .

(٦) في أ زيادة : « في ثلاث أبيات » وليست ضمن كلام الإيجي على اعتبار أنّها منه . ولا تلائم الشَّرح لما يَنْشأ عنها من حشوٍ في الكلام؛ إذ لو كانت منه لما ساغ قوله بعدها : « والأبيات ... » ولا اكتفى بإيراد الضّمير « هي » بعدها مباشرة .

(٧) الأبيات من المتقارب وهي في ديوان الشَّاعر : (١٨٥) برواية : «وأُنبئتُه ».

واستُشهد بها أو ببعضها في المفـــتاح : (٢٠٣)، المصــــباح : (٣٥)، =

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وباتَ وبَاتتْ له لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذي العَائرِ الأَرْمَدِ
وذلكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبي الأَسْوَدِ

الأَثْمُدُ – بفتحِ الهمزة، وضمِّ الميمِ –: موضعٌ[1]. والخليُّ : الخالي من الهموم . والعائرُ: ذو قَذَى العينِ. والأَرمدُ: ذُو الرَّمَد . وأَبو الأَسود: كُنْية من نعى هو عنه . وقيلَ : أبي؛ إضافةٌ إلى ياءِ المتكلِّم، والأسودُ مُشْتَقٌّ من السِّيادة؛ صفةٌ له؛ لأَنَّه نعى بخبرِ[2] وفاتِ أبيهِ – واللهُ أعلم .

وأمَّا الالتفاتاتُ[3] الثَّلاثةُ :

فالأَوَّلُ : في البيتِ الأوَّلِ؛ من الحكايةِ إلى الخطابِ؛ إذ مُقتضى الظَّاهر أن يقول : « لَيْلي »؛ وهذا من النَّقل التَّقديريِّ[4].

= الإيضاح : (٢/٨٨)، التّبيان : (٤٢٣) .
وأوردها صاحب معاهد التّنصيص؛ منسوبةً إلى امرئ القيس بن عابس الكنديّ: (١/١٧٠ – ١٧١) .

(١) هكذا – أيضًا – بدون تحديد في معجم ما استعجم للبكري : (١/١٠٨)، ومعجم البلدان للحمويّ : (١/٩٢)، والأخير نصّ عليه بالكَسْرِ ثمّ السّكون وكسر الميم : « إِثْمِد » .

(٢) في أ : « بالخبر » .

(٣) في ب : « الالتفات »، وهو خطأ ظاهر .

(٤) تقدّم ص (٣٩٣) أنّه : التّعبير بأحد الطّرق الثّلاثة فيما كان مقتضى الظّاهر أن يعبر عنه بغيره .

والثّاني : في البيتِ الثّاني؛ من الخطابِ إلى الغيبة؛ إذ القياس : « بتّ وباتَتْ لكَ » بالخطاب .

والثّالثُ : في الثّالثِ؛ من الغيبةِ إلى التّكلّم؛ إذ كان القياسُ : « جاءَه ».

وأما « خُبِّرته » فهوَ على طريقة « جاءني »، ولا التفات[1] فيه .

والزّمخشريُّ - أيضًا - قالَ : إنّ فيه ثلاثَ التفاتات في ثلاثِ أَبيات[2]؛ ومنه يظهر ضعفُ قولِ صاحبِ « الإيضاح »[3] من وجهين؛ لأنّ الزّمخشريَّ لَمّا قال[4]: « في ثلاث أبيات » / عُلِمَ أنّ في كُلّ بيت التفاتًا، فكيفَ يصحُّ أن يقول : لا التفات عند الجمهور بالنّقل التّقديريّ، ثمّ يقول[5]: «فتعيَّنَ أن يكون عنده في الثّالث التفاتان ؟!»؛ ولعلّهُ ذَهِلَ عن قوله[6]: « في ثلاثة أبيات » . [٢٢/أ]

---

(١) في ب : «والالتفات »، وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٢) ينظر : الكشّاف : (١/ ٥٦) .

(٣) تقدّم قوله الّذي نسبه للجمهور ص : (٤٠٤) وفي قول الكرمانيّ : «ومنه يظهر ... » ردٌّ على الخطيب في ادّعائه أنّ الالتفات عند الجمهور بالنّقل التّحقيقيّ فقط .

(٤) الكشّاف : (١/ ٥٦) .

(٥) أي : صاحب الإيضاح : (٢/ ٩٠) .

واستوقف توجيهه هذا الشّيخ عبد المتعال الصّعيديّ؛ فعلّق عليه قائلاً (بغية الإيضاح : ١١٧) : « قد ذكروا أنّ مذهبَ السّكّاكيِّ في الالتفات هو مذهب الزّمخشريّ؛ فلا معنى لتكلّف تحقيق الالتفات الّذي ذكره في البيتين على مذهب الجمهور لأنّ مذهبه يخالف مذهبهم » .

(٦) أي : قول الزّمخشريّ المتقدّم .

كانَ يُمكنُ تَرْكها؛ وذلك بأن يسوقَ الكـلامَ علـى [الحكايـة في الأبياتِ الثَّلاثـة، **ويُمكن الاكتفاءُ بواحد منها**؛ بأن يُجرى الكلام على](١) الخطابِ مثلاً في الكلِّ؛ [بأن يقولَ : ليلُك، وبتَّ، وباتت لكَ، وجاءَك، وخُبِّرتَه](٢)، **قال** :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُد(٣)

وَباتَ وبَاتتْ لَهُ لَيْلَةٌ(٤)

كأنَّه(٥)؛ يريدُ أن يُشيرَ إلى لطائف مَواقعِ التفاتاته، فذكرَ في التفاته(٦) الأوَّل(٧) أربعةَ أوجه، وفي الثَّاني(٨) ثلاثةَ أوجه، وفي الثَّالث(٩) وجهًا واحدًا .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وظاهره من انتقال النَّظر . ومثبت من أ، ب . ولا بدَّ منه لإقامة السِّياق .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ . وبه يتّضح المعنى .

(٣) كلمة : «بالأَثْمد »ساقطةٌ من أ .

(٤) كلمتا : «له ليلة » سقطتا من أ .

(٥) أي : ابن حُجر .

(٦) جملة : « فذكر في التفاته »ساقطة من ب .

(٧) وهو الالتفات التّقديريُّ؛ الّذي التفت فيه من التّكلُّمِ إلى الخطاب : «تطاول ليلك » .

(٨) في ب : « الثّالث » وهو تحريف، وأراد بالالتفات الثّاني : الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وبات وباتت له » .

(٩) أي : الالتفات من الغيبة إلى التّكلّم : « وذلك من نبأ جاءني » .

جعلهُ ثَكْلى[١] **يُسلِّيها**[٢] **الملوكُ**؛ هذا هو الوجهُ الأوَّلُ من الالتفات الأوَّلِ؛ أي : جعل نفسه ثَكلى صاحب عزاءٍ لا تتسلَّى إلاَّ أن يَذْكُر لها مَلِكٌ من الملوكِ موجباتِ التَّسلِّي، ويُسَلِّي إيَّاها؛ ففعل ذلك لكونه مقتضى الحـــالِ هنالك[٣].

أوْ لأنّه لَمَّا لم يصبر كالملوكِ ظنَّه[٤] **غيره**؛ هو الثَّاني مِنَ الأوَّل؛ أي : لأَنَّه لَمَّا لَمْ يصبر عليه وجَزِعَ[٥] وقَلِق، وكان مِنْ حقِّه أن يَتَثَبَّتَ ويَتَصَبَّر - كما هو دَيْدَنُ الملوكِ وعَادتُهم عند طوارق النَّوائـــبِ وبـــوارقِ المصـــائبِ - شَكَكته[٦] في أنَّها نفسُه؛ بَلْ ظَنَّه غيره؛ فخاطب له .

ثُمَّ نبَّه أنَّ التَّحزُّنَ[٧]**تحزُّنُ صدقٍ خاطب أَمْ لا**؛هو الأوَّلُ من الثَّاني[٨]؛

---

(١) الثّكلى : هي المرأة الّتي فقدت ولدَها، وقيل : الّتي فقدت حبيبها . ينظر : اللّسان : (ثكل) : (٨٨/١١) .

(٢) في أ زيد ضمن كلام المصنِّف : « تسلية »، وليست في ف .

(٣) ويكشف هذا الوجه عن شدة مصاب الشّاعر في أبيه، وعمق أثر وقع النَّبأ عليه؛ الأمر الّذي كان معه كالثّكلى؛ قليل الصّبر، كثير الجزع؛ لا يكاد يتسلّى بعض التّسلية إلاّ بتسلية الملوك لها بالتّحزّن لما نابها .

(٤) أي : ظنَّ نفسه غيره .

(٥) في ب : «جزع » بدون العطف .

(٦) أي : نفسه .

(٧) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف، وفي ب : « التّحزين » .

(٨) كان المنتظر أنْ يؤخّر هذا القسم حتى ينتهي من بيان أوجه القسم الأول « إلاّ أنّه قدّم بعضَ فوائد الأول على فوائد الثّاني، وأخّر بعضها عن بعض لتوقّف تصوّره =

وإنّما لا[١] يتفاوت الحال؛ لأنّ التّحزُّنَ لَمَّا كان تحزّنَ صدق[٢] لَمْ يَتسلّ خاطبه أَمْ لم[٣] يُخاطبه؛ بخلافه إذَا كانَ تحزُّنــًا تَكَلُّفيــًّا، فإنّه إذا خَاطَبه يتسلّى[٤]؛ فلهذا عدلَ إلى الغَيْبةِ .

أو لأنّه[٥] **لَمّا دَهِش**[٦] - بكسرِ الهاءِ - **عن مُقْتضى الظّاهرِ غَلَبتهُ العادةُ**؛ هو الثّالثُ من الأوَّل؛ أي : لَمَّا أَطارَ ذلك النَّبأُ قلبه، وأباد لُبَّه، وصيَّره مَدْهوشــًا غافلاً عن مقتضى الظّاهر - غلبته العادةُ ممّا[٧] كان ألفَه به من الخطابِ الدّائرِ في مجاري أُمُور الكبارِ؛ أَمْرًا ونهيــًا؛ فعدل[٨] إلى مُقتضى الحال، وخاطب. وفي بعضِ النُّسخِ : «مقتضى الحال» والظّاهرُ

= عليه، وأخّر فائدة الثّالث لاطراده مع كل فائدة من الفوائد الأُولَيَيْن على ما ستقف عليه » . شرح الفوائد الغياثيّة طاش كبري : (٩٩) .

(١) في أ : « لم » .

(٢) في ب زيادة : « له »، والسِّياق تامّ بدونها .

(٣) في أ، ب : « أو »، والأوْلى ما جاء في الأصل .

(٤) في ب : «يستهلى » وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) أي : ابن حُجر .

(٦) ويقال : « دُهِش » بضم الدّال وكسر الهاء .

والدُّهشُ : ذهاب العقل من الذهــل والــولــه، وقــيــل : من الفزع ونحوه . اللّسان : (دهش) : (٦/٣٠٣) .

(٧) في أ، ب : « وما ».

(٨) في أ ، وردت كلمة : «فعدل » ضمن كلام المصنِّف، وليست في ف .

«الظّاهر »؛ كما قرّرنا[١]، **ثمّ ببعضِ الإفاقة لم يجدْ نفسَه معه**؛ هذا هوَ الثّاني من الثّاني؛ أيْ : بعد الصَّدمةِ الأولى حينَ أفاق بعضَ الإفاقة، و لم يجدْ نفسَه معه بنَى الكلامَ على الغَيْبة .

أو لأنَّه غاظَه جَزعُه فوبَّخَ مُخاطبـــاً؛ الرَّابع من الأوَّلِ؛ أي : لأنَّ[٢] نفسَه حين لم تَتَثَبَّتْ و لم تتصبَّر غاظه جزعه؛ فأقامها[٣] مقام المستحقِّ للعتاب؛ مخاطبـــاً له على سبيل التَّوبيخِ .

ثمَّ سكتَ عنه الغضبُ بالعتابِ فأَعرضَ يدمدم[٤]؛ هو الثَّالثُ من الثّاني؛ أي : لمّا كان الحاملُ للخطابِ والعتابِ هو الغضب، فحين سكت / عنه بالعتابِ الأَوَّل أعرضَ[٥] عنه الوجه مُدَمْدمـــاً[٦] - أيْ: مُتَكلِّمـــاً [٢٢/ب]
مع النَّفْـــسِ . الـــدَّمْـــدَمَـــة؛ هي : الكـــلامُ والحـــديثُ مـــع النَّفسِ - فعدلَ إلى الغيبة .

وأمَّا قولُه : « جـــاءني » فليُعلم - من الإعـــلام - أنَّ ذلكَ كلَّه

(١) لأَنّ الالتفات ـــ في حقيقة أمره ـــ إخراج للكلام لا على مقتضى الظّاهر؛ وهو أخصُّ من مقتضى الحال .

(٢) في أ، ب : « أنَّ » .

(٣) في أ : « فأقامه » .

(٤) في أ، زيد ضمن كلام المصنِّف : «نفسه »، وليست في ف . وزيد عقبه ضمن كلام الشّارح « ثمَّ » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٥) في ب : « عرض » وهو تحريف بالنّقص .

(٦) في ب :«مذمومـــاً » وفيه تحريف وتصحيف .

ممَّا يَخُصُّه[١] غيرُ متعد إلى من سواه؛ هذه إشارةٌ إلى فائدة الالتفات الثَّالث **هذا**؛ أي : هذاً الذي ذُكر إنّما ذُكر **ليُعلمَ أنْ لا يُعترف بالبلاغة لمن لا لطائفَ في افتناناته**[٢].

قوله : « يُعترفُ » بالرَّفْع؛ أي : أنَّه[٣] لا يُعترفُ؛ لأنَّ « أنْ »[٤] المذكورة بعدَ العلم مخفّفةٌ من الثّقيلة، وليست بناصبة؛ أي : ليُعلم[٥] أن الفحولَ البُزْلَ[٦] لا يقيمونَ لكلامٍ وزنــاً، ولا يعترفونَ بالبلاغة

(١) أي : كُلُّ ما ذكر في الالتفاتات المتقدِّمة؛ من جعل نفسه ثكلى لقلّة تصبّره، ومن ظنّه نفسه غيره لجزعه، ومن دهشه عن ما يقتضيه الظّاهر لشدَّة ما أصابه، ومن توبيخه نفسه لغيظه، وما ترتّب على ذلك في الالتفات الثّاني؛ كلّ ما تقدّم ليُعْلِم ابن حجر سامعَه أنّ ما ذكر متعلّق به دون غيره .

وجاء هذا الإعلام في النّهاية موافقــاً للظّاهر؛ بالحكاية عن نفسه؛ لأنّه قد زال موجب العدول عن الظّاهر بالتّسلية والإفاقة والعتاب .

(٢) على أنّ كل ما تقدّم من توجيه الالتفاتات في أبيات ابن حجر لا يخلو من تكلّف ظاهر ــ في نظري ــ؛ بدليل تعدّد التّوجيهات واختلافها ــ بحسب تصوّر الموقف وأبعاده ــ في نظر موجهيها، ومحال أن تتداعى كل تلك الأفكار أو حتّى بعضها في ذهن ابن حجر؛ ليعالجها ــ بتلك البراعة ــ وفق ما ذكر، وبخاصة مع مفاجأته بالنّبأ. هذا إذا سلّمنا بأنه قال أبياته بمجرّد طروقه الخبر؛ كما تنبي عنه التّوجيهات السّابقة . على أن النّصَّ من حيث كونه نصــاً محتملٌ لكلّ ما ذكر .

(٣) في ب : « لأنّه » وهو تحريف بالزّيادة . وضمير الشّأن اسم أنّ .

(٤) « أن » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « العلم » وهو خطأ ظاهر .

(٦) البُــزْل : جمع بازل؛ وهو المسنّ من الإبل . وقد قالوا : رجل بازل على التّشبيه =

لأحـــد؛ ما لم يعثروا من مطاوي افْتناناته على لطائف اعتبارات .

وَالتَّفاضلُ في الكلامِ قلَّما يكَون لَغيرها[1]، بلْ لا يكون إلاّ بهـــا، **وما إعجازُ القرآن**؛ أي: أنّ[2] كلامَ اللهِ -تعالى-وهو قرآنهُ الكريمُ وفُرقانهُ العَظيمُ لم يكتسِ تلَكَ الطُّلاوة[3]؛ ولا استودع تلك الحلاوةَ، ومـــا كانَ بحيثُ يعـــلُو ولاَ يُعـــلى، ويبلُغ[4]- في الإعجاز - الدَّرَجة العُليـــا[5]؛ **إلاّ لانصبابهِ في تلك القواليب**[6]، ولورُوده على[7] تلكَ الأســـاليبِ.

= بالبعير؛ يعنون به كماله في عقله وتجربته . ينظر : اللّسان : (بزل) : (٥٢/١١) .

(١) هكذا - أيضـــًا - في ف . وفي أ، ب : « بغيرها » .

(٢) « أنّ » ساقطة من أ .

(٣) الطّلاوة ـــ بضم الطّاء المشدَّدة وفتحها ـــ : الحسن والبهجة . اللّسان : (طلى) : (١٤/١٥) .

(٤) في أ : «ولا يبلغ من » .

(٥) عبارة : « وما إعجاز ... العُلْيا » ساقطة من ب . وظاهر تأثّر بعض فقرات العبارة بمقولة الوليد بن المغيرة بعد أن استمع إلى القرآن الكريم وهو يُتْلى (الكشّاف : ٦٥١/٤) : « واللهِ لقـــد ســـمعت من محـــمّد آنفـــًا كلامـــًا ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجنّ؛ إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه يعلو وما يعلى ».

(٦) هكذا - أيضـــًا - في ف، المفتاح .
وكان الأَولى بالمصنّف أن يوردها على « قوالب »؛ لأنّها جمع قالب، بخلاف قواليب؛ لكنه ربّما نقل اللّفظة عن السَّكّاكيّ؛ الّذي راعى في إيرادها بالياء المزاوجة لما بعدها « الأساليب » .
أمّا القالب ـــ بكسر اللام وفتحها ـــ فإنه : الشّيء الّذي تُفرَغُ فيه الجواهر، ليكون مثالاً لما يُصاغ منها . اللّسان : (قلب) : (٦٨٩/١) .
وفي قول المصنِّف : « وما إعجاز ... القواليب » ردٌّ على من زعم أنّ الإعجاز في القرآن قائم على الصرفة .

(٧) في الأصل : « في »، والمثبت من أ، ب، المفتاح . وهو الأَولى بالسِّياق .

تذنيبٌ :

ومن هذا القبيلِ[(١)]:

وضعُ الماضي موضعَ المضارع؛ أي : من قبيلِ ما عُدلَ فيه عن مُقتضى الظّاهر : وضعُ الفعلِ الماضي[(٢)] موضعَ الفعلِ المضارعِ[(٣)] **للتّحقيق والتّوكيدِ؛ نحو : ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾**[(٤)]فإنّه كان مُقتضى الظّاهرِ أن يُقال : « ويُنادي »؛ لأنّه في القيامة؛ لكنّهُ عدلَ إلى الماضي بيانًا لتحقّقه وتوكيدًا؛ لأنّ[(٥)] هذا النّداءَ ضروريُّ الوقوعِ .

---

(١) القبيل : الجماعةُ من النّاس يكونون من الثّلاثة فصاعدًا من قوم شتّى، كالزّنج والرّوم والعرب . اللّسان : (قبل) : (١١/٥٤١) . ويبدو أنّ أول من استعمل هذه اللّفظة في العلوم للإشارة إلى المباحث المتشابهة هم النّحويّون؛ حيث استعملها « سيبويه في الجمع والتّصغير وغيرهما من الأبواب المتشابهة ». المصدر السّابق : (قبل) : (١١/٥٤١) .

وإنّما قال : « ومن هذا القبيل »، ولم يقل : « ومنه »؛ لأنّ ما قبله كان من باب وضع الظّاهر موضع المضمر وعكسه، وهذا من باب وضع الفعل الماضي موضع المضارع وعكسه؛ فاختلفا .

(٢) كلمة : « الماضي » ساقطةٌ في ب .

(٣) في أ : «المستقبل» وظاهر أنّه قابل المستقبل بالماضي .

(٤) سورة الأعراف؛ من الآية : ٤٤ .

(٥) في ب : « لا أن » وهو خطأٌ ظاهرٌ يعكس المراد .

فالحاصلُ : أنَّ ما هو للوقوع أخذه كالواقع لتحقُّقِ وقوعه .

والحاضرُ؛ أي : ومن هذا القبيلِ وضعُ[(١)] الحاضرِ **موضعَ**[(٢)] **الماضي؛ لإيهام المُشاهدة**؛ مشاهدةِ تلكَ الحالةِ واستحضارها في ذهن المُخاطَب .

كما قالَ الشّاعرُ؛ أي: كما فعلَ تأبَّط شرًّا[(٣)] في قوله[(٤)]:

---

(١) في أ، ب؛ زيادة : « الفعل » .

(٢) في ب زيادة : « الفعل » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٣) هو / أبو زهير؛ ثابت بن جابر بن سفيان، ولقّب بـ« تأبّط شراً » لأنّه أخذ سيفـًا ووضعه تحت إبطه فلما سُئلت أمُّه عنه؛ قالت : تأبّط شرًّا وخرج . شاعرٌ جاهليّ صعلوك من فتّاك العرب في الجاهلية . سكن تهامة، وقُتل في بلادِ هذيلٍ قبل الهجرة بثمانين سنة تقريبـًا .

ينظر في ترجمته : المحبّر؛ لابن حبيب : (١٩٦)، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة؛ لابن جنيّ: (١٧)، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي؛ للبكريّ : (١/١٥٨ ــ ١٥٩)، وخزانة الأدب : (١/٦٦) .

(٤) البيتان من الوافر، وهما برواية « وإنّي » في شعره : (١٧٣ - ١٧٤)، وإليه نسبا بنفس الرواية في الأغاني : (١١/٨٧)، وبرواية المتن في المثل السّائر؛ لابن الأثير : (٢/١٨٣) . ووردا في الحماسة البصريّة : (٢/٣٩٧ ــ ٣٩٨) ضمن مجموعة أبيات منسوبة إلى أبي البلاد الطّهوي برواية :

لقيتُ الغُولَ تَسْرِي في ظَلامٍ ... بسهبٍ كالصَّحيفةِ صَحْصَان
فَقَد سراتها والبركَ منْها ... فَخَرَّتْ لليدينِ وللجِران

ونسبهما البغدادي في الخزانة : (٦/٤٣٨) لأبي الغول الطهويّ .

وقد استشْهد بهما في المفتاح : (٢٤٧)، والمصباح: (٥٧)، =

بأنّي قَدْ لَقِيتُ الغُولَ تَهْوي بسَهْبٍ(١) كالصَّحِيفة صَحْصَحان

فَأَضْرِبُها بلاَ دهَشٍ فَخرَّتْ صَرِيعًا للْيَدَيْنِ وللجِران

وكان مُقتضَى الظّاهِرِ: « فَضَربْتُها »؛ لكنّه عَدلَ إلى الحاضرِ قَصْدًا أنْ / يُصوِّرَ لقومه الحالة الّتي تشجَّعَ فيها بضربِ الغُولِ؛ كأنَّه يُبَصِّرُهم إيَّاها - أي: تلكَ الحالة - ويُطْلِعُهم على كُنْهِهَا، ويتطلّبُ منهم مُشَاهَدَتَها؛ تعجيبًا من جُرْأته على كلِّ هَوْلٍ، وثباته عند كُلِّ شِدَّة. [٢٣/أ]

والسَّهبُ - بالسِّين والصَّاد المهملتين -: الفلاةُ.

والصَّحْصَحَانُ: المُسْتوي(٢)؛ أي: بفلاةٍ كالقِرطاسِ مستويةٍ.

لليدين؛ أي: على اليدين.

والجرانُ: مقدَّمُ عنقِ البعيرِ من مَذْبحه إلى مَنْحَره.

= والإيضاح: (٢/١٢٧)، والتّبيان: (٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(١) أغلب المصادر النّاقلة لهذا البيت روته هكذا: « بسهب » ومن المصادر البلاغيّة، المفتاح، والمصباح، والتّبيان، والإيضاح (تحقيق خفاجي) وسيأتي - في كلام الشّارح - أنّهما تُنْطقان بالسِّين والصّاد.

(٢) في ب: « أي: مُستوى ». وبإيراد « أي » ثانية في أوّل الجملة بعدها يضطرب السّياق.

الفَنُّ الثَّالثُ : في وضعِ الطَّرفين(*) كُلّ عند صاحبه .

أي : في(١) وَضْعِ كُلٍّ من المسندِ إليه والمسندِ عند الآخر .

والنَّظر في التَّقديم والتَّأخيرِ وفي الرَّبْطِ و[في](٢) القصر؛ فهو مكسورٌ(٣) على ثلاثةِ أنواعٍ :

النَّوعُ الأوَّل : في التَّقديم والتَّأخير(٤).

التَّقديمُ(٥): – حيثُ ليسَ واجبــًا ولا أصلاً ــ للاهْتِمام .

جعلَ(٦) السَّكَّاكيُّ مطلقَ(٧) التَّقديمِ للاهتمام؛ سواء كان واجبــًا،

(*) أي : طرفيَ الإسناد .

(١) حرف الجرّ « في » ساقط من : أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب، ف .

(٣) أي : مجزّء أو مقسّم .

(٤) قدّم هذا النّوع على غيره لأهمّيّته وعِظَمِ فوائده، كما قال الإمام عبد القاهر الجرجانيّ (دلائل الإعجاز : ١٠٦) : « هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية » .

(٥) لا شكّ أنّ الحديثَ عن التَّقديمِ حديثٌ عن التَّأخير؛ لأنّ كلا الطّرفين متقابلان، وذكرُ علّة أحدهما استلزام ــ بالضّرورة ــ لذكر علّةِ المُقابل . ومن هنا اكتفى بالتَّقديم .

(٦) كلمة « جعل » ساقطة من ب .

(٧) في ب : « المطلق »، وهو تحريف بالزِّيادة .

أو أَصلاً[١]، أو غيرهما[٢]. والمصنِّفُ[٣] جعلَ تقديمًا ليس واجبًا ولا أصلاً للاهتمام . وهذا أَوْلَى؛ لأنَّ فيهما لا يُحتاج إلى بيانِ العلَّة ولا يُطلبُ لميَّته[٤]. نعم العدولُ عن الواجبِ وعن الأصلِ هو المقتضى لنُكْتة .

(١) في ب : « وأصلاً » .

(٢) الحقّ : أنّني تتبَّعت جميعَ ما يتعلّق بالتَّقديم ــ في المفتاح ــ فلم أعثر على ما ذكره الشَّارح ــ رحمه الله ــ عنه؛ بل إنّني لم أفهم مما وجدته ما فهمه؛ من جعل مطلق التّقديم للاهتمام . وخلاصة ما فهمته من تصريحاته وإشاراته حول هذه القضيّة : أنّ التّقديم يتحتّم بلاغة متى كان ذكره أهمّ؛ سواءٌ كان الدافع وراء ذلك كونه الأصل ولا مقتضى للعدول، أو العناية بالمقدَّم والاهتمام به .

يقول في باب المسند إليه (ص: ١٩٤) : « وأمّا الحالة الّتي تقتضي تقديمه على المسند فهي : متى كان ذكره أهمّ، ثمّ إنّ كونه أهمّ يقع باعتبارات مختلفة : إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه ... وإمّا لأنّه متضمّن للاستفهام، وإمّا لأنّ في تقديمه تشويقًا » .

كما يقول في مبحث التّقديم والتّأخير مع الفعل متحدّثًا عن النّوع الثّالث (ص ٢٣٦): «والحالة المقتضية للنّوع الثّالث: هي كون العناية بما يقدّم أتمّ،وإيراده في الذّكر أهمّ».

(٣) في ب : « المصنّف » بدون العطف .

(٤) أي : سببه، وقد تقدَّم بيان معنى اللّمية ص (١٣٨) من هذا البحث بما يغني عن إعادته هنا . ولم يطلب بيان سببه لأنّ الدّافع وراء التّقديم فيهما أصل ثابت لا ينفكُّ عنهما بخلاف غيرهما فإنّ الدّافع إلى التّقديم طارئٌ لسبب .

والتَّقديمُ الواجبُ كما إذا تضمَّنَ المسندُ إليه الاستفهام، وهو أنَّه يعلم من أوَّلِ الأمرِ أنَّه من أيِّ نوعٍ من الكلامِ .

والتَّقديمُ الأصليُّ كتقديمِ المبتدأ على الخبرِ؛ وذلك لأنَّه ما لَمْ يُتصوَّر شيءٌ لم يُحكم عليه .

لوجوهٍ وهو؛ أي : الاهتمام يكونُ لوجوهٍ :

الأوَّل : عقدُ الهمَّة[1] **به منكَ أو من السَّامعِ ولو ادِّعاءً**؛ أي: تكونُ همَّةُ المتكلِّمِ أو السَّامع معقودةً به[2]؛ حقيقةً[3] أو ادِّعاءً[4]، وعنايتهُ مُتَعلِّقة به لكـــونه ــ في نفســـه ــ نُصْبَ العينِ؛ كما يُقدِّم [من المسند والمُسْند إليه، ما كان همَّةُ أحدهما؛ من المتكلِّم أو السَّامع معقودًا به؛ كما إذا صارعَ زيدٌ عمرًا، والهِمَّة مصروفةٌ لسقوط عمرو للعنايةِ إلى جانب زيد؛ فنقول : (عمرو سقط)؛ لاهْتمامكِ به، وإذا كان للاهتمام بنفسِ السُّقوطِ فقط؛ أعمّ من أن يكون سقوط زيدٍ أو عمرٍو تقول : (سقطَ

(١) الهمّة : الإرادة . اللّسان : (همم) : (٦٢١/١٢) .

(٢) في الأصل، بقيّة النّسخ : « معقوداً به »؛ أي : بالمقدَّم . والصَّواب ما أثبتّه؛ لعدم استقامة السِّياق مع التذّكير، ولكون المعطوف عليه ــ أيضاً ــ مؤنثاً؛ وهو قوله بعده : « وعنايته متعلقة » .

(٣) بأن يهتمّوا به في نفس الأمر .

(٤) في الأصل : « دعاء » وهو تحريف بالنّقص، والصَّواب من أ، ب . والمراد به أن يظهروا اهتمامهم به من غير أن يكون الأمرُ كذلك .

فلانٌ) . وهذا كما قدَّمتَ نُصْب العين تُقَدِّم][1] المفعول على الفاعل؛ إذا كان الغرضُ معرفةَ من وقع عليه الفعلُ لا من صدرَ عنه؛ كما إذا خرجَ رجلٌ على السُّلطان، وعاثَ في البلادِ، وأظهرَ فيها الفسادَ، وتأذّى منه العبادُ؛ فقُتلَ، ثم أردتَّ أن تُخبرَ بقتله؛ فإنَّكَ لا تُرخص التَّأخير بل تجدك مضطرًّا إلى التَّقديمِ؛ قائلاً : (قَتَل الخَارجيَّ فُلانٌ)؛ بتقديمِ الخارجيِّ؛ إذْ ليس الاهتمامُ إلى معرفةِ قاتله، وإنَّما [الّذي][2] الاهتمامُ به معرفةُ المقتولِ، لينْجُوا من شرِّه، ويَخْلُصُوا منْ أذاه .

الثَّاني : التَّشويق؛ أي : يُقدَّم لأنّ في تقديمه تشويقًا للسَّامعِ إلى الخبر؛ ليتمكّنَ في ذهنه إذا وردَ ذلكَ الخبرُ [عليه][3]، كما إذا قلتَ : (صديقُكَ فلانٌ الفاعلُ الصَّانعُ / رجلٌ صدوقٌ)؛ فإنَّه لَمَّا قدّمَ[4] المبتدأَ الموصوفَ اشتاقتْ نفسُ السَّامعِ إلى ما يردُ بعدَه . [٢٣/ب]

وهو ــ أي : التَّشويقُ ــ **أحدُ خواصِّ الإخبارِ بالَّذي**[5]، وخواصُّهُ

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ . وناسب المقام إثباته لكونه متعلّقاً (بالمسند إليه والمسند)؛ بخلاف المثال بعده؛ فإنّه متعلّق بمتعلّقات الفعل . وفي إيرادهما معـاً إيماء إلى أماكن التّقديم بحسب المباحث البلاغيّة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا يستقيم السِّياق إلاّ به .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه تمام المعنى .

(٤) في أ ، ب : « تقدّم ».

(٥) تقدَّم ــ في بيان وجوه اختيار الموصول ــ أنّ من أسباب اختياره (ص : ٣٣٣؛ من هذا البحث) : « توجّه الذّهن لما سيرد عليه ... منتظرًا لوروده عليه حتّى يأخذ =

الآخر ما مرَّ في الحالةِ الَّتي تقتضي كونَه موصولاً؛ من قصدِ زيادةِ التَّقرير، وبناءِ الخبرِ عليه، وغيرِه . وأمَّا كيفيّةُ الإخبارِ فهو وظيفةُ النَّحو .

الثَّالثُ وهو[1]: **التَّفاؤلُ** والتَّيمُّنُ؛ وذلكَ فيما إذا كان الاسمُ يصلحُ[2] للتَّفاؤُل؛ فيقدِّمه إلى السَّامعِ لتعجـــيل إيصَالِ[3] المسرّةِ إليه؛ نحو : (سعدُ بنُ سعيدٍ في دارك) .

وكذا حكم التَّشاؤمُ والتَّطيُّر - فيما يصلحُ الاسمُ له -؛ فيُقدّمه إليه لتعجيل إيصَال[4] المَسَاءَةِ إليه؛ نحو : (السَّفّاحُ في دارِ صديقك).

وإنَّما اكْتَفى بأَحَدِ الضِّدَّين[5] عن الآخرِ لِدلالةِ حُكمه على حكمهِ[6]؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[7] .

= منه مكانه إذا ورد » .

(١) « وهو » ساقطٌ من أ، ب .

(٢) في أ، ب : « صالحـــًا » .

(٣) في الأصل، ب : «اتصال » وهو تصحيف، والصَّواب من أ .

(٤) في الأصل، ب : «اتصال » وهو تصحيف، والصَّواب من أ .

(٥) أي : اكتفاؤه بالتَّفاؤُل .

(٦) مراده بقوله : « لدلالة حكمه على حكمه » أي : لدلالة حكم أحد الضِّدَّين؛ المذكور؛ وهو التَّفاؤل، على حكم غير المذكور؛ وهو التَّشاؤم، بالضِّدّية .

(٧) سورة النّحل؛ من الآية : ٨١ . واقتصـــر الاســـتـــشـــهاد في أ، ب على قوله تعالى : ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ .

ووجه الاستشهاد : « أنّه خصَّ الحرَّ و لم يذكر البرد؛ اكتفاء بذكر أحدِ الضِّدَّين عن =

الرَّابعُ: طلبُ إثباتِ الخبرِ لا نفْسه؛ نحو: (الخطيبُ يشربُ ويطْرَبُ) في جواب: كيفَ الخطيبُ ؟؛ أي هو مُتَّسِمٌ به؛ أي : يكونُ المطلوبُ إثباتَ الخبر للمسند إليه، واتِّصافَه واتِّسامَه بذلكَ الخبرِ؛ كما يقال : (الخطيبُ يَشربُ)؛ أي : الشُّربُ ثابتٌ له؛ بمعنى : أنَّه من شأنه وصفته وحالٍ من أحواله، وإن لَمْ يكن شاربـًا في حالِ الإخبار[1]؛ بخلافِ : (يشربُ الخطيبُ)؛ فإنَّ المطلوبَ فيه نفسُ الإخبار بحصولِ الفعلِ وصدوره منه[2] لا كونه صفةً وحالاً له[3]؛ ولهذا يلزمُ أن يكونَ فيه شاربـًا في الحال[4].

والأوَّل : يُستعملُ في موضع يكون المقصودُ بيانَ حال الخطيبِ وكيفيَّة شأنه بصدقِ ذلك الوصفِ عليه واتِّسامه به؛ لا كونه شاربـًا في الحالِ؛ ولهذا يُقال في جوابِ : (كيفَ الخطيبُ ؟) .

والثَّاني : يُستعمل في موضعٍ يكونُ المقصودُ إخبارَ السَّامعِ بذلكَ الفعل لا بَيَانَ حاله وصفته؛ ولهذا يُقالُ في جواب : (ما يفعلُ الخطيبُ ؟) .

وهذا قريبٌ ممَّا قالَ متأخِّرو المنطقيِّين؛ كأُستَاذنا في بحثِ جهةِ السّور وجهةِ الحمل: إنَّ الجهةَ قد تكونُ - أيضـًا - للصِّدق؛ كما يُقال

= ذكر الآخر». فتح القدير : (٣/١٨٥) .

(١) في الأصل : « وإن لم يكن حال شأن باقي الأخبار »، والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في أ : « عنه » .

(٣) « له » ساقطةٌ من ب .

(٤) في الأصل : « شأن باقي الأحوال » ولا يستقيم به المعنى . والصَّواب من أ، ب . ويصدّقه السِّياق بعدَه .

في زمان خُلُوِّه عن الشُّرب يجبُ أن يصدُقَ في الحال: (الخطيبُ يشربُ)، وكما يجبُ أن يَصْدُقَ عندَ الزَّوالِ: (الشَّمسُ تطلُع)؛ ولتحقيقِه مواضع أُخَر.

[٢٤/أ] **الخامسُ : كونُه / مَحَزَّ التَّعجُّبِ أو الاسْتبعاد**؛ أي : يُقدَّمُ لِيُعْلَمَ أنَّه محلُّ التَّعجُّبِ أو الاسْتبعاد .

المَحَزُّ : موضع الحَزِّ؛ وهو القَطْعُ .

فتأمَّلْ في مثل هذا المثل[١]: (**أَتُخْدَعُ[٢] بالزَّبيبِ بَعْدَ المَشيبِ**)، **وأخَويه**؛ أي: مثل: (أبالزَّبيب[٣] نُخْدَعُ بَعْدَ الْمَشيبِ)، و(أَبَعْدَ الْمَشيب نُخْدَعُ بالزَّبيبِ)؛ قال: فإنَّ في[٤] الأَوَّل التَّعجّبُ في الخدع، وفي الثَّاني: [في][٥] المخدوعِ به، وفي الثَّالثِ في المخدوع فيه، كما[٦] قال الشَّاعر[٧]:

---

(١) لم أهتدِ إليه ــ فيما وقفت عليه من كتب الأمثال ــ .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ بالنّون في ف . وفي أ : « أتخدع ». ولم ينقّط في ب .

(٣) في الأصل : « بالزّبيب »، والمثبت من : أ؛ وهو الأَوْلَى؛ لاطّراد ثبوت الهمزة في بقيّة الأمثلة . وفي ب : « أو بالزّبيب » .

(٤) «في » ساقطةٌ من ب .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من : أ، ب . وهو الموافق لما قبلَه وما بعدَه .

(٦) « كما » ساقطةٌ من : أ .

(٧) البيت من الطّويل، وقائله البحتريّ؛ قاله يمدح المعتزّ بالله . وروايته في الدّيوان (١٠٨/١) : (...................... ∴ أطاول لُطْفَ الوُدّ عند الكواعب) .

أبعدَ الْمَشيبِ الْمُنْتَضَى[١] في الذّوائبِ
تُحَــاولُ وصْلَ الغَانياتِ الكَواعِبِ[٢]

وقدْ يُقدّمُ متعلّقُ الفعلِ[٣] فاعلاً مَعْنى، أَوْ مفعولاً، أو غيرَهُما؛ للتّخصيصِ؛ وذلك شاملٌ لأربعةِ أنواعٍ من التّقديم؛ كَتَقديمِ الفاعلِ المعنويِّ على الفعلِ؛ نحو : (أنا عَرَفْتُ)، وكتقديمِ المفعولِ على الفعلِ؛ نحو : (زيدًا عَرفتُ)، وكتقديمِ غيرِ الفاعلِ والمفعولِ؛ كالحالِ والتّمييز على الفعلِ؛ نحو : (راكبــًا جئتُ)، و (نفســًا طِبْتُ)، وكتقديم

---

(١) في أ : « المستضئ » .

(٢) الكواعب : جمع كاعب، وهي المرأة حين ينهد ثديها . ينظر : الصّحاح : (١/١٨٩)، اللّسان : (١/٧١٩) (نهد) .

هذا؛ ويلحظ أنّ المصنّف ــ رحمه الله ــ لم يذكر جميع الأوجه الّتي أوردها السَّكّاكيُّ في مفتاحه . ويبدو أنّ الدّافع وراءَ ذلك ما أخذ به المصنّف نفسَه من الاختصار المتضمّن مقاصد المفتاح ــ كما ذكر في مقدّمته ص : (٢٠٩) ــ .

ومن تلك الأوجُه الّتي أوردَها السَّكّاكيّ ما يلي :

١ ــ كون المقدَّم لا يزول عن الخاطر .

٢ ــ كون المقدَّم مما يُستلذّ؛ فهو أقرب إلى الذِّكر .

٣ ــ كون المقدَّم ممّا ينبئ عن التّعظيم؛ والمقام يقتضي ذلك .

٤ ــ كون المقدَّم يفيد زيادة تخصيص .

ينظر : مفتاح العلوم : (١٩٥) .

(٣) المراد بمتعلّق الفعل : معموله .

مُتعلّق الفعلِ على مُتَعلّقٍ آخر له؛ كالمفعولِ على الفاعلِ؛ نحو : (ضربَ زيدًا عَمْرٌو)؛ هذا[1] إن قلنا : التَّقديم الّذي بين المُتعلّقات بعضِها مع بعضٍ يُفيدُ التَّخصيصَ . وقوله: « قدْ يُقدَّمُ » يكونُ عامـًّا[2] لتقديمه إمَّا على الفعل، وإمَّا على المتعلّق[3]، وإن قُلنا لا يُفيد[4] فيكونُ خاصـًّا[5] لتقديمه على الفعل، ولا يشمل إلاّ الأنواع الثَّلاثةَ الأُوَل، ومُساعدةُ الأمثلة عليه[6].

وإنَّما قال : « فاعلاً معنى »؛ لأنَّ ما هو فاعلٌ لفظـًا يستحيلُ تَقْديمُه على الفعلِ بالاتِّفاق[7].

---

(١) في أ : « وهذا » .

(٢) في ب : «عالمـًا »؛ وهو تحريف بالزِّيادة .

(٣) في أ : « متعلّق الفعل »؛ وهما بمعنى .

(٤) في الأصل : « بالقيد »؛ وهو خطأ . والصَّواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : «خاصّة». والمثبت من : أ، ب .

(٦) مراده بـ: «ومساعدة الأمثلة عليه » أنّ أمثلة المصنّف الّتي أتى بها لإيضاح المسألة لا تشمل إلاّ الأنواع الثّلاثة، وليس فيها مثال لتقديم متعلّق على آخر؛ الأمر الّذي يوحي بأنّ تقديم المتعلّقات بعضِها على بعضٍ لا يفيد التَّخصيص .

(٧) قوله : « لأنّ ما هو ... بالاتّفاق » ليس على إطلاقِه؛ بل حكى بعض النّحويّين الخلافَ بين البصريّين والكوفيّين حول ذلك .

فالبصريّون يمنعون تقديم الفاعل على رافعه؛ سواء كان فعل أو شبهه؛ فلا تقول : « الزَّيدان قام »و« زيد غلاماه قائم » ولا « زيد قام » على أن يكون « الزّيدان » أوْ « زيد » فاعلاً مقدَّمـًا؛ بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعدَه رافع =

نحو[١]: (**أنا ضربت**)؛ مثالٌ لتقديمِ الفاعلِ المعنويِّ[٢] على الفعل، **لمن ينفي الضَّرب عنك ويثبته لغيرك، أو يجعل لك فيه شريكـًا**؛ أي : لمن يعتقدُ وجودَ الضَّرب، لكنَّه مُخْطِئٌ في فاعله؛ بأن ينفي عنك ويثبت لغيرك، أو يُخْطِئُ[٣] في أنَّ لك فيه شريكـًا[٤]، وأنت تقصدُ أن تردَّه إلى الصَّوابِ؛ بأن تثبته لنفسك وتنفي عن غيركَ في الأَوَّلِ[٥]، وبأن تبيِّن الإنفرادَ والاستبدادَ في الثَّاني[٦].

فتقولُ في تأكيده في الأَوَّل : « لا غيري »، وفي الثَّاني : «وحدِي»؛ أي : ولأنَّ الخطأَ في الأَوَّل كان في الفاعل وأنّه غيرُك تقولُ في تأكيده : «لا غيري»، وفي الثَّاني في التَّعميم وأنَّ لك فيه شريكـًا تقول في تأكيده : «وحدي» .

فإنْ قلتَ : « أنا فعلته وحدي » في قوّة «أنا فعلته لا غيري»، وبالعكس؛

= لضمير مستتر والتَّقدير : « زيد قام هو » .

أمّا الكوفيّون فقد أجازوا التَّقديم في ذلك كلّه » . شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : (٤٢٢/٢ ــ ٤٢٣) بتصرّف يسير .

(١) في أ ، وردت كلمة : « نحو » ضمن كلام الشَّارح؛ وليست منه .

(٢) في ب : « المعنى » .

(٣) في أ، ب : « مخطي » وكلاهما بمعنى .

(٤) في أ، ب : « لك شريكـًا فيه » بتأخير « فيه » .

(٥) وهذا يُسمّى : قصر القلب . وسيأتي .

(٦) وهذا يسمّى : قصر الإفراد . وسيأتي .

[٢٤/ب]فَلِمَ اختصّ الأَوَّل بنحو « لا غيري » / . والثّاني : بـــ«وحدي[(١)] » ؟! .

قلتُ : لأنّ فائدةَ التّأكيد[(٢)] إماطةُ الشُّبهة، وهي في الأَوَّل : أنّ الفعلَ صدر عن غيرك؛ فأزلتها بـــ« لا غيري »، وفي الثّاني : أَنّ الفعل صدر منك[(٣)] بشركة الغير فأمطتّها بـــ«وحدي»، ولو عكست - وإن أفاد ذلك -[(٤)] لم يكن الكلام مُورَدًا على وجهه[(٥)]؛ لأنّ التّأكيد إنّما يَحسُن بما يدلّ على المقصودِ بالمطابقة لا بالالتزامِ[(٦)].

وكذا[(٧)] زيدًا ضربتُ؛ مثالٌ لتقديمِ المفعول المتعدَّى إليه بلا واسطة[(٨)].

(١) في ب : « وحدي »؛ بدون الباء .

(٢) في أ : « التّوكيد » .

(٣) في أ : «عنك».

(٤) في ب زيادة : « لكن » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٥) في ب : « جهته » .

(٦) مراده بالمطابقة دلالة اللّفظ بالوضع على تمام ما وضع له، ويمثـله في المثـال المتقدّم: « لا غيري » فإنّها تصدق بالوضع على كل ما عدا المتكلّم .
أمّا دلالة الالتزام؛ فهي دلالة اللّفظ على ما يلازم معناه في الذّهن ويمثّله في المثال المتقدّم « وحدي » . فإنّ ما يلازمها في الذّهن يصدق كلّ ما عدا المتكلّم .

(٧) في ب : «وكذلك».

(٨) في ب : «لا بالواسطة»؛ وهما بمعنى .

وبه مررتُ مثالٌ لتقديم المفعولِ[١] المتعدَّى إليه بالواسطة .

وراكبًا جئتُ؛ مثالٌ لتقديم الحال .

ونفسًا طبتُ؛ مثالٌ لتقديم[٢] التّمييز .

فلا تقل[٣] في (ما زيدًا ضربت) : (ولا غيره)[٤]؛ إلاّ لمن يراك تظنّه ضرب عمرًا؛ فقال : (زيدًا ضربتُ)؛ أي : فلا تقل في مثل[٥] : (ما[٦] زيدًا ضربتَ) ــ بفتح التّاء ــ لفظة : « ولا غيرَه »؛ لأَنّ منطوقَ «لا غيره» يُنافي مفهومَ تقديمِ (زيدًا)؛ لأنّ مفهومه[٧] أن يكون غيرُ زيدٍ مضروبًا لك ــ إلاّ لمن يراك أنّك تظنّه ضرب عَمْرًا؛ فقال لك مدَّعيًا خطأ ظنّك، وقاصدًا ردَّك إلى الصَّوابِ : «زيدًا ضربتُ» ــ بضمِّ التَّاءِ ــ؛ فإنّه يصحُّ منك أن تقولَ مثله؛ فإنَّك لا تقصد فيه بالتّقديمِ إلاّ مُطابقة الجوابِ؛ فقلتَ : « ما زيدًا ضربتَ » ردًّا لقوله : «زيدًا ضربتُ»،

---

(١) كلمة : «المفعول» ساقطةٌ من أ .

(٢) كلمة : « لتقديم » تكرّرت في الأصل .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف ، وفي ب : « فلا يُقَال »، والفاء هي الفصيحة؛ جزاء لشرط محذوف، تقديره : إذا ثبت أنّ تقديم متعلّق الفعل للتّخصيص فلا تقل .

(٤) قوله : «ولا غيره» مقول القول المتقدّم .

(٥) في أ، ب : « نحو » .

(٦) « ما » النّافية ساقطة من أ . ولا بدّ منها لتمام السِّياق .

(٧) أي : التّقديم .

وقلتَ : « ولا غَيْرَه »، ردًّا لحُسْبانه في حقِّك[١].

ولا تَقُلْ فيه[٢]؛ أي : في « ما زيدًا ضربتَ » كلمة[٣]: «**ولكن أكرمتَه** »؛ فتعقب الفعل المنفي بإثباتِ فعل [هو] ضدُّه[٤]؛ **لأنَّك إنَّما تُخَطِّئه في المفعول**؛ لأنّ مبنى[٥] الكلامِ ليسَ على أنَّ الخطأ وقعَ في الضّرب؛ فتردّه[٦] إلى الصَّوابِ في الإكرام، وإنَّما مبناه على أنَّ الخطأ وقعَ في المضروب[٧] حين اعتقد زيدًا فتردّه[٨] إلى الصَّوابِ أن تقولَ : «ولكن عَمْرًا» .

ولا تقلْ : ما أَنا قُلْتُ شعرًا إذا أنت تريدُ العمومَ؛ كما يفهم من

---

(١) في الأصل : « جعل ذلك » بدلاً من « حقّك » ولا يتّضح به المعنى . والصَّواب من أ، ب.
ولا يلزم من ذلك التّناقض؛ لأنّ تقديم زيد ليس لتخصيص عدم الضرب به؛ بل لنفي التّخصيص الّذي بناه المخاطب باعتقاده الخاطئ أنّك تظنّه ضرب عمرًا لا زيدًا .

(٢) « فيه » ساقطٌ من ب .

(٣) في أ، ب : «لفظة » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . وهو الموافق لما في المفتاح .

(٥) في الأصل : « معنى » وهو تحريفٌ، والصَّواب من أ، ب . وهو الموافق للفظ المفتاح، والملائم لقوله فيما بعد : « وإنّما مبناه ».

(٦) في ب : « فيرد » .

(٧) في الأصل : « الضّرب »، والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٨) هكذا في الأصل، المفتاح . وفي أ : « فرده ». وفي ب : «فيرده » .

قول الشّيخ عبد القاهر[1]، **إذ لا يُعتقدُ أنّك قلتَ كلَّ شِعْرٍ**؛ أي: لاستْلزامه أن يكونَ قد اعتقد فيك[2] مُعْتقدٌ : أنّك قُلتَ كلَّ شعرٍ في الدُّنيا فنفيت أن يكون إيّاه . ووجهُ الاستلزامِ أنّه في قُوّة : قال غيري كلَّ شعرٍ، وهو في جواب : ما قالَ غيرُك كلَّ شعرٍ، وفيه اعتقادٌ أنّك قلتَ كلَّ شعرٍ . وأمّا لو أردتَ التّخصيص؛ كما تُريد شعرًا معيّنـًا فلا مَنْع منه .

ولا في « **ما أنا ضربتُ** »؛ أي : لا تقلْ في [نحو][3]«ما أنا ضربتُ» كلمة : « **إلاّ زيدًا** » حتّى يصير هكذا: «ما أنا ضربتُ إلاّ زيدًا»؛ **لأنّه يُفيد أنّك ضَربته ولم تضربه**؛ لأنّ نقضَ النّفي بـــ« إلاّ » يقتضي أن

(١) أورد الإمام عبد القاهر الجرجانيّ ــ رحمه الله ــ صورتي التّأخير والتّقديم . ومثّل لهما بأكثر من مثال . من ذلك قوله في الصورة الأولى ــ التّأخير ــ (دلائل الإعجاز ١٢٤) : « أنّك إذا قلتَ : (ما قلتُ هذا)، كنتَ نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنّه مَقُول » .
وقوله في الصُّورة الثّانية ــ التّقديم ــ : « وإذا قُلت : (ما أنا قلتُ هذا) كنتَ نفيتَ أن تكون القائلَ له، وكانت المناظرة في شيء ثَبَت أنّه مقُولٌ » .
ثمّ أردفَ ذلك بتقرير المسألة الّتي نحن بصددها؛ فصرَّح بالعموم في الصّورة الأُولى واستلزامه العطف عليها في الصُّورة الثّانية . يقول (ص: ١٢٤): « ومن أجل ذلك صَلَحَ في الوجه الأوّل أن يكون المنفيُّ عامـًّا؛ كقولك : (ما قلتُ شعرًا قطُّ) ... ولم يصلح في الوجه الثّاني؛ فكان خَلْفـًا أن تقول : (ما أنا قلت شعرًا قطّ) ... وذلك أنّه يقتضي المُحالَ، وهو أن يكون ــ ههنا ــ إنسان قد قال كلَّ شعرٍ في الدُّنيا ... فنَفيتَ أن تكونَه » .

(٢) في الأصل : « قبل »، وهو تصحيف لحق أحرف الكلمة كلّها، والصَّواب من أ، ب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب . وهو الأَولى لتعميم النّهي .

[٢٥/أ] تكون/ ضربت زيدًا، وتقديمُك ضميرك وإيلاؤُه حرفَ النَّفي يقتضي نفيَ أن تكونَ ضربته؛ هكذا في « المفتاح »(١)، وفي « دلائل الإعجاز »(٢). وقال صاحبُ « الإيضاح »(٣): « وفيه نظرٌ؛ لأنّا لا نُسلِّم أنَّ تقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَ حرفِ النّفي يقتضي ذلك »؛ بل [عليه](٤) أنّه يقتضي أن يكون ههنا إنسانٌ غيرُ المتكلِّم قد ضرب من عدا زيدًا منهم؛ وهو مُحالٌ .

وقالَ(٥) المصنِّفُ : إنَّا(٦) ندَّعي ذلك في مادَّة خاصّة؛ كما أنَّ التّخصيصَ بالتَّعميم مرادٌ في قولك : (ما أنا قلتُ شعرًا)، وهي [في](٧)

---

(١) ص : (٢٣٢ ــ ٢٣٣) .

(٢) ص : (١٢٦) .

(٣) الإيضاح : (٥٤/٢ ــ ٥٥) بزيادة كلمتي « تقديم الخبر » وحرف العطف « الواو » بعدهما .
وقد علّق الصّعيديّ على تعليل الخطيب القزوينيّ دافعـًا له بقوله : « لا يخفى أنّ المنفيَّ ليس الضّرب الواقع على كلّ واحد منهم سوى زيد؛ وإلاّ كان من سلب العموم لا من عموم السّلب . وإنّما المنفيّ ضرب أيّ واحد سوى زيد؛ وعلى هذا يكون مفهوم المثال أنّ إنسانـًا غير المتكلّم ضرب أيّ واحد سوى زيد، وهو صحيح لا شيءَ فيه . وإنّما الّذي يؤدّي إلى ما ذكره الخطيب أن يقال : ما أنا ضربت كلّ رجل إلاّ زيدًا » بغية الإيضاح : (٩٢) بتصرّف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) في أ، ب : « قال »؛ بدون الواو .

(٦) في أ، ب : « إنّما » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ؛ وهو المجانس لقوله فيما بعد : « ويكون النّزاع في فاعل ».

صورةٍ يكون الضَّربُ الواقعُ منحصرًا على زيد، ويكون النِّزاعُ في فاعلِ ذلك الضَّرب المعيَّن؛ وحينئذٍ لزوم التّناقض ظاهرٌ؛ لأنَّ النَّقضَ يقتضي أن تكون ضربته، والتَّقديمَ والإيلاءَ يقتضي صرفَ الضَّربِ عنك إلى غيرك، بلى[1] لو لم يحصر[2] لم يتناقض؛ لأنَّ النَّقضَ يقتضي ضربَك إيَّاه، والتّقديمَ يقتضي صرف ضرب عنك[3] لا[4] ضربَ زيد؛ فلا يتناقض .

وقد يُقدَّمُ الفاعلُ؛ أي : بحسبِ التَّلفّظ لا على نِيَّةِ التّقديم والتَّأخير؛ كما في التَّقديم التَّخصيصي، **معنىً**؛ أي : ما هو فاعلٌ معنىً لا لفظـــًا[5]، **خاصَّة عليه** . إنّما قال : « خاصةً »؛ لأنَّ سائرَ متعلّقاتِ الفعل لا تتقدم عليه للتّقوية؛ بل للتَّخصيص؛ كما مرَّ؛ **نحو : (أنا عرفتُ) لتقوية الحكمِ؛ لأنَّ المبتدأ لاستدعائه**[6] **حكمـــًا يَصْرف ما يصلحُ له**[7]؛ **إلى نفسه**[8] . **ولو بلا ضميرٍ؛ نحو : (زيدٌ غلامٌ)، فإذا وجدَ الضّميرُ**

---

(١) في ب : «نعم ».

(٢) في أ ، ب : « ينحصر » والمعنى واحد .

(٣) أي : ضرب مخصوص .

(٤) في ب : « إلاَّ »؛ وهو تحريف بالزِّيادة .

(٥) في الأصل : « ولفظـــًا » وهو خطأ ظاهر . والصَّواب من ب . والكلمة ساقطةٌ من أ.

(٦) في الأصل : « للاستدعاء به » . والصَّواب من أ، ب، ف .

(٧) المرادُ بالضّمير هنا : ضميرُ الفاعل المعنويّ، وهو الضّمير الّذي هو فاعل لفظيّ للفعل لا مطلق الضّمير .

(٨) هكذا ـــ أيضاً ـــ ورد قوله : « إلى نفسه » ضمن ف . ولم يرد في بقيّة النُّسخ .

صرفَه[١] إليه ثانيـــاً .

اعلمْ[٢] : أنّك إذا قُلت : (عرفتُ أنا)؛ « فأنا » فاعلٌ معنىً؛ لأنّه تأكيدٌ للفاعل، فإذا قُلت : (أنا عرفتُ) يحتمل أن يقـــال : أصلُ النَّظمِ: (عرفتُ أنا)، ثُمّ قدّمَ (أنا)، ويحتمل أن يُجرى الكلامُ على الظَّاهرِ؛ ويقال : (أنا) مُبتدأٌ و(عرفتُ) خبرُه؛ ولا يُقدّر تقديمٌ وتأخيرٌ . فنظمُ الكلامِ بالاعتبارِ الأوَّل يفيدُ التَّخصيصَ، وبالاعتبارِ الثَّاني يكونُ مُفيداً لتقويةِ الحكمِ، وسببُ تقوِّيه[٣]؛ هو أنَّ المبتدأَ لكونه مُبتدأ واســـــتدعائه[٤] به حكمـــاً، وأن يُسندَ إليه شيء ــ يصرف إلى نفسه ما يصلح له وللإسنادِ إليه إذا وردَ بعدَه؛ ولو كانَ ذلك الصَّالحُ الواردُ بلا ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدأ؛ نحو : (زيدٌ غلامٌ[٥])؛ فإذا وُجد الضَّميرُ ــ بأن كانَ الخبرُ متضمِّنـــاً له[٦] ــ صرفَ ذلكَ الضّميرَ إلى المبتدأ ثانيـــاً؛ فيكتسي الحكمُ قُوّةً لتكريرِ[٧] الإسنادِ؛ فإذا قلت : (أنا عرفتُ) كان المرادُ تحقيق / حُكمِ المعرفةِ، وتقويته عند السَّامعِ؛ لا تخصيصه به . [٢٥/ب]

(١) في الأصل : « صرف »وهو تحريف بالنّقص . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٢) في ب : « واعلم ».

(٣) في أ، ب : « تقويته »، وكلاهما جائز .

(٤) في الأصل : « واستدعاء به »، والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في أ : « غلامك ».

(٦) نحو : « أنا عرفت » .

(٧) في ب : « تكرر » .

وأمّا : (**عرفتُ أنا**) بتأخير لفظة : (أنا) **فتأكيدٌ للفاعل لا للإسناد؛ وهو غيره،** [أي : غير « أنا عرفت »؛ لأنَّ المفهومَ من « أنا عرفت» تكريرُ[1] المعرفة، ومن (عرفت أنا) تكرير[2] العارف دونَ المعرفةِ واحدُهما غيرُ الآخر][3].

تذنيباتٌ

الأوَّل: (**أنا عارفٌ**)[4] **دون**[5] (**أنا عرفتُ**) **في التَّقويةِ لعدمِ تغيُّر الضَّميرِ في الحكايةِ والخطابِ والغيبةِ**؛ تقول: (أنا عارفٌ)، (وهو عارفٌ)، (وأنت عارفٌ)؛ بخلاف ما تقول : (أنا عرفتُ)، (وهو عرفَ)، (وأنت عرفتَ)[6] **فكأنه لا ضمير** .

(١) في ب : « تكرر » .

(٢) في ب «تكرر».

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٤) مراده بـ« عارف » اسم الفاعل . ويندرج معه في الحكم ما في حكمه من المشتقات؛ كاسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل .

(٥) « دون » : أي : أُضعف . ينظر : اللّسان : (دون) : (١٦٤/١٣) .

(٦) في أ، ب : تقدّمت جملة : « أنت عرفت » وجاءت في موضع :«أنا عرفت » قبلها . والأصل أَوْلَى؛ لمجانسة سياق الجمل المتقدّمة؛ حيث تقدّمت جملة : « أنا عارف» على « أنت عارف » .

والسِّرُّ في عدمِ تفاوت الضَّميرِ : أنَّ معنى (عارف) ذاتٌ[١] ثبتَ له المعرفة؛ فكأنَّ[٢] ضميرَه راجعٌ إلى الذّاتِ؛ والذاتُ لا تختلفُ باختلافِ الاعتباراتِ؛ ولأنَّ ضميرَه لما لمْ[٣] يرجع إلى المبتدأ لم يُفد[٤] التَّأكيد؛ كما أفاد (أنا عرفت)[٥]، ولأنَّ الذَّاتَ بالحقيقة هو نفسُ المبتدأ؛ فكأنَّه راجعٌ إليه، وأفادَ[٦] شيئــًا من التَّأكيدِ[٧].

(١) في الأصل : « وان » . وفي ب : « وأنت »، وكلاهما جمع بين التّحريف والتّصحيف، والصَّواب من : أ .

(٢) في الأصل : « فكأنّه » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « لا » بدلاً من : « لما لم » .

(٤) في أ : « لا يفيد » .

(٥) في ب زيادة : «التّاكيد »، والمعنى تامٌّ بدونها .

(٦) في أ، ب : « أفاد »؛ بحذف الواو .

(٧) في أ، ب : «التّوكيد ».

وقول الشّارح ــ رحمه الله ــ : « ولأنّ ضميره ... من التّأكيد » تفسير لضعف التّقوية في (أنا عارف)، وهو مبنيّ على ما نصّ عليه السَّكّاكيّ؛ من عدم تفاوت الضّمير في الحكاية والخطابة والغِيبة؛ غير أنّ تفسير السَّكّاكيّ يختلف عن تفسير الشّارح : فهو يرى أنّ (عارف) « أشبه الخالي عن الضّمير، ولذلك لم يحكم النُّحاة عليه بأنه جملة، ولا عُومل معاملتها في البناء؛ حيث أعرب في نحو : (رجلٌ عارفٌ)، (رجلاً عارفــًا)، (رجلٍ عارفٍ) وكذا اتّباعه في حكم الإفراد؛ نحو : (زيد عارف أبوه) .

وقد نقل أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة عن الإيجيّ تفسيرًا ثالثــًا؛ هو قوله (شرح =

الثّاني : قال[1] : (**زيدٌ عرف**) **للتّوكيد** والتّقوية؛ **لأنّه إذا أُخّر كان فاعلاً إلاّ نادرًا؛ نحو: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾**[2]؛ فإنّه يجوزُ على المذهبِ النّادرِ[3] أن يكون (زيد)[4] مؤخّرًا، ولا يكون فاعلاً؛ بلْ يكون فيه ضميرُ فاعله، و(زيد) تأكيدٌ، أو بدلٌ منه[5]؛ كما يُقالُ في الآيةِ : إنّ الفاعلَ مُضمرٌ، و(الّذين) بدلٌ[6]؛ **فلا يقدّم** [أي][7] لكونه

= الفوائد الغياثيّة مخطوط ل ٨٥/أ) : « إنّما كان دونه في التّقوية؛ لأنّ الهيئة التّركيبيّة العارضة للصّفة مع فاعلها ليست موضوعة لإيقاع النّسبة؛ بل لاتّصاف ذات الصّفة بنسبة معقولة؛ كالهيئة التّركيبيّة بين الموصوف والصّفة والمضاف والمضاف إليه . فلا يتكرّر الإسناد في نحو : (أنا عارف) لكن فيه دلالة على نسبة إسناديّة أوقعت فيكون دون (أنا عرفت) في التّقوية ... هكذا إفادة الأستاذ رحمه الله » .

(١) كلمة « قال » ساقطةٌ من ب . والمعنيُّ : السَّكّاكيّ .

(٢) سورة الأنبياء، من الآية : ٣ .

(٣) مراده بالمذهب النّادر ما يسمّى في عرف النّحاة بلغة : « أكلوني البراغيث »، وقد صرّح سيبويه بورودها عن العرب ووصفها بأنّها قليلة (الكتاب : ٤٠/٢) . وعلى هذه اللّغة بنو الحارث بن كعب . وحُكيت عن طيء وأزد شنوءة .
ينظر : شواهد التّوضيح؛ لابن مالك : (١٩١)، شرح ابن عقيل : (٤٢٩/١)، إعراب القرآن؛ للنّحّاس : (٢٩٥/١)، وخزانة الأدب : (١٣/١) .

(٤) في أ : « زيدًا » ولا وجه لنصبه .

(٥) « منه » ساقطةٌ من أ .

(٦) ينظر : الكتاب : (٤١/٢) .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعلى مثله درج الشّارح .

فاعلاً لو تأخَّر لا يُقدَّم؛ لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّم على الفعل؛ فلا يجوز كونُه للتَّخصيصِ .

وإن تقدّم[١] **فيُحمل على النَّادرِ عند عدمِ جوازِ المبتدئيّة**[٢]**؛ نحو : (رجلٌ جاءَ)**؛ أي : لفقدانِ شرطِ الابتداء[٣]، وتعذُّرِ حَمْله على الأصل؛ يُحْمل على النَّادرِ ويُحكم بالتَّقـــديم **فيُفيد التَّخصيصَ؛ أي : لا امرأة ولا رجلان**[٤]؛ أي : يُفيد [إمّا][٥] تخصيـــص الجنـــس؛ نحـــو : رجـــلٌ [جاءَ][٦] لا امرأة، وإمّا تخصيص الأفـــراد؛ نحو : رجل [جـــاءَ][٧] لا رجلان أو رجال .

وقـــــــــــوهم[٨]: « **شَـــــــــــرٌّ أَهَـــــــــــرَّ**[٩] »

(١) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : «قدم » .

(٢) في الأصل : « المبتدأ »، وفي أ : « المبتدأ به » . والمثبت من ب، ف .

(٣) لكونه نكرة غير مختصّة؛ والمبتدأ يشترط فيه أن يكون معرفة .

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف بالعطف بالواو . وفي أ، ب : « أو لا رجلان » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه لإقامة السِّياق .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٨) هذا مثلٌ من أمثال العرب، يضرب في ظهور أمارات الشّرِّ ومخايله . وهو في مجمع الأمثال : (١٧٢/٢)، والمستقصى : (١٣٠/٢)، وأورده سيبويه في الكتاب : (٣٢٩/١) مبيّنــًا وجهَ حسن الابتداء به؛ وأنّه ــ قياســًا على المثال الّذي ذكره ــ : (ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ) كما أورده ابن منظور في اللّسان : (٢٦١/٥) .

(٩) أهرَّه : حمله على الهرير؛ وهو صوت النُّباح . وقيل : صوت دون النُّباح . ينظر : =

ذا ناب[١] » **يأباهما**[٢] **موضعُ استعمــاله**؛ لأنّه لا يُستــعمل[٣] في موضــع يكونُ المراد : شرٌّ أَهرَّ لا خير، وشرٌّ أهرّ لا شرّان .

والسَّكّاكيُّ خصّصَ إباءَ الموضعِ بالوجهِ الأخيرِ؛ حيثُ قالَ : لامتناع أنْ يُقال : المهرُّ شرٌّ لا خير؛ إذ التَّخصيص يَسْتدعي اشتراكَ الخيرِ والشرِّ في الإِهْرَار؛ لكنَّ الخيرَ لا يكونُ مُهرًّا[٤]، وامتناع أن يكونَ التَّقديرُ: شرٌّ لا شرّان؛ لأنَّه بهذا الوجه يكونُ[٥] نابيـًا عن مظانِّ استعماله[٦].

وإذا نَصُّوا بأنَّ معناه: (ما أهرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ)؛ فالوجهُ: أنَّ التَّنكير للتَّعظيم؛ أي : وإذا[٧] نصَّ الأئمةُ[٨] بأنَّ فيه تخصيصـًا؛ حيثُ

= اللِّسان : (هرر) : (٥/٢٦١) .

(١) ذو النَّاب : السّبع . والمراد به هنا الكلب .

(٢) أي : تخصيص الجنس، وتخصيص الأفراد .

(٣) في ب : « يستعمل » بدون النّفي، وهو خطأ ظاهر يناقض السِّياق .

(٤) ويلحظ أنَّ هذا الوجهَ لا يمتنعُ عند الإمام عبد القاهر؛ بل حمل المراد عليه يقول (دلائل الإعجاز : ١٤٣) : « إنّما قُدِّم فيه (شرٌّ) لأنّ المراد أن يعلم أن الّذي أهرَّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير » .

(٥) كلمة : «يكون» ساقط من ب .

(٦) ينظر : المفتاح : (٢٢٤) .

(٧) في أ : «وإذ» .

(٨) أي : علماء النّحو؛ حيث تعرّضوا لهذا المثال وغيره في ثنايا حديثهم عن مسوّغات الابتداء بالنّكرة . ينظر ــ على سبيل المثال ــ : الأصول في النّحو : (١/٥٨ ــ ٥٩)، المفصّل : (٤٣)، شرح ابن عقيل : (١/٢٠٧) .

قالوا : معناه : (ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ)؛ فالوجهُ : أن يقالَ : إنّ[1] التّنكيرَ للتّعظيمِ، وأنّ المرادَ تفظيعُ شأنِ الشّرِّ؛ أي : ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ عظيمٌ فظيعٌ[2]؛ فيُفيد تخصيصَ النّوعِ .

[٢٦/أ] والحاصلُ: / أنّ (أنا عرفتُ) يحتملُ تقويةَ الحكمِ وتحقيقه؛ بأن يكــونَ (أنا) مُبــتدأً و(عــرفتُ) خبرَه - كما هو الظّاهرُ -، ويحتملُ التّخصيصَ؛ بأن يكون التّقديرُ: (عرفتُ أنا)؛ فقُدِّم (أنا) .

و(زيدٌ عرفَ) لا يصلح للتّخصيص؛ إذ لو قدَّرت (عرفَ زيدٌ) كان (زيدٌ) فاعلاً، فلا يتقدَّمُ إلاّ على طريقةِ : ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]، وهو بعيد .

و(رجل عرف) لا يحتملُ التّحقيقَ؛ لأنّ النّكرةَ غير المخصَّصة لا تصلحُ مبتدأً؛ فهو للتّخصيصِ لتقديرِ تقديمه . فعُلم أنّ مأخذ التّخصيصِ والتّقويةِ تقديرُ التّقديمِ والتّأخيرِ ولا تقديرُهما ! .

(١) « إن » ساقطة في أ .

(٢) فتكون النّكرة مخصوصة بالوصف، ولسنا في حاجة إلى تخصيصها بالجنس أو بالفرد .

(٣) سورة الأنبياء؛ من الآية : ٣ .

ولمّا كانَ هذا[١] عند المصنِّفِ غيرَ مرضيّ؛ لإفضائه إلى جواز تقديم تأكيدِ الفاعل عليه في : (أنا عرفتُ)، وكذا[٢] في : (رجلٌ عرفَ) مع التزامِ الوجهِ البعيد، وإلى عدمِ جوازِ (زيدٌ عرفَ) للتّخصيصِ مع استْعمالِ الفصحاءِ له، كما إذا تُصوّر أنَّ المخاطبَ يعرفُ عارفـــاً؛ لكنّه مُتردّدٌ بين[٣] أنّه زيـــدٌ أو عـــمرو؛ فيقول : (زيــــدٌ عـــرف لا عـــمرٌو)؛ ــ قال (قال)[٤].

والمرضيُّ عندَه هو مذهبُ الشّيخِ عبدِ القاهر، وهو : أنَّ مأخذَ التّخصيصِ والتّقويةِ مُقتضى المُقام، فإنْ كان[٥] شكَّ السّامعُ في النِّسبةِ فهو للتّقويةِ، وإنْ كانَ في المنسوبِ إليه فهو للتّخصيص[٦]؛ فـــ(زيدٌ عرفَ) عند الشّيخِ يحتملُ[٧] لهما؛ إذ قد يشكُّ في النِّسبة فيتصوّره يسأل[٨]: (زيدٌ ماذا

---

(١) كلمة : « هذا » ساقطة من ب . والمشار إليه قول السّكّاكيّ الّذي حكاة المصنِّف بقوله ــ فيما تقدّم ــ : « قال : (زيد عرف) للتّوكيد؛ لأنّه إذا أخّر كان فاعلاً إلاّ نادراً .. » .

(٢) في ب تكررت كلمة : « كذا » .

(٣) في أ : « في » ولا اختلاف في المعنى .

(٤) في الأصل : « قال المصنّف » والمعنى فيه لا يتمّ إلاّ بزيادة : (قال) بعد : (المصنّف) . والصَّواب من أ، ب . ولا حاجة إلى إثبات كلمة : « المصنّف » لورودها في أوّل العبارة . ومرادُ الشّارح بـــ« قال » قولُ المصنِّف في أوّل التّنبيه الثّاني : ؛(قال : زيد عرف) حكاية لقول السّكّاكيّ ــ كما سبق وأن أشرت ــ .

(٥) كلمة : « كان » ساقط من ب .

(٦) ينظر : دلائل الإعجاز : (١٤٢) .

(٧) في أ، ب : « محتمل » .

(٨) في الأصل : « فيتصوّر فيسال » ويظهر أنَّ النّاسخ وهم فأدخل آخـــــر الكلمة =

فعلَ ؟)، وقد يعلمُ النِّسبةَ ويجهلُ نفسَ المنسوبِ إليه فيسأل : (من ذا عرف؛ أزيدٌ أم عمرو ؟) .

وأمَّا (رجلٌ جاء)[١] فإنّه مُتعيّن للتَّخصيصِ عندَه ـــ أيضًا ـــ؛ لأنَّه لكونِه نكرةً مجهولةً لا يُتصوّر أَنْ يشكَّ في نسبةِ فعلٍ إليه؛ بل في مثلِ هذه الصُّورة لا يكون الشَكُّ إلاَّ في تعيين[٢]المنسوبِ إليه[٣].

ثُمَّ إنَّ (شرٌّ أهرّ ذا نابٍ) لا يُحتاج فيه إلى التَّخصيصِ النَّوعيِّ[٤]؛ بل التَّقدير فيه : شرٌّ أهرَّ لا غيره؛ من بَرْدٍ، أو جُوعٍ، أو فَقْدِ إلْفٍ؛ لأنَّ استعمالَهم ذلك عند تطيُّرهم بنحوِ مُصيبةٍ ومثلها من الدَّواهي .

الثَّالثُ : وكذا : (زيدٌ عرفتُ) أو (عرفتُهُ) للتَّأكيد؛ أي : وكذا قال : (زيدٌ عرفتُ) أو : (عرفتُه) ـــ أعمّ من أن يُحذف ضمير المفعول، أو يُذكر ـــ للتَّأكيدِ والتَّقوية؛ لأنَّه لا[٥] يحتمل إلاّ الابتداء؛ وفيه

= الأَولى «الهاء»، وجعله ضمن أوّل الكلمة الثّانية بعد أن حرّفه فاءً. والصَّواب من أ، ب.

(١) في الأصل : « عرف » والمثبت من : أ، ب . وهو الأَولى؛ لمجيء التّمثيل عليه في كلام المصنّف المتقدّم .

(٢) في ب : « التّعيين ».

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : (١٤٤) .

(٤) هذا ردٌّ على ما حكاه المصنِّفُ عن الأئمّة؛ إذ نصّوا بأنَّ التَّنكير في المثل للتَّعظيم، وأنَّ المرادَ تفظيع شأن الشَّرِّ؛ فيفيد تخصيص النَّوع .

(٥) « لا » ساقطةٌ في ب . ولا بدّ منها لتمام السِّياق .

تكريرُ النِّسبة[١]؛ فيُفيد تَقْويةَ أنَّك عرفت زَيدًا . و : (**زيدًا عرفتُ**) **للتّخصيص**؛ لأنَّه لا يحتمل إلاّ التَّقديم، و(**أنا عرفتُ**) **يحتملهما**؛ أي : التَّأكيد والتَّخصيص ـــ كما مرَّ ـــ؛ وهذا فيه نوع تكرار؛ وقد / ضرب [٢٦/ب] القلم عليه[٢] في بعض النّسخ، لكن المصنّف ما غيرّه عند الدّرس .

وكذا (**زيداً عرفتُه**) يحتملُهما[٣]؛ إذ يُتصوّرُ فيهِ التَّقديم وعدم التَّقديم؛ **فبتقدير**[٤] **الأصل**[٥]: (**عرفت زيداً عرفتُه**)[٦] للتّقوية؛ لتكرّر[٧] الإسناد، أو بتقدير[٨]: (**زيدًا عرفتُ عرفتُه**)[٩] للتّخصيص؛ لوجودِ التَّقديمِ المُستلزمِ للتّخصيص؛ فلا يرد أنَّ في الوجه الأوّل[١٠] منافاة لما مرّ[١١]: أنَّ التَّقويةَ تختصُّ بتقديمِ الفاعـــلِ المعنويِّ؛ لأنَّ هذه التَّقوية

(١) باعتبار عود الضَّمير أو المقدّر إلى المسند إليه .

(٢) ضرب القلم عليه؛ أي : طمسه .

(٣) أي : التَّقوية والتَّخصيص .

(٤) في أ : « بتقدير ».

(٥) أي : جريان الكلام على أصله بدون تقديم .

(٦) حيث قُدِّر المفسر المحذوف قبل المنصوب، وجرى هذا التَّقدير على الأَصل؛ لأنَّ الأصل في العامل أن يتقدّم المعمول .

(٧) في أ : « لتكرار » .

(٨) في الأصل : «بتقديره » والصَّواب من : أ، ب .

(٩) حيث قُدِّر المفسّر المحذوف بعد المنصوب . وبذا خرج عن الأصل لداعٍ بلاغيّ استلزم التَّقديم .

(١٠) أي : ما كان بتقدير الأصل : « عرفت زيدًا عرفته ».

(١١) في الأصل زيادة : « حيث قال : وقد يقدّم الفاعل خاصّة » وهي زيادة دخيلة على =

لا تستفاد من تقديم، لأنّه لا تقديم فيه؛ [لأنّ الفعلَ إذا قُدِّر مقدّماً لا يكون فيه تقديم بل التّقوية إنّما تحصل بتكرار الجملة][1] **إلاّ في نحو** : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[2]؛ أي : المضمر على شريطة التفسير يحتملهما؛ إلاّ إذا كان بعد أمّا؛ نحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ، فإنّه متعيّنٌ للتّخصيص لا يحتمل التّأكيد؛ **إذ لا يَصحُّ** : **(وأمّا فهدينا**[3] ثمودَ فهديناهم[4])؛ وذلك بسبب استلزامه دخولَ فعلٍ؛ وهو (يكن)؛ لأنّ تقديره: (مهما يكن)، على فعلٍ؛ وهو : (فهدينا)؛ وهو مُحالٌ[5] - كما قالَ النُّحاةُ[6] -، وعُوِّضَ[7] بينها وبين فائها جزءٌ ممّا في

= النّصّ ينقطع بها السّياق . والأقرب ــ والله أعلم ــ أنّها إيضاح للنّصّ وبيان لقوله: « كما مرّ » فهي عين كلام المصنّف المتقدّم ص : (٤٢٩) . ويبدو أنّ النّاسخ تلقّفها خطأً وأدخلها ضمن كلام الشّارح، كما أنّ اضطراب النّاسخ في إثباتها ظاهر؛ حيث وردت كلمة « مرّ » قبلها، وثانية بعدَها .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من : أ؛ وفيه إيضاح للمعنى .

(٢) سورة فصّلت؛ من الآية : ١٧ .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « هدينا ».

(٤) عبارة : « نحو ... فهديناهم » ساقطةٌ من ب .

(٥) في أ وردت العبارة هكذا : « (مهما يكن)؛ فعلى هذا لو دخل على الفعل؛ وهو ﴿ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ لصار التّقدير : (مهما يكن فهديناهم)، وهو محال » .

(٦) ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك : (١/١٢)، التّذييل والتّكميل لابن حيان : (١/٥٨)، نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل لمحمّد المرابط الدّلائي: (١/٢٠٤).

(٧) في الأصل : « وعرض »، والصّواب من أ، ب .

حـــيِّـــزها[١]. هذا إذا قُرِئ : (ثمودَ) - بالنَّصْب -[٢]، وأمَّا إذا قُرِئ بالـــرَّفـــع[٣] فليس من المبحث[٤].

(١) في الأصل : « جزؤُها »، والصَّواب من أ، ب .

(٢) وهي قراءة شاذّة؛ تجمع إلى جانب النّصب المنع من الصّرف؛ قرأ بها الحسن وابن هرمز وابن إسحاق وابن أبي عبلة وعاصم في رواية . ينظر : معاني القرآن للفرّاء : (١٤/٣)، تفسير الطّبريّ : (٦٧/٢٤) . ومختصر ابن خالويه : (١٣٣/١)، إعراب القراءات الشّواذ للعكبريّ : (٤٢٧/٢ ـــ ٤٢٨)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبريّ : (٥١٧)، فتح القدير : (٥١١/٤) .

(٣) هي قراءة الجمهور، وتجمع إلى جانب الرّفع المنع من الصّرف . وهناك قرآتان أخريان بالرّفع والنّصب مع الصّرف : (ثمودٌ، ثمودًا) .
أمّا الرّفع ـــ في جميع ما تقدّم ـــ فعلى الابتداء والجملة بعده خبر .
وأمّا النّصب فعلى الاشتغال .
وأمّا الصّرف فعلى تفسير الاسم بالأب أو الحيّ .
أمّا المنع فعلى تأويله بالقبيلة .
ينظر : المصادر السّابقة، الكشّاف : (١٩٩/٤)، تفسير الفخر الرّازيّ: (٥٥٣/٩)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر؛ للبنّا : (٤٤٣/٢)، التّبيان في إعراب القرآن؛ للعكبريّ : (٥١٧) .
ويَرِدُ على هذه القراءة؛ أنّ الآية إن كانت من باب التّخصيص كان المراد أنّ الهداية مختصّة بثمود دون غيرهم، « والتّحقيق أنّ مثل هذا ليس للتّخصيص؛ لظهور أنّ ليس الغرض إنّا هدينا ثمود دون غيرهم؛ ردًّا على من زعم الاشتراك؛ أو انفراد الغير بالهداية؛ بل الغرض إثبات أصل الهداية ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم؛ ألا ترى أنه إذا جاءك زيد وعمر ثمّ سألك سائل ما فعلت بهما؛ تقول : أمّا زيدٌ فأكرمته، وأمّا عمرًا فأهنته، وليس في هذا حصر ولا تخصيص؛ لأنّه لم يكن عارفـــًا بثبوت أصل الإكرام والإهانة » . ينظر : المطوّل : (١٩٩ ـــ ٢٠٠) .

(٤) لأنّه ليس فيه تقديم للمفعول على الفعل أصلاً .

الرَّابعُ : (**مثْلُكَ لا يَبْخل**)، و (**غيرُك يبخلُ**)؛ **التُزم فيهما التَّقديم للتَّقوية**؛ لأنَّ بناءَ[١] الفعلِ على المبتدأ أقوى للحكم، والمقام لكونه مقـــامَ مـــدحٍ يقْتضـــي التَّأكيد والمبالغـــةَ؛ وذلك إذا استعملوا لفظ (المـــثـــل) أو لفـــــظ (الغير)؛ نحو : (مثْلُك لا يَبْخل)؛ بمعنى : أنت لا تبخل؛ وكان لفظُ المثلِ مُقحَمـــاً، وكذا : (غيرُك لا يجُود)؛ بمعنى : أنت تجودُ .

إذَا لَمْ يعرض[٢] **به لإنسانين**؛ أي : من غيرِ إرادةِ التَّعـــريضِ[٣] بلفظِ: (المثلِ)، و(الغيرِ) إلى إنسانين غيرِ المخاطَبِ يقصدُ إليهما؛ فإنَّه حينئذٍ يكونُ للتَّخْصيص .

فإنْ قيل : إنَّه[٤] مثل : (زيدٌ عرفَ) وقد مرَّ أنَّه ليس للتَّخصيص .

قلنا : إنَّ هذا التَّخصيصَ مدلولٌ عليه بحسبِ المقامِ، وهو غيرُ التَّخصيصِ الَّذي يُستفادُ من التَّقديمِ[٥].

---

(١) في ب : « البناء » . وزيادة (أل) خطأ ظاهر .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « يتعرض » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٣) لا يُراد بالتَّعريض ــ هنا ــ حقيقة التَّعريض الاصطلاحيّ؛ لأنّ التَّعريض الاصطلاحيّ يوجّه فيه الكلام إلى شخص والمراد إسماع غيره . بخلاف الواقع هنا ــ فإنّ الخطاب موجّه إلى شخص واحد . وإنّما جاز إطلاق لفظة التَّعريض عليه؛ لأنّه في حكم التَّعريض .

(٤) في ب : « إن » وهو تحريف بالنّقص .

(٥) في أ : زيادة : « وهذا إن سلّمنا أنّ مثل يتصرّف بالإضافة » .

النَّوعُ الثَّاني في الرَّبطِ والتَّعلُّق[١]، وهو لا يَخْلو إمَّا أن يكونَ بين الجملتين، [أولا يكون بين الجملتين][٢]؛ وحينئذٍ إمّا بين المفردين[٣] أو بين مفرد وجملة[٤].

أَمَّا الثَّاني ــ وهــو : أن لا يكون بين الجملتين ــ[٥]؛ فالتعلُّقُ[٦] والرَّبطُ بينهما لا يكون إلاَّ بالحَمْل[٧] والإسناد، ثمَّ[٨] الحملُ قد يكونُ وحده؛ أي: مُجرّدًا؛ كما قال: **إمَّا بين المفردين[٩] أو مفردٍ وجملةٍ؛ فبالحملِ وحدَه.**

أو مؤكَّداً؛ أي : وقد لا يكون مُجرَّدًا؛ وذلك إمَّا أن يكونَ مؤكَّدًا **بالفصل** ــ أي : بضمير الفَصل ــ؛ **نحو** : (**زيدٌ هو القائِمُ**[١٠]) **أو** (**هو قامَ**)؛ **أو** (**هو أحسنُ من بكرٍ**) **أو** (**خيرٌ منه**) / . [٢٧/أ]

---

(١) في أ : « التّعليق » . والمراد بالرّبط والتَّعلُّق: اتّصال أحد طرفي الكلام من المحكوم عليه والمحكوم به بالآخر .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ؛ ولا بدّ منه لإقامة السِّياق .

(٣) نحو : « زيد منطلق ».

(٤) نحو : « زيد أبوه منطلق » .

(٥) عبارة : «وحينئذٍ ... بين الجملتين » ساقطةٌ من ب .

(٦) في أ : « فالتّعليق » .

(٧) الحمل هو الحكم بحصول أحد الطّرفين للآخر .

(٨) في ب « و » بالعطف بالواو .

(٩) هكذا ــ أيضــًا ــ في أ، ف . وفي ب : « مفردين ».

(١٠) في الأصل : «العالم » . والصَّواب من أ، ب، ف . ويدلّ عليه ما بعده .

ويُفيد : أن مَا دخلَ عليه خبرٌ لا صفةٌ؛ ولهذا سُمِّي ضمير الفصل؛ لأنَّه يفصلُ بين كونِه خبرًا وصفةً؛ إذ لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّفة والموصوفِ .

والحاصلُ : أنَّ ضميرَ الفصلِ ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأ يتوسَّطُ بينه وبين الخبرِ إذا كان معرفةً؛ نحو : (زيدٌ هو القائم)؛ إذ لا يلتبس بأنَّه صفةٌ إذا كان نكرةً؛ نحو : (زيدٌ قائمٌ) . أو كانَ فعلاً؛ نحو: (زيدٌ هو قامَ) أو (يقومُ)، أو كان للتَّفضيل؛ إمَّا بصيغة أفعل؛ نحو: (زيدٌ هو أحسنُ من بكرٍ)، وإمَّا بغيرها؛ نحو: (زيدٌ هو خيرٌ منه).

أمَّا في الفعلِ فلأنَّه يُشبه المعرفةَ من حيثُ اللَّفظُ؛ لامتناع دُخولِ اللاَّم عليه . ولا يَرِدُ[١]: (غلام رجل)؛ لأنَّ الامتناع في الفعل ذاتيٌّ[٢]، وفيه عرضيٌّ[٣]؛ فلا اعتداد به[٤]. وأما في صيغة التَّفضيل[٥]؛ فلأنَّها تُشبَّه بالمعرفةِ من حيثُ المعنى؛ لأنَّ معنى قولك : (أفضلُ من كذا) : الأفضلُ؛ باعتبار أفضليّةٍ[٦] معهودةٍ؛ فالتَّعريفُ يمسُّه مَساً قويّاً[٧].

---

(١) في ب : « ويرد » وهو خطأ ظاهر .

(٢) أي : امتناع دخول الّلام على الفعل غير متحقّق أصلاً؛ إذ لا يجوز دخولها مطلقاً .

(٣) لأنّ امتناع دخول الّلام على (غلام) عارض للإضافة؛ إذ لا يجوز الجمع بينهما .

(٤) في ب : « فيه » .

(٥) في الأصل : « التَّفضيليّ ». والصَّواب من أ، ب .

(٦) في الأصل : « أفضليّته » وهو تحريف بالزِّيادة . والصَّواب من أ، ب .

(٧) في الأصل : « قربا » وفيه تصحيف وتحريف . والصَّواب من أ، ب .

وقد[١] **يُقصدُ به**[٢] **الحَصْرُ في المبتدأ** وتخصيصه به؛ وفيه نوعُ مخالفةٍ لما[٣] في « المفتاح »؛ لأنّه قالَ[٤]: « وأمّا الحالةُ الّتي تقتضي الفصلَ فهي : إذا كان المرادُ تخصيصَه للمسندِ بالمسند إليه »؛ وهو يدلُّ على أنّه كُلّما أورد ضميرَ الفصل قصد به الحصرَ والتّخصيصَ . وعبارةُ الأستاذِ أسدُّ[٥]؛ لعدم وُجوبِ[٦] كونهِ للحصرِ[٧].

---

(١) « قد » ـــ هنا ـــ للتّقليل .

(٢) « به » ساقطة من ب، والضّمير في « به » عائدٌ إلى ضمير الفصل .

(٣) في أ زيادة : « قال »، والسِّياق لا يستدعيها وبخاصّة مع ورودها فيما بعد .

(٤) « المفتاح » : (١٩١) .

(٥) أي : أَصْوب . ينظر : اللّسان : (سدد) : (٣/٢٠٧، ٢٠٨) .

(٦) في الأصل : « وجود » وهو تحريف . والصّواب من : أ، ب .

(٧) ردَّ طاش كبرى زاده قولَ الكرمانيّ : « وفيه نوع مخالفة لما في المفتاح ... » وقال (شرح الفوائد / ١١٥) : « وأقول لا دلالة في المفتاح على هذا الوجوب؛ بل فيه ما يدلّ على خلافه؛ حيث قال : (وأمّا الحالة الّتي تقتضي الفصل إذا كان المراد التّخصيص) إذ لا يلزم من إيراد الضّمير عند إرادة الحصر أن لا ينفكّ عن الحصر؛ كما لا يلزم من تقديم المسند إليه عند إرادة الحصر أن لا يفيد التّقديم غير ذلك .
وإنّما لم يذكر السَّكّاكيّ إفادة الضّمير الفصل بين الخبر والنعت لكونه مذكورًا في علم النّحو، وإن أمكن البحث عنه في المعاني على قياس ما مرّ في أسماء الإشارة أو لكون اسمه منبئـًا عن إفادة الفصل فلا حاجة لذكره » .
وفي نظري أنّ هذا الرأي هو الأرجح؛ إذ لا ينتظر من السَّكّاكيّ ـــ مع موفور علمه ودقّة فهمه ـــ أن يقصر ضمير الفصل على الحصر؛ وبخاصّة أنّ الحصر بالضّمير لا يرد =

أو داخــــلاً عليـــه فعـــلٌ؛ عطـــفٌ على قوله : « مؤكَّدًا »[(١)]؛ أي: أو لا يكـــون[(٢)] مؤكّدًا . وحينـــئذ إمَّا أن يكـــونَ داخـــلاً عليه فعـــلٌ؛ وهـــو إمَّا أن[(٣)] **يفيد حالاً للحكمِ؛ من دوام، أو حدوث**[(٤)]، **أو انتقال إليه عن غيره، أو نفيٍ؛ نحو** : « **لا زالَ** »[(٥)]؛ مثال للدَّوامِ، و« **كان**» للحدُوثِ . و« **صارَ** » للانتقال، و« **ليس** » للنَّفيِ، **أو قُربٍ**؛ عطفٌ على دوامٍ؛ وذلك القُربُ والدُّنوُّ للخبر [إمَّا][(٦)]رجاءً؛ **نحو** : (**عسى**)، أو حُصُولاً؛ نحو[(٧)] (**كاد**) .

أو لاعتقادك[(٨)]؛ عطفٌ على قوله : « للحكم »؛ أي : أو يفيدُ

= إلاّ نادرًا وفي النّزر اليسير من الأحوال . ثمّ كيف لنا أن نجمع بين ما أورده في قسم النّحو ص : (١١٥) ممّا يدلّ على أنّ ضمير الفصل يؤتى به للفصل بين الخبر والنّعت وبين ما أورده هنا من إفادة الحصر؛ إن قصر عليه ؟! . وكلا القولين في كتاب واحد ! .

(١) فيكون المعنى : الرّبط بين المفردين أو بين المفرد والجملة، إمّا أن يكون بالحمل مجرّدًا، أولا؛ فإن لم يكن مجرّدًا ؛ فإمّا بالحمل مؤكّدًا بضمير الفصل، أو بالحمل داخلاً عليه فعل .

(٢) في الأصل : « يكون » . والصَّواب من أ، ب .

(٣) « أن » ساقطة من : أ .

(٤) في الأصل : « حَدَث » . والمثبت من أ، ب، ف .

(٥) في أ : « ما زال » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٧) في أ، ب وردت كلمة : « نحو » ضمن كلام المصنِّف، وليست في ف .

(٨) ويلحظ أنّه أعاد حرف الجرّ مع صحّة العطف بدون إعادته؛ لئلاّ يتوهّم كونه =

حالاً؛ لاعتقادك **له** [أي للحكم][(١)]؛ **من قُوَّةٍ أَوْ ضعفٍ**[(٢)]؛ **نحو** (**علمتُ**)؛ مثالٌ للقوّة، و(**ظننتُ**) للضَّعف .

أو حرفٌ؛ عطفٌ على « فعــل »؛ أي : أو أن يكونَ داخلاً عليه حرفٌ **يُفيدُ حالاً للحكم**، وهــو لا يفيد حالاً للاعتقاد بالاستقراء **من كونه**؛ أي : الحكم **محقّقــاً**؛ **كـــ(إنّ)** ـــ بالكسر، **أو مُشارًا إليه كـــ(أَن)** ـــ بالفتح، **أو مُشبَّهــاً كـــ(كأنّ)**، **أو مرجوًّا كـــ(لعلّ)**، **أو متمــنًّى**[(٣)] **كـــ(ليت)**؛ وهذا[(٤)] في بعض النُّسخِ . **أو منفيــاً [بلا عموم]**[(٥)] **كـــ(ما)**، **ولا المشبَّهتين** بليس **أو مع عمومٍ**؛ أي : منفيــاً مع عموم **كـــ(لا) الجنسيّةِ**؛ أي: كـــ(لا) الّتي لنفيِ الجنسِ؛ فإنّها تُفيدُ النّفيَ والتّعميمَ كليهما[(٦)] / . [٢٧/ب]

= معطوفــاً على « دوام » .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، وعليه درج الشَّارح .

(٢) جملة : « من قوّة أو ضعفٍ » وردت ضمن كلام الشَّارح في الأصل .

(٣) هكذا ـــ أيضــاً ـــ في ف . وفي ب : « متمنيــاً » .

(٤) في ب : « وهذه » . والمشار إليه باسم الإشارة هو ما وردَ في آخر عبارة المصنّف؛ من كون الحكم متمنًّى . وإنَّما أُهمل ذكره في بعض النُّسخ لأنّ بحث المصنّف الآن في الخبر، وما دخله التّمنّي ليس بخبر بل إنشاء .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ف، ومثبت من أ، ب . ويدلّ عليه قوله بعدَه : « أو مع عموم » .

(٦) في أ : « كلاهما »؛ خلافــاً للمشهور عند العرب؛ حيث جعل المثنّى وما ألحق به بالألف مطلقــاً : رفعــاً، ونصباً، وجرًّا، وهي لغة كنانة، وبني الحارث، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وعذرة .

وهذه المباحثُ مِمَّا زادها[١] على « المفتاح »، ولا بُدَّ منها .

وإمّا[٢] بَـــينَ غيرِهما؛ أي : وإمّا الأوَّل ــ وهو[٣]ما يكونُ بـــين غير القسمين ــ؛ أي : المفردين أو المفرد والجُملة؛ **كجُملتين أُخرجتا بإدخال حرف[٤] الشّرط أو التَّرديد**؛ أي : حرف التَّرديد عليهما . **عن الحمَلِيَّة[٥]؛ فبالشَّرط**؛ أي : فالرَّبطُ بينهما بالشَّـــرْطِ أو بالتَّرديـــــد[٦]ـــ كمَا سَـــيأتِي ــ؛ لأنَّ الرَّبطَ الحمليَّ لا يُمكن بينَ[٧] النِّسْبتين؛ فهو إمَّا بالاتّصالِ أو بالانفصال .

مثالُ حرفِ الشّرطِ : (إن كانت الشّمسُ طالعة فالنّهارُ موجودٌ).

---

(١) في أ، ب : «زاد». والزّائد هو المصنِّف المدلول عليه بالسِّياق .

(٢) أي : الرّبط .

(٣) في أ : « فهو » .

(٤) كان الأولى بالمصنِّف ــ رحمه الله ــ أن يقول : « أداة » لتعمّ الأسماء المتضمّنة معنى الشّرط؛ نحو : (إذا)، و (ما) . واعتذر أحد الشّرّاح عن المصنّف ــ رحمه الله ــ بأنّ مرادَه بالحرف الكلمة بقرينة قوله بعد هذا : « فالشّرط أدواته » .
وقال : « كثيرًا ما يجيء الحرف بمعناها (أي : الكلمة) يقولون : حروف التّهجّي للأسماء الّتي يعبّر بها عن الحروف المبسوطة » .
ينظر : شرح الفوائد الغياثية . مجهولِ المؤلّف : (ل : ٩٤) .

(٥) هكذا ــ بالحاء المهملة ــ في الأصل، ب . وفي ف : بالجيم . وفي أ : أشار النّاسخ إلى كليهما بوضع رأس حاء صغيرة تحت الجيم . وسيأتي التّصريح بوردهما عن المصنّف، وتوجيه كلّ منهما .

(٦) في ب : « التّرديد » بحذف الباء .

(٧) في ب : « في ».

ومثالُ حرفِ التَّرديد : (العددُ إمّا أن يكونَ زوجـــًا أو فردًا)، وأنّهما[١] أُخرجتا بهما[٢] عن الحَمْلِيّة؛ ولهذا لا يحتملان الصِّدْقَ والكذبَ .

والحملـــيّةُ ـــ بالحـــاءِ المهملةِ ـــ؛ وهي المناسبُ لقوله: «فبالحملِ»، وبالجيم؛ وهو الملائمُ[٣] لاصطلاحاتِ الفنِّ [- كما ســـيأتي - و][٤]كلٌّ منهما قرئ على الأستاذ[٥].

وأدواتُه - أي : الشّرط - : (**إنْ**) **للاستقبال مع عدمِ الجزمِ** بوقوعِ الشَّرطِ ولا وقوعه؛ كما يقولُ القائـــلُ: (إنْ تكرمني أُكرمك)؛ وهو لا يَعلم أتكرمه أم[٦]لا .

وقد يكون؛ أي : عدم[٧] الجزمِ **لجهل المخاطبِ**؛ أي : استعمال «إنْ»

(١) في أ : « فانهما » . والمراد الجملتين .

(٢) أي : بالشّرط والتّرديد .

(٣) في ب : « يلائم »

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) أي : الحملية والجملية؛ أمّا الأُولى فقد تقدّم توجيه الكلام عليها ضمن كلام الشّارح . وأمّا الثّانية (الجمليّة)؛ فلأنّ الرّبط بالشّرط أو التّرديد يخرج الجملتين عن الجمليّة؛ إذ الشّرط يحكم بسببيّة الأُولى للثّانية، والتّرديد يحكم بمنافاة الأُولى للثّانية . وبالتّالي يخرجان عن ما تستلزمه الجملة من احتمال الصّدق والكذب . ويصيران في حكم المفردين وتصير الجملة مجموعهما .

(٦) في أ،ب : « أو ».

(٧) في الأصل : « عند » والمثبت من أ، ب . وهو الأَولى؛ لأنّ مرادَ المصنِّفِ إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهره؛ ليجيء للدلالة على عدم جزم المخاطب به . أمّا لفظة «عند » فوجه قبولها ضعيف؛ يتحقّق بصرف الجزم إلى المتكلّم؛ والسِّياق فيما بعد بخلافه .

في مقامِ الجزمِ يكونُ لنكتة، وهي إمّا :

لجهلِ المخاطبِ به[١] وعدم جزمه [به][٢]؛ كما تقولُ لمن يكذّبُك فيما أنت تُخْبره : (إن صدقتُ فقل لي ماذا تَعمل ؟)[٣].

أو تجهيله؛ أي : تَنْزيلِ المخاطبِ العالِمِ منزلةَ الجاهلِ؛ لعدم جريه على مُوجبِ العلم؛ كما تقولُ لابنٍ لا يُراعي حقّ أبيه : (إنْ كانَ أباك فلا تؤذه)؛ فإنّ الابنَ لَمّا لم يراعِ حقَّ أبيه فكأنّه جاهلٌ به .

أو للتَّجاهل[٤]، كتجاهلِ الغُلامِ في جواب من يَسْأله[٥] عن سيّده : أهو في الدّار ؟؛ وهو يعلمُ أنّه فيها : (إنْ كان فيها أخبره بأنك على الباب)[٦].

فيُغلّب المسْتقبلُ لفظًا إلاّ لنكتة؛ أي : لعدمِ الجزمِ بتحقُّقِ الجزاء؛ الّذي عُلّق بالشَّرط؛ الّذي عُدم الجزم - أيضًا - فيه[٧] يُغلّب

(١) أي : بوقوع الشّرط ولا وقوعه .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٣) وعليه؛ فإنّ المتكلّم لا يبنى كلامه على اعتقاده الّذي يجزم به، وإنّما على اعتقاد المخاطب .

(٤) في أ : « التَّجاهل » . والمرادُ به : إظهار المتكلّم الجهل بالشّيء مع أنّه عالم به لاستدعاء المقام إيّاه .

(٥) في أ : « يسال » .

(٦) وبهذا سَتر على سيّده فلم يكشف عنه بقوله : « نعم »، ونجا من الكذب فلم يقع فيه بقوله : « لا ».

(٧) في الأصل : « فيه ــ أيضًا » . والمثبت من : أ، ب . وهو الأولى .

المستقبلُ لفظـًا[١]. وقلّما يُترك في بليغِ الكلامِ إلى الماضي المؤذن بالتّحقّق[٢] نظرًا إلى لفظه ــ من غير نكتة؛ نحو : ﴿ **إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ** ﴾[٣] **إشارةٌ إلى تحقُّقِ المودّةِ بدون الشّرط**؛ إذ القياس أن يقُولَ[٤]: «ويودّوا» .

قالَ في « المفتاح »[٥]: « تركَ (يودّوا) إلى لفظ[٦] الماضي؛ إذ لم تكنْ تحتمل ودادهم ــ لكفرهم ــ / من الشُّبهةِ ما كان يحتملها كونهم : إن يثقفوهم أعداءً لهم وباسطي الأيدي والألسنِ إليهم للقتل والشَّتْم » . [٢٨/أ]

وقال في « الكشّاف »[٧]: « فإن قُلتَ : كيفَ أوردَ جوابَ الشّرطِ مُضارعــًا مثله، ثم قال : ﴿ وَوَدُّوا۟ ﴾[٨] بلفظِ الماضي ؟، قلتُ : الماضي

---

(١) لأنّ المستقبل لم يقع بعد؛ فلم يُؤذن بالتّحقق بخلاف الماضي . وإنّما قال «لفظــًا»؛ لأنّ (إن) تجعل الفعل بعدها مستقبليّ المعنى دائمــًا، وإن ورد بصيغة الماضي؛ لما تقدّم من أنّ (إن) للاستقبال .

(٢) في الأصل : « بالتّحقيق » . والمثبت من : أ، ب .

(٣) سورة الممتحنة، الآية : ٢ .

(٤) في أ : « يقال ».

(٥) ص : (٢٤٠) .

(٦) هكذا ــ أيضــًا ــ في المفتاح . وفي أ : «لفظة ».

(٧) (٥١٢/٤) .

(٨) في ب : « ودّوا » وهو تحريف بالنّقص .

وإنْ كانَ يجري في بابِ الشّرطِ مجرى المضارِعِ في علم الإعرابِ فإنَّ فيه نكتةً؛ كأنّه قيل : ودُّوا قبلَ كلِّ شيء كفرَكُم وارتدادَكُم؛ يعني[١]: أنهم يُريدونَ أن يلحقوا بكم مضارَّ الدُّنيا والدِّين جميعـًا؛ من قتلِ الأَنْفس، وتمزيق الأعراضِ، وردِّكم كفّارًا . وردُّكم كفّاراً أسبقُ المضارِّ عندهم، وأوَّلُها؛ لعلمهم : أنَّ الدِّين أعزُّ عليكم من أرواحِكُم؛ لأنّكم بذّالُون لها دونه . والعدوُّ أهمُّ[٢] شيءٍ عنده أن يقصدَ أعزَّ شيءٍ عندَ صاحبه » .

وقال في « الإيضاح » : وفي كونِه من هذا البابِ « نظرٌ؛ لأنَّ ودادَتَهم أن يرتدّوا كفّارًا حَاصِلةٌ وإن لم يظفروا بهم؛ فلا يكونُ في تقييدها بالشّرطِ فائدةٌ »[٣].

و(**إذا**) **له**؛ أي : للاستقبال، **مع الجزم** والقطع بوقوع الشَّرطِ، **ولو ادّعاء**؛ أي : الجزم به إمَّا تحقيقـًا؛ كما [إذا][٤]قلتَ : (إذا طلعتِ الشّمسُ فإنّي أفعلُ كذا)، أو ادّعاءً؛ كما إذا قُلتَ : (إذا جاء محبِّي فإني أفعلُ كذا)؛ فإنَّ مجيءَ المحبِّ ليس قطعيـًّا تحقيقيـًّا؛ بل ظَنّيـًّا وادّعاءً؛ فإنَّ المحبّ لمن يهواه زوّار . **فيغلّب الماضي لفظـًا** لكونِ الماضي أقربُ إلى القطعِ من المستقبلِ – في الجملةِ – نظرًا إلى اللّفظِ .

---

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ في الكشّاف . وفي أ، ب : « بمعنى » .

(٢) في ب : « أتمّ » وهو تحريف .

(٣) ينظر : الإيضاح : (٢/١٢٤) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه يستقيم السِّياق، كما هو الحال في القسم المقابل القادم .

ونحو : ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا** ﴾[١] بلفظ : «إنْ» مع المرتابين دُون « إذا » مع أنّه القياسُ؛ **إشارةً إلى أنّه**[٢] **ليس من شأنه أن يتحقّق**[٣]؛ لاشتمالِ المقام على ما يقلعُ الرِّيبة عن أصلها؛ وهو قدرةُ الله والدَّلائلُ الدّالةُ على البَعْثِ والتَّنزيل . **أو للتَّغليب**[٤]؛ عطفٌ على قوله: «إشارةً»؛ أي : أو لفظ : (إنْ) مع المُرتابين[٥] يكونُ لتغليبِ غير المرتابين - ممّن خُوطبوا - على مُرتابيهم[٦] .

(١) سورة البقرة، من الآية : ٢٣ .

(٢) أي : الإرتياب .

(٣) في أ زيادة : « الارتياب »، وبها يخرج الكلام عن الفصاحة لعود الضّمير قبلها عليها وهي متأخّرة لفظـًا ورتبة . اللّهمّ إلاّ إذا قدّم قبلها (أي) التّفسيريّة . وعلى مثلها درج الشّارح ــ رحمه الله ــ .

(٤) والتّغليب : ترجيحُ أحدِ المعلومين على الآخر وإطلاقُ لفظهِ عليهما . التّبيان في البيان : (٤٢٨) .

(٥) قوله : « يكون ... المرتابين » ساقطٌ من ب .

(٦) وهنا يرد إشكال؛ وهو أنّ التّغليب جمع بين مرتاب يقينـًا وغير مرتاب يقينـًا . وعلى كلا التَّغليبين لا يصحّ استعمال (إن)؛ لأنّ الشّرط لا يخلو إمّا قطعيّ الوقوع، أو قطعيّ عدم الوقوع .
فإن قيل : إنّ التّغليب يترلهما بمترلة بين المترلتين؛ بحيث لا يقطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم .
قلنا : إنّ سلوك ذلك ليس من التّغليب في شيء .
فإن قيل : الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب في المستقبل؛ وهو محتمل الوجود والعدم .
قلنا : المعنى ظاهر في أن الارتياب ليس حاصلاً مستقبلاً؛ ولهذا زعم الكوفيّون وكثيرٌ من النّحاة أن (إن) هنا بمعنى (إذا)، واستدلّوا على ذلك بأنّه متى أريد إبقاء معنى =

كـ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾؛ أي: كالتّغليب الّذي في قوله – تعالى-: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[١]؛ فإنّ إبليس[٢] عُدّ من الملائكة؛ مع أنّه كان من الجنّ تغليبًا؛ لأنّ حملَ الاستثناء على المتّصلِ[٣] هو الأصل . و(**للذُّكور**)؛ أي : وكالتّغليبِ الّذي يكونُ للذّكور على الإناث؛ كقوله – تعالى – : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[٤]. و(**العُقلاء**)؛ أي: وكالتَّغليب / الّذي [يكون][٥] للعقلاءِ على غيرهم؛ **[٢٨/ب]** كقوله – تعالى – : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ

= الماضي مع (إن) جعل الشّرط لفظ (كان) نحو قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ .

فلم يبق إلاّ أن يجعل من تغليب من يشك في ارتيابه كالمنافقين على غيرهم . أو أن يجعل من تغليب غير المرتابين على المرتابين . فصار الشّرط ــ بعد التّغليب ــ قطعيّ الانتفاء فاستعمل (إن) فيه على سبيل الفرض والتّبكيت . وفي الوجه الأخير ما فيه من التّكلّف .

ينظر : المطوّل : (١٥٨)، شرح الإيضاح للدكتور/ عبد المنعم خفاجي : (٢/١٢٠)، بغية الإيضاح للشيخ الصّعيدي : (١٤٤) .

(١) سورة الحجر، الآية : ٣٠ وبعض الآية ٣١ . وسورة ص من الآية ٧٣ وبعض الآية ٧٤ .

(٢) قوله : « فإنّ إبليس » ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : « على التّفصيل » وهو خطأ ظاهر .

(٤) سورة التّحريم، من الآية: ١٢ . وكان القياس أن يقال: (من القانتات)؛ لأنّه الخاصّ بالإناث؛ ولكنّه أجرى الخطاب على صيغة الذكور؛ تغليبًا للذكر على الأنثى .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبتٌ من أ . وناسب السّياق إثباته؛ كما هو الحال في التّغليب السّابق .

أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ[١] فِيهِ ج ﴾[٢]خطابًا شاملاً للعقلاءِ والأنعام، فغُلِّب المخاطبون[٣] على الغُيَّبِ[٤]؛ ولهذا جيءَ بالكاف لا بالهاء[٥]، وغُلِّبَ العقلاءُ[٦] على غيرهم[٧]؛ ولهذا جيءَ بالميمِ دون النّون[٨]. وكـ(الأبوين)؛ للأبِ والأمِّ . [و(القمرين)؛ للشّمس والقمرِ][٩]، و(العمرين)؛ لأبي بكر وعمر [رضي الله عنهما][١٠] تغليبًا [لأخفِّ اللّفظين][١١].

ولو لم يكنُ الواو في[١٢] قوله : « كالأبوين » يكونُ هو والقمرين

---

(١) ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ : يخلقكم . غريب القرآن وتفسيره : (٣٣٠) .

(٢) سورة الشّورى، من الآية : ١١ .

(٣) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ .

(٤) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ ﴾ .

(٥) فقال : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ ولم يقل : (يذرؤها) .

(٦) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ .

(٧) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ ﴾ .

(٨) فقال : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ ولم يقل : (يذرؤهن) .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبتٌ من أ، ب، وسيرد ما يدلّ على وجوده . وهو ـ أيضًا ـ في المفتاح . كما أنّ لفظة « القمرين » واردة في ف .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(١١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، ومثبتٌ من : أ . وناسب المقام إثباته لما فيه من إيضاحٍ مطلوب .

(١٢) في ب : « وفي » وهو تحريف بالزِّيادة .

مِثالين لتغليبِ الذُّكورِ . وينبغي أن لا يكون حينئذٍ لفظة[١] العُمرين فيه[٢]؛ كما ليس في المفتاح؛ وهكذا في بعض النُّسخ .

اعلمْ : أنَّ في هذه الصَّفحةِ اختلفت[٣] النُّسخُ بحسبِ تقديمِ بعضٍ وتأخيره، لكنَّ النُّسخة الصّحيحةَ والموافقة للمفتاح كما شرحناه .

و (إذا ما) **للتَّعميم في الأزمنة**؛ فإنَّ (إذا) بمعنى : وقت، و(إذا ما) بمعنى : كلّ وقت؛ قال في « المفتاح »[٤] : « لا فرق بين (إذا) و(إذا ما) في باب الشّرطِ من حيثُ المعنى إلاّ في الإبهامِ في الاستقبال »[٥]؛ وليس فيه[٦] ذكرُ التَّعميم، كما ليسَ في « المختصر »[٧] ذكرُ الاستقبال؛ اللهمَّ إلاّ أن يُقال : لفظة قوله : « في الاستقبال » في بحث (متى ما)[٨] يتعلّقُ به -

(١) في ب : « لفظ ».

(٢) لأنه لا يصدق عليه حينئذٍ أن يكون مثالاً لتغليب الذّكور .

(٣) في أ، ب « اختلف » وكلاهما جائز .

(٤) ص : (٢٤٣) .

(٥) مراده أنّ في (إذا ما) إبهامــاً في الوقت المستقبليّ، بخلاف (إذا) فمتى قلت لشخص ما : (آتيك إذا طلعت الشّمس) ولم تأته في أوّل الطّلوع؛ فأنت مخلف للوعد؛ وإن جئت فيما بعد من وقت الطّلوع . أمّا إذا قلت له : (آتيك إذا ما طلعت الشّمس) ولم تأته في أوّل الطّلوع فأنت لا تعدّ مخلفــاً للوعد وإن تأخّرت فيما بعد من وقت الطّلوع .

(٦) أي : في المفتاح .

(٧) أي : مختصر الإيجيّ « الفوائد الغياثيّة » الّذي نحنُ بصدد تحقيق شرحه .

(٨) سيرد مباشرة بعد بحث (إذا ما) وهذا ما جعل الشّارح ـــ رحمه الله ـــ يربط في الاستقبال بينهما .

أيضـــًا، أو يكونُ المراد بالأزمنةِ : الأزمنةَ[1] الّتي تدلُّ (إذا) عليها وهي الاستقباليّةُ .

و«متى ما» **لتعميمِ الأوقاتِ في الاسْـــتقبال**؛ قالَ في «المفـــتاح»[2]: و(متى)[3] لتعميم الأوقاتِ في الاستقبال؛ أي[4]: وقتٍ من الأوقاتِ الاستقباليّة، و(متى ما) أعمُّ منه[5]»؛ أي : كلّ وقت منها[6]؛ فالأوَّل : التَّعميمُ على سبيل البدلِ، والثّاني: على سبيلِ الاستغراق؛ ولهذا قالَ الفقهاء : لا[7] يتكرّرُ الطّلاقُ المعلّقُ على (متى)، ويتكرّرُ في (متى ما)[8].

(١) كلمة (الأزمنة) ساقطةٌ من أ .

(٢) ص : (٢٤٣) .

(٣) « ومتى » ساقطة من ب . وفي أ، سقط منها الواو .

(٤) في أ : « إلى »، وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) في ب : « عنه »، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « منهما »، والصَّواب من أ، ب .

(٧) في الأصل : « لم »، والصَّواب من أ، ب، مصادر القول .

(٨) يوحي قـــول الشّـــارح ـــ رحمه الله ـــ : « ولهذا قال الفقهاء ...متى ما » أنّ الفقهاء مجمعون على الحكم الّذي نصّ عليه، أو على أقل تقدير اتفاق غالبيّتهم عليه، وليس الأمر كذلك؛ إذ إنّ من تعرّض لـــ« متى ما » من الفقهاء أدار الحكم معها كما أداره مع «متى » كسائر أدوات الشّرط الأخرى . و لم يتحقق تكرار الطلاق عن فقهاء المذاهب الأربعة بشيء من تلك الأدوات إلاّ مع « كلّما » فقد نصّ الجميع على تكـــرار الطـــلاق معها، ولـــم يشـــذّ عن ذلك إلاّ أبو بكـــر الحنبليّ؛ حـــيث قال: « في (متى) ما يقتضي تكرارها »، وقوله مرجوح ردّه أهل المذهب قبل غيرهم. ينظر المسألة في : حاشية ابن عابدين : (٣٥٢/٣)، وتبيين الحقائق شرح كنز الدّقائق للزيلعي : (٢٣٣/٢ ، ٢٣٤)، الخرشي على خليل : (٣٧/٤)، المجموع =

و« **حيثُما** » و« **أينما** » **في الأمكنة**؛ أي : للتّعميمِ في الأمكنة، قالَ في «المفتاح»[(١)]: و(أين) لتعميمِ الأمكنة، والأحياز[(٢)]؛ أي[(٣)]: مكان من الأمكنة؛ و(أينما) أعمّ؛ أي : كلّ مكان [كان][(٤)]، و(حيثـــما) نظيرُ (أينما) [(٥)].

= شرح المهذّب للنوويّ : (١٨/٢٩٨)، شرح جلال الدّين المحلى على منهاج الطالبين : (٣/٣٥٢)، الكافي لموفّق الدّين قدامة المقدسيّ : (٤/٤٧٢) .

هذا؛ وقد عوّل الشّارح في قوله المتقدّم على الشّيرازيّ الّذي نقل ما قاله صاحب العزيز في شرح الوجيز حكاية عن أبي الحناطيّ قائلاً: « وحكى أبو عبد الله الحناطيّ وجهاً غريباً وهو أنّ (متى ما) تقتضي التّكرار مثل (كلّما) دون (متى)». ينظر: المفتاح للشّيرازيّ: (٤٧٩).

وقد ساق هذا الوجه النّوويّ عن الحناطيّ - أيضاً -، ووجهاً آخر عنه هو أنّ (متى) مثل (متى ما) تقتضي التّكرار. ثم وصف هذين الوجهين بأنهما شاذّين ضعيفين. ينظر : روضة الطالبين : (٨/١٢٨) .

ورحم الله الكرمانيّ كيف نسب هذا الوجه - مع غرابته ومناهضته أقوال الفقهاء - إلى الفقهاء ؟! .

(١) ص : (٢٤٣)؛ بتصرّف بالزّيادة والنّقص .

(٢) الأحياز : جمع حيِّز؛ وهو النّاحية، وجمعه على أحياز نادرٌ على غير قياس . ينظر : اللّسان : (حوز) : (٥/٣٤٢) .

(٣) في أ : « إلى »؛ وهو تحريف بالزّيادة .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) كلمتا : « نظير أينما » سقطتا من ب .

و« **مَن** » **في العقلاءِ**؛ أي : للـتَّعميمِ فيهم؛ نحو قوله – تعالى – : ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا ﴾[1].

و«**ما**» **أعمُّ منه**؛ أي: للتَّعميم في العقلاءِ وغيرهم؛ نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ ﴾[2].

قال في « المفتاح »[3]: « (من) لتعميمِ أولي العلم »؛ وهو أعمُّ من العقلِ؛ لأن العلمَ يُطلقُ على الله؛ بخلافِ العقلِ؛ فإنّه لا يُطلق عليه .

و«**مهما**» **أعمُّ** [**منه**][4]؛ أي: من كلمة (ما)؛ نحو قوله – تعالى –: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا ﴾[5]؛ **وإذا قلنا : أصلُه** / (**ما ما**)؛ أي: هي[6] مركّبةٌ من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة لتأكيد معنى الشّرطيّة، وقلبت الألفُ[7] هاءً تخفيفاً؛ لاجتماع [٢٩/

(١) سورة النّساء؛ من الآية : ١٠٠ . وفي أ؛ أُستشهد بالآية إلى نهاية قوله تعالى : ﴿ وَسَعَةً ﴾ .

(٢) سورة البقرة، من الآية : ١٩٧، ومن ٢١٥ . وسورة النّساء، من الآية ١٢٧ . وجزء الآية المستشهد به، وقول الشّارح قبله : « نحو قوله » ساقط من أ .

(٣) ص : (٢٤٣) بتصرّف بالزّيادة والنّقص .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ف .

(٥) سورة الأعراف؛ من الآية : ١٣٢ .

(٦) « هي » ساقطة من أ .

(٧) في أ : « ألفها »، والمثبت هو الأولى؛ دفعاً لما قد يتوهّم أنّ الضّمير عائد إلى (ما) الزّائدة المؤكّدة .

المثلين[١]، **فظاهرٌ**[٢]، وإن قُلنا : إنَّه اسمٌ مفردٌ موضوعٌ للعمومِ؛ فكونـــه أعمّ أظهر؛ نظراً إلى أنّ زيادةَ اللّفظ تدلُّ على زيادةِ المعنى؛ كالشُّــقُنْدُف والشُّقُنْدَاف[٣].

و« **أيّ** » **فيما تُضاف إليه**؛ أي : « أيّ »[٤] لتعميمِ ما تُضاف إليه من أُولِي العِلْم؛ نحو : (أيُّ رجلٍ)، وغيرهم؛ نحو (أيُّ شَجرٍ) .

و« **أنّى** » **في الأحوالِ**؛ أي : للتَّعميمِ[٥] في الأحوالِ الرّاجعةِ إلى الشَّرطِ؛ كما تقول: (أنَّى تقرأ أقرأ[٦])؛ أي: على أيِّ حالٍ توجدُ القراءة[٧] – من جهرِها وهمسِها، أو غيرِ ذلك – أوجدُها أنا .

وكلُّه؛ أي : كلّ واحد من هذه المعمّمات **لتركِ تفصيلٍ ممتنعٍ**؛

---

(١) في الأصل : « مثلين » والمثبت من أ، ب، على اعتبار أنّ المثلين معلومان .

(٢) أي : وجه العموم ظاهر؛ من حيث إنّ زيادة الثّانية زيادة في العموم ـــ كما سبق أن بيّنه الشّارح في أثناء حديثه عن (إذا ما)، والفرق بينهما وبين (إذا) .

(٣) قال الزّمخشريّ موضّحـــاً ذلك (الكشّاف : ١/٥٠) : « وممّا طنّ على أذني من ملح العرب أنّهم يسمّون مركبـــاً من مراكبهم بالشّقدف؛ وهو مركب خفيف ليس في ثقل معامل العراق؛ فقلت عن طريق الطائف لرجل منهم : ما اسم هذا المحمل ؟ أردت المحمل العراقيّ . فقال : أليس ذلك اسمه الشّقدف ؟ قلت : بلي، فقال : هذا اسمه الشّقنداف . فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى ».

(٤) كلمة « أي » الثّانية ساقطة من أ .

(٥) في ب : « لتعميم » .

(٦) كلمة : « أقرأ » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لتمام السّياق .

(٧) في ب وردت الجملة هكذا : « على حال القراءة » والمعنى واحد .

لكونهِ غيرِ وافٍ بالحصرِ، **أو مملّ**[١]؛ إلى الإجمالِ؛ نحـــو قوله - تعالى - : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَـٰـئِكَ هُمُ الْفَآئِـــزُونَ﴾[٢].

ثمَّ الطّرفان[٣] **لا ثبوتَ لهما؛ فلا يكونان اسمين ولا ماضيين .**

لمّا كان الشّرطُ والجزاءُ تعليقَ حصولِ أمرٍ بحصولِ ما ليسَ بحاصلٍ - استلزَم ذلك في جُملتيهما امتناعَ الثّبوت؛ فامتنعَ أن يكونا اسمين أو أحدَهما[٤]، وكذا امتناعَ المُضيّ؛ فامتنعَ أن يكونا ماضيين أو أحدهما[٥].

قوله : (لا ثبوتَ لهما)؛ معناه : لا ثبوتَ لكلِّ واحدٍ[٦] منهما؛ فلا يكونان؛ أي : لا يكون كلٌّ واحدٍ منهما اسمين؛ فيشمل امتناعَ كونهما اسمين . وامتناعَ كونِ[٧] أحدهما كذلك، وكذا في الفعلِ .

فإن وقعَ في كلامِ البليغِ أن يكونا [اسمين أو ماضيين][٨] أوْ يكون

---

(١) في الأصل : «مهمل» وهو خطأ ظاهر . والصَّواب من : أ، ب، ف.

(٢) سورة النّور؛ الآية : ٥٢ .

(٣) أي : الشَّرط والجـــزاء في الجملة الشّرطيّة . والكلام عطف على قول المصنِّف : «فالشّروط وأدواته».

(٤) لدلالة الاسم على الثّبوت والدَّوام .

(٥) لدلالة الماضي على الحصول والانتهاء .

(٦) في أ : «لا ثبوت لشيء أو لكلّ واحد».

(٧) كلمة : «كون» ساقطة من ب .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ ؛ وبه يتَّضح المعنى .

أحدُهما اســمًا أو ماضيًا؛ **فللادِّعاء**؛ أي : فعلى سبيلِ الادّعاءِ، ولا يُصارُ إليه إلاّ لنكتة؛ مثل : إرادةِ إبرازِ غيرِ الحاصلِ في معرض الحاصل **لتأخُّذ الأسباب، أو لأنّ المتوقّع كالواقعِ**؛ أي : إمّا لقوةِ الأسباب المتآخذة المتظاهرةِ في وُقوعِه؛ نحو: (إن اشترينا كذا) حال انعقادِ الأسبابِ في ذلك الشِّرَى، وإمّا لأنّ ما هو للوقوعِ ومتوقّعٌ[1] كالواقع؛ نحو: (إنْ[2] متّ) .

والفرقُ بين الصّورتين : أنّ الأُوْلى[3] بنفسها ليستْ معلومةَ الوقوعِ بل بالأسبابِ، والثّانيةَ بنفسها معلومة؛ **نحو:** ﴿**وَنَادَىٰ أَصْحَـٰبُ الْجَنَّةِ**﴾[4] فإنّه - أيضًا - ورد على فرض ما هو للوقوع واقعـًا؛ لكون

[٢٩/ب] هذا النّداءُ ضروريَّ الوقوعِ كالموتِ، / وإلاّ يجبُ أنَ يقال : (يُنادي)؛ لأنّه في يومِ القيامةِ .

أوْ للتّعـريضِ؛ عطفٌ على قـولـه : « لـتـآخُـذ » لا عـلى قوله[5]: « للادّعاء »؛ لأنّه من أقسامه . وهو أن يكونَ الخطابُ

---

(١) في الأصل : « والتّوقّع » . وفي ب : « متوقّع»والصّواب من أ .

(٢) في الأصل : « أفأن مّتّ » بالاستفهام؛ وبه خرج المثال عن الاستشهاد . والصّواب من : أ، ب، وعليه لفظ المفتاح .

(٣) في الأصل : « الأَوَّل » والصّواب من : أ، ب .

(٤) سورة الأعراف، من الآية : ٤٤ . والاستشهاد بالآية الكريمة في غير المبحث؛ حيث وقع الـماضي فيه موقع المستقبل في غير الشّرط؛ لتحقُّق وقوع الخبر لصدوره عمّن لا خلاف في إخباره .

(٥) قوله : « على قوله » ساقط من ب .

لواحدٍ والمرادُ غيرُه؛ مثلُ قوله تعالى : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُمْ﴾[(١)]؛ تعريضًا بأنَّ قومَه اتّبعوا أهواءهم فيما مضى من الزّمان؛ لأنّ الرّسولَ لم يتّبع، فأبرز غيرَ الحاصل في معرض الحاصل ادّعاءً .

والتَّعريضُ يكونُ **لدواعٍ منها** :

أن لا يصرّوا؛ أي: أن لا يصرَّ المعرَّضُون به على ما هم عليه، ولا يزيد غَضَبُهم عند إسْمَاعه[(٢)] الحقَّ؛ بخلاف ما لو صُرِّح بنسبتِهم إلى ارتكاب الباطل . **وعليه**؛ أي : وعلى التَّعريض للأمرِ المذكورِ . ورد ﴿**قُلْ لاَ تُسْئَلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلاَ نُسْئَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾[(٣)]، وإلاّ فحقُّ النَّسقِ من حيثُ الظَّاهر : « لا تُسألون عمَّا عملنا، ولا نُسألُ عما تُجرمون»، **وما قبلَه**؛ أي : وكذا وردَ عليه ما قبله؛ أي : ما قبل قوله: ﴿قُلْ لاَ تُسْئَلُونَ ...﴾ الآية، وهو قوله : ﴿**وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾[(٤)]؛ حيثُ ردَّدَ الضَّلالَ[(٥)] بينهم وبين نفسه . والمرادُ: إنَّا على هدىً وأنتم في ضلالٍ، ولم يُصرِّح به لئلاّ يُصرّوا .

---

(١) سورة البقرة؛ بعض الآية : ١٢٠، وبعض الآية : ١٤٥، سورة الرّعد؛ بعض الآية ٣٧ .

(٢) كلمة « اسماعه » ساقطةٌ من ب .

(٣) سورة سبأ؛ الآية : ٢٥ . والاستشهاد بالآية ليس من قبيل الشّرط المسوق فيه الكلام .

(٤) سورة سبأ؛ من الآية : ٢٤ . والاستشهاد بجزء الآية في غير الشّرط ــ أيضًا ــ .

(٥) في ب « الضّلالة » .

قال شارحُ « المفتاح » [١]: « خولفَ بين (على) و(في) في[٢] الدّخولِ على الحقِّ والباطلِ؛ لأنّ صاحبَ الحقِّ كأنّه على فرسٍ جوادٍ يرتكضُ به حيث أرادَ، وصاحبَ الباطل كأنّه مُنغَمسٌ في ظلامٍ لا يَدري أين يتوجّه » .

ويُسمَّى مثلُه؛ أي : مثلُ هذا الكلام وهو إسماعُ الحقِّ على الوجه المذكورِ؛ **كلام**[٣] **المنصف**؛ لأنّه يُوجبُ أن يُنصفَ المخاطبُ إذا رجعَ إلى نفسه، [أو لإنصافِ المتكلّم من نفسه حيث حطّ مرتبته عن مرتبةِ المخاطبِ، ويُسمّى][٤]- أيضًا - استدراجًا؛ لاستدراجِه الخصمَ إلى الإذعانِ والتّسليم، وهو شبيهٌ بالجدلِ؛ لأنّه[٥] تصرُّفٌ في المغالطاتِ البرهانيّةِ[٦]؛ وهذا في المغالطاتِ الخطابيّة[٧].

---

(١) مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٤٩١) وفيه «يركص» مكان «يرتكض» .
(٢) حرف الجرِّ « في » ساقطٌ من ب . ولا بدّ منه لتمام السِّياق .
(٣) في الأصل : « وكلام » بالعطف بالواو . ولا وجه له، والصَّواب من أ، ب، ف .
(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، وبه يستقيم السِّياق ويتّضح المعنى . على أنّ قوله : « عن مرتبة » ساقطة من ب .
(٥) أي : الجدل .
(٦) أي : التّعريض لعدم الإصرار .
(٧) سار المصنّف والشّارح ـــ رحمهما الله ـــ على مسلك المفتاح فلم يذكرا من دواعي التّعريض شيئًا غير ما ذكر السَّكّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ وزاد أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة (مخطوط ل : ١٠٢/ب) ما يلي :

«التّفخيم كما في قوله تعالى : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة؛ من الآية : ٢٥٣]؛ أراد به محمّدًا (عليه السلام)، أي : هو العَلَم في ذلك لا يشتبه ولا يلتبس . =

أو للتّفاؤل[١]؛ نحو : « إن وصلتُ إلى حبيبي » .

أو لإظهارِ الرّغبةِ بوقوعه؛ نحو : « إن ظفرتُ بحسنِ العاقبةِ »؛ فإنّ الطّالبَ إذا عظُمت رغبتُه في حُصولِ أمرٍ، ويبالغ حرصُه فيما يطلب؛ ربَّما انتقشت في الخَيَالِ صُورتهُ لكثرةِ ما يُناجي به نفسَه؛ فيخيّلُ إليه غيرُ الحاصلِ حاصلا، وبينهما[٢] عُمومٌ وخُصُوصٌ من وجهٍ .

وأمَّا نحو: (إنْ أكرمتني اليومَ فقد أكرمتك أمس) بدخول (إن) على الفعل[٣] الماضِي لا على سبيل الادّعاءِ لا بدَّ له مِن تأويل؛ **فمؤوّلٌ** بأنَّ / المرادَ به : إن تعتدَّ أو تُخبر بإكرامك إيّاي اليومَ فاعتدَّ أو أخبر **[٣٠/أ]** بإكرامي إيّاك أمس؛ لأنَّ المقدَّرَ في معرضِ الملفوظِ به حين انصبابِ الكلامِ إلى معناه .

= ومنها الاستحياء؛ كقول عائشة ــ رضي الله عنها ــ : (كان يقبِّل بعض نسائه وهو صائم) . ومنها : الاستعطاف؛ كما يقول المحتــاج : (جئــتك لأسلّم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم) . ومنها : الاحتراز عن المخاشنة، كقـــولك في عُرض من يؤذي مسلمــًا : (المسلم لا يؤذي أخاه) .

هذا، ويلحظ على جميع ما تقدّم من أمثلة : أنّها واردة في غير الشّرط .

(١) عطف على قوله : « لتآخُذ » فيكون من الأُمور المقتضية لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل .

(٢) في أ : « أو بينهما » ولا وجه للعطف بأو . وضمير التّثنية في « بينهما » عائد إلى : التّفاول، وإظهار الرَّغبة .

(٣) كلمة «الفعل» ساقطة من : أ .

و« **لَوْ** » **لامتناع الشّيءِ لامتناعِ غيره**؛ أي : لامتناعِ الجزاءِ لامتناعِ الشَّرطِ[١]؛ كما تقولُ : (لو جئتني أكرمتك) معلّقـًا امتناعَ إكرامِك بما امتنعَ من امتناعِ[٢] مجيءِ مخاطبكَ؛ ولهذا امتنعت جُملتاها عن الثّبوتِ، **فيغلّب الفعل[٣] الماضي**؛ أي : فلزمَ أن يكونا فعليتين[٤] ليخلوا عن الثّبوتِ، والفعلُ يكونُ ماضيـًا غالبـًا لتناسب معنى لو[٥]؛ **اللّهمَّ إلاّ لنكتة**؛ فإنّه

(١) هذا هو الرَّأيُ المشهور بين الجمهور؛ بمعنى : أنّ الجزاء منتف بسبب انتفاء الشَّرط (ينظر : الأصول في النّحو : ٢/٢١١)، شرح ابن عقيل (٣٥٣/٢) .
ويرى ابن الحاجب أنّها على العكس من ذلك؛ أي:أنّها لامتناع الأَوَّل لامتناع الثّاني؛ بمعنى أنّ الشّرط منتفٍ بسبب انتفاء الجزاء (الإيضاح في شرح المفصّل:٢٤١/٢). ورأيه هذا ــ وإن استحسنه المتأخّرون ــ لا يثبت على أساس سليم للمتأمّل البصير وليس هذا مقام تفنيده ودفعه، ولمزيد إيضاح ينظر : المطوّل : (١٦٧)، و شرح الإيضاح لعبد المنعم خفاجي : (١٢٥/٢ ــ ١٢٦)، والمنهاج الواضح للشّيخ حامد عوني : (٢٨٢/٤ ــ ٢٨٤) .
وخروجـًا من الخلاف كان الأولى أن يؤخذ بتعريف سيبويه إذ عرّف (لو) بأنها (الكتاب :٢٢٤/٤) : « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » وهو ما رجّحه شيخي أ.د عبد العزيز فاخر في كتابه توضيح النحو : (م ٢ : ج ٢٩٣/٤) .

(٢) كلمة : « امتناع » ساقطة من ب .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . والكلمة ساقطة من : أ .

(٤) في الأصل، ب :« فعلين » والصَّواب من : أ .

(٥) في الأصل : « له » والصَّواب من أ، ب . وناسب المضي معنى (لو) لما سبق تقريره من أن (لو) لتعليق شيء في الزّمن الماضي .

حينئذ يجوزُ أن يُصارَ إلى المضارع؛ **نحو قوله ــ تعالى ــ** : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾[(١)] إدخالاً له في سلكِ المقطوعِ به؛ **لصدُوره عمَّن لا يكذبُ** ولا خلافَ[(٢)] في إخباره، وتنزيلاً له منزلة الماضي المعلوم، و﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾[(٣)] **أي : يستمرّ امتناعُه**؛ أي: إنَّما قال: ﴿يُطِيعُكُمْ﴾ و لم يقل: (أطاعكم)؛ لتصويرِ أنَّ إطاعتَه مستمرُّ الامتناعِ فيما يمضي وقتًا فوقتاً؛ إذ المعنى : لو استمرّ إطاعته وقتًا بعد وقت لعنتّم؛ لكن يمتنعُ عنتكُم لاستمرارِ امتناعه عن إطاعتكم؛ لا لامتناع استمراره عن إطاعتكم؛ كما ظنَّ بعضٌ[(٤)]؛ فإنّه بعضُ الظّنّ[(٥)].

---

(١) سورة السّجدة؛ من الآية : ١٢ .

(٢) في أ : « أي : لا خلاف » .

(٣) سورة الحجرات؛ من الآية : ٧ .

(٤) يعني بقوله : « كما ظنّ بعض » ما يشعر به قول الزّمخشريّ في كشّافه؛ (٣٦٤/٤) : « فإن قلت : فلم قيل ﴿ يُطِيعُكُمْ ﴾ دون (أطاعكم) ؟ قلت : للدّلالة على أنّه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه . وأنّه كلّما عنّ لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه، بدليل قوله : ﴿ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ ﴾» من أنّ المراد به امتناع الاستمرار عن الإطاعة.

(٥) يعني بقوله : « فإنّه بعض الظّنّ » موقفه من القول المظنون وهو أنّ المراد : امتناع العنت لامتناع الاستمرار عن الطاعة؛ بأنّ له وجهاً من الصّواب وموقعاً من القبول . لا الصّواب المطلق، والقبول التّام .

ورأيُ الكرمانيّ هذا امتدادٌ لرأي السّكّاكيّ وعليه سار بعض البلاغيّين من أمثال بدر الدين بن مالك في المصباح : (٥٧)، والطّيبيّ في التّبيان : (٢٧٤) . =

أو هما[(١)]؛ أي : الآيتانِ الشَّريفتانِ، يجوزُ أن تكونَا **لاستحضار الصُّورةِ**؛ أي : صُورةِ رؤيةِ المجرمين ناكسي الرُّؤوس قائلين لما[(٢)] يقولون في الأولى[(٣)]، وصورةِ إطاعــتِه لهـــم في كلِّ ما عنَّ لهم في الثَّانيةِ؛ **نحو** : ﴿**وَاللّٰهُ الَّذِيٓ أَرْسَلَ الرِّيَــاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًــا**﴾[(٤)]؛ إذْ لم يقل: «فأثارتْ» كــ« أرسل »[(٥)]، استحضارًا لتلكَ الصّورةِ البديعةِ الدَّالَّةِ على القدرة الباهرة؛ من إثارةِ السَّحابِ مُسخَّرًا بينَ السّماء والأرض . **ونـــحو**

= أمّا البلاغيّون المحدثون من أمثال الشّيخ حامد عوني والشّيخ عبد المتعال الصعيدي فيميلون إلى رأي الزّمخشريّ ويرجّحونه من وجهين :

«الأوّل : أنّ القياس أن يعتبر الامتناع واردًا على الاستمرار؛ لأن الفعل يوجد أولاً ثمّ يرد النّفي عليه، واستفادة المعاني من الألفاظ إنّما تكون على وفق ترتيبها .

الثّاني : أنّ العلّة في نفي عنتهم إنّما هي نفي استمراره -عليه الصّلاة والسّلام- على طاعتهم، لا استمرار نفي الإطاعة الّذي أفاده الوجه الثّاني؛ ذلك أنّ استمرار نفي الإطاعة يقتضي نفي الإطاعة أصلاً بخلاف نفي الاستمرار على الإطاعة؛ فإنه يفيد ثبوتها، ومعلوم أنّ أصل الإطاعة لا يترتّب عليه عنت؛ بل يبني عليه مصلحة هي استجلابهم، واستمالة قلوبهم» . المنهاج الواضح : (٢٨٦/٤) .

(١) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي ب : « وهما » والسِّياق يأباه .

(٢) هكذا في الأصل، المفتاح . وفي أ، ب : « بما » .

(٣) في الأصل : « الأوَّل ». والصَّواب من : أ، ب .

(٤) سورة فاطر، من الآية : ٩ . والواو في بداية الآية ساقط من النّسخ كلّها .

(٥) في ب : « كما أرسل » وهو تحريف بالزِّيادة .

قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[١] دون « كن فكان »؛ استحضارًا لصورة تكوّنه[٢]. قال في « المفتاح » بعدَ ذكر الآيتين وبعدَ ذكرِ قوله - تعالى -: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٣]، وقوله: (لو تُحسن إليّ لشكرت)[٤]: «ولك أنَ تردّ الغرضَ، من لفظ[٥]: (ترى) و(يودّ)، و(تحسن) إلى استحضار الصّورة»؛ فبتعداده[٦] الألفاظ دون لفظِ (يطيعكم) موهمٌ[٧] بأنّه ليسَ للاستحضارِ .

وقد وقعَ في بعضِ النُّسخِ مسألة: (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس) ههنا، لكنّ ذلك[٨] الموقعَ الّذي وقع هو الموقعُ، / والموافقُ للمفتاحِ . [٣٠/ب]

(١) سورة آل عمران؛ الآية : ٥٩ .

(٢) في أ، ب : « بكونه » وهو تصحيف .

(٣) سورة الحجر، من الآية : ٢ .

(٤) ص : (٢٤٧)؛ باختلاف يسير في اللّفظة الأخيرة .

(٥) هكذا ــ أيضــًا ــ في المفتاح . وفي أ، ب : « لفظة » .

(٦) في أ : « فتعداده » .

(٧) في أ، ب : «يوهم» .

(٨) كلمة : « ذلك » ساقطة من ب .

تنبيهاتٌ

وهي فوائدُ زائدةٌ على الأصل[١]؛ بل بعضُها ردٌّ عليه .

الأوَّل : (إن) لا تدلُّ على الجزمِ[٢] لا أنّها تدلُّ على عدمِ الجزم.

قال السَّكّاكيّ : الأصلُ فيها عدمُ الجزم[٣] [أي : تدل على عدم الجزم][٤] بِحسب الأصل، وقال الأستاذ : ليسَ كذلك؛ بل الأصل أنّها لا تدلُّ على الجزم . والفرقُ بين الدّلالةِ على عدم[٥] الجزمِ وعدمِ الدّلالة على الجزمِ ظاهرٌ[٦]؛ **بدليل قوله – تعالى –: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾**[٧]؛ حيث استعملَ « إنْ » في مقامِ الجزمِ بالعدمِ لتعقيبه بـ«لن

(١) مراده بالأصل : « مفتاح العلوم » للسّكّاكيّ .

(٢) أي : بوقوع الشّرط .

(٣) ينظر : مفتاح العلوم : (٢٤٠) ويلحظ أنّ لفظ السَّكّاكيّ في المفتاح لا يصدق تمامًا على ما ذكر الكرمانيّ عنه . بل إنّ الكرمانيّ ــ رحمه الله ــ حمّله ما لا يحتمل عندما فهم منه أنّ (إن) للدّلالة على عدم الجزم . ويبدو الأمر ــ في نظري ــ على العكس مما ذكره الكرمانيّ؛ حيث إنّ ما صرّح به السَّكّاكيّ قريب جدًّا من أنّها لا تدلّ على الجزم؛ ولك أن تمعن النّظر في قوله لتستبين ذلك؛ يقول (المفتاح : ٢٤٠) : « أمّا (إن) فهي للشّرط في الاستقبال، والأصل فيها الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط » . (المفتاح : ٢٤٠) .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) كلمة : « عدم » ساقطة من ب، ولا بدّ منها لتمام المعنى .

(٦) حيث إنّ الأولى أعمُّ من الثّانية .

(٧) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٤ .

تفعلوا» الدَّالِ على الجزمِ بالعدمِ؛ فصحَّ أنّه لا يقتضي عدم الجزمِ بأحد الطّرفين .

والحقّ : أنّه بحثٌ لغويّ، والتَّعويلُ على النّقل، فالتَّخصيصُ بدونه تحكّمٌ .

الثّاني : قد تُربطُ النّسبةُ بالنِّسبة أو صدقُها بصدقها؛ ربطُ النِّسبة بالنِّسبة[١]؛ بأن يكون ثُبوتُ[٢] نسبةٍ على تقديرِ ثبوتِ نسبةٍ أخرى؛ فيتقارنان في الوجود؛ نحو: (كلّما طلعت الشّمسُ أشرقَ[٣] وجهُ الأرض)، وربطُ صدقها بصدقها؛ بأن يكون صدقُ النّسبةِ على تقديرِ صدقِ نسبةٍ أخرى؛ **نحو : (كلّما طلعت الشَّمسُ بلغت نصفَ النّهار)**؛ فإنّه إذا صدقَ المقدّم صدقَ التّالي بالإطلاق؛ وليسَ إذا ثبتتْ[٤] هذه النِّسبةُ ثبت تلك النِّسبة . وهذا قريبٌ ممّا قيل في المنطقِ في تعريف المتّصلة : أنّها ما حُكِمَ فيها [بصدقِ قضيّةٍ أو صدقها على تقديرِ صدق أخرى، أو ما حُكِمَ فيها][٥] بثبوتِ قضيّةٍ على تقديرِ[٦] أُخرى .

---

(١) كلمة : « بالنِّسبة » ساقطةٌ من ب .

(٢) كلمة : « ثبوت » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « أشرقت »، وفي ب :« أبرقت »؛ والمثبت من : أ .

(٤) في أ، ب : « ثبت » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولعلّه سقط من انتقال النّظر .

(٦) في أ زيد : « قضية »، والمعنى تامٌّ بدونها .

وحيثُ يضعفُ الارتباطُ المعنويُّ؛ نحو: (إن تكرمني فأنا أخوك)، أو (فقد أكرمتكَ) - يحتاجُ إلى الفاءِ رابطةً لفظيّةً؛ لّما كان الجزاءُ مربوطـًا بالشّرط فحيث يقوى[١] الارتباطُ المعنويُّ بحيث يحكمُ العقلُ أو العادةُ بمجرّدِ سماعِ اللّفظِ لا يُحتاجُ إلى الارتباطِ اللّفظي؛ نحو : (إن تكرمني أكرمك[٢])، وحيث يضعف الارتباطُ المعنويُّ أُحتيج إلى رابطة لفظيّة؛ وهي : « الفاءُ المعقّبة »؛ نحو : (إن تكرمني فأنا أخوك)؛ في الجملةِ الاسميّةِ، و[٣] (إنْ تكرمني فقـد أكرمتُك أمس)؛ في الجملةِ الفعليّةِ .

الثّالثُ : « لو » لعدمِ الشَّرطِ جزمـًا، ولعدمِ الجزاءِ غالبـًا؛ لأنَّ عدمَ الشّرطِ لا يثبتُ باعتبارِ اللُّزومِ إلاّ به؛ فيُصارُ إليه إلاّ إذا امتنعَ الجزاءُ لترتُّبه[٤] على النَّقيضين؛ أي : « لو » تدلُّ على عدمِ الشَّرطِ جزمـًا ووضعـًا أعمُّ من أن يكون ذلكَ العدمُ[٥] لعدم الجزاء أو لا . وتدلُّ على عدمِ الجزاءِ ــ أيضـًا ــ لا وضعـًا وجزماً؛ بل عقلاً وغالبـًا[٦]؛ [٣١/أ]

(١) في الأصل : « يقول » وهو تحريف . والصَّواب من أ، ب .

(٢) في ب : « أكرمتك » وهو تحريف بالزِّيادة، وبه يضعف الارتباط .

(٣) في الأصل : « أو » والمثبت من أ، ب . وهو الأَولى .

(٤) في الأصل : « لترتيبه » . وفي ب : « كترتبه ». والصَّواب من : أ، ف .

(٥) كلمة : « العدم » ساقطة من ب .

(٦) في الأصل : « غالبـًا وعقلاً » والمثبت من أ، ب . وهو الملائـم ــ ترتيبـًا ــ لقوله قبله : « لا وضعـًا وجزمـًا » .

لأنَّ عدمَ الشَّرط في الملازماتِ لا يثبتُ ولا يعلمُ إلاّ بعدمِ[1] الجزاءِ؛ كما تقول في قولنا : (لو كانَ إنسانـــاً لكانَ حيوانـــاً . لكنّه[2] ليس بإنسان لأنّه ليس بحيوانٍ)؛ استدلالاً بانتفاءِ اللاّزمِ على انتفاء الملزومِ؛ ولّما لم يتعيَّن انتفاءُ الشّرطِ بهذا الطّريق؛ كما في غير اعتبار اللُّزومِ لم يكن لانتفاءِ الجزاءِ جزمـــاً وقطعـــاً بلْ غالبـــاً؛ فيُصارُ إلى ما هو الغالب، ويقال : إنّه لعدمِ الجزاءِ المستلزمِ لعدم الشَّرط، وهو معنى مايقال: إنه لامتناعِ الشّيء ــــ أي : الشَّرط ــــ لامتناعِ غيرِه؛ أي : الجزاء[3]. هذا إذا لم يمتنع نفي الجزاءِ وعدمِه، وأمَّا إذا امتنع نفيُ الجزاءِ؛ كما لو كان الجزاءُ لازمـــاً للنَّقيضين ــــ أي : الشّرط وعدمه ــــ ومترتّبـــاً عليهما، و لم يلزمْ من عدم الشّرطِ عدم الجزاءِ؛ فلا يكونُ لعدمِ الجزاءِ، ولامتناع الشيء لامتناع غيره .

وحينئذٍ؛ أي : حين إذ كان الجزاءُ مُترتّبـــاً على النّقيضين[4]، **يذكرُ الشّرطُ بالواوِ ليدلَّ على ما لم يُذكر** وهو نقيضُه؛ وذلك فيما لَمْ يكن المتروك أَوْلَى بترتّب الجزاء عليه؛ **نحو** : (**أحبّكَ ولو كنتَ قاتلي**) أي : أُحبُّك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي[5].

---

(١) في الأصل، ب : « لعدم ». والمثبت من أ .

(٢) كلمة : « لكنّه » ساقطة من أ، ب .

(٣) وهو قول ابن الحاجب وقد تقدّم في هامش (١) ص : (٤٦٦) قسم التّحقيق .

(٤) عبارة : «أي : حين ... النّقيضين» ساقطة من ب .

(٥) فقد دلّ المعطوف على معطوف عليه، وبهما عرف أنّ المحبّة دائمة الثّبوت لترتّبها =

أو بدونِها لكونِ[1] **المتروكِ أَوْلَى**؛ أي : وقد يذكر بدون الواو، وذلك فيما كان المتروك أَوْلَى بترتّبِ الجزاءِ عليه لدلالةِ العقلِ حينئذ عليه؛ **نحو: (نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ**[2] **لو لم يخفِ الله لمْ يَعْصِه)**[3]؛ إذ يلزم منه بالطّريقِ الأَوْلَى أنّه لو خافه لم يعصه - أيضًا .

= على النّقيضين؛ وجيء بالواو لأنّ المتروك منهما «لو لم تكن قاتلي» لم يكن أولى بترتب الجزاء عليه .

(١) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : «لو كان» وهو خطأ ظاهر .

(٢) هو/ أبو يحيى؛ صهيب بن سنان النّمريّ الرّوميّ، صحابيّ جليل، أحد السّابقين إلى الإسلام . سبي وهو صغير ثمّ أعتق؛ فاحترف التّجارة فأدرّ الله عليه مالاً وفيرًا؛ تركه كلّه عندما همّ بالهجرة، شهد المشاهد كلّها. توفّي بالمدينة في شوّال سنة ٣٨هـ.
ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٢٢٦/٣ ــ ٢٣٠)، الجرح والتّعديل؛ لعبد الرّحمن الرّازي : (٤٤٤/٤)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لابن عبد البرّ : (٧٢٦/٢ ــ ٧٣٣)، أسد الغابة في معرفة الصّحابة؛ لابن الأثير: (٣٨/٣ ــ ٤١)، سير أعلام النّبلاء : (١٧/٢ ــ ٢٦) .

(٣) أُسندَ هذا القول إلى عمر ــ رضي الله عنه ــ في النّهاية في غريب الحديث : (٨٨/٢) برواية : « نعم المرء »، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن؛ لكمال الدّين الزملكاني: (١٩١ ــ ١٩٢) .
وأوردَه ملاّ علي قارئ في الموضوعات الكبرى (٢٧٤) ذاكرًا أنّه اشتهر في كلام الأصوليّين وأصحاب المعاني وأهل العربيّة . ولم يوقف له على إسناد قط في كتب الحديث .

اعلمْ : أنَّ المشهورَ [أنَّ][1] « لو » لامتناعِ الشَّيءِ لامتناعِ غيره، وقد وقعَ في بعضِ العباراتِ : أنّه لامتناعِ الثّاني لامتناعِ الأوّل[2]؛ كما يُقال في نحو : (لو جئتني أكرمتك) : أن انتفاءَ إكرامك لانتفاءِ مجيءِ مخاطبك، وفي بعضها: أنّه لامتناعِ الأوَّل لامتناعِ الثّاني؛ كما قال ابن الحاجب في قوله - تعالى- : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]: إنّه نفى التعدُّد لانتفاء الفساد[4].

والتَّحقيقُ فيه : أنّه يُستعملُ[5] في كلا المعنيين؛ لكن بالاعتبارين : باعتبار الوجودِ والتَّعليلِ، وباعتبارِ العلمِ والاستدلالِ؛ فيقول : لَمَّا كان المجيءُ عِلّةً للإكرامِ بحسب الوجودِ فانتفاءُ الإكرامِ لانتفاءِ المجيءِ[6] انتفاءٌ

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه لتمام السِّياق .

(٢) وعلى هذا القول درج جمهور النّحاة . كما سبق أن أشرت ص : (٤٦٦) .

(٣) سورة الأنبياء؛ من الآية : ٢٢ .

(٤) وبيانه : أنّ الآية سيقت ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدّد الآلهة دون العكس؛ إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوعه بإرادة الواحد الأحد لحكمة تقتضيه، ولأنّ المعلوم هو انتفاء الفساد لكونه مشاهدًا، والمجهول هو انتفاء التّعدّد لكونه غير مشاهد، وإنّما يستدلّ بالمعلوم على المجهول دون العكس .
وعليه فإنّ امتناع الأوَّل؛ وهو (التّعدّد) حاصل بسبب امتناع الثّاني؛ وهو (الفساد) .
فـ(لو) حينئذ تفيد : امتناع الأوَّل لامتناع الثّاني .
ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل : (٢/٢٤٢) .

(٥) في ب : « ليستعمل » .

(٦) في ب زيادة : « ظاهر ».

للمعلولِ لانتفـــاءَ علّته(١). و – أيضـــًا – : لَمَّا يُعلم انـــتـــفاءُ الإكرامِ فقد يُستدلُّ منه على انتفاءِ المجيءِ؛ استدلالاً من انتفاءِ اللاّزمِ على انتفاء الملزومِ . وهكذا في الآيةِ الكريمة(٢)؛ تقولُ في مقامِ التَّعليلِ : انتفاءُ الفسادِ لانتفاءِ علّته – أي : التَّعدُّد –، وفي مقامِ الاستدلالِ : يُعلم انتفاء التَّعدّدِ لانتفاءِ الفسادِ؛ فمن قالَ بالأوّلِ(٣) نظرَ إلى الاعتبارِ الأوّلِ، ومن قالَ بالثّاني(٤) نظرَ إلى الإعتبار(٥) الثّاني؛ هذا إذا لم يمتنعْ نَفيُ الجزاء، أمَّا إذا امتنع فليس لامتناعِ / الشّيءِ لامتناعِ غيره؛ بلْ لبيان الملازمةِ وإثباتِ [٣١/ب] الجزاءِ مطلَقـــًا؛ أمّا عند وجودِ الواو فلاقتضائه معطوفـــًا عليه؛ كأنّه في حكمِ شرطين؛ أي : أحبّك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي، وأمّا عند عدمِ الواوِ فلأنّه إذا كان المتروك أولى يَدلُّ عليه بمفهومِ الموافقة(٦)؛ كما

---

(١) في أ وردت العبارة هكذا : « فانتفاء الإكرام لانتفاء المجيء ظاهر لانتفاء المعلول لانتفاء العلة » وهما بمعنى .

(٢) أي : المتقدّمة؛ وهي قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

(٣) وهم الجمهور .

(٤) وهو ابن الحاجب .

(٥) في الأصل : « اعتبار » والمثبت من أ، ب . وهو الملائم لما قبله .

(٦) مفهوم الموافقة هو : « فهم الحكم في المسكوت من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده، ومعرفة وجود المعنى في المسكوت بطريق الأَوْلَى؛ كفهم تحريم الشّتم والضّرب من قوله : ﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء، من الآية : ٢٣] » روضة النّـــاظـــــر وجـــنّـــة المناظر لابن قدامة (طبعة مكتبة الرّشد) : (٧٧٢/٢)، =

في: (لو لم يخف الله لـــمْ يعصه)؛ فإنَّ فحوى الخطاب : أنّه إذا خافَ لم يعصه - أيضـــاً؛ وذلك بالطّريق الأَوْلَى، ويدلُّ بمفهومِ المخالفة[1]: أنّه إذا خافَ عصى؛ لكنّه غير معتبر[2]؛ لأنَّ شرطَ اعتبارِ مفهومِ المخالفة - كما علم في علم[3] الأصول - عدم مفهوم الموافقة[4]؛ وهذا تحقيقٌ لم يُنقّح إلى السّاعة .

الرّابعُ : **الظّرفُ**؛ نحو : (أين) في المكانِ، و(إذا) في الزّمانِ . **والكيفُ**؛ كـــ « أنّى » . **وغيرُهما من الأحوالِ**؛ أي : ممّا يُفيدُ حالاً للحكم؛ كـــ« ما » و« أي » وكسائر الأسماءِ المُعمّمة في الزّمانِ أو المكانِ

= ويسمّى ـــ أيضاً ـــ : التّنبيه، وفحوى اللّفظ، ولحن الخطاب . والتّسمية التي أوردها الشّارح هي تسمية الشّافعيّة وكثير من المتكلّمين .
ينظر تعريفات الأصوليّين له وأسماؤه في : العدّة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى: (١٥٢/١)،والإحكام للآمديّ:(٦٦/٣)، وإرشاد الفحول للشّوكاني:(٣٧/٢).

(١) مفهوم المخالفة هو : « الاستدلال بتخصيص الشّيء بالذّكر على نفي الحكم، ومثاله : قوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا ﴾ ... يدل على انتفاء الحكم في المخطئ ...» . روضة النّاظر : (٧٧٥/٢)، ويسمّى ـــ أيضاً ـــ : دليل الخطاب .
ينظر تعريفات الأصوليين له في : العدّة : (١٥٤/١)، الإحكام : (٦٩/٣)، إرشاد الفحول : (٣٨/٢) .

(٢) في الأصل : « معين » وهو خطأ ظاهر . والصّواب من أ، ب .

(٣) « في علم » ساقطة من ب .

(٤) ينظر : الإحكام : (٦٩/٣)، روضة النّاظر : (٧٧٥/٢) .

أو غيرِهما وكغيره(١). **قدْ تجمعُ نسبتين في جُمْلتين**(٢)؛ **فإذا لُحظ فيه جِهةُ ارتباطِ**؛ إحداهما بالأخرى وتعلّقها بها(٣)؛ كما يُلاحظ في مثل : (ما تصنعُ أصنع)؛ فتجعلَ صنعكَ مربوطـًا بصُنع مخاطبك؛ بل مُسبّبًا له؛ **صارَ** المجموعُ **شرطًا وجزاءً؛ فيُقال : يتضمَّنُ معنى الشّرطِ**؛ وهذه قاعدةٌ كليّةٌ فاحفظها.

الخامسُ : الاستفهامُ، إذا بُني عليه أمرٌ قبلَ الجوابِ؛ أي : قبلَ ذكرِ الجوابِ، **فهم ترتُّبه**؛ أي : ذلك الأمرُ **على جوابه أيـًّا**(٤) **كانَ**؛ أي : أيّ جوابٍ كانَ؛ لأنَّ سَبْقَه(٥) على الجوابِ مشعرٌ بأنَّ ذلك حالٌ من يُذكرُ في الجوابِ؛ لئلاّ(٦) يكون إيراده قَبلَه عبثـًا . **فأفادَ تعميمـًا**؛ أي : حينئذ يفيدُ تعميمـًا؛ **نحو : منْ جاءك ؟ فأُكرمَه**(٧) بالنَّصبِ، فإنّه لَمّا قالَ قبلَ ذكرِ جوابِ الاستفهام(٨): أكرمه؛ عُلمَ أنّه يكرم من يقولُ المجيبُ : أنّه جاء؛ أي جاءٍ كان(٩). **وكذا** حُكمُ : **من ذا جاءك ؟ أكرمْه** بالجزم.

---

(١) كلمة « وغيره » ساقطة من أ .

(٢) في أ، ب : « في الجملتين » .

(٣) أي : على جهة المجازاة - كما هو الحال في الشَّرط - .

(٤) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « أيما » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٥) أي : ذلك الأمر .

(٦) في أ، ب : « لكيلا » والمعنى واحد .

(٧) في أ تكرَّرت : « فأُكرمه » لكنَّ الثَّانية ضمن كلام الشَّارح .

(٨) بأنه زيدٌ أو عمرو ــ مثلاً ــ .

(٩) فيكون قوله عندئذ في حكم : « كلّ إنسان جاءك أكرمه » .

وإنّما جاءَ بمثالين تنبيهًا على عدمِ الفرْقِ بين مجيئه بالفاءِ السَّببيّة وعدمه، وبين نصبه وجزمه . وجاء بلفظِ (ذا) بَعْدَ (من) تحقيقًا لعدمِ شرطيَّتها .

ثُمَّ قدْ يُجرّد المتضمِّنُ لمعنى الاستفهام **عن الاستفهام؛ كما جُرِّدَ** حرفُ الاستفهامِ[١] **في قوله ــ تعالى ــ**[٢]: ﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْهِم ءَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم لاَ يُؤْمِنُونَ** ﴾[٣] عن الاستفهامِ؛ حيثُ صارَ لمجرّدِ التّسوية؛ مضمحلاًّ[٤] عنه بالكُلّيّةِ معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواءِ فيه استواؤُهما في علم المستفهِمِ عنهما؛ لأ[نه][٥] قدْ عُلمَ أنَّ أحدَ الأَمرين كائنٌ؛ إمَّا الإنذار وإمّا عدَمُه؛ ولكن لا بعَيْنه؛ / فكلاهما[٦] معلومٌ بعلمٍ غيرِ مُعيَّنٍ. [٣٢/أ]

فإن قيلَ : الاستواءُ يُعلمُ[٧] من لفظة (سواءٌ) لا منه؛ أي : من

---

(١) أي : الهمزة .

(٢) هكــذا ــ أيضـًا ــ وردت كلمتا : « قوله تعالى » ضمن ف، وفي أ، ب وردتا ضمن كلام الشّارح .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٦ .

(٤) مضْمَحلاًّ : أي؛ ذاهبـًا . اضمَحلَّ الشَّيءُ : إذا ذهـب . ينظر : اللّسان : (ضحل): (٣٩٠/١١) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه .

(٦) في أ، ب : « وكلاهما » وهما بمعنى .

(٧) كلمة : « يعلم » ساقطة من ب .

حرفِ الاستفهامِ[١]، مع[٢] أنّه لو عُلم منه - أيضـــاً - لزِمَ التّكرَار .

قُلْنا : هذا الاستواءُ[٣] غيرُ ذلك الاستواءِ المستفادِ من لفظةِ السَّواء.

وحاصله: أنّه[٤] كانَ للاستفهامِ عن مُستويين؛ فجُرِّدَ عن الاستفهامِ فبقي[٥] أنّه لمستويين[٦]؛ ولا تكرّر[٧] في إدخالِ (سواء) عليه لتغايرهما؛ لأنّ المعنى: إنّ المستويين في العلم مستويان في عدمِ الإيمانِ .

وهذا النّوعُ؛ أي: حذفُ قيدٍ واستعمالُه فيما بقي كثيرٌ في كلامِ العربِ؛ كما في النّداء؛ فإنّه لتخصيص المنادى وطلب إقباله؛ فيُحذفُ قيدُ الطّلب، ويُستعملُ لمطلقِ الاختصاص؛ نحو: (اللّهمَّ اغفر لنا أيتها العصابة)؛ فإنّهُ منسلخٌ عن معنى الطّلبِ؛ لأنّ معناه: مخصوصين من بين العصائبِ. وكالمـــرسِـــنِ؛ فإنّـــه لأنفِ البعيرِ ويُستعملُ في مطلقِ الأنف؛ [كقوله:][٨]

---

(١) قوله : « من حرف الاستفهام » ساقط من أ .

(٢) في أ : « ومع ».

(٣) أي : المنسلخ من الاستفهام .

(٤) أي : حرف الاستفهام .

(٥) في الأصل، ب : «بقي » . والمثبت من أ . وهو الأَولى .

(٦) في الأصل : « أية المستويين »، والصَّواب من أ، ب .

(٧) في ب : «ولا يكون » وهو تحريف ظاهر .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه يستقيم السِّياق .

.... **وفَاحِمـاً وَمَرْسِنـاً مُسَرَّجَـا**[1].

وكم مثلها ! .

فيصيرُ؛ أي : بعدَ التَّجريدِ عن الاستفهامِ يصيرُ **للشّرطِ المحض**، وحكمُه[2] حينئذ حُكمُه بلا تفاوت .

وهو السِّرُّ؛ أي : ما ذكرنا من جوازِ تجريده، وصيرورتِه للشّرطِ المحضِ - هو السِّرُّ **في اشتراكهما**؛ أي : في[3] اشتراكِ الاستفهامِ والشّرطِ في كثيرٍ من الأسماءِ؛ كما في[4]: « مَا » و« مَن » و« متى » وغيرها .

---

(١) عجز بيتٍ من الرّجز . قاله : رؤبة بن العجّاج ضمن أرجوزة طويلة له؛ منها :

أيّام أَبْدت واضحـاً مفلّجـا أَغَـرَّ برّاقـاً وطَـرْفـاً أَبْرجـا
ومُقْلةً وحَاجِبـاً مُزجّجـا ....

والبيتُ في ديوان الشّاعر : (٢/١٣)، واستُشهد به في أسرار البلاغة : (٣١)، والمفتاح : (٣٦٤)، والمصباح : (١٢٣)، والإيضاح : (١/٢٤)، وهو في معاهد التّنصيص : (١/١٤) .

والفاحم : الأسود . اللّسان : (فحم) : (١٢/٤٤٩) . وأراد : شَعْرًا أسودًا فحذف الموصوف وأقام الصِّفة مقامَه .

ومسرَّجـاً مختلَفٌ فيه؛ فقيل : من سرّجه تسرجه؛ أي : حسَّنه وبهَّجه، وقيل : من قولهم : « سيوف سريجيّة » منسوبة إلى سُرَيْج : قين معروف .

ينظر المعنيان في اللّسان : (سرج) : (٢/٢٩٨) .

(٢) أي : حكم الشّرط . وفي أ، ب : « حكم إن » .

(٣) حرف « في » ساقطٌ من أ .

(٤) في الأصل زيد حرف العطف « و ». ولا وجه له .

وبالتَّرديد؛ عطفٌ على قوله: « فبالشّرطِ »[(١)]؛ أي : وأمَّا الرّبطُ بين [غيرهما][(٢)] فيكونُ بالشَّرط[(٣)]، ويكونُ بالتَّرديد .

وأداتُه؛ أي : أداةُ التَّرديد . « **أوْ** » و« **إمّا** »، وفي بعضِ النُّسخِ: (وأدواته)؛ وذلك باعتبارِ أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو باعتبارِ ملاحظةِ الانفرادِ والاجتماعِ؛ نحو: (الجائي زيدٌ، أو عمرو)، و(الجائي إمَّا زيدٌ، وإمّا عمرو)؛ منفردين[(٤)]، والجائي إمّا زيدٌ أو عمرو مجتمعين؛ فإنّه يجوزُ الإطلاقُ على هذا التَّقدير بأنّها ثلاثةٌ . وقوله[(٥)]: (ويفيدان) ينصرُ النّسخةَ الأولى .

ويُفيدان؛ أي : « أو » و« إمَّا » **ثبوتَ**[(٦)] **أحدِ الأمرين**؛ كقولك: (زيدٌ شاعرٌ أو منجِّمٌ) **ردًّا لمن يَنفيهما** عن زيد، أي: يقول[(٧)]:

---

(١) ينظر : ص (٤٤٨) قسم التّحقيق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . والضّمير في (غيرهما) يعود إلى ما تقدّم من ارتباط المفرد مع المفرد، والجملة مع الجملة . ذلك أنّ المصنّف ــ رحمه الله ــ لّما فرغ عن الرّبط بين جملتين أخرجتا بإدخال حرف الشَّرط ثمّ بيَّن أدوات الشّرط مفصّلة؛ شرع بعد ذلك في الرّبط بين جملتين أخرجتا بإدخال التّرديد، وسيبيّن أدواته مفصّلة ــ فيما بعد ــ .

(٣) كلمة : « بالشّرط » ساقطة من أ . ولا بدَّ منها لتمام السِّياق .

(٤) في ب : « ومنفردين »، ويبدو أنّ النّاسخ كرَّر الحرفَ الأخير في الكلمة السّابقة .

(٥) أي : قول المصنّف « الإيجيّ » وسيأتي عقب هذه الجملة مباشرةً .

(٦) في الأصل : «بثبوت». والصّوابُ من أ، ب، ف .

(٧) في الأصل : « ويقول » بالعطف بالواو وحذف (أي) التّفسيريّة . والمثبت من أ، ب . =

(زيد لا شاعرٌ ولا منجِّمٌ)؛ أي: لا يخلو عن أحدهما؛ ولهذا يُسمِّي المنطقيّون مثل هذه القضيّة : منفصلةً مانعةَ الخُلُوِّ[١].

أو نفيَ؛ أي: ويفيدان نفي **أحد الأمرين**؛ كقولك: / (زيدٌ[٢] شاعرٌ أو منجّم) **ردّاً لمن يُثْبتهما له**[٣]؛ أي : يقولُ : (إنّه شاعرٌ ومنجِّمٌ معاً)؛ أي: لا جمع بينهُما؛ ولهذا يُسمّونَه : مُنفصلةً مانعةَ الجمعِ[٤]. [٣٢/ب]

أو ثبوتَ؛ أي: أو يُفيدان ثُبوتَ **أحدِ** من الأمرين **ونفيَ أحد** منهما، كقولك : (زيدٌ شاعرٌ أو منجِّمٌ) **ردًّا لمن يرى إمّا ثُبوتهما أو نفيهما**؛ أي: يقول: إنّه متَّصِفٌ بهما جميعــاً أو ليس[٥] مُتّصفًا بشيءٍ أصلاً؛ أي لا خلوّ[٦] عنهما ولا جمع[٧] بينهما؛ ولهذا يسمّونه: مُنْفصلة حقيقيةً[٨] .

وهكذا حُكْمُ (إمّا) .

= وهو الأَوْلَى؛ لدرج الشّارح عليه، ولتكراره ــ فيما بعد ــ في بقيّة المعطوفات .

(١) و« سمّيت مانعة الخلوّ لأنّه لا يجوز الخلوّ من الطّرفين معــاً ألبتّة ». تسهيل المنطق: (٤٤).

(٢) كلمة : « زيد » ساقطة من أ، واستدركت في الهامش .

(٣) « له » ساقطة من أ .

(٤) و« سُمّيت منفصلة مانعة جمع؛ لامتناع اجتماع طرفيها في الوجود ... ولكن يجوز الخلوّ من الطّرفين لأنّه لا عناد بينهما في العدم » . تسهيل المنطق : (٤٤) .

(٥) في الأصل : « وليس » والصَّواب من أ، ب .

(٦) في أ : « لا يخلو » والمعنى واحد .

(٧) في أ : « لا يجمع » والمعنى واحد .

(٨) وتسمّى - أيضــاً - : «مانعة جمع وخلوّ معــاً» . تسهيل المنطق؛ لعبد الكريم الأثري: (٤٤) .

وذلكَ الرَّد قد يكونُ لجهل المخاطبِ بالحالِ، **أو تجاهلٍ** منه به، **أو تجهيلٍ** من المتكلّم له؛ [ويحتملُ أن يقال : المرادُ جهل المتكلِّم، أو تجاهله، أو تجهيله من المخاطب ويحتملُ ذلك][(١)] الإشارةُ[(٢)] إلى المذكورِ من الصّورِ الثلاثة من إثباتهما، أو نفيهما، وإمّا إثباتهما أو نفيهما[(٣)].

والتَّجاهلُ في البلاغة والي سحْرِها وسلطانُ مملكتها؛ **فانظرْ قولَ الخارجيّة** - وهي[(٤)] اسم امرأةٍ شاعرة[(٥)]- ترثي[(٦)] على ابن طريف[(٧)] تَعْرِفُ أنّه والي سِحْرِها؛ حيث تجاهلت عن إمكانِ كونِ الشّجرِ جزعــًا في قولها[(٨)] :

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل : ب، « إشارة » . والصَّواب من أ .

(٣) في أ : « ونفيهما »؛ ولا يجتمع مع الإثبات قبله . والصَّواب العطف بـــ(أو) كما هو الحال في الصّور الثّالثة؛ بمعنى : لا خلوّ عنهما ولا جمع بينهما .

(٤) في أ : «وهو » ولا وجه له .

(٥) يقال لها : ليلى بنت طريف الشّيباني .

(٦) ترثي : بمعنى : تتوجّع . ينظر : اللّسان : (رثى) : (٣٠٩) . وعليه فالفعل بهذا المعنى لازم .

(٧) هو / الوليد بن طريف الشّاري الشّيبانيّ، رأس الخوارج في زمنه، وفارس من فرسانها، اشتدّت شوكته، وكثر تبعه في زمن الرّشيد؛ فوجّه إليه الرّشيد يزيد بن مزيد الشّيبانيّ فقتلَه سنة ١٧٩هـ .

ينظر في ترجمته : تاريخ الطّبري : (٢٦١/٨)، وفيات الأعيان : (٢٥/٥ ـــ ٢٨)، معاهد التّنصيص : (١٥٩/٣ ـــ ١٦٢) .

(٨) البيتُ من الطّويل . وهو بهذه النّسبة وبهذه الرّواية في ديوان الخوارج: (٤٠)، والعــقــد الفــريــد : (٢٦٩/٣)، وأمــالي القالي : (٢٧٨/٢)، وزهر =

أَيَا شَجَرَ الخَــابورِ مَــالكَ مُورِقــاً ؟

كأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ على ابنِ طَرِيفِ ! .

الخابورُ : موضعٌ من نواحِي[(١)] ديارِ بكرٍ[(٢)]. ومُورقــاً : حالٌ عن كاف (مالك)؛ ومعناه : مالك أورقت . والطّريفُ في النّسبِ : الكبيرُ الآباءِ إلى الجدّ الأكبر . وبعده :

فَتًى لاَ يُحِبُّ الزّادَ إلاّ مِنَ التُّقَى

ولا المالَ إلاّ مِن قَنــاً وسُيوفِ[(٣)] .

= الآداب وثمر الألباب؛ للحصري : (٢/٩٦٦) .

وبهذه النّســـبة – أيضــاً – وبرواية : « تحزن » بدلاً من « تجزع » في الحماسة البصريّة؛ لصدر الدّين البصري : (١/٢٢٩)، الأغاني : (٦/٣٣٣) .

كما ورد بالرِّواية المتأخّرة منسوبــاً إلى بعض العرب في الصّناعتين؛ لأبي هلال العسكريّ : (١٨٣) .

واستُشهد به في المفتاح : (١٩٢)، المصباح : (٢٥)، الإيضاح : (٦/٨٤)، والتّبيان : (٤٣٠)، والبيتُ في معاهد التّنصيص : (٣/١٥٩) .

(١) كلمة «نواحي » ساقطة من ب .

(٢) اختلفت معاجم البلدان في هذا الموضع فقيل : إنّه نهر في جزيرة العرب، وقيل : إنّه نهر بالشّام . وقيل : إنّه واد .

ينظر : معجم ما استعجم : (٢/٤٨١)، معجم البلدان : (٢/٣٣٤) .

(٣) هكذا – أيضاً – في ب . وفي أ : «فتى وسيُوف». والبيتُ برواية المتن في ديوان الخوارج: (٤٠)، والأمالي: (٢/٢٧٨)، الأغاني: (٦/٣٣٣)، وزهر الآداب: (٢/٩٦٦)، والصّناعتين: (١٨٣)، وبرواية: «فتى لا يريد العزّ » في العقد الفريد: (٣/٢٦٩)، والتّبيان : (٤٣٠) .

وتذكّرْ ما قُلنا في قوله – تعالى – : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1]: من عدمِ التّصريحِ؛ لئلاّ يُصِرّوا – تعرف كون التَّجاهُلِ والي سِحْرِها .

والسَّكّاكيّ – لرعايةِ الأدبِ، والاحترازِ عن إطلاقِ لفظِ التجاهُلِ على الله تعالى ـــ؛ قال[2]: « لا أحبُّ تسميتهُ بالتَّجاهُل »؛ فعبّر عنه تارةً بـــ: (سوقِ المعلومِ مساق غيره)[3]؛ كما في علمِ البديعِ، وتارةً بـــ: (الاستخبار)؛ كما قال في قسمِ[4] المعاني[5].

(١) سورة سبأ؛ من الآية : ٢٤ .

(٢) المفتاح : (٤٢٧) .

(٣) المصدر السّابق : (٤٢٧) .

(٤) في ب : « علم » .

(٥) المصدر السّابق : (١٩٢) .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٧٩)

تحقيق الفوائد الغياثية

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني

(ت ٧٨٦هـ)

تحقيق ودراسة

د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي

عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ

مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

النَّوعُ الثَّالثُ(*): في القَصْرِ(**)

«وهو[١]: عبارةٌ عن تخصيص أحدِ الأمرين بالآخرِ وحصرِه فيه» .

وتقديمُه على أخواته؛ من نحو : الفصلِ والوصلِ، والإيجاز، وخلافه، هو النّظمُ الطّبيعيُّ؛ لأنّه لا يكون إلاّ بالنِّسبةِ إلى جُملةٍ واحدة[٢]؛ بخلافِ ما فعلِ السَّكَّاكيُّ؛ فإنّه أخَّره عنها .

وهـــو - القَصْرُ -[٣] يَقَعُ للموصوفِ على الصِّفَة فلا يتعدّاها؛ أي: لا يتعدَّى الموصوف[٤] تلك الصِّفة **إلى صفةٍ أخرى؛** لأنَّ معناه فيه

(*) من الفنِّ الثّالث؛ من القانون الأوّل .

(**) « وهو في اللّغة : الحبس . ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ [الرّحمن الآية : ٧٢] . اللّسان : (قصر) : (٩٩/٥) .

(١) هذا التّعريف نقله الكرمانيُّ بنصِّه عن مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٦٧٧/١) .
ويلحظ أنّ الشّيرازيّ ــ رحمه الله ــ أوّل من عرَّف القصر اصطلاحًا هذا التّعريف وسلك به هذه الوجهة؛ على وجه قارب أن يكون جامعًا مانعًا ولم يستدرك عليه من جاء بعده إلاّ إضافة قيد : « بطريق مخصوص » أو : « بطريق معهود »؛ كما هو الشّأن عند التّفْتازانيّ . ينظر تعريفه في المطوّل : (٢٠٤)، ومختصره على التّلخيص (ضمن شروح التّلخيص) : (١٦٦) .

(٢) وذلك بخلاف الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب؛ فإنّه لا يكون إلاّ بالنِّسبة إلى جملتين فأكثر .

(٣) كلمة : « القصر » ساقطة من أ، ب .

(٤) في الأصل زيادة : « القصر » ولا وجه لها .

تخصيصُ الموصوفِ بوصفٍ دون وصفٍ ثانٍ؛ كقولكَ: (زيدٌ شاعرٌ لا منجِّمٌ)[١]. **وبالعكس**؛ أي: يقعُ للصّفة على[٢] الموصوفِ. **فلا تتعدَّاهُ**؛ [٣٣/أ] أي: لا تتعدَّى الصِّفةُ ذلكَ الموصـــــوف **إلى موصوفٍ** / آخر؛ كقولك: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ)[٣]؛ لأنَّ معناه فيه تخصيصُ الوصفِ بموصوفٍ دون موصوفٍ آخر .

والفرقُ بينهما : أنَّ الموصوفَ في الأَوَّلِ لا يمتنع أن يُشاركَه غيرُه في الوصف، ويمتنع في الثَّاني . وأنَّ الوصفَ في الثَّاني يمتنعُ أن يكونَ لغير الموصوفِ، ولا يمتنعُ في الأَوَّل .

والمرادُ بهذه الصِّفة : الصِّفةُ المعنويَّة؛ أي : معنًى قائم بالشَّيءِ خارجٌ عن حقيقته؛ سواءٌ كانَ اللَّفظُ الدَّالُ عليه جَامدًا أو مُشْتقــًّا، اسمــًا أو فعْلاً، لا النَّعت[٤]؛ فيشملُ[٥] قصرَ مثل : (ما جاء إلاَّ زيدٌ) و(ما في الدَّار إلاَّ زيدٌ) . وبهذا التَّوجيه سقطَ قولُ من يعْترض : إنَّ مثلَ قصرِ الفعلِ على الفاعل خارجٌ عنه .

ولغيرهما كالفعلِ[٦] على مفعولٍ أو حالٍ أو تَمييزٍ؛ أي : يقع

(١) أي : تخصيص زيد بالشَّاعريّة دون صفةِ التّنجيم .

(٢) في ب : « بعد » وهو خطأ ظاهر .

(٣) أي : تخصيص الشَّاعريّة بزيدٍ دون غيرِه من الموصوفين .

(٤) أي : النَّعت النَّحويّ .

(٥) في أ : « فيشتمل » .

(٦) في الأَصل : « كمالفعل » والمثبت من أ، ب، ف .

القصرُ لغيرِ الصِّفةِ على الموصوفِ، ولغيرِ الموصوفِ على الصِّفة[١]؛ كما للفعلِ على المفعولِ، أو[٢] الحالِ، أو التَّمييز . وهذه العبارةُ أصحُّ من عبارة « المفتاح » فإنّه قالَ[٣]: « القصرُ يَجري ـــ أيضًا ـــ بين الفاعلِ والمفعولِ، وبين المفعولين، وبينَ الحالِ وذي الحالِ »؛ لأنَّ القصرَ في (ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمرًا) ليسَ لزيدٍ على عمرو، بل لضربِ زيدٍ عليه، وكذا في (ما أعطيتُ زيدًا إلاّ درهمًا)؛ فإنّه ليسَ لزيدٍ على درهم، بل لإعطاء زيدٍ عليه، وكذا في الحالِ . نعم إنّه ذَكر[٤] في أواخر فصلِ القصرِ ما يُشعرُ بما قُلْنا؛ حيثُ قالَ في قوله : (ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمرًا) [٥]: «الصِّفةُ المقصُورة على عمرو هي[٦] ضَرَبَ زيد »[٧].

مثال القصرِ على الحالِ؛ نحو : (ما جاءَ زيدٌ إلاّ راكبًا)، ومثالُه

(١) جملة : « ولغير ... الصِّفة » ساقطة من ب .
(٢) في ب زيادة « على » والسِّياق تامٌّ بدونها .
(٣) ص (٢٨٨) بتصرّف يسير .
(٤) أي : صاحب المفتاح .
(٥) المصدرُ السَّابق : ص : (٢٩٧) بإسقاط جملة : «ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا » من النّصّ . حيث أوردها الشّارح قبل النّصّ .
(٦) هكذا في الأَصل، المفتاح . وفي أ، ب : « وهي » .
(٧) وبهذا يُعلم أنَّ السَّكّاكيَّ لم يُورد عبارته المتقدِّمة إلاّ على سبيل التّسامح وقد أدرك ذلك الكرمانيُّ؛ حينما عبّر بقوله : « وهذه العبارةُ أصحُّ من عبارة المفتاح ».

على التَّمييزِ؛ نحو: (ما طابَ زيدٌ إلاّ نفسـًا) . وبحثُه[١] غـيرُ مذكـورٍ في « المفتاحِ » .

وكلُّها؛ أي : كلُّ أقسامِ القصرِ، **تنقسمُ إلى : قصرِ إفرادٍ؛ ردًّا لمن يدّعي أمرين أو أحدهُما بلا ترجيحٍ**؛ نحو : ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**﴾[٢]، وهو من قبيلِ قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ . ومعناه : محمّدٌ مقصورٌ على الرِّسالة لا يتجاوزُها إلى البُعدِ عن الهلاك، كأنّهم أثبتوا له وصفين : الرِّسالة، وعدم الهلاك؛ فخصّص[٣] بوصفِ الرّسالة؛ فيكون الوصفُ الثّاني مسلوبـًا عنه، وهو قصرُ الإفراد .

وقصرِ قلبٍ ردًّا لمن يعتقدُ نفي ما يثبته أو إثباتَ ما ينفيه؛ نحو : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَآ أَمَرْتَنِى بِهِ﴾[٤] ؛ مثالٌ لقصرِ[٥] الموصوفِ على الصِّفة منه؛ لأنَّ عيسى ــ عليه السَّلام ــ[٦] قال في مقامٍ اشتملَ على معنى : أنّكَ يا عيسى لم تقلْ للنّاس ما أمرتُك[٧]؛ بلْ قلتَ غير ما أمرتُك؛ لأنّي أمرتُك أن تدعو النّاسَ إلى أن يعبدوني، ثمّ إنّك دعوتهم إلى أن يعبدوا من

(١) أي : بحث القصر على التّمييز .

(٢) سورة آل عمران؛ من الآية : ١٤٤ .

(٣) في الأصل : « تخصيص » . والصّواب من أ، ب .

(٤) سورة المائدة؛ من الآية : ١١٧ .

(٥) في الأصل : «قصر » . وفي ب : « القصر »؛ والمثبت من أ وهو الأَوْلى .

(٦) قوله : «عليه السّلام» ساقط من أ، ب .

(٧) في : أ، ب زيادة : « به »، وليست في المفتاح .

هو(١) دُوني(٢)، وهو قصرُ القلبِ .

اعلم : أنّ للقصرِ ستّ(٣) صورٍ؛ لأنّه :

إمّا قصرُ الموصوف / على الصِّفةِ، أو العكسِ؛ وهما إمّا قصرُ إفرادٍ، [٣٣/ب] أو قصرُ قلب .

والإفراديُّ فيهما على قسمين : لأنّ السَّامعَ إمّا أن يعتقدَ اتِّصافه بالوصْفين؛ كَمَن(٤) يعتقدُ أنّ زيدًا شاعرٌ ومنجِّمٌ؛ فتقول : (زيدٌ شاعرٌ لا منجِّمٌ)؛ فتقطع الشّركة، [وإمّا أن يَعْتقد أنّ زيدًا على أحد الوصفين؛ إمّا هذا وإمّا ذاك من غير ترجيحٍ](٥) فتقول: (زيدٌ هذا لا ذاك)؛ فتُعيِّن أحدهُما بالتّرجيحِ . وكذا فيما يعتقدُ السّامعُ ثبوتَ الوصفِ

---

(١) « هو » ساقط من ب .

(٢) ويفصح عن هذا المعنى الآيةُ السَّابقةُ للآية المستشهد بها؛ وهي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ سورة المائدة؛ من الآية : ١١٦ .

على أنّ القصر في الآية ليس لردّ اعتقاد المخاطب ــ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً ــ بل لردّ اعتقاد غيره من السّامعين . توبيخًا وتبكيتًا لأولئك النّصارى الّذين يدّعون يوم القيامة أنّ عيسى أمرَهم أن يعبدوه وأمَّه، ولم يأمرهم بعبادة الله وحدَه .

(٣) في أ : « ثلاث » وصحّحت في الهامش .

(٤) في ب : « مكن » وهو تحريف بالتّقديم والتّأخير .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

للموصوفين[١]، أو لأحدهما من غيرِ ترجيحٍ .

وسمّى السَّكّاكيُّ القِسْمين : بقصرِ الأفراد؛ بمعنى : أنّه يُزيلُ شركةَ الثّاني في الجملة[٢] .

وخصّصَ صاحبُ «الإيضاح» الأوّلَ به[٣]، والثّاني: بقصرِ التّعيين[٤] .

والقلبيُّ : هو قصرُ الموصوفِ على وصفٍ مكانَ الوصفِ الّذي يعتقد[٥] السّامعُ ثبوتَه له؛ كقولك لمن يعتقدُ زيدًا منجّمًا لا شاعرًا : (زيدٌ شاعرٌ لا منجّم) . أو قصرُ الوصفِ على موصوفٍ مكان الموصوفِ الّذي يعتقده السّامعُ .

وسُمِّي قصرَ قلبٍ : لأنَّ المتكلِّم يقلِبُ فيه حكمَ السّامع؛ فينفي ما أثبته، ويثبتُ ما ينفيه .

ولم يذكر السَّكّاكيُّ القسمَ الّذي يعتقدُ السّامعُ فيه ثبوتَ الوصفِ لأحدِ الموصوفين لا على التّعيين بلا ترجيحٍ لا بعموم ولا بخصوصٍ؛ لكن[٦] ذكره غيرُه[٧]، كما أنَّ كلامَ المصنِّفِ ــ أيضًا ــ شاملٌ له،

---

(١) في ب : «للموصوف »؛ وهو خطأ ظاهر .

(٢) ينظر : المفتاح : (٢٨٨) .

(٣) أي : بقصر الإفراد .

(٤) ينظر : الإيضاح : (١٣/٣ ــ ١٦) .

(٥) في الأصل، ب : « يعتقده » بالإضمار ويناقضه الظّاهر بعده . والصّواب من أ .

(٦) في أ : « لكنه ».

(٧) كالخطيب القزوينيّ . ينظر : الإيضاح : (١٦/٣) . ثمّ إنّ السَّكّاكيّ وإن لم =

وهو كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرو) لمن يعتــقدُ أنّ أحدهما لا بعينه ـــ من غير ترجيحٍ ـــ شاعرٌ .

وطُرُقُه؛ أي : طرق القصرِ، **أَرْبَعَةٌ** :

الأوّلُ : **العطف**[1]؛ **كقولك** : (**زيدٌ شاعرٌ لا منجّمٌ**) في قصرِ الموصوفِ على الصِّفة؛ إفرادًا أو قلبـــًا بحسبِ اعتقاد السّامعِ .

أو لا عمرو؛ أي : كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرو) في قصرِ الصّفةِ على الموصوف بالاعتبارين بحسبِ المقام[2].

وإذا كثُر المنفيُّ؛ أي : من الصِّفـــات في قـــصـــرِ الموصوفِ على الصِّـــفـــةِ، أَوْ مـــن[3] الموصـــوفـــاتِ في قصـــرِ الصِّـــفةِ على

= يصرّح بهذا القسم لكنّه صرّح بقسيمه؛ وهو كون الموصوف على أحد الوصوفين لا على التّعيين من غير ترجيح؛ كما سبق إيرادُه في القصر الإفراديّ . وليس ثمّة مانع من تحقّق القسيم، ولعلّ السَّكّاكيّ استغنى بأحدهما عن الآخر .

(١) ذكر بعض متأخِّري البلاغيّين أنّ السّبب في تقديم طريق العطف على غيره من الطّرق الأخرى ـــ كونه أقوى دلالة على القصر؛ للتّصريح فيه بالإثبات والنّفي . ينظر: حاشية الدّسوقيّ على السّعد (ضمن شروح التّلخيص) : (١٨٦/٢)، بغية الإيضاح : (٩/٢)، دلالات التّراكيب . دراسة بلاغيّة . محمّد أبو موسى : (٨٨) .

(٢) يتضمّن طريق العطف ثلاث صور؛ العطف بـــ(لا) أو بـــ(بل) أو بـــ(لكن) ولم يمثّل المصنّف والشّارح ـــ رحمهما الله ـــ إلاّ للعطف بـــ(لا) اختصارًا، بينما مثّل السَّكّاكيّ للعطف بـــ(لا) و(بل) وظاهر كلامه صلاحيّة العطف بـــ(لكن) وإن لم يمثّل لها . كما صرّح بذلك سعد الدّين في المطوّل : (٢١١) .

(٣) في الأصل : « ومن » والمثبت من أ .

الموصوف[١] **وريمَ**؛ أي : **طُلِبَ الاختصارُ قيلَ لا غيرُ**[٢]؛ أي : لا غير شاعر[٣]، أَوْ لا غير زيد[٤]؛ بتركِ الإضافة لدلالة[٥] الحال عليه؛ وكذلك[٦] **ليسَ غيرُ، وليسَ إلاّ**؛ بتقدير : ليسَ غير شاعر، وليسَ إلاّ شاعرًا؛ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفة، وبتقدير : زيدٌ شاعرٌ لا غير زيد، وليس شاعرٌ غيرَ المذكورِ، أو إلاّ المذكور؛ فتجعل النَّفي عامـًّا ليتناولَ كلَّ شاعرٍ يعتقده[٧] ممّن عدا زيدًا[٨]، في قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ .

---

(١) عبارة : « أي : من ... الموصوف » ساقطة من ب .

(٢) مثالُ كثرةِ المنفيِّ من الصِّفات في قصر الموصوف على الصِّفة : قولك لمخاطب يعتقد أنّ زيدًا يعلم النّحو، والصّرف، والعروض، وعلم المعاني، وعلم البيان ـــ : « زيد يعلم النّحو لا غير » .

ومثال كثرة المنفيِّ من الموصوفات في قصر الصِّفة على الموصوفِ : قولك لمخاطب يعتقد أنّ زيدًا يعلم النّحو وعمرو وبكر وخالد ـــ : « زيد لا غير يعلم النّحو » .

(٣) في قصر الموصوف على الصّفة .

(٤) في قصر الصّفة على الموصوف .

(٥) في ب : « لذلك »؛ وهو خطأ ظاهر .

(٦) عبارة الشّارح : « أي : لا غير ... كذلك » ساقطةٌ من أ .

(٧) أي : المخاطَب .

(٨) يقول طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد الغياثيّة : (١٣٢) : « واعلم أنّ إيراد (ليس غير) و(ليس إلاّ) مع كونهما من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق العطف؛ بل لبيان طريق الاختصار عند كثرة المنفيّ، وأمّا جعل (ليس) ههنا للعطف فبعيد » .

الثّاني : « **إلاّ** » **بعد النّفي**[1]؛ أيّ نفي كان؛ من: (ما) و(إن) و(ليس)؛ **نحو** : (**ليسَ زيدٌ**) **أو** (**ما زيدٌ**) **إلاّ شاعرًا** بالنّصب مع (ليس)، وبالرّفعِ مع (ما) في قصر الموصوفِ على الصِّفةِ؛ إفرادًا وقَلْبًا بحسبِ اعتقادِ السّامع، وكذا / في قصر الصفة على الموصوف؛ تقول : (ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ) إفرادًا وقلبًا بحسبِ المقام . [٣٤/أ]

الثّالثُ : « **إنّما** » **ويتضمّنُ معنى** : « **ما وإلاّ** » بدليلِ صحّةِ انفصالِ الضّميرِ معه؛ نحو : (إنّما يضربُ أنا)؛ كانفصاله معهما[2]؛ نحو : (ما يضرب إلاّ أنا)، **قال** الفرزدق[3] :

---

(١) وهذا الطّريق هو ما عبّر عنه السّكّاكيُّ بقوله (المفتاح : ٢٨٩) : « النّفي والاستثناء» ويتّجه على تعبير المصنّف حصره الطّريق في « إلاّ » دون غيرها من أدوات الاستثناء .
وكان الأَوْلَى ـــ في نظري ـــ أن يقول : الاستثناء بعد النّفي؛ معمّمًا الاستثناء في أدواته كما عمّم النّفي في أدواته .
ومن أدوات الاستثناء الأخرى : غير، سوى . وقد يتحقّق الاستثناء بحتّى، أو بدون . ونحوها .

(٢) أي : مع (ما وإلاّ) .

(٣) سبقت ترجمتُه ص (٣٤٣-٣٤٤) قسم التّحقيق . والبيتُ من الطّويل وهو في ديوان الشّاعر : (١٥٣/٢) برواية : « أنا الضّامن الرّاعي عليهم وإنّما .. ... » .
واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٣٢٨، ٣٤٠)، والمفتاح : (٢٩٢)، والمصباح: (٩٦)، والإيضاح : (٢٧/٣)، والتّبيان : (٢٩٣) . وهو في معاهد التّنصيص : (٢٦٠/١) .

أنَا الذّائدُ(١) الحامِي الذّمارَ وإنَّما
يُدافعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلي

والذِّمارُ : ما وراء الرّجل ممّا يجبُ عليه أن يَحْمِيَه .

قال الرَّبْعيُّ؛ أي : عليٌّ(٢) بن عيسى الرَّبْعي، **نحويُّ بغداد** : (**إنّ**) **للتحقيق** [أي : كلمة إنّ للتّحقيق ولتأكيد إثبات المسند للمسند إليه](٣) و(**ما**) **مؤكِّدُه**(٤)؛ **لا نافيةٌ كما قال من لا خبرة له بالنّحو؛** قيل: عَرَّضَ به للإمام الرّازي(٥)[ومن قال مثل قول

---

(١) الذّائد : من الذّود؛ وهو الطّردُ أو الدّفعُ . ينظر : اللّسان : (ذود) : (١٦٧/٣) .

(٢) هو / أبو الحسن البغداديّ؛ أحدُ علماء العربيّة؛ له عدّة تصانيف في النّحو؛ منها: « البديع »، و« شرح مختصر الجرميّ »، و« شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ». مات في المحرّم سنة ٤٢٠هـ، وعمره ٩٢ سنة .

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد : (١٧/١٢، ١٨)، معجم الأدباء : (٧٨/١٤ ــ ٨٥)، وفيات الأعيان : (٢٩٥/٣)، سير أعلام النّبلاء : (٣٩٣/١٧) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب . وعلى مثله درج الشّارح .

(٤) إلى هنا نهاية قول الرّبعيّ . وسيرد ــ عمّا قليل ــ ما يدفع وَهْم الشّارح عندما أضاف إلى كلام الرّبعيّ ما ليس منه .

(٥) هو / أبو عبد الله، محمّد بن عمر بن الحسن التّيميّ البكريّ فخر الدّين الرّازيّ . تبحَّر في المنقول والمعقول؛ فكان إمامـًا مفسّرًا أُصوليـًّا فقيهـًا، متكلّمـًا يتوقّد ذكاءً . له مصنّفات كثيرة منها : « التّفسير الكبير »، و« نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز »، و« شرح مفصّل الزّمخشريّ » . توفّي بهراة سنة ٦٠٦هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٣٥٠/١٠)، تاريخ الحكماء : (٢٩١ - =

الإمـــام الـــرّازي][(١)]. **فيزيد**[(٢)] **تأكيدها؛ فيتضمّن معنى القصرِ، إذ القصرُ يُقصد به هذا المقصودُ إذا وقع في جوابِ المتردِّد؛** أي : المقصودُ من القصرِ ــ أيضــاً ــ تأكيدٌ للحكمِ على تأكيدٍ؛ لأنّك إذا قلتَ لمخاطبٍ يُردِّد المجيء الواقع بين زيدٍ وعمرو : (زيدٌ جاء لا عمرو)، ويكون قولُك: (زيدٌ جاء) إثباتــاً للمجيء لزيدٍ صريحاً . وقولك : (لا عمرو) إثباتاً للمجيء لزيدٍ ضمناً مُؤكّداً لما عُلِمَ صريحاً .

والحاصلُ : أنَّ الإمام [وغيره][(٣)] قال : إنَّ[(٤)](إنّ) تدلُّ على الإثباتِ، و(ما) على النَّفي، والأصلُ بقاؤهما على ما كانا، وليسا متوجهين[(٥)] إلى المذكورِ، ولا[(٦)] إلى غير المذكور[(٧)] للتَّناقضِ؛ بل أحدُهما للمذكورِ، والآخر لغير المذكور، وليسَ (إنّ) لإثباتِ ما عدا المذكور،

= ٢٩٣)، ووفيات الأعيان : (٤/٨٢ ــ ٨٦)، سير أعلام النّبلاء : (٢١/٥٠٠ - ٥٠١) .

أمّا القِيل المتقدّم فقد نقله الكرمانيّ عن الشّيرازيِّ في شرحه للمفتاح : (٦٨٩) .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ ، وبه يتّضح المعنى .

(٢) في الأصل : « يزيد » . والصَّواب من أ ، ب، ف .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ .

(٤) « إن » ساقطة من أ .

(٥) في أ : « بمتوجّهين ».

(٦) « لا » ساقطة من أ .

(٧) في أ : « غير مذكور » .

و(ما) لنفي المذكور وفاقـًا؛ فتعيّن عكسه[١] وهو معنى القصْر[٢].

وقال الرّبعيّ : إنّها قولُ من لا خبرةَ له بالنّحوِ[٣]؛ لأنّها لو كانت نافيةً لَاقتضت التّصدُّر، ولاجتمع حرفُ النّفي والإثبات بلا فاصلة، ولجـاز نصبُ (إنّما زيدٌ قائمًا)؛ لأنّ الحرفَ ـــ وإن زيدَ ـــ يعملُ، ولكانَ معنى : (إنّما زيدٌ قائمٌ) يحقّقُ عدمَ قيام زيد، لأنّ ما يلي « ما » النّفي منفـيٌّ؛ لكـنَّ التّـوالي الأربعةَ باطلةٌ؛ بل الوجهُ أنّها مُؤكّدة ـــ كما مـرَّ .

وقال الأستاذُ ـــ نصرةً للإمام ـــ : مرادُه : أنّ كلمةَ (إنّما) هكذا؛ للحصرِ كسائر الكلماتِ المركّبةِ الموضوعةِ لمعنًى، لا أنّ لفظة (إنّ) ولفظة (ما) رُكّبتا وبَقيتا على أصلهما، حتّى لا يَرد عليه الاعتراضات؛ وما ذكره هو بيانُ وجهِ المناسبة، ولئلاّ يلزم النّقل الّذي هو خِلاف الأصلِ[٤].

---

(١) وهو أنّ (إنّ) لإثبات المذكور و(ما) لنفيِ غير المذكور .

(٢) ينظر : المحصول في علم الأصول؛ لفخر الدّين الرّازي : (١/٢١١ ـــ ٢١٢) .

(٣) يبدو أنّ الشّارح العلاّمة ـــ رحمه الله ـــ وهِمَ في هذا الموضع، حيث نسب إلى الرّبعي ما لم يقله . فجملة : « إنّها قول من لا خبرة له بالنّحو » ليست من كلام الرّبعي؛ بل هي من كلام الإيجيّ تابع فيها السّكّاكيّ، الّذي عبّر عنها بقوله (المفتاح: ٢٩١) : « على ما يظـنّه من لا وقـوف له بعـلم النّحـو » يعـني بذلك الإمام الرّازيّ ـــ رحمه الله ـــ كما أبان شرّاح المفتاح (ينظر : شرح الشّيرازيّ : ٦٨٩، وشرح الجرجانيّ : ٥١١) فهو صاحب القول المعترض عليه ـــ كما نصّ على ذلك الشّارح ـــ والرّبعيُّ متقدّم على الفخر الرّازي؛ فكيف يعترض متقدّمٌ على متأخّرٍ؟!. ثم لم تنقل كتب النّحو أنّ أحدًا قال بقول الرّازيّ ممّن سبق الرّبعيّ حتّى يوجّه قوله إليه . والله أعلم .

(٤) لم أقف على كلامه في أيٍّ من مؤلّفاته ـــ الّتي بين يديّ ـــ ولعلّه ممّا نقله تلميذه عنه =

وأمّا المنقولُ من الرّبعيِّ فهو من باب إيهامِ العكسِ؛ فإنّه لَمَّا رأى أنَّ القصر تأكيدٌ على تأكيدٍ ــ ظنَّ أنَّ كلَّ ما كان تأكيدًا على تأكيدٍ كان قصرًا؛ وــ أيضًــا ــ : يلزم كون مثل : (والله إنَّ زيدًا لقَائم) قصْرًا؛ لأنّه تأكيدٌ على تأكيد؛ وــ أيضًــا ــ : يلزم تخصِيص كونه للحَصْر بما وقعَ في جوابِ المتردّد[1]، لكنّه للحصر في جميع المواضع؛ فهو / ممّن خَطّأَ [٣٤/ب] فأخطأ؛ ومع إمكان أن يُحْملَ على محملٍ صحيحٍ[2] لا حاجة إلى مثل هذا التَّشنيع على مثلِ الإمامِ؛ ذلكَ الرَّجلِ الفاضلِ، والفحلِ البازلِ[3]. نعــم، يردُ عليهِ في بيانِ وجه المناسبة : إن[4] قولك : « ما » لنفيِ غير المــذكور؛ كنفيِ غيرِ قيامِ زيدٍ في قولك : (إنّما زيدٌ قائمٌ) عمّ يتعيّن ؟! لِمَ لا يجوزُ أن يكون لنفيِ قيامِ غير زيدٍ ؟! .

الرّابعُ : التَّقديــم[5]؛ نحـــو : (أنـــا كفيـــتُ مهـــمّك

= عنه مباشرة .

(١) لأنّه بهذا التّصوّر ــ تصوّر الرّبعيّ ــ إنّما يصدق في جواب المتردّد؛ كما سبق أن أوضحه بقوله : «لأنّك إذا قلت لمخاطب يــردّد المجــيء الواقع بين زيد وعمرو : (زيد جاء لا عمرو) يكون من قولك : (زيد جاء) إثباتــًا للمجيء لزيد صريحــًا . وقولك : (لا عمرو) إثباتــًا للمجيء لزيد ضمنــًا مؤكّدًا لما علم صريحــًا » .

(٢) كالّذي حمل عليه الأستاذُ ــ نصرةً للإمام ــ .

(٣) في أ، ورد تمام العبارة هكذا : « التّشنيع على الأئمّة الأفاضل، والفحول البَوازل » .

(٤) في ب : «لأنّ» وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) أي : تقديم ما حقّه التّأخير .

وحدِي) أو (لا غيري) إفرادًا[١] أو قلباً[٢] بحسبِ المقام؛ هذا في قصرِ الصِّفةِ على الموصوف . وتقولُ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ : (تَميميٌّ أنا)؛ قصرَ إفراد[٣] أو قلبٍ[٤] حسبما يقتضيه المقامُ . وبحثُ شرائطِ التَّقديم له قد تقدَّم مرّةً[٥].

وللقصرِ طريقانِ آخران : توسُّطُ ضميرِ الفصلِ، وإيرادُ المسندين معرفَتين ــ كما صرّح به[٦]؛ حيثُ قال[٧]: « وقد يقصدُ به الحصرَ في المبتدأ » في باب ضميرِ الفصلِ، وحيثُ قال[٨] : « مع أنّه إذا أُريد به الحقيقة أَفاد حصرها في المبتدأ » في تعريف الطّرفين، ولم يذكرهما ههنا[٩] اقتفاءً بالسَّكّاكيِّ .

لا يقالُ : إنّما لَمْ يذكرهما السَّكّاكيُّ ههنا لتقدُّمهما . لاستلزامه عدم ذكرِ التَّقديم لتقدُّمه أيضاً[١٠].

(١) لمن يعتقد أنّك وزيدًا كفيتماه مهمّه .

(٢) لمن يعتقد أنّ كافي مهمّه غيرك .

(٣) لمن يرددك بين قيس وتميم .

(٤) لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس .

(٥) راجع ص (٤١٤) قسم التّحقيق .

(٦) أي : المصنِّف .

(٧)ص (٤٤٥) قسم التّحقيق .

(٨) ص (٣٥٩-٣٦٠) قسم التّحقيق .

(٩) في الأصل : « هذا » ولا وجه له . والصّواب من أ، وعلى مثلها درج الشّارح . والكلمة ساقطة من ب .

(١٠) في أ زيادة : « في الكتابين » أي : مفتاح العلوم، الفوائد الغياثيّة . ولم أثبتها لما =

بلى لو قيل في الجوابِ : لأنَّ الأربعةَ لا تكونُ إلاّ للحصرِ، وهما قد يكونان لغيره لَاتَّجه .

لكن يندفعُ السّؤالُ عن « المختصر » لا عنِ « المفتاح »؛ لأنَ الفصل عنده مُستلزمٌ للتّخصيص ــ كما قال[١]: « وأمّا الحالةُ الّتي تقتضي الفصل فهي[٢] إذا كان المرادُ تخصيصَه للمسندِ بالمسندِ إليه[٣]؛ كقولك : (زيدٌ هو المنطلقُ) » .

واعلم[٤]: **أنَّ الأربعةَ يشملُها أمرٌ واحدٌ** يشترك في الأربعة؛ **وهو أنّك للمُخاطبِ تسلّم صوابــًا، وتَرُدُّ**[٥] **خطأً؛ فالصّوابُ : الحكمُ . والخطأُ : التّخصيصُ**؛ وهو أنَّ المخاطبَ في كُلِّ حكمٍ حاكمٌ بحكمٍ مشوبٍ[٦] بخطأٍ وصوابٍ، وأنت تُسلِّمُ صوابه وتردُّ خطأه . فالصّوابُ : الحكمُ؛ أي : نفسُ الإسنادِ المجرّدِ، والخطأُ هو : التّخصيص والتَّعيين .

أَمّا في قصرِ القلبِ؛ فالصّوابُ حكمُ المخاطبِ بحسبِ الاعتقادِ[٧]

= يوحي به السِّياق حينئذٍ من أنّ الكتابين للسّكّاكيّ . وليس أحدهما كذلك .

(١) المفتاح : (١٩١) .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « وهي » .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي أ : «تخصيص المسند بالمسند إليه » .

(٤) كلمة : « واعلم » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « وتَرْدُد »والصَّواب الإدغام .

(٦) المَشُوبُ : المخْلوطُ . ينظر : اللّسان : (شوب) : (١/٥١٠) .

(٧) في أ : « اعتقاد » وكلاهما يستقيم به المعنى المراد .

كون الموصوفِ على أحد الوصفين[١]، أو كون الوصفِ لأحد الموصوفين[٢]، والخطأُ تعيينُ حكمه وتخصيصُه .

وأَمّا في الإفراد؛ فالصّوابُ مطلقُ الحكمِ بحسبِ الاعتقاد، والخطأ تعيينُه وتخصيصُه بالكلّ [و][٣] في « المفتاح »، لم يتعرّضْ بالصَّريحِ[٤] للزوم تعينِ كون الصّوابِ هو الحكم، والخطأ هو التَّخصيص . ولعلّه[٥] لمجال[٦] المناقشة في قصر الإفراد من كون الخطأ فيه هو التَّخصيص أو لغـــيره[٧] / [٣٥/أ] ـــ والله أعلم ـــ . هذا على ما في النُّسخةِ الّتي قرأناها على المصنِّفِ . وفي بعضِ النُّسخِ : (والخطأ التّعميمُ أو التّخصيصُ) فلا حاجةَ[٨] إلى ما

---

(١) في قصر الموصوف على الصّفة .

(٢) في قصر الصّفة على الموصوف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) هكذا في الأَصل، ب، وهو الصّواب؛ لأنّ السَّكّاكيّ لم يفصح عنه محضـــًا خالصـــًا بخلاف ما جاء في أ، : «بالتّصريح » الّذي ينـــبئ عن البـــــيان والظـــهور . ينظر : اللّسان : (صرح) : (٥١٠/٢) .

(٥) في الأَصل : « لعلمه » وهو تحريف بالزّيادة . والصّواب من أ .

(٦) في أ : « بمجال » .

(٧) عبارة : « ولعلّه ... لغيره » ساقطة من ب . ومراد الشّارح بهذه العبارة : أنّ السَّكّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ لم يُفْصح صراحة بتعيين كون الصّواب هو الحكم، وكون الخطأ هو التّخصيص خروجـــًا ممّا يمكن أن يتّجهَ عليه في قصر الإفراد؛ إذ أنّ التّخصيص فيه لا يسلم من اعتْراض .

(٨) في الأَصل : « ولا حاجة » والأولى من أ، ب .

ذكرناهُ[١] .

ثمَّ يختصُّ كلٌّ من الطُّرقِ الأربعةِ **بأمرٍ** :

فالأوّلُ[٢]: **بأنّه نصٌّ نفيـًا وإثباتـًا**[٣]؛ أي : التّعرّض في الطّريقِ العطفي[٤] للمُثْبت والمنفي منصوصٌ[٥]؛ إمّا بخصوصه؛ نحو : (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّم)، وإمّا بعمومه؛ نحو : (زيدٌ شاعرٌ لا غير) . والطُّرقُ الأخيرةُ الأصلُ فيها النّصُّ بما يُثبت دون ما ينفي؛ نحو : (ما أنا إلاّ تَميميّ)، و(إنّما أنا تميميّ)، و(تميميٌّ أنا) .

والثّاني[٦]: **بأنّه لا يجتمعُ مع الأوَّل** بخلافِ الأخيرين[٧]؛ فإنّهما يجتمعانِ مع الأوَّل؛ فلا تقول : (ما زيدٌ إلاّ قائم؛ لا قاعدٌ)؛ لكن تقول: (إنّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ)، و(تميميٌّ أنا لا قيسيٌّ) **إذْ** « **لا** »؛ أي : [لا][٨] العاطفة . **لا تدخلُ على ما دخله نفيٌ**؛ لأنَّ من شرط منفيِّها أن

---

(١) من التّعليل لصنيع السَّكّاكيِّ، لأنّ عِبارةَ النُّسخِ الأخرى : « والخطأ التّعميم أو التّخصيص » لا يتّجه إليها نقدٌ .

(٢) أي : طريق العطف .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف بالعطف بالواو . وفي ب : « أو إثباتـًا » وهو خطأ ظاهر؛ لوجوب اجتماع النّفي والإثبات .

(٤) في ب : « القطعيّ » وهو تحريف مع تصحيف .

(٥) كلمة : « منصوص » ساقطة من ب .

(٦) أي : طريق النّفي والاستثناء .

(٧) أي : طريق (إنّما)، وطريق (تقديم ما حقّه التّأخير) .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

لا يكون منفيـــاً قبلها بغيرها من كلمات النّفي[١].

قال في « المفتاح »[٢]: « الأَوَّلُ : لا يجامعُ الثّاني »، والأمرُ فيه سهلٌ[٣]؛ لأنَّ المنافاةَ لا تكون إلاّ من الطّرفين، اللّهمَّ إلاّ أن يُقال: لَمّا كان عدمُ الاجتماعِ مع الثّاني[٤] لا يختصُّ بالأوّل؛ لأنّ الثّالثَ ــ أيضـــاً ــ لا يجتمعُ مع الثّاني بخلافِ عدم اجتماعه مع الأَوَّل؛ فإنّه يختصُّ بالثّاني ــ عدلَ عنه إلى هذه العبَارة[٥].

و« **غـــير** » **حُكمُه في هذا حكمُ** « **إلاّ** »؛ الظّاهرُ أنَّ هذا إشارةٌ إلى عدم اجتماعه - أيضـــاً - مع الأَوَّل . لكن قال في « المفتاح »[٦]: «واعلم: أنّ حكمَ « غَير » حكمُ « إلاّ » في إفادة القصرين وامتناعِ مُجامعة

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : (٢/٢١٦)، وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : (٢٦٤)، وإلى ذلك أشار ابن مالك في نظمه (١٧١) :

وَأَوْلِ (لكن) نَفْيـــاً أَوْ نَهْيـــاً وَ(لاَ) نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْــبَاتــاً تَلاَ

(٢) ص (٢٩٣)؛ بتقديم « الأَوَّل » وجعله هو الّذي لا يلزم « الثّاني » وهـــذا بخـــلاف ما أورده المصنِّف الّذي جعل « الثّاني » هو الّذي لا يلازم « الأَوَّل » .

(٣) أي : مخالفة المصنّف للسّكّاكيّ؛ في عدوله عن عبارته .

(٤) عبارة : « اللّهمّ ... الثّاني » ساقطة من ب .

(٥) وهي قول المصنّف : « والثّاني بأنّه لا يجتمع مع الأَوَّل » ولا شكّ أنّ في هذا العدول من المصنّف، وما اقترن به من تعليل من الشّارح ما ينبئ عن عمق فهمهما، ودقّة تعبيرهما .

(٦) ص : (٣٠٠) بحذف التّمثيل للإفراد والقلب .

«لا» العاطِفة؛ تقولُ : (ما جاءني غيرُ زيدٍ)؛ إمَّا إفرادًا[١]، أو قلبـــاً[٢]، ولا تقول: (ما جاءني غيرُ زيدٍ لا عمرو) » .

بخلاف (إنَّـــما)؛ فإنّهـــا تجتمع[٣]مع الأوّلِ؛ وإن كان - لكونه[٤] في معنى الثّاني - مُقْتَضيـــاً أن لا تجتمع معه؛ **لأنَّ النَّفـــي فيـــها ضمنيٌّ** لا صَريحٌ[٥]؛ **كما يجوزُ** أن يقال : **(امتنعَ عن المجيء زيدٌ لا عمرو)** مع عدم جـــوازِ أن يقال: (ما جاء زيـــدٌ لا عمرو)؛ لأنَّ النَّفي فيه - أيضـــاً - ضمنيٌّ .

وأمّا جوازُ اجتماعِ التَّقديمِ مع الأوّلِ فظاهرٌ .

وهـــذا إذا لَـــمْ يكـــن المـــذكـــورُ بعـــده مُختصاً؛ أي : جواز اجتماع (إنّما) مع الأوَّلِ إذا لم يكن الوصفُ المذكورُ بعد (إنّما) ممّا له في نفســـه اختصـــاصٌ بالموصوف المذكور[٦]؛ كقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾[٧]؛ فإنَّ كلَّ عاقلٍ يعلمُ أنَّ الاستجابةَ

(١) لمن يقول : جاء زيد مع جاءٍ آخر . المفتاح : (٣٠٠) .

(٢) لمن يقول : ما جاء زيد وإنّما جاء مكانه إنسان آخر . المصدر السّابق (٣٠٠) .

(٣) في الأصل : « تجامع »، والمثبت من أ، ب؛ لأنّ كلمة (تجامع) تتعدّى بنفسها .

(٤) في أ : « كونه ».

(٥) فتقول : « إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ ».

(٦) لأنّ الاختصاصَ يَدفعُ تصوّر الشّركة؛ فلا حاجة في نفيها؛ لعدم تصوّرها أصلاً .

(٧) سورة الأنعام؛ من الآية : ٣٦ .

لاتكونُ إلاّ ممن يسمعُ ويعقلُ؛ وهذا[١] عـــند السَّكّاكيّ[٢]، لكن قال في «دلائل الإعجاز»: ذلك شرطُ الحُسن[٣] . **فلا يقالُ : إنّما يَعْجَلُ من يَخْشَى الفَوْتَ لا مَنْ / يَأْمَنُه**؛ لأنّ التَّعجيلَ له اختصاصٌ بالموصوفِ [٣٥/ب] المذكورِ؛ أي: خاشي[٤] الفوت لأن من[٥] لم يخشَ الفوتَ لم يعجل .

و« **إلاّ** »؛ أي : وكلمة « إلاّ » **تقابلُ الإصرار**؛ أي : تُستعملُ في مقابلةِ اعتقادِ مُخاطبٍ يكون عند المتكلِّمِ مرتكبـــاً للخطأ مُصِرًّا عليه . **إمّا تحقيقـــاً**، وذلك إذا أُخرجَ الكلامُ على مُقتضى الظّاهر؛ **نحو** ﴿ **مَآ أَنْتُمْ إِلاَّ**

(١) في ب : « هذا » بدون العطف . وفي أ : « هكذا ».

(٢) ينظر : المفتاح : (٢٩٣ ــ ٢٩٤) .

(٣) ينظر : ص : (٣٥٣) وفي ذلك يقول : « وممّا يجب أن يعلم : أنّه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصحّ إلاّ من المذكور ولا يكون من غـــيره؛ كالتّذكر الّذي يعـــلم أنه لا يكون إلاّ من أُولي الألباب لم يحسن العطف بـــ "لا" فيه؛ كما يحسن فيما لا يختصّ بالمذكور ويصحّ من غيره » .

ويفسّر هذا بقوله : « تفسير هذا : أنّه لا يحسن أن تقول : (إنّما يتذكّر أولو الألباب لا الجهّال)، كما يحسن أن تقول : (إنّما يجيء زيد لا عمرو) » .

وقد استوجب هذا الرّأيَ ومال إليه بعض من جاء بعدَه من البلاغيّين؛ كالخطيب القزويني في التّلخيص : (١٤٤)، والإيضـــاح : (٣/٣٤)، والجرجانيّ في المصباح : (٥١٩) .

(٤) في الأصل، ب : « يخاشي » . والمثبت من : أ .

(٥) في الأصل : « لا من » بدلاً من « لأن من » . وهو تحريف بالنّقص . والصّواب من أ، ب .

بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَـٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾[١]، فإنّه ما قالَ الكفّارُ للرُّسلِ : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾[٢] إلاّ والرُّسلُ عندهم في معرضِ المنتفي[٣] عنهم البشريّة، والمُنْسَلِخ عنهم حكمُها؛ بناءً على جَهْلهم أنّ الرّسولَ يمتنعُ أن يكون بشرًا؛ فجعلوا الرُّسلَ كأنّهم بادّعائهم النُّبوة قد أخرجُوا أنفسهم عن أن يكونوا بَشَرًا مثلهم . فإصْرارُهم على دعوى الرِّسالة - بناءً على اعتقادِ الكُفّار - إصرارٌ[٤] على أن لا يكونوا بشراً؛ فَقَلَبُوا[٥] وقالوا : ﴿مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾، وكذا في قوله : ﴿إِنْ أَنتُم إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ .

وأمّا [نحو][٦] ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٧] فمن باب المجاراة[٨]

---

(١) سورة يس؛ من الآية : ١٥ .

(٢) سورة إبراهيم، من الآية : ١٠ . وفي أ : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ .

(٣) في ب « المنفيّ » .

(٤) في الأصل :«إصرارًا » والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في أ : « فغلبوا » .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، أ، ف . ومثبت من : ب . وأثبتّها ليعمّ الحكم كلّ آية مشابهة .

(٧) سورة إبراهيم؛ من الآية : ١١ .

(٨) المجاراة : التّماشي مع الغير . وجاراه مُجَارَاةً وجِراءً؛ أي : جرى معه . ينظر : اللّسان : (جري) : (١٤/١٤١) .

مع الخصمِ للتَّبْكيت(١) **في المَعْثر**(٢)**؛ كما تقول : (أنت صادقٌ في كلِّ ما تقولُ؛ لكن ما حيلتُك في دعواي هذه)**؛ هذا جواب سؤالٍ، تقديرُ السُّؤالِ : إنّه استُعملُ حرفُ النَّفي، و(إلاّ) هاهنا — لا في مُقابلةِ الإصرارِ؛ لأنَّ الكُفّارَ لا يقولون : إنهم ليسوا ببشر فضلاً عن الإصرارِ . الجوابُ : إنّه من باب المجاراة والتَّماشي مع الخَصْمِ، وإرخاءِ العنانِ معه؛ لتَبْكيتِهِ؛ أي : إلزامه وإسكاته في المَعْثَر(٣)؛ كما قد يقولُ من يخالفك فيما ادّعيت : أنّك من شأنكَ كيت وكيت؛ فأنت تقول : نعم؛ إنِّي من شأني كيت وكيت، وأنت(٤) صادقٌ في كلِّ ما تقول، لكن(٥) ما حيلتُك في دعواي هذه ؟؛ وكيف يقدحُ ذلك فيها ؟(٦).

---

(١) التبكيتُ : التَّقريعُ والتَّوبيخُ . اللِّسان : (بكت) : (١١/٢) .

(٢) المَعْثَرُ : موضع العثرة؛ وهي الزَّلّة . ومنه العاثور؛ وهو : ما يُعدّ ليُوقع فيه آخر . ينظر : اللِّسان : (عثر) : (٥٣٩/٤ — ٥٤٠) .

(٣) فكأنّ الرّسل قالوا : سلّمنا أنّنا بشر؛ فإنّه حقٌّ؛ لكن لا نمنع أنّها لا تجامع الرّسالة؛ فإن ﴿اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية : ١١] . المصباح للجرجانيّ : (٥٢٣/١) .

(٤) في ب : « فأَنت » . وفي أ : « أنت » .

(٥) كلمة « لكن » ساقطة من أ .

(٦) وهذا النَّوعُ من الكلام يُسمِّيه المنطقيّون بالقولِ الموجب، وهو من أساليب الكلام المنْصِف .

وفي « المفتاح » بدل قوله : « للتّبكيت في المعثر »: «ليعْثُر حيثُ يُراد تبكيته »[(١)]؛ وبين العبارتينِ فرقٌ[(٢)].

وإمَّا ادِّعاءً؛ قسيمٌ لقوله : إمّا تحقيقـًا . وهذا فيما أُخرجَ الكلامُ لا على مُقتضى الظاهر؛ **نحو**:﴿ إنْ أَنتَ إلاَّ نَذيرٌ ﴾[(٣)] **كأنّه للمُبالغة**؛ أي: لمبالغته عليه [السّلام][(٤)]وشدّة حرصه على هدايتهم، وتهالُكه عليهم؛ حتّى قيل : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَـٰـخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾[(٥)] **جُعل ممـّن يظنُّ أنه يملكُ هدايتَهم** مصرًّا عليه، ونُـزِّلَ ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ منْزلته[(٦)]؛ فجيءَ بالنَّفي والإثبات؛ أي : أنت نذيرٌ لا هاد .

ثمَّ الأصلُ : ما ضربَ زيدٌ إلا عمرًا؛ بعدَ الفراغِ عن القصرِ بين

(١) ص : (٢٩٤) .

(٢) حيث إنّ التّبكيتَ في عبارة المصنّف متعلّقٌ تعلّقـًا مباشرًا بالمجاراة وثمرةٌ لها، بخلافه في عبارة السَّكّاكيِّ؛ إذ أنّ التّبكيت فيها متعلّق بالمعثر، والمعثر متعلّق بالمجاراة . وكلتا العبارتين ناسبتـا مقامهما؛ فعبارة المصنّف بلا واسطة وهي أليق بـ« المختصر »، وعبارة السَّكّاكيّ منطقيّة التّسلسل . وهي أليق بـ« المفتاح »؛ حيث التّفصيل والإيضاح.
وإذا كان في إيجاز عبارة المصنّف ما يحمد له؛ فإنّ في التّنبيه لما بين العبارتين من الفرق ما يحسب ــ أيضـًا ــ للكرمانيّ .

(٣) سورة فاطر؛ الآية : ٢٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) سورة الكهف، من الآية : ٦ .

(٦) في أ : وردت الجملة هكذا : «وينَزّل منْزلته ».

[٣٦/أ] الصِّفة والموصوفِ شرعَ في غيرهما، ولم يذكرْ / منه إلاّ قصر الفعل على المفعول؛ لظهورِ الباقي . والأصلُ في قصرِ الفعل [على المفعول][(١)] أن[(٢)] تقول : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمرًا)؛ أي : لم يقعْ ضربُه إلاّعلى عمرو؛ فلا يمتنعُ[(٣)] كونُ عمرو[(٤)] مضروبـًا لغيره، ويمتنعُ كونُ زيدٍ ضاربـًا لغيره[(٥)].

ويجوزُ : (**ما ضربَ إلاّ عمرًا زيدٌ**)؛ بتقديم (إلاّ عمرًا) على (زيدٍ)؛ **لكنّه قليلٌ؛ لأنّه قصرَ الشّيء** وهو الضَّرْب **قبلَ تمامه**؛ أي : قبلَ تقييده بالفاعلِ؛ وهو خلافُ المرادِ؛ **لأنَّ المقصورَ** على عمرو فيه **هو الضّربُ المقيّدُ**؛ أي : ضرب زيدٍ **دون المطلقِ**؛ أي : لا[(٦)] الضّرب مُطلقـًا، وعلى هذا .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٢) « أنْ » ساقطةٌ من أ .

(٣) في أ : « ولا يمتنع » .

(٤) سقطت كلمتا : « كون عمرو » من أ .

(٥) سقطت عبارة : «ويمتنع ... لغيره » من ب .

(٦) سقطت : « لا » من ب . ولا بدَّ منها .

خـــاتـــمةٌ :

لا بدَّ في الاستثناء من المستثنى منه؛ لكون (إلاّ) للإخراج؛ واستدعاء الإخراجِ مُخرجـــًا منه . **ومن عُمُومِه**؛ أي : المستثنى منه، **لعدمِ المخصّصِ وامتناعِ التّرجيحِ**؛ أي : ترجيحِ أحدِ المُتَساويين، **بلا مُرجِّحٍ . ومن المُناسبةِ** بين المستثنى والمستثنى منه في الجنس؛ أي : كونه بحيث يتناولُه ويدخلُ فيه **وفي الوصف**؛ أي : في مثل : الفاعليّةِ، والمفعوليّةِ، والحاليَّةِ، وغيرها . **فيُقدّرُ إذا قُدِّر**؛ وذلك في الكـــلامِ النّاقص ـــ أي : فيـــما لا يكـــونُ المستثـــنى منه مَذْكورًا ـــ وهو الاستثناءُ المفرّغُ . **أعمّ عامٍّ يتناولُ المستثنى؛ فــ(ما ضربتُ إلاّ زيدًا)؛ أي: «أَحدًا»**؛ أي : يُقدَّر « أحدًا » مفْعولاً لقوله : « ضربتُ »؛ لأنّه عامٌّ مُناسبٌ للمستثنى في الجنسِ والوصفِ، **و(إلاّ راكبـــًا)؛ أي : «على حالٍ»**؛ أي: ما ضربتُ على حال إلاّ راكبـــًا، والمقدّر فيه ذلك لمناسبته[1] له، **و(إلاّ تأديبـــًا)؛ أي : لغرضٍ**[2]؛ أي : ما ضربتُ لغرضٍ إلاّ تأديبـــًا. وهذا ليسَ في «المفتاح»[3].

---

(١) في الأصل : « لمناسبة »، والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في الأصل : « للغرض »، والمثبت من : أ، ب، ف .

(٣) مراده بما ليس في المفتاح قول المصنّف : «وإلاّ تأديبـــًا؛ أي لغرض »؛ إذ الأمثلة الأخرى منصوصٌ عليها في المفتاح . ينظر : ص (٢٩٩) .

وبه[١] **يُعرفُ الفرقُ بين : (ما اختارَ إلاّ منكم فارسـًا)، و(إلاّ فارسـًا منكم)**؛ فإنَّ معنى الأوّلِ : ما اختارَ فارسـًا من قوم إلاّ منكم؛ فقصرَ اختيارَ الفارسِ عليهم . ومعنى الثّاني : ما اختارَ منكم أحدًا متّصفـًا[٢] بأي وصفٍ كان إلاّ فارسـًا؛ فقصرَ الاختيارَ منهم على الفارس . والأوّلُ أبلغُ في المدحِ؛ كما في قول الشّاعر[٣]:

لَوْ خُــيِّرَ المِنْبَــرُ فُــرْسَانَهُ مَا اختارَ إلاّ مِنْكُمُ فَارِسـًا[٤]

لاقتضائه انحصار الفرسانِ فيهم[٥]؛ بخلاف الآخر؛ فإنّه لا يدلُّ على [٣٦/ب] هذا الانحصار؛ بل على انحصار المختارِ مِنْهم في الفُرسَان / .

---

(١) أي : بما ذكر من أن المستثنى منه المقدّر يجب أن يكون عامـًّا ومناسبـًا للمستثنى .

(٢) في الأصل : « منتصفـًا » والصّواب من أ، ب .

(٣) البيت من السّريع . وقائله : إسماعيل بن محمّد؛ المعروف : بالسّيِّد الحِمْيَريّ . قاله ضمن أبياتٍ يمدح فيها السّفّاحَ العبّاسيَّ وقد خطب يومـًا فأحسن .
والبيتُ في ديوان الشّاعر : (٢٥٩)، والأغاني : (٤/١٧٥)، وحسن التّوسّل إلى صنـاعة التّـرسّل؛ لشـهاب الـدّين الحلبيّ : (١٧٦)، ونهاية الأرب للنّويريّ : (٧/٨٥) .
واستُشهد به في دلائل الإعجـاز : (٣٤٤)، والمفـتـاح : (٢٩٩)، والإيضاح : (٣/٤٤)، والتّبيان : (٢٩٢) .

(٤) في الأصل: « ما اختار منكم إلاّ فارسـًا »؛ وبه ينكسر الوزن . والصّواب من أ، ب. مصدر البيت .

(٥) في أ : « منهم » .

والثّالثُ : ويختصُّ الطّريقُ الثّالث[١] **بأنّه يفيدُ الحصْرَ في الجزءِ الأخيرِ من الكلامِ**؛ فالحصرُ في (إنّما أعطيتُ زيدًا درهمـــًا) على الدِّرهم، وفي (إنّما أعطيتُ درهمـــًا زيدًا) على زيد . **فلا يجوزُ فيه من التّقديمِ والتّأخيرِ ما جاز في الثّاني**؛ أي : في الطّريق الثّاني؛ وهو : « ما وإلاّ » **للإلباسِ**؛ لأنّ الحصرَ فيه[٢] دائمـــًا في الجزءِ الأخيرِ؛ لأنّه بمنْزلةِ المستثنى؛ فإذا قُدِّمَ أو أُخِّرَ تَغَيَّرَ القَصْرُ والْتَبَسَ الأمر؛ بخلافِ « ما وإلاّ »؛ فإنّ الحصرَ دائمـــًا فيه فيما بعد (إلاّ) سواءٌ[٣] أُخِّر ما قبل (إلاّ) عمّا بعدها، أو خُلِّي في مكانه؛ فلا إلباس[٤]؛ **ولأنّ ذلكَ هو الأصلُ دون هذا**؛ أي : ولأنّ الطّريقَ الثّاني هو الأصلُ في بابِ القصر؛ وهذا الطّريقُ فرعٌ[٥] عليه، ويجـــوزُ في الأصلِ ما لا يجوزُ في الفرعِ تحقيقـــًا لمزيّة[٦] الأصلِ، وحَطـــًّا لمرتبةِ[٧] الفرعِ .

---

(١) أي : طريق : (إنّما) .

(٢) أي : طريق : (إنّما) .

(٣) في الأصل : « الاستواء » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في أ : « التباس » والمعنى واحد .

(٥) كان الأولى بالكرمانيّ ــ رحمه الله تعالى ــ أنْ يلتزم بتعبير السَّكّاكيّ؛ وهو قوله (المفتاح /٣٠٠) : « وهذا كالفرع عليه »؛ وذلك لأنّ إفادة طريق (إنَّما) للقصر هي بالوضع أيضـــًا .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ وهو الأَوْلَى . وفي أ : « لمرتبة » .

(٧) في ب : «لمزيّة » وفيه تحريف وتصحيف؛ إذ لا مزيّة للفرع إذا ما قورن بالأصل .

والرَّابعُ : ويختصُّ الطَّريقُ الرّابعُ، **بأنّه ذوقيٌّ لا وضعيٌّ**؛ أي: بأنّ دلالته على القصرِ دلالةٌ[1] ذوقيّة لا وضعيّةٌ لُغَويّةٌ؛ لأنّ التَّقديمَ لم يوضع لمعنًى؛ بل ما يُفهم منه بواسطةِ الفحْوى .

(١) كلمة : « دلالة » ساقطة من : أ .

الفنُّ الرّابعُ(*):

في وضعِ الجملتينِ، والكلامِ في الوصلِ والفصل، وفي الإيجازِ والإطنابِ، وفي جعلِ إحداهما حالاً .

النّوعُ الأوّلُ : في الفصلِ والوصلِ .

وهما : تركُ العاطفِ[١] **وإيرادُه**[٢] **ويختصُّ**؛ أي[٣]: الكلام في باب الفصلِ والوَصْل؛ **بالواوِ؛ لأنّها للرّبط** المحْضِ؛ والجمعِ المطلقِ بين المعطوفين. والرّبطُ [لا][٤] يكونُ بينَ كلِّ شيئين، مع كثرةِ جهاتِ الرّبطِ وخفائها واختلافها قُرْبـًا وبُعْدًا؛ بخلافِ مواضعِ استعمالِ سائرِ الحروفِ العاطفةِ[٥]؛ فإنّها متميِّزةٌ معلومةٌ؛ لدلالةِ كلٌّ منها[٦] على معنًى مُحصَّلٍ مستدعٍ من الجمل بَـيْـنـاً[٧] مخصوصـًا بالوضع؛ فالمشكلُ موضعُ الواوِ؛

(*) من القانون الأوَّل، من الفصل الأوَّل .

(١) أي : في الفصل .

(٢) أي : في الوصل .

(٣) « أي » ساقطة من أ؛ وعلى مثلها درج الشّارح .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) كالعطف بالفاء، وثمّ، وحتّى، ولا، وبل، ولكن، وأو، وأمْ، وأمّا، وأي على قول السَّكّاكيّ .

(٦) في الأَصل : « منهما »، والصَّواب أ، ب .

(٧) في الأَصل : « ببناء » . وفي أ : « شيئـًا » . وفي ب : « بناء » والصَّواب مأخوذ من مفتاح العلوم وبه يستقيم السِّياق، ويتّضح المعنى . إذ البَيْن هو الوَسطُ .

ولهذا قصرَ بعضُ أئمّة الفنِّ البلاغةَ في معرفة الفصلِ والوصلِ بها[١].

فإن قيلَ : الاجتماعُ لا يُستفادُ من الواوِ[٢]؛ بل هو معلومٌ في[٣] نفسِ الكلام؛ كما تقولُ : (زيدٌ قائمٌ عمرو قاعدٌ)؛ بلا واو؛ فإنّه يعلمُ منهما اجتماعهما في الثُّبوتِ .

قلتُ : الفرْقُ : أنّ في صُورةِ الواوِ قُصِدَ به إعلامُ ثبوتِ الاجتماعِ؛ [٣٧/أ] فجيءَ بلفظٍ يدلُّ عليه؛ بخلافِ صورة عدمه[٤]؛ فإنّه / فيها لم يقصد به الإعلامُ به وإن لزم الاجتماع منه عقلاً . فالأوّلُ بالوضعِ، والثّاني بالعقل، وكان[٥] الأوّلُ ثبوت الاجتماعِ، والثّاني اجتماع الثُّبوتِ، وهما وإن تلازما لكنّهُما متغايران بحسبِ المفهومِ .

فحيثُ لا معطوفَ عليه؛ أي : لَــمّا كان الوصلُ إيرادَ العاطفِ ولا بدَّ للموصولِ من موصولٍ به وللمعطوفِ من معطوفٍ عليه، فحيثُ

---

(١) في الأَصل : « بهما » ولا وجــه للتّثنية؛ فالضّــمير عائدٌ إلى (الواو) . والصَّواب من أ، ب. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما وقفت عليه من مصادر لم ينصّ على قصر البلاغة في معرفة الفصل والوصل بالواو . كما نصّ عليه الشّارح . وإنّما نصّ على حصر البلاغة في معرفة الفصل والوصل مطلقــاً .

ينظر : دلائل الإعجاز : (٢٢٢)، مفتاح العلوم : (٢٥١)، الإيضاح : (٣/٩٧).

(٢) اعتراضٌ ــ تصوَّره الشَّارحُ ــ على قوله المتقدّم : « والجمع المطلق بين المعطوفين».

(٣) في أ : « من » ولا اختلاف في المعنى .

(٤) أي : الواو .

(٥) في الأَصل زيادة : « إن » بعد الواو . ولا وجه يتطلّب إثباتها .

لا معطوفَ عليه لفظـًا[١]. **يؤوّل** بأنّه مقدّرٌ؛ **كقوله:** ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[٢] وتقديرُه : (وإيَّـــيَ ارْهَبُوا فَارْهَبُونِ) . وإنّما ساغَ ذلكَ لكونِ المعطوفِ عليه في حُكْمِ الملفوظِ به[٣]؛ لكونه مُفسَّرًا[٤]؛ **وكقوله** :

﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا**﴾[٥] تقديرُه: ؛(أكفروا وكلّما)؛ إذ حرفُ الاستفهامِ يستدعي فعلاً، فيقدّرُ فعلٌ يناسبُ المقامَ؛ وهو ما يدلُّ على معناه مساقُ الآيةِ؛ وذلك مثل (كفروا) .

(١) في أ : « لفظيـــًا ».

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٤٠ .

(٣) « به » ساقطةٌ من ب .

(٤) أي : بقوله : ﴿ فَارْهَبُونِ ﴾ فإنّه دالٌّ على عامل الضّمير المنفصل ﴿إِيَّايَ﴾ وهو (ارهبوا) ومفسّرٌ له .

ويلحظ أنّ العطف في الآية الكريمة لم يتحقّق بالواو الّتي عوّل عليها جمهور البلاغيّين في هذا الموطن، وإنّما تحـــقّق بالفاء . ويبدو أنّ السّبب في ذلك ســـلوك المصنِّف ـــ رحمه الله ـــ منهجَ شيخه السّكّاكيِّ الّذي يرى أنّ كلاًّ من الوصل والفصل يأتي في العطف بالواو؛ كما يأتي في غيره من حروف العطف . على اختلافٍ في تعاطي القرب والبعد؛ فما كان بغير الواو فهو قريب وما كان به فهو بعيد .

ينظر : المفتاح : (٢٤٩) .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ١٠٠ .

وإنّما يَحسُنُ بينَ متناسبين[١] **لا مُتّحدين ولا مُتباينين**؛ أي : شرطُ كونِ العطفِ حسنــًا مقبولاً أن لا يكون بين المعطوفين كمالُ الاتِّحـــادِ والاتِّصالِ؛ لامتناعِ عطفِ الشَّيء على نفسِه، ولا كمالُ الانقطاعِ؛ لعدمِ الارتباطِ والتَّعلّق بينهُما[٢]؛ بل يكون بينهما مناسبةٌ حتى تكون مُتوسِّــطةً بيْن كمـــالِ الاتِّصالِ وبيْن[٣] كمـــالِ الانقطاعِ؛ كما تـــرى في نَحـــو: (الشَّمسُ والقمر، والسّماءُ والأرضُ، والجنُّ والإنسُ)[٤] كلٌّ ذلك محدثة؛ بخلافه في نـــحـــو: (الشَّمسُ ومرارةُ الأرنبِ والرِّجْـــلُ اليُســـرى مـــن الضِّـــــفدعِ وديـــــنُ المجـــــوسِ وألـــــف باذنجانـــــة)[٥]

---

(١) هكذا - أيضــًا - في ف . وفي أ : « المتناسبين ».

(٢) في أ : « بينهما » .

(٣) كلمة « بين » ساقطةٌ من أ .

(٤) ويلحظ أنّ الشّارح ـــ رحمه الله ـــ أورد المثال من المفردات في حين أنّ مبحث الفصل والوصل معقود-أصلاً- بين الجمل . ويبدو أنّه فعل ذلك إيضاحــًا وتقريباً من جهة، وإشعارًا باشتراط المناسبة في عطف المفردات-أيضــًا. من جهة أخرى.

(٥) أورد المثال في المفتاح: (٢٥١)؛ هكذا : « الشّمس ومرارة الأرنب وسورة الإخلاص والرِّجل اليُسرى من الضّفدع، ودين المجوس وألف باذنجانة »؛ بالعطف بالواو بين كلّ مفردين ـــ كما هو الحال في المثال السّابق ولكنّ الكرمانيّ ـــ رحمه الله وأسكنه فســيح جنّاته ـــ تأذّى من إقحام لفظ « سورة الإخلاص » مع ما عطف عليه فاستبعد اللّفظ، ورعــًا وتأدُّبــًا .

وإذا كان هذا الصّنيع ممّا يحسب للكرمانيّ؛ فإنّه ـــ ولا شكّ ـــ يسجّل على =

كلّها محدثة[١].

ولذلك[٢]؛ أي : ولأنَّ الوصلَ بالواو لا يحسنُ إلاّ بين المتناسبين، **حُرِّم** ومُنع **في الصِّفة والبيانِ والتَّأكيد**؛ لأنَّ التّابعَ فيها هو المتبوعُ بعينه، وحُرّم في البدلِ؛ **لأنَّ المبدل في حكمِ المطروحِ** المنحّى؛ وإذ هو كالعدمِ فليس هُناك شيئان فضلاً عن متناسبين .

والنّحاةُ **صرّحُوا به في الغلطِ**؛ أيّ : بأنَّ البدلَ في حكم تنحية المبدل مطلَقــًا في بدلِ الغلط[٣].

وفي بعضِ النُّسخِ : ولهذا صرّحوا بِبَلْ في الغلطِ؛ / وهذا المعنى أَوْلَى **[٣٧/ب]** بالمقامِ وأوفقُ لِمَا في « المفتاح »[٤].

= السَّكّاكيِّ ولا يعذر ــ في نظري ــ بفقدان الجهة الجامعة الّتي استشهد بالمثال لها؛ فإنّ مجرّد تجاور اللّفظتين تأباهُ النّفس، ويعافه الذّوقُ، وكم أغناه عن ذلك من المفردات !! .

(١) كلمة : « كلّها » ساقطةٌ من ب .

(٢) في الأَصل : « وكذلك »، والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٣) ينظر ــ على سبيل المثــال ــ : أوضـــح المسالك : (٣/٣٥٨)، وشــرح ابن عقيل : (٢/٢٢٨).

(٤) مراده بما في المفتاح قول السَّكّاكيّ ص : (٢٥٠) : « وعلمت كون المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى والمضرب عنه، بما تسمع أئمّة النّحو ــ رضي الله عنهم ــ يقولون : البدل في حكم تنحية المبدل منه، ويوصون بتصريح بل في قسمة الغلطيّ».

فالوصلُ بين الجملتين إنَّما يحسُن إذا اتّحدتا طلبـًا وخبرًا بأن تكونا طَلَبيَّتين[١] أو خبَرِيَّتين[٢]، **مع ارتباطٍ يجمعُ بينهما جمعـًا** من جهة : العقل، أو الوهم، أو الخيال . ويُسمّى الجهة الجامعة[٣]؛ وهي :

إمّا عقليّ؛ كاتِّحادٍ بينهما **في مسندٍ**؛ نحو : (زيدٌ كاتبٌ وعمرو)[٤]، **أو في[٥] مسندٍ إليه**؛ نحو: (زيدٌ يصلُ ويَقْطع)، **أو في[٦] قيدٍ لأحدهما**؛ أي : المسند، والمسند إليه؛ نحو : (زيدٌ الكاتبُ شاعرٌ، وعمرو الكاتبُ منجّمٌ)، **أو تماثلٍ**[٧]؛ أي : كتماثل بينهما، **فيهما**؛ أي : في المسند والمسند إليه . وفي بعض النُّسخ : (أو[٨] فيها)؛ أي : في المسند أو المسند إليه أو

---

(١) في أ : « طلبين » ولا وجه للتّذكير . ومثال اتّحادهما في الطّلبيّة؛ قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُوٓاْ ﴾ [الأعراف؛ من الآية : ٣١] .

(٢) في أ : « خبرين » ولا وجه للتّذكير . ومثال اتّحادهما في الخبريّة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾ [البيّنة؛ من الآية : ٧] .

(٣) في الأصل : « الخاصّة » . وفي ب : « العامّة » . والصّواب من أ .

(٤) في ب تكرّر عقب هذا ــ سهوًا ــ قول المصنّف المتقدّم : « إمّا عقلي كاتِّحاد ».

(٥) « في » هكذا واردة ضمن كلام الشّارح في الأصل . وفي : أ، ب وردت ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٦) « في » هكذا واردة ضمن كلام الشّارح في الأصل . وفي : أ، ب وردت ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٧) يتحقّق التّماثل بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا بالشّخص .

(٨) « أو » ساقطةٌ من أ، ب .

القيد، وكلاهما مقروآن على المُصَنِّف[١]. **ومرجعهُ**؛ أي: التّماثل **الاتِّحادُ؛ إذ العقلُ يحذفُ المُشخّصات**؛ أي : يُجردُ المثلين عن الشّخصِ[٢]؛ فيرتفـــعُ التَّعددُ عن البـــين؛ **فتبقى الحقيقةُ** [المــتّـــحــدة][٣]. **أو تضايف**؛ أي : لتضايف[٤] بينهما؛ وهو بأن لا يُعقل[٥] أحدُهما بدون تعقُّلِ الآخرِ؛ سواء كان بين الأمور المعقولة؛ كما بين العلّة والمعلول، أو بين المحسوسة؛ كما بين العُلُوّ والسُّفل، أو بين ما يعمُّهما؛ كما بين الأقلِّ والأكثرِ؛ لأنَّ الكمَّ[٦] المنفصل[٧] يعمّ المعقولات والمحسوسات[٨].

(١) على أنّ المصنّف بقوله في الجامع العقليّ : « كاتّحاد بينهما في مسند أو مسند إليه أو قيد لأحدهما » يَسْتدرِك على شيخه السَّكّاكيّ توسّعه في هذا الجامع؛ إذ قال (المفتاح : ٢٥٣) : «والجامع العقليّ هو أن يكون بينهما اتّحاد في تصوّر مثل الاتّحاد في المخبر عنه أو في الخبر ... » حيث أفضى هذا التّوسّع إلى امتناع الوصل في بعض الأمثلة مع وجود الجامع في المخبر عنه أو الخبر .

(٢) في أ : « الشّخصين » .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل، ومثبت من : أ، ب . وبه يزداد المعنى وضوحــًا .

(٤) في أ، ب : « كــتضايف ».

(٥) في أ، ب : « لا يكون تَعَقُّل » ولا اختلاف في المعنى المراد .

(٦) في ب : « الكمى » .

(٧) في الأَصل : « المنفصلة » والمثبت من : أ، ب .

(٨) والتّضايف يكون ــ أيضــًا ــ في المسند أو في المسند إليه على اعتبار العطف على رواية الأصل المتقدّمة : (أو تماثل فيهما) . أو في المسند أو المسند إليه أو القيد =

وأمّا وهميّ[١]؛ **كتشابه**؛ وهو بأن يكون بين تصوُّراهما[٢] شبهُ تماثلٍ؛ نحو : أن يكون المُخْبَرُ عنه في إحداهما لون بياض، وفي الثّانية لون[٣] صفرةٍ؛ فـإنّ الـوهـمَ يحتالُ في أن يبرزهما في معرض المثلين[٤] . **أو تضادٌّ**؛ أي : أو كتضادٌّ[٥]. **بالذّات**؛ **كالسّوادِ والبياضِ**؛ فإنّ السَّوادَ لذاته يُضادُّ البياضَ، **أو بالعرض**؛ **كالأسودِ والأبيض**؛ فإنّه ليس بين ذات الأسود من حيثُ هي، وذاتِ الأبيضِ من حيثُ هي تضادٌّ؛ إنَّما عرض لها[٦] ذلك بواسطةِ السّوادِ والبياضِ . **أو ما يُشبهه**[٧]؛ أي : أو كشبه[٨] التَّضادِ؛ **كالسّماءِ والأرضِ**؛ فإنّ الضِّدين هما الوُجوديّان المتعاقبان على

= على اعتبار العطف على ما ورد في بعض النّسخ : « أو تماثل فيها » وذلك لأنّ الأَصل اشتراك المعطوف للمعطوف عليه في جميع قيوده .

(١) أي : وإمّا رابط وهميّ .

(٢) أي : أيّ الجملتين .

(٣) في الأَصل : « كون »، والصَّواب من : أ، ب .

(٤) وذلك بادّعائه أنّ الصُّفرة بياض لكن زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته .

(٥) في الأَصل : « لتضادّ »، والصَّواب من : أ، ب . وهو الملائم لعبارات المصنّف والشّارح في بقيّة الأقسام .

(٦) في ب : « لهما ».

(٧) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « أو شبهه » .

(٨) في الأَصل : « كشبيه » والمثبت من : أ، ب .

محلٌّ واحد؛ بينهما غايةُ الخلافِ، وإذ بينهما قيدُ التَّعاقبِ عليه[(١)] منتفٍ؛ فلا يتضادّان حقيقةً، ولكونهما وجوديين بينهما غايةُ الخلافِ تشابها[(٢)] بهما[(٣)].

وإمَّا خياليّ[(٤)] **للتقارنِ**[(٥)] **فيه بسببٍ اتِّفاقي**؛ / وهو أن يكون بين تصوّراتهما تقارنٌ في الخيالِ بأسبابٍ اتفاقيّةٍ مؤدِّية إلى ذلك. فإنَّ جميعَ ما يثبت[(٦)] في الخيالِ ممّا يصل إليه من الخارج يثبتُ فيه على نحو ما يتأدّى إليه ويتكرّرُ لديه. [٣٨/أ]

والخياليّاتُ تختلفُ فيما بين معشرِ البشرِ **بالأسباب**؛ لاختلافها[(٧)] وعدمِ كونها على وتيرةٍ[(٨)] واحدة؛ **من صناعة خاصّة، أو عُرفٍ عامٍّ**؛ فكم من صورٍ تتعانقُ في خيالِ أهلِ صنعة أو عُرفٍ وَهي[(٩)] في آخر لا

(١) أي : على المحلّ؛ المدلول عليه بما قبله .

(٢) في الأصل : « شابها » . وفي ب : رسمت هكذا : « لبيا » ولم أستطع قراءتها . والمثبت من أ .

(٣) أي : بالضّدين .

(٤) أي : وإمّا رابط خَياليٌّ .

(٥) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي أ، ب : « كتقارنٍ » .

(٦) في الأَصل : « ثبت »، والصَّواب من : أ، ب؛ بدليل مجيئها مضارعة فيما بعد .

(٧) في الأَصل : « لاختلافهما » والصَّواب من أ، ب .

(٨) الوتيرة : الطّريقة . الصّحاح : (وتر) : (٢/٧١٨) .

(٩) في الأَصل : « وهميّ » والصَّواب من أ، ب .

تتراأى ناراهُما !، وكم [من](١)صورةٍ لا تكادُ(٢) تلوحُ في خيالٍ، وهي في غيره نارٌ على عَلَم ! . **فتتفاوتُ بالأممِ** والطّوائفِ؛ كتعانقِ السَّطلِ والحمَّام في خيال الحمَّامي، والْقَدُوم(٣) والمنشار في خيال النَّجّار، ولو غيّرته إلى نحو السّطل والمنشار جاء الاستبداعُ والاستنكارُ .

فلا يَسْتَنكرُ قوله – تعالى –: ﴿أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الآية(٤). **إلاّ من يَجهل**؛ هذا فاعلٌ لقوله : (لا يستنكرُ). **أنّ الخطابَ مع العربِ، وما في خيالهم**؛ أي : والحال أنَّه ليسَ في خيالهم **إلاّ الإبلُ** فإنّ العربَ وأهل الوَبرِ(٥) لَمّا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي كانت عنايتُهم مصروفةً إلى أكثرها نفعـًا؛ وهي الإبلُ؛ وإذا كان انتفاعُهم بها لا يتحصّل إلاّ بأن تَرعى وتشرب، فجلُّ مرمى غرضهم **أرضٌ**

(١) ما بين المعقوفين مثبت من أ، ب . وناسب إثباتَه قولُه قبله : « فكم من صور » .

(٢) كلمة : « لا تكاد » ساقطةٌ من ب .

(٣) القَدُوم : الآلة الّتي يُنْحَتُ بها . ينظر : اللّسان : (قدم) : (٤٧١/١٢) .

(٤) سورة الغاشية، الآية : ١٧ . وظاهر أنّه لا يريد بقوله : «الآية » إتمام الآية ـــ على نحو ما ألف ممن يستشهد ببعض الآية ويعقّب بـ«الآية » دالاًّ على تمامها ـــ لكون الآية تامّة . وإنّما أراد بقيّة الآيات الملائمة للاستشهاد بعدها وهي : ﴿وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الآيات : ١٨، ١٩، ٢٠] .

(٥) الوبر : صوف الإبل . و« أهل الوبر » : كناية عن البدو؛ لأنّهم يتخذون بيوتهم من أوبار الإبل . ينظر : اللّسان : (وبر) : (٢٧١/٥) .

ترعاها، وبعد ذلكَ أهمّ مسارح النَّظر عندهم **سَمَاءٌ تسقيهم وإيّاها**، أي: الآبال[١]. وإذا كانوا مضطّرّين[٢] إلى مأوى يؤويهم، وإلى حصنٍ يتحصّنون فيه عند شنِّ الغاراتِ، ولا مأوى ولا حِصْن لهم إلاّ الجبال، لا بدَّ وأن يكون خاطرُهم ملتفتاً إلى[٣] **جبالٍ هي معاقلُهم عند شنّ الغارات** .

والمعاقِل : جمع معقل؛ وهو : الْمَلْجأ .

فتعانقُ هذه الصُّورِ في خيالِ البدويِّ ممّا لا كلام[٤] فيه؛ بخلاف الحضريّ؛ فإنّه حيثُ لم تتآخذ عنده تلك الأمورِ ظنَّ النّسق ـــ قبل أن يقفَ على ما ذكرنا ـــ معيباً؛

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَولاً صَحِيحًا   وآفَتُــهُ[٥] مِنَ الفَهْمِ السَّقيمِ[٦]

ولاستحبابِ التَّناسُبِ؛ أي : ولتحسين الوصلِ استحبَّ أن تكونَ

(١) في الأَصل : « إذا في الآبال » والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في أ : « مقطرين » واستدركت في الهامش .

(٣) «إلى » ساقطة من ب .

(٤) في أ : «لا لكلام» .

(٥) الآفة : العاهة . الصِّحاح : مادة (أوف) : (١١٠١/٣) . والضّمير في «آفته» للقول .

(٦) البيتُ من الوافر، وقائله أحمد بن الحسين المتنبّيّ . والبيتُ في ديوانه بشـــرح العكـــبريّ : (١٢٠/٤) .

الجُملتانِ متناسبتين؛ ككونهما : اسميّتين[١]، أو فعليّتين . فإذا كانَ المرادُ من الإخبار مجرّد نسبةِ الخبر إلى المخبرِ عنه من غير التّعرّضِ[٢] لقيدٍ زائد/ عليه؛ [٣٨/ب] كالتَّجدّدِ والثُّبوتِ **لا يُخالفُ بينهما**، ويُراعى ذلك؛ تقول : (قامَ زيدٌ وقعد عمرو) **إلاّ لغرضٍ؛ كملاحظةِ تجدُّدٍ وثباتٍ**، فيُخالف؛ كما إذا كان زيدٌ وعمرو قاعدين؛ فقامَ زيدٌ دون عمرو؛ تقول : (قامَ زيدٌ وعمرو قاعدٌ بعدُ) إذ مُراعاةُ المعنى أَوْلَى من المناسبةِ اللّفظيّةِ؛ **نحو قوله - تعالى -**: ﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ** ﴾[٣]؛ أي : سواء عليكم[٤] أَأَحدثْتم الدَّعوةَ لهم أم استمرَّ عليكُم صمتكُم عن دعائهم[٥]؛ لأنّهم كانوا إذا حزبَهم أمرٌ دعوا اللهَ دون أصنامهم؛ فكانتْ حالُهم المستمرّةُ أن يكونوا عن دعوهم صامتين . **ونحوَ قوله - تعالى -** : ﴿ **أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ**﴾[٦]؛ أي:

---

(١) في أ : « اسمين » وهو تحريف بالنَّقْص . وصحّحت الكلمة في الهامش .

(٢) في ب : «تعرّضٍ » والمعنى واحد .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ١٩٣ .

(٤) في ب : « عليهم » وهو خطأ ظاهر .

(٥) فخالف بين الجملتين؛ حيث عطف الجملة الاسميّة؛ وهي : « أنتم صامتون » على الفعليّة وهي : « دعوتموهم »؛ لإرادة الثّبات في الثّانية والتّجدّد في الأولى .

(٦) سورة الأنبياء، من الآية : ٥٥ . والآية حكاية عن قول الكفّار لإبراهيم عليه السّلام .

أجدَّدْت[١] عندنا تعاطي[٢] الحقِّ فيما نسمعه منك أم اللَّعب؛ أي : أحـــوال الصِّبا بعدُ[٣] على استمرارها عليك؛ استبعاداً منهم أن تكون عبادةُ الأصـــنامِ من الضّلالِ .

ثمَّ قد يُصارُ إلى الفصل[٤]؛ و(قد) للتَّحقيق . **في هذا الحال**؛ أي : حالِ عدمِ الاختلافِ ووجودِ التَّناسُب **لوجهين**:

الأوّلُ : وجودُ سابقٍ يُحْذَرُ التَّشريك؛ أي : تشريكِ الثّاني معه **فيه**؛ في ذلك الحكم. **فإنْ سبق آخرٍ**؛ أي : كلام آخر **يُسْتحسنُ التَّشريك**؛ أي : تشريك الثّاني معه **فيه**؛ أي[٥]: في حكمه، **فاحتياطـــًا**؛ أي : فيُفصلُ ويقطع احتياطـــًا؛ **نحو** :

وَتَظُنُّ سَلْمى أَنَّني أَبْغِي بِهَـــا بَدَلاً أُرَاهَا فِي الضّلالِ تَهيمُ[٦]

لَمْ يعطفْ (أُراها) كي لا يحسبَ السّامعُ العطفَ على (أبغي)

(١) في ب : « أحدثت » .

(٢) في ب : « طاعين » ولا وجه له .

(٣) كلمة : « بعد » ساقطة من ب .

(٤) أي : قد يعدل عن الوصل بين الجملتين إلى الفصل بينهما .

(٥) « أي »: ساقطة من ب .

(٦) البيت من الكامل، ولا يعرف له قائل . وقد استُشْهِد به في المفتاح : (٢٦١)، والمصباح : (٥٨)، والإيضاح : (١١٧/٣)، والتّبيان : (٣٠٢) . وهو في معاهد التّنصيص : (٢٧٩/١) .

دُون (تَظُنُّ)، ويَعُدّ (أراها) من مظنونات سَلْمى في حقِّ الشّاعر[١]، وليس هو بِمُراد؛ إنّما المرادُ : أنّه حُكْمُ الشّاعرِ بذلك عليها[٢].

وإلاّ فوجوباً؛ أي : وإن لم يَسْبِق كلامٌ آخر يُسْتحسنُ التَّشريك فيه - فيقطع وجوباً؛ **نحو** : ﴿ **اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾[٣] للمانعِ عن العطف؛ لأنّه لو عُطِفَ على ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[٤] لشاركه في حكمه؛ وهو كونه من قولهم، وهو[٥] ظاهرُ البطلان. ولو عُطِفَ على ﴿ قَالُواْ ﴾[٦] لشاركه في اختصاصه بالظَّرف[٧] المُقَدّم، وهو ﴿ إِذَا خَلَواْ ﴾[٨]، لكنَّ استهزاءَ اللهِ بهم لا ينقطعُ مُتَّصلٌ في كلِّ حال؛ خلوا إلى شياطينهم أو لم يخلوا .

[٣٩/أ] **وهذا**؛ أي : هذا النَّوع من / الفصلِ ـــ وهو ترك العطفِ ـــ حذرًا من التشريك **يُسَمّى قطـــعـــاً** .

---

(١) قوله : « في حقّ الشّاعر » ساقطٌ من ب .

(٢) المفتاح : (٢٦١) بتصرّف يسير .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ١٥ .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ١٤ .

(٥) في : أ، ب : «واللاّزم» .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ١٤ .

(٧) في الأَصل :« في الظّرف »، والمثبت من أ، ب . وعليه لفظ المفتاح .

(٨) سورة البقرة، من الآية : ١٤ . ومشاركة قوله : ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ في الاختصاص بالظّرف المقدّم تعني : أنّ استهزاء الله بهم إنّما يكون في وقت خلوّهم إلى شياطينهم دون غيره من الأوقات .

الثّاني[١]: **أن يُنوى الجوابُ عن سُؤالٍ مقدَّرٍ**؛ وذلك فيما إذا كانَ الكلامُ السّابقُ لفحواه كالموردِ للسُّؤالِ؛ فينَزّل ذلك منْزلة الواقع ويُطلب بهذا الثّاني وُقوعه جوابـًا له؛ فيُقطع عن الكلامِ السّابقِ لذلك . **للتّنبيه عليه**؛ أي : جعله جوابـًا عن سُؤالٍ مقدَّرٍ لِلَطيفة، إمّا لتنبيهِ السّامع على موقعِ السُّؤال، **أو ليُغني السَّامعُ عنه**؛ عن السُّؤالِ، **أو لئلاّ يُسمع منه**؛ من السّامعِ شيئـًا تحقيرًا له، **أو لئلاّ يَنْقطع كلامُك بكلامه، أو للاختصار**[٢]، والقصد[٣] بتقليلِ اللّفظِ إلى تكثيرِ المعنى وهو تقديرُ السُّؤالِ وتركُ العطف[٤].

وهذا؛ أي : هذا النَّوعُ من الفصْل، **يُسمّى : استينافـًا**؛ **نحو : ﴿الّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾**[٥]بأن تُقدِّر تمـامَ الكلام هو : (المُتَّقيْنَ)[٦]،

---

(١) أي : الوجه الثّاني من الوجهين المقتضيين للفصل في حال اتّحاد الجملتين خبرًا وطلبـًا مع وجود الجامع .

(٢) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في ف . وفي ب : «للانحصار» على معنى حصر الكلام في موضعه، وعدم فتح المجال لتشعيبه بالسّؤال وما قد ينشأ عنه .

(٣) في ب زيادة : « للاختصار » .

(٤) في أ، ب : « العاطف » .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ٣ .

(٦) في الآية السّابقة لهذه الآية؛ وهي قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ .

ولا تجعلَ ﴿الَّذِينَ﴾ صفته فتقدِّر السُّؤالَ عنده[١] وتستأنف ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ﴾ إلى ساقة الكلامِ[٢]، أو ﴿أُلَئكَ﴾ ؛ أي : أو تقول : الاستينافُ في قوله : ﴿أُلَئكَ عَلَى هُدًى﴾[٣] كأنّه قيل : ما للمتّقين الجامعين بين الإيمانِ بالغيبِ ـــ في ضمن إقامةِ الصَّلاة والإنفاقِ ممّا رزقهم الله ـــ وبين الإيمان بالكتب المنَزّلة؛ في ضمنِ الإيقانِ[٤] بالآخرة؛ اختُصُّوا بهدىً لا يُكتنه كُنْهه ولا يُقادرُ قدرُه؛ مقولاً في حقّهم ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ... ۞ الَّذِينَ ... ۞ وَالَّذِينَ ... ۞﴾ بتنكير (هُدًى)[٥] ؟؛ فأُجيبَ بأنّ : أولئك الموصوفين غير مستبعدٍ أن يفوزوا دون مَنْ عداهم بالهدى عاجلاً، وبالفلاحِ آجلاً . والفرْقُ بينهما : أنّ (المُتَّقِينَ)

(١) أي : عند ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ والسّؤال المقدّر المتّجه هو : لم أُختصّ المتّقون بذلك ؟ .

(٢) فتجعل الموصول الأوّل مع صلته؛ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ...﴾ مبتدأ، والموصول الثّاني مع صلته؛ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ ...﴾ عطف عليه، ﴿وأُلئكَ عَلَى هُدًى ...﴾ خبره . أي : الّذين هذه صفتهم حريٌّ بهم أن يكونوا على هدى في الدّنيا وفلاح في الآخرة . وهذا هو الوجه الأوّل .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٥ .

(٤) في الأصل : « الانفاق » . والصّواب من : أ، ب .

(٥) هذا هو السّؤال المقدّر المتّجه على الوجه الثّاني؛ ويتحقّق بجعل : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ وما عطف عليه من توابع المتّقين . ومنشأ السّؤال بعد اكتمالها .

في الوجهِ الأوّلِ ليسَ موصوفــًا، وفي الثّاني موصوفٌ[(١)] بالموصولين .

والفصلُ؛ هذا بيانُ مقامِ الفصْلِ لعدمِ إمكانِ الوصلِ[(٢)]؛ بخلافِ الفصلِ للوجهين المذكورين؛ فإنّه[(٣)] فيهما بالنّظرِ إلى وُجودِ التّناسُبِ وعدمِ التّخالُفِ صالح للوصلِ[(٤)]؛ لكن بواسطة محذورٍ قد يُصارُ إلى الفصلِ .

إمَّـــا للاتّحادِ؛ أي : لاتّحادِ لجملتين، **بأن يُقْصدَ البَدلُ**؛ أي : بأن يُقصدَ بالثّانية أن تكونَ بدلاً عن الأولى[(٥)]؛ **لأنّ نَظْمَــه أوفى بالمقصــودِ** تأديةً، وذلك فيما يكون / الكلامُ السّابقُ غيرَ وافٍ بتمام المراد، أو كغيرِ الوافي، والمقامُ مقامُ اعتناء بشأنه؛ إمّا لكونه مطلُوبــًا في نَفْسه، أو غـــيرَ ذلك؛ [من كونه : لطيفـــًا، أو فظيعـــًا، أو عجيبـــًا، أو غريبـــًا؛ فيعيـــده المتكلّم بنظم أوفى منه ليظهر بمجموعِ القصدين مزيدُ اعتناءٍ بالشّـــأن][(٦)] [٣٩/ب]

كقوله – تعالى – : ﴿ بَـــلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُـــونَ ۝ قَـــالُوٓاْ

---

(١) في أ : «موصوفـــًا » ولا وجه له .

(٢) فهو إذًا عطف على قول المصنّف : « فالوصل بين الجملتين إنّما يحسن » .

(٣) في الأصل، أ، ب : « فإن » والصّواب ما استدرك في هامش أ، ويصدقه رفع « صالح» فيما بعد على أنّه خبر (إنّ) بخلافه لو جعل اسمـــًا لها مؤخّرًا .

(٤) في الأصل : « للموصل »، والصّواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : « الأوّل » والصّواب من أ، ب .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . على أنّ كلمة «غريبـــًا» لم ترد في ب، وورد بدلاً منها : « عرفيـــًا » .

أَءِذَا مِتْنَا ﴾[١] فصلَ[٢] ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا ﴾ عمَّا قبله لقصد البـــدل[٣]، وكونه أوفى بتأدية[٤] المقصود للتّصريحِ[٥] بالمقول[٦] واضحٌ .

وفي أنّ[٧] الفصلَ في البدلِ[٨] من بابِ الاتّحادِ نظرٌ؛ لأنّه فيه ليس للاتّحاد؛ بل لأنّه في حُكمِ الجملـــةِ العـــارية عن المعطـــوفِ عليه - كما مرّ[٩]-؛ اللّهمَّ إلاّ أنْ يقال : ذلك الحكمُ في المفرداتِ والتّوابعِ الحقيقيّة[١٠]؛ بخلافِ هذه؛ فإنّها كالتّوابع .

أو البيانُ؛ أي: [أو بأن][١١] يُقصدَ بالثّانية أن تكون بيانـــًا، وذلك فيما يكونُ في الكلامِ السّـــابقِ نوعُ خـــفاءٍ، والمقامُ مقامُ

(١) سورة المؤمنون؛ الآية : ٨١، وبعض الآية : ٨٢ .

(٢) في أ زيادة : « قوله » والسِّياق تامٌّ بدونها . وبخاصّة مع سلوك المصنّف والشّارح مثل هذا النّهج في إيرادهم بعض الآيات .

(٣) في الأصل : « المبدل »، والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٤) في أ : « بتأديته » والمعنى واحد .

(٥) في الأصل : « وللتّصريح »؛ بالعطف بالواو .

(٦) والمقول المصرَّح به هو قوله تعالى في الآية المتقدّمة : ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابـــًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ .

(٧) في الأصل : « وقران » بدلاً من « وفي أن » وفيه تحريفٌ وتصحيفٌ . والصَّواب من : أ، ب .

(٨) في ب : « بالبدل » .

(٩) راجع ص (٥٢٣) قسم التّحقيق .

(١٠) في أ : « الحقيقة »، وهو تحريف بالنّقص .

(١١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب، ويدلّ عليه ما قبلَه وما بعدَه .

إزالته؛ **نحو** : ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَـٰنُ قَالَ يَا آدمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ**﴾[(١)] لم يعطفْ، (قال) على (وَسْوَسَ)؛ لكونه تفسيرًا أو تبيينًا له .

أو التّأكيدُ؛ أي : [أو][(٢)]بأن يقصدَ بالثّانية التّأكيدُ، وذلك إذا أُريدَ تقريرُ الأولى[(٣)] مع دفعِ توهّمِ التّجوّز؛ **نحو** : ﴿**ذَالِكَ الْكِتَـٰبُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِيْنَ**﴾[(٤)] لم يعطف ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ على ﴿ذَٰلِكَ﴾[(٥)] حين كان وزانه في الآية وزان (نفسه) في : (جاءَ الخليفةُ نفسُه)؛ لأنّه حين بولغ في وصفِ الكتابِ ببلوغه الدَّرجةِ القصيا[(٦)] من الكمال؛ حيث جُعلَ المبتدأُ لفظةَ ﴿ذَٰلِكَ﴾، وأُدْخِل على الخبرِ حرفُ

(١) سورة طه، من الآية : ١٢٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٣) في أ : «الأوّل» ولا وجه للتّذكير .

(٤) سورة البقرة، الآية : ٢ .

(٥) في أ : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَـٰبُ ﴾ .

(٦) هكذا في الأصل بالياء، وهي لغة تميم، قال ابن منظور: (لسان العرب: ١٨٤/١٥)
قال ابن السّكّيت : « ما كان من النّعوت مثل العليا والدّنيا فإنّه يأتي بضمّ أوّله وبالياء؛ لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمّة أوّله .
وفي أ، ب : « القصوى » وهي لغة أهل الحجاز، قال سيبويه (الكتاب : ٣٨٩/٤) : «وقد قالوا : (القُصوى) فاجَروها على الأصل؛ لأنّها قد تكون صفةً بالألف واللاّم »، وفي التّنزيل : ﴿إِذْ أَنتُم بِالعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالعُـدْوَةِ القُصْوَىٰ﴾ [الأنفال : من الآية : ٤٢] .

التَّعريف أُتبع بقوله : ﴿لاَ رَيْبَ﴾ تقريرًا له ونفيًا للتَّجوّز وعدم التَّحقُّق؛ وكذلك فُصل ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لمعنى[1]: التّقرير فيه للّذي قبله؛ لأنّ قوله : ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهَ﴾ مَسُوقٌ لوصف التّنْزيلِ بكمالِ كونه هاديًا؛ لأنّ شأنَ الكتبِ السَّماويّةِ الهدايةُ لا غير، وبحسبها تتفاوتُ في درجاتِ الكمال . و﴿هُدًى﴾ أي : هو هدىً، ومعناه : نفسُه هدايةٌ محضةٌ بالغةٌ درجةً لا يكتنه كنهها . هذا؛ وإنّما[2] لم يذكر الصِّفةَ لأنّ الجملة لا تقعُ صفةً لجملةٍ أُخرى؛ لأنّ الموصوف لا يكونُ إلاّ ذاتًا، وما يقعُ موصوفًا في الجملةِ ليست بذات، بل نسبة؛ ولهذا لم يقع - أيضًا - محكومًا عليه .

وإمّا للتّباُين؛ أي : الفصلُ إمّا للاتّحاد، وإمّا للتّباُين وكمال [٤٠/أ] الانقطاعِ بينهما . **فتارةً** يكونُ ذلك **لاختلافهما**؛ / أي : الجملتين، **خبرًا وطلبًا**؛ وتارة يكونُ لعدمِ[3] الرّبط بينهما .

فالأوّل؛ **كقوله**[4]:

---

(١) في ب : «بمعنى» .

(٢) في الأصل : « وإن »، والصَّواب من أ، ب .

(٣) في أ : «بعدم» .

(٤) البيتُ من السّريع . وقائله ـــ في المصادر النّاسبة له ـــ مختلف فيه؛ ففي شعر اليزيديّين : (٢٠٢)، ورد البيتُ منسوبًا إلى إبراهيم بن المدبّر؛ اعتمادًا على ما نسبه صاحب الأغاني : (١١/٣٨٥)؛ أقدم المصادر النّاقلة له . وفي دلائل الإعجاز : (٢٣٧) نسب البيت إلى اليَزيديّ، ولم يصرّح باسمه، واستشهد به على شبه =

وَقَالَ[١]: إِنِّي فِي الهَوَى كَاذِبٌ انْتَقَمَ اللهُ مِنَ الكَاذِبِ.

لم يعطفْ (انتقم) على ما قبله؛ لأنّه دعاءٌ وما قبله خبَرٌ . **إلاّ أن تُضمّن إحداهما**؛ أي : إحدى الجملتين المختلفتين، **معنى الأُخرى** بأن ضُمِّنَ الخبرُ معنى الطّلب[٢]أوْبالعكس؛فإنّه مع ذلك الاختلافِ لا يُفصَل، إذ يصيرُ حينئذٍ ـ لاشتماله على ما يُزيلُ الاختلافَ ـ متوسِّطًا بين كمالِ الاتّصالِ وبين[٣] كمالِ الانقطاع؛ **نحو قوله** : ﴿**وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾[٤] عطفًا[٥] على ﴿لاَ تَعْبُدُونَ﴾؛ المُضَمَّنة معنى: (لا

= كمال الاتّصال؛ حيث جعل : (انتقم الله) جوابًا لسؤال هو : فما تقول فيما اتّهمك به من أنّك كاذب ؟ .

كما أورده السَّكّاكيّ في المفتاح : (٢٦٩) بدون نسبة؛ مستشهدًا به على كمال الانقطاع، وتابعه في ذلك الطّيبيُّ في التّبيان : (٣٠٨)؛ وكذا الخطيب القزوينيّ في الإيضاح (١٠٧/٣) لكن نسبه إلى اليزيديّ .

وفي معاهد التّنصيص : (٢٧١/١ ـ ٢٧٢) ورد البيتُ متردّدًا بين اليزيديّ وإبراهيم بن المدبّر .

(١) في الأصل، بقيّة النّسخ، ف : «قد قال» . والصّواب من المصادر النّاقلة للبيت؛ ومنها : « المفتاح » الكتاب الّذي بنى عليه المصنّف مختصرَه .

(٢) في أ : « الطّلب معنى الخبر »، والمؤدّى مع قوله فيما بعد : « أو بالعكس » واحد . وفيه دلالة على أنّ الموجب للتّباين هو الاختلاف معنى، سواء وجد اللّفظي أو لا .

(٣) كلمة : « بين » ساقطة من أ .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٣ .

(٥) في أ : « عطف » .

تعبدوا)[١]؛ في قوله ــ تعالى ــ[٢]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ . **وقوله : ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[٣] بعد قوله : ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾[٤]**؛ فإنّ قوله ﴿بَشِّرِ﴾ ضُمِّنَ معنى الخبر؛ فكأنّه قالَ : أُعِدّت وبُشِّر؛ بلفظ المبني للمفعول؛ كما هو قراءة[٥] زيد[٦] بن عليٍّ - رضي الله عنهما[٧]. وهذا

(١) فهو من قبيل الخبر المضمّن معنى الطّلب، ويؤكّد صحّة هذا التّضمين قراءة ابن مسعود وأبيّ بن كعب ــ رضي الله عنهما ــ حيث قرآ : ﴿لاَ تَعْبُدُوا﴾ . ينظر: الكشّاف : (١٨٦/١)، تفسير الفخر الرّازي : (٥٨٥/١) .

(٢) كلمة « تعالى » ساقطة من أ .

(٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٥ .

(٤) سورة البقرة، من الآية : ٢٤ .

(٥) في أ : « كما قرأه » .

(٦) هو / أبو الحسين؛ زيد بن علي بن أبي طالب الهاشميّ القرشيّ . عُرِف بالفقه، والبيان، وسرعة البديهة، حرّضه أهل الكوفة على قتال الأمويّين؛ فقاتلهم؛ فقُتل سنة ١٢٢هـ .
ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣٢٥/٥)، مقاتل الطّالبيّين : (١٢٧)، الجرح والتّعديل : (٥٦٨/٣)، سير أعلام النّبلاء : (٣٨٩/٥) .

(٧) تنظر قراءته في : الكشّاف : (١٣٤/١)، تفسير الفخر الرّازي : (٣٥٧/١)، البحر المحيط : (١١٠/١ ــ ١١١)، إعراب القراءات الشّواذّ: (١٣٩/١).

الوجهُ[١] ما قال[٢] في «المفتاح»؛وقالَ: **وعُدَّ عطفــًا على** ﴿ **فَاتَّقُــواْ** ﴾[٣]؛ وهو إشارةٌ إلى قــولِ الزَّمخشــريِّ في «الكشّاف»[٤]:«ولكَ أن تقولَ : هو معطوفٌ على ﴿ فَاتَّقُواْ ﴾؛ كما تقول : (يا بنِي تميمٍ احذروا عقوبةَ ما جنيتم، وبَشِّر ـــ يا فلان ـــ بني أسدٍ بإحساني إليهم !) » .

والأظهرُ؛ أي: عند السَّكّاكيِّ[٥]، **أنّه على** (**قُلْ**)؛ أي : أنّه معطوفٌ على (قُــل) **مُقَدّرًا** ومُرادًا **قبل:** ﴿ **يَــاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ** ﴾[٦]؛ لكون إرادةُ القولِ بواسطةِ انصبابِ الكلام إلى معناه غير

---

(١) كلمة : «الوجه» ساقطة من ب .

(٢) أي : الّذي قاله .

(٣) ينظر : المفتاح : (٢٥٩) .

(٤) (١/١٣٤) .

(٥) ظاهر قول المصنّف : « والأظهر » أنّه يؤيّد هذا الرّاي؛ بينما ظاهر قول الشّارح بعدَه: « أي : عند السَّكّاكيّ » اختصاصه بالسَّكّاكيّ دون المصنّف أو الشّارح . وإذ لم يُورد عنه أو عن شيخه المصنّف رأيــًا آخر؛ ناهيك عمّا يكشـــف عنه السِّياق ـــ فيما بعد ـــ من موافقة لرأي السَّكّاكيّ ـــ فإنّي أرى عدم مناسبة تدخّل الشّارح بالعبارة المتقدّمة؛ لما تحمله من إيهام . فإن كان ولا بدّ فالأَوْلَى أن تكون : « كما حكاه السَّكّاكيّ »؛ والله أعلم .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ٢١ .

عزيزةٍ في القرآن؛ كما قال[١]. **وتقديرُ القولِ كثيرٌ**؛ أي : في القرآن وغيرِه؛ **منه**؛ أي : ممّا قُدِّرَ فيه القول **قوله – تعالى –** : ﴿ **قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ** ﴾[٢]؛ أي : قلنا أو قائلاً أنتَ يا موسى : كُلُوا. وقوله[٣]: ﴿ **وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّور خُذُواْ** ﴾[٤]؛ أي : قلنا أو قائلين: خذوا.

وتارةً بأن لا ربط؛ هذا هو الثّاني من قسمي التّباين[٥].

إمّا معنىً؛ أي عدمِ الرَّبطِ بينهما على نوعين ـــ أيضـــًا ـــ : إمّا بحسبِ المعنى، وإمّا بحسبِ سياقِ الكلامِ .

فالأوّلُ ما لا يكونُ بينهما جهةٌ جامعة؛ **كما تقولُ لجوهريٍّ : فلانٌ يقرأ ثمَّ تتذكّرُ أنَّ لك خاتمـــًا**؛ أي : يخطُرُ ببالك أنّ صاحبَ حديثك جوهريٌّ ولك خاتم[٦] لا تعرفُ قيمَته **تريد تقويمه**؛ **تقولُ : لي خاتمٌ**؛ أي: تُعْقبُ كلامكَ بأنّ لي خاتمـــًا لا أعرف قيمتَه؛ **فهلْ أُرِيكَهُ لتُقَوِّمَ ؟**، فتَفْصلُ عمّا قبلَه .

---

(١) أي : السَّكّاكيّ . ينظر قوله في المفتاح : (٢٦٠) .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٦٠ . وفي أ : بدأ الاستشهاد بالآية من قوله : ﴿ كُلُّ ... ﴾ .

(٣) في أ زيادة : «تعالى» .

(٤) سورة البقرة، من الآية : ٦٣ .

(٥) في الأَصل : « البيان » . والصَّواب من أ، ب .

(٦) في أ : « خاتمـــًا » .

وإمّا سياقـًا[1] إشارةٌ إلى/ القسم الثّاني من القسم الثّاني؛ **نحو** : [٤٠/ب]
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِم ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[2]
قطع ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ﴾ عمّا قبلَه؛ **لأنّه لبيانِ حالِ الكفّار، وما قبله لبيانِ حال الكتاب دُون المؤمنين .**

إنّما ذكرَ قوله: (دونَ المؤمنين) دفعـًا لتوهُّم من يتوهّمُ[3] أنّ بينهما جامعـًا هو التّضادُّ؛ إذْ ما قبله لبيانِ حالِ المؤمنين .

والقسمُ السِّياقيّ هو الّذي عَبَّرَ عنه السَّكّاكيُّ بقوله[4]: « أو يكونُ بينهما جامعٌ، لكن غير مُلتفتٍ إليه لبُعدِ مقامِك عنه ».

(١) في الأَصل : « ميثاقـًا » . والصّواب من أ، ب، ف .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٦ .

(٣) في أ : « توهّم » .

(٤) المفتاح : (٢٧٠)؛ بحذف كلمة «يكون » .

النوعُ الثّاني(*):
في الإيجاز والإطناب؛
وهما نسبيّان؛

إذ لا يُعقلُ معناهما إلاّ بالإضافة [إلى غيره][1] ولهذا يختلفان؛ فكمْ من وجيزٍ بالنِّسبة إلى شيءٍ؛ طويلٌ[2] بالنِّسبة إلى آخر ! . **فَلنَنْسبُهما إلى متعارف الأوساطِ**؛ أي : كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى . **وإنَّه**؛ أي : متعارف الأَوساطِ . **لا يُمدحُ** منهم، **ولا يُذمُّ** .

لَهُما؛ للإيجاز والإطنابِ **مراتبُ لا تُحصى** من وجيزٍ، وأَوْجز، وأَوْجز، ومطنبٍ، وأَطْنبَ، وأطنبَ .

وإذا صادفا المقامَ حَسَّنا الكلامَ وصيَّراه محمودًا ممدوحـًا، **وإلاّ**؛ أي: وإن لم يصادفا [المقام][3] **صارَ الإيجازُ عيـًّا**[4] مَذموماً وتَقصيرًا، **والإطنابُ إِكْثارًا** مَلُوماً وتَطْويلاً .

(*) من الفنّ الرّابع؛ من القانون الأَوّل .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٢) في قول الشّارح : « طويل » تسامح في اللّفظ؛ وكان الأولى به أن يقول : «مطنب» .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٤) العيُّ : خلاف البيان؛ وعَيَـى في منطقه إذا حَصِرَ . ينظر : اللّسان : (عيي): (١١٢/١٥ ـــ ١١٣) .

فعلى هذا : الإيجازُ هو : أداءُ المقصودِ بأقلّ من عباراتِ متعارفِ الأوساط، والإطنابُ أداؤه بأكثر من عباراته .

فالإيجازُ؛ أي : مثالُ الإيجاز؛ **كقوله تعالى** : ﴿ **فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾[1] **كان أوجزَ كلامٍ عنـــدهم** [أي: العرب][2] في هذا المعنى قولهم[3]: **(القتلُ أنفى للقتْلِ)** . **وهذا**؛ أي : قوله ـــ تعالى ـــ . **أَوْجزُ منه**؛ أي : مِمّا عندهم وأفضل لوجوهٍ عشرة :

الأوّلُ : لقلّة حروفه بالنِّسبة إلى ما يناظرُه؛ لأنّ حروفَه عشرةٌ[4]، وحروفُ مناظره أربعة عشر .

الثّاني : لأنّ[5] حصولَ الحياة - وهو المَقْصُـودُ[6] الأصليّ - مَنْصوصٌ عليه .

الثّالثُ : لاطّرادِ قوله دُون قولهم؛ فإنّ القتلَ الّذي يُنْفي به القتلُ هو

---

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ١٧٩ . وفي أ : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾؛ بإيراد لفظة : ﴿ وَلَكُمْ ﴾ ضمن الشّاهد، وموضع الاستشهاد لا يتطلّبها .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وأُثبتت كلـمةُ « العـــرب » من أ، ب . وكلمة : «أي» من المحقّق؛ لاحتياج السِّياق إليها . ودرج الشّارح على مثلها .

(٣) الصّناعتين : (١٩٥)، المثل السّائر : (٣٣٩/٢)، المفتاح : (٢٧٧) .

(٤) أي : الحروف الملفوظة؛ إذ الإيجاز يتعلّق باللّفظ لا بالرّسم؛ فلا يتّجه قول من قال : إنّها ثلاثة عشر .

(٥) هكذا في الأصل، ب : وهو الأَوْلى؛ لبنائه على التعليل؛ كبقيّة الوجوه . وفي أ : « إن » .

(٦) في أ : «وهو المطلوب »؛ وهما بمعنى .

ما كان على وجه القصاصِ لا غيره، كالّذي يقتصّ[١] به .

الرَّابعُ : لخلوّه عن التَّكرارِ الّذي هُو عَيْبٌ .

الخامسُ : فيه صَنْعةُ الطِّباقِ الّتي من محسِّناتِ الكلامِ[٢]؛ فإنَّ القصاصَ ضدُّ الحياةِ معنىً؛ بخلافِ قولهم .

السَّادسُ : لسلامةِ أَلْفاظه عمّا يوحشُ السّامعَ، بخلافِ لفظ (القتل) .

السَّابعُ : لبُعدهِ عن تكرارِ / قَلْقَلة القافِ الموجبِ للضّغطِ والشِّدَّةِ . [٤١/أ]

الثَّامنُ : لاشْتمالِه لحُكمِ الجرحِ والأطرافِ ــ أيضــًا ــ .

التَّاسعُ : لجَعلِ القصاصِ ظَرْفــًا للحياةِ الموجب للمبالغةِ .

العاشرُ : لدلالةِ تنكيرِ ﴿ حَيَاةٌ ﴾ على التَّعظيمِ؛ لمنعهِ عمّا كانوا عليه من قتلِ جماعةٍ بواحدٍ .

وكقوله[٣]: ﴿ **هُدًى لِلْمُتَّقِينَ** ﴾[٤]؛ إذ المعنى : هُدًى للضّالّين الصّائرين إلى التَّقوى؛ لأنَّ الهدايةَ إنَّما تكون للضّالِّ لا للمُهْتدي[٥]. وعندَ مَن يَرى القُدْرة مع الفعل[٦]؛ فالهدى إنّما هو حال الاهتداءِ، فتقول الهدايةُ

(١) في أ : « يقصّ » .

(٢) سيرد معناه ــ إن شاء الله ــ في قسم البديع (ص ٧٩٢).

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « تعالى » .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٢ .

(٥) وهذا المعنى ذكره السَّكّاكيُّ في المفتاح . ينظر ص : (٢٧٧) .

(٦) أي : وقوع الهدى للمتّقين .

للمُهتدي(١)؛ لكن لا بهداية قَبْل هذه؛ بل المُهْتدي بهذه الهداية، كما قيلَ في علمِ الكلامِ على سبيلِ المغلطةِ(٢) لا يمكنُ أَنْ يُوجدَ موجود؛ لأنَّ الموجدَ إمّا أن يوجده حالَ الوجودِ، وإيجادُ الموجودِ محالٌ، وإمّا حالَ العدمِ؛ فيلزمُ اجتماع النَّقيضين ؟ .

وأُجيبَ : بأنَّ المحالَ : إيجادُ ما هو موجودٌ بوجودٍ قبل؛ لا بهذا الوجودِ ولا يلزمُ محالٌ .

وفيه؛ أي : في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ **نوعان آخران من الحُسن**(٣): **تسميةُ الشَّيءِ باسم ما يؤُول إليه مجازًا**؛ أي : على

(١) فيكون من باب طلب الزِّيادة إلى ما هو فيه واستدامته، وهذا المعنى وسابقه ذكرهما الزّمخشريّ في كشّافه : (١/٧٧) .
على أنّني لا أرى موجبـًا يحتّم التّأويل في الآية؛ فقد أطلق الهدي في القرآن الكريم على معنى الإرشاد وإيضاح سبيل الخير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ [سورة فصّلت : من الآية : ١٧]، أي: أرشدناهم، وعليه فما المانع أن يكون الكتاب مرشدًا للنّاس أجمعين؛ من اتّقى منهم ومن حقّت عليه الضّلالة ؟! . والله أعلم .

(٢) في أ : « المغلط » .

(٣) في قول الشّارح ــ رحمه الله ــ : « نوعان آخران من الحسن » إيحاء بتقدّم نوعين بخلاف ما ذكر . وليس ثمّة نوع آخر . فما تقدّم في تفسير الآية إمّا صائر إلى قول المصنّف : تسمية الشّيء باسم ما يؤول إليه مجازًا » كما سيأتي في أوّل النّوعين اللّذين صرّح بهما . وإمّا مناقض له لا يجتمع معه . ويبدو لي أن الإلباسَ ناشئٌ من كلمة : « آخران » ولو أسقطت لاستقام السِّياق .

سبيلِ المجازِ . والمجازُ أبلغُ من التَّصريح . **وتصديرُ أُولى الزّهراوين**[١] وهُما سورتا البقرةِ وآلِ عمران **بذكرِ الأولياءِ المتّقين**[٢].

والإطنابُ كقوله – تعالى – : ﴿إنَّ فِى خَلْقِ السَّمَـاوات وَالأَرْضِ واخْتِلَـافِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَـٰحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَآءِ وَالأَرْضِ لآيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٣] **بدلاً مِنْ** أَنْ يُقَالَ : **إنَّ في**[٤] **وقوعِ كلِّ ممكنٍ مع تساوي طرفيه** لآياتٍ للعقلاء؛ **إذ الخطابُ**؛ أي: التخاطُب . **مع الكافّة**؛ أي : كافّة الخلائق . **وفيهم الذّكيُّ والغبيُّ والمُقصِّرُ** في باب النّظرِ والاستدلال، **والقويُّ** الكاملُ فيه؛ فلا يكونُ مقام أَدعى إلى الإطنابِ منه .

(١) الزّهراوان : المنيرتان . تفسير ابن كثير : (١/٣٦)، وقيل : « سمّيتا الزّهراوين : لنورهما وهدايتهما وعظيم أجرهما » . شرح النّووي على صحيح مسلم : (٦/٩١) .
وهذه التّسمية وردت على لسان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ إذ قال (صحيح مسلم : ١/٥٥٣) : « اقرأوا القرآن؛ فإنّه يأتي يوم القيامة شفيعـًا لأصحابه . اقرأوا الزّهراوين؛ البقرة وآل عمران ... ».

(٢) صرّح السَّكّاكيُّ بهذين النّوعين في المفتاح : (٢٧٧) . وظاهر أنّه استقاهما من الكشّاف : (١/٧٧) .

(٣) سورة البقرة، الآية : ١٦٤ . وعند قوله : ﴿ الأَرْضِ ﴾ توقّف الاسْتشهادُ عند المصنِّف في ف، بينما تجاوز إلى قوله : ﴿ النَّهَارِ ﴾ في أ، ب .

(٤) « في » ساقطة من ب .

ومنه؛ أي: [من][1] الإطنابِ **بابُ نعم وبئس**؛ نحو: (نعم الرّجل زيد) وإلاّ لكفى : (نعم زيد) .

وفيه؛ أي : في هذَا البابِ . **اختصارٌ بحذف المبتدأ** على قولِ من يرى أصله : (نعمَ الرّجلُ هو زيدٌ)؛ **فيحصل التّعادُلُ** الموجبُ لحُسْنه؛ [٤١/ب]ولا يخفى / حُسنُ موقعه مع ما فيهِ من لطائف أُخرى، ولو لم يكن فيه شيءٌ سوى أنه يُبرِزُ الكلامَ في معرض الاعتدالِ؛ نظرًا إلى إطنابهِ من وجه، وإلى اختصاره من وجهٍ آخر ــ لكفى .

ومنه؛ أي : من [باب][2] الإطناب **بابُ التَّمييزِ** . ولــم يتعرّض في « المفتاح » أنّه من قبيل الإطناب، ولعلَّه[3] لأنّه لا إطناب في بعض أمثلته؛ وعبارته هكذا[4]:

« اعلم : أنَّ باب التّمييز كلّه سواء كان[5] عن مُفردٍ أو جملة[6] بابٌ مزالٌ عن أصله لتوخِّي الإجمال والتَّفصيل؛ ألا تراك تجد الأمثلة الواردةَ من نحو : (عندي منوان سمنــًا)، و(عشرون درهمــًا)، و(ملء الإناء عسلاً)، و(طابَ زيدٌ نفســًا) [7]، و(طارَ عمرو فرحــًا)، و(امتلأ

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٣) أي : ولعلّ السّكّاكيّ لم يتعرّض للتّمييز .

(٤) المفتاح : (٢٨٤ ــ ٢٨٥) .

(٥) كلمة : « كان » ساقطة من أ، ب .

(٦) في ب : « وجملة » بالعطف بالواو .

(٧) هكذا ــ أيضــًا ــ في المفتاح . وفي أ : « زيد طاب نفســًا » .

الإناءُ ماءً) ـــ منادية على أنّ الأصل : ؛(عندي سمن منوان) ، و(دراهم عشرون)، و(عسل ملء الإناء)، و(طابت نفسُ زيدٍ)، و(طيّر الفرح عمْرًا) ، و(ملأ الإناء ماء) »[١].

وفيهما[٢]؛ أي : في بابِ نعمَ وبئسَ وباب التَّمييزِ **تفصيلٌ بعد إجمالٍ** ألا تراك إذا قلتَ : (نعم الرَّجلُ) مُريدًا باللاَّم الجنسَ دون العهدِ كيف تُوجِّه المدحَ إلى زيدٍ أوّلاً على سبيل الإجمال؛ لكونه من أفرادِ ذلك الجنسِ، ثمَّ إذا قلتَ : (زيدٌ) كيفَ تُوجّهه إليه[٣] ثانيـًا على سبيل التَّفصيل . وفي التَّمييز كما إذا قلتَ : (طابَ زيدٌ)؛ فإنَّ فيه إجمالاً لطيبه، ثمَّ إذا قلتَ : (نفسًا) صارَ مُفصّلاً .

قال [تعالى][٤]: **﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾**[٥] **مقامَ شخْتُ، وفيه انتقالاتٌ لطيفةٌ**؛ لأنَّ أصلَ معنى الكلامِ ومرتبته الأُولى : (قدْ شخْت)؛ فإنَّ الشَّيخُوخةَ مُشتملةً على ضعفِ البدنِ وشيبِ الرأسِ المتعرَّض لهما في الآية ـــ تُركتْ لتوخِّي مزيدِ

---

(١) وبمعرفة الأَصل يتّضح أنَّ العدولَ عنه إلى التّأخير قُصِد ليحصلَ ذكره مرّتين؛ إجمالاً أوّلا، وتفصيلاً ثانيـًا؛ ممّا يجعله أوقعَ في نفسِ المخاطب من ذكره مرّة واحدة .

(٢) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في ف . وفي ب : «وفيه» .

(٣) في ب : « عليه » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) سورة مريم؛ من الآية : ٤ .

التَّقريرِ إلى تَفْصيلها؛ في : ضَعُف بَدَني، وشابَ رأسي، ثمَّ لاشْتماله على التَّصريحِ تُركتْ إلى ثالثة أبلغ؛ وهي الكناية في : (وهنتْ عظامُ بدني)، ثم لقصدِ مرتبةٍ رابعةٍ أبلغ في التَّقرير بُنيت الكنايةُ على المبتدأ؛ لإفادتها تقوِّي الحكمِ؛ فحصلَ : (أنا وهنتْ عظامُ بدني)، ثمَّ لقصدِ خامسةٍ أَبْلغ أُدخلت (إنَّ) على المبتدأ؛ فحصلَ : (إنِّي وهنتْ عظامُ بدني)، ثم لسُلوكِ[1] طريقي الإجْمالِ والتَّفصيلِ قُصدت سادسةٌ وهي : (إنِّي وهنت العظامُ من بدني)؛ ثمَّ لمزيدِ اختصاصِ العظامِ به قُصدتْ سابعةٌ؛ وهي تركُ تَوْسيطِ البدنِ؛ فَحَصَل : (إنِّي وهنتْ العظامُ مني)؛ ثمَّ لشمولِ الوهنِ العظامَ فردًا فردًا قصدتْ ثامنةٌ؛ وهي : تركُ جمعِ العظم[2] إلى الإفرادِ لصحّةِ حصولِ / وهـــنِ المجمـــوعِ بالبعضِ دُون كلِّ فرد[3] [٤٢/أ] فــــرد؛ فحصلَ ﴿ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى ﴾ .

وهكذا تُركت الحقيقةُ في (شابَ رأسي) إلى أبلغ؛ وهي : الاستعارةُ؛ فحصلَ : (اشتعل شيبُ رأسي)، ثمَّ تُركت إلى أبلغ؛ وهي : (اشتعلَ رأسي شيبـــًا)؛ للإجمالِ والتَّفصيل، ثمَّ تُركت لتوخِّي مزيدِ التَّقرير؛ إلى:(اشتعلَ الرأسُ مِنِّي شيبـــًا)، ثمَّ تُركت لفظةُ:(منِّي) بقرينةِ[4]

(١) في الأصل : « سلوك »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) في الأصل : « العظام »، والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في ب : « أفراد » .

(٤) في أ : « لقرينة » والمعنى واحد .

عطفه على ﴿ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ لمزيدِ مزيدِ التَّقريرِ؛ وهي إيهامُ حوالةِ تأديةِ مفهومه على العقل دون اللّفظ .

وفي اختصارِ (ربِّ) بحذفِ حرف النِّداءِ وياءِ المتكلِّم[1]. **وهو كالأساسِ للكلامِ ومن حقِّه**؛ أي : الأساسِ . **أن يُقَدَّرَ** بقدر **ما يُنْوَى من البناءِ عليه – تحسينٌ له .**

قوله : (تحسينٌ) مبتدأٌ، وخبرُه الظّرفُ المقدَّمُ عليه؛ وهو قوله : (وفي اخْتصارِ) .

والإيجازُ قد يُعتبرُ بما هو خَليقٌ بمقامِ[2] الإطنابِ[3]؛ وهذا شأنُ القولِ في انقراضِ الشَّبابِ وإلمامِ الشَّيبِ المرِّ الأمَرِّ المُغَيِّبِ؛ لأنَّ مغيبَ المشيبِ الموتُ؛ أي : لبيانِ شأنِ انقطاعِ الشَّباب، ونزول الشّيبِ مقامٌ خليقٌ إطنابُه .

وعبارةُ المفتاح – في هذا المقامِ – ننقله بعينه؛ لأنّه أبسط وأدلُّ على المرادِ؛ قال[4]:

---

(١) لأنّ أصله : « يا ربِّي ».

(٢) في الأصل، ف : « بالمقام »، والصّواب من : أ، ب .

(٣) علّق طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد ص (١٦٠) مبيِّناً وجه الرّبط بين هذه الجملة والعبارة قبلَها بقوله : « ولما استشعر المصنِّف ههنا (بعد العبارة المتقدِّمة ابتداء من : وفي اختصاره ... تحسين له) سؤالاً؛ بأنّ اعتبار الإطناب في الآية ينافي اعتبار الاختصار فيها أشار إلى جوابه بقوله : (والإيجاز ...) ».

(٤) ص : (٢٨٧) .

« اعلم : أنّ الّذي فَتّقَ أكمامَ هذه الجهاتِ عن[١] أزاهير القبولِ في القلوبِ؛ هو أنّ مقدِّمة هاتين الجملتين وهي : (ربِّ) اختُصرت ذلك الاختصارُ؛ بأن حُذفت كلمةُ النِّداءِ وهي : (يا) وحُذفت كلمةُ المضافِ إليه؛ وهي : ياءُ المتكلِّم، واقتُصر من مجموع الكلماتِ على كلمةٍ واحدةٍ [فحسب][٢] وهي : المنادى . والمقدِّمةُ للكلامِ ــ كما لا يخفى على من له قــدمُ صــدقٍ في نهــجِ البلاغةِ ــ نازلةٌ منْزلة الأساسِ للبناءِ؛ فكما أنّ البنّاءَ الحاذقَ لا يرى الأساسَ إلاّ بقدر ما يُقدِّرُ من البناء عليه، كذلكَ البليغ يَصْنعُ بمبدأِ كلامه؛ فمتى رأيته اختصر المبدأ فقد آذنك باختصارِ ما يُورد[٣].

ثُمَّ إنّ الاختصار ــ لكونه من الأمور النِّسبيّة ــ يُرْجَعُ في بيانِ دعواه إلى ما سبق تارةً[٤]، وإلى كونِ المقامِ خليقــاً[٥] بأبسطِ ممّا ذُكر أُخرى. والّذي نحنُ بصددِه من القَبيل الثّاني؛ إذْ هُو كلامٌ في معنى انقراضِ الشّبابِ و[٦]إلمامِ المشيبِ؛ وهَلْ معنى أحقُّ بأن يَمْتري[٧] القائلُ

(١) في الأَصل، بقيّة النّسخ : « من »، والصَّواب من مصدر القول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٣) هكذا ــ أيضــاً ــ في المفتاح . وفي أ : « ما سيورد » .

(٤) أي : من كون العبارة أقلّ من عبارة ما تعارف عليه أوساط النّاس .

(٥) خليقــاً : أي جديرًا . ينظر : اللّسان : (خلق) : (١٠/٩١) .

(٦) في الأَصل : «في» والصَّواب من : أ، . مصدر القول .

(٧) يمتري : أي : يستدرّ ويستخرج . ومنه : مرى النّاقةَ : إذا مسح ضَرْعها لتدرَّ اللّبن . =

فيه[١] أفاويقَ[٢] المجهودِ، ويستغرقَ في الإنباءِ عنه كلَّ حدٍّ معهودٍ؛ من انْقراضِ أيّامٍ ما أَصْدق مَنْ يَقُول فيها[٣]:

وقد تَعَوَّضْتُ من[٤] كُلٍّ بِمُشْبهه
فما وَجَدْتُ لأيّامِ الصِّبا عِوضًا !

ومن إلمامِ المشيبِ المعيبِ المرِّ الطّلوع / الأمرِّ المَغيب ؟!. [٤٢/ب]

[تَعِيبُ الغَانِيَاتُ عليَّ شَيْبي
ومَن لِي[٥] أَنْ أُمتِّعَ بالمعِيبِ!!][٦]».

= ينظر : اللّسان : (مري) : (١٥/٢٧٦) .

(١) «فيه» ساقطةٌ من ب .

(٢) في الأصل :«أفاريق»، والصَّواب من أ، ب . مصدر القول .
والأفاويق : جمع فواق . والفواق : ما بين الحلبتين من الوقت . اللّسان : (فوق): (١٠/٣١٦) . والمراد : استنفاذ غاية الوسع .

(٣) البيتُ من البسيط، وقائلُه أبو العلاء المعرّيّ؛ قاله ضمن قصيدة يتحدّث فيها عن صِباه . والبيت في سقط الزّند : (٢٠٨)، وشرحه : (٢/٦٥٥)، واستشهد به في المفتاح : (٢٨٧)، والمصباح : (٧٩) .

(٤) هكذا في الأَصل وبقيّة النّسخ، وسقط الزّند . وفي شروح سقط الزّند والمصادر المستشهدة به :«عن» .

(٥) أي : ومن يكفل لي .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . وأثبت من أ، ب، مصدر القول . وجاء في نهاية عبارة السّكّاكيِّ فناسب المقام إثباته؛ إتمامًا للفائدة .
والبيتُ من الوافر، وقائله البحتريّ؛ قاله ضمن أبيات يمدح بها أبا المعمّر الهيثم بن عبد الله .

=

النَّوعُ الثّالثُ(*): في جعلِ إِحْدى الجُمْلتين حالاً .

الحالُ[1]: **إمّا مُؤكِّدةٌ**؛ نحو (زيدٌ أبوك شفيقـًا) أي : أَحقُّه . وأحكامُها وحالُها عُلمت من النَّحوِ، [**فلا واو**][2] لأنّها إنّما هي[3] للرّبطِ، والمُؤكّدةُ لا تحتاجُ إلى الرّبطِ؛ **للاتِّحاد**[4] بينها وبين ذي الحالِ، وارتباطها به بحسبِ المعنى؛ لأنَّها هي المقرِّرَة لمضمونِ الجُملةِ المذكورة[5] **وإمّا مُنْتقلةٌ**؛ وهي ما يُقابلُها، وإذا أُطلقَ الحالُ فهي المرادُ .

فالمفردةُ؛ أي : في الحالِ المنتقلةِ المفردةِ . **صفةٌ** في المعنى لِذي الحال، وحكمٌ عليه؛ كالخبر . **فلا واو**؛ أي : فلا يجوزُ الواوُ؛ لأنّها للرّبطِ وللدّلالة على الحاليَّة . والتَّعلُّقُ المعنويُّ والإعرابُ مغنٍ عنها .

= والبيتُ في ديوان الشّاعر : (١/٩٩)، وأمالي المرتضى : (١/٦٢٠) .
واستُشْهد به في الدّلائل : (٥٠٤) والمفتاح : (٢٨٧) والمصباح : (٧٩) .

(*) من الفنِّ الرَّابع من القانون الأَوَّل .
ويلحظ أنّ الغرض الأصليّ من سوق هذا النّوع بيان الجملة الواردة عُقيب جملة أخرى حالاً؛ حيث يؤتى بالواو تارةً وبدونها أُخرى . وما سيأتي من ذكر الحالِ مفردةً هنا فإنّما جاء عرَضـًا .

(١) كلمة : « الحال » ساقطة من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ف . ومثبت من : أ، ب .

(٣) في أ، ب : « تذكر » والمعنى واحد .

(٤) كلمة : «للاتّحاد » وردت ضمن كلام الشّارح في الأَصل .

(٥) في الأَصل : « المؤكّدة »والصَّواب من : أ، ب .

والجملةُ[١] **أصـــلُها التَّجدُّدُ حالَ النِّسبة** الحاصلة بين ذي الحال وعامله؛ وذلك لتُشابه الحالَ المفردةَ الَّتي هي الأصلُ؛ لأنَّ المفردةَ تدلّ على حصولِ صفة غير ثابتـــة مُقارنة لما جُعلت قيدًا له. **فمُضارعٌ مُثبتٌ**؛ أي : فأصلُها[٢] مضارعٌ مُثْبتٌ[٣]؛ لأنّه ـــ أيضـــًا ـــ[٤] يدلُّ على حصولِ صفة غير ثابتة؛ أي : مُتجدِّدة مقارنة لما جُعلت قيـــدًا له . **وهذا مرتبطٌ معنًى**؛ لما ذكرنا . **فلا واوَ**؛ أي : فلا حاجةَ إلى الرّابطة اللّفظيَّة الّتي هي الواوُ؛ نحو: ﴿ وَجَاءُوٓ أَبَـــاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[٥]. **وإلاَّ**؛ أي: وإنْ لم يَرتبط معنًى؛ بأن لا يكون مضارعـــــًا مُثْبـــتـــًا[٦] ـــ مثـــلاً ـــ . **أُتيَ بها للرّبط**؛ أي : بالواو؛ لتربطها بذي الحالِ، **وذلك**؛ أي : الإتيانُ بها[٧] **بحسَبِ قُوَّة البُعدِ** عن الرّبطِ المعنويِّ؛ فتختلف وُجُوبـــًا، وجوازًا، ورُجحانـــًا؛ بحسبها .

وأبعدُها الاسميَّةُ؛ فإنَّ دلالتها على الثُّبوتِ وحُصولِ الصِّفة الثَّابتـــة

---

(١) أي : الحال المنتقلة الجملة .

(٢) في ب : « فذلك » .

(٣) لكون المضارع دالاًّ على الهيئة لثبوته، وعلى التَّجدّد لفعلّيته، وعلى تجدّده حال النّسبة لمضارعته .

(٤) قوله : « لأنّه ـــ أيضـــًا » ساقطٌ من أ .

(٥) سورة يوسف؛ من الآية : ١٦ .

(٦) كأن تكون جملةً اسميّةً، أو فعليّة وفعلها ماضٍ؛ مثبت أَوْ منفيّ أَوْ مضارع منفيّ .

(٧) في أ : « بالواو » . والمراد واحد .

فقط؛ لا على التَّجدُّدِ، ولا على المقارنة؛ فهي أكثرُ مخالفةً للمُفْردة من غيرها . **فالتُزِمتْ الواوُ فيها**؛ أي : في الاسميَّة[1]، **إلاَّ نادرًا نحو :**

(**كَلَّمْتُه فُوْهُ إلى فِيّ**) بأن يكون (فوه) مبتدأً، و(إلى فيّ) خَبَرَه، والجملةُ حالٌ بلا واوٍ نادرًا . ومعناه : كلَّمْته مُشافهًا .

و(**رجعَ عَوْدُه على بدئه**)؛ بالرَّفعِ على أنَّهُ مُبتدأٌ و(على بَدْئه) خبرُه؛ ليصحَّ مثالاً؛ لا بالنَّصب على الظّرف - كما ذكره الجوهريُّ[2] في الصِّحاح[3] -؛ أي : رجع في عوده، ولا على الحالِ؛ كأنّه

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [سورة يوسف: من الآية : ١٤].

(٢) هو / أبو نصر؛ إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، لُغويّ من الأئمّة، وخطّه يذكر مع خطّ ابن مقلة، أحبَّ الأسفارَ والتَّغرُّب، ثم استقرَّ بنيسابور يُدَرِّسُ ويُصنِّف. من كتبه الْمَشهورة: « الصِّحاح » . توفّي بعد أن حاول الطّيران بجناحين من خشب سنة ٣٩٣هـ .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدّهر : (٤٠٦/٤)، دمية القصر وعصرة أهل العصر؛ لأبي الحسن الباخرزيّ : (٣٠٠)، العبر في خبر من عبر؛ للذّهبيّ : (٥٥/٣)، سير أعلام النّبلاء : (٨٠/١٧ - ٨٢)، مرآة الجنان : (٤٤٦/٢) .

(٣) ينظر : مادّة : (بدأ) : (١٩/١) .

ويلحظ أنّ المثال ضُبط عند محقّقي الكتاب بالضّمّ؛ هكذا : (رجع عوْدُه على بَدْئه) . وهو خطأٌ ظاهر . يدلّ عليه ما بعدَه . وهو قول الجوهريّ : «إذا رجع في الطّريق الّذي جاء منه » ولا يستقيم سياقه إلاّ مع النَّصْب؛ كما هو الحال في اللّسان : (بدأ): (٢٨/١) .

=

قيل: يرجعُ[١] عائدًا، ومعناه : رجع والحالُ أنَّ عودَه في الطّريقِ الّــذي جــاءَ منه[٢].

[٤٣/أ] **ثمَّ** / **الماضي**؛ أي : أبعدُها بعدَ الاسميَّة الماضي . **للتَّجدُّدِ في غيرِ حالِ النِّسبةِ**؛ أي: أنَّه[٣] يدلُّ على حُصولِ صفةٍ غير ثابتة، لكنَّه ليس حال النِّسبةِ ومقارنــًا لِمَا جُعلت قيدًا له . **فالتُزم فيها** [أي][٤] في الجملة الماضـــية (**قـــد**) **تحقيقـــًا**؛ نحو: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ ﴾[٥]، **أو تقديرًا**؛ نحو : ﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٦]؛ أي: قدْ حَصِرت . **لتُقرِّبَهُ**؛ أي : الماضي **من الحال**، حتَّى يصحَّ وقوعُه حالاً، **فَتُـــنَزَّل المُقاربة** الحاصلة من لفظِ (قد) **منْزلةَ المقارنةِ** ؛ أي : مُقَارنتها[٧] لما جُعَلتْ قيدًا له .

= ينظر : الصّحاح تحقيق عبد الغفور عطّار : (٣٥/١)، والصّحاح تحقيق مكتب التّحقيق بدار إحياء التّراث العربيّ : (١٩/١) .

(١) في أ، ب : « رجع » .

(٢) والمثالان المتقدّمان أوردهما سيبويه في الكتاب : (٣٩١/١ ــ ٣٩٢) وتعرّض لهما عبد القاهر الجرجانيّ في الدّلائل : (٢١٨) وتحدّث عنهما بمثل حديث الشّارح .

(٣) في أ : « لأنّه » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل، أ . ومثبتٌ من ب . وعلى مثله درجَ الشّارحُ .

(٥) سورة آل عمران؛ من الآية : ٤٠ .

(٦) سورة النِّساء؛ من الآية : ٩٠ .

(٧) أي : الحال .

أوْ تُجعلَ(١) **مقاربَةُ الفعلِ**(٢) **هيئةً للفعل** الّذي جُعلت هي حالاً له؛ وحينئذ(٣) **يُسْتحبُّ**(٤) **الواو**، ويكونُ أَوْلَى وأرجحَ لعدمِ المقارنةِ؛ لكن(٥) يجوزُ تركها - أيضـــاً - نظرًا إلى التَّنْزيل والجَعْل(٦).

قوله(٧) : (هيئةً للفعلِ)؛ أي : لمعمولِ الفعلِ الّذي هو ذو الحال، وإنّما قال : (هيئةً للفعل) و لم يقل : (هيئة(٨) لمعموله) تنبيهــاً على أنّ الحالَ وإن كان بيان هيئة المعمولِ لكنّه باعتبارِ الفعلِ ونسبته إليه؛ فلملاحظةِ ذلك الاعتبار اختار هذه العبارة، وهو - كما قيل -: الحالُ قيدُ العاملِ، أو تقول : عرّفَ السَّكّاكيُّ الحال ـــ في قسم النَّحو بأنّه(٩) - : « بيانُ هيئةِ وقوعِ الفعلِ »؛ فهو جارٍ على اصطلاحِه .

---

(١) في أ : « وتجعل » بالعطف بالواو؛ دون أو .

(٢) في ب : « المفعول »، وهو خطأٌ ظاهر .

(٣) كلمة «حينئذ » ساقطة من أ .

(٤) هكذا في ف : «وحينئذ **يستحبّ** » بإيراد « حينئذ » ضمن كلام الشّارح؛ فاصلة بين حرف العطف « الواو » والفعل الواردين ضمن كلام المصنف . أما في أ؛ فلم يتدخّل الشّارح بين الحرف والفعل، وجاء العطف بالفاء بدلاً من الواو هكذا : « فيستحبّ » .

(٥) في الأَصل :«أي »، والصَّواب من : أ، ب .

(٦) يلحظ أنّ الشّارح تابع المصنّف في ترجيحه إثبات الواو، وهما بذلك يخالفان السَّكّاكيّ الّذي رجّح ترك الواو . ينظر : المفتاح : (٢٧٥) .

(٧) في ب : « هو » بدلاً من « قوله» وهو خطأ ظاهر .

(٨) كلمة : « هيئة » ساقطة من أ .

(٩) المفتاح : (٩٢) بتصرّف يسير .

ثمّ النّفيُ؛ أي : بعد الجملةِ الماضية أبعدُها المنفيّةُ؛ ماضيةً كانت أو مضارعةً؛ لأنّ له[١] الدّلالة على المقارنة؛ أمّا في المضارع [فظاهر][٢] وأمّا في الماضي فهو **لأنّ**[٣] **النّفي مُستَمرٌّ غالبـًا** إلى وقتِ التّكلُّم؛ فيكون مقارنـًا قولـه، **وليس هيئةً للفعلِ إلاّ بالعرضِ**؛ إشارةٌ إلى أنّ النّفي هيئةٌ - أيضًا - لكن بالعرض؛ لأنّ (جاءني زيدٌ ليسَ راكـبًا) في قُوّةِ (جاءني زيدٌ ماشيـًا)[٤]؛ فيدلُّ على نوعٍ من الحُصولِ والتَّجدُّد؛ فجاز فيه تركُ الواوِ للمقارنةِ والتَّجدُّد، وجازَ دخولُها لأنّ المقارنةَ بحسبِ الغالبِ لا على سبيلِ القطعِ، والتَّجدُّد بالعرضِ لا بالذّات، وكأنّهما لا يتحقّقان، والتَّركُ أَوْلَى لوُجود الأمرين[٥] في الجملة[٦]؛ كما قال في المفتاح : إنّ ترك الواوِ أرجح[٧]. والمصنِّفُ قال : **فيجوز** من غيرِ تعرّضٍ لرُجحان جانبِ التَّرك؛ لكن بالنَّظر إلى التَّعليلِ يُفْهم رُجحانُه .

فإن قيلَ : الجملةُ الاسميّةُ - أيضًا - تستمرّ[٨] غالبـًا؛ لأنّ الشَّيءَ إذا

---

(١) أي : النّفي .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . رمثبت من أ، ب. ولا بدَّ منه لتمام السِّياق .

(٣) في أ : « فلأنّ »؛ بحذف الضّمير المتقدّم على (أن) ووصل الفاء بها .

(٤) وذلك لأنّ سلب الهيئة مستلزم لحصول ضدّها .

(٥) أي : المقارنة والتَّجدُّد .

(٦) هكذا في الأَصل، ب؛ بناء على أنّ مراده الجملة المنفيّة مطلقـًا . وفي أ : « الجملتين » بناء على أنّ مرادَه الجملة الماضوية والجملة المضارعة .

(٧) ينظر : ص (٢٧٥) .

(٨) في ب : « تسمّى » وهو تحريف .

ثبتَ فأصلُه بقاؤه على ما كان استصحابــًا؛ فيدلُّ على المقارنة - أيضــًا -.

قلنا : استمرارُ العدمِ لا يفتقرُ إلى سببٍ؛ بخلافِ استمرارِ الوجود فلا يدلُّ بلا تجدُّد سببِ الوجودِ على بقائه .

[٤٣/ب] **وكذا في الظّرف**؛ [أي][1]: يجوزُ دخولُ[2] الواوِ في الظّرفِ / إذا وقعَ حالاً **لجواز الأمرين**[3]؛ يُقدّرُ[4] الاسمُ المفردُ؛ فلا تدخل الواوُ؛ نحو : (رأيته على كَتفه سَيف)؛ أي : حاصلاً[5] على كتفه، ويُقَدّرُ الفعلُ الماضي فيكونُ حكمُه حُكمَه؛ فيدخل الواوُ؛ نحو: (رأيته وعلى كتفه سيفٌ)، أي: وحصلَ على كتفِه سيفٌ[6]، ولم يُقَدَّر بالمضارعِ؛ لأنّه لو قُدِّرَ به لامْتَنَعَ مجيئُها بالواوِ .

نعم بين الظّرفِ وبين النَّفي[7] فرقٌ؛ وهو أنَّ في النَّفي[8] التّركَ أَوْلَى، وفي الظّرفِ لا أولويَّة؛ بل الظّرفان متساويان .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من أ، ب وعلى مثله درج الشّارح .

(٢) كلمة : « دخول » ساقطة من أ .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ، ب : « التّقديرين »، والمؤدّى واحد .

(٤) في أ، ب : « تقدير » .

(٥) في أ : « حاصل » .

(٦) كلمة : « سيف » ساقطة من أ، ب . والأَوْلَى حذفها، مجانسة لحذفها في إيضاح المثال المقابل قبله .

(٧) في أ، ب : « المنفيّ » والمؤدّى واحد .

(٨) في أ، ب : «المنفيّ» والمؤدّى واحد .

فعُلم أنَّ الجملةَ بالنِّسبةِ إلى الواوِ لها الأحكامُ الخمسة : ما يجبُ دخولها فيها كالجُملةِ الاسميّةِ، وما يُستحبُّ كالماضية، وما يَحْرُمُ ويمتنعُ كالمُضَارعِ المثبَتِ، وما يُكره دخولُها ويكونُ تركُها أَولى كالجُمْلة المنفيَّةِ، وما يَسْتوي الأَمران فيها كَمَا في الظَّرفيَّة .

ويجبُ دخولُ الواوِ على الجملةِ الَّتي وقعتْ حالاً **في النَّكرةِ**؛ أي: إذا كانَ ذو الحالِ نكرةً، **تمييزًا للحالِ عن الصِّفةِ**، ودفعـــًا لالتباسها بالصِّفة[1]؛ **نحو: (جاءني رجلٌ ويَسْعى)**؛ هذا في الجملة؛ لأنّ الحالَ المفردة عند تنكيرِ ذي الحالِ واجبُ التَّقديمِ، وإنّما أَتَى بالجملةِ المُضَارعةِ لأنّه إذا عُلم وُجوبُ الواوِ فيما يمتنعُ دخولُها عليه يلزمُ في سائرِ الجملِ بالطّريقِ الأَوْلَى .

(١) جملة : «ودفعـــًا لالتباسها بالصّفة » تكرّرت في الأصل . ودُفِعَ الالْتباسُ بإثبات الواو؛ لأنَّ الواوَ لا يتوسّطُ بين الصّفة والموصوفِ .

القانونُ الثّاني(*): في الطّلب

قد سبقَ أنَّ حقيقةَ الطَّلبِ حقيقةٌ معلومةٌ مستغنيةٌ عن التَّحديد(١)؛ فالكلامُ في مقدّمةٍ يَسْتدعيها المقامُ؛ من بيانِ ما لا بدَّ للطّلبِ منه، ومن تَنوُّعِه؛ والتَّنبيهِ على أبوابه في الكلامِ(٢). وكَيْفيَّة توليدِها لِمَا سوى أصلِها .

وهو لِمُتصوَّرٍ؛ أي : لمطلوبٍ مُتصوّرٍ، **غيرِ حاصلٍ**؛ في الخارجِ، **حينئذ**؛ حينَ الطَّلبِ .

أمَّا أنَّه لمطلوب؛ فلأنَّ الطّلبَ بدونِ المطلوبِ لا يُتَصَوَّرُ .

وأمّا أنّه لمتصوّر؛ فلأنَّ الطَّلبَ من غير تَصَوُّرٍ ــ إمّا إجماليّ كشيءٍ مَا، أو تفصيليّ بالنِّسبة إلى شـــيءٍ ما؛ كإنسانٍ(٣)ــ لا يصحّ(٤) وإلاّ يلزم منه طَلب المجهولِ المطلَق؛ وهو مُمتنع .

وأمّا أنّه غيرُ حاصلٍ؛ فلامتناع تحصيلِ الحاصلِ وطلبه عقلاً(٥).

(*) من الفصلِ الأوَّل . في علم المعاني .

(١) ينظر ص (٢٤٦) قسم التَّحقيق .

(٢) عبارة : « والتّنبيه ... في الكلام » ساقطةٌ من أ، ب . وهي موجودة في المفتاح : (٣٠٢) .

(٣) في الأصل، ب : «كالإنسان» بالتّعريف . والصَّواب من أ، لبنائه على التّنكير .

(٤) في الأصل : « لا يصلح » والمثبت من أ، ب .

(٥) وهذا ــ أي : ما تقدّم من بدايةِ قول المصنِّف ــ : « وهو لمتصوّر ... » إلى نهاية كلام الشّارح « ... عقلاً » يُمثّل المقدِّمة الّتي أشارَ إليها الشّارح في بداية حديثه عن الطّلب .

فإمّا أن لا يستدعي الإمكان[١]؛ أي : لا يَسْتدعي في مطلُوبه إمكانَ الحصولِ؛ لا أنّه يستدعي أن لا يمكن . والأوّلُ أعمُّ؛ لأنّه كُلّما صدقَ : (يستدعي أنْ لا يُمكن) صدق : (لا يَسْتدعي / أن يُمكن) [٤٤/أ] وإلاّ لصدقَ[٢]: (يستدعي أن يُمكن)، فيجتمعُ النَّقيضان . وليسَ كلّما صدق[٣] : (لا يستدعي أن يُمكن) صدق : (يستدعي[٤] أن لا يُمكن)؛ لأنّ الأَوَّلَ يحتملُ أن يُجامع الإمكانَ وعدمه؛ لاحتماله منهما، بخلافِ الثّاني فإنّه لا يُجامعُ الإمكانَ لاستلزامه عَدَمه[٥]. **وهو التّمنّي يقولُ** : (**ليتَ الشّبابَ يعُود**) فيما لا يُمكن؛ لامتناعِ عودِ الشّبابِ . و(ليت لي مالاً أنفقه) فيما يُمْكن .

أو يَسْتدعيه؛ أي : إِمْكان حُصولِ المطلوب .

---

(١) هذا شُروع في بيان أنواعِ الطّلب .

(٢) في أ : « صدق » والمعنى واحد .

(٣) كلمة : « صدق » ساقطة من ب .

(٤) في الأصل زيادة : « أي : تقضيه » وظاهرٌ أنّها مقحمة داخل السّياق .

(٥) يلحظ أنّ الشّارح ــ رحمه الله ــ استطرد في إيضاح عبارة المصنّف المتقدّمة بما هو أقرب إلى الغموض والإلباس معتمدًا ــ في ذلك ــ على ما ذكره الشّيرازيّ في مفتاح المفتاح : (٧٣٠)؛ إذ بنى حديثَه على كلمتين؛ زاوج بينهما ثمّ أدارهما نفيــًا وإثباتــًا؛ ليصل إلى مراده على طريقة شيخه السّكّاكيّ؛ رائد المدرسة البلاغيّة المنطقيّة . ولم يكن المعنى المنشود بالإيضاح بعيدًا لو فسّر جملة : « لا يستدعي الإمكان» بأنّها تتناول الممكن والممتنع،وجملة«تستدعي عدم الإمكان» بأنّها لا تتناول الممتنع .

وهو إمَّا للحصول في الخارجِ[١] **فلإثبات**؛ أي : فلحُصولِ إثباتِ أيِّ تَصوُّرٍ؛ لأنَّ التَّصديقَ لا يُطلَبُ كَوْنُه في الخارجِ؛ لأنَّ النِّسبةَ لا تكون خَارجيّة . أمرٍ؛ نحو (قُمْ)، **أو نداء**؛ نحو : (يا زيدُ)؛ فإنّك تطلُبُ بهذين الكلامين حُصُولَ قيامِ صاحبك، وإقْباله عليك في الخَارجِ .

ولنفي؛ أي : لحصولِ نَفْيِ أيِّ تصوُّرٍ في الخارجِ[٢]. **نَهْي**؛ نحو : (لا تتحرّك)؛ للمُتحرّك؛ فإنّك تطلُبُ به[٣] انتفاءَ الحركة في الخارج .

أو في الذِّهنِ فاستفهام؛ أي: وإمّا للحُصولِ في الذّهنِ؛ وهو الاستفهام.

وهو[٤] **إمّا** لطلبِ حصولِ ثُبوتٍ أو نفيٍ؛ **للتَّصوّر**[٥]**أو للتَّصديق**[٦]؛فأقسامُه ستّةٌ:لأنَ الطَّلب إمّا:لحصولِ ثبوتِ متصوّرٍ[٧]،أو انتفاءِ مُتَصوَّرٍ؛وكلاهُما إمَّا: ذهنيٌّ أو خارجيٌّ، ثمَّ في الذّهنيِّ يزيد قسمان

---

(١) أي : خارج ذهن الطّالب .

(٢) قوله : « أيّ تصوّر في الخارج » ساقط من أ .

(٣) « به » ساقطة من أ .

(٤) أي : الاستفهام .

(٥) في أ : « لتصوّر » . والمراد به : طلبُ حصولِ صورةِ الشّيء في الذّهن من غير حكم عليه أصلاً .

(٦) في أ : «تصديق ». والمراد به : طلبُ حصولِ الحكمِ بشيءٍ على شيءٍ في الذّهن؛ إمّا إيجابـــًا أو سلبـــًا .

(٧) في ب : «متصوّرًا » وهو خطأ ظاهر . ويظهر أنّ النّاسخ نقل ألف همزة « أو» الواردة بعد الكلمة إليها .

آخران : حصولُ ثبوتِ تصديقٍ، وحصولُ[١] انتفاءِ تصديق .

قالَ الأستاذُ : ولعلّ مخالفةَ السَّكّاكيِّ للقوم[٢] فيما جعل التَّمنِّي والنِّداء من الطّلب، وهم جعلوهما من أقسامِ التّنبيه ــ فرعٌ على أنّ عند المعتزلة[٣] لا تغايرَ بين الإرادةِ والطّلب[٤]، و عندَ غيرهم مُتَغايران؛ فالتَّمنِّي عند غــيره[٥] الإرادةُ؛ وفيــه تنبيــهٌ على الطّلب؛ لا أنّ الطّلبَ مدلُوله وذاتيَّه [وعنده الطّلبُ مدلوله وذاتيّته][٦]؛ كالإرادة، وكذا في النِّداء .

فإنّ عند غيره[٧] : الطّلبُ فيه بالعرضِ؛ لأنّه غرضٌ منه ومُرادٌ عنه، ويلزم منه عَقْلاً لا وضعــاً؛ لأنّه قيلَ : معنى (يا) : « صوتٌ يَهْتَفُ به الرّجلُ » .

قال [به][٨] الزّمخشريُّ في الكشّاف[٩]. ويلزمُ منه طلب الإقبالِ،

---

(١) هكذا في الأصل؛ بإثبات واو العطف . وفي أ، ب بحذفها .

(٢) أي : الجمهور .

(٣) في ب : « للمعتزلة » بدلاً من : « عند المعتزلة » والسِّياق به مضطّرب .

(٤) حيث عرّفوا الإرادة بأنّها : ميل للنّفس يتبع اعتقاد النّفع أَوْ دفع الضّر . ولم يفرّقوا بين هذا الميل والطّلب؛ بناءً على معتقدهم الفاسد؛ إن الإرادة لا يشترط بها تحقّق أصلاً فقد يقع في ملك الله ما لا يريد؛ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وعليه فلا يقدح في التّمنّي ليلحق بالطّلب عدم إمكان الحصول .

(٥) في الأصل : « عند غير » والصّواب من أ، ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وهو من انتقال النّظر، ومثبت من أ، ب؛ وبه يستقيم السِّياق، ويتّضح المعنى .

(٧) في الأصل : « وقال غيره » والمثبت من : أ، ب وهو المناسب للسِّياق قبلَه .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من : أ . ولا بدّ منه لأنّ قولَ الزّمخشريِّ المنصوص عليه متقدّمٌ .

(٩) (١/١٢١) .

والفعل وهو : (أدعوا) و(أنادي) من لوازمه، كما أنَّ الحركةَ من لوازمها التّحرُّكُ[1] بخلافِ ما عنده[2]؛ وقد مرّ[3] ما يقرُب منهُ في صدرِ الكتابِ[4].

تنبيهٌ :

الاستفهام ليحصلَ في الذّهنِ نقشُ الخارج، والبواقي ليحصلَ في الخارجِ ما نقشُه في الذّهن

قال في المفتاح[5] : « الفرْقُ بين الطّلبِ في الاستفهامِ، والطّلبِ في الأمرِ والنّهي والنّداءِ واضحٌ؛ / فإنّك في الاستفهام تطلُبُ ما هو في [٤٤/ب] الخارجِ ليحصلَ في ذهنك [نقشٌ][6] له مُطَابق، وفيما سواه تنقشُ في ذهنك، ثمّ تطلبُ أن يحصلَ له في الخارجِ مطابقٌ؛ فنقشُ[7] الذّهنِ في الأوّلِ تابعٌ، وفي الثّاني متبوعٌ » .

ومن عبارةِ المختصر يُعـرفُ حُكمُ التَّمنّي ــ أيضــًا ــ؛ لشمول

(١) في أ : « التّحريك ».

(٢) أي : ما عند السّكّاكيّ .

(٣) في أ زيادة : « مرّة » والسّياق تامّ بدونها .

(٤) راجع ص (٢٤١-٢٤٢) قسم التّحقيق .

(٥) ص (٣٠٤) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب . مصدر القول .

(٧) هكذا ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « فتنتقش » .

قوله: (البواقي) إيّاه، بخلافِ عبارةِ[١] أصلِه[٢] فإنّه لا يُعرَفُ منه حُكْمه[٣].

ثمَّ هذه؛ أي : الأبواب الخمسة، **قد تُزالُ عن مواضعها لمانعٍ** يمنع من[٤] إجرائها على الأصلِ إلى غيرها **بحسب** ما يُناسبُ **المقام**؛ **فتقول** لمن همّكَ همّه[٥]: (**ليتك تحدّثني**)؛ **سؤالاً**؛ أي : على سبيل السُّؤال؛ لأنّ هذه الحالةَ ــ أي : الاشتراك [في الهمَّيْن][٦]ــ تقتضي المحادثةَ لإزالةِ الشّكوى[٧] لا على سبيلِ التَّمنّي؛ لامتناعِ إجراءِ التَّمنِّي على أصله؛ وهو كونُه غيرَ مطموعٍ في حُصوله؛ فتولّدَ بمعونةِ قرينةِ الحالِ منه معنى السّؤال[٨].

وإنّما استعمل فيه (ليت)؛ لأنّه لَمّا استبطأَ حديثَ صاحبه شَبَّه[٩] حالَه بحالةِ[١٠] من لا يُطْمع في حديثه[١١].

---

(١) كلمة : « عبارة » ساقطة من أ، ب .

(٢) أي : أصل المختصر؛ وهو : المفتاح .

(٣) لكون السّكّاكيّ نصَّ على أقسام الطَّلبِ ما عدا التَّمنِّي .

(٤) في أ : « عن » .

(٥) أي : حزنك حزنه .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) في الأصل : « السّكوت »، والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأَولى .

(٨) فكأنّه قال : (حدّثني)، أو : (هلاّ تحدّثني) .

(٩) في أ : « فشبّه » .

(١٠) في أ : « بحال »؛ وهما بمعنى .

(١١) وقيل في علّة استعمالها ــ أيضــًا ــ (المفتاح : ٧٣٦) : « إنّ صاحبه إذ كان =

هكذا قالوا، لكن في كوْن أصله ما ذكر[١] حزازةٌ.

[و][٢] **﴿فَهَل لَّنَا مِنْ شُفَعَآءَ﴾**[٣] **حيثُ يمتنعُ التَّصْديقُ**؛ أي: في مقامٍ لا يسع إمكانَ التَّصديقِ بوجودِ الشَّفيع. **تمنّيـــاً**؛ أي: يقول[٤] على سبيل التَّمنّي؛ إذْ يمتنعُ إجراءُ الاستفهامِ على أصْله؛ فيتولّدُ[٥] بمعونةِ[٦] قرائنِ الأحوالِ معنى التَّمنّي[٧].

= عنده عظيم الخطر، رفيع الدَّرجة، عالي القدْر ــ شبّه حاله بحال من له مرتبة عالية؛ إلى حدّ لا يتكلّم مع كلّ أحد؛ لعلوّ شأنه وجلالة قدرِه فصار كأنّه لم يطمع في حديثه».

وكلٌّ وجهٍ مناسبٍ صالحٌ للتَّعليل.

(١) في الأصل: «ما ذكره» والمثبت من أ، ب. وهو الأولى.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٥٣. وقد ورد جزء الآية هكذا في الأصل. وفي بقيّة النّسخ، ف: (هل لنا من شفعاء).

(٤) في الأصل: «تقول». وفي أ، ب لم تنقط. والمثبت من: المحقّق وهو الأولى تأدّبـــاً مع المخاطب. ولعلّه المراد.

(٥) في أ: «متولّد».

(٦) في ب: «لمعونة».

(٧) قال سعد الدّين التّفتازانيّ ــ موضّحــاً النُّكتة الدّاعية إلى التّمنّي بــ (هل) ــ (المطوّل: ٢٢٥، والمختصر: ٢/٢٤١): «والنّكتة في التّمنّي بــ(هل) والعدول عن (ليت) هو إبراز التّمنّى ــ لكمال العناية به ــ في صورة الممكن الّذي لا جزم بانتفائه».

وكذا تقول تمنّيـًا : (**لو تأتيني فَتُحَدِّثَني**) بالنّصب؛ لأنّ نصبَه بإضمار (أَنْ)، و (أن) لا تُضْمر إلاّ بعدَ الأشياء السّتّة[١]. وتَقْديرُ غير التّمنّي مُتعذّرٌ . فيقدّر (لو) مُولّدًا للتّمنيّ وإلاّ امْتنع[٢] النّصبُ . **فإنّ (لو) تُقَدِّرُ غيرَ الواقعِ واقعـًا** في الشّرط؛ وكذلكَ التّمنّي؛ [لأنّ الطّلبَ وقوع ما لم يقع فإذا شارك التّمنّي][٣] في هذا المعنى ناسبَ أن يُضَمَّن معناهُ .

وكذا تقولُ **لعلَّ** تمنِّيـًا كَمَا في قولهم : (لعلّي أَحُجّ فأَزُورَكَ) بالنّصب؛ لأنّـه لو لـم يكن للتّمنّي لما جازَ النّصبُ . وعليه قراءةُ عاصمٍ[٤]: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَـٰبَ ۝ أَسْبَـٰبَ السَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٥] بالنّصب[٦] **لبُعدِ المرجوِّ**؛ أي : سبب توليده للتّمنّي بُعد المرجوِّ

---

(١) الأشياء السّتّة ــ كما صرّح بذلك الزمخشريُّ في المفصّل : (٣٢٥)، والأنموذج في النّحو : (٢٦) : « الأمر، والنّهي، والنّفي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض » .

(٢) في أ، ب : «لامتنع ».

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب . وظاهر أنّه من انتقال النّظر .

(٤) هو : أبو بكر؛ عاصم بن أبي النّجود الأسديّ مَولاهم، الكوفيّ، أحدُ القرّاء السّبعة المشهورين، كان ثقة صدوقـًا، ولد في إمرة معاوية بن أبي سفيان، وتوفّي سنة ١٢٧هـ بالكوفة .

ينظر في ترجمته : طبقات خليفة : (١٥٩)، والجرح والتّعديل : (٣٤٠/٦)، وفيّات الأعيان : (٣/٣)، وسير أعلام النّبلاء : (٢٥٦/٥ ــ ٢٦١) .

(٥) سورة غافر؛ من الآيتين : ٣٦، ٣٧ .

(٦) أي : بنصب (فأطّلعَ) وهي قراءة رواها عن عاصم حفص . وقرأ الباقون بالرّفع . ينظر : النّشر في القراءات العشر لابن الجوزيّ : (٣٦٥/٢) .

عن الحصول؛ وذلك يُشبه معنى التَّمنِّي .

وصَدَّرَ الكلامَ بقوله : (وكذا) إشارةً إلى تشبيهِ غيرِ الأبوابِ الخمسة بها في التَّوليدِ وعدم اختصاصه بها .

وألاَ تَنْزِلُ[١] ؟!؛ أي : وتقولُ لمن تراه لا ينْزلُ : (ألا تنْزلُ)[٢]؛ **أي: ألا تُحِبّ**[٣] **عَرضــًا**؛ فإنَّه لَمَّا امتنع أن يكون المطلوبُ بالاستفهامِ التَّصديقِ بحالِ نُزولِ صَاحبك؛ لكونِ عدمِ نزوله مَعْلومــًا لظهورِ أماراتِ أنَّه لا ينْزلُ ــ توجَّه بمعونةِ قرينةِ الحالِ إلى نحو ألا تُحبّ النّزول مع محبّتنا إيّاه؛ فولَّدَ[٤] معنى العَرْضِ؛ أي : كأنك تعرض عليه محبّتك نزوله / . [٤٥/أ]

وأَتَشْتِمُ أباكَ ؟!؛ أي : تقول : (أتشتمُ أباكَ)؛ لمن تراه يشتمُ أباه[٥]؛ فــإنَّه لَمَّا امتــنع توجّهُ الاسْتــفهامِ إلى فعل الشَّتمِ لعلْمك بحاله ــ توجَّه إلى ما لا يُعلم ممّا[٦] يُلابسُه؛ **أي : أتَسْتَحْسِنُ**[٧] الشَّتمَ؛ لأنَّ الغالبَ من أحوال الفاعلين أنْ يَسْتحسنوا أفعالهم؛ فولَّدَ **استهجانــًا وزجرًا**؛ أي: أستَهْجِنُ شَتْمك، وأزجرُكَ عن الشَّتْم !، وتقول لمن يهجو أباه مع

(١) مثال لامتناع إجراء الاستفهام على أصله .

(٢) في ب : « لا تنْزل »؛ وهو تحريف بحذف الهمزة .

(٣) في ب : «لا تحب »؛ وهو تحريف بحذف الهمزة ــ أيضــًا ــ .

(٤) في الأصل : « قوله »؛ وهو تحريف مع تصحيف . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في أ، ب : «الأب »؛ ولا اختلافَ في المعنى .

(٦) في الأصل : « فيما » والمثبت من أ، ب . وهو الأَولى . وسيأتي في الأمثلة القادمة .

(٧) في الأصل : « استحسن ». وفي ب : « تستحسن » والصَّواب من أ، ف .

حكمك(١) بأنَّ هجو الأبِ ليسَ شيئًا غير هجو نفسه: (**أتهجو نفسك؟!**) امتنعَ منك إجراءُ الاستفهامِ عَلَى ظَاهِره؛ لأنَّه معلومٌ أنّه لا يهجو إلاَّ نفسه بحكمك به فولّد **تقريعًا**، [**وتوبيخًا**](٢).

و(**ألمْ أؤدِّب فلانًا بإزائك** ومقابلتك)؛ لمن يُسيءُ الأدبَ، امتنعَ أن تطلبَ العلمَ بتأديبك فلانًا وهو حاصلٌ؛ فولّد **وعيدًا** .

وتقولُ : (**أما ذهبتَ بعدُ**)؛ لمن بَعَثْتَه إلى مُهِمّ(٣) وتراه عندك؛ امتنع توجُّه الاستفهام إلى الذّهابِ لكونه معلومَ الحالِ؛ فاستْدعى شَيْئًا مَجْهُولاً ممّا يُلابسُ الذّهابَ؛ مثل : ([**أي**](٤) **أما تيسّر**(٥) **لك** الذّهابُ)؛ فولّد **استبطاءً وتَحْضيضًا**(٦).

وتقولُ : (**أما أعرفُك**)؛ لمن يَتَصلَّفُ(٧) عندك وتعرفه(٨)؛ فلامتناع

(١) في الأصل : « علمك »، والمثبت من أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٣) في الأصل : «تعيبه، أي : فيهم »، والصَّواب من أ، ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من : الأصل، أ . ومثبت من : ب، ف . ولا بدَّ منه ليستقيم سياق المتن الّذي درج الشّارح على إثباتِه كاملاً ضمن شرحه .

(٥) في أ، « يتيسّرُ » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٦) أي : استبطاءً للذّهاب، وتحضيضًا عليه .

(٧) الصَّلَفُ : مجاوزة القدر في الظَّرف والبراعة والادّعاء فوق ذلك تكبّرًا . اللّسان (صلف) : (١٩٦/٩) .

(٨) في أ، ب : « وأنت تعرفه » .

الاستفهام عن المعرفة توجّه إلى مثل: (أتظُنّني لا أعرفك)؛ فولّد **إنكارًا** على تصلُّفه **وتعجّبًا** منه[1]، **وتعجيبًا** للسّامعين .

وتقول : (**أجئتني**)؛ لمن جاءك؛ فلامتناع الاستفهام عن المجيءِ ولّد مع القرينة **تقريرًا** للمجيء .

وكذا تقول : (**اشتُم**[2] **مولاك**)؛ **لمن أدَّبته**؛ أي : لعبد[3] شتم مولاه وأدّبته حقَّ التّأديب امتنعَ أن يكون الأمرُ[4] بالشَّتمِ والحالُ ما ذُكِرَ؛ فتوجّه بمعونةِ قرينةِ الحالِ إلى مناسبٍ؛ أي : **اعرف**[5] **لازمَ الشّتمِ** ـــ مثلاً

(١) « منه » وردت في أ ضمن كلام المصنِّف . وليست في ف .

(٢) في الأصل : « أَتَشْتم » . والصَّواب من : أ، ب، ف، المفتاح .

ويلحظ أنّ ناسخَ الأَصل عالج المثال على مورد الاستفهام . وظهر لي أنّ الصَّواب معالجته على مورد الأمر لما يلي :

١ ـــ اتّفاق نسخ المخطوط الأخرى، وإيراده مثالاً للأمر .

ب ـــ وروده في نسخة ف مثالاً للأمر ـــ أيضاً ـــ .

جـــ ـــ وروده للأمر ـــ كذلك ـــ في المفتاح وهو الكتاب الّذي اختصره المصنّف واعتمد عليه الشّارح .

د ـــ عدم مناسبة إيراده استفهامـــًا؛ لكونه تكرارًا للمثال السّابق : «أتشتم أباك» ومناسبة إيراده أمراً للدّلالة على اشتراك أنواع الطّلب في الإزالة عن مواضعها لمانع؛ كما صُرّح به في أوّل المبحث .

(٣) في الأصل : « لبعد »؛ وهو تحريف بالقلب . والصَّواب من أ، ب .

(٤) في الأصل : « الاستفهام »؛ والصَّواب من : أ، ب .

(٥) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي ب : « ما عرف » ولا وجهَ له .

ـــ؛ فولّدَ منه **تهديدًا** .

وتقول : (**لا تمتثل أمري**)[١]؛ **لمن لا يمتثل** . امتنع طلبُ تَرك الامتثالِ بحصوله[٢]؛ فتوجّه النّهيُ إلى غـــير حاصلٍ مُناسبٍ له؛ **نحو : لا تبالِ به** ولا تلتفت إليه؛ فإنّه مُوجبٌ للعقاب؛ فولّدَ **تهديدًا** .

وكذا تقولُ : (**يا مظلوم**) **لمقبلٍ عليك** يتظلَّمُ[٣]؛ فامتنعَ توجُّهُ النِّداءِ إلى طلبِ الإقبال لحصوله؛ فتوجَّه إلى غيرِ حاصلٍ؛ مثل : زيادة الشَّكوى بمعونةِ قرينةِ الحالِ ـــ وهي التَّظلُّمُ ـــ، فولّدَ[٤] إغراءَ المتظلّم وتحريضه .

ثمَّ أنواعُه؛ أي : الطَّلب . **خمسةٌ** بحسبِ الاسْتقراء :

الأَوَّلُ : **التَّمـــنِّي . ولفظه (لَـــيْتَ)**؛ أي : اللَّفظة الموضوعـــةُ له (ليت) وحْدَها .

وأمّا (لَوْ) و(هَلْ) فَلِمَا مرّ؛ أي : فإفادتهما[٥] معنى التَّمنِّي لما مرَّ في باب التّوليد[٦].

وأمّا (لولا) و(لوما) و(هلاَّ) و(ألاَّ) أي: حُرُوف التَّنديم

---

(١) مثال لامْتناع إجراءِ النَّهي على أَصْله .

(٢) في أ، ب : « لحصوله » .

(٣) في ب : « متظلّم » .

(٤) في أ زيادة : «منه »؛ والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٥) في أ : « فلإفادتهما »

(٦) ينظر ص (٥٦٨-٥٦٩) قسم التّحقيق .

[٤٥/ب]والتَّحضيضِ؛ **فهي**: (**لو**)، و(**هل**)، **أو معَ قلبِ الهاءِ**؛ / أي: من هلْ **همزة، بزيادةِ** (**ما**) في نحو[١](لوما)، و(**لا**)؛ أي : بزيادة (لا) [في لو؛ نحو : لولا أو][٢] **في** (**هل**)؛ نحو : (هَلاَّ)، و(ألاّ) بقلب[٣] الهاء همزة ــ **لتَعيين التَّمنّي** الّذي يتولّدُ من (لَوْ) و(هَلْ)؛ أي : زيادتهما ليتعيّنا في معنى التَّمنّي بلا احتمال بقاءِ معنى[٤] الشَّرطِ والاستفهام .

ففي الماضي للتَّنديم نحو : (هلاَّ أكرمتَ زيدًا)؛ أي: لَيْتكَ أَكْرمتَه.

وفي الْمُسْتقبلِ للتَّحضيضِ؛ نحو : (هلاَّ تَقُومُ)؛ أي : لَيْتكَ تَقُوم.

الثَّاني : الاسْتِفْهام . وكَلِمَاتُه؛ وهي : (الهَمْزةُ)، و(أمْ)، و(هَلْ)، و(مَا)، و(مَنْ)، و(أَيْ)، و(كَمْ)، و(كَيْفَ)، و(أينَ)، و(أَنَّى)، و(مَتَى)، و(أَيَّان) **تختصُّ بالتَّصوّرِ أو بالتَّصديقِ أَوْ لا**؛ أي : ثلاثة أنواع :

أحدها : يختصُّ بطلبِ حصولِ التَّصوّر[٥]، وثانيها : يَخْتصُّ بطلبِ حُصولِ التَّصديق، وثالثها : لا يختصُّ بواحدٍ منهما؛ بل يعمّهما .

---

(١) كلمة : « نحو » ساقطةٌ من : أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وظاهر أنّه من انتقال النّظر .

(٣) في أ، ب : « بعد قلب » والمؤدّى واحد .

(٤) كلمة : « معنى » ساقطةٌ من أ .

(٥) في أ : « تصوّر ».

فالمطلوبُ في التَّصوّرِ: تفصيلُ مُجملٍ؛ كما تَقُول[١]: (ما الشَّيءُ ؟) - مثلاً - .

أو مُفَصَّلٍ؛ أي : أو تفصيل مُفَصَّلٍ بالنِّسبة إلى شيءٍ مّا[٢]؛ كما تقولُ : (ما الإنسانُ ؟)؛ فإنَّ الإنسانَ مُفَصَّلٌ بالنِّسبةِ إلى[٣] الجسمِ - مثلاً -[٤].

وفي التَّصديقِ : تفصيلُ مُجْملٍ؛ وهو[٥] **الحُكْم؛ أنفيٌ هو أم إثباتٌ**؛ فهو لطلبِ تفصيلِ الحكم وتعيين أَحدِهما .

فمنَ الْمُشْتركِ[٦] بين [طلب][٧] التَّصوُّرِ والتَّصديقِ : **الهَمْزةُ؛ نحو: (أَقامَ زيدٌ ؟)**، و(**أزيدٌ منطلقٌ ؟**) في طلبِ التَّصديق؛ فإنَّ السُّؤالَ فيهما عن ثُبوتِ النِّسبةِ لا غير . و(**أزيدٌ قائمٌ أم عمرو**)؛ في طلب التَّصوّر في طرف المسند إليه؛ فإنَّك[٨] تطلُب فيه تفصيل المسند إليه . **[وأقائم زيد**

---

(١) في أ تقدّمت هنا « مثلاً » الواردة في نهاية العبارة .

(٢) جملة : « إلى شيء مّا » ساقطة من أ .

(٣) عبارة : « شيء مّا ... بالنّسبة إلى » ساقطة من ب؛ وظاهر أنّها من انتقال النّظر .

(٤) نبّه المصنّف إلى مطلوب التّصوّر في بداية القانون ص (٥٦٢) قسم التّحقيق .

(٥) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ بالعطف بالواو في ف . وفي أ، ب :«هو » .

(٦) المراد فالمشترك؛ لأنّ المشترك من أدوات الاستفهام شيء واحد وهو الهمزة وليس متعدداً حتى يقال : « من المشترك » كما عبّر المصنِّف .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٨) في أ، ب : « فإنّه » .

أم قاعد؛ في طلب التَّصوُّر في المسند؛ فإنّك تطلب فيه تفصيل المسند][1].

وممّا يختصُّ بالتَّصديقِ (هَلْ)؛ فلا[2] تقولُ : (هل زيدٌ عندك أمْ عمرو)، أي: باتّصال (أَمْ)؛ لأَنَّ (أمْ) إذا كانت مُتّصلة فلطلبِ التَّعيين؛ فيجبُ أن تكونَ النِّسبةُ حاصلةً لتأخير طلبِ التَّعيينِ عن وجودِ النِّسبةِ، و(هل) لطلبِ التَّصديق؛ فلا تكون النِّسبةُ حاصلةً؛ لاستدعاءِ الطّلبِ عدم[3] حصولِ المطلوب؛ فالجمعُ بينهما كالجمعِ بين المتنافيين .

ويصحُّ (أم عندك عمرو)؛ بانقطاعِ[4] (أَمْ)؛ فإنَّ المنقطعةَ ليست لطلبِ التَّصوّر؛ بل لطلبِ الوجودِ الموافق لطلب[5] (هَلْ)[6] فتصحّ، ولكن[7] بتكرارِ لفظة (عِنْدك) حتَّى تصيرَ جملةً؛ لأنَّ محلَّها بينَ الجملتين؛ فتقولُ : (هلْ زيدٌ عندك أم عندك عمرو) أو (أم عمرو عندك)؛ وإنّما مثّلَ بالأَوّلِ؛/ لأنّه أظهر في كونها منقطعة؛ لأنّه لَمْ يلها المستويان؛ بخلافِ [٤٦/أ]

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من : أ، وبه تتمّ الفائدة . كما أنّ ما بين المعقوفين من كلام المصنّف ساقطٌ من ف .

(٢) « فلا » ساقطة من ب . ولا بدّ منها .

(٣) في الأصل : « عن » . والصَّواب من أ، ب .

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ، ب : « على انقطاع » .

(٥) في أ، ب : « لمطلب » . والمعنى واحد .

(٦) فكأنّك سألت التّصديق أوّلاً، ثمّ أضربت عنه، واستأنفت كلامــًا آخر بالمنقطعة .

(٧) في أ، ب : « لكن » بحذف العاطف .

الثّاني فإنّه يلياها[١]؛ لكن إنّما أُخرجت[٢] عن المتّصلة لكونِ ما بعدها جملةً؛ هكذا قال شارحُ المفتاح[٣].

وإنّما لم يقيّد بقوله: باتّصالِ (أَمْ) كما في المفتاح[٤] لعدمِ الاحتياجِ إليه؛ فإنَّ المنقطعةَ لا تقع عند عدم الهمزةِ إلاّ بين الجملتين؛ وهذه وقعت بين المفردين فلم تكنْ إلاّ مُتّصلة .

قال في شرح المفتاح[٥]: « فإن قلتَ : شرطُ كونِ (أَمْ) مُتّصلةً أن يَليها أحدُ المسْتويين والآخر الهمزة أو ما يقوم مقامها؛ وعلى هذا لا يكون (هلْ[٦] عندك زيدٌ أمْ عمرو) من صور اتّصالِ (أَمْ) ؟ . قلتُ : لا نسلّمُ أن الشّرطَ أن يلي الآخر ما يقومُ مقامَ الهمزة، بل الشّرطُ في كونِ (أَمْ) متّصلةً من حيثُ اللّفظ إذا لم يكن همزةٌ أن يكون ما بعدها مفردًا[٧] وهو أحدُ المستويين؛ سواء وَلِي الآخر ما قامَ مقام الهمزةِ أم لا، ولانحصارِ الفرْقِ اللّفظيِّ بينهما عند عدمِ الهمزةِ في كون ما بعد المتّصلةِ مفردًا وما

(١) أي : المستويان يليان أم المنقطعة .

(٢) في أ : « خرجت » .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٧٤٥) .

(٤) ص (٣٠٨)؛ حيث أُردف المثال بهذا القيد .

(٥) أي : الشّيرازي في مفتاح المفتاح للشّيرازي : (٧٤٤ ـــ ٧٤٥) وفيه أبدل «عمرو » بـ« بشر » في المثالين .

(٦) « هل » ساقطة من ب .

(٧) في الأصل : « ما بعد مفرد »، والصّواب من أ ، ب، مصدر القول .

بعد المنقطعةِ جُملة فرّقَ بينهما بذلك؛ وقال[١]: (أمْ عمرو)؛ باتّصالها دون (أم عندك عمرو)؛ بانقطاعها ».

وإنّما عدلَ المصنِّف عن المثالِ الّذي أورده السَّكّاكيُّ وهو : (هل عندك زيدٌ أَمْ عمرو)[٢] لإمكان أن يُقال - كما ذكرنا -: إن امتناعه لعدمِ شرط الاتّصال وهو الدّخولُ على أحد المستويين لا لما ذُكر؛ بخلافِ هذا المثال؛ فإنّ امتناعه متعيِّنٌ[٣] لذلك .

ويقبُحُ (هل زيداً عَرَفت) لإشعارِه، أي : التَّقديم **بثبوتِ التَّصديق** بنفس الفعلِ، وإِشْعار (هلْ) بعدمِ ثبوتِ التّصديقِ؛ لأنّه لطلبِ التَّصديق.

وإنّما قال : (يقْبُحُ) ولم يقل : (يمتنع) لأنَّه وإن احتملَ التَّقديمَ المنافي؛ كذلك يحتملُ عدمَ التَّقديمِ؛ وإنْ كان مَرْجوحاً بالنِّسبةِ إلى احتمال التَّقديم؛ وذلك بأن يُقدّر : عرفتَ آخر قبل زيد، أو تجعل مفعول (عرفت) المذكورَ مَحْذوفــاً؛ والتَّقدير : (هل عرفت زَيْدًا عرفته) .

بخلاف عرفته؛ أي : بخلافِ (زيدًا عرفته) فإنّه لا يَقْبُح؛ لأنَّ زيدًا

---

(١) مراده بمن « فَرّق بينهما » السَّكّاكيّ، ونقــل قــوله بتصــرّف يسير من المفتاح ص : (٣٠٨) .

(٢) في الأصل : « هل عندك عمرو أم بشر » وهو الموافق للمفتاح؛ ولكن لما عدل المصنّف والشّارح ــ من أوّل الأمر ــ عن مثال المفتاح، ناسب المقام إثبات مثالهما الّذي جريا عليه دفعـًا للّبس من ناحية، ولوروده في أ، ب من ناحية أخرى .

(٣) في أ : « يتعيّن » والمعنى واحد .

لا يحتملُ التَّقديم؛ لأَنَّ (عرفته) قد أخذَ مفعوله، وإذا لم يحتمل التَّقديم لا يستدعي ثُبوتَ التَّصديق بنفسِ الفعل؛ فلا يُنَافي (هل) .

هذا على ما هو كذلك[(١)] لفظ المختصرِ وأَصْله؛ وعلى ما شرحه الشَّارح للأَصْل؛ لكن الحقَّ : أن (زيدًا عرفته) - أيضًا - يحتملُ التَّقديم؛ بأن يُقدَّرُ المُفَسَّرُ بَعْد (زيدًا)؛ نحو : (هل زيدًا عرفت عرفته) [- كما مرّ -][(٢)] فلا يخرُجُ عن / باب القُبحِ . [٤٦/ب]

ويختصُّ (**هلْ**) **بالاستقبالِ**؛ أي : يدخُلُ المضارِعَ ويُخَصِّصُه بالاستقبالِ؛ لأَنَّها لطلبِ التَّصديقِ؛ وهو[(٣)] يستدعي عدمَ الحصولِ في الحال؛ لأنَّ الطَّلبَ إِنَّما يتوجَّهُ إلى غيرِ الحاصلِ **فلا تقلْ لمن يباشرُ الضَّرب: (هل تضرب)؛ بل : (أَتضرب)** .

فلاستدعائه[(٤)] **الإثبات والنَّفي**؛ لكونه لطلبِ التَّصديقِ، والتَّصديقُ حُكمٌ بالثّبوتِ والنَّفي، وهما يتوجّهانِ إلى الصّفاتِ لا إلى الذّواتِ؛ لأنَّ الذّواتِ من حيثُ هي ذواتٌ؛ فيما مضى، وفي الحالِ، وفي الاستقبالِ؛ فلا تُثبت ولا تُنفى؛ اللّهمَّ إلاّ باعتبار الوُجودِ والعدمِ؛ وهما - أيضًا

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « مقتضى ».

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب، ومروره في ص (٤٣٨-٤٣٩) قسم التّحقيق .

(٣) أي : طلب التّصديق .

(٤) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ، ب: «ولاستدعائه» . والضّمير عائدٌ إلى حرف «هل».

- صِفَتان[١] [ولهذا][٢] **اختصَّ بالصّفات** .

ولاقتضائه الاستقبال اختصَّ بالزَّمانيّة؛ لأنَّه لا يُتصوّر إلاَّ فيها **فاقْتَضى الفِعْل**؛ قال في المفتاح[٣]: «اختصَّ بما يكونُ كونُه زمانيـاً أظهر» . وقيل : قالَ ذلك احـترازًا عن اسم الفاعلِ لأنّـه - أيضًا - زمانيٌّ[٤]؛ لكن فيه[٥] أظهر لأنّه موضوعٌ لزمانٍ مُعيّنٍ، بخلاف اسم الفَاعلِ فلا وَجْه[٦] له؛ لأنَّ كونَ اسم الفاعل موضوعـاً للزّمانِ ممنوعٌ؛ فإنَّ المرادَ ما كان زمانيـاً بالوضع . فعبارة المختصرِ أسدُّ وأَخْصر؛ على أنَّ اقتضاءه الاستقبال لا يوجِب الاختصاص بما زمانيّته أظهر، نعم يُوجبُ الاختصاص بما هو زمانيٌّ فقط .

فإذا عدل عنه عن الفعلِ، **كان أدخل في الثّبات**؛ لأنّه لّما كان أدعى للفعلِ من الهمزة يكون تركُ الفعل معها لغرضٍ أقوى؛ فيكون أدخل في الثّباتِ؛ كما قيل في قوله - تعـالى -: ﴿فَهَل أَنتُم شَاكِرُونَ﴾[٧]؛ فإنَّه أدخلُ في الإنباءِ عن[٨] طلب الشُّكرِ من : (فهل تَشْكُرون ؟)؛ لأنّه مُفيدٌ

---

(١) الوجود والعدم عند الأشاعرة والحكماء صفتان وعند غيرهم وجود كل شيء عين ذاته.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٣) ص : (٣٠٩) بتصرّف يسير .

(٤) القائل هو الشّيرازيّ . ينظر : مفتاح المفتاح : (٧٤٨) .

(٥) أي : في الفعل .

(٦) في أ، ب : « ولا وجه ».

(٧) سورة الأنبياء، من الآية : ٨٠ .

(٨) هكذا ــ أيضـًا ــ في ب، المفتاح . وفي أ : « على ».

للتَّجدّد، وكذا من: (فهلْ أنتم تشكرون؟!)[(١)]، أو (أفأنتم شاكرون؟!)؛ لأنّ الأَوَّلَ مفيدٌ للتّجدّد؛ لأنّ تقديرَه: (هل تشكرون أنتم؟!) . والـثّاني: وإن كان يُنبـئ عن عدمِ التَّجدّدِ لكنّه دون: (فهل أنتم شاكرون؟)؛ لأنّ (هل) لمّا كان أدعى للفعل من الهمزة؛ فتَرْكُ الفعل معه يكونُ أدخل في الإنباءِ عن استدعاءِ المقام عدم التجدّد .

ولا يحسُن العُدولُ عن الفعل بأَنْ يُقَال: (هَلْ زيدٌ منطلقٌ)، **إلاّ من البليغِ**؛ لأنّه لا يستعمل إلاّ إذا عرف أنّ تركه معها أدخلُ في الثّبات؛ **كقولِه**؛ كما لا يحسُن نظير قول الشّاعر[(٢)]:

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ في ب، المفتاح . وفي أ زيد : «أنتم» .

(٢) البيتُ من الطّويل، واختلف في نسبته؛ فقيل : للحارث بن ضرار، وقيل : للحارث بن نهيك، وقيل : لمزرِّد أخي الشمّاخ . ونسب ــ أيضًا ــ إلى لبيد وهو في الشّعر المنسوب له في الدّيوان (٣٦١) .

والصّحيح أنّه لنهشل بن حَرِّيٍّ، حيث نُسب إليه في أكثر المصادر النّاقلة له، كما صحّح نسبته له البغداديّ في الخزانة : (١/١٤٧) والأستاذان المحقّقان؛ عبد السّلام هارون، ومحمّد عبد الخالق عضيمة .

والبيتُ في الكتاب : (١/٢٨٨)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة : (١/٣٤٩)، والمقتضب للمبرّد : (٣/٢٨٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح، للقيسيّ : (١/١٠٩)، وخزانة الأدب : (١/١٤٧) .

واستُشْهِد به في المفتاح : (٣٠٩)، والمصباح : (٤٦)، والإيضاح : (٢/١٠٨)، والبيتُ في المعاهد : (١/٢٠٣) .

لِيُبْكَ[(١)] **يَزِيدُ ضَارِعٌ**[(٢)] **لِخُصُومَةٍ** وَمُخْتَبِطٌ[(٣)] مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[(٤)]

[٤٧/أ] إلاَّ من البليغِ؛ لأنّه يعرفُ أنَّ ارتفاعَ مثل (ضارعٌ) / مبنيٌّ على أنّه جوابُ سؤالٍ[(٥)]، وأَنَّ بناء (لِيُبْك) للمفعول، ورفع (يزيد) أبلغ من بنائه للفاعلِ ونَصْبه على ما سبق .

وممّا يختصُّ بالتَّصوُّرِ تسعة :

الأَوَّلُ : **ما للجنس**؛ أي : للسُّؤالِ عنه؛ **نحو** : ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِى**﴾[(٦)]؛ **أي : أيّ جنسٍ من الموجُودَاتِ** تُؤثرونه في العبادةِ من بعدي .

وسلكَ المصنِّفُ مسلكَ السَّكّاكيِّ في تفسير (ما) بـ(أيّ)، وفيه ما فيه؛ لأنَّ (أيّا) للسّؤال عمّا يُميّز أحد الْمُتَشاركين عن الآخر، و(ما)؛ للسُّؤالِ عن الجِنْسِ؛ فكيف يصحُّ تفسير أحدهما بالآخر؟![(٧)].

---

(١) في الأصل : « وليبك » والصَّواب من : أ، ب، ف . مصادر البيت .

(٢) الضّارع : الذّليل الخاضع . ينظر : اللّسان : (ضرع) : (٨/٢٢٠) .

(٣) المُختَبِط : طالب الرّفد من غير سابق معرفة ولا وسيلة . ينظر : اللّسان : (خبط): (٧/٢٨٣) .

(٤) الطّوائح : جمع مطيحة على غير قياس . وهو القواذف . ينظر : اللّسان: (طوح): (٢/٥٣٦) .

(٥) تقديره : من يبكيه ؟ فجاءت الإجابة : يبكيه ضارعٌ .

(٦) سورة البقرة، من الآية : ١٣٣ .

(٧) (أي) التي اعترض بها الكرمانيّ غير (أي) التي فسَّر بها المصنِّف (ما)؛ لأنّ الأولى =

أو للوصفِ؛ أي : أو للسُّؤالِ عن الوصفِ؛ **نحو** : (**ما زيدٌ؛ أكريم، أم شجاعٌ، أم عالمٌ**)، **ونحوها**؛ مثل : (أم فاضل أم عدل)[1].

ولتردُّدها بين الأمْرين؛ أَيْ : الجِنس والوَصْفِ **لَمَّا قالَ فِرْعَونُ** : ﴿ **وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾[2]؛ **أَيْ** : **أيّ جنسٍ**[3] **من الأَجْسامِ لاعْتِقادِ الْجُهّالِ**[4]: **أنَّ كُلَّ موجودٍ قائمٍ بنَفْسه جِسْمٌ** ولا موجودَ مستقلاًّ بنَفْسه سِوى أَجْناس الأَجْسام . **أَجَابَ مُوسَى بالوصفِ**[5]؛ لأَنَّه كانَ عالمًا بأنَّ السُّؤالَ عن حقيقته[6] الخاصَّة الَّتي هي فوق العقول سُؤالٌ عمَّا لا سبيلَ إليه؛ لامتناعِ تعريفِ البسائطِ بالحدودِ تَنْبيهًا على النَّظرِ المؤدِّي إلى معرفته . **تعريضًا بتغليطه**[7]، وتخطئَته في السُّؤالِ عن الحقيقة؛

= ليتميّز أحد المتشارِكَين؛ أما هذه فلتميّز أحد المتشارِكين في الجنس .

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب، : « عادل ».

(٢) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٣ .

(٣) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : « جسم ».

(٤) في الأصل، أ، «الجهلاء». والمثبت من ب، ف، وهو الأوْلَى لما سيرد ــ عمّا قليل ــ من إعادة لكلام المصنّف على لسان الشّارح وإيراد الكلمة بلفظ « الجهال » في جميع النُّسخ؛ فضلاً عن ورودها في الفوائد الغياثيّة كذلك .

(٥) إذ قال كما حكى الله سبحانه وتعالى عنه : ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِيْنَ ﴾ الشّعراء : ٢٤ .

(٦) في أ : « الحقيقة » .

(٧) في الأصل : «الى تغليظه » والمثبت من أ، ب، ف .

لأنَّه ممَّا لا يُعْقل؛ وهذا قَريبٌ ممَّا يُسَمَّى بأسلوبِ الحكيمِ[1].

فَلَمْ[2] **يتفطَّنْ** فرعونُ **له** وعجَّب من حَولَه من جماعة الجهَلَة[3]؛ فقال لهم: ألا تَسْمعون!؛ سألتُه عن حقيقته، وهو يذكر أوصافَه، ثمَّ لمَّا وجده[4] مُصرًّا على الجواب؛ إذْ قالَ في المرَّة[5] الثَّانية: ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ الأَوَّلِينَ ﴾[6] استهزاءً بموسى وجَنَّنه[7]؛ **فقال: ﴿ إِنَّ رَسُولَكُم الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُم لَمَجْنُونٌ ﴾**[8]. **فغلَّظ** بقوله: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[9] حين لم يرهم يَفْطُنون لما نبَّههم عليه[10] في الكرَّتين من فسادِ مسألتهم

---

(١) في ب : « بالأسلوب الحكيم » .
وهو (الإيضاح : ٢/٩٤) : « تلقّي المخاطب بغير ما يترقّب؛ بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهـًا على أنّه الأوْلى بالقصد . أو السّائل بغير ما يتطلّب بتنزيل سؤاله منزلة غيره؛ تنبيهـًا على أنّه الأولى بحاله أو المهمّ له » . ويبدوا أنّ أوّل من سمّاه الأسلوب الحكيم هو السّكّاكيُّ . ينظر : المفتاح : (٣٢٧)، ومعجم البلاغة العربيّة؛ لبدوي طبانة : (٢٨٠) .
(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « لم ».
(٣) في الأصل : «الجماعة » . والمثبت من أ، ب . المفتاح .
(٤) أي : وجد موسى فرعونَ .
(٥) في ب : « الكرَّة » وهما بمعنى .
(٦) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٦ .
(٧) أي : نسبه إلى الجنون؛ كما تدلّ عليه الآية بعدَه .
(٨) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٧ .
(٩) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٨ .
(١٠) في الأصل : « عنه ». والمثبت من أ، ب .

[الحمقاء][1]، واستماع جوابه الحكيم، **وقال : ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم تَعْقِلُونَ﴾**[2] .

هذا : [على][3] ما هو في المفتاح، لكن يُمكنُ أن يُقالَ : فيه مقدّمةٌ زائدة لتمامِ الكلام؛ بأن يُقالَ : ولتردُّدها بين الأمرين؛ لّمـــا قـــال فِرعون : ﴿وَمَا رَبُّ الْعَـــٰلَمِيْنَ﴾[4] ســائلاً عن الحقيقة ــ أجابَ موسى بالوصفِ تعريضــاً ... إلى آخره؛ فلا حاجةَ إلى قوله : (أيْ : [أيّ][5] جنس من الأجسامِ لاعتقادِ الجُهَّال أنَّ كُلَّ موجودٍ قائم بنفسه جسمٌ)؛ اللّهمَّ إلاَّ أن يُقالَ : لَمَّا علم اعتقاد فرعون أنَّ لا موجود [مستقلاًّ][6] بنفسه سوى أجــناس الأجســام اعتــقاد كلِّ جاهلٍ لا نظــرَ له ــ علم أنَّ سُؤاله من أجناس الأجسامِ؛ فلهذا بَنَى عليه ما بنيَ[7] .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وعليه لفظ المفتاح .

(٢) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٤) سورة الشّعراء؛ من الآية : ٢٣ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . وتقدّم ضمن كلام المصنّف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) ذكر بعض العلماء توجيهات أخرى للاستفهام في الآية، أسوق منها ــ بإجمال ــ ما يلي :

١ ــ يحتمل أنَّ (ما) ههنا سؤالٌ عن الوصف المميز؛ لاعتقاد فرعون أنَّ ربَّ العالمين مشترك بينه وبين مَن دعاه موسى عليه السّلام إليه؛ لأنّه كان يدَّعي أنّه ربَّ العالمين . ذكره صاحبُ المفتاح ينظر : (٣١١) . =

[٤٧/ب] و(مَنْ) **لِذَوي العلم**؛ / أي : للسُّؤالِ عن الجنسِ من ذويه؛ **نحو** قولِ الله - تعالى - حكايةً عن فرعون : ﴿**فَمَن رَّبُّكُمَا**﴾[(١)]؛ أملكٌ هُو، أمْ جنّيٌّ، أمْ بشرٌ . **منكرًا** لأَن[(٢)] يكون لهما ربٌّ سواه؛ لادِّعائه الرُّبوبيّةَ لنفسه؛ **فقال** في الجوابِ: ﴿**رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ**﴾؛ أي : صورَته وشَكْلَه الَّذي يُطابق كمالَه، ﴿**ثُمَّ هَدَى**﴾[(٣)]؛ كأنَّه قال : لنا ربٌّ سِواك؛ وهُو الَّذي إذا سلكتَ طريقَ العقلِ لزمك الاعترافُ بكونه ربًّا، وأن لا ربَّ سواه؛ وهو معنى قوله؛ **لأنَّه يُوجبُ للعاقلِ الاعترافَ** .

و(أيّ) **لما يُميِّزُ أحدَ المتشاركَين في أمرٍ عامٍّ** لهما عن الآخر؛ سواء كان ذلك ذاتيـًّا أو عرضيًّا، كقوله - تعالى - حكايةً عن سليمانَ : ﴿**أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا**﴾[(٤)] أيُّها الحاضرون في مجلسي المنقادون لأمري أيّكم؛ أي:

= ٢ ـ أنّ (ما) ههنا سؤالٌ عن الحقيقة المختصّة بربِّ العالمين؛ فلمَّا أجاب موسى - عليه السَّلام- بالوصف لإتمام الحقيقة تَفَيْهَقَ بما تفيهق . ذكره صاحبُ الكشَّاف ينظر: (٣١٣/٣) .

٣ ـ أنّ الاستفهام ـ ههنا ـ ليس مخرجـًا على ظاهره ليكون سؤالاً عن الجنْس أَوْ الوَصْف أو الحَقيقة . بل الإنكار أَنْ يكون ربّ العالمين سواه لادّعائه الإلهية . ذكره صاحب الكشّاف أيضـًا . ومال إليه. ينظر : (٣١٣/٣) .

(١) سورة طه؛ من الآية : ٤٩ .

(٢) في أ : « بأن ».

(٣) سورة طه؛ من الآية : ٥٠ .

(٤) سورة النّمل؛ من الآية : ٣٨ .

الإنسيّ أَم الجنِّيّ يأتيني بعرشها .

و(كَمْ) **للعدد** [أي : للسُّؤال عنه؛ فإذا قلتَ : كَمْ درْهمــًا لك ؟، فكأنّك قلتَ : أعشرونَ أمْ ثلاثون](١) **قال [الله تعالى]**(٢) : ﴿ **كَمْ لَبِثْتُمْ فِى الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ** ﴾(٣).

و(**كيفَ**) **للحالِ**؛ أي : للسّؤالِ عنه إذا قيل : (كيفَ زيدٌ ؟)؛ فجوابُه : صحيحٌ أو(٤) سَقيمٌ .

و(**أين**) **للمَكان**؛ أي : للسُّؤالِ عنه(٥) إذا قيلَ : (أينَ زيدٌ ؟) فجوابُه : في الدَّارِ، أَوْ في المسجد .

و(**أنّى**) تُستعملُ تارةً(٦) **بمعــنى : (كيــفَ)**، قالَ اللهُ – تعالى –: ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾(٧)؛ أيْ : كيفَ شئتُم وأُخرى بمعنى : (**من**

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، المفتاح؛ على أنّ كلمة : «لك» وردت في أ : « مالك ».

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من أ . دفعــًا للّبس؛ كي لا يُظنَّ أنّ (قال) هي الواردة قبل جزء الآية المستشهد به .

(٣) سورة المؤمنون، من الآية : ١١٢ .

(٤) في الأصل، أ : « أم » . والصَّواب من : ب، المفتاح .

(٥) قوله : « للسّؤال عنه » ساقط من : أ، ب .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ ورد قوله : « تارةً تستعمل » ضمن كلام الشّارح . وفي أ؛ ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

(٧) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٢٣ .

أين)؟، قال الله – تعالى – : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾[(١)] أيْ : منْ أينَ لكِ؟ .

و(مَتى) **للزّمانِ**؛ أي: السُّؤالِ عنه[(٢)] إذا قيلَ : (متى جئتَ ؟) قيل: يومَ الجمعةِ، أو يومَ[(٣)] الخميسِ، أو شهرَ كذا، أو سنة كذا .

ولو اختَلجَ في وهمكَ أنَّ في بيان معاني بعضِ هذه الحروفِ كـــ(متى) نوعَ تكرار – لِمَا مرَّ في باب الشَّـــرطِ[(٤)] – فادْفعه بأنَّ ما مضى باعتبارِ معناها الشَّرطيِّ، وهذا باعتبارِ معناها الاستفهاميِّ .

والحقُّ : أنَّ بيان الأمورِ الوَضْعيّةِ من حيثُ هي وضعيَّةٌ لا تَعلُّقَ لها أصلاً بالفنِّ؛ فينبغي أن لا تُذكر في هذا الموضعِ، ولا في غيره من الكتابِ، ولا شيء[(٥)] منه على المصنِّفِ؛ لأنّه يحذو حَذْو السَّكّاكيِّ .

وكذا (أيّان)؛ فإنّه – أيضـــًا – للسّؤالِ عن الزّمانِ؛ كـــ(متى) .

قالَ عليٌّ[(٦)] بنُ عيسى **الرّبعيُّ : وفيها**؛ أي : (أيّان) **تعظيمٌ**، ولا تُستعملُ إلاّ في مواضعِ التَّفْخيم[(٧)]؛ **نحو** قوله ـــ تعـــالى ـــ : ﴿ **يَسْئَلُ**

---

(١) سورة آل عمران؛ من الآية : ٣٧ .

(٢) قوله : « السُّؤال عنه » ساقط من : أ، ب .

(٣) كلمة : «يوم » ساقطة من : أ .

(٤) راجع ص : (٤٥٧-٤٥٨) قسم التّحقيق .

(٥) في الأصل زيد : « في » ولا يستقيم به السِّياق .

(٦) سبقت ترجمته . ينظر ص (٤٦٧) قسم التّحقيق .

(٧) ينظر : قول عليّ بن عيسى في البرهان؛ للزّركشي : (٢٥١/٤)، مصابيح المعاني في حروف المعاني : (١٨٦) .

أَيَّانَ يَوْمُ القِيَـامَةِ ﴾[١]، ﴿ يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَومُ الدِّينِ ﴾[٢].

و(أيّان) جاء بفتحِ الهمزةِ، / وبكسرِها[٣] . قال[٤] السَّكّاكيُّ : وكسرُ[٥] [٤٨/أ] همزها يمنعُ أن يكونَ أصلها (أَيُّ أَوانٍ)[٦]؛ كما قال بعضهم : حُذفت الهمزةُ من (أوان)، والياءُ الثّانيةُ من (أيّ)؛ فبعد قلبِ الواوِ اللاّزم[٧] ياءً أُدْغِمت[٨] الياءُ السّاكنةُ فيها[٩].

وقال في الكشّافِ – أُفيض[١٠] على مُصنِّفه سجال[١١] الألطافِ – في

(١) سورة القيامة، الآية : ٦ .

(٢) سورة الذّاريات، الآية : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية في النّحو للاستراباذي : (١١٦/٢) .

(٤) في أ، ب :«وقال» .

(٥) في أ، ب : « كسر» بدون الواو .

(٦) ينظر : المفتاح : (٣٠٨) .

(٧) كلمة : « اللاّزم » ساقطة من : أ .

(٨) في ب : « أدغم » وهو تحريف بالنّقص .

(٩) ينظر : الصّاحبي لابن فارس: (٢٠١)، تأويل مشكل القرآن؛ لابن قتيبة: (٥٢٢)، مصابيح المعاني في حروف المعاني : (١٨٦) .

(١٠) في الأصل زيادة : « احتفى » بعد كلمة (أفيض) ولعلّها ترجمة لها، والسِّياق تامٌّ بدونها؛ ولذا وجدتها ساقطة من أ، ب .

(١١) السِّجال : جمع سجْلٍ . والسَّجْلُ : الدَّلو الضَّخمة المملوءةُ ماءً . ينظر : اللّسان: (سجل) : ٣٢٥/١١ .

أَواخر سُورَة الأعراف[١]: « وقيلَ : اشْتقاقُه من أيّ فعلان منه؛ لأنّ معناه: أَي وقت، وأَي فعلٍ؛ من أويتُ إليه؛ لأنّ البعضَ آوٍ إلى الكلّ مُتَساندٍ إليه»[٢]، وهو بعيد .

والأقربُ أَنْ يُقال[٣] : أصله؛ (أي آن)؛ لكن ما وجَدْنا عليه نقلاً، ونعما هو لَوْ ساعَده النَّقلُ .

وهذه [أَيْ][٤] الكلمات[٥] **قد يتولَّدُ منها** عند امتناع إجْرائِها على معانيها الأصليّة **أمثالُ ما سبق**؛ من المعاني عند امتناع إجراء الأبواب الخمسة على أُصولها . **بالقرائن**؛ بمعونة قرائن الأحوالِ؛ **فيُقالُ** :

(ما هذا؟)، و(مَن هذا؟) للتَّحقير والاستخفافِ؛ لا للاستفهامِ لعلمهِ بالمشارِ إليه، ولا يُنافي ما مَرّ[٦]؛ من إمكانِ كونِ الإشارةِ نفسِها للتَّحقير، واستفادته منها لعدمِ منعِ الجمعِ .

---

(١) (١٧٢/٢) .

(٢) في أ زيادة : « وفي سورة النّمل : أنه مفعال من آن يئين . قلت: » وهي في الكشّاف : (٣٨٣/٣) .

(٣) في أ : « يقول » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ . وعلى مثله درج الشّارح .

(٥) أي : أدوات الاستفهام المختصّة بالتّصوُّر؛ إذ قد سبق أنّ (الهمزة) و(هل) تزالان عن معنييهما ويتولّد منهما معان أخرى .

(٦) ينظر ص (٣٤٥) قسم التّحقيق .

و(مَالي) **للتَّعجُّبِ**؛ **نحو** قوله - تعالى - [حكـــايةً عن سُليمانَ][(١)]: ﴿**مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[(٢)]؛ كأنَّه لَمَّا لم يره ظنَّ أنَّه حاضر ولا يَراه؛ فتعجّبَ وقال: مالي لا أراه.

و(**أيُّ رَجُلٍ**)، و(**أَيُّما رَجُلٍ** [هو !][(٣)]) **للتَّعجّبِ**؛ إذْ معناه: هو رَجُلٌ عظيمٍ من شأْنه أن يُتَعَجَّبَ منه؛ فيكونُ للتَّعجّبِ؛ لا أيَّ رجلٍ من الرِّجال؟ فيكونُ استفهامـــًا.

و(**كَمْ دعوتُك!**) **للاسْتبطاء**؛ أي: كَثيرًا من المرَّاتِ دعوتُك فتأَخّرتَ، وهو شكايةٌ عن البطءِ، ونهيٌ عن تأخيرِ إيجادِ الفعلِ. وليسَ للاستفهام؛ إذْ ليسَ معناهُ: كمْ مرّة دعوتُك؟.

و(**كَمْ تَدْعوني !**) **للإنكارِ**؛ إذْ ليس معناه: كمْ مرّة تدعوني؟ ليكون للاستفهام؛ بلْ معناه: كثيرًا من المرَّاتِ تدعوني[(٤)] وتُكرِّرُ دُعائي بلا ضرورة وفائدة؛ فيكون للإنكارِ.

و(**كَمْ أَحْلُم!**) **للتَّهْديدِ**؛ إذْ ليس معناه: كمْ مرّة أحلم؟؛ بل معناه: كثيرًا من المرّاتِ أحلمُ، ويزداد سخطي عليك؛ فيكون للتّهديد.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبت من: أ، ب.

(٢) سورة النَّمل؛ من الآية: ٢٠. وفي أ: أُتمّت الآية؛ ضمن كلام المصنِّف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ف. ومثبت من أ، المفتاح. ويدلّ عليه ما بعده: «هو»؛ في قوله: «هو رجل».

(٤) قوله: «ليكون ... تدعوني» تكرّر في ب. ولعلّه من انتقال النّظر.

و(**كيف تؤذي أباك!**)؛ ليس للسّؤالِ عن الحالِ؛ وهو أنّك في أيّة حالة تُؤذيه؟؛ بلْ مَعْناه : كيف يجوزُ ذلك؛ فيكون بحسبِ الاعتقاد[1] **للإنكارِ، والتّعجُّبِ، والتّوبيخِ** .

ومنه؛ أيْ: من البابِ الّذي (كَيْف) فيهِ للإنكارِ والتّعجّبِ والتّوبيخِ قولُه – تعالى-: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتــًا فَأَحْيَــاكُمْ**﴾[2]؛ إذْ ليسَ معناه: السُّؤالَ عن الحالِ؛ بَلْ معناه: كيف يجوزُ ذلك، والحالُ أنّكم كنتم كذا وكذا! . وصدورُ الكُفْر عن العاقلِ العالمِ / مع أنَّ علمَه [٤٨/ب] بذلك مانعٌ قويٌّ منه ــ مظنّةُ التّعجُّب [والتّعجيب][3] والإنكارِ والتّوبيخِ.

و(**أينَ مُغيثُكَ**) **للإنكارِ والتّقْريع** حالَ تذليلِ المُخَاطبِ؛ إذ ليسَ معناه السّؤالَ عن مكانِ المغيث . والتّقريعُ لكونه[4] سُؤالاً في وقتِ الحاجةِ إلى الإغاثة عمَّن كان يَدَّعي أنّهُ يُغيثُ، وهو **نحو** : ﴿**أَيْنَ شُرَكَآءِىَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾[5] فإنَّه ليس استفهامــًا عن مكانِ الشُّركاءِ؛ بلْ

(١) في أ، ب : « الاعتبارات ».

(٢) سورة البقرة، من الآية : ٢٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . المفتاح .

(٤) كلمة : « لكونه » تكرَّرت في ب .

(٥) سورة القصص؛ من الآية : ٦٢ . ومن الآية : ٧٤ .

هو توبيخٌ للمخاطبين عن زعمهم لهُ شُركاء[١]؛ وكذا: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٢]؛ فإنَّه ليس استفهامـــاً عن مكانِ الذّاهبين[٣]؛ بل هو[٤] اسْتضلالٌ لهم فيما يسْلُكونَه[٥] في أَمْرِ الرَّسولِ، وكذا قَوْلُك لتاركِ الجادَّةِ : (أين تَذْهَبُ ؟) .

(١) في أ، ب وردت الجملة هكذا : « بل تَوْبيخـــاً وتقريعـــاً لهم » .

(٢) سورة التَّكوير؛ الآية : ٢٦ .

(٣) في أ ، ب : «الذّهاب » .

(٤) « هو » ساقط من أ، ب .

(٥) في الأصل : « يسكنونه»والصّواب من : أ، ب .

خــاتــمةٌ

لا يَخْفى عليكَ مقامُ (أأنت ضربتَ زَيدًا) بنيَّة التَّقديم، أوْ بغيرها.

فإنَّك في مقامِ كنتَ سائلاً عن حالِ وقوع الضَّرب، ونويتَ التَّقديم لا يجوزُ هذا التَّركيبُ؛ لأنَّ الاستفهامَ عن حالِ وقوعِ الضَّربِ يَسْتَلْزِمُ الشَّك فيه، والتَّقديمُ يستَلزمُ اليقين به .

ولَوْ لَمْ تَكن سائلاً عن حالِ وقُوعِ الضَّربِ أو لم تَنْوِ التَّقديمَ جازَ .

ولا يَخْفى [مقام][1] (أَزَيْدًا[2] ضربتَ)؛ فإنَّه يُستعملُ في مقامٍ يُرادُ تقرير أنَّ زيدًا مضرُوب المخاطبِ، ولا يَجُوز استعماله في مقامٍ[3] يسألُ عن حالِ وقوعِ الضَّربِ؛ لمنافاته التَّقديم المُسْتلزِم لليَقين[4] .

ولا يخفى مقامُ (**أضربتَ زيدًا**) فإنّه يُستَعْمل في حالِ تقريرِ الفعْل .

فلا يحملُ ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[5] على التَّقديم؛ لأنَّه يَستَلزمُ تعيُّنَ وقوع الفِعْل، والاستفهام عن نفسِ الفعل يَسْتلزمُ الشَّكَّ فيه .

ولا يُقال: [إنّ][6] الاستفهام[7] فيه ليس عن نَفْس الفعل؛ بلْ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي ب : « إنّ زيدًا » وهو خطأٌ ظاهر .

(٣) عبارة : « يراد ... في مقام » ساقطة من ب . وظاهر أنّه من انتقال النَّظر .

(٤) في الأصل : « للتّعين » والصّواب من أ، ب .

(٥) سورة المائدة؛ من الآية : ١١٦ .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) عبارة : « عن نفس ... الاستفهام فيه » ساقطة من ب . وظاهر أنّه من انتقال النَّظر .

عن[١] أنَّ القائلَ هو أو غيره .

لأنّا نقولُ : المقامُ يأباهُ؛ يُعلم من سياقِ الآية وسباقها[٢].

الثّالثُ[٣] : **الأمرُ . ولـــهُ اللاّمُ**؛ أي : ولهُ حرفٌ واحدٌ هو اللاّمُ الجازمةُ **في** قولك: **(لِيَفْعَلْ) وصيغٌ** مَخْصُوصةٌ؛ نحو: (اضْرب) و(اسْتخرج) **وأسماءٌ**؛ نحو: (نزالِ) و(صَه)؛ [و][٤] **قــدْ تبيّنتْ** كُلُّها **في** [علم][٥] **النَّحوِ** . قال السَّكّاكيُّ[٦]: « وصيغٌ مخصوصةٌ سبقَ الكلامُ في ضبطِها في علمِ الصّرف، وعدّةُ أسماءٍ ذُكرت في علم النَّحو » . والمصنّفُ جرى على اصطلاح الْمُتقدِّمين في عدمِ تَمْييزِ علم الصَّرفِ عن النَّحوِ وإطْلاقه عليه - أَيْضـــاً .

والأمرُ اقتضاءُ الفعلِ بالقول المخصوصِ من ذي اللاّمِ والصّيغِ والأسماءِ **استعلاء** . وذِكْرُه هذا القَيْدَ[٧] من حيثُ متابعته السَّكّاكيّ؛ وإلاَّ فعنده - كما هو مذهبُ أهلِ السُّنّةِ[٨]- لا دخْل للاستعلاءِ في

(١) في : أ، ب : « من » .

(٢) في أ : « سباق الآية وسياقها » ومع التقديم والتأخير المعنى واحد.

وفي ب : « سياق الآية وسياقها »؛ ففي إحدى الكلمتين تصحيف .

(٣) أي : من أَنْواع الطّلب .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب، ف .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) المفتاح : (٣١٨) .

(٧) أي : قول المصنِّف : « استعلاءً » .

(٨) مراده بأهل السّنّة والجماعة هنا : الأشاعرة ومَن وافقهم، فهم الّذين يَسمُون الأمر =

مفهوم الأمر[١] .

[٤٩/أ] **وأمّا الصِّيغُ فللاسْتعلاء**؛ أي : / موضُوعة لذلك حَقيقة فيه، **عَلَى الأَظْهر لإِطباق النُّحاة**؛ أي: لاتِّفاقِهم [على][٢] **أنّها صيغةُ الأمر، ومثالُه**؛ أيْ: وأنَّها مثالُ الأمرِ لا صيغة الإباحة - مَثَلاً، ومثالها، والاستعلاء داخلٌ في مفهومِ الأمرِ - كما قال - فعُلِمَ أنَّها للاستعلاء، وكون مثل (لِيَفْعل) حقيقة للاستعلاء لا يُعلمُ من عبارتِه .

= بأنّه اقتضاءُ الفعل بالقول، انطلاقـاً من معتقدهم أنّ كلام الله ــ سبحانه وتعالى ــ قائمٌ بنفسه . يقول البابرتي في الرّدود والنّقود (٥٥) « رسالة دكتوراه بالجامعة » : «الأمر : اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء؛ فهو أحد أقسام الكلام النّفسي » . والمصنِّف وإن ساير السَّكّاكيَّ في ذكـره قيد الاسـتعلاء إلاّ أنّه عـدل عن تعـريفه؛ (المفتاح : ٣١٨) : « عبارة عن استعمالها؛ أي الصّيغ »؛ لما فيه من إنكار الكلام النّفسي .

هذا؛ وحاصل الخلاف في اعتبار الاستعلاء بخاصّة قولان :

الأوّل : لا يعتبر الاستعلاء . وعليه جمهور المالكيّة، وأكثر الشّافعيّة، وهو مذهب الأشاعرة .

الثّاني : يعتبر الاستعلاء، وهو مذهب أبي الحسين البصريّ من المعتزلة، وتابعه السَّكّاكيُّ، وعليه أكثر الماتريديّة . أمّا جمهور المعتزلة فيشترطون العلوّ لا الاستعلاء .

ينظر : المحصول : (١٩٨/١) والمعتمد : (١٤٩/١)، وفواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت : (٣٧٠/١)، وسلّم الوصول مع نهاية السّؤل : (٢٣٥/٢) .

(١) حيث قال في شرح المختصر : (ضمن عدَّة شروح) (٧٧/٢) : « إنّ اشتراط الاستعلاء مخالفٌ لما عليه الاستعمال؛ إذ قد أطلق الأمر حيث لا يتصوّر الاستعلاء؛ كما في قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف؛ من الآية ١١٠] .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

وقَال في المفتاح[١]: «وإطباقُ أئمَّة اللُّغة على إضـــافتهم نحو[٢]: ([قُمْ][٣] وليَقُم) إلى الأمرِ بقولهم: صيغةُ الأمر، ومثالُ الأمر، ولامُ الأمر يُمدُّ[٤] ذلك »؛ أي : كونها حقيقة في الأَمر، كما أَنَّ من عبارةِ المفتاح - أيضـــًا - نظرًا إلى الدَّليلِ لا يُعلم حكمُ الأسماءِ كـــ(صَهْ) أَأَنّها حقيقة للاستعلاءِ أمْ لاَ[٥].

والأَشْبهُ أَنَّ ذلك؛ أي : اقْتضاء الفعلِ بالقولِ استعلاءً **إيجابٌ** على المطلوب منه بالإتيانِ به؛ **فإن صدَرَ من أَعْلى**؛ أي : ممّن هُو أعلى مرتبة

---

(١) ص (٣١٨) بحذف يسير .

(٢) كلمة : « نحو » ساقطة من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من : أ . مصدر القول .

(٤) في الأصل : « عد » والصَّواب من : أ، ب . مصدر القول .

(٥) الّذي يظهر لي من عبارة السَّكّاكيّ ــ والله أعلم ــ أنّها تشمل ــ أيضـــًا ــ حكم الأسماء في أنّها ــ أيضـــًا ــ للاستعلاء . وأصل الدّليل عند السَّكّاكيّ هو تبادر الأمر عند استماع الصِّيغ؛ دون غيره من الدُّعاء والالتماس والنّدب وغير ذلك، ولم يستثن من ذلك الأسماء، وما ساقه بعد ذلك من إطباق أئمة اللّغة على إضافتهم نحو (قم، وليقم) إلى الأمر؛ مؤيّدٌ للدّليل . لا دليلٌ برأسه حتّى يفهم منه قصر الاستعلاء على الفعل دون غيره، والله أعلم .

على أنّ ما أيّد به السَّكّاكيُّ دليله لم يسلّم له؛ فقد اعترض عليه الخطيب القزوينيّ بقوله (الإيضاح : ٨٢/٣) : « وفيه نظر لا يخفى على المتأمّل ».

ولعلّ مراده بذلك ما صرّح به الصّعيديّ؛ إذْ قال (بغية الإيضاح : ٤٦/٢) : « لأن أئمّة اللّغة لا يريدون بالأمر في هذا طلب الفعل استعلاءً، وإنّما يريدون الأمر في نحو : قم وليقم، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء، لأنّهم يقولون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع » .

من المأمور حقيقة، أفادَ الوُجوب؛ أي[١]: وجوب الفعل المطلوب، **وإلاَّ**[٢] **فلا** يُفيدُ الوُجوبَ؛بل لا يُفيدُ إلاَّ الطَّلبَ **وحينئذ**؛ أيْ[٣]:حين لَمْ يُفدْ إلاَّ الطَّلب **تولَّد بحسبِ القرائنِ ما يُلائمُ المقامَ؛ من دعاءٍ** إن استعملَ[٤] على سبيلِ التَّضرّع؛ نحو: (اللَّهمَّ اغفر)، أو **سُؤالٍ** إن استعملَ على سبيل التَّلطّفِ؛ كقولِ كُلِّ أحدٍ لمن يُسَاويـــه في المرتبةِ : (اسقني مَاءً)، **أو إذنٍ** إن استُعمل في مقامِ الإباحة؛ نحو : (جالِس الحسن[٥] أو ابن سِيرين[٦])؛ لمن يَسْتأذن في ذلك، **أو تَهْديدٍ** إن استعملَ في مقامِ تَسَخُّط المأمورِ به، وعدم رِضَى الآمرِ بما أمر به نحوَ : ﴿اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾[٧]، **أو تمنٍّ** إن

(١) « أي » ساقطة من أ، ب .

(٢) أي : إنْ لم يصدر من أعلى .

(٣) « أي » ساقطة من أ، ب .

(٤) في الأصل : « يُستعمل » والصّواب من أ، ب، المفتاح . ويدلّ عليه ما بعدَه من أمثلة مشابهة .

(٥) هو / أبو سعيد؛ الحسن بن يسار البصريُّ، أحدُ التَّابعين، وأحدُ العلماء الفقهاء النُّسَّاك . ولد في المدينة سنة ٢١هـ، وتوفّي بالبصرة سنة ١١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (١٥٦/٧)، وفيّات الأعيان : (٥٦/٢ - ٥٩)، تذكرة الحفّاظ : (٦٦/١)، سير أعلام النُّبلاء : (٥٦٣/٤) .

(٦) هو / أبو بكر؛ محمّد بن سيرين البصريّ الأنصاريّ بالولاء، أحد التّابعين، وعالمٌ من علماء الدِّين. اشتهر بالورع وتعبير الرُّؤيا. ولد في البصرة سنة ٣٣، وتوفّي سنة ١١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد: (١٩٣/٧)، وفيّات الأعيان : (٣٥/٤ - ٣٦)، سير أعلام النُّبلاء : (٦٠٦/٤) .

(٧) سورة فصّلت؛ من الآية : ٤٠ .

استعملَ في مقام يقتضي ذلك، نحو :

(ألاَ أيُّها اللّيلُ الطّويلُ ألا انْجلي)[١] .

أو إكرامٍ؛ نحو : ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[٢]، **أو إهـــانة**؛ نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ﴾[٣]. وهذه الثّلاثةُ[٤] لَمْ يذكرها السَّكَّاكيُّ، وقد يُولّدُ غيرُ ذلك إلى ستَّة عشَرَ وجْهـــاً؛ كما هو مذكورٌ في متون دفاترِ الأُصولِ[٥].

---

(١) صدر بيت من الطّويل، وتمامه :

.... بِصُبْحٍ وما الإصباحُ مِنْكَ بأَمْثَلِ

وقائلُه : امرؤ القيس بن حجر . قاله ضمن معلّقته الْمَشْهورة : (قفا نبك ...) .

والبيت في ديوانه : (١٨)، وشرح المعلّقات السّبع للزّوزني : (٥٩) .

واستشهد به في هذا الموضع، أو في غيره في الإيضاح : (٨٦/٣) والتّبيان : (٥٧٧) .

وهو في معاهد التّنصيص : (٢٦٤/١) .

(٢) سورة الحجر؛ الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الدّخان؛ من الآية : ٤٩ .

(٤) أي : الثّلاثة الأخيرة :«التّمنيّ، الإكرام، الإهانة » .

(٥) ينظر على سبيل المثال :روضة النّاظر وجنّة المناظر : (٥٩٧/٢ ــ ٥٩٨)، المحصول في علم أصول الفقه : (٥٧/٢)، الإحكام في أصول الأحكام : (١٣٢/٢ ــ ١٣٣)، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه للفتوحي : (١٧/٣) . وكذا شرح مختصر ابن الحاجب للإيجيّ نفسه (ضمن عدّة شروح) : (٧٨/٢)؛ حيث أورد قول ابن الحاجب (أنّه يرد لخمسة عشر معنى)، ثم ذكر منها ما يلي :

النّدب؛ نحو قوله تعالي : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً﴾ [سورة النّور؛ من الآية ٣٣] . =

الرّابعُ(١): **النّهيُ**(٢). **وحرفه (لا) الجازمةُ**؛ نحو: (لا تَفْعلْ)؛ **وهو كالأمرِ في أحكامه**؛ كما في(٣) كونِ أصلِ استعمالِ صيغتِه للاستعلاءِ، وفي إفادةِ الوجوبِ وعدمِها، وفي توليدِه بحسبِ القرائنِ ما يُناسبُ المقامَ؛ كالدُّعاءِ(٤)- مثلاً - في قولِ الْمُبتهلِ إلى اللهِ: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إن نَّسِينَا ﴾(٥)، وغير ذلك ممّا عَرفته(٦) في الأمرِ(٧).

= الإرشاد؛ كقوله تعالى : ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيْدَيْنِ ...﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٢٨٢] .

الامتنان؛ كقوله تعالى : ﴿ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ ﴾ [سورة الأنعام؛ من الآية: ١٤٢] .

التّسخير؛ كقوله تعالى : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِيْنَ ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية : ٦٥] .

التّعجيز؛ كقوله تعالى : ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية : ٢٣] .

الاحتقار؛ كقوله تعالى : ﴿أَلْقُواْ مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [سورة الشّعراء؛ من الآية : ٤٣] .

(١) أي : من أنواع الطّلب .

(٢) وهو عند المصنِّف ـــ كما اتّضح من تعريف الأمر ـــ اقْتضاءُ عدم الفعل بالقول استعلاءً . ينظر : شرحه لمختصر منتهى السّؤل : (٢/٩٤ ـــ ٩٥) .

(٣) هكذا في الأصل : « كما في » . وفي أ، ب : « كفى » .

(٤) كلمة : « كالدُّعاء » ساقطة من أ .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٨٦ .

(٦) في أ : « عرفه » .

(٧) جملة : « وغير ذلك ... الأمر » ساقطة من ب .

وهُمَا للفَور أو التَّراخي اختُلف في أنَّ الأمرَ والنّهيَ لأيٍّ منهما[1]،
اختيارُ[2] المصنِّف أنَّ الحالَ لا يخلُو من وجودِ / القرينة الدَّالة على أَحدهما [٤٩/ب]
أَوْ لا؛ فَإن قامت القَرينةُ على الفَوْريّةِ أو على التَّراخِي[3] **فيعتمدُ القَرينةَ**، ويكونُ[4] كلٌّ واحدٍ منهما لما قامت القَرينةُ عليه . وإن لم تقمْ قرينةٌ وهو المراد بقوله : **ودونَها؛ فالظّاهرُ أنّهُما للفورِ؛ كالنِّداءِ والاستفهامِ؛** فإنّهُما بالاتّفاق يدلاّن على الفورِ[5] .

وللعُرفِ[6]؛ أي : ولأنَّ العرفَ **يستحسن المُبادرة**؛ أي : مبادرة

---

(١) وحاصل الخلاف أَقْوال عدّة منها :

١ ــ أنّهما يقتضيان الفور .

٢ ــ أنّهما لا يقتضيان الفور، ويجوز التّأخير عن أوّل وقت الإمكان .

٣ ــ التّوقّف .

٤ ــ البناءُ على القرينة .

٥ ــ التّفريق بين الأمر والنّهي؛ فالنّهي على الفور، والأمر يجوز تأخيره . ولكلّ قولٍ دليله الّذي يؤازره .

ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (م١ : ١/١٥٣ ــ ١٥٩)، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : (٩٤ ــ ٩٧) .

(٢) في ب : « اختار » .

(٣) في ب زيادة : « وهو المراد بقوله ».

(٤) في أ : «فيكون » .

(٥) ينظر : شرح مختصر منتهى السُّؤل؛ للإيجيّ : (٨٤/٢) .

(٦) هكذا ــ أيضًــا ــ في ب، ف . وفي أ : « والعرف » .

المأمورِ؛ كالعبدِ إذا أتى فعلَ المأمورِ به فيما إذا قالَ له سيِّدُه[١]: (اسْقني ماءً)؛ فإنَّه يَسْتحسن العرفُ سقيَه على الفَوْرِ، ولوْ لَمْ يكن ظاهرًا للفورِ لما كان كذلك . **ويذمُّ** العرفُ **بعدمها**؛ أي : بعدمِ المبادرةِ إليه، ولهذا لو أَخَّرَ العبدُ السَّقي عُدَّ عاصيــًا، ولولا أَنَّه للفورِ لَما عُدَّ .

ويَسْتَهجنُ النَّهيَ قبل الفعل؛ كـــ(لا تَسْقني) بعد (اسقني) قبلَ السّقي؛ فإنَّ العرفَ يَسْتهجنه؛ وذلك لتَبادر الفهم إلى التَّنافي بين الحكمين، ولولا أنَّه للفور لما فُهم التَّنافي . **ويُعَدُّ**؛ أي: وَيَعُدُّ العرفُ النَّهي قبل الفعلِ **إبطالاً له**؛ للأمر، ولولا أنّه للفورِ لما كان كذلك؛ لجوازِ الإتيانِ به فيما بعدُ .

قال في المفتاحِ[٢]: « الأمرُ والنَّهيُ حقُّهما الفور . والتَّراخي مَوْقُوفٌ على قرائن الأحوال »، ومغايرتُه لِمَا في المختصر ظاهرةٌ[٣].

ثُمَّ اعلم: أنَّ التَّعلّق بالاستحسان والاستهجانِ مِمّا زادَ على المفتاح.

وهُمَا؛ أي : الأَمرُ والنَّهي، **للمَرَّةِ أو للاستِمرار**[٤]؛ اختلفَ فيه

---

(١) هكذا جاءت العبارة في الأصل . وفي أ، ب : «كالعبد مثلاً إلى فعل المأمور به كما إذا قال لعبده ».

(٢) ص : (٣٢٠) .

(٣) لكونه جعل الفوريَّة أصل ثابت للأمر والنَّهي، وقرائن الأحوال صارفة عن الأصل إلى التَّراخي . بخلاف ما في المختصر فإنّه جعل قرائن الأحوال أصل في الدّلالة على الفور أو التَّراخي وما لم تعلم فالظّاهر أنّها للفور ـــ كما هو نصّ كلامه المتقدّم ـــ.

(٤) في الأصل : « وللاستمرار » بالعطف بالواو . والصّواب من : أ، ب، ف .

على مذاهبَ، **والوجهُ أنّه** [أي : الطّلب بهما][(١)] **إمّا لقطعِ الواقع؛ فللمرّة، أو لاتّصاله؛ فللاستمرار**؛ أي : يُنظرُ إنْ كان الطّلبُ بهما راجعـــاً إلى قَطْع الواقع؛ كقولك في الأمرِ للسَّاكنِ : (تحرَّكْ)، وفي النَّهي للمُتحرِّك : (لا تتحرَّك)؛ فللمرَّة، وإنْ كانَ راجعـــاً إلى اتِّصالِ الواقعِ واستدامته؛ كقولك في الأَمر للمتحرِّك : (تحرَّك)، وفي النَّهي للمتحرّكِ : (لا تَسْكُن)؛ فللاستمرار؛ **وليس أمراً لتحصيل الحاصل؛ لتوجّهه إلى المستقبل**؛ إشارةٌ إلى سؤالٍ وجوابٍ؛ أي : فإن قُلْتَ : قولك في الأمر للمتحرِّك : (تحرَّك)، أمرٌ بتحصيل الحاصل؛ قلتُ : ليس كذلك؛ لأنَّ الطَّلبَ حالَ وقوعه يتوجّهُ إلى الاستقبالِ، ولا وُجودَ في الاستقبالِ قبلَ صَيْرورتهِ حالاً .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . على أنَّ ((بهما)) ساقطة من ب .

خـــاتـــمةٌ :

هذه الأربعةُ؛ أي : التَّمنِّي، والاسْتفهام، والأَمر، والنَّهي، **تُعين**[1] **على تقدير الشَّرطِ بعدها**؛ بعدَ كلِّ واحد من هذه الأربعة؛ لكونها قرائنَ صالحةً لإضمار الشَّرطِ بعدها؛ **نحو** : ﴿**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثْنِي**﴾[2] **بالجزمِ**[3] في صورة الأَمر؛ نحو: إنْ تهبْ لي وليًّا يرثْني . **والرّفع بالاستئناف**؛ أي: قراءة رفع[4] ﴿يَرِثُنِي﴾ على الاستئناف[5]. **دون الوصفِ لئلاَّ يلزم منه أنّه لم يُوهب**[6] له وليٌّ يرثه؛ **إذْ ماتَ يحيى قبله**؛ أي: قبل [موتِ][7] زكريَّا[8].

---

(١) هكذا – أيضـًا – في ب، ف . والكلمة ساقطة من : أ .

(٢) سورة مريم؛ من الآيتين : ٥ ، ٦ .

(٣) وهي قراءة أبي عمرو والكسائيّ والزّهريّ والأعمش وطلحة؛ على أنّه جواب للدُّعاء . ينظر : النّشر في القراءات العشر : (٣٢٨)، وتفسير الرّازي : (٥٠٧/٧ – ٥٠٨)، وفتح القدير : (٣٢٢/٣) .

(٤) في الأصل : « الرَّفع » والصَّواب من : أ، ب .

(٥) فكأنّه قيل : ما يصنع لك ؟ قال : يرثُني . وعليه فإنّ قول زكـريّا -عليه السَّلام-: ﴿يَرِثُنِي﴾ خارج عن السُّؤال الّذي سأله ربّه .

(٦) في هذا ردّ على قراءة من رفع ﴿يَرِثُنِي﴾ على الوصفيَّة؛ وهي القراءة المشهورة . ينظر : المصادر السّابقة .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٨) قال أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة دافعـًا الاعتراض المتّجه على قراءة الرَّفع (شرح =

وقَالَ : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِيْنَ ءَامَنُوا يُقِيْمُوا الصَّلَواةَ﴾[١]؛ أيْ : إنْ قُلْتَ لهم أقيموا يُقيموا، ونحو : (ليتَ لِي مالاً أُنْفقه) في التَّمنِّي؛ أيْ[٢]: إنْ أُرْزَقْهُ[٣] أُنفقه، ونحو : (أين بَيْتُك أزُرك) في الاستفهام؛ أي : إن أعرفه أزركَ؛ ونحو : (لا تكفر تَدْخُلِ الجنَّةَ) في النَّهــي؛ أي : إن لا تكفُر تدخل الجنّة .

وقد يُقدَّرُ الجزاءُ؛ أي : كما يجوزُ تقديرُ الشَّرطِ يجوزُ تقديرُ الجزاءِ بقرائنِ الأحوال **بعد الشَّرط؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿إن كَانَ مِن عِندِ اللهِ وَكَفَرْتُم بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَاءِيْلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَئَامَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾**[٤]؛ **أيْ : ألسْتُم ظالمين**، وقد تُركَ بدليلِ ذكرِ الظُّلمِ عُقيبه؛ كما قالَ **بدليل : ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّــالِمِينَ﴾**[٥].

= الفوائد، مجهول، : ١٦١/أ) : « والحقّ أنّ الرّفع على الوصف غير ممتنع لأنّ المراد بقوله : ﴿وَلِيــًّا يَرِثُنِى﴾ هو الولد كنايةً، وكأنّه قال : فهب لي من لدنك ولدًا، ولا يلزم من هذا كونه وارثــًا بالفعل؛ فإنّ الكناية ينبغي أن لا تكون منافية لإرادة المعنى الأصلي؛ لا أن يكون المعنى الأصلي مرادًا البتّة؛ على أنّ المراد بالإرث ههنا الحبورة والنّبوّة ... وقد ورث -عليه السّلام- الحبورة والنُّبوَّة ».

(١) سورة إبراهيم؛ من الآية : ٣١ .

(٢) « أي » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « أرزقني » والصّواب من أ، ب، المفتاح .

(٤) سور الأحقاف، من الآية : ١٠ . وسيأتي بقيّتها عقب الشّرح مباشرة ويلحظ أنّ الاستشهاد ورد بجزء الآية ضمن كلام المصنِّف وجزء آخر ضمن كلام الشّارح . ويقويّه رواية ف . أمّا في : أ، ب؛ فقد ورد الاستشهاد كاملاً ضمن كلام المصنّف .

(٥) سورة الأحقاف، من الآية : ١٠ وهو تمام الآية المتقدِّمة .

الخامسُ[١]: **النّداءُ . وقد سبق** ذكرُه وما يتعلّقُ به من حُروفه، وتفصيلِ الكلامِ في إعرابه ومعانيها[٢]. **في النّحوِ**[٣]؛ **وهنا شيءٌ يُشْبهُه**؛ أيْ: هُنا نَوعٌ من الكلامِ صُورتُه صُورة النّداء . **وليس به**؛ أي[٤]: بالنّداء؛ **نحو: (اللّهمَّ اغفر لَنا أيّتُها العصَابةُ**[٥])؛ فإنَّ صُورَته صورةُ النّداء، ولكن هو **للاختصاص**؛ أي : اللّهمَّ اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب؛ كقولهم: (أمَّا أنَا فأفعلُ كذا أيّها الرَّجلُ)؛ أي : أنا أفعل كذا مُتخصّصـاً بذلك مِنْ بين الرِّجالِ .

والسِّرُّ فيه: أنَّ في كلامهم ما هُو لمعْنى[٦]؛ ثمَّ يَنْقلون إلى معنى آخر بحذفِ قيدٍ لغرضٍ؛ كما أنّه لتخصيصِ المنادى بطلبِ الإقبال؛ فنُقل إلى مَعْنى الاخْتِصاصِ مَحْذوفـاً منه قيد طلبِ الإقبالِ، وكما أَنَّ الهمزةَ للاستفهامِ عن المستويين فيُحذفُ قيدُ الاستفهام ويبقى لمستويين[٧]؛ نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾[٨] الآية كما مَرَّ[٩].

---

(١) أي : من أنواع الطّلبِ .

(٢) في الأصل : «ومعانيه» والمثبت : من أ، ب، المفتاح .

(٣) ينظر : المفتاح؛ قسم النّحو ص (١٠١ ـــ ١٠٢) .

(٤) « أي » ساقطة من أ .

(٥) العصابةُ : جماعة ما بين العشرة إلى الأربعين . اللّسان (عصب) : (٦٠٥/٢) .

(٦) في أ : « بمعنى» .

(٧) في الأصل : «المستو بين» والصّواب من : أ، ب .

(٨) سورة البقرة، من الآية : ٦ .

(٩) راجع ص (٤٧٩-٤٨٠) قسم التّحقيق .

تــــذنيــــبٌ

قد يوضعُ الخبرُ مَوْضعَ الطَّلبِ[١] إخراجــًا للكلامِ لا على مُقْتضى الظَّاهرِ؛ كما أُخرج (أيُّهَا[٢] الرَّجلُ) من الطَّلبِ إلى الخبرِ عن الاختصاصِ؛ وذلك **لوُجوه** من الأَغْراضِ :

الأَوَّل: التَّفاؤُلُ بالوقوعِ؛ كما إذا قيــلَ لك في مقامِ الدُّعاء : (وفَّقك اللهُ للتَّقوى) بدل قوله : (اللَّهمَّ وفِّقه له)؛ كأنَّه يتفاءلُ بلفظِ المُضيِّ على عدّه[٣] من الأمورِ الحاصلةِ الَّتي حقُّها الإخبارُ عنها بأفعالٍ ماضية .

ومنه؛ أيْ: من التَّفاؤُل:/ تسميةُ **المفازة للفلاة** المهْلكة، **والنَّاهلِ** - وهو الرَّيّان - **للعَطْشانِ، والسَّليم** - وهو ذُو السَّلامة - **للَّديغ**؛ إطلاقــًا للضدِّ على الضِّدِّ تفاؤُلاً به، واحْترازًا عن التَّلفُّظِ بالفلاةِ، والعطشانِ، واللَّديغِ. [٥٠/ب]

ورُوعِي التَّفاؤلُ **حتَّى**[٤] **لَمْ يكتب** المترسّلون[٥] **للمُخَدَّراتِ**[٦] في

---

(١) لما استوعب الكلام في الخبر والطَّلب وأقسامهما على مقتضى ظاهر الحال ناسب أن يختم كلامه بما يشترك بينهما؛ وهو أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يخرج لا على مُقْتضى الظَّاهر ويذكر في موضع الآخر .

(٢) في أ، ب : « يا أيها » ولا اختلاف فالمقدَّر كالثَّابت .

(٣) في ب : « غيره » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ في أ، ف . وفي ب : « حيث » .

(٥) في الأصل، ب : « المرسلون » . والمثبت من : أ؛ إذ المراد أعمّ من توجيه الخطاب إليهنّ .

(٦) المُخَدَّرات : جمع مخدَّرة؛ وهي المرأة الّتي لزمت الخِدر، والخِدرُ ستر يُمدّ للجارية =

مكاتبتهنَّ: **أدامَ اللهُ حراستها**[١]؛ احترازًا عن لفظي[٢] الحِرِ؛ وهو: الفرجُ، والاستِ؛ وهو : الدُّبرِ؛ بل عن تَصْحِيفهما . وكذلك لَمْ يُكتبْ لَهُنَّ[٣] : أدام الله أيّامها إلى قيامِ السّاعة وساعةِ القيامِ؛ لمثل ما ذكرنا[٤].

بلْ لم يُهدِ الظُّرفاءُ السَّفَرْجَل إلى الأحبَّاءِ لاشْتِماله على حُروفِ سَفَرٌ جَلَّ؛ أي: عَظُم .

وإذا راعُوا في أمثالِ [ذلك] [٥] هذه[٦] - ممّا هو بعيدٌ - ففي بابِ التَّفاؤلِ إلى الّذي هو أقربُ منها بالطّريق الأَوْلَى .

ومنه؛ أي: من التَّفاؤُلِ **قولُ نائبِ**[٧] **هارون**[٨] الخليفة **وقد سألَه**؛ أي:

= ناحية البيت . ينظر : اللّسان : (خدر) : (٤/٢٣٠ ـــ ٢٣١) .

(١) أي : أدام الله محافظتها .

(٢) في الأصل، ب : « لفظ » والصّواب من : أ .

(٣) في أ، ب : « لا يكتب الكُتّابُ ».

(٤) من الاحتراز عن تصحيف « أيّام » إلى « أَيام » جمع أَيِّم؛ وهي المرأة الّتي لا زوجَ لها سواء كانت بكرًا أو ثيِّبــًا . وكذلك الاحتراز عن ما يمكن أن يتوهّم من : « ساعة القيام » : أنّه ساعة النُّعوظ .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت أ . وفي أ : « في المثال ذلك » . ومراده بـــ«ذلك» في قوله : « أمثال ذلك » أي : السّفرجل .

(٦) أي : هذه المعاني .

(٧) هكذا في الأصل، أ، ب، ف . وفي المفتاح أنّه كاتبه والأَوْلى ما في المفتاح لوجـــود ما يؤازره في بعض الكتب البلاغية الأخرى كالمصباح : (٩٢) وشروح المفتاح . ولعلّ ما ورد عند المصنِّف تصحيفٌ وتحريفٌ تابعَه عليه الكرمانيّ .

(٨) هو / أبو جعفر؛ هارون بن محمّد بن المنصور (الرَّشيد)؛ خامس خلفاءِ الدَّولةِ =

هارونُ إيّاه عن شيء : **لا وأيد اللهُ الأميرَ**؛ تاركًــا عبارةً عليها الأغبياءُ؛ وهو قولهم : لا، أيَّد اللهُ؛ بتركِ الواوِ الموهم لانسحابِ النَّفي على الفعلِ .

قيلَ : لمّا سمع الصَّاحبُ[(١)] بن عبَّادٍ : لا وَأيَّدك[(٢)] اللهُ؛ قال : هذه الواوُ أحسنُ من واواتِ الأصداغِ[(٣)] في خدودِ المردِ الملاحِ .

وآخر لِغَيْره؛ أي : ومنه قولُ شَخْصٍ آخر لغيرِ هَارون، **وقد سأَلَه**

= العبَّاسيّة . ولد بالرَّيِّ سنة (١٤٩هـــ) ونشأ في دار الخلافة ببغداد . بُويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة (١٧٠هـــ (فقام بأمورها خير قيام . توفّي في سناباذ من قرى طوس سنة (١٩٣هـــ (.

ينظر في ترجمته : تاريخ خليفة : (٤٣٧، ٤٦١)، تاريخ اليَعقوبيِّ : (٢/٤٠٧ – ٤١٣)، وتاريخ الأُمَم والملوك: (٨/٢٣٠)، وشذرات الذَّهب: (٢/٤٣١).

(١) هو / أبو القاسم؛ إسماعيلُ بن عبَّاد بن عبَّاس الطَّالقانيّ . أديبٌ كاتبٌ، استوزره مؤيّدُ الدَّولةِ ابن بويه الدَّيلميّ، ولُقّب بالصَّاحب لصحبته إيّاه منذُ الصِّغر، وقيل لصحبته الوزير ابن العميد . ولد في الطّالقان سنة (٣٢٦ هـــ) وتُوفّي بالرّيّ سنة (٣٨٥هـ(. له عدَّةُ مؤلّفات منها : « الوزراء »، و « الكشف عن مساوئ المتنبّي ».

ينظر في ترجمته : يتيمة الدّهر : (٣/١٨٨)، معجم الأدباء : (٦/١٦٨)، الإمتاع والمؤانسة : (١/٥٣)، وفيات الأعيان : (١/٢٣٠ ـــ ٢٣٤) .

(٢) في الأصل : « وأيد » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) الأصـــداغ : جمع صُدْغُ وهو مـــا انحدر من الرّأس إلى مركـــب اللّحــيـــين . اللّسان : (صدغ) : (٨/٤٣٩) . ولعلّ مراد الصّاحب بن عبّاد بقوله : «واوات الأصداغ» الشّعر المعقرب المتدلّي على الصّدغ؛ لكونه يشبه في استدراة أطرافه الواوات. وقيل : إنّ الصّدغ يطلق حقيقة على الشّعر المتدلّي فلا يحتاج إلى إيضاح . ينظر : المصدر السّابق، جزؤه وصفحته .

عن شجرةٍ رآها من بعيد: **(ما هذه الشَّجَرةُ ؟)** والحالُ أنَّها شجرةُ الخلافِ[١]: **(هي[٢] شجرةُ الوفاقِ)**؛ تفاديـًا عن التَّلفُّظِ - في حضـرته - بلفظ الخلاف .

فخلعَا؛ أيْ : هارونُ وغيُره **عليهما**؛ أيْ : كسواهُما حُلَّة التَّشريفِ .

حُكي[٣] أنَّ هارونَ سأل مأمونـًا[٤] عن جَمْع المِسْوَاك؛ فَقَال : مَحاسِنُك يا أمير المؤمنين؛ فجعله وليَّ عهدِه، وقدَّمَه على مُحَمَّدٍ الأمين[٥]

(١) هي صنف من الصّفصاف، وليس به، وهو بأرض العرب كثيرٌ ويسمّى السّوجز، وأصنافه كثيرة وكلها خوار ضعيف، وزعموا أنّه سمّي خلافاً لأنّ السّيل يجيء به سبياً فينبت من خلاف أصله؛ قاله أبو حنيفة . ينظر : النّبات لأبي حنيفة : (١٤٢/٥)، معجم أسماء النّباتات : (٥٣) .

(٢) في ب : « وهي» ولا وجه لزيادة الواو .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « يحكي » .

(٤) في أ : «المأمون » .

وهو : أبو العبَّاس؛ عبد الله بن هارون (الرَّشيد) بن محمّد (المهديّ) بن أبي جعفر المنصور . سابع خلفاء بني العبّاس ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفّي سنة (٢١٨هـ) .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٨/٦)، البداية والنّهاية : (٢٩٨/١٠ - ٣٠٥)، مروج الذّهب : (٢٤٧/٢)، سيرُ أعلام النّبلاء : (٢٧٢/١٠) .

(٥) هو / أبو عبد الله؛ محمَّد بن هارون (الرّشيد) بن محمّد (المهديّ) بن أبي جعفر المنصور . سادس خلفاء بني العبَّاس ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفّي سنة (١٩٨هـــ).

ينظر في ترجمته : الكامل في التَّاريخ : (٤٠٥/٥)، البداية والنِّهاية : (٢٦٣/١٠ - ٢٦٥)، تاريخ الأُمم والملوك : (٣٦٥/٨)، سيرُ أَعلام النُّبلاء : (٣٣٤/٩) .

بهذه النُّكتة .

الثَّاني : **إظهارُ الحرصِ على وُقوعه؛ كأنّه لكثرةِ ما ناجى به نفسَه**(١) **انتقشَ صورتُه**؛ لأنَّ الطَّالبَ متى تبالغَ حرصُه فيما يطلُبُ ربَّما انتقشتْ **في الخيال** صورته ـــ لكثرةِ ما ناجى(٢) به نفسَه ـــ **فخاله واقعـــًا**؛ فتخيَّلَ إليه غيرُ الحاصلِ حاصلاً .

الثّالثُ : **الكنايةُ . لحُسْنها**؛ أي : لحُسْنٍ فيها ليس في التَّصريحِ؛ كقول العبْدِ للمولى إذا حوَّلَ عنه الوجه : (ينظر المولى إليَّ ساعة) . أمَّا كونه كنايةً؛ / فلأنّ (ينظر) مُستلزمٌ لقوله : أَطلبُ أن ينظر المولى إليَّ ساعةً . [٥١/أ]

أو للتَّأدبِ لاحْترازِه عن صُورةِ الأمرِ فيه .

أو لهما؛ أي : للحسنِ والتَّأدُّب معـــًا .

الرّابعُ : **حملُ المخاطبِ** على الْمَذْكور **أَبْلغ حملٍ، بألطف وجه**؛ **نحو** : (**تأتيني غدًا**) إذا صَدَر. **ممَّن تَكْره** أَنْت **أن يُنْسبَ** ذلك الصَّادر عنه **إلى الكَـــذبِ**؛ فإنَّـــه إذا قـــالَ لك ذلك وأَنْت تكـــره نسبته إلى الكذبِ ـــ لزمك إتيانه غَداً وإلاَّ صار مَنْسوبـــًا إليه؛ بخلافِ ما لو قال : (ائتني غدًا) فإنّه لا يَلْزمُك ما لَزِمك في صورةِ الخبر .

أو غيرِ ذلك المذكورِ من الوجوه الأربع حسب المقامات والمناسبات .

---

(١) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « ما يناجي نفسه » .

(٢) في أ : « يناجي » .

فاعتبره في القرآن وتأمّل قال - تعالى -: ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَاءِيْلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ** ﴾[١] في موضعِ (لا تعبدوا)[٢]، وهو أبلغُ من صريح النّهي؛ لِمَا فيه من إيهامِ أنَّ المنهيَّ مُسارعٌ إلى الانتهاءِ؛ فهو يُخبر عنه؛ كما تقول: (يذهبُ فلان يقول لزيدٍ كذا) تريدُ الأمر، وتُظْهر أنَّه مسارعٌ إلى الامتثال؛ فأنت تُخبرُ عنه؛ وقالَ: ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ** ﴾[٣] في موضع (لا تسفكوا)[٤] على نحو ما سبق .

ومنه؛ أي: من قَبيلِ وضعِ الخبرِ موضع الطّلبِ قولُ البلغاءِ في الدُّعاءِ: (**رَحِمَهُ اللهُ**) .

وقد يُوضع الأمرُ موضعَ الخبر[٥]. وفي المفتاح وإن عَمَّم وضع الطّلبِ موضع الخبرِ[٦]، لكنَّ الأمثلة خصّصتهُ[٧] بالأمر . **للرِّضا بالواقع** . إظهارًا إلى درجةِ **حتَّى كأنّه**؛ أي: [كأنَّ][٨] ذلك الشَّيء المَرْضِيّ.

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٣ .

(٢) في ب :« لا تعبدون » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٤ .

(٤) في ب : « لا تسفكون » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٥) عطف على قوله :« قد يوضع الخبر موضع الطّلب » .

(٦) ينظر : المفتاح : (٣٢٦) .

(٧) في ب : « خصّصتها » ولا وجه للتّأنيث .

(٨) ما بين المعقوفين أورد محرّفًا بالزّيادة في الأصل هكذا : « كأنّه » ثمّ شُطب عليه توهّمًا أنّه تكرارٌ للكلمة قبله . والكلمة مثبتة من أ، ب .

مطلوبٌ؛ قال كُثَيِّر[١] - بضمِّ الكافِ، والثّاءِ المثلَّثة المَفْتوحةِ، والياءِ المشدّدة المكسورةِ -:

أَسِيئي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لا مَلُـــومَـــةٌ[٢]
لَدَيْـــنا ولا مَقْلِيّةٌ[٣] إنْ تَقَلَّتِ[٤]

وعليه ورد قــوله - تعالى - : ﴿ **اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُم**

(١) هو/ أبو صخر؛ كُثّير بن عبد الرّحمن بن الأسود الخزاعيّ . شاعر تتيَّم بعزّة فشهر بها، امتدح بني أُميّة ونال أُعطياتهم . له ديوان شعر مطبوع . توفّي سنة (١٠٧ﻫ)، وقيل غير ذلك .
ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء لابن سلاّم : (٥٤٠/٢)، والشّعر والشّعراء : (١٢١)، عيون الأخبار : (١٤٤/٢)، معجم الشّعراء : (٢١٦) .
والبيت من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر : (١٠١)، والشّعر والشّعراء « تحقيق أحمد شاكر » : (٥١٥/١)، وعيار الشّعر : (٨٥)، وأمالي القالي : (١١١/٢) .
واستُشهد به في المفتاح : (٣٢٦)، والمصباح : (٩٠)، والإيضاح : (٨٣/٣) .
قال الخطيب القزوينيّ في الإيضاح: (٨٣/٣): «ووجه حسنه : إظهار الرّضا بوقوع الدّاخل تحت لفظ الأمر؛ حتّى كأنّه مطلوب، أي : مهما اخترت في حقّي من الإساءة والإحسان فأنا راض غاية الرّضا؛ فعامليني بهما وانظري هل تتفاوت حالي معك في الحالين » .

(٢) ملومةٌ بالرّفع : خبر مبتدأ محذوف؛ أي لا أنت ملومة .

(٣) مقليّة: اسم مفعول من قلى؛ وهو: البغض . ينظر : اللّسان: (قلي): (١٩٨/١٥).

(٤) تقلّت : تبغّضت . ينظر : اللّسان : (قلي) : (١٩٨/١٥) . وفي الكلمة التفات من الخطاب إلى الغيبة .

إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾[١].

وهو للتّسوية للمخاطبِ بين أن يفعلَ الإسَاءَة والإحْسَان؛ لأَنَّ المرادَ بالأَمر الإيجابُ المانعُ عن التَّركِ، **لكن مع مَيْلٍ** [أيْ : مع ميلِ المتكلّم][٢] **إلى كلِّ مَا اختَارَه**؛ أي : لكن مع إظْهار مزيدِ الرِّضا والْمَيلِ بأَي ما اختارَ المخاطبُ في حقّه من الإساءةِ أو الإحسانِ، ولولا ذلك لكان مُقْتضى المقامِ أن يقول : (أنا راضٍ بما تفعلين ولا أَلُومك أحسنتِ إلينا أو أَسأتِ) على سَبيل الإخبار .

وكذا في الآية الكريمة؛ المرادُ : التَّساوي بين الأَمرين في عدمِ الإفادةِ لهم؛ وكانَ حَقُّه أَنْ يُقال : (لنْ يغفر اللهُ لهم استغفرت لهم / أو لم تستغفرْ). [٥١/ب]

أو ميلِ المخاطبِ إليه؛ عطفٌ على قوله : (للرِّضا بالواقع)؛ أي: قد يوضعُ الأمرُ موضعَ الخبرِ لميلِ المخاطبِ إلى الوقوع؛ **نحو**: (**إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**)[٣]؛ أي : صنعتَ ما

---

(١) سورة التّوبة؛ من الآية : ٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ . لمزيد من الإيضاح .

(٣) حديثٌ أخرجه البخاريّ في صحيحه : (٩/٥) وأبو داود في سننه : (١٤٨/٥ - ١٤٩) بلفظ : «فافعل» وهو إحدى الرِّوايتين عند البخاريّ، وابن ماجه في سننه : (١٤٠٠/٢)، والإمام أحمد في مسنده : (٢٧٣/٥) . قال ابن حجر في فتح الباري : (٦٠٥/٦) : « هو أمر بمعنى الخبر أو هو للتّهديد ... » . ومثله قال ابن الأثير في النّهاية . ينظر : (٥٥/٣) .

=

شئت[١]؛ وذلك لميلِ المخاطبِ إلى صُنْعه؛ فكأنَّه مَصْنوعٌ؛ فيُخـــبر[٢] عنـــه؛ وهذا الوَجْهُ قد زِيدَ على المفتاح .

تَمَّ علمُ المعاني بعون الله تعالى ختمَ الله عاقبة أمرنا بالخيرِ والحسنى .

= والحديث جرى مجرى المثل . ينظر : كتاب الأمثال في الحديث النّبويّ لأبي الشّيخ الأصبهانيّ : (١٢٢) .

(١) في أ زيادة : « أو تستحيى ما تشاء » ولا يستدعيها المقام .

(٢) في ب : « فخبر» .

الفصل الثّانِي :
في عِلْمِ البَيَان

الفصلُ الثّاني : في علمِ البيانِ

وقدْ مَرَّ ما يحتاج إليه؛ من الحدِّ[١]؛ والغَرضِ؛ وغيرِ ذلك[٢].

ولَمَّا كان علمُ البيانِ معرفةَ مراتبِ العباراتِ في الجلاءِ ــ أرادَ أن يُبيِّن أنّ **تفاوتَ العباراتِ** [الدّالّة على مَعْنى واحدٍ][٣]واختلافَ الطُّرقِ المؤدِّية إليه[٤] **في الجلاءِ** والخفاءِ **لا يُمْكنُ بالدّلالة الوضعيّة**[٥]؛ لأنّك إذا أردتَّ تشبيهَ الخدّ بالوردِ في الحُمْرة ــ مثلاً ــ وقلتَ : (خَدٌّ يُشْبهُ الورد فيها[٦]) ــ لا يُمكن أن يكون كلامٌ مؤدٌّ لهذا المعنى بالدّلالة الوضعيّة أكملَ منه في الوضوحِ[٧]أو أنقص[٨]؛ **لأنّه**؛ أي : لأَنَّ السَّامعَ حين استعمل بإزاءِ كلِّ كلمةٍ منها ما يُرادفها . **إنْ علم الوضعَ**؛ أي : وضع المرادفات لتلك المفهوماتِ المدلول عليها **فَهِم بلا تفاوت**؛ أي : كان فهمُ السّامعِ من الْمُرادفاتِ كفَهمِه من الكلماتِ الأُولى؛ من غير تفاوُتٍ في

(١) في الأصل :«الحدود ». والصَّواب من : أ، ب .

(٢) راجع ص (٢٢٩-٢٣٠) قسم التّحقيق .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) في الأصل : « المرادفة » . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) المرادُ بالدّلالة الوضعيّة : دلالةُ اللّفظ على ما وضع له .

(٦) في الأصل : « فربّما » . والصَّواب من : أ، ب . والضّمير في « فيها » عائدٌ إلى الحمرة .

(٧) في الأصل : « الوضع » والصَّواب من أ، ب .

(٨) في أ : «وأنقص » عطفــًا بالواو .

الوُضوحِ، **وإلاَّ لَمْ يَفْهم** منها شيئـــاً **أَصْلاً**(١).

لا يُقالُ : رُبّما يُزادُ على هذه الألفاظِ [شَيءٌ](٢) أو يُنقصُ منها فيزدادُ الوُضُوحُ أو ينقصُ . لأنَّا نقولُ : إن زيدَ على تلك الألفاظِ شيءٌ؛ فقد زيد في المعنى لا محـــالة، والكـــلامُ في تـــأديـــة المعنى الواحد(٣) لا المعاني المختلفة؛ وكذا إن نَقَص نَقَص .

بل بالعَقْليَّة؛ أي : بل التَّفاوُتُ بالدّلالة العقليّة(٤)؛ **لتفاوت المُتعلّقاتِ في جلاءِ التَّعلُّقِ** . كما كان لشيءٍ تعلُّق بأمورٍ مختلفة، وأُريد التَّوصُّل بواحد من المتعلّقات إلى المتعلّق به، وتفاوتت تلك المتعلّقات في جلاءِ التَّعلُّقِ وخفائه(٥) فصحَّ(٦) في طريق إفادته الجلاءُ والخفاءُ .

فدلالةُ اللّفظ لاحتياج صاحبِ علمِ البيانِ إلى مَعْرفةِ أنواعِ الدّلالاتِ بيَّنها بأن قال: دلالتُه **على تمامِ مُسَمّاهُ**؛ أي: مَعْنَاه من غير / [٥٢/أ] زيادةٍ ونُقْصانٍ، **وضعيّةٌ**؛ لكونها لمحضِ الوضعِ؛ بخلافِ غيرها؛ فإنَّها

(١) لأنّه لا يُتصوَّر فيها أَنْ تفيد إِفادة ناقصة .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٣) كلمة : « الواحد » ساقطة من أ .

(٤) المراد بالدّلالة العقليّة : دلالة اللّفظ على غير ما وضع له .

(٥) قال الشِّيرازيُّ موضّحـــاً ذلك في مفتاح المفتاح : (٨٠٨) : « وذلك كاختلاف دلالات (زيدٌ كثير الرَّماد)، و(مهزول الفصيل)، و(جبان الكلب)؛ على كونه مضيافـــاً؛ الّذي هو أصل المعنى المعبّر عنه : بـــ(المعنى الواحد) في الوضوح والخفاء».

(٦) في الأصل : « يصحّ » . والمثبت من أ، ب .

بشركةِ الوضعِ . **وهي المطابقةُ**؛ إنّما سَمَّاهُ بدلالةِ[١] المطابقةِ : لمطابقةِ اللّفظِ المعنى بحسبِ الوضعِ .

وعلى غيره؛ أي : دلالتُه على غير تمامِ مُسَمَّاه؛ وهذا مُتَناولٌ لدلالتي التَّضمُّن [٢] والالتزامِ[٣]؛ لأنَّ انتفاءَه إمَّا بانتفاءِ التَّمام؛ وهو التَّضمُّنُ، وإمَّا بانتفاءِ المُسَمَّى؛ وهو الالتزامُ. **عَقْلِيّةٌ**؛ لكونها بوساطة العقلِ.

فعلى جُزْئه؛ أي : فدلالتُه بواسطةِ العقل على ما هو داخلٌ في مفهومه ومُسَمَّاه؛ كدلالةِ الإنسانِ على الحيَوان[٤] **تضمّنٌ**؛ لتضَمُّن مفهومِ اللّفظِ إيَّاهُ، واشْتماله عليه . **وعلى خارجه**؛ أي: ودلالتُه على ما هو خارجٌ[٥] من مفهوم اللّفظ؛ كدلالة الإنسانِ على قابلِ صنعة الكتابة، **التزامٌ**؛ لكونه لازمَ المفهومِ الأَصْلي . هذا على ما هو في المفتاح[٦]، لكنَّه مُخْتلفٌ فيه .

---

(١) في أ، ب : « أي المسمَّاة ».

(٢) دلالة التّضمّن هي : «دلالة اللّفظ على جزء معناه في ضمن كلّه؛ كدلالة الإنسان على الحيوان النّاطق . وسُمِّيت بذلك لأنَّ الجزء مفهوم في ضمن الكُلّ » . تسهيل المنطق : (١١) .

(٣) دلالة الالتزام هي : «دلالة اللّفظ على معنى خارج عن مُسمَّاه؛ لازم له لزومـاً ذهنيًّا؛ بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقي فهم ذلك الخارج اللاّزم؛ كدلالة العمى على البصر، والأسد على الشّجاعة ». تسهيل المنطق : (١١) .

(٤) قوله : « كدلالة ... الحيوان » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « على خارجه » .

(٦) ينظر ص (٣٢٩ ــ ٣٣٠) .

فإنَّ ابن الحاجب قالَ في مختصره[١]: تكونُ دلالةُ التَّضمُّن لفظيّةً وضعيَّةً، وعبارتُه هذه[٢]: «ودلالته اللّفظيّة في كمالِ معناها[٣] دلالةُ مطابقة، وفي جزئه تضمّنٍ، وغير اللفظيَّة دلالةُ التزام» .

[و][٤] الحقُّ أنَّ نظرَه أَدقُّ؛ لأنَّ الدّلالةَ الوضعيّةَ هي « أن ينتقلَ الذِّهنُ من اللّفظِ إلى المعنى ابتداءً؛ وهي واحدة[٥]، ولكن رُبّما تضمَّنَ المعنى الواحدُ جُزْئين؛ فيُفْهمُ الجزءآن، وهو بعينه فَهْم الكلِّ؛ فالدّلالةُ على الكُلِّ لا تُغَاير الدّلالةَ على الجزئين مغايرةً بالذَّات؛ بل بالاعْتبارِ والإضافة . وهي بالنِّسبةِ إلى كمالِ معناها تُسمَّى : مُطابقةً، وإلى جُزْئه : تضمُّنـــًا »؛ صَرَّحَ به[٦] الأستاذُ - أيضـــًا - في شرحه للمختصرِ[٧].

والسَّكَّاكيُّ نظر إلى ظاهرِ أنَّ الدّلالةَ على الكُلِّ غيرُ الدّلالة على الجُزءِ، واللّفظُ موضوعٌ للأوّل .

(١) في الأصل : « قال ابن الحاجب في مختصره ». والمثبت من أ، ب . والسِّياق به أَوْلَى في الدّلالة على الخلاف قبله .

(٢) مختصر منتهى السّؤل (ضمن شرح الإيجيّ، برفقه عدّة شروح) : (١٢٠/١) .

(٣) في الأَصل : «معناه»، والصَّواب من : أ ،ب، مصدر القول .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) في الأَصل : «وهو واحد». والصَّواب من أ، ب .

(٦) « به » وردت في أ متأخّرة بعد : «أيضـــًا» .

(٧) في ب : «شرحه المختصر» .

وتصريحه نصّاً في شرحه للمختصر (ضمن عدّة شروح) : (١٢١/١)

والْمَنْطقيّون قالوا : تكونُ الثّلاثةُ وضعيّةً تارةً؛ كما قال صاحبُ المطالع : الدّلالةُ الوضعيّةُ للّفظِ(١) على تمامِ ما وُضع له : مُطابقة، وعلى جزئه : تضمُّن، وعلى الخارج عنه : التزام . وتكونُ الأولى وضعيَّةً، والأخريان عقليَّتين تارةً(٢)؛ وذلك في [مَسْألة](٣)بيانِ مهجوريَّة دلالة الالتزام، حيثُ قال - أيضـًا - / فيه : احتجّوا عليه؛ أيْ : على كونها [٥٢/ب] مهجورةً بأنّها عقليّةٌ؛ ونقضه الغزاليُّ(٤) بالتَّضمُّن .

والإطلاقاتُ صحيحةٌ؛ لأنَّ لكلٍّ من العقلِ والوضعِ مدخلاً فيهما؛ فلكلٍّ أن يصطلحَ باعتبار أيٍّ منهما على ماشاء. نعم للفارق بينهما - كابنِ الحاجبِ - لا بدّ للفرقِ(٥)، وقد عُلم من المذكورِ، مع أنَّ ذلك كُلَّه

(١) في الأصل :« اللّفظيّة »، والصّواب من أ، ب.

(٢) ويمكن لنا أن نمثّل لذلك بالعدد أربعة؛ فدلالته على المركّب من اثنين واثنين مطابقة، وعلى الاثنين تضمُّن، وعلى الزَّوجيَّة التزام . وتسمّى الأولى وضعيّة؛ إذ يحصل العلم بمجرّد معرفة الوضع، والأخيران عقليّان لافتقارهما إلى ملاحظة تعلّق .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) هو / أبو حامد؛ محمَّد بن محمَّد الطّوسيّ الغزاليّ . حجّة الإسلام، فيلسوف، متصوّف، له مصنّفات كثيرة . منها : « إحياء علوم الدّين »، و « تهافت الفلاسفة »؛ ولد في الطابران بخراسان، ثمّ رحل إلى نيسابور، ثمّ بغداد؛ فالحجاز؛ فالشّام، فمصر، ثمّ عاد إلى بلدته وتوفّي بها سنة (٥٠٥هـ) .
ينظر : اللّباب في تهذيب الأنساب؛ لعزّ الدّين ابن الأثير : (٣٧٩/٢)، الكامل؛ لابن الأثير : (١٤٦/٩)، طبقات ابن الصّلاح : (٢/٢١)، وفيات الأعيان : (٥٨/٤ - ٦١)، سير أعلام النّبلاء : (٣٢٢/١٩) .

(٥) في أ : « لا بدّ من الفرق ».

فرعُ تفسيرِ الوضعيّة يختلفُ باختلافه .

وشَرْطُه؛ أي : شَرْطُ الالتزام، **اللُّزوم** بينهما[1] **ذهنًا**؛ لينتقل الذّهنُ منه إليه، وإلاّ لامتنع فهمُه من اللّفظ؛ لا خارجًا لحصولِ الفهم دونه؛ كدلالة لفظ العمى على البصرِ مع عدمِ الملازمةِ بينهما في الخارج .

أيْ : تعلّقٌ؛ أي : اللّزوم تعلُّق . **يوجبُ الانتقالَ**؛ انتقال الذّهن عن الشّيءِ **إليه**؛ **بحسبِ اعتقادِ المخاطبِ**؛ **لعقلٍ**؛ كانتقالِ الذّهن من الإنسانِ إلى قابل صنعةِ الكتابة . **أو عُرفٍ** عامٍّ؛ كقولك : (رَعَينا الغَيْثَ)؛ والمرادُ : لازمُهُ، وهو النَّبْتُ، وليسَ عقليًّا؛ لأنَّ النَّبتَ ليس لازمًا للغيث عقلاً؛ ولهذا قد يتخلّفُ عنه؛ بل لازمًا له اعتقادًا بحسبِ العرفِ العامِّ . **أو غيرهما**، من اصطلاحٍ، أو ادّعاءٍ، ونحوه .

والحاصلُ : أنَّ اللُّزومَ لا يَجبُ أن يكون عقليًّا؛ بل إن كانَ اعتقاديًّا إمّا لعُرفٍ أو لغير عُرفٍ؛ صَحَّ البناء على[2] ذلكَ اللُّزومِ .

قال : لَمَّا كان مدارُ علم البيانِ على اعتبارِ الملازماتِ بين المعاني؛ لأنّه لا يتأتّى إلاّ في الدّلالاتِ العقليّة ـــ قال السَّكّاكيُّ : **فالانتقالُ من الملزومِ إلى اللاّزمِ مجازٌ**؛ نحو : (رعينا غَيْثًا)؛ والمرادُ : لازمُه؛ وهو النّبْتُ. **وهو**؛ أي : الانتقال المذكور . **بالذّات** لا يُحْتاج فيه إلى الغير؛ لاستلزامِ الملزوم اللاّزم ضَرورةً . **والانتقالُ من اللاّزمِ** إلى الملزومِ **كنايةٌ**؛ نحو :

(١) هكذا ـــ أيضاً ـــ وردت كلمة : « بينهما » ضمن كلام الشّارح في ب . ووردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف.

(٢) في ب : « عن » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(طويلُ النِّجادِ)؛ والمرادُ منه : طولُ القامة؛ الّذي هو ملزومُ طولِ النّجاد[١] .
وهو؛ أي : هذا الانتقالُ، **بمعونة** الانتقالِ **الأوّلِ**[٢]؛ **إذْ لا يمكن** الانتقالُ من اللاّزمِ **إلاّ عند التّساوي** بين اللاّزمِ والملزوم، حتّى يكونَ كُلٌّ منهما لازمـــاً وملزومـــاً بالحقيقة؛ فيكونُ حينئذ الانتقال من الملزومِ - أيضـــاً -، ولولا ذلكَ فلا انتقال؛ لجوازِ كون اللاّزمِ أعمَّ[٣].

وأمّا الانتقالُ من لازمٍ إلى لازمٍ؛ أي : من أحدِ لازميِّ الشّيءِ إلى الآخر؛ مثل: ما إذا انتقلَ من بياضِ الثّلجِ إلى البُرودة **فيرجعُ إليهما**؛ لأنّه ينتقلُ من البَياضِ إلى الثّلجِ، ثُمَّ من الثّلجِ إلى البُرودة، لا أنّه نوعٌ آخر .

ومِن المجازِ نوعٌ يُسَمَّى الاستعارةَ؛ وهو ما تكون العلاقةُ فيه

---

(١) والنِّجاد - بتشديد النُّون وكسرها - ما وقع على العاتق من حمائل السّيف . اللّسان : (نجد) : (٤١٩/٣) . وفي الصِّحاح : (٧٤٣/٢) : «حمائل السِّيف» ولم يخصِّص .

(٢) وعليه فلا يكون الانتقال المتحقّق في الكناية بالذّات؛ بل بالغير .

(٣) يقول أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة (ل : ١٧٠/أ) : «وهذا الانتقال بمعونة الأوّل؛ أي كون المنتقل منه ملزومـــاً؛ لأنّه مشروط بكون اللاّزم مساويـــاً لملزومه أو أخصّ منه؛ إذ لو كان أعمّ منه كالحياة اللاّزمة للعلم، والشّجاعة اللاّزمة للأسد؛ لم ينتقل الذّهن منه إلى ملزومه؛ إذ لا دلالة للعامِّ على الخاصِّ؛ لا مطابقة؛ وهو بيِّن . ولا تضمّنـــاً؛ لامتناع كون الجزء أخصّ من الكلّ وإلاّ لزم وجود الكلّ بدون جزئه . ولا التزامـــاً؛ لتَساوي نسبة العَامِّ إلى جميع الخواصِّ الّتي تحته؛ فدلالته على البعض دون البعض ترجيح من غير مرجّح، وإذا كان مساويـــاً له أو أَخَصّ كان ملزومـــاً له ... » .

الْمُشابهَة؛ **وهو فرعُ التَّشبيه**؛ لأنَّه لا بُدَّ فيها منه . **فههنا أُصُولٌ أربعةٌ** : المجازُ[١]، والكنايةُ، والاستعارةُ، والتَّشبيه .

واعترفَ السَّكَّاكيُّ **أنَّه تَكلُّفٌ للضّبط**؛ قال بهذه العبارة[٢]: «[و][٣] الْمَطْلوبُ بهذا التَّكلُّف هو[٤] الضَّبطُ» ولعمري أنَّه ضبط، ولكن لم يَنْضبط؛ ولهذا قال[٥]: (قال)[٦]؛ لأنَّه[٧] لم يُعْلَم [منه][٨] أنَّ الانتقالَ من أَحدِ اللاَّزمين إلى الآخر أَمجازٌ أم كنايةٌ، ثمَّ يلزمُ منه في الكنَايةِ - لأنَّها انتقالٌ من اللاَّزمِ إلى الملزومِ، ثُمَّ من ذلك الملزوم إلى لازمه؛ بحكمِ الْمُلازمةِ الْمُساويةِ - أن يكونَ مَجَازًا وكنايةً كِلَيهما معـًا . ثُمَّ يلزمُ عدم الفرْقِ بين المجاز والكنايةِ؛ لأنَّه إذا شرط التَّساوي فيها[٩] فالانتقالُ - في الحقيقة -

(١) مراده بالمجاز هنا : المجاز المرسل فقط، مع أنَّها شاملة للمجاز المرسل وللاستعارة؛ فكلاهما مجاز لغويّ، وقد سبق التَّعليق على مثل هذا .

(٢) المفتاح : (٣٣١) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٤) « هو » ساقطٌ من ب .

(٥) أي : المصنِّف .

(٦) إشارة إلى قوله المتقدّم حكاية عن السَّكَّاكيِّ : «قال : فالانتقال من الملزوم إلى اللاّزم ... » .

(٧) أي : السَّكَّاكيّ . وهذا شروع في الرَّدِّ عليه من قبل الشَّارح .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٩) في ب : « منهما »، وهو خطأٌ ظاهرٌ .

[فيهما][(١)] من[(٢)] الملزومِ، ثمَّ إنَّه ما جعل التَّشبيهَ من المحسِّناتِ، ومن البيانِ بالذَّات؛ بل على سبيل التَّبعيَّةِ والعرضِ؛ مع أنَّ التَّشبيه النَّادر من أركان البلاغة؛ بالغـــاً في تحسين الكلامِ الدَّرجة القصْيا، وفي الكَثْرةِ مرتبةً لَمْ يبلغا حدَّها[(٣)]؛ بل الصَّحيحُ المندفعُ عنه الأسئلةُ ما ضبطَ أُستاذُنا؛ وهو أن يُقال[(٤)]:

اللَّفظُ المرادُ به غير ما وضع له لا بدَّ له من العلاقة؛ فهي إمَّا المشابهةُ أَوْ غيرها، وعلى التَّقديرين : إمَّا أن يُلحظَ معناهُ الأَوَّلَ أَوْ لا؛ فهذه أَرْبعةٌ :

ما يُلحظ معناه؛ والعلاقةُ[(٥)] هي المشابهةُ : التَّشبيهُ .

ما يُلحظُ؛ والعلاقةُ غيرُ المشابهة : الكنايةُ .

ما لا يلحظُ؛ والعلاقةُ المشابهةُ : الاستعارةُ .

ما لا يُلحظُ؛ والعلاقة غيرُها[(٦)]: المجازُ .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل : « في » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في الأصل : «حدّهما» . والصَّواب من أ، ب .

(٤) تقدّم أنَّ مرادَ الشَّارح بالاستاذ : شيخة الايجيّ؛ صاحب الفوائد . و لم أعثر في مصنَّفاته ــ الّتي بين يديّ ــ على قوله . ولعلّه ممّا أخذه عنه تلميذه مشافهة . بل صرَّح أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة أنّه ممّا أفاد التّلميذُ من الشّرح . شرح الفوائد الغياثيّة لمجهول [ل : ٦٩/أ] .

(٥) في الأصل : « فالعلاقة »، والصَّواب من : أ، ب . ويصدقه ورود الكلمة كذلك في الأقسام الأخرى بعدَه .

(٦) في ب : « غير المشابهة » والمعنى هو المعنى .

الأولُ؛ نحو : (وجهٌ كالبدرِ) .

والثّاني [نحو][1]: (طويلُ النِّجادِ) .

الثّالثُ؛ نحو: (أسدٌ في الحَمَّام) .

الرّابع؛ نحو: (فارَ القدرُ) .

لأنّه حَصر فانحصرَ[2].

والمرادُ بهذا المجاز: المجازُ الّذي يُبادرُ[3] إلى الذّهنِ عند إطلاقِه؛ أي : المجاز الْمُرسل، وهو غيرُ متناولٍ للاستعارةِ؛ فلا يردُ أنّها قِسْمٌ من المجازِ؛ فكيفَ تكونُ قَسيمــًا له؟!.

(١) كلمة : « نحو » ساقطة من الأصل، ومثبتة من أ، ب .

(٢) هذا دليل لقوله : « بل الصّحيح المندفع عنه الأسئلة ... » .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « يتبادر » .

الأصلُ الأَوَّل : في / التَّشْبيه . [٥٣/ب]

إِنَّمَا قدَّمهُ في الوضعِ على الأخوات؛ لأنَّ الكنايةَ بالنِّسبةِ إلى المجاز نازلةٌ منْزلةَ المركَّبِ من المفردِ؛ لتوقُّفِ المجازِ على الملزومِ واللاَّزمِ فقط، وتوقّفِ الكنايةِ عليهما وعَلَى التَّساوي بينهما، ثمَّ نوعٌ من المجازِ[1] موقوفٌ على معرفة التَّشْبيه[2]؛ والموقوفُ عليه مُقَدَّمٌ على الموقُوفِ طبعــاً[3].

وعرَّفه شارحُ المفتاح بأَنَّه[4]: « هو الدّلالةُ على اشْتراكِ شيئين فِي وصفٍ هو من أَوْصافِ أحدهما في نفسه » . وصــاحــبُ الإيضاح بأَنَّهُ[5]: «الدّلالةُ على مُشاركةِ أمرٍ لأَمرٍ في معنىً» . والسَّكّاكيُّ وإنْ لم

(١) أراد به : الاستعارة . فإِنَّ معرفتَها متوقّفة على معرفة التَّشبيه .

(٢) في الأَصل : « النِّسبة » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) يوحي هذا التَّقديم بأنَّ مبحث التّشبيه مبحث عرضيّ تبعيّ؛ لم يَدْفعْ للتَّعرض له إِلاَّ توقُّفُ الاستعارة عليه . وفي نفسي شيءٌ من هذا؛ لأن الاختلاف في وضوح الدّلالة ــ المبنى عليه هذا الباب ــ موجودٌ فيه فهو من الفنِّ أصلاً . وقد أشار الشّارح قبل قليل إلى كونه ركن من « أركان البلاغة؛ بالغــاً في تحسين الكلام الدّرجة القصيا» وذلك حينما اعترض على السَّكّاكيِّ في جعله التَّشبيه فرعــاً للاستعارة وأَنَّه بذلك يُخْرِج التَّشبيه من المحسّنات، ومن البيان بالذّات إلى العرضيَّة والتَّبعيَّة، ويؤيّد ما أشرت إليه من كون التّشبيه أصلاً في هذا الباب بعض البلاغيين منهم الطِّيبــيّ، في التّبيان : (٣٤١) .

(٤) مفتاح المفتاح؛ للشِّيرازيِّ : (٨١٦) بلفظ : « اثنين » بدلاً من « شيئين » .

(٥) : (١٧/٣) بلفظ : « أمر لآخر » بدلاً من : « أمر لأمر » .

يصرّحْ بتعريفهِ لكن يلزمُ من كلامه أنّهُ : وصفٌ للشَّيءِ بمشاركته شيئًا آخر في أمرٍ(١).

ولا بُدَّ فيه(٢) **من طرفين**؛ مُشَبَّه ، ومشبَّه به . **مُخْتَلفين**(٣)؛ كأَنْ يشتركا في الحقيقةِ، ويختلفا في الصِّفة، أو بالعكس . **ووجه شبه مشترك**(٤)؛ كالشَّجاعةِ المشتركةِ بين الشُّجاعِ والأَسدِ . **وغرضٍ فيه**(٥)؛ كبيانِ الإِمكان، أَوْ الحال، أَوْ مِقْداره . **وحال له**(٦)؛ ككونه قريبًا أَوْ غريبًا، مَقْبولًا، أو مَرْدودًا . **وصيغة**(٧)؛ كـ(كاف) التَّشبيه، و(كأَنَّ) المُشَبِّهة(٨). **فالكلامُ في**(٩) **خَمْسةِ أنواعٍ** :

الأَوَّلُ : في الطَّرفين .

الثَّاني : في الوَجْه .

---

(١) راجع المفتاح : (٣٣٢) .

(٢) أي : في التّشبيه .

(٣) اشتُرط كونهما مختلفين؛ لأنَّ الشَّيء لا يُوصف بمشَاركته لنفسه .

(٤) اشتُرط المعنى الجامع بينهما . لأَنَّ التَّباين التَّام بين الطَّرفين لا يتحقّق به تشبيه .

(٥) اشتُرط الغرض لئلاَّ يكون العدولُ من المشبّه إلى المشبَّه به عبثًا، وهو كمال المشبّه في ما شُبِّه لأَجله .

(٦) وهو ما يتمخَّضُ عنه التَّشبيه؛ فلا بدَّ من معرفة حاله؛ ليتجنّب القبيح ويجتلب الحسن .

(٧) وقد تكونُ مقدَّرةً أو ملفوظةً؛ ولا بدَّ منها ليتميّز التّشبيه عن الاستعارة .

(٨) في الأصل : « المشبّه »، والصَّواب من : أ، ب .

(٩) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ : «فيه» . والحرف ساقط من ب .

الثَّالثُ : في الغَرَض .

الرَّابعُ : في الحَال .

الخَامسُ : في الصِّيغة .

والسَّكَّاكيُّ قال[١]: « فلننوّعه أربعةَ أنواع »؛ لأنّه لَمْ يذكرْ الصِّيغة.

النَّوعُ الأَوَّل : في طرفيه؛ وهما المشبّهُ والمشبّهُ به .

وهما إمَّا حسيّان[٢]؛ كالخدِّ عند التَّشبيه بالورد .

أَوْ عقليَّان[٣]؛ كالعلْم عند التَّشبيه بالحياة؛ قال[٤]:

أَخُو العِلْمِ حَيٌّ خالدٌ بَعْدَ مَوْته
وَأَوْصَالُهُ تَحْتَ التُّرَابِ رَمِيْمُ
وَذُو الجَهْلِ مَيْتٌ وَهُوَ مَاشٍ على الثَّرَى
يُظَنُّ من الأَحْياءِ وَهُو عَديْمُ

أَوْ مُخْتلفان؛ بأَنْ يكونَ المُشبَّه مَعْقولاً، والمُشبَّه به مَحْسُوسًا؛ كالعدلِ إذا شُبِّه بالقسطاسِ، أو بالعكسِ؛ كالعِطْرِ إذا شُبِّه بِخُلُق الكَريمِ؛

(١) المفتاح : (٣٣٢) .

(٢) الطَّرفان الحسِّيَّان هما اللَّذان يُدْركان بإحْدى الحواسِّ الخَمْس؛ وهي: البصر، السَّمع، الشَّمُّ، اللّمس، الذّوق .

(٣) الطَّرفان العقليَّان هما اللّذان يُدْركان بالعقلِ أَوْ بالوجْدان .

(٤) البيتان من الطَّويل، وقد وردا بلا عزو في التِّبيان : (٣٤٣) وأنوار الرَّبيع في أنواع البديع؛ لابن معصوم : (١٩٨/٥)، ومنسوبين إلى عفيف الدِّين بن المزروع البصريِّ في مفتاح المفتاح : (٨١٩) وعروس الأفراح (ضمن شروح التَّلخيص) : (٣٠٩/٣) .

قال[١]:

يَا أَيُّها[٢] القاضِي[٣] الَّذِي[٤] نَفْسِي لَهُ
- مَعَ[٥] قُرْبِ عَهْدِ لِقَائِه - مُشْـتَاقَةْ
أَهْدِيتُ عِطْـرًا مِثْلَ طِيبِ ثَنَائِه
فَكَـأَنَّـمَا[٦] أُهْـدِى لَهُ أَخْلاَقَـهْ

والخياليّاتُ[٧]؛ أيْ: ما يستندُ إلى خيالٍ؛ كما في التَّشبيه بالأعلامِ

(١) البيتان من الكامل، كتبهما الصَّاحب إلى القـاضي أبي الحسن ـــ وستأتي عمّا قليل ترجمته -، وقد أهدى معهما عطر القطر .
وهما في ديوان الشّاعر (ضمن المستدرك) : (٢٥٣)، يتيمة الدّهر : (١٩٨/٣) .
واستشهد بهما في أسرار البلاغة : (٢٧٠)، ونهـاية الإيجـاز : (١٩٢)، والإيضاح : (٣٦/٣) .

(٢) أداة النّداء « يا » ساقطة من ب .

(٣) هو / أبو الحسن؛ علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجانيّ . قاضي أديب . ولد بجرجان وتوفّي بينسابور سنة (٣٩٢هـ) . له عدَّةُ مؤلَّفات منها : «الوساطة بين المتنبّي وخصومه» .
ينظر في ترجمته : يتمية الدّهر : (٣/٤ ـــ ٢٦)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم؛ لأبي الفرج ابن الجوزيّ: (٢٢١/٧ - ٢٢٢)، معجم الأدباء : (١٤/١٤ - ٣٥)، وفيات الأعيان : (٢٤٢/٣ ـــ ٢٤٦) .

(٤) كلمة « الَّذي » ساقطة من ب .

(٥) هكذا - أيضـًا - في المصادر النَّاقلة للبيت . وفي أ، ب : « في ».

(٦) في الأصل : «كأنّما » والصَّواب من أ، ب، مصادر البيت .

(٧) الخياليّات : جمع خيال . وأراد به : المركّب المعدوم المتخيّل من أمور حسيّة مجتمعة .

المَوْصوفة[1]؛ كما في البيت[2]:

وكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّـــقِــيْـــــقِ[3] إذا تَصَوَّبَ[4] أَوْ تَصَعَّدْ[5]
أَعْلامُ يَــاقُوتٍ[6] نُــشِــرْ نَ عَلَى رِمَــاحٍ مِنْ زَبَرْجَــدْ[7]

تُلحقُ بالحِسِّيَّاتِ؛ لأنَّ مبادئها حِسِّيَّةٌ؛ لأنَّ الخيال / هو[8]: ما **[٥٤/أ]**

---

(١) في الأصل : «المصوّبة» والصَّواب من : أ، ب .

(٢) البيتان من مجزوء الكامل . وهما للصَّنوبريِّ، وقد وردا منسوبين إليه في تكملة ديوانه: (٤٧٧) .

وقد اُستُشهد بهما منسوبين إلى قائلهما في أسرار البلاغة : (١٨٣)، وبدون نسبة في : المفتاح : (٣٥٢)، والمصباح: (١١٦)، والإيضاح : (٣١/٣)، والتّبيــان: (٣٤٣) .

كما أوردهما العبَّاسيُّ في معاهد التَّنصيص : (٤/٢) وقال عنهما : « لم أقف على اسم قائلهما، ورأيت بعض أهل العصر نسبهما في مصنّف له إلى الصَّنَوْبَريِّ الشَّاعر » .

(٣) محمرّ الشَّقيق : من باب إضافة الصّفة إلى الموصوف : أي الشَّقيق الأحمر، والشَّقيق نَوْرٌ أحمر مبقعٌ بنقط سوداء؛ يسمّى شقائق النُّعمان . ينظر : اللِّسان : (شقق) : (١٨٢/١٠) .

(٤) تَصوَّب : مال إلى أَسْفل . ينظر : اللِّسان : (صوب) : (٥٣٤/١) .

(٥) تَصعَّد : مال إلى أعلى . ينظر : اللِّسان : (صعد) : (٢٥٢/٣) .

(٦) اليَاقوت : حجرٌ نفيس تختلف ألوانُــه، ويدلُّ التَّشــبيــه على أنّ اللّون المراد - هنا -: الأحمر، والكلمةُ فارسيَّة معرَّبة . ينظر: اللِّسان: مادة (يقت) : (١٠٩/٢) .

(٧) الزَّبَرْجَدُ : حجرٌ نفيسٌ أَشْهره الأَخْضر؛ وهو المراد هنا .

(٨) «هو» ساقطة من ب .

يحفظُ الصُّورَ الْمُرْتَسِمة في الحسِّ الْمُشْتَرك كالخزانة له[١].

والْوَهْمِيَّاتُ[٢]؛ كما إذا قدَّرنا صُوْرَةً وهميّةً مَحْضةً مع المنيَّة مثلاً، ثمّ شبَّهناها بالمخلب المحقّق؛ فقُلنا: افترست المنيّةُ فُلانـًا بشيء هو لها شبيهٌ بالمِخْلب - تُلحقُ **بالعَقْليّات . وكذا الوِجْدانيّاتُ**؛ وهي الْمُدْرَكةُ بالقُوى البَاطنة؛ كاللّذة، والأَلَم؛ عِنْد تَشْبيههما[٣] برُؤيةِ العينِ ما يلائمها وغير مَا يُلائمها - تُلحقُ بالعقليّات.

وأُلحقَ الخياليُّ بالحسِّيِّ[٤]؛ لاشْتراكِ الحسِّ والخيالِ في كونِ الحاصلِ فيهما صُورًا لا معاني، والوَهْميُّ والوجدانيُّ بالعَقْليِّ؛ لاشْتراكهما في كون الحاصلِ [بها][٥] مَعَاني لا صُورًا .

وهذا الإلحاقُ لتقليلِ الاعتبارِ وتَسهيلِ الاسْتِحضَارِ .

---

(١) في الأصل: «الحسّ كالمرآة له» والصَّواب من أ، ب، وهو الملائم للسِّياق قبله .

(٢) الوَهميَّات: جمع وَهْم . وأرادَ به: ما لا يحسُّ به ولا بمادّته، وإنَّما هو صورة يخترعها الوهمُ من عند نفسه .

(٣) في ب : « تشبيهمـــا » وهو تحريف بالنَّقص .

(٤) في ب : « وأُلحق الخيالُ بالحسِّ» والمؤدّى واحد .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

النَّوعُ الثَّاني : في وجهِ التَّشبيه؛

وهو: ما يَشْتركُ المشبّهُ والمشبّهُ به فيه، **وهو إمَّا صفةٌ لحقيقَتَين**؛ وذلك فيما يكونُ الاشتراكُ في الصِّفة[1]، والاختلافُ في الحقيقة[2]؛ مثل : طولين: جسم، وخطّ **أو حقيقةٌ لصفتين**؛ وذلك فيما يكونُ الاشتراكُ في الحقيقة، والاختلافُ في الصِّفة[3]؛ مثل: إنسانين: أسود، وأبيض .

والوصفُ إمّا: حسِّيٌّ؛ أي: مُدرَكٌ بالحسِّ [؛كالكيفيَّاتِ الجِسْمَانيَّة الَّتي تُدْرَكُ بإحدى الحواسِّ كالألوانِ، والأَشْكالِ، والطّعومِ، والرَّوائحِ، والحرارة والبرودة][4]. **أَوْ عقليٌّ**؛ أي : يُدركُ بالعقلِ؛ وهذا [على][5] ثلاثةِ أقسامٍ :

حقيقيٌّ؛ أي: ما له تقرُّر[6] في ذات المَوْصوف [كالكيفيَّات النَّفْسَانيَّة؛ مثل: الاتِّصافِ بالذّكاء، والتَّيقُّظ، والمعرفة، والعلمِ، والقدرةِ، والكرمِ][7] .

واعتباريّ؛ أيْ : ما ليس له تقرُّر في ذات الموصوف؛ لكن يعتبره العقلُ؛ كاتِّصَافِ الشَّيءِ بكونِه مَطْلوبَ الوجود عند النَّفسِ . فإنَّ مطلوبيَّته[8] ليست

---

(١) في ب : « الوصف ».

(٢) في أ، ب : « بالحقيقة »؛ بالجرِّ بالباء بدلاً من : « في » .

(٣) في أ، ب : « بالصِّفة »؛ بالجرِّ بالباء بدلاً من : «في » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) في ب : « ما لم تقرّر ».

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٨) في ب : «المطلوبيّة » .

وصفاً مُتقرِّراً في ذات المطلوبِ؛ بلْ هو وصفٌ اعتبره العقل بالنِّسبةِ إلى الطَّلبِ القائمِ بالنَّفْس .

أَوْ وَهْمِيٌّ؛ أي : ما ليسَ له تقرّرٌ، ولم يَعْتبرْهُ العقلُ - أيضًا؛ كاتّصاف المنيَّة بالمخلب؛ فإنَّه وهميٌّ مَحْضٌ؛ بلا تقرّرٍ، واعتبارٍ للعقلِ لهُ .

والسَّكَّاكيُّ حصرَ العقليَّ على الحقيقيِّ والاعتباريِّ، وقسَّمه[1] قسمةً ثنائيّةً؛ وجعلَ اتِّصافَ الشَّيءِ بشيءٍ تصوُّريٌّ وهميٌّ محضٍ من الاعْتباريِّ[2]. والظَّاهرُ أولويّةُ التَّثْليث كَمَا فعلَ المصنّفُ .

والذَّاتُ إمَّا بسيطةٌ؛ أي : لا تكون ذاتَ أجزاءٍ مُختلفة؛ وهي إمَّا بأن لا جُزْء له أصلاً؛ كالنُّقطة، أَوْ لا جُزْءَ له يخالف كلَّه[3]؛ في الاسمِ، والرَّسمِ؛ كالعناصر .

أَوْ مُركّبةٌ من أجزاء مُخْتلفة .

وكذا الصِّفةُ؛ إمَّا مفردةٌ، أَوْ مركَّبةٌ؛ **فتقولُ** :

وجهُ / التَّشبيه إمّا واحدٌ؛ كالحُمْرة في تشبيه الخدِّ بالوَرْد . [٥٤/ب]

وإمَّافي حُكْمه؛أيْ:حُكمِ الواحدِ؛**كذات مُرَكَّبة**؛كالمشترك بين سقْط النَّارِ[4]وعينِ الدِّيكِ[5]؛ وهو الأمرُ الحاصلُ من الحُمْرة، والشَّكلِ الكُرِّيِّ

---

(١) في أ : « وقسَّمَ ».

(٢) ينظر : المفتاح : (٣٣٣ - ٣٣٤) .

(٣) في الأصل : « في محله »ولا وجه له، والصَّواب من أ، ب، مفتاح المفتاح .

(٤) سقط النَّارِ - بالسِّين المثلّثة : ما سقط بين الزَّنْدين قبل استحكام الوَرْي . اللّسان : (سقط) : (٣١٦/٧) .

(٥) التَّشْبيه في هذا المثال مأخوذٌ من قولِ ذي الرِّمَّة (ديوانه : ٢٣٦) :

«وسِقْطٍ كَعَينِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتِي أَبَاهَا وهَيَّأْنَا لِمَوضعِها وَكْرًا» .

والمقدارِ المَخْصُوصِ .

أَوْ صفات يُقْصدُ بمجموعها هَيْئَةٌ واحدةٌ؛ كما في قوله(١):

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ(٢)فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى(٣) كَوَاكِبُهْ

فإنَّ المرادَ تشبيهُ الهيئة الحَاصلة من النَّقعِ الأَسْودِ والسّيوفِ البيضِ مُتفرِّقات(٤) فيه بالهيئةِ الحَاصِلةِ من اللّيلِ المُظْلمِ والكَواكبِ المُشْرقةِ في جَوانبَ منه .

وإمَّا كثيرٌ(٥)؛ كاللَّونِ والطَّعمِ والرِّيحِ؛ في تشبيهِ فاكهةٍ بأُخْرى .

والأَوَّلُ؛ أي : ما يكونُ أمرًا واحدًا . **إمَّا حسيٌّ فكَذَا**(٦) **طَرَفاه** لا

---

(١) البيتُ من الطَّويل . وقائله : بشَّار بن برد . وهو برواية : « فوق رؤوسهم » في الدّيوان : (٣٣٥/١) .
والبيت برواية المتن في الشّعر والشُّعراء : (٧٣٦/٢)، وطبقات الشُّعراء لابن المعتز : (٢٦)، والأغاني : (١٣٧/٢)، والصِّناعتين : (٤١٣)، والوساطة بين المتنبّي وخصومه؛ للجرجاني : (٣١٣) .
واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٩٦)، وأسرار البلاغة : (١٧٤)، ونهاية الإيجاز: (٢٨٥)، والمفتاح : (٣٣٧)، والمصباح : (١٠٦)، والإيضاح : (٥٠/٣)، والتّبيان : (٣٥٨)، وهو في المعاهد : (٢٨/٢) .

(٢) النَّقع : الغُبار . اللّسان : (نقع) : (٣٦٢/٨) .

(٣) تَهاوى : تتساقط بعضُها إثر بَعْضٍ . ينظر : اللّسان : (هوا) : (٣٧٠/١٥) .
والأَصل : تتهاوى فحُذفت إحدى التّاءين .

(٤) في الأَصل : « مشرفات » والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٥) هذا هو القسْم الثّاني لوجه الشّبه .

(٦) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « وكذا » .

بُدَّ أَنْ يكُونا حِسِّيين؛ **إذ لا محسوسَ من غَـــيْر المحسوس جِهةً**؛ أي : جهةً ما؛ سواء كانت وجهَ التَّشبيهِ أَوْ لم تكن؛ لأنَّه لا يدرك إلاَّ مَا كان مَحْسوســـاً، ويمتنعُ قيامُ المحسوسِ بالمعقولِ؛ فيمتنعُ إدراكُ الحسِّ من المعقولِ شيئاً البَتَّة .

قوله[1]: (جهةً) منصوبـــاً[2]: تمييزٌ أَوْ صفةٌ، ومرفوعـــاً[3]: صفةٌ.

كالخدِّ بالوردِ في الحُمْرةِ؛ فإنَّ وجهَ الشَّبهِ وهو الحُمْرة، والطَّرَفين وهو الوَرْدُ، والخدُّ ـــ حِسَّيَّةٌ .

وإمّا عقليٌّ[4] [و][5]**يَحتملُ الأقسامَ الأربعةَ**[6]؛ أي : ما يكونان[7] عقليّين، أَوْ حسِّيَّين، أَوْ يكون أحدُهما حسيـــاًّ والآخرُ عقليـــاًّ؛ لصحّةِ إدراكِ العقلِ من المحسوسِ وجهـــاً .

فالمعقُولُ بالمعقولِ؛ كَعَديمِ النَّفعِ بالمعدومِ؛ في العراءِ عن الفائدة .

والْمَحْسوسُ بالمحسوسِ؛ كالرَّجل بالأسدِ، في الجُرأة .

---

(١) في أ : «وقوله» .

(٢) في أ : « بالنَّصب » .

(٣) في أ : « بالرَّفع » .

(٤) هذا هو القسم الثّاني من القِسْم الأَوَّل لوجه الشَّبه .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٦) أي : للطّرفين .

(٧) في أ : « ما يكون » .

والمعقولُ بالمحسوسِ؛ كالعدلِ بالقِسْطاسِ؛ في تحصيلِ ما بين الزّيادةِ والنُّقصانِ؛ أي : المساواة .

والمحسوسُ بالمعقولِ؛ كالعِطْرِ بخُلُقِ الكَرِيمِ؛ في التَّرويحِ، واستطابة النَّفسِ إيّاهُما .

والثّاني : وهو ما[(١)] يكونُ وجهُ الشَّبهِ[(٢)] غيرَ واحدٍ؛ لكنَّه في حُكمِ الواحدِ، وهو على قسمين :

إمّا مَحْسُوسٌ؛ كسقْطِ النّارِ؛ أي : ما سَقَطَ منها عند القَدْحِ؛ الّذي شُبِّه **بعينِ الدِّيك** في الهيئةِ الحاصلةِ من الحُمْرةِ، والشَّكلِ الكُرِّيِّ والمقدارِ المُعيَّن . **والثُّريّا**[(٣)] الّذي شُبِّه **بعُنْقُودِ الكرمِ المنوّر** ــ على [لفْظِ][(٤)] اسمِ الفاعلِ؛ أي : / المُظهرِ للنُّور[(٥)]؛ الّذي هو الضِّياءُ، أَوْ للنَّور الّذي هو الزَّهر؛ في الهيئةِ الحاصلةِ من تقارُبِ الصُّورِ البيض المُسْتديرة الصِّغار المَقَاديرِ في المرأى على كيفيّةٍ مُعيّنةٍ، ومِقْدارٍ مُعَيّنٍ؛ وهو إِشَارةٌ إلى هذا **[٥٥/أ]**

(١) في أ، ب :«أن» .

(٢) في أ، ب : « التّشبيه » .

(٣) الثُّريّا : أنجم مجتمعة معروفة، وسمّيت بذلك : لغزارة نوئها . وقيل : لكثرة كواكبها مع صغر مَرْآها؛ فكأنّها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحلّ . ينظر: اللّسان: (ثري): (١١٢/١٤) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . مفتاح المفتاح .

(٥) في الأصل : « وللنّور » . والصّواب من أ، ب .

البيت[١]:

وَقَدْ لاَحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا - كَمَا تَرَى -
كَعُنْقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ[٢] حِينَ نَوَّرَا

وإمّا معقولٌ؛ كالحَسْناءِ؛ أي: كتَشبيهِ المرأَةِ الحَسْناءِ الحاصلةِ **من مَنْبتِ السُّوءِ**؛ أي: من أصلٍ رَديءٍ **بخضراءِ الدِّمَنِ**، كما قالَ - عليه السَّلامُ -:[٣] «إيَّاكُم وخَضْراءَ الدِّمنِ»، والمرادُ: المرأَةُ

(١) البيت من الطَّويل. وقد اختلفت المصادرُ النَّاقلةُ له في تحديد قائله؛ حيث ورد بنسبة مرجوحة في الشِّعر المنسوب لقيس بن الخطيم ضمن ديوانه (١٦٨). وهذه النِّسبة نفاها بعضُ محقِّقي أسرار البلاغة؛ منهم محمود شاكر ص (٩٥) و هـ. ريتر ص (٨٥). وكذا محيي الدِّين عبد الحميد محقِّق المعاهد: (١٧/٢). كما ورد بنسبة - هي أقرب إلى الصَّواب - إلى أبي قيس بن الأسلت في الأغاني: (٨٩/٩). كما نُسب إلى إحيحة بن الجلاّح. على أن روايته في أغلب المصادر النَّاقلة: «لمن رأى».

وقد استُشْهد بالبيت - على اختلاف في روايته ونسبته - في أسرار البلاغة: (٩٥)، الإيضاح: (٤٩/٤).

والبيت في المعاهد: (١٧/٢).

(٢) الملاحيّ: ضرب من العنب أَبْيض في حبِّه طول. اللِّسان: (ملح): (٣٠٦/٢).

(٣) ينظر الحديث في: الفائق في غريب الحديث؛ للزّمخشريّ: (١٧٥/١)، النّهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدّين الجزري: (٤٢/٢).

والحديث جرى مجرى المثل. ينظر: مجمع الأمثال: (٥٣/١)، فصل المقال: (١٤)، المستقصى: (٤٥١/١).

الموصوفةُ **في حُسْنِ المَنْظر، وسوءِ المخبَر . والأكفَاء**؛ وكتشبيه الأكفاء المتناسبةِ في الخصالِ؛ الممتنعةِ لذلك[١] عن تَعْيين فاضلٍ بينهم[٢] ومفضولٍ **بالحلقةِ المفرغةِ**؛ أي : المُصْمَتة الجَوانب؛ **في عدمِ تميّز[٣] جُزْءٍ بالوسطيّة**؛ أي : لا يتعيَّن بعضه طرفاً وبعضه وسطًا؛ كالدَّائرة . وهو إشارةٌ إلى قولِ فاطمة الأنمارية[٤] حين سُئلت : عمَّن هُو أَفْضلُ من أولادها ؟ [٥]: « هم كالحاقةِ المفَرغةِ لا يُدرى أين طرفاها »؛ هذا على ما قال به الزَّمخشريُّ[٦]. لكن الشّيخَ عبد القاهر نَسَبَهُ إلى مَنْ وصَفَ بني المُهَلّبِ[٧].

---

(١) في ب : « كذلك » .

(٢) في الأصل : « منهم » والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « تحيّز » .

(٤) في ب : « الأنباريّة »، وهو تحريف . وهي : فاطمة بنت الخُشربْ الأَنْمَاريَّة؛ إحدى ربّات الفصاحة والبلاغة وضَرْب الأمثال . وَلَدتْ لزياد العبسيِّ : ربيعــًا الكامل، وعمارة الوهّاب، وقيس الحِفاظ، وأنس الفوارس .
ينظر : أعلام النّساء : (١١٤٨/٣)، وجمهرة الأَمْثال : (٢٥٨/٢) .

(٥) في أ زيادة : «وهو» والسِّياق تامٌّ بدونها . وقولها : « هم كالحلقة ... » جرى مثلاً يضرب . ينظر : مجمع الأَمْثال : (٤٨٧/٣)، والمستقصى : (٣٩٣/٢) .

(٦) ينظر : الكشَّاف : (٢٠٢/٤)، والمستقصى : (٣٩٣/٢) .

(٧) والَّذي وصف بني المهلب هو : كعب بن معدان الأشقريّ أوفدَه المهلَّبُ على الحجّاج فوصف له بنيه، وذكر مكانهم من الشَّرف والبَأْس . ينظر القصّة في أسرار البلاغــة : (٩٤)، كما أنّ القصّة وردت في الكامل : (٤٠٣/٣)، الأغاني : (٤٤٣/٧)، وزهر الآداب : (٣٠٢/٣) .

=

والثّالثُ: وهو أن لا يكونَ وجهُ الشّبه [أَمْرًا][1]واحدًا، ولا منَزّلاً منزلةَ الواحدِ؛ فهو على ثلاثةِ أنواعٍ؛ لأَنّ **تلكَ الأمور إمّا** :

حسّيّةٌ؛ كفاكهةٍ شُبهت **بـفاكهةٍ أُخرى في** الأوصافِ الثّلاثة: **اللّونِ، والطّعمِ، والرِّيحِ**[2].

أَوْ عقليّةٌ؛ كطائرٍ شُبّه **بالغُرابِ؛ في حدَّةِ النَّظرِ، وكمالِ الحذرِ، وإخفاءِ السِّفَادِ**؛ أي : نُزُوّ الذّكرِ على الأُنثى؛ وفي المثل[3]: « هو أخفَى سِفَادًا من الغُرابِ » .

أَوْ مُخْتلفةٌ؛ بأَن يكون البعضُ حِسّيًّا، والبعضُ عَقْليًّا؛ **كإنسانٍ** شُبّه **بالشّمسِ؛ في الحُسْنِ**؛ أي : حُسْنِ الطّلعةِ؛ وهو حِسّيٌّ، **والبهاءِ والعُلُوِّ**؛ أي : عُلوِّ القَدْرِ والمرتبةِ؛ وهُمَا عقليّان . وفي المفتاح بدل قولـه (والبهاءِ)[4]: «ونباهة الشّأن» .

= هذا؛ ولا يمتنع أن يكون القول صدر من أَحدهما أَوْ غيرهما؛ ثمّ استعمله الآخر؛ على طريقة ضرب المثل .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في ب : « والرّائحة » .

(٣) لم أَعْثر على هذا المثل فيما وقفتُ عليه من كُتب الأَمْثال . وأورده الشّيرازيُّ في شرحه للمفتاح : (٨٣٧) .

(٤) ص : (٣٣٨) .

تذنيباتٌ :

الأَوَّلُ : قدْ يُتَسامحُ؛ أي : في وجه الشَّبه، **إذا ذُكرَ وجهُ الشَّبه . وهو أمرٌ اعتباريٌّ** لا حقيقيٌّ؛ **كما يُقالُ : كلامٌ كالماءِ في السَّلاسَة، والعسلِ في الحلاوة، والنَّسيمِ في الرِّقَّة**، فتذكر الحلاوةَ والسَّلاسةَ والرِّقة لوجه الشّبه؛ مع أنَّ وجهَ الشّبه : لازمُ الحلاوة؛ وهو / ميْلُ الطَّبعِ إليها، **[٥٥/ب]** ومحبّةُ النَّفس ورودها عليها، ولازمُ السَّلاسةِ والرِّقّة؛ وهو إفادةُ النَّفسِ نشاطــًا والقلبِ رَوْحــًا؛ لأَنَّ شأنَ النَّفسِ مع ذلك الكلامِ كشَأْنها مع العَسلِ الشَّهيِّ في ميلِ الطَّبع إليه، ومحبّةِ ورودِه عليها، أَوْ مع الماءِ الّذي يَنْساغُ في الحَلْقِ[١]. وينحدر فيه أَجْلب انحدارٍ للرَّاحة، أَوْ مع النَّسيم الّذي يَسْري في البَدَن؛ فيتخلّلُ المسالكَ اللّطيفةَ منه في إفادتهما للنَّفسِ نشاطــًا والقلبِ روحــًا[٢].

الثّاني : ومن التَّسامحِ ما قُلْنا : إنَّ وجهَ الشَّبه منه[٣] حسّيٌّ؛ حيثُ قلنا : وجهُ الشَّبه إمَّا حسِّيٌّ، وإمّا عقليٌّ؛ **مع أنّ المحسوسَ لا يكونُ إلاّ**

---

(١) في الأَصل : « القلب » والصَّواب من أ، ب . المفتاح .

(٢) يلحظ أنَّ المصنِّف ــ رحمــه الله ــ خالف السَّكّاكيّ في ترتيبه لأوجه الشّبه حيثُ وسَّط العسلَ بين الماء والنَّسيم . بينما سار الشّارح ــ رحمه الله ــ في شرحه بحسب ترتيب السَّكّاكيّ. ولعلّه رأى أنّ ترتيبَه أَوْلَى وبخاصّة أَنَّ الأخيرين: «الماءَ والنَّسيمَ» مرتبطان في التّلازم .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « أمر ».

جُزْئيـــاً، وأنَّ الكُلِّيَّ[١] يمتنعُ إحساسُه؛ بل يمتنعُ وجودُه في الخارج؛ لأنَّ كلَّ موجود له تعيّنٌ .

وهذا أي : وجه الشَّبهِ **كلّيٌّ** لوقوعِ الشّركةِ . **مُشْترَكٌ** بين الطّرفين، وهو قياسٌ من الشَّكل الثَّاني .

هكذا المحسوسُ ليس بكلّيٍّ ووجهُ الشَّبه كُلّيٌّ؛ فالمحسوسُ لا يكونُ وجه الشّبه، وينعكسُ بعكسِ المستوى إلى أَنَّ وجهَ الشَّبهِ لا يكونُ مَحْسُوســاً؛ فَيكون عقليـــاً؛ فالتَّقسيمُ إليهما تسامحٌ؛ لأَنَّه لا يكون إلاَّ عقليـــاً[٢].

الثَّالثُ : حقُّ وجْهِ التَّشبيه أن يَشملَ[٣] الطّرفين؛ وإلاَّ فسدَ. واعتبره[٤] في قولهم: «النّحوُ في الكلامِ؛ كالملحِ في الطّعامِ»؛ إذْ هو باعتبارِ الصَّلاح [به][٥]؛ أي : بالملحِ، والفساد بعدمه؛ وذلك بهذا المعنى شاملٌ للطّرفين؛ كالنَّحو إذا استُعْمل في الكلام برفع الفاعلِ ونصبِ المفعولِ صَلُح الكلامُ للانْتفاع به في فهم المراد، وإن لم يُستعمل بهما فسدَ بخروجه عن الانْتفاع به[٦]؛ **لا الفَسَاد**؛ أي : لَيْس وَجْه الشّبه[٧] باعتبار

(١) في الأَصل : « الكلّ » والصَّواب من أ، ب .
(٢) وإنّما سُمّي حسيّـــاً لكون مادّته حسّــيَّة .
(٣) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ : « يشتمل » .
(٤) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ : « فاعتبره ».
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل، ب . ومثبت من أ، ف .
(٦) عبارة : « في فهم ... الانتفاع به » ساقطة من ب . وظاهر أنّه من انتقال النَّظر .
(٧) في أ : « التّشبيه » .

الفسادِ **بكَثْرته**؛ أي : الملح، والصَّلاح بقلّته؛ إذ ليس بهذا المَعْنى شَاملاً للطّرفين . **إذ لا يُعقل التّضعيفُ فيه**؛ أي : لا[1] يُتَصوّر التّقليل والتّكثير[2] في النَّحو؛ لامتناعِ جعلِ رفعِ الفَاعلِ - مثلاً - مُضاعفاً أَوْ منصفاً .

(١) « لا » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لاستقامة المعنى المراد .

(٢) في أ، ب : « التّكثير والتّقليل » .

النَّوعُ الثَّالثُ : في غرض التَّشبيه

[و](١) يعودُ غالبـًا إلى المُشَبَّه؛ وهو :

لبيانِ حاله؛ أيْ: المُشبَّه؛ كسَواده أَوْ بيَاضِه؛ كما إذا قيل لك : ما لونُ عمامتك ؟ [وقلتَ : كلون هذه](٢) وأشرتَ إلى عمامة / لديك(٣). [٥٦/أ]

أَوْ مقْدارِ حاله؛ كمَا إذا قُلْتَ : هو في سَوادِه كحَلَكٍ(٤) الغُرابِ .

أَوْ لإمكانِ وجُودِه، عطفٌ على قولهِ : (لبيانِ)؛ فهو قَسيمٌ له . وعبارةُ المفتاحِ تُشعرُ بأَنّه قسمٌ من البَيان؛ لأَنَّه قالَ(٥): «أَوْ لبيانِ إمكانِ وجوده»؛ وذلك إنَّما يكونُ إذا كان المدَّعِي يدَّعي شيئـًا لايكونُ إمكانُه ظاهرًا؛ فيحتاج إلى التَّشبيهِ لبيانِ إمكانه؛ كما في قوله(٦):

فإنْ تَفُقِ الأَنامَ وأَنْتَ مِنْـهُم فإِنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب، المفتاح .

(٣) في ب : « كذلك » .

(٤) الحَلَكُ : شدَّةُ السّواد . اللّسان : (حلك) : (١٠/٤١٥) .

(٥) ص : (٣٤١) .

(٦) البيت من الوافر . وقائله المتنبّي . قاله ضمن قصيدة طويلة يُعزِّي فيها سيفَ الدَّولة بعد وفاة أُمّه .

والبيت في ديوان الشَّاعر : (٣/١٥١) .

واستُشهد به في الأسرار : (١٢٣)، ونهاية الإيجاز : (٢١٧)، والإيضاح : (٤/٦٨)، و التّبيان : (٣٥٣) .

وهو في المعاهد : (٢/٥٣) .

فإنّه أرادَ أَنْ يقولَ : فُقْتَ الأنامَ بحيثُ لم يبقَ بينك وبينهم مشابهةٌ؛ بل صِرْتَ أصلاً برأسه؛ وهذا كالممتنع في الظّاهر؛ فإنَّه بَعيدٌ أَنْ يتناهى بعضُ آحادِ النَّوعِ في الفضائل إلى أَنْ يصيرَ كأنَّه ليس من ذلك النَّوعِ(١)؛ فلمَّا قال : (فإنَّ المسكَ) فقد(٢) بيَّن إمكانَه [و](٣)وجودَه؛ لأنَّ المسكَ قد خرجَ عن صفةِ الدَّم؛ حتَّى لا يُعدُّ من جِنْسه .

أَوْ لزيادةِ تقريرِه؛ أي : المشبَّه، وتقويةِ شأنه عند السَّامعِ؛ كما إذا كنتَ مع صاحبكَ في تقرير أنّه لا يَحْصُل من سعيه على طايلٍ، ثُمَّ أخذت تَرْقُم على الماءِ؛ وقُلْتَ : هلْ أفاد رقمي على الماء نَقْشاً ما ؟ إنَّكَ في سَعْيك هذا كَرَقمي عَلَى الماء؛ فإنّك تَجدُ لتمثيلكَ هذا زيادةَ تقرير .

أَوْ لتَـــزْيين المُشَبَّه؛ كما إذا شَبَّهْتَ وجْهـــاً أسودَ بمقلةِ الظَّبي؛ إفراغـــاً له في قالب الحُسْن؛ طلبـــاً(٤) لتزيينه .

أَوْ تَشْويـــة المشبَّه؛ كما إذا شبَّهتَ وجْهـــاً مَجْدورًا بعذرةٍ جامدة قد نقرتْها الدِّيكةُ؛ إظهارًا [له](٥) في صورةٍ أَشْوه؛ إرادةً ازْدياد(٦) القُبْح .

---

(١) كلمة : « النَّوع » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لتمام السِّياق .

(٢) في الأَصل : «قد » والصَّواب من أ، ب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٤) في ب : « طالبـــاً » .

(٥) « له » ساقطة من الأَصل . ومثبتة من أ، ب .

(٦) في الأَصل : «زيادة » والمثبت من أ، ب، المفتاح .

أَوْ لاسْتطراف؛ وهو عدُّ الشَّيء طريفـًا؛ أَيْ : حَديثـًا، وهو **إمَّا لبُعده في الواقع**؛ بحيثُ يُتصوّرُ امتناعُه عادةً؛ **كقولك في الجمرة : بَحْرٌ من المسْك مَوْجُهُ الذّهب** . وقال في المفتاح[1]: « كما إذا شبَّهتَ الفحمَ فيه جَمْرٌ موقدٌ ببحرٍ من المسك موجُه الذّهب »[2]. **أَوْ في الذّهن**؛ أي : وإمّا لبُعده في الذّهنِ؛ أَيْ : يكونُ المشبّهُ به نادرَ الحضورِ في الذّهنِ . وهو إمَّا **مُطلَقـًا**، أَوْ حين التَّشبيه .

الأَوَّلُ : كالمثالِ المذكورِ من الجَمرةِ والبحرِ .

والاستطرافُ ــ كاستطراف النَّوادر عندَ مُشاهدها ــ موجِبٌ للاسْتِلْذَاذ؛ لِجِدَّتِها كما قيل: (**ولِكُلِّ جديدٍ لذّةٌ**[3]؛ كما أنَّ لكلِّ عتيق حُرمة) .

---

(١) ص : (٣٤١) .

(٢) ويلحظُ عدم وضوح التَّصوير في مثال المصنِّف ــ رحمه الله ــ لكونه جعل المُشبَّه مفردًا؛ وهو : « الجمرة » بخلاف المثالِ عند السَّكَّاكيّ فقد جعل المشبَّه مركّبـًا من فحم فيه جمر موقد . ولعلَّ الكرمانيّ عندما أورد كلام السَّكَّاكيّ ــ نصـًّا ــ أراد أن يستدرك على المصنّف ما وقع فيه من قصور .

(٣) من أمثال العرب . ينظر : جمهرة الأمثال : (٢/ ١٦)، والمستقصى : (٢/ ٢٩١) . وهو من قول الحطيئة (ديوانه ٣٣١) :

لكلِّ جديد لـــذّةٌ غَـــيْرَ أنّـــنــي وجَدْتُ جديدَ المَوْتِ غير لَذِيذِ

[٥٦/ب] والثّاني؛ أيْ : **أَوْ حينئذ**؛ كنُدْرةِ حُضُورِ / النّار والكبريتِ عندَ ذِكْرِ البَنَفْسجِ وحديثِ الرِّياض؛ **كقوله في البَنَفْسَجِ**(١):

---

(١) البيتان من البسيط . وقد اختلفت المصادر النّاقلة لهما في تحديد قائلهما؛ كما اختلفت في روايتها .

فمن قائل بأنّهما لابن الرّومي؛ حيث وردا في ديوانه : (١/٣٩٤) برواية : « وسط » مكان « بين » . وشطر الثّاني : «كأنّها وضعاف القضب تحملها »؛ وعلى هذه النّسبة صاحب معاهد التّنصيص : (٢/٥٦) .

وضعّف هـ. ريتر محقّق الأسرار هذا القول بحجّة أنّه لم يجدهما في ديوانه . ينظر : أسرار البلاغة؛ تحقيقه : (١١٧) .

ومن قائل بأنّهما للزّاهي : (أي : القاسم عليّ بن إسماعيل البغداديّ)؛ حيث وردا في وفيّات الأعيان لابن خلّكان : (٣/٣٢٦) برواية : « ولا زوردية أوفت بزُرْقتها .·. بين الرِّياض عَلى زرقِ اليَواقيتِ » .

وعلى هذه النِّسبة ابنُ خلّكان .

ونصر محمود شاكر محقّق الأسرار هذا القول، ورجّح ــ أيضًا ــ أنّهما إغارة على بيتي ابن المعتز في ديوانه : (٣٠٤) :

بِنَفْسجٌ جُمِعَتْ أوْراقُه فَحكَتْ كَحْلاءَ تَشْربُ دَمْعًا يَومَ تَشْتيتِ
كأنّه، وحقافُ القضبِ تَحْمِلُه أوائلُ النّارِ في أَطرافِ كِبْريتِ

وقال : « ولا يصحُّ خلط الشِّعرين؛ فالفرق بينهما ظاهر » . ينظر : أسرار البلاغة؛ تحقيقه : (١٣٠) .

ونسبهما أبو هلال في ديوان المعاني (٢/٢٤) إلى ابن المعتزّ ــ واختلاف الرّواية بينهما ظاهر ــ كما تقدّم . =

ولا زَوَرْدِيَّـــة[١] تَزْهـــو[٢] بِزُرْقَـــتِها
بَيْنَ الرِّياضِ عَلَى حُمْرِ اليَواقِيتِ[٣]
كَأَنَّهَا[٤] فَوْقَ قَاماتٍ ضَعُفْنَ بِهَا
أَوائِلُ النَّارِ في أَطْرافِ كِبْرِيتِ

لأنَّ صورةَ اتِّصالِ النَّارِ بالكِبْريتِ ليست ممّا يُمْكن أَنْ يُقال : إنَّها نادرةُ الحضورِ في الذِّهنِ؛ نُدْرَةَ صورةِ البحرِ من المسكِ مُوْجُه الذّهب، وإنّما النّادرُ حضورُها مع حديثِ البَنَفْسَجِ .

ومنـــه؛ أيْ : ومـــن هَـــذَا البـــابِ[٥]، قـــولُ عـــديٍّ[٦]

= ونسبهما سعد الدّين التّفتازانيّ في المطوّل : (٣٣٤) إلى أبي العتاهية . وقد وردا في ديوانه : (٥١٠) تحقيق شكري فيصل .

وقد استشهد بالبيتين في : أسرار البلاغة : (١٣٠)، والمفتاح : (٣٤٢)، والإيضاح : (٧٣/٤)، والتّبيان : (٣٥٤) .

(١) اللاّزورديَّة : البنفسج ـــ نسبة إلى اللاّزورد ـــ وهو حجر نفيس يشبه البنفسج .

(٢) تزهر : تتكبّر . ينظر : اللّسان : (زها) : (٣٦٠/١٤) .

(٣) حمر اليواقيت : من إضافة الصّفة إلى الموصوف . والمراد : الأزهار والشّقائق الحُمْر .

(٤) في الأصل، أ : « كأنّه ». والصّواب من : ب، مصادر البيت .

(٥) أي : نُدرة حُضُور المُشبّه به حين التّشبيه .

(٦) هو / أبو داود؛ عديُّ بن زيد بن مالك بن الرِّقاع العامليّ . شاعرٌ مجيدٌ . مقدَّم عند بني أميّة. لُقِّب بشاعر أهل الشّام، له ديوان شعر مطبوع . مات في دمشق سنة (٩٥هـ) .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلاّم : (٦٨١)، والشّعر والشّعراء : (٦١٨/٢)، والأغاني : (٢١٠/٥ ـــ ٢١٦)، معجم الشّعراء : (٧٨) .

ابن الرَّقاعِ[1]:

تُزْجِي أَغَنَّ كَأَنَّ إِبْـرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّواةِ مِدَادَها

يُحْكى أنَّ جريرًا قال : أَنْشَدني عديٌّ هذه القصيدة، فلمَّا بلغَ إلى قوله: (كأنَّ إبرةَ رَوْقِه) رَحِمتُه، وقلتُ: قد وقع في مُعْضِلةٍ، ما عساهُ يَقُول وهو أَعرابيٌّ جِلْف جاف ؟! فلمَّا قالَ : (قلمٌ أَصَابَ من الدَّواةِ مدَادَها) اسْتَحالت الرَّحمةُ حَسَدًا[2] .

وذلك لأنَّ جريرًا ما كانَ يحسبُ أنَّ عديـًّا يَحضرُ في ذهنه المشبَّه به مع المشبّه؛ لكَونه نادرَ الحضورِ مَعَه، لكونِ عديٌّ جلْفـًا؛ فلَمَّا حضر حَسَدَه بعدما كانَ رحمَه .

تُزْجِي؛ أيْ : تَسُوق .

وأغنَّ : هو الَّذي يَتَكلَّمُ من قِبَل[3] خياشيمه؛ من الغُنّة؛ وهي : صوتٌ في الخيشوم؛ يقالُ : (طَيْرٌ[4] أَغَنٌّ) . والمرادُ هنا : ولدُ ظَبْي أغنّ

(١) في الأصل : « رفاع » . والصَّواب من : أ، ب . مصادر ترجمته .

والبيت من الكامل . وهو في ديوانه : (٤٩)، والعمدة لابن رشيق (١٨٣) .

واستشهد به في أسرار البلاغة : (١٥٤)، المفتاح : (٣٤٢)، والإيضاح : (٤/١٧٥)، والتّبيان : (٣٥٤) .

(٢) تنظر القصّة في الأغاني : (٥/٢١٤) والمصادر المتقدّمة .

(٣) كلمة : « قِبَل » ساقطة من ب .

(٤) في ب : « ظبي » .

له صوتٌ ضعيفٌ .

وإبرةُ رَوْقه : طرفُ قَرْنه وحدَّته .

الجِلْفُ : الّدنُّ الفارغ . وأجلافُ الشّاةِ؛ هي : المَسْلُوخةُ بلا رأسٍ ولا قوائمَ ولا بطنٍ .

والجافي : الغليظُ .

وإنّما فَصَله مّما[1] قبلَه بلفظ : (منْه)؛ لأنَّ بُعْدَه بالنِّسبةِ إلى القائلِ الخاصِّ بخلافِ غيرِه .

وقدْ يعودُ؛ أي : غرضُ التَّشبيه **إلى المشبَّه به** .

إمَّا لإيهامِ أنَّه؛ أي : المُشبّه به **أتمُّ** من المُشَبَّه **في ذلك**؛ أي : وجه التَّشْبيه؛ **إذْ حقُّ المشبّه به أن يكونَ كَذَلك**؛ أيْ : أعرفُ بجهة[2] التَّشبيه من المشبَّهِ، وأَخصُّ وأقوى حالاً معها؛ **ليُفيدَ ما ذكرنا من الأَغْراضِ**؛ من بيانِ مقدارِ المُشبّه، وإمكانِ وجودِه، وزيادةِ تقريرِه، وإيرادِه[3] في مَعْرِض[4] التَّزيين، والتَّشْوية، والاستطرافِ؛ **كقوله**[5] :

(١) في ب : « عمّا » . والمعنى واحد .

(٢) في أ : « لجهه ».

(٣) في أ : « وابرازه » .

(٤) في الأصل : « معوض » والصَّواب من : أ، ب .

(٥) البيت من الكامل، قاله : محمّد بن وهيب الحميريّ . ضمن قصيدة يمدح بها المأمون . وهو في عيار الشّعر : (١١٤)، والأغاني : (٦٢/١٠)، ومعجم الشّعراء : (٣٢١)، و الصّناعتين : (٧٨) . =

وبَدَا الصَّباحُ كَأنَّ غُرَّتَــهُ(١) **وَجْهُ الخَليفة حينَ يُمْتَدحُ**

فإنّه تعمَّدَ(٢) / إيهامَ أنَّ وجهَ الخليفةِ في الوضوحِ أتمُّ من الصّباحِ، [٥٧/أ] ويُسمّى بالتَّشبيهِ المقلوبِ(٣).

ومنه؛ أي : ممّا يعودُ الغرضُ إلى المشـبّه به : ﴿**إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَوا**﴾(٤)؛ في مقام إنّمَا الرِّبا مثلُ البيعِ؛ لأنَّ الكلامَ في الرِّبا لا في البَيْعِ؛ ذهابــاً منهم(٥) إلى جعل - الرِّبا في بابِ الحلِّ - أَقْوى حالاً، وأعرفَ من البيع.

و﴿**أَفَمَن يَخْلُقُ**﴾(٦)؛ أي: ومنه: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ **كَمَن لا يَخْلُقُ**﴾؛ دون أن يقولَ بعَكْسه(٧) مع اقْتِضاءِ المقامِ بظَاهره إيَّاه؛ لأنَّ عَبَدةَ الأصنامِ

= واستُشهد به في أسرار البلاغة : (٢٢٣)، ونهايــة الإيجاز : (٢٢٠)، والمفتاح : (٣٤٣)، والإيضاح : (٧٥/٤) .
وهو في المعاهد : (٥٧/٢) .

(١) الغُرَّةُ - في الأَصل -: البياض في جَبْهَةِ الفرس . ينظر : اللّسان : (غرر) : (١٥/٥).
وهنا استعيرت لبياض الصُّبح .

(٢) قوله : « فإنّه تعمّد » مكرّر في الأَصل .

(٣) وذلك « بأن يَجْعل فيه المشبّه مشبّهــاً قصداً إلى ادّعاء أنّه أكمل منه في وجه الشّبه » .
بغية الإيضاح : (٣٨/٣)، ويبدو أَنَّ أبا الفتح؛ عثمان بن جنّي أوّلُ من ألمح إليه تحت مسمًّى «غلبة الفروع على الأصول » . ينظر : الخصائص : (٣٠٠/١) .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٧٥ .

(٥) أي : من مستحلّي الرِّبا .

(٦) سورة النَّحل؛ من الآية : ١٧ .

(٧) أي : أفمن لا يخلق كمن يخلق .

لَمَّا جعلوها كالخالق؛ فاقتضى المقامُ أَنْ يُجعلَ الخالقُ مُشَبَّهًا به، وغيرُ الخالقِ مُشَبّهــًا؛ لكنّ في عكسِه مزيدَ توبيخٍ؛ إذ المعنى يصيرُ : أنّ غيرَ الخالقِ عندهم في وجه الشَّبهِ أقوى من الخالقِ وأَوْلَى باسمِ الأُلوهيَّةِ(١).

(١) تبــيّن ــ من كــلام الشّارح ــ أنّ مراده « بمن لا يخلق » الأصنام . وهو رأيٌ أورده السَّكّاكيُّ ــ أيضــًا ــ غير أنّه رجَّح غيره فقال (المفتاح : ٣٤٤):
«وعندي أنّ الّذي تقتضيه البلاغةُ القرآنيّة هو أن يكون المراد بمن لا يخلق : الحيُّ العالم القادر من الخلق لا الأصنام، وأن يكون الإنكار موجّهــًا إلى توهّم تشبيه الحيّ العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدّس عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ تعريضــًا به عن أبلغ الإنكار؛ لتشبيه ما ليس بحيٍّ عالم قادر به تعالى، ويكون قوله : ﴿أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾ تنبيه توبيخ على مكان التّعريض» .
وعلى هذا الرّاي يلزم إنكار عبوديّة الأوثان بالطّريق الأولى .
هذا، وإنّما قال المصنّف ــ رحمه الله ــ : « ومنه » قبل إيراد المثالين؛ لاحتمالهما أن لا يكونا من التّشبيه المقلوب؛ كما نَقَل ذلك عن المصنِّف أحدُ شرّاح الفوائد الغياثيّة إذ قال : (ل : ١٨٠ ــ ١٨١) .
« أمّا الأوّل : فقال المصنّف : يحتمل أن يكون المرادُ منه إثباتَ الحرمة في البيع للإلزام؛ أي : البيع مثل الرّبا . فلو كان الرّبا حرامــًا ــ كما زعمتم ــ لكان البيع أيضــًا حرامــًا وليس فليس . وقال الإمام الرازي في تفسيره : المراد إثبات المساواة بينهما في اقتضاء الحل والحرمة فلا فرق بين أن يقال البيع مثل الرِّبا وعكسه .
وأما الثّاني : فقال المُصنِّف يحتمل أن يكون سوقه للتّنْزيه عن مماثلةِ المخلوقات؛ فكان حقُّ الكلام كما ذكر؛ لا للتّوبيخ عن التّشريك في العبادة . =

وإمّا لإظْهارِ الاهتمامِ؛ عَطْفٌ على قوله : (إمَّا لإيهامٍ)، وذلك كما إذا أُشير لكَ إلى وجه كالقمرِ في الإشْراقِ والاسْتدارة؛ وقيلَ : هذا الوجهُ يُشبهُ ماذا ؟؛ فقلتَ : الرَّغيفَ !، إظهارًا لاهتمامكَ بشأنِ الرَّغيف؛ وهذا يُسمَّى بإظهارِ المطلوبِ، ولا يُصارُ إليه إلاّ في مقامِ الطَّمع بحصولِ المطلوبِ؛ وذلكَ **كما أمرَ الصَّاحبُ**[١] ابنُ عبّادٍ **نُدَماءَه أن يُجيزُوا قولَه**[٢]:

وعَــالِمٌ يُعْــرَفُ بالسِّــجْزِيّ[٣]؛

ممَّا مدحَ[٤] به قاضي سجستان[٥] حين دخلَ عليه فوجدَه عالمــًا مُتَفنِّنــًا؛ **فقال شريفٌ** بينهم انتهت النَّوبةُ إليه بعدما نَظَمُوا على أسلُوبه واحدًا بَعْد واحدٍ :

.... **أَشْهَى إلى النّفْسِ من الخُبْزِ**؛

ففَهِمَ الصّاحبُ اهتمامَه بشأنِ الخُبْزِ؛ فأمرَ أن تُقدَّمَ له مائدة .

= وقال صاحب الكشّاف المراد به إنكار تسويتهم الخالق بغير الخالق في العبادة والتّسمية».

(١) تقدّمت ترجمته ص (٦٠٩) قسم التّحقيق .

(٢) شطر البيت من السّريع . وهو في المفتاح : (٣٤٦)، الإيضاح : (٧٧/٤)، والتّبيان : (٣٥٦) . وسيرد شطره المجاز عمًّا قريب .

(٣) السّجزيّ : نسبةٌ سماعيّة إلى سجستان . وهو : أبو الحسن؛ عمر بن أبي عمر السِّجزيّ النّوقانيّ . أديب شاعر فقيه . له غير رحلة واحدة إلى خراسان والعراق في طلب الأدب والعلم . وكان قد أقام في حضرة الصَّاحب بن عبَّاد برهة يستفيد من مجالسها ويقتبس من محاسنها . يتيمة الدّهر : (٣٤٢/٤) .

(٤) في ب : « يمدح » .

(٥) تقدّم التّعريف بها ص (٣٧٩) قسم التّحقيق .

والإجازةُ [تتميمُ][1]مصراعِ الغيرِ .

وإذا تساوى الطَّرفان؛ أي[2]: المُشبَّه والمشبَّه به في جهة التَّشبيه، ولَمْ يَخْتلفا بكون أَحدهما ناقصًا والآخر كاملاً . **فتشابُه**؛ ليكونَ كلٌّ واحد من الطّرفين مُشبَّهًا ومشبَّهًا به، **لا تَشْبيه**؛ حتَّى يكونَ أحدُهما مشبَّهًا، والآخر مشبَّهاً به؛ احْترازًا عن تَرجيحِ أحد المتساويين[3]؛ قال الشّاعرُ[4]:

رَقَّ الزُّجَاجُ ورَقَّت الخَمْرُ ... فَتَشابَهَا فَتَشَاكَلَ الأَمْرُ

فَكَأَنَّهُ خَمْرٌ ولا قَدَحٌ ... وَكَأَنَّهُ قَدَحٌ ولاَ خَمْرُ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) « أي » ساقطة من أ، ب . وعلى مثلها درج الشَّارحُ .

(٣) يوضح طاش كبري زاده الفرق بين التَّشبيه والتَّشابه بقوله (شرح الفوائد : ٢٠٥) : «والفرق بين التّشبيه والتّشابه هو : أنّ ما يقع فيه التّشابه يصحُّ فيه استْعمال التّشبيه مع صحَّة عكسه؛ إذ ما وقع فيه التّشابه من الطّرفين متساويان، ويمكن ترجيح أحد المتساويين باعتبار، ولا يخفى أنّ هذا الاعتبار كما يمكن في طرف يمكن في آخر من غير اعتبار القلب . وأمّا ما وقع فيه التّشبيه لا يمكن فيه التّشابه؛ لأنّ تسوية الرّاجح والمرجوح باعتبار غير ممكن؛ فلا يمكن فيه العكس ــ أيضًا ــ؛ لأنه إذا لم يمكن تسويتهما فلأن لا يمكن ترجيح المرجوح أَوْلَى اللّهم إلاّ بطريق القلب».

(٤) البيتان من الكامل . وقائلهما : الصَّاحبُ بن عبّاد . وهما في ديوانه : (١٧٦)، وفي يتيمة الدّهر : (٢٥٩/٣)، وهاية الأرب : (٤٤/٧) .

واستشهد به في الإيضاح : (٧٨/٤)، وأوردهما صاحب معاهد التّنصيص : (٦٠/٢) .

تنبيهان :

الأَوَّلُ : **إذا كان وجْهُ التَّشبيه وصْفــًا غيرَ حقيقيّ**؛ أيْ: اعتباريــًّا **مُنْتزعــًا من أمورٍ** متعدِّدَة - **سُمِّي** [أي][1] التَّشبيه : **تَمْثيلاً**، وخُصَّ بذلك / الاســـم[2]، **قال - تعالى -**: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[3]؛ فإنَّ وجهَ تَشبيهِ المنافقين بالَّذين شُبِّهوا بهم في الآية؛ [٥٧/ب] هو : تَوَجُّه الطَّلبِ إلى تَيْسير مطلوبٍ بسببِ مُباشرةِ أسبابه القريبةِ مع تعقُّبِ الحِرْمانِ والخَيْبَة لانقلابِ الأَسبابِ، وأَنَّه أمرٌ اعتباريٌّ لا وصفٌ حقيقيٌّ منتزعٌ من أمورٍ كثيرةٍ .

ومنْه وإنَّما فصلَ بلفظ[4]: (منْه) عمَّا قبلَه؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المشـــبَّه والمشـــبَّه به مذكورٌ صـــريحـــًا في الآية الأُولَى؛ دون هـــذه : **قـــوله - تعالى -**: ﴿**كُونُوا أَنْصَارَ اللهِ كَمَا قَالَ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ**﴾[5]؛ شَبَّه كون المؤمنين أنصار الله بقولِ عيسى لهم: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾ من حيثُ الظَّاهرِ؛ لكنّ المراد: كونُوا أنصار الله مثل كون الحواريِّين أَنصاره وقْت قول عيسى - عليه

(١) « أي » ساقطة من الأَصل ومثبتة من أ، ب . وعلى مثلها درج الشَّارحُ .

(٢) أي : تسميته : تمثيلاً .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ١٧ .

(٤) في أ، ب : « بلفظه » .

(٥) سورة الصّف؛ من الآية : ١٤ .

السَّـــلام[١]- : ﴿مَنْ أَنْصَـــارِى﴾؛ لعدم صِحَّة تشبيه الكونِ بالقول، ولجوازِ حذفِ المضافاتِ . وإِنَّما جاز ذكرُ مستلزمِ المُشَبَّه به مكانه[٢]؛ كما جازَ ذكرُ مستلزمِ وجه الشَّبه مكانه؛ إذْ كما أنّه ليس بمستلزم التَّصريح بوجه الشّبه؛ بل قد يُذْكر ما إذا أَمْعَنْتَ فيه النَّظر لَمْ تجده إلاّ شيئـــًا مُسْتتبعـــًا لما يكون وجهُ الشّبه[٣]في المآل؛ كذلك ليس[٤] بمستلزم التَّصريح بالمشبَّه به؛ بلْ قد يُذْكر ما إذا أمعنت في النَّظر لم تجده إلاَّ شيئـــًا مُسْتتبعـــًا[٥] لما يكونُ المشبّهُ به في المآلِ ثمَّ التّقريب ظاهر .

الثّاني : لا تَغْلَطْ في مثلِ قَوْلِ الشَّاعرِ[٦]:

(١) قوله : « عليه السّلام » ساقط من أ، ب .
(٢) في ب : « فكأنّه » وهو تحريف بالقلب .
(٣) في الأصل : تكرّر بعد هذا قوله السّابق : «مكانه ... إذا أمعنت » وظاهرٌ أنّه من انتقال النَّظر .
(٤) قوله : «كذلك ليس» ساقطة من ب .
(٥) عبارة : « بل قد يذكر ... مستتبعـــًا » ساقطة من ب .
(٦) البيت من الطّويل . ويُنسب لكثيِّر عزَّة في سبعة أبيات أخر ضمن ديوانه : (١٠٧) برواية : « يوماً » مكان « قوماً »، ونسبه إليه أيضًا النّويريُّ في نهـــاية الأَرب : (١/٧٦) .
والبيتُ مرويٌّ في حسن التّوسّل : (١٢١)، وزهر الآداب : (٢/٧١، ١٦٦) برواية : « رجوها » مكان : «رأوها »؛ وهذه الرِّواية ـــ في نظري ـــ هي الأصحّ .
ومستشهدٌ به في : أســـرار البـــلاغة : (١١٠)، والمفتاح : (٣٤٩)، والإيضاح: (٤/٦٥)، والتّبيان : (٣٥٠) .
وهو في المعاهد : (٢/٥١) بدون نسبة . وقال عنه : «لا أعرف قائله » .

كَمَا أَبْرَقَتْ؛ - أي: صَارت ذاتَ بَرْق - **قَوْمــًا عطَاشاً غَمَامةٌ**.

فلمَّا رأوها أَقْشَعَتْ؛ - انْكَشَفت. وقشَعتُه: كَشَفْتُه وهو مثل: أكبَّ، وكبّ؛ لــزُوماً وتعدِّيــًا - **وتَجلَّت**؛ أي: ظهرت[1]. لكَثْرة التباسِ الوَصْفِ الحَقيقيِّ بالاعْتباريّ، وانْتزاعه من أَمْــرين - مَثَلاً - مع وجوب الانْتزاعِ من أكثر؛ **فتنْزع الوَصْفَ**؛ الّذي هو وجهُ التَّمثيل، **مما لا يتمُّ المرادُ به**؛ **كالمصراع الأوّل**، فتَقع عن غَرضِ الشَّاعر بمَعْزل؛ لوجُوبِ[2] انْتزاع وجهِ الشَّبهِ من مَجْموعِ البيتِ؛ وهو وصْلُ الابتداءِ المُطْمعِ بالانْتهاءِ المؤيسِ؛ لا الإطماعِ فقط.

النَّوعُ الرَّابعُ: في حالِ التَّشبيهِ؛ من كونهِ قَريبًا أَوْ غَريبًا، مَقْبولاً أَوْ مَرْدُودًا.

مُقدِّماتٌ / لا بدَّ مِن ذِكْرِها لــتُرْشدك[3] إلى كَيْفيَّةِ سُلوكِ الطَّريقِ **[٥٨/أ]** هُنَالك[4]:

---

(١) في ب وردت العبارة المتقدّمة هكذا:

« كَمَا أَبْرقَت عِطَاشــًا غَمَامةٌ فَلَمَّا رأوها أقشعت وتَجَلّت.

أبْرقت؛ أي صارت ذا برقٍ. وأقْشَعت: انكشفت، وقشعته: كشفته؛ وهو مثل: أكبّ وكبّ لزومــًا وتعدّيــًا. وتجلّت: أي ظهرت ».

(٢) في ب: « الوجوب » وهو تحريف بالزِّيادة.

(٣) في أ: « فترشدك ».

(٤) في أ: « هناك ».

الأُوْلى: إدراكُ الشَّيءِ مُجْمَلاً؛ كإدراكِ الإنسانِ من حيثُ إنَّه : شيءٌ، أَوْ جسمٌ **أسهلُ** من إدراكه مُفَصّلاً؛ كإدراكه من حيثُ إنَّه : جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ مُتحرِّكٌ بالإِرادة ناطقٌ .

الثَّانيةُ: المتكرِّرُ على الحسِّ الحاضِرُ صورتُه مرّةً بعد أُخرى؛ كحضورِ صُورةِ القَمرِ غيرِ مُنْخَسفٍ. **أقربُ حُضُورًا** من شيءٍ يقلُّ حضورُه[1] على الحِسِّ؛ كحضورِ صورته مُنْخَسِفـــًا .

الثَّالثُ: الشَّيءُ مع ما يُنَاسبُه[2] أقربُ حُضُورًا منه مع ما لا يُناسبه؛ **كالحمَّامِ والسَّطل دُونَ السَّخْلِ**[3]؛ فإنَّ الحمَّامَ معَ السَّطلِ أقربُ حُضُورًا منه مع السَّخْلِ .

الرّابعةُ: اسْتحضارُ الواحدِ أيسرُ من اسْتِحضارِ غيرِ الواحدِ؛ كاسْتحضارِ القَمرِ في الذِّهنِ؛ فإنَّه أيسرُ من اسْتِحضاره والمشتري على تَثْليثه، والمرِّيخ على مُقابلته .

الخامسةُ: ميلُ النَّفْسِ إلى الحسِّيَّات أتمُّ من مَيْلها إلى العَقْلَيّات؛ **بناءً على أنَّها** - أي: الحسِّيـــَّات - **مجعُولةٌ لها**[4]؛ أي: للنَّفسِ[5]، **بالتَّجريدِ**

(١) في أ، ب : « وروده »؛ وهما بمعنى .

(٢) هكذا في ف ـــ أيضـــًا ـــ . وفي أ، ب : « مع مناسبه » .

(٣) السَّخْلُ : ولدُ الشَّاةِ من المعزِ والضَّأْن؛ ذكرًا أَوْ أنثى . اللِّسان : (سخل): (٣٣٢/١١) .

(٤) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ وردت «لها» في ف . ولم ترد في أ .

(٥) في الأَصل : «النَّفس» والصَّواب من : أ، ب .

بسببِ تَجْريدها إيَّاها؛ أي : حذفها التَّعيّنات والتَّشَخّصات الخارجيّة عن الحسِّيّات؛ فلها زيادةُ تعلُّقٍ بها؛ هذا على مذهب مَنْ يقولُ : النَّفسُ لا تُدرِك الجُزْئيّات؛ بل المشتركَ المنتزعَ عنها التَّشَخُّصات[١].

ولو قُلْنا: بأَنَّ مُدْرِكَ الكُلِّيَّات والجُزئيّات هو النَّفسُ - كما هو مذهبُ الحكيم -؛ لكنَّها تُدْرِكُ الكلِّيَّات بذاتها، وهي المُسَمَّاةُ بالعقليَّات، والجزئيَّات بالآلات؛ أي : بواسطة الحواسِّ؛ وهي المسمَّاةُ : بالحسِّيَّات؛ لَمَّا كان مَيْلُها إلى إحداهما أتمَّ منه إلى الأخرى؛ ولهذا قال : « ميلُ النَّفسِ إلى الحسِّيّات أتمُّ بناءً على أنَّها ... » إلى آخره .

ولإلْفها؛ عطفٌ على قوله « بناءً »؛ أي : مَيْلُها إليها أتمُّ لزيادة إلْفها[٢]؛ أيْ[٣]: إلف النَّفسِ **بها**؛ بالحسِّيّات؛ **لكثرة وُرُودها**؛ أي: الحسِّيَّات بحَسَبِ جنْسها **عليها**[٤]؛ **لاختلاف الطُّرق**؛ طُرُقِ الوُرُود؛ **أَعْني : الحواسَّ** المُخْتلفةَ المؤدِّية لها؛ بخلاف العقليّات؛ فإنَّ طريقها واحدٌ .

السَّادسةُ : النَّفسُ لِمَا تعرفُ أَقْبَلُ منها لما لا تعرف؛ لمحبَّة النَّفسِ العِلْم طبعًا؛ ولهذا أكثر النَّاسِ يُقبلون على استماعِ الحكايات، ولا

---

(١) يعني بذلك السَّكَّاكيَّ؛ حيث قال (المفتاح : ٣٥٠) : « وأَعْنِي بالحِسِّيَّات ما تجرده منها بناءً على امتناع النَّفسِ من إدراكِ الجُزْئيَّات » .

(٢) كلمة : « إلفها » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « إلى » ولا يستقيم به السّياق . والصَّواب ما أَثبتّه، وعليه لفظ مفتاح المفتاح . والحرف ساقطة من أ، ب .

(٤) أي : على النّفس .

يُقبلون على المسائلِ العويصةِ[١]. وقد سقطت[٢] هذه المقدِّمةُ في بعضِ النّسخِ عن / القَلَمِ . [٥٨/ب]

السَّابعةُ: الجديدُ أحبُّ إلى النَّفسِ **وألذُّ لديها من المُعَادِ؛** لاستكراه النَّفس التّكرار بالذّات؛ كما قيل[٣]: (أَكْرَه من مُعَاد) واسْتِحبابه الجِدَّة؛ كما قيل[٤]: (لكلِّ جديدٍ لذّةٌ) .

وههنا نظرٌ؛ كَمَا قالَ السَّكّاكيُّ[٥]: « التَّوفيقُ بين حكم الإلفِ وبينَ [حكم][٦] التّكرارِ أحوَجُ شيءٍ إلى التَّأمُّل »؛ **فإنَّ الإلفَ بالتّكرارِ يَحْصُلُ فكيف يَتَنافَى حُكْمُهما؟!؛** أي: حكمُ الإلفِ والتّكرارِ؛ حتَّى يكونَ

---

(١) قول الشّارح : « ولهذا ... العويصة » استدلالٌ سبقَ إليه الشّيرازيُّ (مفتاح المفتاح : ٨٩٥) وهو ــ في نظري ــ يفتقد الدِّقّــة الّتي تجعله صادقــًا على المستدلّ له؛ فإقبال النّاس على استماع الحكايات والقصص ليس بدافع العلم المبنيّ على المعرفة في الدّرجة الأُولى ــ كما هو ظاهر كلام الشّارح ــ وإنّما لدَوافع أُخرى مردُّها إشباعُ الرُّوحِ وإمتاعُ النَّفس . ولو لم يكن الأمر كذلك؛ لاستوى إقبالهم على الحكايات مع إقبالهم على المسائل العويصة؛ بناءً على أنّ العلم متحقّقٌ لكليهما .

(٢) في أ، ب : «سقط» .

(٣) لم أعثر عليه فما وقفت عليه من كتب الأمثال . وأشار الشّيرازيّ إلى أنّه مثلُ . ينظر : مفتاح المفتاح : (٨٩٥) .

(٤) سبق تخريجُه ص (٦٤٨) قسم التّحقيق .

(٥) هكذا في أ، ب . وفي الأصل زيادة : « في » وبها يضطرب السِّياق . والقول في المفتاح: (٣٥٠) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

المألوفُ غيرَ مُستكره، والمكرَّرُ مُستَكرَهـًا؛ بل يجبُ على هذا أن يكون المألوفُ أكرهَ شيءٍ عند النَّفس ! .

والمصنّفُ ينقلُ كلامَ السَّكَّاكيِّ، وإلاّ[١] فالحقُّ عنده على طرفِ التَّمامِ؛ وهو : أنَّ كلَّ تَكْرارٍ لا يورثُ الكراهة؛ بل الّذي يُورثُها تكرارُ شيءٍ منه بدٌّ؛ وهو مُنافٍ للإلف؛ وأمَّا تكرارُ شيء لا بدَّ منه؛ كتكرارِ الشَّبه الضُّروريّة[٢] عند الطّبيبِ؛ فهو غيرُ مُنافٍ للإلف؛ بل موجبٌ لهُ[٣].

فالحاصلُ : أنَّ الجديدَ ألذُّ من المعادِ الغيرِ المألوف .

ثمَّ قربُ التَّشْبيه، وسقوطُه عن درجةِ الاعتبارِ؛ **لوحدة الجهة**؛ أي : جهةِ التَّشبيه بأن يكونَ أمرًا واحدًا؛ كالسَّوادِ في **نحو : (زِنجيٌّ كالفَحْمِ)**، **أَوْ**[٤] **لتَجَانُسِ الطَّرفين** وقُربِ المناسبةِ بَيْنهما؛ **نَحْو** : تشبيه **عنَبة** كبيرة سَوْدَاء بأنَّها[٥] **كإجَّاصَة**[٦]، **أَوْ كونه**؛ أَيْ : المُشبَّه به **أَكْثريَّ الحضورِ** لجهةٍ من الجهاتِ؛ كتكرُّرِه على الحـــسِّ، أَوْ غيره؛ كالبَدْرِ؛ [في][٧] **نحو: (وجهٌ كالبدرِ)** .

---

(١) « وإلاّ » ساقطة من ب .

(٢) في أ، ب : زيادة : « المشهورة »، والسّياق تامٌّ بدونها .

(٣) وعليه قول الشّاعر :

أعد ذِكرَ نُعمان لنَا إنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْته يَتَضوَّعُ

(٤) هكذا ــ أَيْضــًا ــ بالعطف بــ« أَوْ » في ف . وفي أ بالعطف بالواو .

(٥) في أ، ب : « بأنّه ».

(٦) الإجّاصة : ثمرة لنبات من الفصيلة القرنفليّة .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

وبُعدُه؛ أي: بُعدُ التَّشبيه وعدمُ سُقُوطه؛ أي: غرابتُه وحُسْنُه. **بخلافه**؛ أي: ما ذكرنا في قُرْبه بأَنْ لا يكونَ واحدًا بل كثيراً[١]؛ إمَّا في حُكمِ الواحد أَوْ لا، أَوْ[٢] لا يكونُ المشبّهُ به مُجَانساً ومُشَابِهاً للمُشَبّه[٣]، أَوْ لا يَكُون كثيرَ الحضورِ مَشْهوراً؛ **كقوله**[٤]:

نَارِنْجُها بين الغُصُون كأَنَّها شُمُوسُ عَقِيقٍ[٥] في سَمَاء زَبَرْجد

فإنّه شبَّه النَّارنجَ - في الهيئةِ الحاصلة من اجْتماعِ صورٍ حُمْرٍ وخُضْرٍ - بشُمُوسِ عقيقٍ في سماءِ زَبَرْجَدٍ؛ وهي لَيْست مُجَانسةً ولا قريبةَ المناسبة للمشبَّهِ، مع أنَّها نادرةُ الحضور؛ ولهذا جاء تَشْبيهاً نادرًا في غايةِ الحُسنِ والبُعدِ.

وكُلَّما كان التَّركيبُ؛ أي: في وجه الشَّبه **أكثرَ فهو**؛ أي: التَّشبيه[٦]/ **أغْرب**؛ كما أنَّه إذا كان المُشَبَّهُ به أَبْعد من التَّجانُسِ والتَّناسبِ [٥٩/أ]

(١) كما مرَّ؛ من تشبيه سقط النَّار بعين الدِّيك، وتشبيه الثُّريّا بعنقود الكرم المنوّر.

(٢) في أ: بالعطف بالواو بدلاً من «أو».

(٣) في أ: تقدّم المشبّه على المشبّه به. والأَوْلَى ما ورد في الأَصل لسبق تعيين المشبّه به.

(٤) البيت من الطّويل، وقائله ابن رشيق القيروانيّ، وهو في ديوانه: (٦٠) برواية: «كأنّه نجوم».

(٥) العقيق: خرز أحمر يُتَّخذ منه الفصوص. اللّسان: (عقق): (١٠/٢٦٠).
وقوله: «شموس عقيق» من التَّشبيه البليغ لا من الاستعارة للتَّصريح بالطّرفين. وكذا ما بعده؛ وهو قوله: «سماء زبرجد».

(٦) في أ: «الشَّبه».

أَوْ أَنْدرَ في الحُضُورِ في الذِّهْن(١) كان أغرب؛ **فتأَمَّل قــوله - تعالى -:** ﴿ **إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَواةِ الدُّنْيَا** ﴾(٢)؛ «أي: حالها العَجيبة؛ في سُرْعة تَقَضِّيها، وانقراضِ نعيمها(٣) بعد إقْــبالها واغْترارِ النَّاسِ بها. ﴿ كَمَآءٍ ﴾ ليس لفظُ(٤) الماءِ المشبَّه به؛ وإنْ وَلِيَه حرفُ التّشبيه؛ لأَنَّه من التَّشْبيه المُركَّب؛ وإنَّما المُشَبَّهُ به مَضْمُونُ الحكاية؛ وهو زَوالُ خُضرةِ النَّبات فجأَةً؛ وذهابُه حُطَامــاً بَعْدما كان غَضّاً والْتَفّ وزيَّنَ الأرض بخُضْرَته؛ حتَّى طَمِع فيه أهلُه، وظَنُّوا(٥) أنَّه سَلِمَ من الجَوائح»(٦).

وتمامُ الآية: ﴿ أَنْزَلْنَــٰــهُ مِنَ السَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَــٰــمُ حَتَّى إِذَآ أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُم قَــٰــدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتاهَا أَمْرُنا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَــٰــهَا حَصِيْدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾(٧).

- تَعْرِف حُسْنَه لِمَا ذَكَرْنَا.

---

(١) في الأَصل: «الّذين». والصَّواب من: أ، ب، مفتاح المفتاح.

(٢) سورة يونس؛ من الآية: ٢٤.

(٣) في أ: «نعمها».

(٤) في أ: «لفظة».

(٥) في ب: «فظنّوا»، والمعنى واحد.

(٦) مفتاح المفتاح: (٨٩٩).

(٧) سورة يونس، من الآية: ٢٤. وتمام الآية: ﴿ كَذَالِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾.

وتـأمّـل **قولَه – تعالى –**[١]: **﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَـاتٌ﴾**[٢] الآية؛ فإنّ وجهَ الشّبه[٣] بين المُنافقين وبين ذوي الصَّـيِّب؛ هو[٤] أنّهم في المقامِ المُطْمعِ في حصولِ الْمطَالَبِ لا يَحْظونَ إلاّ بضدِّ المطموعِ فيه؛ من مجرّد مُقَاساةِ الأهْوال؛ حتّى تَرَى أنّه لتَرْكيب فيه وقع تشبيهـاً حَسَنـاً .

وقَبُوله؛ أي: التّشبيه **بأَن يكونَ وجهُ الشّبه – كمَا مَـرّ –**[٥]؛ حيثُ قال: حقُّ وجه التّشْبيه أن يشملَ[٦] الطّرفين **صَحيحـاً**؛ أي : يَكُونُ شاملاً للطّرفين مُتناوِلاً لهما . **مُعْطيـاً للغرضِ**؛ أَيْ : لغرضِ التّشبيهِ **كَمْلاً**؛ أي : تَمَامـاً[٧]؛ والمرادُ : أن يكونَ وجهُ الشّبه[٨] كاملاً في تحصيل ما عُلّق به من الغرضِ[٩]؛ من بيانِ حالِ المُشبَّه، أَوْ بيانِ مِقْدارِ

(١) هكذا ـــ أيضـاً ـــ وردت جملة « قوله تعالى » في ف . وفي أ وردت الجملة كلُّها ضمن كلام الشّارح .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ١٩ . والصَّـيِّبُ : المطرُ . تفسير الطّبريِّ : (٣٣٤/١).

(٣) في أ : « التّشبيه » .

(٤) في ب : «وهو » وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) ينظر ص: (٦٤٤) ، قسم التّحقيق.

(٦) في أ : «يشتمل » .

(٧) في الأصل : « عامـاً » والصّواب من أ، ب .

(٨) في أ : « التّشبيه » .

(٩) في الأصل زيادة : « أي : كاملاً » وإثباتها تكرار لا داعي له .

حاله، أَوْ إِمْكانِ وجُوده، إلى غيرِ ذلك . **غيرَ مُبْتذل**؛ أي : غيرَ مُمْتَهن مشهورٍ مُتداولٍ يَسْتَعْمِلُه الجُمْهورُ[١]؛ بلْ يكونُ خاصـًّا مُسْتَعمَلاً للخواصِّ . **ورَدُّه بخلافه** بأن لا يكون صحيحـًا، أَوْ لا يكون مُعْطيـًا[٢]، أَوْ لا يكون غيرَ مُبْتذَل[٣].

وإذا عرفتَ أسبابَ القبُول عرفتَ أَسْبابَ الرَّدِّ؛ لِتُقابل أَسْبابهما، واستعلام أَسْبابِ أحدهما من أسبابِ الآخر .

النّوعُ الخامسُ : في صيغة[٤] **التَّشبيه**، وأداوته؛ وهي: مثل : (كأَنَّ) و(الكاف)، و(المثل). ولا يجبُ ذكرُ صيغته صريحـًا؛ بل **قد يُصَرَّحُ بالتَّشْبيه** بأَن تُذكر أداتُـه، **وقد لا يُصَرَّحُ** / بأَنْ لا تُذْكَر؛ **نحو** : (**زيدٌ** [٥٩/ب] **أَسدٌ**[٥])، **ويتعيّنُ المرادُ** وهو أَنَّه تَشْبيه؛ **لامتناعِ الحَمْل**؛ حمل الأسدِ على زيد؛ لأَنَّ زيدًا ليس بعينه هُو الأسدُ؛ فَيَلزم المصيرُ إلى أَنَّه تشبيهٌ بحذف كَلِمَته، **وفيه**[٦] **مبالغة**؛ لأَنَّه لَمَّا حَذَف[٧] كلمةَ التَّشبيهِ فكأَنّه ادّعى أَنَّه

---

(١) كما في تشبيه الشَّعْر الأَسْود باللّيل ــ مثلاً ــ .

(٢) جملة :«أَوْ لايكون مُعْطياً » تكرَّرت في ب .

(٣) في أ وردت العبارة هكذا : «بأَنْ لا يكون صحيحـًا أَوْ مُعْطياً أَوْ غير مبتذل » .

(٤) صيغة التّشبيه : هي ما يتوصَّلُ بها إلى وصف المشبّه بالمشبّه به . وإنّما قال : (صيغة) لأنّها قد تكون حرفـًا نحو (كأَنّ)، وفعلاً نحو : (يُشْبه) وإسمـًا نحو : (مثل) .

(٥) كلمة : « أسد » ساقطة من الأَصل . ومثبتة من أ، ب ، ف .

(٦) أي : في : (زيد أسد) .

(٧) في الأَصل : « حُذفت » بالبناء للمجهول، ولا يناسبه ما بعده من إجراء الكلام على =

نفسُ حقيقةِ الأَسدِ ومن جنْسه .

وقد يترَكُ[(١)] **المشبّهُ** لفظًا **مُراداً** معنى[(٢)]؛ **إذ لَوْ لَمْ يُرد** معنًى و لم يكن منويًّا **فيكون استعارة**[(٣)]؛ إذ لا معنى للاستعارة إلاّ ذلك . **وهذا فيه** [أي : في الموضع الّذي يُتْرك المشبهُ لفظًا ويُرادُ معنى][(٤)] **دعوى التَّعيُّن**[(٥)] للتَّشبيه والإخبارِ عنه بذلك؛ كما مرَّ[(٦)] أنَّ المُسْنَدَ إليه [يُحذفُ][(٧)] عند تعيّنه للخبر .

فقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[(٨)] **تشبيهٌ** لا استعارةٌ **لذكرِ**[(٩)] الطّرفين : الخيطِ، **والفجر** .

= الغيبة في قوله : « فكأنّه ادّعى » ، والمثبت من : أ، ب .

(١) في أ : « ترك » وهو تحريف بالحذف .

(٢) ومثاله قولُ الشّاعر : « أسدٌ عليّ وفي الحروبِ نعامة » فإنّه لا بدّ لصحّة الكلام من تقدير المبتدأ؛ أي : هو أسد .

(٣) كقولك : « رأيت أسدًا »؛ مُريدًا بالأسدِ رجلاً شجاعًا .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، . ومثبت من أ . وبه يتّضح المعنى .

(٥) في ب : « اليقين »؛ وفيه تحريف وتصحيف .

(٦) ينظر ص (٢٩٤) قسم التّحقيق.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٨) سورة البقرة؛ من الآية : ١٨٧ . ويلحظ أنّ قوله ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ استشهد به ضمن كلام المصنّف في أ . وليس كذلك في ف .

(٩) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي أ : «ولذكر» بالعطف بالواو؛ ولا وجه له .

توضيحُه : أنَّ الخيطَ الأَبيضَ وهو أَوّلُ ما يبدو من الفَجْرِ المُعْترضِ في الأُفق كالخيطِ الممدود، والخيــــطَ الأسودَ وهو ما يمتدُّ معه من غسق اللَّيل - شُبّها بخَيْطين : أبيضَ، وأسودَ؛ وبُيِّــنا بقــوله : ﴿مِنَ الْفَجْــرِ﴾؛ والفَجْرُ - وإنْ كان بيانــًا للخيط الأبيض - لكن لَمَّا كان بيانُ أحدهما بيانَ الآخر لدلالته عليه اكتفى به عنه؛ ولولا البيان لكانا من باب الاستعارةِ؛ كما أنَّ قولك: (رأيتُ أسدًا) استعارةٌ؛ فإذا زدت[1] من فلان صار تشبيهــًا . وأمّا أنَّه لِمَ زيد (من الفجر) حتَّى صار تشبيهــًا وهلاَّ اقتصر به على الاستعارةِ الَّتي هي أبلغُ؛ فلأنَّ شرطَ الاستعارةِ أن يدُلَّ عليه الحالُ، ولو لم يذكر من الفجرِ لم يُعلم أنَّ الخيطين مُسْتعاران فَزيدَ (الفجر) وصَارَ[2] تَشْبيهــًا .

وقد يُتركُ وجهُ التَّشبيه إذا عُلم بالقرائنِ؛ **استغناءً**[3] **عن ذكرِه؛ وفيه قُوَّةٌ** ومبالغةٌ لإِفَادته[4] تعميم المُشَابهة[5] .

(١) في ب : « أردتّ » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٢) في أ : «فصار » وفي ب :« حتَّى صَار »؛ ولا اختلاف في المعنى .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف، وفي ب : « استعارة » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٤) في ب : « لإفادة » .

(٥) أي : بَـــين المشبَّه والمشبَّه به، حتّى يكون المشبَّه كأنَّه المشبَّه به؛ بسبب اشتراكه في ما من شَأنه أنْ يَشْترك فيه من الصِّفات . فقولك : « زيد كالبحر »- مثلاً - أقوى في المشابهة من قولك : « زيد كالبحر في العطاء »؛ لصدق الأَوَّل على كلِّ ما يصحّ أن يكون التَّشبيه فيه من كَثْرة العطاءِ وكَثْرة ما هو سبب للحياة؛ من الماءِ والعلم =

والمراتبُ[١]؛ أي : مراتبُ التّشبيه **باعتبارِ المُشبّه، وكَلمة التّشبيه، ووجهِه، ذِكراً وتَرْكاً ثمانيةٌ لا يَخْفى حُكْمُها**؛ من تَضمُّنها المبالغة والقوّة، وعدم تضمّنها إيّاهما، **بما**[٢] **ذكرناه**، من أنّ تركَ المشبّه فيه مبالغةٌ؛ لإفادته التّعيين، وترك كلمة التّشبيه؛ لأنّه الحكمُ على المشبَّه بأنّه نفسُ المشبَّه بـه، وترك وجه التّشبيه؛ لأنّ فيه قوّةً لعمومِ وجهِ التّشبيه[٣] .

[٦٠/أ] أمَّا انحصارُه في ثمانية؛ فلأنَّه لَمَّا امْتَنع حذفُ / أَحدِ الأركانِ الأَربعة وهو المشبَّه به؛ فالمذكورُ إِمَّا كلُّ الأربعةِ أَوْ لا .

الأَوَّل : قِسْمٌ[٤] .

والثّاني : إمَّا أن يُذكر ثلاثةٌ أَوْ لا .

الأَوَّل : ثلاثةُ أَقسامٍ؛ لأنّ[٥] مع المشبّه به إمّا المُشبَّه وكلمة التّشبيه[٦]، وإمّا المشبّه والوجه[٧]، وإمّا الكلمة

= وكثرةِ الانتفاع . بخلاف ما إذا نصَّ على واحد منها .

(١) هكذا ـــ أيضاً ـــ في ف . وفي أ : « فالمراتبُ ».

(٢) هكذا ـــ أيضاً ـــ في ف . وفي ب : « لما ».

(٣) عبارة : «لإفادته ... وجه التّشبيه » مثبتة من أ . وهي المناسبة لما ذكره المصنِّف قَبْل . وفي الأَصْل، ب، اضطرب السِّياق وجاء هكذا : «لأنّه الحكمُ على المشبَّه بأنّه المشبّه به، وترك كلمة التّشبيه فيه لعموم وجه الشّبه » .

(٤) نحو : «زيد كالأسد في الشّجاعة ».

(٥) في الأَصْل زيادة : «يكون » والسَّياق تامٌّ بدونها .

(٦) نحو : «زيد كالأسد ».

(٧) نحو : «زيد أسدٌ في الشّجاعة ».

والوجه[١].

والثّاني : إمّا أن يُذكر اثنان، أَوْ لا .

الأوّل: ثلاثةٌ - أيضــًا؛ لأنّ مع المشبَّه به إمّا المشبَّه[٢]، وإمّا الكلمة[٣]، وإمّا الوجه[٤].

والثّاني : قسمٌ واحدٌ[٥].

وأمّا التّفاوُتُ بحسبِ القوَّةِ والمبالغة وعدمه؛ فهو بحسب ذكرِ الوجهِ والكلمةِ وعدمِهِ؛ فمتى[٦] ذُكِرا فلا قُوَّة له[٧]، ومتى لم يُذْكَرَا فهو أَقْوى الكُلّ[٨] . [ومتى تُرك أحدُهما ففيه نوعٌ من القوَّة؛ فعليك بالأمثلة وتَطْبيقها عليه][٩] .

(١) نحو : «كالأسد في الشّجاعة» .

(٢) نحو : « زيد أسد » .

(٣) نحو : « كالأسد ».

(٤) نحو : « أسد في الشّجاعة » .

(٥) نحو : « أسد » .

(٦) في أ : « ومتى ».

(٧) « لأنّ القوَّة إما لعموم وجه الشّبه، أَوْ للحكم على المشـبّه بـأنّه المشـبَّه به مبالغةً، لا أنّه مثله، وقد عريت هذه المرتبة عن كليهما؛ فلهذا خلت عن القوّة » مفتاح المفتاح (٩١١) .

(٨) «لاشتمالها على القوّتين : قوَّةِ الحكم على زيد بأنّه أسدٌ، وقوَّةِ عموم وجه الشّبه » . المصدر السّابق (٩١١) .

(٩) ما بين العقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من : أ، ب .

تنبيهٌ :

قد يُعْتبرُ التَّشبيهُ في التَّضادِّ؛ لأنَّ الضِّدَّين مُتَشابهان؛ من حيثُ أنَّ كلَّ واحد منهما ضدٌّ لصاحبه؛ فيُجعلُ التَّضادُّ وجْهــًا تنْزيلاً له مَنْزلة المُشَابهة . **يقال للجبانِ : « أسدٌ »، وللبخيلِ : « حاتمٌ »، لتمليحٍ أَوْ تَهَكُّمٍ**؛ أي: استهزاء . وفي الكلام لفٌّ ونَشْرٌ[١]، والظَّاهر [أنَّه][٢] على غير التَّرتيب[٣] .

والتَّمليحُ : أن يُشارَ في فَحْوى الكلامِ إلى مَثَلٍ سائرٍ، أَوْ شعْرٍ نادرٍ، أَوْ قِصَّةٍ مشهورةٍ، على معنى أَنْ[٤] يكون في الكلامِ ما يَنْتقلُ الذِّهنُ منه إلى شيءٍ من ذلك؛ كقوله[٥] :

---

(١) اللّفُّ والنَّشر ــ كما عرَّفه السَّكّاكيُّ ــ (المفتاح : ٤٢٥) : «أن تلفَّ بين شيئين في الذِّكر ثمَّ تُتْبعهما كلامـــًا مشتملاً على متعلّق بواحد وبآخر من غير تعيين . ثقةً بأَنَّ السَّامع يردّ كلاًّ منهما إلى ما هو له . وسيأتي مَعَنَا ــ إنْ شاء الله تعالى ــ ص (٧٩٨) قسم التَّحقيق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) فيكون قوله : «للجبان أسد » مثال للتَّهكُّم، وقوله : «للبخيل حاتم » مثال للتَّمليح . والَّذي يبدو لي أَنَّ كلّ واحد من المثالين صالـــحٌ لأَنْ يكون مثالاً للتَّهكّم والتَّمليح، وإنَّما يُفرّقُ بينهما بحسبِ المقام؛ فإِنْ كان الغَرضُ مجرَّدَ الملاحة والظَّرافة من غير قصد إلى استهزاءٍ وسخريةٍ؛ فتمليحٌ، وإلاَّ؛ فتهكّمٌ . وعلى هذا الرَّأي سعد الدِّين التَّفتازانيُّ . المطوّل (٣٢٧) .

(٤) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « أنّه » .

(٥) البيتُ من البسيط، ولم أَعْثر على قائله . والبيت في العمدة : (٣١١)، وحسن التَّوسّل: (٦٢)، =

المُسْتَجيرُ بعَــمْرٍو عند كُرْبَته كَالْمُسْتجيرِ مِن الرَّمْضَاءِ بالنَّارِ.

[وقيل: إنَّه بلفْظِ التَّلميح؛ بتقديم اللاَّم على الميمِ. ولكلٍّ وجهة[1]][2].

= ونهاية الأرب : (١٢٧/٧) برواية : « المستغيث ... كالمستغيث ... ».
واستُشْهد به في نهاية الإيجاز : (٢٨٨)، والإيضاح : (٤٢٨/٢)، وأشار إليه العبّاسيّ في المعاهد : (٢٠١/٤) وساق قصّته .

(١) فمن لحظ معنى « الملاحة » سمّاه : تمليحاً . ومن لحظ معنى : « الإلماح » سمّاه : إلماحـــاً . وعلى كلٍّ تسميةٍ فريقٌ من العلماء . ينظر : معجم البلاغة العربيّة : (٦٣٢، ٦٥٩) .
على أنَّ صاحبَ المطوَّل أنكر أَنْ تكون الإشارةُ في فحوى الكلام إلى قصةٍ أَوْ مثلٍ أَوْ شعرٍ نادرٍ تمليحـــاً، وقال رادًّا على الشّيرازيّ التّسمية (المطوّل : ٣٢٧) : «وما وقع في شرح المفتاح من أنَّ التّمليح هو : أَنْ يُشار في فحوى الكلام إلى قِصَّةٍ أَوْ مثلٍ أَوْ شعرٍ نادرٍ وإن قلنا « هو حاتم » مثال للتّمليح لا للتّهكّم فهو غلط؛ لأنَّ ذلك إنّما هو التّلميح؛ بتقديم اللاّم على الميم ـــ كما سيجئ في علم البديع ـــ وليس في قولنا «هو حاتم » إشارة إلى شيءٍ من قصَّةِ حاتمٍ » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

الأَصْلُ الثَّاني : في المجاز .

وقدَّمه السَّكَّاكيُّ على الكناية؛ لِمَا ذكرنا[١] : أنَّه بالنِّسْبةِ إليها بمَنْزلةِ المفردِ من المركَّب.

وعلى الاستعارةِ؛ لتقدُّمِ الجِنْسِ على النَّوع طبعـًا .

ويتضمَّن التَّعرُّضَ للحقيقةِ؛ لأنَّ النَّظر في الدَّلالةِ العقليَّةِ موقوفٌ على الدّلالة الوَضْعيّة، والكلامُ في ذلك مُفْتَقرٌ إلى بيان وجهِ دلالاتِ الكلم على مفهوماتِها؛ أَهي بحسبِ ذواتِ الكلمِ والألفاظِ - كما قال عَبَّادُ[٢] بن سُلَيمان الضَّمري -، أَوْ بحسب تخصيص مُخَصِّصٍ خارج عن تلك الألفاظِ يُخَصِّصها بتلك المعاني الَّتي تدلُّ عليها ويضعها له[٣] .

لكنَّ **دلالةَ الأَلفاظ** على المعاني **بيِّنٌ أنَّها بالوضع** والتَّخصيصِ؛ لأنَّ الأوَّل - وهو دلالة اللَّفظِ بالذَّاتِ على مسمًّى دون مُسمًّى مع استواءِ نسبتِه إليهما - ترجيحٌ بلا مُرَجِّحٍ .

(١) ينظر ص (٦٢٩) قسم التّحقيق .

(٢) هو/ عبّاد بن سليمان الضّمري المعتزليّ؛ قال عنه ابن المرتضى (طبقات المعتزلة : ٧٧) : «وله كتب معروفة، وبلغ مبلغاً عظيماً، وكان من أصحاب هاشم الفوطيّ، وله كتاب يسمّى الأبواب » . ذكره الأشعريّ وأورد بعض مقالاته : (٢٣٧/١، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢) وكذا عبد القاهر البغداديّ في كتابه الفَرق بين الفِرق : (١٦١) .

(٣) في الأَصْل : « ويضعها لذلك» . والصَّواب من أ، ب .

وقولُ عبّاد : إنَّ ذاتَ اللّفظِ مُخصِّصةٌ لنفسها / بـالمعنى، موجبـةٌ لفهمه منها؛ لأنّه لا بدّ أن يكون[١] بين اللّفظِ والمعنى من مُنَاسبةٍ ذاتيّةٍ وإلاّ لَزِمَ التّخصيص بلا مُخَصّصٍ[٢] : **محمولٌ على ما يَدَّعيه الاشـتقاقيّون**[٣] **منْ رعايةِ الواضعِ**[٤] **مناسبةً ما**، كما يقولون : إنَّ للحروفِ [في أنفْسها][٥] خواصّ بها تَختلفُ؛ كالجهر والهمسِ، والشِّدَّة والرَّخاوة . كـ(الفصم)[٦] بالفاء؛ الّذي هو حرفٌ رخْوٌ؛ لكسرِ الشَّيءِ من غير أن يُـبين، و(القصـم) بالقاف؛ الّذي هو حرفٌ شديدٌ؛ لكسرِ الشّيءِ حتَّى يُبـين . [وأَنَّ][٧] للتَّـركيبات، - أيضـاً - خَـواصّ كاختصـاصِ حركـةِ[٨] عـينِ [٦٠/ب]

(١) قوله : « أن يكون » ساقط من أ، ب . ولا اختلاف في المعنى .

(٢) ينظر قول سليمان في شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدّين الأصبهانيّ : (٢٧٦/١) وحاشية العلاّمة سعد الدّين التفتازانيّ على شرح القاضي العضد: (١٩٢/١) .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . والكلمة ساقطة من أ . والاشتقاقيّون . نسبة إلى علم « الاشتقاق » الّذي يتحقّق بـ« نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيباً، ومغايرتهما في الصّيغة » التّعريفات للجرجانيّ : (٤٣) .

(٤) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « الموضع » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) في الأَصْل : « وكالفصم »؛ بالعطف بالواو . ولا وجه له . والصَّواب من : أ، ب.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٨) كلمة « حركة » ساقطة من أ .

مثلِ الفعلان بحركةِ مُسمَّاهُ؛ نحو : الحيوان، والنَّزوان[١]، ولأَجل رعايتها خُصِّص كلٌّ: بما يناسبها؛ لا على ما هو الظَّاهرُ منه[٢] . وإلاَّ[٣] لامْتَنع نقله إلى المجاز؛ لأَنَّ ما بالذَّاتِ لا يزول بالغير، ولامْتَنع [اشتراكُ][٤] اللَّفظِ بين متنافيين[٥]؛لأنَّ الشَّيءَ الواحدَ لا يقتضي أمرين بينهما تنافٍ.

ثُمَّ الحقُّ؛ أي : بعد تحقُّقِ كونِ المخُصِّصِ غيرَ أَنْفسِ الكلمِ وذواتِ الألفاظ؛ الحقُّ :

إِمَّا التَّوقيف؛ وذلك بأَنْ يضعها اللهُ - عزّ وجلّ -[٦]، ويُوقفَ عباده عليها بالوحي - مثلاً .

أَوْ الإلهام[٧]؛ وذلك بأن يُلْهِمَ عبادَه بالتَّخْصِيص؛ حتَّى يضَعُوها ويَصْطَلحوا عليها.

(١) النَّزوان : ضرب الفحل . ينظر : اللِّسان (نزو) : (١٥/٣١٩) .

(٢) أي : من قول عبّاد .

(٣) أي : لو حمل قول عبّاد على ظاهره؛ وهو أَنَّ ذات اللَّفظ دالّة بنفسها على المعنى .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٥) كـ« الجون »؛ للأبيض والأسود . و« القرء »؛ للطُّهر والحيض .

(٦) « عزّ وجلّ » غيرُ موجودٍ في أ، ب .

(٧) هكذا - أيضــًا - في ف. وفي ب : « والإلهام » بالعطف بالواو، وهو خطأٌ ظاهرٌ.

والأوَّل مذهبُ الأَشْعريَّة[١] .

والثّاني : مذهبُ البهشميَّة[٢] .

(١) الأشْعريَّة : فرقة كلاميَّة إسلاميّة تنتسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعريّ، وقد اتخذت البراهين والأدلّة العقليّة وسيلة في محاجّة خصومها لإثبات حقائق الدِّين والعقيدة الإسلاميّة . زاد انتشار مذهبها في العهد السّلجوقيّ .
أمَّا أبرز شخصيّاتها فهم : أبو الحسن الأشعريّ، والقاضي أبو بكر الباقلاّنيّ، وأبو إسحاق الشّيرازيّ، وأبو حامد الغزاليّ، وإمام الحرمين أبو المعالي، وأبو العزّ الرّازي .
ولهذه الفرقة ــ مع ما وقعت فيه من البدع والباطل ــ جهدٌ مشكورٌ ومواقف محمودة في الدِّفاع عن السُّنَّة في وجه الباطنيّة والرّافضة والفلاسفة .
ينظر : الملل والنِّحل للشّهرستانيّ: (٩٤/١)، ودرء التّعارض لابن تيميّة: (٢٧٥/٨)، الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة للدّكتور: مانع الجهنيّ: (٨٧/١ ــ ٩٨) .

(٢) في أ : «الهشميّة» وهو تحريفٌ بالنّقص .
والبهشميّة : فرقة من المعتزلة تتّبع أبي هاشم عبد السلام، ومن كنيته اشتق اسمها على طريق النّحت، وهو ابن أبي علي محمد بن عبد الوهّاب الجبائي (ت ٣٢١ هـ) .
ويقال لهذه الفرقة ــ أيضاً ــ : «الذّمّيّة» لقولهم باستحقاق الذّمِّ والعقاب لا على من فعل . وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها وانفردوا بمسائل لم يسبقوا إليها .
ينظر : الملل والنِّحل للشهرسانيّ : (٧٨/١ ــ ٧٩)، الفَرق بين الفِرق لعبد القاهر البغدادي : (١٨٤ ــ ١٨٥) .
وينظر الخلاف في الواضع بين الأشعريّة والبهشميَّة وغيرهم في الأحكام في أصول الأحكام : (٧٣/١ ــ ٧٨)، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : (٢٨)، وشرح العضد على المختصر (ضمن عدّة شروح) : (١٩٢/١) .

ولفظُ المختصرِ وإن كان مُشْعراً بمخالفة[١] السَّكّاكيّ؛ لكن من جهة المعنى لا مُخَالفة؛ قال السَّكّاكيُّ[٢]: «والحقُّ بعدُ: إمَّا التَّوقيفُ والإلهام؛ قولاً بأنّ المخصّصَ هو الله - تعالى، وإمَّا الوضعُ والاصطلاحُ؛ قولاً بإسنادِ التَّخْصيصِ إلى العُقلاءِ» .

ومرجعهما؛ أي : المذهبين : **الوضعُ**[٣]، والتَّخْصيصُ من الخَارج من ذَوات [اللَّفْظِ][٤] . **وهو**؛ أيْ : الوضعُ، **تعيينُ لفظة بإزاءِ معنى بنفسها**، ويُحْتَرز بـــ(نفسها) عن المجازِ إذا عَيَّنته بإزاءِ ما أَردته بقرينة؛ فإنّ ذلك التَّعيين لا يُسمّى وضعــاً . **وقد يُطلبُ بها**؛ باللَّفظة **معناها** الموضوع لها؛ كما أُريد بالإنْسان الحيوان النَّاطق، وبالعَشرةِ مجموع آحادها؛ **وهي الحقيقة** . **أَوْ يُطلب**[٥] **معنى معناها** كما أُريدَ بالإنسانِ معنى لازم [لمعناه][٦]؛ كمعنى الحيوانِ اللاَّزمِ له، أَوْ معنى الخمسةِ اللاَّزم لمعنى العشرة؛ **وهو المجاز** وأنت تعلمُ أنّ دلالة معنى على معنى[٧] [لَيْس][٨] من الممتنعات.

(١) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : «لمخالفة».
(٢) المفتاح : (٣٥٧) .
(٣) لأنّ التَّوقيف يعني تعليم الوضع من الله، والاصطلاح يعني اتّفاق العباد على الوضع . فالمآل واحد .
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من : أ، ب .
(٥) كلمة «يطلب» ساقطة من ب .
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .
(٧) قوله : «على معنى» ساقط من ب . وهو من انتقال النّظر .
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

وقد يُقْصَد للمعنى معنىً؛ كما أريدَ بطولِ النَّجاد طُول القامةِ، **وهو الكنايةُ**.

والفرقُ بين المجازِ المعبَّر عنه بقوله : (يُطْلَبُ بها معنى معناها) وبين الكناية المُعبَّرِ عنها بقوله: (يُقْصَدُ(١) للمعنى [معنى](٢)) : أنَّ المطلوبَ في الأَوَّل معنى معناها لا معناها؛ أي : مع عدم كونِ المعنى الأَوَّل مَقْصودًا، وفي الثَّاني يُقْصدُ معنى المعنى لا مع عدم كونِ(٣) المعنى الأَوَّل مَقصُوداً؛ كما أنَّ العبارةَ مُشعرةٌ بالفرقِ .

وأقــربُ الحدودِ على كــثرتها؛ للحقيقةِ والمجــاز / حدودٌ كثيرةٌ [٦١/أ] - كما ذكرَ ثلاثة منها في المفتاح -(٤)؛ لكنَّ أقربها إلى الحقِّ ما ذكره المصنّف؛ مخترعــاً له(٥) :

---

(١) كلمة « يُقْصد » ساقطة من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وتقدّم إيرادها ضمن كلام الإيجيّ .

(٣) في الأَصْل : « مع كون » . والصَّواب من أ، ب . لأن قوله : « مع كون » يحتم أَنْ يكون المعنى الأَوَّل مقصوداً؛ وليس الأمر كذلك، وإنّما المقصود عدم وجود مانع يمنع من المعنى الأَوَّل .

(٤) ينظر : ص (٣٥٨ ــ ٣٦١) .

(٥) لا شكّ أنَّ في عدول المصنِّف ــ رحمه الله ــ عن تعريفات السَّكّاكيِّ الثّلاثة؛ مع التزامه غالبــاً بعبارته؛ واختراعه تعريفــاً جديدًا ــ ما يدلُّ على عمق فهم المصنِّف لدقائق المسائل البلاغيّة واستيعابه لها؛ فالانتقادات المتَّجه إلى تعريفات السَّكّاكيِّ دقيقة ومختلفة، منها ما يتَّجه إلى الزِّيادة، ومنها ما يتَّجه إلى النُّقصان . وهذا بخلاف تعريف المصنّف فهو جامع مانع تلقّاه من جاء بعدَه بالقبول فلم يحيدوا عنه، وإن =

أنَّ الحقيقة: **لفظٌ أُفيد به** معناه[١] **في اصطلاح التَّخاطب**؛ أيّ اصطلاحٍ كان؛ لُغة، أَوْ شرعـاً، أَوْ عُرفاً عامـاً، أَوْ خاصـاً؛ وهو ما يُسَمَّى اصْطلاحـاً . **بمجرَّدِ وضع أوَّل**؛ أي : بلا مَعُونة قرينة وعلاقة واحتياجٍ إلى وضع آخر، فخرج عنه : المجازُ، والاستعارةُ، والمنقولُ .

والمجازُ بخلافِ الحقيقةِ فهو: **لفظٌ أفيد به في اصطلاحِ التَّخاطبِ لا بمجرّدِ وضع أوَّل**؛ وذلك ظاهر .

والحدَّانِ قريبان ممّا قال ابنُ الحاجبِ في مختصـره[٢]: الحقيقة هو : «اللّفظُ المستعملُ في وَضْعٍ أوّل»؛ إذ المراد : «بحسبِ وضع أوّل»، كما بيّنه في شرحه له[٣] . والمجاز هو[٤] : «اللّفظُ المستعملُ في غير وضعٍ أوّل على وجه يَصِحُّ» .

ولا حاجة؛ أي: في التَّعريف[٥] **إلى ذكر العلاقـة**؛ وهي اتِّصال ما للمعنى المستعمَل فيه بالمعنى الموضوع له؛ كالسَّببية، والمجاورة، والجُزْئيّة، وغيرها؛ ممّا ذُكِر في الأصول[٦] . **والقرينةِ**؛ وهي : ما تدلُّ على المراد

= اختلفت صيغ بعضهم .

(١) هكذا ضمن كلام الشّارح في الأَصْل، وفي أ، ب ضمن كلام المصنِّف، وليست في ف .

(٢) مختصر منتهى السّؤل والأمل (ضمن شرح الإيجي له برفقة عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٣) شرح مختصر منتهى السؤل والأمل للأيجيّ (ضمن عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٤) مختصر منتهى السّؤل والأمل (ضمن شرح الأيجيّ؛ برفقه عدّة شروح): (١٣٨/١).

(٥) أي : تعريف المجاز .

(٦) ينظر على سبيل المثال : الإحكام في أصول الأحكام : (٢٨/١)، العدّة في أصول الفقه : =

وعلى امتناعِ إرادة معناها الحَقيقيّ؛ **إذْ لا إفادة**[1] **فيه**[2]؛ في المجازِ **دونهما**؛ أي العلاقة والقرينة[3].

وكلاهما؛ أَيْ : الحقيقةُ والمجازُ، **لُغويٌّ**؛ كـ(الصَّلاة) في الدُّعاءِ[4]. والأَركانِ المَخْصُوصة[5]؛ إذا استعملها اللُّغويُّ. **وشرعيٌّ**؛ كـ(الصَّلاة) في الأَركانِ المَخْصوصة[6]، والدُّعاء[7]؛ إذا اسْتعملها المتشرِّع. **وعُرفي**؛ كـ(الدَّابة) في ذوات الحوافِر[8]، والفرسِ خاصَّة[9]؛ إذا استعملها أَهْلُ العُرفِ العامِّ. **واصطلاحيٌّ**؛ كلَفْظِ (المجازِ) فيما هو مُصْطلحٌ عليه عِنْد

= (١٧٢/١)، روضة النّاظر وجنّة المناظر : (٥٥٤/٢)، منتهى السؤل والأمل : (٢٤).

(١) في الأَصْل : « لا فائدة » والمثبت من أ، ب، ف.

(٢) «فيه » هكذا وردت ــ أيضـًا ــ في أ، ف . وسقطت من ب .

(٣) في قول المصنّف : « ولا حاجة ... دونهما » ردّ على من زاد في تعريف المجاز قيدًا آخر غير ما ذكر، كـ(العلاقة)؛ في قول بعضهم و(على وجه يصحّ) في قول بعضهم الآخر . وكذا (القرينة) في زعم من قال : لولاها لم يفهم المعنى المجازي وتبادر المعنى الحقيقيّ إلى الذّهن . فكلٌّ تلك الزِّيادات لا حاجة إليها؛ لأَنَّ قوله في أَوَّل تعريف المجاز : « أفيد » يغني عنها؛ فاللّفظ بدون العلاقة والقرينة لا يفيد المعنى المجازيّ .

(٤) فهي حقيقةٌ لغويّةٌ .

(٥) فهي مجازٌ لغويٌّ .

(٦) فهي حقيقةٌ شرعيَّةٌ .

(٧) فهي مجازٌ شرعيٌّ .

(٨) في ب : « الحافر » . وهي للحقيقة العرفيَّة .

(٩) فهي للمجازِ العرفيِّ .

عُلَماءِ البيانِ(١)، والمَعْبَر(٢)؛ إذا اسْتعمله البَيانيُّ؛ **بحسبِ النَّاقل** إلى ذلك المعنى من المعنى الأَوَّل؛ فإنْ كان [النَّاقل](٣) أهلَ اللُّغة فمجازٌ لغويٌّ، وإنْ [كان](٤) شَرْعــًا فَشرعيٌّ، وإن [كان](٥) عُرفــًا فعُرفيٌّ، وإنْ [كان](٦) اصطلاحًا فاصطلاحيٌّ .

وكذا في الحقيقةِ، لكن بحسبِ الواضع . ولظهوره لم يتعرّض له .

قال في المفتاح(٧) : «الحقيقةُ تنقسمُ عند العلماءِ إلى : لغويَّة، وشرعيَّة، وعُرفيَّة» . والانتهاءُ عن التَّثليث، والقصدُ إلى التَّربيع خيرٌ؛ لأنَّ إطلاقَ العُرْفيِّ على العامِّي : عرفيّ عامِّيّ، وكُلَّما يُرادُ الخاصيُّ يقالُ : اصطلاحيّ .

قيل(٨) : والمرادُ به قولُ السَّكَّاكيِّ : **تَدُلُّ**(٩) **الحقيقةُ الَّتي ليست بكناية**(١٠) **بنفسها**؛ وقوله : (بنفسها) مُتَعلِّقةٌ بقوله : (تدلُّ)؛ أي :

(١) فهو للحقيقة الاصطلاحيَّة .

(٢) فهو للمجاز الاصطلاحيِّ .

(٣) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وبه يتَّضحُ المعنى .

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وبه يتَّضحُ المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وبه يتَّضحُ المعنى .

(٦) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب، وبه يتَّضحُ المعنى .

(٧) ص : (٣٥٩) .

(٨) في الأَصْل :«وقيل » بالعطف بالواو . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٩) في الأَصْل زيادة : « على » ولا يستدعيها المقامُ . وليست في ف .

(١٠) وقيد السَّكَّاكيّ الحقيقة بالَّتي « ليست بكناية »؛ لأَنَّه يرى أَنَّ الكناية من الحقيقة =

يُسْتغني في الدّلالةِ على المراد منها بنفسها عن الغير؛ أي : القرينة؛ لتعيُّنها له بجهة الوضع، **والمجازُ**؛ أي : يدلُّ المجازُ **بقرينة**؛ لعدمِ استغنائه عن الغير في الدّلالةِ على ما يراد منه . **وأمّا المشتركُ فهو موضوعٌ**[1] **لأحدهما**[2]؛ جوابٌ لقائل[3] يقول : المشتركُ حقيقةٌ ليست بكنايةٍ؛ ومع ذلك لا يَدُلُّ بنفسه؛ [بَلْ هُوَ مُحْتاجٌ إِلَى القَرينةِ في دلالته على ما هو مَعْناه][4] وتوجيهه : أنّه موضوعٌ [لأحدهما][5] غير مَعيَّن؛ كــ(القُرء) ــ مثلاً ــ فإنّه لا يتجاوز الطُّهر والحَيْضَ؛ غير مجموعٍ بينهُما؛ وفي ذلك لا يحتاج إلى القرينةِ؛ بل يدلّ بنفسه . **وفيه**[6] **حزازةٌ**؛ أي : ما يُدَغْدُغُ في القلْب، ويحكّ في الصّدرِ - [- بالحاء المهملة -][7]، وهي أنّه لو كان موضوعاً لأحدهما غير مُعيّن - لكان استعماله في مُعيّن منهما مجازًا؛ وذلك باطل؛ هكذا سمعتُ من الأستاذ / . [٦١/ب]

= وأنّها تشترك مع المفرد في كونهما حقيقتين، ويفترقان في التّصريح وعدم التّصريح؛ ولذا قيّد الحقيقةَ بناءً على ذلك بنوعٍ منها؛ وهي الّتي ليست بكناية .

(١) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ، ب : « فموضوع » .

(٢) قوله : « وأمّا المشترك ... لأحدهما » من تمام قول السَّكّاكيّ المتقدّم . ينظر : المفتاح (٣٦٠) .

(٣) في ب زيادة : « أن » .

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، أ . ومثبتٌ من ب؛ وبه يتّضح المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) أي : في قوله : « فهو موضوع لإحداهما » .

(٧) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

ولأجل هذه الحَزازة قال : (قيل) .

فإن قُلت : استعمالُه في مُعيَّن منهما مجازٌ[(١)] يحتاجُ إلى القرينة، ولا يعني بكونه مجازًا [إلاّ ذلك . قُلْتُ : ليس كلُّ ما احتاج إليها مجازًا، بل المحتاجُ إلى قرينةٍ تكونُ صارفة][(٢)] عن الظّاهر؛ أي : المعنى الحقيقيّ؛ وهذه القرينة ليست صارفةً بل معيّنةٌ للمُراد .

وحاصلُ[(٣)] الفرقِ بين القرينتين : أنّ قرينةَ المجازِ قرينةٌ للدّلالة، وقرينةُ المُشْترك قرينةٌ لتعيين الدّلالة؛ لأنّ له دلالةً إجماليّةً، وبالقرينة يتبيّن المرادُ .

وها هنا تنبيهٌ : وهو أَنّ حالَه بحسب الوضع : أنّه موضوعٌ لهذا مُعيّنـــًا، ولذلك[(٤)] مُعيّنـــًا .

وبحسبِ الاسْتعمال : أنّه مختلفٌ فيه أيجوزُ استعماله في مَعْنييه أَمْ لا ؟ .

وبحسب الفهمِ : أنّ المتبادرَ إلى الذّهن مفهومُ أحدِهما غير مُتعيِّن[(٥)]؛ كما تَصوّرَه السَّكّاكيُّ في الوضع ــ أَيْضــًا[(٦)] .

واللّفظان؛ أي : لفظ (الحقيقةِ) ولفظ (المجاز)، **في مَعْنَيِيهما**[(٧)]

---

(١) قوله : «منهما مجاز» غيرُ موجودٍ في أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) في أ : «حاصل» بدون العطف .

(٤) في أ، ب : «ولذاك» .

(٥) في أ، ب : « معين ».

(٦) في أ زيادة : «والمفهومان معــًا عند السَّامع» .

(٧) هكذا ــ أيضــًا ــ في ب، ف . وفي أ : « معناهما ».

المذْكُورين **مجازان لُغويَّان** لمكان التَّناسُب؛ **إذ الحقيقةُ فعيلة من الحقِّ؛ بمعنى الفاعل**؛ من حقَّ الشَّيءُ[(١)] يَحقُّ؛ إذا وجبَ وثبتَ؛ **أي : الثَّابت لثباتها في مَوْضعها** الأَصلي، والموضوعِ له الأَوَّلي . **أَوْ بمعنى المفعولِ** من حقّقتُ [الشّيء][(٢)] أُحقّه؛ إذا أثبتّه؛ أي : المثبتِ؛ لكونها مُثبتةً في موضعها الأَصلي؛ غير منقولة عنه إلى غيره .

ولَمَّا كانَ الفعيلُ الَّذي بمعنى المفعول مستويـًا فيه المُذكَّرُ والمؤنّثُ؛ مُسْتغنيـًا عن التَّاءِ - قال : **والتَّاءُ لتقديرها**؛ أي : لفْظة الحقيقة . و(التَّاءُ لتقديرها) مُبتدأٌ وخبرٌ، **قَبْل**؛ أي : قبل التَّسْمية، وإطلاقها على المَعْنى الاصطلاحيِّ **غير مُجْراة على موصوف**؛ أي : غير مذكُور مَوْصُوفها؛ وهو: (الكَلمة)؛ لأنَّ الفعيلَ المفعُوليّ لا يستوي فيه المُذكّرُ والمؤنّثُ؛ إلاَّ إذا كان موصوفُه مذكورًا معه؛ نحو: (رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيلٌ). أمَّا إذا كان غير مذكورٍ فلا يستوي؛ بل يُذكّرُ للمُذكَّرِ، ويؤنّثُ للمؤنّثِ؛ نحو: (مررتُ بقتيلِ بني فُلان، وقتيلةِ بني فلان)، وإذًا[(٣)] هذا على تقديرِ كَوْنها بمعنى المفعولِ؛ فكأنّه[(٤)] قال : والتَّاءُ على هذا الوجهِ الأخيرِ المتّصلِ بحث التّاء به[(٥)]؛ لأنَّ على الوجه الأَوَّل لا حاجة إلى هذا التَّوجيه للزومُ كونها

(١) كلمة «الشَّيء» ساقطة من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) في الأَصْل : « وإذ »والصَّواب من أ، ب .

(٤) في أ، ب : « وكأنّه ».

(٥) «به » سقطت من : أ .

مؤنّثة مُطْلقــًا؛ لعدمِ استوائهما فيه، وإن كان لفظُ[١] المفتاحِ مُشْعرًا بكونه علّة للوجهين[٢] .

وقال الأصوليّون : التّاء لنقلِ اللّفظِ من الوصفيّة إلى الاسميّة[٣] .

والمجازُ مَفْعَلٌ من الجوازِ؛ أي: العُبُور[٤]**؛ لأنّه** [أي: اللّفظ المجازيّ][٥] **عَــبَر عن معناه إلى غيره؛** فالمناسبةُ[٦] مرعيّةٌ .

ولفظه[٧] مُشعرٌ بأنّهما مجازان بمرتبة .

---

(١) في الأصْل زيادة : « كلام » . ولم أثبتها لتَمام السِّياق بدونها، ولعدم وجودِ فائدة في ذكرها .

(٢) أي : حالة كونها بمعنى الفاعل؛ لأنّه يُذكّر ويُؤنّث سواء كان جاريــًا على الموصوف كقولك : « رجل ظريف، وامرأة ظريفة »، أوْ لا؛ كقولك : « رأيت ظريفــًا، ومررتُ بظريفة » . وحالة كونها بمعنى المفعول؛ لأنّه إذا لم يكن جاريــًا على الموصوف فإنّه يُذكّر ويُؤنّث؛ كما سبق أن بيّنه الشّارحُ .
أمّا لفظ السَّكّاكيِّ المشعر بذلك فهو قوله (المفتاح : ٣٦٠) : «وأمّا التّاء فهو عندي للتّأنيث في الوجهين، لتقديرِ لفظ الحقيقة قبل التّسمية صفة مؤنّث غير مجراة على الموصوف . وهو الكلمة » .

(٣) ومثاله قولهم : « مســألة غلــوط » بغــير تاء في الوصفيَّة؛ فإذا أُريد نقلها إلى الاسميَّة قيل : « مسألة غلوطة » . وينظر قول الأصوليّين في : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول للشّوكانيّ : (٦٢/١) .

(٤) هكذا - أيضــًا - أُورد قولُه : «أي : العبور » في ف . وفي أ ورد ضمن كلام الشّارح.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) في ب : « والمناسبة » .

(٧) أي : لفظ المصنِّف .

لكن ذكر أهلُ الأصولِ: أن الحقيقةَ مجازٌ بثلاث مراتب؛ لأَنَّهم قالوا: الحقيقةُ بمعنى : الثَّابتِ، أَوْ المثبتِ، ثمَّ نُقلَ إلى العَقْدِ المطابق، ثُمَّ إلى القولِ المطابق، ثمَّ إلى المعنى الاصطلاحيِّ .

والمجازُ مجاز[١] بمرتبتين؛ لأَنَّه مَفْعَلٌ من الجواز؛ بمعنى المصدرِ، أَوْ المكان، ثمَّ نُقِل[٢] إلى الفاعل؛ أي : الجَائز، ثُمَّ نُقل إلى المَعْنى الاصطلاحيِّ.

واعلم : لَمَّا بَـيَّن المناسبة بين اللَّفظين[٣] ومَعْنييهما، وكان محلٌّ أن تَلتبس المناسبةُ بالوصفِ؛ أَراد أن يُبيّنَ أن **المناسبةَ غيرُ الوصف**؛ أي : الاسم الموضوع للشَّيءِ لمناسبة؛ كالأحمر [إذا سُمِّي به إنسانٌ لحمرته غير الاسم الّذي هو الوصفُ كالأحمر][٤] الّذي يُوصف به ذو الحُمرة .

فالمناسبةُ تصحِّحُ الوَضْع؛ أي : اعتبار المعنى في التَّسميةِ لتَصْحيحِ الوضع، وتَرْجيح ذَلك الاسْم على غيره[٥] حالَ الوضع .

والوَصْفُ يصحِّحُ الإِطْلاقَ؛ أَيْ : اعتبار المَعْنى في[٦] الوصفِ لصحّة إطلاقه عليه .

ولهذا يُشْتَرطُ بقاءُ المعنى في الوَصف دون التَّسمية؛ فإذا[٧] زالتِ

(١) كلمة : « مجاز » ساقطة من ب .

(٢) كلمة : «نقل » ساقطة من ب .

(٣) أي : لفظي الحقيقة والمجاز .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ويبدو أنّه من انتقال النّظر . ومثبتٌ من أ، ب .

(٥) في أ : « غير » .

(٦) قوله : «التّسمية ... المعنى في » ساقط من ب . وهو من انتقال النّظر .

(٧) في أ، ب : «وإذا » .

الحُمْرة زال وصْفُه بها، ولَمْ تزل تَسْمِيتُه[١] بـ« أَحمر » . والغرضُ أَنَّ اعْتبار المعنيين المَذْكورين في اللَّفْظَين ليس لصحَّةِ تسميتهما بهما، وإطلاقِهما عليهما؛ بل لترجيح تَسْميتهما[٢] [على تسميتهما][٣] بغيرِهما[٤] من الأَسماء .

فاعتبر ما قُلنا **بالقَارُورةِ**؛ فإنَّها لمناسبة اسْتقرارِ الشَّيء فيها وضعت لتلك الزُّجاجةِ المخصُوصة[٥]، ورُجِّح ذلك الاسمُ إطلاقــًا عليها لأَجْلها؛ ولهذا لم يُزل عنها اسمُها لو لم يكن شيءٌ فيها مُسْتقرًّا، ولم يصِحّ إطلاقُها على الدَّنّ[٦] - مثلاً، وإن استقرَّ فيه الشَّيءُ؛ بخلافِ ما لو كانت وصْفًا.

وبالجِنِّ؛ فإنّه لاسْتِتاره واجتنانه عن النَّظرِ وُضع لذلك النَّوعِ؛ ولهذا لم يُزل عنه ذلك الاسمُ، على تقديرِ عدم الاجتنانِ، ولم يصحّ إطلاقُه على المَلَك؛ وإن كان مُجْتنــًا عن النَّظرِ[٧] .

(١) في ب : « التّسمية ».

(٢) قوله : «وإطلاقهما ... تسميتهما » غيرُ موجودٍ في أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل. ويبدو أنّه من انتقال النّظر . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) في أ : « لغيرهما » .

(٥) كلمة : « المخصوصة » ساقطة من أ .

(٦) الدَّنُّ : إناءُ خزفٍ مستطيل مُقيَّر؛ له عُسْعُسٌ لا يقعد إلاّ أن يُحفر له . ينظر : اللّسان (دنن) : (١٣/١٥٩)، والقاموس المحيط (دنن) : (١٥٤٥) .

(٧) عبارة : « وضع ... النّظر » ساقطة من ب، ويبدو أنّها من انتقال النّظر .

ونحوهما؛ كالْمُرعَّث[١]، وتأبّطَ شرًّا[٢]، والدَّبَران[٣]، والعيُّوق[٤].

ولقد عبّرَ الأستاذُ عن المسألةِ، بعبارةٍ في غاية الحسنِ[٥]؛ في شـرحه

---

(١) لقب أطلق على الشّاعر الضّرير بشّار بن برد للبسه في الصّغر رعاثًا (جمع رعثة)، وهي : الحلق . ينظر : سير أعلام النّبلاء : (٢٤/٧) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله . ولم يصحّ إطلاقه على غيره ممّن اتّخذ رعثة مثله .

(٢) لقب أطلق على أبي زهير؛ ثابت بن جابر الفهمي شاعر جاهليٌّ؛ لأنه أخذ سيفًا أَوْ سكّينًا تحت أبطه وخرج . فقيل : تأبّط شرًّا وخرج . (ينظر سبب التّسمية وترجمة الشّاعر في : الأعلام : ٩٧/٢) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله، ولم يصحّ إطلاقه على كلّ من تأبّط سيفًا مثله.

(٣) الدَّبَران : اسم لنجمٍ يدبر الثُّريّا، سمّي دبرانًا لأنّه يتبع الثُّريّا . (اللّسان : (دبر) : ٢٧١/٤) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله . ولم يصحّ إطلاقه على كلّ شيء وقع خلف شيء آخر .

(٤) العَيُّوقُ : اسم لكوكب أحمر مضيء بحيال الثُّريّا في ناحية الشّمال، ويطلع قبل الجوزاء . سُمّي بذلك لأنّه يعوق الدّبران عن لقاء الثّريّا . اللّسان (عوق) : (٢٨٠/١٠) .

فصحّ إطلاقه عليه . ولم يصحّ إطلاقه على كلّ شيء عاق عن شيء مثله .

قال سيبويه موضحًا هذا المعنى بعد إيراده كلمتي : الدّبران، والعيّوق (الكتاب : ١٠٢/٢) : «فإن قال قائل : أيقال لكلّ شيءٍ صار خلف شيءٍ دَبَران، ولكلّ شيء عاق عن شيء عيُّوق ... فإنّك قائل له : لا ...».

(٥) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب.

لمختصرِ[١] ابن الحاجبِ[٢]؛ وهي : أنَّ وُجود المعنى [في][٣] محلِّ التّسميةِ قد يُعْتبر من حيثُ إنَّه مُصَحِّحٌ للتَّسميةِ مُرجِّحٌ لها من بين الأسماء؛ من غير دخُوله في التَّسميةِ . والمراد : ذاتٌ مخصوصةٌ فيها المعنى؛ لا من حيثُ هو فيها؛ بل باعتبار خصوصها؛ وهذا لا يطَّردُ، وقد يعتبر من حيثُ إنّه داخلٌ في التَّسمية؛ والمرادُ : ذاتٌ ما باعتبار نسبة / له إليها؛ وهذا يطَّرد في كلِّ [٦٢/ب] ذات كذلك .

وحاصلُه : الفرْقُ بين تسمية الغيرِ لوجوده فيه، أَوْ بوجوده فيه[٤] .

لا تَـــزِلَّ[٥]؛ **فإنَّه مزلَّةٌ** للأقدام، مضلّةٌ للأفهام؛ فـــإنَّ[٦] كـــثيرًا إذا سمعوا قولَ القائل : وُضِع هذا الاسمُ لهذا المعنى بهذه المُناسبةِ؛ ظنَّ أنَّه قال: إنَّ هذا الاسمَ[٧] صفةٌ .

(١) في أ، ب : « مختصر ».

(٢) في أ، ب زيادة : « رحمه الله » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) ينظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (ضمن عدّة حواشي على شرح العضد) : (١٧٥/١) .

(٥) « لا تزلّ » جواب الأمر المتقدّم، وهو قوله : « فاعتبر » .

(٦) في أ : « وان » .

(٧) في أ زيادة : « لهذا المعنى بهذه المناسبة إلى » والمعنى تامٌّ بدونها . ويبدو أنَّها تكرار من انتقال النَّظر . وفي ب سقطت جملة : « لهذا المعنى ... الاسم » وهي نقص من انتقال النَّظر ـــ أيضاً ـــ .

ثُمَّ اللّفظُ بعد الوضع، **وقبل الاستعمالِ ليس حقيقةً، ولا مجازًا**[1] .

ولا بُدَّ في المجاز من تصَرُّف؛ إذ ما لم يتصرَّفْ نوع تصرُّفٍ؛ بل يُستعمل كما يقتضيه وضع اللُّغةِ والعقل لا يكون مجازًا؛ بل حقيقةً .

وذلك التَّصرف [إمَّا][2] **في لفظ أَوْ معنى؛ وكلٌّ** واحدٍ منهما **إمَّا بزيادةٍ أَوْ نُقصانٍ أَوْ نقلٍ؛** والنَّقلُ **لمفردٍ**[3] **أَوْ لتركيب؛ فهذه ثمانيةُ أقسام؛** الحاصلة من مسطَّح ضرب الإثنين؛ أي : التَّصرّف اللَّفظي، والتصّرُّف المعنويّ؛ في الأربعة: الزِّيادة، والنُّقصان، والنَّقلِ الإفراديِّ، والنَّقل التَّركيبيِّ؛ فتكونُ **أربعةً في اللّفظ، وأربعةً في المعنى**؛ والمصنِّفُ غَيَّر وضع المفتاحِ في هذا البابِ تقريبًا إلى الضَّبط[4]؛ ولعمري إنَّه انضبط كما ضبط .

أمّا وجوهُ التصرُّفِ في اللّفظِ فأربعةٌ :

الأَوَّل : تصرُّفٌ **بالنُّقصانِ**؛ نحو: ﴿ **وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[5]؛ أي : أهلها.

(١) وذلك؛ لأنَّ الحقيقة إثبات للكلمة في معناها الأَصْليّ، وإطلاق للّفظ وإرادة معناه، والمجاز إخراج للكلمة عن معناها الأَصْليّ إلى معنى آخر، وإطلاق للّفظ وإرادة معنى معناه ــ كما تقدَّم ــ، وكلاهما لا يوجدان قبل الاستعمال .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) هكذا ــ أيضًا ــ في ب، ف . وفي أ : «بمفرد» .

(٤) في الأَصْل، ب : «اللّفظ» ولا وجه له . والصَّواب من أ . وينظر وضع المفتاح في هذا الباب الّذي غيّره المصنِّفُ ص (٣٦٢ ــ ٣٦٥) .

(٥) سورة يوسف، من الآية : ٨٢ .

الثّاني : مجازٌ **بالزِّيادة**؛ نحو: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[1]؛ فإنَّ الأَصلَ: ليسَ مِثْلَه شيء؛ بزيادة الكاف، ونُقل في لباب الإعرابِ القولَ بزيادةِ المثل[2]؛ وعلى القَوْلين يصحُّ[3] مثالاً للمجازِ بالزِّيادة . **على أَنَّ الأَشبه** بالحقِّ: عدمُ كون الزِّيادة، **وجَعْلَه**؛ أي : الكلام مَسُوقاً **لنفي مَنْ يُشبه أَنْ يكون مثلاً فضلاً عن المثل** حقيقةً؛ وهذا مِمَّا زاد [المصنِّف][4] على المفتاح، مخترعاً من تلقاءِ نَفْسه .

وقال الزَّمخشريُّ في الكشَّاف[5] : «قالوا : مِثْلُك لا يبخل؛ فَنَفَوا البُخْلَ عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته؛ قصدوا المبالغةَ في ذلك؛ فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنّهم إذا نفوه عمّن يسدُّ مسدَّه، وعمّن هو على أخّصِّ أوصافه؛ فقد نفوه عنه؛ ... فإذا عُلم أنّه من باب الكناية لم يَقَعْ فرقٌ بين قوله: (ليس كاللهِ شيءٌ) وبين قوله: ﴿لَيْس كَمِثْلِه شَيْءٌ﴾ إلاّ ما تُعطيه الكنايةُ من فَائدهَا؛ وكأنَّهما عبارتان مُعْتقبتان[6] على معنى واحد؛ وهو نفي المماثلةِ عن ذاته » .

[٦٣/أ] قال ابنُ الحاجبِ في المُنْتهى : قولهم : / أُتي بالكافِ لنفيِ التَّشبيه؛ أي :

---

(١) سورة الشّورى، من الآية : ١١ .

(٢) ينظر : لباب الإعراب لمحمّد الإسفرائيني : (١٥٦) .

(٣) في أ : « صحّ » .

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

(٥) (٢١٧/٤ ــ ٢١٨) .

(٦) هكذا ــ أيضاً ــ في ب، مصدر القول . وفي أ : « حقيقيّتان » ولا وجه له .

أُتي بها لأنّ الآية مسوقةٌ لنفي التّشبيه؛ أي : إثبات التّتريه لا لنفي الشّريك؛ أي : إثبات التّوحيد كما هو المتبادرُ إلى الذّهن - غلطٌ؛ إذْ يصير المعنى : ليس مِثْلَ مثله شيءٌ؛ فَيَتناقض؛ لأنّه - تعالى - مثل مثله؛ فيلزم نفي ذاته مع ظهور إثبات مثله؛ المُسْتلزم لإثبات ذاته[١] . والمغلّطُ غالطٌ؛ لأنّ نفي مثل المثل إنّما هو بِنَفْي المِثْل؛ لا بنفي مِثل المِثل[٢]؛ لئلاّ يلزم التّناقُض؛ فهو تصريحٌ ينفي التّشبيه؛ مستلزمٌ لنفي الشّريك . ولا نُسلّمُ ظهورَه في إثبات مثله؛ بل قاطعٌ في نفيه لدفعِ لزوم التّناقُض ــ كما ذكرنا .

والأشبهُ بالحقِّ من بين الثّلاثِ ما قال الأستاذُ : أنّه أشبه بالحقِّ؛ وهو أنّه للتّوحيد، والتّوجيهُ التّوجيهُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ[٣] فَصَدِّقُوهَا
فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٤] .

---

(١) منتهى السّؤل والأمل : (٢٣) بتصرّفٍ بالزِّيادة للإيضاح .

(٢) في ب : «المثل مثل» ولا وجه له .

(٣) حذام : هي حذام بنت الرّيّان؛ جاهليّة يمانيّة يضرب بها المثل في صدق الخبر، وهي زوج قائل البيت .
ينظر : مجمع الأمثال : (٤٩٩/٢)، الأعلام : (١٧١/٢)، أعلام النّساء في عالمي العرب والإسلام : (٢٥٢/١) .
وقيل : إنها حذام بنت العتيك بن أسلم (تاج العروس من جواهر القاموس للزّبيدي : (٢٣٩/٨) ط. دار مكتبة الحياة) .
والّذي عليه الأدباء أنّها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد (ينظر: ما قاله محيي الدّين عبد الحميد في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١/ ١٠٢).

(٤) البيت من الوافر .

=

وقد جَعَلهُما؛ أي: المجاز بالزِّيادة والمجازَ بالنُّقصان، **القدماءُ مجازًا في حكمِ الكلمة؛ أي: إعرابها**[1]؛ وهو فيما يَكْتسي الكلمة حركة لأجل حذفِ كلمةٍ لا بدَّ من معناها، أَوْ لأَجل إثباتِ كلمةٍ مُسْتغنى عنها استغناءً واضحـــًا، **إذ الأصل جَرُّ ﴿الْقَرْيَةَ﴾**[2] **بإضافة (الأهل) إليها**،

= وجرى هذا البيت مجرى المثل؛ فصار يضرب لكلّ من يعتدّ بكلامه ولا يلتفـــت إلى مقال غيره معه (ينظر : معجم الأمثال : ٤٩٩/٢ ـــ ٥٠٠)، وفي هذا المعنى جاء به الشّارح . ومراده : إنّ كلام المصنّف هو القول السّديد الّذي ينبغي أن لا يلتفت إلى ما سواه .

ونسب بعضهم هذا الشّاهد لوشيم بن طارق أحد شعراء الجاهليّة .(ينظر : لسان العرب : ٩٣/٢) . والصَّواب : أنّه للُجَيم بن صعب والد حنيفة وعجل .

ينظر : مجمع الأمثال : (٤٩٩/٢)، والعقد الفريد : (٣٦٣/٣)، وشرح التّصـــريح على التّوضيح للأزهريّ : (٢٢٥/٢)، وشرح شواهد المغني لعبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ : (٥٩٦/٢) ، ولسان العرب (رقش) : (٣٠٦/٦) .

(١) هكذا في الأَصْل . وفي أ : « اعرابيـــًا » . وفي ب : «اعرابهما ».

ومن أولئك القدماء الّذين أشار إليهم المصنّف سيبويه في الكتاب : (٢١٢/١)، ابن جنّيّ في الخصائص : (٤٤٧/٢)، والفرَّاء في معـــــاني القرآن (٨٦)، والآمديّ في الموازنة : (١٧٤/١) .

وعليه فإنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأَصْليّ إلى غيره ـــ توصف بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأَصْليّ إلى غيره سواء بالزِّيادة أَوْ النُّقصان .

(٢) في قوله تعالى : ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ .

والنَّصبُ مجازٌ، وإذ الأصل **نصبُ** (**المثل**)[(١)] **بحذف** (**الكاف**)، والجرُّ مجازٌ.

وقد جعلَ السَّكَّاكيُّ هذا النَّوعَ **من المُلحق بالمجاز**؛ لِمَا بَيْنَهما من المُشَابهة؛ وهو اشتراكها في التَّعدِّي عن الأَصْل إلى غيرِ أَصل؛ فكما[(٢)] أنَّ الأصلَ في الأسد الحيوانُ المفترس، وقد عُدِّي به عنه إلى غيره؛ وهو [الشّجاعُ؛ كذلك الأصلُ في ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وقد عُـــدِّي به عنه إلى غيره؛ وهو][(٣)] النّصب. **لا منه**؛ أي : من [الملحق بالمجاز][(٤)] لا من المجاز[(٥)].

وأنتَ تعلمُ[(٦)] **الحالَ إذا قُلْتَ** : (**عليك بسؤالِ القَريةِ**) فإنَّه لا يُعتبرُ التَّعدِّي في حكمِ الكَلمةِ وإعرابها؛ إذ القريةُ على تقدير ذكرِ الأهل على هذا الوجه - أيضًا - مجرورٌ. أَوْ إذا قلتَ[(٧)]: (**ما من شيء كمثله**)؛ على أن تكون (كمثله) صفةً لشيءٍ، وخبرُ (ما) محذوفاً[(٨)]؛ أي :

---

(١) في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾ .

(٢) في ب : « وكما » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ويبدو أنّه من انتقال النّظر. ومثبتٌ من أ، ب.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ويبدو أنّه من انتقال النّظر. ومثبتٌ من أ، ب.

(٥) ينظر رأي السَّكَّاكيّ في هذا النّوع في المفتاح : (٣٩٢) .

(٦) هكذا - أيضـــًا - في ب، ف . وفي أ زيد كلمة «حقيقة» ضمن كلام المصنّف .

(٧) قول الشّارح : « أَوْ إذا قلت » ورد ضمن كلام المصنّف في أ .

(٨) في الأصل : « محذوف » . والصّواب من : أ،ب .

موجوداً[١]؛ فإنَّه لا يُعتبر التَّعدّي في إعراب مثله على تقديري[٢] وجودِ الكاف وعدمه.

ثمَّ النَّقلُ فِيهما بيِّنٌ ظاهرٌ؛ **من سؤالِ القَرية إلى سُؤال أَهْلها**؛ فإنَّه أطلق اللَّفظَ الدَّالَّ على سؤالِ القريةِ وأرادَ سؤالَ أهلِها . **ومن نَفْي مِثل المِثْل إلى نفي المِثْل**؛ فَهُما مجازان؛ ولا فرْق بينهما وبين ما غَيَّر الإعرابُ فيهما في المعنى؛ وأنَّهما من نوعٍ واحدٍ بحسب التَّصرّفِ؛ فكيف يكون[٣] أحدُهما مجازًا في الإعراب، أَوْ مُلْحقـًا به دون الآخر ؟!. [٦٣/ب]

وهذا ردٌّ أورده المصنِّفُ عليهم[٤] وتحكّمهم[٥] إلزامـًا لهم .

الثّالثُ من وجوهِ التَّصرُّفِ؛وهو:ما يسمِّيه السَّكَّاكيُّ بـ: «المجاز[٦] اللُّغويِّ الرَّاجعِ إلى المعنى؛ المفيدِ الخالي عن المبالغةِ في التَّشبيه»:

التَّصرّفُ **بالنَّقل لمفردٍ**[٧]؛ **وهو: إطلاقُ لفظِ الشّيءِ لمتعلّقه**؛ أي: لما يتعلّقُ بذلك الشّيء **بوجهٍ** من الوجوه.

---

(١) في الأصل : «موجود» . والصّواب من : أ،ب .

(٢) في الأصْل : « تقدير » . والمثبت من أ، ب .

(٣) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « يجعل »والمعنى واحد .

(٤) أي : على القدماء؛ الّذين يرون أنّه مجاز في حكم الكلمة . والسَّكَّاكيِّ الّذي يرى أنّه ملحق بالمجاز لا منه .

(٥) في الأَصْل : «وتحكم » والصَّواب من أ، ب .

(٦) المفتاح : (٣٦٥) .

(٧) هكذا – أيضـًا – في ب، ف . وفي : أ : « بمفرد » .

كاليد؛ وهي موضوعةٌ للجارحةِ المخصوصة، تطلقُ: **للقدرةِ أوْ النِّعمة؛ لأنّها** - أي: اليد - **مَظْهَرُهُما**(١) - أي: القدرة، والنِّعمة -؛ فإنَّ القُدْرة أكثرُ ما يَظْهرُ سلطانُها في اليدِ، وبها يكونُ(٢) البطْش، والضَّرب، والوضع، والرَّفع، وأنَّ النِّعمة(٣) تصدر عن اليدِ، ومن اليدِ تصلُ إلى المُنْعَمِ عليه.

والرَّاوية؛ وهي: اسمٌ للبعير الّذي(٤) يحملُ المزادة؛ أي: الظَّرف الّذي يُجْعَل فيه الزّادُ(٥)، **للمزادة؛ لأنّها**؛ أي: الرَّاوية، **حاملها**؛ أي: المزادة، وهو التَّعلُّق الحاصلُ بَيْنهما(٦).

---

(١) مَظهرهما: يحتمل أن تكون بضمّ الميم على اعتبار أنّها اسم فاعل؛ فالعلاقة السَّببيَّة. ويحتمل أن تكون بفتح الميم على اعتبار أنّها اسم مكان فالعلاقة المحليَّة؛ لأنّ اليدَ يمكن أن تعتبر بمنْزلة المحلّ بالنّسبة إليها.

(٢) قوله: «وبها يكون» تكرّر في الأصْل.

(٣) في ب: «القدرة» ويخطّئها السّياق بعدها.

(٤) في الأصْل: «الّتي» والصَّواب من أ، ب.

(٥) الزّاد: هو الطّعام الّذي يتَّخذ للسّفر والحضر، والظّرف الّذي يوضع فيه هو المِزْوَدُ، وجمعه مزاود (ينظر: اللّسان (زيد): ٣/١٩٨ — ١٩٩).

والّذي يبدو لي أنّ المزادة الّتي يصحّ إطلاق اسم الرّاوية عليها هي الظّرفُ الّذي يحمل فيه الماء خاصّة؛ لِمَا في الرّاوية من معاني مرتبطة بالماء؛ كالرّواء وهو الكثير، أوْ الرّيّ؛ وهو ضدّ العطش (ينظر: اللّسان «روي»: ١٤/٣٤٥)، ويؤيّد هذا قول ابن سيده في المخصّص ( ): والمزادة: الّتي يحمل فيها الماء وهي ما فُئم (وسّع) بجلد ثالث بين الجلدين ليتّسع، سمّيت بذلك لمكان الزّيادة.

(٦) ويسمّى هذا التّعلّق بـ«الحامليّة».

والحَفض - بالحاء المهملة وتحريكِ الفاء -: متاعُ البيتِ إذا هُيِّءَ ليُحمل [يُطلَق][1] **للبعير لمثله**؛ أي: لِمثل المذكورِ، وهو أنّها[2] حاملُها[3]؛ فالعلاقَةُ في الصُّورتين الحَمْل؛ لكن هذا في الاطلاق بعكس ذلك، لأنَّه إطلاقٌ لاسم المحمولِ على الحاملِ[4].وليْت شعري كيفَ جعله السَّكَّاكيُّ من المجازِ؛ والحفضُ جاء - أيضًا - حقيقةً للبعير الحاملِ للمتاع[5]؟!، قال [في] الصِّحاح[6]:«الحفضُ-بالتَّحريكِ-:البعيرُ الَّذي يحمل خُرْثيَّ[7]البيت».

والعين للرَّبيئة؛ أي: الطَّليعة، وهي الَّذي يَرْبَأ القومَ؛ أي: يَرْقُبُهم. **لأنَّها**؛ أي: العين **المقصودُ منه**؛ من الرَّبيئة؛ فصارت كأنَّها الشَّخص كُلُّه[8].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٢) أي : الحفض .

(٣) أي : البعير .

(٤) ويسمَّى هذا التَّعلُّق بـ« المحموليَّة » .

(٥) وهذه التّسمية - في نظري - ليست مسوغــًا كافيــًا في التَّعجُّب من صنيع السَّكّاكيِّ؛ إذ لا يمتنع أن تكون تلك التّسمية من قبيل المجاز؛ لمكان المجاورة . ثمَّ إنَّ لفظة (الحفض) ـــ على أقلِّ تقدير ـــ من قبيل المشترك اللّفظي لورودها مرَّةً للبعير وأخرى للمتاع . واستعمالها في أحد المعنيين يحتاج إلى قرينة معيَّنة للمراد و لم توجد.

(٦) (٩٠١/٣) .

(٧) الخُرْثيُّ : متاعُ البيتِ وأثاثه . اللّسان (خرث) : (١٤٥/٢) .

(٨) ويسمّى هذا التَّعلُّق بـ«الجزئيّة » .

ورَعَينا غَيْثاً؛ **أي** : **نَبْتاً**؛ **لأنّه**؛ أي: النّبت **مُسَــبِّبه**؛ أي : الغَيث[١].

وأَصابتنا السَّماءُ؛ **أي** : **الغيث**؛ **لكونه**؛ أي : الغيث **من جِهَتِها**؛ أي: السَّمَاء[٢].

وأَمْطرت السَّماءُ نباتــاً؛ **أي**: **غيثــاً**؛ **لأنّه**؛ الغيثَ **سَبَبُه**؛ أي: النّبات؛ إِطْلاقــاً لاسم المُسبَّب للسَّبب[٣]؛ عَكْس الأُولى[٤].

ومِنْه؛ أي : من إطلاق المُسبَّب للسَّبب؛ لكن بمرتبتين؛ قولهم[٥] :

أَسْنِمةُ - جمعُ : السَّنام - **الآبال**[٦] **في سَحَابةْ** .

لأنّ السَّنام مُسبَّبُ النَّباتِ[٧]، والنَّبات مُسبَّبُ الغيث[٨] .

---

(١) ويسمّى هذا التَّعلُّق بـــ«السَّببيّة » .

(٢) ويسمّى هذا التَّعلُّق بـــ« المجاورة » .

(٣) في ب : « على السَّبب ».

(٤) في أ :«الأوَّل » .

ويسمّى هذا التَّعلُّق بـــ« المسببيّة » .

(٥) عجز بيت من الرّجز . وسيأتي صدره قريبًا، أورده المبرّد في الكامـــــل : (٩١/٣) برواية : «أسنمة الآمال » لأحد الرجّاز يصف غيمــاً . كما ورد في الكشّاف : (٥٥٧/٣) .

ورواية الشّطر قبله : «كأنّما الوابل في مصابه »، وقبله : « أقبل كالمستنّ من ربابه » .

واستُشهد به في المفتاح : (٣٦٥)، والمصباح : (١٢٤)، والإيضاح : (٢٩/٥) .

(٦) الآبال : جمع إبل .

(٧) وهذه هي المرتبة الأولى .

(٨) وهيَ المرتبة الثّانية .

وأوّله :

أقبلَ في المسْتَنِّ[١] من رَبَابِه[٢] .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[٣]؛ أي: يملأُونها[٤]؛ يقالُ: أكل في بطنه؛ إذا ملأه نارًا؛ لأنَّ أكلَ أموالِ اليتامى سببٌ للنَّار .

وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾[٥]؛ أي : / أردتَّ قراءة [٦٤/أ] القرآن لكون القراءةِ مُسبّبةً عن إرداتها . وحُمِل على المجازِ؛ لأنَّ الفاءَ تدلُّ على تعقُّب الاستعاذة عنها؛ لكنّها مُتقدِّمةٌ عليها؛ كما عليه العملُ والسُّنَّةُ المستفيضةُ، وإذا حُمل على الإرادة فتعقُّب الاستعاذةِ عنها ظاهرٌ .

وقوله[٦] : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابنِي مِنْ أَهْلِي﴾[٧]؛ أي

---

(١) في أ : «المسنّ» وهو تحريف بالنَّقص .

والمستنُّ : موضعُ جريان الغيثِ المنهمر، من قولهم : «استنّ الفرس» إذا جرى في نشاط على سننه في جهة واحدة . ينظر : اللّسان (سنن) : (٢٢٩/١٣) .

(٢) الرَّباب : السَّحاب . اللّسان (ربب) : (٤٠٢/١) .

(٣) سورة النّساء؛ من الآية : ١٠ .

(٤) في ب : يمدّونها، وفيه تحريف وتصحيف .

(٥) سورة النَّحل؛ من الآية : ٩٨ . وتمامها : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

(٦) كلمة : « وقوله » ساقطة من أ، ب .

(٧) سورة هود؛ من الآية : ٤٥ .

: أرادَ نداء ربِّه بقرينة : ﴿ فَقَالَ ﴾؛ فإنّ قوله : ﴿ رَبِّ ﴾ هو النِّداءُ؛ فلو لَمْ يُحمل على (أراد) لزم تأخُّرُ الشَّيءِ عن نفسه .

وقوله : ﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا** ﴾[١]؛ أي : الإهلاك؛ أي : أردنا إهلاكها؛ وإلاَّ يلزمُ تأخيرُ الإهلاك[٢] عن الإهْلاك[٣].

وقوله - تعالى - : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾[٤]؛ أي : ما دعاك إلى أن لا تسجُد؛ **لأنَّ الصَّارفَ عن الشَّيءِ داعٍ إلى تَرْكه**؛ فيشتركان في كونهما من أسبابِ عدمِ الفعل؛ فتكون (لا) على هذا الوجه غيرَ زائدةٍ؛ كما قال في الكَشَّاف : إنَّها زائدةٌ[٥] .

وقال الأُسْتاذُ : الحملُ على أنَّ التَّقديرَ : ما منعك في أن لا تسجد؛

---

(١) سورة الأعراف؛ من الآية : ٤ .

(٢) المدلول عليه بقوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ .

(٣) في الأصْل : « الهلاك » والمثبت من أ، ب . وهو الأَولى حتَّى لا يُتصوّر التّغاير بينهما .
وهذا الإهلاك هو المدلول عليه بقوله : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ .
على أنَّ طاش كبري زاده أورد للآيتين الأخيرتين توجيهات أخر؛ تخرجهما من باب المجاز؛ قال (شرح الفوائد الغياثية / ٢٢٧) : « ويمكن أن تكون الفاء في الآيتين لمجرّد التَّرتيب في الذِّكر؛ فحينئذٍ لا مجاز فيهما، ونظائر هذه كثيرة في القرآن، وكذا يصحّ أن يكون الإتيان من ذكر تفصيل الشَّيء بعد إجماله، ومن إطلاق المسبَّب وإرادة السَّبب » .

(٤) سورة الأعراف؛ من الآية : ١٢ .

(٥) ينظر : الكشّاف : (٨٦/٢) .

مع إبقاءِ المنع على أَصْله وعدم زيادهّا أَوْلَى؛ لأَنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ مع (أنَّ) كثيرٌ مستمرٌّ كثرة لا يصلُ المجازُ والزِّيادةُ[1] درجتَها[2] .

والقرآنُ مملوءٌ منه؛ من المجاز؛ كما تشهد بذلك[3] الآياتُ المذكورة؛ **فلا تَلْتَفت** إلى قول **من يَنْفيه**؛ أي : المجاز، **فيه**؛ في القرآنِ؛ وهم الظَّاهريَّة؛ **فإنَّ مَبْنى وهمه**؛ أي : وهمِ النّافي :

إمَّا عدمُ جوازِ **إطلاقِ** اسمِ **المتجوِّز على الله - تعالى - . ولكن**[4] **ذلك**؛ أي: عدم الإطلاق لِوَجْهين: **لعدم التَّوقيف**؛ فـإنّ أسماءَ الله - تعالى - [الحسنى][5] توقيفيّة . **أَوْ لإيهامه**؛ أَيْ : إطلاق التَّجـوّز عليه - تعالى - **التَّوسُّعَ فيما لا ينبغي**، يقالُ: فلانٌ متجوِّز؛ أي: متوسِّع فيما لا ينبغي.

وإمّا؛ قسيمٌ لقوله: (إمَّا عدم)، **كونه** - المجاز - **يوجبُ الإلباسَ**؛ إذ لا يُعلمُ المرادُ عنه بالوضع وبذاته؛ ولكن[6] **لا التباسَ**[7] **مع القرينة**

(١) في ب : «بالزِّيادة » وهو تحريف بالقلب .

(٢) لم أقف على قول الأستاذ ــ فيما بين يديّ من مؤلّفاته ــ ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه.

(٣) في أ، ب : «يشهد به لك » والمعنى متقارب .

(٤) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . والكلمة ساقطة من أ .

(٥) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) كلمة : «لكن» وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٧) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ، ب : «لا إلباس».

الدَّالَّة على المرادِ .

وهذا من المزيداتِ على الأصلِ[١] .

ومنه؛ من المجازِ بالنَّقل لمفردٍ: قولك للحَفَّارِ: (**ضيِّق فمَ الرَّكِيَّة**)؛ وهي البئرُ؛ أي: توسعته[٢]، **المُتوهَّم لك**[٣]؛ لأَنَّه إِنَّما يُقال ذلك للحفَّارِ ولَمْ يَشْرع بَعْدُ في الحَفْر؛ فكان مُجرَّد مجوِّز إرادة الحفّارِ التَّوسعةَ يُنَزله[٤] منْزلةَ الواقع؛ فيأمره بتغْييره إلى الضّيق .

وإنّما فُصل عمَّا سبقه بلفظ (منه) لأنّه نوعٌ آخر منه .

وعشرةٌ إلاّ ثلاثة؛ فإنَّها تُطلق للباقي من العشرةِ بعدَ الثَّلاثة؛ أي : للسَّبعة / . [٦٤/ب]

قال السَّكَّاكيُّ في [باب][٥] الاستدلالِ[٦] : «ولْنتكلَّم في فصلٍ كنَّا أَخَّرناه لهذا الموضع؛ وهو بيان [حال][٧] المستثنى منه؛ في كونه حقيقةً أَوْ مجازًا؛ فنقول : إنَّ أصحابنا في علم النَّحوِ حيثُ يصفون الاستثناءَ بأنّه : إخراجُ الشَّيءِ عن حُكْم دخل فيه غيرُه، ويعنون أنّ ذلك الإخراجَ يكونُ

(١) أي : على ما ورد في المفتاح .

(٢) في ب : «توسيعه» . وزيد بعد هذا في الأَصْل : «من» والسِّياقُ تامٌّ بدونها .

(٣) هكذا ــ أيضًا ــ وردت : «لك» في ف . وفي أ : لم ترد .

(٤) في أ : « ينزل » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) المفتاح : (٥٠٧ ــ ٥٠٨) .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب، مصدر القول .

بكلماتٍ مخصوصةٍ يُعَيِّنونها، وأنّك لتَعلم[١] أَنَّ إخــراج ما ليس بداخلٍ غيرُ صحيحٍ؛ فيظهر لك من هذا[٢] أنّ حقَّ المستثنى عندهم كونه داخلاً في حكم المستثنى منه، وأنّ قولهم: (لفلانٍ عليَّ عشرة دراهــم إلاّ واحــدًا) يستدعي دخولَ الواحد في حكمِ العشرةِ قبل (إلاّ)؛ لكن دخُول الواحدِ في حكم العشرة متى قُدِّر من قِبَل المتكلِّم ناقضَ آخرُ الكلامِ أوّله؛ كما يشهد له[٣] الحالُ، وقد سبق الكلامُ في التَّناقض؛ فيلزمُ تقديرُه من قبل السّامعِ، وأَنْ يكونَ استعمالُ المُتكلِّم للعشرةِ مجازاً في التِّسْعةِ، وأن يكونَ قوله: (إلاَّ واحدًا) قرينة المجازِ » .

وفي هذه المسألةِ مذاهبُ، ولها حُجَجٌ ومعارضاتٌ، نقَّحَها الأُستاذُ في شرح مختصر المنتهى[٤] .

الرّابع[٥] : **بالنَّقل**؛ أي : التَّصرّف بالنّقل **لتركيبٍ نحو: (أنبتَ الرّبيعُ البقلَ)**؛ أي: أنبت اللهُ البقلَ في الرَّبيعِ، و(**ليَصْنَع الدَّهرُ بي ما شاء مُجْــتهدًا**)؛ أي: ليصْنَع الله بي[٦] في الدَّهْر؛ **إذا صــدَر** الكلامُ **ممّن لا**

(١) في الأَصْل : « تعلم » والمثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٢) في الأَصْل : «ذلك »والمثبت من : أ، ب، مصدر القول .

(٣) في الأَصْل : « به ». وفي ب : « لك »، والصَّواب من أ، مصدر القول .

(٤) ينظر : شرح العضد على المختصر (ضمن عدّة حواشي على شرح العضد): (١٣٢/٢ ـــ ١٤٤) .

(٥) أي : من وجوه التّصرّف في اللّفظ .

(٦) « بي » ساقطة من ب .

يعتقده(١)؛ أي: ذلك القول كما قال؛ أي: حقيقةً واقعـًا في نفس الأمر؛ حسبما أسند إلى ما أسند؛ أي : لا يعتقد أنّ المنبتَ هو الرَّبيعُ، والصَّانع هو الدَّهرُ، وإلاّ كان حقيقةً لا مَجَازًا . **ولا يَدَّعيه مبالغةً في التَّشبيه**(٢)، وإلاّ صارَ حينئذٍ من الاستعارة بالكناية .

وهذا يُسَمّى: مجازًا في التَّرْكيب لأنّ مُفْرداته(٣)؛ كلّها مُبْقَاةٌ على حقيقتها، **ومجازًا حُكميـًّا**؛ لتَعَلّقه بالحكم والإسناد .

وتَحْقيقُه : إنَّ دلالةَ هَيْئةِ التَّركيباتِ بالوضعِ؛ لا بالعقلِ؛ **لاختلافها باللُّغات**؛ أي: بحسبِ اختلافِ اللُّغاتِ في تقدُّمِ الفاعل في بعض دون بعضٍ؛ كرامي الحجارة (وسنك اذراز(٤)) . **وهذه** الهيئة(٥) **وضعت لملابسةِ الفاعلِ؛ فإذا أُفيدَ بها ملابسةً غيرِها**(٦)؛ أي : غير مُلابسةِ الفاعل **كان مَجَازًا لُغَة؛ كما قاله الإمامُ عبد القاهرِ**(٧)؛ وأنّه قال

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « ممّن لا يعتقد » .

(٢) كأن يجعل تعلُّقهما بالدَّهر مشابه لتعلُّقهما بالفاعل الحقيقيّ؛ فيطلق التَّركيب الموضوع للمشبَّه به ويريدُ المشبّه .

(٣) في الأصْل : « لا في مفرداته » والمثبت من أ، ب .

(٤) جملة : « وسفك اذرار » ترجمة بالفارسيّة لقوله قبلها « رامي الحجارة » .

(٥) أي: هيئة التَّركيب في قوله: «أنبتَ الرَّبيع البقل » و«ليصنع الدَّهر بي ما شاء مجتهدًا».

(٦) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف؛ على أنّ الضّمير عائدٌ إلى الملابسة . وفي أ : « غيره » على أنّ الضّمير عائد إلى الفاعل مباشرة .

(٧) والحقُّ أنّ المتأمِّل في كلام الإمام عبد القاهر لا يفهم ما فهمَه المصنِّف هنا؛ بل كلام =

في موضع من دلائل الإعجازِ بكونه عقليـــاً[١] .

وملابسةُ غير الفاعلِ في المفعول؛ كقولهم: عيشةٌ راضيةٌ[٢]؛ لأنّها مرضيّـــة/،وفي المصدر؛نحو:(شِعْرٌ شَاعرٍ)،وفي الزّمان؛ نحو:(نَهَارُهُ صائمٌ)، [٦٥/أ]

وفي المكان؛ نحو: (نهر جارٍ)، وفي السَّببِ؛ نحو: (بنى الأميرُ المدينة) .

ومَن ظَنَّ أنَّ مثل: **أنبتَ**، وخَلَقَ، وأَحْيَا، وأشابَ، **موضوعٌ للصُّدور عن القادر**، واستعماله فيما له اختيارٌ وقدرةٌ؛ حتَّى إذا استُعْمل في غير القادرِ؛ نحو: (أنبتَ الرَّبيعُ) يكـــون مجازًا - **كذَّبه غيرُ وجهٍ واحد**؛ بل وجوهٌ كثيرةٌ[٣]؛ كلزومِ النَّقلِ عن أحدٍ من رُواة اللُّغة تقييده بأنَّ وضعه لاستعماله في القادر له؛ لكن اللاّزمَ مُنْتفٍ؛ وذلك دليلٌ في العُرفِ على الإطلاق . ولُزومِ كون المصادر - كقولنا: (فعلُ النَّارِ في كذا وكذا) - مجازًا؛ لأنَّ التَّفاوُت بين الفعلِ والمصدَرِ ليس إلاَّ بمجرّدِ الاقتران بالزّمان[٤] . ولُزُوم كونِ (شغل الحيِّز)؛ و(قبل العرض) موضوعـــاً

= الشّيخ ظاهر في أنّه من قبيل المجاز العقليِّ . ولعلّ المصنِّف ــ رحمه الله ــ أراد بقوله: « مجازًا لغة » مطلق التَّجوّز . ينظر : دلائل الإعجاز (٤٠٨) .

(١) ينظر : ص (٤٠٨) .

(٢) في أ، وردت الجملة هكذا : « كقوله تعالى : ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ » .

(٣) في ب : « كثر ».

والعبارة ردّ على ابن الحاجب . ينظر رأيه في منتهى السّؤل : (٢١) .

(٤) وقد نقل هذا الدّليل أحدُ شرّاح الفوائد ثمّ اعترض عليه قائلاً (شرح الفوائد؛ خ. =

لاستعماله في غير القادر؛ لأنَّه ليس بالاختيار؛ كما أنَّ نحو : (أنبت) ليس إلاَّ بالاختيار؛ لكن ادِّعاء وجودِ اللازمين بمعزلٍ عن الإنصافِ .

وقيل[١]، والقائلُ الإمام الرّازيُّ[٢] : **إنّه**[٣] **مجازٌ عَقْليٌّ** لا لغويٌّ؛ **إذْ أَثْبَتَ** المتكلِّمُ **حُكْمًا غير ما عنده**؛ ليتصوّرَ **فيُفهم عنه**؛ عن غير ما عنده. **ما عنده**؛ أي : ينتقل الذِّهنُ من غير ما عنده[٤] - أي : المجاز - إلى ما

= ل/ ٢٠٠) : « وفي هذا الوجه ــ وقد ذكره صاحب المفتاح ــ نظر؛ لأنّ الفرق بين مدلوليهما لا ينحصر فيما ذكر؛ بل نسبة الحدث إلى شيءٍ ما داخل أيضًا في مدلول الفعل دون مدلول المصدر على ما سيجيء في مباحث الاستعارة؛ لأنَّه لو لم تكن النّسبة داخلة في مدلول الفعل لم يكن بين عَلِم وبين عِلْم في الماضي فرق معنى لكن بينهما فرق » .

غير أنه ــ أي : الشّارح المعترض ــ أعاد توجيه الدّليل مستدلاً به على المراد من زاوية أخرى؛ فقال :

«فالأَوْلَى أن يقال : لا نسلم أنّ الفعل لو كان موضوعًا لصدوره عن القادر يلزم من إسناده إلى غير القادر أن يكون مجازًا؛ لأَنَّ المسند إليه هو المحل المقوِّم للمصدر، لا الموجد له، وهو ظاهر . والفعل له ملابسات شتّى؛ تعَلُّقٌ بالموجد، وتعلّق بالقابل، وتعلُّقٌ بكل ما هو معمول له، واستعمال الفعل فيه على وجهه حقيقة . وإنَّما يلزم كونه مجازًا لو أقيم المسند إليه مقام موجده وليس كذلك » .

(١) هكذا - أيضًا - في ف بالعطف بالواو . وفي ب : « قيل » .

(٢) ينظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : (١٧٣ ــ ١٧٤) .

(٣) أي : نحو : « أنبت الرّبيعُ البقل » . الصّادر عمن لا يعتقده ولا يدّعيه مبالغة .

(٤) قوله : « ليتصوّر ... ما عنده » ساقطٌ من ب . وهو من انتقال النّظر .

عنده - أي: الحقيقة - . **ويتميّزُ** هذا المجازُ **عن الكذبِ بالقرينةِ**؛ إذ الكاذبُ لا ينصبُ قرينةً على أنّه ليس كذلك عنده .

[وَ][١] **قال**؛ أي: السَّكّاكيُّ، **إنّه استعارةٌ بالكناية؛ كأنّه**؛ أي : المُتكلّم، **ادَّعى الرَّبيعَ فاعلاً حقيقيـــاً**، وتصوَّره بصورته، والقرينةُ إسنادُ ما هو من لوازم الفاعل الحقيقيِّ؛ أي: الإنْبات إليه؛ وذلك للمبالغةِ في التَّشبيه[٢] .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب، ف .

(٢) بالرُّغم من أنّ السَّكّاكيَّ فصّل القول في المجاز وتقسيماته بما قرّره الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، والفخر الرازيّ، والزمخشريّ، ممّن سبقه إلاّ أنّه جاء في نهاية المطاف وختم حديثَه في هذا المبحث بقوله (مفتاح العلوم : ٤٠٠) :

«هذا كلّه تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب، من تقسيم المجاز إلى لغويٍّ وعقليٍّ، وإلاّ فالّذي عندي هو نظم هذا القول في سلك الاستعارة بالكناية؛ بجعل الرَّبيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ بوساطة المبالغة في التَّشبيه، على ما عليه مبنى الاستعارة ـــ كما عرفت ـــ وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ... وإنني بناء على قولي ههنا وقولي ... وقولي ... على ما سبق أجعل المجاز كلّه لغويـــاً ».

ثمّ شرع في بيان تقسيمات جديدة تتّفق ورأيه الّذي ابتكره .

ومع أنّ بعض الدّارسين المتأخّرين اعتذر عن السَّكّاكيّ في سلوكه هذا النهج بأنّه يهدف منه إلى تقليل الأقسام تسهيلاً على الدّارسين (ينظر : شرح الفوائد لطاش كبري زاده : ٣٥٥) إلاّ أنّ هذا لا يشفع له؛ لعدم جريه عليه في المباحث البلاغيّة الأخرى؛ لما عرف به كتابه من التّقسيمات والتّعريفات من ناحية، ولعدم صدق إجماله في هذا المبحث بالذّات من ناحية أخرى؛ حيث يؤخذ عليه أنّه بناه على =

وابنُ الحاجبِ جعلَ المجازَ في (أَنْبت)، وقال: معناه: تَسبّب الرَّبيع عادة لإنباتِ البَقْل .

والمصنِّفُ ضَبَطَ المذاهبَ في شرح المختصر بقوله[1] : «واعلم[2] : أَنَّهم قد اختلفوا في نحو: (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ)؛ لعدمِ كونِ الرَّبيع هُو الفاعلُ حقيقةً، فلا بُدَّ[3] من تأويلٍ في اللَّفظِ، أَوْ في المعنى؛ وإلاَّ لكانَ كذبـــًا. والتَّأويلُ في اللَّفظ إِمَّا في الإنباتِ، أَوْ في الرّبيعِ، أَوْ فِي التَّركيبِ؛ فهذه احتمالات أَرْبعة :

الأَوَّل : التَّأويلُ في المعنى؛ وهو أنَّه أورده ليتصوّرَ فينتقل الذِّهنُ منه إلى إنبات الله - تعالى - فيه؛ فيصدق به/؛ وهو قولُ الإمام الرَّازيّ : إِنَّ [٦٥/ب]

= مطلق المشابهة ــــ أي : مشابهة ــــ دون ملاحظة ما تختصّ به الاستعارة المكنية من وجوب تحقّق التّشبيه فيها بين أمرين يلتقيان في أخصّ صفات المشبّه به . على خلاف ما عليه المجاز العقليُّ الّذي يُكتفى فيه بعلاقات أخرى غير التّشبيه كالسّببيَّة والزّمانية .

ينظر ما قاله أ.د. عبد السّتّار زَمُّوط؛ ردًّا على ترجيح الطّيبيّ رأي السَّكّاكيّ المتقدّم في تحقيقه كتاب التّبيان: (٤٠٤) . وما قاله أ.د. محمّد محمّد أبو موسى في كتابه خصائص التّراكيب : (١٤٣)؛ حيث استمدّا ردّهما على السَّكّاكيّ مِمَّا رَدَّ به الخطيب القزوينيّ عليه في الإيضاح : (١/١٠٢) .

(١) بتصرّف يسير : (١/١٥٥) .

(٢) هكذا ــــ أيضـــًا ــــ في مصدر القول . وفي ب : « وإذا علم » .

(٣) في الأَصْل : «ولا بدّ »، والمثبت من : أ، ب، مصدر القول .

المجازَ عقليٌّ لا لغويّ .

الثّاني: أنّ التّأويلَ في (أَنْبت)، وهو للتسبّب[١] العادي؛ وإنْ كان وضعه للتّسبّب[٤] الحقيقي؛ وهو قول ابنُ الحاجب؛ صرّح به في المنتهى .

الثّالثُ : أنّ التّأويل في (الرَّبيع)؛ فإنّه تُصُوِّر بصورة فاعل حقيقيٍّ؛ فأُسند إليه ما يُسند إلى الفاعل الحقيقيّ؛ مثل فعْلهم في قوله[٢] :

صبحنا الخَزْرَجيَّة مُرْهَفَات أَبَاد ذَوِى أَرُومَتها ذَوُوهـا .

حيثُ جعلوا[٣] (المُرْهَفَات) شَرَابـاً؛ وهو قولُ السَّكّاكيِّ : إنَّه من الاستعارة بالكناية[٤] .

الرّابعُ : أنّ التأويلَ في التَّركيب؛ وهو أنّ[٥] كلّ هيئةٍ تركيبيّة وُضِعت بإزاءِ تأليفٍ مَعْنويٌّ؛ وهذه وُضعت لملابسة[٦] الفاعليّة، فإذا

---

(١) في الأَصْل، أ : « التّسبّب »، وفي ب : «السّبب »، والصَّواب من مصدر القول .

(٢) البيتُ من الوافر . وقائله كعب بن زهير . قاله ضمن قصيدة قالها بعد قتال دار بين مزينة والخزرج . ويُروى ــ أيضـاً ــ : « أبان » مكان : « أباد ».

ينظر البيت في شرح ديوان الشّاعر للسّكريّ: (١١٢)، وشرح الحماسة للتّبريزيّ : (١٩/٣). ط. عالم الكتب.

واستشهد به كاملاً في المفتاح في قسم النّحو : (١٣٢) . وبشطره الأَوَّل في قسمي المعاني والبيان : (٣٨٣) .

(٣) في ب : « جعل ».

(٤) ينظر ص : (٣٨٤) .

(٥) « أن » ساقطة من ب .

(٦) في أ : «بملابسة » .

استُعْملت لملابسة[1] الظَّرفيَّة أَوْ نحوها كان مجازًا؛ وذلك نحو : (صامَ نهارُه)[2] و(قامَ ليلُه)؛ وهذا مختارُ عبد القاهر» .

وتوهَّمَ صاحبُ الإيضاح ذهابَ السَّكَّاكيِّ إلى أنَّ المراد بــ(الرَّبيع) الفاعلُ الحقيقيُّ حقيقةً؛ لا أنّه متصوّرٌ بصورة فاعل حقيقيّ؛ فأوردَ عليه اعتراضات؛ حاصلُها :

أنَّه يَسْــتلزم أن يكونَ المرادُ (بعيشةٍ) في قوله : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[3] : صاحبَها - كما سيأتي -[4] .

وأن لا تصحّ الإضافةُ في نحو : (نهارُه صائمٌ)؛ لبُطلانِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه[5] .

وأن لا يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامان[6] .

(١) في أ : « بملابسة » .

(٢) في الأَصْل : « نهاره صائم »، والصَّواب من أ، ب .

(٣) سورة الحاقة؛ الآية : ٢١ . وسورة القارعة؛ الآية : ٧ .

(٤) مرادُه بــ« كما سيأتي » ما سوف يرد من تفسير السَّكَّاكيِّ للاستعارة بالكناية؛ حيث فسّرها بأن تذكر المشبّه، وتريد به المشبّه به . وعلى هذا التّفسير يلزم أن تكون لفظة ﴿عِيشَةٍ﴾ في الآية الكريمة مشبّهـــًا أُريد به المشبّه به؛ وهو (صاحب العيشة)؛ المدلول عليه بالسّياق . وهذا اللاّزم ظاهر البطلان؛ لما يترتّب عليه من ظرفيّة الشّيء في نفسه .

(٥) لأنّ المراد بالنّهار ــــ على التّفسير المتقدّم ــــ : فلان نفسه .

(٦) أي : لا يكون الأمر الوارد في قوله تعالى حكاية عن فرعون لهامان : ﴿يَاهَامَانُ ابْنِ لِىْ صَرْحــًا﴾ [غافر : ٣٦] أمراً موجّهـــًا لهامان؛ بل لمأمور هامان مع أنّ =

وأن يتوقّفَ؛ نحو : (أنبتَ الرّبيعُ البقل) على السَّمْع[١] .

واللّوازمُ كلّها مُنْتَفية .

ولأنَّه يَنْتَقِضُ بنحو : (نهارُه صائمٌ)، لاشتماله على ذكر طرفي التَّشبيه[٢] .

لكن لا ترِد[٣] بعد تصوُّر كلامه[٤] : أنّ المراد بالرَّبيع : المُتَخيَّلُ بصورةِ فاعلٍ حقيقيٍّ حتَّى كأنَّه فرد من جنس الفاعلين؛ لا أنّه هو الفاعلُ

= النّداء له، وهذا اللاّزم ظاهر البطلان ــ أيضًــا ــ؛ لئلاّ يلزم منه تعدّد المخاطب في كلام واحد .

(١) مراده : أنّ أسماء الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ توقيفيّة؛ معلّقٌ إطلاقها على الإذن الشّرعيّ .
وعلى ما فهمه الخطيبُ من تفسير السَّكّاكيِّ يلزم إطلاق (الرّبيع) في قوله : (أنبت الرّبيع البقل) على الله تعالى . ولم يرد الشّرع به .
ولم يصرّح الشّارح ـــ رحمه الله ـــ بإطلاق ذلك على الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ، بانيــًا عبارتَه على الإلماح ـــ تأدّبــًا، وترفّعــًا .
على أنّ حجَّة الخطيب هذه لا تلزمُ السَّكّاكيَّ؛ لكونه معتزليًّا، والمعتزلة لا يعتقدون التّوقّف في أسماء الله تعالى .

(٢) فإنّ (النّهار) لا يجوز استعارة بالكناية عن فلان؛ المدلول على وجوده بالضّمير المتّصل في (نهاره)؛ لأنّ الاستعارة لا تتحقّق مع وجود طرفي التّشبيه .

(٣) أي : اعتراضات الخطيب .
وفي ب : « لكن يراد » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٤) أي : السَّكّاكيّ .

الحقيقيُّ بعينه؛ أي : الله – تعالى – . ولفظه – حيثُ قال[١] : «المنيَّة تدخل في جنس السِّباعِ لأجل المبالغة في التَّشبيه» – صريحٌ به .

والحاصلُ منه : الفرْقُ بين المفهومِ وما صدقَ عليه؛ فتقول : المرادُ (بعيشة) : أمر متخيّل[٢] بصورة من يصحّ له الرِّضا وعدمه؛ لا صاحبها؛ حتَّى لا يصحّ . و(النَّهار) مُتخيّل بصورة صوّامٍ؛ مبالغةً في التَّشبيه؛ وهو المراد منه؛ لا زيدٌ بعينه؛ حتَّى يكون إضافة الشَّيءِ إلى نفسه . و(هامان) متصوّرٌ بصورة فردٍ من جنس البُناة؛ فيكون الأمرُ له لا لغيره . والمراد بـ(الرّبيع) مُتصوّر[٣] بفاعل حقيقيّ لا الفاعلِ الحقيقيّ الَّذي هو اللهُ – تعالى، وإن لم يكن / في الواقع إلاّ هو؛ حتَّى يُتوقّف على السّمع . والمرادُ بـ(النّهار) إذا كان أمرًا يُتخيّل بصورة صَوَّام؛ فلا يكونُ المشبَّه مذكورًا [و][٤] لا ينتقض به . [٦٦/أ]

---

(١) المفتاح : (٣٧٩) .

وقوله هذا في قسم الاستعارة بالكناية . وقد صرَّح بما يقوّي مراده ويؤكّده في قسم الاستعارة التّخييليّة ــ أيضًا ــ؛ إذ قال (المفتاح : ٣٧٦) : « وذلك مثل أن يشبّه المنيّة بالسّبع في اغتيال النّفوس ... تشبيهًا بليغًا حتّى كأنّها سبع من السِّباع؛ فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السَّبع، واختراع ما يلازم صورته، ويتمّ به شكله من ضروب الهيئات » .

(٢) في الأَصْل : «يتخيّل». والمثبت من : أ، ب . ويقوّيه ورود الكلمة كذلك في المثال المشابه بعده .

(٣) في الأَصْل، ب : « مصوّر »، والمثبت من أ، وهو الموافق لما قبلَه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

وقلت[١] : لها أجوبة أُخرى؛ لكن في كلٍّ منها حزازةٌ .

وأمّا **وجوهُ التَّصرّف في المعنى** فأربعةٌ - أيضـــًا - :

الأوَّل : **بالنُّقصان**؛ أي : التَّصرُّف بالنُّقصان، وهـــو : أن تكـــونَ الكلمةُ موضوعةً لحقيقةٍ مع قيدٍ؛ فتستعملها لتلك الحقيقةِ لا مع ذلكَ القيْد بمعونة القرينة[٢]؛ **كالمشفر**؛ أي : كاستعمال المشفر ـــ وهو موضوعٌ **للشَّفة** مع قيْد أن يكون شـــفـــةَ بعـــيرٍ - : للشّفة مُطلَقـــًا؛ أي : بـــلا قيْـــد كونها للبعيرِ[٣] . **والمَرْسِنُ** - وهو موضوعٌ **للأنف** مع قيد أن يكون أنفَ مرسون - : للأنف بلا قيد كونه للمَرْسُون[٤] .

المَرْسِنُ مكانُ الرَّسنِ من أنف البعيرِ .

وهو[٥] من باب **إطلاق اسم الخاصِّ للعامِّ** . **وسَمَّوه** [أي][٦] الأصحابُ[٧] **مجازًا لغويـــًّا**؛ فإنّه هُجِر فيه وضعُ اللُّغة؛ لا حكمُ العقل .

---

(١) في أ : «وذكرت» وهما بمعنى .

(٢) قوله : «بمعونة القرينة» ساقط من ب .

(٣) فتقول ـــ مثلاً ـــ : (فلان غليظ المشفر) .

(٤) نحو قول العجّاج في وصف امرأة (ديوانه : ٢/١٣) :

.... وفاحمـــًا ومَرْسِنـــًا مُسَرَّجـــًا .

(٥) أي : التّصرّف بالنُّقصان .

(٦) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب، ومثبتٌ من أ . وعلى مثله درج الشَّارح .

(٧) أي : أصحاب الفنّ، ومنهم الإمام عبد القاهر، والفخر الرّازيّ، الزّمخشريّ .

غيرَ مُفيد؛ لقيامِه مقام أحدِ المترادفين؛ نحو : (ليثٌ وأسدٌ) عند المصير إلى المراد منه[١] .

الثّاني : التّصرُّف **بالزِّيادة؛ نحو** : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ ﴾[٢]؛ **أي : مّما يُؤتى مثلها**؛ لأنّه عُلِم بالضَّرُورة أنّها لم تُؤت كُلّ ما يَصْدُق عليه اسم الشَّيء؛ فأطلق الكُلّ وأراد البعض .

وهو؛ أي : هذا النُّوعُ من المجاز **عكسُ ما قبله**؛ لأنّه **إطلاقُ اسم العامِّ للخاصِّ**، وما قبله إطلاقُ اسم الخاصِّ للعامِّ .

ومنه[٣] **بابُ التّخصيص بأسره**؛ لأنّه كلّه[٤] كما عُرف في علمِ الأُصول من إطلاقِ العامِّ وإرادة الخاصِّ .

وفي كون التّصرُّفِ فيهما بحسب المعنى لا مساس للبيان حاجة إليه .

الثّالثُ : التّصرُّفُ **بالنّقل لمفرد؛ نحو**[٥] : (**في الحمّام أسدٌ**)؛ فإنّه

---

(١) في قول المصنّف : «وسَمَّوه مجازًا لغويـًّـا غير مفيد» إيماء إلى عدم قبوله هذه التّسمية، ربّما لكون القيد الأخير فيها «غير مفيد» غير مرضيّ عنده؛ إذ أنّ الإفادة متحقّقة في المعنى المتجوّز به؛ كما هو الحال في (المشفر) إذا تجوز به عن الشّفة فإنّه يتضمّن صفة ذمّ لا تكشف عنها (الشّفة). لا كما زعموا أنّ هذا المجاز يقوم مقام أحد المترادفين.

(٢) سورة النّمل؛ من الآية : ٢٣ .

(٣) أي : من التّصرّف بالزِّيادة .

(٤) في الأَصْل : « كلمة » وهو تحريف بالزِّيادة . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) هكذا ـــ أيضـًـا ـــ وردت كلمة « نحو » ضمن ف . وفي أ، ب وردت ضمن كلام الشّارح .

نقل معنى الأَسدِ إلى الشُّجاع، لا أنّه تصرّفَ في اللّفظ؛ بأن أَطْلق لفظة : (الأسد) وأراد: (الرَّجل الشُّجاع)؛ وإن احتمل ذلك التصرّف - أيضًا - كما مرَّ[(١)] .

وقوله في : (الحمَّام) قرينةٌ للنّقل[(٢)] .

الرّابعُ : التصرُّفُ **بالنَّقل لتركيب؛ نحو** : (**أنبت الرَّبيعُ** البقلَ[(٣)]) **ممّن يدّعيه مبالغةً في التَّشبيه،** وإلاّ كانَ[(٤)] من المجازِ الحُكميّ؛ إذ[(٥)] كان حينئذٍ التَّصرُّف في اللّفظ[(٦)] .

واعلم : أنَّ في جميع الاستعارات يأتي هذان الاحتمالان :

أن يكونَ النَّقلُ في المعنى؛ كأَن يتصرّفَ في معنى الأسد؛ بأن يقول : إنَّ له صورتين :

مُتعارفةً؛ كالحيوانِ المفترسِ، وغيرَ متعارفةٍ؛ كالرّجلِ الشُّجاع؛

---

(١) ينظر ص (٦٩٤) قسم التّحقيق .

(٢) وهذا القسم يعدّ مجازًا من قبيل الاستعارة؛ كما سيأتي . بخلاف الأقسام المتقدّمة فإنّها من قبيل المجاز المرسل .

(٣) كلمة « البقل » وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٤) في ب : « لكان ». ولا يستقيم معها السِّياق إلا بتأويلٍ؛ هو تقدير (إن) قائمة مقام (لو) .

(٥) في الأصْل : « إذا » ولا يستقيم بها السِّياق، والصَّواب من أ، ب .

(٦) كما مرّ ص (٧٠٤) قسم التّحقيق .

والقسم الرّابع هذا يعدّ ـــ أيضـــًا ـــ من قبيل الاستعارة .

فكأنّه[١] يَدَّعي أنَّ الرّجلَ الشُّجَاعَ أَسدٌ ـــ أيضـــًا؛ وعلى هذا فلفظُ الأسدِ فيه حقيقةٌ .

وأن يكونَ النَّقلُ في اللّفظ؛ كأَن يتصرّف في لفظ الأسد؛ بأَن ينتقلَ من معناه إلى الرّجلِ الشُّجاع؛ وعلى هذا فلفظُ الأسدِ فيه[٢] مجازٌ .

وهكذا في (أنبت الرّبيعُ)؛ بأن يُقال : إِمَّا أن يدَّعي أَنَّه من جِنْسِ الفاعلين بالحقيقة[٣]، أَوْ يُنْتقل منه إلى الفاعلِ الحقيقيِّ . وكـــذا في (فـــارَ القِدْرُ)؛ فإِنَّه إِمَّا أن يدَّعِي أَنَّه الفائرُ؛ من جِنْس الفورةِ، أَوْ ينتقل منه إلى ما في القِدْر[٤] .

وهذا؛ أي: النَّقلُ للتَّركيبِ بحســـبِ المعـــنى؛ أي: الاســـتعارة في التّركيب، **لم يُذكرْ في** كتب القوم؛ نعم ذُكرَ المجازُ في التَّركيب؛ كما مرَّ، **وهو بصدد الخلافِ المتقدِّم** في النَّقل التَّركيبـــيِّ اللَّفظيّ؛ أمجازٌ[٥] لُغويٌّ؛ كما نقل[٦] عن الشَّيخ عبدِ القاهر، أَوْ مجازٌ عقليٌّ؛ كما عن الإمامِ الرّازيّ، أَوْ استعارة بالكناية؛ كما هو مذهبُ السَّكَّاكيِّ ؟ هذا مضى .

---

(١) في ب : « وكأَنّه » .

(٢) قوله : «فلفظ الأسد فيه» ساقط من : أ، ب .

(٣) في الأَصْل : «الحقيقيّة» . وفي ب : « الحقيقة» والصَّواب من : أ .

(٤) في ب : «الذّهن» .

(٥) في ب : « مجاز » . وهو تحريف بالنَّقص .

(٦) في : أ، ب : « نَقَله » على اعتبار عودة الضّمير إلى المصنِّف .

وقال الأستاذ: الأَوجهُ[١] في تَوْجيه تسمية[٢] الاستعارةِ بالكنايةِ ما قالَ[٣] البحرانيُّ[٤] في رسالته في هذا الفنِّ؛ المُسمَّاة : بـ« التَّجريد »[٥]؛ وهو أن يقال : إذا أراد المتكلِّمُ أن يستعير الفاعلَ الحقيقيَّ للرَّبيع؛ فلو أطلق الفاعلَ وأراد به الرَّبيعَ لكان استعارةً مُصرّحةً؛ فلمّا لم يتلفّظ به؛ بل كنَّى عنه بأن أطلق لازمًا من لوازمه الّذي هو الإنباتُ؛ لينتقلَ الذِّهنُ منه إلى ملزومه الّذي هو الفاعلُ الحقيقيُّ؛ المرادُ به الرَّبيعُ [المشبَّهُ][٦] كانت بالكناية؛ فهي- بالحقيقة - كنايةٌ صريحةٌ عن استعارةٍ مُقدَّرةٍ غير مذكورةٍ لا ما ذكره السَّكّاكيُّ؛ وهو أنَّه لَمَّا كان

---

(١) في أ : «الوجه» .

(٢) في الأَصْل : « تسمية توجيه » والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في ب : «ما قاله» .

(٤) هو/ ميثم بن علي بن ميثم البحرانيّ، كمال الدِّين . أديب متكلّم فقيه إماميّ، من أهل البحرين، له عدّة تصانيف منها : « شرح نهج البلاغة »، و« القواعد » في علم الكلام، و« تجريد البلاغة »؛ رسالة في المعاني والبيان . لم تعلم وفاته على وجه التّحديد، والذّي ذكره المؤرِّخون أنّها بعد عام (٦٨١هـ) .

ينظر في ترجمته : روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات : (٧٥٢ ــ ٧٥٤)، والذّريعة إلى تصانيف الشّيعة : (٣/٣٥٢)، الأعلام : (٧/٣٣٦) .

(٥) وتسمّى ــ أيضًا ــ « أصول البلاغة » . ينظر : روضات الجنّات : (٧٥٤) . وهي مخطوطة لم أقف عليها .

(٦) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ لمزيد الإيضاح .

المنيّةُ بحسب الادِّعاءِ من جنس السِّباع كان استعارةً، ولَمَّا لم يُطْلق عليه لفظ السَّبع صريحًا؛ بل اسم المنيّة الَّتي هي مُرادفة للسَّبع بحسب دعواه [تكون][1] بالكناية، وكذا في الرَّبيع والفاعلِ الحقيقيِّ؛ لعدم كنايةٍ فيه، ووجودِ تكلُّفاتٍ - كما ترى-.

وأَمَّا من يعتقده؛ أي: نحو (الرَّبيعُ) فاعل حقيقةً؛ **فهو** منه **حقيقةٌ كاذبةٌ**؛ لعدم مُطَابَقته للواقعِ[2]. **ولذلك لاَ يُحكمُ فيه**؛ في نحوِ[3]: (أنبت الرَّبيعُ البقلَ)، بحكمٍ؛ من نحو: كونه مجازًا، أَوْ حقيقةً **إلاَّ بثبت**؛ أي: بِحُجَّة يُعلم منها اعتقادُ المُتكلِّم؛ حتَّى إنْ كان ما / أَدَّاه في الظّاهر معتقدًا **[٦٧/أ]** له كان حقيقةً كاذبةً، وإِلاَّ كان مجازًا؛ **فلم**[4] **يُحمل على المجازِ قولُ أبي النّجم**[5]:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل. ومثبتٌ من أ، ب.

(٢) في أ، ب: « الواقع ».

(٣) في الأَصْل: « نوع » والصَّواب من أ، ب.

(٤) هكذا ــ أيضًا ــ في ف. وفي ب: «فلا».

(٥) هو / أَبو النَّجمِ، الفضلُ بن قدامة بن عبيد الله العجليّ. أحدُ رجّازِ الإسلام المقدّمين، نبغ في العصر الأمويّ. وذكر أَنَّه أَبلغُ من العجّاج في النَّعت. توفّي سنة ١٣٠هـ.

ينظر في ترجمته: طبقات فحول الشُّعراء: (٢/٧٤٥)، الشّعر والشّعراء: (١٤٢)، الموشّح: (٢٧٤ ــ ٢٧٥)، سمط اللآلئ: (٣٢٨).

والأبيات من الرّجز. وهي في ديوان الشّاعر: (١٣٢ ــ ١٣٣)، وخزانة الأدب: (١/٣٦٣)، وشرح شواهد المغني: (٢/٥٤٤ ــ ٥٤٥). =

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ
مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

حينَ أسندَ تَمْييز القنازعِ إلى الجذْب - أي : انحسار الشَّعر عن الرَّأس - إلى الزَّمان؛ حتَّى قالَ :

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ للشَّمْسِ : اطْلُعِي .

فإنَّه الشّاهدُ؛ لنَزاهته أَنْ يعتقد : أنَّ الَّذي مَيَّز هو جذْبُ اللّيالي؛ بل الإسناد إليه على[1] خلافِ مُعتقده :

حتَّى إذا واراكِ أُفقٌ فارجعي .

و(كلُّه) مرفوعٌ بالابتداءِ . و(لَمْ أصنع) خبرُه؛ حتَّى كانَ النَّفي عامًّا، واستقام غرضُ الشَّاعرِ في تَنْزيه نَفْسه عن[2] جُملة الذّنوبِ.

= والبيت الأوَّل منها شاهد نحويّ ينظر: الكتاب: (٨٥/١)، ومغني اللّبيب: (٢٦٥)، وشرح جمل الزجّاجيّ : (٣٥٠/١) .
وقد استشهد بالبيت ــ منفردًا، ومع غيره ــ في دلائل الإعجاز : (٢٧٨)، والمفتاح: (٣٩٣ ــ ٣٩٤)، والمصباح : (١٤٤ ــ ١٤٥)، والإيضاح : (٨٨/١)، والتّبيان : (٢٦٠) . وهو في المعاهد : (١٤٧/١) .

(١) في الأَصْل : « إلى » والصَّواب من أ، ب .

(٢) هكذا في الأَصْل، وفي أ، ب : « من ».

و(القُنْزعةُ) : شعرٌ حوالي الرَأسِ . و(أَبْطئي) : صفةُ اللّيالي؛ أي : المَقُول لها: أَبطِئي؛ أَوْ حال عنها؛ أي : اللّيالي مقولاً في حقّها : أبطئي .

(قيل الله)؛ أي : حُكْمُه .

الأصلُ الثّالثُ : في الاستعارة

إنّما عَنْوَنَ بـاب الاسـتعارةِ بـ(الأَصْل) لا بـ(الفَصْل) - كما في المفتاح -[1] بناءً على ما عنده من كونها أَصْلاً مُسْتَقلاً من الأصولِ، وركنـاً مُعتبرًا من الأَركان البَيانيَّة - كما عُلِم منَ التَّقْسيم[2] صدر الفصل البيانيّ -[3].

وفيه مقدّمةٌ، وتقسيماتٌ، وخاتمةٌ؛ أي : هذا الأصلُ مُنكسرٌ عَلَى هذه .

المُقدّمة : وإنّما جعل لهذه المباحث مقدّمةً؛ لتوقّفِ الأبحاثِ الآتيةِ عليها .

قيل والمرادُ به: قول السَّلفِ؛ لأَنّها عنـد السَّكّاكيِّ : عبارةٌ عن[4] «أن تذكر أحدَ طرفي التَّشبيه وتُريد به الطَّرف الآخر؛ مُدَّعيًا دخولَ المُشبَّه في جنسِ المشبَّهِ به؛ دالاً على ذلك بإثباتك للمُشَبَّه ما يَخُصُّ المشـبّه بـه» - : **الاستعارةُ : جعلُ**[5] **الشَّيءِ الشَّيءَ، أَوْ للشَّيءِ؛ مبالغةً**

(١) ينظر : ص (٣٦٩) .

(٢) في الأَصْل : « بالتَّقْسيم » والمثبت من أ، ب .

(٣) راجع التَّقسيم المشار إليه ص (٦٢٧) قسم التّحقيق .

(٤) المفتاح : (٣٦٩) .

(٥) جعل هنا بمعنى (صيَّر) يقول الإمام عبد القاهر (دلائل الإعجاز : ٤٣٨) : « وحكمُ (جعل) إذا تعدَّى إلى مفعولين حكمُ (صيَّر)؛ فكما لا تقول : (صيَّرته أميرًا) إلاّ على معنى أنّك أثبتَّ له صفة الإمارة، كذلك لا يصحُّ أن تقول : (جعلته أسدًا) إلاّ على معنى أنّك أثبتّ له معاني الأسد .

في التَّشبيه؛ كأنّه من ذلك الجنسِ .

وقوله : (مبالغةً) يتعلَّقُ بالقسمين؛ **نَحْو** : (**في الحمَّام أسدٌ**)؛ مثالٌ للأوّل[١]؛ فإنّه جعل الشُّجاعَ نفسَ الأسد .

و(**إذَا المنيّةُ أنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا**) أَلْفَيْــتَ كُلَّ تَميمــةٍ لاَ تَنْفَعُ[٢].

مثالٌ للثّاني[٣]؛ فإنَّه جعلَ الأَظفارَ والأَنْشابَ للمنيَّة .

يقالُ : قرأَ الحسنُ[٤] بن عليٍّ - رضي الله عنهما - البيتَ حين عادَ معاوية[٥]؛

---

(١) أي : قول المصنِّفِ : « جعل الشَّيء الشَّيء »، ومرادة الاستعارة التَّصريحيّة .

(٢) البيتُ من الكامل، وقائله أبو ذؤيب؛ خويلد بن خالد الهذليّ . قاله ضمن قصيدة طويلة يرثي بها بنيه .

والبيت في ديوانه : (٢)، وفي ديوان الهذليّين : (٣/١)، والمفضّليّات : (٤٢٢)، وجمهرة أشعار العرب : (٢٤٢) .

واستشهد به في الإيضاح : (١٤٧/٥)، والتّبيان : (٣٨٣)، وهو في المعاهد : (١٦٣/٢) .

(٣) أي : قول المصنّف : «أَوْ للشَّيء » ومراده الاستعارة المكنيّة .

(٤) هو / أبو محمّد؛ الحسن بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّ القرشيّ؛ سبط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وريحانته . ولد في المدينة سنة ثلاث من الهجرة، وشبّ فصيحــًا عاقلاً حليمــًا محبًّا للخير . بويع بالخلافة بعد موت أبيه؛ فخلعَ نفسَه وبايع معاوية حقنــًا لدماء المسلمين . توفّي بالمدينة سنة ٥٠هـ .

ينظر : الاستيعاب : (٣٨٣)، أسد الغابة : (١٥/٢ ــ ٢٢)، طبقات خليفة : (٥)، وفيات الأعيان : (٥٣/٢ ــ ٥٦) .

(٥) هو / أبو عبد الرّحمن؛ معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأمويّ القرشيّ . صحابيّ جليل؛ قيل أنّه أسلم قبل الفتح سرًّا . حدَّث عن الرَّسول صلّى الله عليه =

فتجلَّدَ، وقرأ[١]:[٢]

وَتَجَلُّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرِيهِمُ أَنِّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ .

وظاهرُ اللّفظِ أنَّ المرادَ بالأوَّل : الاستعارةُ / المُصرّحة، وبالثّاني : [٦٨/أ] الاستعارةُ بالكنايةِ؛ لكنَّ شارحَ المفتاح عَكَسَ القضيَّة[٣] .

= وسلّم، وكتب له مرَّاتٍ يسيرة . استخلف على المسلمين سنة ٤١هـ، وبقي في الخلافة حتَّى مات سنة ٦٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣٢/٣)، طبقات خليفة : (١٠)، والاستيعاب : (١٤١٦)، وسير أعلام النّبلاء : (١١٩/٣) .

(١) يوحي ظاهر سياق هذا الخبر ــ كما أورده الشّارح ــ بأنّ مبتدئَ الحديث هو الحسنُ وأَنّ المجيب عليه هو معاوية ــ رضي الله عنهما ــ غير أَنّ ما في شرح المفتاح؛ الّذي يأخذ عنه الشّارح ــ عكس ذلك .

ينظر : مفتاح المفتاح : (٩٥٦) .

وقد تعرَّض بعضُ المؤرّخين لهذه القصّة بعيدًا عن الحسن ــ رضي الله عنه ــ؛ حيث ذكروا أنّ المتمثّل بالبيتين كليهما هو أميرُ المؤمنين معاوية ــ رضي الله عنه ــ؛ وذلك حينما ثقل عليه المرض .

ينظر : تاريخ الطّبريّ : (٣٢٦/٥ ــ ٣٢٧)، تاريخ ابن الأثير : (٣٦٩/٣)، تاريخ ابن كثير (١٣٥/٨) .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ ــ أيضًا ــ، وقد ورد ضمن القصيدة الّتي ورد فيها بيته السّابق .

ينظر في توثيقه : مصادر البيت السّابق .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٩٥٥) .

ويُسَمّى هذا الجَعْل[١] : **استعارةً؛ لمكان المُناسبة**؛ أي: لوجودها وثُبوتها بينها وبَــيْن معنى الاستعارة اللُّغويَّة، **إذْ**[٢] **كان المشبِّهُ استعارَ حقيقةَ المشبَّه به** للمشبَّه؛ **حيثُ أدخلَ** المشبِّهُ المشبَّهَ **فيه**، في جنسِ المشبَّه به وحقيقته، **ادِّعاءً** بأنَّه فردٌ من أَفْراده؛ **كما يُستعارُ الثَّوبُ** فإنَّ المستعيرَ يُدْخِل نَفْسَه في زِيِّ المستعار منه، لا يتفاوتــان إلاَّ في أنَّ أحــدهــما - إذا فُتِّش عنه -[٣] مالكٌ، والآخر ليس كذلك .

ولذلك؛ أي: ولما[٤] أنَّ الاستعارةَ إدخالٌ للمُشبَّه في جنس المُشَبَّه به وحقيقتِه وجعله فردًا من أفراده **لا يَتَأتَّى**؛ لا يصحُّ **في العلم**؛ لأنَّه لَمْ يوضع لمعنًى جِنْسيّ، **إلاَّ بتضْمين** لفْظِ العَلَم **وصفيّةً**؛ حتَّى يُتصوّرَ الإدخال والجعل؛ كـــ(**حاتِم**)[٥]؛ لتضمـــين لفظ حاتم مَعْنَى **الجُود**، ولَفْظ (**مَادِر**)[٦]

(١) أي : جعل الشّيء الشّيَء، أَوْ جعل الشّيَء للشيّء .

(٢) هكذا في الأَصْل . وفي أ، : «إذ لو » . وفي ب : « وإذ » . أمّا ما ورد في ف فهو : «إذا » .

(٣) في الأَصْل، ب : « عنها »، والصَّواب من : أ .

(٤) في أ، ب : «لما » بدون الواو .

(٥) هو / أبو عديّ؛ حاتم بن عبد الله بن سعد الطَّائي القحطانيّ . جاهليّ، شاعر، فارس، يضرب به المثل في الجود . له ديوان شعر مطبوع، توفّي في السَّنة الثَّامنة بعد مَوْلد النَّبيِّ صلّى الله عليه وسلَّم .

ينظر في ترجمته : الشّعر والشّعراء : (٧٠)، تهذيب ابن عساكر : (٣/٤٢٠)، خزانة الأدب : (١/٤٩٤) .

(٦) هو رجل من بني هلال بن عامر بن صَعْصَعَة، ضرب به المثل في البخل . ينظر : =

معنى : البخل .

ثُمَّ قيلَ[١] : **هذا مجازٌ لُغويٌّ؛ لأنَّ الأسدَ موضوعٌ للحيوانِ المُفْترسِ دُونَ الشُّجاع، وإلاَّ**؛ أَيْ : وإن لم يكن هذا؛ أي لفظ الأَسدِ المستعملِ في الشُّجاعِ مجازًا لُغويـًّا **كان صفةً لا اسمـًا** . وكان **حقيقةً لا مجازًا**، كاستعمالِ الألفاظِ المُتواطئةِ في الأَفراد . **ولم يُفِدْ**[٢] **تشبيهـًا**؛ لأَنَّ استعمالَه فيه حينئذٍ من جهة التّحقيق، فَلَمْ يكن استعارة لابتنائِها على التَّشْبِيه . **ولا احتاج إلى قرينة**، لعدمِ احتياجِ الحقيقةِ إليها .

والتَّالِيانِ الثَّاني[٣] والرَّابعُ[٤]، لم يُذْكرا في المفتاح[٥] .

وقيلَ : **لا**، أي : ليس مَجَازًا لُغَوِيّاً؛ بل هو مجازٌ عَقليٌّ **وإلاَّ**؛ أيْ : لو كان مجازًا لغويـًّا، **لم يكن ذلك - ادّعاءَ الأَسديّة - له**[٦] للمُشَبَّه؛ إذ مع ادّعاء الأَسديّة، ودُخُوله في جِنْس الأسود يَمْتَنع إطلاق اسم الأَسدِ مع

= مجمع الأمثال ١٩٦/١ .

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ ورد قوله : « ثمَّ قيل » في ف . وفي ب أورد ضمن الشَّرح .

(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ : «وإن لم يفد » وهو خطأ؛ إذ المراد نفي التَّشبيه .

(٣) أي : قول المصنِّف : « وكان حقيقة لا مجازًا » .

(٤) أي : قول المصنّف : « ولا احتاج إلى قرينة » .

(٥) ينظر ص : (٣٧٠) .

وعلى هذا القول المتقدِّم جمهور البلاغيّين . ينظر : المطوّل : (٣٦٠) .

(٦) هكذا ــ أيضـًا ــ وردت : « له » في ف . وسقطت في أ .

الاعترافِ بأنَّه رَجُلٌ . **ولم يكن** ذلكَ **في قوَّة** قولنا : **إنَّه ليس بآدميّ؛ إنَّما هو أسدٌ**؛ لكنَّه في قوَّته بالاتِّفاقِ .

ولم يكن(١) **للتَّعجُّب في قوله**(٢) :

قَامَتْ تُظَلِّلُني مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَـلَيَّ مِنْ نَفْسي!

قَامَتْ تُظَلِّلُني، وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَـلِّلُني مِنَ الشَّمْسِ!

ولا لإنكاره؛ ولم يكن لإنكارِ / التَّعجّب(٣)، أَوْ إِنكارِ الشَّاعر **في** [٦٨/أ] **قوله** : (فكيف)(٤)؛ في قوله(٥) :

---

(١) في الأَصْل زيد بعد هذا : « ذلك في قوَّة قولنا » ولا وجه له . ولعلَّه من انتقال النَّظر مع ما قبله .

(٢) البيتان من الكامل . وهما لابن العميد؛ محمّد بن الحسين . وقد وردا في لطائف اللّطف للثّعالبيّ : (١٤٩) برواية : « فوا عجبـًا » مكان « ومن عجب »، وفي يتيمة الدَّهر : (١٧٨/٣) برواية : « ظلّت » مكان : « قامت » الأُولى . و: « فأقول وا عجبـًا » مكان : « قامت تظلّلني » .

واستُشهد بهما ــ بنفس رواية المتن ــ في أسرار البلاغة : (٣٠٣)، والمفتاح : (٣٧١)، والمصباح : (١٢٨)، والإيضاح : (٥/٥٤)، والتّبيان : (٣٧٨) . وهما في المعاهد : (١١٣/٢) .

(٣) في الأَصْل : «المتعجّب »، والصَّواب من : أ، ب .

(٤) قوله : « **في قوله** : فكيف » ساقط من ب .

(٥) البيتان من البسيط، وقائلهما : أَبو المطاوع، ناصر الدَّولة بن حمدان التَّغلبيّ .

وهما في يتيمة الدَّهر : (٩٢/١) برواية : « أرى » مكان : « ترى »، و: « ضوء » مكان : « نور »، و: « حين » مكان : « وقت ». =

تَرَى الثِّيابَ مِنَ الكتّان يَلْمَحُهــا
نُورٌ مِنَ البَدْرِ أَحْـيانــًا فيُبْـلِيهَا
فَكَيفَ تعْجب أَن تَبْلَى مَعَاجِرُهَــا
[وهو جمع: المعجر؛ وهي: المقنعة][1]
والْبَــدْرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ طالِعٌ فِيها

وَجْهٌ؛ وهو اسم لم يكن، وذلك للاعترافِ بأَنَّه غيرُ جِنسِ المشبَّه به خارج عنه على ذلك التَّقدير .

والجوابُ عن القائلين بأَنَّه ليس مجازًا لغويــًّا : **إِنَّ الموضوعَ لــه**؛ للفظ **الأسد** هو الأسدُ **حقيقةً**؛ أي : الأسد الحقيقيّ؛ **لا ادّعــاء**؛ **وهمــا غيران**، فلا يلزمُ من استِعماله في غير الموضوعِ له الحقيقيِّ استْعماله في غير الموضوع له الادّعائيّ.

وكلُّ ما ذكرتم من التَّوالي[2] الأربع فهو **للادِّعاء**؛ فلا يلزم عــدمُ ادِّعاء الأسديّة له؛ لأنه (أسدٌ) ادّعاءً؛ ولا عدمُ كونه في قُوَّة إِنَّه لــيس بآدميّ إِنَّما هو أَسَدٌ؛ لأَنَّه (أسدٌ) ادِّعاءً، و[لا][3] أن لا يكونَ للتعجُّب

= واستُشهد بهما - برواية « تنكر » مكان « تعجب » - في أسرار البلاغة : (٣٠٦-٣٠٧)، والمفتاح : (٣٧١)، والمصباح : (١٣٠)، والإيضاح : (٥/٥٥)، وهما في المعاهد - عرضــًا - : (١٣٠/٢) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل، ب . ومثبتٌ من : أ .

(٢) في ب : « البواقي » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . ويدلّ عليه المشابه بعده .

وجهٌ؛ لأنّه (شمسٌ) ادّعاءً؛ فيكون للتعجُّبِ وجــهٌ . ولا أن لا يكــون للإنكار وجه؛ لأنّه (بدرٌ) ادّعاءً فيكون له وجهٌ .

وقدْ تردَّد الإمامُ الباهرُ الشَّيخُ **عبد القاهر فيهما** في المذهبين؛ فقال : تارةً بكونه لغويــًّا، وأخرى بكونه عقليــًّا[1] .

فإن قلتَ : فكيفَ الجمعُ بين ادّعاء الأسديّة للرَّجل، وبينَ **نصب القرينةِ على عدمِ إرادهٔا**؛ أي: إرادة الأسديّة؛ وما هذا إلاّ تناقضٌ ؟ .

قلتُ : إنَّه يدّعي أنَّ للأسد صورتين؛ متعارفةً؛ وهي الَّتي لها جرأةُ الإقدام، ونهاية قوّةُ البَطْش مع الصُّورة المخصوصة، **وغيرها**؛ غير متعارفةٍ؛ وهي الَّتي لها تلك الجرأة وتلك القُوَّة؛ ولكن[2] لا مع تلكَ الصُّورة المَخْصُوصة؛ بل مع صُورةٍ أخرى؛ **كما قال المتنبِّي**[3] :

نَحْنُ قَوْمٌ ملْجنٍّ[4]؛ أي : من الجــنّ؛ فحــذفَ النُّونَ لالتقاءِ السّاكنين، **في زيٍّ**[5] **ناسٍ فَوْقَ طيرٍ لها شُخُوصُ الجِمَالِ**.

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص : (٤٣٢ ـــ ٤٤٠) .

(٢) في أ، ب : « لكن » بدون الواو .

(٣) والبيتُ من الخفيف . وهو في ديوان الشَّاعر بشرح العكبريّ : (١٩٤/٣) بروايــة: «نحن ركب » ضمن قصيدة طويلة مدحَ بها عبد الرَّحمن بن المبارك الأنطاكيّ .
وقد استُشهد به ـــ برواية الدِّيوان ـــ في دلائل الإعجاز : (٤٣٤)، و- برواية المتن - في المفتاح : (٣٧٢)، والإيضاح : (٥٧/٥) .

(٤) هكذا اتّفقت النّسخ المخطوطة على كتابتها، وكذا في الدّيوان . ويرى أبو فهر؛ محمود شاكر محقّق الدّلائل : (٤٣٤) : أن الأجود أن تكتب هكذا : (مِ الجنّ) .

(٥) الزّيّ : اللِّباسُ والهيئة . اللِّسان (زيي) : (٣٦٦/١٤) .

مُرْتكبــاً هذا الادّعاء؛ في عدِّ نَفْسِه وجماعتِهِ من جِنْس الجنِّ، وعدِّ جِمَاله من جنسِ الطَّير[(١)].

ويُؤَيِّدُه؛ أي: المذكور من ادِّعاء: أنّ للأسدِ صورتين، **المخيّلاتُ العُرْفِيَّةُ**؛ أي : ما تخيّلَ في العرفِ بإخراج شيءٍ من جِنْسٍ وإدْخاله في آخر؛ **نحو : هذا ليس بأسدٍ؛ / إنّما هو هِرٌّ اكْتَسى إهابَ أسدٍ، وهذ ليس بإنسانٍ؛ إنّما هو أسدٌ في صورة إنسان.** [٦٨/ب]

وذُكِرَت القرينةُ الدّالّةُ على أنّ المرادَ غيرُ المتعارفِ **لئلاّ يُحْمل على المُتعارفِ** السّابقِ إلى الفهمِ لولا القرينة .

وعليه؛ أي: على جعل أفرادِ الجنس قِسْمين: متعارفــاً، وغير متعارف، ورد قول الشّاعر[(٢)] :

---

(١) حَمْلُ المعنى على هذا الادّعاء هو الأَولى، وقد ذكر ابن سنان الخفاجيّ أنّ ابن جنّي حَمَل البيت على الكلام المقلوب؛ على تقدير نحن قوم من الإنس في زيّ الجن فوق جمال لها شخوص طير . وما من شكّ أنّ هذا تعسّفٌ يفسد المعنى؛ كما ذكر ابن سنان . ينظر : سرّ الفصاحة : (١٠٦) .

وما وجدته في الخصائص لابن جنّي يناقض ما أورده ابن سنان عنه؛ إذ قال في باب من غلبة الفروع على الأصول (٣٠٠/١) : « هذا فصل من فصول العربيّة طريف تجده في معاني العرب ... ولا تكاد تجد شيئــاً من ذلك إلاّ والغرض فيه المبالغة » . ثمّ أَوْرد بيت المتنبيّ وعلّق عليه بقوله (٣٠٣/١) : « فجعل كونهم جنــاً أصلاً، وجعل كونهم ناســاً فرعــاً، وجعل كون مطاياه طيرًا أصلاً، وكونها جمالاً فرعــاً؛ فشبّه الحقيقة بالمجاز في المعنى الّذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد » .

(٢) عجز بيت من الوافر، وسيأتي صدره . وقائله : عمرو بن معد يكرب . =

.... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ .

كأنَّه جعل بالادّعاءِ أفرادَ[(١)] جنسِ التَّحيّة قسمين : متعارفًـا؛ وهي المشهورةُ، وغير متعارف؛ وهو الضَّرب . وأوّله :

وَخيلٍ[(٢)] قَدْ دَلَفْتُ[(٣)] لَهَا بِخَيْلٍ .

وقوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ ۝ إلا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[(٤)]،كأنّه جعل أَفراد جنسِ المال والبنـيـنِ قسـمين - على سبيلِ الادّعاءِ والتَّأويل-:مُتعارفًا؛وهو المالُ والبنون المشهوران، وغير متعارف؛ وهو سلامةُ القلب.ولا بُدَّ[(٥)] في صحّةِ الكلامِ من تقديرها: مضافاً، محذوفاً[(٦)]، مدلولاً عليها بالقرائن؛أي:إلاَّ سلامة من أتى الله بقلبٍ سليم.

= والبيت في ديوان الشّاعر ص (١٣٠)، وكتاب سيبويه : (٣٢٣/٢)، والخصائص: (٣٦٨/١)،ونوادر أبي زيد:(١٥٠)،وابن يعيش:(٨٠/٢)،والعمدة: (٤٦٢/٢) . واستُشهد به في المفتاح : (٣٧٢)، والمصباح : (١٢٦)، والإيضاح : (٥٧/٥) .

(١) في ب : « جعل بالأفراد » بإسقاط جزء من كلمة « بالادّعاء »بينهما .

(٢) في الأَصْل : « دخيل »، وفي ب : « رحيل » وكلاهما تحريف، والصَّواب من أ، ومصادر البيت . ومراده بالخيل : الفرسان .

(٣) دلفت : تقدّمت . يقال : « دلفت الكتيبة إلى الكتيبة في الحرب؛ أي : تقدّمت » . اللّسان : (دلف) : (١٠٦/٩) .

(٤) سورة الشّعراء، الآيتان : ٨٨ ــ ٨٩ .

(٥) في أ : « فلا بدّ » .

(٦) في الأَصْل : « محذوفة »، والصَّواب من : أ، ب .

وللآيةِ المباركةِ توجيهاتٌ أخر؛ كما ذكرها صاحب المفتاح[١] وغيرُه[٢].

التَّقسيماتُ

وإذْ لا بدَّ من مستعارٍ منه؛ هو المشبَّه به، ومستعارٍ له؛ هو المشبّهُ، ومستعارٍ؛ هو اللَّفظُ، ثمَّ قدْ[٣] يتبعُه حُكْمٌ؛ إمَّا مناسبٌ للمُشبَّه . وإِمَّا للمُشبَّه به؛ **فهي أربعةُ** مباحثٍ :

الأوّل[٤]: في المشبَّه به . حقيقةُ الاستعارة لَمَّا كانت ذكرُ أحدِ الطّرفينِ وإرادة الآخر .

فـالمشبَّهُ[٥] به إن ذكر فمُصرَّحٌ بها؛ نحو : تَبسَّمَ بدرٌ . وإنْ لم

---

١١)هكذا في الأصْل « المفتاح »، وذكرها السَّكّاكيّ في فصل الاستثناء . ينظر ص : (٥٠٩) . وفي أ، ب : « الكشّاف »بدلاً من المفتاح وذكرها الزّمخشريّ في معرض تفسيره للآيتين المتقدّمتين : (٣/٣٢٥ ــ ٣٢٦) .

ومن تلك التّوجيهات الّتي وردت عنده :

١ ــ حمل المعنى على جعلِ المالِ والغنِيّ في معنى الغنى؛ كأنّه قيل : يومَ لا ينفع غنى إلا غنى من أَتى الله بقلبٍ سليم .

٢ ــ وأما على تقدير أن تكون (من) في الآية مَفْعولاً فيكون استثناء مفرّغـاً تقديره : لا ينفع مال ولا بنون أحد إلاّ من أتى الله بقلبٍ سليم عن فتنتهما .

(٢) كصاحب المصباح : (١٢٦)، ومفتاح المفتاح : (٩٦٨) .

(٣) هكذا ــ أيضـاً ــ وردت « قد »في ف . وفي أ، ب لم ترد .

(٤) أي : الأوّل من تقسيمات الاستعارة، ويتحقّق بالنّظر إلى المشبّه به .

(٥) في أ : «المشبّه » بحذف الفاء .

يُذْكر هو؛ أَيْ: المشبَّه به؛ **بلْ حكمٌ يختصُّ به**؛ بالمشَّبه به، **مع المشبّه فمكنيٌّ عنها؛ نحو: لسانُ الحالِ أَفْصحُ من لساني** . فذُكِر المشَبَّهُ وهو (الحالُ)، وذُكِرَ معه حكمٌ يختصُّ بالمشبَّه به؛ أي : (اللِّسان) المختصُّ بالمتكلِّم؛ الَّذي هو المشبَّه به؛ كما قال الشّاعرُ(١) :

وَلَقَدْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ(٢) بِرِّكَ مُفْصِحـاً
وَلِسَانُ حَالِي بالشِّكايةِ أَنْطَقُ

والاستعارةُ بالكنايةِ - في الحقيقةِ - كنايةٌ عن الاستعارة؛ فإنَّك تصوَّرتَ الحالَ بصورة المتكلِّم، وأثبتَّ له ما هو خاصَّة له لازمة له؛ وهو اللّسان؛ فكأنّكَ شَبَّهته بالكناية / بالمتكلّم؛ لذكر لازمِه المنتقل الذِّهنُ منه إليه؛ كما مرَّ تحقيقها . [٦٩/أ]

الثّاني(٣) : في المُشبّه . والمقصودُ منه بيانُ أقسامِ المصرّحةِ بها .

المشبّهُ؛ [أي المشبّه](٤) المتروك في الاستعارة

(١) البيت من الكامل . وقائله : أبو نصر محمّد بن عبد الجبّار العُتْبيُّ .
والبيت برواية المتن في الإعجاز والإيجاز للثّعالبيّ : (٢٠٤)، ويتيمة الدّهر: (٤/٤٠٤) .
واستُشهد بهذه الرّواية في الإيضاح : (٥/١٢٦) وبرواية : «ولئن نقطت بشكر برّك مرّةً ...» في التّبيان : (٣٨٤) .
والبيت في المعاهد : (٢/١٧٠)، وقال عنه العبّاسيّ : « لا أعرف قائله ».
(٢) في الأَصْل : «لشكر» . وفي ب : «بذكر». والصَّواب من أ، ومصادر البيت .
(٣) أي : الثّاني من تقسيمات الاستعارة، ويتحقّق بالنَّظر إلى المشبّه .
(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من أ . وعلى مثله درج الشَّارح .

المصرّحة[١] . **إمّا موجودٌ** متحقّقٌ حِسًّا أو عقلاً؛ **فتحقيقيّةٌ**؛ أي : فالاستعارة تسمَّى تحقيقيَّة. **أَوْ لا** موجود؛ بل وَهْميٌّ مَحْض؛ لا تحقّقَ له إلاّ في مُجَرَّدِ الوهم؛ **فتخييليَّةٌ**.

هذا على ما في المفتاح[٢]؛ لكنّ لفظَ المختصرِ شاملٌ للمَتْروكِ والمَذْكورِ[٣]؛ ونِعما هو لو صحّ التَّقسيم[٤] في نوعَي الاستعارةِ في المصرّحةِ والمكنيّة .

وفي بعضِ النُّسخ: المُشبَّه موجودٌ يُرادُ بيان حاله، فالمشبّهُ به إمّا موجودٌ، وعُرِضَت على الأستاذ فغَيَّرَها إلى ما ترى .

فالتَّحقيقيَّةُ إطلاقُ اسمِ الأقوى في صفة - كالأسدِ في الشَّجَاعة، **للأضعفِ فيها**؛ في تلكَ الصِّفة؛ بادّعاءِ أنَّ المَلْزُومَ الأضعفَ للصِّفة من[٥] جنسِ الملزوم الأقوى لها؛ **ليدلّ بتساوي الملزومات**؛ كالأسدِ والرّجلِ الشُّجاع - مثلاً - **على تساوي اللّوازم**؛ كالشَّجاعتين؛ **كالأسدِ للشُّجاع . والبدر** الأقوى **للوجه** الأضعفِ؛ في صفة الوضوحِ، والإشراقِ،

(١) جملة : « **المشبّه**؛ أي ... المصرّحة » ساقطة من ب، ولعلّه من انتقال النّظر .

(٢) ينظر ص : (٣٧٣) .

(٣) وهو ما تقدّم من قول المُصنّف : «الثّاني : المشبّه؛ إمّا موجودٌ؛ فتحقيقيّة . أَوْ لا؛ فتخييليّة » حيث لم يصرِّح بترك المشبّه . وإنما صرَّح بالماهيَّة الّتي يكون عليها من الوجود والعدم .

(٤) في الأَصْل : « التّعميم » . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في الأَصْل : «في » . والصَّواب من : أ، ب .

والاستدارةِ .

ومنه مِن هذا[١] الباب **الاستعارةُ بالضِّدِّ**؛ وهي استعارةُ اسمِ أحدِ الضّدَّين أو النَّقيضين للآخر؛ بواسطةِ انتزاعِ شبه التَّضادِّ؛ أي : اتِّصاف كُلٍّ بمُضادِّه الآخر، وإلحاقه بشبْه التَّنـاسُب **تهكُّمـًا**؛ أي: استهزاءً، **أو تَمْليحـًا** - كما مرَّ، ثمّ[٢] ادِّعاء أحدهما من جنسِ الآخر، والإفراد بالذِّكْر؛ **نحو**: ﴿ **فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[٣] مكان أَنْذرهم؛ في الاستعارةِ التَّهكُّميَّة، ونحو: (رأيت حاتمـًا) عِنْد رؤية بخيلٍ؛ في الاستعارةِ التَّمليحيّة.

وإذا كانَ وجهُ الشَّبه أمرًا **منتزعـًا من** عدَّة **أُمُورٍ**؛ **نحو قَوْلك**[٤]: (**تُقَدِّمُ رِجْلاً** - أي: لإرادة الذّهاب - **وتؤخِّر أُخرى** لإرادةِ عدمه؛ **للمُتردِّدِ في الأَمر**[٥]؛ كالمفتي المتردِّد في جوابِ الاسْتفتاء؛ وذلك بإدخالِ صورةِ المشبَّه - أي[٦] المفتِي المتردِّد - في جنس صُورةِ المشبَّه به؛ أي: (الماشي

(١) قوله : « من هذا » ساقط من ب .

(٢) في ب : «وهو » ولا يستقيم به السّياق .

(٣) سورة آل عمران، من الآية : ٢١ . والتّوبة، من الآية : ٣٤ . والانشقاق؛ من الآية : ٢٤ .

(٤) هكذا - أيضـًا - وردت كلمة : « قولك » في ف . وفي أ وردت ضمن كلام الشّارح .

(٥) قول المصنّف : « تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » مأخوذ عن قول يزيد بن الوليد لمروان بن محمّد لَمّا تأخّر عن بيعته (البيان والتّبيين : ١/٣٠١ ــ ٣٠٢) : « أمّا بعد؛ فإنّي أراك تقدِّم رجلاً وتؤخّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت ».

(٦) في الأَصْل : « إلى » وهو تحريف بالزّيادة والصَّواب من : أ، ب .

المتردّد) رَوْمــًا للمبالغة في التَّشبيه؛ فتَكْسُوها وصفَ المشبَّه به من غيرِ تغييرٍ فيه بوجهٍ من الوجوه على سَبيل الاسْتعارةِ - **سُمِّي تمثيلاً على سبيل الاستعارة** .

ولكون الأمثالِ كلِّها تمثيلاتٍ على سبيل / الاستعارةِ لا يجد التّغيير **[٦٩/ب]** إليها سبيلاً .

والتَّخييليّةُ إطلاقُ اسم الموجودِ - وهو الأظفارُ المتحقّقةُ للسَّبع - **على الموهوم**؛ أي : الأظفار المُتَخيّلة للمَنيّة؛ ولهذا سُمِّيت : تخييليّة؛ وذلك بعد تشبيه المنيّة بالسَّبع(١)؛ في اغتيالِ النُّفوسِ، وانتزاعِ الأَرواحِ؛ **مثل** :

وإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَها .·.

واعلم : أن الاستعارة التَّـــخييليّة في الأظفار، والقرينةُ المنيّةُ، وأمّا المنيّة فاستعارةٌ بالكناية، وقرينتها الأظفار . فالتَّخيليّة قرينةُ المكنيّة، والمكنيّة قرينةُ التَّخيليّة .

وأمّا إذا قيلَ : أظفارُ المنيَّة الشَّبيهة بالسَّبعِ تكون تخييليّة ولا مكنيّة، وأما عكسه فلا يجوز . وما يلزم من كلام السَّكّاكيّ؛ وهو أنّ الاستعارتين المكنيّة والتخيليّة في لفظ المنيَّة - لا يبعد؛ فإنّها هو أقرب إلى الصّواب دافعــًا لاعتراض صاحب الإيضاح حيث التزم لزوم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيليّة .

---

(١) كلمة « السّبع » ساقطة من ب .

وإن قلتَ : ما الفرْقُ بين التَّخييليَّة والتَّرشيح؛ فإنّ في كُلٍّ منهما يُذكر ما يلائمُ المُشَبَّه به ويُلازمه ؟ .

قلتُ : لا فرق؛ فإنّ ما هو القرينةُ هو التَّرشيح بعينه، وما المحذور لو كان التَّرشيح ضربـــًا من التَّخييليَّة ؟! .

سؤالٌ؛ هذا سؤالٌ يردُ على الاستعارةِ المَكْنيّة، ولـــمَّا اشتملت التَّخييليّة في المثال عليها؛ فكأنّها مذكورةٌ[1] : **أوجبتَ في الاستعارة إنكار كونه**؛ أي : المشبّه، **من جنس المُشَبَّه**[2]؛ بل أوجبتَ ادّعاء أنَّ المُشَبَّه من جنسِ المُشَبَّه به ادِّعاء إصرارٍ؛ **فهذا تصريحٌ بخلافه**؛ حيثُ ذكرتَ المُشبّه باسم جنسه، ولا نرى اعترافـــًا بحقيقة الشَّيءِ أكمل من التَّصريح باسم جنسه؛ فلزمكم في الاستعارةِ بالكناية الجمعُ بين إنكار المشبّه من جنسه، وبين الاعترافِ بكونه من جنسه؛ وهل هذا إلاّ تناقضٌ ؟ .

جوابٌ : أليس هُناك؛ أي : في الاستعارةِ المُصرّحة، **نقل معنى المشبَّه به ادِّعاءً**؛ كما ادّعينا هناك أنَّ الشّجاعَ مُسَمَّى للفظ الأسدِ بارتكابِ تَأْويل أنَّ أفراده قسمان؛ حتَّى يتهيّأ التَّقصي عن التَّناقُضِ في

(١) قوله : «ولما اشتملت ... مذكورة »تعليلٌ لتعقيب هذا السّؤال بالاستعارة التَّخييليَّة، وكان الأَوْلَى أن يذكر السّؤال وجوابه بعد التّقسيم الأوّل؛ لتعلّقه بالاستعارة المكنيّة - كما ذكر الشَّارح - .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « المشبَّه به » ولا وجه له؛ إذ المراد نفي أن يكون جنس المشبَّه الحقيقيّ مراداً . وادّعاء أنّه من جنس المشبّه به ــ كما وضّحه الشَّارح بعد ذلك ــ .

الجمعِ بين ادِّعاءِ الأَسديّة، وبين نصبِ القرينةِ المانعةِ عن إرادةِ الهيكلِ المخصوصِ .

فهنا[١] **نقل اسم المُشَبَّه**؛ بأن يدَّعي ههنا أنّ[٢] اسم المنيّةِ اسمٌ للسّبعِ مُرَادفٌ له؛ **كأنَّ المنيّةَ سَبْعٌ**؛ أي : داخلٌ في جنسِ السِّباع / لأجل المبالغةِ في التَّشبيهِ بالطَّريق المذكورِ؛ **فكيفَ لا يُسمّى السَّبعُ باسمه**، والحالُ أنّهما اسمان لحقيقةٍ واحدة؛ كالمترادفين؛ فتهيّأً لنا دعوى السَّبعيّة للمنيّة مع التَّصريحِ بلفظِ المنيَّةِ .

تنبيهٌ :

وقد[٣] **تحتملُ** الاستعارةُ **التَّحقيقَ والتَّخييلَ**، وهي فيما يكون المشّبهُ[٤] المتروكُ صالحَ الحمْل من وجهٍ على ماله تحقّقٌ، ومن وجه على ما لا تحقُّقَ له؛ بخلاف النَّوعين المذكورين؛ فإنَّهما إمَّا محمولٌ على ماله تحقّق قطعــاً، أو على ما ليس له تحقّق قطعــاً . وتسمَّى هذه الاسْتعارة : ذاتَ الجناحين؛ **كما قال**[٥] :

---

(١) في ب، ف : « فهذا »، وفي أ : « فههنا » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) « أنّ » ساقطة من ب .

(٣) هكذا في الأَصْل بإيراد حرف العطف « الواو » ضمن كلام الشَّارح . وفي أ، ب : ابتدأ التّنبيه بكلام الإيجيّ : « قد » مباشرة .

(٤) في الأَصْل : « الشّبه »والصَّواب من : أ، ب .

(٥) البيت من الطّويل . وقائله زهير بن أبي سُلْمى، قاله ضمن قصيدة يمدح حصن بن =

صَحَا(١) القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأقْصَرَ(٢) بَاطِلُهْ
وَعُـــرِّيَ(٣) أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ،

فإنَّه يحتملُ(٤) أن يكُون من التَّخييليّة؛ بأن يخيّل للصِّبا آلات وأَدوات تُشبه الأَفْراس والرَّواحِل فأَطلقا؛ والمرادُ بهما : آلاتُ الصِّبا، فقوله(٥) : (عُرِّي أَفْراس الصّبا)، يكونُ في معنى (عُرِّي آلات الصِّبا)؛ **أي : عُرِّيتْ(٦) آلاتُها تَخْييلاً**؛ أي : الآلاتُ المتخيَّلة، ويُحتمل أن يكون من التَّحقيقيّة؛ بأَنْ يجعل الأَفراس والرَّواحل عِبَارة عن دواعي النَّفْس والقُوى الحاصلة لها

= حذيفة بن بدر .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٦٤)، وشرح ديوانه لثعلب : (١٢٤)، ونقد الشّعر : (١٠٥)، والبديع لابن المعتزّ : (٨)، والموازنة : (١٧)، والصّناعتين : (٣١١)، والوساطة : (٢١٣) .

واستُشهد به في أسرار البلاغة: (٢٨، ٤٧)، والمفتاح: (٣٧٨)، والمصباح: (١٣٢)، والإيضاح : (١٢٧/٥)، والتّبيان: (٣٨٢) . وهو في المعاهد : (١٧١/٢).

(١) صحو : بمعنى سلا . وهو في الأَصْل بمعنى الإِفاقة من سكر ونحوه . اللّسان : (صحا): (٤٥٣/١٤) .

(٢) أقصر : كفَّ وانتهى . وقيل : أقصرت عن الشّيء : كففت ونزعت مع القدرة عليه . فإِنْ عجزت عنه قلت : قصرت . ينظر : اللّسان : (قصر) : (٩٧/٥) .

(٣) عُرِّي : عطل .

(٤) في ب : « يحمل »وهو تحريف بالنَّقص .

(٥) في ب : « وقوله » .

(٦) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ، ب : «عطلت » .

في استيفاء اللّذات؛ فأطلقَ الأفراسَ والرَّواحلَ **ويُرادُ بها دواعي النّفسِ تحقيقــًا**؛ أي : الدَّواعي المُتحقّقة في الخارجِ .

والمفهومُ من الإيضاح: أنَّ (الصِّبا) على التَّقدير الأَوَّل من الصَّبْوة؛ بمعنى: الميلِ إلى الجهلِ والفتوّة[1]؛ أي: الانهماك في التَّهتُّك . وعلى التَّقدير الثَّاني : من الصّباوة بالمَعْنى المَشْهور[2] .

الثّالثُ[3] : **المستعارُ إمّا اسم جنس** - كرجلٍ وأسدٍ[4] - **فأَصليّةٌ**؛ أي: فالاستعارة أَصْليَّة؛ لأنَّ التَّشبيه وصفٌ، والأصلُ في الوصفِ للذّات[5] .

أو غيرُه؛ أي : غير اسم جنسٍ **فتبعيّةٌ؛ كالفعل**[6]؛ **لأنَّه**؛ أي[7] : لأَنَّ الفعلَ يُستعار **بواسطة المَصْدرِ** وتبعيَّة استعارته؛ فلا تقول : (نطقت الحالُ) بدل (دلّت) إلاّ بعد استعارة نُطق النَّاطقِ؛ لدلالة الحال على الوجه الّذي عرفت من إدخالِ دلالة الحالِ في جنس نُطق النَّاطقِ لقصدِ المبالغة في التَّشبيه.

---

(١) في الأَصْل : « الغبوة » ولا وجه له . والصَّواب من أ، ب . والمراد بالفتوّة هنا : حداثة السّنّ . ينظر : اللّسان : (فتا) : (١٤٦/١٥) .

(٢) ينظر : الإيضاح : (١٢٨/٥) .

(٣) أي : من تقسيمات الاستعارة . ويتحقّق بالنّظر إلى المستعار .

(٤) في ب : « وفرس ».

(٥) في أ، ب : «للذّوات ».

(٦) في الأَصْل : «بالفعل». والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٧) « أي » ساقطة من أ، ب .

وتجيءُ الاستعارةُ التَّبعيَّة **في نسبته**؛ أي : الفعل **إلى المتعلّقات**؛ إلى الفاعل؛ نحو : (نطقت الحالُ) أو إلى المفعـــول الأوَّل؛ **نحو**:

(**جُمِعَ الحَقُّ لَـنَا فِي إِمـَامٍ . قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا**[١]).

أي : أزال البخلَ وأظهر السَّماح . **وإلى الجمعِ**[٢] من المتعلّقات؛**نحو:**

تُقْرِي الــرِّياحُ رِيَاضَ الحَزْنِ؛ أي: ما / غلظ من الأَرض **مُزْهِرةً**. [٧٠/ب]

إِذَا سَرَى النَّومُ فِي الأَجْفَانِ إِيقاظَـــا[٣]؛

فإنَّه استعارةٌ في نسبةِ الفعلِ إلى الفاعلِ؛ أي : (الرِّياح)، وإلى المفعول الأَوَّلِ؛ أي : (رياض)، وإلى الثّاني؛ أي : (إيقاظـــًا) في المجرور، والعامل فيه (سرى)؛ لأنّ (الســـُّرى)[٤] - في الحقيقة - السّيرُ باللّيلِ[٥] .

---

(١) البيت من المديد . وقائله : ابن المعتزّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها أباه المعتزّ؛ لَمّا تولّى الخلافة .

والبيتُ في ديوان الشّاعر : (١٣٢)، ونهاية الأرب : (٥٣/٧) .

واستُشهد به في أسرار البلاغة: (٥٣)، ونهاية الإيجاز : (٢٤٣)، والمفتاح: (٣٨٣)، والمصباح : (١٣٥)، والإيضاح : (٦٧/٥) . وهو في المعاهد : (١٤٧/٢) .

(٢) في ب : « الجميع » .

(٣) البيت من البسيط . ولم أهتد ــ فيما بين يديّ من مصادر ــ إلى قائله . ويبدو أنّ أوّل من استشهد به الإمام فخر الدّين الرازيّ في نهاية الإيجاز : (٢٤٤)، وتبعه صاحب المفتاح : (٣٨٣)، فالمصباح : (١٣٦)، فالإيضاح : (٩٨/٥) .

(٤) في الأصْل : « سرى » . والمثبت من : أ، ب . وعليه لفظ مفتاح المفتاح .

(٥) ويلحظ أنّ المصنّف ــ رحمه الله ــ استدرك ما وقع فيه صاحب المفتاح؛ حيث أورد السَّكّاكيّ البيت مثالاً لتعلّق الفعل إلى جميع المتعلّقات؛ إذ صـــرَّح بذلك فقال =

وكالحروف فإنّها؛ فإنّ استعارتها **بواسطة مُتَعلّقات معانيها؛ مثل : الظَّرفيَّة؛ والابتدائيَّة؛ إذْ ليست هي معانيها؛ بل هي لوازم لهـا؛** أي : لمعانيها؛ أي : إذا أفادت هذه الحروفُ معاني، رجعت إلى هـذه بنوع استلزام . ومتعلّقاتُ معاني الحروف ما يُعَبَّرُ عَنْها عند تفسيرها؛ كالابتداء؛ كـ(من) [في][1] قولك : من البَصْرةِ، وفسَّرها صاحبُ الإيضاحِ

= - بعد أن أورد أمثلة لتعلّقه بالفاعل، والمفعول الأوّل والثّاني والمجرور - (٣٨٢) : « أَوْ إلى الجميع كقوله : تقري ... » ووجه الاستدراك : أنّ الجارّ والمجرور؛ وهو قوله : « في الأجفان » متعلّق بـ «سرى النّوم»، لا بـ «تقري» حتّى يكون قرينة له؛ فلا تكون القرينة في البيت راجعة إلى الجميع - كما ذكر السَّكّاكيّ - لخروج الجارّ والمجرور منها .

ومن هنا ورد على السَّكّاكيّ اعتراض الخطيب إذ قال (الإيضاح:٩٩):«وفيه نظر». واعتراض التّفتازانيّ إذ قال (المطوّل : ٣٧٧) :« وأمّا تمثيل السَّكّاكيِّ في ذلك بقول الشّاعر : تقري الرّياح ... فغير صحيح؛ لأَنّ المجرور؛ أعنِي (في الأجفان) متعلّقٌ بـ(سرى) لا بـ(تقري) » .

كما أَنّ الشّارح ـــ رحمه الله ـــ تنبّه لهذا وحاول ـــ أيضًا ـــ أن يوضّح ما وقع فيه السَّكّاكيّ بقوله : « وفي المجرور والعامل فيه سرى ... » إشارةً إلى اختلاف العامل . على أنّ هذه المحاولة ـــ الّتي أفادها من شارح المفتاح (ينظر : مفتاح المفتاح : ١٠٠٤) ـــ لم تسلم هي الأخرى من توجّه الاعتراض عليها، إذ قال صاحب المطوّل : (٣٧٧) : وما ذكره الشّارح ـــ أي : شارح المفتاح ـــ من أنّه قرينة على أنّ سرى استعارة؛ لأنّ السّرى ـــ في الحقيقة ـــ السّير باللّيل فليس بشيء؛ لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصْل . ومثبت من أ، ب .

بالمجرور[١]؛ كالبَصْرة . **وإلاّ**؛ أي : لو كانت هي معانيها - وهي أسماء - **كانت**؛ أي : الحروف - أيضــا - **أسماء؛ إذْ تمايز الحرف**[٢] **والاسم إنّما هو بالمعنى**؛ فحيثُ حصل معنى الاسم يكون اسمــاً؛ فلا يُســـتعار (في) إلاّ بعد الاســتعارة في الظّــرفيّة[٣]؛ **نحو: ﴿لَعَلَّهُـــمْ يَتَّقُـــونَ﴾**[٤] فـــإنَّه لا اســتعارة في (لعــلّ) إلاّ بعد الاستعارةِ في الــتَّرجِّي . وكيفيّةُ ذَلك : أنّ مثل هذا الــتَّرجِّي الواقعِ غاية لفعل[٥]؛ معــناه كونه غايــة متوقّعة متردّدة بين الوجود والعدم مع الجهلِ بالعاقبة؛ فشبّه كونه غايــةً متوقّعةً مُتَردّدةً بينهما لا مع الجهل بالعاقبة به؛ أي : بكونه كذلك مع قيد الجهلِ بالعاقبةِ استعارة والقــرينةُ إســنادهُ إلى الله ـــ تعــالى ـــ لتعــذُّر الجهل بالنِّسبة إليه [تعالى][٦] عن ذلك . هكذا قال السَّكّاكيُّ بناءً علــى أصول العدْلِ[٧] .

(١) ينظر : الإيضاح : (٥/٩١) .

(٢) هكذا ـــ أيضــاً ـــ في ف . وفي ب : « الحروف » .

(٣) في ب : «النَّظر » وهو خطأٌ ظاهر .

(٤) جزء من آيات متفرّقة في سور مختلفة . ينظر ـــ مثلاً ـــ : سورة البقــرة : ١٨٧، والأنعام : ٥١، ٦٩، والأعراف : ١٦٤ .

(٥) في الأَصْل:«الفعل»والصَّواب من:أ،ب.والفعل المراد -هنا- هو قوله: ﴿يَتَّقُون﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٧) ينظر : المفتاح : (٣٨٢) . ومرادُ الشَّارح بـــ(أصول العَدْل) المعتزلة؛ فهم الَّـــذين =

وأمّا عند الأصحاب فشبّه كونه غايةً متوقّعة بمعناه المذكور ثمّ بعد الاستعارةِ فيه استعير لفظة (لعلّ) له فأطلقت عليه . هذا على تقدير الجَهل[١] على التّشبيه أمَّا لو نقول[٢] : إنّه للغاية المتوقّعة المتردِّدة بينهما مع الجهل بها؛ فحُذِفَ القيدُ الأخيرُ كما هو المفهوم من كلامِ السَّكّاكيّ؛ والقيدان الأخيران كما يُفهم من قول[٣] الأصحاب، وأُطلقَ على الباقي المطلَق بالنِّسبة إليه؛ فيصير من المجاز الّذي سمّاه السَّكّاكيّ المجازَ الغيرَ المُفيد[٤]، وجعلَه المصنِّفُ من بابِ وجوهِ التَّصرّفِ في المعنى بحسبِ النُّقصان كالمشفر والمرسن[٥] .

= يُسمّون أنفسهم أصحاب العدل والتّوحيد .

أمّا الأوّل ــ العدل ــ فلأنّهم أوجبوا ثواب المطيع وعقاب العاصي؛ حتّى لا يصدر منه تعالى ظلم . ــ تعالى الله عمّا يقول الظّالمون علوًّا كبيرًا ــ .

وأمّا الثّاني - التّوحيد - فلأنّهم ينكرون صفاته القديمة أصلاً؛ وقالوا : القدم أخصّ وصف ذاته؛ فهو عالمٌ بذاته، حيٌّ بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة حتى لا يتعدَّد القديم بزعمهم . ينظر : الملل والنّحل : (٤٣/١ ــ ٤٥) .

وإنّما اقتصر على العدل دون التَّوحيد؛ لأنّ حديثه متعلّق بالأَوَّل دون الثّاني .

(١) في الأَصْل : « الحمل » ولا وجه له، والصَّواب من أ، ب .

(٢) في أ : « قلنا ».

(٣) في ب : « كلام » .

(٤) ينظر : المفتاح : (٣٦٤) .

(٥) ينظر ص (٧١٤) قسم التّحقيق .

واعلم : أنَّ الأَمرينِ متباينان في كلِّ استعارة كـــ(الأسد) مثلاً /؛ [٧١/أ]
فإنَّه يُحتمل أَنْ يقال : شبَّه الرَّجلَ الشُّجاعَ بالأسدِ فاستعير له مبالغةً في التَّشبيه، ويُحتمل أنْ يقال : إنّه من المجازِ الغير المفيد؛ لأَنَّه موضوعٌ للشُّجاعِ مع تلك الصُّورةِ المخصوصة؛ فحُذف قيدُ [الصّورة][1] المخصوصةِ بقي كونه للشُّجاع، وهلّم جرّا .

وهذه فائدةٌ شريفةٌ فاحفظها .

ونحو: ﴿ **فَالْتَقَطَهُ ءالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنــًا** ﴾[2] فإنّ في اللاّم استعارة؛ لأنَّ الالتقاط لم يكن لغرضِ أن يكون لهم عدوًّا؛ فتقدّر[3] الاستعارة أوّلا في معنى الغَرَضِ، ثمَّ تستعمل لامه؛ فيُستعار أوّلاً ترتّبُ وجودِ أمرٍ على أمر من غير أن يكون الثّاني غرضــًا للأوّل؛ [لترتّب وجودِ أمر على أمر يكون الثّاني غرضــًا للأوّل][4]، ثمَّ يُستعارُ ثانيــًا لفظةُ اللاّم له، واحتمالُ كونه من المجازِ الغير المفيد ممّا لا يَخفى .

ونحو: ﴿ **رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ** ﴾[5] **من التّهكّم** فاستُعير أَوَّلاً مُتعلّق معنى : (رُبَّ) الّذي هو التّقليلُ للتّكثير؛ على سبيلِ الاستهزاءِ؛ لأنّ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) سورة القصص . من الآية : ٨ .

(٣) في الأَصْل : « فتقيّد » . والمثبت من أ، ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٥) سورة الحجر، من الآية : ٢ .

ودادهم للإيمان[١] يومئذ كثيرة، وثانيــًا : لفظته[٢].

والشّيخُ؛ أي : السَّكّاكيّ، واصطلاحُ المصنِّف في هذا الكتابِ على إطلاقِ (الشّيخ) عليه، و(الإمامِ) على عبد القاهر؛ **يجعلُ** الاستعارة **التّبعيَّة من المكنّى عنها**[٣] . **قال : كما تَجعلُ المنيَّة سبعــًا** وإثبات الأظفارِ قرينة. **والحالَ ناطقًا**، ونسبة النُّطق إليه قرينة **اجعلْ (اللّهذميَّات) في قوله**[٤] :

نَقْريهِمُ لَهْذَمِيَّات نَقُدُّ بِهَــا   مَا كَان خَاطَ عَليهِمْ كلُّ زَرَّادِ[٥].

أطعمةً بالنَّصْب مفعولاً ثانيًا لــ(جعل)؛ أي: استعارة بالكناية عنها على سبيل التَّهكّم.

اللّهذميّاتُ: الأسنَّةُ القاطعةُ .

---

(١) في أ : « الإيمان » .

(٢) في أ : « لفظه » .

(٣) ينظر : المفتاح : (٣٨٤) .

(٤) البيت من البسيط . وقائله عمير بن شيم القطاميّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها زُفر بن الحارث الكلابيّ .

والبيت في ديوان الشّاعر:(٩٥)،والكامل في اللُّغةوالأدب:(٥٩/١)،ونهاية الأرب:(٥٣/٧).
واستُشهد به في أسرار البلاغة: (٥٤)، ونهاية الإيجاز : (٢٤٤)، والمفتاح: (٣٨٣)، والإيضاح : (٩٧/٥)، والتّبيان : (٣٨٦) ونسبه خطأً إلى كعب بن زهير .
والبيت في المعاهد : (١٤٨/٢) .

(٥) الزّراد : صانع الزَّرد . وهي : الدّرع . ينظر : اللّسان (زرد) : (١٩٤/٣) .

واجعل (**المرهفات**) في قوله[١] :

صَبَحْنَا الخَزْرجيَّة مُرْهَفَات أبان ذوي أرومتها ذوُوهــا .

صبوحــًا على سبيل الاستعارة بالكناية **تهكّمــًا** واستهزاءً .

وقوله : (نَقريهم)[٢] قرينةٌ للأولى، و(صبَّحنا) للثَّانية؛ فما كانَ قرينةً صار مستعارًا وبالعكس .

الخزرجيّةُ : قبيلةٌ من الأنصار .

مرهفات، أي : سيوف مرقّقات[٣] .

أبان؛ أي: فصل . ويروى: أبار، وأباد - بالرَّاء والدَّال المهملتين - ومعناهما واحد هو : أَهْلك .

وردَّهُ صاحبُ الإيضاح بأنَّه : إن قُدِّرَ التَّبعيّةُ حقيقةً لم[٤] يكن تَخْييليّة؛ لأنَّها مجازٌ عنده، فلم تكن المكنِيّ عنها مستلزمةً للتخييليّة[٥]؛ وذلك باطلٌ بالاتّفاق[٦] .

والرَّدُّ مــردود لوجود التَّخييليَّة - أيضًا - في نَفْس مَا فيه الاسْتِعارة بالكِنَاية؛ لتَخيُّله المرهفات بصورة / الصَّبوح؛ كتخيُّل الرَّبيعِ [٧١/ب]

---

(١) تقدّم تخريج البيت ص ٧٣٣ .

(٢) في الأَصْل : « فنقريهم ». والصَّواب من ب .

(٣) في ب : « مرهفات » . وفيها تحريف بالقلب وتصحيف .

(٤) هكذا ــ أيضاً ــ، مصدر القول . وفي أ، ب : «فلم» .

(٥) هكذا ــ أيضاً ــ، ب، مصدر القول . وفي أ : « التّخييليّة » .

(٦) ينظر : الإيضاح : (٥/١٤٧ ــ ١٤٨) .

بصُورةِ فاعل حقيقيٌّ مع جواز الانفكاكِ عند السَّكّاكيِّ .

تَنْبيه : وفَوائده ممَّا زادَ على المفتاح .

وحاصِلُ التَّنبيهِ : بيانُ أنَّ الاستعارة في الأَفعالِ والحُروفِ يُمكن بالأَصالة .

أمَّا الفعل فيدلُّ على النِّسبة المُحصَّلة؛ لأنَّها ذاتيّةٌ **ويستدعي حدثـًا وزمانـًا في الأكثر، وإنْ كان قد يُعرّى عن الحدث**؛ كالأفعال الوجوديّة المسمّاة بالأفعال النَّاقصة كـ(**كان**) وشقائقها، أو يعرَّى **عن الزَّمان؛ كـ(نعم)، و(بئس)، و(بعت)** [١]، و(عسى)؛ من أَفْعال المدح، والذَّمِّ، والمقاربة؛ **إذا استُحْدِثَ به الحُكْم**؛ أَيْ : إذا أُنْشِيء به حكمٌ، و لم يكن المرادُ الإخبارَ .

والاسْتعارةُ متصوَّرةٌ في كلٍّ من الثّلاثة : النِّسبة، والحدثِ، والزَّمانِ؛ **ففي النِّسبة؛ كـ(هزمَ الأميرُ الجيش)**؛ فإنَّ لفظَ (هَزَم) باقٍ على زمانه الماضي، وعلى الحدث الّذي هو الهزيمة؛ لكن تُصرِّفَ في نسبته إلى الأمير استعارة؛ لأنَّ جند[٢] الأمير هو الهازمُ لا هو نفسه .

وفي الزَّمان كـ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَـٰبُ الْجَنَّةِ﴾[٣] فإنَّ نادى مُجرًى على حقيقته في الحدثِ والنِّسبة؛ لكن استعير في زمانه؛ لأَنَّ النِّداء

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . والكلمة ساقطة من أ، ب .

(٢) في الأصْل : « ضِدَّ » وهو تحريف بالنَّقص والقلب، والصَّواب من أ، ب .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ٤٤ .

في يومِ القيامةِ .

وفي الحدث: ﴿**فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[(١)]؛ فإنَّه استعير[(٢)] البشارة فيه للإنْذارِ، وفي الآخرين باقٍ على أَصْله .

وأمَّا الحروفُ[(٣)] **فـــ(في) – مثلاً – وُضعت لكلِّ ظرفيّةٍ خاصّة؛ وإن كان الوضْع بأمرٍ عامٍّ**؛ أي : باعتبار معنى عَامٍّ؛ كالظَّرفيّةِ المطلَقة **عُقلَت** الظَّرفيّةَ الخاصّة **به**؛ بذلك الأمر العامّ؛ **وأنّها**؛ أي : تلك الظّرفيّة الخاصَّة الّتي هي فردٌ من ذلك العامِّ **لا تُتحصّلُ إلاّ بذكر المتعــلّق** الّذي لذلك الحـــرفِ؛ كـــ(الدّار) للفظة (في)؛ لأنّ النّسبة لا تتعيّن ولا تتحصّل[(٤)] إلاّ بالمنسوب إليه .

والحاصل : أنَّ وضعَ الحرفِ عامٌّ، والموضوع له خاصٌّ، ولأنّه نسبة خاصّة لا تحصل إلاّ بذكر المنسوب إليه؛ **فإذا أُريدَ** بها؛ بالظّرفيّة **اســـتعلاءٌ؛ كما في قوله – تعالى –:** ﴿**وَلَأُصَلِّبَــنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[(٥)] فإنَّ المرادَ في الآيةِ الاستعلاءُ لا الظَّرفيّةُ . **فقد نُقل**؛ أي : لفظ

---

(١) سورة آل عمران،من الآية: ٢١.والتّوبة من الآية: ٣٤.والانشقاق،من الآية: ٢٤.

(٢) في أ، زيادة : « في زمانه لأنَّ النِّداء في يوم القيامة إلى » وهذه الزّيادة من انتقال النّظر لسبق ورودها .

(٣) هكذا – أيضـــًا – في ف . وفي أ : «الحرف» .

(٤) في الأصْل زيادة : « ولا يتعيّن » ولا وجه لتكرارها .

(٥) سورة طه؛ من الآية : ٧١ .

(في) **عن الموضوع له**؛ أي : الظّرفيّة إلى الاستعلاء . **أَوْ نُقل الموضوعُ له**؛ وهو الظّرفيّة إلى الاستعلاء؛ بمعنى أنّه شَبَّه الاستعلاءَ بالظّرفيّة؛ في شدّة تمكّن المصلوبِ على الجذع؛ تمكّن المظروف في الظّرف مبالغةً، ثمّ تُرك المشبّهُ وذُكر المشبّهُ به استعارة .

[٧٢/أ] وعلى الأوّل النّقل والتّصرُّف في / اللّفظ؛ فهو مجازٌ . وعلى الثّاني - التّصرّف في المعنى؛ لأنّه استعارةٌ مصرّحةٌ تحقيقيّةٌ كان الاستعلاء؛ أيضًا؛ موضوعٌ له على سبيل الادّعاء -؛ فاللّفظُ : حقيقةٌ .

والمدخولُ عليه وهو جذوع النّخل **قرينةٌ** للنّقل على التّقديرين؛ لتعذّر الظّرفيّة الحقيقيّة فيها؛ **وكلٌّ ذلك** من التّصرُّفات الّتي في الفعل أو في الحرفِ . **بالأصالة**؛ لا بالتّبعيّة؛ وهذا هو المقصودُ من [هذا][1] التّنبيه.

لكنَّكَ بعد التّحقيقِ لا تُشاح بصيغةِ فعل النّهي، **في التّسمية** إذْ لا مُشاحة في الاصطلاحاتِ .

وللأُستاذ[2] في بيانِ[3] اختلاف الوضع والموضوعِ له؛ عمومًا وخصوصًا؛ في شرحه المختصر [تحقيق][4]، قال[5] : «وإن كنتَ تريدُ حقيقة الحالِ في ذلك فاعلم أوّلاً مقدِّمة؛ وهي : أنَّ اللّفظَ قد يوضع

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأَصْل : « والأستاذ » والمثبت من أ، ب .

(٣) في أ : « شأن » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٥) أي : مختصر منتهى السّؤل والأمل : (١/١٨٧ ــ ١٨٩) .

وضعـًا عامـًّا لأمور مخصوصة؛ كسائرِ صيغ المشتقّات والمُبْهمات؛ فإنّ الواضعَ لَمَّا قال : صيغة فاعل من كلِّ مصدرٍ لمن قامَ به مدلوله، وصيغة مفعول منه(١) لمن وقع عليه - علم منه حالُ؛ نحو: (ضارب)، و(مضروب) من غيرِ التَّعرّض(٢) بِخُصُوصهما، وكَذَلك إذا قال: (هذا) لكلِّ مشارٍ إليه مخصوص، و(أنا) لكلِّ متكلِّمٍ، و(الّذي) لكلِّ معـيَّن تحـمله . وليس وضع (هذا) كوضع (رجل)؛ فإنَّ الموضوع له فيه عامٌّ؛ وهذه وضعت باعتبارِ المعنى العامِّ للخصوصيّاتِ الّتي تحته؛ حتَّى [إذا](٣) استُعمِل (رجلٌ) في (زيدٍ) بخصوصه كانَ مجازًا، وإذا أُريد به العامّ المُطابق له كان حقيقةً. بخلاف: (هـذا)، و(أَنا)، و(الّذي)؛ فإنَّه إذا أُريدَ به الخصوصيَّات كانت حقائق ولا يُراد بها العموم أصلاً؛ فلا يُقال: (هذا) والمرادُ أحدٌ(٤) ممّا يُشارُ إليه، ولا (أنا) والمرادُ به متكلّمٌ ما.

وإذ قد(٥) تحقّق ذلك؛ فنقول : الحرفُ وضع باعتبارِ معنى عامٍّ وهو نوعٌ من النِّسبة كالابتداءِ والانتهاءِ لكلِّ ابتداء وانتهاءِ معنى بخصوصه، والنِّسبة لا تتعيَّنُ إلاّ بالمنسوب إليه؛ فالابتداءُ الّذي للبصرة يتعيّن بالبصرة، والانتهاءُ الّذي للكوفة يتعيّنُ بالكوفة؛ فما لـم يُذْكر متعلّقه لا يُتَحصَّل

(١) في الأَصْل : « به »، والصَّواب من : أ، ب . والمراد صيغة (مفعول) من كلِّ مصدر .
(٢) في ب : « التّعريض » وهو تحريف بالزّيادة .
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .
(٤) في الأَصْل : « واحد ». والمثبت من أ، ب، مصدر القول .
(٥) في الأَصْل : «يراد » ولا وجه له . والصَّواب من أ، ب، مصدر القول .

فردٌ من ذلك النَّوع هو مدلول الحرف لا في النّقل ولا في الخارج؛ وإنّما يُتحصّلُ بالمنسوبِ إليه، فيتعقّل بتعقّله، بخلافِ ما وُضع للنّوعِ بعينه؛ كالابتداءِ والانتهاء؛ بخلاف ما وضع لذاتٍ ما باعتبارِ نسبة؛ نحو : (ذو)، و(فوق)، و(عن)، و(على)،/ و(الكاف)؛ إذا أُريدَ به عُلوّ وتجاوز وشبه **[٧٢/ب]** مُطلقـــاً؛ فهو كالابتداءِ والانتهاء » .

الرَّابعُ : الحكمُ، التَّابعُ[١] : للاستعارةِ؛ من وصفٍ؛ أو تَفْريعِ كلامٍ[٢] أو غيره؛ **إن ناسبَ المُشبَّه**؛ أي : المُسْتعار له؛ لا المُشبَّه به والتَّشبيه[٣] **فمجرّدةٌ**؛ أي : فتُسمَّى تلك الاسْتعارة مجرّدة؛ لتجرُّدها عمَّا يناسبُ المشبَّه به والتَّشبيه .

وإن ناسبَ[٤] **المشبّه به**؛ أي: المستعار منه؛ **فمرشّحةٌ**؛ أي : فتُسمَّى: استعارة مرشّحة؛ لأنَّ التَّرشيح هو التَّربية، وإيرادُ ما يُناسب المُشَبَّه به تقويةً لأمر الاستعارةِ وتربيةً له .

وإن عُدم الحكمُ، وذَلك بأَن لا[٥] يُقْرن به مَا يُنَاسب أحدهما؛ لا وصفـــاً[٦]، ولا تفريعـــاً، ولا غَيْره . **فَمُطْلقة**؛ أي : فتُسمَّى: مطلقةً؛

(١) في الأَصْل : «الرّابع » وهو تحريف، والصَّواب من أ، ب .
(٢) كلمة : « كلام » ساقطة من ب .
(٣) في ب : « ولا التَّشبيه » .
(٤) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ، ب : « أَوْ ناسب » .
(٥) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « لم » .
(٦) في أ : « لا وصفـــاً »، وفيه تحريف وتصحيف .

لعدمِ اقترانِ حكمٍ بها .

فـــ(رأيتُ أسدًا) إطلاقٌ .

وقولك بَعْده : (**شاكيَ السِّلاح**)؛ أي : تامّ[١] السِّلاح، أو ذا شوكة في سلاحه، وهو مقلوب (شائك) . (**يجرُّ رُمْحه**) : **تجريدٌ**؛ لأنّ التَّسلُّح، وجرَّ الرُّمح، مِمَّا يلائمُ المشبَّه .

و(**حادّ المخالبِ**)؛ المخلب : ظُفُرُ البُرْثُنِ، والـبُـــرْثُنُ للسِّباع بمنْزلةِ الأنامل [للإنسان][٢] . (**دامي البراثن**) : **ترشيحٌ**؛ لأنّ المخلبَ، والبُرْثُن؛ ممّا يُلائم المشبَّه به .

وقوله : (بعده) يُشعر بأنّ ذكرَ الحكم المناسبِ يجب أن يكون بعد ذكر الاستعارةِ؛ لكن لا يجبُ . فالمرادُ به ما هو المراد من قولِ السَّكّاكيِّ: بالتَّعقيبِ، في قوله[٣] : «إنّما يلحقُها بالتَّجريد أو التَّرشيح إذا عقّبت بذلك».

وقال الشّارحُ[٤] : « المرادُ من التَّعقيب : الزِّيادةُ على معنى الاستعارةِ؛ سواءٌ كان المعقّبُ قبل الاستعارة أو بعدها، أو كان بعضُه قبل وبعضُه بعد ».

(١) في الأصْل، ب : « تمام » . والصَّواب من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصْل، ب . ومثبت من أ .

(٣) المفتاح : (٣٨٥) .

(٤) أي : الشّيرازيّ؛ شارح المفتاح . وقوله في مفتاح المفتاح : (١٠٠٨) باختلاف يسير .

وقد يجتمعان [أي : التَّرشيح والتَّجريد][١] كما في قوله[٢] :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ .

أي : كثيرِ القذفِ لنفسه إلى الوقائع، وهما صفتان للمستعار له .

لَهُ لِبَدٌ ....

جمع لبدة؛ وهي الشَّعر المُتراكب بين كتفي الأسد .

.... أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

وهاتان للمستعار منه .

ومبنى التَّرشيح[٣] : تَنَاسي التَّشْبِيه، وصَرْفُ النَّفسِ عن توهُّمِه؛ كما قال أبو تَمّامٍ[٤] :

---

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل، ب . ومثبت من أ .

(٢) البيتُ من الطَّويل . وقائله : زهير بن أبي سُلمي؛ قاله ضمن معلّقته المشهور (أمن أمّ أوفى دمنة لم تكلم)؛ مادحـًا حصين بن ضمضم .

والبيت في ديوان الشّاعر: (٨٤)، والشّعر والشّعراء: (١٥٨/١)، ونهاية الأرب: (٥٤/٧) .

واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٥٠)، المصباح: (١٣٧)، والإيضاح: (١٠٢/٥)، والتّبيان : (٣٩٤) .

وهو في المعاهد : (١١٢/٢) .

(٣) في الأَصْل : « ومنه ». وفي ب : « ومعنى التّرشيح ». والصَّواب من أ، ف .

(٤) هو / أبو تمّام؛ حبيب بن أوس بن الحارث الطّائي . شاعر أَديب؛ وفي أخباره : أنَّه حفظ أربع عشرة ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع، له تصانيف؛ منها : «ديوان الحماسة »، « الوحشيّات »، «ديوان شعر » . توفّي بعد أَنْ ولي بريد الموصل سنة ٢٣١هـ .

=

ويَصْعَدُ حتَّى يَظُنَّ الجَهولُ بأَنَّ له حاجةً في السَّمَاءِ.

ناسيًا حديثَ الاستعارة؛ نابذًا[١] أَمرَها وراءَ الظُّهورِ؛ حَتَّى لم يُبالِ أن يبنى[٢] على علوّ القدر وسموّ المنْزلة ما بَني على العُلُوِّ المكانيِّ .

يفعلون؛ أي : أصحاب التَّشبيهاتِ . **ذلك**؛ أي : التَّرشيح، ونسيانِ [٧٣/أ]التَّشبيه **معَ التَّصريحِ بالتَّشبيه**؛ كما في قوله[٣] :/

= ينظر في ترجمته : طبقات الشّعراء : (٢٨٢، ٢٨٦)، وتاريخ الطَّبريِّ : (١٢٤/٩)، الأغاني : (٥٢٥/٨ ـ ٥٣٧)، والفهرست : (١٩٠)، وانظر كتاباً في سيرته وأخباره بعنوان : أخبار أبي تمّام لأبي بكر محمد الصولي .

والبيتّ من المتقارب . قاله الشّاعر ضمن قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشَّيبانيّ .

والبيتُ في ديوانه : (٣٤/٤) «شرح التّبريزيّ» برواية :

«وَيَصْعدُ حتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ أَنّ لَهُ مَنْزلاً في السَّمَاء» .

وفي نهاية الأرب : (٥٦/٧) برواية : «يظنّ الحسود» .

واستُشْهد به ـ برواية المتن ـ في أسرار البلاغة : (٣٠٢)، المفتاح : (٣٨٥)، والإيضاح : (١٠٣/٥) .

وهو في المعاهد : (١٥٢/٢) .

(١) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « بابداء »، ولعلّه تحريف ما ورد في الأَصْل؛ يؤيّده لفظه المفتاح : « نبذوا » .

(٢) في الأَصْل : « يتبيّن » والصَّواب من أ، ب .

(٣) البيتان من المتقارب، وقائلهما : العبَّاس بن الأَحْنف، وهما في ديوانه : (١٢٦)، وديوان المعاني : (٢٦٩/١)، وزهر الآداب : (١٦٨/٤) .

واستشهد بهما في أسرار البلاغة: (٣٠٧)، والمفتاح: (٣٨٧)، والمصباح: (١٣٩)، والإيضاح : (١٠٥/٥) .

وهما في المعاهد : (١٦١/٢) .

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَــزِّ الفُــؤادَ عــزَاءً جَميلا
فَلَــنْ تَستطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُــودَ وَلَــنْ تَستطِيعَ إِلَــيْكَ النُّزُولا

فمع ترْكِ التَّصريح به؛ بل مع جحدِ التَّشــبيه؛ كمــا في الاســتعارة بالطَّريق الأَوْلى.

الخاتمة فيها تنبيهاتٌ ثلاثةٌ[١] :

الأَوَّل : في القَرينة .

الثّاني : في الحسنِ .

الثّالث : في الأَنْواع .

الأَوَّل : **لا بُدَّ** للاستعارة **من قرينة** دالّة عليها؛ **وقد تكونُ القرينةُ أمرًا واحدًا؛ نحو** : (**رأيت أسدًا يرمي**، أو يتكلّم، أو في الحمَّام)؛ فإنّ كلَّ واحدٍ منها يصلُح قَرينة لها .

أو [قد][٢] تكون القرينةُ **أكثر** من أمرٍ واحد؛ **نحو**[٣] :

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِه أي : نصل سيفِ الممدوح، **يَنْكَفِي**؛ أي : يرجع وينقلب **بها**؛ أي : بتلك الصَّاعقة .

---

(١) كلمة « ثلاثة » وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من أ، ب؛ وهو الملائم لما قبلَه .

(٣) البيتُ من الطّويل، وقائله : البحتريّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثّغريّ .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٣٥٦/٢) برواية : «في كفّه» مكان : « من نصله »، و: «تنكفي» مكان : « ينكفي » . وبهذه الرّواية ــ أيضًا ــ مع إيراد : «الأعداء» مكان: « الأقران » في المثل السّائر : (١٠٤/٢)، وكذا الأَشْباه والنَّظائر : (٣١/١) بإيراد : «الأبطال » مكان : « الأقران » أيضًا .

واستشهد بالبيت في دلائل الإعجاز : (٢٩٩)، نهاية الإيجاز : (١٨٤)، المفتاح : (٣٧٥)، والمصباح : (١٣١)، والإيضاح : (٦١/٥)، والتّبيان : (٣٨٠) .

وهو في المعاهد : (١٣١/٢) .

.... **على[١] أرؤُس الأَقْرَان[٢] خَمْسُ سَحَائِب.**

فإنّه لَمّا أَراد استعارة (السَّحائب) لأَنامل يمين الممدوح الخمس؛ تفريعــاً على ما جرت به العادةُ من تشبــيه الجوادِ بالبحر الفَيَّاضِ – تارةً، وبالسَّحاب الهاطلِ[٣] – أخرى؛ – ذكر أنَّ هناك صاعقةً؛ ثمَّ قال : (من نصله)، فتبيّنَ أنّ تلك الصَّاعقةَ من نصل سيفه؛ ثمَّ قال : (على أرؤس الأقران)؛ ثمَّ قال : (خمس)[٤]، فذكر العدد الَّذي هو عدد جميع أناملِ اليد؛ فجعل ذلك – كلّه – قرينةً لِمَا أراد من استعارة (السَّحائب) للأنامل.

الثَّاني : أنَّه تَحْسُن الاستعارةُ برعاية جهاتِ حسنِ التَّشبيه؛ من كون الوجه شاملاً للطَّرفين، وكونه بعيدَ الغوْر؛ لا يُدرك أوّل الوهلة، وكونه خاصّيــاًّ، غيرَ مُبتذلٍ يَعْرفه العوام، **وخصوصــاً** الاستعارة **التَّحقيقيّة وما بالكناية .**

ولفظة (خصوصــاً) تُشعر بأنَّ غيرهما كالتَّخييليّة – أيضــاً – حُسنها برعايةِ جهاتِ حُسن التَّشبيه .

---

(١) في الأَصْل : «في » وهو خطأ ظاهر؛ يدلّ عليه السِّياق فيما بعد . والصَّواب من : أ، ب، ف، مصادر البيت .

(٢) الأقران : جمع قِرْن . وهو النَّظير المكافئُ . ينظر : اللِّسان (قرن) : (١٣/٣٣٧) .

(٣) في أ، ب : « الهطّال » .

(٤) في ب زيادة : « سحائب » والسِّياق تامٌّ بدونها .

لكن قال في المفتاح بعد قوله(١) : «الاستعارة لها شروط [في الحُسن؛ إن صادفتها حسُنت، وإلاّ عريت عن الحُسن وربّما اكتسبت قُبحـًا](٢): وتلك الشُّروط(٣) رعايةُ جهاتِ حسن التَّشْبيه الَّتي سبق ذِكْرها في الأَصْل الأَوَّل بين المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتَّصريح التَّحقيقيَّة والاستعارة بالكناية» [**وأن لا تُشمّها**؛ عطف على قوله : (برعاية) أي : تحسُن الاستعارة برعايةِ جهاته، وبعدم إشْمام الاستعارة](٤) **رائحة التّشبيه** بأن لا يُذْكر في اللّفظ شيء يدلّ على التَّشبيه .

ولذلك؛ أي: ولعدم ما يدلُّ على التَّشبيه لفظـًا **وجبت القرينة، وإلاّ فلُغْز** .

أَلْغَزَ في كلامه؛ أي : عمَّى مرادَه؛ وهو: مفردُ الأَلْغَاز، كرُطَب وأَرْطاب(٥)؛ كما لو قيل: (جاءَ أسدٌ) والمراد: رجل أبخر؛ لعدم ما يدلّ على التَّشبيه في البخر .

[٧٣/ب] قال في المفتاح(٦) : « وأن لا تشمّها في كلامك / من جانب اللّفظِ رائحة من التَّشبيه، ولذلك يوصى في الاسْتعارة بالتَّصريح أن يكون

---

(١) ص : (٣٨٧) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، مصدر القول .

(٣) عبارة : « في الحسن ... الشّروط » ساقطة من ب . ولعلّه من انتقال النّظر .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ .

(٥) ينظر : الصّحاح « لغز » : (٧٥٨/٢) .

(٦) ص : (٣٨٨) .

الشَّبه[(١)] بين المستعار له والمستعار منه جليـًّا بنفسه، أو معروفـًا سائرًا بين الأقوام، وإلاّ خرجت الاستعارةُ عن كونها استعارة؛ ودخلت في باب التَّعمية والإلغاز » .

وبينهما مخالفةٌ من حيث إنه [؛ أي : الأستاذ][(٢)] أوجب بدل وجوبِ كونِ الشَّبه[(٣)] جليـًّا : القرينة[(٤)]؛ ولهذا لم يخصّص الاستعارةَ بالتَّصريحيّة؛ كما خصّصها السَّكّاكيُّ بها .

ويُحتملُ أن يقال: كونُ الشَّبه[(٥)] جليـًّا أيضـًا نوعٌ من القرينة؛ كما عُلم ميلُ المصنّفِ إليه عند الإفادة . وحينئذٍ يكونُ المراد بقوله: (وجَبت[(٦)] القرينةُ) وجوبَ القرينةِ في الاستعارةِ المحمولةِ على المصرَّحةِ عند الإطلاقِ .

والتَّخييليّةُ في الحُسن **تبعٌ لما بالكناية**؛ أي : للاستعارة بالكناية؛ فإن كانت[(٧)] المتبوعةُ حسنةً فالتَّابعة بحسبها - أيضًا - حسنة[(٨)] وإلاّ فلا .

(١) هكذا ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « التّشبيه ».

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصْل،ب.ومثبت من أ.وبه يزداد الكلام وضوحًا.

(٣) في أ :« التّشبيه » .

(٤) في الأصْل : « بالقرينة » ولا وجه للباء . والصَّواب من أ، ب .

(٥) في أ : «التّشبيه» .

(٦) في الأصْل:«أوجبت» ولا وجه للهمزة.والصَّواب من: أ، ب، قول المصنّف المتقدّم.

(٧) في أ، ب : « كان » .

(٨) في الأصْل : « حسنها »، والمثبت من أ، ب .

وهي؛ أي: التّخييليّة **مع المشاكلة أحسنُ** لانضمام حسن المشاكلة إليها .

والمشاكلةُ - على ما هو المَشْهور - : ازدواجُ لفظين[(١)] . وقيل[(٢)] : «أن يُذكرَ الشَّيءُ بلفظِ غيره لوقوعه في صُحبته »؛ **نحو** :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾[(٣)]؛ فإنّه يلزمُ من ازدواج اللّفظ في (يبايعونك ويبايعون الله) أن يكون هو - سبحانه - مُبايَعًا؛ وإذْ لا بُدَّ للمُبايَع من يد؛ فيُتخيَّلُ له - سبحانه وتعالى - استعارة بالكناية بإدخالِ الله - سبحانه - في جنسِ المبايعين [ادّعاءً][(٤)]، وإثبات ما هو من خواصِّهم؛ وهو اليدُ له . واستلزامُها للتّخييليّة وتضمُّنها للمشاكلة ظاهرٌ[(٥)] .

---

(١) ظاهر أنَّ مُراد الشّارح بـ(ازدواجِ لفظين) المعنى اللّغويّ؛ إذ لم يشتهر عن الدّارسين القُدماء والمعاصرين للشّارح تعريفٌ اصطلاحيٌّ بهذا العموم .

(٢) المفتاح : (٤٢٤) . وينظر : المصباح : (١٩٦)، والإيضاح : (٦/٢٦)، والتّبيان : (٤٦٨)، ومعجم البلاغة العربيّة : (٣١٦) .

(٣) سورة الفتح؛ من الآية : ١٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٥) انطلق المصنِّف والشّارح ـ رحمهما الله ـ في تفسيرهما للآية الكريمة المتقدّمة؛ لبيان معنى المشاكلة، مع معتقدهما الأشعريّ في إثبات أسماء الله وصفاته؛ حيث يثبت الأَشاعرة سبعَ صفاتٍ لله، ويؤوّلون ما عدا ذلك فرارًا من التّشبيه؛ كتأويلهم اليد بالقدرة في الآية الكريمة . زاعمين أنّ هذا هو اللاّئق بجلاله وكماله .

والحقّ : أنّهم فرّوا من التّشبيه ووقعوا في التّعطيل . وكان الواجب عليهم : «الإيمان =

﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللَّهُ﴾[1] وهذا في بعض النُّسخِ؛ ولكن ما قرأتُها على المصنّف، ولعلّها حاشية لمثالِ المشاكلة؛ لعدم الاستعارةِ فيها – اللّهمَّ إلاّ بتكلّف شديد – فأُلحقت بالمتن .

بل قلّما تُستحسنُ الاستعارةُ التَّخييليّة **دونها**؛ دون المكنيَّة؛ أي : دون أن تكون تابعةً لها كما يقال : (فلان بين أنيابِ المنيّة الشَّبيهة بالسَّبع)؛ إذا لا مَكْنيّة فيها .

وعند ذي الإيضاح أنَّ الاستعارةَ التَّخييليّة لا تكونُ إلاّ تابعةً للمَكْنيّة.

ولذلك؛ أي : ولعدم[2] استحسانها دونها **استُهْجِن قولُ أبي تمّام**[3]:

= بما وصف به نفسَه في كتابه، ووصفه به رسوله محمد صلّى الله عليه وسلّم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأنّ الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى؛ من الآية : ١١] فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرّفون الكلام عن مواضعه ». العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (مع شرح فضيلة د. صالح الفوزان : ١٣، ١٥) .

ثمّ إنّ دعوى التّشبيه لا ترد أصلاً «فلا يقال في صفاته : إنّها مثل صفاتنا ... كما لا يقال إنّ ذات الله مثل أَوْ شبه ذواتنا» شرح العقيدة الواسطية د.صالح الفوزان:(١٤). وهذا الحقُّ يتّجه على المصنّف والشَّارح ــ رحمهما الله ــ في جميع آيات الصّفات الّتي صرفت عن ظاهرها . والتَّوفيق له من الله سبحانه .

(١) سورة آل عمران؛ من الآية : ٥٤ .

(٢) في ب : « لعدم » بدون العطف .

(٣) تقدَّمت ترجمته ص (٧٥٤) قسم التّحقيق .

والبيتُ من الكامل،وهو ثاني أبيات قصيدة للشّاعريمدح بها يحيى بن ثابت.ديوان الشّاعر =

لاَ تَسْقِني مَاءَ المَلامِ فَإنّني صَبٌّ قَد اسْـــتَعَذَبتُ مَـــاءَ بُكائِي

[٧٤/أ] لكونِها استعارةً تخييليَّةً غيرَ تابعة للاستعارة بالكناية؛ لاستحالة / أن تكون الاستعارةُ في (الملام)، و(الماءُ) قرينة؛ إذ (المـــلام) لا يُشْـــبه شيئـــاً له ماء حتَّى يُتوهّم للملام مثل الماء؛ كما تُوهّم الأنياب للمنيَّـــة، ويُطلقُ عليه لفظُ (الماء) ويُضافُ إلى (الملام)؛ لتكون استعارةً بالكناية؛ فتعيَّن أن تكونَ الاستعارةُ في (الماء)، و(الملام) قرينة؛ فتكون اســـتعارةً مُصرّحة[١] بها تخييليّة .

يُروى أنَّ بعض أَهل[٢] المحلَة[٣] أرسل إلى أبي تَمَّامٍ قـــارورةً؛ وقـــال : ابعث لي في هذه شيئـــاً من ماءِ الملام !، فأرسل إليه أبو تمّـــام؛ وقـــال : إذا بعثت إليَّ ريشةً من (جناح الذّل)[٤] بعثتُ إليك شيئـــاً من ماءِ الملام ![٥] .

=بشرح التّبريزيّ:(٢٢/١)،وديوانه بشرح الصُّوليّ:(١٧٨/١)،وسرّ الفصاحة:(١٤٠).

وأورده صاحب البديع في البديع في نقد الشّعر : (٤٢)، والمثل السّائر : (١٥٢/٢) .

واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٥٤)، والمفتاح : (٣٨٨)، والمصباح : (١٤٢)، والإيضاح : (١٤٣/٥)، والتّبيان : (٢٥٢) .

(١) في أ : « مصرّحـــاً » .

(٢) كلمة : « أهل » ساقطة من ب .

(٣) المحلَة : المناكرة؛ وماحل فلانٌ فلانـــاً مماحلة : قاواه حتَّى يتبيّن أيّهما أشدّ . ينظر: اللّسان (محل): (٦١٩/١١). ورواية المثل السّائر: « المجانة » وحملها على الأوّل أَوْلَى .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في محكم التّنزيل : ﴿وَاخفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [سورة الإسراء؛ من الآية : ٢٤] .

(٥)تنظرهذه الرِّوايةفي المثل السّائر:(١٥٣/١).وقال عنها ابن الأثير:«وهي رواية ضعيفة». =

«والفرْقُ بين التَّشبيهين ظاهرٌ؛ لأنّه ليس جعل الجنـــاحِ[(١)] للـــذُّلِّ[(٢)] كجعل الماءِ للملامِ؛ فإنَّ الجناحَ للذُّلِّ مناسبٌ، وذلك أنَّ الطائرَ إذا وهنَ أو تعب[(٣)] بسط[(٤)] جناحه وخفضه، وأَلْقى نفسَه على الأرضِ، وللإنسانِ - أيضـــًا - جناحٌ؛ فإنَّ يديه جناحاه، وإذا خضع واستكان طأطأ مـــن رأسه وخفض من يديه[(٥)]؛ فحسُن عند ذلك جعلُ الجناحِ للذُّلِّ، وصـــارَ شبيهـــًا[(٦)] مُنَاسبـــًا .

وأمّا الماءُ للملام فليس كذلك في مناسبة التَّشبيه»[(٧)] .

ولو قيل : بأنَّ الاستعارة التَّخييليّةَ في البيت تابعةٌ للاستعارةِ بالكناية

= وإذا سلّمنا بضعف هذه الرّواية على حدّ قول ابن الأثير؛ فإنّنا نجد أنّها تحمل في مضمونها دفاعـــًا عن بيت الشّاعر؛ هذا البيت الّذي أدار النقّاد والبلاغيّون حوله جدالاً كثيراً ما بين مستهجن له ومدافع عنه . ينظر - على سبيل المثال - : الموازنة: (٢٤٤)، وسرّ الفصاحة : (١٤٢)، والمثل السّائر : (١٥٣/٢) .

(١) في الأَصْل، ب : « جناح » والصَّواب من : أ، مصدر القول .

(٢) قوله : «فإنّ جناح للذّلّ » تكرّر في : ب .

(٣) في أ، ب : « بعث » وهو تصحيف .

(٤) كلمة : « بسط » ساقطة من ب .

(٥) في الأَصْل : «يده » والصَّواب من : ب، مصدر القول وهو المناسب للسّياق .

وجملة «وإذا خضع ... من يده » ساقطة من أ .

(٦) في الأَصْل، ب : « شبيهـــًا »، والمثبت من : أ، مصدر القول .

(٧) المثل السّائر : (١٥٣/٢)، مفتاح المفتاح : (١٠٢٣) .

بأن يُشَبَّه الملام بظرف[١] الشَّراب؛ لاشتماله على ما يكرهُــه الشّــاربُ لمرارته، ثمَّ استعار الملام له بالكناية، ثمَّ يُخْترع فيه شــيءٌ شــبيهٌ بالمــاء فيُستعار في اسم الماء - لكان موجّهــاً[٢] .

الثّالثُ : أنّ[٣] الاستعارةَ فرعُ التَّشبيه؛ فأنواعُها[٤] كأنواعِه خمسةٌ :

الأوَّل : استعــارةُ **حسِّيٌّ لحسِّيٍّ [بوجه حسّيّ]**[٥]؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًــا** ﴾[٦] فالمستعار[٧] منه هو النّارُ، والمستعارُ له هو الشّيبُ، والوجهُ هو الانْبساطُ . فالطَّــرفــان حسِّــيَّان، والوجــهُ - أيضــاً - حسِّيٌّ، وهو استعارةٌ بالكناية؛ لأنَّه ذكر المشبّهَ وترك المشبَّه به مع ذكرِ لازمٍ من لوازمِ المشبّه به؛ وهو الاشتعالُ .

الثّاني: استعارةُ **حسِّيٌّ لحسّيٌّ بوجــهٍ عقلي**؛ نحو قوله - تعالى -:

(١) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في مصدر القول . وفي أ :«لظرف» .

(٢) هذا القيل الّذي استوجهه الشّارح ـــ رحمه الله ـــ رأيٌ للخطيب القزوينيّ أورده جوابــاً على بعض الاعتراضات الّتي تصوّرها عندما تعرّض لهذه القضيّة . ينظر : الإيضاح : (١٤٣/٥) .

(٣) هكذا وردت « أنّ »- أيضــاً - في ف . ولم ترد في : ب .

(٤) في الأَصْل : «فأنواعه» وهو تحريف بالنّقص . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٦) سورة مريم؛ من الآية : ٤ .

(٧) في الأَصْل : « فإنّ المستعار منه » ولا مُسوّغ للتّأكيد . والمثبت من أ، ب، وهو الملائم لمقابله؛ في القسم الثّاني بعده .

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِم الرِّيحَ الْعَقِيم﴾[١]؛ فالمستعارُ له الرّيحُ، والمستعارُ منه المرأة[٢]؛ وهما حسّيّان، والوجه المنعُ من ظهورِ النّتيجة والأثر[٣]؛ وهو عقليٌّ؛ وهو - أيضاً - استعارةٌ بالكنايةِ .

قال في الإيضاح[٤] :

«وفيه نظرٌ؛ لأنّ العقيمَ صفةٌ للمرأة لا اسم، ولذلك جُعل صفة للرِّيح لا اسماً »[٥] .

والحقّ : أنّ المستعار منه : ما في المرأة من الصِّفة الّتي تمنع من الحمل، والمستعار له : ما في الرِّيح من الصِّفة الّتي تمنع / من إنشاء مطرٍ وإلقاحِ شجر» . [٧٤/ب]

وهو مندفعٌ بالعناية؛ لأنّ المرادَ من قوله : المستعارَ منه المرأةُ[٦] الّتي عبّرَ عنها بـ(العقيم)؛ ذكرها السَّكّاكيُّ بلفظ ما صدّق عليه، والمعترضُ

---

(١) سورة الذّاريات؛ من الآية : ٤١ .

(٢) في المفتاح : (٣٨٩) : «والمستعار منه المرء». وقال الشّيرازيّ معلّقاً على هذا في مفتاح المفتاح : (١٠٢٥) : «وفي بعض النّسخ (المرأة)، والأوّل هو الرّواية [أي : المرء] . وأمّا أنّ العقيم لا يطلق على المرء فليس بشيء؛ لأنّه يطلق عليه سواء أخذ بمعنى الإنسان، أوْ الرّجل وهو الأصحّ .قال في الصّحاح [عقم : ١٦١٢/٤] : يقال : رجل عقيم إذا لم يولد له» .

(٣) كلمة : « والأثر » ساقطة من ب .

(٤) (٧٩/٥ ــ ٨٠) .

(٥) ويترتّب على هذا : أنّ المستعار منه عقليّ لا حسّيّ .

(٦) كلمة : «المرأة» تكرّرت في ب . ولا وجه للتّكرار .

بالوصف العُنوانيّ.

الثّالثُ : استعارةُ **معقولٍ لمعقول**(١)؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿**مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا**﴾(٢) فالرّقادُ مستعارٌ للموتِ، وهما أمران معقولان؛ والوجهُ : عدمُ ظهور الأفعالِ، وهو عقليٌّ . والاستعارةُ تصريحيّة؛ لكونِ المشبّهِ به مذكورًا .

الرَّابعُ : استعارةُ **محسوسٍ لمعقول**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿**مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَآءُ وَالضَّرَّآءُ**﴾(٣) أصلُ المساسِ في الأجسام، فاستُعير لمقاساة الشِّدّة، وكونِ المستعار منه حسيـًّا، والمستعار له عقليـًّا(٤)، وكونها تصريحيّةً ظاهر. والوجه : اللّحوق؛ وهو عقليٌّ .

الخامسُ : استعارةُ **مَعْقولٍ لمحسوسٍ**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿**لَمَّا طَغَا الْمَآءُ**﴾(٥) المستعار منه التّكبّر؛ وهو عقليّ، [والمستعارُ له كثرةُ الماء؛ وهو حسّيٌّ . والوجهُ الاسْتعلاء المفرط؛ وهو عَقْليّ](٦) وهي(٧) - أيضًا - تصريحيّة . وإنّما لم يذكر الوجه، ولا كيفيّته في الثّلاثة الأخيرة لتعيّن كونه

---

(١) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ : « بمعقول » .

(٢) سورة يس؛ من الآية : ٥٢ .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٢١٤ .

(٤) في الأَصْل : « عقلاً » . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) سورة الحاقّة؛ من الآية : ١١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، وظاهرة من انتقال النّظر . ومثبت من أ، ب .

(٧) في الأَصْل : «وهو ». والصَّواب من : أ، ب .

عقليـــًّا؛ إذ لا بدَّ للحسّيِّ من أن يكون طرفاه حسِّيَّين؛ لامتناع قيام المحسوس بالمعقول . ولا يجبُ العكسُ؛ أي : لا يجبُ إذا كان الوجهُ عقليـــًّا أن يكونَ طرفاه عقليّين؛ لصحّةِ إدراك العقلِ من المحسوسِ شيئـــًا معقولاً؛ كما في النَّوع الثَّاني .

وفي الإيضاح سدَّسَ الأنواعَ بأن زِيدَ فيما طرفاه حِسِّيَّان قسمٌ ثالثٌ، وهو مـــا يكونُ الوجهُ مختلطـــًا - أي : من الحسّـــيِّ والعقليّ - نحو : رأيتُ شمســـًا؛ أي: إنسانـــًا كالشّمسِ في حُسْنِ الطّلعة؛ وهو حسّيّ، ونباهةُ الشَّأن؛ وهو عقليّ[١] . ولا طائل تحتَه؛ لأَنَّ المركَّبَ من الحِسّيّ والعقليِّ عقليّ [ضرورةً؛ فليسَ قسمـــًا مُسْتقلاًّ][٢] .

الأَصل الرَّابعُ : في الكناية .

وهي تركُ التَّصريح؛ والتَّصريحُ: أداءُ المعنى بما هو موضوعٌ له من غير مزاحمٍ، **بذكر الشَّيءِ إلى** ذكرِ **ما يلزمه لينتقلَ من المذكورِ إلى المَتْروك**؛ سواءٌ كان المذكورُ مُرادًا أو لا؛ **نحو**: (**طويلُ النَّجاد**)؛ أي : حمائلُ السَّيفِ، لينتقل من طوله إلى ما هو ملزومه- وهو طـــول القامة؛ لأَنَّها إذا طالت؛ طالَ النَّجادُ .

وهذا التَّعريفُ بناءً على ما ذهب السَّكَّاكيُّ إليه في صدر الفنِّ[٣] .

(١) ينظر : الإيضاح : (٥/٨٠) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت كلّه من : ب، وبعضه : «ضرورة » من أ.

(٣) ذهب السَّكَّاكيُّ ــ رحمه الله ــ إلى أَنّ إيراد المعنى الواحد على صورة مختلفة لا يتأتّى إلاَّ في =

سُمِّيت الكنايةُ كنايةً **لخفائها**؛ أي : لما فيها من إخفاءِ [وجهِ][(١)] التَّصريح، **وكــذلك**[(٢)] **جميــعُ تقــاليبها** المركّبةِ من (كافٍ) و(**نونٍ**) و(**ياءٍ**) **في العربيّة تدلُّ على الخفاءِ**؛ كالكنى؛ كـــ(أُمِّ فُلان)، و(ابن فلان)؛ بإخفاء وجهِ التَّصريحِ بأسمائهم الأعلام، وكـــ(نكَباتِ الزمّان) لحوادثها[(٣)] النَّازلة / على بَنيه من حيثُ لا يَشْعرون، وكـــ(الكَين) للّحَمة [٧٥/أ] المستبْطنة في فرجِ المرأة، وكـــ(النَّيك)[(٤)] لإخفاءِ النَّاس إيّاه .

= الدّلالات العقليَّة . وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة . وهذه العلاقة لا تخلو :

إِمَّا أن يكون الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم، كما تقول : (رعينا غيثـــاً)، والمرادُ لازمه وهو النّبت . وهذا ما يعرف بالمجاز .

وإمّا أن يكون الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم؛ كما تقول : (فلان طويل النّجاد)، والمرادُ طول القامة؛ الّذي هو ملزوم طول النّجاد . وهذا ما يعرف بالكناية .

وفي قول الشّارح : «بناء على ما ذهب إليه السَّكّاكيّ » دلالة على وجود مذهب آخر؛ يخالف ما ذهب إليه السَّكّاكيُّ ومَن حذا حذوه » . وهذا الآخر هو مذهب الخطيب القزوينيّ ومَن جاء بعده . حيث يرى أَنَّ الكـــناية (الإيضـــاح: ١٥٨/٥): «لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ ».

فالأَمرُ عنده بالعكس؛ إذا الانتقال من الملزوم إلى اللاَّزم، وظاهر أَنَّ الخلاف بينهما لفظيّ؛ لتحقّق مطلق الارتباط بين المعنيين .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأَصْل : « ولذلك » والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٣) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في المفتاح . وفي أ : « لحوادثه ».

(٤) كان الأَوْلَى بالشّارح ـــ رحمه الله ـــ العدول عن التَّصريح بهذه اللّفظة والإشارة إلى =

ولها للكنايةِ **مراتبُ** :

فقريبةٌ(١)؛ كـ**(طويل النّجادِ) لطويلٍ**(٢)؛ لعدم تعدّدِ الوسائطِ واللّوازمِ.

وبعيدةٌ؛ كـ(نؤومة الضُّحى) لمخدومةٍ(٣)؛ لتعدّد الواسطة(٤)؛ لأنَّ نومها وترك السَّعي عند وقت السَّعي لازمٌ لسعي غيرها لها، وسعي غيرها لها يلزمُ كونَها مُرفَهةً مخدومةً؛ قال امرؤُ القيْس(٥) :

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْق فِرَاشِهَا
نَؤُومُ الضُّحى لَمْ تَنْتَطِقْ(٦) عــن تَفَضُّلِ(٧)

وأَبْعد؛ كـ(مَهْزول الفَصِيل) للمضيافِ؛ لتعدُّد وسَائطها أكثــر من تعدُّدها في (نؤومة الضُّحى)؛ لأنَّ هُزالَ الفصيل يلــزمُ فقــد الأمِّ،

= معناها بمثل ما أشار السَّكّاكيّ ــ رحمه الله ــ إذ قال (٤٠٢) : « مقلوب الكين ».

(١) في الأَصْل، ب : « قريبة ». والمثبت من : أ، ف .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ : « لطول القامة ».

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي أ، ب : « للمخدومة » .

(٤) في ب : « الرّابطة ».

(٥) تقدّمت ترجمته ص (٣٩٢) قسم التّحقيق .

والبيتُ من الطّويل، وهو في ديوان الشّاعر : (١٧) .

(٦) تنتطق : أي تشدّ إزارًا على وسطها . ينظر : اللّسان (نطق) : (٣٥٥/١٠) .

(٧) التّفضّل : لبس ثوب واحد . ينظر : اللّسان (فضل) : (٥٢٦/١١) .

وقوله : « لم تنتطق عن تفضّل » كناية عن أنّها ليست بخادم فتتفضّل وتنتطق للخدمة .

وفقدها مع كمال عناية العرب بالنُّوق لا سيّما بالمُتَلِّيات[1] منها يلزمُ كمالَ قُوّة الدّاعي إلى نحرها، ولا داعي[2] إلى نحر المتلّيات أقوى من صرفها إلى الطَّبائخ، ومن صرف الطَّبائخ، إلى قرى الأضياف؛ فهزُال الفصيلِ لازمُ للمضيافيّة - كما ترى - بعدّة لوازم .

وأقسامُها - أي: الكناية - **ثلاثةٌ؛ إذ المقصودُ بها إمَّا الموصوف، أو الصِّفة، أو التَّخصيص لها؛** للصِّفَة **به** بالموصوف، والمرادُ بالصِّفة : ما هي؛ نحو: الجودُ في الجواد؛ أي : يُرادُ[3] بها الوصفُ الأعمُّ من وصف النُّحاة .

فالأوّلُ؛ أي: ما كانَ المقصودُ بها نفسَ الموصوف؛ قسمان :

قريبةٌ؛ وهي أَنْ يتَّفقَ في صفة من الصِّفاتِ اختصاصٌ بموصوف مُعيّنٍ عارضٌ فتذكرها؛ متوصِّلاً بها إلى ذكر ذلك الموصوف؛ **كـ(جاءَ المضْيَافُ)**؛ أي: الكثير الضِّيافة؛ **لمن اشتهر به** وعرضَ اختصاصُ المضيافيّةِ به له .

---

(١) في الأصْل : «المثلثات » ولا وجه له . وفي أ : « المـــنــليات »، وفي ب : « المثليات » وهي إحدى الرّوايتين الواردة فيهما؛ كما صرّح بذلك الشّيرازي في شرح المفتاح : (١٠٧٩) .
والمثبت هي الّتي أثبتها شارح المفتاح المتقدّم، وهي الرّواية الأَوْلَى - كما ذكر -، وقال في بيان معناها (المصدر السّابق : ١٠٧٩) : «وهي الّتي تلاها ولدها، يقال : أتلت النّاقة إذا تلاها ولدها ».

(٢) في الأَصْل : «ولا دواعي » والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٣) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : «المراد ». والمعنى واحد .

وبعيدةٌ، وهي أن تتكلّفَ اختصاصها بالموصوفِ؛ بأن يُضمَّ لازم[١] إلى لازمٍ آخر؛ فتلفق مجموعـًا وصفيـًّا مانعـًا من دخول ما عدا مقصودك فيه؛ وهو الّذي يسمَّى في علم الاستدلال: بـ(الخاصَّةِ المركّبةِ)؛ لحصولِ الاختصاصِ بالتَّركيب؛ لكونِ كُلِّ اللّوازم أعمَّ من الملزوم، ومجموعها مُساويـًا له؛ كما يقال في رسمِ الخفّاشِ : (طائرٌ ولود)؛ لأنّ كلاًّ منهما أعمُّ منه، والمجموع مساوٍ له؛ إذْ لا طائر ولودًا غيره .

كـ(مُستوى القامة، بادي البشرة، عريض الأظفار)؛ للإنسان؛ فإنّ كلّ واحدٍ من الثّلاثِ غيرُ مختصٌّ بالانسان لوجوده في غيره، كفي النِّسْناسِ، والحيّةِ، والقردةِ، والمجموعُ خاصٌّ به؛ وهكذا كلُّ رسمٍ ذُكِر مجرّدًا عن المرســومِ كانت كناية .

وفي المفتاح مكان قوله: (بادي البشرة) قوله: (حي)[٢]؛ وهذا أولى.

والثّاني؛ أي: ما كان المقصودُ بها نفس الصِّفةِ - أيضـًا - قِسْمان:

قريبةٌ، وهي أن تنتقلَ إلى مطلوبكَ من أقرب / لوازمه إليه؛ **[٧٥/ب]**
كـ(طويل النَّجاد)؛ متوصّلاً به إلى طُول قامته.

---

(١) هكذا أجمعت النُّسخ على رفع كلمة « لازم » بناءً على أنّها نائـب فاعـل، والفعل: « ويضم » مبنيّ للمجهول، ولكن ظاهر السِّياق يقتضي نصبها؛ حيث بنيت الأفعال السّابقة والتّالية لها في العبارة للمعلوم .

(٢) ينظر ص (٤٠٤) .

وبعيدةٌ؛ وهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازمٍ بعيدٍ بواسطة[١] لوازم مُتسلسلة؛ كـــ(**كثيرِ الرَّمادِ**)؛ فإنّه يُنْتقل فيه من كثرةِ الرّمادِ إلى كثرة الجمرة، ومنها إلى كثرةِ إحراق الحطبِ تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخِ، ومنها إلى كثرةِ الأكلة، ومنها إلى كثرة الضِّيفان، ومنها إلى أنّه مِضْيافٌ . وكذا (**جبان الكلبِ**)؛ فإنّه يُنتقلُ فيه من جُبن الكَلب عن الهرير في وجْه من يَدْنو من دار صاحبه[٢] مع كونِ الهرير له في وجه من لا يعرفُ أمرًا طبيعيـــًّا له وهُو مشعرٌ[٣] باستمرارِ تأديبٍ [له][٤]؛ لامتناعِ تغيُّر الطَّبيعة بموجبٍ لا يقوى، واستمرارِ تأديبه أن لا ينبح مُشعرٌ باستمرار مُوجب نباحه؛ وهو اتّصال مشاهدته وجوهـــًا إثْر وجُوه[٥]، والاتّصالُ مشعرٌ بكونِ ساحته مَقْصد دانٍ وقاصٍ[٦]، وكونه كذلك مُشْعر بكمال شهرةِ صاحبها بحُسن قِري الأضياف؛ قال الشّاعر[٧] :

---

(١) في أ : « بوساطة »، وهما بمعنى .

(٢) في أ زيادة : « إليه »، والمعنى تامّ بدونها .

(٣) في الأَصْل : «مشعرًا » بالنّصب . والصَّواب من أ، ب . وقريب منه لفظ المفتاح . ويؤيّده ورود الكلمة نفسها في السّياق المماثل بالرّفع .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من : أ، ب .

(٥) في الأَصْل : « وجوده » وهو تحريف بالزّيادة . والصَّواب من أ، ب .

(٦) في أ : «أدان وأقاص » .

(٧) البيتُ من الوافر، وهو بهذه الرّواية في الحماسة ــ تحقيق عسيلان ــ : (٢/٣٠٣)، الحيوان : (١/٣٨٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : (٤/١٦٥٠)، شرح ديوان =

وَمَـــا يَكُ فِـــيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ

والثّالثُ؛ أي : ما يكونُ المقصود بها اختصاصَ الصِّفة بالموصوفِ هو[1] - أيضـــًا - قِسْمان :

قريبةٌ؛ لقلّة الوسائطِ[2] وسُرعةِ انتقالِ الذِّهن إليها؛ **نحو** :

إنَّ السَّمَاحَـــةَ والمُرُوءَةَ والنَّـــدَى

فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ[3] .

= الحماسة للتّبريزيّ : (٤/٩٣) .

كما ورد برواية : «ومَهْمَا فِيَّ من عيب» في الصّناعتين : (٣٨٧) .

واستُشْهد به في دلائل الإعجاز : (٢٦٤)، نهاية الإيجاز: (٢٧١)، المفتاح: (٤٠٥)، المصباح : (١٥٠)، الإيضاح : (٥/١٦٧) .

والبيت عائر لا ثانيَ له، وغير منسوب في المصادر المتقدّمة . لكن نسبه الأستاذ محمّد عبد المنعم خفاجيّ في تحقيق الدّلائل : (٢٧٣)، والإيضاح : (٥/١٦٧) لابن هرمة، وليس في ديوانه . ولم أقف على مصدر نسبه إليه .

(١) هكذا في الأصْل بالتّذكير على أنّه راجع إلى « الثّالث » . وفي أ، ب : «وهي» بالتّأنيث على أنّه راجع إلى الاسم الموصول .

ومراده بهذا القسم : الكناية عن النِّسبة .

(٢) في أ، ب : « الواسطة » .

(٣) ابن الحشرج هو / عبد الله بن الحشرج بن الأشهب بن ورد بن عمرو، الجعـــديّ؛ أحد سادات قيس، ولي أكثر أعمال خراسان، وبعض أعمال فارس وكرمان . كان شاعرًا، جوادًا، مقرّبـــًا لبني أميّة . توفّي نحو سنة ٩٠هـ .

ينظر في ترجمته : الأغاني : (٦/٢٧٨ ـــ ٢٨٧)، معاهد التّنصـــيص : (٢/١٧٤)، =

وهو عَلَمُ شخصٍ . فإنَّه أرادَ أن يُثبت اختصاص ابن الحشرجِ بهذه الصِّفاتِ فتركَ التَّصريحَ؛ بأن يقول : إنّه مختصٌّ بها، أَوْ نحوه، إلى الكناية؛ بأن جعلها في قُبَّةٍ مضروبةٍ عليه .

وبعيدةٌ؛ وهي ما بخلافها[1] **نحو :**

الــمَجْــدُ يَدْعُو أَن يَدُومَ لجِــيْدِه[2]
عِقْدٌ، مَسَاعِي ابنِ العَمِيدِ[3] نِظَامه[4]؛

فإنَّــه لَمَّا أرادَ أن يُثــبتَ المجدَ لابن العميدِ لا على سبيل التَّصريح

= الأعلام : (٨٢/٤ ـــ ٨٣) .

والبيت من الكامل، وقائله : زياد بن الأعجم . قاله مع ثلاثة أبيات حين وفد على الممدوح بنيسابور .

والبيت بهذه الرِّواية في الأغاني : (٢٨٦/٦)، وبرواية : « إنَّ السَّماحة والشَّــجاعةَ ...» : (٢٧٨/٦) .

واستشهد به في دلائل الإعجاز: (٣٠٦)، نهاية الإيجاز: (٢٧١)، المفتاح: (٤٠٧)، المصباح : (١٥٢)، الإيضاح : (١٧٠/٥)، التّبيان : (٤١٠) .

وهو في المعاهد : (١٧٣/٢) .

(١) في أ : « ما يخالفها » .

(٢) الجيد : العنق . اللِّسان (جيد) : (١٣٩/٣) .

(٣) مساعي ابن العميد : مكارمه وأفضاله . قال الجــوهريّ (الصّحاح : ١٨٩٦/٥): «والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود».

(٤) البيتُ من الكامل، و لم يُنسب في المصادر الّتي أوردته . حيث استُشْهد به في المفتاح : (٤٠٨)، والمصباح : (١٥٢)، والإيضاح : (١٧١/٥)، والتّبيان : (٤١٠) .

- «أثبتَ لابن العميدِ مساعي، وجعلها نظامَ عقدٍ، وبيّنَ أنَّ مناطَ ذلك العِقْد هو جيد المجد؛ فنبّهَ بذلك على اعتناءِ ابن العميد بتزيين المجدِ، ونبَّه بتزيينه إِيَّاه على اعتنائه بشَأْنه -؛ أعني : بشأن[1] المجد - وعلى محبَّته[2] له؛ [٧٦/أ] ونبَّه بذلك على أنَّه ماجدٌ، و لم يقنعه ذلك حتَّى جعل المجدَ / - المعرّف تعريف[3] الجنس - داعياً أن يدومَ ذلك العقدُ لجيده[4]، فنبَّه بذلك على طلبِ حقيقة المجدِ دوامَ بقاء ابن العميدِ؛ ونبَّه بذلك على أَنَّ تَزْيينه والاعتناء بِشَأْنه مَقْصوران على ابن العميدِ، حتَّى أحكم تخصيص المجد بابن العميدِ، وأكّده أبلغ تأكيد »[5] .

والأمرُ في مخالفته للمفتاح[6]؛ حيثُ انقسمت [؛أي : الكنايةُ المطلوبُ بها تخصيص الصِّفة بالموصوف][7] فيه إلى اللّطيفة والألطف[8]؛ في تقسيمه[9] إيّاها إلى القريبة والبعيدةِ كأخويه - سهلٌ؛ إذْ كونها ألطف

(١) في ب : « على لسان » مكان : « أعني بشأن » .

(٢) في الأَصْل زيادة : « بذلك » والسِّياق تامٌّ بدونها . ولعلّها تكرَّرت من انتقال النَّظر مع ما بعدها .

(٣) في ب : « بتعريف » .

(٤) في الأَصْل : «بجيده » والمثبت من أ، ب، المفتاح .

(٥) المفتاح : (٤٠٩) .

(٦) في ب : « المفتاح ».

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل، ب . ومثبت من أ .

(٨) ينظر : المفتاح : (٤٠٧) .

(٩) أي : المصنّف .

وكونها بعيدة متساويان[١] في الوجود . هكذا قال المصنّف[٢] .

تذنيباتٌ :

الأوَّل : الكنايةُ قد تُساقُ لغير الموصوفِ المذكورِ؛ أي : في القسم الثّاني والثّالثِ؛ كما قد تُساق لأجلِ الموصوفِ المذكور - كما مرَّ في القسمين[٣] -، **كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّـــذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾**[٤] **إشارةً إلى المنافقين فإنّهم بخلافه**؛ أي: لايؤمنون [بالغيب][٥]؛ فيتوصّلَ بذلك إلى نفي الإيمان به عن المنافقين؛ وهو غيرُ مذكورٍ؛ لا إلى إثباته للموصوف المذكورِ؛ أي: المتّقين؛ وهذا إذا فُسِّرَ الغيبُ بالغَيبة؛ بمعنى : يؤمنون مع الغَيبةِ عن حضْرة الـــرّسول - صلّى الله عليه وسلّم -[٦]؛ إذْ لو

---

(١) في الأَصْل : « متساوٍ فإنّ تقسيمه » ولا يستقيم به السّياق . والصَّواب من أ، ب .

(٢) لم أقف على قوله - فيما بين يديّ من مؤلّفاته -؛ ولعله ممَّا نقله عنه تلميذه مشافهة .

(٣) في الأَصْل زيادة جملة : « تساق - أيضـــًا - لأجل موصوف غير مذكور» والسّياق تامٌّ بدونها .

(٤) سورة البقرة، من الآيتين : ٢ ، ٣ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٦) أشار بعض المفسّرين إلى هذا التّفسير في معرض حديثهم عن المراد بـــ(الغيب) في الآية الكريمة، وعضّدوه بما رواه عبد الرّحمن بن يزيد قال (تفسير ابن كثير : ١/٤٣ - ٤٤) : « كنّا عند عبد الله بن مسعود جلوســـًا؛ فذكرنا أصحاب النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم وما سبقونا به؛ فقال عبد الله : إنّ أمر محمّد صلّى الله عليه وسلّم كان بيّناً لمن رآه؛ =

فُسِّرَ بـــما غاب عنك وأُريد به الخفيّ، الّذي هو كالصّانع وصفاته[١]، واليوم الآخر، لا يكون تعريضـــًا بهم .

والأقربُ المناسبُ **أن يقال لهذا**[٢]؛ أي : للكنايةِ المسوقة لموصوف غير مذكورٍ : **تعريضٌ**؛ لِمَا فيه من الإشارةِ إلى جانب، وإيهام أنّ الغرضَ جانبٌ آخر . يقالُ : نَظَر إليه بعرض وجهه؛ أي : بجانبه . ومنه المثلُ : (إنّ[٣] فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ)[٤] .

= والّذي لا إله غيره ما آمن أحد قطّ إيمانـــًا أفضل من إيمان بغيب، ثمّ قرأ : ﴿ آلـــم۞ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِين ۞ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ الْمُفْلِحُون ﴾ . وينظر : الكشّاف : (١/٨٠) .

وقد أورد المفسّرون في بيان قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ أقوالاً عدّة . على أنّ التّفسير الصّحيح الّذي تؤول إليه أقوالهم ــ هو حمل المعنى على الإطْلاق؛ فيتناول كلّ ما غاب علمه عن الإنسان ممّا يجب الإيمان به . كما رجّحه ابن عطيّة وابن كثير .

ينظر: جامع البيان عن تأويل القرآن للطّبريّ : (١/٢٣٦ ــ ٢٣٧)، والكشّاف: (١/٨٠)،والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ: (١/١٦٣)،وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١/٤٣)، وتفسير أبي السّعود : (١/٣١) .

(١) كلمة : «وصفاته» ساقطة من ب .

(٢) في الأصْل : «لها» والصّواب من أ، ب، ف .

(٣) «إنّ» ساقطة من ب .

(٤) المثل حديث أخرجه البيهقيّ في سننه : (١٠/١٩٩)، وأورده ابن الأثير في النّهاية : (٣/٢١٢) كلاهما من طريق عمران بن حصين .

وقال عنه ابن الأثير : «وهو حديث مرفوع» .

=

وللبعيد[١]؛أي: والأقربُ أن يُقال للبعيدِ **من الكناية**؛أي: لَمَّا كانت ذاتُ مسافة بينها وبين المُكنَّى عنه متباعدة؛ لتوسّطِ لوازم؛ كما في (كثيرُ الرَّمادِ): **تَلْويحٌ**؛ لمناسبته المعنى اللُّغوي، وهو الإشارة إلى غيرك من بُعْد.

وللقريب من الكنايةِ؛ أي: لِمَا كانتْ ذات مسافةٍ قريبةٍ **مع خفاءٍ** : **رَمْزٌ**؛ **كـ**ـنحو: (**عريضُ الوسادةِ**)؛ فإنَّ كنايته[٢] عن الأبله فيه نوعٌ من الخفاءِ . ومناسبة إطلاق اسم الرّمزِ عليها؛ لأنَّ الرمزَ هـو أن تُشـير إلى قريبٍ منك على سبيل الخفيةِ؛ لأنّه الإشـارة بالشَّـفتين والحاجـب / **[٧٦/ب]**. قال[٣]:

= وساقه البخاريّ ـ رحمه الله ـ ترجمة لأحد أبواب كتاب الأدب في صحيحه . ينظر : صحيح البخاريّ : (٨/٨٥) .

والمثل ـ أيضـًا ـ في كتاب الأمثال في الحديث الـنّبـويّ : (٢٧١ ـ ٢٧٢)، وفي مجمع الأمثال : (٢٠/١) وقال في مضربه : «ويضرب لمن يحسب أنّه مضطرّ إلى الكذب » .

والمعاريض : «جمع معراض؛ من التّعريض، وهو خلاف التّصريح من القول » النّهاية : (٢١٢/٣)، وينظر : لسان العرب (عرض) : (١٨٣/٧) .

ومندوحة : « أي : سعة وفسحة » . غريب الحديث لابن الجوزيّ : (٣٩٩/٢)، وينظر : اللّسان : (ندح) : (٦١٣/٢) .

(١) في الأَصْل : « وللبعيدة » . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٢) في أ : « فإنّه كناية » ولا يستقيم مع ما بعدَه .

(٣) البيت من الكامل . ولم يُعْرف له قائل معيّن . وهو في أمالي المرتضى : (٤٥٥/١) برواية : « من غير أن يبدو ».

واستُشهد به برواية المتن في المفتاح : (٤١١)، والإيضاح : (١٧٦/٥) .

رَمَزَتْ[١] إِلَــيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا   مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِي هُنَاكَ كَلاَمَها.

ولَمْ يكن في النُّسخ لفظة قوله: (وللقريب)، وقال المصنِّفُ : بعد عرضي عليه بذلك فألحقت إنابةً، ولا بُدَّ له منه .

قال صاحبُ المفتاحِ[٢] : «وإنْ كانت ذات مسافةٍ قريبةٍ، مع نـــوعٍ من الخفاء؛ كان إطلاقُ اسمِ الرّمزِ عليها مُناسبـــاً » .

ودونه؛ أي : والأقربُ أن يُقال للقريب منها دون الخفاء . **إشـــارةٌ وإيماءٌ**؛ كقوله[٣] :

سَأَلتُ النَّدى: هل أَنت حُرٌ؟ فَقَال: لا؛
ولكنّني عبـــد ليَحْيَـــى[٤] بـــن خالـــد
فقلتُ: اشْتراءً، قالَ: لا؛ بـــلْ وراثـــةً،
توارثنـــــي مـــن والـــد بعـــد والـــد

(١) في أ :« أرمزت » .

(٢) ص (٤١١) بحذف يسير .

(٣) البيت من الطّويل، و لم أعثر عليه ــ فيما بين يديّ من مصادر ــ .

(٤) هو / أبو الفضل، يحيى بن خالد البرمكيّ . مؤدّب الرَّشيد ثمّ وزيره، شهر بنبله، وجوده، ورجاحة عقله . أكرمه الرّشيد حتّى علا شأنه واستمرَّ إلى أن نكب الرَّشيدُ البرامكة؛فقبض عليه وسجنه في(الرّقّة)إلى أن مات سنة١٩٠هـ.وأخباره كثيرة جدًّا. ينظر : وفيات الأعيان : (١٨٢/٥ ــ ١٩١)، ومعجم الأدباء : (٦١٦/٥)، والبداية والنّهاية : (٢٠٤/١)، ومرآة الجنان : (٤٢٤/١) .

فإنّه في إفادته(١) جُودَ ابنِ خالد أظهُر من أن يَخفى .

وقال بعضُهم : بين الإيماء والإشارةِ فرْقٌ؛ وهو أنّ في الإيماءِ(٢) دقّةً، وهو ألطفُ منها؛ يدلُّ عليه قولُ المجنون(٣) :

أَشَارت بأطرافِ البنانِ وودَّعت

وأَوْمت بعَيْنَيها متَى أَنْت راجعُ

والثّــاني : التَّــعريضُ قد يكــونُ :

كــنايةً بأن يُراد بــه الموصوفُ - أيضًا -؛ كما إذا قُلْتَ : (آذيتني فستَعْرف!)، وأَردتَّ المخاطبَ ومع المخاطبِ إنسان آخر؛ مُعْتمدًا على قرائنِ الأَحوال في إرادةِ الإنسانِ الآخر؛ إذْ لولاها لما أمكن فهم كونِ الآخر مُراداً، وأنَّه ليس كناية حقيقة؛ إذْ ليس فيه تصوّر لازم ومَلْزوم، وانتقال منه إليه؛ إلاّ أنّ له مُشابهةً بالكناية؛ وهو كونُ تاءِ الخطابِ مُسْتعملاً فيما هو موضوعٌ له، مُرادًا منه ما ليس بموضوعٍ له؛ وهو الإنسانُ الآخر؛ كما أنّ هذا المعنى موجودٌ في الكناية .

---

(١) في أ : « إفادة » .

(٢) قوله : « فرق ... الإيماء » ساقط من ب .

(٣) هو / قيس بن الملوّح بن مزاحم العامريّ . شاعر متيّم . لقّب بـ(مجنون ليلى) لهيامه بها . له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ٦٨هـ .

ينظر في ترجمته : الأغاني : (٣٢٩/١)، وفوات الوفيات : (١٣٦/٢)، وسرح العيون : (١٩٠) .

ومجازًا بأن لا يُراد به المخاطَب [بَلْ][١] غير المخاطبِ؛ ولا بُدَّ فيه من القرينةِ - أيضــًا، وليس مجازًا حقيقةً؛ لتوقُّفه على الانتقالِ من الملزومِ إلى اللاّزم، ولا مَلْزوم ههنا[٢] ولا لازم؛ إلاّ أنّه من حيثُ استعمال التّاء فيما هي غير موضوعة له مشابه له .

وقيلَ[٣] : «هذا التَّعريضُ نوع على حدة؛ لا كنايةً ولا مجازًا»؛ إذ لا انتقالَ فيه من لازمٍ وملزوم . وهذا ممّا يُؤيّدُ ضَعْفَ[٤] قول السَّكّاكيِّ وقُوَّة كلامِ الأُستاذِ في بحثِ مأخذ المجازِ والكناية صدر الفصل البياني[٥]؛ إذْ على التَّقديرِ الأَوَّل : كنايةٌ حقيقةً، وعلى الثّاني : مجازٌ حقيقةً على ما ذهب إليه[٦] الأستاذ / بلا احتياج إلى تحمُّل تَمَحُّل[٧]؛ من بيانِ المشابهة والقول [٧٧/أ]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في ب : « هنا ».

(٣) القائل هو الشّيرازيّ . مفتاح المفتاح : (١٠٩٥) .

(٤) كلمة « ضعف » ساقطة من ب .

(٥) ينظر ص (٤٢٠) قسم التّحقيق؛ حيث عرّف السَّكّاكيّ ــ رحمه الله ــ المجاز بأنّه : الانتقال من الملزوم إلى اللازم . والكناية بأنّها : الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم . ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر هنا ــ كما ذكر الشّارح ــ .

(٦) « إليه » ساقطة من ب .

(٧) هكذا في الأَصْل . وهو الصَّواب المتّسق مع كلام الأستاذ المتقدّم ص (٨٧)؛ حيث فرّع ابتداءً على المشابه أَوْ عدمها، ولا يتأتّى معهما تحمّل نوع ثالث . وفي أ : « بالاحتياج إلى تحمّل محمّل » . وفي ب : « بل تحمّل ــ تمحّل ــ » .

بكونِه نوعـــًا آخر(١).

هذا، ثمّ التَّعريضُ قد يكونُ على سبيل الكنايةِ، وقد لا يكون. والكنايةُ قد تكون على سبيل التَّعريض، وقد لاتكون؛ فكلٌّ منهما أعمُّ من الآخر بوجه.

الثّالثُ: لا وجه لتخصيصِ الكنايةِ بالحقيقةِ كما قيل(٢)؛ عُلِم

---

(١) يلحظ أنّ الشّارح تابع المصنّف ــ رحمهما الله ــ في وصفه التّعريض بأنّه قد يكون كناية وقد يكون مجازًا، وتبعـــًا لذلك انتقد السَّكّاكيّ بعدم وجود لازم أَوْ ملزوم في التّعريض. والحقّ أنّ لفظ السَّكّاكيّ لا يلزمه؛ فـــ« المذكور في المفتاح [ص ٤١٢] ليس هو أنّ التّعريض قد يكون مجازًا وقد يكون كناية، بل إنّه قد يكون على سبيل المجاز، وقد يكون على سبيل الكناية». المطوّل: (٤١٣).

(٢) لعلّ أوّل من أشار إلى ذلك ابنُ الأثير في المثل السّائر عند تعرّضه لحدّ الكناية، وخلاصة كلامه (٥٢/٣ ــ ٥٣):

«أنّ الكناية في أصل الوضع أن تتكلّم بشيء وتريد غيره. وعلى هذا فلا تخلو إمَّا أن تكون في لفظ تجاذبه جانبـــًا حقيقة ومجاز، أَوْ في لفظ تجاذبه جانبـــًا مجاز ومجاز، أَوْ في لفظ تجاذبه جانبـــًا حقيقة وحقيقة، وليس لنا قسم رابع.

ولا يصحّ أن تكون في لفظ تجاذبه جانبـــًا حقيقة وحقيقة؛ لأَنّ ذلك هو اللّفظ المشترك ... وكذلك لا يصحّ أن تكون الكناية في لفظ تجاذبه جانبـــًا مجاز ومجاز؛ لأنّ المجاز لا بدّ له من حقيقة نُقل عنها، لأنّه فرع عليها ... .

فتحقّق حينئذٍ أنّ الكناية أن تتكلّم بالحقيقة، وأنت تريد المجاز، وهذا الكلام في حقيقة الدّليل على تحقيق أمر الكناية لم يكن لأحد فيه قول سابق» انتهى كلامه.

كما يشعر بذلك التّخصيص قولُ السَّكّاكيِّ في المفتاح في بيان خلاصة الأَصْلين =

خروجها عن حدودِ المجاز بقوله[١] فيها : « مع قرينةٍ مانعة عن إرادة[٢] معناها في ذلك النَّوع »؛ حيث قيل[٣] : « المجاز هو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما هي موضوعة له بالتَّحقيق استعمالاً في الغير[٤] بالنِّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينةٍ مانعة عن إرادة معناها في ذلك النَّوع ».

لا يُقال : إنها ما دخلتْ تحت الجنْسِ؛ وهو الاستعمالُ في غير ما هي موضوعه [له][٥]؛ فكيفَ تَخرجُ بالفصلِ ؟ .

لأنّا نقول : الكنايةُ قد تقعُ ــ أيضــًا ــ مُستعملةً في غير ما هي موضوعة له مع أنَّ على ذلك التَّقدير يحصُل المطلوب أيضــًا، وكَذَا[٦] في سائر الحُدودِ لها؛ **لأنَّه نقلٌ من مَعْنى إلى مَعْنى** أعمّ من أَنْ يكون من المعنى

= المجاز والكناية (٤١٤) : «والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التَّصريح».

وقوله ــ أيضــًا ــ في باب المجاز : (٣٦٠) :

ومن حقّ الكلّمة في الحقيقة الَّتي ليست بكناية أن تستغني في الدّلالة عن المراد منها . بنفسها عن الغير؛ لتعينها له بجهة الوضع» .

(١) أي : السَّكَّاكي .

(٢) في ب زيادة : « معنى » ولا وجه لها .

(٣) مفتاح العلوم : (٣٦٠) .

(٤) في أ ، : « في اللُّغة » وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٦) كلمة « كذا » تكرّرت في الأَصْل . ولا وجه لتكرارها .

الحقيقيِّ أَوْ المجازيِّ، ولهذا قال[١] : **وقد يكون في المجاز**؛ كما تقولُ : (أَنا لَسْت بِحِمارٍ) في معناه المجازيّ؛ أي : ببليدٍ، ومنه ينتقلُ الذِّهنُ إلى كونِ غيركَ بَليدًا، وكما قال[٢] :

إنَّ السَّماحَـــةَ والمُرُوءةَ والنَّدى

فِي قُبَّةٍ ضُربت عَلى ابن الحَشْرَجِ

فإنّ ضرب القُبَّة عليه مجاز، ومنه انتقال الذهن إلى كرمه[٣] .

الرّابع : أطبق البلغاء[٤] أن المجاز أبلغ من الحقيقة؛ لأنّه إثبات الشيء بملزومه، لأنّ مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم، فأنت في قولك: (رعينا الغيث) ذاكرًا لملزوم النَّبت مريدًا به لازمه؛ **فهو دعوى بشاهد**؛ فإنّ وُجود الملزوم شاهد لوجود اللاّزم؛لامتناع انفكاك الملزوم عنه.

والاستعارةُ أبلغُ **من التَّشبيهِ** الصَّريح لوجهين :

الأَوَّل : **لأنّها** ــ أي : الاستعارة ــ **مجازٌ** مخصوصٌ[٥]؛ ففيها الفائدةُ كما[٦] في المجاز؛ من دعوى الشَّيءِ بشاهدٍ .

---

(١) أي : المصنِّف . وفي ب : « قيل ».

(٢) البيت من الكامل . وهو لزياد بن الأعجم . وقد تقدَّم تخريجه ص (٥٧٦) قسم التّحقيق .

(٣) في ب : « كونه » وهو تحريف .

(٤) هكذا ــ أيضاً ــ في ف، وفي أ : « القوم » .

(٥) بخلاف التّشبيه؛ فإنّه حقيقة .

(٦) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب :«الّتي » ولا اختلاف في المعنى .

والثّاني [و][١] : **إذْ لا اعتراف فيها** - في الاستعارة - **بكونِ المشبّه بهِ أقوى** وأكمل منَ المُشبّهِ في وجهِ التّشبيه؛ لأنّك تدّعي أنّه المُشبّه به بعينه؛ بَلْ تجعل تلك الأكْمليّة من جانبِ المُشبَّه[٢]، بخلافِ التّشبيه الصّريحِ[٣] فإنّ فيه اعترافـًا بكونِ المشبّه به[٤] أقوى .

والكنايةُ أبلغُ **من التّصريح** والإفصاح بذكره؛ **كما في المجازِ بعينه؛** فإنّ الانتقالَ في الكنايةِ عن اللاّزمِ إلى الملزوم إنّما يكونُ بعد تساويهما، وحينئذٍ يكونُ انتقالاً من الملزوم إلى اللاّزم؛ فيصيرُ حالُ الكنايةِ كحالِ المجازِ؛ في كونِ الشّيءِ معها مُدَّعى بشاهدٍ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصْل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٢) في ب اضطّراب في السّياق؛ حيث تأخّرت جملة : « تدّعي ... بعينه بل » إلى هذا الموضع .

(٣) في أ : « التّصريح ».

(٤) « به » ساقط من ب .

تذييلٌ لِلْعِلْمَيْنِ :

البلاغةُ : **توفيةُ الكلامِ بحسبِ المقام حَقَّه**؛ أي : حَقّ الكلامِ؛ **من فوائدِ التَّركيب** الَّتي هي مُقْتضى الحالات؛ وهو بعلم المعاني، **ومراتبِ الدّلالة**؛ بإيرادِ أنواعِ التَّشبيه والمجازِ والكنايةِ على ما ينبغي؛ وهو بعلمِ البيانِ.

ولها - أي : للبلاغةِ - **طرفان** :

أسفلُ، به يزيد على ما يُفيدُ أَصْلُ المعنى الَّذي هو بمنْزلةِ أصواتِ الحيوانات .

وأعلى وهو أن يقعَ التُّركيبُ بحيثُ يمتنعُ أن يوجد ما هو أشدُّ تناسُبـــاً منه[1] في إفادة ذلك المعنى؛ كما أنَّ الأسفل هو أن يقع على وجهٍ لو صار أقلّ تناسبـــاً منه لخرج عن كونه مُفيدًا لذلك المعنى، وبينهما مراتبُ تكادُ تفوت الحصر . **هو المُعْجز** .

والإعجازُ شأنه عجيبٌ يُدركُ ولا يمكنُ التَّعبير عنه؛ كاستقامةِ الوزنِ تُدركُ ولا يمكنُ وَصْفُها، وكالملاحةِ، وكاستحسان الحيثيّة[2] .

نعم، للبلاغةِ وجوهٌ يمكن الكشفُ عنها، وأمَّا نفسُ وجه الإعجازِ فلا.

ويوصفُ بها بالبلاغة **المتكلّمُ** كما يقال : (رجلٌ بليـــغٌ)، **والكـــلامُ**؛ كما يقال : (خطبةٌ بليغةٌ) لا الكلمة . بخلاف الفصـــاحة؛ فإنّهمـــا كمـــا

---

(١) « منه » ساقطة من : أ، ب .

(٢) قوله : «وكاستحسان الحيثيّة » ساقط من ب .

يوصفانِ بها توصفُ الكلمةُ - أيضـــًا - بها[١]؛ وهذا ممّا لم[٢] يتعرّضْ لـــه في المفتاح .

والفصاحةُ معنويّةٌ[٣]، **وهي: الخلوصُ عن التّعقيد؛ بأَن يدخل الأُذن بلا إذن، فيدخُل المعنى القلْبَ قبل دُخول اللّفظ** الأُذن[٤]، ولا يقسم فِكـــر السّامع بحيثُ لا يدري من أين يتوصَّل إلى معناه، وبأي طريقٍ يحصل فحواه.

ولُطْف هذا المعنى بهذه العبارةِ الَّتي أوردها المُصنِّفُ ممّا لا يخفى .

لا[٥] **كما في قولِ الفرزدق** في مدحِ إبراهيم[٦] بن هشام المخزوميّ - خال هِشام[٧] بن عبد الملك - وكان أميرَ المدينةِ من قِبَل هشام -[٨] :

---

(١) في ب :« الكلمة بها ــ أيضـــًا » .

(٢) في الأَصْل : « لا » والصَّواب من : أ، ب .

(٣) هكذا في ف ــ أيضـــًا ــ . وفي ب : « معلومة » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في أ وردت كلمة : « الأذن » ضمن كلام المصنّف . وليست في ف .

(٥) هكذا وردت « لا » أيضـــًا في ف، وفي ب : سقطت، ولا يستقيم المعنى إلاّ بها .

(٦) اشتهر بشدّته وعتوّه، وهو الّذي ضرب يحيى بن عروة بن الزّبير حتى مات .
ينظر في ترجمته : البيان والتّبيين : (٣٢٠/١)، النّجوم الزّاهرة : (٢٥٤/١)، نســـب قريش : (٢٤٦، ٢٤٧) .

(٧) هو / أبو الوليد؛ هِشام بن عبد الملك بن مروان . أحد خلفاء بني أميّـــة، ولـــد في دمشق، واستخلف بعهد معقود له من أخيه يزيد . كان عاقلاً، حازمـــًا، سائســـًا، متولّيـــًا أموره بنفسه . توفّي سنة ١٢٥هـ .
ينظر في ترجمته : تاريخ اليعقوبيّ : (٣١٦/٢ ــ ٣١٩)، الطّبريّ : (٢٠٠/٧)، ابن الأثير : (٤٩٥/٤)، مرآة الجنان : (٢٦١/١) .

(٨) البيتُ من الطّويل، وهو ممّا تواترت المصادر بنسبته إلى الفرزدق . ولذا أورده جامع =

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُــوهُ يُقَارِبُــهْ

وتقديرُه : لَيْس مِثل الممدوحِ حيٌّ يقاربُه؛ إلاّ مملّكــًا؛ أَبُو أمِّ ذلك المملّك أبُو الممدوح .

(مثله) مبتدأٌ، و(في النَّاس) مُتعلِّق به، [و][1] (حيٌّ) خبرُه، و(يُقَاربه) صفةٌ له . ويُحْتمل أن يكون (حيٌّ) مبتدأً، و(مثله) مع ما يتعلَّقُ به خبرًا؛ / فقدَّم وأَخَّر . [٧٨/أ]

ومُرادُه : إنَّ الَّذي يُماثلُ الممدوحَ ابنُ أخته؛ فضميرُ (أُمِّه) للمُملَّك، وضميرُ (أَبوه) للممدُوح، وفَصَل بين المُبتَدأ وهو (أبو أُمِّه) والخـــبر وهـــو (أبوه) بأَجْنبي وهو (حيٌّ)، وكذا بَين (مثله) و(حيّ)[2]؛ وقدّم المستثنى وهو إلاّ مملّكا على المستثنى منه وهو (حيّ)، وفصَل بين (حيّ) الموصوف و(يُقَاربه) الصِّفةِ بأجنبيّ وهو (أبوه)؛ فإنَّ فيه من[3]

= الدِّيوان ضمن شعره منفردًا . ينظر : ديوان الشّاعر : (١/١٠٨) تحقيق الصّاويّ .

والبيتُ في طبقات فحول الشُّعراء : (٢/٣٦٥)، المعاني الكبير في أبيات الحماسة : (١/٥٠٦)، الكامل للمبرّد : (١/٢٨)، عيار الشّعر : (٢٧ ــ ٤٤)، العقد الفريد : (٥/٣٩٢)، الأغاني : (١١/٢٠١) .

واستُشْهد به في أسرار البلاغة : (٢٠)، ودلائل الإعجاز : (٨٣)، ونهاية الإيجاز : (٢٧٩)، والمفتاح : (٤١٦)، والمصباح : (١٦٠)، والإيضاح : (١/٣٢)، والتّبيان : (٥٨٦) . وهو في المعاهد : (١/٤٣) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) قوله : « وكذا ... وحيّ» ساقط من ب .

(٣) «من» ساقطة من ب .

التَّعقيد ما ترى .

ولفظيّةٌ؛ عطفٌ على (معنويّة)؛ **بأن تكون المُفْرداتُ**، وأجزاءُ الكلامِ عربيّةً أصليّةً **لا وَحْشيّة**؛ وهي ألاَّ تكون على ألسنةِ الفُصحاءِ أدور ولا استعمالهم لها أكثر . **ولا مُبتذلة** مُستهانة، وبأن تكون **على قانونِ العربيّة** ما فيها فسادٌ ولا ضعفٌ .

وفي بعض النُّسخِ : **وسَليمة عن التَّنافُر**؛ عذبة على العذبات؛ سلسة على الأسْلات[١] .

والتَّنافرُ إمَّا لبُعد بعيدٍ بين المخرجين، أَوْ لقُربٍ شديدٍ بينهما؛ لأنَّ الأَوَّل كالطَّفرة[٢]، والثَّاني كالمشي في القيدِ[٣] .

وقال الأستاذُ : الحاصلُ : أنّ الفصاحةَ عدمُ النُّقصـــانِ، كمـــا أنَّ

(١) في أ زيادة :« والعذبة : رأس اللّسان . والسّلت : طرفا رأسه » .

(٢) الطّفرة : الوثبة . اللّسان (طفر) : (٥٠١/٤) .

(٣) وهذا التَّفسير للتّنافر أورده أبو الحسن عليّ بن عيسى الرُّمّانيّ وحكاه عن الخليل بن أحمد .
ينظر : النّكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص : (٩٦) .
وناقش هذا التَّفسيرُ ابن سنان في سرّ الفصاحة فقال (٩١) : « ولا أَرى التَّنافر في بعد ما بين مخارج الحروف وإنّما هو في القرب » .
وتعقَّب هذا الأخير ابن الأثير في المثل السّائر . وردّ عليه اشتراطه لفصاحة اللّفظة الواحدة بعد مخارج حروفها . ثمّ قال (١٧٣/١) : « ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك؛ فإنّ حاسَّة السَّمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسْنِ ما يَحْسُن من الألفاظ، وقبح ما يقبح » .
والحقُّ أنّ الذّوق السّليم هو الحكم .

البلاغةَ وُجودُ المزيّة[١] .

وإذْ قدْ وقفتَ على العلْمَين؛ أي : المعاني والبيان؛ وفي المفتاح : «وإذْ وقفت على البلاغة وعلى الفصاحةِ المعنويّة واللّفظيّة، فأنا[٢] أذكُر على سبيل الأنموذج آية[٣] .

فإن شئتَ فتأمّل قولَه – تعالى –: ﴿ وَقِيْلَ يَـٰٓأَرْضُ ابْلَعِي مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيْضَ الْمَآءُ وُقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وَقِيْلَ بُعداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِيْنَ ﴾[٤] »**تر** بالجزمِ، لأنّها وقعت جواباً للأمر . **ما فيه**، في قوله – تعالى – . **من لطائفهما**، لطائف العلمين . وتفاصيلهما بعُجُرِهَا وبُجَرِهَا[٥] مذكورةٌ في

(١) لم أقف على قول الأستاذ – فيما بين يديّ من مصادر – ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه.

(٢) في الأَصْل : « فإنّما ». والصَّواب من أ، ب .

(٣) في الأَصْل : « أنّه ». والصَّواب من أ، ب .

(٤) سورة هود، ٤٤ .

(٥) قوله : «بعجرها وبجرها » كناية عن استقصاء التّفاصيل وكشفها جميعاً دون ستر شيءٍ منها .
قال ابن منظور (اللّسان: عجر: ٥٤٢/٤): «والعرب تقول: إنّ من النّاس من أحدّثه بعجري وبجري ... فيراد: أخبرته بكل شيءٍ عندي لم أستر عنه شيئاً من أمري ».
وأصل العجر : « العروق المتعقّدة في الجسد »، وقيل غير ذلك .
والبجر : « العروق المتعقّدة في البطن خاصّة »، وقيل غير ذلك .
ينظر : المصدر السّابق : (عجر) : (٥٤٢/٤) .

المفتاح[١]، مع أنَّ الذِّهنَ القويم والطَّبعَ المستقيمَ بعد استحضار ما سلف يقتدر على استنباطِ جُلِّها بل كُلِّها؛ فلا يطولُ الكتابُ بذكرها .

وبالحريِّ صفة؛ كالجديرِ لفظًا ومعنى، والباءُ زائدةٌ، وهو مُبتدأ، وخبرُه ما بعده؛ أي : (أن نُذيِّلَهُما) . وإن جعلته مصدرًا فالباءُ غيرُ زائدة، و(أن نُذيِّلهما) مبتدأٌ وهو خبرُه، وتقديره : فالتَّذييلُ ثابتٌ بالحريِّ؛ أي : بالاستحقاقِ. **أن نُذيِّلَهما**؛ أي : العِلْمين . **بشيءٍ من علمِ البديعِ**؛ لأنّه من مُتمِّماتِ البلاغة، ومُحَسِّناتِ الكلامِ . ولم يُعرِّفه السَّكَّاكيُّ، وقد عرَّفَ صاحب الإيضاح / بأنّه[٢] : «عِلْمٌ يُعرفُ به وجوهُ تحسين الكلامِ بعد رعايةِ المطابَقة ووضوح الدلالة » . [٨٧/ب]

وهوُ قِسمان : **معنويٌّ**، وهو وظيفةُ البلاغة . **ولفظيٌّ**، وهو وظيفةُ الفصاحةِ .

فالمعنويّ[٣] أصنافٌ :

المطابقةُ: أن تجمعَ بين متنافيين؛ نحو : ﴿**وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**﴾[٤]؛ وفي المفتاح قال[٥] : «وهي : أن تَجْمع بين متضادَّين؛ وهذا

(١) ينظر ص : (٤١٧ ــ ٤٢٢) .

(٢) (٤/٦) .

(٣) في الأصْل : « والمَعْنويّ » والمثبت من أ، ب، ف .

(٤) سورة الكهف، من الآية : ١٨ .

(٥) ص : (٤٢٣) .

أخصُّ[١] . ويسمَّى بـ: الطِّباق، والتَّضادِّ، والتَّكافؤ - أيضًا .

وقد تكونُ بين اسمين -كما مرَّ، وبين فعلين؛ نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[٢]،وبين حرفين نحو:﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[٣].

المقابلةُ : أن تَجمع بين مُتنافيين[٤] وتشرطهما بمتقابلين نحو : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۝ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[٥]،

---

(١) لأنّ التّضادَ يَعْني توارد الأمرين على محلٍّ واحد؛ فبينهما غاية الخلاف كالسَّواد والبياض .
ولّما كان ذلك ليس شرطًا في المطابقة عدل عنه المصنّف-رحمه الله- إلى لفظ التّنافي.

(٢) جزء من آيات في سور متفرّقة، منها - على سبيل المثال - : سورة البقرة، من الآية: ٢٥٨، وسورة آل عمران، من الآية : ١٥٦، وسورة الأعراف : ١٥٨ .

(٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٨٦ .

(٤) في أ زيادة : «المراد بالمتنافين : أعطى مع ملك، واتّقى مع استغنى، وصدق مع كذب. والمراد بالشّرطين المتقابلين، فسنيسّره لليسرى وفسنيسّره للعسرى . لفظ الأستاذ يدلّ على أنّ المقابلة لا تتحقّق بدون الشَّرطيَّة بمتقابلين؛ بخلاف لفظ المفتاح؛ فيلزم أن لا تتحقّق المقابلة في زيد أعطى وأتّقى وصدق، وعمر بخل واستغنى وكذب؛ على ما قاله الأستاذ بخلاف ما قاله صاحب المفتاح» .
ويبدو لي أنّ هذه الزّيادة ليست من الشَّارح، بل حاشية على الكتاب تلقّفها النُّسّاخ وضمّنوها أصل الكتاب . ويشهد لذلك انقطاع السِّياق، وتقدّم الشّرح على المشروح؛ على خلاف المسلك الّذي نهجه المؤلّف في كتابه .

(٥) سورة اللّيل؛ الآيات : من ٥ ـــ ١٠ .

والمرادُ بـ﴿اسْتَغْنَى﴾ أنه زهد[١] فيما عند الله كأنَّه مستغنى عنه فلمْ يتَّق؛ فيكونُ استغنى واتّقى مُتنافيين.

وفي المفتاح[٢]: «المقابلةُ هي: أنْ تَجْمع بين شَيْئين متوافقين أَوْ أَكْثر، وبين ضدّيهما، ثمّ إذا شرطتَّ هنا[٣] شَرطًا شرطتَّ هناك ضدَّه»؛ وهذا - أيضًا - أخصُّ ممًّا[٤] في المختصر؛ كما أنَّه أخصُّ من المطابقة.

المُشاكلةُ: أن يُذكرَ الشَّيء بلفظِ غيرِه لوقوعه في صُحْبته؛ أي[٥]: صحبة غيره؛ **نحو قوله**[٦]:

قالُوا[٧] اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ   قُلتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصا

كأنَّه قيل: خيطُوا لي؛ فذكرَ الجُبَّةَ والقميصَ بلفظِ: الطَّبخِ لوقوعهما في صُحْبةِ: (نُجِدْ لَكَ طَبْخَه).

---

(١) في أ: «رغب».

(٢) ص (٤٢٤).

(٣) في أ: «شرطتها ههنا».

(٤) في الأصْل: «كما». والصَّواب من: أ، ب.

(٥) في ب زيادة: «في».

(٦) كلمة: «قوله» ساقطة من ب.

والبيت من الكامل. وقائله: أبو الرَّقعمق الأنطاكيّ. وله قصَّةٌ طريفةٌ أوردها العبّاسيُّ في المعاهد: (٢/٢٥٢).

واستُشْهد به في المفتاح: (٤٢٤)، والمصباح: (١٩٦)، والإيضاح: (٦/٢٧).

وهو في المعاهد: (٢/٢٥٢).

(٧) كلمة: «قالوا» ساقطة من أ.

قوله: (اقترح) من اقْترحته؛ أي: سألته إيَّاه من غير رَوِيَّةٍ، واقْتِراحُ الكلام : ارْتِجالُه .

وقوله : « نُجِد »[١] - بضمِّ النُّون وكسرِ الجيم - من الإجادة .

مُراعاةُ النَّظير : الجمعُ بين المتشابهاتِ نحو قَوْلِ المعرِّي[٢] :

تجل عن الرّهط الأمــائي غــادة لها في عقيل من مماليكها رهط
وحَرْف كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُن بَدالٍ، يؤم الرّسم غيّره الـنّقط.

فإنّه جَمَعَ بين المُتشَابهات من حُروفِ التَّهجِّي .

الرَّهْطُ الأَوَّل: جلدٌ بقدرِ ما بين السُّرة والرُّكبة [شِبْه][٣] الإِزار: تَلْبَسه الإماءُ الحُيَّض.

(١) في الأَصْل زيادة :«لك طبخه » ولا وجه لها . والمثبت من أ، ب .

(٢) هو / أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التّنوخيّ المعرّيّ، شاعر فيلسوف، قال الشّعر وهو ابن إحدى عشرة سنة . له عددٌ من الدَّواوين والتَّصانيف؛ من دواوينه : « سقط الزّند »، و«لزوم ما لا يلزم »، ومن تصانيفه المشهورة : « رسالة الغفران »، و«عبث الوليد » . توفّي في معرَّة النُّعمان سنة ٤٤٩هـ .
ينظر في ترجمته : تتمّة اليتيمة : (١/٩)، دمية القصر : (١/١٥٧ ــ ١٦٥)، العبر : (٣/٥٥)، مرآة الجنان : (٢/٤٤٦) .
والبيتان من الطَّويل . قالهما الشّاعر ضمن قصيدة له وهو محتجب بمعرّة النّعمان، وهما في شرح التّنوير على سقط الزّند : (٢/١٦٧ ــ ١٦٨) .
واستُشهد بالثّاني منهما في المفتاح : (٤٢٤)

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

والثّاني : القوم .

و« حرف » : مجرور عطفـــًا على الرَّهطِ الأوَّلِ؛ والمرادُ به : النَّاقةُ الضّامرة . وشُبِّه بالنّونِ وهو الحوتُ لدقّتها وهُزَالِها .

«تحت راء »؛ أي : رجل / يضرب رئة النّاقة . [٧٩/أ]

قوله : « بدالٍ »؛ أي: برافقٍ، يُقال: دلوت النَّاقة؛ أي: رفقت بِها.

« يؤمّ الرّسم »، يقصد : رَسْم ربعِ الحبيب .

«غيَّره النَّقطُ »؛أي:نقطُ المطرِ؛أي:رسمُ ربعِ الحبيبِ دَرَسَتْه الأمطارُ.

وفَحْوى البيتين : تَـــتَرفَّع عن الإزار الّذي تتّزرُ به الجواري غادة[١]؛ موصوفة بأنّها مالكةُ رهطٍ من المماليك[٢] في عَقيل، وعن[٣] ناقة ضامرةٍ تحتَ رجلٍ يضرب رئتها، ولا يرفق ها قاصدةً أطلالاً غيَّرها الأمطار .

ونحو قول الشّاعر[٤] :

لَقَرأْتَ مِنَّا مَا تَخُطُّ يدُ[٥] الوَغْي
والبِيضُ تَشْكُلُ والأَسِنَّةُ تَنْقُــطُ

وفي رواية : تعجم .

(١) في ب زيادة : «بأنّها» ولا وجه لها .

(٢) في الأَصْل : «الممالك» والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ زيادة : « الرّكوب على » ولا يَسْتدعيها السِّياق لظهور المراد . كما لم يستدعِ التَّصريحَ باللّبس من الإزار في قوله المتقدّم : «تترفع عن الإزار» .

(٤) البيت من الكامل، و لم أعثر عليه - فيما وقفت عليه من مصادر -

(٥) في الأَصْل : « يدي » والصَّواب من أ، ب . مصدر البيت .

وهذا البيتُ مع البيتِ المتقدِّمِ موهمٌ(١) أنَّهما من منوالٍ واحدٍ؛ لكنّ الأمر بخلافه؛ لأنَّ الأوَّل من بحرِ الطَّويل، والثّاني من الكامل، وأوّله :

لَوْ كُنْتَ شَاهِدَنا غَدَاةَ لِقَائنا

والخَيلُ من تَحْتِ الفَوارسِ تنحط

المُزاوجة: أن يُزَاوِجَ بين معنيين في الشّرطِ والجزاءِ؛ كقول البُحتري(٢) :

إذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ(٣) بِيَ الهَوَى(٤)

أَي : اشتدَّ هواها فيَّ إذ(٥) النَّاس حريصٌ على ما منع .

أَصَاخَتْ(٦) إِلى الوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الهَجْرُ

---

(١) في ب : « يوهم » والمعنى واحد .

(٢) البيت من الطَّويل . قاله الشَّاعر ضمن قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان . وأوّلها :

مَتَى لاحَ بَرْقٌ أَوْ بَدَا طَلَل قَفْرُ جرى مُسْتهِلٌّ لا بَكِيٌّ ولا نَزْرُ

لا ما ذكرَه الشّارحُ فيما بعد .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٢/٨٤٤)، وفي الموازنة – تحقيق: أحمد صقر – : (٢/٣٦).

واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٩٣)، نهاية الإيجاز : (٢٨٦)، المفتاح : (٤٢٥)، المصباح : (١٦٤)، والإيضاح : (٦/٣٤)، والتّبيان : (٤٩٦) .

وهو في المعاهد : (٢/٢٥٥) .

(٣) لجَّ : تمادى وأوغل . ينظر : اللّسان (لجّ) : (٢/٣٥٣) .

(٤) قوله : « فلجَّ بي الهوى » ورد ضمن كلام الشّارح في أ .

(٥) هكذا في الأَصْل، ب . وفي أ : « فإنّ » بدلاً من « في إذ » .

(٦) في ب : « أَصاخ » وهي رواية إحدى نسخ المفتاح؛ وتبعه فيها بعض من جاء بعدَه، كصاحب المصباح والتّبيان . وهي رواية مرجوحة .

=

أي : زادت مُهاجرتُها عنّي بسببِ إصْغَائها إلى الواشي .

وأوَّله وهو من مراعاة النّظير[١] :

كأنَّ الثُّريَّا عُـــلِّقَت في جَـــبينه

وفي نَحْرِه الشِّعْري، وفِي خَدِّه القَمَرْ.

اللَّفُّ والنَّشْرُ: أن تَلفَّ بين شيئين في الذِّكر، **وتنشر متعلّقهما**[٢] من غير تعيين متعلّق بواحدٍ وآخر بآخر؛ **اعتمادًا على العقْل** بأنّه يردُّ كلاًّ من المتعلّقين إلى ما له التَّعلّق؛ **نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيْهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِه﴾**[٣]؛ فإنّه لفَّ بين اللّيلِ والنَّهارِ، ثمَّ نشرَ[٤] متعلّقهما[٥] وهو السّكون والابتغاء؛ اعتمادًا على أنَّ العقلَ يردُّ السُّكونَ إلى اللّيلِ، والابتغاءَ إلى النَّهار . وهذا يُسمّى : لفـــًّا ونشرًا؛ على

= وأصاخت : من صخَّ الصوتُ الأُذنَ يصخُّها صخـــًّا؛ إذا قرعها، والصَّاخّة : صيخة تصخّ الأذن، أي : تطعنها لشدّها . ينظر : اللّسان (صخخ) : (٣/٣٣) .

(١) البيتُ من الطّويل، وليس للبحتريّ كما نصّ الشّارح، وإنّما هو لابن عنقاء الفزاريّ، قاله ضمن قصيدة يمدح بها عميلة الفزاريّ .

وهو - باختلافات يسيرة في روايته - في شرح الحماسة للتّبريزي : (٤/١٤١)، والأغاني : (١٠/١٣٨)، وزهر الآداب : (٢/٩٥٨)، وأمالي القالي : (١/٢٤٢) .

(٢) في الأصْل : «بمتعلّقهما» والصَّواب من أ، ب، ف .

(٣) سورة القصص، من الآية : ٧٣ .

(٤) في ب زيادة : «بين» .

(٥) في الأصْل : «بمتعلّقهما» والصَّواب من أ، ب .

التَّرتيب؛لأَنَّ النَّشر على ترتيب اللَّف. وما هو على [غير][(١)] التَّرتيب[(٢)]؛ كقوله[(٣)] :

كَيفَ أَسْلُو[(٤)] وَأَنتِ حِقْفٌ[(٥)] وَغُصْنٌ
وغَزَالٌ لَحْظًا[(٦)] وَقدًّا[(٧)] ورِدْفًا[(٨)]، [(٩)]

الجَمْعُ : أَنْ يُدْخل[(١٠)] شَيْئين فَصَاعدًا في نوعٍ واحد؛ أي : الجمعُ إدخالُ جُزْئين أَوْ أكثر تحت كُلِّيّ واحد؛ ويُسمَّى ذلك الكلِّي الجَامعَ؛ **نحو:**

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب . وفي أ زيد بعد غير : «ذلك» والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٢) لم يذكر السَّكَّاكيُّ قسمي اللّف والنَّشر، واقتصر على تعريف المحسّن ومثاله . ينظر : المفتاح : (٤٢٥) .

(٣) البيت من الخفيف . وقائله أبو هلال العسكري؛ حيث نسبه لنفسه في الصّناعتين : (٣٨٢)، وروايته عنده : « ورِدْفًا وقدًّا » .
واستُشهد به في المصباح: (٢٤٦)، والإيضاح : (٦/٤٣) منسوبًا إلى ابن حيّوس.
والصَّواب: أنّه ليس له،لكون ابن حيّوس متأخّراً عن أبي هلال. وذِكْرُ البيتِ متقدِّم.
قال العبَّاسيّ في المعاهد:(٢/٢٧٣):«وهو منسوب لابن حيّوس،ولَم أَره في ديوانه».

(٤) أسلو : أنسى . ينظر : اللّسان (سلا) : (١٤/٣٩٤) .

(٥) الحقف : المعوجّ من الرّمل . الصّحاح (حقف) : (٣/١١١١) . واللّفظ كناية عن الامتلاء والاسْتدارة .

(٦) اللّحظ : النَّظر بمؤخّرة العين . ينظر : الصِّحاح (لحظ) : (٣/٩٨٣) .

(٧) القدُّ : القامة . الصّحاح (قدد) : (٢/٤٥٥) .

(٨) الرِّدف : العجيزة . ينظر : اللّسان (ردف) : (٩/١١٥) .

(٩) وجرت على غير التَّرتيب؛ لأنّ اللّحظ للغزال، والقدّ للغصن، والرّدف للحقف .

(١٠) في الأَصْل زيادة : « بين » ولا وجه لها .

إنَّ الشَّبَابَ والفَراغَ والجِدَة مَفْسَــدةٌ للْــمَرءِ أيُّ مَفْسَدة[1]

فالكُلِّيُّ هو[2] : المفسدةُ، وجُزئيَّاتُها : الشَّبابُ، والفراغُ، والجِدَةُ .

[٧٩/ب] **الفرقُ**[3] : **عَكْسُه**؛ أي : عكسُ / الجمعِ، وهو : إيقاعُ تبايُنٍ بين أمرين من نوعٍ واحدٍ؛ كقوله[4] :

مَا نَوالُ[5] **الغَمَامِ وقْتَ ربيعٍ كَنَــوالِ الأَمِيرِ يَــومَ سَخَــاءِ**

(١) البيت من الرَّجز. وقائله أبو العتاهية. قاله ضمن أرجوزته المشهورة الّتي سَمَّاها (ذات الأمثال)، وهو في ديوان الشّاعر: (٣٨٨) برواية: «للعقل» مكان «للمرء»، وهو في: أبو العتاهية أشعاره وأخباره: (٤٤٨)، وفي الأغاني: (٢٨٤/٢) برواية المتن .
واستُشهد به في المفتاح : (٤٢٥)، والمصباح : (٢٤٧)، والإيضاح : (٤٥/٦)، والتِّبيان : (٥٠٦) .
وهو في المعاهد : (٢٨٣/٢) .

(٢) هكذا في الأَصْل، ب . وفي أ : « هي » .

(٣) هكذا بلفظ : « الفرق » في جميع نسخ الشَّرح الّتي بين يديّ. وفي ف : «التّفريق» وعليه ورد لفظ المفتاح .
يقول أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة : (٢٥٩/أ) : «هذه الصّيغة تسمّى في علم البديع بالتَّفريق، ولا يكاد يوجد التَّعبير عنه بـــ(الفرق) » .

(٤) البيتان من الخفيف . وقائلها : رشيد الدّين الوطواط . وهما في حدائق السِّحر في دقائق الشّعر؛ للوطواط : (١٧٨) .
واستُشهد بهما برواية: « وقت سخاء » في نهاية الإيجاز: (٢٩٥)، والمفتاح: (٤٢٥)، وبرواية المتن في المصباح : (٢٤٧)، والإيضاح : (٤٦/٦) .
وهما في المعاهد : (٣٠٠/٢) .

(٥) النَّوال : العطاء .

فَنوالُ الأَميرِ بَدْرَةُ[١] عَــيْنٍ[٢]   ونَــوالُ الغَمَــامِ قَطَــرةُ مَاءٍ

فإنّه فرَّقَ بين نوعي النّوالِ .

التَّقْسِيم: أَنْ تَذْكُرَ شيئًا ذا جُزئين أَوْ أكثر، **وتُسْنِد إلى كلٍّ** واحدٍ من أَجْزائه **ما هو له عنْدك**،على سبيل التَّعيين،خلاف اللّف والنَّشر؛**نحو:**

أديبان في بَلْخ[٣] لا يأْكُلان   إذَا صَحبَا المرءَ غَيْرَ الكَبدْ[٤]؛

فَهَذَا طَوِيــلٌ كَظلِّ القَــنَاةِ   وهَذَا قَصِــيرٌ كَظلِّ الوَتد[٥] .

الجمعُ مع التَّفريقِ : أن تُدْخل شَيئينِ في أمرٍ [واحدٍ][٦] **وتُفرِّق جهتي الإدخال؛ نحو :**

---

(١) البدرة : كيسٌ فيه ألف دينار، أَوْ عشرة آلاف درهم . ينظر: الصّحاح: (٢/١١ ٥)، واللّسان : (٤/٤٩) مادة (بدر) .

(٢) العين : المراد به ــ هنا ــ : المال .

ولعلّ الأَوْلَى حمل البدرة على المَسْك الّذي يُتَّخذ من الجلد . وهو أحد معانيها . ينظر : اللّسان (بدر) : (٤/٤٩) . وما يحويه بداخله هو المال . وهذا المعنى هو الملائم لإضافة المال إلى البدرة .

(٣) بَلْخ : مدينة من أَجلِّ مدن خراسان، وأَذْكرها، وأكثرها خيرًا، وأوسعها غلّة . معجم البلدان : (١/٤٧٩) .

(٤) قوله : « لا يأكلان ... الكبد » كناية عن سوء العشرة .

(٥) البيتان من المتقارب . وهما لأديب تركي. كما في حدائق السّحر ودقائق الشّعر : (١٧٩)، وشرح لامية العجم : (٢/٣٦١) .

واستُشهد بهما في نهاية الإيجاز: (٢٩٥)، والمفتاح : (٤٢٥)، والإيضاح: (٦/٤٨).

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

قَد اسْودَّ كالمسْك صُدْغـــاً[١]   وقَدْ طابَ كالمسْك خُلقَـــا[٢]

فإنّه أدخلَ الصُّدغ والخُلق في مُشابهة المسك، ثمَّ فرّقَ بين جِهَتي المشابهة .

الجمعُ مع التَّقسيم : أن تَجمع أمورًا كثيرة تحت حكم، **ثم تقسّم؛ نحو قول المتنبِّي[٣] :**

الدَّهرُ مُعْـــتذِرٌ والتَّصرُ مُنْـــتَظِرٌ،   وأرْضُهُم لَكَ مُصْطافٌ ومُرْتَبَعُ

اصْطَافَ[٤] بالمكان أَيْ: أقام به الصَّيف، والموضع: مصطاف. وكذا المرتبع .

---

(١) الصُّدغ : ما انحدر من الرَّأس إلى مركب اللَّحيين . وقيل : هو ما بين العين والأذن . اللّسان : (صدغ) ٤٣٩/٨ . والمراد : ما جاورهما من الشّعر المتدلّي عليهما .

(٢) البيت من المتقارب . ولم أهتد إلى قائله ـــ فيما بين يديَّ من مصادر ـــ .
وأوّل من أورده-مستشهدًا به-صاحب المفتاح:(٤٢٦)،وهوفي المصباح: (٢٤٨).

(٣) البيتان من البسيط . قالهما الشَّاعر ضمن قصيدة يمدح بها سيف الدّولة، ويذكر إحدى الوقائع. وهما في ديوانه بشرح العكبريّ : (٢/٢٢٤-٢٣٣) إلاّ أنهما ليسا على التّرتيب الوارد في المتن؛ فقد تأخّر البيت الأوّل عن الثاني وفصل بينهما بعدَّة أبيات.ورواية الدّيوان:«والسّيف منتظرٌ» وهما بترتيب المتن في يتيمة الدّهر: (١/١٩٥).
واستُشهد بهما في نهاية الإيجاز : (٢٩٦)، والمفتاح : (٤٢٦)، والمصباح : (٢٤٨) .
وبالبيت الثّاني منهما في الإيضاح : (٤٩/٦)، والتّبيان : (٥٠٨) وجاء قبله عندهما :

حتَّى أقامَ على أرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ   تشقى به الرّومُ والصُّلْبَانُ والبِيَعُ

وكذلك الحال في المعاهد : (٥/٣)، وهي الموافقة لما في الدّيوان ترتيبـــاً وتتابعـــاً.

(٤) في ب : « مصطاف » وهو تحريف .

للسَّبْيِ مَا نَكَحُوا، والقَتلِ ما وَلَدُوا،

والنَّهبِ ما جَمَعُوا، والنَّارِ مَا زَرَعُوا

فإنّه جمع في البيتِ الأوّل أرضَ العدوِّ وما فيها؛ في كونها خَالصةً للمَمْدوح، ثمّ قسم في الثّاني .

التّقسيمُ مع الجمع: عكسُ ما تَقَدَّمَ؛ أي تقسم أوّلاً، ثم تجمَع؛ نحو قول حَسَّان[1] :

قـــومٌ إذا حَـــارَبُوا[2] ضَـــرُّوا عَـــدُوَّهُم

أَوْ حَـــاوَلُوا النَّفعَ في أَشْيَاعِهِم نَفَعُوا

---

(١) هو / أبو الوليد؛ حسّان بن ثابت بن المنذر بن النَّجَّار الأنصاريّ . شاعر الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم . عُمِّر وتوفّى عن عمر يناهز ١٢٠ عامـــاً؛ ذُكر أَنَّ نصفها في الجاهليّة ونصفها في الإسلام . اختلف في وفاته على أقوال أشهرها : ٥٤هـ .
ينظر في ترجمته : الاستيعاب : (٣٤١/١ ــ ٣٥١)، الإصابة : (٦٢/٢ ــ ٩٤)، وأسد الغابة : (٥/٢ ــ ٧) .
والبيتان من البسيط . قالهما ضمن قصيدة يمدح فيها المهاجرين والأنصار مجيبـــاً بها وفد تميم حين قدموا على النّبي صلى الله عليه وسلم مفتخرين .
وهما في ديوان الشّاعر: (١٤٥)، وشرح ديوان حسّان للبرقوقيّ : (٣٠١ - ٣٠٢)، والسّيرة النّبويّة لابن هشام : (٥٦٤/٢)، والأغاني : (٣٦١/٢) .
واستُشهد بهما في دلائل الإعجاز: (٩٤)، ونهاية الإيجاز: (٢٩٦)، والمفتاح: (٤٢٦)، والمصباح: (٢٤٩)، والإيضاح: (٥٠/٦)، والتّبيان : (٥٠٨) .
وهما في المعاهد : (٦/٣) .

(٢) في الأَصْل : «حاولوا» والصَّواب من : أ، ب، ف، مصدر القول .

الأشياعُ : الأصحابُ والأتباعُ .

سَجِيّةٌ تلك منهُمْ غيرُ مُحدثَةٍ ... إنَّ الخلائقَ فاعْلَمْ ! شَرُّهَا البِدَعُ!

السَّجيةُ: الخُلُق .

الخلائقُ: جمعُ الخليقةِ، وهي الطّبيعةُ .

والبدعُ: جمع للبدعةِ؛ وهي : الأمرُ المستحدثُ .

الجمعُ مع التَّفريق والتَّقسيم؛ نحو(١):

فكالنَّارِ ضَوءًا وكالنَّارِ حـــرًّا ... مُحَيّا حَبِيـــبي وحُرقة بـــالي

فذلكَ مِنْ ضَوئِه في اخْتِيـــالٍ ... وهَذا لحُرقَتِـــه في اخْـــتلالِ

فإنَّكَ جَمَعْت (محيًّا حبيبي) و(حرقة بالي) تَحْت حُكم؛ هو تَشْبيههما(٢) بالنّارِ؛ ثمَّ فرَّقتَ بين وجْهَي المُشَابهة في الضَّوءِ والحرِّ، ثمَّ قَسَّمته في (اخْتِيالٍ) و(اخْتِلال).

---

(١) البيتان من المتقارب، ويبدو أنّ أوَّل من أوردهما السَّكَّاكيُّ في المفتـــاح : (٤٢٦) إذ لم يردا عند من قبله ـــ بل قد نصَّ الشَّريف الجرجانيُّ في مصباحه (شرح المفتـــاح) مخطوط ـــ : (٩٤١) على أنّ المثال من أشعار السَّكّاكيِّ . معتمدًا في ذلك علـــى قول السَّكّاكيّ نفسه قبل إيراد المثال (المفتاح : ٤٢٦) : « كمـــا إذا قلـــت » علـــى الخطاب . وفي نظري : أنّه ليس في قول السَّكّاكيّ ما يؤكّد نسبة البيت إليه .

والبيتان في المعاهد غير مسوبين . ينظر : (٣/٤) .

(٢) في الأَصْل : « وهو تسبيههما »والصَّواب من : أ، ب .

الإيهامُ : أن تَذْكرَ لفظــًا لهُ استعمالان قريبٌ وبعيدٌ **فتريدُ أبعدهما** / مع توهُّم إرادةِ القَريب؛ **نحو:** [٨٠/أ]

حَمَلْناهُم طرًّا عَلَى الدّهم بَعْدَما خَلَعْنا عَليهم بالطِّعَان مَلابسَا[١]

أراد بالحملِ على الدُّهم: تقييدَهم؛ باعتبارِ كونِ الدُّهمِ جمع: أدهم: القَيْد؛ الّذي هو معناه البعيد؛ لا أدهم الفرس الذي هو القريب؛ ولكن أوْهم أنّ المرادَ إركابُهم الخيل الدُّهم .

والإيهامُ يُسمَّى بالتَّورية - أيضــًا -.

التَّوجيه: أن تذكر ذا وجهين؛ أي: كلامــًا محتملاً لوجهين مختلفين كقوله[٢] :

خاطَ لِي عَمْــرو قبَــاء لَيْـــتَ عَيْنَيـــه سَـــوَاء

قلتُ شعرًا ليس يُـــدرى أَمَـــــديح أمْ هجــــــاء

للأعورِ الخيّاط.

الاعتراض، ويُسمَّى الحشْو: **أنْ يتخلَّل الكلامَ كـــلامٌ آخـــر؛** أي:

---

(١) في الأَصْل :«ملاعـــًا» والصَّواب من : أ، ب، مصدر البيت .

والبيت من الطَّويل، ولم أقف له على قائل. وهو في المفتاح: (٤٢٧)، والمصباح: (٢٦١)، والإيضاح : (٤٠/٦) .

(٢) البيتان من الرّمل. وهما لبشَّار بن برد . ديوانه : (٩/٤).

واستُشهد بهما في مفتاح المفتاح: (١١٧٤) وبأوّلهما في نهاية الإيجاز: (٢٩٣)، الإيضاح : (٨١/٦)، وبعجز الأوَّل في : المفتاح: (٤٢٧) .

والبيتان في المعاهد : (١٣٨/٣) برفقة قصّة طريفة .

بحيث يتمّ بدُونه المعنى؛ **نحو** : ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ** ﴾[١]، فإنّ قوله : ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾ اعتراضٌ، ولفظه بَلْ لفظ المفتاح أيضًا وهو قوله[٢] : « وهو : أن تُدرج في الكَلام ما يتمُّ المعنى بدونه » يُشعر أنّ ما وقع آخر الكلام لا يكون اعتراضًا لكنّ القوم صرّحوا بأنّه اعتراض، والأمر [فيه][٣] راجعٌ إلى الاصْطِلاح .

وتَعْريفُ المفتاح أعمُّ لعمومه الكَلِمة والكَلام .

وهو على ثلاثة أضرُب :

مذمومٍ؛ وهو ما لا يُفيد شيئًا كقوله[٤] :

[وَمَا][٥] يَشْفِي صُداعَ الرَّ أسِ مثلَ الصَّارمِ العَضْبِ[٦]

فإنّ لفظَ الرَّأسِ حشو لا حاجة إليه .

ومتوسّطٍ؛ وهو ما يُفيدُ تأكيدًا كقوله[٧] :

---

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٤ .

(٢) ص : (٤٢٨) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٤) البيت من الهزج.وقائله:عليّ بن جبلة.والبيتُ في شعره تحقيق:حسين عطون:(٣٩).
واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٨٧)، ومفتاح المفتاح : (١١٧٨) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، وبقيّة النّسخ . ومثبت من مصدر البيت .

(٦) قوله:«مثل الصّارم العضب» ساقط من أ.والعضب:القاطع.اللّسان(عضب):(١/٦٠٩).

(٧) البيت من الطّويل. وقائله امرؤ القيس. ديوانه:(٣٩٢) ضمن زيادات ابن النّحّاس. =

ألاَ هَل أتـــاها - والحوادثُ جَمَّةٌ -
بأَنَّ امرأَ القَيْسِ بن[1] تَمْلك[2] بَيْقَرا

يُقَالُ: بَيْقر الرَّجلُ؛ إذا قامَ بالحضرِ وتـــركَ قَوْمه بالبَادية؛ فقوْله : (والحوادثُ جَمَّةٌ) أفاد تأكيدًا؛ لأنَّه بيقر وأنَّه من الحوادث .

ومليح؛ ويُسمَّى حشو اللُّوزينج، وهو ما يُفيدُ المعنى جمالاً؛ إمَّا لإفادته رفعَ الشَّكِّ والإغناء من[3] تقدير السُّؤال أَوْ غَيْرهما كقوله[4] :

إنَّ الثَّمانين - وبُلِّغتها - قَدْ أَحْوجت سَمْعِي إِلى ترجمان[5]

= واستُشهد به في مفتاح المفتاح : (١١٧٨) .

(١) في الأَصْل : « بأن ». والصَّواب من : أ، ب، مصدر البيت .

(٢) تملك : اسم أمِّ الشّاعر .

(٣) في أ : « عن » . وفي ب : « والاعتناء على » ولا وجه له .

(٤) البيت من الوافر، وقائله : عوف بن محلِّم الخزاعيّ. قاله ضمن أبيات يمدح بها عبدالله بن طاهر. وهو بهذه النّسبة في طبقات الشّعراء لابن المعتزّ : (١٨٧)، والصّناعتين : (٦٠)، والبديع في نقد الشّعر : (١٣٠)، والإيجاز والإعجاز للثّعالبيّ : (١٩٣)، والعمدة : (٢/٢٧٦)، وسرّ الفصاحة : (١٤٧) .
واستُشهد به في الإيضاح: (٣/٢١٥)، والتّبيان: (٤٩٣) منسوباً إلى عوف الشَّيبانيّ، وكذا أورده العبَّاسيّ في المعاهد:(١/٣٦٩). وهي نسبة لا تصحّ؛ فالشّيبانيّ جاهليّ. أمَّا الخُزاعيّ فإنَّه عاش في العصر العبّاسي . والقصيدة قيلت في مدح ابن طاهر؛ وهو أمير للعبّاسيّين على خراسان .

(٥) التُّرجمان-بضمّ التّاء وفتحها-هو الّذي يترجم الكلام؛أي:ينقله من لغة إلى أخرى. اللّسان(ترجم):(١٢/٦٦)،وأراد به هنا من يوصل المعنى المراد إليه بديلاً عن الأذن.

وقوله[١] :

لَوْ أَنَّ البَاخِلينَ – وأنتَ منهم – رَأَوْكَ تعلَّمُوا مِنْكَ المطَـالاَ[٢]

التَّجاهُل؛ وهو أن يدلَّ كلامه على جهلِه بالشَّيءِ مع كونه عالمـًا به؛ **وقد مرَّ** بحثُ التَّجاهل في آخرِ النَّوع الثَّاني من مَبَاحثِ الرَّبطِ[٣]، وسمَّاهُ السَّكَّاكيّ : « سوق المعلوم مساق غيره »؛ احترازًا عن تسميته بالتَّجاهُل[٤] لوروده في كلام الله – تعالى –؛ نحو[٥] :

أَهذه جَـنَّةُ الفِرْدَوسِ أَمْ إرمٌ أَمْ حَضْرة حَفْتها[٦] العَلْيا والكَرمُ

الاستتباع وهو : مدحٌ يَسْتَتْبِعُ مدحـًا آخر؛ نحو[٧] :

---

(١) البيت من الوافر ــ أيضـًا ــ . وقائله : كثيّر عزّة، والبيت في ديوانه : (٥٠٧)، والبديع لابن المعتزّ : (٦٠)، والبديع في نقد الشّعر : (١٣٠)، والصّناعتين : (٦٠)، والعمدة : (٢/٢٧٥)، والمثل السّائر : (٣/٤٤) .

واستُشهدبه في مفتاح المفتاح:(١١٨٤)،والتّبيان:(٤٩٣)،وهوفي المعاهد:(١/٣٧١).

(٢) المطالا، من المطل . وهو التّسويق والمدافعة بالعدة . اللّسان (مطل)، (١١/٦٢٤) .

(٣) ينظر : ص (٦٨٠) قسم التّحقيق .

(٤) ينظر : المفتاح : (٤٢٧) .

(٥) البيت من البسيط، و لم أعثر على قائله – فيما بين يديّ من مصادر – .

(٦) هكذا في الأصل، وبقيّة النّسخ، والبيت بها منكسر، ولعلّ الصّواب : « حفها » وبه يستقيم البيت .

(٧) البيت من الطّويل، وقائله : أبو الطّيّب المتنبّي . قاله ضمن قصيدة يمدح بها سيف الدّولة الحمدانيّ .

والبيت في ديوانه بشرح أبي البقاء العكبريّ : (١/٢٧٧)، واليتيمة : (١/١٨٤) . =

نَهَبْتَ(١) من الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَه ... لَـهُنِّئَت الدُّنيا بأَنَّكَ خَالدُ

فإنَّه « مدحه بالشَّجاعةِ على وجه اسْتَتْبع مدحه بكمالِ السَّخاءِ وجلالِ القدْر »؛ / هكذا قال السَّكَّاكيُّ(٢)؛ لكن في استتباعه كمال [٨٠/ب] السَّخاءِ نظر، اللَّهمَّ إلاّ بتكلُّف شديد(٣) .

وقال صاحبُ الإيضاحِ : مدحه بالنِّهاية في الشَّجاعةِ علـى وجـه استتبع مدحه بكونه سَبَبـًا لصلاحِ الدُّنيا ونظامها؛ وفيه أنَّه نهبَ الأَعْمار دونَ(٤) الأَموالِ؛ وأنَّه(٥) لم يكن ظالمـًا في قَتْلهم(٦) .

وهاهنا : أقسامٌ أخر كالالتفاتِ والإيجازِ، وقد مرَّ ذكرهما(٧) **وغيرهما** كتأكيـدِ المـدحِ بمـا يُشـبهُ الـذّم(٨)، وكـالقولِ بالموجـب

= واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٩٢)، والمفتاح : (٤٢٨)، والإيضاح : (٦/٧٨)، والتِّبيان : (٤٩٧) . وهو في المعاهد : (٣/١٣٢)

(١) النَّهب : الأَخذ والسَّلب . اللِّسان (نهب) : (١/٧٧٣) . وهو ـــ في الحقيقة ـــ لم يأخذ الأعمار بل أفناها؛ فاستعمال الكلمة هنا استعارة .

(٢) المفتاح : (٤٢٨) .

(٣) قوله : « اللَّهمّ ... شديد » ساقط من ب .

(٤) في الأَصْل :«ووزن » . والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

(٥) في الأَصْل : « لأنّه » . والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

(٦) ينظر : الإيضاح : (٦/٧٨) .

(٧) ينظر: الالتفات ص(٦٢٨)قسم التّحقيق.والإيجاز ص(٤٣٠)قسم التّحقيق -أيضـًا-.

(٨) مثّل له السَّكَّاكيّ بقول الشّاعر (المفتاح : ٤٢٧) : =

كقوله[(١)] :

قُلْـــتُ : ثَـــقَّلتُ إذ أَتَيْـــتُ مِـــــرَارًا

قال : ثقّلت كَـــاهلي بالأَيـــــادي[(٢)]

قُلْتُ: طَوَّلت، قَالَ: لاَ؛ بَــلْ تَطَوَّلـــــ

ـــت[(٣)] [و][(٤)] أَبْرَمتُ،قَاَل:حَبْلَ وِدَادِي

واللّفظيُّ - أَيْضـــًا - **أَصْنَافٌ**[(٥)] :

التَّجنيسُ: وهو **تشابهُ الكلمتين في اللّفظ**.

فمنه تجنيس **تامٌّ** وهو أَنْ لا يتفاوتا في اللّفظِ لا في أَنْواعِ الحـــروفِ ولا في أَعْـــدَادِها وهيئـــاتِها[(٦)]؛ **نحو: رَحْبَةٌ رَحْبَة**؛ أي : ساحة واســـعة،

= هو البَدْرُ إلاّ أنّه البحر زَاخِرًا سوى أنّه الضِّرغام لكنّه الوبل

(١) البيتان من الخفيف . واختلف في نسبتها فقيل : لابن حجّاج، وليسا في ديوانه، وقيل : لمحمّد بن إبراهيم الأسديّ . ينظر : المعاهد : (١٨٠/٣) .
واستُشهد بهما في الإيضاح : (٨٧/٦) .

(٢) أي : بالنّعم .

(٣) في الأَصْل، وبقيّة النُّسخ زيادة : « قلت » ويأباها الوزن الشِّعريّ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، وبقيّة النّسخ . ومثبت من مصدر القول .

(٥) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي ب : « أجناس » .

(٦) لم يشر الشّارح ـــ رحمه الله ـــ إلى التّفاوت بين اللّفظين في ترتيب الحروف ـــ كما هو الحال عند السَّكّاكيّ والشّيرازيّ ـــ، وكان الأَوْلَى به أنْ يشير إليه وبخاصّة أنّ التّفاوت بين اللّفظين في ترتيب الحروف ورد عند الخطيب، والكرمانيّ متأخّر عنه، وقد نقل عنه في مواضع متعدِّدة .

قال -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾(1).

ومنه تجنيس **ناقصٌ**؛ وقال السَّكَّاكيُّ: وهو أَنْ يَخْتلفا في هيئةِ الحركةِ والسّكون دون صورةِ اللّفظ(2)، يعني: حُروفه المكتوبة لا الملفوظة؛ **نحو : البُرد مع**(3) **البَرْد**، قيل : جُنةُ البرد جُبَّةُ البرد(4).

وفي الإيضاح وغيرِه(5) اختلفَ في أسماء بعضِ هذه التَّجانِيس كما سُمّي هذا النّوعُ بالتَّجنيس المحرّف(6).

والنّاقصُ: ما اختلف أعدادُ الحروفِ فيهما؛ نحو: (جدِّي جَهْدي) و(السّاق والمساق) في قوله - تعالى -: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ﴾ الآية(7).

---

(1) سورة الرّوم، من الآية : ٥٥ .

(2) ينظر : المفتاح : (٤٢٩) .

(3) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في ف . وفي أ : « تمنع » . وعليه لفظ المفتاح، وهو ما رجَّحه الشّيرازيُّ؛ لأنّه مَثَلٌ . مفتاح المفتاح : (١٢٧٦) . ولم أعثر عليه فيما بين يديّ من كتب الأمثال .

(4) هكذا في الأصْل . وفي أ، ب : « جُبَّةُ البَرْد جنّة البرد » .

(5) كالتّبيان .

(6) ينظر : الإيضاح : (٦/٩١ ـــ ٩٧) .

(7) سورة القيامة؛ من الآية : ٢٩ . وتمامها : ﴿بِالسَّاقِ﴾ وبعدها؛ وهي ما يتمّ به الشّاهد : ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ .

ومنه تجنيسٌ **مُذيَّل**، وهُو : أن يَختَلفا بزيـادةِ[١] حـرفٍ؛ **نحـو** : (**كاسٍ**[٢] **كاسب**[٣])، و(مالي كمالي) .

ومنه تجنيسٌ **مضارع ومطرّف**، وهو : أن يختلف المتجانسان بحرفٍ أَوْ حرفين مع تقاربِ المخرج؛ **نحو** : (**دامس**[٤] **وطامس**[٥]) .

وقيل[٦] : المضارعُ ما اختلفا بحرفٍ، والمطرّفُ ما اختلفا بحـرفين؛ نحو : (ما خصّصتني؛ ولكن خسّستني)؛ كما حمل شارحُ المفتاح لفظـه عليـه[٧] . و[منه][٨] تجنيسٌ **لاحق**، وهو أَنْ يختلفـا في حـرفٍ أَوْ حرفين لا مع التّقارب؛ **نحو** : (**سعيدٌ بعيدٌ**)، و(المكارمُ بالمكارِه)[٩] .

ومنه **مزدوجٌ**، ويُسـمّى مكرّراً ومُـردّدًا ــ أَيْضـًا، وهو : أَنْ

---

(١) في ب :« في زيادة » .

(٢) اسم فاعل من كسا، يكسو .

(٣) اسم فاعل من الكسب .

(٤) أي : مظلم .

(٥) أي : دارس .

(٦) في أ : «قيل» .

(٧) ينظر : مفتاح المفتاح : (١٢٨٠) .

(٨) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من : أ، ب . وهو الملائم لما قبلَه وما بعدَه .

(٩) قوله : « المكارم بالمكاره » ورد في المثَل السّائر : (٢٦٨/١)، وروايته : « لا تنال المكارم إلاّ بالمكاره ».

يلي أحد المُتَجانسين الآخر؛ **نحو** قولهم : (**من طلب وجدَّ وجدَ**)، و(**النّبيذُ بغير النَّغم غمٌّ**، وبغير الدَّسم سمٌّ) .

ومنه **تجنيسُ تَصْحيفٍ**، وهو : التَّجنيسُ اللاّحقُ الّذي اتّفقَ الحرفان المختلفان فيه كَتْبة؛ **نحو**: (**عائب عابث**)، ويُسمَّى / بتجنيس الخَطِّ - [٨١/أ] أيضــًا؛ قال عليٌّ - رضي الله عنه -: (قصِّر ثيابَك فإنَّه أَتْقى وأَنْقى وأَبْقى)، ومنه المثلُ: « المجالسُ أَحْلاها أَخْلاها »(١) .

وقال الوَطْواطُ(٢): (رُبَّ ربٍّ غنيٍّ غبيٍ، سرته شرته؛ فجاءَه فجأة بَعْد بُعْد عشرتِة عُسرته) .

ومنه **متشابه**، وهو : ما يكونُ أحدُ المُتَجانسين في التَّامِّ مركّبــًا، و لم يكن مخالَفــًا في الخطّ؛ نحو قول البستيّ(٣) :

(١) في أ، ب : « أخلاها أحلاها » وهما بمعنى . و لم أَعْثر على المَثَل ــ فيما بين يديَّ ــ في كتب الأمثال .

(٢) هو / أبو بكر، محمّد بن محمد بن عبد الجليل البلخليّ الوطواط . أديب، مُتَرسِّل وشاعر يَنْظِمُ بالعربيّة والفارسيّة . ولد ببلخ . له عدّة مؤلّفات منها : «تحفة الصّديق من كلام أبي بكر الصّدّيق »، و« ديوان شعر » . وله بالفارسيّة : «حدائق السّحر في دقائق الشّعر » . توفّي بخوارزم سنة ٥٧٣هـ .
ينظر ترجمته في : معجم الأدباء : (١٩/ ٢٩- ٣٠)، وبغية الوعاة : (١/٢٢٦)، وروضات الجنّات : (٧٧) .

(٣) هو / أبو الفتح، عليٌّ بن محمّدٍ بن الحسين البستيّ . شاعر وكاتب؛ استُكْتب في الدَّولة السَّامانيَّة في خراسان . له ديوان شعر مطبوع . توفّي سنة ٤٠٠هـ . =

إذَا مَلك لَمْ يَكُن ذَا هبة فَدَعْــه فَــدَوْلَتُــه ذَاهبَــة.

ومنه **مفْرُوق**، وهو : ما يكون أحدُ المتجانسين في التّامّ مُركّبــًا، وكان مخالفــًا في الخطّ؛ نحو :

كُلُّكُم قَــدْ أَخــذَ الجَــا مَ[1] ولا جَــامَ لَنَــا

ما الّذي ضَرَّ مديرَ الـــ جَــامِ لَــوْ جَامَلَنَــا[2].

وفي بعض النّسخ مكان قوله : (مَفْروق) قوله : (مُشوّش)، وهو سهوٌ من النّاسخ . والبيتُ شاهدٌ عليه لأنّه لا يصحُّ مثالاً للمشوّش؛ لأنّه تجنيسٌ يتجاذبهُ طرفان[3] من الصِّيغة؛ نحو : (بلاغة براعة)؛ فإنّه لو كانتْ عينَا الكَلِمتين مُتَّحدّتين لكان تجنيس تصحيفٍ، أَوْ لامُهما

= ينظر في ترجمته : الأنساب : (٢/٢٢٦)، يتيمة الدّهر : (٤/ ٣٠٢ ـ ٣٠٧)، وفيات الأعيان : (٣/٣٢٩ ـ ٣٣١)، البداية والنّهاية : (١١/٢٩٧) .

والبيتُ من المتقارب، وهو ضمن شعره في : « أبو الفتح البستيّ حياته وشعره » : (٢٢٨)، يتيمة الدّهر : (٤/٣٢٦) .

واستُشْهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٢)، والمفتاح : (٤٣٠)، والمصباح : (١٨٥)، والإيضاح : (٦/٩٣)، والتّبيان : (٥٦٦) .

(١) الجام : إناء من فضّة . اللّسان (جوم) : (١٢/١١٢) .

(٢) البيتُ من الرّمل . وقائله أبو الفتح البستيّ؛ كما نصَّ عليه في الإيضاح : (٦/٩٣)، ولم أقف عليه في شعره المجموع .

واستُشهد بالبيت ـ أيضــًا ـ في المفتاح : (٤٣٠) .

(٣) في الأَصْل : « الطّرفان » . والمثبت من : أ، ب .

كانتْ عينَا الكَلمتين مُتَّحدّتين لكان تجنيس تصحيف، أَوْ لامُهما متّفقتين[١] لكانَ التَّجنيس المضارع، ولَمَّا بقي مُذَبْذَبـاً بينهما سُمّي مُشَوَّشـاً .

والبيتُ ليس كذلك، ولا عليه إن تركه كما تركَ كثيرًا من أقسامه؛ كالمرفوّ[٢]، و[٣] هو ما كان المركّبُ منها بعضـاً من كلمة أخـرى؛ نحو: (فهمتُ كتابكَ يا سيّدي فهمتُ، ولا عجب أنْ أهيما[٤]) وكغيره مّما هو مذكورٌ في الكتبِ المعمولة في الفنِّ[٥] .

ويُعدُّ منه، من التَّجنيس، ويلحقُ به شَيْئان ما يجمع الكلمتين[٦] الاشْتقاق، وهو : أن يجيءَ بلفظين يَجْمَعُهما أصلٌ واحدٌ في اللُّغة، وما يجمعه المشابهة؛ أي : يشبهه[٧] الاشتقاق؛ **نحو** : ﴿ **قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ القَالِينَ** ﴾[٨]، فإنَّ قوله : ﴿ القَالينَ ﴾ لم يُشْتق مما اشتقَّ منه، قال : لكن

(١) في ب : « أَوْ لأنّهما متّفقتان » ولا وجه له .

(٢) في ب : « كالمرفق » . وهو تحريف .

(٣) في الأَصْل : « أَوْ » . والصَّواب من : أ، ب .

(٤) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « أتيما ».

(٥) هذا الكلام اعتراف من الكرمانيّ بأنّ شيخه الإيجيّ لم يستقصِ كلّ ما ذكر في هذا الفنّ، وكنّا ننتظر من الكرمانيّ نفسه أن يكمل ما تركه شيخه، وأن يفيد ممَّن جاء قبله، وبخاصّة أنّه متأخّر وسبقته مؤلّفات بلاغيّة أعطت هذه التّقسيمات حقّها؛ كشروح المفتاح، والإيضاح؛ الّتي اعتمد هو عليها .

(٦) في الأَصْل، ب : « الكلمتان » . والصَّواب من : أ .

(٧) في أ : « ما يشبه ».

(٨) سورة الشّعراء، من الآية : ١٦٨ .

يشابه ذلك. والأوَّل؛ كقوله - تعالى -: ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ** ﴾[١] فإنَّ (القيِّم) و(أقم) مُشْتقّانِ من أصلٍ واحدٍ وهو القيام، وكذا قوله : ﴿ **فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ** ﴾[٢] .

وردّ العجز على الصّدر؛ هذا مردود على قوله : (التّجنيس)؛ فيكون صنفـــًا من أَصْناف اللّفظي .

قال في المفتاح[٣] : « ومن جهاتِ الحُسْنِ ردُّ العجزِ على الصَّدر»، وذلك يحتملُ أن يكون[٤] أيضـــًا من أقسام اللّفظي .

مجانسة آخر البيت للفظ فيه؛ في البيت؛ أعمّ من أن يكون في صدره، أَوْ حشوه، أَوْ آخره من المصراع الأوَّل، أَو[٥] الأوَّلين من الثّاني؛ نحو:

مُشْتَهرٌ في زُهْدِه وعِلْمه وحِلْمِه وعَهْدِه مُشْتَهرٌ

أينما وقع (مشتهر) الأوَّل من المواضع الخمسة[٦]، وأمثلته نحو:

---

(١) سورة الرّوم، من الآية : ٤٣ .

(٢) سورة الواقعة، من الآية : ٨٩ .

(٣) ص : (٤٣٠) .

(٤) في الأصْل : « لا يكون » ، الأقرب إلى الصَّواب ما أخذ من أ، ب، وهو الملائم للسِّياق قبله، والمستقيم مع « أيضاً » بعده .

(٥) في الأصْل بالعطف بالواو، والصَّواب من أ، ب .

(٦) أي : مواضع الكلمات التَّالية لـــ« مشتهر » . وقس بقيّة المواضع على هذا الموضع:
في زهده مشتهر وعلمه وحلمه وعهده مشتهر

سُكْرانِ سُكرُ هوًى وسُكْرُ/ مُدامةٍ [٨١/ب]
أَنَّى يُفيقُ فَــتًى بــه سُــكْران؟![١]

ونحوه :

وَلَمْ يَحْفَظْ مُضاعَ المجدِ شَيءٌ مِن الأشياءِ كالمالِ المضــاعِ[٢]

ونحو :

ففِعْلُكَ إِنْ سُئِلتَ لَنَا مُطِيعٌ[٣] وَقَوْلُكَ: إِنْ سَأَلتَ لنا مُطَاعُ[٤].

ونحو :

---

(١) البيت من الكامل، وقائله ديك الجنّ؛ عبد السّلام بن رغبان، والبيت في ديوانه : (١١١)، وحسن التّوسّل : (٥٢) .
واستُشْهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٥) والإيضاح : (١٠٣/٦)، ومفتاح المفتــاح : (١٢٩٩) .
وهو في المعاهد : (٢٤٢/٣) . ونسبه محقّقا بغية الإيضاح الشــيخ عبــد المتعــال الصّعيدي (٧٥/٤)، والدّكتور عبد المنعم خفاجي (١٠٣/٦) إلى الخليع الدّمشقيّ .

(٢) البيت من الوافر . وقائله أبو تمّام، قاله ضمن قصيدة يمدح بها مهديّ بن أصرم .
والبيت في ديوانه بشرح التّبريزيّ : (٣٤٠/٢)، وحسن التّوسّل : (٥٣) .
واستُشهد به في الإيضاح : (١٠٣/٦)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٠) .
وهو في المعاهد : (٢٥٤/٣) .

(٣) في ب :« مطاع » وهو بخلاف الرّواية .

(٤) البيت من الوافر. وهو للبحتريّ. قاله ضمن قصيدة يمدح بها إبراهيم بن المدبّر .
والبيت في ديوانه : (١٢٤٦/٢)، وحسن التّوسّل : (٥٣) .
واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٨)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٣) .

وإن لَم[١] يكُن إلاَّ مُعرَّجَ ساعة قليلاً فإنِّي نافعٌ لـــي قليلُها[٢].

وأما الخامسُ : فَمَا وجدتُ له نَظيرًا، **وأحسنه ما لا تكرارَ فيه** بحسب المعنى؛ نحو : سائلُ اللَّئيم يرجعُ ومعه دَمْع سائل .

القلبُ . وحكمُه في احتمال[٣] وجهي العطف، وفي احتمال عدمه من اللّفظي - كما هو في المفتاح[٤] - حكمُ ردِّ العجز؛ حذوَ النَّعلِ بالنَّعلِ.

وهو أربعةُ أنواعٍ؛ قلبٌ **للكلِّ**[٥]؛ **نحو**: (**حُسامُه فَتْحٌ لأوليائه حَتْفٌ لأعدائـــه**)[٦]، وقلبٌ **للبعضِ**[٧] نحو : (**اللّهمَّ استر عوراتنا وآمن رَوْعَاتنا**)[٨]؛ **وإذا وقع أحدُ** وما وقع في بعض النّسخ بدله (أوّل) فسهوٌ

(١) في الأَصْل : « وإلاّ » . والصَّواب من بقيّة النّسخ، مصدر البيت .

(٢) في ب : «في مثلها » وهو خطأ ظاهر .

والبيت من الطّويل. وقائله ابن الرّوميّ. ورواية ديوانه : (٥٥٠) : « إلاّ تعلّل ساعة » .

واستُشْهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٧)، والإيضاح : (٦/١٠٣)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٣) .

وهو في المعاهد : (٣/٢٥٨) .

(٣) في ب : « الاحتمال » ولا وجه لزيادة : « ال ».

(٤) عبارة : « وحكمه ... المفتاح » ساقطة من أ .

(٥) في أ : « الكلّ » .

(٦) وهو مأخوذٌ من قول الأحنف :

حُسَامُك مِنْه للأَحْبابِ فَتْحٌ ورُمْحُك مِنْه للأَعْداءِ حَتْفٌ

(٧) في أ : « البعض ».

(٨) جزء من حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم . ولفظُه - كما رواه ابن ماجه =

القلم، **مَقْلوبي الكلِّ في أَوَّل البيتِ، والآخر [في]**[١] **آخرِه سُمِّى**[٢] مقلوبـــاً **مُجنّحـــاً**؛ نحو:

لاحَ أنـــوارُ الهُـــدَى   من كَفِّه في كلِّ حَالٍ[٣].

وإِذَا وَقَعَ أَحدُ مقلوبي الكلِّ **في كَلمَتين أَوْ أَكْثر** شعرًا أَوْ غَيرَ شعر سُمِّي **مُسْتويـــاً**؛ لاستواء قراءته طرْدًا وعكســـاً؛ **نحو** قول الحريريّ[٤]:

أُسْ أرْمِـــلاً إِذَا عَـــرَا   وارْعَ إِذَا الْمَرْءُ أَسَـــا.

= (السّنن : ٢/١٢٧٤) - : « اللّهمّ استر عوراتي، وآمن روعاتي، واحفظني من بين يديّ ... ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من : أ، ب .

(٢) في الأَصْل : «وسمّي » ولا وجه للعطف .

(٣) البيت من مجزوء الرّجز . ولم أعثر على قائله .

واستُشهد به في المصباح : (٢٠٢)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٦) .

(٤) هو / أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد الحريريّ البصريّ . أديب عالم، له عدّة مؤلّفات، منها : « المقامات الحريريّة »، « درّة الغوّاص »، « ملحة الإعراب » . توفّي سنة ٥١٦هـ .

ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان : (٣/٤٩٢ ــ ٤٩٦)، سير أعلام النّبلاء : (٩/٤٦٠ ــ ٤٦٥) .

والبيت من مجزوء الرّجز. وهو في مقامات الحريريّ : (١٥٤) ضمن المقامة السّادسة عشرة : « المغربيّة » .

واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (١٤١)، والمفتاح : (٤٣١)، والمصباح : (٢٠٢) .

وهو في المعاهد : (٣/٢٩٧) .

ونحو قوله – تعالى-: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[١]، ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[٢]، وقولُ العماد الكاتب[٣] للقاضي الفاضل[٤] : (سِرْ فلا كبا بِكَ الفرسُ)، وقول[٥] القاضي في جوابه : (دام علا العماد)؛ وهكذا[٦] كلٌّ كلامٍ إذا قلّبته كان إيّاه .

السَّجْعُ، وهو: عطفٌ على قوله: (التَّجْنيس)، وإِن احتمل عطفه

(١) سورة المدّثّر، الآية : ٣ .

(٢) سورة الأنبياء، من الآية : ٣٣ .

(٣) هو / أبو عبد الله؛ محمَّد بن صفيٍّ الدِّين محمَّد بن حامد عماد الدِّين الأصبهانيّ . ولد سنة ٥١٩هـ . برع في علوم شتَّى، وساد في علم التَّرسّل، خدم بالإنشاء الملك نور الدّين، فلمَّا مات استكتبه صلاحُ الدِّين . له عدَّة مصنّفاتٍ، منها : « خريدة القصر وجريدة العصر »، « البرق الشّاميّ »، «الفتح القُسِّي في الفتح القدسيّ » . توفّي في أوَّل رمضان سنة ٥٩٧هـ .
ينظر في ترجمته : الكامل في التَّاريخ : (٢٧٦/١٠)، وفيات الأعيان : (٣٨٢/٤ ــ ٣٨٧)، سير أعلام النّبلاء : (٣٤٥/٢١ ــ ٣٥٠) .

(٤) هو / أبو عليّ، عبد الرَّحيم بن عليٍّ بن الحسن البيسانيّ الأَصْل، العسقلانيّ المولد . ولد سنة ٥٢٩هـ . خدم في ديوان الفاطميّين فترة، ثمَّ وُزِّر لصلاح الدّين الأيّوبيّ . انتهت إليه براعة التَّرسّل وبلاغة الإنشاء . توفّي سنة ٥٩٦هـ .
ينظر : خريدة القصر وجريدة العصر : (٣٥/١ ــ ٣٦)، وفيات الأعيان : (١٣٣/٣ ــ ١٣٨)، وسير أعلام النّبلاء : (٣٣٨/٢١ ــ ٣٤٤) .

(٥) في أ : « وقوله » . ولا وجه للضّمير مع التَّصريح بالاسم بعدَه .

(٦) في ب : « وكذا ».

- أيضـــًا - على قوله: (تامٌّ)، ويكون المراد من تعريفه بقوله : (تشابه الكلمتين) في اللَّفظ عامـــًا حتَّى يتناول التَّشابه بحسبِ الوزنِ - أيضًا - لكن[١] كلفَ الكلفة فيه ظاهر؛ وهو[٢] **في النَّثر كالقافيةِ في الشِّعر** .

وقيل في تعريفه[٣] : «هو تواطؤ الفاصلتين من النَّثر على حرفٍ واحد».

التَّرصِيعُ، والموافقُ للمفتاح أَنْ يؤخذ قسمـــًا مستقلاً من أقسامِ المُحسنات؛ لكنَّ القومَ أخذوه من أقسام السَّجع[٤]، وهو : **توازنُ الأَلفاظ مع توافق الأَعجازِ أَوْ[٥] تقاربها**[٦]؛ أي[٧] : الأَعجاز .

وعند القومِ : التَّرصيعُ : «ما كانَ في إحدى القَرِينتين أَوْ أَكْثر مِثْل ما يقابله من الأخرى »[٨]؛ **نحو** : ﴿**إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾[٩] .

---

(١) في الأَصْل : « يكن » وهو تحريف . والصَّواب من : ب .

(٢) قوله : « عطف ... وهو » ساقط من أ، وهو من انتقال النَّظر .

(٣) القائل هو الخطيب القزوينيّ في : الإيضاح : (٦/١٠٦) .

(٤) ينظر على سبيل المثال : الإيضاح : (٦/١٠٦) حيث قال عن السّجع : «وهو ثلاثة أضرب : مطرف، ومتواز، وترصيع ».

(٥) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ بالعطف بالواو .

(٦) المفتاح : (٤٣١) بتصرّف يسير .

(٧) « أي » ساقطة من أ .

(٨) الإيضاح : (٦/١٠٧) بحذف بعض الكلمات اليسيرة .

(٩) سورة الانفطار، الآيتان : ١٣، ١٤ .

=

«وهو مأخوذ من ترصيع العقدِ؛ وهو أن يكون في أحد جانبي العقد من اللآلئِ مثل ما في الجانب[1] الآخر »[2].

وقيل : إِنَّه قريبٌ من التَّرصيع لا أنَّه منه؛ فإنّ لفظة : (لفي) قد وردت في الفقرتين معاً[3] .

ويورد هاهنا أنواعٌ أخر لكون / الحروف[4] منقوطة؛ نحو : [٨٢/أ] (جنّنتنِي وفتنتنِي)[5]، **وغير منقوطة**؛ نحو قول الحريري[6]: (الحمدُ لله الملكِ المحمودِ المالكِ المودود)، **ومُختَلِطةٍ منهما على السّواء**؛ وذلك إمّا بأن:

تكون حروف إحدى كلمتيها منقوطةً بأجمعها، والأخرى غير

= على أنّ قوله تعالى : ﴿لَفِى نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ ورد ضمن كلام الشّارح في أ .

(١) هكذا في الأصْل، مصدر القول . في أ، ب : « جانب ».

(٢) المثل السّائر : (٢٧٧/١) .

(٣) القائل هو ابن الأثير في المثل السّائر : (٢٧٨/١) .

(٤) في أ : اضطراب في السِّياق بزيادةِ : « ابن الحريريّ . الحمد لله » وسترد في سياق مستقيم عمَّا قريب .

(٥) مأخوذ من قول الحريريّ (مقامات الحريريّ، المقامة السّادسة والأربعون «الحلبية»: ٥٢٦) .

فَتَنَتْنِي فَجَنَّنَتْنِي تَجَنِّي ... بِتَجَنٍّ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنِّي

(٦) مقامات الحريريّ : (٣٠٢) ضمن المقامة التّاسعة والعشرون؛ «الواسطيّة» .

منقوطة بأسرها؛ نحو قول الحريري[١] : (الكـــرمُ - ثَبَّـــتَ اللهُ جيـــشَ سُعُودكَ - يَزين، واللُّومُ - عَضَّ الدَّهرُ جَفْنَ حَسُودِك - يَشينُ)، ويُسمّى مثلُها خَيْفاء، وهي لُغةً : الفَرسُ الَّتي بها[٢] خيفٌ؛ وهي أن تكون إحـــدى عينيها سوداء، والأخرى زَرْقاء .

وإمّا بأَنْ تكون: حروفُ كلمة مترتّبةً في النُّقط وعدمه؛ نحو: (أخلاقُ سَيِّدنا تُحَبُّ)[٣]، ويُسمّى مثلُها رَقْطاء، وهي الفرسُ الَّذي به نقطٌ سودٌ وبيضٌ .

ولك أن تَسْتَخرج لك **منها ما شئت** كصنعة الموصل وهو أن يجيءَ بكلماتٍ ليس فيها كلمة إلاّ وحروفها يتّصل بعضُها ببعض في الخطّ؛ نحو: (فتنتني) .

ويجوز عودُ الضّمير[٤] إلى المذكوراتِ[٥] من المعنويّات واللّفظيّاتِ من جميع جهات الْحُسن كالتَّجنيس المعكوس مثل[٦] : (عاداتُ السّاداتِ ساداتُ العاداتِ)، وكالتَّعديل[٧]؛ وهو إيقاعُ أسماءٍ مفردةٍ على سياقٍ

---

(١) مقامات الحريريّ : (٥٥) ضمن المقامة السّادسة؛ «المراغيّة» .

(٢) في ب : « فيها ».

(٣) مقامات الحريريّ : (٢٦٤) ضمن المقامة السَّادسة والعشرون؛ « الرَّقطاء ».

(٤) أي : الهاء في « منها » الواردة ضمن قول المصنّف : «وكل أن تستخرج منها » .

(٥) في ب : « المذكور » .

(٦) في ب : « نحو ».

(٧) في الأَصْل : «التّعدية » . والصَّواب من : أ، ب .

واحدٍ؛ نحو قولِ المتنبِّي(١) :

الـــخيْلُ واللّيلُ والـــبَيْدَاءُ تَعْرفُني

والحربُ والضَّربُ والقرطاسُ والقلَمُ

وكتنسيق الصِّفات؛ وهو أن يذكر الشَّيءُ بصفاتٍ متواليةٍ، كقول حسّان(٢) :

بيضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهم شُمُّ الأُنوفِ من الطِّرازِ الأَوَّلِ

وهلّم جرّا؛ كما صُنِّفَ فيه كتبٌ مطوّلة(٣) .

---

(١) البيت من البسيط . وهو في ديوان الشّاعر بشرح العكبريّ : (٣٦٩/٣) برواية : «والضّرب والطّعن والقرطاس والقلم »، وفي ديوانه بشرح البرقوقيّ : (٨٥/٤) برواية: « والسَّيف والرُّمح والقِرطاس والقَلم » .

(٢) البيت من الكامل. وهو في ديوان الشّاعر: (٣١٠) . قاله ضمن قصيدة يمدح بها آل غسّان .

(٣) ينظر – على سبيل المثال – : «البديع في نقد الشّعر » لمجد الدّين أسامة بن منقذ؛ (ت ٥٨٤هـ)؛ حيث جَمَع فيه خمسةً وتسعين لونـــًا بديعيـــًّا . و«تحرير التَّحبير »، و« بديع القرآن » لابن الأصبع المصريّ (ت ٦٥٤هـ) وهما من خيرة الكتب الّتي أُلِّفت في البديع؛ ففي الكتاب الأوَّل درس المؤلِّفُ ما يربو على مائة وخمسة وعشرين لونـــًا، وفي الكتاب الثّاني درس مائة لون وتسعة؛ ممثّلاً لها بشواهد من القرآن الكريم .
ينظر هذه المعلومات وغيرها في : « دراسات منهجيّة في علم البديع » للأستاذ الدّكتور : الشّحّات محمد أبو ستيت . والكتاب من خيرةِ الكُتب المؤلّفة في البديع في العصر الحديث .
وجدير بالذكر أن فنون البديع تنامت – عصراً بعد آخر – حتى ربت على المائتين كما صرّح به الكرميّ (أحد علماء القرن الحادي عشر) في مقدمة كتابه «القول =

وأصلُ **الحُسنِ في الكُلِّ** من المحسّنات بنوعيها، **أَن تُتْبَعَ اللفظ المعنى لا المعنى اللفظ** وإلاّ كان كظاهر مموَّه على باطن مشوَّه، ويكون مثاله[١] كمثال غمدٍ من ذَهبٍ على نَصْلٍ من خَشبٍ، **وإنّما هو بترك التَّكلُّف**[٢] والتزام تزيّن[٣] الألفاظ؛ **فتأَمّل أبيات البُحتري**[٤] :

بَلَونا؛ أي : امتحنّا .

ضرائبَ، جمع ضربة، وهي الطّبيعة والسجيّة .

مَن قَد نَرَى فَمَا أن رَأيْنَا « لفتح »[٥] ضَريبــاً .

= البديع في علم البديع» وهو كتاب قيّم حقّقه الدكتور/ عوض بن معيوض الجميعي.

(١) في أ، ب : « مثله » .

(٢) هكذا ـــ أيضــاً ـــ في ف . وفي ب : «التّكليف » .

(٣) في الأَصْل : « تزيّن ». والصّواب من : أ، ب .

(٤) الأبيات من المتقارب . قالهما الشّاعر ضمن قصيدةٍ يمدحُ بها الفتح بن خاقان ويعاتبه. وهي في ديوانه : (١٥١/١) برواية : «تنقل » مكان «تردّد»، و«فكالسيف» مكان «فكالليث »، و« كالبحر » مكان « وكالغيث »، وفي أمالي المرتضى : (٥٣٥/١) برواية: «وجدنا» مكان «رأينا»، و«تنقل في سلفي سؤدد» مكان: «تردّد في خلقي» . واستُشهد بالأبيات في دلائل الإعجاز : (٨٥) . وهما في المعاهد : (٢٧٨/٣) .

(٥) هو / الفتح بن خاقان بن أحمد بن عرطوج، كان أبوه « خاقان » مقرّبــاً عند المعتصم؛ فضمَّ ابنه الفتح إلى المتوكّل؛ فنشآ معه . تولّى ديوان الخراج، وكان أديبــاً فاضلاً زكيَّ النّفس . قتل مع المتوكّل سنة ٢٤٧هـ .

ينظر : تاريخ الأمم والملوك : (٢٢٢/٩ - ٢٢٥)، الكامل في التّاريخ : (١٣٦/٦ - ١٣٩)، سير أعلام النّبلاء : (٨٢/١٢ - ٨٣) .

لفظ «أنْ» زائدة[١]،و«فتح»عَلَم؛ممدوح الشَّاعر.والضَّريب المِثْل والندّ.

تردّد في خـــُلُــقَي سُــؤددٍ .

أي : سيادة .

سماحًا مُرَجّى وبَأْسا مهيبا

وصفه بالكرم والشّجاعة[٢] .

فكاللّيث إن جئتَهُ صارِخـــًا

مُسْتغيثـــًا[٣]،

وكالغيثِ إن جئتَهُ مُسْتثيبـــًا .

استَـــثـــابه؛ أي: سأله أن يُثيبه. وأنَّه تركَ التَّكلُّف[٤] في اللَّفظ وأتبعه للمعنى؛ ولهذا جاءَ كمَا ترى في غايةِ الحسن؛ **وكأنّه**[٥] البُحتريّ **عنى** بهذه الأبيات **المُصنَّفَ له**؛ أي : الَّذي نسب إليه هذا المختصر، وهو الوزيرُ غياث الدِّين حيثُ قال : (وسَمَّيته بالفوائدِ الغياثيّة) .

(١) في الأَصْل، ب :«ما زائدة» . والصَّواب من أ .

(٢) في الأَصْل : « بالشَّجاعة والكرم » . والمثبت من أ، ب، وهو المناسب لتسلسل الصِّفات المذكورة في البيت .

(٣) كلمة : «مستغيثـــًا » ساقطة من ب .

(٤) في أ : « الكلف ».

(٥) هكذا – أيضـــًا – في ف . وفي ب : « فكأنّه ».

لا زالت[١] أمورُ العالمين منتظمَةً برأيه، وأقطارُ المشارقِ والمغاربِ منوّرة برُوائه، والرّواء - بالضمّ - المنظر .

والحمدُ للهِ حقَّ حمْده، والصَّلاةُ على من لا نبيّ بعده، والرِّضوانُ على عِترته والغُفران لأصحابه[٢] .

تمّ نسخُ الكتابِ في الثُّلثِ الأَخير من شهرِ المبارك جمادى الأَوَّل من سنة أربع وستّين وسبع مائة هجريّة؛ على يدِ المغترقِ في الذُّنوبِ والمعترف بالعيوبِ : الحسن بن عليٍّ بن مباركِ بن القوّامِ الموصليّ؛ غفر الله ذنوبهم وسَتر في الدَّارين عُيُوبهم؛ مُصلّيـًا ومُسَلِّمـًا على نبيّه وآله الطَّيِّبين وأصحابه الطّاهرين آمين يا ربّ العالمين.

(١) في الأَصْل : «لا زال» . والمثبت من أ، ب، ف .

(٢) في ب زيد ضمن كلام المصنّف : « وأتباعه أجمعين » . وفي أ زيد ضمن كلام الشّارح : « تمّ » .

الفهارس العامّة:

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصّفحة
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ٥ ﴾	٥	٣٤٥، ٥٣٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	٦	٤٧٩، ٥٤٣، ٦٠٦
﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ١٤ ﴾	١٤	٥٣٢
﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾	١٥	٢٥٧، ٥٣٢
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾	١٧	٣٠٠، ٦٥٧
﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾	١٩	٦٦٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾	٢١	٥٤١
﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾	٢٣	٤٥٣
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾	٢٤	١٧٠، ٤٧٠، ٥٤٠، ٨٠٦
﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	٢٥	١٧٠، ٥٤٠
﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾	٢٨	٥٩٢
﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ٤٠ ﴾	٤٠	٥٢١
﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْۖ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾	٦٠	٥٤٢

الآية	رقمها	الصّفحة
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾	٣٠-٣١	٤٥٤
﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ۝٤٦﴾	٤٦	٥٩٩
١٦- سورة النّحل		
﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾	١٧	٦٥٣
﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	٥١	٣٧٢
﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝١٢﴾	١٢، ٦٧	٣٠٠
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾	٨١	١٣٩، ٤١٨
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾	٩٨	٧٠٠
١٨- سورة الكهف		
﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾	٦	٥١٣
﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾	١٨	٧٩٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧﴾	١٠٧	٣٣٧، ٣٤١
١٩- سورة مريم		
﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ﴾	٤	٥٤٩-٥٥١، ٧٦٥
﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥﴾	٥	٦٠٤
﴿يَرِثُنِى﴾	٦	٦٠٤

الآية	رقمها	الصّفحة
﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ ٨٠﴾	٨٠	٥٨٠
٢٣– سورة المؤمنون		
﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ٢٧﴾	٢٧	٢٧٥
﴿بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ ٨١﴾	٨١	٥٣٥-٥٣٦
﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا﴾	٨٢	٥٣٥-٥٣٦
﴿كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ١١٢﴾	١١٢	٥٨٧
٢٤– سورة النّور		
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾	٣٦	٢٨٢
﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦﴾ (قراءة)	٣٦	١٥٥، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٨٩
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾	٤٥	٣٦١-٣٦٢
﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ﴾	٥٢	٤٦١
﴿طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌ﴾	٥٣	٢٩٩
٢٥– سورة الفرقان		
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ٤١﴾	٤١	٣٤٥
٢٦– سورة الشّعراء		
﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣﴾	٢٣	٥٨٣، ٥٨٤
﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٢٦﴾	٢٦	٥٨٤

الآية	رقمها	الصّفحة
٤١- سورة فصّلت		
﴿ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ﴾	٣، ٤٤	١٣٩، ٣٠٠
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾ (قراءة شاذة)	١٧	٤٤٠
﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾	٤٠	٥٩٨
﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ ﴾	٤٢	١٦٦
٤٢- سورة الشّورى		
﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ﴾	١١	٤٥٤-٤٥٥، ٦٩٢
٤٤- سورة الدّخان		
﴿ وَلَقَدۡ نَجَّيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ۝٣٠ ﴾	٣٠	١٣٩، ٣٦٩
﴿ مِن فِرۡعَوۡنَ ﴾	٣١	١٣٩، ٣٦٩
﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ۝٤٩ ﴾	٤٩	٥٩٩
٤٦- سورة الأحقاف		
﴿ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ ﴾	١٠	٦٠٥
٤٧- سورة محمّد		
﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	١٩	٥
﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾	٣٣	٣٤٩
٤٨- سورة الفتح		
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾	١٠	٦٨، ١٦٦، ٧٦١

الآية	رقمها	الصّفحة
٤٩- سورة الحجرات		
﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾	٧	٤٦٧
٥١- سورة الذّاريات		
﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝﴾	١٢	٥٨٩
﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ۝﴾	٤١	٧٦٦
٥٦- سورة الواقعة		
﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾	٨٩	٨١٦
٥٩- سورة الحشر		
﴿ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾	٢٤	٣٦٧
٦٠- سورة الممتحنة		
﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً﴾	٢	٤٥١
٦١- سورة الصّفّ		
﴿كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى﴾	١٤	٦٥٧
٦٣- سورة المنافقون		
﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾	١	٢٥٥
٦٥- سورة الطّلاق		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	١	٣٩٧
٦٦- سورة التّحريم		
﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ۝﴾	١٢	٤٥٤

الآية	رقمها	الصّفحة
٨٨- سورة الغاشية		
﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾	١٧	٥٢٨
٩٢- سورة اللّيل		
﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ . . فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾	٥-١٠	٧٩٣
٩٣- سورة الضّحى		
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾	٣	٣٠٠-٣٠١
٩٦- سورة العلق		
﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	١-٥	٥
١٠٣- سورة العصر		
﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾	٢	٣٤٨
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	٣	٣٤٨
١١٢- سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾	١	٣٨٩-٣٩٠
﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾	٢	٣٩٠

٢- فهرس الأحاديث والأثر

٣- فهرس الأمثال والأقوال

٤- فهرس الشّعر[1]:

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
		الْهمزة		
		(ءِ)		
ما نوال	سخاءِ	الخفيف	(رشيد الدِّين الوطواط)	٨٠٠
فنوال	ماءِ	الخفيف	(رشيد الدِّين الوطواط)	٨٠١
لا تسقِني	بكائي	الكامل	أبو تمام	٧٦٣
ويصعد	السّماءِ	المتقارب	أبو تمام	٧٥٥
		(ءْ)		
قلت	هجاءْ	الرّمل	(بشار بن برد)	٨٠٥
خاط	سواءْ	الرّمل	(بشار بن برد)	٨٠٥
		الباء		
		(بُ)		
وما مثله	يقاربُه	الطّويل	الفرزدق	٧٨٩
كأنّ	كوكبُه	الطّويل	(بشار بن برد)	٦٣٧
		(بَ)		
إذا ملك	ذاهبَه	المتقارب	البستِي	٨١٤

(١) ما وضع بين قوسين من الشّعراء فهو مِمّا لم يذكر في متن الكتاب واهتدى الباحث إلى معرفته من المصادر.

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
فكاللّيث	مستثيبا	المتقارب	البحتري	٨٢٦
بلونا	ضريبا	المتقارب	البحتري	٨٢٥
تردد	مهيبا	المتقارب	البحتري	٨٢٦
		(بِ)		
وصاعقة	سحائبِ	الطّويل	(البحتري)	٧٥٧-٧٥٨
إذا كوكب	القرائبِ	الطّويل	؟	٣٥٤
وقال	الكاذبِ	السّريع	(إبراهيم بن المدبرأو)	١١١، ٥٣٩
وما يشفى	العضبِ	الهزج	(عليّ بن جبلة)	٨٠٦
أبعد المشيب	الكواعبِ	الطّويل	(البحتري)	٢٤١
تعيب	بالمعيبِ	الوافي	(البحتري)	٥٥٣
		(تِ)		
نَظَّر	الطّلحاتِ	الخفيف	(عبيد الله بن قيس الرّقيّات)	٣٧٩
كما أبرقت	وتجلّتِ	الطّويل	(كثيرة عزّة)	١٦٩، ٦٥٩
أسيئي	تقلّتِ	الطّويل	كثيّر	٦١٣
كأنّها	كبريتِ	البسيط	(ابن الرّومي أو)	٦٥٠
ولا زوردية	اليواقيتِ	البسيط	(ابن الرّومي أو)	٦٥٠
		الجيم		
		(جِ)		
إنّ السّماحة	الحشرجِ	الكامل	(زياد بن الأعجم)	٧٧٤، ٧٨٥

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
		الْحاء		
		(حُ)		
ليبُك	الطّوائحُ	الطويل	(نهشل بن حرى أو)	٥٨٢
وبدا	يمتدحُ	الكامل	(محمّد بن وهيب)	٦٥٣
		(حَ)		
جُمِعَ	السّماحَا	المديد	(ابن المعتز)	٧٤١
		(حْ)		
جاء	رماحْ	السّريع	(جحل بن نضلة)	٢٧٦
		الدَّال		
		(دُ)		
نهبت	خالدُ	الطّويل	(المتنبّي)	٨٠٩
تزجى	مدادها	الكامل	عدي بن الرّقاع	٦٥١
إنّ الشّباب	مفسدَه	الرّجز	(أبو العتاهية)	٨٠٠
		(دِ)		
نَقْريهم	زَرَّادِ	البسيط	(عمير بن شيم القَطاميّ)	٧٤٦
قلت ودادي	الخفيف	الخفيف	(لابن حجاج أو)	٨١٠
قلت	الأيادي	الخفيف	(لابن حجاج أو)	٨١٠
إنّ الذي	لحده	السّريع	(أبو العلاء المعرّي)	٣٤٠
والذي	جَمَادِ	الخفيف	(أحمد بن عبدالله التّنوخي)	٣٣٣
نارنجها	زبرجدِ	الطّويل	(ابن رشيق القيرواني)	١٦١

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
تطاول	ترقدِ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٠٣، ٤٠٥
وبات	الأرمدِ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٠٣، ٤٠٥
إنّ الذي	الجودِ	البسيط	؟	٣٣٦
وذلك	الأسودِ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٠٣
سألت	خالدِ	الطّويل	؟	٧٨٠
فقلت	والدِ	الطّويل	؟	٧٨٠
وكنت	جنديِ	الطّويل	(الحسن بن هانئ)	٣٨٣
(دْ)				
أديان	الكبدْ	المتقارب	(أديب تركي)	٨٠١
فهذا	كالوتدْ	المتقارب	(أديب تركي)	٨٠١
أعلامُ	زبرجدْ	مجزوء الكامل	(الصّنوبري)	٦٣٣
وكأنّ	تصعّدْ	مجزوء الكامل	(الصّنوبري)	٦٣٣
الرّاء				
(رُ)				
قبائلنا	وأكثرُ	الطّويل	(القتّال الكلابيّ)	٣٥٤
إذا ما نهى	الهجرُ	الطّويل	البحتري	٧٩٧
رقّ	الأمرُ	الكامل	(الصّاحب بن عبّاد)	٦٥٦
فكأنّه	ولا خمر	الكامل	(الصّاحب بن عبّاد)	٦٥٦
(رَ)				
أَلاَ هَلْ	بَيْقَرا	الطّويل	(امرؤ القيس)	٨٠٧
وقد لاح	نوّرا	الطّويل	(قيس بن الأسلت أو)	٦٤٠

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
		(رِ)		
المستجير	بالنّارِ	البسيط	؟	٦٧٣
وإذا تأمّل	أغبرِ	الكامل	(لرجلٍ يمدح حاتماً أو)	٣٤٣
أو ما	تنحرِ	الكامل	(لرجلٍ يمدح حاتماً أو)	٣٤٣
		(رْ)		
كأنّ	القمرْ	الطّويل	للبحتري (والصّواب أنّه لابن عنقاء الفزاري)	٧٩٨
		الزّاي		
		(زِ)		
وعالم	الخبزِ	السّريع	صدره للصّاحب بن عباد وعجزه لشريف في مجلسه	٦٥٥
		السّين		
		(سُ)		
تقول	المتقاعسُ	الطّويل	(الهذلول بن كعب أو)	٣٤٦
		(سَ)		
حملناهم	ملابسا	الطّويل	؟	٨٠٥
لو خيّر	فارسا	السّريع	(إسماعيل بن محمّد "السّيّد الحميري"	٥١٦
أس أرملا	أسا	مجزوء الرّجز	الحريري	٨١٩
		(سِ)		
قامت	نفسي	الكامل	لابن العميد؛ محمّد بن الحسين)	٧٢٧

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
أشارت	راجعُ	الطّويل	قيس بن الْملوح "مجنون ليلى"	٧٨١
للسبّي	ما زرعُوا	البسيط	المتَنبِّي	٨٠٣
إنّ الذين	تصرعُوا	الكامل	(عبدة بن الطّبيب)	٣٣٩
وتجلدي	لا أتضعضعُ	الكامل	(أبو ذؤيب الهذلِي)	٧٢٤
سجية	البدعُ	البسيط	حسان بن ثابت رضي الله عنه	٨٠٤
قوم	نفعُوا	البسيط	حسان بن ثابت رضي الله عنه	٨٠٣
وإذا المنية	لا تنفعُ	الكامل	(أبو ذؤيب	٧٢٣، ٧٣٧
أولئك	المجامعُ	الطّويل	الفرزدق	٣٤٤
(عِ)				
ولم يحفظ	المضاعِ	الوافر	(أبو تمام)	٨١٧
حتّى إذا	فارجعي	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
قد أصبحت	تدّعِي	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
جذب	أسرعِي	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
ميَّز	قنْزعِ	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
من أَنْ	الأصلعِ	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
أفناه	اطلعِي	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
عليّ	أصنعِ	الرّجز	أبو النّجم	٧٢٠
الفاء				
(فَ)				
كيف	وردفَا	الخفيف	(أبو هلال العسكري)	٧٩٩

أوّل البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصّفحة
الميم				
(مُ)				
أهذه	الكرمُ	البسيط	؟	٨٠٨
الخيل	والقلمُ	البسيط	الْمُتَنَبِّي	٨٢٤
وأنت	جثومُ	الطّويل	ابن الدّمينة	٣٢٨
وأنت	يلومُ	الطّويل	(أمامة زوج ابن الدّمينة)	٣٢٨
وذو الجهل	عديمُ	الطّويل	(عفيف الدِّين بن المزروع)	٦٣١
أخو العلم	رميمُ	الطّويل	(عفيف الدِّين بن المزروع)	٦٣١
وتظن	تهيمُ	الكامل	؟	٥٣١
المجد	نظامُه	الكامل	؟	٧٧٥
(مَ)				
رمزت	كلامَها	الكامل	؟	٧٨٠
(مِ)				
إذا	حذامِ	الوافر	(لجيم بن صعب أو)	٦٩٣
لدى	تقلمِ	الطّويل	(زهير بن أبي سلمى)	٧٥٤
قومِي	سهمِي	الكامل	(الحارث بن وعلة الجرميّ)	٣٥٣
وكم من	السّقيم	الوافر	(الْمُتَنَبِّيّ)	٥٢٩
النّون				
(نُ)				
سكران	سكرانُ	الكامل	عبد السّلام بن رغبان "ديك الجن"	٨١٧

٥- فهرس أنصاف الأبيات

٦- فهرس الشّعراء

٧- فهرس الأعلام:

الصّفحة	العلم
١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٥٥، ٦٥، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨٤، ٩٠، ٩٣، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٢، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٢، ٢٢٣، ٣٩٤، ٤٤٥، ٤٤٩، ٥٦٥، ٦٢٢، ٦٨٣، ٦٩٣، ٧٠١، ٧١٨، ٧٣٤، ٧٥٠، ٧٦٠، ٧٨٢، ٧٩٠	١- الإيْجِيّ (الأستاذ)
٢٦	٢- زين الدِّين الزّنْكي
٢٧، ٤٠	٣- أبو سعيد (آخر ملوك التّتار)
٦، ١١، ١٢، ١٥، ١٧، ٢١، ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠٧	٤- شمس الدِّين محمّد بن يوسف الكرمانِيّ

٨- فهرس الأمم والقبائل

٩- فهرس الأماكن والبلدان

١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	الصّفحة
٢٥٧، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩١، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٩، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٣، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥١، ٥٥٩، ٥٦٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨٥، ٥٩٧، ٦٠٢، ٦١٢، ٦١٥، ٦٢١، ٧٨٠، ٧٨٨، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٤، ٨٠٦، ٨١٦، ٨١٨	

١١- فهرس المصادر والمراجع

١- **آثار البلاد وأخبار العباد**: لزكريّا بن محمود بن محمود القزوينِي. دار صادر. بيروت.

٢- **أبو العتاهية، أشعاره، وأخباره.** عنِي بتحقيقها د. شكري فيصل. دار الملاَح للطّباعة والنّشر. دمشق (د.ط) (د.ت).

٣- **أبو الفتح البستِي، حياته وشعره.** تحقيق: د. محمّد مرسي الخولي. دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٤- **الإحكام في أصول الأحكام.** لسيف الدِّين أبِي الحسن عليّ بن محمّد الآمدي (ت ٦٣١هـ). تحقيق: أحد الأفاضل. دار الفكر العربِي. (د.ط). (د.ت).

٥- **أخبار أبِي تمام.** لأبي بكر محمّد بن يَحيَى الصولي. حقّقه وعلّق عليه: خليل محمود عساكر وآخرون. قدّم له د. أحمد أمين. نشر المكتب التّجاري للطّباعة والتّوزيع والنّشر. بيروت.

٦- **أخبار النّحويّين البصريّين.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي، (ت ٣٦٨هـ). تحقيق: طه محمّد الزّينِي. محمّد عبد المنعم خفاجِي. نشر وطبع: مكتبة مصطفى البابِي الحلبِي وأولاده. مصر.

٧- **الأدب في العصر المملوكِي.** د. محمّد زغلول سلاّم. دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٩٤م.

٨- **الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد.** لإمام الحرمين أبِي المعالي الجونِي(ت ٤٧٨هـ)،تحقيق:أسعدتميم.مؤسّسة الكتب الثّقافية.

٩- **أساس البلاغة.** لأبي القاسم؛ محمود بن عمر الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤١٩هـ.

١٠- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب.** لأبي عمر يوسف بن عبد البَرّ (ت ٤٦٣هـ).تحقيق:عليّ محمّدالبجاوي،دار نهضةمصر.(د.ط)،(د.ت).

١١- **أسد الغابة في معرفة الصّحابة.** لعزّ الدِّين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ). اعتنَى بتصحيحه: عادل أحمد الرّفاعي، دار إحياء التّراث العربِيّ، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٢- **أسرار البلاغة.** للشّيخ الإمام أبي بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانِي (ت ٤٧١هـ). تحقيق: هـ. ريتر. مكتبة المَتَنَبِّيّ. القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ.

١٣- **أسرار البلاغة..** للشّيخ الإمام أبي بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانِي (ت ٤٧١هـ). قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر. دار المدنِي، جدّة، ط١، ١٤١٢هـ.

١٤- **الأشباه والنّظائر للخالديّين.**أبي بكرمحمّد(ت٣٨٠هـ).حقّقه: محمّد يوسف.مطبعةلجنةالتّأليف والتّرجمةوالنّشر،القاهرة(د.ط)،١٣٧٨هـ.

١٥- **الإصابة في تمييز الصّحابة.** لأبِي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانِي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد البجاويّ، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦- **الأصمعيّات.** اختيار الأصمعِيّ؛ أَبي سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ). تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، عبد السّلام هارون. دار المعارف. ط٥، (د.ت).

١٧- **الأصول في النّحو**. لأبي بكر، محمّد بن سهل بن السّراج البغدادي (ت ٣١٦هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.

١٨- **الاعتماد في نظائر الظّاء والضّاد**. لابن مالك. تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٩- **الإعجاز والإيجاز**. لأبِي مقصود عبد الملك الثّعالبي (ت ٤٢٩هـ). دار بيان، بغداد، ودار صعب، بيروت.

٢٠- **إعراب القراءات الشّواذ**. لأبِي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: ٦١٦هـ). دراسة وتحقيق: محمّد السّيّد أحمد عزوز. عالم الكتب، بيروت.

٢١- **الأعلام**. لخير الدّين الزّركِليّ. دار العلم للملاّيين، بيروت، ط١١، ١٩٩٥م.

٢٢- **أعلام النّساء في عالَمِي العرب والإسلام**. عمر رضا كحّالة. مؤسّسة الرّسالة، بيروت. ط٣، ١٣٩٧هـ.

٢٣- **الأغانِي**. لأبي الفرج؛ عليّ بن الحسين الأصفهانِي (ت ٣٥٦هـ). إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التّراث العربِيّ، دار إحياء التّراث العربِيّ، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

٢٤- **الاقتصاد في الاعتقاد**. لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ (ت ٥٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥- **ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف**. لمحمّد بن عبد الله الأندلسيّ (ت ٦٧٢هـ). مكتبة السّنّة، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٦- **أمالي ابن الشّجريّ.** لهبة الله بن عليّ العلويّ (ت ٥٤٢هـ). تحقيق ودراسة: محمود محمّد الطناحي. مكتبة الخانجي للطّبع والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٧- **أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد.** للشّريف المرتضى؛ عليّ بن الحسين العلويّ (ت ٤٣٦هـ). تحقيق: محمّد أبو الفضل. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ.

٢٨- **الأمالي في لغة العرب.** لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت. (د.ط) ١٣٩٨هـ.

٢٩- **الإمتاع والمؤانسة.** لأبي حيّان؛ عليّ بن محمّد التّوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد أمين. دار مكتبة الحياة، بيروت. (د.ط)، (د.ت).

٣٠- **إملاء ما مَنَّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن.** لأبي البقاء؛ عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت. ط١، ١٣٩٩هـ.

٣١- **إنباء الغمر بأنباء العمر.** لشهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدّكن، الهند. ط١، ١٣٨٨هـ.

٣٢- **الأنساب.** لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور السّمعاني، (ت ٥٦٢هـ). اعتنَى بتصحيحه والتّعليق عليه: الشّيخ عبد الرّحمن بن يَحيَى المعلمي. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد، الدّكن. ط١، ١٣٨٦هـ.

٣٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين.** لأبي البركات، عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري (ت ٥٧٧هـ). دار

الجيل، (د.ط) ١٩٨٢م.

٣٤- **الأنموذج في النّحو**.لأبي القاسم؛جارالله:محمود بن عمرالزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ).اعتَنَى به وطبعه:سامي بن حمدالمنصور. ط١. ١٤٢٠هـ.

٣٥- **أنوار الرّبيع في أنواع البديع**. لابن معصوم عليّ بن أحمد (ت ١١١٩هـ). تحقيق: شاكر هادي شكر. مطبعة النّعمان، النّجف، العراق، ط١، ١٣٨٨هـ.

٣٦- **أوربا في العصور الوسطى**. د. سعد عاشور. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ط٦، ١٩٧٥م.

٣٧- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. لأبي محمّد؛ عبد الله: جمال الدِّين ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك. لمحمّد محيي الدِّين عبد الحميد. المكتبة العصريّة، بيروت. طبعة جديدة منقّحة، ١٤١٩هـ.

٣٨- **إيران ماضيها وحاضرها**. دونالدو لبر، ترجمة: د. عبد المنعم محمّد حسنين. مكتبة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.

٣٩- **إيضاح شواهد الإيضاح**. لأبِي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ (من علماء القرن السّادس). دراسة وتحقيق: د. محمّد بن حمود الدّعجانِيّ. دار الغرب الإسلاميّ، بيروت. ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٠- **الإيضاح العضديّ**. لأبِي عليّ؛ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود. دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٤١- **الإيضاح في شرح المفصّل**. لأبي عمرو؛ عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النّحويّ (ت ٦٤٦هـ). تحقيق وتقديم: د. موسى

بناي العليليّ. إحياء التّراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشّؤون الدِّينية (د.ط)، (د.ت).

٤٢- **الإيضاح في علوم البلاغة.** للخطيب القزوينِي (ت ٧٣٩هـ). شرح وتعليق وتنقيح: د. محمّد عبد المنعم خفاجي. مكتبة الكلّيّات الأزهريّة. القاهرة. ط٢.

٤٣- **الأيوبيّون والمماليك في مصر والشّام.** د. سعيد عاشور. دار النّهضة العربيّة، القاهرة، ١٩٩٨م.

٤٤- **البحر المحيط.** لأبِي حيّان الأندلسيّ. طبعة دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت. ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٥- **بدائع الزّهور في وقائع الدّهور.** لمحمّد بن أحمد بن إياس الحنفي المصريّ (ت ٩٣٠هـ). مطابع الشّعب، ١٩٦٠م.

٤٦- **البداية والنّهاية.** لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدّمشقي (ت ٧٧٤هـ). تحقيق: أحمد عبد الوهّاب فتيح. دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٧- **البدر الطّالع بمحاسن مَن بعد القرن السّابع.** لشيخ الإسلام محمّد بن عليّ الشّوكانِي (ت ١٢٥٠هـ). نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٤٨- **البديع في نقد الشّعر.**لأسامة بن منقذ(ت ٥٨٤هـ).تحقيق: د. أحمد محمّدبدوي ود.حامد عبدالحميد.مطبعة البابِيّ الحلبِيّ،القاهرة،١٣٨٠هـ.

٤٩- **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن.** لكمال الدِّين عبد الواحد بن عبد الكريم الزّملكانِيّ (ت ٦٥١هـ). تحقيق: أحمد مطلوب و د. خديجة الحديثِي. مطبعة العاني، بغداد. ط١، ١٣٩٤هـ.

٥٠- **البرهان في علوم القرآن.** لبدر الدِّين محمّد بن عبد الله الزّركشي. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت.

٥١- **البغال.** لأبِي عثمان عمروبن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ).قدّم له وبوّبه وشرحه:د.عليّ بو ملحم.دارومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٥٢- **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة.** للشّيخ عبد المتعال الصّعيديّ. مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، طبعة نهاية القرن، ١٤٢٠هـ.

٥٣- **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة.** لجلال الدِّين عبد الرّحمن السّيوطيّ (ت ٩١١هـ). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. طبعة عيسى البابِيّ وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ.

٥٤- **البلاغةُ القرآنية في تفسير الزّمخشري وأثرها في الدِّراسات البلاغيّة.** د. محمّد محمّد أبو موسى. مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٥٥- **البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتّبعيّة.** أ. د فضل حسن عبّاس. دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٥٦- **بهجة المجالس وأنس المجالس.** ليوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ القرطبِيّ (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: محمّد موسى الخولي، و د. عبد القادر القط. طبع: الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة.

٥٧- **بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب.** لشمس الدِّين محمود بن عبد الرّحمن الأصبهانِي (ت ٧٤٩هـ). تحقيق: د. محمّد مظهر بقا. مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى. ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٨- **البيان والتّبيين.** لأبِي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ). تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون. مؤسّسة الخانجيّ. القاهرة، ط٣، (د.ت).

٥٩- **تاج العروس من جواهر القاموس.** للسّيّد مرتضى الحسيني الزّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ). تحقيق: عبد العليم الطّحاويّ. مراجعة محمّد بهجت الأثريّ وعبد السّتّار أحمد فرّاج. مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٧هـ.

٦٠- **تاريخ آداب اللّغة العربيّة.** جرجي زيدان. مراجعة د. شوقي ضيف. دار الهلال (د.ط) (د.ت).

٦١- **تاريخ أدبيّات إيران (بالفارسية).** د. ذبيح الله صفا. طبعة: طهران، ١٣٥٣هـ.

٦٢- **تاريخ الأمم والملوك.** لأبي جعفر؛ محمّد بن جرير الطّبري (ت ٣١٠هـ). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار سويدان، بيروت (د.ط)، (د.ت).

٦٣- **تاريخ بغداد.** لأبي بكر أحمد البغدادي (ت ٤٦٣هـ). دار الكتاب العربيّ، بيروت (د.ط)، (د.ت).

٦٤- **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النّفيس.** لحسين بن محمّد الدّيار بكري. طبع في مصر ١٢٨٣هـ.

٦٥- **تاريخ الطّبريّ = تاريخ الأمم والملوك.**

٦٦- **تاريخ وصاف.** المعروف -أيضاً بـ: **[كتاب تجزية الأمصار وتزجية الأعصار]**. لشرف الدِّين عبد الله شيرازيّ، الملقَّب بـ: (وصاف). تحقيق: عبد المجيد آيتي. طهران. ١٣٤٦هـ. فارسي اللّغة.

٦٧- **التّاريخ.** خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ). تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. دمشق، ١٩٧٧م.

٦٨- **التّاريخ.** لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر المعروف باليعقوبيّ (ت ٢٨٤هـ). دار صادر، بيروت (د.ط)، ١٣٧٩هـ.

٦٩- **التّبيان في البيان.** للإمام شرف الدِّين الطِّيبي (ت ٧٤٣هـ). تحقيق ودراسة:أ.د.عبدالسّتّار زموط.دار الجيل، بيروت،ط١، ١٤١٦هـ.

٧٠- **تبيين الحقائق شرح كنز الدّقائق.** للعلاّمة فخر الدِّين عثمان بن عليّ الزّيلَعي الحنفي. دار المعرفة، بيروت، الطّبعة الثّانية (د.ت).

٧١- **تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن.** لابن أبي الإصبع؛ عبد العظيم العدوانيّ (ت ٦٥٤هـ). د. حفني شرف. طبع: المجلس الأعلَى للشّؤون الإسلامية، القاهرة.

٧٢- **تحفة المريد (شرح جهورة التّوحيد).** لإبراهيم بن محمّد البيجوري، (ت١٢٧٧هـ).طبعة دار الكتب العلمية،بيروت. ط١، ١٤٠٣هـ

٧٣- **تذكرة الحفّاظ.** لأبي عبد الله؛ شمس الدِّين محمّد الذّهبيّ (٧٤٨هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٧٤- **تسهيل المنطق.** عبد الكريم مراد الأثريّ. مطابع سجل العرب. (ط. د)، (د.ت).

٧٥- **التّعريفات.** لعليّ بن محمّد الجرجاني (ت ٨١٦هـ). حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

٧٦- **تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.**

٧٧- **تفسير الطّبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.**

٧٨- **تفسير القرآن العظيم.** لأبي الفداء؛ إسماعيل بن كثير القرشيّ الدّمشقيّ (ت ٧٧٤هـ). دار المعرفة، بيروت، ط٢، (د.ت).

٧٩- **التّفسير الكبير.** للإمام الفخر الرّازيّ (ت ٦٠٦هـ). إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التّراث العربيّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.

٨٠- **تقويم البلدان.** لعماد الدِّين بن الملك الأفضل، المعروف بأبي الفداء، (ت ٧٣٤هـ). اعتَنَى بتصحيحه البارون ماك بحوكيه ديسلان. طبع في باريس، سنة ١٨٤٠م.

٨١- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل.** للقاضي أبي بكر محمّد بن الطّيّب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ). تحقيق: عماد الدِّين أحمد حيدر. مؤسّسة الكتب الثّقافية، ط١، ١٤٠٧هـ.

٨٢- **تهذيب تاريخ دمشق.** لثقة الدِّين أبو القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ). هذّبه ورتّبه: الشّيخ عبد القادر بدران. دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٨٣- **توضيح النّحو؛شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتّطبيق.** أ.د.عبدالعزيز محمّد فاخر. مطابع الدّار الهندسية.(د.ط)،١٤١٧هـ.

٨٤- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن.**لأبي جعفرمحمّدبن جرير الطّبريّ (ت ٣١٠هـ). تحقيق: محمود محمّد شاكر، ومراجعة أحاديثه:أحمد محمّد شاكر. دار المعارف ومكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، (د.ت).

٨٥- **جامع التّواريخ.** رشد الدِّين: فضل الله بن عماد الدّولة (ت ٧١٨هـ). نقله من الفارسية الأستاذ محمّد صادق نشأت وآخرون. القاهرة، ١٩٦٠م.

٨٦- **الجامع الصّحيح**. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٨٧- **الجامع الصّحيح (سنن التّرمذي)**. لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق وشرح: أحمد شاكر وغيره. طبع: مصطفى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، ط٢، ١٣٩٨هـ.

٨٨- **الجامع لأحكام القرآن**. لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبيّ (ت: ٦٧١هـ). اعتنى به وصحّحه: هشام البخاريّ. دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٨٩- **الجرح والتّعديل**. لعبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: عبد الرّحمن المعلّمي اليماني. حيد آباد، ١٣٧٣هـ.

٩٠- **جمهرة الأمثال**. لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ). ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه: د. أحمد عبد السّلام. خرّج أحاديث: أبو هاجر محمّد زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩١- **جمهرةأنساب العرب**.لأبي محمّدعليّ بن أحمدالأندلسيّ(ت٤٥٦هـ). تحقيق: عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، (د.ت).

٩٢- **الجنيّ الدّانيّ في حروف المعانيّ**. صنعة الحسن بن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ). تحقيق: د. فخر الدّين قبادة، والأستاذ محمّد نديم. نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٩٣- **الجوهر الثّمين في سير الخلفاء والملوك والسّلاطين**. لإبراهيم بن محمّد، المعروف بابن دقمان (ت ٨٠٩هـ). تحقيق: سعيد عاشور، ومراجعة: د. أحمد السّيّد دراج. طبع: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أمّ القرى (د.ط)، (د.ت).

٩٤- **حاشية ابن عابدين = ردّ المحتار على الدّر المختار.**

٩٥- **حدائق السِّحر في دقائق الشّعر.** لرشيد الدِّين الوطواط (ت ٥٧٣هـ). تعريب: إبراهيم الشّواربيّ. طبع: لجنة التّأليف والتّرجمة، والنّشر ١٣٦٤هـ.

٩٦- **الحركة الصّليبيّة.** د. سعد عاشور. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ط٢، ١٩٧١م.

٩٧- **حسن التّوسّل إلى صناعة التّرسّل.** لشهاب الدِّين محمود الحلبي (ت ٧٢٥هـ). تحقيق ودراسة: د. أكرم عثمان يوسف. دار الحرّيّة، ١٩٨٠م.

٩٨- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة.** لجلال الدِّين السّيوطي. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، الحلبيّ، ط١، ١٩٦٧م.

٩٩- **الحماسة.** أبو تمام؛ حبيب بن أوس الطّائيّ (ت ٢٣١هـ). تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرّحيم عسيلان. طبع: إدارة الثّقافة والنّشر، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرّياض (د.ط)، ١٤٠١هـ.

١٠٠- **الحماسة.** لأبي عبادة البحتُريّ. اعتَنَى بضبطه وتدوينه: الأب لويس شيخو. دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

١٠١- **الحماسة البصريّة.** لصدر الدِّين عليّ بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ (ت ٦٥٩هـ). تحقيق: مختار الدِّين أحمد. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

١٠٢- **الحيوان.** لأبي عثمان؛ عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ). تحقيق: عبد السّلام هارون. المجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ، بيروت، ط٣، ١٣٨٨هـ.

١٠٣- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**. لعبد القادر عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ). تحقيق: عبد السّلام هارون. الهيئة المصرية العامّة للكتاب. مصر. ط٢، ١٩٧٩م.

١٠٤- **الخصائص**. لأبي الفتح؛ عثمان بن جنّيّ (ت ٣٩٣هـ). تحقيق: محمّد عليّ النّجار. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.

١٠٥- **خصائص التّراكيب**. دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني. د. محمّد محمّد أبو موسى. نشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤١٦هـ.

١٠٦- **الخطط**. لتقيّ الدّين أحمد بن عليّ بن عبد القادر، المعروف بالقزويني، (ت ٨٤٥هـ). نشر: دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، مصوّرة طبعة بولاق، مصر. ١٢٧٠هـ.

١٠٧- **دراسات منهجيّة في علم البديع**. أ.د الشّحّات محمّد أبو ستيت. دار خفاجي للطّباعة والنّشر. كفر شبين-قليوبية،ط١، ١٤١٤هـ.

١٠٨- **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة**. لشيخ الإسلام؛ شهاب الدّين أحمد بن عليّ الشّهير بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٠٩- **دلائل الإعجاز**. لعبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ). قرأه وعلّق عليه محمود محمّد شاكر. مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ.

١١٠- **دلائل الإعجاز**. للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ). تعليق وشرح: محمّد عبد المنعم خفاجي. نشر: مكتبة القاهرة، مصر. ١٣٩٦هـ.

١١١- **الدّليل الشّافي على المنهل الصّافي.** لجمال الدِّين بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ). تحقيق وتقديم: فهيم محمّد سلتوت. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١٢- **دمية القصر وعصرة أهل العصر.** لأبي الحسن؛ عليّ بن الحسن الباخرزيّ(ت٤٦٧هـ).تحقيق:محمّد التّونجيّ، حلب، ١٣٤٩هـ.

١١٣- **الدّول الإسلامية.**ستانلي لين بول.نقل من التّركية إلى العربية محمّد صبيحي مرزات.أشرف على التّرجمة محمّد أحمد دهمان.نشر:مكتب الدّراسات الإسلامية، بدمشق، مطبعة الفلاح، دمشق ١٣٩٤هـ.

١١٤- **ديوان ابن الدُّمينة.**أبو السّريّ؛عبد الله بن عبدالله (ت ١٣٠هـ). تحقيق:أحمد راتب النّفاح.مطبعة المدنيّ،مصر. (د.ط)،١٣٧٨هـ.

١١٥- **ديوان ابن الرّوميّ.** تحقيق: د. حسين نصّار. مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة. (د.ط)، ١٩٧٧م.

١١٦- **ديوان أبي تمام.** بشرح الخطيب التّبريزي. تحقيق: محمّد عبده عزّام. دار المعارف. (د.ط) ١٩٦٤م.

١١٧- **ديوان أبي النّجم العجليّ.** صنعه وشرحه: علاء الدِّين أغا. طبع: النّاديّ الأدبيّ بالرّياض، (د.ط)، ١٤٠١هـ.

١١٨- **ديوان امرؤ القيس.** تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ط٥، (د.ت).

١١٩- **ديوان البحتُريّ.** عُني بتحقيقه وشرحه والتّعليق عليه: حسن كامل الصّيرفيّ. دار المعارف، القاهرة، ط٣، (د.ت).

١٢٠- **ديوان بشّار بن برد.** جمع وتحقيق: محمّد الطّاهر عاشور. الشّركة التّونسيّةللتّوزيع،الشّركةالوطنيّةللنّشروالتّوزيع، الجزائر،١٣٩٦هـ.

١٢١- **ديوان حسّان بن ثابت.** تحقيق: د. سيد حفني حسنين. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة. (د.ط)، ١٣٩٤هـ.

١٢٢- **ديوان الحماسة:** لأبي تمام حبيب بن أوس الكافي. شرح العلاّمة التّبريزيّ. مكتبة النّوريّ، دمشق.

١٢٣- **ديوان الخوارج.** جمعه وحقّقه: د. نايف محمّد معروف. دار

١٢٤- المسيرة (د.ط)، ١٤٠٣هـ.

١٢٥- **ديوان ديك الجنّ.**عبدالسّلام بن رغبان الكلبيّ(ت٢٣٥هـ).جمع: عبدالمعين الملوحيّ،ومحيّي الدِّين الدّرويش. مطبعة سوريا١٩٥٠م.

١٢٦- **ديوان الصّاحب بن عبّاد.** تحقيق: محمّد حسن آل ياسين. طبع بغداد، ط١، ١٣٨٤هـ.

١٢٧- **ديوان الصَّنَوبَرِيّ (ت ٣٣٤هـ).** تحقيق: د. إحسان عبّاس. دار الثّقافة، بيروت، ١٩٧٠م.

١٢٨- **ديوان عبد الله بن المعتزّ.** طبعه وحلّ غريبَه: الشّيخ محيّي الدِّين الخيّاط. المكتبة العربيّة، دمشق. (د.ط)، ١٣٧١هـ.

١٢٩- **ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيات.** تحقيق وشرح: د. محمّد يوسف نجم. دار صادر، بيروت. ١٩٥٨م.

١٣٠- **ديوان العجّاج.**رواية عبدالملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه.تحقيق: عبدالحفيظ السّلطيّ.توزيع ونشر:مكتبة أطلس،دمشق، ١٩٧١م.

١٣١- **ديوان عديّ بن الرّقاع العامليّ.**جمع وتحقيق ودراسة:د. الشّريف عبد السّلام البركانيّ. المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، ١٤٠٦هـ.

١٣٢- **ديوان عليّ بن الجهم.** عُنِيَ بتحقيقه: خليل مردم بك. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط٢، ١٤٠٠هـ.

١٣٣- **ديوان الفرزدق.** قدّم له وشرحه مجيد طراد. دار الكتاب العـربيّ، بيروت. ط١، ١٤١٢هـ.

١٣٤- **ديوان القتّال الكلابي.** تحقيق: إحسان عبّاس. دار الثّقافة، بيروت، ط١، ١٣٨١هـ.

١٣٥- **ديوان القطاميّ.** تحقيق:د. إبراهيم السّامرّائي، و د. أحمد مطلوب. دار الثّقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

١٣٦- **ديوان قيس بن الخطيم.** حقّقه وعلّق عليه: ناصر الدِّين الأسـد. مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.

١٣٧- **ديوان قيس بن الملوّح.** شرح الشيخ عبد المتعال الصّعيديّ. مكتبة القاهرة، القاهرة، ط٢، (د.ت).

١٣٨- **ديوان كثير عزّة.** تحقيق: إحسان عبّاس. نشر وتوزيع: دار الثّقافة، بيروت. (د.ط)، ١٩٧١م.

١٣٩- **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ.** دار صـادر، بـيروت، (د.ط)، و(د.ت).

١٤٠- **ديوان المتَنَبِّيّ.** بشرح عبد الرّحمن البرقوقيّ. دار الكتاب العـربيّ، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٧هـ.

١٤١- **ديوان المعاني.** لأبي هلال العسكريّ. مكتبـة القـدس، مصـر، (د.ط)، ١٣٥٢هـ.

١٤٢- **ديوان الهذليّين.** نشر:الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر. المكتبة السّلفية، المدينة المنوّرة. (د.ط)، ١٣٨٥هـ.

١٤٣- **الذّيل على الرّوضتين.** (تراجم رجال القرنين: السّادس والسّابع). لشهاب الدِّين؛ أبي محمّد، عبد الرّحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي

شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ). تصحيح: محمّد زاهد الكوثريّ. دار الجليل، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

١٤٤- **الذّيل على العبر في خبر مَن عبر.** لوليّ الدِّين أبي زرعة أحمد بن عبدالرّحمن بن الحسين بن العراقي(ت ٨٢٦هـ).حقّقه وعلّق عليه: صالح مهدي عباس. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٤٥- **ردّ المحتار.** لخاتمة المحقّقين محمّد أمين الشّهير بابن عابدين على الدّر المختار. شرح تنوير الأبصار. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابِيّ الحلبِيّ وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٨٦هـ.

١٤٦- **الرّدود والنّقود.** لشمس الدِّين محمّد بن يوسف الكرمانِيّ. مخطوط بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم: (٨٨٨٧).

١٤٧- **رسائل الجاحظ.**لأبي عثمان عمروبن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ). تحقيق وشرح:عبدالسّلام هارون.دارالجيل،بروت،ط١،١٤١١هـ.

١٤٨- **روضة الطّالبين.** للإمام أبي زكريا؛ يحيَى بن شرف النّوويّ الدّمشقيّ (ت ٦٧٦هـ). المكتب الإسلاميّ، (د.ط)، (د.ت).

١٤٩- **روضة النّاظر وجُنّة المناظر.** لشيخ الإسلام موفّق الدِّين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ). تحقيق: د. عبد الكريم بن عليّ النّملة. مكتبة الرّشيد، الرّياض، ط٥، ١٤١٧هـ.

١٥٠- **زهر الآداب وثمر الألباب.**لأبِي إسحاق الحصريّ (ت٤٥٣هـ). تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، عيسى البابِيّ الحلبِيّ وأولاده، ط٢، (د.ت).

١٥١- **سرُّ الفصاحة.** للأمير أبِي محمّد عبد الله بن سنان الخفاجِيّ (ت٤٦٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٥٢- **سرج العيون في شرح رسالة ابن زيدون**. لجمال بن نباتة المصري، (ت ٧٦٨هـ). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، نشر: دار الفكر. ١٣٨٣هـ.

١٥٣- **سلّم الوصول لشرح نهاية السّؤل**. لمحمّد بخيت المطيعي. عالم الكتب، بيروت.

١٥٤- **السّلوك لِمعرفة دول الملوك**. أحمد بن عليّ المقريزيّ (ت ٨٤٥هـ). صحّحه ووضع حواشيه: محمّد مصطفى زيادة. مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ط٢، ١٩٥٧م.

١٥٥- **سقط الزّند**. لأبي العلاء المعرّي (ت ٤٤٩هـ). دار صادر للطّباعة والنّشر، دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، ١٣٨٣هـ.

١٥٦- **سمط اللآلئ في شرح آمالي القالي**. للوزير أبي عبيد البكريّ، تحقيق:عبد العزيز الميمنِيّ. دار الحديث، بيرت، ط١٤٠٤،٢هـ.

١٥٧- **السّنن**.لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستانِي (ت ٢٧٥هـ). إعداد وتعليق: عزت عبيد الدّعّاس، وعادل السّيّد. دار الحديث، بيروت، ط١، ١٣٨٨هـ.

١٥٨- **السّنن**. لأبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينِي(ت٢٧٥هـ).تحقيق وتعليق:محمّدمدّاد عبدالباقي.المكتبةالعلميّة،بيروت،(د.ط) (د.ت).

١٥٩- **السّنن**. لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائي (ت ٣٠٣هـ)، مع شرح جلال الدِّين السّيوطيّ، وحاشية الإمام السّندي. اعتَنَى به ورقّمه ووضع فهارسَهُ: عبد الفتّاح أبو غدّة. مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٦٠- **سنن التّرمذيّ = الجامع الصّحيح**.

١٦١- **سنن الدّارميّ**. للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرّحمن السّمرقنديّ الدّارمِيّ(ت٢٥٥هـ)،حقّقه وخرّج أحاديثه وفهرسه:فوّاز أحمد زمزلي وخالدالقلميّ.دار الرّيّان للتّراث،القاهرة،ط١، ١٤٠٧هـ.

١٦٢- **سير أعلام النّبلاء**.للإمام شمس الدِّين محمّدبن أحمدبن عثمان الذّهبِيّ (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

١٦٣- **شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**. لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)مع الشّرح.المكتبةالعصريّة،صيدا،بيروت،ط١٤١٦هـ.

١٦٤- **شذرات الذّهب في أخبار مَن ذهب**. لأبي الفلاح عبد الحيّ العماد الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ).المكتب التّجاري للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٦٥- **شرح ابن عقيل**.لقاضي القضاة بهاء الدِّين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ).المكتبةالعصريّة، صيدا،بيروت،(د.ط)،١٤١٩هـ.

١٦٦- **شرح الأشمونِيّ على ألفية ابن مالك المُسَمَّى: منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك**. حقّقه: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميد. دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ.

١٦٧- **شرح التّنوير على سقط الزّند**. لأبي يعقوب يوسف بن طاهر (٥٤٩هـ). المطبعة الإعلاميّة، مصر، (د.ط)، ١٣٠٣هـ.

١٦٨- **شرح جمل الزّجَاجِيّ**. لابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ). تحقيق: صاحب أبو جناح. الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشّؤون الدِّينية، إحياء التّراث الإسلاميّ. (د.ط)، ١٤٠٢هـ.

١٦٩- **شرح ديوان أبِي العتاهية**.دارالتّراث،بيروت، (د.ط)،١٣٨٩هـ.

١٧٠- **شرح ديوان الحماسة.** الخطيب التّبريزيّ. عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٧١- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ (ت ٤٢١هـ). نشره: أحمد أمين، عبد السّلام هارون. لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ط٢، ١٣٨٨هـ.

١٧٢- **شرح ديوان زهير.** للإمام أبي العبّاس أحمدبن يَحيَى بن زيدالشّيبانِي ثعلب. الدّار القومية للطّباعة والنّشر، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٤هـ.

١٧٣- **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب.** لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). ومعه كتاب: (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب)؛ لمحيّي الدّين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٧٤- **شرح شواهد المغنِي.** لجلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (ت ٩١١هـ). اعتَنَى بتصحيحه: محمّد محمود الشّنقيطي. المطبعة البهية، مصر.

١٧٥- **شرح الصّوليّ لديوان أبي تمام.** دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد نعمان. منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.

١٧٦- **شرح العضدالإيجيّ على مختصر ابن الحاجب**(ضمن عدّة حواشي على شرح العضد). مراجعة وتصحيح: د. شعبان محمّد إسماعيل. مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة، (د.ط)، ١٤٠٣هـ.

١٧٧- **شرح القعيدة الطّحاويّة.** للعلاّمة ابن أبِي العزّ الحنفيّ. حقّقها وراجعها: جماعةٌ من العلماء، خرّج أحاديثَها: محمّد ناصر الدِّين الألبانِي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ.

١٧٨- **شرح العقيدة الواسطيّة**. د. صالح بن فوزان الفوزان. مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع. الرّياض، ٦، ١٤١٣هـ.

١٧٩- **شرح الفوائد الغياثيّة (مخطوط)**. مجهولُ المؤلّف. تركيا.

١٨٠- **شرح الفوائد الغياثيّة من علمِي المعاني والبيان**. للمولى أبي الخير. عصام الدِّين طاشكبرى زاده. (د.ط)، (د.ت).

١٨١- **شرح قطر النَّدَى وبلّ الصّدى**. لأبي عبد الله جمال الدِّين ابن هشام (ت ٧٦١هـ). حقّقه وشرحه وأعرب شواهده: محمّد خير طعمه حلبيّ. دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٨٢- **شرح الكافية الشّافية**. للعلاّمة جمال الدِّين أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ). حقّقه وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هريري. نشر: دار المأمون للتّراث، (د.ط)، (د.ت).

١٨٣- **شرح الكافية في النّحو**. لجمال الدِّين ابن عمر عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت (د.ط)، ١٤١٥هـ.

١٨٤- **شرح المعلّقات السّبع**. للقاضي حسين بن أحمد الزّوزنِيّ. تحقيق وتعليق: يوسف عليّ بديويّ. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٨٥- **شرح المفصّل**. لموفّق الدِّين ابن يعيش النّحويّ (ت ٦٤٣هـ). مكتبة المثنَّى، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

١٨٦- **شرح منهاج الطّالبين**. لجلال الدِّين محمّد بن أحمد المحلّى (ت ٨٦٤هـ)شركةومطبعةأحمد سعدنبهان وأولاده،ط٤، ١٣٩٤هـ.

١٨٧- **شعر تأبّط شرّاً**. دراسة وتحقيق: سلمان داود القرّة غولي، ورجب شعبان جاسم. مطبعة الآداب، النّجف، ط١، ١٣٩٣هـ.

١٨٨- **شعرعبده بن الطّبيب**.د.يحَيى الجبوريّ.دارالتّربية(د.ط)١٣٩١هـ.

١٨٩- **شعرعليّ بن جبلة**.تحقيق:حسين عطوان.طبع:دارالمعارف،القاهرة.

١٩٠- **شعر مروان بن أبي حفصة**. تحقيق: حسين عطوان. دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.

١٩١- **شعر اليزيديّين**. جمع وتحقيق: د. محسن غياض. مطبعة النّعمان، النّجف. (د.ط)، (د.ت).

١٩٢- **الشّعر الشّعراء**.لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ). تحقيق وشرح:أحمد محمّدشاكر.دارالمعارف،القاهرة(د.ط)،(د.ت).

١٩٣- **الشّعر والشّعراء**. لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٩٤- **شهاب الدّين الخفاجيّ وجهوده في اللّغة**. إعداد الطّالب: عبدالرّزّاق فراج دخيل الحربيّ. رسالة أعدّت لنيل درجة الماجستير. ونوقشت بالجامعة الإسلامية عام ١٤١٢هـ.

١٩٥- **الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**. لأبي الحسن أحمد ابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. مطبعة عيسى البابيّ.

١٩٦- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. لأبي العبّاس؛ أحمد بن عليّ القلقشندي(ت٨٢١هـ)الهيئةالمصريةالعامّةللكتاب(د.ط)١٤٠٥هـ.

١٩٧- **الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربية)**. لأبي نصر؛ إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٨هـ). دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.

١٩٨- **صحيح البخاري = الجامع الصّحيح**.

١٩٩- **صحيح مسلم.** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيريّ (ت ٢٦١هـ). تحقيق وتعليق: محمّد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢٠٠- **الصّناعتين: الكتابة والشّعر.** لأبي هلال الحسن بن عليّ بن سهل العسكريّ (ت ٣٩٥هـ). حقّقه وضبط نصّه: د. مفيد قميحة. دار الكتب العلمية، لبنان، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٠١- **الضّوء اللامع لأهل القرن التّاسع.** لشمس الدِّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٠٢- **الطّبقات.** لأبي عمرو؛ خليفة بن خياط العصفريّ (ت: ٢٤٠هـ). تحقيق وتقديم: د. أكرم ضياء العُمريّ. دار طيبة للنّشر والتّزيع، الرّياض، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٠٣- **طبقات الشّافعية.** لجمال الدِّين؛ عبدالرّحيم الأسنويّ(٧٧٢هـ). تحقيق: عبد الله الجبوريّ. دار العلوم للطّباعة والنّشر، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، (د.ط) ١٤٠٠هـ.

٢٠٤- **طبقات الشّافعية.** لأبي بكر بن أحمد بن تقيّ الدِّين ابن قاضي شهبة الدِّمشقي (ت ٨٥١هـ). اعتَنَى بتصحيحه وعلّق عليه: د. الحافظ عبد العليم خان، ورتّب فهارسَه: د. عبد الله أنيس الطّبّاع. عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٠٥- **طبقات الشّافعية الكبرى.**لتاج الدِّين أبي نصر عبدالوهّاب السّبكيّ (ت ٧٧١هـ). تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، ومحمود محمّد الطّناحيّ. مطبعة عيسى البابِيّ الحلبِيّ وشركاه. (د.ط)، (د.ت).

٢٠٦- **طبقات الشّعراء.** لعبد الله بن المعتزّ (ت ٢٩٦هـ). تحقيق: عبدالستّار أحمد فرّاج. دار المعارف، القاهرة، ط٤، (د.ت).

٢٠٧- **طبقات فحول الشّعراء.** لمحمّد بن سلاّم الجمحيّ (ت ٢٣١هـ). قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمّد شاكر. مطبعة المدنيّ، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٢٠٨- **الطّبقات الكبرى.** لمحمّد بن سعد البصريّ (ت ٢٣٠هـ). دار صادر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٥هـ.

٢٠٩- **طبقات المفسّرين.** للحافظ شمس الدّين محمّد بن عليّ الدّاوديّ (ت ٩٤٥هـ). تحقيق: عليّ محمّد عمر. نشر: مكتبة وهبه. مصر. ط١، ١٣٩٢هـ.

٢١٠- **طبقات النّحويّين واللّغويّين.** لأبي بكر محمّد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي. تحقيق: محمّدأبو الفضل إبراهيم. دارالمعارف. ط٣، (د.ت).

٢١١- **العبر في خبر مَن غَبر.** لشمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبي (٧٤٨هـ). تحقيق: أبو هاجر محمّد السّعيد زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، ١٤٠٥هـ.

٢١٢- **العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم مِن ذوي السّلطان الأكبر.** لعبد الرّحمن بن محمّد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ). دار الكتاب اللّبنانيّ، لبنان.

٢١٣- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح.** لبهاء الدّين السّبكيّ (ت ٧٧٣هـ). ضمن شروح (التّلخيص). دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢١٤- **العقد الفريد.** لأبي عمر؛ أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسيّ (ت ٣٢٧هـ). شرحه وضبطه: أحمد أمين وآخرون. مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ط٣، ١٣٨٤هـ.

٢١٥- **عقود الجمان في المعاني والبيان.** لجلال الدِّين عبد الرّحمن محمّد السّيوطيّ (ت ٩١١هـ). بشرح العلاّمة عبد الرّحمن بن عيسى بن مرشد العمري المعروف بالمرشديّ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر، ط٢، ١٣٧٤هـ.

٢١٦- **العقيدة الواسطية.** لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ). (مع شرح الفوزان). مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط٦، ١٤١٣هـ.

٢١٧- **علم المعاني.** د. عبد العزيز عتيق. دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٥هـ.

٢١٨- **العمدة في صناعة الشِّعر ونقده.** لأبي عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق وشرح: د. مفيد محمّد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢١٩- **عيار الشّعر.** لمحمّد بن أحمد بن طباطباالعلويّ(ت٣٢٢هـ). تحقيق: عبّاس عبد السّتّار. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

٢٢٠- **عيون الأخبار.** لأبي محمّد؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ). نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، المؤسّسة المصريّة العامّة، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٣هـ.

٢٢١- **غريب الحديث.** لشيخ الإسلام أبي الفرج عبد الرّحمن بن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ) وثّق أصولَهُ،وخرّج أحاديثَهُ،وعلّق عليه:د.عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٢٢- **غريب القرآن وتفسيره.** لأبي عبد الرّحمن؛ عبد الله بن يَحيَى اليزيديّ (ت ٢٣٧هـ). حقّقه وعلّق عليه: محمّد سليم الحاج. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٢٣- **الفائق في غريب الحديث.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ). تحقيق: عليّ البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط١، ١٣٦٤هـ.

٢٢٤- **الفاضل في اللّغة والأدب:** لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد. تحقيق: عبد العزيز المَيمَنيّ. مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٦م.

٢٢٥- **فتح الباري شرح صحيح البخاري.** لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تصحيح: عبد العزيز بن باز، ومحبّ الدِّين الخطيب. دار الرّيّان للتّراث، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٢٦- **فتح القدير الجامع بين فَنَّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير.** لمحمّد بن عليّ الشّوكاني (ت ١٢٥٠هـ). شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٨٣هـ.

٢٢٧- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب.** للطّيبيّ (ت ٧٤٣هـ). دراسة وتحقيق: من أوّله إلى الآية (١١٧)، من سورة البقرة، رسالة علميّة، تقدّم بها الطّالب/ صالح عبد الرّحمن الفائز، إشراف: د. حكمت بشير، ونوقشت عام ١٤١٣هـ. قسم التّفسير، كلّيّة القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية.

٢٢٨- **الفَرق بين الفِرَق.** عبد القاهر البغداديّ. نشر وطبع: مؤسّسة نشر الثّقافة الإسلاميّة. القاهرة، ١٩٤٨م.

٢٢٩- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال.** لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ).حقّقه وقدّم له وعلّق عليه:د.إحسان عبّاس،ود.عبدالمجيد عابدين.نشر:دارالأمانةومؤسّسةالرّسالة،بيروت،(د.ط)،١٣٩١هـ.

٢٣٠- **فقه اللّغة وأسرار العربيّة.** لأبي منصور عبد الملك بن إسماعيل الثّعالَبيّ (ت ٤٣٠هـ). منشورات: دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢٣١- **الفوائد الغياثيّة في علوم البلاغة.** للعلاّمة عضد الدِّين الإيجِيّ (ت ٧٥٦هـ). دراسة وتحقيق: د. عاشق حسين. دار الكتاب المصريّ، القاهرة، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٣٢- **فوات الوفيات.** لمحمّد بن شاكر الكتبِيّ (ت ٧٦٤هـ). تحقيق: د. إحسان عبّاس. دار الثّقافة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢٣٣- **فواتح الرّحموت في شرح مسلم الثّبوت.** لعبد العليّ محمّد بن نظام الدِّين الأنصاري.طبع:المطبعةالأميريّةببولاق.مصر،ط١، ١٣٢٤هـ.

٢٣٤- **الفهرست.** لأبي الفرج محمّد بن أبي يعقوب بن النّديم (ت ٣٨٠هـ). نشر: دار المعرفة. بيروت، لبنان.

٢٣٥- **القاموس المحيط.** لمجد الدِّين محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت ٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة. دار الرّيّان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٣٦- **القول البديع في علم البديع:** للشّيخ الإمام مرعى بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ). دراسة وتحقيق: د. عوض بن معيوض الجميعيّ. دار البشر للطّباعة والنّشر، القاهرة، وتوزيع مكتبة دار التّراث مكّة. ١٤٢٠هـ.

٢٣٧- **الكافي**. لموفّق الدّين أبي محمّد؛ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ). تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، بدار هجر، نشر: هجر للطّباعة والتّوزيع، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٣٨- **الكافي الشّافي في تخريج أحاديث الكشّاف**.للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلانِي (ت ٨٥٢هـ). طبع مستقلاً مع (الكشاف) والياً له. دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢٣٩- **الكامل**. لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٦هـ). عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٢٤٠- **الكامل في التّاريخ**. لأبي الحسن عليّ بن أبي بكر بن الأثير (ت ٦٣٠هـ). تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٤١- **كتاب سيبويه**: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٤٢- **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**. لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ). تحقيق وتخريج: عبد الرّزّاق المهديّ. دار إحياء التّراث العربيّ، ومؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٤٣- **لسان العرب**. لأبِي الفضل؛ جمال الدِّين ابن منظور الأفريقي (ت ٧١١هـ). دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٤٤- **لطائف اللّطف.** للثّعالِبيّ. تحقيق: عمر الأسعد.دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢٤٥- **اللّباب في تهذيب الأنساب:** لعز الدِّين انب الأثير الجزريّ (ت ٦٣٠هـ). دار صادر، بيروت.

٢٤٦- **اللّباب في علم الإعراب:** لتاج الدِّين محمّد بن أحمد الإسفرائيني. تحقيق: د. شوقي المصري. مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

٢٤٧- **اللّمع في الرّدّ على أهل الزّيغ والبدع:** لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ). نشر: رتشارد يسوف مكارثي. المطبعة الكاثوليكية. بيروت. ١٩٥٢م.

٢٤٨- **المؤتَلف والمختلف:** لأبي القاسم؛ الحسن بن بشر بن يَحيَى (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: عبدالسّتّار أحمد فرّاج.دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨١هـ.

٢٤٩- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة:** صنعة: أبي الفتح ابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ). مطبعة التّرقّي، دمشق، ١٣٤٨هـ.

٢٥٠- **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر:** لضياء الدِّين ابن الأثير. قدّمه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفِيّ. ود. بدري طبانة. طبع: نهضة مصر، ط٢، (د.ت).

٢٥١- **مجمع الأمثال:** لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميدانِيّ (ت ٥١٨هـ). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. نشر: عيسى الحلبِي وشركاه. القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٢٥٢- **مجمع البحرين وجوهر الحبرين في شرح البخاري:** لتقيّ الدِّين يَحيَى بن محمّد بن يوسف الكرمانِي، المعروف بابن الكرمانِي (ت

٨٣٣هـ). مخطوط بمكتبة المخطوطات بمركز البحث العلميّ في جامعة أم القرى في مكّة المكرّمة تحت رقم: (١٢٨) حديث.

٢٥٣- **المجموع شرح المهذّب:** للنّووي. لكتب الإرشاد، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة.

٢٥٤- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية:** جمع وترتيب عبدالرّحمن بن محمّد بن محمّد بن قاسم النّجديّ. طبع بإشراف الرّئاسة العامّة لشؤون الحرمين الشّريفين.

٢٥٥- **محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدّول العبّاسية):** تأليف: الشّيخ محمّد الخضريّ بك. دار الفكر العربيّ (د.ط)، (د.ت).

٢٥٦- **المحصول في علم أصول الفقه:** لمحمّد بن عمر بن الحسين الرّازيّ (ت ٦٠٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيرو. ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥٧- **مختار الصّحاح.** للإمام محمّد بن أبي بكر الرّازيّ (ت ٦٦٦هـ). إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان، بيروت (د.ط)، ١٩٨٨م.

٢٥٨- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطّلة:** لمحمّد بن أبي بكر الجوزية. اختصره: محمّد الموصلي. دار الفكر، بيروت.

٢٥٩- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع:** لابن خالدين. عني بنشره: برجشتراسر. المطبعة الرّحمانية. ١٩٣٤م.

٢٦٠- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفةما يعتبر من حوادث الزّمان:** لأبي محمّد عبد الله بن أسعد اليافعيّ اليَمَنيّ (ت ٧٦٨هـ).نشر: مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٢٦١- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان:** لأبي محمّد؛ عبد الله اليافعِيّ (ت ٧٦٨هـ). دار المعارف النّظاميّة، حيدر آباد الدّكن، الهند، ط١، ١٣٣٩هـ.

٢٦٢- **مروج الذّهب ومعادن الجوهر:** لأبي الحسن عليّ بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ). تحقيق: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميد. نشر: المكتبة التّجاريّة الكبرى، القاهرة، ط٤، ١٣٨٥هـ.

٢٦٣- **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها:** لجلال الدِّين عبد الرّحمن السّيوطيّ (ت ٩١١هـ). شرح وضبط وتصحيح: محمّد أحمد جاد المولى، ومحمّد أبو الفضل، وعليّ البجاويّ. دار إحياء الكتب العربيّة، ط٤، ١٣٧٨هـ.

٢٦٤- **المسائل البصريّات:** لأبي عليّ الفارسيّ. تحقيق: الدّكتور حسن هنداوي. دار العلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت. ١٤٠٧هـ.

٢٦٥- **المستصفى من علم الأصول:** لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ الطّوسيّ (ت ٥٠٥هـ). تحقيق وتعليق: د. محمّد سليمان الأشقر. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٦٦- **المستقصى في أمثال العرب:** لأبي القاسم جارالله محمود الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٦٧- **مسند الإمام أحمد** (ت ٢٤١هـ): أشرف على إصداره: د. عبد المحسن التّركيّ، وشارك في التّحقيق: شعيب الأنؤط وجماعة. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦٨- **مصابيح المعانِي في حروف المعاني:**لمحمّد بن عليّ الموزعي، المعروف بابن نور الدِّين(ت٨٢٥هـ).دراسةوتحقيق:د.عايض بن نافع بن ضيف الله العمري. دارالمنارللطّبع والنّشروالتّوزيع. مصر. ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦٩- **المصباح**: للسّيّد الشّريف الجرجانِي. رسالة دكتوراه تقــدّم بهــا الباحث: فريد النّكلاوي لنيل درجة الدّكتوراه في البلاغة والنّقــد، مخطوط بكلّيّة اللّغة العربية، جامعة الأزهر.

٢٧٠- **المطوّل؛ شرح تلخيص المفتاح**: لسعد الدِّين مســعود التّفتــازانِي الهرويّ. نشر: المكتبة الأزهريّة للتّراث. القاهر ١٣٣٠هـــ.

٢٧١- **المعارف**:لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـــ). حقّقه وقدّم له: ثروت عكاشة. مطبعة دار الكتب (د.ط)، (د.ت).

٢٧٢- **معالم السّنن**:للخطابِيّ (ت ٣٨٨هـــ).[مع كتاب سنن أبي داود]. دار الحديث. بيروت، ط١، ١٣٨٨هـــ.

٢٧٣- **معانِي الحروف**:لأبِي الحسن علــيّ بــن عيســى الرّمــانِي(ت ٣٨٤هـــ).حقّقه وخرّج شواهدَه وعلّق عليه وقدّم له:د.عبد الفتّاح إسماعيل شلبِيّ. دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، القاهرة.

٢٧٤- **معانِي القرآن**: لأبِي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوســط. تحقيق: د. هدى محمود (ت ٢١٥هـــ). مكتبة الخانجيّ بالقــاهرة. ط١، ١٤١١هـــ.

٢٧٥- **المعانِي الكبير في أبيات الحماسة**: لأبي محمّد بن قتيبة. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيــدر آبــاد الــدّكن، الهنــد، ط١، ١٣٦٨هـــ.

٢٧٦- **معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص**: لعبد الرّحيم بن أحمــد العبّاسي (ت: ٩٦٣هـــ). تحقيق: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميــد. عالم الكتب، بيروت (د.ط) ١٣٦٧هـــ.

٢٧٧- **المعتمد في أصول الفقه**: لمحمّد بن عليّ بن الطّيّب المعتزلِيّ، (ت ٤٣٦هـ). تقديم: خليل الميس. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٧٨- **معجم البلاغة العربية**: صنعة: د. بدري طبانة. دار المنارة للنّشر والتّوزيع، جدّة، دار ابن حزم، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.

٢٧٩- **معجم البلدان**: لأبي عبد الله شهاب الدِّين ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ). دار المأمون، دار إحياء التّراث العربِيّ، بيروت، الطّبعة الأخيرة، (د.ت).

٢٨٠- **معجم الشّعراء**: لأبي عبد الله محمّد بن عمران المرزبانِي (ت ٣٨٤هـ). صحّحه وعلّق عليه: أ.د. ف. كرنكو. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٨١- **معجم ما استُعجم مِن أسماء البلاد والمواضع**:لأبي عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري الأندلسيّ (ت ٤٨٧هـ). تحقيق وضبط: مصطفى السّقا. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٨٢- **معجم المؤلّفين، تراجم مصنِّفي الكتب العربيّة**: لعمر رضا كحّالة. نشر: مكتبة المثنّى، ودار إحياء التّراث العربِيّ، بيروت.

٢٨٣- **معجم المطبوعات**:يوسف إلياس سركيس.مطبعة سركيس، بمصر، ١٩٢٩م.

٢٨٤- **معجم مقاييس اللّغة**: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ). تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون. دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

285- **المعرب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم**: لأبي منصور؛ موهوب بن أحمد بن محمّد الجواليقيّ (ت 540هـ). حقّق كلماته بإرجاعها إلى أصولها، وذكر معانيها الأصلية، وتتبّع التّغييرات التي طرأت عليها: د. ف. عبد الرّحيم. دار القلم، دمشق، ط1، 1410هـ.

286- **معين النّعم ومبيد النّقم**: لتاج الدّين عبد الوهّاب السّبكي (ت 771هـ). حقّقه وضبطه وعلّق عليه: محمّد عليّ النّجار وآخرون. نشر: مكتبة الخانجيّ بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، طبع دار الكتاب العربي، بمصر. القاهرة، ط1، 1367هـ.

287- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**: لجمال الدّين ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ). حقّقه وعلّق عليه: د. مازن المبارك محمّد عليّ حمد الله. دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.

288- **المغوّل في التّاريخ**: د. فؤاد عبد المعطي الصّيّاد. دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

289- **مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات العلوم**: لأحمد بن مصطفى الشّهيربطاش كبرى زادة. مراجعة وتحقيق: كامل كامل بكري، عبدالوهّاب أبوالنّور. دارالكتب الحديثة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

290- **مفتاح العلوم**: للإمام أبي يعقوب؛ يوسف بن أبي بكر السّكّاكيّ (ت 626هـ). ضبط وتعليق: نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1407هـ.

291- **مفتاح المفتاح**: للعلاّمة الشّيرازيّ. تحقيق ودراسة ونقداً رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلّيّة اللّغة العربيّة (جامعة الأزهر). إعداد: نزيه عبد الحميدالسّيّد فراج، إشراف: د. كامل إمام الخوليّ، 1397هـ.

٢٩٢- **المفصّل في صنعة الإعراب**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ). تقديم وتبويب: د. عليّ بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.

٢٩٣- **المفضّليّات**: للمفضّل الضّبّيّ (ت١٧٨هـ تقريباً). تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السّلام هارون.دار المعارف،ط٧، ١٩٨٣م.

٢٩٤- **مقاتل الطّالبيّين**:لأبي الفرج؛عليّ بن الحسين الأصبهانِي(ت ٣٥٦هـ)شرح وتحقيق السّيّدأحمدصقر.وهناك طبعةأخرى ١٩٤٩م.

٢٩٥- **المقاصد النّحويّة**: للعينِي، بهامش الخزانة. الهيئة المصرية العامّة للكتاب. مصر، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٩٦- **مقامات الحريري**: لأبي محمّد؛ القاسم بن عليّ الحريري البصري (ت ٥١٦هـ). المكتبة الشّعبية. بيروت.

٢٩٧- **المقرّب**: لعليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ). تحقيق: أحمد عبد السّتّار عبد الله الجبوريّ. مطبعة العانِي، بغداد، (د.ط)، ١٩٧٢م.

٢٩٨- **الملل والنّحل**: لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم الشّهرستانِيّ (ت ٥٤٨هـ). تحقيق: محمّد سيّد كيلانِيّ. دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢٩٩- **من سمات التّراكيب؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعانِي**: أ.د. عبدالسّتّار حسين زموط. مطبعة الحسين الإسلاميّة، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٠٠- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: لأبي الفرج؛ عبد الرّحمن بن محمّد الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ). طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدّكن، ط١، ١٣٥٨هـ.

٣٠١- **منتهى الوصول والأمل في عِلمِي الأصول والجدل:** للإمام جمال الدِّين أبي عمر عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٠٢- **المنهل الصّافي والمستوفى بعد الوافي:** ليوسف بن تغري بردي الأتابكيّ (ت ٨٧٤هـ). حقّقه ووضع حواشيه: د. محمّد أمين.

٣٠٣- **الموازنة بين أبي تَمّام والبُحتُرِيّ:** لأبي القاسم الحسن بن بشير الآمدي، (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: أحمد صقر. دار المعارف. ط٢، ١٣٩٢هـ.

٣٠٤- **الموازنة بين أبِي تَمّام والبُحتُرِيّ:** لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: السّيّد أحمد صقر. دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٤٠٢هـ.

٣٠٥- **الموازنة بين أبِي تَمّام والبُحتُرِيّ:** لأبي القاسم الحسن بن بشير الآمدي، (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميد. مطبعة السّعادة ١٣٧٨هـ.

٣٠٦- **الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصر:** إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حمّاد الجُهَني. نشر: دار النّدوة العالميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط٣، عام ١٤١٨هـ.

٣٠٧- **الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء في عِدّة أنواع من صناعة الشّعر:** لأبِي عبد الله محمّد المرزبانِيّ (ت ٣٨٤هـ). تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ. دار نهضة مصر، (د.ط)، ١٩٦٥م.

٣٠٨- **نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل**: لمحمّد المرابط الدّلائيّ. تحقيق: مصطفى الصّادق العربيّ.

٣٠٩- **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لجمال الدّين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكيّ (ت ٨٧٤هـ). نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، المؤسّسة المصريّة العامّة، (د.ط)، (د.ت).

٣١٠- **النّحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللّغويّة المتجدّدة**: لعبّاس حسن. دار المعارف، مصر، ط٥، (د.ت).

٣١١- **نزهة النّفوس والأبدان في تواريخ الزّمان**: للخطيب الجوهريّ، عليّ بن داود الصّيرفيّ. تحقيق: د. حسن حبش. دار الكتب، (د.ط)، ١٩٧٠م.

٣١٢- **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات؛ كمال الدّين الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٣١٣- **النّشر في القراءات العشر**: لأبي الخير، محمّد الدّمشقيّ، الشّهير بابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ). قدّم له: عليّ الصّبّاغ، وخرّج أياته: زكريا عميرات. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٣١٤- **النّقائض. نقائض جرير والفرزدق**. نشر: دار الكتاب العربيّ، بيروت. مطبعة بريل، ليدن، (د.ط)، ١٩٠٨-١٩٠٩م.

٣١٥- **النّكت في إعجاز القرآن**: لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ (ت ٣٨٤هـ) (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن). حقّقها وعلّق عليها: محمّد خلف الله أحمد، ود. محمّد زغلول سلاّم. دار المعارف، القاهرة، ط٤، (د.ت).

٣١٦- **النّوادر في اللّغة**: لأبي زيد الأنصاريّ. تحقيق ودراسة: محمّد عبد القادر أحمد. دار الشّروق، بيروت، القاهرة. ط١، ١٤٠١هـ.

٣١٧- **نهاية الأرب في فنون الأدب**: لشهاب الدِّين أحمد بن عبد الوهّاب النّويريّ(ت٧٣٣هـ).دارالكتب العربيّة،القاهرة(د.ط)١٣٤٢هـ.

٣١٨- **نهاية الإيجاز في دارية الإعجاز**:للإمام فخرالدِّين محمّد بن عمر بن الحسين الرّازِيّ (ت ٦٠٦هـ). تحقيق ودراسة: د. بكري شيخ أمين. دار العلم للملاّيين، ط١، ١٩٨٥م.

٣١٩- **النّهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدِّين المبارك بن محمّد الجزريّ بن الأثير (ت ٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزّاويّ، ومحمود محمّد الطّناحيّ. دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٣٢٠- **هدية العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين**: لإسماعيل باشا البغداديّ. نشر: مكتبة المتنبيّ، بيروت، (د.ط)، ١٩٥٥م.

٣٢١- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: للإمام جلال الدِّين السّيوطيّ (ت ٩١١هـ). تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميّة، الكويت، (د.ط) ١٣٩٤هـ.

٣٢٢- **الوافي بالوفيات**:لصلاح الدِّين؛خليل بن أيبك الصّفدي.(ت ٧٦٤هـ).اعتَنَى به هلموت ريتر.دار النّشر فرانز شتايز بتيسبادن. ١٣٨١هـ.

٣٢٣- **الوساطة بين المُتَنَبِّيّ وخصومه**: لعليّ بن عبد العزيز الجرجانِي (ت ٣٩٢هـ).تحقيق:محمّد أبوالفضل إبراهيم،عليّ محمّد البجاوي. نشروطبع:عيسى البابِي الحلبِي وشركاه،مصر،القاهرة،(د.ط)، (د.ت).

٣٢٤- **وفيّات الأعيان وأنباء الزّمان:** لأبي العبّاس؛ أحمد بن محمّد بن خلّكان (ت٦٨١هـ).حقّق أصولَهُ وكتب هوامشَهُ:د.يوسف عليّ طويل، د. مريم قاسم طويل. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٢٥- **يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر:** لأبي منصور؛ عبد الملك بن إسماعيل الثّعالَبيّ (ت ٤٢٩هـ). تحقيق: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميد. دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.

١٢- فهرس موضوعات الدّراسة

فهرس الموضوعات

١٣- فهرس الفهارس